







(الجزء الاول)  
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية  
على مذهب الامام الاعظم أبي  
حنيفة النعمان تفع الله  
بها جميع الامام  
آمين

٢

\*(الطبعة الثانية)\*  
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولا قمصر المحمية)  
سنة ١٣٠٠ هجرية



# مكتبة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير لتفقه في الدين \* وعلى من شاء إلى سبيل المهدين \* والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين \* محمد خاتم النبيين والمرسلين \* وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين (و بعد) فيقول العبد الفقير إبراهيم بن سلمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة \* الرحلة الفهامة \* الشيخ محي الدين طاب ثراه \* وكانت فراديس الجنان مأواه \* قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها دياجعة صورتها وبعد فيقول العبد الفقير \* محي الدين هذا نزر يسير \* من جم غفيرة \* من أجوبة عن أسئلة سئل عنها أسدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين \* خاتمة الفقهاء المحققين \* أوحده الزمان \* في فقهه أي حنيفة التعمان \* وحيد الدهر \* وفريد العصر \* سيدى ووالدى الخير الدين المنيف \* ومن هو خير محض كاسمه الشريف \* ألا وهو خير الدين \* منع الله بطول حياته المسلمين \* فأجاب عنها بما هو الصحيح المقتضى به من مذهب أي حنيفة \* وأبحر بحمته كبار أهل المذهب لاختلاف العصر ولتغير الأحوال التام رفقا بعباد الله طابا به رضا الله تعالى عنه يوم الخيفة \* فجمعتها وكتبتها \* وعلى طريق الهداية ترتيبتها \* ليحصل التسهيل والتقريب \* للسائل والمجيب \* ولم أرسم غالبا الا ما قل وجوده في الاسفار \* وكثر وقوعه في غالب الديار \* أولم يصرح به في الابواب \* وان فهم من كتب الاحصاب (وسميها بالفتاوى الخيريه لتفع البريه) وبالله المستعان \* وعليه التكلان \* هذا وقد أخبرني والدى المشار اليه \* مني الله تعالى بطول حياته وأصبح نعمه على وعليه \* أنه لا يبي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاختدق بتجويده \* ثم الاعتناء بالفقه وتحشده وتعهده \* وأنه رحل من بلدته التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع

الازهر وأخذ الفقه عن جماعة من فقهاء الحنفية ككاشغري والشيخ عبد الله الخريزي والسراج الحافوني والشيخ أحمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الأصول على المهدي وجماعة النصارى العلامة الشيخ أبي بكر الشنقوفي وغيره وقرأ القرآن وأكثرت تدعى الشيخ فائد الوافي المشهور ورجع من مصر إلى بلدته أواسط ذي القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة وألف انتهى ما كتبه فجمع منها إلى باب المهر واختار منه المنفعة ثم إلى استخزين شخص العلامة والله المذكر في كماله على حسب ترتيبها فأجازني فاستضرت الله تعالى في ذلك وأكملته والله سبحانه وتعالى أسأل وبنيته أتوسل أن يجعل سعيانها مستكورا وأن يجعلها خالصا مخلصة لوجهه الكريم موصلا إلى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

### • (كتاب الطهارة) •

مطلب الماء النقي الذي لا يتغير طعمه وفيه أقوال

(سئل) هل يجوز استعمال الماء النقي لم يغتر طعمه ويرجع في غير الشرب والطهارة كبل الطين وسقى الدواب (أجاب) نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى وغاية الثوب النقي إن تغير طعمه ويرجع في غير الشرب والاستعمال كالبول والإيجوز استعماله في غير الشرب والطهارة كبل الطين وسقى الدواب اه وقال في البرازية والقول النقي يتغير في سقى الدواب وببل الطين ونحوه انتهى وفي البحر تعلقا عن التحسين إذا نزع الماء النقي من البئر يكره أن يلبه الطين ويطين المسجد أو أرضه لنجاسته بخلاف السريقين إذا جعل في الطين لأن في ذلك ضرورة لأنه لا يثبتها إلا بذلك انتهى وفيه تعلقا عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النقي في الطريق ولا يسقى للبهائم وفي خزنة الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النقي للبقرة والابل والغنم انتهى وفي النهر وهل يسقى للدواب قال في الذخيرة لا وفي الخزنة لا بأس بذلك وأقول ما في الذخيرة وافق ما في البدائع وما في الخزنة ما في الاسيبياني فمعاقولان متقابلان لا تغلقان متقابلان انتهى والله أعلم (سئل) في الشارب إذا طال هل يجب تخليله أم لا (أجاب) لا يجب تخليله وإن طال قال في اعلام الاخير وفي شرح القدوري قال عزوا إلى رواية المحط لا يجب إيصال الماء إلى ماتحت الحاجبين والشارب باتفاق الروايات قال الحلواني وافقوا على أن عيس الماشع حرجيه وفي صلاة النصاب إذا قس الشارب لا يجب تخليله وإيصال الماء إلى الشفتين وفي التوازل لا يجب وإن طال اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكفا المثلثون والشارب إذا طال لا يجب تخليله اه وصرح في البحر بأنه لا يجب إيصال الماء إلى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي أن يجعل قول من قال انه يجب إيصال الماء إلى ماتحت شعر الشارب على ما إذا كان بحيث يدوم نابت الشعر وقد جعله في التحسين من الآداب وصرح اللؤلؤ الحلي في باب الكراهية بأن القتي بهانه لا يجب إيصال الماء إلى ما فتحه كالحاجبين اه والله أعلم (سئل) العلامة شيخ الاسلام الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في العمل إذا وقعت فيه فارة فاصفة طهارته (أجاب) المذكور في كتاب الحنفية أن وضع الماء على العمل إلى أن يغمر ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اه كذا في فتاواه (سئل) في فارة وقعت في زيت فهل إذا وضع في الماء فخرج السفل وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفل ثلاث مشرات يطهر كآفته الامام ناصر الدين أبو القاسم في الملقطع أي يوسف أم لا يطهر وهل إذا طبع صابونا وصار مستحيلا يطهر أم لا (أجاب) نعم يطهر الزيت بهذا

مطلب في تخليل الشارب والحاجب وفيه أقوال والمفتي بالتخليل

مطلب في فارة وقعت في عمل والمفتي به واضح  
مطلب في فارة إذا وقعت في زيت وفيه أقوال والمفتي به واضح

السبح وكذلك لو صب عليه الماء فطهره فرفع ثلاثه مرات كل واحد عن الثاني وقطع به في الطهريه  
وعليه التقوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصه عدم اشتراط التثليث وهو مبني على أن  
غلبه الفتن مجزئة عن التثليث وقبه اختلاف تعميم وقوى وهي من المسائل المشهوره قبل  
غلبه الفتن تكني وقيل لا بد من التثليث وصحح كل فعل صاحب الخلاصه حتى إلى الاول وبه  
صرح في مسئلة الثوب فانه قال وقت سكوت قلبه الموقوف في بعض الكتب في هذه المسئلة  
فغلب في فعلها الدهن الماتر فرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فغلب من زيادة النسخ  
فأنما لم يرد من شرط التطهير الغلبان مع كثرة النقل في المسئلة والتسبع لها الهمم الآن أراد الغلب  
التحريك بما إذا قصد حرق في جميع الروايات شرح القدوري أنه يصب عليه مشله ماء ويحرك  
فتأمل ومسئلة طهارة الزيت النجس باتخاذ صابوناً صرح بها في المجتبى والبرازية قال في المجتبى  
يجعل الدهن النجس في صابون يفتي بطهارته لانه تغبره التطهير عند مجرده يفتي به للبولي اه  
وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأثبت صاحب من الفتاوى في مثله  
تنوير الابصار وهو منقول عن أجناس الناطقي وغيره والله أعلم (سئل) فيما لو نزل الفصل الغنم  
لبن هل هو طاهر يحمل شربه أم لا (أجاب) لا شك في طهارته لما في الجوهره من ان سورناً كول  
الهم طاهر كلبه والظاهر منه حل شربه ولم يرد من صرح به والله أعلم (سئل) في صاحب سلس  
البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوء وهل له المسح على الخفين وهل  
يقدم الفاتح على الوضوء كالصحيح (أجاب) صاحب السلس ونحوه يوضو الوقت كل فرض  
ويصلي وضوءه فرضاً وتلا ما شاء من سطل وضوءه مجزئ الوقت فقط وهذا اذا لم يصب عليه  
وقت الاو ذلك الحدث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فحصر ذلك على وجه الاختصار أن  
أصحاب الاعذار اذا وضووا العذر غير موجود وقت وضوء اللبس فحكمهم حكم الاعضاء  
يسحون في الاقامة يوماً وليس له في السفر ثلاثة أيام وليا لها من وقت الحدث العارض له بعد  
اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر بمقاراة للوضوء أو اللبس أو كلهما أو  
فيما بينهما واسترحى لبس فانه حينئذ انما يسح في الوقت كلباً وضوءاً لحدث غير ما لبس به ولا يصح  
خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتحة  
على الوضوء حتى لا يصح لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب  
واقه أعلم (سئل) هل الإبلان في فرج البهمة يقض الوضوء ولو لم يخرج منه شيء أم لا يقض ما لم  
يخرج منه شيء (أجاب) بمجرد الإبلان في البهمة لا يوجب القبل ولا يقض الوضوء ما لم يخرج  
منه شيء صرح به ابن ملك في شرح الجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح  
به في توفيق العناية في الصوم أيضاً والله أعلم (سئل) هل الإبلان عليهم الصلوة والسلام يحتلون  
أم لا (أجاب) قال ابن حجر الهيتمي في كتاب لسمه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر  
قبل نام آدم فاحتل فامتزجت نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها يأجوج ومأجوج واعترض  
بأن النبي لا يحتل ورد بأن المتن احتلام عن رؤية جماع لا مجرد دفق المله اه ذكره عند ذكر  
يأجوج ومأجوج قال وانهم آمن ولد آدم من حواء الحديث المرفوع انه آمن من ذرية نوح وهو  
من ذرية نوح فاعطاه به أقول لعدم رؤيته نقل عن أحمد بن السلف ما عدا كعباً بخلافه وبه  
اعترض قول النووي في فتاوى بانهم من ولده لامن حواء عند جاهر العلماء والله أعلم (سئل)  
في الحصاة التي توضع على الكي ثم تربط بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا

مطلب في سورماً كول  
العلم ولبنه طاهر بالاتفاق  
مطلب في صاحب العذر  
وسلس البول

مطلب في الإبلان في البهمة  
هل يحكم بقض الوضوء أم لا  
مطلب في الإبلان هل  
يحتلون وفيه أقوال

مطلب في الحصاة التي توضع  
على الكي وضعها ياتي حكمه  
حكم الصحيح أم لا

(اجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو مصرح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السلطان يخرج من أن يكون صاحب الجرح السائل فإذ كان كل صاحب عذر إذا منع نزوله بدواء وغيره يخرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل) هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسوال كما هو شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بهم اشتراك \* المشط والمروء والسوال

مطلب في كراهة السوال  
والمشط والميل إذا كان  
بالن صاحب

(اجاب) أما السوال لسوال غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقنعة الغزوي انه لا بأس به إذا كان صاحبه مثله المشط والميل وأما قول الناس فأنه ذلك لكرهه نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لثلاثه يحصل التقرب باعتبار أنهم يعافون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه لانه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع الشريف بوجوب محظوريته والله أعلم وروايت في شرح الروض لشيخ الاسلام ذكر يا الشافعي وبسوال غيره إذا ذكره الاستسكان وهذا من تصرفه وعادة الرضة وغيره ولا بأس بأن يستاك بسوال غيره إذا كان بل زائد في التجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكره لا لأصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في التسوخ أن يسه المحدث أو يتلوه الجنب (اجاب) فيه ترددوا الأشبه بجوازها فيما نسخ تلاوته أو قرأه لانه ليس بقرآن اجابا كذا في شرح مختصر أصول ابن الجلباب للعضد إذا كان هذا فاجابا قرأه حكمه من باب أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كسفة الاستنجاء بالماء ما صورتهما (اجاب) أما الاستنجاء بالماء فله من صرح من علماءنا بكسفة أخذ منه وقدر أيت في كسب الشافعية ويسن أن لا يستعين بيمنه في شيء من الاستنجاء بقدر عذره فأخذ الحجر يساره بخلاف الماء فإنه يسببه بيمنه ويغسل يساره ولا مانع منه عندنا فاعلموا أن مذهبا كذلك وهذا هو المذهب للناظر فلعلمهم اعتمر كونه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقنعة الغزوي وفي بعض الماء بيده اليمنى على فرجه وعلى الأمام يغسل فرجه بيده اليسرى إذا لم يكن عنده فإن كان بيده اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمنى من غير كراهة فهو بحمد الله كما يحسنه والله أعلم

#### باب التيمم

مطلب في التيمم لمن  
المحض والقرينة مع وجود  
الماء

(سئل) في التيمم لمن المحض أو تسلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو يفتوا الخواص مفعلا ولكم الثواب من الله جل وعلا (اجاب) المصرح به عندنا أن ما ليس بالطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود الماء كدخول المسجد للصلاة وأما الطهارة شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم مع وجود الماء إلا في موضع يفتى القنات لا في خلف كصلاة الجنائز والعبد في التيمم لمن المحض من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء وأما التيمم لقراءة القرآن العظيم فطهران كان محدثا فهو من قبيل الأول لجوازها بدون ذلك وإن كان جنبا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد وللقراءة من المحض أو مسه أو كتابته أو زيادة القبور أو لصلاة المريض أو لتعليم القرآن ولا يربها الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو الإسلام لا يجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنائز أو سجدة التلاوة جاز له أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وعلم ذلك مذكور في كتب العلماء

مطلب في مسافر بمغارة  
وحل هل يتيم أو يلطخ  
والصحيح ظاهر

مطلب فيمن اغتسل  
ومسح ومن يتيم هل يسح  
كن اغتسل والصحيح ظاهر

مطلب في الصلاة على  
القبلة القديمة المتواترة عن  
العبادة وضعهم

رحمهم الله تعالى (مثل) في رجل مسافر بمغارة بارض وحل ليس بها ماء ولا حجر وثضايق وقت  
الصلاة فهل له أن يتيم على الطين ويصلي أو يوتر الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف  
الحال (الجواب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لأن من جنس الأرض وصرح  
المؤن بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الأرض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال  
في البحر الرائق وإذا وجد الطين ليطعمه به أو عضوه فإذا جف تيمم به وقيل عند أبي حنيفة  
يتيمم بالطين وهو الصحيح لأن الواجب عند موضع البدل على الأرض لاستعمال حرمة الطين  
من جنس الأرض إذا صار مغلوباً بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قالوا الأولى  
إذا لم يخف فوت الوقت أن يلطم ثوبه بالطين ويتيمم إذا جف كي لا يصير معنى المثلة التي هي عنها في  
الحديث الشريف والله أعلم (مثل) من دسق عن عبارة صاحب الأشباه حيث قال فيما افتقر  
فيه المسح والغسل لانتقضة الجنابة بخلاف المسح (الجواب) قوله لا انتقضة الجنابة بخلاف المسح  
أي لا انتقضة الجنابة بالغسل وانتقض المسح وقد تقرر أن الجناب لا يسح قال في الذكر لأجنبنا أي  
لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النسي فلا  
ساجعة إلى التصور وقد تكلف علماؤنا إلى التصور بأشياء يطول ذكرها والخاص أن معنى  
قوله في الأشباه لا انتقضة الجنابة بالغسل وانتقض المسح يعني السابق عليها فاحتج إليه لاسبيل  
إليه إلا برفعها عنه ونزعه يسرى الحدث إلى الرجل ومعناه لا انتقض الجنابة غسل الرجل  
السابق على الجنابة الكاشنة بعد اللبس لأن الخف جعل مانعا عن سريان الحدث إلى الرجل  
والمسح أنما هو على ظاهرهما فتقضى الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل للمعها  
فاضطر إلى نزعه خضه للغسل ونزعهما يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لاسبب أن الجنابة  
تقضى فتأمل والله أعلم

### • (كتاب الصلاة) •

(مثل) من نابض في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ أجاغهم بالتواتر عن آياتهم  
وأجدادهم يصلون على القبلة إلى جهة مستدلين عليها بمحارب المسلمين بمساجدهم التي بلغ  
تواترهم وأجاغهم من قدم الزمان وإلى الآن أن هذه المحارب الكاشنة بالمساجد زمن  
سيدنا الإمام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن المثل صلاح الدين قد فتح بالمدينة  
المنذ كورة مسجد اود وافق محاربة المحارب المذكورة والآن باعخص فلكي يقول إن هذه  
الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة وإنما مخرقة وإن هذه المحارب مطعون فيها مستدلا  
بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال إن هذه القضية بلغت إلى قاضي البلد فظهر عنده وتبين  
وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة جهة القبلة عملاً بأقوال العلماء رضي  
الله تعالى عنهم حيث اعتقدوا محارب المسلمين وعولوا عليها وحكم بأن القبلة والمحارب القديمة  
الموضوعة باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفحتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة  
المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء القدم على قدمه وبالإبقاء بالجهة حيث إن التوجه إلى عين  
الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طعنت في المحارب  
التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقتل ولا يعمل  
بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على

الوجه المزبور أم لا أو يعمل بحال الفلكي المزبور أم لا (اجاب) اعلم اولاً ان فرض غير المكي  
 اصابة جهة الكعبة معتدنا كما مشيت عليه المتون وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستدلين  
 بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبله ولان التكليف بحسب الوسم ولهذا قال  
 بعضهم البيت قبله لمن يصلي بمكة في ميتة أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الا فاق  
 وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال  
 والشمال قبله أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهها هو الجانب الذي اذا توجه  
 اليه الشخص يكون مساماً للكعبة أو لهوائها اما تحقيقاً بمعنى انه لو فرض خط من تلقا وجهه  
 على زاوية قائمة الى الافق يكون ماراً على الكعبة أو هوائها واما تقريراً بمعنى أن يكون ذلك  
 منحرفاً عن الكعبة وهوائها انحرافاً لا يتزول به المقابلة بالكلية بأن بقي شئ من سطح الوجه مساماً  
 لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بجزء من الانحراف ولو كانت في مسافة  
 قريبة وتفاوت ذلك بحسب تفاوت الابعاد يتبع المساماة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو  
 فرض مثلاً خط من تلقا وجه المستقبل للكعبة على التصديق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه  
 على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال  
 الى العين والشمال على ذلك الخط بقرا من كثيرة ولهذا وضع العلماء قبله بلدو بلدين وبلاذ على  
 سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق الى المغرب فإذا علمت ذلك  
 فنهاية الفلكي المذكور أن يطعن بالانحراف السير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على  
 تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التصريح مع المحارب وقال في  
 فتاوى قاضيان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحارب التي نصبا  
 الصباة والتابعون رضي الله تعالى عنهم أجمعين فعلينا اتباعهم في استقبال المحارب بالصنوية  
 فان لم تكن فالتسؤال من الادل ١٥ فقد جعل السؤال من الادل مؤخرًا عن المحارب وذلك  
 بعضهم أن أقوى الادلة القطب فيجعلهم من بالشام ورامو الرملة وابلس وجنت المقدس من جهة  
 الشام كدمشق وحلب وجوز لكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا ينفذ ذلك من نوع  
 انحراف لاهل ناحية منها لكنه لا يضر كافر زنا هو هذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في  
 أكثر الكتب اما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مقسداً لكن لا يتحقق الخطا  
 بالانحراف ميتة وبسرعة مع البعد من مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز  
 الاجتهاد في المحارب ميتة وبسرعة مع ادعاء محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها  
 أي في محارب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانها لم تنصب  
 الاجتزرة جمع من المسلمين أهل معرفة بسمت الكواكب والادلة فجزى ذلك مجرى الخبر فقلد  
 تلك المحارب وفي الخادم لهم كما قلنا في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهدوا أو لو اجتهد فظهر  
 له الخطأ ظناً أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً أي تقليد تلك المحارب ١٥ والحاصل المقهور  
 من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحارب ميتة وبسرعة ولا يجب وأما يجوز تقليدها قبل الاجتهاد  
 وبعده لا يجوز له اذا ظهر خطؤها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز  
 وعندهم المحارب بمنزلة الخبر فلو اخرج عالم بخلافه هل يتعارضان أو يقدم الخبر والمحارب قال  
 في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أي تقديم الخبر أنهم جازوا فيها يعني المحارب بالاجتهاد  
 ميتة وبسرعة ولم يجوزوا معه يعني الخبر أخذ من قول السبكي يجب الاجتهاد ميتة وبسرعة على

المحارب المعقلان المحاربين الميمنة بمعرفة الخبر بلبيل أنهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه  
 واجتهاد لا يقتل بجهد اه الا ترى الى قوله بغيره ان المباح فانه كالصريح في امتناع الاجتهاد بينة  
 أو يسر قمع الخبر وذلك يدل على انه أعلى من المحارب ثم فوز ع فيلاد كره في وجوب الاجتهاد بينة  
 أو يسر قمع فيها استدليل على ذلك وان ذلك ما نرى فقط كما نقل ذلك شخصان من حجر رحمة الله تعالى  
 فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحارب وقد صرحوا بان  
 المحارب التي وضعتها العصابة يجوز فيها الاجتهاد بينة ويسر فيجوز الاجتهاد عندهم في  
 المحارب التي وضعها الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعتها العصابة  
 والتابعون الاولى وأما عندنا فقلنا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة وغيرها ولا يجوز  
 العمل بقول الظلي المذكور لما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود  
 حكمه وعدمه مسان لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست  
 من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكمه وعلى من حكمه وهذا كاصحوا به في هلال  
 رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب الحنفية بعمل بالمحارب المذكور ولا يلتفت  
 للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصرفته ولا يخفى في  
 ان مذهبنا مع سهل حنفي ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين هين الكعبة  
 خرج وهو مدفوع عن آثار النصف والشرف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعبد الضعيف والله أعلم  
 (وسئل) أيضا عن هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد  
 في بلدة محاربين مختلفين من غير وضع العصابة والتابعين وبعضها موافق لمنطبق على طبق  
 الادلة الفلكية الهندسية العقيلة التي هي عند أهلها يقبضون وعند فقهاء الشافعية بخلافه اليقين  
 لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الادلة فهل يجب  
 على الامام الحنفي اذا صلى وراى مشافعيون أن ينصرف في المحارب المخالف الى مقتضى هذه الادلة  
 لاجل صحة صلاة الشافعية وراه ومنفرد ج خلاف من أوجب اصابة الصين من أئمة الحنفية  
 ويكون قد زاد خبرا اصابته عن الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك أم لا وهل  
 يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم وجوب اتباع محارب المسلمين مطلقا فلان حدث أنه اذا وجد محارب  
 يخالف البهية أن يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك أم لا وقد وقع هذا الامر في بعض محارب  
 مصر ونقل المحارب الى الجهة الاخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل اذا كان حنفي بمقارنة  
 وتصري في معرفة جهة القبلة وعند من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يتعلم  
 هذه الادلة أم لا وهل اذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يستقبل بصدرة عين الكعبة  
 في جميع صلاته فصل في محارب يخالف لهذه الادلة يقع عليه الطلاق واذا صلى في محارب موافق  
 لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تعرض للجهة التي اذا استقبلها الشخص صححت صلاته  
 واذا انحراف عنها لم تصح صلاته واذا انحراف شافعي أو حنفي الى مقتضى هذه الادلة بعد  
 اثباته بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي أن يتعرض لاحتمالهم وأن يقول له جدا سلامك  
 ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي  
 ذلك يكون محضاً أم لا والحال انه لا يعرف شيأ من هذا العلم (أجلب) اذا لم يكن المحارب من  
 وضع العصابة والتابعين ولا من وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت  
 وضعهم فلا عبرة باجاءوا وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الاصابة في التوجه

مطلب في البلدة التي وجد  
 فيها محارب من غير وضع  
 العصابة والتابعين

لعين الكعبة فهو أفضل ولا ريب ولا من تصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في  
تحقق ذلك ولا يقع على وجه القين مع العدل بخار المقاتل كما لا يخفى عند التفهيم لا مجرد  
خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة إذا خلا عن المعارضة بما هو مثله أو فوقه لا أنه لازم وقد  
كتبنا في الجواب سابقا أن محارِب الصلابة والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قوله  
فإن لم يكن كما سأل من الأهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فإن مقتضى كلامهم  
العكس وهذا المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بأن تجاوز المشارق  
إلى المغارب كما نقله في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا يقلد مخالفته لجميع المذاهب حيث  
إذا المحراب الخالف الجهة لا عبرة به وإذا اشبهت عليه القبلة وعندها عالم بالقبلة يجب عليه العمل  
بقوله ولا يصح والطلاق لا يقع على الخلاف المذكور لما أسلفناه من عدم التيقن وجهها أن  
يصل الخط انحراف من حين المضي إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل  
فائتقان أو تقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيضربان إلى الضمين كساق  
مثلث كذا قال التحرير التفاضل في شرح الكشف فدل عليه أنه لو انحراف عن القبلة انحرافا  
لا تزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيده ما قال في الطهيرة إذا تباين أو تباين يجوز لأن وجه  
الإنسان مقوس فعند التباين أو التباين يكون أحد جوابه إلى القبلة كذا قاله من لا يخسر  
في درر الأحكام وقد كتبنا في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي أن يقول لاحد من يريد  
البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول معتقدا زوال أسلامه وإثبات معصيته ولأن تعرض  
له تجزؤه لأن المقصود إصابة الصواب وانها رالحق وتحريم المناظرة لأجل أن تزل قدم من ناطرك  
وأن يباهر جهل من ماثلك أو ناطرك ويجب أن يقصد بك وجه الله سلوكه وتعالى الذم صفة  
من صفاته فإذا كنت مصفاه فلا تعتمد ما أحسك كقولنا تعالى هلنا كيف شئنا طيب الجاهل  
بقوله عز من قائل وإذا خاطبهم الجاهلون فأولوا أسلاما فعلى اتباع الحق والتكليم وليس علينا  
هدى العالم والمثلة واضحة وحاصلها إذا تحقق خروج عن الجهة بالكلية لا يجوز اعتقاده إجماعا  
وإذا لم يخرج عنها جاز اعتقاده وإن كان فيه انحراف قليل يجوز عند الخصم ولا يجوز عند  
الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا شكرا أحد ونحن على علم بأن الصلابة رضى الله تعالى  
عنهم أعلم من غيرهم فإذا علمنا أنهم وضعوا محاربا بالاعتراض منهم من هو دونهم وإذا علمنا أن محاربا  
وضع من غيرهم فغير علم لا نتقدموا إذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة الممارين وتوالى المصلين على مرور  
السنين علمنا بالتأخر وهو الصلة وعند محققنا بالخطا زال الخطا وهو في اختلاف الجهة بحيث  
يكون متجاوزا المشارق إلى المغارب وقد علمت الأجوبة كلها على كلا المذهبين والله أعلم  
(وستل) عنه أيضا بصورة فيما إذا وجد في بلدة محارِب متخالفين من غير وضع الصلابة  
والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوى العلم الموقوف بهم في معرفة القبلة وقد  
طعن فيها أقديما وحديثا أنه قد تقرر أن بعضها منحرف عنه عن مقتضى الأدلة خسا ومستبين  
درجته بعضها خسا وسبعين درجة ومن القواعد الفلكية إذا كان الانحراف عن مقتضى  
الأدلة أكثر من خمس وأربعين درجة مئة أو يسره يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الريح  
الذى فيه مكة المشرقة فمن غير إشكال على أن الجهات بالسبب إلى المضي أربعة فهل هذه  
المحارب الزوارة انحرافها كثير حاشى يجب الانحراف فيها يسره إلى جهة مقتضى الألة  
والحالة ما ذكرهم لا وإذا قلتم يجب فهل إذا عاند شخص وصلى في هذه المحارب بعد اثبات ما ذكر

مطلب فيما إذا وجد في بلدة  
محارِب متخالفين من غير  
وضع الصلابة ولا على سمت  
وضعهم ولا على سمت ذوى  
العلم الموقوف بهم في معرفة  
القبلة وقد طعن فيها أقديما  
وحديثا



تكون صلاته فاسدة ويحرم عليه ذلك ويؤيده القضاء أم لا وهل إذا وجد في كلام الشافعي هذه  
المسئلة آفة خاصة وآفة عامة يجب العمل بالآفة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب)  
حضرنا بالانحراف المذكور المقابلة بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مساسا  
للكعبة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجتماع وإذا عدم الشرط عدم المشروط وإذا  
ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة إلى هذه الحمازيب الموصوفة بعبادة كقطعها وجوب قضاءه  
المؤتي بعد العلم والنبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق مرتكبه ويعزر  
لارتكابه المعصية خصوصا في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك  
أن ذلك من فاعله بعد ظهوره ولائله مجرد جهل وعماد وفسق وفساد فعله أن يتوب ويرجع والا  
يعامل بالعذاب الاليم الموجع وأما بحث الخاص والعامة فمن مشهور مسائل أصول الاحكام  
والانسيب كالمطلق والمقيد في هذا المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث  
علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر  
في الأصول فإذا وجد في هذه المسئلة إطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقيد  
لا اتحاد الحكم وعندنا ما في هو محمول عليه وان لم يتعد الحكم فالجمل في مثل ما نحن فيه يجمع  
عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان ألثغ بدل الراء المهملة بالعين المعجمة فإذا أراد أن  
ينطق بالرجح الرحيم يقول الغصم الغصم وإذا أراد أن ينطق برب يقول غب غب فهل يكون اقتداء  
الفصيح الذي يخرج الحروف من مخارجها بما لا يقلحوا أم لا للفصيح وهل يحرم عليه أن  
يؤم فصحا وهل يذكره أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منع من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا  
(أجاب)

مطلب في الامام اذا كان  
ألثغ بدل الراء المهملة  
بالعين المعجمة

مسئلة ألثغ قد تكررت \* سواء كان حكمها واستفترت  
وتظم الناس بها كلاما \* يقضى لكل سائل مراما  
ومنهم الغزى في تحفته \* نطما بين القول من بهجته  
امامة ألثغ للمغابر \* يجوز عند البعض من اكابر  
وقد آباد اكثر الاصحاب \* في الغيبة من الصواب  
وقلت قطعا غابر الزمان \* يرى بتظم الدر والجمان  
امامة ألثغ بالفصيح \* فاسدة في الرابع العصم

قال في الجرب بعد كلام كثير والحاصل أن اممة الانسان لماتته صحيحة الامامة المستحضرة  
والضالة وانحشى المشكل لثله ولي دونه مصححة ولي فوقه لا تصح مطلقا اه والله أعلم (سئل)  
فما اذا اثنى غير ألثغ بالاثغ هل تصح على الاصح المقتضى به أم تصح عند البعض وهل فاحش  
الاثغ وغيره سواء لكونه المطلق بالحروف غير خالص في الجله ليس منها للعبة ولا عرفا كما هو  
الحق وإذا دارت الصلاة بين العفة والفساد هل تحمل على الفساد هتافات أن العبادة أم على  
العفة (أجاب) الرابع المقتضى به عدم صحة امامة ألثغ لغيره ممن ليس به لغة وصرح ما مضى  
في فتاواه فتلاص الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة ألثغ لغير ألثغ تصح لان ما يؤوله صار  
لغته ومثله في الظهور وغيره وأما اللغة البسيطة فلم أر من صرح بها من علماء وراثت  
في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض ما مضى لو كانت لغته  
بسيطة بأن يأتي بالحرف غير صافي لم تؤخر ومثله لابن حجر والرملي رحمة الله تعالى عليهما

مطلب فيما اذا اثنى غير  
ألثغ بالاثغ هل تصح على  
الاصح المقتضى به أم تصح عند  
البعض

في شرهما على التهاج وقواعدا لا تأمأ اذا دار الامر بين الحصة والفساد يحصل على الحصة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشرف للدين يسر ولن يغلب الدين أحد الاغلبة وروا البخاري بلفظ ان الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون اماما للبالغين أم لا (أجاب) اقتداء بالبالغ بالصبي فاسد لان صلاته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والقناوي وقد أطلقوا في ذلك فتعلل اقتداءهم في القرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاسدي صافي لان نقل البالغ مضمون دون نقل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعمي اذ لم يكن نعم من هو افضل منه هل تكرم أم لا (أجاب) نعم اذا كان افضل ممن كان يؤتمه لانه لا تكبره امامته فان امامة عتيان بن مالك الاعمي يقوم مشهور في العصمة واستخلاف ابن أم مكتوم الاعمي على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وامام مذهب الشافعية فقال في التهاج والاعمي والبصير معا على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعمي أولى لانه أخشع وقيل البصير أولى لانه عن النباسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الاول بينهما اهـ والله أعلم (سئل) في رجل على يدوشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله الاكل هل يلقبه أثم يتلعه وهل يؤذن المصلي ويقم للوقوفات أم لا وهل الافضل للمسافر القصر أم الاتمام وهل بالانعام يكون من تكلم مرة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يتلغ المصلي ما بين أسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زاد على قدر الحصة فسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصة القصير والقائم في المسجد كرهه كالباق والذى يقتضيه النظر التقى عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فلقبه في محل يساح ولا يأكله وقد ورد كذا الوضوء والطرحوا القم وهو ما يعلق بين الانسان منه أي ارموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يعلق بين الانسان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا فتعذر وان أكله مع ذلك كرهها أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مر مار في موضع سجوده لا تصدوا ثم أي فاعل ذلك أعني الناظر والاكل والمار وأنت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي أنه فيه تحريم يؤذن المصلي للقاء فتؤقيم وكذا الاولى القرائات ويحذف في الاذان الباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتته صلوات ففضاها في مجلس وان قصاها في مجلس يؤذن لكل ويقم لكل كما صرح به ابن مالك فتلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أن يكون انما صلااته عن علة لا رخصة قال بهلي بن أبيه قلت لعمر انما قال الله تعالى ان ختم وقد آمن الناس فقال عجت بما عجت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق اقمها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه ولكن ذكر في التاتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذا يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي القرض ويصلي الجمعة معها احتياطا وقال بعضهم يصلي الاربعينية الظهر في بيته أو في المسجد أو لا ثم

مطلب في امامة الصبي  
للبالغين

مطلب في امامة الاعمي  
اذا لم يكن من هو افضل  
منه هل تكبره أم لا

مطلب فيما اذا كان على  
يدوشم هل تصح صلاته  
وامامته معه أم لا

مطلب في الرجل اذا كان  
في الصلاة وخرج من بين  
اسنانه شيء من فضله الاكل  
وهل يؤذن المصلي ويقم  
للقائمة وهل الافضل  
للمسافر القصر أم الاتمام  
وما حكم صلاة الظهر بعد  
صلاة الجمعة

يسمى ويشترع في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت الظهر قنطرة والجمعة صحيحة وقال بعضهم  
 يصلي الجمعة أو لا ثم يصلي السنة أربع ركعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون  
 نفلا وان لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا  
 شك في الجواز ولا تعاد القرضة والاحتياط في القرى أن يصلي السنة أربع ركعات الجمعة ثم ينوي  
 أربع ركعات الجمعة ثم يصلي الظهر ثم يصلي ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان أداء  
 الجمعة صحيفا فقد أداها واستها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع  
 فريضتين ركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الامام أبا جعفر الهندي وإن صلى  
 الجمعة بيده ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أربع ركعات ماها تان الركعتان والأربع أعدت صلاة  
 الظهر ولم تزل الجمعة بيده فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربع ركعات ماها تان الركعتان والأربع أعدت صلاة  
 وقول الناس يصلي أربع ركعات الظهر أو ثنية أقرب صلاة على لسانه أصل في الروايات ولا شك  
 في جواز الجمعة في البلاد والقصاب وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها  
 ستا لم تخم اختلافوا في ثنية تلك الأربع قبل نوى السنة والاحسن الاحتياط في موضع الشك  
 في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقبل  
 المختار أن يصلي الظهر بهذه السنة ثم يصلي أربع ركعات السنة كذا في القنينة اهـ والمسئلة أقدمت  
 بالتصنيف (مسئل) عن مسئلة الاخفاء والجهر بالقرآن في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما  
 هو الاربع مع عزو كل الى موضعه (أجاب) قال في التبيين اختلافوا في حد الجهر والاختفاء قال  
 الهندي وإن الجهر أن يسمع غيره والمحافة أن يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر أن يسمع نفسه  
 والمحافة بجميع الحروف لأن القراءات فعل اللسان دون الصماخ والاول أصح لأن مجرد حركة  
 اللسان لا تسمى قرأته دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة  
 وجوب الصلوة ثلاثا وتواتر العناق والطلاق الاستثناء اهـ وفي الجوهرة في شرح قول القنبري  
 وان كان منفردا فهو مخير ان شاء جهر وأسمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه ظاهر ان حد الجهر أن  
 يسمع نفسه ويكون الحد المحافة بجميع الحروف وهذا قول أبي الحسن الكرخي فان أدنى الجهر  
 عنده أن يسمع نفسه وأصغاه أن يسمع غيره وحد المحافة بجميع الحروف ووجهه أن القراءات فعل  
 اللسان دون الصماخ وقال الهندي إن الجهر أن يسمع غيره والمحافة أن يسمع نفسه وهو الصحيح  
 لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قرأته دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق  
 كالطلاق والعناق والاستثناء اهـ وفي الجوهرة بين المصنف الجهر والاختفاء اختلاف مع  
 اختلاف التصحيح فذهب الكرخي الى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان المحافة بجميع الحروف  
 وفي البدائع ما قال الكرخي أقبح وأصح وفي كتاب الصلاة لمجد إشارة اليه فإنه قال أن أشد قرأ  
 في نفسه وان شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن الجهر أن يسمع غيره  
 والمحافة أن يسمع نفسه وهو قول الهندي وإن كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة  
 وجوب الصلوة ثلاثا وتواتر العناق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان  
 صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المحافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون  
 جهر او الجهر أن يسمع الكل اهـ وفي فتح القدير واعلم أن القراءات كانت فعل اللسان لكن  
 فعله الذي هو كلامه الكلام بالحروف والحروف كشيء تعرض للصوت وهو أخص من النفس  
 فان النفس المعروض بالقرع فالقرع عارض للصوت لا للنفس فيجوز تصحيحها بالصوت أي الى

مطلب في الاخفاء والجهر  
 في الصلاة وفيه اختلافات  
 والصحيح واضح

الحروف بمضلات الخارج لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي أن يلزم من مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر الراسي ولعله المراد بقول الهندواني يساعلى ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختر ان قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجوز معاملة الجمع اذ ناه من يقر به اه ونقل في الخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قول راينا بل هو قول الهندواني الاول وفي العادة ان ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن هو يقر به ايضا الى هنا كلام الجسر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عول عليه في متن تنوير الانصار بقوله والجهر اسماع غيره والمخافة اسماع نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف التحصيف في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح اعتمادا أكثر علما عليه هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيدا إذا غلب الشرايح لم يسبقوا في المسئلة قولنا لا نابل اقتصر واعلى ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطا اذ جدا اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف آلهومور بما يختلف مع حقيقة الجهر ولا يصدق ارادته تقليلا للاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير اليه فهو متجه بدليل أن من به صمم لا يسمع نفسه الان استعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتبنا معه ذلك مع ما فيه من الرفق وعدم الجرح فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سوا من الاقوال لو اختلفه هذا الشرط لم يعدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام. بين حصصا استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل اربعة الصب ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لأن الاسماع تضرب عافيه اطالة وان تعلق بصحت السماع والحاصل أن يقال في المسئلة قولنا قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم (سئل) في فصل تلاوة السجدة هل يأتي تكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقنوت باب ما يبدأ (اجاب) يكبر تكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كما في البحر وأما مسئلة اجتماع سجدة التلاوة والقنوت فلا شهية في تقديم سجدة التلاوة قبل الصلوات من وجوب الصلوات على الفور ومن أن الثلاث آيات تقطع الفور والقنوت يعدلها أو يزيد عليها فلو قدمه قنوت الفور وزمه الركوع والسجدة تلاوة اذ هو الوارد فبأن يكبر عند ذلك قضا فتركب الاثم واذا بدأ لم يهأس ذلك هذا ما يقاير لفهم من كلامهم وان لم أره صريحا فأتأمل والله أعلم

### \*(باب الجنائز)\*

(سئل) في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفنه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو قعر أو لا (اجاب) حيث لم يراع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفنه ودفنه فلا يلزمه فيه اثم ولا قعر بل لكن ان كان له آثار من النصارى فالأولى أن يتركه لهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الاولى ولو لم يترك بمحظور راجع عقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر يفضل قبره المسلم لكن غسل الثوب النجس من غير وضوء ولا تيمم وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن

مطلب في فصل تلاوة  
السجدة هل يأتي تكبيرتين  
أم واحدة

مطلب في مسلم تولى غسل  
ميت نصراني وتكفنه  
ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو  
قعر أو لا

مطلب فيمن مات جنباهل  
وضاً بلا مضضة ولا استئشق  
مطلب ماذا ينوي بالتسليتين  
مطلب في امرأة مات هل  
كفنها فيما تركت أم على  
زوجها وأما إذا كان لها مال  
فكفنها في مالها بالاجماع  
وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية  
أما تفتح مسلم وهي حامله  
منه هل تدفن في مقابر المسلمين  
أو في مقابر المشركين

يقوله معمو يكفنه في ثوب غير حر اع سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير حلد ولا توسعة فان راعى  
ما نصت العلما عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد انكب محظوراً بالاشك لانه ممنوع عنه  
شرعاً والله أعلم (سئل) عن مات جنباهل وضاً بلا مضضة ولا استئشق أم لا (أجاب) نعم وضاً  
بلا مضضة ولا استئشق لاطلاق الموت والشروع والعلف في غسل الميت تقضيه ولم أر من  
صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليتين في الصلاة على الميت  
(أجاب) ينوي بهما الحقن على الامام والميت اذا كانا محاذيين للمسلم وعن العيين فقطان كانا بمنى  
وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على الزوج كفنها  
وتجهيزها (أجاب) كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كان كسوتها وسكاتها حال  
حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج  
الواحد والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها  
عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوج قد اقتطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبي وأما  
اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه  
على النجح مانصه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه  
على من يجب عليه نفقته المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عندنا لان ما بينهما  
انقطع قال في الابصاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكبرى فلولم يكن لها مال فكفنها في  
بيت المال لا على زوجها بلا خلاف بين علمائنا يعني في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي  
يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة  
وقال محمد لا يلزمه وقال في التبيين وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لو لم  
يجب عليه لوجب على الاجانب وهو كان أولى بالجباب الكسوة عليه حال حياته فبشرع على سائر  
الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لانه لو لم يكن عليه  
لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما خلا فالمحمد فنقص ان  
أصل الخلاف في الكفن لان ما عدا من التجهيز كان يفعل بحسبة فلم يقع فيه الخلاف وان  
التجهيز الحق به وكان له ما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل  
الرابع في الوصية بالنفن والكفن وما اتصل بهما امرأة أو صحت الى زوجها ان يكفنها من مهرها  
الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلا ولكنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا أجاب  
أبو بكر الاسكافي وقال الفقيه أبو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن أبي يوسف ان  
الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول  
أبي يوسف نأخذ اه قال في الجمع ويأمر بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال التستفي في  
منظومته في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول لابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي  
معسرة كان على الزوج جهازا للقبرة قال في شرحها المستصفي أي الكفن وغير ذلك مما يحتاج  
اليه الميت اه وبه علم ان ما عدا الكفن من خنوط وأجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من أجرة  
حقير وسد على الوصية المستنون فكله على الزوج على قول أبي يوسف لانه ملحق بالتجهيز لكونه  
لا يقل بحسبة والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تفت مسلم ماتت حاملها فهل تدفن في مقابر  
المسلمين أو في مقابر المشركين (أجاب) صرح العلامة الحلبي في شرح منية المصلي بأن المسئلة  
اختلف الصحابة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن

عاصروا مثلهن في الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها  
الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التارتارية وفي فتاوى  
الجمعة الكافرة اذا ماتت وفي بطنها ولمسلم قدمات في بطنها لا يبلى عليها بالاجاع واحتقوا في  
الدفن وفي التماسيح قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل  
تدفن وحدها والله أعلم (مثل) هل الاقلل المتني خلق الجنانة أم امامها (أجاب) قال في  
الاختيار والاحسن في زماننا المتني امامها لما يتبعهما من النساء واقفاً علم (مثل) في المرأة اذا  
ماتت وليس لها محر من بلى دفنها (أجاب) بلى دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد  
من النساء القبر لان مس الاجنبي اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد  
الوفاة صرح به في الوالوجية والله أعلم (مثل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة قد دفنوها به فلما بعد  
لهم في الحكم (أجاب) لأنه أن يكفوا أهلها بنش القبر وانتراجها منه جعلت المتدفن وقصرت  
ولهم الترتلنا وأذلك وقد صرحوا بحرمة النش لغرضه ورفقها الضرورة وتحق الغير فاذا  
أعسقا وحققهم جازوان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لعارضة لمرة التبرع بعد اسقاط حقهم  
وهذا مستتب من تعليمهم لجواز النش في الارض لمصوبة بحق القبر وهذا اذا كان القبر ملكاً  
أما اذا كان في أرض وقص فلا نبش مطلقاً والله أعلم (مثل) في رجل مات وعليه دين لا حصر  
فصرقت ورثته جميع تركته في كفنه وكفن مثله بأتى بدسها أو ريعها أو أقل أو أكثر أو كترشاً  
قليلاً هل يضمن الورثة الزائد على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في  
ضوء السراج وان كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفوه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس  
لهم ذلك بل يكفن بكفن التكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن التكفاية للرجل ثوبان جديدين كانا  
أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للفرمان أن يمنعوا عن كفن المثل اه فلم  
منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجعلوا الله أعلم (مثل) في مقبرة موقوفة لغير المسلمين فيها  
رجل قراودفن به ولده في تابوت فقيل أن يلى جسده مضر عليه جماعة القبر وأخرجوه من  
التابوت وكسروا التابوت وألقوه ودفنوا فيه مناهلها اذا يلزمهم شرعاً (أجاب) يلزمهم ضمان  
ما أتفق على القبر ولا يجوز لميتهم قال في التارتارية تعلقا عن الفتاوى أتفق ما لا في اصلاح قبر  
لغير رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة بضمن ما أتفق عليه ولا يجوز لميتهم مكانه  
لأنه في وقف اه ولا شك انهم يضمنون قيمة التابوت الذي ألقوه ولا شك أيضاً انهم حيث عملوا  
بالميت السابق وقولوا ما فعلوا على وجه التعدي يعزرون لارتكابهم محرماً احل عليه والتعزير  
واجب بعينه كما صرحوا به فاطمة والله أعلم (مثل) عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه  
أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطباً بأن ألقى ضرب العدو فأصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما  
اذا قتل نفسه عمداً قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الحلواني الاصح عندى أنه يغسل ويصلى عليه  
وقال الامام أبو علي السغدري الاصح أنه لا يصلى عليه لأنه ما غ على نفسه والباقي لا يصلى عليه وفي  
فتاوى فاضل بن يغسل ويصلى عليه عندهما لأنه من أهل الكفار ولم يحارب المسلمين وعن أبي  
يوسف لا يصلى عليه لما روى أن رجلاً اغتر نفسه فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحول  
عند أبي حنيفة على أنه أمر غير صالح الصلاة عليه كذا في الجوهر والله أعلم (مثل) عن الشهيد اذا  
فعل ما يقع به الارثان والحرب فائمه هل يكون مراً أم لا يكون مراً الا اذا فعل ذلك بعد  
انقضائها (أجاب) لا يكون مراً الا اذا فعل افعال المرسين بعد انقضاء الحرب وما قبل

مطلب في المتني في الجنانة  
مطلب في امرأه ماتت  
وليس لها محر من بلى دفنها  
مطلب في قبر رجل غلط  
فيه أهل ميتة قد دفنوها به فلما  
أهلهم

مطلب في رجل مات وعليه  
دين لا حصر فصرقت ورثته  
جميع تركته في كفنه

مطلب في مقبرة موقوفة  
لغير المسلمين فيها رجل  
قراودفن به ولده في تابوت  
فأخرجوه من التابوت  
وكسروا التابوت  
مطلب فيمن قتل نفسه  
خطأ هل يغسل ويصلى عليه  
أم لا

مطلب في الشهيد اذا  
فعل ما يقع به الارثان  
والحرب فائمه

مطلب في شارب خرق  
ظلم الجارية وليجب بنفس  
القتل ملك

انقضائها فلا يكون مرتاباً في هذا كذا في التبيين والله أعلم (سئل) من دمشت في شارب  
خرقت ظلم الجارية وليجب بنفس القتل مال هل يكون شهيداً ولو قتل حال سكره أم لا (اجاب)  
نعم يكون شهيداً لأن شرب الخمر معصية وهي قطعاً لا تمنع الشهادة وهو ظاهر إطلاق المتن حيث  
عرفوا الشهيد بأنه مسلم طاهر قتل ظلم الجارية وليجب بنفس القتل مال ولم يرتث  
وصرف الجارية نفعاً عن المجتبى والدائع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلماً  
وألم لا يجب به عوض مالي والظاهرة عن الجنابة وعدم الارتكاح اهـ فأقار هذا بظاهره أن  
السكر لا يمنع الشهادة ان لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران أو متلبساً بمعصية  
وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم

### \* (كتاب الزكاة) \*

(سئل) فيما إذا ذهب الدائن الدين لمدينه الفقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة  
عين له هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز لأن العين خيمين الدين والدين يحمل أن يصير عبداً فيصير  
مؤثراً ناقصاً عن كامل فإن أدى العين عن الدين جاز لأنه أدى كماله عن ناقص والمسئلة بتفاضلها  
في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في قول الزكاة إلى بلد آخر قبل حينها هل يكره  
أم لا (اجاب) نعم لا يكره قطها إذا كان في حينها بأن أخرجهما بعد الحول أما إذا كان الانحراج  
قبل حينها فلا بأس بالنقل كذا في الجوهره والله أعلم

### \* (باب صدقة الفطر) \*

(سئل) في الصدقة إذا زوجت وملت إلى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل تجب على أيها صدقة  
فطرها أم لا (اجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا تجب على الأب لعدم المؤنة عليه لها وفي  
التراخي لا تنقطع عنه صدقة الفطر وفي النهر وفي القنية تزقي صغيرة معسرة فإن كانت تصلح  
لتخدمة الزوج فلا صدقة على الأب ولا عليه صدقة فطرها اهـ والله أعلم (سئل) من دمشت  
عن أخرجه زيادة عن المقدر الواجب في زكاة الفطر هل قال أحد بأن فاعله يكفر بذلك كقوله  
بعض من يدعي العلم وهو يعط الناس (اجاب) لا يكفر بإجماع الأنام والله تعالى أعلم

### \* (كتاب الصوم) \*

(سئل) عن التذرع المعين إذا نوى فيه وجباً آخر هل يكون معافى ويلزمه قضاء المذ والمعين  
أم لا (اجاب) يقع معافى ويلزمه قضاء التذرع المعين في الأصح كافي الظهيرة والله أعلم  
(سئل) عن قبول خبر العدل بالعلم لمضان هل يستفسر أم لا (اجاب) يقبل بدون الاستفسار  
في ظاهر الرواية كذا في الجوهره والله أعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الثلث عن واجب آخر أم لا  
(اجاب) ذكر الزيلعي وغيره أنه يكره ويصح القتل في تهذيبه أنه لا يكره قتله حفيد الحلي  
والله أعلم

### \* (فصل في التذرع) \*

(سئل) في رجلين يتحلفان على وتليف الذرارية بقلعة بيت المقدس المحمية خبراً أحدهما من  
مشقة فتدري نفسه نذراً صورته أن تعرضت لهذه الوظيفة ما أخذها بعد هذا اليوم مادمت  
في قيد الحياة فقه تعالى على أن تصدق على الفقراء بمائة غنـهـن هذا أقرض للاخو وجد

مطلب في رجلين نذر  
أحدهما على نفسه أن فعل  
هذا الأمر فليخمسائة  
غرش

ما هو المعلق عليه يلزمه التصديق بالنفسامة فخرج ولا يخرج عن عهدة النذر إلا بالنكاح أم يخرج  
عن عهدة بكفارة العين أم يفعل أحدهما أم يشاء وهل إذا امتنع عن الشئتين المذكورتين  
ورفع إلى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويحسمه عليه أم لا (أجاب) في المسئلة أقوال  
ثلاثة ظاهر الأول أنه لزوم التصديق بالقدر الذي سمعه وتعين الوفاية وقيل إن أريد كون الشرط  
تعيين المسمى وإن لم يرد بتعيين التصديق بموئين كفارة العين وفي رواية النوادر هو تخييرهما  
مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه يفتي وصحح أيضا كل من القولين الأولين وأما  
إذا رفع إلى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب  
أنه لا يجبره قال فيها ولو لم يف بأمر ولكن لا يجبره القاضي والوجه في ذلك أن الفقر أصرفه  
لأصحاب الحق فلا تسمع دعواه بل الله أعلم (سئل) في بقول أدي على مزارع الوقت أفنذر على  
نفسه أنه إن دخل يكن عنده للوقت ما تادى بشاره ورحل ولمسته للوقت هل تسمع دعواه أم لا  
(أجاب) لا تسمع ولا يقضى القاضي بالنذر وإن كان مضميا مستوفيا للشرائط الشرعية وأيضا  
بشرح آيات الفتوى على أن المعلق بغير النذر فيه بين الوفاية بين المنذور وبين كفارة العين والله  
أعلم (سئل) في النذور المتعلقة بالآباء والأولياء يقضيها قوم ويرعون أن ما يتناولونه من  
حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة قرابة الأولياء المذكورين ويرعوا وقت انصومات فيه بين من  
يدعي أنه جده أو جد أسه الأعلى وربما كتب بذلك حجج برعم فيها جهله القضاة أنهم ادعوى  
محصنة ويرعوا حكموا لهم إلى أن ثبت نفسه ويرعوا وقع الصلح بين المتداعين بشعنة ذلك فيما بينهم  
الحكم في ذلك (أجاب) هذه المسئلة جعل فيها شيخ الإسلام الشيخ محمد القزويني رسالة سألها من  
النذر لا يصح إلا إذا كان من جنسه واجب مقصودا ليس للعبد أن ينسب الأسباب ويشرع  
الاحكام وله أن يوجب على نفسه ما أوجبه الله عليه قال أعلم بأن شرط لزوم النذر أن يكون في  
غير مصيبة وأن يكون من جنسه واجب وأن يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج الأول النذر  
بالمصيبة والثاني عيادة المريض والثالث ما كان مقصودا للغير حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة  
لأبزم وكذا سجدة التلاوة وكذا النذر سكفن الميت لأنه ليس قرينة مقصودة فالو أو أساق  
النذر إلى سائر المعاصي كان مينا ولو لمسته الكفارة لما خلت ولو فعل المتذور وعصى وأتمحل النذر  
كالخلف بالمصيبة فيعقد للكفارة ولو فعل المصيبة المحالوف عليها سقطت أو أم وصرح في النهاية  
أن النذر لا يصح إلا بشرط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون  
مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في نائي الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها  
من المقررات فعلى هذا الشرط أربعة الآن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خارجها الشرط  
الأول إذ قولهم من جنسه واجب يقيدان المنذور بغير الواجب لكن لا بد من رابع وهو أن  
لا يكون مستحبل الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر  
للعلامة قاسم وأما النذر الذي ينذره كراهوا ما كان بقول يأسسدى فلان يعني به يوليامن  
الأولياء وأنيامن الأبناء ردتا أي وأعوفى مرضى أو قضيت حاجتي فلكم من المذهب وألفضة  
أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهو ذليل بالاجاع لأنه نذر مخلوق وهو لا يجوز لأنه أي  
النذر عبادة فلا تكون مخلوق والمنذوره ميت والميت لا يملك وأنه أن غلن أن الميت يتصرف في  
الأمور كقرالان قال يا الله أني نذرت لك أن أفعلت محي كذا أن أعلم الفقراء بباب السدقة فبسة  
أو الإمام الشافعي ونحوها فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء إذا نذر الله عز وجل وذكر الشيخ

مطلب في متولى وقت أدي  
على مزارع الوقت أنه نذر  
لوقت إن رحل يكن عنده  
لوقت ما تادى بشار ورحل  
هل يلزمه أم لا  
مطلب مهم في النذور  
المتعلقة بالآباء والأولياء  
والناس عن ذلك غافلون



لحل الصرف المستحقه القاطنين برابطه أو مسجد فيه وز بهذا الاعتبار أن مصرف النذور  
 الفقراء أو قديمه أو الغني غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذانسيب ذلك الذي لم يكن  
 فقرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة النذور الفضلوق ولا لتمام  
 الشيخ أن سكان غنياء فإذا علمت هذا ما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيره ما ينقل إلى  
 ضرائح الأولياء تقربا إليهم لا إلى الله هرام بإجماع المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الأحياء قولا  
 واحدا وقد علم مما نقلناه أن ما ينذر العوام للشيخ مروان وعلى بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم  
 وليس للناظم أخذه على أنه نذر صحيح إلا إذا أخذ على وجه الصدقة المبتهمة أو كان فقرا وعلم أيضا  
 أن غيره للناظم لو أخذه على أنه صدقة ذلك وليس للناظم نزع منه لأنه لم يملكه إلا أن يكون الناذر  
 عبثه في نذره وكان فقرا اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله القرشي القرطاسي الحنفي شارح  
 ذي القعدة الحرام من شهر ربيع ثمانية وسبعين وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا الحرم المجمع  
 على حرمة جامعة يزعمون أنهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين وسالكون  
 في أخذهم يطالبون الناذر به فإن امتنع قنصوا إلى قضاء هذا الزمن فيحكمون به وربما استعانوا  
 بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون ما بلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم التصديق ببيع النواصي  
 التي تقع فيها هذه النذور فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية مبلغ من المال في الذمة  
 يؤخذ منهم إذا انتهى الاجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد الناضل  
 ربما حصل له بركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك هلك وإن سبب قضاء حاجته هذا النذر وإن  
 الشيخ رغب إليه وأعطى مريضه أو قضى حاجته ويزعمون أنه لا يساح تناوله لغريمه فائين هو نذر  
 جده أو فلان وهم أغنياء مقولون ومن تناول شاة منه عاقبوه وأطوا به إلى الحكماء معتقدين أنه  
 ارتكب كبيرة في الدين وناشر شريعة بين أظهر المسلمين وربما حكم لهم بقضاء العهد وقد صرح  
 في الجهر أنه لرفع اليد عن القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولما تمت على رسالة الشيخ محمد عليا  
 ما بشي العليل والأمر إلى الله تعالى العلي الجليل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) أيضا عن  
 ناظر وقف السيد الخليل ونحوه إذا قاطع رجلا على أقلام النذور بقرى وأما كن معلومة بحال  
 ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا (أجاب)  
 لا صح المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام  
 يطول ذكره فقتصر على زعمه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي ينذر أهلا كثر العوام  
 بضوان شتى الله تعالى مريضى أو رد ضالتي ونحو ذلك قلت كذا فهذا النذر باطل بالاجماع اه  
 فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا  
 لا تأمل به وللعلماء رسائل في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحج) •

(سئل) عن لم يجد الراحة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو القرس هل يجب  
 عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الراحة من بقل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم  
 أر مصرحاً إلا بحاجته أو أن لا يصح حوايا الكراهة اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في البغل  
 والحمار والقرس أذهونوا بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل أنه  
 لا ينال الوردى

مطلب مهم في ناظر وقف  
 إذا قاطع رجلا على أقلام  
 النذور بقرى وأما كن  
 معلومة وهذا باطل بالاجماع

مطلب في قدر على البغل  
 أو الحمار هل يجب عليه الحج  
 أم لا وفيه اختلاف

مطلب فحين قتل صيداهل  
بأنه القيمة المثل

عندي سؤال حسن مستطرف \* فرع على أصلين قد تفرعا  
قائل شيء برضا مال الله \* ويضمن القيمة والمثل معا

(اجاب)

هذا حلال ما عدا صيدا محرما \* فحاجي احرامه وما رعى  
وأكلف الصيدا المبسح جازيا \* فيضمن القيمة والمثل معا

مطلب فحين لم يأت بالرمل  
والسعي في طواف القدوم

(سئل) عن لم يأت بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتيهما في طواف الصدر  
(اجاب) نعم اذا لم يفعلهما في هذين الطوافين فعلهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت  
لما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه لم يأتيهما في  
الصدول لم يقمعهما ولم أره صرحا وان علم من اطلاقهما والله أعلم (سئل) هل يجوز الرمي  
بالحصى المتنجس أم لا (اجاب) يجوز والافضل غسلها في مناسك الشهاب الحلبي والسنة  
غسلها لتكون طاهرة يثقن فان المقبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

\*(كتاب النكاح)\*

مطلب فحين قدم المهر قبل  
الزاي في النكاح

(سئل) في انعقاد النكاح بلفظ جوازك بتقديم المهر على الزاي هل يقع فيه النكاح عند قوم  
تواردوا عليه أم لا (اجاب) هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد  
ومنها من قال بالانعقاد وقد أتى شيخ الاسلام أبو السعود العماد بوجه الله تعالى بالانعقاد بين  
قوم اتفقت كتبهم على هذه اللفظة (أقول) وبعميل على صحة ما أتى به أبو السعود في الظهيرة  
وغيره من رجل تزوج امرأة العريسة أو بلفظ لا يعرف معناه أو تزوج المرأة نفسها بشك ان  
علما ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم  
ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعاق والتدبير والنكاح والخلع  
والايراعن الحقوق والبيع والتبليك فالطلاق والعاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في  
عشاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم  
بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل التصديق لا يشترط فيه ليسوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع  
ونحوه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك  
وقد عرفنا الجواب في الطلاق انما واقع مع التحصيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا مع التحصيف  
ولاشك ان معنى قوله فينبغي بحسب ما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في الجران خلاها في  
التجنيس ترجحه فقد ظهر للبهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان الصادر من  
الجهلة الانعام تحصيف لا دخل لبحث الحقيقة والجاز ولانني الاستعارة الرب على عدم  
العلاقة فيه المصريح به في كلام الفري رجه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسويغ وأوجه  
ما را غير ملا حظ لهم أصلا اذا العاي بمزحل عن ادراك ذلك وحيث كان تحصيفا وغلطا فجميع  
ما جاء به لا يصلح لاثبات المذهب وحيث أقر بأنه تحصيف كفى بعبه في العلاقة والاستدلال بما  
ذكره السعود غاية اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكره بل مسلم كونه تحصيفا ابدال حرف  
مكان حرف فلم يعد الدليل صورة للمسئلة نعم لو صدر من عارف تأتي فيه ما تأتي في الالفاظ المصريح  
بعدم الانعقاد بها والله أعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله حينئذ  
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يضر من

مطلب رجل خطب بنت  
آخر فقال هي لك بكذا فقال  
الخطيب قلت منك بذلك  
انفقد النكاح  
مطلب قال لا تزوهي  
ابنتي فلانة فقال الآخر  
قلت انفق النكاح  
وزوجها أخوها بعد  
لا يصح  
مطلب في ألفاظ يعقدها  
النكاح

مطلب جرى بين أوليه  
بالألفة والخطيب ما ينقد  
به النكاح ويلغها فسكت  
فقذا لكاح  
مطلب لا ينقد النكاح  
بقول الأب جاءتك  
مطلب ينقد النكاح بلفظ  
التبوير إن اتفقوا عليه  
وطلبوا به حل الاستماع  
مطلب لا ينقد النكاح  
بقول الأب لصفه جاءتك في  
جواب قول الضيف مباركة  
فقال الضيف عزأوها الخ  
مطلب رجل خطب لآخر  
صغيرة ومن ولها وعند العقد  
قال الولي زوجتك الخ يقع  
النكاح للخطيب

على ابدال الرأي جيلهم انهم أمتق منا باللفاظه اذ لا يصح عندهم الا بلفظ التزويج والنكاح  
ولم نرى مذهبا ما سوا جيل مخالفة لهم والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر فقال هي لك  
بكذا فقال الخطيب به ضرة شهود قبلت منك بذلك هل ينقد النكاح والحال هذه أم لا  
(أجاب) نعم ينقد النكاح بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة  
من أبيها بصرة فالشهود فقال الأب هي لك عطية فقال قائله وعوضه مائة قرش هل ينقد  
النكاح بهذا اللفظ أم لا (أجاب) نعم ينقد كما يؤخذ من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل  
قال لا تزوهي ابنتي فلانة فقال الآخر قلت ثم توفي الأب فزوجها أخوها بعد أن بلغت لا خر  
هل لصادق من الأب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم  
ينقد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصادق من الأب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من  
الآخر على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله أعلم (سئل) في رجل  
خطب بكر من والدها وفضل مهرها بصدور معين بصرة شهود وجرى بينهما في أثناء الخطبة  
ما يعقده النكاح كقولهم جئتكم خطبا ابتك فلانة فقال هي لك وكذله قلت نكاحها بكذا  
فقال هي لك هي وأصارت لك هي أو تزوجتها بكذا فقال بالسبع والطاعة هل ينقد النكاح ولا لك  
الزوج ولا الأب ووجه فضحه أم لا (أجاب) نعم ينقد النكاح بمثل هذه الألفاظ ويلزم ولا عليك  
الزوج ولا الأب فضحه والحال ما تقدم قال في الخطبة لو قال رجل جئتكم خطبا ابتك فقال الأب  
ملكتم كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت صرنا أو صرت لك فأنه نكاح عند القبول وفيها لو  
قال زوجي نفسك مني فقلت بالسبع والطاعة فهو نكاح وكذا ما يجري بين الخطيب والخطوب  
منه ما ينقد به النكاح من الألفاظ فيصيرها عاتيا والحكم بموجبها خشية أن يقع نكاح آخر  
لغير الخطيب وهي زوجة للخطيب والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من أخوتها  
أولياها فوقع بينهما في محل الخطبة من الألفاظ ما ينقد به النكاح فلو كانت لك بكذا  
أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قبلت بذلك ويلغها النكاح فسكت راضية بما فعل أخوتها  
هل فقد نكاحه عليها حتى لا ينقد عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) ينقد حيث علت بذلك  
وسكت اذ هذه الألفاظ بما يعقده عندنا النكاح كما صرح به أصحاب القناني والشروح  
فلا ينقد نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تزوهي ابنتك  
فقال له ما لك فقال له جرأوها ما تاعرض هل نكاحها ينقد أم لا (أجاب) لا ينقد لأنه لم  
يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بوضع تلك العين لا والنكاح انما ينقد بذلك والله  
أعلم (سئل) في انعقاد النكاح بلفظ التبوير (أجاب) نعم ينقد اذا كانوا ممن اتفقت كلمتهم  
على هذه اللفظة وكانوا يطلبون بها حل الاستماع كما أتى به أبو السعود العمادى مفتي الديار  
الرومية وهذا مما يجب التقطع به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجته  
بناؤه عنده ضيف قال له مباركة فقال له ما لك فقال له حسن أو هارب هذه النرس في مقابلتها  
وما تولى يقع بينهما سوى ما ذكره لو رثه الضيف الرجوع في القرم وساجها لعدم انعقاد  
النكاح بمذكرة أم لا (أجاب) نعم لو رثه الرجوع بالقرم وساجها لعدم انعقاد النكاح  
بما ذكر قال في الطهارة لو قالت المرأة وهبت نفسي فقال الرجل أأخذت قالوا لا يكون نكاحا  
إلا فافهم صحة المأخذ والله أعلم (سئل) في رجل خطب لآخر صغيرة ولها وجرى بينهما  
مقدمات النكاح لمذكور فعند العقد قال الولي للخطيب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت

فهل يقع النكاح للضابط أو المخطوبة لتقدم النية والمقدمات أم كيف الحال وإذا قلتم يقع  
 للضابط فهل إذا طلقها قبل الدخول وزوجت المخطوبة تلو ييجوز لكونها لا عدة عليها  
 وكفى بالحكم (أجاب) وقع النكاح للضابط ولا عدة بالمقدمات ففي البراءة خطب لابنه  
 وقال أبو الهالب الابن زوجتك بنتي بكذا فقال أبو الابن قلت صح للاب وان جرى مقدمات  
 أن النكاح للابن في المختار ومثله الوكيل اه وإذا طلقها الزوج المذكور قبل الدخول  
 وعقد لناثي عليها تلو ييجوز إذا لا عدة في الحال هنمو الله أعلم (سئل) فما إذا عقد أهل النعمة  
 نكاحا فيها بينهم ثم رفعوا ذلك يناقضه فساد ذلك النكاح فهل يسوغ للمعاكم ابطاله (أجاب)  
 المسئلة ذات تفصيل ان القصد لعدم الشهود أو في عدة كافر وهم يدينونه لا تعرض لهم  
 عند الامم ترافضوا أو لا وان في عدة مسلم أبطلنا ترافضوا أم لا وان للمصير مستوزاع الزوج  
 والزوجة فرق بينهما وان رفع أحدهما لا يفرق بينهما عند الامام أي خنفة والله أعلم  
 (سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجتك بقي فلانه بكذا لا ينكح فقال  
 أبو الابن تزوجت هل ينقذ أم لا (أجاب) لا ينقذ ويوجهه أن التزوج غير الترويج والله  
 أعلم (سئل) عن رجل قال لا تزوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهما التناكح الحكم  
 (أجاب) صح النكاح للابن ولو كان مكانا وكان وجهها لك تزوجتها فقال قلت صح النكاح  
 للاب انصرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أبو الهالب الابن زوجتك بنتي بكذا فقال أبو الابن  
 قبلت صح للاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار اللهم الآن قال ماصرحوا  
 به ليس فيه الا نخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي هو توكيل كما صرحوا به في الفرق بين  
 زوجتي ابنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الاول الى القبول بلمدون الثاني فلما صار وكلا عنه  
 به صار لقوله زوجتها معنا تزوجت ابنتك لا لجلت كافي وهما لك اذا لفرق في انعقاده عندنا  
 بلفظ الترويج والهمة وهذه المسئلة كثرة السؤال عنها وتكرروها ولم أر من صرح بها ولا  
 بما يستدل به عليها غير ما هنا من قوله وهما لك والذي يظهر أن تزوجتها لك كوهما لك انما جاز  
 في هذه جاز في الاخرى وعليك أن تسأل في المسئلة فانه قد يقال في وهما لك التبادر منه لا لجلت  
 بخلاف تزوجتها لك وإذا نظرنا الى عرف رسائيل بلادنا كان تزوجتها لك مثل وهما لك بلا فرق  
 لانهم تعارفوه بمعنى لا لجلت والله أعلم (سئل) في صغيرة وكل أخوها في نكاحها ليدرجها فوكل  
 زيد عا في قبول نكاحه فقال زوجتك فلا نه لو كان بكذا فقال قلت فانت قبل الدخول وبعد  
 ما دفع بعض المهر دل وقع النكاح لا يدام لا ويرجع على دفع (أجاب) لم يقع لزيدوه استرداد  
 ما دفع والله أعلم (سئل) في نصرانية أسلمت فعرض الاسلام على زوجها النصراني فأسلم هل  
 يقران على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم يقران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا  
 لا لغيره المحل بل لقد شرطه حيث اعتقدهم والله أعلم (سئل) في نصرانية تزوجت نصرانية  
 متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى حاضر هل تعرض لهما ويصح  
 النكاح ويعز ران أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح وتبركههم وما يدينون (أجاب) صرح  
 علمنا قاطبة وجمعهم الله انه لا يتعرض لاهل النعمة اذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم اذا  
 علم في ظاهر الرواية لا لأمر بآثر كههم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعز ران حيث كانا  
 واضير ولم يترافعا بخصوصه لدى قاض من قضاة الاسلام والله أعلم (سئل) عن رجل خطب  
 لابنه بنت آخر فقال زوجتي بنتك لا يني فقال زوجتك ولم يقبل قلت ما الحكم (أجاب)

مطلب اذا قال رجل لا  
 زوجتي ابنتك لا يني فقال  
 زوجتك لا ينكح النكاح  
 أصلا

مطلب في نكاح أهل النعمة  
 وفيه تفصيل وخلاف  
 مطلب خطب بنت أخيه  
 لانه فقال أبوها زوجتك بقي  
 لا ينكح فقال تزوجت لا ينكح  
 مطلب قال رجل زوج  
 ابنتك من ابني فقال الاب  
 وهما لك صح النكاح للابن  
 وفيه كلام

مطلب قال وكيل الولي  
 لو كمل الخطب تزوجتك  
 فلا نه لو كان فقال قلت يقع  
 النكاح له للناطاب  
 مطلب أسلمت النصرانية  
 ثم زوجها يقران على النكاح  
 وفيه تفصيل

مطلب لا يتعرض لنصراني  
 تزوج نصرانية في الفتنة  
 حيث لم يترافعا اليها

مطلب سماع الشاهدين  
شرط لصحة النكاح  
مطلب اذان زوج صغيرة  
في مرضه صح

مطلب في امرأة أخبرها  
ثقة ان زوجها مات وصفت  
تعدد ثم تزوج

مطلب لو أخبرته جارية  
ان سيدها اعتقها هل أن  
يتزوجها ثقة أو صدقها

مطلب الاتفاق على قدر  
المهر ليس بعقد فلو فرض  
القاضي النفقة لا يلزم

النكاح  
مطلب لا يشترط لصحة  
النكاح التعريف وانما

الحاجة اليه عند التباحث

مطلب لا يجوز الجمع بين  
المرأة وثقت بختها لكن  
ثبت السب ويجب مهر  
المثل

لا يظهر عدم انعقاد أصلاً ما لا يلزم فلا احتياجه إلى القبول وأما الما لا يلزم فلا يلزم  
بقوله زوجتك وانما سمعته عجباً لأن الإيجاب حصل بقوله زوجتك ولذلك يحتاج إلى القبول  
والله أعلم (مثل) فيما إذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل يصح أم لا (أجاب)  
الاصح الذي عليه العامة ان سماع الشهود ككلام المتعاقدين شرط لصحة النكاح والله أعلم  
(سئل) في رجل تزوج صغيرة المتاصرة في مرضه لرجل مهر معلوم بضرورة شهود مجلس  
الشرع ثم مات هل يقدح في النكاح كون الابن في المرض وهل لأحد الأولياء النازلة فيهم من  
رغبة الابن أن يتعرض للنكاح باطل أو غير أم لا (أجاب) ليس بغيره باطل النكاح إذا  
الولاية لا تجل بعجز المرض مع سلامة العقل المترب عليها صلاح التصرف بإجماع العلماء والله  
أعلم (سئل) في امرأة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع في قلبها صدقه هل لها أن تعتد  
وتتزوج أم لا (أجاب) نعم لهذا ذلك كافي البراءة والجوهرية وغيرهما والله أعلم (سئل) في  
الجارية لو قالت لرجل كنت أمة لفلان فأعطني هل له أن يتزوجها أم لا (أجاب) نعم له أن  
يتزوجها إن كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه أنها صادقة لأن القاطع طار ولا منازع وأخبرته بأمر  
محتمل لم يلم خلافه وصحة النكاح لا تنع ما يطرأ صرح به علما وثافي الكراهية والله أعلم (سئل)  
في رجل خطب بكر من أبيها بحضور رجس من المسلمين وانفق على مقدار المهر ونفقا عن غير عقد  
نكاح شرعي فبعد مدة حضر أبوها الذي فاض وطلب منه أن يفرض نفقتها وأن يستدين وينفق  
ليرجع على الخطيب ففرض بحضور الخطيب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا  
هل ما تقدم يكون عقداً شرعياً أم لا حيث لم يجر منهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً  
حيث لم يجر منهما عقد شرعي ولا رجوع للابن على الخطيب لتبين عدم صحة القرض والأمر  
بالاستدانة لكونها البتة زوجة بل هي والحالة هذه أجنبية والله أعلم (سئل) في بالغتوكت  
شقيقها تزوج بها ثمانية شهورين عرفها بغير عرف والدعاف فقط فهل لا يقبل تعرف الوالد  
وعدم تولمته بالشهادة لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد  
الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لأجل الحاجة عند التصاحد يصح  
من أبيها وبناتها وزوجها وسواهم كان الأشهاد لها وعليها على الصحيح لكن يشترط في حل أقدام  
الشاهد على الشهادة عليها عدلان كمدبيل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط  
فيها التعريف أصلاً فافهم والله أعلم

### \* (فصل في المحرمات) \*

(سئل) عن الجمع بين المرأة وثقت بختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعلم الجواز ودخل الزوج  
على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها أو أتمت منه بنت طريح ثم أتت بغيره من بنته من بلغ سنه  
سنة فأعلم بعض الفقهاء بعلم جواز دخالها على خاله أو أختها منع عنها الحكم في ذلك النكاح  
وما ترتب عليه من الوطء جاهلاً بجرمة الوطء ونسب الابن الحى ووجوب المهر المسمى (أجاب)  
أما الجواز فلا تأليه الاعثمان البقي وداود الظاهري ومن لا يعبأ به من الخوارج وأما الوطء  
فهو وطء شبهة شدي بحد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلاً بجرمته غير  
عالم بجرمته وأما الوطء ثبت نسبة منه ويحكم ببنته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان  
مثل المسمى فقد وجد قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطء الطارئة فيؤخذ به ولا تلحق له



مطلب تحريم الخطبة على  
خطبة الغير وكذا تحريم  
اجابتها ويؤثر المحجب  
مطلب لو زوجت الام  
الصغيرة وسود الم الم  
مطلب لو زوج الم مع علم  
عينة الاب فردة الاب يرتد  
مطلب تزويجها حالها مع  
وجود العصة فردته عند  
البلوغ الم  
مطلب مع تزويج الا صغر  
مع وجود الاكبر حيث  
استويا  
مطلب تزوج أحد الاولياء  
المستوين من نفسه ليس  
للقية ردة  
مطلب في صغير ابن هم  
صغيرة ولو لم يجز أم أب وابن  
عم ولكل أم فولية النكاح  
الم  
مطلب تزويج المشتهة  
وحضاتها للام حيث  
لا عصة

مطلب تقبل بنته الزوج أن  
أخاها تزويجها بالوكالة عن  
الاب وليس لها خيار بلوغ

في ذلك (أجاب) المصريح في كتب الحنفية وغيرهم رمة الخطبة على خطبة الغير قال  
في النخبة كأنه النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على سوم القبر ينهي عن الخطبة على  
خطبة الغير وأن من أنكب محرما لم يرد فيه حد مقدريه زوكا قهرم الخطبة قهرم اجابت الام  
اعانة على العصية قهرم المحجب اليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأ تزوجت ابنتها  
الصغيرة اليتيم صغيرة سبع سنوأت وأودن ذلك بغير مهرام مع وجود عصبته وامكان  
مهر اجتهت فأتت البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يبيع عصبته هل يلزم اليتيم مهر هام لا  
بطان النكاح عوتها (أجاب) لا يلزم اليتيم مهر هام لان الام لا تغلظ تزويج ابنتها مع الم المذكور  
فبطل النكاح عوت المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فصولي وهو سطل به والله أعلم (سئل)  
في عم صغيرة تزويجها مع وجود أبيها فلما علم رد النكاح هل يرتد برده أم لا (أجاب) نعم يرتد  
الاب حيث لم يكن غابا عصبته ينفوت الكفر الخاطب باقتدار والله أعلم (سئل) في صغيرة تزويجها  
خالها قبلت وودت النكاح هل يرتد بردها أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصبه فزوجها انحال  
معه يرتد بردها اذا بلغت وان لم يكن لها عصبته فقلها خوار القسح بالقضاء والله أعلم (سئل)  
في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان أحدهما أصغر سن من الآخر فهل اذا تزويجها  
الا صغر سن يحو زوجها أو أجاز له الأكبر سن أو فسخه أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الا صغر سننا  
حيث اجتهت فيه شروط الولاية ولا رد نكاحه برذا الآخر اذ هاتين الولاية سواء وكل منهما  
أن يتقدم بالنكاح والحال هنو والله أعلم (سئل) في بنتية لها أربعة أبناء مع كلهم في القوة  
والدرج سواء عقدوا حل من هم عقد نكاحه عليه نفسه بغير التمثيل بغير شهود هل يتقدم  
نكاحه عليها وليس لبقية بردهم (أجاب) ليس لهم ردوه هي مسئلة قد دنا الاولياء المتساوين  
قوة ودرجة والله أعلم (سئل) في صغيرة هو ابن عم صغيرة وله ما جدة أم أب وهي وصية عليها  
حاضرة وتلك منها أم حاضرة وابن عم عصبته غائب فولية الانكاح لمن بمن ذكر (أجاب)  
ان أمممكن استطلاع رأي ابن الم لا تغلظ واحد منهما الانكاح بل الولاية له والافند نقل  
في المصريح عن القضية ان أم الاب أولى في التزويج والله أعلم (سئل) في بكر مشتهة لم تبلغ بعد  
لها أم عازبة وأم أم متروجة يجدها أب أمها وأم أب عازبة وعمته متروجة بأجنين فمن يحضنها  
منهن ومن تزويجهن (أجاب) الحضانة والتزويج وللأم حيث لا عصة لها اما التزويج  
فللمصريح أصحاب المتون فاطمة يقولهم وان لم يكن عصبه فالولاية للام وهو ظاهر  
في تقديم الام على أم الاب قال في التمهيد هذا الترتيب يعني ترتيب الكثر هو المقصود بكافي  
الخلاصة وسكن عن خواهر زاده وعن التسقي تقديم الاخت على الام لانهم قوم الاب  
أقول ويقتضي أن يخرج ما مر عن القضية من تقديم أم الاب على الام على هذا القول اه فقد  
علته ضعف ما في القضية لا مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضانة فلان ظاهر الرواية ان الام  
والجدة أولى بها حتى تحيض ويحل الرواية المختارة للقالبة لهن في المشتهة أم تدفع للاب فحل  
اذا كان أب أو عصبته والموضع هنا أن لا عصبته فانهم والله أعلم (سئل) في صغيرة تزويجها  
أخوها قبلت فاختارت القسح بخيار البلوغ فاذن الزوج أن أخاها تزويجها بالوكالة عن أبيها  
فلا خيار لها وادعت انه تزويجها بالولاية لفصية مسافة التصريح ولها الخيار فهل اذا أثبت الزوج  
دعواه يطل خيارها أم لا وهل اذا لم تكن له بنته وأراد تحللها فعلى ذلك تحلل أم لا (أجاب) نعم  
اذا أثبت الزوج دعواه يطل خيارها لانه يكون تابعا عن الاب فكان الاب هو المباشر للنكاح

وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا تزوج الصغيرة أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بنته  
وشوت الولاية بالنسبة للجنوة فذلك فلهما خيار البلوغ لا مفرق بين الولاية وان لم يكن كذلك بل  
تزوج بعد كل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة الاجازة لاحقة والحاصل انه اذا  
كان بطريق النسيان لا خيار وان كان بطريق الولاية فلهما اختيار وعلى ما عليه الفتوى  
في المسائل الست يجب أن تحلف لكن على نفي العلم لا على فصل الغير وهو تركيل الاب لا لاخ  
فانهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة خطبتها أخوها وزوجها عبر كنهل لاي الاعراض  
وفسخ النكاح بعدم الكفاية أم لا (أجاب) نعم اذا طلب الاب ذلك فترق القاضى بينهما وبين  
الزوج في طاهر الرأفة وما هو محل بها الزوج أم لم يدخل المثلد أو يظهر حبلا ولا مهر لها قبل  
الدخول وروى الحسن عن الامام أنه لا ينفذ النكاح من أصله قال في الخاتمة هو المختار في زماننا  
اذ ليس كل فاض يعمل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الجنوة بين يدي القاضى منه قصد الباب  
بالقول بعدم انعقاد أصلا اه وهذا اذا تزوجها أخوها بانهم أم اذا كان بغير انهم افرقه يريد  
بردها ولا حاجة الى التفرق والاعتراض من الاب لا مفضل في نفسه وان اجازته فهو كاشترتها  
بنفسه فلا يطلب الفسخ والتفرق من القاضى فيترق بينهما على طاهر الرأفة وعلى رواية  
الحسن لا حاجة الى ذلك فتوقع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم (سئل) في بكر بالغة تزوجها  
أخوها التماس غير كفؤ باذنها ففسخ من الحق الاعتراض نكاحه منه ثم تزوجها من كفؤ  
بأنهم لو دخل بجاهل يصح النكاح الثاني وليس الاول معارضتها (أجاب) تزوجها بالانها  
تكررت زوجها نفسها وهي مسئلة من تكنت غير كفؤ بلا رضا وليها وفيه اختلاف الفتوى  
فأفتى كثير بعدم انعقاد أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة ففي المراجيع عزى الى  
فاضلان وغيره واختار للفتوى في زماننا واية الحسن وفي الكافي والتهذيب قوله أخذ كثير  
من المشايخ لا يفسخ كل فاض يعمل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنوة بين يدي القاضى منه  
فسد الباب بالقول بعدم انعقاد أصلا اه وقد كثرت عليا من النقل في هذه المسئلة فعلى  
هذا النكاح والثاني لعدم انعقاد الاول وأما على طاهر الرأفة وان كان للولي الاعتراض  
ففسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضى فاذا لم يوجد فنكاح الاول باق الى ان يقضى  
القاضى بالتفرق بينهما يطلب الولي فترق بينهما وبين الاول ويجدد عقد الثاني ان شئت  
وحسن على أن الفتوى على رواية الحسن فاعلم بها باقيا الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في  
بنت تاهزت البلوغ ولا عصب لها وليها ثم للام تزوجها بمهر المثل من كفؤ وهل ينسخ بلاءها  
أن يحجر عليها وينعها من التزوج لزوجها وهل أرادوا بكل مهرها ليس له ذلك وينع عنه  
شرعا (أجاب) نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله  
وعلى الخاتم أيضا وأما نسخ البلاء فلا قال ولا يتفق النكاح من سائر العاد فان فترق على  
الشرع عن البشارة لنذر فيجب منه عن ذلك فاذا لم يفته عنه فهو بغير شك حاله والله أعلم  
(سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسم حس عن تزويج الأخ لاب أخه القاصرة  
حيث لا أب ولا جد ولا شقيق قال الأخ المزوج فاسق ولا ولاية للقاسق عند الشافعي ولا يصح  
عندكم من غير الاب والجد تزويج بغير مهر المثل وقد أشكلت المسئلة على وراى الاحبيات  
عندكم حيث لا سبل اليه عندنا (فأجاب) قلما بقوله

مطلب تزويج الاخ بغير كفؤ  
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب تزويجها أخوها بانها  
غير كفؤ ففسخ الم

مطلب في بنة تاهزت  
البلوغ ولا عصب لها  
زوجه أم ليس لنسخ  
البلاء المعارضة

مطلب يصح تزويج الولي  
القاسق



بإحسن الأقوال والأفعال • ومن له طائفة الأحوال  
 ومن حوى خصال الكمال • مع ورع يجعل عن مقالي  
 قدوم المكنون إذا الفضل • وفيه ما إذا عقد غير العدل  
 وعقد غير الأب والجدوما • يقول فسمان أمم العما  
 ان تزوج البنت التي تبلغ • غيرهما هل ذلك مما ينبغي  
 ويتفق به الكساح الحل • وعقد القرح به انفصل  
 فقلنا بحث اليه سائلا • جواب حق لم يصادق باطلا  
 يتعد الكساح بالقساق • في مذهب النعمان ما تضاف  
 وغير جدد وأبيليه • حتى التام عند تأتله  
 كذا الجميع من ذوي الأرحام • لكن يترتب على الأعلام  
 فالأخ للاب إذا ما وحدا • أولى بها منزلة ان يعقدا  
 وعند قص المهر منه يطل • ان كان قصا فاحشا بقتل  
 فالحيلة التزويج مرة بلا • مهر وأخرى بالذي قد أبلا  
 حتى يصح ما خلا بيننا • بمهر مثل يوجب التينا  
 وهنمذ كورة مشهورة • وفي صحاح ككتنا من زوره  
 هذا وقد وسع ابن ثابت • أمر النكاح للدليل الثابت  
 فللذي قلده السلامه • من كل ما يعقبه الملامه  
 ولم ينضق أمر على العباد • الآتي الوسع على المراد  
 هذا ولولا مذهب النعمان • لضاف حال الناس في الإحصان  
 فاقه يسقيه صاحب الرجه • كما جعلناهم شديدا القمه  
 يارب خير الدين يرجو الخاتمه • بالخير فاعف عنه باراجه

قوله يتعد النكاح بالقساق أي يعقد الأولياء القساق فقصه حذف الموصوف وإبقاء الصفة  
 وقوله فالأخ إلى آخره لا يخفى أنه خبره أنه ان يعقدوا بأقربة وأولى نائب فاعل وجدوا ألف وحدا  
 للإطلاق كأنه يعقد وقوله فالحيلة إلى آخره معناه ما صرح به علما وأما ان الاحتياط في غير  
 الأب والجدان يعقد النكاح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح يمين لا يمنع التسمية  
 ربما يقع بدون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعا والله أعلم  
 (سئل) في أمر أهتبيوكات رجلا جديدا في تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر  
 مثلها هل لأخها شقيقها الاعتراض فكمثل الزوج مهر المثل وان امتنع فزق بينهما (أجاب)  
 نعم للأخ أن يفرق بين أخته وبين الزوج أن يكمل مهر المثل لأنه الاعتراض بسبب التقصيص  
 عن مهر مثلها والمراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفريق بعد  
 الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبيل الدخول فلا شيء لها فالخاتمة لما يكمل مهر المثل  
 فتستمر طليعته والى فرق بينهما ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج إلى قضاء  
 القاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا أشهدت على خمار البلوغ في نكاح غير الأب والجد وقت  
 بلوغها ولم تقدم إلى القاضي هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم تكن من نفسها  
 كافي الشفعوا لله أعلم

مطلب تزوجها وكيلها بدون  
 مهر المثل فقلوا الاعتراض  
 مطلب أشهدت على خيار  
 البلوغ ولم تقدم إلى القاضي  
 الخ

﴿فصل في نكاح الفضولي﴾

مطلب قال كل امرأ  
أزوجه طالق فزوجه  
فضولي فأجاب الفعل لا يحنث

مطلب نصب وصيافي  
تزوج ابنته القاصرة  
فحكم بفسخ الوصاية خنثي  
الخ  
مطلب خطب من آخر أخته  
فأجاب وامتنع من العقد  
لأجل المهر فعد عليها  
فضولي الخ

(سئل) في رجل قال كل امرأ أأزوجه فهي طالق ثم قال يجلس لرجل يسئله تزوجني فلانة هل إذا تزوجه يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأنه لم تزوج بل تزوج والزوج فضولي بلا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا بالقول لا يحنث والإجازة الفعل كأن يعنت اليأس من المهر وإن قل أو يقبلها أو يسلها بشبهة قول واحد أو بلا شبهة في قول أو هناء الناس فسكت أو أخذ في تجهيزها كما نص عليه في المحط فذلك كله أجازة بالفعل فلا يحنث والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب زيد عمرًا وصيًا في تزويج ابنته القاصرة من أخ الموصى به فقيل الموصى به الوصية بعد موت الموصى وأثبت وصيته لدى ما كثر من خنثي يرى همتها ويحكم بها وفقه الحاكم حتى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع لخللاف أم لا وهل الموصى به تزويجها ممن نصر له الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع لخللاف إذ هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع والموصى به تزويجها والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته البكر الباقية وسمى لها مهرًا بعد أن أجابها الأخ إلى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جمع المهر فعدته فضولي بغير إذنها وأنه غاب الأخ فقيل لها أن أخا لزوجك من نفسه بنات عليه ثم تبين أن الزوج فضولي فالحكم (أجاب) إن أجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكالة منها سابقة وإن ردت النكاح ارتد ولها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا نفقة لها فيها والأصل عندنا أن نكاح الفضولي موقوف بإبلا بل هو متوقف على الإجازة والإجازة لها بالإختصاص وإذا ردت النكاح وجب التفرق بينهما ونقض الأقل من المسمى ومن مهر المثل بنعمة الزوج ويسقط عنه الحد بالشبهة ولا يسكر المهر بذكر الوطء الصادر قبل التفرق والحال هذه والله أعلم

﴿باب المهر﴾

مطلب زوج ابنته بشئ  
مشار إليه فقتله أقل من  
عشرة صمغ النكاح وقيمها  
عشرة دراهم

مطلب خطب من آخر أخته  
ودفع شيئًا يسمى ملاك ولم  
يتم أمر النكاح له أن يرجع به

مطلب في رجل خطب بكرا  
بالفسق جري منه وبين  
أهلها مقدّمات النكاح  
فعد عليها أمها بغير إقرارها  
زوجها أوها الخ

(سئل) في رجل زوج بنته الصغيرة بثلثي دينار من الباطل وقيمتها لا تسلي العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صمغ النكاح أم لا وإذا قلتم بفسخ النكاح فليصحبها من المهر (أجاب) صمغ النكاح المسد ذكره ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو بالموت فيبطل الرقبة الباطل مهمما كانت فتصحب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شيئًا يسمى ملاك ودراهم أو بضامن عادة أهل الزوجة أخذ طعامه ولم يتم أمر النكاح هل لخطاب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الإذن منه فإن أذن له بما أخذه وأعطاهه للناس صار كالأطعم الثامن بنفسه طعامه وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرا بالفسق وجري منه وبين أهلها مقدّمات النكاح فعدت عليها بغير وكالة من أهلها من مهر معين وسمى ذلك صفحا في اصطلاحهم لكنه مشغل على ما يحصل به الإتيان والقبول ثم إن أياها حلف أمها بزوجها لا يكذب أثر دعاء موقع عليه الرضا ولا فوكت والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج عمها بالغير وكالة منها (أجاب) لا عبرة بتزويج عمها بالغير وكالة سابقة أو إجازة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب مسمى الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح العم فسكت ثم وكات الأب قالت نكاح هو الأول

مطلب تجديد النكاح  
وفيه أقوال

مطلب زوجه ابن ابن عمها  
بدون مهر المثل هل يصح  
النكاح ويلى قبض المهر

مطلب دفع لاي الصغيرة  
مالا على جهة التزويج  
ومات الاب وانما طلب  
لا يرجع على الصغيرة للمال

مطلب أي آثار بها ان  
يزوجهها إلا ان يدفع لهم  
الزوج كذا هل ان يرجع فيه  
لا رشوة

مطلب عقد اجماعه وعشرين  
بحضرة جماعة ثم عقد الذي  
القاضي بسبعين المهر هو  
الاول

مطلب تزويج امرأه على  
شيء لها أو شيء لا يباين شيء لعمها  
الكل لها

مطلب تزويج امرأه فتعرض  
شخص يقول اني فلا حتى  
ولي كذا الخ

مطلب في بكرين تزوجتا  
من رجلين فأتى أحدهما  
انه رجلا وزوجه تباين فزدها  
واخذت زوجة الاخر الخ

وثبت التسميتان في الاصح لانهما مسئلة تجديد النكاح وفيه أقوال قال الفقيه أبو الليث جيب  
كلا المهرين وذكر في المتن أنه الاصح وذكر عصام أنه يجب الثاني فقط ولم يذكر خلافا وذكر  
القاضي أنه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزنا على الاول فيجب الثاني فقط والحال عند لالة  
حلقه عملا بقول عصام والقاضي وهو مقصود الاب لا سيما وقد اقتصر عليه كثير من الاصحاب في  
مستقاتهم وفي ايجاب التسميتين بخلاف بالزوج والله أعلم (سئل) في بنته وزوجها ابن ابن  
عمها العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثر وماتت وبلفت حل لها طلب مهر مثلها والرجوع عما  
دفعه الزوج لابن ابن عمها حلت لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد النكاح يلوغها أم لا  
(أجاب) أعلم أنه ان كان يقين فالحس لا يصح ويجب تجديد النكاح وان كان يقين يسير يصح  
لتساهل الناس فيه وليس لابن ابن الم قبض شيء من المهر وتزويج بعلى الزوج وهو أي الزوج  
يرجع على دفعه في تركه ابن ابن الم ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القضاة والله أعلم  
(سئل) وفي رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع لها مالا على جهة التزويج ومات بعد أن استلم  
المال ولم يتزوج التزويج وماتت انما طلب وصفت مدقة سنين والآن ولده يطلب الخطوبة بعد دفعه  
أبوه الى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال انهم قبض منه شيئا وأعلم تركه مالا أسسلا وبما الحكم  
(أجاب) ما قلناه الاب واستلم كدين عليه يطلب به في أخته فان لم يكن له ائتم لا يلزم أحد من  
ورثته وفأوه فلا يلزم الخطوبة والحال عندنا والله أعلم (سئل) في امرأته أي آثار بها ان  
يزوجهها إلا ان يدفع لهم الزوج كذا فوقعهم بهل يلزم أم لا (أجاب) لا يلزم ولو دفع فله ان  
ياخذها فأما أوالها كالاته رشوة كافي الزاوية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأه  
بمهر على ان من كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا (أجاب) لا يجب ما جعله للسمعة وانما  
يجب ما اتفق عليه أنه هو للمهر وأن ما عداه سمعة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجة جماعة  
وعشرين بحضرة جماعة ينعقد النكاح بحضورهم ثم فاضع الزوج مع الاب على أن يدخل الى  
الحكمة بعد النكاح فيباع على سبعين خسة من كذا المحصل فهل المهر هو الاول أم يطل  
بالسمعة الثانية (أجاب) المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث شئت المواضع بالينة  
أو باقرار الزوج أو بشكوه عن العين والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأه على خمسة وعشرين  
لا يباين عشرين كسوة لها وخسة لعمها هل الجميع لها أم لكل ما تسمى (أجاب) الكل لها والله  
أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلا حتى وأطلب عليها خلع هل  
يجوز ان يحكم بذلك أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا (أجاب) يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين  
ومن حكم بذلك سمعة أحله كفر والمقروض على حكم المسلمين وفقهم الله تعالى للصرة الذين  
كف بد المتعرض لمثل ذلك والواقع المجمع في قهاري المالك والله أعلم (سئل) في بكرين  
تزوجتا من رجلين ودخل كل بزوجه فأتى أحدهما بعد الفحول انه وجد زوجته تباين وردها  
على أهلها واسترظمتها فأتى على زوجها بعد أن جميع بيت زوجها بالانقرة بجماعة من  
الفلحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى انه اقضى بكارتها فهل ذلك أم لا ولا يلزمه التعزير  
وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلها وهل على تقدر أن يلوحت شيئا يحكم عليها بالزنا فزنها  
قتل أو حدة ونزول القول قولها أقنونا (أجاب) لا لعمرة بقوله وجدتها تباين لا لو وجدها  
كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الصخبه ولا يلزم من النياية  
الزنا لان البكارة تزول بوثبة أو حبيصة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ممن فعل بها شيئا

ذكر فقهاء حنابلة في قولهم قول المرأة الخال هذه والمهر جمعة تقرر بالخلافة المصحة وإذا  
 رهاها فلانها وطالبته وجب العان وعليه رد ثمنها إلى موضع نفسها منه ويحسب إلى أن يحضرها  
 والله أعلم (سئل) في رجل دخل بزوجه البكر البالغا فأنقذها منه وبعدها بغيره فأنقذها منه  
 فقتل قد جنتها من أرافج حبتها ثانياً بالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم بوجوب جمع  
 المهر وتقرر عليه بقوله وكاله القول قولها في البكر لتلقي العار عنها وإذا أنقذها بغيره يعزى رولا  
 يقبل قوله في مصفها وانقذها بغيره من الزنا وجب عليه العان بطلها والخال هذه وأما علم  
 (سئل) في كبر تزوجها أخوها بالوكالة عنها وقبضت أمها مهرها وصرقت في جهازها بلا أخذها  
 ولا علمها ومات الزوج فأدعت على وصيه فقال دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل البنت أخذت  
 للمهر من تركته أم ترجع على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم أن الدفع للأم كالدفع للأجنبي فلها  
 أخذ المهر من تركته لأنه دين عليه وما قبضته الأم مضعون عليها وهو من بطل تركته فيوفي بمهرها  
 والوصى فأن مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الأم على قبضته منه والخال هذه  
 والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجة تدعي مهرها عليه وهو يقول  
 دفعت إلى أمك والأم تنكر هل زوجته أن تطالب بمهرها هو أن ثبت على الأم شي يرجع به عليها  
 وما الحكم (أجاب) لا ولاية للأم في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها  
 عليها فالبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الأم أن ثبت أخذها والله أعلم (سئل) فحين  
 تزوجت في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه إذا طلبها البلد الآخر وكان  
 بينهما مدة السفر أم لا وإذا طلبها ذلك فأنعت سقط نفقتها وكسوتها باستناعه أم لا (أجاب)  
 اختلف الاقناع في ذلك فظاهر الرواية أنها تجبر على أن تسافر معه إذا وافاها المجل وكذا في جامع  
 الفصولين إن الفتوى عليه فهو اتفاقه بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار بوجبه الفتوى  
 أو لا ثبت بأنه ليس بذلك مطلقاً بغير رضائهم وح في شرح المختار ذلك قال وعليه الفتوى  
 وأفتى بعضهم بأنه إذا وافاها المجل والمؤجل وكان مأموئله أن يسافر بها أو لا فلا قال صاحب  
 المجموع في شرحه هو بغيره وقد أفتى شيخنا بمقتضى الشهاب الخليل فاطعاً به وصورة افتائه حيث لم  
 يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأموئله أو كان الطريقاً من نافله فتلها حيث  
 أراد وليس لها الامتناع حيثئذ فإن امتنع فلا نفقة لها ولا كسوة سنة امتناعها وتكرر  
 افتائه بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن أهل عصرنا هو من نفق  
 بملوا نفقته لظواهر الرواية وانتفاء المضاربة كونه مأموئله أو لا كون الطريقاً أو لا منافع العمل  
 بقوله تعالى أيسكنوهن من حيث مسكنكم والله أعلم (سئل) فيما إذا بعث الخاطب إلى الخطوبة  
 شيأ من جنس النقيدين أو مما لا يتسارع إليه القصاد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج إنما  
 بعثته لخصم من المهر وقالت هو هديته هل القول قوله أم قولها (أجاب) القول قوله كما  
 صرح به فاضحيان وغيره يعني بيمينه معلا بأنه المالك وهو أعرف بجهة التخلي وإيقاعه أعلم (سئل)  
 في عم قبض مهر بنت أخيه البالغة من زوجها بالوكالة سابقة ولا إجازة لاحقة واسم المهر وماتت  
 عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والمخال الحكم (أجاب) اعلم أن العرف في قبض المهر بمنزلة  
 الأجنبي والدفع إليه كالدفع إلى الأجنبي فإذا علمت ذلك فبالدفع إليه لم يبرأ الزوج فالمرأة قبضته  
 دنالها وعتها من ماله ما تركته أرعاها ولو نتها على فرائض الله تعالى يتقاضى بها الزوج  
 والزوج يرجع على المهر بما قبضه جميعه حيث استهلكه لأنه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه

مطلب دخل بزوجه  
 فأدعى أنها تائب وأدعت  
 أنها بكر القول لها وعليه  
 جميع المهر

مطلب تزوجها أخوها  
 وقبضت الأم مهرها لها  
 الرجوع به في تركه الزوج  
 ويرجع به على الأم

مطلب أدعى دفع المهر  
 لاتخاذها بغيره أن يدفعها  
 ويرجع على الأم لأن ثبت  
 ذلك

مطلب اختلف الافتاء في  
 حكم السفر بالزوجة

مطلب بحث إلى خطوبته  
 دراهم أو لا يتسارع إليه  
 القصاد القول في أنه من المهر

مطلب قبض المهر وماتت  
 أخيه البالغة من غيرها  
 لها أن ترجع على الزوج وهو  
 يرجع على الأم

مطلب للاب مطالبة الزوج  
بمهر ابنته الصغيرة

مطلب تعارفوا ارسال  
مبلغ قبل النحول لمصالحها  
ليس للزوج منعه لكن ان  
كان مجهولا وجب مهر الخ

مطلب سلم ابنته الصغيرة  
الى زوجها قبل قبض المجهل  
والان يريد ان يستترها الخ

مطلب تزوج ابنته الصغيرة  
وأقر قبض مهرها صام  
أقراره ولا يقبل منه قوله  
كنت كاذبا

فيرسخ به عليه الكفاية له المقاصصة بمثل ما هو ان اشتبه عليك الامر فانتظر القسصل  
العشر ين من دعوى المهر من جامع القصولين يظهر لك هذا التحرير والحاصل ان الزوج له  
مطالبة المهر ما قبض ولو رثتها مطالبة الزوج فقبلت النصف واللام السدس وللزوج الربع  
وللم باقى كما هو الحكم فى سائر كتبنا تدبر والله أعلم (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر  
ابنته أم لا (أجاب) له المطالبة بحيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا وسواء دخل بها  
أم لا وكانت بكر بالثقة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لا يحل المطالبة  
به الا وكالة عند ادخل بها أم لا والله أعلم (سئل) فى رجل تزوج صغيرة لا تطلق الجاهل بمهر معلوم  
هل لانيها الزوج المطالبة بمهرها وجب به أم لا (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة  
التي لا توطأ وان تزوجت يوم ولدت وبجرا الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو  
بدل البضع وقد ملكه فطالب به وإذا كان كذلك فحبس فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره  
لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) فيما عرفت فى تزويج الابكر من ارسلها لمبلغا  
معلوما مسمى بالشرط بصره أهل الزوجة فى جامها وأجرة الماشطة وغير ذلك ومبلغا  
آخر لتحديد خلفها وفرشها ويبيض أو أنها العاص وارسلها طعامها إلى بيت العروس ليله  
البناتها إذا استقر ذلك بين أهل البلد قدما وحدا بتأجيل إذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من  
ذلك بشرط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا إذا تحت قولهم المعروف عرفا كالشرط  
شرطا فيكون لازما شرعا أم لا (أجاب) المقرر فى الكتب من قولهم المعروف كالشرط  
يوجب الحاق ما ذكر بالشرط فيقول الامر الى أن ما ذكر يقول مقتضاه الى انه كانه تزويجا  
على المبلغ الذى يسمان النصف وعلى المبلغ المسمى بالشرط والى تصرف فى الجمل وأجرة  
المشط وغير ذلك والمبلغ الذى يصفه فرشها ويبيض به وأنها وارسل الطعام إليها  
فان كان ذلك المبلغ الذى يرسل الى بيت العروس ليله البنات معلوما القدر من الغراهم كان لازما  
لزوج المهر لغيره وعدم جهاته وان كان مجهولا لا اذما تصرف أجرة للصام والمشط وغيره  
الخاص وغير ذلك فى وقته أو جب فساد التسمية اذ لا يعلم كم أجرة الجاهل وكذا فى ذلك الوقت  
وإذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقر ومشهور هذا اذا ذكر على سبيل ائمن المهر وان ذكر على  
سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية الا ان يتبرع الزوج والذى يظهر أنه ذكر على سبيل العدة  
لا ائمن مسمى المهر لأنه وجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفى الثانية ما هو كالصريح  
ذلك قال فى رجل تزوج امرأته على عشر فدراهم وقوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم  
ولو طلقها قبل النحول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون مستتها كتر فيكون لها ذلك  
وقبض جعل فى البصر تسمية الثوب لتواو قد نزع فهم صاحب البصر وأخي صاحب التهر فيه ولا  
حول ولا قوة الا بالثقة وحله على العدة بوضع الكلام وتنى اللام والله أعلم (سئل) فى  
صغيرة سنها نحو تسع سنين فها والها على زوجها قبل قبض جمع محل صداقها والان يريد  
استردادها له والمطالبة بالمهر وهو تدعى البلوغ وتناه عن قبضه هل يقبل قولها فى البلوغ  
حيث احتل وينع الاب من المطالبة أم لا (أجاب) نعم يقبل قولها فى دعوى البلوغ فينع الاب  
من مطالبة الزوج لا تقطاع ولا ينع البلوغ والنهى والحال هن والله أعلم (سئل) عن والذكر  
صغيرة تزوجها الصغير وقبل له عقد النكاح عليها أبوهم بمهر معلوم وأقرأوها قبضه من أبيه المتوفى  
هل يصح إقراره بقبضه أم لا يصح وإذا قلتم يصح إقراره بذلك هل إذا ادعى الاب أن إقراره كان

كأنما تصدع دعوا منك أم لا تصدع كيف الحكم في ذلك (أجاب) ثم يصح إقرار الأب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله أن الأقرار مكان كأننا ولا تصدع دعوا مع عدم الإمام الأعظم ومحمد لتناقضه واستحسن أبو يوسف تحليف المقر في صلب الزوج على قوله أنما يصح أن إقراره كان كأننا وعلى قوله التتوي كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل) في إقرار الأب بقبض مهر ابنته من الزوج ملحكمه (أجاب) خالفني البصر وإقرار الأب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول إن كانت وقتها معلقة والاقبضول وفي البراز به إقرار الأب بقبض الصداق إن بكر اصدق وإن ثيبا لا وقد صرحوا بأن طبعين الأب على قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الأقرار والذي يصح في هذه المسئلة أن الأب إذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح إجماعا وصدق الثيب البالغة لا يصح إجماعا وبصدق البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحة ما لم تقدم منها نهي فاعتن هذا التصريح والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أوها وقبض مهرها وأخبر أنه أتفق عليها منصرف على باب القاضى فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكن فيه الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضى ما هو أجرة لا ما هو ريشة وهذا إذا أعطى بنفسه للقاضى أما إذا أخذ يسمو لم يمكنه منعه لأضمن عليه مطلقا سواء أخذ أجر مثله أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره ما تناغرش وأمره أبوها بدفع المائتين لفرم له عليه دين فأفاهاه ومات قبل الدخول هل للزوج الرجوع عن نصف المهر الذي استغنىه أرائعها على الأب إن كان حيا وعلى تركه إن كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج في ذلك ترك الأب إن كان ميتا وإن كان حيا يطالب به لأضمن المهر لها فصار ديناً عليه فيورث ويقسم على فرائض الله تعالى والزوج له مما تركت النصف فيطالبه والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها غيبته مقطعة ففسخ القاضى الشافعى نكاحها على مذهبه القائل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به إذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب له ورثته ما قبضت وأجله شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعاً والحال هذا والله أعلم

(سئل)

بإسدى اقضى سائلا وفاكا \* يرجو حوايا شافقيا كاهل يلزم الزوج بما لم يجبر \* بذكره نسيمة في المهر من أبيض أو أزرق وغيره \* تفضلوا دسم بعض خبره

(أجاب)

الحمد لله المجيد الصمد \* الواحد القرد الذي لم يلد لا يلزم الزوج بما لم يذكر \* من أبيض أو أزرق أو أحمر والغرض مسمى وقت العقد \* أو زيد من عرض لها أو نقد هذا جواب الحق بالتكدين - قد قاله الفقير خير الدين مصليا وحامدا مسلما \* مصليا معظما متكرما

(سئل) في امرأه إذا أتت على زوجها بمهرها المشروط فجعله بعد الدخول بها صغيرا ولا أن بلغت وتطلب من الزوج وهو يدعى إصاها للاب فالحكم في ذلك شرعا أفيدونا الجواب بالنقل

مطلب إقرار الأب بمهر الصغيرة مقبول وبمهر الثيب البالغة غير مقبول وبمهر البكر البالغة مقبول على الأصح

مطلب قبض مهر ابنته الصغيرة وأتفق عليها بصرف على باب القاضى لا يضمن

مطلب أمر الأب بزوج الصغيرة أن يدفع المهر لفرعه خات قبل الدخول للزوج أن يرجع بنصفه على الأب بجهة كونه نارا

مطلب غاب عن زوجته قبل الدخول ففسخ القاضى الشافعى ثم مات الزوج لورثته الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم الامامى وقت العقد أو زرع عليه

مطلب طلبت مهرها المشروط فجعله بعد الدخول بها صغيرا لا يضمن على الأب الخ

الظهر وهو القول الصحيح (أجاب) ههنا المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها حاصل ملخصه  
 الترضي فيها للامام سافا صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحب الفقه المتفواض الى الله  
 لا بد من قول الزوج لا ينشتر عينة لانه دين بنته ميتة في الوفاة والبينة على المدي والقول قول  
 الزوج لانها من كقول القول قول المنكر يمينه وقال الفقه ابو السنان كان الزوج يمينها أي  
 دخل فاعلمت من قبله مقدار ما جوت العادة بتجمله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على الجمل فاذن  
 اخرجت القادة بذلك لرسبها العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذهب الاثمة الثلاثة لغيره ان بل  
 اختلاف باختلاف طرفة الزمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف بمقتور بهان والله  
 أعلم (سئل) في رجل تزوج كل واحد موليته لآخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق  
 الجاه على الآخر حسن موليته حتى يسلمه الى الصغيرة الصغيرة أم لا (أجاب) يجوز على القى تطبق  
 الجاه على تسليمها ولا يجبر الآخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها بسترها حتى تطبقه والله أعلم  
 (سئل) فيما اذا اراد الزوج الدخول بزوجته الصغيرة فالتا لانه تطبق الوطوق الاب يقول  
 لا تطبقه ما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان كانت تخضع مبنية تطبق الرجال وسلم المهر  
 المشروط فيجبر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت  
 ممن فخرج آخرجهما ونظر اليها ان صلحت للرجال أم لاها بدفعها للزوج والا لا وان كانت ممن  
 لا تخرج أمر ممن شق من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحمّل الجاه أمر الاب بدفعها  
 الى الزوج وان قلن لا تحمّل لا يا صر بذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة تصمّل الوطوق مخالفت من  
 زوجها فمهرت من بينه الى بيت أبيها فآوتها أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب)  
 لا يلزم أمها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوط لا يصح تسليمها للزوج وتزاد الى أبيها حتى  
 تطبق فسلها ولها الا حق ما سألها بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته زوج ابني  
 الصغيرة وتزوج بغيرها فزوجها ما بذه لرجل وسعى لهما مهر وتزوج أخته وسعى لهما مهر وادخل  
 كل زوجة مقبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل اذا وكلت أخاها أو غيره في طلب  
 مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج اذا وكلت أخاها أو غيره في طلب  
 مهرها من زوجها يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحد منهما أن وكل في خلاص مهرها  
 ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهرها لعمها أو غيره اذا ملك له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك أبوها  
 هبته ولا اراسته وأجمعوا على ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدر ان له ديناً  
 على زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بنفقة الزوج لا يراعه  
 الابار ان زوجته البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعها لها ولما دونها والله أعلم (سئل) في بكر بالغة  
 زوجها أوها بمثل مهرها هل يجوز النكاح عقد ارمهرها فتواد أو أمعة معلومة المثل أو القيمة  
 وهل اذا اقوض لها كرا من مهرها يلزمها أم لا حيث تأذن صر بمحاولة (أجاب) نعم يجوز  
 النكاح ولها مثل مهرها من كل شيء عملتها مهرت به عمل الزوج ويحقد ارمهرها ولم يعلم لكن اذا لم  
 يكن علمه لا خيار عند علمه ان ساقبل النكاح فهو ان شامرت ولا خيار للزوجة كما صرح به  
 في الخبر وتجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن به  
 صر بمحاولة والله أعلم (سئل) في المأنة اذا أجلت ما كان من المهر مؤجلا الى اقرب  
 الاجلين الى متى معلومة هل تأجل ولا تمك الرجوع عن التأجيل بعده أم لا (أجاب) نعم  
 يتأجل ولا تمك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب

مطلب زوج كل منهما  
 موليته لا آخر واحداهما  
 لا تطبق الوطوق حسب ما حتى  
 تطبقه

مطلب اختلاف الاب مع  
 الزوج في كونها تطبق  
 الوطوق فان صحت ودفع المهر  
 أمر الاب بدفعها

مطلب مهرت من زوجها  
 لكونها لا تطبق الوطوق  
 فآوتها أمها لا حتى عليها

مطلب اذن لاخته ان تزوج  
 ابنته الصغيرة وتزوج  
 بغيرها فاذ بلغت ترجع  
 به الى الزوج

مطلب زوجها أوها بمهر  
 مثل عمها جاز ولها مثل  
 ما جعل مهر العدة

مطلب المأنة اذا أجلت  
 المهر المؤجل الى الميونة  
 لزم التأجيل

مطلب زوجه من غير  
تسمية وجب لها مهر المثل  
ولها المطالبة به قبل النكاح  
كالمسي في العقد

الاشباقي كتاب المداينات والله اعلم (سئل) من غزمت من مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب  
التنوير عاصورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنتا فزيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة به مهر  
مثلها او يقال لها اصبري حتى يظاهها او يموت قال جوهر ر هذه المسئلة والا طناب في الجواب  
في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن  
ملا وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه او نفاه  
فلها مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا  
اذا ماتت حتى عنه لان الواجب بالعقد في مثل مهر المثل ولهذا كان لها أن تطالب به قبل النكاح  
قبلاً أكد ويقرر رجوع أحدهما أو بالانكاح على ما صرح في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي  
لا يجب بنفس العقد شي مؤكداً بالانكاح والموت عندهم اه وفي فتح القدر في شرح قوله  
ولنا ان المتعسف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للمدخل في مقابلته البضع بل يقولها  
العقد على نفسها الملقى به المال في قوله تعالى ان يتقوا بأموالكم محصين ولهذا كان لها  
المطالبة به قبل النكاح غير ان النكاح بتقررها كان على شرف السقوط وفي شرح المجموع لان  
ملك وان لم يسم في العقد مهر أو شرط لان مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها أو مات  
لان النكاح وقال الشافعي ان دخل بها يوجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل  
العقد سبب الوجوب والنكاح والموت انما هما مؤكداً له كما في صورة التسمية والعقد موجب  
وأحدهما مؤكدة اذ هو قبل غيرنا أكد وذلك بالطلاق بسقط نصف المسمى في صورة التسمية  
ومهر المثل في عدمها ولاشك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو موضح  
به في كلامهم فاطمة في فتح القدر ايضاً ويصح الزهر من مهر المثل لانه كالمسي في كونه بنتاً اه  
وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية فلها المسمى ان دخل  
بها أو مات وفي ملتي الايجاز لم يسم المسمى بالنكاح أو موت أحدهما ونصف بالطلاق قبل النكاح  
وفي متن الكفران سماها أو دونها فلها عشر طلوطاً والموت وهكذا في بقية المتون والحاصل  
ان أصحاب المتون ما وافي التصديق في لزوم المسمى وفاز ومهر المثل بأحدهما وذلك ان  
بأحدهما يتكفل زوم البذل وكان قبل لان المال كان على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل  
النكاح أو بفساد سبب الملك ما في الكل في صورة تعلم التسمية أو في النصف في وجودها كما  
أشار اليه في فتح القدر فاذا لم يوجد طلاقاً سبب صحيح موجب لا يشغل النصف فلها المطالبة  
وذلك لان المهر واجب شرعاً كما لا يحتاج الى ذكره ان لم يسم امانة لشرف الخلل لاظهار خطره  
فلا يستأن به واذا افتقدنا كد شرعاً لاظهار شره مراً يطاهر الشاهد ومرة تازم المال كما أشار  
اليه في الفتح فلو زومتها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزم الاستانة فهو جواز البذل فيه وهو  
مما لا يجوز فالنكاح أو الموت شرط في تقررها كده لا في أصل وجوبه ولا يفتي ان قولهم يجب ان  
وطئ أو مات لا يثبت في الوجوب بعد منهما انما هو مسكوت عنه فقد تقرر في الأصول ان  
التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة الشرط المقررة المحررة عندهم هو الحامل لهم على  
استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمقوضة الموت على ما نقله  
علماؤه وانما والافني المتهاج للزوي وان مات أحدهما قبلها يعني قبل الفرض والوطء لا يجب  
مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله اعلم قال المحلل في شرحه لان الموت  
كالوطئ في تقرر المسمى فكذلك في ايحجب مهر المثل في التقويض اه وكذا ما لزم رحمه الله تعالى

مطلب يصح الزهر من مهر  
المثل

مطلب التعليق لا يوجب  
العدم



مطلب في الحبس في المهر  
المجمل وفيه خلاف

مطلب لا تنقطن لا تطبق  
الوطء وأما المهر فيطالب به  
الزويح أن موسرا

مطلب زوج ابنته بدون  
مهر المثل شرط على الزوج  
أن يزوج ابنته من أخيه الخ

مطلب زوج أخاه اليتيم ثم  
يصد بلوغه تزوج خالته  
مريد بذلك فسخ نكاح  
الأولى الخ

مطلب لم يجب على نيتنا  
عليه الصلاة والسلام  
المساواة بين نساءه في  
اليتيم وأما المال كل الخ

في صورتني المهر فإرادوا بذلك تحقيق الخالفة كما هو دأبهم فمما لصا القون فيه فقد ظهر أمر هذا  
الفرع نقلا وتفهوا والله أعلم (سئل) في الرجل يذى عليه مهر زوجته المجمل ويشتت ما قرأه  
أول البيت هل للقاضي أن يجسم مع دعواه الاعسار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثرت علمونا  
الكلام عليها وفيها اختلاف القنوى أما التون وهي غالباً لا تنشى الاعلى ظاهر الزاوية فهي  
طالبة على أن القاضي يجسمه في المهر المجمل بطلب المدعى قالوا لأن الإقدام على الالتزام دليل  
اليسار والخصاف ذكر في أدب القاضي أن القول قول المطالب لأن العسرة أصل في حق آدم  
فالمدينون محققون الأصل والطالب يذى أمر اعادوا فيكون القول قول المطالب وذكر في المسوطة  
فيها إذا وجب الدين بدلا عما ليس بحال كالمهر وبطل الخلع فالقول قول المطالب في ظاهر الرواية  
أه فقد نسب كل من القولين إلى ظاهر الرواية وفي الجوز لا ينجح بعد كلام كثير في المسئلة  
وسوق ثلاثة أقوال وبه علم أن ما في المختصر يعني أكثر خلاف ظاهر الزاوية والفتوى به ونقل  
الطرسوسى في المسئلة خمسة أقوال وهذا ونحن نقضى بجسمه في المهر المجمل بطلب المدعى منذ زيادة  
على ستين سنة أخذنا بما في التون وما شاء الله كان وما لم يثبت لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة  
لا تحمل الوطء هل لها تنقطة على زوجها أم لا وهل يجبس في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها تنقطة  
على زوجها أخيه جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فإن كان  
موسرا وطالب به وجبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي الباقى قيل ليس للاب أن يطالب الزوج  
بمهر ابنته الصغيرة أن أن نصير بحال تنقعه ما هو مذهب الشافعى الجديدا لا يصح هذا إذا كان  
موسرا فإن كان معسرا يجب انظاره إلى المسرة باجماع المسلمين قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة  
فقطرة إلى عسرة والله أعلم (سئل) في رجل زوى آخر ابنته فخمسة وعشرين غرسا متقصا لها  
عن مهر مثلها شارط على الآخر أن يزوج ابنته من أخيه البالغ بعشرين غرسا متقصا لها  
بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد ارتد بترده وشرط الاب أن يزوج  
أختها التي هو ابنه بغيره فشرطها لها فيه ففسخ وعسفوانه نكاح الرضا المسمى فيكمل مهر مثلها  
لها والله أعلم (سئل) عن رجل زوى أخاه اليتيم زوجة ودفع مهرها وماتت وانقضت عدة  
زوجته وبلغ اليتيم قتر زوجها ودخل بها وهي خالة الأولى فمختار فسخ نكاحها قبل الدخول ولم  
يقض القاضي بالفسخ بعد فسخ نكاحها (أجاب) أما الأولى فمختار فسخ نكاحها صحيح ومختار  
الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء وما لم يقض به فهو باق حتى توارثت الموت قبله ونكاح الثانية  
غير صحيح لفسخه من الجمع بين الخالفة وبنت أختها وإذا قضى فسخ نكاح الأولى يسترد المهر الذي  
دفعه الميت إذا الفسخ بمختار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفرق بينهما بين الثانية لثلاثين  
ارتكاب المخطوء واعتقارا بصورة العقد ويجب لها الوطء وإن تكرر إلا كثر من المسمى ومن مهر  
المثل وإن أراد أن يعيد عليها عقد نكاح بعد أن فسخ القاضي نكاح الأولى جازل والصله  
وهي الجمع بين من يجرم الجمع بينهما ويثبت النسب والعدة بعد الوطء من وقت التفرق ولا تنقطة  
لها عليه فيها لأنه نكاح فاسد ولا تنقطة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم

\*(باب القسم)\*

(سئل) في التي على الله عليه وسلم هل كان عليه أن يباوى بين زوجته في المأكل والمشرب  
والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص عليه في كتب الفقه وكتب التفسير أن القسم هو

المساواة في الميثقة عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول  
 بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأكـ  
 والمشرب والملبس المعروف بالنفقة عندهم فلا يجب فيها التسوية على أحد عندنا على المقتضى به  
 من اعتبار حال الزوجين كاحرار ومعتق الهدايا والكنز في محلها والله أعلم (مسئل) في الرجل  
 اذا سافر من بلدة لها زوجة الى بلدة أخرى ينهلون بين الاخرى زيادة عن مسافة القصر له بها  
 زوجة أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قصها بقدر ما أقام عند الاخرى أم لا (أجاب)  
 لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو حذر قال في المسبوط وان سافر الرجل مع إحدى امرأته الحج  
 أو غيره فلا يقدم طالبت الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان في سماع الاخرى في السفر  
 لم يكن له ذلك ولم يجب عليه بأيام سفر مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما  
 ثم قال بصدده ولو أقام عند احدهما شهرا ثم خاضته الاخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل  
 العدل بينهما وما مضى فهو حذر غير أنه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل  
 واحد منهما فمضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة  
 ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جدد نكاحها فكذلك ما مضى قبل  
 طلبها اه والله أعلم

#### • (كتاب الرضاع) •

مطلب لا تحرم أم الصغرى  
 على الأب لو أرضعته أمها  
 وأم الأب

(مسئل) فيما اذا أرضعت الصغرى الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أم أمه أم لا  
 (أجاب) لا تحرم أم أمه على أبيه لانها أخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتون  
 بذلك كالكنز والهداية والقنورى وتنوير الابصار ومصدر الشريعة ككتاب المذهب  
 شروحا وموافقاوى كالترازمة والدرر والقرى وفاضلن والولوالجنية وبعبارة فاضلان لا بأس  
 للرجل أن يتزوج بجرضة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت لده من النسب جائز  
 اذا لم تكن ولده وطوئته فان الجارية اذا كانت بين رجلين فامت ولدها وادعاه لكل واحد من  
 الشرى يكون ابنه من أمه أخرى كان لكل واحد من المولىين أن يتزوج ابنته ويكف وان كانت  
 أخت ولده من النسب وتطأها كثير اه وفي الحاوى الزاهدى اذا أرضعته أم أمه لا تحرم  
 أم أمه على أبيه لانها أخت ابنه من الرضاع اه (أقول) وبذلك حين عدم اعتبار ما نسب الى  
 الواقعت الصغرى اذا أرضعته أم أمه صحت أم أمه على أبيه اذا صارت أخت ابنه من الرضاع اه  
 وكف يحرم وليست بنته ولا ربيته وقد استثنوا طائفة أم الاخ وأخت الابن من قولهم يحرم  
 من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الأم أخيه وأخت ابنه قال قائل بجرمة أم الرضيع على  
 أبيه غير مصيب بل هو غارق في الوهم العجيب (مسئل) في امرأه أرضعت صغرى وقصعة واحدة  
 وللرضعة أخ شقيق تزوجها هل اذا رعى أمره الى فاض شافى بعد أن تزوجها وحكم له بجمعة  
 التزوج بحكمه واستوفى شرطه بقصد حكمه وبمصلحة القاضي الحنفى أم لا (أجاب) نعم بقصد  
 حكمه واذا رعى الى فاض حتى يرضيه قال في التاترخانية وما اختلف فيه الفقهاء وقضى فيه  
 قاض بقضيه ثم رفع الى فاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاول ولا يقضه  
 ولو نقضه كان باطلا اه والله أعلم (مسئل) في بكرة الغنم وادعى خطبتها ابتداء عنها افتقد عليها  
 أحدهم فاشاعوا انها الرضعا من ندى واحد هل يعمل بأشاعتهم أم لا (أجاب) لا يعمل

مطلب لو أرضعت صغرى  
 فتزوجها أخوال الرضعة وقضى  
 الشافعى بمصلحة ليس السنى  
 نقضه

مطلب اذا عقد عليها ابن  
 عمها فاشع انهما الرضعا  
 من ندى لا يعمل بالأشاعة

مطلب لو أقر بعد الدخول  
أنه رضع من أمها ولم يقبل  
هو حق ثم رجع لا يفرق بينهما

مطلب له أم وجعلوا التيمم  
وجسد معسران تغيير الأم  
على أرضاعها الخ

مطلب إذا قال لزوجته  
أنت طالق لا يرتك فاض  
ولا وال يكون رجسا  
مطلب قبله أن يطلق  
زوجك واحدة الخ فقال  
أطلقها ثلاثين لا يقع حيث  
الخ

مطلب إذا طلق المدخول  
بها ثلاثا بكلمة تصي ربه  
وبات

أنا ساعته ولا يترد بغير قولهم الذي قالوه سعدا من عند أنفسهم والله أعلم (مثل) في رجل أقر بعه  
النكاح والدخول بزوجه أمه رضع من أمها وأقربها أيضا أخبرنا رضاءهما أم لا كذا أنفسه  
وقالوا أو ههنا فهل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث لم يثبت الزنى على الإقرار لا يفرق بينهما  
ويصح الرجوع قال في التاترينية ما قلنا عن المحيط لو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي  
من الرضاع أو أم أمي ثم قال أو همت ليس الأمر كما قلت لا يفرق بينهما استسكانا ولو ثبت على  
هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه جهوده والحاصل أن مثل  
هذا الإقرار انما يلزمه إيجاب الفقرة بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (مثل) في تيم رضع له أم  
وجعلنا وباب وليس للتيم ولا يستعمل هل تغيير الأم على أرضاعه ولا يفرض على جنة جميع أجرة أرضاعها  
أرضاعها أم لا (أجاب) نعم تغيير الأم على أرضاعه ولا يفرض على جنة جميع أجرة أرضاعها  
له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال للصغير تغيير الأم على أرضاعه عند الكل كما صرح  
به في الصرح قلنا عن الثانية قبلنا الثاني بل جسد المعسر والوجه في ذلك أن أمه ذات يسار اللبن والمعسر  
حكمه حكم الميت فقهره وقصر الزنى على الثانية فقلنا عن المصنفين وزاد عليه قوله وتقبل  
الاجرة يتنا على الأب والله أعلم

### • (كتاب الطلاق) •

(مثل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا يرتك فاض ولا وال ولا عالم هل يكون بنا أم رجسا  
(أجاب) هو رجس ولا يملك آخر أحده من موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (مثل) في رجل  
قبله أن يطلق زوجته الغير المدخولة واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال الكل فقبل له مرة أخرى  
نأواه هل يطلق واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال ثلاثين لا يفرق بينهما هل يقع الطلاق أم لا  
(أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معادى الجواب فكذلك قال  
أطلقها الكل أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط  
فإذا نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بأنه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو  
محتمل فصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في العروة الكوكب الذي أخذت هذه  
المسئلة فراجعها ان شئت (مثل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فقال  
عليه شرعا (أجاب) أما الذي عليه في أنه قد دعى ربه كما رواه الزبيدي عن مصنف أي بكر  
ابن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت لرسول الله أو أيت لو طلقته ثلاثا قال إذا قد  
عصيت ربك وبات منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا يخلق أحدكم  
ثم ركب الجوفه ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ولا يلقى الله  
ظما أحدك مخرجا يصعب ذلك وبات منك امرأتك رواه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اه وقد  
ورد في حق الطلاق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد جرت المتون بأن الطلاق  
ثلاثا في طهر أو بكلمة يدعى وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار والمذهب المهيمن العقار  
وأما الذي عليه في أنه قد دعى ربه أهله وحل ما كان بنته من المهر المورث إلى حين الترافق  
ووجب عليه لها ما دامت في العدة والاتفاق والكسوة إن طالت واليه الاحتجاب وحرم  
عليه التزويج بائنا أو أربع سواها ما دامت في العدة وإذا اختلف معناه في أمته البيت فجميع  
ما يخصها بالصلاحية القول فيه قولها لا يبينها إلى غير ذلك مما نصت عليه علماءنا وغيرهم رجسهم

الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سئل عن خطبة كم مقدار أمداها خلف بالطلاق الثلاث  
 انها مائة وعشرة أمدا لا يزيد ولا ينقص على طريق التثنية فخطبته في ثمانية عشر يوما على سبيل  
 التيقن انها مائة وعشرون فقال متصلا من غير فصل أو وعشرون في نفس الامر هي كارد  
 وأضرب ثمانية عشر يكون قوله أو وعشرون مطلقا لكلامه الاول ومثله فلا يقع عليه الطلاق  
 (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال ههنا لا يكون لا يزيد ولا ينقص ما تعين اتصال قوله  
 أو وعشرون بقوله انها مائة وعشرة أمدا لانه لا يكيد وقد صرحوا بان التأكد لا يمنع  
 الاتصال فكما سقط انها مائة وعشرون وعشرون على وجهه لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة  
 وعشرين ومن أراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليستظر في البصر في شرح قوله أنت طالق واحدة  
 أو لا في شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان  
 أبرأني من مهر ك فأت طالق فأبرأ فقال روى طالق روى طالق فاصدا بكل  
 طلقة هل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد التأكد أو اراد واحدة وصديق ديانته  
 مرا احبها جراحها أم لا (أجاب) حيث نوى التأسيس كاذ كروغ الثلاث وكذا لو لم ينو  
 تأسيسا ولا تأكيدا أو نوى التأكد يقع طلقين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة أخرى  
 بالتخصيص بعد قائل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا يتغير المرات على نكاحه والحال هذه والله أعلم  
 (سئل) في رجل قال لزوجته أنت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه  
 الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأ فرق بينها  
 وبين زوجها فاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جدام حدثه وتزوجت بعد انقضائه  
 عدتها ثم مات زوجها الاول الذي فسخ نكاحهما ولها انتم مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ  
 المذكور أم لا يسقط ولها اخذه من مراه (أجاب) لا يسقط ولها اخذه من مراه وان كانت  
 الفرقة بطلها التأكد بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأ طلقت الفرقة من قاض شافعي  
 المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن الفقه والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل  
 الدخول على قاضه فذهب هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله  
 أعلم (سئل) فيما اذا كان فعل المجامع في الاحياء حتى صار الى حالة حكم الحاكم الشرعي  
 بحسبه بالسيارستان ولم يثبت بجنون فهل يكون ذلك معتوها فاذا طلق ثلاثا في خلال ذلك يقع  
 طلاقه أم لا يقع (أجاب) ان كان حين يله لا يستقيم كلامه واقعا لا اذ ادوا يضرب ويشتم  
 فاذي بجنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم فهو المعتوه  
 وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ الا المصريح بعدم وقوع طلاق الجنون والمعتوه المبرم  
 والمدهوش والغبي عليه والمصرح به في حال نزول ذلك ولو عرفه الجنون مرة فقال عاودني  
 الجنون فتكلمت بذلك أو بالجنون فالقول بقوله مع عينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله  
 الا يشتمه الله أعلم (سئل) في رجل عرق بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف الذي قاض  
 وكتب عليه ثم قال انما اعترفت لاني قهرت وقوع الطلاق الذي نكلمت به في الجنون هل  
 يصدق أم لا (أجاب) اعلم ان الجنون والمبرم في عدم وقوع الطلاق سواء اذا علمت ذلك فقد  
 قال في الخاتمة لو طلق المبرم امرأ مغلما مختلطا قطعت امرأتها في حاله اليراس وقال  
 قد طلقت امرأتها في حاله اليراس فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حاله اليراس بقضاء قال  
 أبو البت هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حاله مذكرا لذكر الطلاق اهـ هكذا نقل في البحر ومثله

مطلب سئل عن خطبة  
 خلف بالطلاق انها مائة  
 وعشرة أمدا لا يزيد ولا  
 ينقص أو وعشرون لا يقع  
 عليه

مطلب قال لها ان أبرأني  
 من مهر ك فأت طالق  
 فأبرأه فقال لها روى  
 طالق الخ

مطلب قال لزوجته أنت  
 على ما نويت لا يقع عليه  
 الطلاق

مطلب فسح قاض شافعي  
 بينهما بسبب جدام  
 لا يسقط المهر ولو طلقت  
 الفرقة

مطلب فرق قاض شافعي  
 بينهما بطلها قبل الدخول  
 لفسر زوجها لا تستحق  
 نصف المهر  
 مطلب في طلاق من فعل  
 أفعال المجامع

مطلب لا يقع طلاق الجنون  
 والمعتوه والمبرم الخ

في جامع القصولين وفي البرازية طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلت لاني  
 توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الرسام ان كان في ذكر مو حكاية صدق والا لم يذك  
 قرعاً يتلق بالشي ثم قال بعده وأتى الامام ظهير الدين فمرو به في مسئلة الرسام انه لا يقع لانه  
 بناء على غير الواقع اه فقد علم بهذه النقول انه لا يصدق قضاي واقع الحال لانه لم يرد على  
 تلك الحجة ولم يكن في ذكر مو حكاية ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعتراه  
 ببلديه يؤكذلك هذا في القضاء وأما في البتة فان كان في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال  
 الجنون فلا بدواخذ به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان لم تلي ببتك  
 وتحفظي عن وجوه الناس تكوني طالقاً فلهم لو حفظها جاهدوا وصارت البتة تخرج الى المحلة  
 أحياناً هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله أعلم (سئل)  
 في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره مناعتين وأصهره ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع  
 الطلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه (أجاب) لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من  
 صريح كلام صاحب البصر فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغسر  
 المدخول بها هي طالق هي طالق أو أنت طالق أو أنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان (أجاب)  
 تقع واحدة والله أعلم (سئل) في رجل قال لفلان عندم خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها  
 لزوجتي عني ولم يذ كر الا امر بالمأمور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق أم لا (أجاب)  
 لا يقع به الطلاق اذا العدداً بما يفيد العلم عرفاً وشراً اذا اقرن بالاسم المجهول ولا طلاقهما مطلقاً  
 فكان لغوا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لصغيرته لثماً ففزع فرأى نعل رجل صغير  
 فقال هو نعل بنى فأفكر أو هو خلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولد وهو قرقا من غير تحقيق  
 فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال  
 هذه كما انقص عنه علماً وفي كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل  
 حلف طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبة عنهما مدة ثلاثة أشهر بلا نفقة ولا منفق وغاب  
 المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البرازي  
 والعمادي وصاحب القيص وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق علماً او امانة قبل الدخول غائب عنها  
 قال في جامع القصولين والحق في مثله ان يعتبر العرف فلو كان عرفهم ان راديه الغيبة المبتدأة  
 لا يثبت قبل البناء ولو راديه الغيبة المطلقة ينبغي ان يثبت ولو قبل البناء اه ولا شك فيما قاله  
 وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيجوز والله أعلم (سئل) في رجل قال ان تزوج فلان فلانة  
 فزوجتي طالق ثلاثاً فهل اذا زوجه فوضي ببحث أم لا (أجاب) لا يثبت وهي مسئلة ما لو حلف  
 لا يتزوج فزوجته فوضي والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة واحدة ربعية  
 فسل كيف طلقت فزوجته فقال ثلاثاً ما كانا فهل لا يقع عليه الا ما كان أو وقع من الواحدة  
 الربعية مدة فملك امرأته في العدة (أجاب) نعم لا يقع في البتة الا ما كان أو وقع من  
 الواحدة الربعية فملك امرأته في العدة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف  
 بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انما يجلبه ان راح لمكان كذا في داره فخرج عن اخراجه بالقول  
 والقول هل يثبت أم لا (أجاب) لا يثبت كما يستفاد من كلام الخلاله والبرازي وغيرهما والله  
 أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يثنى عند زوجته في البلد يعني ببلده فهل اذا  
 شئ في جامعها لم يثبت عند زوجته يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال

مطلب قال لامرأته ان  
 لم تلي ببتك تكوني طالقاً  
 مطلب حلف بالطلاق ان  
 عند صهره مناعتين وأصهره  
 ينكر  
 مطلب قال لغير المدخول  
 بها هي طالق هي طالق أو  
 أنت طالق أنت طالق  
 مطلب قال لفلان خذ ثلاث  
 حصيات وارم بها زوجتي  
 ولم يذ كر الا الطلاق  
 مطلب ضاع نعل صغيرته  
 فرأى نعل رجل غلام حلف  
 بالطلاق انه فعل ابنته  
 وحلف أبوه انه فعل ابنته  
 مطلب علق طلاق زوجته  
 على غيبة ثلاثة أشهر بلا  
 نفقة ولا منفق  
 مطلب علق طلاق زوجته  
 بتزوج فلان بفلانة فزوجته  
 اباه فوضي  
 مطلب طلق زوجته  
 واحدة ربعية فسل عن  
 ذلك فقال ثلاثاً ما كانا  
 مطلب اذا خرج من المنع  
 بالفعل يبر بالطلاق ولو على  
 وإنه الكبير  
 مطلب حلف بالثلاث  
 لا يثنى عند زوجته في  
 البلدة فثنى في جامعها

هذه لأن الشرط كون التثنية في البلد عند هاولم ويجلو عند الحضرة الأولى بنوى ذلك والله أعلم  
(سئل) في رجل له امرأتان زينب وعمره قالت له عمره طلق زينب فقال طلاقها معلق على  
طلاقك ثم خلع عمره فهل تطلق زينب أم لا (أجاب) ان قصد الاخبار بكنادين وان كان الواقع  
كما أخبر تطلق زينب طلاقه زوجة فقد صرح في الصريح شرح قوله ان لم أطلقك الزمان ما لم يلج  
يبحث في صورة التعليق بالتطلاق ولا به طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فإذا وجد الشرط  
فيجب الجزاء والجزاء هو الطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل غلق  
طلاق زوجته على عدم ايقافه لها قرضا في يوم معين ومضى قاضي ايقافه نفسه وأكثر فهل  
القول قولها تطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجميع  
الفصولين والخالصة والبرازية والقبض الكركي والبحر ومنع الغفار وكثير من الكتب وفيها  
أقوال صحیح في الخالصة والبرازية أن القول قولها وفي القبض والفصول وجامعه وهو الاسم  
وقد رجح الاستاذ عن قوله أولا يقبل قوله لأنه ينكر الحكم إلى قبول قولها لو يقع الطلاق وأنت  
على علم بأنه بعد التنصيص على صحته لا يعدل عنه إلى غيره خصوصاً في هذا الزمان الفاسد كما  
صرحوا في الاستاذ والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته تروى عثمان طالق ولا تله هل  
تطلق حالاً أم لا أو لا تطلق لآل ولا أم لا (أجاب) صبغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما  
صرح به الكمال بن الهمام إذا غلب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطلق بتكون طالق  
حيث لا ينسب له في الحال ولا في المآل وأنت على علم بأنه يدين على كل حال أي وغلب في الحال  
فافهم والله أعلم (سئل) في امرأتين كلتاهما في طلاقها فقال الزوج خذك كذا وكذا وطلقها  
فطلقها مخبراً هل يقع الطلاق ويلزم المآل أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق ولا يلزم المآل عند أبي  
حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك ألقا وأخلفي ولك ألف ففعل  
فغندمه وقع ولم يجب المآل ولو قيل في ذلك لا يصل والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ما بنا  
وحل عليه مهرها المؤجل فالزينة القاضية به قاضي أنه فقهر هل يجب أم لا يجب الان ثبت  
الزوجة يسار بالنية وهل إذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء لآنها يسقط عليه بقدر ما اكتسب  
بما يفضل عما لا بد منه (أجاب) لا يجب إذا ادعى الفقر إلا إذا قامت نية على يساره فإذا لم  
تقم نية على ذلك وكان مخبراً يسقط عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن تنزل له كفايته  
من الثقة وإن كان ذو عصر فمظنة الميسرة والله أعلم (سئل) في رجل حلفه قاض من قضاة  
هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأنه غداً بكذا مال يسعونه محصوا لا يأخذونه والمألو كان  
مدعى عليه بنفسه الشرطه ومنعوه حتى مضى الغد هل يحنأ أم لا (أجاب) لا يحنأ في  
الختانية والتأخرية والقنية وغيرها قال لا يحجمه ان لم أذهب بك الملة إلى منزلي ظاهراً أم طالق  
فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحنأ في القنية ان لم أعلم هذه السنن  
الزارة بقيلها فرض ولم يتم حنأ ولو حبسه السلطان لا يحنأ فهذان الفرعان صرحا في  
واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما نصبر المدهوش وهل  
القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التأخرية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع  
طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في خصمو كذلك المرحوم العلامة الغزالي في مثنه تنوير  
الابصار وأعلم أنهم أجعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان زوال عقله بسبب السكر ما  
هو مصيبة فإنه يقع طلاقه زجره عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو

مطلب له امرأتان زينب  
وعمره قالت عمره طلق زينب  
فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على  
عدم ايقافها لقرضا في يوم  
معين

مطلب في الطلاق بتروى  
أو تكوني بصبغة المضارع

مطلب في امرأتين كلتاهما  
في طلاقها من زوجها

مطلب لا يجب في مهر  
امرأته ان ادعى الفقر إلا  
ان أثبت يساره وان كان  
مخبراً يسقط عليه

مطلب حلفه القاضيه  
لأنه بالحصول في غدا  
فحبس

مطلب في طلاق المدهوش

برسام أو غما أو دهن والجنون داه معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير  
وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه مرة كلامه كلام العقلاء مرة كلام الجاهلين والبرسام  
علة هذى فيها البطل والذهن ذهاب العقل من ذهل أو وهه وظلم من فسر في هذا الفصل  
بالتصريح إذا يلزم من التصريح هو التردق الإبر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهن  
كفر فهو دهن شجر أو ذهب عقله من ذهل أو وهه اه قال الدهش هنا الذاهب العقل بسبب  
أحدهما فإذا صلت ذلك علت التسمية في الحكم بين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر  
والحكم في الجنون إذا عرف أنه من مرتة فطلق وقال جالودي الجنون فتكلمت بذلك وأنا بجنون  
ان القول قوله يمينه وان لم يعرف بالجنون مرتة لم يقبل قوله كافي الثانية والتسمية وغيرها  
فظهر لك من هذا ان الدهوش ان عرف عنه الدهش مرة فالقول قوله يمينه وان لم يعرف لم  
يقبل قوله قضاء الإيمنة إذا ثبت بالينة كالتابع عما تأمادانه فيقبل لأنه أخبر نفسه فأغتم  
هذا التصريح فاهمقرد والله أعلم (سئل) في غير مدخوله على زوجها أو كـ شخص بطلاقها  
إذا غاب عنه كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكذا فقع طلاقها عليها ولها التزوج من غير  
تربص (أجاب) نعم يصير وكذا عنه بالطلاق المحقة تعلق الوكالة بالشروط فقع طلاقها  
التزوج متى شئت والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على غلام  
انه ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه انه ابن محمود فبين ان ابن محمود ومحمود  
ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف انه ابن ابراهيم حيث أراد ابن ابن ابراهيم أم لا  
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق ويصدق بانه كالحلف أنه مولى فلان وهو مولى مولاه وقد  
نواهوا إذا حلفان هذا وأخته ونوى الاختناق الاسلام كائن على هذين الفرعين صاحب  
التأثير ما تغير غير من أتمنا الاعلام وقد تقرر ان ابن ابراهيم يسمى ابناؤه كما لا شك فيه ولا إهمام  
عند ذوي الأفهام وحيث نوى ما احتله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول  
القائل بنونا بنونا شأنا الح وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله أعلم  
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يجرى في حزرعة كذا فهل إذا حث  
ابنه على بقره فيها وهو سذو له ويعشبو يمينه الا في نفس الحرف يقع عليه الطلاق أم لا حيث  
نواهوا كان طقه على فعل نفسه اذ هو من يشار بنفسه (أجاب) حيث يشار فعل الحرف  
التي هو شق الارض بالحرث المهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأنه المعروف في زماننا  
بحيث لا يطلق عرفا إلا عليه فلا يسمى السناز ما تراه مراما وقال ابن ابي عمير وأما حث فهو في  
عرف اقليمنا خاص بمفسرناه وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه  
ما يسكن في البيت القلافي عقب النزول من الكروم الا كنتي فلا تة قزل من الكروم وسكنت  
كنته المذكور فيه عقبه ثم خرجت منه في ثاق ليلة وسكنت كته الاخرى فيه فهل يحنث  
أم لا (أجاب) لا حنث لا تحلل اليمين يسكن في الأولى فيه عقب النزول وذلك لان المحلوف  
عليه علم سكني غيرها عقب النزول فإذا وجلس كما عاقبه لم يصدق على الثانية أنها سكنت  
عقب النزول بل سكنت عقب سكني الأولى فانت في شرط الحنث كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)  
في رجل عازب في اوامز ورجل أخته وعياله أصهارا حنث ورجل أخته المذكور بالطلاق  
الثلاث أنه لا يزوجها مادام صهر الهم نوايا بالنزلة الا اوافي حقيقة النزلة هل لا يحنث بدخوله فيها  
إذا رآه وسكنت أم لا يحنث وإذا لم تكن له ثمة أو نوى حقيقة النزلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما

مطلب علق زوجها وكالة  
شخص بطلاقها على غيبته  
مدة كذا  
مطلب إذا حلف بالثلاث  
انه ابن ابراهيم بنوى ابن  
ابنه يصدق بانه كذا نوى  
الح

مطلب لو حلف بالطلاق  
الثلاث انما يجرى في  
حزرعة كذا حث ابنه الح

مطلب حلف بالطلاق أنه  
لا يسكن في البيت عقب  
النزول من الكروم الا كنته  
قلافة الح

مطلب حلف بالثلاث انه  
لا يتناول أخا زوجته نوايا  
بالتأزلة الا واه

شرح لكونه لا يعد منازلة لا حقيقة ولا عرفاً (أجاب) لا يحتج على كل حال بدخول  
 المحلوف عليه لأن من تعهد أختمه بالزينة والاكل والشرب عندها لا يقال انه نازل صهره  
 لا حقيقة ولا عرفاً فالنزلة مفاعلة فيشترط العتق وجود فعل التزول من كل واحد منهما وذلك  
 معدوم وأما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعارة النازلة للابوة لا تحت أيضاً فقد قال في  
 التاتارخانية نقلها عن المحط روى عن أبي يوسف اذا حلف لا يؤذى فلانها كان المحلوف عليه  
 في عمل الحالف لم يحتج الآن بعبده الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عباده فهو على ما عني  
 ولودخل المحلوف عليه بفراذه فراه فسكت لم يحتج اه وهو ظاهر لانه لم يؤذوه وانما يؤى اليه  
 بنفسه والله أعلم (مثل) في رجل طلق زوجته في مقابلة الابرار العيص خلافاً لما شام طلقها  
 الزوج في عدة مخير ثلاثاً فحكم بما ك شافعي يرى عدم حقوق الطلاق المذكور بالبيان في عدة  
 الباش وجهه الشرعي وهو الدعوى بالصحة هل يتخذ ويرقع الخلاف به ولا يجوز رقتضه أم لا  
 (أجاب) نعم يتخذ حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز رقتضه بعد وقوعه من خصم على خصم  
 وذلك لدخوله تحت قولهم اذا رقع اليه حكم قاض أمصاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة  
 والاجماع وما روى المختلة بلحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث  
 موضوع فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل  
 امرأته ما شام قال لها في العدة أنت طالق ثلاثاً لبعض علماء وان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في  
 محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله أعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته التي عقد  
 نكاحها خالها وكأله عنها ثلاثاً مع وجود ولي محبة فرفع الأمر الى قاض شافعي لحكم بطلان  
 النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل يتقدم أم لا (أجاب) يتقدم ولا ينقض بل يفسد الحنفى  
 صرح به غالباً نعمنا والله أعلم (سئل) في شافعي يزوج زوجته ويضربها بغير حق ويعزرها  
 بغير وجه ويكثر الحلف منها بالطلاق حتى تحقق أموقع عليها الطلاق ثلاثاً فاذ يلزمه  
 (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزروا زوجها واذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله  
 على قول كثير من علماء ساذم تقديره على منعه الا بالقتل وقال كثير من علماء ساذم اذا رفعت الى  
 القاضي وحلته خلف كان الاثم عليه لا عليها ولا يجوز لها قتله وعليه القتوى كائن على  
 شرح الوهبانية نقلها عن التاتارخانية عن الملقط والله أعلم (مثل من بعض الفضلاء)

يا خير دين الله أفنى سائلاً بحميد فضلك دمت بالاحسان  
 يا عالماً بالعلم يا من قد سوى كل العلوم من العظيم الشأن  
 يا عالماً يا قاضلاً شهدت له كل الملائق انسها والجان  
 يا أفضل العلماء من فضله خرقته العادات في الاكوان  
 أصل السؤال الى استنكتى زوجتي بالتظلم والشيطان للانسان  
 لم يجز منى في الحقيقة بموجب نصامها الى القسور ان  
 لما سمعت القول منها والاسى ازدادني غمظي وزاد هواني  
 فخصت والغضا الشديع جى والفسن غالب مع الشيطان  
 وأبنت القاضي يغبط مفرد مع دهشة ومعى به رهاى  
 طلق امرأتى ثلاثاً ما حدث لا أدري بذلك ولا أعنى بيان  
 فطلقها والحال ما قد قلته معنى عليها واقع مع شأن

مطلب اذا حكم الحاكم  
 الشافعي بأن الطلاق  
 الثلاث لا ينفذ الباقي يتخذ  
 حكمه

مطلب عقد وكيلها مع  
 وجود العصة ثم طلقها  
 زوجها ثلاثاً فحكم الشافعي  
 مطلب الشرير الذي يؤذى  
 زوجته ويكثر الحلف  
 بطلاقها بزوجها اذا ترققت  
 منه وقوع الطلاق الخ

مطلب في طلاق المدعوى



فأنشدوا وضح لي جوابا شافيا • لازلت في مسدد من الرجم  
وصلات رب العرش ثم سلامه • دوما على المبعوث من عدنان  
والآل والأصحاب أبواب الولا • والحدود والاحسان والايمن  
• (فاجاب) •

جد الذي الافصال والاحسان • وصلاته دوما على العدنان  
والآل والأصحاب كلهم كذا • لك السابعون وجه الاعمان  
وأقول عندا بعون الله جلّ جلاله في عصمتي وأمانتي  
هذا سؤال واضح وجوابه • ملائكة من ذوي العرفان  
ولقد توافق صعبا مع بعضهم • لم يختلف في أمره اثنان  
ان الطلاق مع الجنون وجوده • وعدم فقدان بلا وجدان  
أنواعه جسم وبدخل كلها • فقد اعلم كدهشة الاسنان  
فاذا جاءها الهلّ سهل زال فانه • في عصمتي من فرقة وأمان  
واذا ادعاء يقسم منه به • ان لم يكن معناه بيسان  
واذا تكون له بذلك عادة • تصدق فيه بلا برهان  
فاذا فهمت مقالتي وبيانتها • غيوب ما استفتيت في تبيان  
هذا المحرمين كلام أئمة • هم عالمون عذب النعمان  
وبذلك خبر الدين آفتي فاعتنم • بحريه المستطو ربالاعتان

(سئل) في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عتقها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فثرت  
والورثة تدعى أمّان فلا تراث (اجاب) القول قولها فثرت لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر  
فيكون القول قولها بمنها وعلى الورثة البيعة والله أعلم (سئل) في جماعة طلقوا النساء ووضعه  
عندهم رجل زنا وأمرهم أن يطبخوه ففعلوا عليه بعض عطل خفي بالطلاق أنهم ان لم  
يطبخوا الله بعد هذه الطبخة التي على النار لينفلس زينة من عندهم يشكوهن الى الباشا فهل اذا  
ضجوا له بعد الطبخة التي على النار ولو بيرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لا طلاق في عينه  
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق لسخول التليل تحت الاطلاق واقه أعلم (سئل) في رجل  
قال لزوجه روجي طالق وكرها ثلاثا وانا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة بذلك الرجعة  
عليها معها ودين أم يقع ثلاثا (أجاب) نعم يقع عليه واحدة بداية حيث نواها فقط كذكره  
الزبي في الكليات وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق  
فقال لها ابرقي فقال أنت أبرأك الله فقال لها روجي الى خمس سوادا يريد دفعها عن وجهه  
لا طلاقا هل يقع الطلاق عليه بذلك أم لا يقع (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روجي  
كذهي وهي من قسم ما يصلح جوابا وردا ولا يفي من النسبة مطلقا سواء كان في حالة مذكرة  
الطلاق أو لا وسواء كان في حالة الغضب أو الرأفة هو محتاج الى التمسك والقول قوله في ذلك والله  
أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه المدخولة هي علي من الثلاث المحرمة يعني الميسرة والله  
أولم الخنزير نأوا بالطلاق هل اذا قلتم وقوعه الطلاق يكون طلاقا تاما لا تلاصيح لم نواها  
وله التزوج بها ولا تحرم المحرمة المغلطة أم لا (أجاب) نعم له التزوج بها وان قلنا وقوع الطلاق  
الباشا ولا تحرم المحرمة المغلطة الحياة بنكاح زوج آخر والله أعلم (سئل) في رجل أسأمت

مطلب طلق زوجته ومات  
قبل انقضاء عتقها وأدعت  
أنه رجعي الخ  
مطلب حطب الطلاق أنه  
ان لم يطبخ زينة صاونا بعد  
هذه الطبخة التي على النار  
مطلب قال لزوجه  
روجي طالق ثلاث مرات  
ناو يا بذلك واحدة  
مطلب طلبت من زوجها  
الطلاق فقال لها روجي الى  
خمس سوادا

مطلب قال للمدخل بها  
هي علي من الثلاث يعني  
الميسرة الخ

مطلب قال لها ثلاث أو  
أنت الثلاث أو أنت فقط أو  
أنت حتى ثلاث  
مطلب قال لها أنت محرمه  
على الخ

مطلب قال لا مرأه على  
الطلاق ما تعبري على روي  
لاهلك ولم ينواخ

مطلب اذا طلعت عنه  
الطلاق فقال لها روي  
لا يقع الا اذا نوى  
مطلب طلقتها ثلاثا بحضرة  
شهود ثم ادعى الاستثناء الخ

مطلب اذا حكم حاكم  
بعد وقوع الثلاث بحقها  
لا تنفذ حكمه ولو تنفذ حاكم  
آخر

زوجته خلفها عليه فقال ثلاث ولم يدعي ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كقولها  
لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت حتى ثلاث ولم يكن في هذا الاخير نواه ولم يكن في  
هذا كونه والله أعلم (سئل) في رجل طلبت من زوجته أن تنفق عليها فقال لها أنت محرمه على  
ما أنت زوجتي ولا أنا زوجك شع الله عرضك اخرجي من بيتي إليك فهل تطلق بذلك  
أم لا (أجاب) نعم تطلق قصد صرحوا انه لولا قال لها أنت على حرام والحرام عنده طلاق يقع  
الطلاق وان لم ينو صرحوا بأن قوله أنت حرام مثل قوله أنت على حرام وكذا أنت محرمه أو أنا  
عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي عليك وبشرط قوله عليك في تحرير نفسه لنفسها والله  
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخوله لكونها دفعت يار وذهبت لاختها فقال لها على  
الطلاق ما تعبري على روي لا هلك ولم ينو بقوله روي لا هلك طلاقا وذهبت لاهلها هل اذا  
دعاهما للامعة يجب عليها الجأته واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق وله امر اجتمعا في حديثه أم لا  
(أجاب) يجب عليها الطاعة وكذا على أوليائها أن يسلموها لزوجها ويحرم منعها عنه لانها لم  
تصرم عليها بهذا القول واذا عبرت وقتلها بان على الطلاق يقع به الطلاق كما اختار ابن الهمام  
وكثير من المتأخرين فله امر اجتمعا في حديثه من غير طاعة الى عقد جديد والله أعلم (سئل) في  
رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها روي على ما نويت هل يقع بذلك عليها طلاق  
أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روي الخ لان روي مثل ادعي كما صرح به  
صاحب الجسر والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعى انه قال  
الآن بشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله أم لا (أجاب)  
لا يقبل قوله على ما عليه الاعتقاد والقوى احتياط في أمر القروي في زمان غلب فيه على  
الناس الفساد والله أعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا بحضرة كلة واحدة فهل يقبل  
أم لا وهل اذا رفع الى حاكم حتى المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلا أو بوقوع  
واحدة أو يجب عليه أن يطله وهل اذا نقضه بقاء أم لا (أجاب) نعم يقين اعني الثلاث في  
قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بين خالفهم في ذلك أو حكمهم بقول  
مخالفيهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور واذ حكم  
حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكورة لا تنفذ حكمه كما هو مقر ومسطور في الخلاصة وكثير من  
كتب علماءنا التي لا تعدلوقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا جله أنها واحدة أو بان لا يقع  
شيء لا ينفذ في الدين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء مثل ذلك لا ينقض قضاء آخر ولو  
رفع الى حاكم أو نقضه لان القضاء وقع باطلا لمخالفة الكتاب والسنة أو الاجماع فلا يعود  
صحيحا للتنفيذ اه قال الكمال بن الهمام وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب وفي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رأته فهل صح لكم عن هؤلاء مائة وعشر عشر  
عشرهم القول بازوم الثلاث نعم واحد بل لو جهدتم لم تطبقوا قتلهم عن عشرين نفسا اطل اما  
أو لا فاجابهم ظاهرا فانه لم ينقل عن واحد منهم أنه قالت عمر حين أمضى الثلاث وليس يلزم في  
نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف أن يسعى كل فيلزم في مجلد كبير حكم واحد على أنه اجماع  
سكوفي وأما نايافان العبرية في نقل الاجماع قتل مائة من المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي  
عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالحقاير والعبادة  
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة وتقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون

منهم وقد استأنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالفته لهذا بعد الحق  
 الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكمنا حكم الحاكم بأن الثلاث بضم واحد مطلقة واحدة لم يتقد حكمه لانه  
 لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر للبطلان انه لا يجوز لاحد تنقيده  
 ولا العمل به والله لا يتقبل التنفيذ بل يجب على كل من رفع اليه من الحكم الحنفية وغيرهم من  
 يعقده عدم جواز ان يبطله كما في المجتبى وغيره وفيه ان اصحابنا لم يجمعوا قول من نفي الوقوع  
 خلافاً لانهم اوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقال الشريفي وشك عن الحاجب بن ارمطة  
 وطائفة من الشيعة والقاهرة انه لا يقع منها الا واحدة واختار من المتأخرين من لا يعا به  
 فأفتى به واقتدى به من أصله الله تعالى اه وقول المحقق الكمال وقول بعض الحنابلة القائلين  
 بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من  
 طهر الله فؤاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا الله فهو المهتدى ومن يضلل فلن  
 نجده ولا يمارشدا والله أعلم (وسئل مرثأري) في رجل طلق زوجته ثلاثاً فجمعتها في كلمة  
 واحدة فأفتاه حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشراً زوجته بسبب الفتوى المذكورة  
 مدة سنتين فهل يعمل باقتناء الحنبلي المذكور أم لا ولو اقبل بحكم منه كيف الحال (أجاب)  
 لا عبرة بقوى المذكرة ولا يتقدضا القاضي بذلك ولو نفذ ألف فاض ولا يقترب على حكم  
 المسلمين أن يفرقوا بينهما قال بعض العلماء وشك عن الحاجب بن ارمطة وطائفة من الشيعة  
 والقاهرة انه لا يقع منها الا واحدة واختار من المتأخرين من لا يعا به فأفتى به واقتدى به من  
 أصله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجته المدخولة في عائلته أنه تشاجر معها  
 فخلع الطلاق انهما تانا كل في عائلته هل اذا استمرت هي تانا كل في عائلته أنه يقع عليها الطلاق  
 أم لا لكونها ليست في عائلته وهل اذا نوى بذلك عائلته أيه أو أضافها إلى نفسه تجوز ايهضت  
 بطلقة واحدة من اجتهاد في عدتها أم لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلته بل هي وعائلته  
 على أيه ونوى حقيقة كدامه أو لم يكن له فيه أصلاً يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى  
 بيمينه ما هو عليه تجوز ايهضت واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل  
 قال لزوجه لا حاجة لي بك هل يكون ذلك طلاقاً لها أم لا (أجاب) لا يكون طلاقاً وان نواه  
 فقد صرح في الصبر والخاتمة والبرائة وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي بك ونوى  
 الطلاق لا يقع فهذا صريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح محلا لكاتبه والله أعلم (سئل) في رجل  
 تشاجر زوجته مع والده فقال على الطلاق ولو لا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب  
 الا من الحسدة ما فعلت عندك والآن كن زوجة طالقاً بالثلاث ان تعدت مع عدم الخوف  
 المقرر عنده علمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا  
 ادعت المرأة على زوجها بعد حضور من غيبته فلم يدخل بها هل يقع على نفسه انتمى  
 غاب عنه مائة كذا وتر كها بلا تنقية ولا منق في طلاق وان الغيبة مع عدم التنقية والمنق  
 قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق وعدم التنقية والمنق فأظهرت حجة مكتوبة بمش  
 مكتوب فيها ذلك فهل يجبر اظهارها إلى حجة بيت الطلاق عليه أم لا وهل اذا قامت بينة على  
 التعليق المذكور وادعى ابطال التنقية وتعين المنق يكون القول قوله أم قوله وهل تصور  
 غيبته عنها قبل المخول بها فيصير التعليق المذكور أم لا تصور فلا يصح من أصله (أجاب)  
 اما الثبوت مجبر اظهارها إلى حجة بلا بينة شرعية فلا قائل به من أئمة الحنفية المعتمد على قولهم لان

مطلب لا عبرة بقوى  
 الحنبلي ولا يقتضاه بعدم  
 وقوع الثلاث مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع  
 زوجته في عائلته أنه خلعت  
 بالطلاق انهما تانا كل في  
 عائلته الخ

مطلب لا يقع الطلاق  
 بقوله لا حاجة لي بك وان  
 فواه

مطلب قال على الطلاق  
 ولو لا الخوف من كلام الناس  
 ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق  
 طلاقها على غيبته كذا  
 بلا تنقية وفي هذا المطلب  
 فوايد

انطلق رسم مجرد خارج عن حيز الشرع الثلاث التي هي البيئة والاقرار والنكول وهذا لا يؤثر فيه لاحد وأما ذات التعليق واحدا من اعملي الشريعة المذكورة ولا ينفصلها بمصال النفقة ولم تكن مخلوعة فقد صدر في العمادة والبرازة وكثير من الفتاوى ان النفس عنها لا تنفق قبل نكاحها وحضوره عندا فلا يصح التعليق من أصله حيث كانت بصيغة أن غبت عنها وفي جامع القسولين جعل أمرها يسدها ان غلب عنها فغالب قبل ان يني بها قبل ان يصير الامر بيدها لانها لا يغيب من مكان يسكن فيه لاهير ادمه ممكن الا زواج وذلك بعد ان يني بها وعلى في الخيرة به قبل النكاح فان غلب عنها ثم بحث أي في جامع القسولين بحثا يختلف كلام الفتاوى فاطمة وأما مسئلة قبول قول أحد هالو صبح التعليق بأن قبل عنها فقد اختلف علماء وانها على (دنة) أقوال قبل ان القول قوله أي يمينه وقيل قولها بينهما وقال في الخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لأن كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة وسكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتشكر وصول المال والقول قول المنكر فمأ أنكر يمينه وفيما يدعيه البيئة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال ان لم تقل نفقتي اليك مرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فآذى الزوج الوصول وأنكرت هي فاقوله اه وبه أفتي الشيخ زين بن نعيم وهي في فتاوا وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (مثل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنما تمصعته مع تركها بالانفق لا مشق شرعي فوجدت الغيبة والتارك المعلق عليها الطلاق هل تطلق أم لا وهل اذا كان القاضي فرض لها في المدة تنفقه وأذن لها بالاستدانة ترفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا لأن اذا وجدت الغيبة والتارك المعلق عليها الطلاق أنه يقع لوجود الشرط الموجب للمنفقة فرض القاضي لا يوجب انتفاع العيين لبقا تصور البره من الخالف وقد ترك علما ونافي الامر باليدفر وعاشه بذلك والقسم من القاضي مؤكدا لوجوب عليه لاراف ليمينه وقد وجد الشرط فكيف ينقض اجزاء وهذا ظاهر والله أعلم (مثل) في رجل علق طلاق زوجته على صفوة وهي امة من تزوج عليها زوجته غيرها بطريق ما يوجبها أو أجاز قول فضولي أو دخل في عصمته زوجة غيرها أو تسرى عليها تكن اذنا طلاقا لطفة واحدة ثمة تلك بما تنسبها هل اذا نوى بالاجازة الطلاق فدون الفعلية تصدق فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا لأن انه اذا نوى بالاجازة نوى أحد نوعيها فينفق تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع مذ كورد ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسئلة ان لبست أو كانت أو شربت ونوى معينا الخ موصو بأنه اذا قال كل امرأه تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا أنه لا يحنث بالاجازة الفعلية لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزويج فكونه ذكر الحكد كرسبه المختص به فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج القسولي لا يصير متزوجا بل متزوجا وقوله هذا طريق تاما متعلق بتزوج ومثله وجهنا فلا بد من امره اياه ويخبر بها بالاجازة الفعلية عن أن يكون متزوجا بل هو متزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوجه فضولي أو أجاز فعلا لا قولاً لا يحنث حيث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله أعلم (مثل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان أبرأني اطلقك فقالت أبرأ ان فقال أنت طالق هل له أن يراجعها في نفس عذتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على الراء بل الراء مستقل بنفسه

مطلب اذا علق طلاقها  
على غيبته بلا نفقة ثم عاب  
يقع ولو فرضها لها القاضي  
في غيبته

مطلب فيما اذا نوى بالاجازة  
الاجازة القولية وفيه  
تخصيص العام

مطلب قال لها ان أبرأيني  
أطلقك ففعل فطلقوه  
الرحمة

والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله أن أبرايتني أطلاقك وإن  
 أبرايتني طلاقك لأن معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله أعلم (سئل) في أمرأة قال لها  
 زوجها روي طالق بحلى الفنازير وقهرى على ثم راجعها بخصرة شهو دفتر وبت بعد انقضائه  
 عتتها بغير ودخل بها منكرة المراجعة أو كون الطلاق راجعاً هل إذا ثبت أنه راجعاً بالمينة  
 الشرعية يحكم بصدقه أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك إذ عقد الثاني عليه واقع باطلا لكونها منكوحه الغير وبأنه العقب الوطء  
 إذ الطلاق رجعي والحال هذه لأن قوله تحلى الفنازير لقوله قهرى على أن أراجهما الحال  
 فكذلك لا خلاف الشرع إذا التحريم به إلا بعد انقضائه صحتها عند أن أراجه الاستقبال فهو  
 صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل طرد متهوداً من بابه فأثله  
 أن زوجته فعلت كذا فقال انصح عنها ذلك فهي طالق ثلاثاً هل تطلق حتى يصح  
 عنها ذلك (أجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذان مسائل إلا إزارة لأن التكلم غيرها فافهم  
 والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال إن كان من أمرك الطلاق  
 تنكوي طلاقاً هل يقع طلاقه أم لا حتى تشتل فجب بأنها أراده وهل إذا أقرب بأنه طلقها تثنى  
 وهذه التثنية أصلي فله الوقوع بها تطلق ثلاثاً وتحرم الحرمة الفلنطة فلا تحل له حتى تنكح  
 زوجاً غيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردت بعد تعلية ما أرادتها وإذا أقرب عما ذكرناه  
 على فله الوقوع به أن يعود إليها في البتة كما صرح به البرازي وعبارته طلق وتزوج الثلاث عليها  
 ما تناسر ليس بأهل فأمر الكاتب بكتبة صكها بالطلاق فكسب ثم أقامه عالم بعدم وقوع الطلاق  
 لأنه أن يعود إليها في البتة لكن القاضي لا يصح له لقيام الصلح اهـ ومثل ما في البرازي في الحاوي  
 والقنية للزاهدني وتوفي في الصرح من القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم  
 (سئل) ولله المرحوم شيخ الإسلام الشيخ محي الدين عاصور (هـ) في رجل تشاجر مع زوجته  
 المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاقاً واحداً رجعة على  
 معها المراجعة في العدة أم لا (أجاب) نعم يقع عليها طلاقاً واحداً رجعة إذا المذاهب الثلاثة  
 والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في أنت طالق فلا مرد لاجتماعها  
 في العدة كما أفق به شيخ الإسلام والحمد لله المصلح السليط بطول حياته والله أعلم (سئل) في رجل  
 قال زوجته المدخولة أنت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلاقاً واحداً رجعة على  
 مراجعتها عتتها أم لا الجواب منقولاً معللاً (أجاب) نعم تطلق طلاقاً واحداً رجعة  
 إذا المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في  
 أنت طالق والوجه في ذلك واضح قال في من الغفار أقول وقد كثرت ما تقول الرجل أنت طالق  
 على الأربعة مذاهب يريد بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم فبني الحزم بوقوعه قضاءً وديانةً  
 كما لا يخفى اهـ (أقول) ولا شبهة في كونه راجعاً لا سيما لما قلنا من أن المذاهب كلها اتفقت  
 على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فرق بين قوله على الأربعة مذاهب وبين  
 قوله على الثلاثة مذاهب إذ الوجه المذكور في كليهما وكذا يشمل المذهبين والخمسة وما زاد عليها  
 ولا خفاء في ذلك على ذي فهم ضعيف خلقه عن ذي فهم قوى في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرمي  
 الكبير الشافعي في مسألة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور  
 ونقل عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسألة سائر المذاهب معللاً بقوله لأنه لا يكون

• مطلب قال لها روي طالق  
 تحلى الفنازير وقهرى على  
 ثم راجعها الخ

• مطلب قبله أن ذكر وبت  
 فعلت كذا فقال انصح  
 عنها ذلك فهي طالق ثلاثاً

• مطلب لو قال لها إن كان  
 من أمرك الطلاق تنكوي  
 طالقاً توقف على إرادتها

• مطلب لو قال لها أنت طالق  
 على المذاهب الثلاثة يقع  
 طلاقاً رجعية

وقوع على المذهب كلها وردهم واثقه أعلم (سئل) عن رجل قال زوجته أنت طالق على  
 مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال زوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين  
 (أجاب) بينهما بانه طلاق رجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال للزوجه شعث الله عرضك  
 في ابتكلك يضع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه ليس بصريح ولا كناية واثقه أعلم (سئل)  
 فيما اذا طلق رجل طلاقا من زوجته بتطليق الأخرى في الحلية الشرعية في ابتاعه الطلاق  
 على واحد منهم مادون الأخرى (أجاب) الحلية في ذلك أن يطلق التي يريد بقاها على مال  
 فيقول طلقتك على ألف مثلا فيقول لا أقبل فإذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الأخرى لوجود  
 الشرط وهو التطليق قال في الحلية في باب التعليق إن لم أطلقك اليوم فلا تأنت طالق ثم أراد  
 أن لا تطلق امرأته ولا يصير حائضا قال الحلية في هذا ما روي عن أبي حنيفة رجه الله تعالى وعلمه  
 الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق فلا تأني ألف درهم فإذا قال لها ذلك يقول المرأة  
 لا أقبل فإذا قالت ذلك وضعى اليوم كان الزوج بار في دينه ولا يقع الطلاق لأنه طلقها في اليوم  
 فلا تأني ما يقع عليها الطلاق لردّها بهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقا الأخرى  
 أن محمد رجه الله قال في الكتاب برجل قال لامرأته طلقك فلا تأني ألف درهم فلم تقبل  
 فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من غير  
 وقوع الطلاق وهذا لأن التطليق نوعان تطليق عال وتطليق بغير مال وقد تمّا كان من جهة  
 الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان  
 الإيجاب عدم قبل وجود الشرط وقوله في الخلاصة والبرازية والذخائر الأشرية قالوا وعلمه  
 الفتوى وللشيخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام  
 النكير عليه وصاحبه أن الشرط المعلق عليه طلاق الأخرى وجدهم الطلاق فافهم والله أعلم  
 (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو  
 بلفظ الآن يا أمري ما كم يشربه أو هو الآن يحكم علي ما كم بهل إذا أمر ما كم يشربه فشرّب  
 بعد أمر به بحث أم لا (أجاب) لا يبحث للثلاث لما صرح به صاحب الحمد في مسئلة إن كان  
 لأعذاب لأن في القبر فانت طالق لا يبحث لأنه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلف بسبب طهر خلف  
 أحدهما أنه غراب ولا أسر أنه حليم ولم يعلم ذلك لا يبحث أحدهما وفي الجامع الأصغر لمحمد بن  
 وليد السمرقندي قال لها إن كان رأسي أثقل من رأسك فانت طالق فلا يقع لأنه لا يعلم ولا  
 شبهة أنما لا يشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لا احتمال  
 أن التعليق على أنه لا أسر من مالها طردت كلمة علما ناعليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا  
 ظاهر لا خلاف عليه يشهد به خمسة من شرائد الفقه تسكن لديه والله أعلم (سئل) في رجل رضى  
 القاضي ما أقربه حلة بغيره من طلاق زوجته ثلاثا إلى حالة الرسام ودهشة خمس عشر صفر  
 سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نيت بل كان حالة الرسام ثلثي  
 عشر محرم السنة المذكورة وأما بينة شرعية تشبهه بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه  
 شيء والقول قوله في الغلط تبين الوقت المذكور ولا يكون اقرا بإطلاق أسر أم لا (أجاب) نعم  
 تقبل البينة ولا يقع طلاقه إذا البينة مينة والقول قوله في الغلط قال في الأشباه والتأثير إذا  
 أقربتي ثم ادعى الغلط لم يقبل كافي في الحلية إلا إذا أقرب بالطلاق بنا على ما أفتى به المفتي ثم نسين عدم  
 الوقوع فإنه لا يقع كافي جامع القصولين والقنية اه فكذا في نفس الطلاق فكيف في التارخ

مطلب قال لها أنت طالق  
 على مذهب اليهود والنصارى  
 أو على سائر الخ

مطلب شعث الله عرضك  
 ليس بصريح ولا كناية

مطلب الحلية فيما اذا طلق  
 طلاقا كل من زوجته  
 بتطليق الأخرى ان يطلق الخ

مطلب حلف بالطلاق  
 الثلاث واستنى وشك في  
 الاستثناء وفيه فوائد

مطلب أسند ما أقربه من  
 الطلاق الثلاث إلى حالة  
 الرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب أقرب بالطلاق بناء  
 على اقترافه ثم نسين عدم  
 لا يقع

مطلب زوجها تزوج حلالها  
وكالتامع وجود العصبة  
فطلقها ثلاثا لحكم الشافعي  
يعلم الخ

مطلب قال لخادمه الحر  
على الطلاق الثلاث  
ما تعديني ما تخدع

مطلب على الطلاق الثلاث  
لا أقول كذا

مطلب في اخوين تنازعا في  
تيم فقال أحدهما على  
الطلاق ما أخليه بروح  
عندك

قلنا لا يكون اقرا بطلاق آخر بل اجاع أمتارهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل  
تزوج صغيرا بمقدور حنثها بالو كذا عن اطلاقها ثلاثا بعد الدخول بـ اهل اذا وقعت أمرهم  
الى مالكي أو شافعي حكم بطلان النكاح والطلاق لصداقته أجنبية عنه عنده يصح ويعقده  
عليها ثانيا بعد اخصيصه له ويقتضى أم لا (أجاب) نعم يصح لا تفصل بينه وبينه فينكح الحكم بـ  
وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة  
وقتل في البصر من تهذيب القلانسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة انه لا يليه أي النكاح الا  
العصبات وعليه الفتوى قال وهو غريب لخالفه المتون الموضوعة لبيان الفتوى ومم غرائب  
هو محمل الاجتهاد فيمنع منه القاضي الذي راوذا أن يطله بطل ما وقع الزوج فزوجها ثانية  
بعد خصم والحال هـ والله أعلم (سئل) في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق ما تعديني  
ما تخدع في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا خدع أم لا (أجاب) قد أفتى شيخ الاسلام  
أبو السعد الحامدي مفتي الديار المصرية يعني قول الشخص الطلاق يلزم لا أقول كذا  
وعلى الطلاق لا أقول ليس يصريح ولا كتابة قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في منغ الغناء  
شرح تنوير الابصار وقد قرأه بخطه المعهده في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله  
في خياره في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو مبني على بقوله ليس  
يصريح ولا كتابة لان ماليس يصريح ولا كتابة لا يقع به طلاق اجاعا فاذا أخذ الرجل عاقبة  
شيخ الاسلام أبو السعود بأمره ولا يؤخذ به والله أعلم (وسئل أيضا عن أخرى) عن رجل قال  
على الطلاق ثلاثا لا أقول كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة  
يقتل عن المتضمن فيها نقل سريع والمتاخرات واختلافه وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود  
العمادي مفتي الزويم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أقول كذا وأنه ليس يصريح  
ولا كتابة وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاق على واجب ولازم  
فرض أو ثابت قيل يقع واحد من جعبة نوى أو لا والتمسك عدم الوقوع ولو قال طلاقك على  
اه ورايت بعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازي بالبرازية معللا بأن ما في  
الزعة لا يلزم وجوده في الخارج وقال النكاح بن الهمام رحمه الله وقد تعورف في عرفنا في الحلق  
الطلاق يلزمي لا أقول كذا يريد ان فعله يلزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة  
قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الاربا في الحلق بقوله على الطلاق لا أقول اه  
قال العلامة الغزير رحمه الله تعالى قلت وفي خيارنا صار العزف فاشيا في استعماله في الطلاق  
لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتناء بوقوع الطلاق به من غيرية كما هو الحكم في  
الحرام يلزمي وعلى الحرام ممن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في خيارهم الشيخ قاسم في  
تخصيصه مختصر القدوري اه (وأقول) الحق الوقوع في هذا الزمان لا يشترط معنى التلطي  
ولما في القول بعدم الوقوع به من مجرى غالب العوام بل وكثير ممن نصب نفسه للاقتناء  
لجهله الطعام الذين لا يخافون المهن السلام فنسأل الله الحاية بصوته وقوته بمحايد له الملا  
هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كتابة وقال المصري أنه صريح وهو الاوحد  
وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا يشترط معنى التلطي وهو موافق لما قاله الغزوة  
وقوله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط في أمر القرو  
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم تيم اني نفسه مورتية فقال على الطلاق

ما أخيه بزوج طلاق فجاءه الآخر الثاني في غيبة الخالق وأخذ اليمين هل يحنث الخالف في يمينه أم لا (أجاب) لا يحنث والحال هذه لعدم وجود القسمة بيمينته والله أعلم (سئل) فيما إذا طلق الرجل زوجته التي تزوجها غير أبيها مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل الحلال فحكم شافعي بيمينته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع القصول: راعى العدة وللأوزجندى القاضى أن يحنث للشافعي أن يطل نكاحاً عقده بشمادة القسمة والحنث أن يفعل ذلك وهو مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لوطلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل الحلال إذا حكم بيمينته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يحنث ولكن لو بعث إلى شافعي لعقد بينهما ويحكم بالخصعة جاز ولو لم يأخذ إلا حراً والمأمور بشأويهذا الحكم لا ينظر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى التسوي ومن صرح بالسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علماء تناهوا عن مسئلة الحكم إذا وقع بشر وطه بيمينته الخالف فيه ولا يجوز بيمينته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه الغير المدخول به بعد ما قبله طلاقاً فحكم فقال يحنث النكاح ناوياً بالطلاق ثم قبله طلقها ثلاثاً لم تقبل تكفي طالقاً ثلاثاً هل له أن يتزوجها قبل أن تنكح زوجاً غيره أم لا (أجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تنكح زوجاً غيره لأنها بائن بقوله فحقت النكاح ناوياً بالطلاق لا لى عدة فلم يعمل قوله تكفي طالقاً ثلاثاً ناسياً فأفهم وراقه أعلم (سئل) في رجل ساكن بزوجته فدارأيه عزم أبوه على تزويج أخته بربط في ثمان مئة ١٠٦٩ فقال على الطلاق الثلاث إن صار هذا إلا ما كنتك ولا أقدمك في المدة هذه السنة قصار فخرج لوقت مخرجت زوجته حينئذ ألتها التزوج ولم يتبأله قبل أن يحنث لعدم عكس منه وخروج من المدينة ولم يحنث بها ومضت السنة المداهاها فهل حنث بذلك أم لا وهل إذا رجع إلى المدينة بعد انقضائها وقدمها بيمينته أم لا (أجاب) لا يحنث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والقعود معه إن قلنا بانقضاء اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم انقضاءه بمن الأصل فالأمر واضح لا بد من فلا حنث وهو معقد كثير من علماء فافهم ومن المقرر معلوم أن المعرف بالاشارة تنهى اليمين بيمينته فلا حنث عليه بعد انتهائهم إلى اليمين إذا رجع إلى المدينة وقدمه موصياً كمنواله أعلم (سئل) في رجل هم على أخته وهي في نكاحها شاهر أسكنه عليه طالبا أخذها فهاور غمها فسر عليه فقال ان أخذتها فهي طالق بالثلاث فقبل عليه وأخذها فهاور ولم يكن خلاصها من يده فهل إذا أوى عدم عكسها منها ولم يكن تطلق ثلاثاً لم لا يحنث بنوي ذلك (أجاب) حنث بنوي ذلك وقامت شرطه الله على نفسه لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كافي في الغاية وفي فتاوى صاحب التنوير مستند لا بما في فتاوى قارئ الهداية ما هو صريح فيها فثبتنا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تناسل فقال لها إن أبرأني مطلقاً بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأن معلق الطلاق على أبرائها فقال له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على أبرائها لعدم وجود الصفقة لأن التعليق على اللفظ خاص فهو لم يجبه ولا يقوم مقامه ما يؤدى معناه وقد تقرر أن ما ثبت للضرورة بقدرها وقد ثبت برامة الزوج تعللها لقولها فقتصر على موضوعه وهو برامة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على أبرائها لأنه لا يملك وجدها حقيقة ولا عوم للمقتضى عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي

مطلب قمين طلاق زوجته  
التي تزوجها غير أبيها مع  
وجوده ثم فكها بعد  
الطلاق الثلاث بغير حمل  
وقد حكم الشافعي بيمينته

مطلب قال فحقت النكاح  
ناوياً بالطلاق ثم قال لها  
تكفي طالقاً ثلاثاً أو ذلك  
قبل النكاح

مطلب قال على الطلاق  
بالثلاث إن صار هذا  
إلا ما كنتك ولا أقدمك  
في المدينة هذه السنة  
وخرج ولم يتبأله فنقل  
الامتنع

مطلب هم على أخته  
ليأخذها من زوجها فقال  
الزوج ان أخذتها فهي  
طالق بالثلاث ناوياً بذلك  
عدم النكاح

مطلب قال لها إن أبرأني  
مطلقاً بالثلاث فقالت  
أبرأك الله لا يقع الطلاق  
بذلك



مطلب أقر بطلاق امرأته  
منذ ثلاث سنين الخ

مطلب حلف بالطلاق  
من زوجته أنه لا يؤويها  
فأوت بنفسها  
مطلب طلقها ثلاثا بعد  
أن أقر بطلاقها وانقضاه  
عدها الخ

مطلب قالت له أبرأنا الله  
فقال لها روي طالق على  
الخ  
مطلب قال لها أنت مطلقة  
من شهرين بعد طلبها الطلاق  
منه يقول الخ

مطلب قال لجامعة تكون  
بنت فلان بعني زوجته  
طالقالا بذاك الخ

مطلب قال في حال الغضب  
وسؤال الطلاق نزلت عنها  
نزل ولا شرع الخ  
مطلب حلف بالطلاق من  
زوجته على عرف أنه  
تبرطل الخ  
مطلب قال لزوجه روي  
طالق تحلى لليهود الخ

الشافعي فكيف عند من لا يقول بعومه وإن كان صريحاً في العرف للضرورة ولا حيلة يتحصر  
بها الشافعي حتى يصح المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجتي  
المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق لأن أم من وقت أسندها اليه  
والحال أن المرأة تقول لأدري في الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الاقرار وتنفرد  
الحاكم على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة  
فهل إذا أوت المكالبة بنفسها من غير أن يؤويها بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب)  
لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يمكثها في المأوى والله أعلم (سئل) في رجل طلق  
زوجته وأحدتواقتضت عدتها وسافر فسل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقال  
له أنك لم تطلق بل قصدت مضارته ولو تركها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها للحال  
هذه أم لا وهل إذا أتى ذلك وصدقه يصدق أنه وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحداً  
وانقضت عدتها صارت أجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انقضاء العدته معلوماً عند الناس  
يصدق أنه وله التزوج بها وإذا لم يكن معلوماً وشبهه عدلان فكذلك كما قلنا في السنة والله أعلم  
(سئل) في رجل قال لزوجه في مشاجرة بني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق  
والمستحق فقال لها روي طالق على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحداً رجعية أو أكثر من ذلك  
(أجاب) يقع واحداً رجعية ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل  
تأجر مع زوجته فمطلبت منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول بنت فلان في  
الماضي كذا فهل يقع عليه الطلاق أم لا وإذا قلتم يقع هل له أن يرد أم لا (أجاب) يقع قضاء  
لأدائه وعلى حكم القضاة من اجتهاد في العدة بغير عقد وبعدها بقدر جديد حيث لم يصدروا  
سوى ما ذكرناه والله أعلم (سئل) في رجل خصام مع جماعة فقال تكون بنت فلان بعني زوجته  
طالقالا بما أظلمكم من قدام الحاكم مردان أم أظلمكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بظلمهم  
حتى إذا ظلمهم لا يقع الطلاق أم يتجزأ ما يقع مطلقاً لا يكون تخييراً ولا تعليقاً (أجاب) قياس  
ما قاله الكمال في فتح القدير وقد عورف في الحلف بالطلاق يلزمي لأفعل كذا يردان فقلت من  
الطلاق وقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله إن فعلت كذا فانت طالق وكذا انفار  
أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لأفعل أنه يكون تعليقاً لا اتحاداً جامع وهو مردان  
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه قائل والله أعلم  
(سئل) في رجل قال في حال الغضب وسؤال الطلاق لزوجه نزلت عنها نزل ولا شرعاً هل تبطل  
بذلك أم لا (أجاب) لم أر من تعرض لهذا في كلامهم لكن رأيت فروغاً عند عقدة الكمال  
تقتضي أنه يقع عليه الطلاق البائن إذا وجدت النسبة ودلالة الحال فينبغي الاعتناء بالواقع في  
المحادثة وإذا علمت أن هذا يصح جواباً لارادة وقتية وتاملت في فروغ ذكرها صاحب الصلح  
والا تارخانية وغيرهما فقلت بما ذكرنا والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته  
على عرف أنه تبرطل من فلان بكذا حتى ترك تسميته والعرف منكره هل يقع على المالحق  
الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه محتمل ولا يسري إنكاره عليه والله أعلم (سئل) في رجل قال  
لزوجته روي طالق تحلى لليهود وتحري علي وعن قال روي طالق تحلى للنصارى وتحري علي  
(أجاب) بأنه رجعي لأن قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود والنصارى برغولاً  
خلاف الشروع وهو لا يلحقه قوله وتحري أي حرمة تحصل بانه ضاه العدة أذهوات شر

صريح الطلاق بعد الفرج واللعن (سئل) في رجل قال زوجتي هروسي طالق هل تطلق  
مطلقاً رجعياً أم لا؟ وإذا قلتم تطلق رجعياً قال الفرج بيني وبينها إذا قصر على قوله هروسي ناويا  
به مطلقاً حيث أنقضيتم بأهباتي (أجاب) بأنه في قوله هروسي طالق معناه هروسي بصفة الطلاق  
موقوف على الصريح بخلاف هروسي فان وقوعه بلفظ الكفاة والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ  
بإتيان طعام للضيوف ففزع فقال له أومر وحبك بيتي بل لا يتخافه أسرى طلق فقال طالق طالق  
لمزيد كراز وحبتي بل قصد الاحتفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحد منهما بقوله هذا  
لا (أجاب) لا يقع قال في الصريح ذكر اسمها أو إضافتها إليه ككتابها فلو قال طالق فقبل لمن  
عنت فقال أمرني طلقت أمرها ومقتضاه انه لو قال ما عنت أمرني لا يقع والقول قوله في  
ذلك أذهو أعلم قصدوا الله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج ان يمتنع  
نزوح علياً أو تسري عليها تكن طالقاً هل إذا فعل ذلك بغرض الزوج يصح الشرط (أجاب)  
لا يصح الشرط اذا لمزيد كمن أهدأ زوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم مع آخر في ادخال  
تتبعه على زوجته فقال أو البنت تكونت زوجتي بجان مثل ابنتي ما يصير لها دخول في شهر عاشوراء  
ولا نية في ذلك فهل إذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشوراء ثبت عليها أم لا (أجاب)  
لا ثبت عليه شيء من الجوار المعاذ التسعة فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه  
أهلها فقال أنت مجارة أنتي ما تقول غرنا ولا طاهر تطلقني هذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق في  
الخاصة في قوله لا ملك لي عليك لا يسلب لي عليك خات سبيلك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال  
مذكرة الطلاق أو في الغضب وقال لم أوثبه بالطلاق بصديق قضاه في قول أبي حنيفة وقال أبو  
يوسف لا يصديق ومعنى أنت مجارة أنت متنفذة معاذة مما تكرهه وهو فرج بين معنى هذه  
الالفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فأمري طالق متى بعد ذلك  
(أجاب) اذا نقل عاتقه متابعه حيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل  
تشا مع زوجته فقال لها أنت طالق الى سنتين ولا نية في هذا الحكم (أجاب) يقع عليها بعد  
السنتين فلقوا واحدة رجعة صرح بالحكم المذكور صاحب الصبر والبرازية والولو الجوف غورهم  
من كتب الحنيفة قال في الولا الجنية لأن الطلاق لا يخلع الناقص فتكون هذه إضافة الإقاع  
الى ما بعد السن في البرازية فتكون الى مجعني بعد لان تأجيل الوقع غير ممكن فأجل الإقاع فله  
والحال هذه أن يراجعها بعد هافي عتقها جازعاً عليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل  
قال زوجتي أنت على حرام ونوي بذلك الطلاق ثم قال عتب ذلك في العتة أنت طالق ثلاثا فهل  
يلحق الثاني الأول أو لا يلغيه ليكون الثاني ثانياً والأول ينافي الثاني لا يلحق البائن (أجاب)  
تطلق ثلاثاً كما صرح به غير واحد من علماءنا قال في فتح القدر الطلاق الثلاث من قبيل  
الصريح اللاحق صريح وبائن ومثله في العرو والنهر وضع الغفار وغيره لمن الكب وبائن  
مشقلاً للاحكام البائن لا يلحق البائن بعينى البائن القلبي لا يلحق البائن القلبي أما البائن  
المعنوي يلحق القلبي مثل الثلاث من الميسوط انتهى قالوا وهي جادة وقعت في حبل رجل أنان  
زوجته ثم طلقها ثلاثاً وقد أتى بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا ينفق  
البائن فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وأفتى بعضهم بوقوع الثلاث قال  
في الفتح الحق بأنه يلحقها قال ابن النصف في شرح الوجانية بعد كلام كثير ولا يلحق عليه بعد هذا  
الوجه في قول شخصي الكالين الهام في فتح الحق في واقعة حلب وهي ان رجلاً أمار

مطلب في الفرق بين روجي  
طالب و روجي فقط

مطلب أمر الاب ابنه فتمنع  
فقال له أبوه طلق فقال طالق  
طالق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكيل الزوجة  
لو قيل الزوج انه متي تزوج  
عليها الخ

مطلب امتنع الاب من  
ادخال بته على زوجها  
وقال زوجتي الخ

مطلب ضریر و جتہ قلامہ  
 اہلہا فقال أنت بحجارة انی  
 الخ

مطلب قال ان رحلت من  
القرية الخ  
مطلب قال لها أنت طالق

مطلب قال لها أنت علي

حرام ثم قال لها أنت طالق  
ثلاثاً تطلق ثلاثاً

مطلب وكفه في طلاقها  
فطلقها ثلاثا

مطلب ادعى الاستناؤه  
يكن معه في قبول قوله  
خلاف

مطلب قال لا خير لي  
الطلاق الثلاث انك من  
أهل النار لا يقع ومثله ان  
كان لا عذاب الخوان كان  
وأسمى الخ

زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقوع الثلاث اهـ وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو  
الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضيان وحزبه في فتاواه المشهورة فلم يوجد كذلك سوى  
عليه في الكتب الكثيرة المعتبرة فلم يوجد ما ينفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما انفصله في مشكل  
الأحكام عن المسوط من قوله أما الباقي المعنوي يعلق التضيي مثل الثلاث والله أعلم (مثل  
في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينز المولى الثلاث هل يقع أم لا) (أجاب)  
لا يقع شيء في كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو كان أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان قوى  
الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينز الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة  
رجعية ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (مثل) في رجل ادعى على زوج أخيه بالوكالة عنها انه  
طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤثر صدقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب منه اثبات  
الاستثناء فذكر أن لا يجتبه هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه أو وقع  
الثلاث ويصكون القول بقوله لا سيما وهو رجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية ان القول  
قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا يستنؤه بعضهم فصل بين كونه محررا وبالصالح  
فيقبل قوله والا يقبل الاستنؤه وحيث علل المتأخرون بطلبه فساد أهل الزمان فيسي أن  
لا بعدل عن ظاهر الرواية لم يصرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهب الا في حنفية  
ولا قولاه في البصر الرائي في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما  
قرروا في الأصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجوع  
عنه ليس بقوله اهـ (وأقول) كما غلب الفساد في الرجال غلب الفساد في النساء بل فيهن  
أبلغ قد جازم كونه الزوج فيصدر عنه الاستثناء وتشكره لخص منه فالتشديد في ظاهر الرواية  
أحق وأولى ويقوض باطن الامر الى الله العلي العظيم والله أعلم (مسئل) عن حادثة  
حدثت بمشق الشام فعرضت على علمائها فاتفقوا بتعويض الجواب عنها الى رجل شافعي المذهب  
من علمائها أفترى وقوع الطلاق في باعلى الخائف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع  
عرفه على محله فيجزي منها أو لا لظلمة اللثام بعد طلبه منه قدر افوق طاقته وضايقه في أدائه  
فقال له على الطلاق بالثلاث انك من أهل النار فلامه الحاضرون على هذا الحلق فقال سمعت  
من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلوة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على  
زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد الجدة وسؤال التوفيق لتتمام التصريح والتدقيق بقوله ما وقع  
بذلك عليها طلاقا باجماع من أئمتنا واتفاق وجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا للمهيمن  
المتعال كما صرحوا في علمه أنت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يعلم على ذلك يحل ولو أراد ملاما  
أجرى على لسانه الاستثناء في سبب ذلك الحال قال ابن فرشته في شرح الجمع بعد أن ذكر  
مذهب مالك في ان شاء الله وعلى له بأنه لو لم يشأ الله ما جرى على لسانه التطلق ولنا ان مشيئة الله  
وقوعه غير معلومة فلا يقع كالمعلق بعيشة انسان غائب لا يوقف عليه اهـ ولا شك أن كونه  
من أهل النار ولا لا يعلم بل العلم الواحد بعينه منه الله الولي المتعال فجواز كونه من أهل النار  
عند العزيز الجبار بوجوب عدم الحنث في واقعة الحال اذا الحنث يكون بمقتضى شرطه وهو عدم  
صكونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الأبرار والاشرار ولا يعلم الا المؤمن المهيمن  
العزيز الجبار هذا وفي الحاوي الزاهدي ما هو صريح برمز (م) لبرهان صاحب الحيطان  
كان لا عذاب لاني في القبر فانت طالق لا يحتمل لانه محتمل فلا يقع بالشك كالمحقق بسبب طبع  
خلقنا أحدهما أنه غراب والاخر أنه حليم ولم يعلم ذلك لا يحتمل أحدهما ورمزناوه بالجمع

الاصغر محمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسي فأت طلق ثلاثا لا يقع  
 لانه لا يقع اهـ وهذه صرائح في واقعة الحال اذ لا يلزم كون العون الذي هو العرف المسمى كونه  
 من أهل الجسد اذ القرار أو من أهل جهنم التي هي دار القبول والفساد والكفار والله أعلم  
 (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناوياً واحدة فطلقها ثلاثاً متفرقة ما الحكم (أجاب)  
 يقع طلاق واحدة وهي الاولى وتكون زوجة وبلغوا الزنا وله من اجتهاد في عدتها والاحكام  
 هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة فتعجب عن زوجها غيبه منقطعة وتركها بالانفقة  
 ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضرراً منافقاً دعت عليه بذلك وأنها غاب فقرا عسر الأقدرة  
 على نفقتها تاركا لها في منزله ومحل طاعته ولا قدرة لها على أن تصبر على ذلك لتفقرها وطلبت من  
 الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها باحضار شقته شديداً تدعى فأحضرت رجلين عدلين شهدا  
 على طبق ما ادعت حكمكم بفسخ النكاح عليه، ستوفيا شرائطه الشرعية له ثم تزوجت بعد  
 انقضاء عدتها منه بزوج آخر يسترها وخضرا زواج الاول ويريد ابطال الحكم هل ذلك أم  
 ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلبه مسوغة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت  
 الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كآق في به فائز الهداية وغيره وليس للسني ولا غيره  
 ابطاله هذا هو المتي به عند المحققين من علماءنا والله أعلم (سئل) عن حيلة اثبت الطلاق على  
 الغائب ما هي وهل مسح أحد جبينه في ذلك نافع منع ان الحمل جدير به لما يلحق الناس من  
 الاضرار والمققة والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الشيخة جليلين احدهما  
 يدعى كثافة المهر على حاضر وأخرى أن تدعى على آخر ضمان نفقة الصدة معلقا بوقوع الفقرة  
 وطلبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفرقة والضمان قال هذان الوجهان فلما وجدان  
 في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يصتاط في سماع مثل هذا الدعوى فطر الغائب ثم  
 قال أقول بردي في هذه الحيلة يعني الثانية ما روي في الحيلة الاولى من التلويح ومن (صه) للفرقة  
 قاتلا وردي ذلك التلويح أيضاً ثم قال ولكن مع هذا لو حكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه  
 لا اختلاف في المشافعية وفي الجرحيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط  
 كالسلب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه  
 ولم يصح عنهم أصل قوي ظاهر يفي عليه القروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في  
 الواقع ويلاحظ المخرج والضروريات فحق في مجسها جواراً أو قسداً ثم قال متلاوطين لم أره  
 عند العدول ثم غاب أو غلب المدون عن البلدة فتدبرهن على الغائب أو ما أن قلب القاضي  
 وغلب على ظنه أنه قبيح لا تزور ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب به وكذا ينبغي للمفتي  
 الفتوى يجوز دفع العرن وعلمه فيه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم  
 الشيخ محمد بن عبيد الله القرني الترنائي في منتهى تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله  
 بخلافه أكره ما لتمام المنان من فوق فانه يقع به الثلاث ولا بد من في الواحدة بغير صفة وقوع  
 الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثاً في قوله أكره ما لتمام الهال قوله فيه التام المنان من فوق ضبط صحيح  
 أو غلط صريح أو سهو سوى به القلم وسبق اليه كماله القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث  
 لو قدر وقوعه عن يقع طلاقه غفر فارق بين الثلثة والمنانة أو قارفاً بينهما بما عمله الله هل يكون  
 ثلاثاً أم واحدة بائنة أم رجعية أم يفتقر الحال بين التيق فيه وعدم النسبة وهل للاصحاب في هذه  
 المسئلة بمخصوص ما أي مسئلة التام المنان من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام

مطلب وكله في طلاق  
 زوجته فطلقها ثلاثاً  
 مطلب حكم الحاكم الشافعي  
 بفسخ نكاح الزوج الغائب  
 ليس بغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبت  
 الطلاق على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب  
 التنوير بقوله الخ

الصريح الجواب مفصلا على الوجه الاين والطريق الاحسن بما لا مزيد عليه (أجاب) بقوله  
 في المتن المذكور بالثالث المتناقم فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالثالث المثبتة في العمر التي  
 هو مغفرت منه قال وأشار يعني صاحب الكتب بأغش الطلاق إلى كل وصف كان على أقل لانه  
 للتفاوت وهو يحصل بالبنوة وهو أغش من الطلاق الرجعي فدخل أخبث الطلاق وأصوأه  
 وأشرموه أخسراً كبره وأغلظه وأطولوه وأعرضه وأعظمه الا قوله أكثره بالثالث المثبتة فانه يقع  
 به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة اه ولم ترأ أحد اضبطه بالثالث المتناقم من فوق وانما الكل  
 ضبطه بالثلاثة وجهه في مقابلة أكبر بالموحدة فكان عن سهو قطعنا عن الواقع بالثالث كما سبق العلم  
 هذا الفاضل فالتى يقتضيه نظر التقسيم انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به  
 فاضطنا في زلة القارى في خروج كثيرة فاما ما رجعه الى أهله كرسوا مكانه من فوق وان غير  
 المعنى لا تقصد صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتى بالجملة كالطامع الضاد والصاد مع  
 السين والطامع التامعاً كترامش خنود كرايضع الخطاطى الاعراب اذا كان يفهم منه  
 ما يفهم من الصواب لا تقصد أيضاً مستدلاً بأنه لو قال لرجل زنت بالخفض أو قال لا امرأت زنت  
 بنسب التامع لكان الخطاطى الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة  
 ومثل الحد لا يؤثر فكيفه في الطلاق وقد غلب على ألسنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يفهم  
 منها الا ما يفهم من أكثر وكثير فيصيب أن يقع به ما يقع بالآخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق  
 بالانفاظ المحصنة وهي تلاق وتلاغ وطلاغ وطلاك وتلاك ولم يعتبر واقبه ابدال الحروف ولولا  
 عدم الفراغ للإطالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (مثل) في رجل حلف  
 بالطلاق لا يدخل دار فلان فأدخل محجولاه لبحث أم لا واذا قلتم لا يبحث هل تعجل العينة حتى  
 اذا دخل بعده بنفسه لا يبحث أم لا (أجاب) لا يبحث ولا تعجل العينة على العجيم وقال  
 السيد بن شجاع تعجل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرهما فقله لا يبحث  
 ما يدخل بنفسه يعلم وقد أتى به بعض الناس ميلا الى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف  
 النصيح والله أعلم (مثل) في رجل تزوج ابنة الصغير ووجه شرط أنه متى تزوج ابنة المذكور  
 أو تسرى عليها فهي طالق منه فبلغ الصغير وتزوج عليها امرأتها هل تطلق أم لا تطلق لفساد  
 الشرط (أجاب) لا تطلق لفساد الشرط المذكور وقد تقر بأن النكاح لا يطل بالشروط  
 الفاسدة وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقاً ومختزاً والله أعلم (مثل) في رجل غضب  
 من زوجته الحرة المدخولة فقال لها أبرئني وأما طلقك فقالت أبرأ الله فقال روي طالق  
 هل يمتنع عليه من اجتهادى عنده أم لا وله من اجتهادى ولو قال له اذ لك من تين نوى التأكيد أو  
 القأسيس أو لا ولا (أجاب) لا يمتنع عليه من اجتهادى عندها بذلك اذا ابراء المذكور مستقل  
 بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وأما طلقك وعده وقوله روي طالق انشاء طلاق وسواء  
 قال ذلك مرراً أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب في البنوة في الحر مع نية التأيس حيث  
 لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (مثل) في رجل حصل له غضب من إحدى زوجته المدخولة  
 فقال لها روي طالق مثل أختي فآذا ايازمه (أجاب) هو طلاق باتر حيث نواه فله المراجعة  
 بعد تجديد الله أعلم (مثل) في رجل قال لا امرأت في حال الغضب روي طالق بالسكون هل  
 يقع عليها طلاق واحدة ناسية بدون التبعيض اذ هي طالقاً أم رجعة (أجاب) يقع واحدة  
 رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئاً لا يصرح اذ الكفاية ما يقتضيه الطلاق ولا يكون

مطلب حلف بالطلاق  
لا يدخل دار فلان الخ

مطلب زوج ابنة الصغير  
وشرط أنه متى تزوج عليها الخ

مطلب اذا قالت له أبرأك  
الله فقال لها روي طالق  
لا يمتنع عليه من اجتهادى

مطلب اذا قال روي  
طالق مثل أختي كان بنا  
مطلب اذا قال روي طالق  
بالسكون كان رجعي

الطلاق مذكوراً أيضاً كما صرح به فاضحان في الكتابين ومنها الصريح مذكور ولو اقتصصر على  
 لتقدير وجوب بعضي اذ هي لكان من الكتابات فتعمل فيه التية كما هو مصرح به في كلامنا  
 والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بعد انقضائها منه بصغير لا يعلق  
 بقول أبيه له بجهرم معلوم اني شهود ودخل بها وطلقها أو الصغير بعوض الصغير وتزوجها المطلق  
 لها ثلاثاً وادخل بها ووطئها فقبل له انهم قبل فطلقها وتزوجها أخوه البالغ فهو راو خلاها  
 ولم يطأها وطلقها فما الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي  
 صحيح بعدد أبيه به بحضور من ينقذ النكاح بحضورهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان جلالاً أو  
 غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جمعهما المراهق قبل البلوغ فلا بد أن  
 يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراهق المراهق الذي  
 يجامع مثلوه تضرراً أكله ويشتهي الجماع وقد نهى الأئمة عشر سنين وحيت تقرر ذلك  
 فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد الحمل له غير صحيح وطؤ لها وطئ مثل جود العقد  
 وإن كان فاسداً فيصير مهر المثل والعقد يثبت القسب عند أبي حنيفة وإن ولدت المولدة المنصوص  
 عليها في الكتب ولداً وهي ستة أشهر وانما قل يثبت نسب من الزوج لا من الصبي والصبي الذي  
 لا يعلق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولد منه وقد أجفت علواً ناعلي انه لو جاعت امرأة الصبي واد  
 لا يثبت نسبه منها وادعت ان عقداً حمل له غير صحيح قلت ان طلاقاً وعدم طلاقاً سواء اذ هي  
 أجنبية عنه وليست بزوجة له والحال هذه وكذلك عقداً خبيثاً وقع باطلاً وخلوة بها غير وطئ  
 لا يوجب مهر أو لا عدة لأن الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علم انما باطل وطلاق لغو  
 اذا لا طلاق من أجنبية هذا بناء على انه لم يبرق فاضاً يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض  
 ولا قضاء فاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم ولم يمتن الصغير ان جرى فطلقها بمجال في  
 الحكم المركب من مذهبي الصادقين كما تم أو كما كين فلا نسب اليه حتى تطلع عليه والله أعلم  
 (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فاذعن عليه في الحاكم الشرعي بمؤثر  
 صداقها فقبل له طلقها أو احقة فقال بالحسين هل يصدق أنه قالها كانا يدين أم لا (أجاب) نعم  
 يدين وقد صرحوا بانها لو أقر كاذماً لا يقع حياته إلا ما كان أو عجبته فقلق الصبر وغيره والله أعلم  
 (سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون  
 طلقة نأوا بطلاقها لطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع  
 أخته زوجته فطلقها ثلاثاً وأثناء استسلا بحيث أنه سمع وأسمع الحاضر ينهله اذا قالوا لم نسمع  
 وأسمع هو نفسه بعض انشأوا القول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف  
 وكلام واسع لهم والذي ترجع عندي أن القول قوله لأنه ظاهر الرواية وعلواً المقابلة بقضاء الزمان  
 وفيه نظر اذا قصد كايكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضاً فبطل الاستدلال به ووجب  
 اتباع ظاهر الرواية التي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت  
 طالق الا انشا الله تعالى بوصل الهمة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه  
 الطلاق اذ لو اقتصصر على الأوان لا يقع له هذا استثناء الايقاع اذ الحق الاستثناء لا يقي ايقاعاً  
 وكذا القول ثلاثاً وان قال ثلاثاً ان لم يكن لان هذا كله شرط والايقاع اذ الحق شرط لم يبق  
 ايقاعاً كذا صرح به علماؤنا ومنهم صاحب التاتارخانية نقلها عن الحاروي والواقعات للتاتاني  
 ونص في البحر أنه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل ولدها كتم قسم

مطلب طلق زوجته ثلاثاً  
 وتزوجت بصغير بعد أبيه  
 وطلقها أو الصغير بعوض  
 الخ

مطلب طلق زوجته رجعية -  
 فقبل له طلقها فقال بالحسين  
 يصدق الخ  
 مطلب قاله ابنه طلقها  
 فقال ان كان لك الخ

مطلب طلقها ثلاثاً وادعى  
 الاتساع

مطلب قال لزوجته أنت  
 طالق الا انشا الله بوصل  
 الهمة أو الاوان لا يقع

مطلب ولاد الحيا كم قسم  
قرة فاختد كالا حان  
بالطلاق أنه لا يخفف كالا  
ثم نصب الحيا كم كالا الخ

مطلب قيل له ان نداله  
ذهبن الى القرية القلانية  
فقال ان كان قد ذهب  
واحدة من الخ

مطلب يتعلق بالتكبر في  
سباق النسي وفي مسائل  
نحوه

قرية فاختد كالا ثم نصب الحيا كم قسم  
القول على التقسيم ثم ولاد بعدد قسم القرية ثانيا ونصب الحيا كم الكيال بنفسه على الكيال من  
جانبه فاختد الحيا المذكور بالكيل معه أم لا (اجاب) لا يختص الحيا لاني نوي بكونه  
نفسه تحت قدرته أو سلطانته أو ملكه أو حجرة أو حرفة فلهذا ليس تحت يده بل هو تحت  
الحاكم الذي نصبه فلا يختص لا تنافي شرط الحيا وان نوي بكونه تحت يدي كونه كالا فالحال عليه  
تلكم تحت كونه مظهر وان لم يكن له في نفسه لا انصراف الكلام الى التعارف عند الاطلاق  
واقه اعلم (سئل) وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نساهل ذهبن الى القرية القلانية  
يخربن بها فقال ان كان قد خرباحت واحدة منهن لها فخي طالق فدين ان اثنتين منهن ذهبن الى  
القرية معاهل يقع الطلاق عليهما أم يقع على واحدة منهما أم لا يقع على واحدة منهما (اجاب)  
بأنه يقع عليهما لارادته متعهن عن التزويج الا اذا نوي واحدة معينة أو مهمة فدين يقع على  
المعينة في صورتها وعليه التمين في المهمة مستدلا بأن واحدة تكرر في سياق الشرط فتم  
وطوبى بالتقل فلم يكن عندهم كتبه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله بالزلة راجع كتبه  
فكتب ما حورته في الولو الجي من باب الايلا طوحف لا يقرب واحدة منهن فهو مولى منهن ان  
مضت الاربعة الا شهر من حلقه من جملة الاثني واحدة تكرر في محل التي فتم اه وفي المناهج لا ي  
حخص عمن الجنسية ولو قال والله لا اقرب واحدة منكن فهو مولى منهن ما كان مضى المقدم  
غير جامع باها وفي منع التفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد بن عبد الله الغزي القرطبي  
ناقل عن فتوح القدر في باب الايلاء ولو قال لهن واقه لا اقرب احدا كن جعلنا مولى من واحدة  
وقال زفره ومن الاربعة حتى لو مضت اربعة أشهر ولم يقرب احدا كن بابت واحدة وعلى الزوج  
أن يعينها وعنده من كلهن لأن قوله احدا كن وواحدة منكن سواء ولو قال لا اقرب واحدة  
منكن يصير مولى منهن جميعا فكذلك احدا قلنا احدا كن لا يعم ولا يخصص ولا يصح أن يقال  
لكل احدا هن على درهم وأما واحدة منكن فنكرة منفية فتعذر ولا يصح لكل واحدة على  
درهم ومثله في شرح الجمع المصنف ولا ين ملك وفي الكوكب الدرر لا سنا مسئلة النكرة  
في سياق التي تعمسوا ما شرها الثاني فهو احدا فأعمأ أو باشرها عا لها فهو ما قام أحد وسوا  
كلنا الثاني ما ولا أولم أولن أو ليس أو ان ثم ان كانت النكرة صادقة على القليل والكثير كشئ  
أو ملازمة للتي نحو احدا أو داخله عليهما من نحو ما جامن رجل أو واقعه بعد لا العامة عمل ان  
وهي لا التي لتي الجنس فواضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو لارجل فأعمأ ينصب انجرب وما في  
الدار رجل فالصحيح انها للعموم أيضا ونقله شيخنا أبو حنيفة في الارتشاف والكلام على حروف  
الجر عن سيومه لكنها اظهرت في العموم لانص فيه ولهذا نص سيومه على جواز مخالفتها فتقول  
ما فيه لارجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان أي رفع رجل كاتقر رعن القنا هر فتقول  
الرجال الا زيدا ذهب المرد الى أنهما ليست للعموم ونصب عليه الجرجاني في أول الابضاح  
والبحر شري في نفسه وقوله تعالى ما لك من الغنم وقوله تعالى ما يا أيها الذين آمنوا منكم  
النساء للمسئلة ولا بد من استثنائهم في كونه في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن العموم  
كقولنا ليس كل عبد زواجان ذلك ليس من باب عموم السلب أي ليس حكم السلب على كل فرد  
والام يمكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عبد  
زوج اذا علمت ذلك فيستخرج عليه مسائل وذكر ثلاثا ثم قال الاربعة اذا كان له زوجات فقال والله

لا طأوا واحدة منكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون حولا  
 منهن كلهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله  
 لاحتمال اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتمتع والصحيح الأول ثم قد يراد معينة وقد يراد  
 مبهمه فإن أراد معينة فهو مول منها ويرى باليد أن كافي الطلاق ثم قال وإن أرادوا واحدة منهن  
 مبهمه أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون موليا من أحدهن لا على التعيين ثم قال الحال  
 الثالث أن يطلق اللفظ فلا ينوي تعميلا ولا تخصيصا فهل يحصل على التعميم أم على التخصيص  
 بواحدة وجهان أحدهما الأول وبقطع البغوى وغيره اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسئلة  
 أن ليست فوبا أو أكلت طعاما أو شرمت شرابا أو قال عيت فوبادون فوب أو طعاما دون طعام  
 دين فيما حسمه بين الله تعالى قال لأنه منكر الطعام والتوب وإنه منكر في موضع الشرط وموضع  
 الشرط نفي والتكرير في موضع النفي ثم فتعنية التخصيص فيه ولا يصدق قصدا لأن التخصيص  
 خلاف الظاهر وفيه تحقّف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير يتحدث عن عبد بن  
 ملث داد السهر بانه سلاطى من باب الأيلا مولوا قال إن قربت واحدة منكن فواحدة منكم كما طالق  
 كان موليا منهنما فطلق بالبركة كما هما وبالحنث أحدهما لأن التكرير في الشرط لم يفتى في الجزاء  
 كهي في النفي والاثبات ولو قال فهي طالق طلقنا بقرابتهما لأنها كما عن الداخلية تحت الشرط  
 فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا لفظ فهي طالق لالفاظ فواحدة منكن طالق فهي كما نص  
 الداخلية تحت الشرط الذي هو رواج واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكن  
 طالق فإن واحدة فيه منكرة وقعت في الجزاء فخص ولا يستقامن لفظ واحدة وصف التوحيد  
 فقد نصوا على أنه لو كان تحت أربع نسوة وله عيّد فقال إن طلقنا واحدة منهن فعيّد من عيّد  
 حر أو طلقنا اثنين فعيّدان حران أو طلقنا ثلاثة فثلاثة أعيد أحرا أو طلقنا أربعة  
 أعيد أحرا أو فطلقهن معا أو غير قأى حر تآى الكل أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد  
 بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة في مجموع ذلك  
 عشرة فلو اشترط وصف التوحيد في لفظ الواحد لم يقع العتق على الواحد في صورة طلاقهن  
 معا لأنه حينئذ لم يطلق واحدة حال صكونهن منفردة بل طلقها في جملة نساء الأربع فذهب  
 الزوجتين معا لا ينعى وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صرح في ذلك  
 هذا ما نظره لى والله أعلم

### باب الأيلاء

مطلب أنت محرمة على  
 خمس سنين أيلاء  
 مطلب إذا وطئها في سنة  
 الأيلاء يلزمه كفارتين  
 مطلب قال الزوج منه كونا  
 محرمين على من هذا الخ

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت محرمة على خمس سنين وقدمت من غير جماع فما الحكم  
 (أجاب) هذا أيلاء بقربى من ضرب المدق فبانت بعض أربعة أشهر من وقت البين وباتضاء  
 عدتها تم تحلل للزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لأمرأته أنت محرمة على أربعة أشهر  
 ثم وطئها في الأربعة أشهر فماذا يلزمه (أجاب) يلزمه كفارتين والله أعلم (سئل) عن رجل  
 قال لزوجته كونا محرمين على من هذا الوقت إلى عوشرة السنة الآتية بعد هذا الآية وكان  
 في شهر ربيع القعدة فماذا يلزمه بوطئها (أجاب) هذا أيلاء منها فإلزمه بوطئ كل واحدة منهما  
 قبل مضى أربعة أشهر كفارة مستقلة لتعدد الأيلاء كذا ذكر في البصر وإذا مضت أربعة أشهر من  
 وقت الحلف بلا جماع وقعت طلاقا تنفع على كل واحد من بعض أربعة أشهر تقع أخرى إن كانت



مطلب علق بطلاق زوجته  
على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته الى  
الخروج معه فأبت فقال  
ان لم تخرسني معي فأنت  
حرام الخ

مطلب غضب من امرأته  
فقال لها أنت محرمة من الخ  
مطلب قال لا امرأته تكوني  
على مثل أخواني الخ

مطلب قال حرما الله على  
مئة أربع سنين مثل أي الخ

مطلب في صغيرة خالها  
عما على ثوب الخ  
مطلب خالها أبوها على  
بدل الترمه لزمه ولا يسقط  
من مهرهائي

مطلب استندات من  
أخيها بأمر القاضي فقها  
المفروضة ثم الخ

في العدة كما في الظهيرة أو بعد التزويج يجبها كائن في الكثر وهكذا الى أن تقع الثلاث  
على كل واحد منهما فلينسارك أمرها بالوطء قبل وقوع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل علق  
طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي أنه إذا وطئها قبل عشرة أشهر قضى فهي طالق  
فما الحكم (أجاب) هذا الإلحاق وطئها قبل أربعة أشهر طلق بطلقة رجعية يملك حراما معها  
في عدة الحائض قبل مضي مئة الأيلا وان لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر بانت منه لبقاء الأيلاء  
لعدم الحائض بالوطء قبلها وبالحائض بالوطء قبل مضي الأربعة أشهر انتهت بمنه بالطلاق الرجعي  
وبطل الإيلاء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دعا امرأته الى الخروج من القرية معه  
فأبت فقال لها ان لم تخرسني معي فأنت حرام من الحول الى مثله أو باجدر الحرة لا الطلاق  
فلم تخرس معه (أجاب) هو عين ان حنث فيها بالوطء قبل أربعة أشهر كفر كفر البين  
ومضى حكمها وان لم يحنث بزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيته أحكام المولى لازمة  
عليه حيث بحث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة  
على من البجعة الى البجعة أو يا البجعة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة عين لعدم  
وطئها في المدة المحلوف عليها وهي من البجعة الى البجعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته  
تكوني على مثل أخواني من اليوم الى مثل اليوم أو يا عدم قربانها اسبوعا وتكوني على  
بالبسع المحرمات ويريد الحرة المجرم فذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكوني على مثل أخواني  
فقد ارتفع معنى الأسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوني على بالبسع المحرمات أو يا  
الحرة فهو عين يلزمه بقربانها كفارة البين وهي اما طعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تقرير  
رقبة أو نحو في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالية  
والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرما الله على مئة أربع سنين مثل  
أي وأختي وثقي فامد الإيجاب نصريحها لهذه المدة فقط فذا يلزمه بهذا القول (أجاب) اذا  
وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول بكفر كفر عين فيصير رقية أو بطم عشرة  
مساكين أو يكسوهم وان يحجز الصبر والطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وان مضت  
أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاقاً مائة فيصد عنه عليها ويطؤها ويكفر لأن هذا الإلء  
وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

### \*(باب الخلع)\*

(سئل) في صغيرة خالها عما على ثوب غير معين التزمه فقبل زوجها ذلك هل يلزم عما ثوب وسط  
ولا يسقط شيء من مهرها أم لا (أجاب) لا تسقط شيء من مهرها ويلزم الع ثوب وسط بالترامه لبدل  
الخلع المذكور والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها أن يخالها على  
كذا درهم عليه هو محتلمها على البدل المضاف الى الأب هل يصح الخلع وبطال الأب بالبدل  
الذي التزمه وجهه عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كان يغيرانها ولا يرجع الزوج  
عما أخذته من على الأب وكيف الحكم (أجاب) حيث أضاف الأب البدل الى نفسه صح وزمه  
ولا يسقط من مهرهائي متطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع على الأب اذا لم يضمن له ذلك  
وانما يلزمه البدل الذي التزمه في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأته استدانت من أخيه  
نفقتها التي فرضها القاضي بأمر القاضي ثم خالها الزوج ووقعت البراءة العامة بينهما بعد الخلع

هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسقط دين الاخ ولم يطالبه أمها ما شاء والله أعلم (مثل) في رجل قال لزوجته بالغة المدخول بها طلقها ولست ستون غرسا فوكل من طلقها ثلاثا ناهل يستحق الستين على الاب أم لا ولها مطالبة الزوج بما عليه من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجازا عندنا في حنفية ترجحه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجعنا شئت والله أعلم (مثل) في رجل قال لزوجته بعد الدخول بها وقبض مجمل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البصر عن المحيطة وصرح به في جامع القفاوين عن فتاوى فاضل ظهير وغيرهما والله أعلم (مثل) في نكحة تزوجها بجدتها أو أباها لرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة إلى الطلع وأراد الجدة الاب صحة الطلع على وجهه يسقط المهر عن الزوج في الحلية في ذلك (أجاب) ذكر البرزاري في ذلك ثلاث حصيل أحداها أن يخالع أجنبي مع زوجته على مال قدر المهر فيصيب البدل على الأجنبي للزوج ثم يحصل الزوج بما عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الأجنبي فبعض الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثانية أن يحصل بالصداق على الاب يعني أن كان وان لم يكن فعلى الجدة كافي مستلثنا فبعض الزوج منه ثم نقل إلى ذمته إذا كان أملا من الزوج أو مثله قال وذكر الحاكم حليته أخرى أن يقر الاب يعني أو الجدة قبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الطاهر وتغيب هذا وقد صرحوا بان الزوج إذا خالعا على صداقها على أنه ضامن له صرح الطلع ويضمن الجدة للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم (مثل) في رجل سألته زوجته أن يطلقها على أرضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى أمه كمدققتين معلومة فطلقها على ذلك هل يلزمها ذلك أو يكون حكمه حكم الطلع (أجاب) نعم يلزمها بشرط أن قد صرحوا بصحة الطلع على أمه كمدققتين معلومة وعلى أرضاعه إذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الطلع وعن صرح بذلك صاحب الوحي وغيره بل هو في هذه المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الطلع فقد نص في الجوهرة أنه عبارة عن عقد بين الزوجين المألف منه من المرأة سنة له فضلها أو يطلقها وفيها أيضا ألقا الطلع خسة ذكر من جعلها طالق تفلسك على آلف ولأن أمه كمدققتين معلومة وعلى أرضاعه مدققتين معلومة وهي تقوم بالعقد فصيح جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بخلق يقع بذلك والله أعلم (مثل) في رجل قال لآخر طلق امرأتك على هذه البقرات الأربع وعلى عشرين قرشا على فتعل هل يصح ذلك ويلزمه دفع البقرات الأربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع ما ألزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

### • (باب الطهارة) •

(سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أمت على محرمة مثل أختي ستين في الحكم (أجاب) هو يلا على قول أبي يوسف وعلى قول محمد بن طاهر وصح أنه قول الكل فإذا عرفت أنه طاهر فالأدوية عليه أن كان غنينا عتق رقبة فإن لم يجد أي قدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيما رمضان ولا الأيام المنبهة المعروفة فإن لم يجد أطعم ستين فقيرا غدا أو عشا مشبعوا ولا يصل لها الخروج ولا لأبويها الخراجها من بيت زوجها البتة على عمة فإن جامعها في أثناء الصوم

مطلب قال لزوجها طلقها  
ولك كذا فوكل من الخ

مطلب لو خالعا بعد الدخول  
وقبضها المجمل لا يرجع  
عليها به

مطلب الحليلة لسقوط  
المهر عن الزوج فيما إذا  
دعت الخ

مطلب طلقها على أرضاع  
ولدها الذي هي حامل به  
وعلى أمه كمدققتين

مطلب قال لآخر طلق  
امرأتك على هذه البقرات  
الأربع وعلى الخ

مطلب لو قال لامرأته أمت  
على محرمة فهو طاهر

استأنفه واستغفره فقط وهي زوجته من كل وجه وان تريت الاحكام المذكورة عليه  
 فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة  
 فما الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل انظهار ما وقت في نيت بعض  
 الله ولا يلزمه شيء بالبعد عنها كائن عليه في الجرح وغيره والله أعلم (سئل) في رجل  
 تشارع مع زوجته فقال لها روي طالق بحرمة مثل أختي ناويا مجردا الحرمة المطلقة هل لأن  
 ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح ويقول بحرمة الخ ناويا  
 الحرمة المجردة يكون ظهارا فيلزمه كفارة الطهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيه منكوخته  
 بحرمته عليه على التأويل هو أخته واقطع أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من  
 بيته ان لم تعودي بيتي فنه تكوني مثل أختي فلما قدم الحكم (أجاب) ان نوي برأى ظهارا  
 أو طلاقا فكأن نوي وان لم تكن له نية لها كلامه ولا شيء عليه وذلك ما هو محذور كروا في الظهار  
 في مسئلة أنت على مثل أي ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار عما يجوز تعليقه والله أعلم  
 (سئل) في رجل غضب من أخت زوجته فقال هي مثل أختي فلما يلزمه (أجاب) ان لم تكن له  
 نية فهو باطل لا يلزمه شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه  
 تكوني مثل فلانة فتخشي في وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع  
 عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي  
 عتق رقبة ان لم يقدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن يطعم  
 ستين فقيرا والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته وقال أنت مثل أختي  
 ناويا الحرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة خلاف وصحح كونه ظهارا فان لم يقدر ردية ان  
 قدروا لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيما رمضان ولا أيام منية فان لم يقدر أطعم ستين  
 فقيرا والله أعلم

### «باب العنين»

(سئل) في جكر ادعت على زوجها بعد الخول بها انه عين لم يصل اليها فطلقة على مال  
 فزوجها أبوها بعد عشرة أيام لغيرة هل يصح تزويجهما قبل انقضائها أم لا (أجاب) لا يصح  
 قبل انقضائها لعدم الوجود والحالة الصحيحة كما صرح به علما وفاقا طيبة والله أعلم (سئل)  
 في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم أنابوها أخذها إلى قرينتها وما دعاهن زوجها وبلغت  
 فادعت أن زوجها عندها هل يفرق بينهما بمجرد دعواها أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما وبين زوجته  
 بمجرد دعواها انه عنين وعلى تقدير شؤب عنه ما قراره أو يقول النساء ان بكر زوجها من وقت  
 المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو حبسها وهو زوجها  
 منه فان وطئ والابانة عنه بالتفريق ان طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أجل سنة  
 وادعت زوجته البكر البالغة انه أزال بكارتها في اثنتي عشرة سنة باصبعه لا يات له وهو يدعي انه  
 أزالها بما له فعرضت عليه البكر ما له ما أزالها باصبعه وانما أزالها بما له فكل عن المين هل  
 يفرق بينهما وبينه منكوته عن العنين بعد انتهاء السنة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما منكوته عن  
 العنين والحال هذه اذ هو مما يحلف عليه ويقضي فيما لا يسكول لانه اذا أنكر يلزمه فيحلف فان هو  
 حلف والا قضى عليه كما هو أظهر من أن يذكروا الله أعلم (سئل) في رجل أسلم ونحته نصرانية

مطلب لو قال لها أنت مثل  
 أختي هذه الليلة فهو ظهار  
 مطلب قال لها روي طالق  
 بحرمة مثل أختي

مطلب خرجت من بيته  
 فقال لها ان لم تعودي الخ

مطلب اذا قال هي مثل  
 أختي لا يلزمه شيء  
 مطلب قال لزوجته بحضرة  
 أمه تكوني مثل فلانة

مطلب قال لزوجته أنت  
 مثل أي أنت الخ

مطلب اختلي بها ثم طلقها  
 لا يصح العقد عليها قبل  
 انقضائها  
 مطلب لا يفرق بينهما بمجرد  
 دعواها انه عنين

مطلب أجل العنين سنة  
 فادعت انه أزال بكارتها الخ  
 مطلب لو أسلم الزوج  
 لا يفرق بينهما ولا يصح  
 التاجيل الا من الحاكم

بالغة أو هاريد أن يفرق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الإسلام هل لذلك أم لا وإذا ادعت أنه لم يصل إليها وأجله استأنقر به إلى دخول الحرم يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء الكتاب في نكاح الكاكي إذا أسلم مقر في الكسب متونا وشروحا وقناوى ولا يصح التأجيل إلا من الحاتم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخلية وتأجيل العتق لا يكون إلا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها والمصرح به في زوجة العتق إذا أجله الحاكم فسقطت التفرق بابتاء ما دام الزوج وأما تفرق القاضي إذا ألى الزوج ولا تثبت الفقرة بمجرد أخبارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية فأطبقه والله أعلم (سئل) في زوجة العتق المؤجل لها سنة إذا هربت أم وأخذها والدها وجلسها عنه هل تحبس تلك الأيام أم لا (أجاب) لا تحبس والله أعلم

### • (باب العدة) •

(سئل) في امرأة شابة استظهرها هل تعد بالمشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بضع شهور تنقضي عدة التي • غدا طهرها عند فيا يحرم بصر (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يثبت به ثم لو قضى مالك به فنقضوا دأى إلى الاقتداء بقولهم فنقضوا أنه خطأ فيحمل الصواب مع إمكان التراجع إلى ما لم يكن يحكم به ونصت علمنا بذلك قال في نكاح خلاصة قبل لحقنا ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في التبره مخالفه الروايات وغرابة بوجه نطمه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها وإذا لم يذكر ذلك على سبيل الإرشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك مالك فنقضت فتمت فمما سلمنا النقد فقلت

لمتدة طهرها تسعة أشهر • وقاعدة أن مالك يقرر

ومن بعده لا وجه للنقض هكذا • قال بلا نقض عليه سطر والله أعلم

(سئل) فيما إذا قضى مالك المذهب في عتقة الطهر بانقضاء العدة تسعة أشهر فتقدم لا (أجاب) لا شك أنه إذا قضى مالك المذهب في عتقة الطهر بانقضاء العدة تسعة أشهر فنقضوا يجوز نقضه لأنه يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الإجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها بالذأو بالرملة هل لها أن تتخرج من بيتها وتنقل إلى القدس قبل انقضاء عتقتها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرة المطلقة هل تتخرج من بيت طلقته وهي به أم لا وتجبر على العود إليه إذا خرجت قبل انقضاء عتقتها وتجب نفقة عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تتخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تتخرجوهن من بيوتهن الآية قال ابن عباس الفاحشة الزنا فنقض لا فامة لحظ عليها به قال الأصمرون وقال ابن عمر هي خروجه قبل انقضاء عتقتها وتجبر على العود إليه إذا خرجت قبل انقضاءها ولو باذن الزوج لأن الحرمة لا تسقط بانه حفاظة تعالى فلا تتخرج لا لسلا ولا نهرا حتى إلى محض دار فيها مسائل لغيره بخلاف ما إذا كانت له وصروحوا بأنه إذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي فادرة على دفع الأجر وليس لها أن تتخرج منه بل غنك وتنفق الأجر وتورجعهما عليه إذا كان باذن الحاكم ولا يحل لأهلها آخر أجهار ولو أمرها أو أهاب ذلك عليها أن تعصبها وقد حشا على ملازمة النساء ليسوتن مطلقا أو كتره ٣ غير مطلقا فإنه يحل لهن الخروج باذن الأزواج بخلاف المطلقات إذا لاذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في ممالها الكسوة إذا

مطلب إذا هربت زوجة  
العتق المؤجل سنة لا تحبس  
تلك الأيام

مطلب في عدة ممتدة الطهر

مطلب لو قضى مالك  
بانقضاء عدة مدة الطهر  
تسعة أشهر فنقض

مطلب ليس لمعتدة الوفاة  
أن تنقل إلى بلد أخرى

مطلب ليس للمطلقة أن  
تخرج من بيت طلقته

(٣) قوله أو كثر منه غير  
مطلقات كذا بالأصل الذي  
في هذا وتأمل اه معصية

مطلب مات عن زوجته  
وهما يسكنان في بيت يستحق  
الخ  
مطلب أسند لطلاقها إلى  
مدة ماضية إن صدقته فلا  
تفقه لها والعتمن وقت  
الانقار على كل حال

مطلب صالحها على نفقة  
عنتها على دراهم مسمة

مطلب هل ثبت الشرف  
لابن الهاشمية

مطلب في علي بن عبد الله  
الخ هل له ولأولاد شرف  
وجعل العمالة الخضراء

طالت بأن كانت حلاً لا بمنعة الطهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها إذا كانت تسكن  
معه في بيت يستحق الميت فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى  
فيمرغها عليهم أم لا ولهم آخر لها (أجاب) نعم لهم أخرجها والله أعلم (سئل) في رجل غائب  
أقر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر فلا نوال أو رمل بذلك كتابها هل يصدق في انقضاء  
نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ طردها وعليه وقام مهرها المشروط حوله  
بطلاقها أم لا (أجاب) إن كذبت فله النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه أن العدة  
تعتبر من وقت الطلاق في إقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الآن المتأخرين استأروا  
وجوب الصدقة من وقت الطلاق حتى لا يحل له التزويج بأختها وأربع سواها زجره حيث كتم  
طلاقها لكن لا تنفقه لها ولا كسوة إن صدقته في الاستناد لأن قولها مقبول على نفسها ثم قال  
بعد كلام كثير والحاصل أنها إن كذبت في الاستناد وأتت لا أدري من وقت الإقرار وإن  
صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الإقرار اهـ والحاصل أنه  
لا يقبل مجرد قوله في إبطال حقها الجماعي في النفقة والكسوة منها وعليه وقام مهرها المشروط  
حوله بطلاقها الجماعي والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية فتدعي عدتها  
صالحها على دراهم مسمة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر وإذا صلح  
الرجل امرأته على نفقتها ما دامت في العدة على دراهم مسمة لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة  
تظن أن كانت عدتها الحنفية فلا يجوز الصلح بها لأنه عدتها بالحنفية فلا يصح الصلح بها  
بالمجبوب يجب عليه النفقة ما دامت تحيض والله أعلم

### «باب ثبوت النسب»

(سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا وإذا قلتم لا هل ثبت له شرف أم لا وإذا قلتم نعم هل  
يتسلل في أولادهم أم لا (أجاب) لا شبهة في أن شرفاً ما وكذا الأولاد أما أصل النسب فمخصوص  
بالآباء والقائل بهذا قلتم شرف المنهج الواضح واتبع الوجه اللامع اذ بدأ في نسبة إليه صلى الله  
عليه وسلم ثبت الشرف والسيادة فإذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده  
إلى آخر الدهر لوجوه نسبتهما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالنور والغنى في مسئلة  
الشرف من الأم ثم أراد أن يفتي بذلك فليرجع إليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله  
الجواب ابن الإمام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زيب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى  
عنها ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولأولاده ونزبه وعترته شرف مثل شرف الحسن  
والحسينة وحل العمالة الخضراء على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم أنهم أشرف بلا  
شبهة إذا سم الشرف يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً أو حسنياً أو عالياً  
أو جعفر أو عقيلاً أو عباساً كما كان كذلك في الصدر الأول وإن قصر الخلفاء القاطمون اسم  
الشرف على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الأكل الذين يحرم عليهم الصدقة  
لا شرف النسبة إلى صلى الله عليه وسلم فإن العامرجهم الله تعالى ذكر وإن من خصائصه صلى  
الله عليه وسلم أن نسب إليه أولاد بناته ولم يذكر وأمثل ذلك في أولاد بناته فالتخصيصية  
للطبقة العليانية فأولاد فاطمة الأربعة الحسن والحسين وآم كلهم ووزن نسبهم في نسبهم إلى  
صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون إليهما فينسبون إليه صلى الله عليه وسلم

وأولاد زبواهم كثيرون إلى أبيهم عمر وعبد الله إلى الأتول إلى أبيهم صلى الله عليه وسلم لانهم  
أولاد بنت بنته لأولاد بنته يجري الأمر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أبا في  
النسب لأبته وأبنا يخرج أولاد فاطمة وحدها النصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقصورة  
على قرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا كل يشملهم وأما الشرف الانحصار وهو  
شرف النسبة إليه صلى الله عليه وسلم فلا فاقهم والله أعلم وأما العلامة المتضررة أو العلامة  
المتضررة فليس لها أصل في الشرع الشريف ولا في المتقول كاتفاق الرمن القديم ولكن  
ليسها بصحة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في السلب أنه إذا حدث التميز في الخاترات  
يختص بها المتسبون إليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يتم في كل أهل  
البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت لأمته مكرهة عند الناس طلبت  
الاختصاص بالارث فزاورها فأدعى جماعة أنهم ينتمون عصمة له وليس لها سوى السدس  
هل يعطون بحجج دعواهم أم لا وهل إذا شهد جماعة بأنهم أناسهم بكنى ذلك في شهادتهم أم لا يذ  
من ذكر الجدة (أجاب) لا يعطون بدعواهم وإذا شهدوا بشهود ولم يذكروا الجدة الذي يجتمعون  
فيه مع الميت لا تنص شهادتهم لأنه لا يحصل العلم للقاتل بشي بدون ذكره صريح في جامع القصولين  
والله أعلم (سئل) في رجل تزوج أم ولد من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي  
أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السدس الزوج حتى كونه منه عقا الحكم الشرعي فيما إذا  
وضعه لاقول من سنة أشهر من وطئ الزوج أو لا كثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند  
التزويج وكان السيد يعلم بحين ذلك أنه عليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) أمانتي المولى فصحيح  
مطلقا إذا صرح في كتب علمنا فاطمة صحته في ولد أم المولى وسواء ولدت له سنة  
أشهر أو أقل أو أكثر وقت النكاح وأمانتي الزوج فلا يصح إذا أنت به لسنة أشهر أو أكثر  
وإذا كان لاقول يصح نفيه ومع صحته نفيه لا يثبت نسبه من المولى مع نفيه ولا جهاج على السيد  
في ذلك والله أعلم \* (سئل من ولده المرحوم الشيخ يحيى الدين تظلم) \*

يا من سبيلنا علم \* انصحبها كالهلال

ما اثنان كل يتأذى \* اما ابن عم ابن خالي

(أجاب)

هذا أخو أوى \* من زوجي بالحلال

اختالها وهذا \* كذلك فاقهم مقال

فابن كل يتأذى \* أنا ابن عم ابن خالي

(سئل منه تظلم أيضا)

يا أبا الخير الذي \* تراجوا هر أودعا

أبنا وفقها والحديث مؤصلا ومفريا

من ذاب زوج أمه \* رجلا واخته معا

من نسب قدأمتنا \* بالحق شرعا أشعرا

(أجاب)

أمة أستاذ ابن ودي \* لاشين فادعيامعا

وهما لكل منهما \* بنت من القبرامعا

مطلب لا بد في الشهادة  
لمدى الارث من ذكر الجدة

مطلب زوجه أم ولد بمقامت  
بوايد فتنى المولى له صحيح  
مطلقا وثنى الزوج نفيه  
تفصيل

مطلب في اثنين كل منهما  
يتأذى الاسترأنا ابن عم ابن  
خالي

مطلب فيمن يزوجه أمه  
واختيه

«باب الحضانة»

(سئل) في صغير يقيم له أم متزوجة باجني وأخت لاب كذلك فهل تحضنه أمه أم أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبة محرم ولا ذو رحم من غير العصبات كالأخ من أم أو عم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والأخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضانة فابتنوا وعند أمه أولى من ابنتها عند أخته لكلا شفقة الأم كما تقي به شيخ الإسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها بارضاع ولده الذي هي حمل به وحضاته إذا ولدته سنة هل يجوز أم لا وهل إذا طلقت على ذلك أجرة بعد السنة والاب معسر وله أخت لا يه ترضعه وترى بها نوايا وأب أمه ذلك الاب لا أجرة ينزع عنها ويدفع للأخت أم لا (أجاب) يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاة وإذا أبت أمه أمسكها وارضاعه الاب لا أجرة وأخته تقبلها بما يدفع لها من حصة في الحضانة والبرائة والخلع والظهارية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الأم تحضن الصغيرة الممتن وهل يلزمها كفيل يكفلها خشية أن تقربها أو ينفقها أم لا (أجاب) الأم أولى بها حتى تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه الثبوت وقراءة محمد حتى تنتهي وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل يكفلها فيما ذكر والله أعلم (سئل) في الأم الحاضنة المبتونة المنقصة عدتها إذا طلقت أجرة لحضانتها ولولدها الصغار هل يجب ذلك وأيضا إذا احتاجوا إلى خادم يلزمهم أو يلزم بسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم يجب إلى ذلك كله أذهو واجب على الأب ككسوتهم وتنقية طعامهم كالحصر به سرايح الدين في فتاواه ولزوم سكن الحاضنة على الظاهر من غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقله لها رأي يريد ضمانها بضمها وهي نأى ولا تريد إلا الانضمام إلى أمتها الصالحة العازية هل يقدر على أن يضمها إليه جبر أم لا (أجاب) لا يقدر عمرها على ذلك ولا يمنعها عن المكث عند أمها والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تتزوج في ضمها اخوتها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يريد ضمانها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عند من اختارت الصكون عند المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجدة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضانة لكونهن متزوجات بأجانب ولها أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضانة بالتزوج بالأجانب كاليثبات في الجبر وغيره من الحضانة لا لاخ والحالة هذه وفي التاتر خاتمة بعد أن رزق للعصبة وإذا اجتمع النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصبة وأم تزوجت بالاجني ونال من بلى انتكاسها وحضانتها (أجاب) الم هو الذي بلى الانتكاس وأما الحضانة فثبت لم يوجد من يتقدم على الم مثل الجدة والأخت والخالة والعمة ونحوها فلم أخذها والله أعلم (سئل) في أم معسر له من بنة صغيرة تسأل أزيد من عشرين أبت أمها أن تربيتها وتضنها الاب لا أجرة وقالت جدها أمها أن أربى ولد ولدى الفقير بلا أجرة هل تسقط حضانة الأم وتكون الجدة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في الجبر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صغير بالغ هل لا يه حقه البه ومنعه من السفر وإذا وقع من شيء أنه أن يؤذيه (أجاب) نعم له حقه ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في الجبر تفلاعن الظهيرة والغلام إذا قلع وأجتمعه وأب واستغنى عن الأب ليس للأب

مطلب في يتم ليس فسوى أمه وأخته وكل منهما متزوجة باجني

مطلب خالفت على ارضاع ولدها الحامل به وحضاته سنة

مطلب لا تلزم الام بالكفيل في مدة الحضانة خشية ان تغيب مطلب في الأم المنقضية العدة اذا طلقت أجرة الحضانة

مطلب في بكر بالغة لها رأى يريد ضمانها اليه مطلب ساقطة الحضانة بالتزويج بالاجني كليتة

مطلب في صغيرة لها أم متزوجة باجني وعم وخال

مطلب في أب معسر له بنة صغيرة تربعت أم أبيها الخ

مطلب للأب ضم الغلام الصغير اليه اذا كان غير مأمون على نفسه

أن يضعه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يمه أن يضعه الى نفسه وليس عليه تقصته  
 الا أن يتبرع وفيه تقلاع من الوالدية اذا كان يحشى عليه شيء غالباً أو من الأم وفيه تقلاع  
 عن الاستيعاب أن للاب أن يؤتبه ولله البالغ اذا وقع منه شيء وفي التاتارية والاردنا اذا  
 كان صبيهاً أراد أن يفرح الى طلب العلم فلا يمه أن يمنعه وفي كراهية الخاتمة وكان محمد بن  
 الحسن صبيهاً فكان أو حنفترحه الله تعالى يحمله في درسه خلف ظهره أو خلف سارية مخافة  
 خيانة العين مع كمال قراءه اه وفيها قبله تقلاع من العناية الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن  
 صبيهاً حكمه حكم الرجال فان كان صبيهاً فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملقط  
 يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لاعتق شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر  
 بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملقط الناصري فاما السلام والنظر لاعتق شهوة فلا  
 بأس به وفي استحصان كفاية الشعبي حكى ان واحداً من الصناديق في المنام فضل لمفاعل الله  
 بك قال كل ذنب استغفرت منه غفري الا ذنباً استغفرت ان استغفرت الله تعالى فغذبت بذلك  
 الذنب ففضل لمها هو قال فتلزمت الى غلام شهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان سمع كل  
 امرأه شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيطاناً اه وفي الصربي كذب الحج تقلاع من التوازل ان  
 كان الابن امرأه صبيح الوجه للاب أن يمنعه عن الخروج حتى يلقي اه والحاصل ان طاعة  
 الوالدين واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والابنات والاحاديث في ذلك أكثر  
 من أن تحصر والله أعلم (سئل) في غلام عاقل الا أنه غير مأمون على نفسه فن يضعه اليه (أجاب)  
 قال في الظهيرة في الغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضعه الى نفسه  
 الا اذا لم يكن مأموناً على نفسه فكان له أن يضعه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية للعقيلي  
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فن سوا من العصة أولى الاقرب فالاقرب اه فهذا  
 مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأموناً عليه ولتقديم الاقرب فالاقرب من الصغول  
 شئت في اشتراط كون العصة غير فاسق يحشى عليه المعصية له والضام عنه والله أعلم (سئل)  
 في الصبي اذا انقضت مدة حضنته هل لعمه عصيته أن يأخذ من أمه أم لا (أجاب) ثم يضعه  
 الم قال في منهاج جلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحضنة ان لم  
 يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فن سوا من العصة أولى الاقرب فالاقرب والله أعلم (سئل)  
 في المبانة المنقضة عندها اذا طلبت أجرة الحضنة لابنها الصغير من الاب هل تجب الى ذلك واذا  
 وجد الاب من غير محارم من يمنعه مما يابكون أولى من الأم أم لا (أجاب) ثم تجب الى  
 ذلك ويغرض لها أجرة التسل ولا يقع لمن لاحق لها في الحضنة ولو تبرعت في حالة تامة من الحالات  
 كالاجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (مسئل) في بكرة الفتاة قبله مستقلة برأيها  
 لها أم وأب يريد أن يسكنها مع ضرورة أمها ويزقق بينها وبين أمها هل لذلك أم لا (أجاب) حيث  
 كان لها رأي ومعدل ودخلت في السن ليس لا يبرأ أن يكرهها على أن تسكن معها لا سيما مع ضرورة  
 أمها ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يتعوق عليها صر بذلك في الظهيرة والله أعلم (سئل)  
 في بنية ادعى زوج عمتها أن اباه قبل موته تزوجها لابنه الصغير وقبل النكاح له تزوجها العمة  
 من أمها هل على تقدير ثبوت ذلك البنية العادة تسقط حضنة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط  
 حضنة الأم مادامت الصغيرة لا تعلق للرجال صرح به في البحر والمنع تقلاع من القنب والله أعلم  
 (سئل) في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستغني وحده هل لأمه

مطلب الصبي اذا كان  
 غير مأمون عليه للاب أن  
 يضعه اليه وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن للصبي أب  
 فمن سوا من العصة أن  
 يضعه اليه

مطلب اذا انقضت عندها  
 وطلبت أجرة الحضنة فجاب  
 لذلك

مطلب اذا بلغت ابنته ليس  
 له أن يجبرها على السكنى  
 معه

مطلب لا تسقط حضنة  
 الأم مادامت الصغيرة لا تعلق  
 للرجال

مطلب اذا صار القسلا  
 يأكل ويلبس وحده فالأب  
 أحق به من الأم



عليه حضانة أم لا وبصر أو غيره بضعه الله لتأديبه ليخلق بأدب الرجال واخلقهم (أجاب)  
 نعم إذا كان بينهما الصفة انتهت عنه حضانة أمه وما رآه أو حق بضعه وقد اجبقت على هذا المتن  
 والشروح والقوانين والله أعلم (سئل) في صغيرة سنها يزيد على ثلاث سنين ولها زوج  
 وأمهم تزوجة بأجنبي لا غير ذلك من العصبان وغيرهما وزوجها يتخلى عليها من الاتم وزوجها أن  
 يتخيلها فيضيع حقها لكونها غريبة ويخفى أيضا منها ما أن يأكل مهرها بالباطل هل  
 للقاضي أن يضعها حيث شاء من على نفسها ومالها وبصر الزوج بالاتفاق عليها من مهرها  
 حتى تطيق الرجال فأمرا على قبض بقتيمهم هامن الزوج ودفعه لها إذا بلغت وأتس رشتها  
 أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فتنصرحو في باب الحضانة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبة  
 ولا من له حق حضانة يضعها القاضي حيث شاء وساقطت الحضانة كالأجنبيات وقد نقل ذلك  
 في جميع القوانين عن الخط فكيف لا يكون كذلك مع الحنابلة المذكورة هذا الاصل فله أحد  
 والله أعلم (سئل) في بنت لأم لا لها تربية معها حضانتها أبواؤها ترضى أم لا  
 لحضانتها هل لها ذلك أم لا (أجاب) حيث أبى الاتم أن ترضىها إلا بالاجرة تدفع إلى العمة ولا  
 يصح للاتم أن يرضى لها عليها شيئا ترجع به عليها بعد بلوغها باجاء العلة والله أعلم (سئل)  
 في صغيرة لها أم ترضى بها وأبها هل تدفع للاب أم لا (أجاب) تدفع  
 لحالة الأم لأن النساء أقدر على الحضانة من الرجال فتدفع ثلثه للأم إلى اقتضا سدة الحضانة  
 والله أعلم (سئل) في رجل معسرة ابن رضيع من ماله وبنت سنها ست سنين وأمهم تريد  
 حضانتها مجانا وأمهات أبي ذلك الأباجر هل يدفعان البتة أم لا (أجاب) المصحح به في الزيلعي  
 وغيره أن الأجنبية إذا تبرعت برضاعه أو الاتم تطلب الاجرة ولا ترضعه إلا بما فالأجنبية أولى وأما  
 الحضانة فالصحيح أن يقال للام أم أن سكي الولد يرضى أم لا وما ان تدفعه البتة أو ترضى لها حق ما  
 في الحضانة كما في الخاتبة والزانية والخالصة فالتطهير فوكتهم من الكتب والله أعلم (سئل)  
 في رجل له أخ فامريريد أن يضعه إليه اقامه لرضع وجده تريد أن تضعه بها وسه مناهز البلوغ  
 ويخفى عليه عند هاتين الأولى منهما يضعه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت  
 حضانة جده ولم يبق لها عليه حضانة وإن خشي عليه لآخيه ضمه إلى نفسه كما يستفاد من كلامهم  
 والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن أخوة يريدون انتراعها من أمها  
 هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم حضانتها مادامت عازية وإذا طلبت حضانتها أجزأ أهل تجاب إلى ذلك  
 أم لا (أجاب) ليس لاحد انتراعها من أمها وإبطال حضانتها والاتم أجزأ جهن من كل أحد  
 مادامت عازية وفي السراجة أن الاتم تستحق أجرة على الحضانة إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة  
 لآله وهو بأخلاقه يعم أي في مال المحضون أو مال الأب أن كان لآله لم يكن له مال ولا أب  
 وجب عليها حضانتها مدة والله أعلم (سئل) في يتيم رضعه ست سنين وآخر سنة ودون  
 خمس سنين وآخر سنة ودون سبع سنين فرض القاضي لحضانتهم أمهم سبع قطع مصرية على  
 يوم وهو غن فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الفقيه الفاضل في مال الايتام فلا قال به  
 أصلا من العلماء الكرام ويستعملها الزائد بلا كلام وأما استحقاقها الإجره فله خلاف قيل  
 لا تستحق فقد سئل فاضي القضاة فخر الدين خان عن المتوتة هل لها أجرة الحضانة بعد فطام الولد  
 قال لا موضوعه إذا كان هناك أب والوجه فيه أنها حق لها والشخص لا يستحق أجرة على  
 استيفاس حقه فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها إذا كانت محتاجة تأكل من مال أولادها

مطلب الصغيرة إذا كان لها  
 زوج وأمهم تزوجة بأجنبي  
 للقاضي أن يضعها حيث  
 شاء حتى تطيق الوطء

مطلب بتمه لأم لا لها تربية  
 معها حضانتها فهي أولى  
 من أمها بأجر  
 مطلب تزوجت أم الصغيرة  
 بأجنبي فالتأهل أولى بهامن  
 أيها  
 مطلب له ابن وبنت من ماله  
 وتبرعت بالخدمة الخ

مطلب إذا استغنى القاصر  
 برأيه فأخوه أولى بهمن جده

مطلب لا تزوج البنت من  
 أمها مادامت عازية

مطلب حاصله أن القاضي لو  
 فرض أجرة الحضانة في مال  
 الايتام لاتهم وكانت زائدة  
 تستر الزائد عنها وأن المتوتة  
 أو المتوتة في عمل زوجها  
 لا تستحق أجرة الحضانة

بالمعروف لاعلى وجه أنه أجر حضانتها وقيل تستحق على الأب ولا أب هنا والحضانة واجبة عليها  
 لقد تمها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحرر هذه المسئلة والناس عنه  
 غافلون وقد كتبت على حاشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ  
 ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها لا أجر لحضانة ابن باب أولى لكن اذا كانت محتاجة للولد  
 مال لها أن تأكل من مال المعروف وهي كثيرة الوقوع فليحفظ والله أعلم (سئل) في ربيع يتم  
 لا مال له وله أن يأجر لابن عمر وأمه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجر لا رضاء  
 وحضانتها عليه يجيبها أم لا وتجبر على ارضاعه وحضانتها (أجاب) لا يجيبها القاضي الخ ذلك  
 بل لو كان الرضيع أب معسر يجبر أمه على ارضاعه كاص حبه في الجر فقلان ان الحاشية فكيف  
 الاخر والحضانة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الحدة أم الام اذا كان لها حق  
 الحضانة وطلبت من الأب أجر هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك والله أعلم (سئل)  
 في صغير يتم يلزم من السن سبع سنوات وأمة ممتزوجة باجنبي طلب ابن عمه المراهق رضه اليه  
 هل يجاب الخ ذلك أم لا (أجاب) ان ادعى المراهق المذكور والبلوغ دفع اليه فالفي المتبايع  
 للعقبى وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصة أولى الاقرب فالأقرب غير  
 ان الاثني لا تدفع الا الى المحرم ومثلها في الخلاصة والتاريخانية وغيرها وانما قد نادى دعوى  
 البلوغ لان الصغير لاحق في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شرح الجمع لابن مالك وليس هو  
 من أهل الولايات كما صرح به في الانشاء والنظار والله أعلم (سئل) في محضونة لها أم أم وأب  
 وأب موسر هل يفرض لام الأم أجر الحضانة ولو طلبتها أم الأب بخلاف أم لا (أجاب) أم الأم أحق  
 في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به طائفة وأما أولوية أم الأب وان طلبتها أم الأب بخلاف  
 فالصحيح من كلام الخانية والخلاصة والتهذيبية والبرازي وكثير من كتب المذهب المعتمدة  
 مع يسار الأب أم الأم أولى منها به التقسدهم الدفع الى العمة بخلاف يكون الأب معسر اقرههم منه  
 عدم الدفع اليها اذا كان موسرا وقد ذكر في الصرا العمة ليست بتسديل المراد بها كل من كان له  
 حق الحضانة في الجله وقد قرر ان مفهوم التصانيف حجة بعقل بما قلناه أولوية أم الأم  
 على أم الأب حيث لم تطلب زيادة على أجرة المثل والله أعلم (سئل) في مبتونة تطلب أجر  
 الحضانة ولدها مع بقاء عتدها هل تستحق أجر الحضانة مادامت في عدة الأب أم لا (أجاب)  
 لا تستحق أجر تسبب حضانة ولدها مادامت في العدة والله أعلم (سئل) في بكر بلغت مبلغ  
 النساو واختارت أن تكون عند أخيها لامتدادون عمتها هل لها ذلك وان أثبت العمات حيث  
 لم يكن فاستأجنى عليها عتده (أجاب) لها ذلك في التاريخانية عن الذخيرة في البكر اذا بلغت  
 للاولياء منها وان لم يتفق عليها القضاة اذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الخ ذلك  
 اختاراه والله أعلم (سئل) في صغير من له ماجدة أم أم أم عابرة عن حضانتها ما أم أم قادرة  
 عليها هل يدفعان لام الأب القادرة لا لام الأم العابرة ولا لخالها ما وان كن قادرات (أجاب)  
 من شروط الحضانة القدرة على الحضانة فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقله آسنة قادرة  
 وأم الأم مقدمة على الخالات والله أعلم

\*(باب النفقة)\*

(سئل) في امرأه أعتب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا متفق شرعى ففرض لها القاضي على

مطلب اذا كان للتميم أخ  
 معسر يجبر الام على ارضاعه  
 وحضانتها

مطلب اذا طلقت أم الام  
 أجر الحضانة فجاب ذلك  
 مطلب للآخ المراهق ان  
 ادعى البلوغ أن يضم الصغير  
 عند انقضاء مدة الحضانة أو  
 سقوطها

مطلب ام الام بآخرة وأولى في  
 الحضانة من أم الأب المتبرعة  
 عند يسار الأب

مطلب المبتونة لا تستحق  
 أجر الحضانة مادامت في  
 العدة

مطلب البكر البالغة اذا  
 اختارت أن تها دون عمتها  
 لها ذلك

مطلب أم الأب القادرة على  
 الحضانة أولى من أم الأم  
 العابرة عنها

الغائب يرسم نفقتهما وكسوتهما عن كل يوم قدر اسمي وأذن لها القاضي في الاستدانة لذلك  
 لترجع بسبل على الزوج وقد استندت ذلك وأفقته بنية الرجوع المذكور على الزوج  
 المزور فهل ان قال الزوج أو وكيله انها لم تستند وقالت هي استندت يكون القول قولها  
 في الاستدانة والاتفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة قلها الرجوع مما عليه لمعنى  
 من المدة المذكورة سواء استندت أو لم تستند لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة  
 الاقارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل بمجرد  
 قولها وتحتاج الى دينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لا بد من الاستدانة  
 حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت  
 بالموت لان الطلاق باقسامه فيه خلاف قال في البر والفي يتعين المصير اليه على كل مفت  
 وقاض اعتمد عدم السقوط لما في ضفته من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها اليه فيما  
 قدرناه انها تدعى امر عارض وهو الاستدانة والزوج شكره وهذا ظاهر ومصرح به والله اعلم  
 (سئل) في مبتوتة خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتداد فيه وعصت في ذلك أمر زوجها  
 حتى صارت ناشز هل تجب لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز  
 وهو انشور من بيت الزوج بغير حق والله اعلم (سئل) في الزوج هل عليه أن يسكنها دارا  
 مفردة ليس فيها أحد من أهله وتكون بن قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها  
 ويعينون الزوج عن ظلمها ان أرادها وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفي بيت واحد  
 من دار ذات بيوت من غير امرافق (أجاب) نعم على الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد  
 من أهله وعليه أيضا أن يسكنها بن قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويعينون  
 الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات  
 بيوت الا أن يكون بجميع مرافقهم مطبخ وبيت خلاصا لا يبلها منه في السكن كما صرح به  
 كله علما والله اعلم (سئل) فيم لو فرض القاضي على الزوج الحاضر بيلدته الغائب عن  
 مجلس الحكم لم زوجته وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تسرهابا لمشفقة هل يجوز  
 أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في الجوز في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب  
 القرض على القاضي وجواز من شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما  
 عمل بقول زفر في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في القسبة مدة السفر وحيث كان حاضر في  
 الملمتيسر احضاره للقاضي لا يجوز القرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله اعلم  
 (سئل) في رجل رملى تزوج غزيرة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهد بان إرسال النفقة من الرملة  
 الى غزيرة فرضت عليه دراهم لى قاضي غزيرة وهو في الرملة من غير امرافقته واحضاره مع امكان  
 ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا القرض أم لا يصح (أجاب) فرض  
 النفقة من القاضي قضاء كما هو جوابه وقد جوز وزوج الغائب على قول زفر لاحتياج الناس  
 رفقا لهم وقد صرح في الصرا نقلا عن الصيرفية ان شرط صحة اجاب النفقة في غيبة الزوج ان  
 تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دلونما يسهل احضاره  
 ومراره اه فقد استفتت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي  
 الحاجة الى الاضرار الى القاضي على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره

مطلب اذا فرض القاضي  
 النفقة على الغائب وأمرها  
 بالاستدانة فالقول لها في  
 الاستدانة ما لم يمت الزوج

مطلب لا تسقط النفقة  
 المقرضة بالطلاق

مطلب المبتوتة اذا خرجت  
 من الاعتدال تسقط نفقتها  
 مطلب على الزوج أن يسكن  
 امرأته في دار ليس فيها أحد  
 من أهله

مطلب لو فرض القاضي  
 النفقة على الزوج لامرأته  
 مع غيبته لا يفتنح  
 تيسر احضاره

مطلب شرط صحة قرض  
 القاضي النفقة على الغائب  
 أن تكون غيبته مدة السفر

مطلب على الزوج السكنى  
والنفقة وإيقاع المهر  
كانت الزوجه مستهانة

مطلب رفعت أمرها إلى  
القاضي ليفرض النفقة  
لها على زوجها الغائب

مطلب لها منع نفسها ولو  
سلت نفسها قبل استكمال  
مهرها

مطلب النفقة المتراضى  
عليها لا تسقط بعض الزمان  
كالقضى بها

مطلب اذا طلبت كفيلا  
عند خيبة زوجها يجيبها  
القاضي لذلك

مطلب اذا طلبت من الزوج  
كفيلا بالنفقة عند ارادته  
الفرفق كل والده صحت

مطلب اذا استدانتها امر  
القاضي ثم ماتت لصاحب  
الدين أن يطالب وزنتها أو  
الزوج

مطلب زوجها أو هو لمن  
رجل وأمر الأب أن ير أن  
يتق عليها إلى أن الخ

مطلب نفقة اليتيم على  
أتهادون حالها الخ

ومر اجعته والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة يتيمه مشتهات من أتهاد ودخل بها قبل أن  
يوقها المهر والآن تركها بعد أن تمتها واستنع من الاتفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة  
والكسوة والمهر المهر المهر حيث كل معترفاة أم لا (أجاب) على الزوج رزقها وكسوتها  
واسكنها حيث سكن وإيقاع ما بذنت من مهر صداقها وإذا استنع من ذلك يحبس لينفق عليها  
ويحبس ليقوم ما اعترف به من مهر صداقها والله أعلم (سئل) في رجل غاب وترك زوجته  
بلا نفقة هل اذا رفعت أمرها إلى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا وبأمرها  
بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة فرفضها حيث كان عالما  
بالسكاح أو برهنت عليه أن لم يكن عالما به قال فملق الابحر وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه  
يفتى صريحه في النهرو على القضاة عليه اليوم الحاجة فقضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث  
لم يكن حضوره بمنشرا والله أعلم (سئل) في المرأة اذا أملت نفسها قبل استكمال ما شرط ففعل  
لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عن مهر تبيع على أن تنكح مع غيرها في محل واحد أم لا  
(أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت حلت نفسها وبصرحت  
المتون قاطبة ولا يجبر على السكنى مع غيرها في بيت بل ولا في دار حيث لم توفر حقها لما فيها من  
الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه زوجه نفقة ومضى زمان هل تزيه  
النفقة التي وقع عليها الرضا كما تزيه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان ولا يغيبة الزوج  
(أجاب) نعم النفقة تصير ناعلى الزوج بالرضا كالصيرد ناعلى بالقبض ولا تسقط بعض الزمان  
والغيبة والله أعلم (سئل) في امرأ تبيع زوجها أن يغيب عنها ويخفى من عدم النفقة وتريد  
أن تاحضه كفيلا بالنفقة هل يجيبها القاضي في ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ  
الكفيل الى شهر وهو قول أبي يوسف استحسانا منه وعليه الفتوى كما في الولوالجية والظهيرية  
وغيرهما والله أعلم (سئل) في امرأ أتصقت السفر من زوجها فطلب منه كفيلا بالنفقة فكفله  
والدة فيها وفيما يترب لها عليه شرعا فاسفر الزوج فرفضت أمرها إلى القاضي ففرض لها  
ما يكفيها وانتهام مقدار ما علم الكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على  
والده الكفيل فهل هذه الكفالة مخصصة فلها أن تطالب أيتها شامت تنقبتها أم لا فلا تطالب  
بها الا زوجها (أجاب) قفل في الصرع الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسئلة مريد السفر  
سواء كانت النفقة مقررة أو لا فراجعه ان شئت ولا شك ان معنى على قول أبي يوسف وعليه  
الفتوى كما صرح به في الولوالجية فعليه لها مطالبة أيتها شامت تنقبتها كما هو ظاهر والله أعلم  
(سئل) في النفقة المستدانة بأمر القاضي يعلمون الزوجة هل للذات مطالبة الزوج أو مطالبة  
ورثتها أو دونهم تركتها أو هو مخير (أجاب) هو مخير بل صرح به صاحب الصرعان فائدة أمرها  
بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصرفه المطالبة على شخص الزوج والمرأة فان طالب الزوج  
فلا كلام انه وفي دين الرمي ماله وان اتبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصصهم  
منها والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوج رجل دفعها أو هو الرجل وأمره أن يتق عليها  
ويرى بها إلى أن تدخل بزوجه وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفعت منها عشرين  
ثم ماتت بعد ثلاث سنين يطلب العشرة الباقية هل لذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها  
في هذه المدة تبلغ الثلاثين ورب عتيد أم لا (أجاب) نعم ذلك فيطالب أيتها شامت ويحبس من  
المهر والله أعلم (سئل) في نية لامال له الهام وخال وأبنا عم موسرون فغلي من تجب نفقتها

(أجاب) يجب على أمها لا على خالها ولا على أبنائها معهما أما الخل فلما صرحوا به من تأخير أمي  
 الأم عن الألف فكف ما به الذي يذبح وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة الأب العصبية الغرم  
 فخرج غير العصبية كخال وتوهم شركته للام في غاية البعد والله أعلم (سئل) فبإلزام  
 أبو الصغيرة أمها التي هي منكوسة الغير بالاتفاق على الصغيرة من مالها وتزوج عليه ففعلت  
 ثم مات هل ترجع في تركه أم لا (أجاب) نعم ترجع في تركه كما رخصت ذلك في حاشيتي على الجبر  
 الرأى والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطلقته عن نفقة عتدتها بالخص بسعة قروش فهل  
 يصح ذلك أم لا وإذا قلتم بعدم العصمة هل يلزم هاردا الزاد على نفقة مثلها تلك المدة أم لا (أجاب)  
 لا يصح هذا الصلح كما جزم به في الجبر فتلاعن الذخيرة وجزم به في التارخانية نقلا عن الفتاوى  
 الكبرى وجزم به في الولوالجية وكثير من الكتيب وعن بعض مشايخ بلج جوازها كائن عليه  
 في الخلصة وعلى ما هو الأرجح إذا دفع بنا على أنه لا يلزم الرجوع فيما زاد على نفقة مثلها كما أنها  
 لو طالت عتدتها ولم يكفها الصالح عليه طالب بكفائها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل  
 قبض بعض مهر بنته الصغيرة وانفق عليها وعلى نفسه معسرا ومات هل ما بقى موروث على  
 فرائض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما أنفق أم لا (أجاب) نعم ما بقى بنته موروث على  
 فرائض الله تعالى ولا شيء على الأب مما قبضه وأنفق حال كونه معسرا إن ذلك حال عساره  
 نص عليه كثيرون على أن الله أعلم (سئل) في كبرية فقيرة لها أب وأم هل يجب لها النفقة  
 عليهما أم لا لأن أمها يجب على الأب (أجاب) يجب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم  
 (سئل) في نيم لأم له وله ابن عم فقير وأم هل يجب نفقة على ابن العم وحده أم على الأم  
 وحدها أم عليهما أم لا (أجاب) يجب نفقة على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بعمرم وإن كان  
 وارثا لشرط النفقة على القرب أن يكون محروما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
 فخرجت بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كان أعده لسكناها حال بقاء النكاح فسكنت في دار  
 أخرى فعتنماها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة عتدتها أم لا (أجاب) نعم تكون ناشرة  
 فتسقط نفقة أولومقتضاها لعدم وجوبها وهو الاحتباس في الجبر فتلاعن الذخيرة المعتدة إذا  
 خرجت من بيت المعتدة تسقط نفقتها ما دام على التزويج وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة  
 أن تكون محبوسة في بيته فله جوابا عن حديث خاطمة بنت قيس المبالغة ولم يختلف أحد من  
 أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد به بنفسه وجه شرعي والله  
 أعلم (سئل) في امرأتها طلقها وتزوجت فأنكر أن يسلم فطلقها ولها من نفقة هل يلزم  
 الزوج مؤخر صدقها ونفقة عتدتها ونفقة الطفل وهل لها حضانتها (أجاب) نعم يلزم الزوج  
 مؤخر صدقها ونفقة عتدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي أحق  
 بحضانتها ما دامت أمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكور وأبنت كلهم  
 فأصروا عن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصر من مال يتق عليهم والاخوات الثلاث  
 البالغات يدعين الفقر ولهم عتشة موصرة هل يجب نفقة الإيتام القاصرين على العمة  
 الموصرة أم لا (أجاب) نعم يجب نفقتهم على عتتهم الموصرة والقول قول الاخوات إنهن  
 معسرات ما يعانين وعلى مدعى اليسار عليهن البينة وقد صرح علما زمانا بالمعسر كالميت  
 والمسئلة صرح بها في الجبر والذخيرة والولوالجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة  
 لا تجب الأعلى الموصرين فلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لأن هذه النفقة تجب بطريق

مطلب إذا انقضت أم الصغيرة  
 عليها بإصرار أمها الرجوع  
 عليه  
 مطلب الصلح على نفقة  
 العدة غير جازم

مطلب إذا انفق الابن  
 مهر صغيرته حال كونه  
 معسرا لا يرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على  
 أبنائها أمها  
 مطلب نفقة اليتيم على أمه  
 دون ابن عمه  
 مطلب المطلقة إذا خرجت  
 من البيت المعد لسكناها  
 حال النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني  
 فطلقها يلزمه مؤخر صدقها  
 ونفقة الصغير وهي أحق  
 بحضانتها  
 مطلب مات عن أولاد صغار  
 لا مال لهم وعن بنات بالغات  
 يدعين الفقر فنفقة الصغار  
 على عتهم



مطلب اذا اصبحت افي بيت  
وقب يصيبه ليس لها طلب  
غيره  
مطلب المسكن الواجب  
على الزوج ما كان له مرفق  
وعلق على حدة

مطلب ان لم ترز الزوج  
بان تأكل مع زوجها تفرض  
لها النفقة وهي الطعام الخ

مطلب خطب امرأه  
ينفق عليها ثم استعصم  
التزوج به له الرجوع عليها

مطلب اذا كان الزوج  
معسرا وحكم حاكم فسخ  
النكاح بفسخ

مطلب نفقة الفقيرة على  
زوجها الفقير ما تأتد به  
الفقراء

أعلم (وسئل أيضا) في رجل ما كن زوجته في بيت وقب حصصه علق على حدة ومطبخه ومرفق مشترك له وزوجته طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا ينفق في ذلك كون المرتفق مشتركين غير الأجانب كما صرح به في البحر أخذ من كلام الهداية والله أعلم (سئل) في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو أو ضميرنا الجواب (أجاب) المسكن الواجب عليه شرعا على الصحيح بيت له مرفق وعلق على حدة فلا بد منه بيت خلاء ومطبخ وبشرط أن لا يكون في الدار أحد من أصحابها يؤذيها كما صرح به في الثانية وتكون بين جيران صالحين ويشترط أن يكون مأمو نا عليها فيه وتمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل فقيرة زوجة فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه توفيرها أم يقرر القاضي لها شأن الدرهم وإذا قلتم بقويها ما التكوين وماضفه (أجاب) النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سالت محمد ا عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى اه فان رضى أن تأكل معها فيها ونعمت وان خصته في فرض النفقة يرضى لها بالمعروف عما ياتمون به في عانتهم وليس في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الأوقات وإذا فرض فرض من خسر الطعام والكسوة فان طلبت أن يقدّر ذلك الدرهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي أن يقدّر بها ويفرض عليه ذلك ويقي للقاضي أن يأمرها ألا يحسن العشرة معه ويأمره أيضا بحسن العشرة معها وذلك بأن تأكل معه ويأكل معها لتكون نفقته ونفقته سواء فان افتقر فيها للأفرض عليه فإذا كان ما عسر من فرض ما هو اللائق بالمعسر والمفروض على القاضي أن يتقر بتقوى الله تعالى في ذلك والله تعالى يعلمون بصرفه في عبادته الحكيم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأه أو صار ينفق عليها التزوجه وتحقق أنه انما ينفق عليها لتزوجه ثم استعصم عن التزوجه وتزوج به وتزوج بغيره هل يرجع أم لا (أجاب) نعم يرجع قال في الثانية بعد ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وشرع أن يرجع لانه إذا علم أنه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي الثقة سئل والهي عن بعض إلى أي الخطية سكر أو لوز أو جوز أو ترا ثم ترك الأب المعاقدة هل لهذا الخاطب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس ياذن الدافع فليس لسحق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما علقه في الثانية وهو ظاهر الوجه فلا ينفي أن يعدل عنه والله أعلم (سئل) في رجل معسر تزوج بكرا بالغة ولم يدفع لها مهرها الشرط تجهل ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد أضرت ذلك بحالها جاهد هل يجب عليه أحد الأمرين الذين أمر الله تعالى بهما قوله تعالى فامسك بجمرك أو تسرع بها حسن وهل إذا فسخ النكاح حاكم يرى الفسخ بذلك ينسخ لشدة الضرورة للاحققة بها واضطرارها إليه أم لا (أجاب) نعم يجب على الزوج أحد الأمرين الذين أمر الله تعالى على رسول صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل فامسك بجمرك أو تسرع بها حسن وفي صدر الشرعة وأصحابنا لما شاهدوا الضرورة في التفرق لأن دفع الحاجة الدائمة لا ينسر بالاستدانة والظاهر أنها لا تجتمع بقرضها وغنى الزوج في المال أمرتهم استحسنوا أن ينصب القاضي نا يشافعي المذهب فيفرق بينهما وقد اختار كثير من علنا ذلك عند شدة الضرورة وهو ما يشرح صدر النفقة له لما فيه من دفع الحرج والأضرار بالنساء والله أعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير

(أجاب) نفقها ما تأتد به الفقر امن الطعام فان أكلت معه مما أصكل فيها ولا يقع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك وفرض درهم مادام على حاله وان اختلف بفلا مسرها أو رخصه يقوم بحسبه كما هو المقتضى به طاعة أعلم (سئل) في رجل قرر عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا فهل بهذه الطقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فإزيد أم لا (أجاب) نعم تسقط وان كان مقررتين كما في المزاومة والنخوة ومذكور في فاضل بن قتيبة وكلام النصارى وأفتى به صاحب البحر والقنوي بخلافه مخالف للمشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ما تناو كان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المقرض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) نعم يسقط وقيل سئل صاحب البحر عن شخص علمه نفقة مقدرة على زوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم أنه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما جتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذان الرابع عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان كما في النخوة ويعني بالشيخين المصدر الشهبذي والشيخ الامام ظهير الدين المرعيني ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والباطل لان في عبارة الخاتمة والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن النخوة ماصورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما جتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي التستري وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتي المصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرعيني اهـ وقدم قبله عن النفاية أنه جزم بسقوطها بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرة وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة بأذن القاضي كما هو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما مرح به في الخلاصة والمزاومة وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم ولد شيخنا أمين الدين وهي في قتالهما هما وصرح به في الخاتمة والظهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينض مع صريح النقل بالسقوط وقد اتينا فيها مرارا كما أفتى المصدر الشهيد والامام ظهير الدين وورد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل محضوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث أنه يطرع نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلا ما قال ولا يرد على سائل جوابا واذا اشتبه المحضوب كل مائة أو ثلثا ولا يعلم الذي به ما يكون غيرا لها أشد حاله من هو محقق الجنون لا مال له ولا نوال وله زوجة أضربها هذا الحال لانها بسببه عادمة المعاش وفائدة القرائن وله أب موسر هل ترض نفقته وتنفق زوجته عليه أم لا (أجاب) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت الجنون فيه والاعصار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على أبيه الموسر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدير كسرها والمحرر في المذهب والله الفقيه التتبع يذهب في البحر نقلا عن الخلاصة يعبر الابن على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابائه وفي نقفات الحلواني قال في خبره روايتان في رواية كقولنا وفي رواية انما تجب

مطلب نفقة التمسرة على زوجها التمسرة ما تأتد به الفقر

مطلب اذا طلق امرأه طلاقا رجعيا تسقط النفقة المقررة بعض شهر  
مطلب النفقة المقررة مسقط بالطلاق البائن

مطلب الطلاق ولو رجعيا مسقط للنفقة المقررة

مطلب نفقة المحضوب الذي لا يعقل وكذلك نفقة زوجته على أبيه الموسر



نفقة زوجة الأب إذا كان الأب مريضاً و هو مائة يحتاج الى الخطة أما إذا كان صحيحاً فلا قال  
 في المحيط فعلى هذا الاقرب بين الأب والابن فإن الابن إذا كان بهذه المائة يجبر الأب على نفقة  
 خادمه اهـ وظاهر ما في النسخة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأ الأب أو أخته أو ولده  
 حيث لم يكن بالأب عليه وان القول بالوجوب مطلقاً انما هو رواية عن أبي يوسف اهـ ما في البحر  
 وقد علمت ان المذهب عند الحاجة الى الخدم يجب نفقة الزوجة أيضاً لانه لا اختيار له الى  
 الخدم صارت من جملته نفقته فصب عليه قصر رأه إذا ثبت ما شر فيه نفرض نفقته ونفقة  
 زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يتهمل بالطعام الكثير وعيّن زوجته  
 تناولها لا يجبر عليها في تناول ما يكفيها منه هل إذا ثبت ذلك نفرض القاضي عليه لها نفقة من  
 الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم بحالها ما باعتبار  
 حالها معاً (أجاب) النفقة نوعان عتيق وتعتكف والتعتكف متعين في صاحب الطعام الكثير أو  
 الذي له مائة فتعتكف المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها أن تطالبه بنفرض النفقة كذا  
 صرحوا فإذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال هذه متعنتة في  
 طلب الفرض وإن لم يكن بهذا الوصف فلن رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وإن خاضعت  
 يفرض لها بالعرف وعلى قدر حالهما اسوةً أمثالهما حيث ظهر للقاضي أن يضربها ولا ينطق  
 عليها أو ما بالكسوة قد كفي الظهيرة أن محمد إذا كرر عيّن وخارجين وملفقة في كل سنة أراد  
 بهما صفيًا وشترها اهـ والدرع والقمص يعني قميصاً وخمار اللصف وقمصاً وخمار اللشاه  
 وفي المجتبى ان ذلك يختلف باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية  
 بالمعروف في كل وقت ومكان اهـ ولا شك انها باعترار حالها ما كلفت نفقة والله أعلم (سئل) في  
 رجل عقد لابنه الصغيرة عقد نكاح على صغيرة سنه است سنوات فنرض القاضي على الصغيرة في  
 غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم  
 الوالد ولا الولد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوبه منها أنه لا نفقة لصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه  
 لا يجب على الأب نفقة زوجة ابنه خصوصاً غير المحتاج الى خادم يتخدمه ومنها أنه ثابت وهو حكم  
 والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأ أرسلت الى  
 زوجها وهو في موضع تبينه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعائها للنفقة الى  
 موضعه الذي تبينه وبين موضعها دون مسافة القصير فأتى هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع  
 من أن تسكن من حيث سكن أجب ليس لها ذلك حيث وقاها المجهل على ما هو المذهب  
 خصوصاً فيمدون مدة السفر لانها مبطله في ذلك فتشترت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها  
 إذا حكمها بالنفقة للناشرة تباطل والله أعلم (سئل) عن نفقة العسر (أجاب) ظاهر الرواية  
 اعتبارها فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقاله جميع كثير من المشايخ ونص عليه محمد  
 وقال في الصحة والبدائع انه الصحيح نظر الى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه  
 رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاه وفي غاية البيان أنه إذا كان معسر أو هي  
 موصرة أو أجنبيا الوسط فقد كلفنا جميعا ليس في وسعه فلا يجوز ولكن قال بعضهم وهو مخاطب بما  
 في وسعه فينفقه والباقي دين الى الميسرة فليس تكلفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه  
 يعتبر في الفرض الاصل والايسر الحاصل أنه لا يكلف فوق طاقته ولا يجبس في شيء لا يقدر عليه  
 لسره والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين تطالب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة

مطلب لا يصح فرض القاضي  
 النفقة على الزوج حيث  
 كان غنياً ولا ينعها من تناول  
 ما يكفيها

مطلب عقد لابنه على صغيرة  
 سنه است سنوات لا يصح  
 فرض نفقة على واحد  
 منهما  
 مطلب إذا أراد الزوج أن  
 ينقلها الى مآدوب مسافة  
 القصير وامتنعت تسقط  
 نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة  
 على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر  
 ما فوق نفقة المعسر من حيث  
 كانت معسرة

المعسر من عا الاقرة له عليه فماتقة المعسر من المقر وضعة عليه (اجاب) ليس لها الحق في نفقة المعسر من وكسوتهم وقد صرحوا بان نفقة المعسر من ما اعتاده المعسر من وقد اعترفوا باسدنا  
 ١ كل خبز الشعير والذرة والازيت وليس الدرار مع التي من القطن ونحو ذلك فاذا طلبت فوق ذلك لانجاب السبه ولا يجوز للقاضي فرضه والله اعلم (سئل) في الزوجين اذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الاغنياء معا واحدة التي في باب النفقة (اجاب) نعم يجب نفقة الاغنياء حال في الصراختقوا في هذا اليسار على أربعة أقوال اصحها قولان أحدهما انه مقدر بنصاب الزكاة قال في الخلاصه به بقي واختاره الولوالجي معلا بان النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لاحد لها ويدايتة النصاب فيقدر به والثاني انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى ويصح في الذخيرة اه والذي يظهر للفقهاء البارع في الفقهاء الاول اولى بالقبول لانه ليس بنام مسرع النفاذ اذا اريدت عليه النفقات كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فان تكون كسوتها (اجاب) لهما من جنس كسوة المعسر في كل سنة قدر ما ان يقصان واحد لثما وواحد للصف وخران كذلك ولطفة معا يكون مثله للفقراء أهل الاسعار المتوسطة ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف ويختلف باختلاف الناس والافات هذا خلاصة ما قاله علونا في ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا غاب عن زوجته من يدهما الى مصر من الامصار وتركها بالانفقة ولا متفق ففرض القاضي لها طلبها مبلغا يرسم نفقتها وكسوتها ففرضها بحسب ما عريا وأذن لها بالاستدانة للفرص المذكور فاستدانت ذلك وأنفقته مدته عليه غيبة طوي له وقد طلقتها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصر ومضى على طلاقه مدته ولم تعلم به ثم بلغها المطلق فلم تصدق والى الان لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظره المستداته وأنفقته الى شئ الطلاق أم ليس لها ذلك (اجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بانها زوجها اذا كذبت في اسناد الطلاق ولم يثبت بينه يجعل في حقها كما هو مطلقها في الحال وكانت العدة قائمة في حق النفقة والسكنى والله اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة زوجته ومضى مدته فادعى طلاقها وانقضت عدها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقرتان والعدة ونفقة العدة أم لا (اجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يثبت بينه كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقرتان فبغير حيطان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله اعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام اليتيمة قدر النفقة وأذن لها في اتفاقه بالاستدانة كذلك لترجع عا أنفقته في مال اليتيمة فانفقته الام مدته والحال ان ليس لليتيمة مال ظاهر ولها عمل لا يورث غنى وتريد الام ان ترجع بدل ما أنفقته في المدقة على الم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتيمة فهل لها ذلك أم لا (اجاب) نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا يملك من الطلب والمحضومة كما صرح به في النحر تعلقا عن البدائع فاذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع عا أنفقته في المددة المذكورة على الم أو لا تكون غير مقضى عليه وثانيا على تقدير أنه مقضى عليه ما اجتماع شرائط القضاء من المحضومة وحضرة المقضى عليه وغيرها وأمرها بالاستدانة ليس لها الرجوع ايضا اذا شرط الاتفاق عا استدانت لامن ما لها في البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والاتفاق عا استدانت كما قد في المبسوط ونهاية وغيرها حتى قال الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء

مطلب في نفقة الزوجين  
 اذا كانا غنيين وفي حد التي

مطلب في كسوة الفقيرة  
 اذا كان زوجها فقيرا

مطلب غاب عن زوجته  
 وتركها بالانفقة ففرض  
 القاضي لها مبلغا وأمرها  
 بالاستدانة وطلقة الزوج  
 في أثناء غيبته الخ

مطلب فرض القاضي عليه  
 النفقة فادعى طلاقها منذ  
 زمان

مطلب اذا فرض النفقة  
 لمحضونة الام اليتيمة قدرا  
 لنفقة وأمرها بالاستدانة  
 لترجع في مال اليتيمة ولم يكن  
 لليتيمة مال فظهر لها عا الخ

هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال إذا أذن القاضي في الاستدانة ولم يستدل فانها لا تسقط  
وهذا غلط بل معنى الكلام أذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وأيضا المذکور الرجوع  
بما أثبت على مال النعمة لا على المهر وإذا لم يكن للنيمة مال لا يصح أصل القرض المذکور  
لتنبيه الرجوع في مالها والحالة أنه لا مال لها كما صرح في البرازية وغيرها وبطلت أيضا أن  
ما كتبت في الوثائق أمر أن يستدين ويرجع على من يجب نفقته عليه بشرط أن يجمع لعدم حضور  
المقضي عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم  
التأمل في كلام الفقهاء قوله التمييز بين القروع مع كثرة الاستدانة بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة  
واقه أعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقرية يكثر طلبها أخوها لتعريضها لاختطافها بنابلس  
فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر ففي طالق فكثرت سنة بنابلس  
واسيرتها وكان قد قدر لها نائب الحكم بنابلس نفقة على زوجها المذکور وحضر أخوها لطلبها  
وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضى وبها الجواب في الغيبة أم لا (أجاب)  
حيث عصت أمر صارت ناشرة فلا تستحق نفقة وإذا ادعت أنه أطلق لها الأقامة بنابلس  
وأنكر فالقول قوله لأن الأذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في شخص ضمن ما يترتب بنمة بكر  
من كسوة امرأته المقررة عليه أبا داهل يصح هذا الضمان وبطال الضامن بما يترتب على الزوج  
بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما صرح به في نقضات الجبر والتأخرات وغيرها  
واقه أعلم (سئل) في أب كسوب هل يجب نفقته على ابنه المعسر (أجاب) إذا كان الابن معسرا  
لا كسبه أو له كسب لا يفضل عن قوته شيء لا يجب نفقته عليه كما فهمه كلام البرازية وغيرها  
واقه أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة  
لأنه الفقير أم لا (أجاب) لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة وأما إذا كان كسوبا وله عيال  
يضمها إلى عياله فهو يتقوى على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر ناقلا عن شرح الطحاوي  
ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين إذا كان معسرا إلا إذا كان بهما زمانة أو فرفق فقط فانهما  
يبدخلان مع الابن بؤيا كلاً منهما ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن النخاسة ما هو قريب  
منه فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة اختبأ عنها زوجها وكما بلا نفقة فكيف يفسخ  
نكاحها القاضي الشافعي ونفقة القاضي الحنفي وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها الذي  
القاضي الحنفي أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي ولو ما يشترطه يكون بها خلة  
عند غير خلية عند الحنفي (أجاب) لكل أن يزوجهما الذي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند  
الحنفي أيضا وقد مثل فأرى الهداية عن امرأة ادعت عند فاضل أن زوجها سافر عنها ولم يترك  
لها نفقة وطلبت ففسخ نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به كما يرى ذلك وفسخ عنها  
فهو يلجئ للزنى أن يزوجهما وإذا حضر الأول ما حكمه فأجاب بقوله إذا أقامت بينة عند  
القاضي أن الزوج عاجب عنها لم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي ففسخ النكاح وهو يرى ذلك  
ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عند دار وإياتان منهم من  
رأه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذ يسوغ للزنى أن يزوجهما من الغير بعد  
انقضاء عدتها وإذا حضر الزوج وأقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا يقبل بينته  
والبينة الأولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالنائية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
طلأها بانها وجبت العدة هل إذا طلبت أجر حفلة ولها منه أو أراضاع تحبب أم لا ولا

مطلب قال ان مضى الشهر  
ولم تحضر ففي طالق قضى  
لا تستحق عليه سوى نفقة  
الشهر

مطلب ضمن شخص ما يترتب  
بنمة بكر من كسوة امرأته  
الخ  
مطلب هل يجب نفقة الاب  
الكسوب على ابنه المعسر  
مطلب في ابن كسوب  
يكسب بقدر نفقته هل  
يفرض القاضي عليه نفقة  
لأنه الفقير

مطلب اذا غاب وترك امرأته  
بلا نفقة حكم الشافعي  
يفسخ النكاح هل للزنى  
تزوجها

مطلب اختلف فيما لو طلت  
المعتدة بأجرة الحضانة أو  
الأرضاع

يفرض لها عليه ما دام في العدة الانتقة العدة (أجاب) ما نفقة الماتة في العدة فواجب عليها  
 عندنا وأما نفقة الارضاع والحضاة ففي الكثرة لا تملكه ولو شكوها أو معتدة طلقه فمطل وسنبح  
 صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الاول الحاصل ان لها مطلب نفقة عدها عندنا  
 حتى تنقضي وليس لها مطلب أجره الارضاع والحضاة ما دام في العدة حتى تنقضي في الرواية  
 التي أطلق التوفيق فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل) في امرأة أبت أن تعول مع زوجها  
 من نابلس الى ذلك هل تكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما قد دخل بها بلذ وما ينزهها اذا فعلت  
 ذلك (أجاب) نعم تكون ناشرة فياستاعها عن العول معوتسقط نفقتها به وبزمنها التحزير  
 لا تركها بالمعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فتقصدنصوا جميعا بأن من القضاء الباطل التفاهة  
 بنفقة الناشرة والله أعلم (سئل) في رجل عسر له زوجة لم يملأها أخ القدر حضر لى  
 قاضيا وطلب أن يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي عسر فأجاب ولم يطلب بنته  
 على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ نفقتها كصلها ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنها متراك عندنا  
 نفقة ولا سأل على حالهما أبقرا نهما أم قضيان أم أحدهما غنى والآخر فقير ليراعى الفرض  
 بحسبه بل يفرض على الغائب للقاء بة ذراهم غير منكشف عن حاله وكتب حكما مشفوعة بفرض  
 برسم نفقة فقلانة وولديها ولما يتباحون اليه من غن لحم وغر وزيت ودخول جملهم صابون  
 وغسيل أبواب وما لا بد لهم منه وقدره كل يوم غنية قطع مصر به ما هو برسم الزوجة أربع  
 قطع وما هو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الحاكم بما توافق ذلك عليها وعلى  
 ولديها ماسورة بينهما والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا وإذا  
 مقبولين لها من وكلها شققها فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عن أمه وبت فليقبل  
 يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح ترك ما هو شرط لعنف وهو طلبها التي لا بد منه عند  
 اعتساب بأسهم ومنهم زفرجه الله تعالى ولا ينوب طلب أنبيها عن طلبها وطلب النفقة على الكاح  
 لازم على القاضي لاسيما الذي لا يعلم هو كذلك أخذ الكفل كانص عليه شمس الأئمة السرخسي  
 وكذلك تحلفها أنه لم يتركها عندها شأ وعلى القاضي أيضا أن يحلفها أنها ليست ناشرة قال في  
 الخائبة تحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن ينكسب عيب النفقة  
 كالنشوز وغیره وبأخذ منها كصلها يحلفها قطر الغائب ومن اللازم أيضا قبل أن يفرض  
 النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا وغنى لينتدى الى طريق العلم بالحال ففرض بحسبه  
 فانه اذا فرض أكثر من حاله له الامتناع عن الزيادة ولا ينقض قضاؤها كما هو في البحر وغيره  
 والحاصل أن موانع صحة الفرض المذكورة متعددة ولو لم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكن  
 وليت شعري متى ساغ الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغير بغيره كل  
 منها مجرد دعواه الوكالة هذا لا فائل بحكمه كالعالم باجماع كل من للقضا والقوى مسك  
 بيده القلم والله أعلم (سئل) في تبة لا مال لها ولها أم وعم طلبت الام أن يفرض القاضي لها  
 النفقة ففعل بغيره العزم ولم يعين المروض عليه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ادشروط  
 وجوب نفقة الغير بغير ذي الولاية المطلب والمنصومة بين يدي القاضي فلا يصح على غائب ولو  
 معنا فكف مع عدم تعينه وبه يعلم عدم صحة ما فعله كثر من التواب في فرض النفقة لئلا  
 هو لا والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنها تسحق بتمه كسوة وستين  
 اشين وأربعين غر شاتين دراعيتين وقيصين وصدتين وزار وشبر ولباس وبأوجين هل تصح

مطلب اذا لم تمتع من  
 العول مع زوجها من نابلس  
 الى ذلك لا يجب لها نفقة ولو  
 قضى بها

مطلب طلب أخ الزوجة  
 من القاضي أن يفرض لها  
 النفقة على زوجها الغائب  
 فعلم من غير طلبها الخ

مطلب في تبة لها أم وعم  
 ففرض القاضي لها النفقة  
 بطلب الام الخ  
 مطلب ادعت على زوجها  
 بتمه كسوة وستين  
 غر شاتين ولباس وبأوجين

دعواهم أن يصلها أم لا (أجاب) لا تصح دعواها والخال هذه باجتماع علماء تناه على سقوط النفقة  
 الخاصة بالخاليين انقضت الرضا في الزمان الذي قد مضى وانقضى وأيضا هذا القدر المدعي  
 به وهو الدراعتان والقسمتان والصدقات والزنا والشرب واللباس والبايو بان زائدان عن  
 الواجب لها شرعا فأنها أعني الكسوة الواجبة درعان وخماران وملفحة كما صرح به في الجوهرة  
 وغيره فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا لا فاقل بما أقره علم (سئل) في صغوسه ثلاث  
 سنوات هل لا مة المأنة أن تنفع أباها عنه أحيانا أم لا وهل إذا أقر به بطعام وكسوة يليقان بحاله  
 يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للأمة منع من أبيه أحيانا ولا يحسن الدراهم  
 للنفقة فقد صرح علونا فاطمة بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أقر بولم يملك  
 لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لأنه متى تشتري بها نفقته وفي  
 الأخيرة والتأخرانية والبحر وغيرهما من الكتب من مشايخنا من قال إذا وقعت المشقة بين  
 الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالتأخير إن شاء ففعلها إلى نفقة دفعها صاحبها أو مسأولا يدفع إليها  
 جله وإن شاء أمر غيرهما أن يتقوا على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل)  
 في رجل أصابه مرض حار فترع ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائلا لا يدري مكانه وله والدة  
 ضيرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخت لاب وان أخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة  
 كالخيل والدرهم عنده من قربه هل يفرض لوالدة فيما تنفقها دون من ذكر أم لا (أجاب)  
 يفرض لوالدة لا لغيرها من ذكر في الكثرة وغيره وفرض لزوجته الثياب وطفله وأبويه في ماله يعني  
 الذي من جنس النفقة عنده من قربه فالقسمة بالزوجة والطفل والأبوين احتراز عن غيرهم  
 والله أعلم (سئل) عن امرأ لها ابنة أحد ابنها سنة عشر غشوا وتطلب فرض النفقة  
 عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل إذا وجبت نفقة أطعها وهما يطلبان منهما إلى عيالهما  
 لتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون وتكنمى مما يكتسبون وهي تريد فرض النفقة دراهم  
 يعبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليهما نفقةا ولهما مال تنفق منه  
 دراهم أو دنائرا أو عقارا أو مواش أو غردك مما يمكن يعمه والاشفاق منه وإن لم يكن لها ذلك  
 فعليهما معهما إلى عيالهما أو تأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون أو عيالهما دفع حاجتها وهو  
 حاصل بما ذكرنا وأما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وإن كانت ذات كسب لا يجوز أن  
 يفرض لها عليها نفقة الآن الواجب ديانة عليها أن لا يجوز لها أن تنفق الكسب والله أعلم  
 (سئل) في زعيم أرسل غلاما ليحفظه ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له بعده عن مكان  
 الزعامة فقتل الغلام واضطر الأمر إلى من يجمعها ويحفظها والخشية ضياعها إن انتشرت  
 مراجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها ويرفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج إليه في  
 جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا للمال من الضياع هل له  
 الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تضمنت الصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالاتفاق رجوع  
 الماحور عما أتفق في ذلك بالاتفاق لأنه نصب لصالح من يجوز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك  
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأ تزكها وسافر إلى الشام بلا نفقة من دراهم وأطعم  
 وأشربها والمأخاة الأيلام هل يكون مرتكبا معصية وجب الاثم فعاقب على هذه  
 المعصية بشديد الاتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفي بالمرء أنما أن  
 بضيع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجتماع علماء الإسلام فيعاقب في الدنيا

مطلب ليس للأمة منع الصغير  
 عن أبيه ولا يتعين على  
 الأب للصغير إلا الطعام  
 والكسوة دون الدراهم

مطلب إذا غاب الرجل وله  
 مال من جنس النفقة تفرض  
 في مال الزوجة وطفله  
 وأبويه

مطلب إذا طلبت فرض  
 النفقة على ولدها دراهم  
 وطلبها منها إلى عيالهما  
 لا تصيب بذلك

مطلب في زعيم أرسل  
 غلاما ليجمع غلات زعامته  
 فقتل الغلام فنصب الحاكم  
 من يجمعها ويرفق الخ

مطلب لا ريب في الحرمة  
 على من ترك زوجته بلا نفقة

بالأهانة والاذلال وفي الأخرى بالخزي والنكال للحدث المذكور في السؤال وغيره من  
 الأحاديث الواردة عن رسول الملك المتعال منها أن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضاع  
 حتى يسئل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر  
 بالمعاشرة بالمعروف فبيته بالفسد فزنيه العزير والأهانة والتحقير لخالقه لما امر به الشارع  
 والله ولي التوفيق ففساده الهداية إلى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يجب  
 عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع بحبس حتى يسكنها أذهون من حمله مسمى  
 النفقة (أجاب) نعم يجب عليه أسكنها في بيت له غلق على حدة يكون له جلا أو أجازة أو عارية  
 أجماعا وبحسب إذا امتنع عنه لأنه من جملة النفقة فقذف كرفي الخلاصة وكثير من الكسب قال  
 هشام سألت محمد بن النخعي فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها وعن  
 أحد أو أجماعا بحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في أمر أم لها زوج حاضر وإيمان من غيره هل  
 للقاضي أن يفرض نفقة على أحد أبنائها أم لا وإذا فرض هل يصح فرضه أم لا (أجاب) ليس  
 للقاضي أن يفرض نفقة على إبنه مع وجود زوجها لأن نفقة عليه مطلقا غنيا كان وفقيرا  
 حاضرا كان أو غائبا حتى لو تعدت النفقة عليها بهزما وغيبته فنفقة مع ذلك على زوجها وإن  
 جاز أن يؤمر الابن بالاتفاق عليها برجع عليه بما اتفق ألا يشارك الزوج في نفقته على زوجته  
 أحد قال جل من قائل وعلى المولى قدر زعمه وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل  
 طلق امرأته وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد أن تربيا بفرضي أو الأم تاتي ذلك  
 وتطالب الأب بالأجر ونفقة الصغيرين والأب معسر هل يجب الأب الأم إلى ذلك أم يدفعان للعمة  
 (أجاب) الصحيح في المسئلة أن يقال للأم أمان عسكى الولد بفرضي أو أمان أن تدفعه للعمة صرح  
 بذلك في البحر نقلا عن الولوالجية والمسئلة مصرح بها في الخاتبة والبرازي في الخلاصة والظهيرية  
 والله أعلم (سئل) في صغيرتين محضوتين للعمة أم الأم بآجر تقدرها قطع مصرية في كل يوم  
 وأبوهما معسر وتريد أن تحكم في آجر الحضانة بآجر أمها ولهما جدة أم أب تريد أن تحضنها  
 بجدة هل يدفعان لهما أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال للأم أمان أن تسكنهما بجدة أو أمان أن  
 تدفعهما للأم الأب كما في الخلاصة والولوالجية وغيرهما من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في  
 صغيرة فقيرة لها أخ لأب فقير هل يجب نفقة عليه أم لا (أجاب) لا يجب إذ شرطها اليسار وهو  
 يسار الفطرة على أصح الأقوال وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) في القريب المحرم كابن الأخ  
 إذا كان قادرا على الكسب هل يجب نفقة على عمه أم لا (أجاب) لا يجب فانها لا يجب على أبيه  
 إذا كان قادرا على الكسب فكيف يجب على عمه مع قدره على الكسب صرح بذلك في الأب  
 صاحب البحر والنهر والتترخاسة نقلا عن الحاوي والأمر فيه ظاهر والله أعلم (سئل) في  
 بيم له مال وأم وابن عم لأب التزمت أمه الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتم ابن عم أنه  
 لا يأخذ منها وإن هي تزوجت هل يلزمها التزما أم لا ولأم أن تمتنع عن الاتفاق عليه متبرعة  
 خصوصاً مع عجزها عنه وتفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمها التزما أذهوا التزام ما لا يلزم  
 ونفقته واجبة في ماله والله أعلم (سئل) في رجل من طلبة العلم الشرعية له أخوة من أمه تطالبه  
 أنهم ينفقهم وهو معسر فهل تلزمه نفقة أخوته مع عساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقتهم إذ نفقة  
 القريب العاص عن الكسب لا يجب على قرينه إلا إذا كان موسرا واختلفوا في هذا اليسار على  
 أربعة أقوال الأصح منها قولان أحدهما أن المقدر بنصاب الزكاة فلا يتقص درهم لا يجب

مطلب يجب عليه أسكان  
 زوجته في بيت له غلق على  
 حدة وإذا امتنع بحبس

مطلب لا يفرض النفقة  
 على غير الزوجة مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبينهما  
 صغير وصغيرة وهو معسر  
 ولهما عمة تطالب الأم الخ

مطلب إذا كان للصغير أم أم  
 وأم أب والأب معسر

مطلب لا يجب نفقة الصغيرة  
 على أخيها الفقير

مطلب لا يجب نفقة ابن  
 الأخ على عمه إذا كان  
 قادرا على الكسب

مطلب في بيم له مال وابن عم  
 وأم التزمت أمه الاتفاق  
 تبرعا والتم ابن عمه أنه  
 لا يأخذ منها

مطلب لا يجب نفقة الأخوة  
 من الأب على أخيه المعسر

مطلب اختلف في اليسار  
 التي يجب معها النفقة

قال في الخلاصة ويهتق واختاره الولوالجي وثانيهما أنه صاحب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس ينلم قال في الهداية وعليه الفتوى ويصح في الذخيرة والقولان الاخر ان تركا ذكرهما المرحوم حجتنا والله أعلم (سئل) في آياتهم شقيق معسر وثيقة كذلك وعم أب لأم يمدى الاعسار أيضا هل يجب نفقتهم على أحد من ذكور أم لا والقول قول مدعى الاعسار (أجاب) لا يجب نفقتهم على أحد من ذكر لنصره على علمنا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعى الاعسار الا اذا قامت مدعى اليسار بشفاعة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه بما اذا لم تقم بشفاعة وتطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وإن سأل كل حنا وإن أخبره عدل أو موثق لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان أنه موثق فنفق القاضي بالثقة عليه والحاصل أنهم دعوى كبقية النوعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم

### \*(كتاب العتاق)\*

(سئل) في مرض ملك أو أمة شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمته فيه عنه وعن بنت فآقر الاخ بأن أمة اعتق بباريته الموجودة وتبعه ومدها الاخ وأجاز مو تكتبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح عليه في مرضه الذي قدمته فيه وأما عتق الجارية الذي أقر به الاخ وأجاز فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي حرة فيه ان شئت حررت أو استعتب الولاء لهما وإن شئت تمتت المقتول كان موسرا ويرجع على الجارية والولاء لهذا وهذا عند أي حنفية وأما عتقها ليس البنت الا النصفان مع اليسار أو السعاية مع الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق غنمه لا مراهق بقتله بأنها اعتقته المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) الابن مخير ان شاء اعتق بقتله وان شاء استعاقب قيمته ذلك هذا اذا لم يحز عتقها كله أما اذا أجاز فيه جاز وعتق جميعه بجانا لان العتق مما يوقف على الاجازة اذا صدر من الفصولي وهي فضولية في حصة الابن فسوقه فيها على الاجازة فاذا أجاز مزارع ومن صرح بوقف العتق على الاجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجع ان شئت والله أعلم

### \*(باب الاستبداد)\*

(سئل) في أم ولد استعارت من حرة طليبا طلب منها فأنكرته فأقيم عليها نية فاعتدت أنه سرق منها هل تصدق بدعواها أم لا وهل للقاضي حبسها مدة يظهر فيها أنها لو صككت العين المستعارة ببقية لا يظهر بها وهل قالت أئمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق النهر أم لا (أجاب) المقرر أن اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لأنه المالك لها والماني يدها ملكا كاملا فبرج اقرار على سدها فلا يمد عليه والدعوى عليها بغير حضرته لا تصح لأنها وما في يدها ملك طلق لسدها ترجع الدعوى عليه فلا تسع نفيتها وإن سمعت بحضرته وثبت عليها الاقرار بعد الانكلاط ولو ثبت بعد الحرة ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لما فيه من ضياع حق السيد ولا يصح الاطلاق بأن الرقيق نزع لوم الحبس بحق النهر مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن الحجر يقع في القول لا في الفعل فاختلقا فافهم والله تعالى أعلم

### \*(كتاب الايمان)\*

مطلب اذا كان للامتناع  
شك في وثيقته وعم أب  
معترضون لا يجب نفقتهم  
على أحد

مطلب اذا ملك أو أمة شقيقه  
ما يملك في مرضه الذي مات  
فمعه من عن بنت لا ينفذ  
واذا أقر الاخ الخ

مطلب في رقيق بن امرأة  
وايتها اعتقته الأم وماتت  
عن الابن فقط

مطلب استعارت أم الولد  
طليبا طلب منها فأنكرته  
فأقيم عليها نية فاعتدت أنه  
سرق منها





ولم تفعل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق إذا لعين المذكور التي للآليات كما صرح  
 به الحبل انه في الاثبات لتفعلين باللام والنون عند الصريين وقال الكوفيون والقاسمي  
 يجوز الاقتصار على أحدهما ولم يأت واحد منهما مكان تضاعف النون وكذا غلب علمنا  
 المسئلة وهي في الجهر في موضعين الأول في شرح قوله وقد تضرع والثاني في شرح قوله لا يفعل  
 كذا ذكره أبداً وكيف يحتمل وقد أتى بلا التافئة بالاجاع ولا يختلف الحال بين كونه جاهلاً أو  
 عالماً لعدم صلاحية لفظة للآليات بطريق من الطرق فافهم والله أعلم (سئل) في شاب طلب  
 منه شيان أن يتخذ لهم مائدة فأجابهم إلى ذلك فقالوا الانصدقك الآن تحلف لنا بالطلاق الثلاث  
 فقال على الطلاق الثلاث تكونوا بالله عندي فلم يأو اليه هل يحتمل أم لا (أجاب) صرح  
 علماؤنا بان الحلف بالآليات لا بد أن يقرب بالتأكيده وهو اللام والنون قال في الجهر لا بد من  
 ذكرهما كما في الحلف والحلف العربي أن يقول في الآليات والله لا تفعل كذا والله لقد فعلت  
 كذا مقر وناثا كيد ثم قال في آخر كتاب الاعيان قد علمنا انه لو قال والله أفعل كذا انما بين النبي  
 وتكون لا مقدرة وليست للآليات اذ لا يجوز حذف نون التأكيده ولا مه في الآليات فليحفظ هذا  
 اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح التكرار المنظوم (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام  
 لا يكون حينئذ لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بخلافه بعض الناس بأنه بحث  
 به ادم للمقول فلا يصح فاذا علمت ذلك علمت عدم حث الشاب المذكور اذ عينه التي للآليات  
 وقد أكثر علماؤنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسناف من الشافعية في الكوكب قال وان كان  
 يعني جواب القسم صار عاتبا وجبت اللام والنون ثم قال في تفرع عليه اذا قال والله أقوم  
 فقسامه ان قام حشواً ترك القسم فلا لان الحلف عليه هو في القسم اذ لو حلف على اتيته  
 لا تقرر باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح بكرة  
 النهار إلى فلان فذهب اليه في مكانه للمعهود فوجد ما بين المدة التي بها سكته هل يحتمل  
 أم لا (أجاب) لا يحتمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام  
 يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيراً إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكاها ولا يحتمل أم لا  
 (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غيرها ولو إلى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحتمل  
 اذا اصل ان الحلف اذا جعل له غاية وفاتت سطل المين عند أي حنيفة ومحمد وغيرهما على ذلك  
 فروعاً منها ان فعلت كذا ما دمت بخاري فكذا أخرج منها ثم رجع وقيل ذلك لا يحتمل لأنه جعل  
 المين موقوتاً فتنهت بانها مادام أو كان أو استقر واستقر وطول ما الامر كذا وما زال  
 ونحو ذلك من كل ماوجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء المين فاذا زالت  
 الدعومة وفعل ذلك الفعل فعلمه والمين منتهية فلا يحتمل صرح بذلك في فتاوى القاضي ظهير  
 الدين وجامع الفتاوى وفتاوى القضاة وفتاوى أبي الليث والعيون والجروك من الكتب  
 وبعبارة الجهر لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج تنهت عنه بالخروج فاذا عاد عاد المين بمنتهية  
 فاذا فعل ذلك الفعل لا يحتمل في عينه اه والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم  
 (سئل) في رجل تاجر مع ابن خاله حلف بالطلاق الثلاث لا أكمل من الطبخ الذي يحبه  
 أولئك فأو بالهم فقط هل يحتمل غيره أم لا وهل نفس الهم اذا أتى به غيره وطبخه غيره يحتمل  
 يأكله أم لا (أجاب) هذا تخصيص للعامة وتخصيص العلم بتخصيص الاجاع كما صرح به في  
 الجهر وغيره فتصح اسماء فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحتمل غيره واذا أتى به غيره وطبخه غيره

مطلب حلف بالطلاق  
 الثلاث تكونوا عندي  
 بالله بغير تأكيد

مطلب حلف لا بد أن يروح  
 إلى فلان بكرة النهار فذهب  
 اليه فوجد ما بين  
 مطلب حلف لا يسكن هذا  
 البيت مادام في الشام فالجيلة  
 أن ينقض منها الخ

مطلب تاجر مع ابن خاله  
 حلف لا أكمل من الطبخ  
 الذي يحبه أولئك فأو بالهم  
 الخ

لا يبحث لعدم وجود شرط الحنف والله أعلم (سئل)

مطلب قال لغرضه بالنبي  
أو بفلان تفعل أو لا تفعل

الحمد لله بحمل الصور • ومنيت الاشجار في الروض عنبر  
ثم الصلاة والسلام دائما • على النبي جرد حقا صريحا  
وآله ومحبيه وجنده • ثم الذين اتبعوا من بعده  
وبعد فالرجوع من التحرير • ونظم الترميم التقدير  
هو الذي قدفاق ابنه الزمن • في قوله الصحيح أيضا والحسن  
ومن رقى أوجا علينا شائخنا • بعلمه وفضله وبأننا  
هو الخليل أعني خير الدين • وهو الخليل في الذككا والدين  
ايضاح قولنا عن سؤالنا هذا • مينا طرفا غلت سدا اذا  
في قسم على النبي يدعو • لأجل فعل أولنا يسأل  
كالتسبي أقسم عليك تفعل • وبفلان قل كذا لا تفعل  
يلزمه شرعا الإجابة • فأقنا بأوجه الإجابة  
وما الذي يلزمه ان لم يجب • وما عليه بخلاف قد يجب  
أجب سريعا سا لا قدجا • برجو جوابا شافيا قبا  
لا زلت ترقى في سما العالي • كهفا عليهما في المثال  
ودمت في عز هنا وسرور • ما اهتيت الاخصان في شاطئ النهور  
قد قاله الديري وهو الشامي • ابن أبي البقاء أعني القدسي  
محمد وهو الملقب بالكمال • الراعي غفر لجيل ذي الجلال

(أجاب)

حمدا لمن ألهمنا الصواب • علما السؤال والجواب  
وهو الذي بذاته قد أقما • ومن لا رزاق الوري قد قما  
وأفضل التسليم والصلاة • على النبي قد خص بالصلاة  
وآله ومحبيه الكرام • وجنده بالفضل والاعلام  
وبعد من قسم بغير الصمد • فقبل مكروه لما في السند  
وقبل لا وانه لم يقد • قالوا حتى فيه لا يندد  
والنهي محمول على من لم يكن • مقصوده التوفيق فافهم واستن  
اما اذا قال بحق طه • وسورة الليل وما طحاها  
فهو كمانصا عليه مكروه • بالاتفاق هكذا نكروه  
وان يقل يا صاح بالاله • أو بالنسبي أو بحق الله  
لا يلزم الاتيان فيه شرعا • ولم يكن أتى بذلك بدعا  
والاحسن الاولى اذا قبل له • بالله أو بحقه أن يفعله  
قد قاله الرملي خير الدين • حر تجلا مبادر في الحين  
معترفا بفضل ذي الكمال • محمد الديري بالانضال  
والله ربي عالم الصواب • وهما الحسن القول من جوابي

واقته أعلم

مطلب حلف بالطلاق من  
زوجته أنها لا تروح لأهلها  
فخرجت لأمير ثم أتت أهلها  
مطلب حلف بالطلاق أنه  
لا يؤكل نأوايا الأكل الكامل  
مطلب في حيلة من حلف  
أنه لا يصالح أخاه

مطلب حلف أنه لا يرافق  
أخاه من الشلم إلى بيت  
المقنس نأوايا الخ

مطلب خناق صدره من قررة  
حلف لأرضي ابن يسكنها  
فكتمها غير راض بل الخ  
مطلب حلف على أمر أنه  
بالطلاق أنها لا تنسج من  
قش أخيه فاصد الخ

مطلب رجلين حلف  
أحدهما أنه أعاد الآخر  
كذا وعكس الآخر

مطلب حلف بالطلاق من  
زوجته أنها لا تفصل هذا  
لنفسها فدفعت لجارتها

(مسئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح في هذه السنة لأهلها فأذنت بقصد  
الحمام أو الحياة نحو قصد ما غيرها واح إلى أهلها ثم أتت أهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكره  
يقع عليها الطلاق بذلك حيث لا ينسج (أجاب) لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لأن  
الروح بمعنى الذهاب والنزوح والاعتبار القصد عند الخروج فإذا خرجت لغرض أهلها ثم أتت  
أهلها لا يحنث واثقه أعلم (مسئل) في جماعة يجتمعون أخبا زهم وقت غداتهم للأكل أحضر واحد  
منهم خبزاً رقيقاً يجد أن لا يؤكل فاستنعوا عن أكله مرة بعد مرة فوصاحبه يدعوهم إلى أكله  
فحلف واحد منهم بالطلاق أنه لا يؤكل نأوايا الأكل الكامل للأمر بوجبة المعتدلة هل يصديق ولا  
يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصديق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأن اللفظ المذكور  
كناية عن ردة عنه واحتقاره والعرف فاض بمثله فلا حنث بهنله بهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما  
يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فيمن حلف بالطلاق الثلاث فأثا على الطلاق نفقته  
بعد العشاء بقية هذا التلغمة طريق مشر إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق معطاً بأن الطلاق  
المذكور كما في حق احتقار المشارع والله أعلم (مسئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق  
أنه لا يصالحه في الحيلة في إيقاع الصلح بينهما من غير حنث (أجاب) إذا حلف المدعي أن لا يصالح  
عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه وكذا لا يحنث معطاً وإذا حلف المدعي عليه بذلك  
ثم وكل به فان كان عن إقرار لا يحنث وإن كان عن ابتكار أو سكوت يحنث والحيلة فيه أنه لا يصالح  
فمنه وقوع الإجازة بالفعل وكذلك إذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة صلح القسولي وإن  
كان المراد الصلح الغروي الدافع للعداوة والغيظ بقوله التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم  
معه بحديث غيره إذا حدث بغير ألفاظ الصلح المعروف لا يلزم منه الصلح ولا حنث إلا في الإقرار براجع  
الجبر من باب اليمين في البيع والشراء في شرح قوله ما يحنث بالمباشرة فلا بالامر ليلظهر لمن يطلب  
الوقوف على صحة كتماناً بديت والله أعلم (مسئل) في أخوين أرادوا الخروج من دمشق إلى بيت  
المقدس فحلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس نأواياه لا يستغرق معه  
الطريق هل تصح يمينه فلا يحنث حيث فارقته قبل الدخول إلى بيت المقدس أم لا (أجاب)  
نعم تصح يمينه فلا يحنث لأن ذلك مما يحنثه اللفظ فافهم والله أعلم (مسئل) في رجل ضاق صدره من  
الإقامة في قرية فحلف أنه لا يرضى سكناها هل إذا سكنها غير راض بل لعناد في زوجته يحنث أم لا  
(أجاب) لا يحنث لأن حلفه على الرضا ولو وجد حنث سكنها غير راض بسكناها لعله المذكور  
والله أعلم (مسئل) في أخوين بينهما قش ينسج منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من زوجته  
أنها ما تنسج من قش أخيه فاصد من قش له فيمشره هل إذا باع الأخ حصته وانقطعت عنه  
نسبته لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق والله أعلم (مسئل) في رجلين حلف أحدهما  
بالطلاق أنهما أعارا الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنهما استعار منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو  
هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما البهالة والله أعلم (مسئل)  
في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تفصل هذا الطور لنفسها فدفعت لجارتها  
وفصلتها لها هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) إن كان من عادات زوجته أنها تفصل بنفسها لا  
يقع طلاق وإن كان من عاداتها أنها لا تفصل وإنما تفصل لها غير ما هو على الزوج ذلك يقع وإن كانت  
بارة تفصل بنفسها وتارة تغيرها لا يقع إلا إذا غنى الزوج الأمر بالتفصيل لا يقع وقد أخذت  
الحكم من مسئلة ذكرها في الجبر تغلق النوازل في شرح قوله وما يحنث بهنل في وقوعه عنه شبهة

مطلب حلقه على زوجته  
بالطلاق الثلاث أنها  
لا تقصل الظهر لنفسها  
فدفعته لدارها وقصلت  
البدن والكم لا يقع عليه  
شيء

مطلب لفظ غير العربية  
إذا كان يحتمل الطلاق  
وغيره يكون من الكلمات  
كلفظ العربية

مطلب لو قال لها أنت عني  
ثلاث أو قال أنت ثلاث  
بحذف عن الخ  
مطلب فيما إذا خطب رجل  
من امرأة أحسنه فلفظ  
لا يأخذها غيراً ولا دوني  
خصوص الخطاب  
مطلب إذا حلق لا يشرب  
النخاع فوضع غيره ونسب  
لا يحسن

مطلب حلق بالطلاق  
الثلاث أمه ما يأتي مثل هذا  
اليوم من العام القابل وهو  
في هذه البلاد

في ذلك فليراجعه وتأمل والله أعلم (سئل) في رجل حلق بالطلاق الثلاث من زوجته أنها  
ما تقصل هذا الظهر لنفسها فدفعته لدارها وقصلت كبده وبذنه لا غير هل يقع عليه الطلاق أم لا  
(أجاب) لا يقع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته بحضرة أمها فقال لها بالتركية  
ما معناه أذهبي مع أمك فقالت أمها بالتركية ما معناه لا تكلم بهذا الكلام فمكن ضرر راعي  
نكاحه فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمت به يكون ثلاثاً فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم  
الواحد أم لا يقع الطلاق أصلاً وهل يشترى إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال  
حالة مذكورة الطلاق ولم يشتره لا يقع شيء والواقع الثلاث والذي وقفت على الصواب في هذا  
الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه القسوى في الطلاق بالفارسية أن كان فيه  
لفظ لا يستعمل إلا في الطلاق فهو صريح يقع بثلاثة إذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال  
الطلاق وغيره فهو من كلمات الفارسية حكمها كبايات العربية في جميع الأحكام والمراد  
بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كل الصلوة فإذا علمت هذا فاعلم أن أصحاب الفتاوى  
وبعض الشروح صرحوا بأربعة فروع في الإيقاع بطريق الأضمر لو قال أنت الثلاث ونوى  
لا يقع لأنه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق الضمر فقد نوى ما لا يحتمل لفظه فلم يصح ولو  
قال أنت عني ثلاث ونوى الطلاق طلقت لأنه نوى ما يحتمل وإن قال لم أو الطلاق لم يصدق أن  
كان في حال مذكورة الطلاق أنه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث واضر الطلاق يقع كآته قال  
أنت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهره أن أنت عني ثلاث وأنت ثلاث يصدق في سواء  
في كونه كآته أو أم أنت الثلاث فليس بكآته وفي التارة خاصة وفي فتاوى الفضل إذا قال لها أنت  
عني ثلاثاً نوى الطلاق طلقت وإن قال لم أو الطلاق لا يصدق إذا كان في حال مذكورة  
الطلاق لكن في الثانية جعله صريحاً لا يقتصر إلى النية فيه اختلاف وجواب الفضل أوفق  
بكآته منه بغيره فظهر القصة وفي التارة خاصة من أجله ترأسه المختار أن يقع الثلاث إذا نوى وفيها عن  
الفضل إذا قال لها لو نوى الطلاق يقع فقولاً ترايض المتناهي فوقه يواراه المصنوعة معناه  
لك وقوله نوى الطلاق لا يصدق لأن معناه أنت وسه معناه ثلاث فتصلى أن اللفظ إذا احتل  
الطلاق وغيره وخلع النية وعن هذا كرهت بما كان اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ  
المسؤول عنه ظاهر إذ يحتمل أذهبي مع أمك فإني طلقتك وقوله الذي تكلمت به أي من الضرر  
المعني به الطلاق يكون ثلاثاً فهو من الطلاق الكل وإرادة البعض وهو سائق ويحتمل أذهبي مع  
أمك حتى يسكن غيبي وقوله الذي تكلمت به أي أي جملته انتهى عنه لعله الضرر يكون ثلاثاً  
فهو أراد الحقيقة ولا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخطبها منه ابن خالها  
فحلق بالطلاق ثلاثاً لا يأخذها رجل غيراً ولا دونه فهل إذا نوى به الخطاب بخصوصه وأن  
لا يمكنه من التزوج فزوجت نفسها قاهر عليه من غير الخطاب الأول هل يقع عليه الطلاق أم لا  
(أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلق بالطلاق أنه لا يشرب الخمر فخصر  
بعض الناسون في النواة ويشرب من دماحه هل يحسن أم لا (أجاب) لا يحسن للفرق كافي  
لا يأكل لحمها إذا أكل لحم السكك والله أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر  
مع زوجته فحلق بالطلاق ثلاثاً ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل أو ما يأتي مثل هذه البلاد  
فهل إذا سافر من سمي فلسطين كلاً كان في صون النصارى وعكاه ثلاثاً في ذلك اليوم يبر في يمينه  
أم لا (أجاب) نعم يبره ويكل قرية أو بلد عن يمينه بعيد بعد الاطلاق الإشارة معه فانت على علم

مطلب حلق على صهره  
لا يرسل من هذه القرية  
فرسل قهرانه

مطلب حلق على زوجته  
أنه لا يخطبها روح لعن من  
أخيها فراحت في غيبته  
لا يحنث

مطلب حلق أنه لا يبت  
هذه الليلة في هذه الليلة  
فغلت أو أبا عليه ولم يكن  
الخروج الامع هلاك نفسه  
لا يحنث

مطلب فيما إذا هجر عن القمل  
المخوف عليه والين موقته  
مطلب حلق لا يركب هذه  
المهرة ودعت الحاجة إلى  
وكوبها يحنث بركوبها إلا  
أن نوى حادامت مهرة

مطلب لا يخلو وطء في دار  
الاسلام من مهر أو عقر  
مطلب إذا أقر بالسرقة ثم  
رجع أو أنكر الأقرار بها  
لا يقطع

مطلب خطف بكرا صغيرة  
ووصل إليها ثم عقد عليها  
من ابن عمها ودخل بها بعد  
البواغ فهرت لا يخطبها  
من يصر عليه أن يدفعها له  
ودليه مهر المثل لها

مطلب خطف بكر أو أزال  
بكرتها وهربت من ويرد  
انصبها يجب منعها وعليه مهر  
المثل إن ادعى شهودا واحدا

بأن هذا التقريب والله أعلم (سئل) في رجل حلق على صهره أنه لا يرسل من هذه القرية فطلب  
عليه مهر ورسل قهرها هل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفتى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزي  
مسند لا يخطب في ثاوي قارئ الهداية أنه إذا نوى لا يمكنه فرسل قهرها لا يحنث والله أعلم (سئل)  
في رجل حلق على زوجته أنه ما يخطبها روح إلى عرس أخيها هل إذا استغنى ومراحت له يحنث  
أم لا (أجاب) لا يحنث لأنه ما خلاها وهو في معنى لا أدها والمصرح به في أنه عدم الحنث  
بالذهب في القصة بغير الاذن منه والله أعلم (سئل) في رجل هجر عن القمل المخوف عليه  
ويمنعه موقته صورته هل لا يبت هذه المسألة في هذه الليلة فغلت عليه أو أبا عليه ولم يكن  
الخروج الا بتسور السور وفيه اهلاك النفس قال بالها هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث قال في  
المتن حلق لا يمكن هذه الدار أو نوى فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يحنث  
وفي المحيط حلق لا يمكنها فخرج فوجد بها معلقا بحيث لم يكنه فقصه فقبل يحنث وقيل لا يحنث  
وهو أفتى أبو اليسر والصدرا والشهد والحاصل أن الحائض متى عجز عن الفعل المخوف عليه والين  
موقته بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال نعم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه  
والدين يسر والله أعلم (سئل) في رجل حلق بالطلاق أنه لا يركب هذه المهرة وقد دعت الحاجة  
إلى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل الألبس هذا القيص أم لا (أجاب) لا حيلة له في  
ركوبها إلا أن نوى بمنعه مادامت مهرة ولا يقاس بالألبس هذا القيص لأنه عندنا يحنث  
بلبسه بعد نزعها شيئا من خيطه لبقاء الاسم فيه والله أعلم

• (كتاب الحدود) •

(سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وأزال بكارتها كرها فماذا يجب  
عليه (أجاب) أن لم يدع شبهة مسقطه لحد الزنا وثبت عليه وجه الشرعي بقام عليه حد الزنا  
وان ادعى شبهة بندي الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لأنه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر  
أو عقر والله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الأقرار هل يقطع أم لا (أجاب)  
لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومن الغفار أن الرجوع عن الأقرار في السرقة والسرقة  
صحح كالرجوع في الزنا وصرحوا أيضا بأن أنكار الأقرار رجوع وإن منكر الأقرار لا تقبل  
الشهادة عليه بالأقرار لكونه أنكاره له وجوعا عنه وعن صرح بأن الشهادة لا تقبل على الأقرار  
الزيلي وأنكر الشراح والثاوي والله أعلم (سئل) في شق خطف بكر صغيرة وصل إليها  
وأدخلها عندهم هو أو شق منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فقتله عقدها ولم يلحقه من  
أبيها إجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعد مو بقت فرجحت إلى أبيها وأصاب الزوج حذام  
وهو يطلب من أبيها أن يسلمها له هل ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم  
عليه حيث لا وكالة سابقة ولا إجازة لاحقة وعليه مهر المثل وطلها بعد العقد المزبور واسقط  
الحد بصرته فوجب العقر بالضم والله أعلم (سئل) في محسن شق خطف بكر أو أزال بكارتها  
وهرب منه إلى أهلها اتبعها يري أن يغصبها في نفسها هل يجب منعها وماذا يلزمه (أجاب)  
نعم يجب منعها وإذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزم مهر مثلها وإن لم يدع شبهة وثبت عليه باحد  
وجهيه الأقرار والبنية وجب الحد باحد نوعه أن كان مختارا جرمه والابحد لكل موضع سقط  
فيه الحد يجب فيه المهر إلا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف محسنا بآل زنا

مطلب حذف حصننا هذه  
ليس له أن يصد نائباً لهذا  
التنقي

مطلب لا تقبل شهادة الحدود  
في قذف وان تاب ولا يقبل  
خبر القاسق في الدنات  
مطلب وطئ رزمة ملك  
الغير يزور شهر ولصاحبها  
دفعها اليه بالقيمة ثم تدفع

بخصوص من له اقامة الحدود فحده بطلب المذوق فهل اذا طلب من القاسق اقامة الحد عليه  
ثانياً ليس لذلك والحكم به شهادة هذا القاسق واختيار القاسق في الدنات (أجاب) ليس له  
اقامة الحد على القاسق من زين في قذف واحداً لا جماعاً والحكم في شهادة عدم القبول ولو  
تاب عندئذ لا نه من علم الحد فلا تقبل له شهادة أبداً ولا يقبل قول القاسق في الدنات صرح به  
علمنا في المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (مثل) في رجل وطئ رزمة كريمة ففرجها  
وهي ملك الغريم يا بزمعرا (أجاب) يعزرونيهم قال في الخاتمة لصاحبها أن يدفعها اليه  
بقيمتها بالقيمة بلغت وفي التبيين يطلب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا ذكر واولاً  
يعرف ذلك الاسماء فيصلى عليه اه قال في البحر والظاهر انه لا يصير على دفعها اه يعني  
ان شماس صاحبها دفعها بقيمتها ثم اذا دفعها له بقيمتها تدفع واقول ذلك قطع التصديق كلاً  
وأما شخص فحدث بحكايتها والله أعلم

### ﴿فصل في التعزير﴾

مطلب تقصير بمقاسرة  
ايمانية في بيان سرقة فاذا  
رجل بالقاط موجبة للتعزير  
يعزروا اثم على المقرص  
بل له الثواب بذلك  
مطلب اذا أضر الناس يده  
ولسأله وأخذ منهم مالا  
لنفسه وحده وظيفته  
استطال بها وأخبر بذلك  
الحاكم العدل يسمع منهم  
وان لم يكن حاضر او يعزرو  
بما رآه ولو بالقتل والخبر  
الثواب

(مثل) في مؤمن تقصير بقرصته ايمانية في بيان سرقة فلامه رجل وأذا وهده بالقاص  
فاحتمو موجبة للتعزير فاذا قرب عليه وهل يلزمه المقاسرة ايمانية الصادقة اثم اخرى  
او جرم دينوي أم لا (أجاب) يترب على الاثم المذكور بايذاته وتهديده التعزير الشديد  
لكرامته الحق وبضه الصدق اذا القاسرة ايمانية والنظر بالانوار البانية لاشتباهها ولا عار  
ولا حرمه فيها فوجب النار فكف بطبقه بذلك اثم وعقاب وهي تجلب لها الثواب فالمعترض  
عليه غير مصيب والله أعلم (مثل) في شرير يضرب الناس يده ولسأله بسعيه في الارض المقدسة  
وعوانه وياخذ منهم لنفسه مالا ويجعل ذلك وظيفته استطال بها وعليها تمالا هل يسمع من  
أهل المدينة الاخبار عنه بذلك لدى الحكام العادليين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فاذا  
يجب عليه (أجاب) نعم يسمع الاخبار بكونه شريراً يده ولسأله سواء كان حاضر أو غائبا لان  
الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتحضة حقاً لله تعالى التي لم يقصدها شخص معين لا تصاح  
الى الدعوى المتحاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح الجزائي لا يقبل لانه  
لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا انص علماء دنات  
المغبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا يخلصون لقصد وجهه دفع كلفة المتعلين لمعاونة  
المسلمين ولما كمل عليه وتعزروه ولو بالقتل حيث تقصير فيه باه لا يرجع الا بالقتل وأما السعاية  
والعوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة النعمان انه ياب فاعلم عليه من دفع شره عن  
عباد الله تعالى وقدر العزازي المسئلة في ثلاثه واضع من جامعه المشهور واسمه بالزانية  
الاولى في السير والثاني في الكراهة الثالث في آثر الجنائيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب  
السادس قال القاضي الامام ملك الملوكة أبو العلاء الناصبي المثلث عن مفيد سعي في الارض  
بالقصد او يوقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان ماذا يجب عليه

القتل مشروعه عليه واجب لفساده والقتل فيه مقنع  
شاهان شام ملك الملوكة أبو العلاء

مطلب اذا رأى مسلماً يربى  
يجل له قتله وكذا المكابرة  
بالظلم وقطاع الطريق  
وصاحب المكس وجميع  
التلثة

اه وفي المجتبى رأى مسلماً يربى يجل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق  
وصاحب المكس وجميع التلثة ياربى في قتله وجميع السعاية في قتل الكل وناب قاتلهم

والمقصود به هذا كله جسم مادة العالم فانه يجب اعداءه فان الظلم ظلمات واقه أعلم (مثل) في سماع  
 في الارض بالصدق واجب عليه تعزير لا تقيح له رادع لانه لا ارادى الا امر اقامه ذلك  
 الواجب عليه دفع الضرر عن الاسلام والمسلمين حسنة قامت عليه الدين واقتى رجل  
 المقتن فعرض له جماعة باستخلاصه من يد مترك اقامه الواجب عليه وتسليمه منه ونكفوا  
 وأطلقوه من حبه شفاعته في الذي يستحقونه لك ويستوجبونه عند مالك الممالك  
 (أجاب) اللهم وفقه للصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من شفع شفاعته  
 ستة حال جل من قائل ومن يشفع شفاعته ستة يكن له كفضل منها قال أهل التفسير الكفل  
 النصيب أي عليه من وزر هانصيب مساو لها في القدر قال القاضي أو السعدو الشفاعته الستة  
 التي لم يقصد بها امراعة حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا تغاوجه الله تعالى  
 وكانت في أمر غير جائز أو كانت في دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد  
 ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت  
 شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاذا الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن  
 مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل  
 بصير يري في بئر فهو ينزع منها بنسبه رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه  
 قد وقع في الائمة وهلك كالبعير اذا تردى في بئر ضار ينزع بنسبه ولا يقدر على الخلاص وعن  
 أبي النرداع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما رجل حالت شفاعته دون حد من حدود الله  
 تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاذا الله في ملكه ومن أعان على  
 خصومة لا يعلم الحق أم باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من أعان ظالما باطلا ليدحض به حقاً فقد يري من ذمة الله وذمة رسوله واه الطبراني  
 والأصبهاني وعن أوس بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع  
 ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد شخر من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب  
 والترهيب من جنس ذلك المذهب المذهب والحاصل ان سعى الجماعة المذكورين على خلاص  
 الشقي المذكور سعى في سبيل الشيطان وكبيره عند المهيمن الدين يستحقون بها في الدنيا الا هانة  
 والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (مثل) في ذي صلاح  
 وعلم ودين سرق كسبه من بحرته الكاينة بمجده جار من التمسعين فطلب على فله انه السارق  
 لها اخبر فاضى بلذمها ثم أخبرها كم العرف الذي يعمل منها اخذت عساه أن يتبين له  
 الحال بالفراسة الصادقة المباشرة الواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه  
 بذلك جناح ولا عتاب لاسم اذا كان كما كم العرف ليس يدي عطف وكان من ذوى الالباب  
 والساسة نوعان ساسة عادلة تخرج الحق من الظلم القاصر فهي من الشريرة عملها من عليها  
 وجهلها من جهلها وقد صنف الناس في الساسة الشرعية كتاباً متعددة وقدمت في البحر  
 نقلا عن التبيين في المعروف بالسرقه اذا وجد من رجل ذهب في حاجة غير يشغل بالسرقه  
 ليس له أن ية له ولا أن يأخذ من ولا علم أن يحبه حتى يتوب لأن الحبس للزجر لئلا يتعمد مشروع  
 انه والله أعلم (مثل) فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاساسة على قتل رجل ظالم شهادة  
 عدول فاذ ائتمرها (أجاب) قد تقر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيها حد

مطلب اذا وجب على أحد  
 تعزير أو أراد الامام اقامه  
 ذلك عليه قد شفع به الناس  
 وخصوصه من ذلك عليهم  
 الاثم بقدر ما تشعروا

مطلب في بيان الشفاعته  
 الستة

مطلب فيما أعد من الوعد  
 لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب في الوعد الذي أعد  
 لمن حالت شفاعته دون  
 حد من حدود الله تعالى  
 مطلب اذا سرق من رجل  
 صالح ذي دين وله جاره تهم  
 قلبه على فله انه هو السارق  
 فاعلم كما كم العرف الذي لم  
 يعرف بالاخذت عفا بذلك  
 لاسر ح عليه

مطلب اذا وجد الرجل  
 رجلاً معروفاً بالسرقة ذاهباً  
 في حاجة غير يشغل  
 بالسرقة ليس له أن يقتله

مطلب التعزير في كل معصية  
 ليس فيها حد مقدر

مطلب اذا أغرى ذا  
 ساسة على قتل معصوم  
 ظالم يعزروا بالقتل لغير  
 غيره من ارتكاب المعاصي

مقدروا الاغراء على قتل النفس الموصومة مصيبتين معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير  
فصيب على المقرى المذكور ويجوز الترفق فيه الى القتل قال في البصائر اثنى عشر كذا لا فائق  
وقد ذكر وايضا العلماء التعزير بالقتل في اشياء ذكر من جملتها جميع الكبائر والاعونة والسعاة  
والظلمة اثنى عشر ثم قيمة فكيف الساعي على قتل نفس مصومة ظلمة يجوز قتله تعزير بغير اجزا  
لغيره عن اربكاب المعاصي والسعي فيها والله اعلم (سئل) في سعي باخر الى حاكم الساسة  
معايه كانه فاسد اتفرجه واذا هذا ما يلزمه شرعا (اجاب) هذه المسئلة اكر على اننا  
ارادها في كتبهم وسموها مسئلة السعاة والاعونة واقتوا وجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي  
الامام ابو العلاء الناجي فيها انظروا

القتل مشروع عليه واجب \* لقسادوا القتل فيه مقتض  
شاهدان شامك الملوك او العلاء \* تلزم الجواب لكل من هو يبرع  
وقد ذكر الزاوي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السيرة وفي الصكره وفي الخنايا  
وذكرها في منع الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رحة الله تعالى عليهم  
اجعين وحشرنا في ذمهم امين فقولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحاكم  
ايقاع القتل عليه وتركهم لمصيبتين معاصي الله تعالى والله اعلم (سئل) في رجل سعى  
بنفسه الى اعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والقلاح يستجدهم استغنى حتى  
يسمع فيه ويشترى ويختل أمواله بل ونفسه وصبا له وما كفاه ذلك حتى سعى باز عمدا ايضا لهم  
وقال لهم هذا ايضا فلاحا حكم وسلطهم عليه فاذا يلزمه شرعا (اجاب) اعلم ان هذا الشئ البعيد  
الطريق من رحة الله تعالى الساعي في اضراء نفسه واضراء عباد الله مستحق لاشد التعزير  
وابلغ التصحر ولا شبهة في جواز الترفق في تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة  
والاشقياء القبرية مثل ذلك ساع في الارض بالفساد في اوقافه المذكور الحكيم من قوله عز من قائل  
انما جزاء الذين يحولون الله ورسوله الايمان من شهادتهم الا اعراب المارقين قطع عنهم  
يقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من اكبر معاصي الله تعالى لاستئصالهم اموال  
المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم اعظم منهم عند الله تعالى  
رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادري ازالة المنكر ولم يزلهم بلا الله فعله من الزور والخطيئة  
ماوردت به الاحاديث التي لاتعدو ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون  
بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه وأعز لا يغيرون عليه الا ما ساءهم الله يعقاب فلا  
جول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على منكوبة الغير  
ووطئها على ان يكونها منكوبة الغير فاذا يلزمه (اجاب) بوجع بالضرب الشديد اشد ما يكون  
من التعزير سياسة وعلمه المهر لها وعلمها اعدت وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذا انكح  
الثاني باطل والحال هذا والله اعلم (سئل) في رجل عد الى بكره بالغة في نكاح غيره فخطبها  
في شهر رمضان وجعلها القرية قرب قربتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقاها بالقبول وأكرمه  
وأواه وأدخله عليها والحال ان خالتها في نكاحه فائلا بنى وبينها عصوبة وهذه طريفة الفلاحين  
خابر اؤدهم والذي تلقاهم اكرمه وأواه وأدخله عليها وانكح معصية الله تعالى وهل يجب  
على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقنال (اجاب) جزاء  
الخاطف ومن أكرمه وأواه وأعانه على هذه المعصية المعظمة بالضرب الشديد والجس الشديد

مطلب فمن سعى الى الحاكم  
الساعي في تعزير غيره  
واذا أنه يجب قتله وعدم  
قتله معصية

مطلب فيما اذا سعى رجل  
بنفسه الى اعراب البادية  
وجعل نفسه فلاحا مستغنى  
تسخر لهم أمواله وعياله  
وسعى بذلك ايضا في ابن عمه  
فاذا يلزمه

مطلب اذا عقد على  
منكوبة الغير ووطئها  
على ان يكونها منكوبة الغير  
سياسة ويلزمه مهر المثل  
مطلب اذا خطف بكرا  
في نكاح الغير وأدخلها على  
شيخ قرية فأكرمه وأدخله  
عليها وكان ذلك طريفة  
الفلاحين الخ



والمبالغة في العقوبة الى أن تظهر منها التوبة ويجوز أن يترقى في عقوبتهم حال القتل لفظ  
 ما ارتكبه من معصية الله وهذه طريقة تعنى على أهل الأقليم الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا  
 يشكرونها ولا يتناهون عنه أن ينزل الله عليهم عذابا من عندهم ومخطا فان مرتكب ذلك  
 والساكبة عنه يكن سقر السفينة ليعرق أهلها وهم عنه مضربون فالقروض على حكم المسلمين  
 التقديف قطع هذه الطريقة القبيحة وحسم هذه الفعلة القبيحة ولو بالقتل والقتال ولا  
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فنهاله سبحانه اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في رجل  
 فارق صديقه فقال لم فارقني فقال وجدت على غير الطريقة فاصدا نصبه هل يلزمه تعزير أم لا  
 والمقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لا يعرف  
 بمفهوم كلامه المحقق ولا شبهة ان الى الطريقة قبل عن الاضافة والمضاف محقق أى لغرض طريق  
 أو لغرض طريقة القوم أو لغرض طريقة الناس وغير ذلك كاهو أوضح من أن يشرح وأظهر من أن  
 يذكر والله أعلم (سئل) في حق يسي دائما في حقوق آية أو يأتى به بكل ما يشوش عليه  
 ويؤذيه ساكنا بداره ميتا في حقه فأثما في اضراره بأمره مئوس وعشرته بانطرح من ملكه  
 قيمه ما يقتل ويؤتى بالمضرب ويشترع في شبه وشقه واتلاف عرضه وهتكه وقد كان زوجه  
 امرأه فقلاها الذين بهذا السبب وسأله الامانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عرفت تغربت  
 صفتت عفتي وقد كبر الان وضعف بمقامه اخلاقه وعجز عن الاكتساب وابنه المذكور  
 في عقنوا ان الشباب فهل يلزم بنقصته ونقصته والله يجب عليه أن يحسن عشرته معه ويضعه الى  
 عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق اقنوا ولكم الثواب من المهن الاخلاق (أجاب)  
 يلزم هذا الشق العاق بافعاله التعزير البليغ باجماع من الامته واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع  
 فيها خلافيين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم ويجعل وعظم وكرم عرغم الله ثم عرغم  
 الله قيل من يارسول الله قال من أدرك والداه عند الكبر أحدهما أو كلاهما ثم لم يدخل الجنة  
 وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكفر شتم الرجل والداه قالوا  
 يارسول الله وهل يشتم الرجل والداه فقال نعم يسب أباه يسب أمه يسب أمه فبسب أمه  
 ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير الثلاثي بحقه بحاله الزاير لامتثاله لانها  
 معصية أخرى محرمه بالاتفاق ويجوز الابعاد عن الكسب بوجبه عليه بالاجماع والاتفاق بل  
 صرح كثير بانه واجب عليه مع قدرته على الكد اذ لا يلزم بالشباب الكسب أن يكلف أمه الى  
 التعب والجهد وقد أورد العاذب النصار في أحاديث تفخر عن الحد بسبب الاكثار  
 والحاصل انه ان استمر على ذلك كان من حرم الدنيا والاخرى ورجع بالحسرة والندامة وانصبة  
 الكبرى فيا خسارته بارتكابه ذلك فعدا وقع نفسه في أشد المهالك والله سبحانه وتعالى نسأله  
 السلامة في العرض والدين وأن يحتم لنا بالصالحات والمسلمين آمين والمجد لله رب العالمين  
 (سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوج أخته بغير إذنه وبها زوجة أخرى أجنبية عنه  
 هجم عليه او قتل أخته مع جميع مالها من الاسباب التي داره غصا بهل يحرم عليه ذلك ويكون  
 مرتكبا لمعصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير الا لا يؤبه وهل اذا صدر صاحب الامتعة  
 الدعوى عليه بما هو موجود فعنده الحياكم الزامه بحضوره البشارة عليه بالدعوى والشهادة  
 أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها ما شرعوا وقد رفع  
 شيخنا الشيخ محمد بن الحنفية في مثل هذا فافق عاصورته في فتاواه يلزمه مردها ورجوع جميع الامتعة

مطلب فيما اذا قال لصديقه  
 وجدتك على غير الطريقة  
 فاصدا نصبه لا يعزير ويصدق  
 في انه قد دعا ذكر  
 مطلب في حقوق الاب

مطلب اذا امتنع الابن من  
 انطروجه من ملك الاب بعد  
 طلب ذلك منه بعزرجا  
 يليق به

مطلب فيما اذا هجم دار  
 زوج أخته وبها زوجة  
 أخرى أجنبية عنه وأخرج  
 أخته مع امتعتها

الى الزوج حيث أعت ذلك ويحب على المتعدي بأخذ الرخصة ودخول دار الزوج  
بغير إذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم  
مجمع عليه لا خلاف لاحد فيه وأما احضار المدعى المتقول لشار السه فالتون والشروح  
والفتاوى طالحه في غير المدعى عليه على احضار ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل يؤذى  
المسلمين بالتعزير على أخذ وطائفتهم من غير رخصة ولا أهلة للاستحقاق فلا يترتب عليه وهل  
يجوز السعي به الى إلحاحكم بسبب ذلك لاجل منعوه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن  
وظيفة بغير رخصة يعزل ولا يبقى على ما كان عليه سابقا (أجاب) يترتب عليه التعزير كما مضى  
في كتب علماءنا من يؤذى غيره بقول أو فعل ولو بغير العين يعزير وفي البحر صرح بجمرة  
أخذ وظيفة الغير بغير رخصة وعدم جواز ارجاع الوظيفة عن صاحبها فالتا لا يعمل عزل القاضي  
لصاحب وظيفة بغير رخصة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى إلحاحكم ليعنه فقد  
قال في الظهيرية رجل يعلى وبصر الناس يده ولسانه فلا يأس باعلام السلطان به والله أعلم  
(سئل) في أمير أرسل رجلا بصاونه الى غرضه بالبيعة بمعرفة أمته بتابع البعض وبقي  
البعض وأخفى فريده ووضع مكانها فردة نصراني واكتشف أمره بالخطأ وكتب ذلك في جنة  
بالرملية وأيدت بكتابة قاضي نابلس عليها باعتراقه يديه وسجل ليعرض على حضرة الامير لردعه  
عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتحقيره وتعرير أم لا (أجاب) نعم للامير ردعه ومنعه وتزجره  
ونهره وإقامة التعزير عليه وإيصال العقوبة اليه لارتكابه الخيانة وخونه والامانة ومن  
ارتكب المعاصي فهو جدير بالخذل والنواصي فليس ان يعصى المهيمن حرمة ولا الذي ينبغي  
الفساد مقام والله أعلم (سئل) في رجل أتى آخر بقوله يا با جدما أنت مسلم ولا يؤلف بل  
كافر مشرك بالله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعزير القاتل فقد قال في النظم الوهابي  
ولا تكفرون يا كافر وهو مسلم ه وبابها انما قالوا يعزير  
وقد ذكر شيخ الاسلام ابن التينة في شرحه ان المختار القسوى في هذه المسئلة ان القاتل لئلا  
هذه المقالات ان أراد التسم ولا يقتله كفرا لا يكفرون ان كان يعتقد كراخاطبه هذا على  
اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كفرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين  
الاسلام كفرا كفرا اه وقد أجمعوا على انه يعزروا لله أعلم

### \*(كتاب السرقة)\*

(سئل) في رجل فقد بعض أمته زوجة ابنه من يته فاتهم امرأته تدخل على زوجته أحبانا  
هل اذا ادعى عليها بسرقة الأمته يقبل بمجرد قوله وتحبس وتبس بعدا ببعيد دعواه أم لا  
(أجاب) لا يقبل قوله بمجرد العينة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كان  
لأن السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحاط فيها غاية الاحتياط وتدرأ بأدنى شبهة وقد ورد  
في الحديث الشريف لحدوا الحدود بالشبهات ولا تحبس ولا تلمس بعدا بقال في البحر في  
التحسس لا يفتى بعقوبة السارق لاشعور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة  
أو غيرها مما يجب فيه الحد والقصاص هل يحبس بمجرد الاتهام أم لا بمن شاهد عدل أو اثنين  
مستورين (أجاب) لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لأن  
الهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبه بغير ذلك صرح علماءنا به وعن صريحه صاحب

مطلب اذا كان يؤذى  
الناس باخفوطاتهم من  
غير رخصة يعزير ويجوز  
اعلام السلطان به لينعنه  
عن ذلك

مطلب اذا خان في الامانة  
برجوه الامير ويقيم التعزير  
عليه  
مطلب اذا قال لا تحربا كافر  
يا با جد يعزير القاتل ولا يكفر  
ان أراد التسم الخ

مطلب فقل من يته بعض  
أمته زوجة ابنه فاتهم  
امرأته تدخله لا يقبل قوله  
المجرد عن العينة ولا تعذب  
مطلب فيما اذا اتهم بسرقة  
أو غيرها لا يحبس بمجرد  
الاتهام بل لابد من شهادة  
عدل أو مستورين

## البرق كلب الكفالة والله أعلم

\* (صكتاب السبع) \*

(سئل) في كيفية ميله تغريبها مسجد الجماعة المسلمين وشرع اسم الجماعة المسلمين أيضا  
 يقام بكل منها مشاعرا للاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتقعر بها أهل المسجد في التوصل  
 ومباشرة الوضوء ومقدمات الصلوات وبها تحرق مقعره عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى  
 الشجر الذي بها قطعوه وأقاموا بها جدارا وأضافوه الى الكنيسة رافعين أصواتهم يادبن  
 المسبح على وجهه الاظهار ناقلين أنواع أطعمة لعملتهم بالفتيج والتضابط مظهر من أنواع الفرح  
 والسرور والاستبشار لاضافة الكنيسة لهم واتصارهم على أهل الاسلام بفتح المسجد من  
 الاستغفار بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايالام فهل يمكن من ذلك مع أنه لم يمهّد  
 لهم ذلك فيما سبق من الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام لهم لا  
 لمخافه من المذلة والاهانة بأهل الأيمان (أجاب) المصرح به في كتب الحنفية وغيرهم أنه  
 لا يجوز زيادة في الكنائس القديمة على الخط الاول لا في البناء ولا في الأرض وأضافة البقعة الى  
 الكنيسة زيادة في الأرض والجدار زيادة في البناء لا يجوز واحدهما بل يجب أن يفتح وإذا  
 وقع رفع وخسوصا في بقعة لم يثبت كونها فيها سابق منها أو يتقعر المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم  
 فلا يحل لها كم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لهم اعاتنتهم عليه ولا يصحار نفسه للعمل به بل اختار  
 السبكي لنفسه المنع من تمكنهم من كل ترميم واعادة مطلقا وتصرفه ولاده للجمهور وان قالوا  
 بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة تنقش أو تزين أو ارتفاع أو اتساع  
 انما ساغ لذلك لأنه مجرد تأخير للعاقبة الى الدار الآخرة فلا يجر دمه حتى في حقهم أيضا  
 على القول بأنهم مكفون بالرفع وأما اعاتنتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد  
 وقع أن بعضهم قام بمعونتهم والتم بذلك في نصرتهم فقرأ على رأسه في عالم الرؤية علامة نصراني  
 أجازنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون أعوانا في مثل ذلك وأخذنا بجمه وكرم من هذه المهام  
 والمالهات والواجب على كل مسلم أن لا يعلى الذنبة في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر  
 في الاشياء والتناثر في آخر الفن الثالث أن السبكي نقل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت  
 ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بناء ذكره السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة  
 عند ذكر الامراء قال قلت يستط من ذلك انها اذا قفلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع  
 ذلك بمصر بالقاهرة في كنيسة بجوارق قفلها الشيخ محمد بن الباس فاضى القضاة فلم تفتح الى  
 الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتصبرا كما بفتحها الخ وجهه ان في اعادة بناء  
 هدم المسلمين لها استغفارهم وبالاسلام واتحادا لهم وكسر الشوكتهم واتصارا للكفر وهو  
 لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رحمهم الله تعالى رحمة واسعة والله أعلم (سئل) هل يجوز  
 للدني تعلية بناءه أم لا (أجاب) بما أجاب به فإني الهادى بقوله ان أهل الفتنة في المساجد  
 كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية  
 بناءه اذا حصل ضرر لدار من منع ضوم وهو هذا هو ظاهر المذهب ذكر القاضي أبو يوسف في  
 كتاب الخراج القاضي له أن يمنع أهل الفتنة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا بمنزلة زهوا الذي  
 أفتى به أنا انتهى وقوله وذكر القاضي أبو يوسف الخ فيهم منه أنه يقتضي عدم تعلية بناءه وهو

مطلب ليس لأهل الفتنة  
 الزيادة في الكنيسة  
 وبنيته

مطلب يجوز عند الجمهور  
 اعادة المنهدم من الكنائس  
 من غير زيادة على ما كان  
 ولا يجوز اعاتنتهم  
 مطلب اذا هدمت الكنيسة  
 ولو بغير وجه لا يجوز  
 اعادة بناء الاجماع واذا غلقت  
 لا تفتح

مطلب يمنع الدني من تعلية  
 البناء اذا حصل منه ضرر  
 لحارب في ظاهر المذهب

قوله كان ذلك أولى كذا

بالاصل اه

مطلب لا يجوز لاهل الفتنة

أن يعاولوا بناءهم على بناء

المسلمين

مطلب لا يجوز لاهل الفتنة

أن يسكنوا محلات المسلمين

ويؤمروا بالاعتزال عنهم

مطلب دير لطيف من

الربان تشعبت اليه

مع الدور التي لها

أرادوا رفع ذلك الخ

ظاهر لاهل الفتنة من السكنى بينهم فلا يمنع من تعلية بناءه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله هل يجوز لاهل الفتنة أن يعاولوا بناءهم على بناء المسلمين ويسكنوا دارا عاليا بين المسلمين والمسلمين فأجاب لا يجوز لاهل الفتنة ذلك بل ينبغي أن يصنعوا محلات المسلمين ويؤمروا بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لاهل الفتنة ذلك يخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجار ملكه على ما ذكره القاضي أبو يوسف لقوله وهو الذي أفتى به أنا وفي النظم الوهباني وليس له رفع البناء قصير قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار بظاهر منع من انشاء البناء العالي على بناء المسلمين اه وهذا وإن أفتى به فإرى الهداية لكن الأول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضا أقوى مدركا للعديد الشريف المرجح لكنهم لهم ما لنا وعليهم ما علينا واقه أعلم (سئل) في دير معقل سكن رهبان طائفة الافرنجيا القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية في ملكهم ونصر قفهم لاصقة بغير الدير وقد تشعبت غالب بنائه والدور قد انهم غالب بنائه وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدير المعتدل سكنتهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشعبت من بناء الدير واعلاص ما تشعبت من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل بمجرديهم ليسكنوا بها ويصقلوا برفعتها ليكون البناء مانعا من دخول اللصوص اليهم لئلا يمتدوا على ما لهم وأنفسهم أم لا (أجاب) نعم لهم إعادة ما تشعبت من الدير على ما تشعبت عليه المتون الموضوعة للصبي من مذهب الامام الاعظم لافرق في ذلك بين الدير والصومعة والكنيسة في النار وتعمير ما تشعبت منها وإعادة ما تشعبت من السوت والدور الجارية في ملكهم المعدة للسكن جارية بلا خلاف لا لتضلال جمع فيها للعبادة واظهار شعائرهم واذا حكموا بناءه يوتهم ودورهم التحفظ من اللصوص لئلا يمتدوا على أموالهم وأنفسهم لا تعرض لهم في ذلك وان كانوا قد نصوا على أنفسهم ليس لهم رفع بناءهم على المسلمين لان حلة منعهم عنه مقيد بالتعلي على المسلمين فإذا لم يكن ذلك ولكن للتحفظ لئلا يمتدوا على أموالهم وأنفسهم كما شرح لا ينبغي أن يكون ظاهر واقه أعلم (سئل) في دير يدي ملك طبق من جلة دار تلقاها ارتاعن أيه اليهودي راحة على بيت من جلة دار لم تلقاها أيضا ارتاعن أيه وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان يسكن أوهم قبله ويريد المسلم الآن أن يمنع اليهودي من سكنى طبقته والتعلي عليه فأنال الاسلام يعاولوا يعلي عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد حوزوا ابقاء دار الذي العالي على دار المسلم وسكانها اذا ملكها ما لم يتهدم فانه لا يبعد حاله كما كانت وعن صرح بذلك ابن النخعة في شرح النظم الوهباني وكثير من علماء الله أعلم (سئل) في أرض قراخ مجاورة لآهل الذمة أعياها مالها بائن معلوم لشخص وسلها له ان يتخذ لآهل يجوز بيعها والمشتري أن يضيفها للآلة المذكورة فافرن أموات الناصري أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقها المسلمين ان الملك مطلق للتصرف في المال الذي يملكه يبيع من شاء والمشتري التصرف في ملكه ما يتخذه مقبرة وقد صرح في التاتارخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشترى دارا أو بيتا من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل ينعون عن ذلك فقال لا لانهم لم يملكوها ففعلوا بها ما شاؤا كالسليين اه والله أعلم (سئل) في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس وانطلق يقر الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلقى جماعة من المسلمين وطائفة من أهل الفتنة فيحبسونه للام على أنفسهم وأموالهم ويلتزمون اليه عند دخولهم من

مطلب طبقه الذي فوق

دار مسلم تلقاها بالآرث

لا يباح للمسلم يتصمن

السكنى لكن لو هدمت يمنع

من اعادتها

مطلب أرض قراخ في جوار

قرية أهل الذمة اشترىها

رجل من مالها واراد

المشتري جعلها الخ

مطلب رجل يخرج في بعض

السنين لزيارة القدس فيلقه

طائفة من المسلمين وطائفة

من أهل الفتنة الخ

ظالم أو قاطع طريق لئلا يذبح عنهم هل شكر عليه ذلك أم لا (أجاب) لا ينكر عليه ذلك إذ حكمهم  
حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كل ما ولو لم يرحب والحبب بالعلم وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم  
كل ما لا يرحب والقوا أحسن ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجين من نارة القدس والخليل  
وفي الأشغال النظر في نقله عن الملتقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي لا انحر والخنزير  
ولا يكره عبادته جازة النفي ولا ضيافته اهـ ولم يرزل أهل النعمة يخرجون مع قوافل المسلمين في  
أسفارهم من غير تكبير على من يأوهم ويدلهم على الطريق أو يطعمهم أو يسقاهم أو يستخدمهم  
أو يحسن إليهم أو يمنع عنهم البدع العاديات ويسلمهم من الطغاة والقضاة الباغية العاتية بل له  
في ذلك الأجر العظيم والثواب الجسيم وقره صلى الله عليه وسلم انما الأعمال بالنيات أصل أصل  
في الجواب عن مثل هذه القضايا والله أعلم (مثل) في ذي أنظار الاستعلاء على المسلمين واتخذ  
لولده عرسا ورضيت خلفه الطبول والزمر وطبقه في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه  
الشموع الكثيرة وقبض به مشيعوه متعلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع النفي من مثل  
ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعززون على ذلك أم لا (أجاب) المصريح به في كتب علما أنه  
يجب على أهل النعمة اظهار القلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في دفع  
القدر بصفاته اذا استعلى على المسلمين حل للامام قتله وصر فيه بغيرهم من الشبان الفاسدة  
سر رأ وغيره كالصوف المربع والجوخ الرفيع والاراد الرفيعه ولا شك ان هذه الاشياء  
المذكورة رأ ولها منع محاصروا به ويعز زمعظمهم لا تركاب الحرمة وكذلك هم حيث  
ارتكبوا المنوع عليهم فعليه بالارباب وفي الاشياء والنظر بتجليل الكافر ظلم كقوله في علم  
الذي تبصير لا كقوله والله أعلم

مطلب أظهر الذي الاستعلاء  
على المسلمين واتخذ لولده  
عرسا بالطبول وغيره ما يمنع  
منه ويوجب على أهل النعمة  
اظهار الخ

مطلب تبصير الكافر كقوله

### • (باب العشر والخارج) •

(مثل) في العطاء الديواني المعبر عنه بأي أهله بالتجار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التجاري  
المقاطع عليه فخرج القضاة من قريته المال وقدر فيه غيره ولم تكن الفلحة حينئذ أدركت  
فهل تكون لمن عزله السلطان أو لمن ولاه أم تكون بينهما أم توضع في بيت المال حتى تصرف  
فيها السلطان برأيه أو نأيه المقوض المذلل من قبله (أجاب) المصريح به في كتب علما أنه  
ان من مات أو عزل من أهل العطاء في أثناء الحلول حرم العطاء أي منع العطاء فلا يعطى له شيء  
لا رجوعا ولا استعجالا نوعه ولا يسجد له وليس يدين ولهذا يسمى عطاء فلا علك الا بالقبض ويسقط  
بالمرتبة وعن صرح به له لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرف في كتابه المذكور فاذا اقرر  
ذلك علم ان الفلحة المقاطع عليها توضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منها حتى يرى من له أمر  
بيت المال وهو السلطان أو من نأيه منابه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقضيه  
ورقضه والمثله في غالب كتب المذهب ذكرت في السر في باب الوظائف والخزينة والله أعلم  
(مثل) في ذي عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تناول ما يؤدبه بعض الخراج منها فباعه  
له باذنه بعد قبضه به بغير معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه لكونه ملكا للقبض  
أم لا (أجاب) صرح علما أن راجعهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسما  
بعد قبضه وايضا مشقته ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وصار التصرفات  
الساقطة للمالك شرعا وليس للذي ولى بعده أن يملكه والله أعلم (مثل) في أرض سلطانية يد

مطلب عزل السلطان بعض  
التمارين قبل ادراك الفلحة  
وولى غيره فوضع الفلحة اذا  
أدركت في بيت المال ومن  
مات أو عزل من أهل العطاء  
منه

مطلب باع ما يؤدبه صاحب  
العطاء باذنه بعض الخراج  
بعد قبضه ثم عزل من  
البيع وليس لمن ولى بعده  
أن يملكه  
مطلب اذا رهن المزارعون  
الأرض السلطانية تسنين  
لا يبطل لقيمتهم

من اربعين يتعاقبون عليها بالزرع جيل بعد جيل ضاق بهم الحال فوهوا لاهل القرية على مبلغ معلوم فقبضو منهم شارطين عليهم ودهالدهم عندنا المبلغ فرتوا المبلغ بعضنين وردوا الارض عليهم وصارت في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مستتلا ثلاث سنين والآن يدعون انهم لهم وأتكرروا الزنهان هل اذابت عليهم ما شرع أعلاه ندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم ندفعون عنها لعدم بطلان قديمهم عدا كذا لترك لهم به اجني بالهن وان لم يصح وانما سئل قديمهم بالترك واختيار اولم يوجد فاذا ثبت عليهم ما شرع أعلاه ندفعون عنها والله أعلم (سئل) في ارض سلطانية يتواردها الزرع اربع ارباعين جدا اختلقوا فبعضهم يريد ان يقسمها وبعضهم يريد بقاها على ما كانت قديما هل يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) يترك القديم على قدمه نص على ذلك علما وانا لله أعلم (سئل) في ارض سلطانية وليت المال جارية في تيمار شخص اجرها من ارضها يدراهم رجل فزرعها المستأجر وأكل زرعها الجراد هل تلك المزارع الاجارة المذكورة أم لا عليك الاجارة لكونه لملك فيها (أجاب) قد تقر ان اراضي بيت المال يملكها ملك أو أرض الوقف وان اجارة غير نظره لا تنفذ والاراضي الآن التي في أيدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم من اربعون فيها لا تقطع مالكها كحضره الكمال من الهمام وليس لهم فيها حق الا ان المزارعة التي هي محترمة بمنفعة بئر الكسبي في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحانوفي من لهم من اهل الوقف حق السكنى ليس له ان يسكن غيره الا بطريق العارية بدون الاجارة لان العارية لا توجد بحال المستعير لا بمنزلة نصف اضافه بخلاف الاجارة فانها توجد بحال المستأجر وهو بشرطه فلا يصح هذا وفي الاشياء والنظار الاجارة للارض كالخراج على المعقد فاذا استأجره للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لمقبل الاصطلم وسقط ما بعده هذا من عليك الاجارة فكيف بمن لا يملكها البتة والله أعلم (سئل) في رجل كان يسهل ارض سلطانية يبيعها بجل في السلطان قسمها فقديما عظمه بمن كانت يسهل عن عمارتها لعدم الآفة فدفعها للشخص واستمرت بعده عشرين سنين ودفعها الثاني لثالث واستمرت بعده عشرين سنة من كانت يسهل أولا ان يرجع في أخذها والحال انه لا شيء ولا غرس واقتال فذكر بها وهاها للزرع فهل له ذلك مع ما اتفق على عمارتها أم لا (أجاب) الاراضي التي وليت المال والناس تزرعها على الثلث أو الربع أو النصف وتعود ذلك لملك الناس فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجوز في الملك فلا رجوع للاول فيها وانما حق الاعطاء والمنع للسلطان وأما به والله أعلم (سئل) في ارض وليت المال بها بئر منهم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها بيجوز زشر اولها بمن ولا السلطان تخر بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في العرف بشرط حقه والسواد ما فتح عنوة الخ قال فيه حاكمن الفتح كتب في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشرف برساي الارض عن ولا نظر بيت المال هل يجوز زشر او منه وهو الذي ولاه فكتب اذا كان بالمسلمين حاجة والصادق بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم كما أنه اوجب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبني على قول المتقدمين ما على قول المتأخرين المقتضى به لا ينصرف حوازيه عقار التيم فمأذ كر يل فيه وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاته الامنه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك يقول للامام بيع العقار لغرض حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المقتضى به وهنم مسئلة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا فيفتش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت

مطلب ارض سلطانية في

ايدي الزراع عن المأثم أراد

بعضهم قسمتها الخ

مطلب اجار ارض بيت المال

المزارع فزوع المستأجر

أو كل الزرع الجراد لعل

المزارع الاجارة

مطلب ارض سلطانية في

من هي في يده عن عمارتها

فدفعها لآخر ليس له الرجوع

مطلب ارض بيت المال

لاملك الناس فيها فلا يجوز

بيعها الخ

مطلب ارض بيت المال

فيها بئر منهم ورغب انسان

في شرائها بضعف قيمتها يصح

وان لم يكن المسلمين حاجة

المال غير محببة ليسمى بذلك الى ابطال الاوقاف والندبات وهو مردود بما ذكرناه اهـ ومثله في  
 النهر (واقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في حال بيت المال ثمة وفي التيمم وما زلوا  
 التيمم سبع عقارب نصف قمتها زلة ولو كلفه ذلك هذا ما انظر اليه صاحب الصر والمصل انه  
 يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال التيمم وما ورد فيه غير خاف على قبيح والله  
 اعلم (سئل) في ارض خراج المقاسمة كراضي بلادنا لو جعل والى الخراج على صاحب الارض في  
 كل سنة مبلغا معلوما لغيره فيها فلم يتيسر له الفرض ومضت مدة سنتين ولم يغرس بها فزرعها نحو  
 الحنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة (اجاب) لا يلزمه  
 الاخراج المقاسمة لنفسه بل جعل المذكور ولو التزمه صاحب الارض اذ هو التزام بالايكس وفي  
 الكافي لا يجوز الا ان يحوّل الخراج الموقوف الى خراج المقاسمة لان فيه نقص العهد وهو  
 حرام ومقتضاه انه لا يحوّل خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهره لكن اذا ثبت في  
 اراضي الشام ما ثبت في اراضي مصر بأنها مائة اصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها بالحقبة  
 من اربعة قبال درهم او غيرها من الدنانير والعروض وما صلح اجرة اجارة فتمت فيه أحكام الاجارة  
 فيزني في واقعة الحال المبلغ المصين لها أو تحسب وجدت القضية وشرا الطرزوم الاخر من  
 التمكن من العرس وغيره وترجع الى الاخر في كل حكم والله اعلم (مسئل) فيما اذا ترك  
 المزارع زرع الارض الخراجية الموقوفة الصالحة للزراعة يلزمه المخرج أم لا (اجاب) يلزمه  
 المخرج زرع أم لا والله اعلم (سئل) في غراس يدرج ملكا وارض الفراس جارية في تيمار  
 الاسياحي وعلى الانصار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غالب الانصار قنت وبقي  
 بعضها ويريد صاحب التيمار ان يأخذ عشر الانصار القائمة والباقية بالقائم كما كان يأخذها سابقا  
 فهل له ان يأخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذ على الانصار كلها الباقية والقائمة أم على ما بقي من  
 الانصار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار ان يسلم الارض المذكورة له  
 ذلك وهل هي ملوكة بتمامي من الانصار أم لا (اجاب) الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة  
 ولا اعتبار بعد الانصار شرعا اذ رقة الارض لبيت المال ولتيماري اجارتها بجر المثل كما صرح  
 به العلامة الشيخ فاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يدي الفراس عن ذلك لكر  
 داره القائم اذ هو احق بها بجر المثل ولو ابي التيماري ذلك اذ رقة الارض لبيت المال والخراج  
 لمن اقطع له فلا ملكا للقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملكه ما لم يكن  
 واقعه اعلم (سئل) في ارض لبيت المال يدبها عدة تواردون على الزرع حمدة صياتهم وماؤهم  
 من قتلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيماري ذو عظامير يدفع اديهم عنها ودفعها الغنم هل  
 لذلك شرعا أم لا (اجاب) ليس لذلك شرعا بل يتق في دين راعها المتدسين اذ لا ملك له فيها  
 باجماع العلما واعلم له فيما عدا من الخراج وليس له فيها ملك ويجب جواز اعطائها لمن  
 استنته نفسه وعمل بالقلعة المشهورة الاسل ابقاها ما كان على ما كان والله اعلم  
 (سئل) في رجل ندعوا للناس محمد بن واهمه الحق في محمود عليه تيمار براءه سلطنة والمكتوب  
 فيها اسمه الحق في محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا لبراهة أم لا (اجاب) لا يوجب خلافا  
 فعدد الاسماء امر جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا في متعنت مستدر كافيها بعد الاصر  
 ما هو نافذ هذا ولا يستدر بتمثيل ذلك في التعريف لان الفرض هو العلم وهو حاصل بأحد  
 الالحين كما هو ظاهر والله اعلم (مسئل) فيما اذا مات أحد الجندين بعد ان أدرك الغلة والزيت

مطلب ارض خراج المقاسمة  
 اذا جعل على صاحبها في كل  
 سنة مبلغا معلوما لا يجعل  
 الفرض ومضت مدة ولم يغرس  
 لا يلزمه ما التزمه

مطلب ارض السلم اذا  
 ثبت فيها ما ثبت في ارض مصر  
 كان المأخوذ منها اجرة

مطلب اذا ترك المزارع  
 زرع الارض الصالحة للزراعة  
 يلزمه المخرج الموقوف  
 مطلب ارض لبيت المال  
 فيها غراس رجل فسق  
 بعضها واراد التيماري أخذ  
 عشر الجميع ليس له ذلك

مطلب ارض لبيت المال  
 في ايدي المزارعين من قديم  
 الزمان اراد التيماري نزحها  
 منهم ليس له ذلك

مطلب اسمه في ائيرة محمد  
 ويدعوه الناس محمد بن واهمه  
 الحق في محمد لا يوجب ذلك  
 خلافا

مطلب مات أحد الخلد بعد  
ادراك القلة يستحب  
الصرف الى غيره

مطلب أرض عشرة  
موقوفة أمر السلطان  
بصرف العشر الى جهة تلي

للمتكم عليها أن يتبع  
مطلب أرض لمسجد فقرة  
لم يعلم عليها خراج أراد  
المتكم على القرية أخذ  
الخراج منها ليس له ذلك

مطلب فرض ناطر الوقت  
على المزارعين اكدا  
الخطة والشعر اعداد  
معلومة هو باطل لا يثبت  
في ذمتهم

مطلب ليس تقسام أرض  
القسم وضع شئ عليها

مطلب لو ظلم تقسام أرض  
القسم وضع شئ عليها يوزع  
على الخارج

من القرى التي في تيمار فهل ذلك حق له ولو رتبته المطالبة به أم لا مع بيت المال أم لمن وجه  
السلطان نصره والله تعالى التيمارة (أجاب) صرح علماؤنا في كتاب السريان من مات من أهل  
العطاف في آخر السنة يستحب الصرف الى قرية لا نفقدا وفي تبعه فيستحب العطاف كذا في الصر  
وشرح توير الاصار وفيه نقلا عن حاشية أخى زاد لموات في آخر السن صرف الى قرية لا نه  
قدأ وفي مقتضى فصرف اليه ليكون أقرب الى الوفاء أما اذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج  
عطاؤه الصحيح من الجواب أنه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاف بطريق العطاف والصلات لا تتم  
الا بالقض وأن ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذ مات لم يخلقه وارثه كذا في البيانية والله أعلم  
(سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلالها من صبي وشيوي وشجر زيتون وغيره أمر  
السلطان نصره والله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معاومة هل للمتكم عليها أن يمنع من دفعه  
محتج بأنها وقف ولا شئ عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يمنع من دفع العشر فان علمنا فاطمة  
صروحنا في إياه الله يجب في الأراضي الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية أرض  
لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن تريد المتكم على القرية وهو السباهي الا  
أن يأخذ عليها خراجها هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والتقديم يبقى على قدمه وحل  
أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاحكام في مساجد المسلمين المعتدلة كروغ والسجود  
فيبقى ما كان على ما كان ومن أحدث على بيت الله حاد ناقض حارب الله ورسوله ورجع بالنار  
والهوان والله أعلم (سئل) في ناطر متكم على وقف يفصل على مزارعيه اكدا السخطة  
والشعر والقطن وغيرها مدام معاومة عليهم وقناطر مجرد الحسن والتعدين رضوا أو  
غضبوا هل هذا جائز شرعا أم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصته الوقت نقصت على  
الفصل يكون القول قوله بمنزلة لاقول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا  
ولا يثبت ذمة المزارع لانه ربما يبيع مجهول بمجهول في ذمة المزارع ادما في الكس  
مجهول المقدار والجنس بل ينس لا يجوز مجازفة الأري الى ما يرى عن جارية عليه الصلاة  
والسلام نسي عن بيع الصبر من التري لا يعلم كذا بالكيل المسمى من التري واه مسلم والتساق  
وانما الشرع في مثله التيسير والتيسير بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص  
في الوقت الذي يقصده التيسير الى الله ويحل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقنص سائر  
علما نانا القول قول المزارع بمنزلة قدس كالأرطاة خاتمة المزارعين فارسل اليه عمر رض  
الله عندهم أمرهم الى الله تعالى ومن قوي ظنك فيه بالحياة خلفه وكل أمره الى الله وهذا  
الشرع الشريف من حاد عنه فانه قوي متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا  
كالذي ينكح أمته والله أعلم (سئل) في أرض القسم التي يزرعها الناس بالحصة هل لقسماها  
أن يضر روا عليها شيئا معلوما في مقابلة حصصهم بصفة فصلان ذلك وجه الخرز والقمين  
ولا يطابق ما يخص حصصهم بل يزيد تاروقه ينقص أخرى ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الجبر  
(أجاب) ما يفعله بعض القسام مع المزارعين وسوءه فضلا عما خارج عن الشرع الشريف  
بعيد عن الدين التيف ويزاد بعدا فجعله جيرا وقهرا ليتوصل قاعاويه الى الجور والظلم يأخذ  
الزائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب نعيمهم عن ذلك لما فيه من الاضرار  
بالمسلمين ومجاورة الحق المين والامر يقرب العالين (سئل) في قرية فصل على أهلها قسامها  
زرعها بامد ادعاومة مختال لما هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب حاجتها فما يتصل



واقترق أهل القرية على توزيع ما فصله على قراريط أهل القرية وفيهم من لوا اعتبر قراريط  
واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم لما حصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم  
وتكون القراريط التوزيع لهذه المظلة حيث لم يكن دفعها بحسب الفصل من الغلة لأعلى  
وجه الجور والعدى بحيث أن يحصل على ذى الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز  
توزيعها على القراريط لأن الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه التقسام  
ويأخذ الحصة لا القراريط والقرارات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على  
الانفس فهي بحسبها كالصواعق عليه والله أعلم (مثل) في رجل له غراس زيتون في قرية ملك  
وبها شجر زيتون روماني لبيت المال وقد ضمت سنون وهو يعطى ما عين عليه من الخراج  
وأهل القرية ممن في أيديهم الروماني يريدون أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم  
ذلك أم لا (أجاب) لا يسأل الغراس الملك مثل الروماني الذي لبيت المال اذا لو اجب في هذا  
غير الواجب في ذلك لان ما هو لبيت المال مفوض للامام أو نائبه ان شاء عمره لبيت المال من  
مال بيت المال ورد جميع الخارج حتى بيت المال وان شاع مل عليه بحسب من الخارج وأما ما هو  
ملك في أرض الخارج الموقوف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمر رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض  
خارج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف  
الموقف فهو كالوقوف مصرفا وكالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من  
الروماني الذي لبيت المال فافهمم الله أعلم (مثل) في فلاح رجل من قرية إلى أخرى جارية  
في تملج جندى فكنت منقستين يزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في أرض خراج المقاسمة  
بنايلس وقد قن بها أو أثر أهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة وللتجارى أخرجه منها أم لا  
(أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حصه أو  
استهلكه فيصير قطعاً في خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في الترخاينة عن  
الخنيرة وأما أخرجه من القرية فكيف مضراً لجميع عليه لاسماعه كونه أقالينز بالاملاك  
فيما رقتي عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتق به الرجال والتسامع ما كان له من الملك والامالة  
في المدينة فكنت بهذا التزبل الا فاقى الذي لا ملك له القرية مع اضراؤه والله أعلم (مثل)  
في قرية لبيت المال يصرف فيها السباهي فظفر عطائه فيه هل أن يقطع غراس زيتون بها مباح  
لاهل القرية ما يبقا ولا حقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بملك انما له تناول الجزاء  
العين من جانب السلطان لا اتلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله أعلم (مثل) في ضعة  
موقوفة على جهات متعلقة غراس زراعتها غراس شجر زيتون في أرضها فهل لأحد المتكلمين  
على إحدى الجهات الموقوفة الضعة عليها ان يتحصن بماعلى شجر الزيتون من عداة المقرر  
فيصرفه الحكم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع  
السليين اذ العداة المعروفة بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغراسون في مقابلة  
الاتقاع بالاراض الموقوفة أو السلطانية أو المملوكة فيصير على حسب ذلك ويدفع لكل جهة  
استحقاقها الذي يتحصن كما يجرى في الزرع الشتوى والصيفي وجميع ما يزرع بهامن المقات  
وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبل شرع ولا عقل ولم يأت به  
نص ولا نقل والله أعلم (مثل) في قرية تزرع ثمان التلم وكثرة التكاليف من الخبيصة  
ومباشرة وكيلة وهو حبة وقواستوطباخنة وسياسة وأقواع من التلم بطول تعادها لأصل لها

مطلب غراس زيتون معلوك  
في قرية وبها زيتون روماني  
لا يؤخذ منه مثل الروماني

مطلب رجل من قرية  
الى أخرى وصار يزرع في  
أرض الخراج ولم يبط  
الخارج مدة يؤخذ منه المدة  
المأخضة

مطلب السباهي ليس له  
قطع غراس الزيتون المباح  
لاهل القرية

مطلب غراس أهل القرية  
الموقوفة على جهات شجر  
زيتونها لا يتحصن به بعض  
الجهات دون بعض

مطلب في قرية تزرع ثمان  
كثرة المظالم لتولى القسم  
نقل قسمها من الربع  
الى النخس

في الشرع ولا العرف المتفاوتين ولا يحصلان قسم الربيع مع تقدير علم هذه التللمات فنقل  
 ستولها قسمهما من الربيع الى الخمس للمراعى من أن لا عارة لهما بدون ذلك فجعل قسمهما  
 الخمس ورفع تلك الوطائف البدعية معرفة ما حكم الشرع في كونها بجهة ذلك للمراعى من  
 المنفعة العائدة على الوقف بذلك وأنه اذا لم يقسم الربيع عليهم الا بعد ان هل ما فعله المتولي وأقره  
 عليه فاضي الشرع الشرع في موافق للشرع والصواب واجب تقريره لانه اذا أعيد الربيع  
 امتنع الزراع عن زرع أراضيهما بالكلية أم لا (أجاب) قد تقر لدى العلماء ان الظلم يجب  
 اعدامه ويحرم تقريره واذا جلت الارض ما لا تحتمل كان ظلمها يجب اعدامه ولا شبهة ان خراج  
 المقاسم على حسب الطاقة فاذا لم تنطق الربيع ينقل الى الخمس بل اذا لم تنطق الخمس بان كانت أرضا  
 قليلة الربيع كثيرة المؤن بحيث لو قرر عليها الخمس تعطلت ولا يفضل لربها شي بعد المؤن أو كان  
 يحس من ماله ينقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعالمه لعلك حلقنا  
 الارض ما لا تطيق فقال لا بل حلقنا ما تطيق ولو زدتنا لطاق قد نص السكك اني اذا جاز  
 التقصان عند قيام الطاقة فتعذر عدم الطاقة بالطريق الاول ذكر في الجهر فظهر ان ما فعله المتولي  
 وقدره ما حكم الشرع موافق للشرع الشرع فيجب تقريره ويحرم تقضيه لانه ظلم والحال هذه  
 والله اعلم (مثل) في أرض وقف يؤدى متوليا كل سنة للعشار غرضين فكلير ما عليها من العشر  
 هل العشار ان يطلب العشر من زرع مستأجرها أو مستحكرها أم ليس له عليهم سبيل  
 (أجاب) صرح في الجهر قلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة  
 وعند ما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحكرين سبيل  
 عندهما والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل يبدأ أرضه ببعضها وقف وبعضها بغير المال  
 يزعمها بالحق هل عليه ان يملكها بذلك فقبري بعد موته على فرائض الله تعالى أم لا واذا قلتم لا هل اذا  
 وضع أحد في المزراع يبدع عليها من اربعة أو نصف فيها مائة ثم مات هل لزوجه وصايرناه أن  
 يتخاضن فيه فيها ويقاسمهم فيها كقصة أم لا كهم وقبري على الفرائض الشرعية أم لا حق  
 لهم فيها (أجاب) أراضى الوقف وأراضى بيت المال لا مثل المزراع فيها بالاجماع فلا ورث  
 عنهم كاصرح في البزاية وغيره فليس لزوجة المزراع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها  
 بالمزراعة انما الحق الانتفاع بها وليس له في رقبها ملك باجتماع المسلمين والارث انما يكون فيها  
 تركمن المال وهذه الاراضي ليست عامرة والله اعلم (سئل) في قرية تصف أرضا وقف  
 والنصف لسلطاني جلا كثيرين أهلها من المغارم وكثرة الظالم وطال عليهم الاسودهم فطانون  
 يلاذ الاسلام وقد قودوا تناساوا وتركوا أوطانهم وأراضهم للذكور بعد ما يزد على  
 ثلاثين سنة جاعهم فاطر الوقف أو كليله يريد جبرهم على العود أو غرامتهم على أراضهم للذكورة  
 التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعا أم لا (أجاب) لا قائل من العلماء بازامهم وواحد حتمها  
 لاسما للتأخر أو كليله فان الوقف حيس العن على ملك الوقف والصدق لمنفعة والبقاضر ول  
 ملكه الى مالك فاذا عجلت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى أرض الوقف عامل  
 بالحصة هو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علماؤنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني  
 دفع المتولي الارض مزارة فالتخراج أو العشر من حصة أهل الوقف لانه اجارة معنى انتهى  
 وفي أوقاف هلال رأيت القائم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارة بالتصنيف ولم يشترط  
 العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم

مطلب عشر الارض  
 العشرة على المؤجر لا على  
 المستأجر

مطلب أرض بيت المال  
 لا ورث فليس للزوجة  
 والبنات فيها حق

مطلب قرية بعض أرضها  
 وقف والبعض لسلطان اذا  
 خرج أهلها منها الكثرة  
 المظالم لا يجبرون على العود

مطلب في حكم الماخوذ  
من زراع أرض الوقت  
وأرض يت المثل

المزارعين بالحصة كصف يطولون للعود إلى بلدتهم جبر الإجماع هذه الأرض لا يبعد وعثله تقول  
إذا كانت الأرض ليست المال وتدفع من زراعتها المزارعين فالأخوف منهم بدل اجارة لاخراج كما  
صرح به الكال بن الهمام وغيره ومما هو مصرح به أن خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وإن  
أرض يت المال لاخراج فيها ولأخذ منها أجر فلا تثنى على الفلاح لو عطلها وهو غرم مستأجر  
لها ولو اجبر عليه بيدها وبه علم أن بعض المزارعين إذا تركت الزراعة وسكن مصر أو قلاني عليه فما  
تفعله الظلمة من الأرض ابره غرام صرح به في البصر الرائق وفي التهر ما يفعل إلا ممن الأخذ  
من الفلاح وإن لم يزرع ويسمى ذلك فلاحته واجباره على السكن في بلد مقسمة ليعمر داره ويزرع  
الأرض حرام بلا شبهة وأجوعا على الاقتصار عرضها العجز والقيسة أو الهروب عن الأرض  
الخارجية على أنه أمان يدفعها السلطان من أربعة لغرضهم وإن لم يصلمن بأخذها من أربعة  
يؤاخرها وإن لم يصلمن يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لمصاحب الأرض وإن لم يصلمن من يشتري  
يدفع إلى المزارع مقدارا يتفق في عملة الأرض قرصا قالوا وهذا قول صاحبين وأما قول  
الامام لا يصح ولا يؤبر حر لانه لا يرى الجبر عثله وقيل انقول الكل فاقصروهم على ذلك يمنع  
تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه يثنى مما ذكر في السؤال ويقتضي بأنه ظلم وضلال لا يحل  
بجبال ولا حول ولا قوة الا بالله المرحع والمأب (مثل) في أرض خارجة ألقى عليها  
السيل حبسا بعض أحجار فتك أربابها زرعها مع امكان اصلاحهم اهلها لم يجب عليهم  
خارجها الموقوف عليها ولا يعذرون بذلك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم  
الخارج ولا يعذرون بالترك مع امكان الاصلاح قال في الخليلي كان في أرضه قصب وطرقات  
أو صنوبر أو خلاف أو صنوبر لا يثمر تطران أمكنه أن يقطع ذلك ويصنعها من زرع قلم يقطع كان عليه  
الخارج وفيه بعده قليل وإن كان في أرض الخارج قطعة أرض سبعة لا تصح للزراعة لا يصل  
الماء اليها أن أمكنه اصلاحها كان عليه خارجها وإن لم يمكن فلا خارج عليه ومثله في غيرها والله  
أعلم (مثل) عن حاكم غرة إذا أخذ خراج المقاسمة من الزراع مدسسين فاستعقت الأرض بيان  
ظهرت وقتها أو رصا داهل يؤخذ من الزراع ثانيا أم لا ويخرجون من العهدة (أجاب) قد خرجوا  
من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التاتارخانية والله أعلم (مثل) فيما إذا أصاب الزرع  
آفة في أرض الخارج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع الكرم والرطبة ونحو ذلك وكذلك  
في أرض العشر أم لا (أجاب) في المتن والشروح والفتاوى إذا أصاب الزرع آفة سماوية  
لاخراج كالقرق والحرق وشدة البرد والحق البراذي الجراد ذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شك أن  
الدوقم والقاروتو القردتو النخل كذلك وصرح كثير من علماءنا بعدم السقوط في القردة والسباع  
والأفاعي ونحوها حيث أمكن المنع إذا علم عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين خارج الوظيفة  
والمقاسمة والعشر بل بالاولى في الآخر ينسحق ذلك بغيره الخارج فيما فكانا به الحكم وإلى  
ومثل الزرع الكرم والرطبة ونحوها وهذا هو الصحيح والأقرب إلى العدل والأبعد عن القسمة  
وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما يحتمل من سيرة الأعداء كسرة أنهم إذا أصاب الزرع آفة  
غرموا المالكين من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فإذا  
لم يعطه الامام شيئا أقل من أن لا يقره الخارج والله أعلم (مثل) في أرض قرية قدمها إلى بيع  
وهي وقفا رضى من حضرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا بأذن  
المولين قديما لو حد يتأكل المتكلم عليها وأن جدد زرعونها وناقوا عليه الهلاك بقتلهم لغيبته

مطلب لو عطل زراع أرض  
الخارج أرضه لحصى القاه  
السيل فيها يلزمهم الخارج

مطلب لو أخذ خراج المقاسمة  
من الزراع ثم ظهر أن الأرض  
وقت خرجوا من العهدة  
مطلب لو أصاب الزرع  
آفة سقط الخراج بنوعيه  
ومثله العشر ومثل الزرع  
الكرم والرطبة

مطلب في أرض حرة وقفها  
السلطان وغير أهلها فيها  
شمر زيتون بقوا الزيتون  
بقية التكلم عليها قال قول  
له في قدره

بغير اذنها الا ان تشطط عليهم في حصة الوقت ولا يصدقهم في مقالهم فهل القول قولهم في ذلك  
وهل عليهم حقوبة بلدهم في غيبته للضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لان كل شخص  
منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم غير قوله فإذا ادعى الزيادة فليطلبه البينة  
الشريعة وإذا عجز عنهم فليطلب منهم التمين على ما ادعى به فله ذلك اذ البينة على من ادعى واليمين  
على من أنكر لو اعطى الناس بدعواهم لادى الناس دماء الناس وأموالهم ولا ينزهم حقوبة  
جميع ما لهم وحفظه خشية الهلاك والله أعلم

### باب الجزية

مطلب اذا علم أهل النعمة  
وقالوا ان عادتنا ان لا نعطى  
الجزية عن الاعزب الا غير  
ذلك لا يلتفت الي قولهم

(سئل) في أهل النعمة اذا امتنعوا من أداء الجزية وقت وجوبها وعادوا وقالوا ما لنا ناعده أن  
نعطى عن الاعزب حتى يتزوج ولا نعطى عن التزوج منها غير ربيع غرس ومشاجنا ما عليهم شيء  
هل يسع قولهم شرعاً ولا يتبع ويأثم من يأخذ بقولهم وعلى ساكن الشرع والعرف أن يأمرهم  
بدفع الواجب عليهم شرعاً ويرزقهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدر في الشرع عند  
أهل العلم وما مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً وعلى من تجب الجزية (أجاب) لا يلتفت الى قولهم  
ولا يتبع بل كل من امتنع عن أداءها يرد عزو زجره ويضغ وتؤخذ قهره او قسراً وجبراً اذ الجزية  
هي التي عصمت دماهم عن سيوفنا ومنعت أيدينا عن قتلهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من  
قال قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون  
دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا فهو آمن وأموالهم الا  
بعضها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح واذا ما قالوا هل ندعهم الى الجزية لاسرهم صلى الله  
عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولاه بقبول الجزية ينتهي القتال  
كأن ينتهي بالاسلام وفي الحسن عن عقبه بن عامر انه قال قلت يا رسول الله انما نحن قوم فلاحم  
يصفوننا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان آووا الآن نأخذوا كرهنا هذا كذا في المصابيح وهي عندهم وقوع الصلح حين الفتح على  
شيء على القبيح في كل سنة اشاعر درهما على الوسط ضعفه وعلى المكسر ضعفه ب درهم عررضي  
الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثال معلوم ليتبرج جاهلية  
ولا اسلام الى الآن وتوضع على اليهود والاسامير والنصارى والمجوس والوثني عندنا اذا كان  
عجماً وتؤخذ من الصائبة عند أي خيفة ترجه الله تعالى لا عند همارحما الله تعالى ومن كل  
بالتي سواء كان متزوجاً وغير متزوج ومشاجنهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وهذا الاسم لا تسقط  
الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومردوسي وامرأة أو عبد ومكاتب وزمن وأعمى وفقير  
غير معقل ورهاب لا يخاطب وشمل العبد المذنب وابن أم الولد ومثل الزمن والاعمى المقفوح  
ومقفوع البدين والرجلين والشقي الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل  
منه اذا ارسلها على يد ناته في أصحاب الروايات بل يكف أن يؤدبها بنفسه قائماً والقاضي فاعذ في  
رواية يأخذ تسليبه وهزه او يقول أعط الجزية يا ذى كذا في الهداية لانهم مأمرون  
باعتبارها حال كونهم صاغرين وبجس الجزية بطول مقتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل)  
في ذى مات لاعت تركه هل تطالب ورثته بجزية أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزية بمن مالهم

مطلب اذا مات الذي لاعت  
تركه لا تطالب ورثته  
بالجزية

بالاجماع اما عندنا فلقطوطها بالموث واما عند المقاتل بعدم مقوطها به يقول انها ~~كك~~ كك  
 الا ترى ولا يلزم الوارث وقا ومن ماله والقول قول الوارث بينه انه لم يترك مالا والله أعلم  
 (سئل) في قصراني غائب وعليه جالبة هل تلزم زوجته وانها حامل لا (أجاب) لا تلزم الجالبة الا  
 من هي عليه فلا يطالب بها أبيا ينه ولا ابن يا يسهفها كك الذين الشرعي الثابت بنمة المديون  
 لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

مطلب غائب قصراني وعليه  
 جالبة لا يطالب به أحد

### «باب المرتدين»

(سئل) في شقي لمن نبى الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي اثنى عليه الملك الخليل في القرآن  
 الكريم بأنه اواه وسلم فاذا ترتب علموهل اذا جاءه تابا من قبل نفسه راجعا عما قال يدفع عنه  
 موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حدا ولا قوبة أصلا ففي الزاوية  
 وغيرها من كتب الفتاوى والفتن لهما الوارد والعيادة الله تعالى تحرم امرأته ويجحد النكاح بعد  
 اسلامه ويبعد الحج وليس عليه اعادة الصلاة والصوم كالكافر الاصلى والمولد بينهما قبل  
 تجعيد النكاح ما لم يطعم بعد التكلم بكلمة الكفر ولزنا ثم ان في بكلمة الشهادة على العادة لا يجوز  
 ما لم يرجع عما قاله لان ياتيان على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم  
 يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه  
 وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا قوبة له أصلا سواء كان بعد  
 القدرة عليه والشهادة أو بآية تابا من قبل نفسه ~~كك~~ المتزندق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة  
 ولا يصور فيه خلاف لا حد له حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق  
 الا تامين وكذا القنف لازول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لاسحق الله تعالى  
 ولان النبي بشر والبشر حقن دمه المعرة الا من أكرمه الله تعالى والبارئ منه عن جميع  
 المعايير بخلاف الرداد لانهم معنى يقردها بالرد لاحق فيه لغريمه الا تامين ولكونه بشرا  
 قلنا اذا شقه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعني ويقتل حدا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضى  
 الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدري وأهل الكوفة المشهورين مذهب مالك وأصحابه قال  
 الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال حصون المالكي  
 اجمع العلماء على ان شتمه كفر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره ~~كك~~ كفر قال الله تعالى  
 ملعونين أي ما اتفقوا اخذوا وقتلوا تقبلا سنة الله الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر  
 عن علي بن موسى عن أبيه عن حماد بن محمد بن علي بن الحسين عن حسين بن علي عن أبيه انه  
 صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيانا قتله ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم  
 يقتل كعب بن الاشرف بلا نذر وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر يقتل أبي رافع  
 اليهودي وكذا أمر يقتل ابن خطل هذا وكان متعلقا بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في  
 كتب الصامد المسلول على شاتم الرسول انتهى وفي الاشياء كل كفر تاب فتوبة مقبولة في الدنيا  
 والاخرة الاجماع الكافر يسب نبى وبسب الشيعين وأحدهما وبالصبر والزندق الى آخر  
 ما فيه المسئلة مقررته مشهورة في الكتب فتنه عن الاطناب والحاصل فيها وجوب قتل مثل  
 هذا الشقي المعروف في حق مثل هذا النبي الخليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم  
 (سئل) في مسلم سب خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشقه في وسط

مطلب في حكم سب سيدنا  
 ابراهيم

مطلب في حكم سبي سيدنا  
محمد صلى الله عليه وسلم

السوق مرتكباً أعظم الفسوق فالحكم هذا الشق للعين أقنونا ما يجوز من (أجاب)  
حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التفرقة قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه  
مرتد وسلكه حكم المرتدين ويفعل به ما يفعل المرتدين وعن صرح بذلك ابن قلاطون في كتابه  
المسمى بعين الحكم حيث قال ناقل عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أفضه كان  
ذلك منه رد وقسمه حكم المرتدين وفي الأسماء والتظار كل كافر تاب قنوته مقبولة في الدنيا  
والآخرة إلا جملة الكافر بسب نبي أو سب الشيخين أو أحدهما الخ وفي البرازية في المرتد  
و يوضح بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يعيد النكاح و زال عنه موجب الكفر ولا رتداد وهو  
القتل إلا إذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الأنبياء عليهم السلام فإنه يقتل حداً  
ولا توبة له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جناً يما من قتل نفسه كقتل زيد فإنه حد  
وجب فلا يسقط بالتوبة ولا تصور فيه خلاف لا حد له حق تعلق بهن الصيد فلا يسقط  
بالتوبة كسائر حقوق الأئمة وكذا القنف لا يزول بالتوبة بخلاف ما إذا سب الله تعالى  
ثم ناب الله حق الله تعالى ولأن النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس فلعنهم المنة لا من  
أكرم الله تعالى والبارئ منزع عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لا تمنع شرعية المرتد لاحق  
فيه لعنهم من الأئمة ولو لم يكن بشرنا قلنا إذا شق عليه الصلاة والسلام سكران لا يفي ويقتل  
أيضاً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الأعظم والبدري وأهل  
الكوفة والشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في  
وجوب قتله إذا كان مسلماً وقال حصون المالكي أجمع العلماء أن شاعته كافر وحكمه القتل ومن  
شك في عدم بؤ كرهه كرهه قال الله تعالى ملعونين أيما اتفقوا وأخذوا وقتلوا تقبيلاً لسنة الله الآية  
وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن  
الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سبني فاقتلوه ومن سب  
أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الأشرف ببلاد الروم وكان  
يؤذي صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أرفع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطب هذا وكان  
متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول  
وتما فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله أعلم (سئل في)  
نصراني ذي تبرأ إلى الجنب الرفيع المحلى صلى الله عليه وسلم بالسب فإذا يئمه شرعاً  
خصوصاً إذا كان قصد غيظ المسلمين ومدة التصارية ومدة الإسلام (أجاب) يبالغ في  
عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علناً بأنه يجوز التعزير في القتل إذا عظم موجه وأى  
شيء من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي يعمل إليه نقص  
المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله لا يتجرأ أعداء الدين إلى إراق أئمة المسلمين بسب نبيهم  
من الكفرة المقرين وعلى الله صيانة وتعالى إصلاح الأحوال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
ال العظيم الكبير المتعال والله أعلم (سئل) عما تراه في حوايه يقول نبح قبله في الخروج  
إلى دار الحرب مفرقاً الكافر ودار الحرب خير من دار الإسلام والمسلمين فإن أراد به أن يرجع  
نمناً كتر لا يضره وإن أراد به أن يدينهم خير كره قال والكلامه هذا وجه أحسن منه أن الكفار  
خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقله خباياهم وغرهم وقلة الظلم على التجار وعدم أخذ  
ولاتهم أموالهم بعينين أو بغير جنس وهو القاهر لا يكفر اه لم كانوا أخيراً من المسلمين في

مطلب في نصراني سب سيدنا  
محمد عليه السلام

مطلب في قول الزاهدي  
نبح قبله في الخروج إلى  
دار الحرب الخ

المعاملات الخس ان أساسهم على تقوى و أساس الكفار على غير ذلك هل له حكمه ظاهر أو  
 سبب على (أجاب) الظاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خسة قواهم من يده  
 فوجدوا في المقرون بالارادة الالهية تخلف الكفار فانه آمن من قواهم واسترحمهم وترك  
 التعرض لهم ولم يفرهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيا  
 فقال لو بائني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع  
 التصولين و احدا حص وقع بينهم وبين صهره خلاف فقال لو بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 آخر ما هره لا يكفر وقد أقي به من الشافعية السبكي والرملي معلا فانه يدل على التعظيم وبانه  
 مستعمل وبانه لو قدر بجمته وشفاعته وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كافي قضية  
 بر بر قلع عقت فقال زوجا وأبوا ذلك فقالت أنا من في قال لا ولكن أشفع قالت لاجحة في فيه  
 فاجتمع المذهبان على عدم كفره والذي يظهر انهم الاجماع والله أعلم (سئل) في رجل يذبح العلم  
 ويرع من النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأه أو عبيته حلت له بغير دنس سواء كان لها  
 زوج أو لم يكن ويدخل بها هل اذا تكلم به هذا الكلام بين العوام تنقصا لمقام الرسول عليه أفضل  
 الصلوات السلام يقترب عليه بذلك حكم الردة فيقام عليه ما يقام على المرتد هل اذا تاب قبل  
 توبته أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك مرتدا فيقترب عليه احكام أهل الردة من وجوب قتله فقد  
 صرح علماؤنا في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحدا من الانبياء  
 عليهم الصلوات السلام واستخف بهم فانه يقتل حدا ولا يوبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه  
 والشهادة أو باجاءه تائب من قبل نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر  
 حقوق الا كسب ووقع في عارة الزنا أو لعاب نيا كفر وقد كثر القسرون في قوله تعالى واذ  
 تقول للذي أنتم الله عليه وأنتم عليه أمسك عليك زوجا الآية ما يكذب الزاعم المذكور في  
 ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان قد ساد وحى الله تعالى اليه ان زيد اطلق زينب وأنت تزوجها يتزوج الله اياها فالتفت اليه  
 زيد بن علي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانما الاطعمة وأعلمانه بر بطلاقها قال له رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجا وهو يعلم انه  
 يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يردأه يأمر بالطلاق علم أنه سب وزوجها وشي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج زينب بعد زواجه مولاه وقد أمره  
 بطلاقها فعاسه الله تعالى على هذا العذر من أنه خشي الناس في شيء فقد أحياه الله تعالى له ان  
 قال أمسك عليك زوجا مع علمانه بطلاق وأعلمه ان الله تعالى أحق بالخشع في كل حال ثم قال  
 قال علماؤنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من  
 المفسرين والعلماء الراصفين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن  
 أطلح وبعض المجانب يعني الفسقة عشق وهذا الغاية يمدح عن جاهل بمصحة النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن مثل هذا أو مستخف بجرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما كشف النقاب عن  
 وجهه انطواء الصواب في هذه المسئلة وفي أسباب التزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج  
 فيما فرض الله له أي ما كان عليه من اثم فيما أحياه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فنه سنة  
 اتفق الذين خلوا من قبل من الانبياء وأبلائه لهم عليهم السلام كذا ودر سليمان وهذا مما ليس

مطلب لو قال لو بائني النبي  
 ما فعلت لا يكفر وكذا ما أتم  
 بامره

مطلب من قال ان النبي  
 كان اذا نظر الى امرأته  
 وأعجبته حلت له تنقيصا  
 بمقامه الشريف كفر

مطلب في تفسير قوله تعالى  
 واذ تقول للذي أنتم الله  
 عليه الآية

قوله وهذا انما الخ كذا  
 بالاصل الذي يابينا ولعل  
 الاحسن فهذا الخ ويكون  
 جوابا أما وغير ذلك تأمل  
 وحرره ام مصنفه

قوله وخطبها للنبي صلى  
الله عليه وسلم كذابا لامل  
وهو تحريف ولعل مراد  
وخطبها للنبي أو نحو ذلك  
تأمل اه معصيه  
مطلب لورى الفتوى على  
الارض وعزقها بكنفر

مطلب لو قال المدعى  
الشرع لا أنظر هذه الدعوى  
بغلقه فتعاطم مستحقا كفر

مطلب من آدى غيره يقول  
أو فعل ولو بعز العين عزز

فيه نقص للميل الطبيعي الذى لا يكاد يسلم الاذى منه معصوما كان أو غير معصوم وقلنا انظر الى  
صلى الله عليه وسلم الى امر أم يزيد مما اقبله ان طلقها زيد تزوجها والمباح لا يستحيانه مع الله  
تعالى أخبرناه ما كان عليه فمن حرج ولا جناح للاسيافى الامور والمأثرة الشرعية فكان جوابا  
للمناقضين قد طلقها زيد وخطبها التى صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى أبطل خبرنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرت وقالت الامر لله ورسوله من جابر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اه باختصار خطبته على الله عليه وسلم وتزوجها اياها بعد ان يدعى كذب القاتل كل اذا انظر الى  
امرأة أو تخبثت حلت له بغير دم ولو يدخل بها جزء القاتل حكمه بين العواتم تقصا لمقام الرسول  
عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطلقه في الاسواق ولا تقبل له توبة  
عندنا كما نصت عليه علمونا الاعلام واقه اعلم (مثل) في رجل دفع لآخر فتوى شريفة من  
شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومن قها واستنزأ بها فاذ ابلغه مشرعا (أجاب) شرح كثيرين  
علما بكفره قال في البصر في تعداد المكفرات وبالقائه الفتوى على الارض حين ألقى بها خصمه أى  
يكفر بالقائه الفتوى الخ وقال أصحاب الفتوى لو عرض عليه خصمه فتوى الاثم فترد ما رد قال  
ما زنا مع فتوى أو رد فعل كفر لا حكم الشرع وبعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قبل ولو قال ليس  
كما أتى أو قال لا يعمل بهذا يعني اذا ما بشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصول والتزادناهم عند  
عدم ارادة الاستنزاع بالشرع وأما لو كان ذلك مع الاستنزاع بالشرع والذين يكفر باجماع المسلمين  
والكلام في المسئلة تطويل ولا شبهة أن الولي ثابت لمن استنزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل  
أعاذنا الله تعالى من المفوضات وختم لنا وللمسلمين بالصالحات واقه اعلم (مثل) في قول على  
أؤذى سدا داخل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام حدثنا جامع من القلايين  
وصحبه ظلمنا بطريق شرعى فوكلوا جماعة من مشيختهم ليأوا الحاكم العرف الولي من قبل  
مولانا السلطان نصر الرحيم الرحمن ويستفتونه ليعضروهم مع غيرهم لمجلس الشرع  
الشريف فحضروا واستفتوا فأرسل الحاكم المذكور اليه فحضروا وحضر الجماعة فدعوه  
لمجلس الشرع الشريف فقال لا نذهب للشرع وعاد فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف  
فقال أنا لا أنظر هذه الدعوى بالشرع بغلقه فتعاطم مستحقا الشرع الشريف وثبت استخفافه  
بالبنية العدة لدى الحاكم الشرعى وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستحقا  
قال له بالتركية انه سويله فحصل بذلك اداء وهو في مجلسه وعمل حكومته المولى فيمان  
قبل السلطان فخذأ يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستحقا وما يلزمه  
على مصدره ممن سوا أقواله وشفيع افعله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذه الامام  
أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته أحكام  
المرددين المقررة المطرقة في التون والشروح والفتاوى المنقبة عن الشرح ولتين من  
وجه الاضافة الجبر وكشف الشبهة والقول ان لا يجدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا ما  
يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بآداء المسلمين وعباد الله تعالى اجعين فقد  
صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى آمين ان من آدى غيره يقول أو فعل ولو بعز العين  
عز عن باب اولي ما واجب وحسنه ويقب اذ من الافاظا الحسنة المستعملة للاحتفاف  
والاهانة المؤذنة بالآسته غار خصوصا بنوى المناصب المتلقا من الحضرة الخافية فان الله  
تعالى أوجب علينا نعمتهم وأكرمنا اجابهم وحرم علينا الاقتيات عليهم والاستهانة بهم اذ



مطلب من قال لا يعمل  
بالشرع بل أعاد بنظام العرب

هي مؤدية إلى الخلط الأحكام وقساد النظام فوضع الالهة في موضع التكرم مضرب في ذميم  
والحكم لموضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الخلق لا أدب له مع الحق ومن  
لا أدب له مع الحق فهو أتم حرم ومن بين أفعاله من مكرم واقه سبحانه وتعالى بولي التوفيق  
واللهادى إلى صراط الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا إلى الشرع الواضح المين  
في قضية تتعلق بالجنابات من قتل وهرجات فأجابوا قائلين لا فصل بالشرع وانما تعمل بنظام  
العرب والافلاحين ماذا تريد عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة  
الشرع أو استخفافا فلا ريب في كفرهم بإجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين  
وان لم يمكن واحدا منهم ما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال لخصم حكيم  
الشرع كذا فقال خصمه من رسم كل شيء كتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ أنا  
اعل بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بفرع من عماد الدين مثل ما في جامع الفصولين في كثير  
من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتغزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان  
العرب والقلاحين غلب عليهم افعال الشرع والرجوع إلى المعتاد ورعا فطر قوا إلى هدم  
الشرعية بالكلية ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارضاء عنهم في الضلال واهمال أمرهم فيما  
لا يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طال المضرب العصابة فونه بسوقها  
حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شد عليه وقام فالتعن على حكام المسلمين  
والاسلام وساروا لا الأمان تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلا في هذا الشأن الصعب  
المذهل والتقط له يرتحل هو لا إلى الشرع المحمدي وتزل ما عداه مما لم ينزل الله به من  
سلطان ومن أي تغادي منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا  
بالله المهيمن المتعال اله مرجعنا ومرتبنا وعليه اعتمادنا في مآثر الاحوال اللهم قوتنا  
نبيه الشريفة وارفع عندها وثبت قائمها باسمك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم آمين  
(سئل) في رجل سكن دارا له ثلث والثلث الآخر لا خرق له ان شرى به كل ما يطلب قسيمة الدار  
اما ان تستأجر حرمته أو تهايته فقال لا أقبل بذلك ولا أرضى به فقال له المالك اكرام ارض  
بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب له مفتاه حيث خالف الشرع فقد كفر وابتدع ووجه  
منه وبازمه بتجديدا بما هو امر اجعقز وجهه وكتب عليه بذلك جعل فهل ثبت بذلك كفره أم لا  
(أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم واستغفرك عما لا أعلم انك أنت علام  
الغيوب اعلم ان عليا ناصر حوائجهم في هذا الباب لانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان  
يسادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكروم يعاود الكفر حتى عظميم ولا  
يخرج الرجل من الايمان الا بحد ما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر  
للشيخ زين بن زعيم روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحد ما أدخله  
فيه فمما يتبين انه مرة يتحكم بها وما يشك انه مرة لا يتحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع  
الاسلام يعاود فبني العالم اذا رفع اليه هذا لا يسادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بصحة  
اسلام المكروم (أقول) قننت هذه لتصير مدبر انما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في  
بعضها انه كفر مع ان لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست أم لا وفي الفتاوى الصغرى الكفر  
شي عظيم فلا أجل للمؤمن كافر امي وحلته دواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل  
كلمة الكفر عدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضيم ولم

بعقد الصبر على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استغنى عنه اه وفي الخلاصة  
اذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكفر ووجه واحد يمنع التكفير فعلى الحق أن يعامل الى  
الوجه الذي يمنع التكفر محسنا لظن المسلم زاحق النزاهة الا اذا خرج به ارادة موجب الكفر  
فلا يتعمد التأويل حشدة وفي الترتيب لا يكفر بالمحتمل لان الكفر ينه في العقوبة فيستدعي  
نهاية في الجناية ومع الاحتمال لاهية اه قال في المحرر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر  
هازلا ولا عمدا كقر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كاصحبه فاضحيان في قتالوا مو من تكلم بها  
بها خطأ أو مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عمدا غلما كقر به باعتدال الكل ومن تكلم بها  
اختيارا جاهلا بانها كفرة فيه اختلاف والذي يصر رآه لا يفتى بكفره مسلم امكن جعل كلامه  
على محمل حسن أو كان في كفرة اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا فأكفر أيضا التكفير  
المذكورة لا يفتى بالتكفير بها ولقد استقصى أن لا أتقى بشئ منها اه واقعه أعلم (مثل)  
في قصور السعدانة وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب  
البراد الذين يطلقون نساهم فيترج الرجل منهم زوجة الاخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة  
أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتد ون مطلقا ويصالحون ذلك واذا توفي أحدهم عن عشرين  
مثلا وله ابن عم ومحمد ذلك من العصبه وان بعدل يورثوا البنات مطلقا مع بل يعتد ونه في أنفسهم  
ميراثا يورثون ذلك لصبيته فقط ويصالحون ذلك ويصتقون بيعته صلى الله عليه وسلم ولكنهم  
يكرهون البيع والنشور اذا قبل لاحدهم ان يرتاحها يحيى الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على  
أعمالهم فيقولون لا نرى ذلك ولا يقعون المسلاة ولا يورثون الزكوة أو أنهم الصادق في الارض  
وقطع الطريق وقاتل الانفس التي حرما الله تعالى بفحرق ويبيعون الحر ويقول بانهم هذا  
فلاحي ابيهم لمن شئت كيف شئت وأتصرف فيهم بالرفق كيف شئت مستغلين ذلك ومن قبائحهم  
الواحد منهم اذا جازته زوجة العير مغضبة من زوجها وكان يشبه وينها أفقره اذ يذبح شاة  
ويطعمها لاهل بيته ويدخل عليها في الحرام ويعد هازوجه معتقدا حل ذلك فاحكم الله  
تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعا مع أنهم لهم عن ذلك امرارا وأمرهم لهم  
بالاستسلام والاقتصاد لاحكام الله تعالى فلا يردون الا بخالفه وخر وجاعن أمرهم (أجاب) قد  
سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال  
الحق رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرقوم في قتالوا من استغل كماله أمره وحرمة في دين  
نينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا وعظوا امرارا حل قتلهم وقتالهم وأخذ  
أموالهم ثم سئل في حال نسبتهم ان كن مؤمنات مكرها معهن لاذنب لهن لا يعرض لهن  
فعلن الاحكام وان لم يكن كذلك حل مبين ويجهن كالحريات اه وحيث قطعوا الطريق  
وقتلوا الانفس وأخذوا الادوال فخرأوهم اذ كراهة تعالى في كلامه العزيز قال عز من قائل انما  
جزا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلوا أو يقطع أيديهم  
وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خيرا في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم  
هذا حكمهم مع كونهم كفارا وبه يعلم حل قتلهم مطلقا والحال هذمو ياب قاتلهم وأجر القاتل  
لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لا يمتدح في سبيل الله تعالى والله أعلم (مثل)  
في طائفة الروز القاتلين بالوهية الحاكماهم الله العبدى والتناسخ وعدم نبوة نينا محمد صلى  
الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يسترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع

مطلب في حكم من تكلم  
بكلمة الكفر تفصيل بين كونه  
هازلا ولا عمدا وغير ذلك

مطلب في نحو حكم عرب  
السعدانة الذين يطلقون  
نساهم فيترجوها الرجل  
منهم بعد جمعة ولا يعتدون  
بعد الموت أيضا

مطلب في حكم الدروز  
القاتلين بالوهية الحاكماهم  
الله بعدم نبوة نينا وغير ذلك

الذين هل قبل اسلامهم ويترب عليهم أحكام الاسلام أم لا لما شتهر عنهم من استخفاف الكفر  
واظهار الاسلام وإذا أغار المسلمون وسبوهم فاشتري مسلم من تلك السبايا لحكمهما (أجاب)  
صرح العلامة الكمالين الهام في فتح القدير بأن من سطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المناق  
ويجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا به كالزندق لأن ذلك في الزندق لعدم الاطمئنان الى  
ما يظهر من التوبة إذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقادنا والمنافق مثله في الاخطام وعلى  
هذا فطريق العلم بحاله امانا يعتبر بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن بالله والحق ان الذي  
يقتل ولا تقبل قوله هو المناق والزندق ان كان حكمه فلك فيجب أن يكون سبطنا كفره الذي  
هو عدم الدين بدينه يظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفرنا به وهو عري والافوق رضاه  
منظر القتل حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل قوله كسائر الكفار المظهرين كفرهم إذا أظهروا  
التوبة اه وفي الخاتمة قالوا ان جاء الزندق فآفرانه زندق فتاب عن ذلك يقتل قوله وان أخذ  
ثم تاب لم يقتل قوله ويقتل اه وأما حكم السبايا فقد قال في الخاتمة بلديدي أهلها الاسلام  
يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فآفرانهم المسلمون وسبوهم  
فاشتري منهم مسلم من تلك السبايا قالوا انه لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق للمكهم يجوز شراء  
النساء الصغار منهم لا يجوز شراء الذكور لانهم ان آفر وايا الاسلام ثم عبدوا الاوثان  
كافوا حرة تدين فيصير زاسترا قاهم نساه صغارا ولا يجوز زاسترا قاه الكبار كالايحور من أهل الرقة  
وان كانوا مقرين بالرق والعبودية للمكهم فيصير نسبيهم واسترقاقهم فاذاملكهم جاز بيعهم  
اه واقه أعلم

### \*) (كتاب اللقطة)

(سئل) في رجل التقط هبة فأدعى المالك انما صاب وأدعى هو اللقطة ولا شهادة ولا بينة  
فأقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه ناصب فلو صدقه في الالتقاط  
وأدعى انه لنفسه لاله اختلاف أعساق قال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف  
القول قول الملقط ارجع الى الصريح بعد المسئلة وانه أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين  
بغير إذن مالكهما وخباهما في بيت ولم يشهد حين وضع يده عليهما أنه أخذهما البرذهما الى  
مالكهما ولم يعترف عليهما مع تيسر التعرّف بل حبسهما في بيت حتى ذهبهما متقلب لا قدرة  
للمالك على خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهادهم أم لا وهل يقبل قوله أنه شهد بلا  
بينه (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما أنه أخذهما البرذهما على مالكهما  
فان ادعى ذلك ولم يقيم على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عند أي حنيفة ومحمد وأبو يوسف اذا  
كذب المالك في ذلك وأدعى تعديه عليهما وكذلك لو صدقه المالك أنه التقطهما وكذب في قوله  
التقطتهما البرذهما وأدعى انه التقطهما لنفسه يكون ضمانا عند أي حنيفة ومحمد رجعهما الله  
تعالى واقه أعلم (سئل) في قرية سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها من اربع من  
مزاري القرية بداية لات من عنده على ملكها أم لا (أجاب) لا يملكها بذلك وانما يملكها بقلد  
السلطان له وأمن فوض له السلطان ذلك وإذا اتخذها المزارع بدأنا لات من عنده (رسمه آخر)  
مثله البيت المال حال كونها خالية من الاكلات التي في كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة على المفتو  
به واقه أعلم

مطلب ادعى المالك الغصب  
والملقط اللقطة  
مطلب اذا ادعى الملقط  
اللقطة وأنه لا شهد لا يقبل منه  
الايينة

مطلب في قرية سلطانية  
بها مغارة عادية اتخذها الخ  
قوله بدأ بفتح الباء وتشديد  
الدال منوناً هو المكان الذي  
يعصر فيه الزيت في عرف  
الناسم

\*(كتاب المفقود)\*

(سئل) في ناظر وقف قبض من مستقبل أجرة مستعمل ثم فقد الناظر ولم يمكن المقبل من الاستعلاء فلتزم ابن مرجع على الناظر والناظر مقفود وله استحقاق في غلة الوقت وقد فقد كما شرح حل المتقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقت أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا أنه ليس للقاضي أن يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقضي عليه يدرك له مال عند الناس لا يدفع إلى المقضي لم حتى يحضر والقاضي الغائب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا تعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز لغيره أن يوفي به من ماله دينه لأن بقاها حيا به بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأ تملت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على خزان من تركتها وابعده قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد ثبوت البائع فما الحكم (أجاب) للمفقود رد البيع وأخذ العقار ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وإن تعذر تأخرت مطالبته إلى يوم القسامة والله أعلم (سئل) في مفقود بعت متوفى بقرانه لى حاكم شرعى شو تشرعها وله ولها غيبه مقطعة نص الحاكم الشرعى قسما منه لجميع الدعاوى الشرعية وأدعت عليه زوجة المتوفى المزور بمختر خردتها بتمتته وأثبتته بوجه القيم المزور والنبوت الشرعى والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصة في دار فعمل القيم بيع الحصة المزور ولو فاقه مؤخر صدق الزوجة أم لا (أجاب) نعم لبيع الحصة المذكور ولو فاقه صدق الزوجة لأنه دين بغيره المات في العادة وكثير من الكتب العبارة لها وإذا كان لم يمت تركه حين توفى وورثته في بلد آخر وأدى الإنسان عليه مالا والورث غائب غيبة مقطعة جعل له القاضي وصيلا بالغيبه المقطعة بمنزلة الموت وفي المتنى إذا كان على المشتري بيع العقار جازر كالتقول عند أبي حنيفة والقول في ذلك متواترة في الكتب المتكاثرة والله أعلم

\*(كتاب الشركة)\*

(سئل) في دار مشتركة بالارتى بنى أحد الشركاء فيها بناء فحكمه شرعا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بنى بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة بقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فهو الأهدم وهذا إذا بنى بغير إجازة لأحد من الشركاء وإن بنى بقبض مشتركين من الدار وكان يجب له وهدم لأقربة لما وضعه من عندنا لهدم ولا يرجع بشئ مما اتفق على العمله وإن بناه من النقص المشتركين ماله فماله ملك له ينقصه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالتقول قول الباقر فيه يمينه واليمين على بقية الشركة المندعين أهدم خارجون عنه وهو ودو الحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في دار مشتركة منه وبين أخيه بغير إذنه متفقا على العمار من ماله فما الحكم الشرعى (أجاب) إن بنى بأعضائها فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بماله إذا هدم فتيقن هدمه وإذا طبل القسمة كلاهما أو أحدهما قسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وإن بنى بغير أعضائها فماله قيمة وطلبا القسمة أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع من النسيب فإن وقع في نصيب الباقي فهو الأهدم بناؤه وأخذ أعضائه التي بناها لأنها لم تكن له فخرج عن ملكه من غير رضاه فبقى على ملكه ويكون غاصبا حال النسيب نصيب أخيه وشاغلا ملكه بملكه فهو من بالرفع أن طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارها أو إصلاح حيطانها أو مرمتها وهم منعون هل يجبرون على العمار أم لا (أجاب)

مطلب قبض الناظر لإبوة  
مستغل ثم فقد الناظر ولم  
يمكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود  
فباع أمين بيت المال الخ

مطلب حكم بعت المفقود  
وعليه ديون يباع عقاره  
لاجلها

مطلب بنى أحد الشركاء  
في المشترك بغير إذن البقية

مطلب حكمه كالذي قبله

مطلب لا يجبر الشريك  
على العمار

مطلب دكان بعضها وقف  
وبعضها ملك أبي الملائع  
عمارتهما

مطلب تجوز الاستدانة  
على الوقف لعمارة

مطلب باع حصة معلومة  
في فرس فباعها المشتري  
لثالث وسلم فهلك ثالث  
الاول بغير اذن الخ

مطلب باع أحد الشريكين  
نصيبه من فرس وسلمها  
للمشتري فهلك

لا يخبر عن ذلك فقلت كما صرح به غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في  
دكان مشترك بين جماعة فقصها ما عاوقف على جهة تروى الباقي ملك آخر من استمرت بل انت  
الى السقوط وتأتي الملاك عمارتهما المتولى يريد هاء ويطلبهم عساوانه في تعميها وليست فابله  
القسم ولا يتوصل المتولى الى تحصل مقصود الوقت مادامت كذلك فهل تجوز الملاك على  
مساواة المتولى في العمارة أو يعمر من ماله ويرجع على الملاك بما يخصهم (أجاب) صرح علوانا  
بان المشترك اذا انهدم فأى أحد الشريكين أو أحد الشركاء العمارة ان احتل القسمة لاجب  
ويقسم والابن الشريك ثم يؤجره ليرجع قال في الاشياء والنظر في كتاب القسمة المشترك اذا  
انهدم فأى أحدهما العمارة فان احتل القسمة لاجب وقسم والابن ثم أجبره ليرجع وصرح  
علوانا ايضا بان الوقف اذا احتج الى تعمير واجزت الاستدانة عليه باذن القاضي حيث لم ييسر  
اجارة عنه ولو بشر امتناع بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة كما حره ابن وهبان  
وذلك كله للمبادرة الى المنفعة الوقت والاعتناء به فانظر الى هذا الامر الذي أوجب مراعاة  
الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي فامتنع بكلف المتولى عمارته ويرجع على الشريك حصته وان  
شاء أمره بمجاراة واستفاضة الشريك ثم بعد الاستفاضة يرجع الى نفسه بالتصرف والحال  
هذه وبقي وبقي بكل ما هو أتم للوقف وفي خلاصة في الفصل الثاني في الخاطئ وعمارة  
لو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما وصى انهدم وأى أحدهما العمارة فقال وصي رفع  
الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارة طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأى الشريك العمارة  
يجبر هذا ذابني شيء أما انهدم الكل وصار حصرا فافان كان الشريك معسرا يقال له أنفق حتى  
يكون يد على الشريك انتهى وفي الخاتمة جاز بين رجلين عاب قدرة أو حوضه أو شيء منه  
واحتاج الى المزمة فأراد أحدهما المزمة وامتنع الآخر اختلافوا فيه قال بعضهم يؤجرها  
القاضي ويرتبها بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرتمن الاجرة قبل هذا قول أبي يوسف  
ومحمد لان عندهما يجوز الظاهر على الحر والقنوى على قوله ما في الظاهر وقال بعضهم القاضي باذن  
لغيره أى المستع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الاتقاء به حتى يؤدى حصته والقنوى على هذا  
القول وما عله القنوى هو الذي صدرنا في الجواب وما الحقنا هذا الا لظهور أن القنوى عليه  
ايضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة قراريط معلومة في فرس فباع  
معلوم ثيابا المشتري الحصة ثلث وسلمها له بغير اذن من الاول فهلك عنه هل يضمن البائع  
الثاني للأول قيمة نصيبه أم لا وإذا قلتم بالضمن هل تؤخذ القيمة من تركه اذ امان أم لا  
(أجاب) هو أعيى البائع الاول بخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعديه بتسليمها لثالث بغيره اذن  
بأنه فإذا ضمن المشتري منه المذكور وليس له أن يضمن المشتري منه لأنه ملكه بالضمن فكان  
دفعه لدفع ملكه ولا ضمان عليه أى على المشتري الثاني لدفع المالك لملكه وان ضمن البائع  
الاول المشتري الثاني لا يرجع بما ضمن على بانه هو لانه عاد الى القبض لنفسه ومن مات بمن  
اختار فضمنه بمن مات فخذ الضمان من تركه والله أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين  
أحدهما ليرجع فيها ولا تروى الباقي باع ذوالربع ربعه في رجل وسلمها لغيره اذن الشريك هل  
يضمن حصته ان هلك ويحجب عليه ردّها للشريك ان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشريك  
بتسليمها للمشتري ضامن لحصة شريكه وان كانت فائضة يجب ردّها عليه وان شاء الشريك ضمن  
المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يد أحد الشريكين اتجبت ساجبا كليا

قوله بفراذن شره كذا

فبعض الخ كذا بالاصل

وفيه بعض غلطاهما لم ين

التساخ فتأمل وسور اه

معه

مطلب بعض أحد الشر يكن

ماباعه أو وهبه من تساج

المشرك بفراذن وكذا بالبيع

مطلب إذن أحد الشر ك

لشره في ركوب القوس

فهلكت فلثالث الخبار

مطلب فرس مشترك بين

ثلاثة دفعها أحدهم لما تم

بإذن أحدهم فهلك

مطلب بعض أحد الشر ك

باستعمال الدابة المشتركة

بفراذن

مطلب في شر كين في فرس

لاحدهما للثلاث وللآخر

الثلاث صاحب الثلاث

ثلاث الاجنبي ولم يسله ولم يذن

فاخذها فهلك الخ

مطلب في دار بين بالغ وقيم

واحدة سكنها بالغ بلا

استئجار حصة التيم سنة

يجب عليه أجر مثل حصة

التيم صاته كاله

مطلب في شجر قطن بين

رجلين قسمه أحدهما في

غنية الآخر وحرق على

حصة فقط فلا يتحصر عا

أخر من القطن

مطلب في شخصين اجتمعا

في دار وأخذ كل تكسب

على حدة ويجمعان كسهما

حتى صار لا يمكن التميز فهو

فيهما سوية

طلب الشر ك تسام من تساجها ليكون في يده وقوته تنفعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند  
 مشترك متسلم منه بفراذن شره يكون بعضه وهب لى ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يد فله بعض  
 بالبيع والتسليم للغير بفراذنه أم لا (أجاب) نعم بعض إذا اشترى حصة شره حكم  
 المودع والمودع بالغ تسام من لم يملكه عنده بعد التمس ولم يباعه وسله للمشتري بلا إذن شره أو  
 وهبه وسله كذلك وهو ظاهر متعدد فبعض والله أعلم (سئل) في فرس مشترك بين ثلاثة تركها  
 أحدهم إلى آخر بفراذن الثالث فهلكت فتهل هل يفرضان أم لا (أجاب) نعم بعضان وبغير  
 في تسام أحدهما حدث كان ذلك بفراذنه إذ قد تقرر عند العلماء جهم الله تعالى أن في شركة  
 الملك كل واحد من الشركاء اجنبي في حصة الآخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يربكها  
 الشر ك بفراذن شره بعض يفرض بالركوب لتعديه والله أعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة  
 لواحد نصفها ولكل واحد من الاثنين ربعها وقع على أحدهما ساجر عتقا لم العرف دفع  
 القوس بأمر شره ك وهلكت عنده هل بعض الشر ك كان حصة صاحب التصف أم لا  
 (أجاب) نعم بعض الشر ك كان أما الدافع فلا توقف فيه وأما الآخر فله حصة أمره فيما يملك  
 فكانت حصة ساجر ما عدا الله أعلم (سئل) في فرس اتفق الشركاء فيما على وضعها عند أحدهم  
 فجاء واحد منهم وأخذها من عنده بفراذن الغائب فهلكت عنده بدهاء خرج بها للفقاب  
 تضمنه أم لا (أجاب) نعم ذلك إذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصرفها صاحبها استعمالها  
 فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شر كين في فرس لاحدهما للثلاث وللآخر  
 الثلاث صاحب الثلاث ثلثانها لاجنبي ولم يسله ولم يذن له بأخذها فذهب إليها فوجدها في  
 العصر فأتاها فبغير إذن البائع وبفراذن الشر ك فهلكت عنده هل على البائع ضمان حصة  
 الشر ك الذي لم يمسح أم الضمان على المشتري (أجاب) حيث لم يسل البائع القوس للمشتري  
 لا ضمان وإنما الضمان على المشتري خاصة إذا البائع لم يعد بغير البيع على حصة الشر ك  
 وإنما ثبت التعدي لو سلم وبما ثبت الحكم المذكور ما في البرازة في الوديعه قال بعث  
 الوديعه وقبضت عنها لايض من ألم يقل دفعها إلى المشتري وقد سئل فأرى الهداية عن جماعة  
 مشتركين في فرس باع أحدهم حصته من اجنبي وسلم القوس للمشتري بفراذن بقية الشركاء  
 فهلكت عنده فاجاب الشر كة بخبره وان شأوا ضمنوا الشر كة وان شأوا ضمنوا المشتري منه  
 انتهى وإنما كان كذلك لوجود التسليم والتسليم من البائع في مملكتنا والله أعلم (سئل)  
 في دار معدة للاستغلال بين بالغ وقيم وأمره سكنها الشر ك بالغ بلا استئجار حصة التيم سنة  
 هل يلزمه بالغ أجر مثل حصة التيم أم لا (أجاب) قد أتت كثير من المتأخرين بوجوب  
 أجره المثل في ذلك صاته لئال التيم والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين رجلين قسمه أحدهما  
 في غيبة الآخر وحرق على حصته وترك حصة الآخر خارج قطنه وأخذها هل هو مخصوص  
 به أم مشترك بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يتحصر به الشر ك الحادث  
 والله أعلم (سئل) في زوج أمره أو ابنا اجتمعا في دار واحد وأخذ كل منهما تكسب على  
 حدة ويجمعان كسهما أو اغصلا بكسهما أو الأول لا يعلم التفاوت ولا التساوي فيه  
 ولا يمكن التميز فهل والحال هذه يكون المال المجمع بائوا به بكسهما سوية أم لا (أجاب) نعم هو  
 بينهما سوية حيث لا يمكن كسب هذان كسب هذا ولا يتحصر أحدهما به ولا بزيادة على الآخر  
 إذا تفاوت ساقط كل قطي السائل إذا اخطأ ما التقطوا حيث كان كل منهما صاحب يد

مطلب ما حصله الشريك  
في المال بالاكساب يكون  
بينهما بالتسوية

مطلب اذا كان الاخوان  
في معيشة فما حصله  
بهما يكون بينهما

مطلب التمسرة على  
الشريك بقدر المال

مطلب بينهما فان اتفقا  
على ان البذر مناصفة  
فانصب أحد البذرين  
وضف الح

مطلب مغربون اشتركوا  
على ان ما تحصل بينهم  
بالسوية قرض واحد  
مطلب اذا اتهم أحد  
الشريكين شريكه بالخيانة  
لا يقبل

مطلب اذا ادعى أحد  
الشركاء الذي في يده المال  
انه كذا بصدق

مطلب اذا اجرا أو اتى النحاس  
المشتركة بينهما للتسبيح  
فلا جارة فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل  
شامس أحد الشركاء ودفع  
ثمنه لغيره البالغ من الشركاء  
تبرأ ثمنه

لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصة الآخر ولو كان أحدهما صاحب يد أو الآخر  
خارج واختلاف القول للمضى اليد والينة حنة الخارج والله أعلم (سئل) في اخوة أربعة متقارعة  
أبهم تركه فاختذوا في الاكساب والعمل في اجلة كل على قدر استطاعته هل تكون حصة  
التركة وما حصلوا بالاكساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى أكثره صوابا (اجاب)  
نعم يكون الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الرأى واقتوا اذ كل واحد منهم يعمل  
لنفسه ولا أخوة على وجه الشراكة والله أعلم (سئل) في اخوين سعيهما وادعوا لهما وادعوا  
حصولا بينهما والأمن واثم وغيرها ولا تريد أحدهما ان يترك الآخر ومقايمة المال  
منافعة وبأى الآخر فهل والحالة هذه جميع ما حصل له سعيهما وكسبهما مشترك بينهما يجب  
قمة بينهما مناصفة أم لا (اجاب) نعم ما حصله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به  
أحدهما دون الآخر والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في شجرة وادعوا شريكين من جاحها  
بضاعة منعتهم عن الربح كذلك خسرت تجارتهما فهل تكون اناسرة عليهم سوية أم لا  
(اجاب) نعم ما خسروا فهو عليهم بقدر ملكه ما في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم ما سوا ما اشترى  
عقد الشراء أو باشر أحدهما التضمن أو كالة والله أعلم (سئل) في رجلين لهما فدان اتفقا على  
ان كل ما ياتي في الارض من بذرهما بينهما فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر ليقبضه في  
الارض بينهما فيسببه بعد كليه حتى يترادوا به ولو ما بينهما فاتفق أن انصب أحد البذرين  
وضف الآخر والا أن أحدهما يقول لشريكه بذكرى وبذلك لا فوسل يكون فترضامن  
الآخر والآخر كنه بينهما ضعيف وخصه أم لا (اجاب) الخارج بينهما والحال هذ والله أعلم  
(سئل) في معربلين اشترى كراعى ان يغربوا للسان فقايلوا ونهم ويكون الله صل بينهم سوية  
فرض أحدهم وتقبضه واحد منهم عرضة هل ما يتصل بعمل يقبضه يقدم بينهم على ما شرطوا  
ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمرضى أم لا (اجاب) المتصل بينهم على ما شرطوا  
العامل وغيره فيه سواء كما هو صريحه في كثير من التون والشروح والفتاوى والله أعلم  
(سئل) في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كاذم شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم التمسرة  
عين (اجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو اذ تظلمه على الخيانة المبهمة لم يحلف كما في  
الاشباه والتفاريق لكن في فتاوى الهادي عليه السلام والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشتركوا  
شركة فاسدة وصحصة مات أحدهم فادعى الذي له المال عند اربعة قه انه كذا وصدقه  
شريكه وكذبته الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم القول قول من يبدل المال انه  
فيه كذا وكذا اذ البطله قصدت في كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أمانة  
فحماص معدة الطبع الغيب اتفقا على ان يؤجرا ذلك والاجر بينهما طعنت آية أحد ما وعاته  
الا ستر على النجس في آيته فما الحكم في ذلك (اجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طعن في  
آية أحد ما فاجر بها صاحبها ولا ستر أجر المثل له مع موثقه الذي طعنت آيته ما طعن  
فيما قبل أن تتعل فاجر بها صاحبها ولا ستر أجر المثل له مع موثقه الذي طعنت آيته ما طعن  
برأى على ظهره على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بقوله الشركة بالعرض فالربح للمالك اليه  
ولمالك الدابة أجر مثلها وكسب رجلين لا حدهما يعمل ولا ستر برأى كراعى يؤجر اذ ذلك  
والاجر بينهما فاسد وقاسم على عمل البغل والبعر والتروع الشاهد لذلك كثرة والله أعلم  
(سئل) في ثلاثة شركاء متقارعة بينهم قماش صري باعه أحدهم لرجل ذي فضل

منه ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فأدعى واحدا من الشركاء المذكورين على الذي جعل صورته أدعى  
فلان فلان على فلان من المنشرك منه وبين كل من فلان وفلان قسما مصر باو اعمامه  
للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسليمه منه وان المدعى عليه دفع عنه فلان الذي هو أحسن ريكه  
بغير اذنه وبطلان ذلك زاعما انه لا يلي قبض الثمن الا بالمشرك لبيع ووه لسواه عن ذلك فأجاب  
بأنى اشترى به بكذا من شرك فلان الذي ادعت في دفعته الثمن بغير اذنه ودفعته الثمن  
ورب بسبب ذلك فمتى هل تسع من المدعى هذه الدعوى المذكورة أم لا تسع لكون دفعه  
لشريكه المفاوض بغير اذنه موجبا لرافعة فمتى وان لم يأنه بالدفع ويؤخذ ان قراره في الدعوى  
وقوله دفع فلان الشريك بغير اذنه وان كل هو المباشر له فقد البيع أم لا (أجاب) المقر في سائر  
الكتب متناوئ وشروط وقاوى ان كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكيل  
فكل دين زعم أحدهما بيمينه وعصب وكفا لزم الآخر حتى ان أحدهم لو أمر عبدان  
المستاجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كان لآخر اخذ الآخر فان كل واحد منهما وكيل عن  
صاحبه في قبض الدين الواجبة في التجارة وكيل عما يجب عليه بينهما فصار كل واحد منهما  
مطالباً ومطالبا فإذا علمت ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قبضه شركاؤه  
توهمه بسبب عدم اذنه وان كان مباشر العقد البيع اذنه الرجوع على المشتري توهم باطل  
داحض لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بأن الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب  
لرافعة المدون لكونه وكيل عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماءنا فاطلبة والله أعلم  
(سئل) في آخر شركتين يتقاضيان تقاضيا والكبير يقوض للصغير في التصرفات المالية  
والعقود الباسعة فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه فهو عار به أم لا  
(أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام أهله وكسوتهم كما هو صريح كلام المتون والشروح  
والتناوي والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغيره اشترى كوا على ان  
كل ما يتحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جلها أو أكثر هل تصح هذه الشركة  
أم لا تصح وتختص كل سفينة بأجر جلها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المصطل على  
عدد السفن بل بأجرة كل سفينة لجهاد لا يشترك غيرهما والله أعلم (سئل) في جباغين  
اشترى كافا سلم أحدهما رجلا في جلوه لآخر المطالبة بها ان صم السلم أو رأس مال السلم ان  
لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطلب للمسلم والمسلم اليه الامتناع عن الدفع  
لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكافي اشترك مع آخر على أن يشتري له الخاوي عاله وهو يصنعه  
فعلا أو ارجع بينهما انصافا فلهذا النصف جعله ولا آخر النصف جعله هل تصح هذه الشركة أم لا  
تصح وإذا اقلتم لا تصح فالحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل  
كله لصاحب الخاوي والعامل أجره مثل عمله لانه فعل فيها اذنه على أن يكون له نصف ما زاد في ثمنها  
وهذا قاسد كما اذا دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجه اقل ثمن ثمن فلان في ثمنها لاصحة بيننا  
فانه لا يصح والطبيب أجره المثل وقدر ما اتفق في ثمن الادوية والله أعلم (سئل) في ستة نفر  
اشترى كوا شركة وجوه على أن يشتروا لباسا رجل بوجههم ويبيعوا الارجح بقدر المشتري  
ففعلا وأدخل اثنان منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير اذن البقية هل يكون شركا للستة أم لا لاثنين  
أم لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يصدق منهما (أجاب) لا يكون شركا لهما لا لاجل  
انبا لشر من البايع يكون له الملك في سدس المبيع ولا يجوز لشر بريكه بيع شيء من نصيبه بآذنه

مطلب اشتراه أحسن ريك  
المفاوضة فهو بينهما

مطلب اشترك الملاحون  
على ان ما يتحصل من كل  
سفينة بينهم سوية

مطلب اذا أسلم أحد  
الجباعين المشتري كزقي  
جلوا وليس لآخر المطالبة  
بها

مطلب اشترك رجل مع  
اسكافي على ان يشتري له  
جلوا وهو يصنعه

مطلب اشترك جماعة شركة  
وجوه فادخل اثنان منهم  
ثالثا يعينهما



في شركه موز اجتهه فيه وان قال الله ما اشترينا من الذين من فلان فلان فيه ثلث ثلثنا صح  
 وصاروا كلين عنه في ذلك لم يذكر اذلك وما هو في معناه لا يصح وان لمقتضى مقتضى العمل  
 معهما طمعهما معا عيناه فله اجر مثل عمله فانهم واقه اعلم (مثل) في فخر مشترك باع أحد  
 الشركه حصته منها بين معلوم لرجل بدينه واشترى منه كراما وقاصه والا تشركاؤه  
 يقولون انكم لشركه لا شرا كافي القرض وهو يقول ما بعث الا حصتي وما اشترت الا حصة  
 هل القول له اهلهم (أجاب) القول قوله انما مانع الاحصه ولا اشترى الكرم الا الله يبينه ان  
 صحت دعواهم بان قالوا بعثت لشركه واشترت لشركه وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون  
 القرض مشترك لا يارمه بين لفساد الدعوى والحال هذه والله اعلم (مثل) في اخو من متقاضي  
 تزوج أحد هما زوجة بمهر وزوج ابنة أيضا زوجة بمهر وقضى المهر من مال الشركه هل  
 فلاخ الا شرأ أن يطالبه بنصف ما وقاه له أن يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يطالبه  
 بنصف المهر من وجهه لان ذلك ملحق بكسوة وكسوة أهله في ضمن حصة أخيه واذا تزوجت  
 بدينه يحبس فيه ان لم يوفقه الله اعلم (مثل) في فخر مشترك بين اثنين تعدى عليهما رجل فركبها  
 بغرا منهما ثم سلها للاحدهما فانت عندك قبل ان تصل الى الاخر هل أن يضمن المتعدي أم لا  
 (أجاب) لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصولها اليها وباجازة فعل المتعدي  
 على القول بان الاجابة لنفي الاعمال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع  
 الفصولين وذلك لما تقرر ان شرك المالك أجنبي عن حصته فكيف كان دفعها لأجنبي فيضمن  
 كما أشار اليه في جامع الفصولين أيضا في أواخر الخامس بقوله (فم) مثل مولانا عن مواسلها  
 غاب أحدهما فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلكت هل يضمن نصيبه شركه اجاب  
 انه يضمن ان يملكه حفظها سيدا جبر فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الغصاة  
 ولم يتركها يملكه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قضايا ليعتد كذا اجاب والله اعلم  
 (مثل) في رجلين اشترى باجنه قربة ليدعاهما في الزبيب على الحج فباعا عشرين وكسدا الباقي  
 فاسافره أحدهما الى دمشق والشام وقا يرضى به فمساور كرها الى باب القدس وهلك معه ولم  
 يوجده من شركه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصة الشريك من القرب ولا يتفذه عليه ما فعله  
 شركه كما يضمن قيمة حصته من القرض (أجاب) نعم يضمن قيمة حصة شركه في القرب ان كانت  
 شركه ملك ولم ياذن له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصة في القرض لتعديده بر كونهما  
 اذ كل واحد من شركتي الملك أجنبي في حصة الآخر فتمنع عليه كونه الدابة المشتركة وذلك  
 لما تقرر من مذهب الامام ان وكيل البيعة له البيع على عروها وبأي عن كان فيبذلها القرض كما  
 يتخذ النقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركه عقد  
 وعين له مكانا فقبضوا به ضمن فاذن عن الزبيب وتجاوزا الى دمشق ضمن لتخصيص الشركه  
 بالمكان كما نصوا عليه فاطية واقه اعلم (مثل) في فخر سيد أحد الشركه باع منها حصته وسلمها  
 للمشتري ثم ردها للمشتري ليداعه فماتت عند مقبل وصوله الى الاخر هل على واحد منهما  
 ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهما لانه ردها لزال التعدي فان تقع الضمان والله  
 اعلم (مثل) في أربعة شركه ما قال الذي يملك المال كت استندت من فلان كذا الشركه  
 ودفعته دينه هل القول قوله يبينه أم لا (أجاب) نعم القول قوله في ذلك يبينه وقد صرحوا  
 بان الشريك اذا قال قد استقرضت ما تدبنا وراخذ عروضا ان كان المال في يد المقر فالقرار

مطلب باع أحد الشركه  
 حصته من آخر واشترى  
 بالثمن كراما من البائع فادعى  
 شركاؤه ان الكرم لشركه  
 الخ  
 مطلب وفي أحد المتقاضي  
 مهر زوجته وزوج ابنة  
 من مال الشركه

مطلب اذا ركب رجل  
 فرسا بغرا ذن مال كرها لا يبرأ  
 عن الضمان بتسليمها  
 لاحدهما

مطلب بيع بعض عروض  
 الشركه وكسدا الباقي فاسافر  
 به أحدهما الى الشام  
 وقا يرضى به فمساور الخ

مطلب باع من يملك القرض  
 المشتركة حصته وسلمها الخ  
 مطلب اذا قال أحد  
 الشركه استندت من فلان  
 ودفعته لم يصدق يبينه

صحيح وله أن يأخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار قلاعن جواهر الفتاوى وواقعه اعلم

• (كتاب الوقف) •

مطلب وقف على ولديه ثم  
من بعدهما على مصالح جميع  
كذا ثم مات أحدهما الخ

مطلب في كتاب وقف على  
الاولاد فصل فيه الواقف  
اما كن الوقف الخ

مطلب اذا وقف رجل  
محدودا يشمل الوقف جميع  
ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان  
أو القاضي عزل من ولباه  
ناظر بالاخص

مطلب في وقت اشتهت  
مصارفه

مطلب يصرّف الى كاتب  
الوقف ما كانت تصرفه الخ

مطلب اذا جرى رجل استصفا  
في وقف اشتهت بمصارفه

(سئل) في وقف صورته وقف على فريج ومالغ ولدى المرحوم حري بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بناطس بجري ذلك آباد لا بد من الخ مات فريج فهل تصرف غلته لآخيه أم لمصالح الجامع أم لغري ذلك (أجاب) لا تصرف غلته لآخيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء الى أن يموت الأخ الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لأن صرف مصلح المشروط يعد بهما وصرف حصّة الأخ يعد موقفاً ممسكوت عنه فلا تصرف لآخيه الا اذا كان فقيراً بجهة كونه من الفقراء واقفاً علم (سئل) في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف لمحل منها أو لا ما هو مخصوص بالاولاد الظهور ومنها ما هو مشترك من تمام أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شرطاً منها اذا مات أحد الموقوف عليهم عن ولداً أو ولداً انتقل نصيبه وإذا مات عن غيرهما قل من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تجيب السفلى فهل حصّة من مات عن ولداً أو ولداً ترفع ما تنقل له عملاً بقوله المذكور أم تكون لدى الطبقة العليا عملاً بالترتيب السابق بين والاخر الظاهر المراد بقوله العليا تجيب السفلى ويكون حكم الخصوص بالاولاد الظهور والمشارك واحد في هذا ثم حصل اختلاف الاثنان فيه بهذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه هذا شرطاً راجع الى المشترك والخاص لانهما واحد باعتبار اسمي الوقف والحكم فيهما باعتبار الاستقلال الى الولد أو ولداً واحد لا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات لانها علم خص بقوله على ان من مات عن ولداً وفيه أعمال الكلامين والاخر مؤكّد على عادة الواقفين من اتانهم بالموكّدات كقولهم طبقة بعد طبقة ويطنا بعد طين ونسلا بعد نسل والمراد ان الاصل بمجيب فروع نفسه لا فروع غيره وواقفه أعلم (سئل) في محدود وقفه واقف يسمي حدوده الاربع ودخلها مشتمل على فاخورة ومصرقزتون أعني بداغيران كآب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيها اسم اليد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملاً بالتصديق أم يخص الفاخورة دون اليد عملاً بالتسمية وما الحكم (أجاب) يشمل الوقف ما أساط به الحدود اذا محدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحدود فانه انه ترك شيئاً لا شرط ذكره اجتمعوا وايضاً قد تقرّر ان العقار تقع المعرفة بمحدوده لا باسمه حتى اشتراط ذكره في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر واقفه أعلم (سئل) فيما اذا ولي السلطان ناظر اعلّى وقف على عزة بغير خصه ولا مصلحة أم لا (أجاب) منصوب السلطان ومنسوب القاضي سيان وقد صرح في الخاتمة ان منصوب الثاني لا ينزل بغير خصه ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كل كل عنه كما أفاده في البحر وغيره واقفه أعلم (سئل) في وقف اشتهت بمصارفه كيف يفعل في غلته (أجاب) ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقاً فان لم يفعل القوام أيضاً وعلم أصل المصروف على القرية يصرّف الى الكل من غير تمييز كزعلي أي ولا تقديم بطن على بطن أسفل واقفه أعلم (سئل) اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معلوماً يصرّف عليه معلوم يوتي في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرّفه يوتي في وظيفة الكتابة (سئل) في وقف قد شرط واقفه واشتهت بمصارفه فاذعي شخص على المتكلم عليه استصفاً فافهم في الحكم حيث اشتهت



في الفريضة لا يخص به اخوته من اذ صرف استحقاقهم بعد البلوغ سكوت عنه لمن الواجب  
 لمن يصرف بعد البلوغ فعيل فيه مصدر العبارة المتقدمة وموداها اذا وجدت درجة اعلى من  
 درجتهم فهو مقسوم بين اهلها على الفريضة الشرعية والاولى حلت في حصة واحدة فهو مقسوم  
 بين اهلها كذلك واما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص اخوته باستحقاقهم فغير ملتفت  
 اليه لان ما دخل في استحقاقهم انقطع نسبة الملت عنه فلم ين من نصيبه فلم يدخل في قول  
 الواقف على ان من مات عن ولداً وولد له فوصيه لولده الخ بل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن  
 صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوقت على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو  
 اعتبر ناهذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو اعلى منه كما هو ظاهر فهذا توهم ساقط  
 الاعتبار فليسا مل واقفه اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه حياته ثم بعده على  
 اولاده الموجودين الا انهم عبد الكرم وشهاب الدين وآمنة وصاحلة وأم الفرج وعلى من  
 سيحدث لهم من الاولاد على الفريضة الشرعية ثم بعده المذكورين اعداءه على اولادهم  
 ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية اما الاناث من بنات الواقف وبنات  
 اولاده المذكور الموقوف عليهم اذا كن خاليات عن الاوارج يستحقن في الوقت على قدر نصيب كل  
 واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا اتزمن عادهن في الشرط والترتيب المشرع  
 اعلامه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الاناث متروات  
 او غير متروات فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يسبق منهم نسل ولا عقب كذلك وقفا  
 على اقرب عصابات الواقف على الشرط والترتيب المشرع اعلامه هذه عبارة الواقف من  
 الواقف واولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج وبنت ابن ابن عبد الكرم امرأتى بجارية  
 متروجة ولها ابن فهل ينصير ربع الوقت الا في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينها  
 وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقت أم الاستحقاق خاص  
 بأم الفرج لكونها عاتبة وكيف الحال (اجاب) ربع الوقت مخصص الا في أم الفرج ولا  
 شيء لحجازية ولا لابنها اما هي فلكونها متروجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابناها  
 منهم وان لم يستحق من بعد ذلك المراد من اهل الوقت من دخل باللفظ السابق من الواقف آن  
 الوقفية وان لم يستحق بعدوا اما ابناها فلشرط الترتيب المستقادم بين الطبقات فلا لها لاستحقاق  
 مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد بنات الواقف لكونه اقردهن بحكم  
 مستقل حيث قال اما الاناث الخ ولولده لاستحقاق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل  
 منهما حاجب محبوب بالآخر فان قلت كيف دخل ولدا بنت الذي هو ابن حجازية في الوقت  
 قلت بقوله على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر لمن صبغ اصبعاً من  
 أصابعه في علم القفه والله اعلم (سئل) في واقف وقف وقفا وشرط في كتاب وقفه ما نصه انشاء  
 الواقف انا به الله تعالى وقفه هذا منجز اعلى ولده الطفل المدعو حسن ومن سيحدث لهم من الاولاد  
 المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد  
 اولادهم ثم على اناهم واعقابهم المذكورين دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم  
 واناهم واعقابهم عن ولداً أو اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الاسفل منه وعلى ان من مات  
 من اولادهم واولاد اولادهم عن غير ولداً ولولده ولا نسل ولا عقب عاند نصيبه الى من هو  
 في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالقرب للمتوفى وعلى ان من مات منهم ومن

مطلب وقف وقفا على نفسه  
 ثم على اولاده الموجودين ثم  
 ثم وشرط في استحقاق  
 الاناث ان يكن خاليات عن  
 الزواج فاذا لم يكن ذكر  
 يعود الوقف الى الاناث  
 متروات ولا الخ

مطلب وقف وقف منجز اعلى  
 ولده حسن وعلى من سيحدث  
 لهم من الاولاد المذكور خاصة  
 دون الاناث ثم ومن مات  
 حسن في حيات ابيه وخلف  
 ولداً الخ

أولادهم وأولاداً ولأولادهم وأولادهم وأولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك  
ولداً وأسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه  
في الاستحقاق فإذا انقضى الذكور على هذا الترتيب المذكور بعد ذلك وقفاً على أولاده الأناث  
إن كنَّ موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذريتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط  
والترتيب المذكور أعلاه ثم وإذا لم يبق أحد من ذكور المدعى حسن مات مخيراً في حياته  
وحدثت الوفاة ولداً اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتاً اسمها آمنة وأعتقت  
ولداً ذكر اسمها محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور  
في قول الواقف ثم على أولادهم الذكور أم بجهة دخوله في ذكور النسل والعقب بقوله  
ثم على أنسألهم وأعقابهم الذكور أم بالجنهتين أم لا يستحق بجهة تمل (أجاب) كل من السريتين  
لو اتفردا لكن في عمله في دخول محمد المذكور وقد تقرر أنه لا مانع من تراحم العلل والاضافة هنا  
إلى الأولاد إلى الوفاة نفسه قال ثم على أولادهم الذكور كذلك بالإضافة في الأنسا والاعقاب  
انما هي الهم لا إليه ولا شأنه ذكر من أولاداً ولأولادهم كأنه ذكر من أنسألهم وأعقابهم وإن  
كانت جدته محترمة عنها بقصد الذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل)  
في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستند إلى عدم زومه عند الامام الأعظم فهل للثأب ولاية  
إبطاله للمعنى المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي الأصلي (أجاب) قال في البصر الرائي  
وهي تاتيه لا بد منه وهو المراد من القاضي الذي عليه نصب الوصي والمتولي ويكون له النظر  
على الأوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فنقولهم في الاستدانة بأمر  
القاضي المراد به قاضي القضاة في كل موضع ذكره القاضي في أمور الأوقاف اه فهو صريح  
في أن نائب القاضي لا يملك إبطال الوقف وانما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان  
في منشور نصب الولاية والأوصياء موقوف له أمور الأوقاف وبغني الاعتقاد عليه وإن بحث فيه  
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوفي لم يوافق إطلاقاً في حثه للتأويل في هذا الزمان من الاختلاف  
والمسئلة لا نص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور أبو الشيخ  
زين صاحب البصر وانما استخرجها تفتقها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطاني جديداً  
الطاحونة الثلاثة وقف على زيد ثم على أولاده وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم  
انشر يقين وكاتب وقف أن زيداً وقف ثلثي الطاحونة على أولاد الطاهور ودون أولاد الطون ولا  
تعرض فيه الثلث الثالث وهذه الحجة الملقى بها هذا السؤال بحجة الصق بها السؤال كتب عليه  
الجواب فهل ثبت وقف الطاحونة المذكور تجمعها بموجب دفتر السلطاني وتوقع أولاد البنات  
بوجوب قوله فيه ثم على أولاده الخ الموجب لآخر أراج أولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذا  
الحجة أم لا يعمل بشي مما ذكر وإذا قلتم بالأخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك يعمل به شراء  
واشتبنت مصارفة فالحكم فيه (أجاب) لا يعمل بمحمد دفتر ولا بمحمد الحجة لما صرح به  
علمائنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككسب الوقف الذي عليه خطوط القضاة  
المأخوذ وانما العمل في ذلك بالسنة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه  
الأول أن اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الطاهور ولا يجوز ولا يطل حقه  
الثاني أنه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكور  
قرباطاً واحداً ونصف قرباط والذي يخص عبد القادر وأبراهيم المذكورين بقرطاً واحداً ونصف

مطلب ليس المتولي بإبطال  
الوقف ونصب الأوصياء  
وقولية التخلل والأمر  
بالاستدانة واتخاذ كله  
لقاضي القضاة

مطلب لا يعمل بمحمد تطل  
قوله وهذه الحجة الملقى بها  
هذا السؤال بحجة الخ انعكاساً  
بالاصل الذي يابدين وأولادهم  
اه محبس

قراط وهذا يقول به أحبليل هو مخالف لأجاء المذاهب بأسرها ذلوت دعوى المدعين  
 المذكورين المذنبين هما عرفات وعبد القادر بالينة الشرعية لوجوب ان يقسم ريع هذا الثلث  
 على عديديوس أو ولاد الطهور أو ولاد البطون سورة لا يفضل فيه الذكر الاثني وذلك يختلف  
 بكثرتهم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات ومن يشركه قليلين كانوا  
 أو كثيرين قراطوا نصفوا وعبد القادر وبرايم يقرر ادهم قراطوا نصفوا وقسمة ولاد الطهور  
 كثروا أم قراطوا خمسة قراط فلهذه قسمة تخالف إجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا والحكم  
 بما خالف الإجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي الثالث ان أصل دعوى  
 للمدعين غير مسموعة شرعا بل هي المذمومة بقوله وان استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه  
 الخ وقد تقرر ان من جله شروط صحة الدعوى معالومة المدعي ومدعاه لنفسه مجهول لا يدري  
 مقداره وليس خصمه من غيره الى غير ذلك من الرخوة التي لا تنقضي على أهل العلم فإذا علم ذلك  
 فالأصل ان من أثبت بالينة حقا فهو له فيجب على القاضي أن يطلب أولاد البنات حينئذ تشهد  
 بمدعاهم لان استحقاق أولاد الطهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين  
 والبنات على من ادعى فاذا عجزوا عن إقامة البينة يطلب من الآخر بنينة فاذا عجزوا واشتبهت  
 مصاريق هذا الثلث فقد صرح علما وناباته بظن الى المعهود من حاله فيمليق من الزمان من أن  
 قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يسعون ذلك  
 على موافقة شرط الواقع وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك واذ لم يعلم كيف كانوا  
 يعملون لا يعطى أولاد البطون شي للثالث في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشي  
 هذا وقد اطلعت على ما في أيدي الفرقين من الحجج والنسكات فلم أجدها يسوغ للقاضي الحكم  
 بدخول أولاد البنات في هذا الثلث الا بالينة الشرعية فلهذا القاضي فواجبه على طلبها منهم  
 فان لم يقيموها بمنعهم وليست برخصة الاقتصار فيما لا يجوز من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي  
 العصمة والتوفيق نسأله الهداية الى سواء الطريق بمنه وكرمه وسواي نعمه والله  
 أعلم (سئل) في عقار يدب جماعة تلقوه بالارث عن أبيهم عن جدهم يرزأون رجل يدعى انه  
 وقف بخدمه مستند امانه موجود بالدفتر السلطاني في وقف جده هل بمجرد وجوده في الدفتر  
 السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفا أم لا (أجاب) حجب الشرع ثلاث البينة والاقراء والنسكول  
 لاهم داخل لأنه علامة لا يثني علم الاحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل  
 يجوز أم لا (أجاب) ان كانت قسمة غفك فهي باطلة وان كانت قسمة تناوب يجوز صرح به  
 في الفتاوى الحلبية وفي الاسعاف ما يؤيد مدعاه الله أعلم (سئل) في أرض وقف على القرية  
 هل يجوز ان تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمل كل ما يميزه لنفسه لا قسمة غفك أم لا (أجاب)  
 صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر  
 استاذنا اذنا شباب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيه جائزة واشتبهت  
 له بمسئلة الارض المذكورة وفي القضية ضيقة موقوفة على الموالى فلهذه قسمتها قسمة حفظ  
 وعمارة لا قسمة غفك فيصير ما في انصاف والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على  
 قسمة الثلث لا قسمة الحفظ والعمارة وتوقيين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف  
 وكل رجلا بجارة مستغل الوقف قبض أجره ونفعها له ففعل وعزل الناظر هل الناظر الجليد ان  
 يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أنكر المعزول ابطال الغفلة اليه يقبل قوله أم لا

مطلب ادعى رجل عقارا بيد  
 جماعة انه وقف بخدمه مستندا  
 الى دفتر سلطاني

مطلب لا يجوز قسمة الوقف  
 قسمة غفك

مطلب يجوز قسمة الوقف  
 للحفظ والعمارة

مطلب لو ادعى وكيل الناظر  
 بجارة مستغل الوقف دفع  
 الأجرة لها لقول له يمينه

(أجاب) قد تقرر حصته في كل ما طرأ الوقف مطلقا وناظر القاضي إذا عزم له وقبول قول الوكيل في دفع ما قد ضلوا كله مع عهده فلا عبرة بما تيسر من المزل والقول قول الوكيل في النفع بينه لأن الوكيل أمين وقد أخرج عن اتصال الأمانة قبيل قوله بينه والله أعلم (مثل) في اصطبل وقف منهم جدرانها وأسقفته سلمه ناظر وقفه لرجل بعمره عاشره وبقعه مسكنا واسكانا بأجرة معلومة في كل سنة قبله المستأجر وبني فيه ما سعى صادرا رغبة فزاد أناس عليه من غير زيادة الأجرة في تقصير ما هل تنقض الإجارة أم لا (أجاب) قال في البصر تعلقا عن الخط وغيره حانوت وقف وعمارته ملك لرجل أي صاحب العمارات أن يستأجر ما جاز منه سطران كانت العمارات لورفعت يستأجر ما كثر مما يستأجر صاحب العماره كغيره من غير من غيره لأن التقصير عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وإن كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلفه وتركه في يده بذلك الإجر لأن فيه ضرورة اه والله أعلم (مثل) في أرض وقف يتبع يد جماعة اتخذوها كروما ويؤثرون على عدد الانصار قدر ما من المال والآن فليت الانصار وصارت الأرض ملسا تزرع وتستغل في كل سنة والمسلم عليها يطلب القسم لكونه أتبع لجهة الوقف هل بذلك للضرر اللين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب القسم لكونه أتبع للوقف وقد ترادفت كلمة العلة فاطبة على ذلك وصرح جوابه بفتح بكل ما هو أتبع للوقف ولا فائل بذلك وقد صارت الأرض ملسا تزرع وتستغل في كل سنة لأنه يؤتى إلى الضرر المكي على الوقف ولا فائل به والله أعلم (مثل) في أرض وقف ما يدعى من أربعين متعده لكل قدره في يد من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد أن يقاسم في ذلك هل له ذلك أم لا وبقى القسم على قيمه (أجاب) ليس له ذلك وبقى القدر على قيمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في الدار الآخر إذا الثوان كان زائدا فقد يكون لمعنى راء المتكلم على الوقف والاصل الصمت والله أعلم (مثل) في رجل وقف وهو حي حال الصحة منزلا وقفا على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والأناث على القرية الشريعة أما الأناث فلهن الاستحقاق بالوقف إذا كن خاليات من الأزواج فإذا تزوجن سقط حقهن وكلتا تأمين عادهن وليس لولا دالبات من هذا الوقف حتى ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبناماتنا سلوا وادنا ما تعاقبوا طبقه بعد طبقه بشرط الواقف المذكور شرط وطاف وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقته هذا نفسه مدة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم إلى أن قال وإذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاف على أقرب عصبات الواقف وإذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقفاف على مصالحهم سدا للخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله ثلاث بنات فتروين وأحدث الله لهن أولاد فلهن بصرف ريع الوقف لهن أم لا ولأدهن أم أعصبة الواقف أم لحرم سدا للخليل عليه الصلاة والسلام أم لغرض ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل لحل تناولهن من ريع الوقف وجهه ما الحكم في ذلك وأرضوا النالجواب مفصلا معلا (أجاب) أعلم فقد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف ما بنات الواقف فليسقط حقهن بالأزواج وأما أولادهن فليسقط لهن من الوقف بقول الواقف وليس لأولاد البسات من هذا الوقف حق ولو قدر ناعده هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم لأن مراعاة شرطه لازمة فيه وهو أن يجعل لأولادهم بعدهم

مطلب دفع الناظر اصطبل وقفهم يهدم ليحرم ويكسب فيه ما جاز من معلومة ففعل ثم زاد أناس عليه

مطلب أرض وقف يهدم بجهة اتخذوها كروما ويؤثرون على عدد الانصار قدرا من المال ثم فليت الانصار والمسلم يطلب القسم

مطلب أرض وقف ما يدعى من أربعين متعده لكل قدره في يد من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد أن يقاسم في ذلك هل له ذلك أم لا وبقى القسم على قيمه ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبناماتنا سلوا وادنا ما تعاقبوا طبقه بعد طبقه بشرط الواقف المذكور شرط وطاف وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقته هذا نفسه مدة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم إلى أن قال وإذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاف على أقرب عصبات الواقف وإذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقفاف على مصالحهم سدا للخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله ثلاث بنات فتروين وأحدث الله لهن أولاد فلهن بصرف ريع الوقف لهن أم لا ولأدهن أم أعصبة الواقف أم لحرم سدا للخليل عليه الصلاة والسلام أم لغرض ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل لحل تناولهن من ريع الوقف وجهه ما الحكم في ذلك وأرضوا النالجواب مفصلا معلا (أجاب) أعلم فقد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف ما بنات الواقف فليسقط حقهن بالأزواج وأما أولادهن فليسقط لهن من الوقف بقول الواقف وليس لأولاد البسات من هذا الوقف حق ولو قدر ناعده هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم لأن مراعاة شرطه لازمة فيه وهو أن يجعل لأولادهم بعدهم

فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك يقول في عصة الواهب وجهة حرم سيدنا التخليل فإذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من القروع المساوية له ذم الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على وليي هذين فإذا انقرضوا قبل أولادهما بدأما تناسلا أو قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقرض أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الفعلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف جميع الفعلة الى أولاد أولاده لأن مراعاة شرطه لازمة في الوقت وهو أن عاجل لولاد الأولاد يصعد انقراض البطن الأول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الفعلة الى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف الى الفقراء مستدلا بما تقدمه عن الاسعاف تأثلا والمسؤل عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصاف مساو به فصيح الاستدلال ومثل ما في الاسعاف في الخاتمة والخلاصة والبرازمة والتاريخية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطبوعة فإذا علمت ذلك وإن الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكثره وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف اليهن وإلى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصا والوقت بمنزلة العصة غير مضاف الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول أولاد الواهب الفقراء منه مقتدر وأما مسئلة النظر فلا شأن له بالارشد منهم بلا شبهة إذ شرطه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم من الموقوف عليهم وإن قام بهم مانع عن الصرف وكذلك إذا زال المانع استحقق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في ذلك وقت وضع رجل يده عليه مدعي فيه المالك بالشر من زيد بن علي ظهره يتناوق جوفه بن يثرا واستع بالذ كان يظفروه وجوفه مدققتين ثم أثبت وقفه فاطره لدى الحاكم الشرعي بالنسبة الشريعة جسمه لو جسد في كله للسجل بالجميل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع بدواضع البداء كورعنه هل تزيه أجرة المثل لذلك في مدقوض يده عليه ويهدم بناؤه أم لا (أجاب) نعم تزيه أجرة المثل لأن منافع الوقف مضمونة صيانة عن أيدي الطلبة ويهدم بناؤه ولو لم يضر بالوقف كان ضرره فهو أعنى الباني المضيع لما له فليترصص الى أن يهدمه عليه أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البنائات القيتين للوقف منزوعا وغيره من أعمال الوقف بثله صرح في الاشياء والنظر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمولى الذي لم يشترطه الوقف ذلك (أجاب) تقرير الوظائف للقاضي لا للمولى الذي لم يشترطه الوقف لأنه لا تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط والوقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر أخذنا من الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على أولاده وأولاد أولاده ثم موته من جهة الوفاء دار ودار كان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف فانه أجر الدار ونصف المالك ثمانية غروش وإن الاصل والموكل يستحقان في الفعلة الربع ويطلبان الوكيل الاجرة المأذ كور بقرشين منها فاجاب الوكيل بان خيل لارجل من ذرية الوقف كان قد قنع الاصل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى صحبة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدان الا انه لا واخوته وأولاد ابراهيم وأن الموكل من ذرية الوقف بحكم نائب الحكم باستحقاقهما ربيع الوقف وأمر الوكيل برفع ما يخص الاصل والموكل ومن بشرتهما

مطلب اذا وضع رجل يده على  
 وكان وقف مدعي المالك بن  
 علي ظهره وفي جوفه ثم ثبت  
 وقفته تزيه الاجرة

مطلب تقرير الوظائف  
 للقاضي لا للتأخر الا إذا شرط  
 الواقف ذلك  
 مطلب الوكيل في اجارة  
 الوقف ليس خصم للمدعي  
 الاستحقاق



من الابرة المذكورة هو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لأن وكيل اجارة  
 الدار والذئب لا يصلح خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقت لأن الذئب مملوك فبقي جامع القصولين  
 وكيل اجارة الدار اذا دعى الساكن انه يعمل الابرة فلو كلفه ويرهن بوقف ولا يصحكم قبض  
 أجر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصما للمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو  
 الملك للمدعى انما هي على ظاهره لا على وكيفية في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف  
 فكيف تسمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بقضى للمدعى وبشرط صحة  
 القضاء مقبوض وهو ان الخصم المقضى عليه وأيضا شهادة الشاهد بان الاصل واخوته والموكل  
 من ذرية الوقت لا تنكح حتى تتبين اذان البنت لا يدخل مع ان الذرية لطلق النسل فلا يصح حتى  
 تتبين بانها لا يتصل فيه أي ولا تنكح الشهادة منه من ذريته كما لا تنكح الشهادة منه من قرانه حتى  
 يفسروا القرابة والعيب من أمره بان يدفع ما يخص الاصل والموكل ومن يشركهما والحال  
 ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وأيضا الوكيل عن أبيه لم ينهر  
 من عبارة الحاكم هل هو وكيل قبض استحقاقا ويدعوى استحقاقه فان كان الأول وهو  
 الظاهر من قوله وأمر الوكيل يدفع ما يخص الاصل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح  
 كونه مدعى الاستحقاق في الوقت لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه  
 فافهم والله أعلم (سئل) في وقت أهل وقته أو الوفا على نفسه ثم على أولاده الذكور والاناث  
 تعاقب عليه نظاره يصرفون ريعه بين أولاد التطور والبطون للذ كمثل حظ الاثنين ناظرا  
 بعد ناظر مئة تدعى مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الا أن ناظر صرف على أولاد التطور  
 والبطون كما جرت عليه التقارن قبله مئة تدعى عشر سنوات اباغا لما هو في كتاب وقته  
 المسجل في السجل المحفوظ فخرج الا أن من الصرف على أولاد البطون من مكررا كون الوقف  
 صادرا عن أبي الوفا المزبور ومدعى أن الوقف من قبل الشرفي بنونس عم أبي الوفا المزبور وانه  
 خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يدعى نائب الحكم حجة عليها فتأخذ القضاة  
 الماضين واحدا بعدوا احدها مكتوب أن الشرفي بنونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم  
 على ولدي أخيه أبي الوفا وشقيقه أبي القاسم ولده أبي السعادات ثم على أنسألهم الذكور دون  
 الاناث فقرئت بوجه وكيل خصم من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يد  
 دفعا فسكت نائب الحكم للناظر حجة تمنع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة به ومن جله ما كتب  
 بهار يعرفه نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي بنونس يخص بالذكور ولاشي إلا الاناث ولا  
 لأولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشروح في الحجة المذكورة ولم يكن يدا ناظر كتاب  
 وقف ثابت بذلك ولا فام مئة تدعى على اداءه فحكم نائب الحكم في وجهه الوكيل المذكور  
 بمجرد الخط به وقف بنونس وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن عملا بمجرد الحجة المقررة  
 لديه وكتب بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوحى من ذرية الاناث  
 معللا بان الواحد منهم خصم عن الباقي فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجرد هذه الحجة صحيح أم  
 غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل في السجل المحفوظ وبصرف التقارن عليهم بموجب  
 ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بمجرد الحجة لا يصح لاسماع صرف النظر  
 السامعين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا  
 اشتمت صارف الوقف ينظر الى المهود من خاله فيعلسق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا

مطلب وقف تعاقب عليه  
 تقارنه واحدا بعد واحد  
 وهم يصرفون لاولاد  
 التطور والبطون والان  
 يدعى ناظره ان الوقف على  
 الذكور بمجرد حجة

يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المقتنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كلب الوقف للنصف وهذه الاوقاف التي تقدم امرها ومات الشهود عليها كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيدي القضاة تجري على رسومها الموجودة في دواوينهم استصاها وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا يسيل الى مخالفتها واذ افتقد على بالاستقافة والاستمارة العادية المستتر من تقدم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرحوا بانه يحمل حال المسلم على الصلاح ما لم يكن فيجب أن يحمل حال من سبق من النظار على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا الظاهر ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف قبض استحقاقه خصمه فيما ليس وكتابه وهو اثبات وقف عن الشرقي ونس وإبطال كونه عن أبي الوفا واختلاف المعارف ومنع الاثبات وأولادهن فهو أشبه بويل قبض عنه الدارين ما كتبها زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انهما ملكه وأقام عليه بنه انهما ملكه فانه لا يكون خصم في ذلك اجماعا ولا يتخذ الحكم على الموكل لان الموكل ليس خصم في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من وجدهم ذرية الاثبات معلان الواحد منهم خصم عن الباقي من هذا الاجل عظيم نعمون الله تعالى من الزين والصلال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم (سئل) في أرض وقف معدة لزارع بالحصه مات من ارعها عن ابنه وبنات وابن ابن فأخذ ابن الابن زرعها بالحصه كما كان جده يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك الابن لزارعها لاختيارهم والابن يريدون رفع يد ابن الابن عن زرعها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المسئلة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علما بآباء حق المزارع يسقط تركهم الاختيارى في الارض التي هي بالحصه سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجرى فيها الارث والله أعلم (سئل) في رجل استلم من مهر امرأته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ لها عن نصف أرض وقف مخزجة بيده نظير المبلغ المذكور هل يصح ان تكون أرض الوقف عوضاً عما استلمه أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه اذا الاعتراض بأرض الوقف المحكومة لا يجوز والله بالحكم عن ملك الواقف لا الى مالك فلا يجوز أن يكون عوضاً عما استلمه من مهر امرأته والله أعلم (سئل) في ما كن متعددة تعدت الباعه فيها واحد بعد واحد ومضى على بيع البائع الاخير منها مائة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جدهم فلان ابن فلان هل يسمع دعوها بعد مائة سنة لا وهل يستوى الحال بين أن يكون البائع وكلاً أو أصلاً (أجاب) لا يسمع كائن عليه أكثر علماً قال فاضحان رجل باع عقاراً ثم ادعى الباع ما هو وقف واختلف المشايخ فيه والجميع انه لا يسمع وفي الزيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم رهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي الترتيبية ولو باع عقاراً ثم رهن الباع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول الصمادية رجل باع داراً ثم ادعى انها كانت وقفاً فان اراد تخلف الذي عليه ليس بذلك لان التخلف يعقد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان أقام البيعة على ما ادعى اختلفوا فيه قبل لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل وقيل لا وقال وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعها منهم لا تقبل البيعة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجدين عندهما تقبل وعند أبي

مطلب مات من ارع أرض  
الوقف عن ابنه وبنات  
وابن ابن فصار ابن الابن  
يزرعها كما كان جده لا تنزع  
من يده  
مطلب فرض لا يتبعه عن  
أرض الوقف في مقابلة  
ما استلمه من مالها

مطلب في رجل باع عقاراً  
ثم ادعى انه وقف

حقيقة لا قبل وذكروا الدين هذا التخصيص وهكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو  
 فتوى أبي الفضل الكرماني والتقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع أصيل في  
 حقوقه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكلاً أو أصلاً ولذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا  
 بينهما وهذا الأغبار عليه موافقه علم (سئل) فيما إذا قرر المتولي في وظائف الأوقاف هل يصح  
 مع وجود القاضي أم لا (أجاب) بحاق الاشياء والتأثير القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة  
 أقوى من الولاية العامة وفرع عليها فرعاً عاماً قال وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقت  
 مع وجود ناظر ولو من قبله اهـ وقال في البصر وفي الفتاوى الصغرى إذا مات المتولي والوقت  
 حي فالرأي في نصيبهم آخر إلى الوقت لا إلى القاضي فان كان الوقت متافقاً معه أو لم يكن  
 القاضي فان لم يكن أوصى إلى أحد فالرأي في ذلك إلى القاضي اهـ فأما أن ولاية القاضي  
 متأخرة عن الشرط له ووصيه يستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الأوقاف  
 إذا كان الوقت شرط التقرير للمتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا قبله بسبع اهـ  
 كلام البصر في التهر وظاهره ان يكون بمعنى المستحق للوقت ناظر املك الاجارة والدعوى فان  
 أي أجرها لمساكم بقى له ولاية الاجارة مع عدم اباته بحكم الولاية العامة جزم في الاشياء  
 والتأثير بانه ليس بذلك أخذنا مما أفتى به الشيخ فاسم من ان الشرط تقرير الناظر ليس لغيره  
 ولا يملك ولو كان فاضيا يدل عليه ما في الفتنة القاضي لا يملك التصرف في مال التيمم مع  
 وجود وصيه ولو كان منصوبه اهـ وفي البصر شوش الجواب في مسئلة الاجارة والحاصل ان  
 المسئلة بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بان  
 الناظر المشروط له التقرير ولو قرر شخصاً فهو المعتبر دون تقرير القاضي اذ لا يملك ذلك معهما ما لو لم  
 بشرط له ذلك فلا ولاية في التقرير فلا تشمل القاعدة كما هو المفهوم من قولهم إذا كان الوقت  
 شرط التقرير للمتولي ومقاهيم التصانيف معمول بها فإذا رجع للمفتي ذلك فيجب بانه ان كان  
 الوقت شرط له التقرير في الوظائف فتقريره هو المعتبر لا تقرير القاضي فان لم يشترط له فالمعتبر  
 تقرير القاضي والله أعلم (سئل) في وظائف نص في كتاب وقعه على ان تقرير الوظائف للناظر  
 بقوله يقرر الناظر فهل يكون التقرير المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضي في تقرير  
 الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الوقت فلا يصح تقرير القاضي معه والله  
 أعلم (سئل) في وقعه صورته أنشأ الوقت وقعه هذا على ولده الصغرى حسن وعلى من سيحدث له  
 من الأولاد انه كور خاضعون الاناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على  
 أنسأ لهم وأعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسأ لهم عن ولد  
 أو أسفل منه اتقل نصيبه إلى ولده أو لأسفل منه وعلى أن مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن  
 غيرة ولد أو ولد ولا نسل ولا عقب عا د نصيبه إلى من هو في درجته يسبقهم في ذلك الاقرب  
 قال اقرب العتق وعلى امه بن مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأ لهم قبل استحقاقه  
 لشي من منافع الوقت وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده ان  
 لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فإذا انقرض المذكور على هذا الترتيب المذكور عا ذلك  
 وقفاً شرعاً على أولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم  
 ونسلهم وتعتقهم على الشرط والترتيب المذكور أعلاه فإذا انقرضوا عن آخرهم وخطت الارض  
 منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقتاً على سبط سيدنا خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم

مطلب التقرير في وظائف  
 الوقت إلى ما يشترط الوقت  
 للمتولي ذلك

مطلب التقرير في الوظائف  
 للمتولي المشروط لذلك  
 ثم للقاضي  
 مطلب في صورة وقعه

وسلم فإن تعذر الصرف على السباط المذكور عادتلك وقفا على الفقراء المساكين من أئمة محمد  
صلى الله عليه وسلم فحدث الواقف ولما اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وصرف محمد  
المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود عن بنت اسمها  
صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ووصية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور فأنهم بهذه  
الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه مقيمة وابنته فهمل  
لاستقله به ومنعه لهما عنه وجه أم لأوجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي  
ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأعطاهم المذكور وقوله فإذا  
انقرض المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أفدتم الحكم في ذلك وعلامة ما تناقص فهمه عن  
بعض الناس فالمسؤول الآن أيضا في ذلك لزول الوهم (أجاب) أما استقلال محمد بن محمود  
بالوقف دون عنه فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن هو خروج التقه المستنبطة من أصوله عالم  
وانسحق إلى فهمه أنه ذكر ابن ذكر فقد قاطعه أن جدته المولى هي التي وإذا اعتبرنا المذكور بقيد  
للأب أو الأبناء فلا استحقاق لها ولا لأبنائها ولا لبنتها إمامي فلكونها التي وكذا بنتها وإمامها  
فلكونها التي وإذا لم تستحق هي ولا ابنها ولا بنتها فمن أين باقي استحقاق ابن ابنها محمد والشرط  
استقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو أسقل منه وليس على هذا الزعم الفئتين  
فساده محمود وصية وأمه من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السباط  
لا انقطاع المذكور بالتسوين إلى الواقف إذ محمود ليس منسوبا اليه وإنما هو منسوب لآبيه وأبوه  
ليس من ذرية الواقف بل هو أجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف إلى السباط موت محمد  
ابن الواقف لكانت نظرنا قاطرا أصولنا مواتا فافترض الواقف وهو أن العام نص في أفرادها وبعارضه  
الخاص فينصبه إذا كان متأثرا عنه فنظرنا إلى قولهم أعطاهم المذكور فربما أتاهم بمقتضى ما على  
قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسقل منه استقل نصيبه الولد أم أو  
الأسفل منه فمقتضى ما به فاعتدنا بنت محمد التي هو ابن الواقف استحقاق أبيها عملا بهذا العام  
التأخر إذ لا يشك شاك في دخولها تحت قوله على أن من مات منهم الخ إذ محمد منهم وبته داخل في  
مسمى الولد أنه هو أمهم من الذكر والأنثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجهه وكانت  
تستقطع هذه الجهة لأن الوقف والحال هذه يكون على المذكور ومن أولاد المذكور ويعتبر محمد  
انقطع المذكور من أولاد المذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الأناث أن لم تكن فغلب  
الموجود من أولادهم معدومة فعين للسباط على هذا الاعتبار لكل النظرنا إلى اعتبار المتأخر  
من الشروط كما صرح به الإمام الخلفاء أو ناعنا اعتبار ما تقدم خصوصا وغرض  
الوقف اختصاص الوقف بنسب السباط أو لا من كل جهة فإذا تعذر فلن ينسب اليه مقيمة  
يؤيده قوله في آخره فإذا انقرضوا عن آخرهم ونظت الأرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب  
عادتلك وقفا شرعا على سباط سيدنا الخليل ويقام بنت محمد في النسل فلا يصرف للسباط  
معها وإذا استحققت استحق أولادها وأولادهم ومستمقوا أنهم عليها مناصقة لعدم اشتراط  
حرية الذكر ويعتبر محمود أنصرف حصته لولده فقط عملا بقوله على أن من مات منهم ومن  
أولادهم الخ ولو اعتبرنا بقيد المذكور بقى الأب أو الأباة بشرط أنهم للاستحقاق لم استحقاق ابن  
ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وانحطت بنت البنت المخلطة وماتت ابن الواقف وهو  
لا يوافق غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون أن الغرض

يصلح خصما وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس لصفة فيه ذكر فاقبت بانحصار الوقت  
 في محندن محمود لعدم المزاحم وكذا أتى الشيخ حسن الشربلالي وبتقديمه على جهة السماع  
 ولم تعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصا بالوقت دونها ذلك كيف وهي  
 أقرب للواقف منه وقد قال يقدمهم الأقرب فالأقرب للمتوفى فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفى  
 فاعتباره الأقرب فالأقرب إليه أولى ولو لا قوة على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ طيب بها  
 وأما قوله فإذا انقرض المذكور على هذا الترتيب المذكور فمقتضى إذا انقرضوا هم وأولادهم  
 وأنسألهم وأعقابهم على ما سبق من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن  
 أولادهم وأنسألهم من ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه فهذا هو الترتيب  
 المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه ورأى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له  
 الحق الذي لا محذور فيه والرجوع إلى الحق خير من التقليد في الباطل والحق أحق أن يتبع  
 واقفه أعلم (سئل) في وقت حكم ما كحني أو غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من  
 وجود المدعي الشرعي والمدعى عليه كذلك هل الجأكم آخر حني أو غيره أن يحكم بنقضه وجواز  
 بيعه للواقف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كمال الوقت ما يصح باعتباره الحكم بنقضه وكان  
 الواقع في نفس الأمر ما لا يصح معه النقص كما شرع ليكتب ذلك فيه فقامت بنية شريعة  
 عليه من بيع ونحوه (أجاب) بعد أن حكم بالزوم على وجهه ما كحني لا سبيل إلى إبطاله  
 ونقضه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا إلى مالك وهو بعده لازم فإنه مضى لا يرد عليه  
 اقتضاؤه للوقف بنقضه ما كحني على أنه يقع فيه حكم ما كحني بالزوم ثم تبين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان  
 الواضح البين لعل الحكم في ملكه بالطلان وعدم الوقف على ما كان كما كان واقف جميع ما ترتب  
 عليه من بيع ونحوه والاجتماع وقد صرح حوايل الاعتبار في الشرط للمعروف واقع لما كتب  
 في مكتوب الوقت فلا وقت بينه بجماله يوجب في كتاب الوقت عملها بالزوم وذلك لأن  
 المكتوب خط مجرد ولا عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن حجب الشرع الشريف  
 والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علمائنا أن الدفع بصدقه بعد الحكم كايصح  
 قبله على الصحيح المقتضى به ودعوى الواقف أو الناظر الزوم يحكم ما كحني على وجهه بعد  
 الحكم بالطلان دفع وهو مقبول كما شرحتنا وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقت  
 لم يحكم بلزومه ما كذا بيع وحكم بصدقه فاض بصح ويكفون إبطاله أم لا (أجاب)  
 نعم يصح ويطل الوقت كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كافي لخلاصة أن يعلم  
 الواقف ما وقفه للمتولى ثم يدرجوع فينازع المتولى بعدم الزوم ويحتصمان إلى القاضي  
 فيقضي بلزومه فإذا فصل كذلك فليس للقاضي إبطاله وإذا لم يكن كذلك فله إبطاله إذا الحكم  
 بلزوم الوقت بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البصر نقل عن البرازية أما إذا بيع الوقف وحكم  
 بصدقه فاض كان حكما بطلان الوقت اه ثم قال بعد قلت أنه في وقت لم يحكم بصدقه ولزومه  
 بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن سببلا أي محكوما به وغلبه فيه والله أعلم (سئل) فبين  
 وقف عقارا كاملا ومسا عاصقة واحدة وكب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم بالشار إليه  
 أهله بصدقه ولزومه بعد تقديم دعوى بصدقه شرعة صدرت بذلك ودالجواب عنها قبل هذا  
 حكم بالصدقة والزوم أم لا بين بيان الدعوى والمدعى عليه والحادثة والحكم الشرعي وهل إذا  
 باع القاضي شيئا من عقاره هذا الوقت يكون حكما بإبطال جميع الوقف أم على ما به (أجاب)

مطلب لو حكم بلزوم الوقت  
 بعد استيفاء شرائطه  
 لا سبيل إلى إبطاله

مطلب الدفع بصدقه  
 الحكم كايصح قبله  
 مطلب بيع الوقف قبل  
 الحكم بلزومه إبطاله

مطلب لو وجد في كتاب  
 الوقف وحكم بصدقه ولزومه  
 بعد دعوى بصدقه كان  
 حكما ولا يشترط بيان الدعوى  
 والمدعى عليه والحادثة



ومات الواقف خباغ ابنه الوقف الملق وحكم القاضي بخصه يبعه هل تنذيعه ولا يكون حكمه  
حكم الاول أم لا تنذيعه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكافي اللاحق (أجاب)  
لا يكون الحكم في الوقف السابق حكافي اللاحق بإجماع العلماء ثبت له أي اللاحق أحكام  
انحالي عن الحكم فإذا باعه الواقف أو وارثه وحكم القاضي بخصه يبعه نفذ إذا الوقف لايزول عن  
ملك الواقف الإفضاء القاضي والقاضي المتقدم لا يكون في المتأخر فينذيعه حيث قضى  
بخصه القاضي لفصل مجتهد فواقفه أعلم (مثل) عن ما حكم بحيلي حكم بخصه يبع حصه  
معينة موقوفه على جهة برجله وقف آخر اشتراه ناطره الشرعي لها على قاعه من ذهبه  
الشرعي فسوغ له فيه ثم دفع إلى حنفي فأضاه في وجهه ناطره البائع الموقوف بعد المرافعة  
واستقام شرائط حصه الحكم المقررة والآن البائع يذيع فساد البيع ويطلب الفسخ به هل له  
ذلك بعد حكم الحنبلي وأضاه الحنفي وتنذيع حكمه على وجهه الشرعي أم لا (أجاب) الذي  
يجب أن يعزل عنه في ذلك أنه لا تصح دعواه بعدما كراذ هو فصل مجتهد به والحكم يرجع  
اختلاف فيه حيث كان الحنبلي يراه وقد قال علماؤنا في مسئلة الاستبدال إذا كان القاضي فيها  
من أهل الخنة فالنفس بمطمنة والله أعلم (مسئل) في واقف أكره على بيع وقفه المحكوم  
به هل تنذيعه أم لا وعلى تقدير عدم الإكراه باع طاعة هل تنذيعه أم لا وهل تقبل بيته  
بالوقف بخصه أم لا (أجاب) يبيع المحكوم به ناذيه مطلقا ويبع الوقف المحكوم به غير  
جائز فإذا ثبت أحد الأمرين أعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف إلى جهته  
ورفعت يد المشتري عنه بإجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم منا الفتاوى في مسئلة البيع  
ثم دعوى الوقف بعد موأجنبنا عليه الموعول في الاقتضاء والقضاء وهو التفصيل به دعوى الوقف  
المحكوم به ويبع غير المحكوم به فقبل بينه البائع في المحكوم به بدون غيره قال في فتح القدير من  
باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن أنه وقف محكوم به بزمه تقبل اه قال في فتح الباع بعد  
تقبل ما في فتح القدير وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم عزاء إلى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن  
يعزل عنه في الاقتضاء والقضاء اه فالخلاص أنه إذا ثبت الإكراه في البيع وحده فهو كاف في  
رفع البيع وإذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فافهم والله أعلم (سئل) في عقار  
موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة بر لا تنقطع آل الوقف إلى زيد من أولاده  
تطروا استحقاقا فأباع حصته من رجل والآن يريد الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه أو لا تنقض  
البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن إذا أدام البينة  
اختلقوا في قبولها والأصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكسبي على الوقف  
من أنه تعالى في تسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فقبل  
وبين غيره فلا تقبل والأصح ما قدمنا الله الأصح وإذا ثبت كونه وقفًا وجب الاجرة له في ذلك  
المدة لأن ما ساق الوقف مضبوطة على التقى به والله أعلم (سئل) في مدرسة استأجنت إلى نفقة  
لعامة ما حارب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما يتفق  
عليه أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فإنه قال ولا يؤجر فوس السبل إلا إذا  
احتج إلى نفقة فهو جاز بقدر ما يتفق عليه وهذه المسئلة دليل على أن المسجد المنحاج إلى النفقة  
تؤجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة الأولى وقد بحث فيه  
الطرسوسي بجمالي وحرمه ولا اعتبار بخصه وقد قال انحق ابن الهمام أن الطرسوسي لم يكن

مطلب اشترى ناطره وقف  
بلجهة وقفه حصه وقف  
معينة من ناطره وحكم به  
حنبي ثم أمضاه حتى فإذا  
ادعى البائع فساد البيع  
بعد ذلك لا تسمع دعواه

مطلب أكره الواقف على  
بيع وقفه المحكوم به بزمه  
فأبيع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى أنه وقف  
وأقام البينة فلا يصح قبولها

مطلب في مدرسة احتاجت  
إلى نفقة لعامة ما حارب منها  
ولم يكن هناك ما يعمر به  
فتؤجر قطعة منها بقدر  
ما يتفق عليها

من أهل الوقت وقد تقل كثير من أهل تمناع الناطق الاستدلال المذكور وسئلوا فقروا بيمينه  
ومعلوم ان الفرق بين الناطق والطرموسى كابين السحاب والارض وحش كان الناظر مصفيا  
لا يحنى القساو والله يعلم القسدين الصغر والله أعلم (مثل) في مسجد انهم من جانب وليس  
له مال يعبر به هذا التهم وان ترك انهم جميع المسجد وله فاعقوا وقتها الوقت لاغله لها في  
السنة الاما قل وليس هناك من يرغب في استئجارها لمقتل باع لاجل بناء هذا التهم أم لا  
(أجاب) ان امكن عمارة المسجد بغيرها شيئا فشيئا ولا يحنى انهدام المسجد يجب عمارة منها وان لم  
يمكن سباع ويعمر المسجد من غنها قال في التنازعية قلا عن فتاوى النسفي مثل عن أهل محلة  
با عوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بامر القاضي وقدره ٥١ وهو موافق للقاعدة  
المشهوره اذا اجتمع ضرران قدم احدهما ولا تعلم ان احدا من علما غلطائف في هذه المسئلة  
لا سيما وان اوقف لها مخصص واقعه أعلم (مثل) في خان ميل احتاج الى المزملة لمقتل يجوز اجارة  
جانب منه ليقع على عمارة من أجره أم لا (أجاب) نعم يجوز اجارة جانب بل يجوز اجارة جميعه  
لذلك تعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك هي اجارة بقعة  
من المسجد لعمارة جارة خبالا بخان وفي المجتبى قال محمد في الدار السكنى الغزاة والمرابطين  
والرباط وان كان اذا احتاج الى المزملة بواجب منها شيئا أو ناحية فينفق من غلتها في عمارة  
وعنه انه ينفق الناس ستة وربع من أجره ٥١ وفي جامع التصويل في آخر الفصل الثالث عشر لو  
لم يكن للمسجد واقف واحتاج الى العمارة لأبى من يجر جانب منه ٥١ بر من المحيط وفي  
المجتبى أيضا قال الناطق وقباسه يعنى في القصر الحيس حيث جازت اجارته بقدر رفقته في  
المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمرتمه والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترا من فكيف  
في الخان السبل المسافر من والملازمين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقه واقعه أعلم (مثل) في  
سفل موقوف على جهة بر من واقعه معلوم وعوا موقوف على جهة بر آخر من واقعه آخر انهدم  
السفل فانهدم العوا بندهم فقهه بعمارة ناظر العوا من ماله متبرعا ثم عزل قبل أن يصمره  
بالفراغ عن النظر ولده ثم ان ولده عزم ان القاضي يصل الى عمارة العوا لما رأى في ذلك من  
المصلحة هل يكون متبرعا بعد والده المذكور ان ينيه متبرعا أم لا يكون متبرعا تبعا بعد والده  
ويرجع عما اتفق (أجاب) قد تقر ان ولاية القاضي عامة وولاية الامر بالاتفاق في كل  
موضع له ولاية الجبر وههنا ولاية الجبر قال في البحر قلا عن انه اف اذا امتنع بعض الناظر من  
العمارة وله أى للوقف غلة أجبر عليها فان فعل فيها والاخر جرم يده ٥١ وأذن القاضي  
موجب الرجوع في مسئلة الحائط المشتركة والقن والزرع المشتركة وفي الجرا من الشريك  
كل من القاضي فيرجع عما اتفق كما حرره ابن الشخصية في شرح الوهبانية والفروع الدالة على  
الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الاتفاق باذن القاضي أكثر من أن تعد والله أعلم (مثل)  
في دار وقتها أجر بعض المستحقين حصته فيما الناظر عليه هل تصح اجارته أم لا (أجاب) لا تصح  
لامور ثلاثة الاول المستحق من غلة الوقت لا تصح اجارته الثاني ان ناظر الوقت لا يملك استئجار  
دار الوقت لنفسه الثالث انها اجارة قساع وهي لا تصح كما جرت عليه متون المذهب واقعه أعلم  
(مثل) في ناظر وقتها على جعل طاحونة للوقف مصبته وادى انه اتفق عليها بالامن ماله نفسه  
بغير اذن القاضي ويرد الرجوع عما اتفق من غلتها هل لذلك ام لا وهل يقبل بغير دونه انه فعل  
ذلك باذن القاضي أم لا (أجاب) ليس لذلك لانه يدعى بئنا على الوقت لا وجهه للزم بغير اذن

مطلب اذا انهدم المسجد  
سباع وقسمه لعمارة ان لم  
يمكن من غلته

مطلب يجوز اجارة جانب  
من الخان لمرتمه بل جميعه  
وكذا يجوز اجارة بقعة من  
المسجد بثلث

مطلب علو وسفل موقوفان  
على جهتين من واقفين  
انهدم السفل فعمره ناظر  
العوا بامر القاضي ليتوصل  
الى علوه لا يكون متبرعا

مطلب لا يجوز اجارة المستحق  
لناظر

مطلب اذا جعل الناظر  
طاحونة للوقف مصبته بغير  
اذن القاضي وأتفق من حال  
نفسه كان متبرعا



مطلب للناظر الاجر وان لم  
يشروطه لان المصروف  
كالمشروط

مطلب لا يصح تولية القاضي  
غير المشروط له التفر من  
جهة الواقف

القاضي قال في البر لو كان الواقع انه يستأنف القاضي يحرم عليه ان يأخذ من الغلة لما نهى به  
الاذن متبرع اه والله أعلم (سئل) في متولى على وقسم نائب السلطنة العلية ما شرفه  
وباباها وتعاطى ما فيه نفع الوقف حدة ثم عزل وولّى غيره وفي بيع الوقف عواذ قد عهدة  
يتناولها الناظر بعضهم هل له طلب تناولها كما يرتبها العادة القديمة أم لا (أجاب) نعم له طلبها  
وتناولها اذا المعهود كالمشروط قال في البر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ  
القيم يستحق أجر مسعوسا مشروطا له القاضي أو أهل المحلة أجر أو لا لانه لا يقبل القوامه  
ظاهرا لا باجرا والمعهود كالمشروط وقال في الاشياء الناظر تعلقا عن اجارة الظهير بقوله المعروف  
عرفا كالمشروط مشروطا اه فهو غير صحيح في استحقاقه لما يرتبها العادة والله أعلم (سئل) في  
شخص وقف عقارا على جهة بر وشروط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه متناهية ثم من  
بعده التي زوجته ثم الى اولادها ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى اولادهم ثم ثم الى الوقف الى  
عتقائه ثم يولى النظر والتولية عليه أرشدهم حصة تستبدل بنصف اجني وطلب من القاضي  
أن ينصفه ناظرا لائسا والحال ان الناظر المشروط بنصف الواقف عند كل هل يحبس القاضي الى  
ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لقاض آخر رفعه وابقاء الناظر الذي شرطه الواقف  
حيث كان عبدا لا كفتا أم لا (أجاب) ليس له نفسه قال في البرازة وفي الاصل الحاكم لا يجعل  
القيم من الاجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من  
غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف ومثله في جامع الفصولين وفي  
البر تعلقا عن جامع الفصولين معنى الى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف بان يكون  
المتولى من اولادهم واولاد اولادهم هل للقاضي أن يولى غيره بلا خيانة ولو له هل يصدر متوليا  
قال اه فقد افاد حرمه تولية غيره وعدم صحته الوقف اه فالجواب ان تصرف القاضي في  
الارواقف مقيد بالمصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا  
لمصلحة ظاهرة وان نقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) فيما اذا صرف المتولى على  
المستحقين وآخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا (أجاب)  
لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يحس ضرر بين خالف الخيانة اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم  
فظهر له وجه من وجوه البر الواقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القسم انه لو  
صرف الغلة الى العمارة يفتقر ذلك البر فانه يظن انه ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض وممرته  
الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر يؤخر المرة الى  
الغلة الثانية وان كان في تأخير المرة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المرة فان فضل شيء  
يصرف الى ذلك البر قال في البر وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى  
الغلة الثانية اذا لم يحس ضرر بين فاذا اقرر هذا علم عدم جواز ازام المتولى المعزول بعد دفع  
المستحقين والحال هذه ومعوقته الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال قد وقعت  
المنطقة بين العلم من أهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على  
اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لا هالكا ومستهلكا ومنهم من قال  
انه يرجع فاشمو يضمن به مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على الحق  
المدفوع اليه وهذا أصح الوجه ففي شرح التكم الوهباني لشيخ الاسلام عبد البر من دفع شيئا  
ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بان

مطلب في المتولى اذا صرف  
الغلة للمستحقين أو لطه  
برو آخر العمارة الضرورية  
أو غيرها وفي الرجوع على  
المستحقين

مطلب للتأخران يستدين  
لعمارة الوقت مطلقا

مطلب لو صرف المتولى في عمارة  
الوقف من ماله بامر القاضي  
له أخذه لان العمارة مقدمة  
على غيرها في الاهل وغيره  
مطلب الاستدانة لماعنه  
يد كالصرف للمستحقين  
لا يجوز وان لم يلبس عنه  
ببيحوز

مطلب اقتراض للصرف  
لارباب الشعائر باذن  
القاضي صرح ويكون في غلة  
الوقت

مطلب اذن المتولى للمستأجر  
في الصرف على مرسته  
ليكون ديناً ثم مات المتولى  
فلمستأجر أن يرجع في تركه  
وورثه يرجعون في غلة  
الوقت

من ظن ان عليه بناقيا خلافه يرجع الى ولو كان قد استهلكه ورجع بده واقفه أعلم (سئل)  
فما اذا استدان متولى الوقت باذن القاضي الشرع في عمارة الوقت ولو ازمه ومهماته  
حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة أم لا (أجاب)  
الحصص من المذهب انه ان شرط الواثق في وقفه جاز ذلك لئلا يخطر وان لم يأذن القاضي لان شرط  
الواثق كنص الشارع وان لم يشرطه الواثق يجوز بامر القاضي وان عوان لم يوجد أحد  
الامرين فلا استحسان جواز له للضرورة اذا القياس بتركه فيما فيه ضرورة وهذا هو المعقوف المذهب  
كما صرح به في البحر وغيره وما لمطالبة الدائن للناظر بدنه فلم يمنع منها احسن العلم واقفه أعلم  
(سئل) فما اذا صرف متولى الوقت في عمارة مبلغا معلوما باذن الحاكم الشرعي هل له ان  
يأخذ جميع غلة الوقت التي حصلت في السنة التي عرفها الوقت ولم يدفع لمستحق الوقت شيئا  
حتى يستوفي جميع ما صرفه هو الوقت الاهل تصغيره في تقديم العمارت أم لا (أجاب)  
العمار تمسك في الوقت الاهل وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن  
تركه الا بضررين والوقف الاهل تصغيره واقفه أعلم (سئل) في متولى على وقف استدانة بامر  
القاضي مبلغا للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كدري المسجد ونحوهم  
وباع زيارت موقوفه على التنوير خصوصه وفي بمنه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جازت له أم لا  
ويضرب ما باعه من الزيت واذا قلتم بضم هل الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا  
(أجاب) المعقوف المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كلفت لماعنه بد لا يجوز ان يستدين  
نطلقا وان كان لما لا يده عنه فان كان بامر القاضي جاز والا لا والعمارة ما لا يده عنه فيستدين  
لها باذن القاضي وما غيرة العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضي لان  
له عنه بذلك في البحر واستقدم قوله عنه بدها ما لا يده عنه كالامام ومن يعطل المسجد  
بسيه ملحق بالعمارة وأما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لو فاد من صرفه على المستحقين  
المذكورين فهو غير جائز اجماعا لوضوح مخالفتهم شرط الواثق وهو كنص الشارع وله الرجوع  
بعد دفعه على المستحقين المذكورين كن دفعه الا لا شر زاعما له لفظه لانه لغيره فانه يرجع به  
عليه بلا شبهة واقفه أعلم (سئل) في متولى وقف طلب منه ارباب شعائر الوقت معلوما ثم بعد  
تتم الحول فادعى انه لا شيء تحت يده من غلات الوقت فاستأذن القاضي في الاقتراض للصرف  
المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل  
هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث يثبت أخذ بده من غلة الوقت الا بقرض ولو من غلة سنة أخرى  
أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديد شأ من غلة الوقت الى المقرض ظننا من لزوم ذلك في  
غلة الوقت يرجع عليه ما دفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضي بالاستدانة  
لارباب الشعائر وقت الاستدانة صحه فقير في غلة الوقت وأرباب الشعائر والامام والخطيب  
والمؤذن والمدرس والمدرسة وما لا بدعته للمسدق فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد واقفه  
أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقت للمستأجر مستغل من مستغلات الوقت في الصرف على  
مرسته ليكون ما يصرفه يباع في جهة الوقت فصرفه ما لا معلوما واستقر لذلك الدين أجر  
المتولى ذلك المستغل من زبده اقتضا مائة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر  
بان لا مال للوقت تحت يده في منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على  
جهة الوقت كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكسبه بذلك صلح عند القاضي مات المتولى

ويريد الرجوع غسل مادفع الى الدائن الذي هو المستاجر الاول فهل له الرجوع على المتولي  
 الجديد في مال الوقف الذي تحت يده وفي تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجديد  
 في مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصريح ان الوقف لا يمتنع وان الاستدانة من القيم  
 للوقف لا يثبت الدين في الوقف اذ لا ذمة له ولا يثبت الدين الاعليه ويرجع به على الوقف وورثته  
 تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه المبت ثم يرجعون في غلة الوقف الذين من ولي الوقف بعده  
 قال القنبي أبو جعفر ان القياس يقتضي فيما مضى ضرورة الاحوط أن تكون الاستدانة من  
 الحاكم لا من ولايته أهم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الا أن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس  
 أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والقنوي على أن الاستدانة فيما  
 لا يمتنع كعمارة تجوز والاولى ان تكون باذن القاضي وقيل الاولى خلافه لما علم من تغيير  
 الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة  
 المتولى الجديد والحال ما ذكره الله أعلم (مسئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف  
 في عمارة مكان من أماكن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة ربع وعقد في الربيع  
 عقدا شرعا وازعم أنصرف هذا القدر على العمارة فهل نازم ثلث الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل  
 يضمن من مال نفسه (أجاب) اعلم أولان الاستدانة على الوقف لا تجوز بالاثلاثه شروط  
 الاول أن تكون لضرورة كتعمير وشرا مبذر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر راجعة  
 العين والصرف من أجلتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت  
 الشروط فاستدان العشرة مثلا باثني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقدا شرعا بان اشترى  
 من المقرض شيئا يسيرا بما فقد صرح في التنازلية والقنية انه يرجع بالعشرة الأصلية في غلة  
 الوقف ويضمن الزائد من مال نفسه والله أعلم (مسئل) في رجل وقف منقولا فيه تعامل  
 على أولاده الصغار ثم من بعدهم طهية برغمة منقطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره  
 تبعه الموقوف وحفظه الى أناس الرشد في أحدهم ثمن الواقف وقام الوصي بمخافه الوصي  
 ثم مات بمجهول وضع الموقوف وأونس الرشد في أحدهم فهل يضمن بموته بمجهول أو بخذ ضمائه  
 من تركه أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فادعى انه مات بمجهول وادعوا انه بين ولم يمت عن  
 تجهيل يقبل قوة أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا  
 نفسه عن مضمونه وصا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه  
 يكون شرعا للمتولى في أمر الوقف الا ان يقول وقف أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها  
 لقلائ وجعلت فلانا وصا في كل واحد وجب أمورى فتنفذ بتقدير كل منهما بما فوض اليه كذا  
 في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متول على الوقف المذكور وقد فوضوا على ان  
 المتولى اذا مات بمجهول لغلات الوقف لا يضمن واذا مات بمجهول لمال البدل يضمن وقد استفيد  
 من ضمه مال البدل ضمه له للدائن الموقوف فهو ينادي في مسئلتنا بالضم ان فنقول انه ضامن  
 بالموت عن تجهيل المتقول الموقوف فان قلت ما نضع بقولهم الوصي اذا مات بمجهول لا يضمن  
 وهي في الفصول العمدية وجامع الفصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحدا لقولين  
 لا يعكر علينا لأن القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل وأخرج  
 من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه وصيا يضمن باعتبار كونه متوليا وترجع الثاني بقيام  
 السبب الموجب للضم وهو وصية ضرورة مسئلتنا بالضم لا يصح وأبشاهو داخل في عموم قولهم

مطلب وقف متولا على  
 أولاده ثم أقام وصا وأمره  
 تبعه الوقف ثم مات الوصي  
 بمجهول  
 مطلب المتولى اذا مات  
 بمجهول لغلات الوقف  
 لا يضمن والعين يضمن  
 بخلاف الوصي

بعض المتولي مال البطل بالموت عن تجهيل فاستول مات مجهلا لعين الموقوف ولا بضرفا في ذلك  
 كونه مع ذلك وصيا ولحقنا بالتعارض الموجب للتسايط فالرجوع عندنا الى الاصل وهو قولهم  
 الامانات تثلب مضغونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه املقة وقدمات الامين فيها عن تجهيل  
 فيضمن والا امر فيه للمضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما لا يتبين في الكلام لتلايين  
 بعض الانهزام الى ما ذكر من الاجهام بخصوص مسئلة الوصي المسطرة في كتبنا الاعلام  
 واذا اتقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدي والوارث فقال المدي مات عن تجهيل وقال  
 الوارث ميت ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت فاشعة وموته معروفة ثم هلكت أو انه ردها  
 في حياته لمسحقها فالقول للطالب بمسئله وعلى الوارث البينة كما طرح به في الاشياء وغيره  
 ووجهه ان الوارث يدعي امر اعراضا مسقطا للضمحل بعد تقرر بالموت والاصل  
 عنده فهو يدعي خلاف الظاهر وتضعه بحسب الظاهر والقول قول من يدعي الظاهر والبينة  
 على من يدعي خلافه والله اعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده  
 المرحوبين ومشتوا لحادثين من تاريخه الذي كوروا الاثبات الذي كور مثل حظ الاثنين ثم على أولاد  
 أولاده ثم على أولاد أولاده ولا دونهم وسلمهم وعقبهم ابداما تناسلوا بطنيا بعد بطن تحب الطبقة  
 العلما منهم الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد البطن ومن توفي من المستحقين وله ولد أو  
 ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده أو ولد له مع وجود بقية الطبقة العلما واستحق ما كان يستحقه  
 والده وأجدده هذه عبارة الواثق مات واحتمل الطبقة الثانية عن ابن واخي ابن مات في حياة  
 والده بل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا استحقاق لولدي ابنه معه أو يستحقان معه مع وجود طبقة  
 هي أعلى منهما لم لا وإذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) ياخذ نصيب الميت ابنه ولا شيء لولدي  
 من مات قبل أبيه مادام واحدا من الطبقة التي هي أعلى من طبقة ما فاذا انقرضت استحقاقا لم  
 يعمل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولده حينئذ تكون الواثق قال على أولاده ثم على أولاد  
 أولاده فلزم دخوله وألزم مات قبل الاستحقاق في الوقف فلزم نقض القسمة كما هو صريح  
 كلام الخصاف حسبما نقله عنه في الاشياء والظاهر والله اعلم (سئل) في رجل حصل منه وبين  
 أخيه شققة منازعة في وقف شرط واقفه موهم لمساواتها في الاستحقاق وقد كان استملاك  
 ما يخصهما مدة سنين فوقف المسلمون وأجر والصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط  
 وكتب فيه ابراء الاخت والاخت لا يخرج اقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح يقتوى بالتمسكان بموجب  
 شرط الواثق أن يكون للذكر مثل حظ الاثنين حل سطل الاراء والاقرار الجارية بين ضمن عقد  
 الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب) الاراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى  
 قال في النزاع في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه أبرأ  
 كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدي ان العين للمدي عليه ثم ظهر فساد الصلح يقتوى  
 الاثمة وأراد المدي العود الى دعواه قبل الاصلح الابرأ السابق واختاره نص الدعوى والابرأ  
 والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن  
 ولينفع هذا الاختراع خوارزم أن يرسم الابرأ العلم في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف  
 بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأ ما برأ مما غدر داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرارا  
 غدر داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكمه حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدي من  
 اعادته دعواه او الحيلة لتقطع الخصام واطفائه نارة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات

مطلب ادعى على ورثة المتولي  
 انه مات مجهلا لعين فادعوا  
 البينان

مطلب قال الواثق الطريقة  
 العليا تحجب السفلى ومن  
 توفي من المستحقين وله ولد  
 أو ولد ولد الخ ثم مات واحد  
 عن ابن واخي ابن

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع  
 صحة الدعوى ولو حصل بعده  
 الابرأ

مطلب في رجل في أرض  
الوقت بغير مخرج

مطلب لو في أحد المستحقين  
فوق بيت الوقت من قرض  
الوقت يكون جهة الوقت  
مطلب عمارة الوقت باذن  
متوليه فوجب الرجوع  
وكذا عمارة بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة  
حائطا على بنا وقت قصديا  
يؤمرون بالرفع ان لم يضر

مطلب اذا اشترى شتا  
واشتغل باصلاحه ولم يكن  
ثم استحق جهة الوقت فلا  
أجر عليه

مطلب النظر لرجلين بحكم  
شرط الواقت لا يصح تقرير  
القاضي معهما أثر معاونة  
ويستدغم ما أخذه

والمناكحات الا لقطع الخصام والظنا نيران الدفاع اه فقد علمت انه بحث لم يوجد ما يدل على  
استثناق الارباب والاقارب سلطان سلطان الصلح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل  
بنى في الوقت بغير مخرج شرعى فتحكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولى فان كان من مال  
الوقت فهو وقت وان كان من ماله للوقت أو أطلق فهو وقت وان لنفسه فهو له ويكون متعلبا  
في وضعه فجب رفعه لم يضر فان أضر فهو المضيع لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقت  
ولا الانتفاع لما فيه من التصرف مع ما رخص الوقت فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة ينسحق  
المتولى ويصح العزل لتعدي هذا التصرف وأقضى كثيرا به تملك للوقت باقل القسطن من زوا  
وغيره من زوا وعمل الوقت في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولى فان كان باذن المتولى  
ليرجع فهو وقت وان لم يكن باذن المتولى فان في الوقت فهو وقت وان لنفسه أو أطلق رفعه  
لأنه يضر بارض الوقت فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة  
والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقت عليه على سطح بيت من بيوت الوقت  
لنفسه بغير اذن ناظره بجماعة من نقص الوقت بحسب خدمته لا يكون له غير حقيقة هل الناظر  
منه من الانتفاع بها وتجرى في حقه الوقت على شرائطه أم لا (أجاب) نعم للناظر منعه منه  
والحاقه بحكمة الوقت وابواؤه على ما شرط الواقت وليس للباني الرجوع عما اتفق على العملة  
ولا على الحصص والطين كالموصى به كلامهم في الاستحقاق والله أعلم (سئل) في عملة جارية  
في وقت تملك فانظر الناظر الوقت لرجل ان يعمره من ماله فعمره من ماله بعد الاذن وأشهد ان  
العمارة للوقت بعد منازعة الناظر في الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب)  
اعلم ان عمارة الوقت باذن متوليه ليرجع عما اتفق فوجب الرجوع باتفاق أصحابنا ما اتفق  
واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع القصولين في عملة الناظر بنفسه قولين وعمارة مازونه  
كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في الفتية والماوى الزاهدى بالرجوع وان لم يشترطه  
اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقت والله أعلم (سئل) في جماعة وضعت حائطا  
على بنا وقت قصديا لم يؤمروا بهدمه (أجاب) نعم يؤمرون برفعه ان لم يضر بالوقت فان  
أضر فهو المضيع لانه فلتبرص الى زواله وقد صرح علماء أن الناظر لملكه للوقت من زوا  
وغيره من زوا وعمل الوقت وقد اتفق علماء ناعلى انه يقتضى بكل ما هو أنفع للوقت وأقضى علماءنا  
المأثور وبابرة المثل في منافع الوقت اذا غلبت فقتضى به في هذه المسئلة والله أعلم (سئل)  
في رجل اشترى من آخر بيتا ملوا بالقمامة بدين معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يسكن به لعدم  
صلاحته للسكن وباعه واستحق لجهة وقت فهل يلزمه اجرة أم لا لعدم تصور الانتفاع به مع  
ما ذكر (أجاب) لا تلزمه اجرة والحال هذه لان قوله لم تضمن منافع الغيب صريح في  
اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقعا على نفسه  
ثم بنى بعد وقعه سدا للناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارة ثم تبيحت عن لكل واحد من  
أصحابه مقدرا معلوما فاضل من الربيع لبيتة ثلاثة ولبن وجدين وأولاد اوقات حينئذ  
لاولادهم وأولاد اولادهم ونسلهم ولا الظهور دون ولد البطن ثم لا يقطع شارطا للنظر لنفسه  
وبعد ملكه وبعد لبيتة المذكورة ثم لا يرشد من ذوى الاستحقاق الى النظر لجلين من  
ذريته لا يرشد بهما فخر القاضي معهما من القرية متوليا غير الناظر بعلاوة نظرا الى ان قول  
الواقت سدا للناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارة اقضى ناظر واقضى متوليا غيره فهل يصح

تقرر مسئولية الناظر بعلاقة بمناخ ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقت بناء عليه  
لجعل الوقت القاضى عن المصارف المصونة للاولاد والقدرة ولم يصرح بمسئولية الناظر عليه  
بعلاقة وهل يستفاد من كلام الواهب المذكور جواز نصب مسئول غيره الناظر أم لا (أجاب)  
لا يصح تقرر مسئول بعلاقة مع الناظر من المذكورين لانه احداث منطقة في الوقت بدون شرط  
الوقت وهو لا يجوز ولا تقتضى عبارة الواهب مغايرة المتولى للناظر لأن ههنا من باب عطف  
النعت على النعت وللنعت متحد كالاعتق والفتل اقتصر على ذكر النظر في شرطه ولانه لا يجوز  
للقاضى التصرف الاجماليه مصلحة للوقت ولا مصلحة في جعل مسئول بحال معاصم مع ناظر يقوم  
بمصلحه من غير مال وقد صرحوا بان منصوب القاضى لا يستحق ماقدره الاعلى جهة الابرة  
لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شأ ولو عمل لا يزاد على أجره المثل هذا الوجه يعين الوقت ناظر اما اذا  
عين لا يجوز للقاضى تعيين آخر معه باجر غير خياطة أو غير منزه فكيف مع ناظر ينسحقان  
النظر بشرط الوقت ويعملان بلا أجر ولكن ههنا من أهل الاستحقاق في الوقت بحسب ما  
على القيام بمصلحه من غير مقابله يقرر مسئول بعلاقة هذا لا يقول به أحد من العلماء فيجوز  
ما تناوله من العلاقة على ذلك لجهة الوقت لعدم استحقاقه شرعا والله أعلم (سئل) في أرض  
قراخ وقف على العمارة العامة بالقدر الشريف زرعها رجل ويؤدى حصة الوقت من  
الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار ورثه يفعل فيها كفعله  
والا تترك زرعها حتى يموت ان كان من ارادها فيها فغير من الزمان ويرد انتزاعها من يد ماعطاهما  
غيره هل له ذلك بغير ان يتولى الوقت المذكور أم لا وهل تلك أرض الوقت موضع البدع عليها  
مزارعة أم لا (أجاب) أرض الوقت لا تملك بثلث فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين  
مفوض الممتوليا وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يد عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء الا لا حق له  
فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مال الكه على ذرية ثم على جهة بر لا تقطع غلة  
واستغلا لوسائر الانتفاعات الشريفه دفعها الناظر لمزارع زرعها بالحصه هل تلك المزارع  
دفعها لمزارع آخر بحال يأخذ منه في مقابلته أم لا وللناظر رفع يد عنها ولا يصح بيعه ولا فراقه  
ويرجع المزارع الثانى على المزارع الاول بما دفعه لمن المال (أجاب) أرض الوقت لا يجوز  
بيعها ولا زرعها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالقراخ عن منفعتها بحال يدفعه لمن زرع

اخر لزرعها لنفسه لان انتفاعه على الثابت بانظرها محجوز لا يجوز له الاعتراض عنه  
بحال فاذا أخذها لا في مقابلته الاعتراض عنه بغير تدبيره صاحب شرعا والوقت محرم بقرامات الله  
تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف جارية في مغل ذي بنى بها ثرا وغرس أرض  
أشجارا وصار يزرعها شربا ووضعا بانظر الوقت وهو في تصرفه زيادة عن عشرين سنة هل  
لاحد أن يرفع يد عنها زاعا انه كان يزرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في  
الفتية (ج) له حق القراخ في أرض وقف أو سلطانة ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد  
ثم قال قال رضى الله عنه قول (ج) أحوط وقد ذكر انه ثبت حق القراخ في الوقت في ثلاث سنين  
فكفيل له التصرف بانظر الوقت هذه المدة وله فيها كردار هو البناء والاشجار فلا شبهة  
في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته اذا تركها اختارا  
والحاصل انه أحق بالانتفاع بهما من غيرهما الحال هذه والله أعلم (سئل) فوقف على قرباته  
متول وكل ولا يقوم مقامه في القاضى ومباشرة قسم الغلال الصنى والشتوى في كل شئ

مطلب منصوب القاضى  
لا يستحق ماقدره الاعلى  
جهة كونه أجره لا يزاد على  
أجره المثل ولا شئ له اذا لم  
يعمل  
مطلب أرض الوقت لا تملك  
بوضع يد المزارعين عليها  
وليس لمن يزرعها  
يزرعها ان ينزعها عن من  
في يده

مطلب لدفع الناظر أرض  
الوقت لمزارع ليس له أن  
يدفعها لغيره ولودفع المزارع  
الثانى للاول شيأ يستدعيه

مطلب بنى ثرا وغرس أرض  
الوقت بانظر الوقت وهو في  
تصرفه سنتين لا تنزع عن  
يد مولى وقت تصرف غيره  
فيها سابقا

مطلب وكل وكلاء  
عامة في كل ما يتعلق بالوقت  
فأقول له في بعض تصرف  
وفي دعوى الهالك

يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكم وأعمال القضاة من المباشرين وخلاص الحقوق واعطاه كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه وأطلق له التصرف وكالات عامة مطلقة مفوضة لأمره وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض إليه فهل تكون مبدئاً مائة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل إذا دفع مالاً بدين حاكم الشرع الشرع لا يزال قصد أخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا بئذ ذلك المال يكون ضامناً له أم لا (أجاب) صرح الخصائي بأن للقيم أن يوكلوك ولا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كإتقائه عنه في الضر وفي قتلوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا يلزمه الضمان الهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كوكاله وفي دعوى الهلاك وحسن عمه التوكيل وناب الوقف نافية ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف قد نفع لانمان عليه قاساً على الوصي ومن المعلوم ان الوقف يستق من الوصية خصوصاً وقد آذن له حاكم الشرع الشريف ومبني أمر الحاكم على العصمة فقول اذن لما راي من المصلحة للوقف والمقتضى به في الوقف ما هو الاصل في جميع أمور وهو القول على ما ذكرنا كثيراً من مقتضى في كتبهم والله اعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مئة حيا ثم على ولديه ثم على أولادهما ثم وثم وفي الوقف اشجار وقف للسد انخلل عليه وعلى نينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام اقتصر الواقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن قد تم حكمه كما يلزمه بعد دعوى شرعية فباعه أو شيئاً منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلان بسبب عدم جواز بيعه على النفس أو بسبب عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم زومه أصلاً كما هو مذهب الامام الاعظم يجوز بيعه نفذ أم لا (أجاب) نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول اختلف العلماء فيها وليست مخالفة للكتاب ولا السنة مشهورة ولا اجماع كائن على علمنا وناطية والله اعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف حرت العادة بزعمها الحصة كالبيع مثلاً وهب لبعض من ارضها حصص الوقف نهال يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي والاب مال الصغير واقفه أعلم (سئل) في بيع انقراض الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عودهم له وعند خوف هلاكه كسرحه في البحر عند قوله ويصرف فضه الى عمارته فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) من فاضل دماط في حادثة اختلف فيها فسا جماعة بمصر في واقف وقف وقفاً على نفسه ثم على أولاده زيد وبكر وعمر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم طبقة بعد طبقة ولا بعد نسل تحجب العليا السفلى على أن من مات عن ولد أو ولودا تقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولودا تقل الى اخوته وأخواته المشاركين في الاستحقاق ثم على رعي نعمات الواقف وتناقل الوقف ذرية بطنا بعد بطن وكان من جملة المستحقين هند فانت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن ثم مات عن غير ولد ولا ولود ولا اخوة ولا اخوات وكان من جملة المستحقين حلالا فاطمة ثم اخو زيد وعمرة وحفصو طبقتهم فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصص تدعى فاطمة انها أقرب لزيد فهي أحق وعمرة وحفصه تدعيان علو الطبقة وأنهما بسببه أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى وأفتاهما به عالم متمسك بالواحدة الطبقة وأفتى عالم آخر باستقلالها الى فاطمة متمسكاً بقرينة ما لو كرهنا مشاركتها في الاستحقاق خاصة لكونها من أصل واحد وهو هند وأن ماتت بعد خصم وعمر من علو الطبقة ممنوع بأن يجب الطبقة العليا السفلى بحول على

مطلب اذا باع الواقف الوقف من غير ان يحكم بزومه وحكم قاض بصفة البيع نقض

مطلب لانه صفة الناطر للمزارع حصص الوقف وكذا الابو الوصي مال الصغير مطلب لا يجوز بيع انقراض الوقف الا في موضعين

مطلب في حادثة اختلف فيها

حجب الاصل لقرعه دون فرع غيره فيما اذا شرط الواقف على ان من مات منهم عن ولدا اتقل نصيبه  
اليه كايه العلامة ان نعيم في الاشياء وان اتقل حصته يدا اليها دون حصته وعمره وان كانا  
أعلى طبقة لتكون ذلك أشبه بقرض الواقف من عدمه ورجح استحقاق أحسن من أهل الوقف عن  
فرعه ولعدم تنشي حجب خصته وعمره لها كما عزي للاشياء وكون كل من خصته وعمره فاطمة  
مشاركات في ذلك الاستحقاق غير ان مشاركة حصته وعمره فاطمة مشاركة فاطمة خاصة بفعل  
الحال كان زيب والقر يدا لم توجد وأن حصته عند اتقلت الى فاطمة هكذا اعارة هذا العالم الثاني  
وأفتى بعض العلماء بنقص القسمة في هذه القضية ورجوع حصته زيدا لاصل الوقف وتوزر بها  
على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال (أجاب) لا يشك شك  
ولا يرتاب في ان تخصيصه يدعيه يتقبل الله أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستقادي ثم  
المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولدا أو ولد  
ولدا وان سفل ومن مات عن أخوة أو أخوات وقد صدق على زيد ذلك لانه لم يمت عن ولده ولا ولد  
ولم يصرح كثير في مثله بعوده الى الطبقة العليا لطلب البطن الاعلى للبطن الاسفل في غير  
ما استثناء الواقف فتنظر اليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا وقت والواقف  
قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو علم خصه بقوله على ان من مات منهم عن ولدا أو ولد  
ولدا في قوله اتقل الى اخوته وأخواته المشار كنه في الاستحقاق فيق ما وراءهذين على العموم  
وهو استحقاق من لم يمت عن ولدا أو ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون مصر وفا على  
الدرجات كما نسلم كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت خصته وعمره من أعلى  
الدرجات ولا شريك لها في ذلك اختصاصا وان كان لهما شريك دخل معها في الاستحقاق وان  
كان هناك طبقة أعلى من طبقتها فلا شريك لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بان  
ترتيب الطبقات أصل وذكر اتقل نصيب الولد لفرع وتفصيل ذلك الاصل فكان اتقل  
بالاصل أولى من الفرع فقول المفتي الاول وأنها أي عمة وخصته أعلى منها فهما أحق منها كما  
هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون علوا ورجحهما  
على سائر المستحقين للوقت وليس في الكلام ما يدل عليه موجه ان يقول ان انحصر علو الدرجة  
فيهما وبفصل كافصلا في قولنا فان كانت خصته وعمره من أعلى الدرجات ولا شريك لهما  
اختصاصا وان كان لهما في ذلك شريك دخل معها في استحقاق ما كان زيدا وان كان هناك طبقة  
أعلى من طبقتها فلا شريك لهما من ذلك وبصرف الى أعلى الطبقات عملا بالاصل وقول الثاني  
باتقاليها يعني حصته يدا الى فاطمة لا قرينتها لكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهما  
من فرع واحد هو عندنا وان ما دعه خصته وعمره من علو الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا  
للسفلى محمول على حجب الاصل لقرعه دون فرع غيره الى آخر كلامه غير مستقيم لان الواقف  
خص صرف حصته من عيونه لولده ان كان أو ولد له فان لم يكن فلا أخوة والأخوات فاطمة  
ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد الالوان لا حجب مطلقا صرف حصته من مات لاهن ولولا  
ولده ولولا عن أخوة ولا عن أخوات لا اقرب اليه وهو حال عنهما أي عن قرابة الاولاد والاخوة  
والاخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما منتصبان عن فاطمة ولم يدخل المشاركة  
المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الاخوية ولا دخل لكونهما من فرع واحد ولا قوله وأن  
ما ندعيه عمة وخصته من علو الطبقة ممنوع بالانزال أصل ولا فرع وجب استحقاق فاطمة

قوله لكونهما من فرع  
واحد كذا بالاصل الذي  
بايد تناو هو صحيح في نفسه  
لكن الذي تاسب ما تقدم  
لكونهما من أصل واحد  
وكذا قوله فيما يأتي ولا دخل  
لكونهما من فرع واحد  
اه معصية



لانتفاء الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف والولدات والاختوة فكانا شرطا للاستحقاق حصص من  
 مات لآخر ولد ولا ولد ولا اخوة ولا اخوات والاشياء ليس فيها ما يشهد بشئ محذور ولا يظهر  
 كونه أشبه بفرض الواقف لان اعتنا به بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي  
 أبعد عنه وأعجب من ذلك كله جعل الحال كأن والده يزيد ثم وجد هذا الجعل لا اضطرار بالمولود  
 موجب لادعاء عدم وجود من أو جلد موجب الوجود فثله بهي البطلان وقول الثالث بنقض  
 القسمة ورجوع حصصه زيد لاصل الوتر وفوز بهما على سائر المستحقين غير جار على إطلاقه بل على  
 المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز إلا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على  
 أحد القولين في نقض القسمة كما افترضت طبقة تقسم على الأحياء والأموات بما أصاب الأحياء  
 أخذ وهو ما أصاب الأموات كان لا ولادهم وأولادهم وأختاره كثير لقسمة من مراعاة  
 العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان لصل بالناس عن الأئمة المنصوصين  
 للأمام ما لم يجد عند نزول ضرورة شرعية بأحد من حضور الجماعة واختص هذا  
 الامام باسم المعين وقضاه السلطان بأولئك الأئمة فإذا سافر أحدهم لم يعطى النيابة عن حكم  
 الشرع في بعض البلدان لاجل التكسب بذلك وتحصيل الاموال أو سافر الى مدينة استنبول  
 ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا  
 ورعاطات غيت فبلغت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا ان يقوم  
 مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة واخراج  
 تلك الوظيفة عنه أم انما يلزمه القيام على شخص منهم عند مرض أو سفر أو جأ أم كيف الحال  
 (أجاب) انما يلزم المعين القيام عن زلت به ضرر وشرعية تمنعه عن حضور الجماعة بالكلية  
 فإذا سافر أحدهم لا ضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان انه اذا سافر للمرض أو  
 لمسه الرحم لا يستحق المعلوم مع انه سافر ضان عليه فكيف عاين كذلك ويستحب ان كان لا  
 يستحق المعلوم يستحق العزل لارتكابه الاضرار عاينها لازم عليه محذور وبه يعلم ان المعين  
 اذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا اخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب  
 لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما مما يقع غلبة الظن بالرضاه من حضرة السلطان  
 لقصد الشريف به التخصيف على العبد الضعيف ولا يتجنى ما عير أحد من العاصين الاخر وقد  
 صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما ينسب خبطة فلا يكون المعين ذا حصص بالتخلف في غير  
 نزول ضرورة موجهة الى الامام الاصل ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله أعلم (سئل)  
 فماذا وقع بدو قسمة بمنزلة على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على  
 أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم ما وقعها على القرينة الشرعية لذكر مثل حظ الانثيين  
 على ان من مات من أولادهم أو أولادهم أو ذريتهم ما وقعها وترك ولدا أو ولد ولداستحق  
 ولدهم ولولدهما كان يستحقه والعملو كان حيا من مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا  
 عقب عاند نصيبه من هو في درجته وذوي طبقته على الشرط المذكور بحسب الطبقة العليا  
 الطبقة السفلى فإذا افترض ذرية الموقوف عليهم ما لم ينسب لها نسل ولا عقب عاند ذلك وقفا على  
 من حصلت الواقف من أولاد الذكور والاناث على الشرط المذكور ثم على جهة بر متصلة ثم  
 مات صلاح الدين عن ابنه يوسف وهم محمود مستقروا ثم مات محمد ابن الواقف عن بنت تدعى  
 مريم ثم ماتت ستيمة عن ابنه يوسف وهم محمود ابراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن يوسف

مطلب نصب السلطان  
 رجلا لصل بالناس عند  
 نزول ضرورة شرعية بأحد  
 الأئمة بالمسجد لا يلزمه  
 القيام بذلك الا عند ذلك

مطلب ترتيب المستحقين  
 الموقوف عليهم والشرط  
 الواقفة عبارة الواقف

وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد ابن ستيق عن ابن وقتين وهم مملوؤة مؤمنة وخاصكية ثم  
 ماتت وساعين بنت تدي قضاء ثم مات ابراهيم ابن ستيق عن ابنين ويثين ثم مات محمد بن صلاح  
 الدين عن بنت تدي رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد في درجتها فهاه ثم ماتت قضاء عن اولاد  
 خالتها الموجودين من اهل الوقف التساوي لربعه وعن ابن وقت أخ مات أو هما قبل استحقاقه  
 لشي من منافع الوقف فكيف يقسم ريع الوقف بينهم على شرط الواهب وماذا يخص كلانهم  
 (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجبنا بأنه يعطى لريم الخمس منه ومحمد بن  
 محمد ابن ستيق نصف الخمس ولاختهم مؤمنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولا بن ابراهيم ابن  
 ستيق خمس الخمس ولاختهم نصف ذلك ولاختها مثلها ومحمد ابن طاطمة خمس العشر ولاختهم  
 زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها فجعل ما ذكره حسن وقد اجتمع لقضاء ثلاثة اخماس  
 وبجرتهم الا عن ولديهم فبن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان  
 الموجود هنا مريم بنت محمد لعنه كرموتها في السؤال ودرجتها الان أعلى الدرجات ولا سبل  
 الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها العود ودرجتها عنها وقول السائل  
 ماتت قضاء عن اولاد خالتها فاسد لان الموجود اولاد اولاد خالتها ستيق كما هو ظاهر من نص  
 السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموق وذ كر عدهم على النقط المذكور وكذلك  
 قوله في السؤال وعن ابن وقت أخ مات أو هما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف قلته فاسد  
 والحال هذه لانه ان اراد الابن ابن الاخ اكثافا فلا ثم موجود حسبما تقتضيه العبارة السابقة  
 وان كان موجودا كان يجب ذكر معه بالدفع ولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها  
 وان اراد الابن ابن لطنها فلا يناسب ان يقول عن اولاد خالتها وقت أخ لاخصار استحقاقها  
 فيه لو كان والظاهر موتها لانه ولدوا اذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعلموت  
 صلاح الدين ابن الواهب وكلا الانقطاعين داخل في معنى منقطع الوسط والمنقطع الوسيط فيه  
 خلافا ليل يصرف الى المسكين وهو المشهور وعندنا والمتظاهر على السنة علمنا ومع ذلك  
 لو كان اهل الوقف بصفة الفقر جاز الصرف اليهم بل هو الافضل لكونه يصير صدقة وصله بصفة  
 الفقر تشبههم وقيل الى المستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى اقرب  
 الناس الى الواهب والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف اليهم بل هم أولى  
 من سائر الفقراء لان مقصود الواهب الثواب والتصدق على القرابة أكثر ثوابا واليه أشار صلى الله  
 عليه وسلم بقوله لامرأة ابن مسعود حين ماتت عن التصديق زوجها قالت أجر ان أجرت التصديق  
 وأجر الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الاول الحاصل بعوت صلاح الدين قد زال بموت اخيه محمد وهذا  
 الانقطاع زول بعوت مريم هو امكان لها ولأهل لم يكن لا تناقض القسمة بعوتها وقسم الغلة على  
 الدرجة التي تليها من الاحياء الاموات فقطعي الى ما يخصه منها ونصيب الميت ولولده وأولاد  
 ولده كاشط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقتبصت وقضا على مصارف خيرة عينها في  
 كتاب وقته وما فضل عنها يصرف لاولاده المذكور والانا بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم  
 وذريتهم ونسلهم وعقبهم ابدا ما تناحروا وانا علمنا تقابوا وقال بصريح لفظه على ان من مات  
 عن ولداً ولولداً وأسفل من ذلك يصرف الى غيره ان الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا  
 شهد العدول بذلك يعمل به و يعطى نصيب من مات عن ولداً ولولداً وأسفل من ذلك لاولاده  
 أو ولده أو ولولده أم لا ولازم تشهد الشهود قبل يصرف (أجاب) العبرة بما لفظه الواهب

مطلب العبرة بما لفظه  
 الواهب لا لما كتب الكاتب

لأنما كتب الكتاب في عبارات علمائنا العرب قدامه الواقع في نفس الامر فإذا ثبت أن الواقع في  
لفظ الواقع من مات عن ولداً ولو ولد نحو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولد ولده ومثله  
قوله من مات عن أولاد الخ وذلك ثبت بشهادة العدل وبوجه ناظر الوقت لانه انحصر فيما يندى  
عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لأن الوقت لم يبين مصر فمع من  
هو أعلى منه وقد قال ثمن بعدهم وذلك صريح في بعدية السكل ومجوت واحد منهم لم يبق جد  
حتى يتقطعوا بأجمعهم وفي منقطع الوسط الأصغر صرفه إلى الفقراء وأما مذهب الشافعي  
فالمشهور بأنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الوقت والله أعلم (سئل) فيما إذا دعى ناظر وقت  
على من كان ناظر قبله ببلغ معلوم للوقت من النقود وسماه في دعواه وأنه استهلكه فبقي في ثمنه  
لجهة الوقت وطالب به فأجاب بالإنكار قاطلاً لأن للوقت تحت يد مائة قرش بدل عن بستان  
له وخمسة وسبعون سلطاناً كانت بنته رجل وقد أخذ القاضي القلا في وجوبه بغير ذلك  
بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما عن ذلك هل القول قوله بينه في ذلك ولا ضمان  
عليه أم لا (أجاب) نعم القول قوله بينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علماً قاطبة بأن يد  
الناظر على الوقت مائة لا يدعيه وان قال في النخبة وان باع الأرض فقبض الثمن فهل في يده  
فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده مائة وأخذ القاضي وعونه المال كأخذ الموصوف وقد  
قال كثير من علما المتأخرين عن قضاء زمانهم فهو باسم القضاء وهم باسم الموصوف أحق  
فلا يضمن حينئذ لم يكنه دفعهما والله أعلم (سئل) في ناظر الوقت إذا تعذر عليه خلاص الدين  
لعسر المتقبل يلزمه ضمان ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه ضمان باجاء العلامة لأنه فصل ما هو  
مفروض عليه شرعاً فكيف يضمن والله أعلم (سئل) في الناظر على الوقت الذي هو من جهة  
المستحقين فيه إذا دعى عليه شخص آمن من جهة المستحقين فأقر بما ادعاه وأقيم فيما سلف أنه  
يقتضى إقراره عليه خاصة بشاركة فيما يخصه هل إذا امتان المقر وأقطع استحقاقه منه يطل  
أقراره له ويقسم على الباقي حسبما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم  
يطل إقراره له ويعطى ما كان له والمقر له بإقراره إلى من يستحقه من أهل الوقت المعاولين  
المحققين بإصراره الناصح في مختصر ومثله في التنازلية عن الخطوط وكذا في الأسعاف وغيره  
ويمنع المقر له لأن المقر إنما يتخذ إقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقت ومجوت به يقطع استحقاقه  
وينقل إلى غيره فيطل إقراره به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه وزوجه بنت  
عنه ثمن بعدهما على أولادهما الذكور والآن الذكور والآن الذكور مثل حظ الاثنين ثمن بعدهم على  
أولادهم الذكور ودون الأنثى ثمن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم  
وأعقابهم الذكور ودون الأنثى ثم قال على أن من مات لآعن ولو لا ولو لا نقل نصيبه إلى من  
في درجته فانقرض أولاد الذكور عاند ذلك وقضا على أولاد الأنثى من ذرية الوقت مات  
الوقت وزوجه وآل الوقت إلى ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت فمات الابن عن  
بنتين وعن ابن آخر لم يولد لا يعرف له استحقاق فيه بأنه في الوقت كذا افتشرك في حصصه وبطل  
أقراره بمجوت عن أخيه وعنه فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له إلى عمة أم إلى أخيه أم  
يسير المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين  
لانهما في درجته والعمة من درجة أبيهما فلا تستحق بهما للشرط المذكور فاستحققتا مضافاً  
لما كانتا تستحقاه قبل موته ولا شيء للمقر له لأن المقر إنما يتخذ إقراره على نفسه فيما يستحقه في

مطلب ادعى المزيل ان  
مال الوقت أخذ القاضي  
القلا في يصدق  
مطلب لا ضمان على الناظر  
إذا تعذر عليه خلاص الدين  
مطلب إذا أقر الناظر المستحق  
لا ترش لركه خاصفة  
حياته  
مطلب آل الوقت لابن وبنتين  
وعنه أم الأم لا ترش  
بالاستحقاق

الوقت وبوجه يتقطع استحقاقه وينقل الى غيره فيبطل اقراره كإصرار به الناصحي في مختصره  
 ومثل في التنازلية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (مسئل) فيما اذا كان نصف  
 الوقت الاهل مختصا بنسبة الوقت المدعوة فرح وبذريتها والنصف الآخر مختصا بابن  
 الوقت المدعوم منصور وصديق جامع من ذرية منصور وذرية فرح رجل اخي منهما ومن  
 ذريتهما بان له من نصفها المختص بها وبذريتها استحقاقا قلده كذا وكذا منتقلا اليه من أمته  
 فاطمة والى فاطمة من أمها خديجة بنت فرح ابنة الوقت المزبور ثم مات المتصادقون جميعا عن  
 أولاد وظهور كذب وقبض متصل للمدعوات أم هاني بنت خديجة المزبورة متضمن ليكون فاطمة  
 المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجهما من غيرهما فهل يعمل به وتكفل أولاد الاجني  
 الى اثبات نسبهم ولا عبرة تصرفهم وتصرف فيهم غير المصلحة المرقومة أم لا (أجاب) المقررا  
 بتقدير اقراره على نفسه خاصة قال في الاشياء المتنازلة الموقوف على عيان فلا تباين حتى معه  
 كذا وأما يستحق الزرع دونه ومصدق فلان صرح في حق المقرود غير من أولاد وبذريته ولو  
 كان كتاب الوقت فالفاته جلا على ان الوقت رجع على شرط وشرط ما قرره المقررا وقال  
 الناصحي في مختصره قال الناصف أوههم ان أبي روي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقت  
 وتعالى زيد وولده ونسله فأقر زيد بالوقت عليه وعلى نسله وعلى فلان فلان ما يحدث من  
 الغلة يتقسم في أصاب زيد ابنته المقرة فيه ولا يصدق زيد فيما يصب وولده ونسله وإذا مات زيد  
 بطل اقراره وكانت الغلة لولده ونسله ولم يكن المقر له شيء اه وبذلك يعمل الحكم فعلى رفع البنا  
 والله أعلم (مسئل) فيما اذا شرط الوقت في كتاب وقفه النابت المضمون المحكوم بعقده  
 ما صوره انشا الوقت وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاد له لصله المرحودين  
 حالا وهم هبة الله وداود وأمة الله ومن سيرقه الله تعالى من الأولاد كورا وأما بينهم على  
 الفرصة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم  
 وأنسائهم وأعقابهم بأدما عاشوا وداما بقوا الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى على انهم  
 مات منهم عن ولد أو ولدوا أو نسل أو عقب عاد نصيبه الى ولدوه وولده ونسله وعقبه ومن مات  
 منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته من  
 أهل الوقت يقدم الأقرب الاقرب الى الوقت ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيا من  
 الوقت وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا ثم من بعدهم على جهة منقطعة  
 ثم ان الوقت انتقل الى درجة الله تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهم من الأولاد مات  
 حال حياة الوقت من غير نسل فاقسم كل من هبة الله وداود غلة الوقت مناصفة ثم مات داود  
 عن اثنين دخرى وهرم فانتقل نصيبهما ثم مات هبة الله عن ولدين ومحمد وكريمة فانتقل نصيبه  
 لهما ثم تزوج محمد بغيرى ثم ماتت عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما  
 ثم ماتت بغيرى عن ولدين فانتقل نصيبها لهما ثم مات محمد عن أربعة بنين هبة الله  
 ومصلح الدين ولدين دخرى وفضل الله وأحمد من أم أخرى فانتقل نصيبهم لهما ثم ماتت مريم عن  
 ولدين لمصطفى فانتقل نصيبها لهما ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقت أخ  
 شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله وأحمد وهما اخوان لاب وابن خالته وهو مصطفى ابن  
 مريم وابن عمه وهو علي ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين من أيهما أو تمسقا بما بين هؤلاء  
 الخمسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الوقت سواء لان كلاهم يدعى الى الوقت

مطلب اذا أقر المنتحق لآخر  
 بالاستحقاق شاركة ولو  
 كتاب الوقت بخلافه

بواسطين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة الله بن الواقف وعلى ابن كريمة بنت هبة الله بن الواقف  
ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف ويخص به الاخوة لكونهم أقرب الى الميت ويكون  
القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو يخص به الاخ الشقيق لكونه ناشقاً فاشقاً فكون القوة  
بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو لكونه مبدل الى الواقف بمجهتين  
بالابوة والامومة فيكون أقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن  
الواقف وهو ايضا بن دثري بنت داود بن الواقف وما عداه ليس كذلك (اجاب) اما مصرف نصيبه  
فهو لمن في درجته بالاجماع لان فوقه ولا من تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على  
ذى جهة بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لان  
زيادة الجهة قوة لأقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة  
يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب  
والاخ لأمه وعدم الاخ لابوين يسوي بين الاخ لاب والاخ لأمه فان كان الذي من قبل الاب  
ارتكض معصه في صلب الرجل والذي من قبل الأم ارتكض معه في رحم الاب فليس أحدهما  
بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواثيق قال ابن الصباغ في جدتين احدهما من جهة  
والاخرى من جهتين فيه وجهان أحدهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجة  
ومعنى الاقربية تعفف المسئلة ولا تحدم بها فاشكلت المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فربما أن  
تقديم الاقرب الى الميت أقرب الى مقاصد الواقفين الى ما قصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى  
ان يصطلحوا ان أقرب افعال تفضل من القرب ضد البعد فأصل معناه باعدا من قال بالمساواة  
والذي يظهر ترجحه من أقوالهم في قرابة الولد بالمساواة مما يحققة المعنى في الاقرب لأسبابي  
جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الواقف على الاقرب ما يسد بالاقرب فالاقرب قال  
أبو يوسف في قوله أرض صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقله مذهب محمد عليه  
ذهب هلال تكون الفلدة لأقربهم أو بعدهم الى الواقف منهم بالسوية قال هلال وهذا القول  
عندي ليس بشي والقول هو الاول من قولنا وقول محمد اه والذي يظهر أرجح حجة حيث  
رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لاقرباء الاخوة المتفرقين بمساواة  
الجميع عن يد من قبل أبويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة في  
ابن هو ابن ابن عم وآخر من أجنبي كأمه أو زوجة ابن عمها وله نسبه ابن ومن أجنبي ابن آخر  
ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسبها ونزبها ترجح احدا منها وهو الذي من  
جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد طعن أعراض الواقفين وأما من أدلى بالام فقط نفسه  
تردد ولو قضى القاضي بمن اجتهد فقد قضاه لانه محل اجتهد وموضع نظر كاعتدته للوقوف  
شرح المنهاج للرمي في شرح قوله كما أن مصرف أقرب الناس رحا لارنا فبقم وجوب ابن بنت  
على ابن عمه ويؤخذ منه صحة ما أفق به العراقي ان المراد به في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى  
الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم الاقرب الارث والعصوبة فلا ترجح في مستويين في  
القرب من حيث الرحم والدرجة من ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في  
شرح المنهاج لابن حجر واقفه أعلم (مثل) في أرض موقوفة من قبل زيد بن أخطار بن ثورن وقف  
من قبل عمه وعلى جهة بر معينة وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليه من المدين في كل سنة  
لجهة وقف زيد المدين بقدر زيد المزبور وأن القيم على وقف زيد تعدى وزر ع زعنايين أخطار

مطلب اختلاف واقف يقدم  
ذى الجهتين على ذى الجهة  
وفى التقديم بقوة القرابة

مطلب أرض موقوفة من  
قبل زيد بن أخطار موقوفة  
من قبل عمرو زعنايين  
الأرض بين الأخطاريين  
بعضها قبله بعض ما ليس  
وعليه ضمان ما نقص من  
الأرض ان انقصت

الزيتون الحاربي في وقف عرو وغيره بطريق شرعي وحصل للاشجار المزروعة اتلاف وضرر بعب  
ذلك وصارت غلتها أقل مما يتصل منها سابقا فهل على قيم وقفه بدل الزرع بين الاشجار الحاربية  
في وقف عرو وأرض الاشجار المزروعة وهل في زرع الارض المزروعة هل قسم الزرع المزروع يكون  
لوقف زيدا وله وقف عرو أم كنف الحال (أجاب) فم يقسم الزرع على وقفه  
المتعدى لما ليس من الاشجار الحاربية في وقف عرو وبغيره بطريق شرعي حيث ثبت انه بسبب  
زرعه والقيم على الشجر بأحد الخبارين ان شاء أخذ الحطب لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل  
يبسه وان شاء دفعه له وضمن جميع قيمته قبل يبسه لانه متعلق بالزرع اذ ليس القسم ان يزرع في  
أرض الوقف كاصرح به في جامع الفصولين وغيره وضمن ما نقص من قيمة الارض ايضا ان  
انتقص بذلك وقدمه حوايل في غير المحتكر فبالا بالاحتكره وما قابل ضمن الاحتكره  
راجع الى الوقف فانصرف الى ما يعود الى غوها واصلاحها حتى تعود الى كانت لالى الصرف على  
المستحقين لانه ضمن عين الوقف ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمن  
نقصان الارض مصروف الى اصلاح الارض لالى المستحقين لغلته لما قلنا صرح بذلك هلال  
وغيره ولا بأس بابر ادما وضع الوجه فيما اقتنياه فنذكر مسئلة الاحتكار وقد نص عليها  
انصاف والراعي في قيمته وما هو به هي ايضا في تساوي شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين بن  
الحلي قال في سائر عرف البزار المصرية وهو يحكم القضاة بخصه ولو منه ومنهم شيخ الاسلام  
السعد الدري وأطال في ذلك اطالة حسنة فكني في ذلك كلام انصاف وقد صرحوا بان  
المستحكر الاستبقاء وان أي الموقوف عليهم الاقلع حيث كان ذلك باجرة المثل وفي الاصعاف  
في فعل انكار التولي الوقف في نصب الغير اياه واستقل الغاصب الارض سنتين بالراعية فقلنا  
له وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال التائرون يلزم  
أجر مثلها وأجر مثل مال التيم وما اعتدلا استغلال ومنه يعلم مسئلة قسم الزرع وفيه قبل هذا  
يسر وبعض الغاصب النقصان ويصرف به في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل  
العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذلك انما قام مقامها وانما حقهم في الغلة  
خاصة اه فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا صارت غلتها أقل فلا  
قائل بضعفه لانه لم يقع الغصب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار وقد غلت فغلت ضمنها  
لوقوع الغصب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا أغلت في يد مفاهم والله أعلم (سئل) فيما حل  
بوقف أي الانبياء الكرام السيد الخليل على نينا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلوات والسلام من  
أحداث المراتب فمما قلنا من ذلك اختلاف محلها الشريف وما هو المشروط فيه واتقاص  
حق السنته فيموا القرائين وأمنه ومؤذنيه لمصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولادة الامور  
أجر لانه تعالى لهم الاجور مع تلك المراتب المحدثه وقطعها وحسم مآذنها لا (أجاب) نعم  
يجب على ولادة اصلهم الله تعالى حسم مادة تلك المراتب المحدثه وقطع تلك المراتب فقد  
صرحوا بجرمها وعدم حل تناولها فكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا  
على من كانه بسطة بدو قدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالاقاف مقيد بالمصلحة  
لانه تصرف كيف شاء فلو فعل ما لم يلحق شرط الواقف لايصح ولذا قال في النخبة وغيره  
القاضي اذا تقرر في اشافي المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل  
للقرائين تناول المعلوم ثم قال استقيمه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط

مطلب لا يجوز أحداث  
المراتب في الاوقاف ولا  
التقرير في الوظائف بغير  
شرط الواقف ولا نقض المسجد  
من مال الوقف وان فعل  
القيم ضمن الاذا خاف عليه  
الضائع

الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشياء والتظاير بعد  
 مسئلة القرائن وبه علم حرمة احداث الوظائف والاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب  
 بالاوقاف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة  
 من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة  
 والنقول فيها كثيرة هذا ولوقف السيد الخليل عليه وعلى زينبا الصلاة والسلام زيادة الاعتناء  
 لرفع شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه بشرف مناسب اليه على ما نسب لغيره من  
 أوقاف الاولياء والعلماء الفضلاء بالامر افعال واجبة بزيادة الاحتمال به والاعتناء بشأنه بنسبه  
 ذلك من كونه قوت في اعيانه واعتماد صحيح في اسلامه واحسانه وفقنا الله لما يحبه ويرضاه بفضله  
 العظيم وفيه العليم والله اعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي ينطق القرآن  
 بفضله وورثه حوله وورثت الاحاديث الشريفة بما راجه تغليب الشأن وقوله من احدث  
 الوظائف بكثرة القرائن به بقدر شرط من اوقف وغيرهم من المصدقين والواقدين والمعنيين للامة  
 والخطباء وغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكاتبين السدنة والمؤذنين والشخصة وغيرهم  
 من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اصلهم الله تعالى ووفر  
 لهم الايجور حرم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور  
 لعمارة انهم ووزيم ما استمر وعمارة مستغفاه وتلاف ما أشرف على انحراب من مستغفاه  
 وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلته الى نفسه بالخص وزخرته بجهة الذهب  
 والقضوا للزورده ونحوها من الالوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية حسم مادة تلك  
 المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بصحتها وعدم تناولها ولو كانت فيكون قطعاً من  
 باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدر على ذلك قال في البصر تصرف القاضي  
 بالاوقاف مقبداً للصحة وليس له أن يصرف كيف شاء ولو فعل ما يحل تصرف الواقف لا يصح  
 ولذا قال في النخبة وغيره اذا قرر القاضي فراشاً في المسجد بقدر شرط الواقف وجعل له معلوماً  
 لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للقرائن تناول المعلوم ثم قال استبعد منه عدم صحة تقرير القاضي في  
 بقية الوظائف بقدر شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاوقاف  
 بالاولى وفي الاشياء والتظاير أيضاً القاعدة الخامسة بعدم مسئلة القرائن وبه علم حرمة  
 احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضاً حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في  
 القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني أيضاً وفي كتاب الوقف  
 والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالحقه  
 أدنى الملم بل أظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغفاه للعمارة أو محتاجاً اليها فكيف  
 مع احتياجه الى العمارة والوزيم وتلاف ما هو مشرف على الوقوع من بانه الحادث والقدسي  
 أو بانه مستغفاه وزيم مستغفاه والمتون طامعة قد رادفت على أنه يدأ من غلته بعمارة  
 بلا شرط لأن قصد الواقف صرف الغلة تمويداً ولا تقي دائمة الا بالعمارة وكذا الشروح  
 والتاوي خلاصة ذلك الامن أضله الله تعالى وأبعده وأقصاه عن رجته وطرده فلا يحتاج الى  
 الاطباب بزائدة على هذا الجواب وأما مشغور زخرته بما ذكر من مال الوقف فقام مطلقاً كما  
 صرح به على أن لا يضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي في الكراهة  
 في نفسه اذا فعل من مال نفسه أم التولى في فعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقص فلو

مطلب اذا لم يشترط الواقف  
 لناظر شيئا ولا فرض له  
 القاضى فلا شيء له الا اذا  
 سعى فيعطى بقدر سعيه

مطلب في رجل بنى مسجدا لله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصاروا وأنشأ مدرسة الخ

فصل ضمن لما قيم من تضييع المال فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع قطع التولية فيها فلا بأس به حيثئذ اه وقوله فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس الخ يعني ولا يضمن ويؤذن ذلك ضمن لعدم الجواز والخال هذه الواقعة أعلم (سئل) في رجل بنى مسجدا لله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصاروا وأنشأ مدرسة أيضا وقفها على المتعلمين بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ قراهم القرآن ويؤدبهم الاحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف بشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجب المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من أهل مذهب الامام المجلل أحد بن خنبل يقسم القيمة ربع الوقت بينهم على ما يرام وان تعذر الصرف على بعضهم يصرف الى بقيةهم وما لم يلقوا للمسلمين بشرط النظر في ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده لابن أخيه ثم للارشد فالارشد من ذرية ابن أخيه فان علموا أوليكم فيهم من يصلح للنظر فالتفريقه لشئ الخنا بة القلاية ولم يقدر الوقت للنظر شيئا من الغلة فهل يعطى له من ذلك أم يعطى الجميع للمذكورين بعد العمارة عملا بشرط الوقت وهل اذا تعذر الصرف الى بعضهم يصرف الى بقيةهم كما شرط وهل اذا الذي رجل انه من ذرية ابن أخى الوقت وأنه يصلح للنظر بعل جبر دقوله وهل يجوز تغليب باب المسجد انما منع المصلين فيه وقصه في كل يوم جمعة للسلام يضرب فيه بالدقوف ورفع أصواتهم فيسمع كل من مر على باب المسجد أم لا واذا قلنا لا فيا يترتب عليه بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقت ترفع يده عنه ويقام شئ الخنا بة ناظر او بولي حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم يشرط له الوقت شيئا لا قرض له القاضى لا يستحق شيئا واذا نصب القاضى ناظرا لم يعين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قبل لاشي لكان المنافع لا تقوم الا بالقدم ولم يوجد قبل يستحق أمر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهر الا بالبر والمجهود كالشرط فصل الاول على ما اذا لم يكن معه هودا جعابن القول فعمل بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الوقت واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم يصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيةهم على ما راه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المذني انه من ذرية ابن أخ الوقت معروفا به لا بد من سنة تشهد به بجمعوا لا يعطى بمجرد دعواه ويحرم عليه قفل باب المسجد في أوقات الصلاة قولوا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤذنب على ذلك لاسيما وقد يمكن التسامح ضرب الدقوف ورفع أصواتهم واذا ثبت خياسته وجب على القاضى عزله وان شرط الوقت أن لا يعزله القاضى والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى ما صرح به البرازي بقوله ان عزل القاضى الفائز واجب عليه وعليه الاثم بتركه فاذا عزله القاضى ولم يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد ولكن ممن لا يصلح للنظر فيه لشئ الخنا بة الذى شرطه الوقت ان شرط الوقت كص الشارع وكل ما ابتناه نص عليه علما ونا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقت اذا ساقى على كرمه قوف أو أبر عقار الوقت وكسب في حله المساقاة أو الاجارة ما ساقى أو أبر بحلله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناظر على الوقت غير بشرط الوقت لانه لا يشهد بالارشد هل تصح مساقاة أو اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقت ولا ولاية له عليه انما هو من أحد المستحقين أم لا واذا قلنا لا تصح فما الحكم في ربع الوقت (أجاب) لا تصح مساقاة المستحق في الوقت ولا اجارته انما ذلك لناظره

مطلب لا تصح مساقاة المستحق في الوقت ولا اجارته الخ



للمستحق في غلته بما جاع على تناولو كسب في حلك المسافاة والاجارة انه ساقى وأجر عمله من  
الولاية توهم أن اشتقاقه في الوقف وجبه ولا يعل على الوقف اذا العبر تلقى نفس الامر لما  
كتسب العسل واذا اقتضى ساد المسافاة قاربع كله موضع في الوقف ولا شيء العامل لانه غاصب  
عمل في الوقف بغير اجارة نافذة بل ترد بظاهر فكيف اذا لم يعمل كما ذكر السائل بلسانه فما  
تناوله والحال ههنا من ريع الوقف حرام يجب رده الى مصادف الوقف والله أعلم (سئل)  
فيما اذا وجبت مشيخة على قراءة كلب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القرا مع وجود من هو  
أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه ووجبه المستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على  
الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرتبة عطا مضير  
المستحق ومرتين عن الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية يصرف تسعة أعشار  
خراجها للمدرسة مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال بمصر وفي الهندى هل اذا تناول المتكلم  
على المدرسة تسعة الاعشار وبقي العشر بنعمة من ارفعها يطالب المتكلم على المدرسة بخصه بيت  
المال بما يقضى أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذى الخارج لازم شرعا  
وليس ذلك الشر كونه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قضى على سبيل الشركة بل المقبوض  
نصيب المدرس لولا شركة الهندى فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعلقا في قبضه وصرفه  
لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعذبه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه لمستحقه كالا يخفى على  
فقيه والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارته أم لا وهل القول قوله  
في الصرف الى المستحقين أم لا واذا وجب كل فرد منهم شأ من متعنه المقبوض بيده للناظر هل  
لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من المرتبة عا لوقفه بقرية يتصل من غلته أضعاف  
ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف  
صرف الغلة متوعدا ولا يبق كذلك الا بالعمادة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف  
عليهم لانه أمين يدعى ايصال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتد الشيخ زين في فوائده  
انه لا يحلف وقيل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهو اله  
وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين أخذ القري بما لهم من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف  
لا سيما مع كونه أضعاف أضعافه والله أعلم (سئل) في دار الوقف المعدة للاستقلال اذا خرب  
صهر بجه المقتل الا شتبه هل يجب عمارته من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجب عمارته من  
أجرته بقدر صرحوا بوجوب العماره في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه من الزايف حتى  
قالوا البياض والخرقة الخيطان ان لم يكن على زينة لا يغفلان والافلا والله أعلم (سئل)  
في رجل وقف وقفا على ولديه أمين الدين ومحمود على من سجدت له من ذكوره واناثا على  
القرية الشريعة ثم تم على أن من مان عن ولدا ولولا لغرضه من مان الواقف عن ابنه  
المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين  
فما الحكم فيما أكل وفي قسمة الوقف بينهما (أجاب) اماما كله محمود من حصته بنت  
أخيه وهو النصف فخصموا عليه ويؤخذ ذلك من تركته وبدفعها او اما قسمة الغلة الوقف بعد  
موت محمود فهي على رؤسهن أن لا تأخذ من القسمة بموت كلفص عليه النصف ونعطى كل  
واحدة ثلثا ولا تنظر الى قول الواقف من مان عن ولدا ولولا انتقال نصيبه له وقد غلظا من أفتي  
بعدم قبض القسمة لما قيمه من مخالفة غرض الواقف فافهم والله أعلم (سئل من دمشق)

مطلب يجب على الحاكم  
توجيه مشيخة قراءة كلب الله  
تعالى لمن هو أهل لذلك  
مطلب في قرية خراجية الخ

مطلب يبدأ من غلة الوقف  
بعمارته والقول للناظر في  
الصرف للمستحقين واذا  
هب أحد منهم من متعنه  
للناظر شيئا ليس له الرجوع

مطلب اذا خرب صهر بجه  
الدار الموقوفة يصمر من  
أجرتها  
مطلب وقف على ولديه  
وعلى من سجدت من ذكور  
واناث ثم مات أحدهما  
عن بنت فاكل الموجود  
جميع الغلة ثم مات عن بنتين  
الخ

مطلب في وقفية محتوية على  
ترتيب المستحقين وعلى شروط  
ذكرها الواقف

فإذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الذكور والاثنا عشرهم على  
 القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد وشارك فيه  
 الاثنان تخافوهم ما من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على  
 أنسألهم وأعقابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم  
 وأعقابهم عن ولداً وعن ولداً وعن ولداً وعن ولداً وعن ولداً وعن ولداً وعن ولداً وعن ولداً وعن ولداً  
 ثم إلى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى اتهم من توفي منهم ومن أولادهم  
 وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولداً ولا نسل ولا عقب استقل نصيبهم  
 ذلك إلى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقت المستحقين له المتناولين أربعة وأجوره  
 يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى التوفي منهم زيادة عما يقدم ذلك ثم على ولهم من استقل إليه  
 ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى اتهم من توفي منهم ومن أولادهم  
 وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقت وترك ولداً أو ولد  
 ولداً ونسلاً وأعقاباً استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق  
 مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الوقت المذكور عن ابن يسمى عمر  
 وعن أولاد ابن مات في حياته الوقت ثم مات عمر عن ابنتين ثم مات ابن عمر واحد يسمى عمر  
 غير ولد ولا موجود إلا أن أختهم وأولاد ابن الوقت الذي مات في حياته الوقت فهل يقتل نصيب  
 الميتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أختهم المذكورة بغيرها ولا يشاركها فيه أولادها  
 المذكورين أم لا (أجاب) نعم يقتل نصيبهم إلى أختهم وأولادهم المذكورين لاستوائهم  
 في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتناولين أربعة قطعاً الذكور مثل حظ الأنثيين زيادة عما يده  
 وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هنه والله أعلم وفي ذيل السؤال ما صورته وفي هذه  
 الصورة إذا مات أحد مستحق الوقت عن ولداً وأولاداً ولداً وأولاداً وأولاداً وأولاداً وأولاداً  
 لشي من منافع هذا الوقت فهل يقتل استحقاقه إلى ولده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة  
 أبيهم أم لا (أجاب) يقسم استحقاق الميت على ولده الحى وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته  
 فما أصاب الحى أخذ وما أصاب الميت دفع لأولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن  
 أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقت وترك ولداً أو ولداً واستحق  
 ما كان يستحقه لو كان حياً الخ وهذا أيضاً مما لا شبهة فيه والحال هنه والله أعلم (سئل) فيما  
 إذا توفي زيد حصته من ثلث ما في مرض مات نفسه على قسمته حياته ثم من بعده على أخته  
 صديقة وعلى من سجدت له من الأولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنسألهم  
 وأعقابهم ثم على جهة تر متصلة وسله إلى هرو بعد أن جعله مع شرى كفاي النظر على وقفه  
 المستور بعد إرادته الرجوع عنه حكم الحاكم للحنى غيب الترافع به بيزومه وتقضه ثم مات  
 زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فأدعت الاخت عدم لزوم الوقت المزبور  
 لصدور في مرض الموت وعلى تقدير نفوذ من ثلث المال فقلته تقسم ميراثه حياً صادقة  
 بنت الوقت المذكورة فهل إذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقت لازماً وتخصص بنت  
 الوقت المذكورة بقلته لكون الوقت بغير الوقت وسله في حياته وليس في حكم الوصية بعد  
 وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا أن الوقت في المرض وصية ولا فرق بين أن يعزى  
 المريض بأن يقول وقتت على كذا أو يوصى به فقد صرح هلال في آخافه بأن قوله ارضي

مطلب الوقت في مرض  
 الموت وصية فلو جمع الوقت  
 بين الوارث وغيره لا يصح  
 بالنسبة للوارث ولو خرج  
 من الثلث

صدقة موقوفة على ولي الخوصية والوصية للوارث لا يجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو ترك من  
 الثلث ولغير الوارث يجوز من الثلث وقد بطل الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على  
 بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم ببعضه من ثلث المال أو لم يخرج بقسم غلته  
 جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت صدقة فإذا ماتت صرفت غلته كلها إلى أولاد أو أولاده إن  
 خرج من الثلث والأوصياء لم يوزلوا الوقف عليهم والفقير يوقف على ذلك صريحا ما ذكره  
 في الثانية وغيرهما امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم بعدهن على أولادهن وأولاد  
 أولادهن أبدا ما تناسلوا فإذا انقضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت  
 ابنتين وأختا والأخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الإمام جاز  
 الوقف بقدر الثلث ويصل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة جميعا على  
 فرائض الله تعالى ما عاشت الأختان فإذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها إلى أولادهما وأولاد  
 أولادهما لا يثنى إلا من ذلك قال لأن الوقف في المرض وصية وإذا لم تجز الأخت بطلت  
 الوصية للورثة ويجوز لأولادهم وأولاد أولادهم غير أن الوقف انما وصى لأولاد الأولاد بعد  
 موت الورثة كانه قال أو وصت لأولاد أولادي بقوله هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جاز والوصية  
 بالقلة لا يثنى وإن بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا جازت فية أولاد الورث نصرفت القلة اليهم  
 والله أعلم (سئل) في قطعة أرض بقرية موقوفة من جانب السلطنة على مصاح خزانة منسوبة  
 لولي وقفها الرضا دياهل بن ولاد السلطان على تلك القرية أن يتعرض بطلب شي على تلك الأرض  
 مع أن غيره ممن تقدم من الأولاد لم يتعرض بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة أم لا  
 (أجاب) ليس له أن يتعرض بطلب شي إذا السلطان نصره الله تعالى انما أطلق له فيها ما خارج  
 عن أوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر وأما أوقاف هذه المواضع الأخيرة فهي  
 مستثناة مما مر بها أولا في رسالة ابن نجيم فأبطلت له يعني السلطان نصره الله تعالى  
 أن يجعل أراضها على مسجد قلت ثم ذكرنا ضحان ابن لمن لم يشارك في بناء المساجد  
 والتفقهت على تعميرها وفيها ولو وقف السلطان أرضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز  
 الوقف وفي منظومة ابن وهبان

مطلب ليس لمن ولاد السلطان  
 أن يتعرض للأوقاف بأخذ  
 شي منها

ولو وقف السلطان من بيت مالنا • لمصلحة تمت يجوز بؤجر

وحاشا للسلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام أن يطلق لأحد من الأمام أن يتناول ذلك  
 السبت الحرام والله أعلم (سئل) فيما إذا سكن ناظر الوقف أو أحد مستحقه رجلا عتق  
 الوقف بلا استتجار وسكنه مدة هل يجب عليه أجر مثله ولا يصح إبراء الناظر ولا إبراء المستحق له  
 أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجر مثله ولا يصح إبراء الناظر ولا المستحق منها أذهي ما تحقق  
 ذمتولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح إبراءه ولأن الوقف قد يطرأ عليه ما هو مقدم  
 عليه كالعمارة فأبوا وأباطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على جهات برعتها  
 ومهمها فضل من ريع الوقف بعد مصارف الرأى عنها فبقي على أربعة أقسام يعطى لأولاد  
 ابنه وهم يدويكر وفاطمة الريح من ذلك ثم لأولادهم ثم لأولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا  
 ما تناسلوا ودائما ما بقوا أولاد الظهور منهم دون أولاد البطن الطبقة العليا منهم بحسب  
 الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن ولدا أو ولود أو نسل نصيبه لولده أو ولوداته فإن لم يكن

مطلب أسكن ناظر الوقف  
 أو أحد مستحقه رجلا عتق  
 الوقف بلا استتجار  
 مطلب وقف وقفا على جهة  
 بر شرط لأولاد ابنه وهم زيد  
 وبكر وفاطمة ريع القاضل  
 من ذلك ثم لأولادهم إلى  
 أن حال وهو لأولاد الظهور  
 دون أولاد البطن مات زيد  
 وبكر ثم فاطمة عن أولاد الخ

له ولد ولا ولد له ينتقل نصيبه اليه من هو في درجته وذوي طبقته فان لم يكن اتقل لمن هو  
أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقة ذلك وقدره  
ثلاثة أرباع لبنات الواهب المشار اليه وهن عمرة يكتوزيب بنهن سوية لكل منهن الربع  
ثم من بعدهن لا ولاهن ثم لا ولاهن ولاهن ونسلهن وعقبهن أبا ما تناسلا وادعاهما بقوا  
الطبعة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولداً وولد له اتقل نصيبه  
لوالده أو ولده ومن مات عن غير ولداً وولد له اتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك من هو في  
درجته وذوي طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذو طبقته ينتقل لمن هو أقرب اليه لذكر  
الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا بأجمعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين ثم ان  
زيدا وبكرامات ولم يعقبا ثم ماتت فاطمة وأعقبت أولادها قبل ينتقل نصيبها لا ولاها أولادها من هو في  
درجتها من الموقوف عليهم لم يكون أولادها لسوا من أولادها لظهور وهى المراد بقوله لمن هو  
أقرب اليه القرب التسبب وان كان من غير الموقوف عليهم أو محتسب القرب بالموقوف عليهم  
(اجاب) ينقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف الحصة  
لا ولاها لمن هو في درجتها على قول الواقف على أن من مات منهم عن ولداً وولد له وان كان  
مريض الضمير قوله منهم إلى أولادها لظهور ففاطمة من أولادها لظهور وقدر شرط ان من مات  
منهم عن ولداً وولد له اتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لا ولاها لذكرهم مثل حظ  
الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما أن زيدا وبكرامات ولم يعقبا صر ما كان لهما  
لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربع  
باسره نصيبها فيصرف لا ولاها ولا دخل لاهل الثلاثة الا ان فيه بل هو وصيه مستقل على أولاد  
ابن الواقف المبعين فيه ثم لا ولاهم حتى أن من مات من أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد  
ولد ولم يوافقه في درجته من أهلها أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبا فان قلت ما تعقل في  
قوله أولادها لظهور منهم دون أولادها لظهور قلت قد تقرر أن الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين  
يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم عن ولداً متأخر عن قوله أولادها لظهور فتأمل  
هذا ما ظهر لقمي القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فليفتده وله الاجر الوافر وما برزت هذا  
الجواب الابعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ بالذي كور من عباراتهم بفهم والله أعلم  
(مثل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولاد  
أولادهم ونسلهم وعقبهم لذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له  
استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدعي به حيث لم يشترط الترتيب أم لا  
(اجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الان مع وجود ولده  
والحال هذه والله أعلم (مثل) في الوقف على الاولاد وأولاد الاولاد وأولاد الاولاد  
يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (اجاب) لا يدخل ولد البنت في الوقف على الوالد المفرد أو جماعي  
ظاهرا ولا بغيره الصميم المقتضى كافي العبر وفيه بعد هذا وصح فاضحنا دخول أولاد  
البنات فيما اذا وقف على أولادهم وأولادهم وصح عنه في ولدى اه فتدفع فاضحنا  
بين الجميع كافي واقعة الحال فصح دخول أولاد البنات فيها المفرد وصح عنه في المسئلة  
اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهرا ولا بغيره ولا يعدل عنه لكونه  
أصل المذهب خصوصا في أكثر الكتب أن المقتضى بعدم الدخول والله أعلم (مثل) في رجل

مطلب اذا لم يشترط الواقف  
الترتيب بدخول الولد مع  
وجود ولده

مطلب دخول ولد البنت في  
الوقف على الاولاد وأولاد  
الاولاد فيه خلاف

وقف على نفسه ملته حاته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده  
ثم على ذرية وتسلوه عقبه الذكور والانات بينهم على القرينة الشرعية طبقه بعد طبقه ونسلا  
بعنسل الخ وحكم بعصته ولو ومما كتم شرعى هل يدخل في الوقت المذكور أولاد البنات أم  
لا يدخلون وإذا أقدمت في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول بخيار الرواية  
هلال وانصاف تقذور تقع الخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب  
الآفاق مذكورة وفيها روايتان فرواية هلال وانصاف أن أولاد البنات يدخلون وفي  
ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيراً ما أتت بظاهر الرواية وكثيراً ما أخذت برواية هلال وانصاف قال  
عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ القرينة وينبغي أن ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه  
الاصول لأن عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى إلى أذهانهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ  
الأولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة إذا وقف على أولاد أولاد أولاد يدخل  
تحت الوصف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السغدني والشيخ الإمام شيخ الإسلام  
هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر انصاف رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد قال  
واحتج بذلك كتب بجمعي على ما لا هوذا عندنا أحسن وأقله أعلم قلت وينبغي أن تصح رواية  
الدخول قطعاً لأن فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف  
ومحمد وقد افهم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يهتمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه  
عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي  
سئل قاضي القضاة قورالدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد فنحى إلى  
ما اختاره انصاف من الدخول فقلت له إن الفتوى بخلاف ما اختاره كائن عليه في أنفع  
الوسائل وغيره ومقتضى المحاورة ينشأ فيه في الدروس فقال لي إن عمل الناس في جميع مكاتيبهم  
القدية على الحديثة على دخولهم كما اختارهم انصاف فنبني الاقتباساً اختاره مع التصص على  
اختاره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها والده الشيخ أحمد بن خط والده  
الزبور أن أولاد البنات من القرينة على القول الرابع اه وقد جزم في الأسعاف بان النسل  
الولي ولي الولد أبا ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثاً فإذا علمت ذلك وتحققت قوت رواية هلال  
وانصاف فلا شبهة أنه إذا قضى قاضٍ براها غير مقلد بدخول أولاد البنات تقذور تقع الخلاف  
حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهد في الحايى والقنية وهو جار على  
القواعد فقد صرحوا بأن قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا  
يجوز بعده قضاؤه (مثل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولادهم ومصطفى  
وعمر وحجة وست أنا وحسينة وعلى من بعده الله تعالى من الأولاد ثم من بعدهم على  
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم لذ كمثل حظ  
الاشين أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم بحجب الطبقة السفلى على أن  
من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا يتصل نصيبه لمن هو في درجته فإذا انقرضوا أبجمعهم عاد  
ذلك وقف على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل آخر مله رعتها مات  
الواقف عن أولاد المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وإناث هل لأولاد شيء  
في الوقت مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجود الكونه  
ليعرض لذ كمن مات عن ولداً يتصل نصيبه اليوم بالحكم في ذلك (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد

مطلب في دخول ولد البنت  
في الأولاد وأولاد الأولاد  
خلاف

مطلب إذا شرط الواقف  
أن الطقة الطابع  
السفلى فلا شيء لأولاد الابن  
مع الأولاد

الواقع مادام واحد من أولاد الواقف ذكر كان أو أنى لترتيب الاستحقاق يتم مؤكداه بقوله  
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا يتأخر عنه فله على أن من مات عن غير ولد كالإختفى بل  
هو مقتر وله فاق من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق إلا إذا كان في درجة ليست محجوبة بأعلى  
فصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم أهل الدرجة العليا من ذلك أن لا شيء لأهل درجة  
سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجري الحكم كذلك إذا مادام واحد من أهل الاستحقاق  
موجود والله أعلم (مثل) في رجل مقتر في وظيفة خطابة وإمامة عن لم سفر لضرورة فاستتاب  
رجلا يقوم فيه مقامه فبأنس منه مدة أشهر ثم أخذها عنه بإعانة المتولى بغير خصة فاستردّها  
بقرار من السلطان وأعادها السلطان عليه كما كان فأخذها النائب ثانياً فأخذها الأول هل  
يصح أخذها أم لا لكونه بلا خصة وإذا قلتم لا لخالص الحكم في معلوميهما (أجاب) صرح العلما  
رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير خصة والمسئلة في الصبر وغيره وقد  
اشتهرت أشتار أرفلا محتاج إلى أن تزداهلها وأصرح في الصرا بضع كلام كثير في مسئلة  
الاستنباط في الوظائف من عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنباط في الوظائف وعدم اعتبارها  
شاغر تقع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاص من كتاب القضاء أن الإمام يجوز استخلافه بلا  
أن يخلف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة تقع النيابة وقد رد على الطرموسي  
في استنباطه عدم جواز الاستنباط فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بها  
عليه الناس وخصوصا مع قيلم العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنبط وليس النائب إلا  
الأجرة التي استأجر فيها في مدة النيابة عنه لأجر واستحقاقه الأجرة لكونه في العمل الذي  
استأجر عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى أن الاستخار على الإمامة  
والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بمحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء  
الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله أعلم (مثل) في رجل يده وظيفة تولية على  
مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم إن بكره أذهب إلى وكيل السلطان وذكر له أن المتولى  
المذكور وأثر بوقف المزور فأعطاه التولية بناء على ذلك ثم إن بكره أذهب إليه ثم رآه  
تضمن الإطعام بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصدق في ذلك لعدم ثبوت ما أنما  
وأبقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل بكره رآه ولا أدن في التصرف  
ولاقرت البراءة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشريف منعه عن التصرف  
فهل يجوز إخراج الوفاق عن آرياه بغير خصة شرعية ناسبة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل  
والحال ما ذكرنا أن تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعلما أم لا أبسطوا الجواب  
(أجاب) قال في الصرا الرائي وأما عزل القاضي لغرضه أن يكون بمنته واستدل عليه بما  
نقله في الأسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أدرمة تولية غيره بلا خيانة وعدم حصته الوقف  
ثم قال واستدل بمن عدم صحة عزل الناظر بغير خصة عدمها صاحب وظيفة في وقعه واستدل  
بما نقله عن البرازي وغيره فإذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز عزل من السلطان بنفسه ومن  
وكيله وزيراً كان أو قاضيا لما إن القاضي وكيل عنه ولا يتم استفادته كالمه أظهر من أن  
يصح فيه وينقعه وأنى وصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم  
تخرج عنه ونصره صادر من الأهل واقع في المحل وعزل الأول وأعطى الثاني بناء على صحة ما ذكر  
وهو فاسد والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما انتهى فالظلم والتعدي غير جائز لا خذل المبنى

مطلب لا يجوز عزل  
صاحب وظيفة بغير خصة  
وإذا استتاب آخر ليقوم بها  
فتقلب عليها فله الأجرة  
شرطت والمعلوم للأول

مطلب لا يجوز عزل  
صاحب وظيفة لامن  
السلطان ولامن وكيله  
وزيرا كان أو قاضيا بغير  
خصة

مطلب على السلطان رجلا  
قنطرة مسجد بناء على أنهاء  
فاذا ظهر الامر بخلاف  
ما انتهى لا ينزل الأول  
مطلب اذا عزل السلطان  
صاحب وظيفة وولى غيره  
على حسب أنهاءه والحال  
بخلافه لا ينزل الأول  
ولا يصح تولية الثاني  
مطلب اذا فرغ صاحب  
الوظيفة عنها فبروز قزير  
السلطان آخر فهي لمن قزيره  
السلطان  
مطلب اذا قرر القاضي  
ناظر أم قزير السلطان متوليا  
صح ما قزيره السلطان ان لم  
يشترط الواقف الوظيفة

مطلب عزل التولية بخصة  
وولى غيره ولو عزله السلطان  
بتفسير بخصة وولى الأول  
لا يصح  
مطلب قزير القاضي جماعة  
في وظائف رجل ما ثم قزير  
السلطان فيما رجلا بناء على  
شغورها

فيه ولا المعطى اذ هو وقعة في عرض المسلم التامحرمها بالكتاب والسنة خصوصا لدى  
الحكام وولادة الامم فهذه معصية عظيمة في الاسلام وخطيئة ذميمة بين الخواص والعوام  
وحبك في عهد هذا الامر وتقرير شانه ماورد المسلم من سلم الناس من يدعوا لسانه والله اعلم  
(سئل) في مسجد وثائق عليه أيدي النظار من أهل الشام القى المسجد من ستين متعددة  
أنهى رجل مغربي السلطنة العلية ان نظرمشروط للمعاذرة والحال ان النظر قديما وحديثا  
الى الآن لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فوالاه السلطان بناء على ذلك هل اذا ظهر الامر  
بخلاف ما انتهى ينزل الأول أم لا ينزل (أجاب) نعم اذا ظهر الامر بخلاف ما انتهى  
لا ينزل الأول لان التولية الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفي بانقائه فانتفاء  
ما أنهاء فافهم والله أعلم (سئل) في شخص قرر عليه السلطان وظيفة والله بعد وفاته فأنهى  
آخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من أنهى أنها عليه في الواقع فعزله وأعطى  
المنهى حسب أنهاءه هل حدث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من  
العزل والتولية محلا أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلا اذا أعطاه  
بناء على أنهاءه وحش كان أنهاءه مخالف الواقف فلا إعطاء لم يصادف محلا والوظيفة باقية على  
من وجهت اليه أولا والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كانت في يد رجل  
فرغ لغيره عنها ما حال تكون لمن قزيره السلطان أولن فرغ عنها (أجاب) انما تكون لمن  
قزيره السلطان اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بجهة الفراغ فيها أو بعدمها الموافق للقواعد  
القضائية كما حذر العلامة الشيخ على بن غانم المقدسي ثم رأيت تصريح المسئلة في شرح منسج  
الشاقبية لابن جبري كلب الوقت ماصوره لومات ذو وظيفة فقتر الناظر أقرحان انه نزل عنها  
لا ستر لم يصدق ذلك في التقرير كما أفنى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قزير مع علمه بذلك فكذلك لأن  
يجوز التزول بسبب ضعف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقتر المقرر اه والله  
أعلم (سئل) في رجل يذمه وظيفة نظرمشروط بقرار بغير رضأخذعه رجل وظيفة التولية براءة  
شرقية فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطه الواقف وظيفتين كل واحدة منهما  
وظيفة مستقلة بذاتها فان عين النظر لشخص والتولية لا ستر أو جعل له من ماله وخدمه ما عوينا  
لا ينزل عن النظر لأن للأخذ وليس ما عليه والا كان الاختلاء عليه فينزل حيث اجتمعت  
شروط العزل لاطلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من أدنى المباح الفقه وقد تقررت  
احداث الوطاط لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول بعاقفة مستقلة مع ناظر الوقت بعاقفة  
مستقلة لاهل احداث وظيفة في الوقت وهو لا يجوز والله أعلم (سئل) في رجل عزل عن  
التولية على مسجد بجهة قزير ولى رجل غيره شهد أهل المسجد بعد التوقيع ثمولى الأول  
بأنها ما هو غير الواقع وعزل المشهود بغير بخصة هل ينزل أم لا والقاضي ابقاؤه على التولية  
(أجاب) قدسح العلم ما له لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة بتأخير بخصة ولو  
عزله لما لا ينزل بغير بخصة والقاضي ابقاؤه على وظيفة والله أعلم (سئل) في رجل مات  
فقتر القاضي في وظائف جماعة ثم ان رجلا أنهى الى السلطان أمر الميت فقتره في وظائفه  
بناء على شعوره بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل العبرة بتقرير القاضي أم بتقرير  
السلطان مع انها اقراره بناء على ما انتهى غير عالم بفعل القاضي (أجاب) العبرة بتقرير  
القاضي لا بتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه كسئلة الوكيل اذا تفرغ ما وكل فيه ثم فعله

الملك خصوصاً لو وجد من السلطان تخصيص على عزل المقر وقال صدر منه مبنى على أمرين  
 خلافه فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظره أريد السفر فأودع كتاب الوقف لرجل  
 والرجل أودعه لا تحفظ في الآخر يصرف في الوقف بغير إذن القاضي ويتناول الاجرة  
 ويصرفها كذلك من غير إذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ويرجع  
 على من عليه الغلة ويكون المصروف متبرعاً في ذلك (أجاب) تصرفه بغير إذن القاضي  
 والمتولى لا يجوز فان كان في الوقف فهو وقف لكن يصرف ذلك من مال الابرار أئمة المستأجر  
 عن الاجرة بالدفع فلناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استهلك في ذلك أو غيره وان في  
 نفسه أو أطلق دفعه لم يضر والا تملكه القيم اقل القيمتين نزوعاً وغيره نزوعاً على الوقف  
 فان أبي ترص الى أمه يخلص ماله كاتفر وفي مسئلة تصدير الاجنبى في الوقف بلاذن والله  
 أعلم (سئل) فيمات وقف انسان على العاوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا  
 واذا قلتم يجوز فهل اذا ثبت دجل منهم انما علوى بوجهه الوقت بشفادة رجلين شهدا به  
 علوى لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبهم ويدخل في الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم  
 كما صرح به في الاعراف وكثير من الكتب قال في النائية وهو المختار فاذا ثبت رجل منهم انه  
 علوى بوجهه الوقت بشفادة رجلين أو رجل واحد ثبت نسبهم ويدخل في الوقف والمسئلة  
 مصرح بها في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا واذا  
 قلتم غير جائز هل اذا وقف خاتمة على الصوفية ومات لآخر وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى  
 أن يجعلها مدرسة وقيمها لمدارس أو أراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل ذلك  
 ولا يجوز منع من التدريس وأخذ ذلك (أجاب) للمصرح به في كتب أصحابنا ان الوقف على  
 الصوفية وصوفي خاله لا يجوز كاهو الرواية المروجة اليها من جانب الكل قال في الخلاصة  
 والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السغدي الرواية من وقف الخصاف انه  
 لا يجوز على الصوفية والعبان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن السلطان ان يجعلها  
 مدرسة وقيمها لمدارس ولا يباح منع من التدريس ولا أخذها همد كور حيث لا مانع من  
 موافق الشريعة الاول لا يتناول الحال همد قطعاً للسلطان كاهو ظاهر والله أعلم (سئل) في  
 متول على زاوية ادعى حصه في عقار يسد رجل انه وقف على مصالح الزاوية من قبل عم المادعى  
 عليه وأتى بكتاب وقف شق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت  
 اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة البينة والافرار والتكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها  
 والله أعلم (سئل) في وقف خاتمة يعصم من الصرف الى مستحق من خطباء وأئمة ومؤذنين  
 وشعاليين وبزايين وتورير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب)  
 الذي يقرر من كلام صاحب البحر قلنا عن الحاوى القدسي ان الذي يدايه بعد العمارت ما هو  
 أقرب الى العمارت وأعم المصلحة كاملاً المسجد والمدرسة وفيه الحاق المؤذنين بالامام  
 وكذا المقاتل لكثرة الاحتياج اليه كالأشياء والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في  
 الصريح السراج يكسر السن أي القناديل ومرا دمع زيتها والسايط بكسر الباء أي الحسبر  
 ويلحق بهما معلوم خادمها وهو الوفا قدوا القراش وتصغيره يتم فون الواو يدل على أنهم مأخوذين عن  
 الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة لتدريس الايام  
 المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تطلعت بخلاف مدرس الجامع

مطلب أودع ناظر الوقف  
 كتاب الوقف لرجل والرجل  
 أودعه لا تحفظ في الآخر  
 يصرف في الوقف بغير  
 إذن القاضي ويتناول  
 الاجرة ويرجع على من  
 عليه الغلة ويكون  
 المصروف متبرعاً في ذلك  
 (أجاب) تصرفه بغير  
 إذن القاضي والمتولى  
 لا يجوز فان كان في  
 الوقف فهو وقف لكن  
 يصرف ذلك من مال الابرار  
 أئمة المستأجر عن  
 الاجرة بالدفع فلناظر  
 الرجوع عليهم وهم عليه  
 حيث استهلك في ذلك أو  
 غيره وان في نفسه أو  
 أطلق دفعه لم يضر والا  
 تملكه القيم اقل القيمتين  
 نزوعاً وغيره نزوعاً على  
 الوقف فان أبي ترص الى  
 أمه يخلص ماله كاتفر وفي  
 مسئلة تصدير الاجنبى في  
 الوقف بلاذن والله  
 أعلم (سئل) فيمات وقف  
 انسان على العاوية الساكنين  
 بيت المقدس هل يجوز  
 الوقف أم لا واذا قلتم  
 يجوز فهل اذا ثبت دجل  
 منهم انما علوى بوجهه  
 الوقت بشفادة رجلين  
 شهدا به علوى لشهرته  
 عندهما بذلك ثبت نسبهم  
 ويدخل في الوقف أم لا  
 (أجاب) نعم يجوز الوقف  
 عليهم كما صرح به في  
 الاعراف وكثير من الكتب  
 قال في النائية وهو  
 المختار فاذا ثبت رجل  
 منهم انه علوى بوجهه  
 الوقت بشفادة رجلين أو  
 رجل واحد ثبت نسبهم  
 ويدخل في الوقف والمسئلة  
 مصرح بها في كثير من  
 الكتب والله أعلم (سئل)  
 في الوقف على الصوفية هل  
 هو جائز أم لا واذا قلتم  
 غير جائز هل اذا وقف  
 خاتمة على الصوفية ومات  
 لآخر وارث ورأى السلطان  
 نصره الله تعالى أن يجعلها  
 مدرسة وقيمها لمدارس أو  
 أراد المدرس أن يدرس  
 ويأخذ القدر المتعارف هل  
 ذلك ولا يجوز منع من  
 التدريس وأخذ ذلك (أجاب)  
 للمصرح به في كتب أصحابنا  
 ان الوقف على الصوفية  
 وصوفي خاله لا يجوز  
 كاهو الرواية المروجة  
 اليها من جانب الكل قال  
 في الخلاصة والبرازية  
 وكثير من الكتب أخرج  
 القاضي الامام على السغدي  
 الرواية من وقف الخصاف  
 انه لا يجوز على الصوفية  
 والعبان فرجع الكل اليه  
 اه فاذا علم ذلك علم أن  
 السلطان ان يجعلها مدرسة  
 وقيمها لمدارس ولا يباح  
 منع من التدريس ولا أخذها  
 همد كور حيث لا مانع من  
 موافق الشريعة الاول لا  
 يتناول الحال همد قطعاً  
 للسلطان كاهو ظاهر والله  
 أعلم (سئل) في متول على  
 زاوية ادعى حصه في عقار  
 يسد رجل انه وقف على  
 مصالح الزاوية من قبل  
 عم المادعى عليه وأتى  
 بكتاب وقف شق بذلك  
 هل يعمل به أم لا (أجاب)  
 لا يعمل بمجرد كتاب  
 الوقف ولا يلتفت اليه  
 لان الحجج الشرعية ثلاثة  
 البينة والافرار والتكول  
 فلا يقضى القاضي بغير  
 واحدة منها والله أعلم  
 (سئل) في وقف خاتمة  
 يعصم من الصرف الى  
 مستحق من خطباء وأئمة  
 ومؤذنين وشعاليين وبزايين  
 وتورير وغير ذلك فهل  
 يقدم أحدهم في الصرف أم  
 هم فيه سواء (أجاب) الذي  
 يقرر من كلام صاحب البحر  
 قلنا عن الحاوى القدسي ان  
 الذي يدايه بعد العمارت  
 ما هو أقرب الى العمارت  
 وأعم المصلحة كاملاً  
 المسجد والمدرسة وفيه  
 الحاق المؤذنين بالامام  
 وكذا المقاتل لكثرة  
 الاحتياج اليه كالأشياء  
 والخطيب ملحق بالامام  
 بل هو امام الجمعة قال  
 في الصريح السراج يكسر  
 السن أي القناديل ومرا  
 دمع زيتها والسايط بكسر  
 الباء أي الحسبر ويلحق  
 بهما معلوم خادمها وهو  
 الوفا قدوا القراش وتصغيره  
 يتم فون الواو يدل على  
 أنهم مأخوذين عن الامام  
 والمدرس وفيه تقديم  
 المدرس انما يكون بشرط  
 ملازمته للمدرسة لتدريس  
 الايام المشروطة في كل  
 جمعة ولذا قال للمدرسة  
 لان مدرستها اذا غاب  
 تطلعت بخلاف مدرس  
 الجامع

مطلب يجوز الوقف على  
 العاوية ومن أثبت أنه منهم  
 يدخل في الوقف

مطلب لا يجوز الوقف على  
 الصوفية والعبان واذا  
 وقف عليهم خاتمة فلا سلطان  
 أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرد  
 كتاب الوقف

مطلب اذا ضاع ربيع الوقف  
 سداً عما هو أقرب الى العمارة  
 كالامام الخ



مطلب الإمام والخليفة  
والمؤذنون سواء في التقديم

مطلب ليس للقاضي أن يقرر  
في وثيقة الاتelier  
مطلب للقاضي ابطال الوقف  
المشاع حيث لم يحكم به

مطلب اذا وقف على أولاده  
وأولاد أولادهم الخ يدخل  
أولاد البنات أماً على أولادى  
وأولاد أولادى وأولادى  
ففيه خلاف

مطلب اذا وقف مال على  
القسماء وجعلت ناطراً  
ليصرف بمحضه على القسماء  
فلناظر معين وما فضل يوزع  
على القسماء

مطلب وقع في عبارة الواقف  
أن من كان له من الأبناء أولاد  
ولولاد انتقل نصيبه إلى ولولده  
أولولاد لم يفتت مستحقة  
من بنات أبنائه الواقف  
لا يصرف نصيبها لولدها ولا  
لاشتمها

١٥ ومن رام الزيادة يرجع إلى الجروا لله أعلم (سئل) في منصفه امام وخليفة ومؤذنون هل  
يقدم في الصرف بعضهم على بعض أم هم متساوون (أجاب) الامام والخليفة والمؤذنون سواء  
في التقديم لآخره ولا حدهم على الآخر والله أعلم (سئل) في منصفه امام وخليفة ومؤذنون  
وخلدهم ايهم يقدم في صرف العاقبة واذا صرف الناظر إلى المؤذنين وحرم الامام والخليفة هل  
هو مختلئ أو مصيب (أجاب) ان لم يصور ريع الوقف فلكل ما شرط له وان ضاق يقدم الثلاثة  
الاول في الصرف على الخلدوم واظن ما كتب في الاشياء نقلها عن الحاوى القدسي رزل عنك في ذلك  
الاشتباه ولا ريب ان الناظر في تخصيصه الدفع للمؤذنين وحرمان الامام والخليفة مختلئ غير  
مصيب والله أعلم (سئل) هل للقاضي أن يقرر شخصاً في وظيفة ككاتب في وقف مدرسة بغير شرط  
الواقف أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يقرر وطيفة ككاتب في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحصل  
للمقرر الاخذ الا للناظر على الوقف كما في الفتاوى بالزينة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً  
مشاعاً عقاراً ولم يقره ولم يرسله إلى المتولى حتى مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله للورثة  
أم لا (أجاب) نعم للقاضي ابطال الوقف والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجه الشرعي  
من تقديم دعوى حصصة شرعية على مآمال إليه بعض الاصحاب أو وجود مقضى عليه مع إقامة  
بينته ونحوها من الحجج كاهو الرابع لينصب القضاء عليه كما هو مشهور والله أعلم (سئل) في رجل  
وقف وقفه على نفسه متعجباً ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الا أن ولدهم لو به وصعد  
الكرم وأجدو سعد الدين جمع الوقف بينهم بالسوية لآخره ولا حدهم على الآخر ثم على  
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم وذر يتهم ونسلمهم وبقههم أيدامادوا  
ودانما بقوا فهل يدخل أولاد البنات في هذا الوقف أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أضاف  
اليهم قال في الخلاصة والبرازية ولو قال على أولادهم وأولاد أولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه  
ولهذا ابن بواب البنت ١٥ وهذا الخلاف فيه أما اذا أضافه إليه بان قال على أولادى وأولاد  
أولادى أو ولادى وولولدى بصيغة الجمع أو الافراد في دخولهم وعدمه الخلاف المشهور  
المعالم في كتب اصحابنا والله أعلم (سئل) في امرأه أو وقتت ما لأهل القتراء جعلت ناطراً يعصرف  
في المال ويراجع ويصرف من الربح للقتراء على موجب ما عرفت الواقفة في شرط وقفها ثم بعد  
مقتضاها من مال الوقف شرط في زمن قطارها السابقة وصارت عاقبات القتراء على حكم التوزيع  
فهل الناظر الاتية أن يأخذ عاقبته عما على حكم ما عرفت الواقفة في شرط وقفها ولا يدخل  
مع القتراء في التوزيع (أجاب) لا يدخل مع القتراء في التوزيع بل يقدم على القتراء فيصرف  
المعينة عما حاجت كان في مقابلة عمله وكان قدر آخره ثم ما فضل يوزع على القتراء وقد نقل في  
الاشياء من الاسوطة استواء المستحقين عند الفسق وأنه يخالف لهذا فارجع إليه يظهر لك  
حصصاً ما اقتبست به والله أعلم (سئل) في واقف وقف على ولديه أجدو رجال الدين ثم على أولادهم  
وأولاد أولادهم تحجب الطبقة العليا للطبقة السفلى غير أن من كان له ولدين الاكابر وأولاد  
استقل نصيبه إلى ولديه وأولاديه والا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت  
واحدة من بنات أبناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصر في استحقاقها لاختصاصها  
كانت هي الطبقة العليا ومن مواهل من أهل الوقف دونها أم لولدها (أجاب) لا يصر في  
استحقاق المستحقين لولدها ولا لولدها القول الواقف من كان له ولدين الا اكابر القتراء لا يمتزج  
للامهات فلا ينقل نصيب من ماتت من الامهات لولدها ولا لولدها بل يصر في لذوى الطبقة

العليا لان في ذريتها العودا تخفيرا في قوله ولما كان نصيبه من هرق في درجته الممن المقيد بكونه  
من الآباء وحاصله ان انتقال نصيبه الى ولداه واولاده مقيد بكون المبت من الآباء وكذلك  
صرف حصته الممن هرق في درجته مقيد به ايضا في قول الواقف يجب الطبقة العليا الطبقة  
السفلى على الخلافة حتى الامهات تصرف نصيب من مات من الامهات الى ذرى الطبقة  
العليا لا الى ولداه واولادها ولا الى ذرى طبقاتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قضاء  
القلة ووقد يسميها وترك العمار مع الحاجة اليها هل يتبختار به نكاح ويجب اخراجه ام لا  
(أجاب) نعم يتبختار به ويجب اخراجه فقد صرح في الصبر بان امتناعه من التعير بخاتنة  
ومصرح في البرازين بان عزل القاضي للقاضي واجب عليه قال في الصبر ومقتضاه الاثم تركه والاثم  
تركه الاثام ولا شك فيهما والله أعلم (مسئل) في وقته زيدا على نفسه ثم على اولاده ثم كورا  
كانوا وانما على القرينة الشرعية ثم من بعدهم الى اولادهم ثم اولادهم ثم اولادهم ثم كورا  
وأعقابهم على انهم يوفونهم ومن اولادهم وأولادهم وان سفلوا وترك ولد أو ولد أو  
أسفل منه نصيبه الى ولده ثم الى ولداه وان سفل على انهم يوفونهم ومن اولادهم وأولادهم  
أولادهم الممن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عا د نصيبه من هرق في درجته من أهل  
الوقت الاقرب قال في المتوفى من أهل الوقت يستوي الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن  
يجوز مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات الممن أهل الوقت على  
ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقت واستحقاقه لشي منه وترك ولدا أو ولدا أو سفل منه  
استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا يتداول ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحدهم  
ذكر ان كان أو شي يشترك الاثنان في وقته ما ينفذ كونه كانوا أو انما ينقسم على الشرط  
والترتيب وبعد الافتراض الوجهة برمتها مات رجل من أهل الوقت هو محمد بن خديجة بنت  
تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف عن غرضه والموجود من أهل طبقة ابن خاتمه أحمد بن  
عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف بنت عائشة بنت تاج الدين بن  
عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ابن الواقف فلن ينتقل نصيب هذا الميت  
من أهل الوقت المزبور (أجاب) ينتقل نصيب الميت المزبور لاجل ولائته ومحمد بن خديجة  
ملائي بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقت وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف  
عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكر أو شي لذي كمثل خط الانس على أن من  
توفي عن ولدا ونسل عا د ما كان جارا عليه على ولده ثم على ولداه ثم على نسله على القرينة  
الشرعية على أن من توفي عن غير نسل عا د ما كان جارا عليه على من في درجته من الوقت بقدم  
الاقرب قال اقرب السبكي يستوي الاخ الشقيق والاخ من الاب الى آخر ما ذكره والمزبور من أهل  
الوقت من له حق ما حال أو ما لا وقتا حتى يابقول لنا من أهل الوقت عن الرواية التي لا تدخل اولاد  
البنات وان صرح كثير بدخولهم اذ اذ كروا بصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الاولاد  
كلها وبذلك البطل الرابع وان لم يذكر استحقاقا ووجه الاستحقاق فيه انه قال على اولادهم  
نفسه ذكر اولادهم على العموم بصيغة الجمع فوقع ذلك على البطون كلها فدخل فيه اولاد  
البنات لانه قال على اولادهم وأولاد البنات من اولادهم ذكر في أنفع الوسائل في المسئلة  
النسابة عن ابن مازة وانما اختلف في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول اولاد البنات في الوقت على  
الاولاد والاولاد والاولاد والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف في صحه وعاقبه على اولادهم وأولاد

مطلب ثبت خاتمة المتولى  
بصرف القلة في ذيه ويجوز  
اخرجه

مطلب في صورة وقف

مطلب اذا وقف وقضالى  
أولادهم وأولادهم يكون  
بين النكح والامان  
بالسوية

ونذر المقرض له الفارغ إذا رآه يكثر المدفوع فيخرج له ثم فرغ المقرض له لا يخرقه فزهر القاضى  
 كذلك والآن نأخذ القارغ الأول متعللاً بالنذر السابق فهل يقرر القاضى المقرض له بعد  
 القارغ جميع ما قد بحث كان أهلاً ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاية شرعاً أم لا  
 (أجاب) يقرر القاضى المقرض له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن  
 وظيفة الشخص فقد عزل نفسه عنها وأبقى العلامة قاسم أن من فرغ الإنسان عن وظيفة  
 حق منها سواء أقر الناظر المقرض له أم لا قال في البحر القاضى بالاولى ولا يلزم الوفاية بما نذر  
 النذر لا يلزم الوفاية إلا بشرط وهي مخالفة في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضى  
 لا يقضى بعمل الناظر كما صرحوا فاطبة اندرج الوفاية في حال اجتماع شرائطها فيما بين  
 الناظر وبين الله تعالى أما الحكم فكيف في شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومذموم عليه كما  
 ذكر في محلها وأما صحة القارغ من أصله بمعنى جواز الاعتراض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض  
 أهل النظر من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العوض وإن حصل أنه  
 عزل نفسه عنها وفوتها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضى المقرض له  
 فيما لا مانع في حصة هذا فهو المحترق في هذه المسئلة وانه أعلم (مثل) في رجل نزل لا خر عن  
 وظيفة معلومة فبين أن ليس عليه تلك الوظيفة هل لا خر أن يرجع بالمبلغ الذى دفعه له  
 (أجاب) أنه لا يرجع به بل ولو لم يبين ذلك لأنه اعتاض عن حق بجزء وهو لا يجوز صرحوا به  
 فاطبة ومن أبقى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لنبينا على اعتبار العرف الخاص وهو  
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها المتأخرين رسائل واتباع الجاهة وأرى وانه أعلم  
 (مثل من دمشق) فيما أذوقه رجل وقفه على نفسه أيام حاته ثم من بعده على جهة ترصينة  
 وما فصل بعد ذلك بصرف لزوجة الواقف إن كانت موجودة ولين يوجد حين ذاك من أولاد  
 الواقف الذكور والآن بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل بذلك الواحد من الأولاد  
 والزوجة المذكورة عند الافتراض في الأكرتهم عند الاجتماع أبدأ ما عاشوا وادعاهما  
 ما بقوا ثم من بعدهم لأولادهم ثم لأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور  
 خاصة للذكر مثل حظ الأنثيين طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وعلى أنما نوقت الزوجة استقل  
 نصيبها من أولاد الواقف فإن لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد أولادهم وعلى أن من توفي  
 منهم استقل نصيبه من أولادهم فإن لم يكن له ذلك فلا ولاد أولادهم وذريتهم فإن لم يكن له  
 ذلك فلن يوجد من أخوته وأخواته المشاركين في الوقف فإن لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات  
 إلى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا  
 الوقف واستحقاقه لشي من منافع مترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وآل  
 الوقف إلى حال لو كان المتوفى بقيا لاستحق ذلك أو بعضه فأم من ترك من الظهور مقامه واستحق  
 ما كان أصله يستحقه لو كان حياً وعلى أن من مات من أهل طبقة مستوية أو استقل نصيبه لم تركه  
 من ظهره وآل الوقف إلى اقتراض أهل تلك الطبقة المستوية وكان قد استقل إلى من هو أسفل  
 منها استحقاق من مات قبله التفاضل أو استحقاق نازل مع وجوده على منتهى نقض التسمية  
 السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية  
 بالسوية بينهم وهكذا إلى كل عصر وإن كان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعده صرف  
 ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لأولادهم وذريتهم ونسلهم على

مطلب نزل لا خر عن  
 وظيفة بعوضه أن يرجع  
 بمبلغ مطلقاً

مطلب فوقية

الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسلهم البطون وانقرضوا كان ذلك مصر وفا الى ما صرفه من جهة البر المتصلة فانحصر الوقت في الواقت ثم مات الواقت عن ابنته ستينية وعن ابن ابنته بدو الدين ثم ماتت ستينية المذ كورة عن ابنها محمود وانحصر الوقت في بدو الدين المذ كورة ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدو الدين المذ كورة عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقت فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنسرين الدين وانقرضت أولاد المذ كورة عن موت عابدة المزبورة ووجدنا أولاد البطون من اثنين من عابدة المذ كورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستينية المزبورة ابنها محمود المذ كورة ثم مات محمود المذ كورة قبل استحقاقه عن ابنته خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن أربعة أولاد كور وهم محمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذ كورة قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذ كورة قبل تسحق بنت محمود المذ كورة وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذ كورة ابن محمود المذ كورة ابن ستينية ما كان يستحقه محمود المذ كورة يقول الواقت على ان من مات منهم ومن أولادهم وأولادهم وأنسأ لهم قبل استحقاقه لثمن من منافع هذا الوقت وتروك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا أو قام مقامه في الاستحقاق أو لا وقد فرغ هذا السؤال بعينه ثانيا ادام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جمع الموجودين المذ كورين حين موت عابدة المذ كورة أولاد بطون ويصرف الوقت عليهم جميعا على القرينة السبعة من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عابدة موصوم قول الواقت فان لم يوجد أحد من أولاد الواقت الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك أو لا ويجري الحكم في أولاد البطون كما يجري في أولاد الظهور استحقاقا وحرمانا ويجوز نقصا وما وكل شرط في أولاد الظهور نصيب مرعاة في أولاد البطون عابدة الواقت عابدة كرهه أو كراهة أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوذ كرهه أو كراهة أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط في أولاد الظهور في أولاد البطون فانما عطل ذلك فاعلم انه ما تراض أولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقتا على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقت فقسم أولاد علي خليل وعائشة ولقي محمود على القرينة السبعة فما أصاب خليل صرف على أولاده الاربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان ونصيب من ستة لعائشة اثنان ومحمود وأحمد ولأخيه أحمد كذلك وزين الدين مثل ذلك وسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم عليهم لهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقت فقد أوجب فيهم ما أوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا يزال الفرع شيء من منال الوقت مع وجود أصله هذا وادامات عائشة تنقص القسمة ويقسم الوقت على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقت وهذا مما تعين في هذا الوقت أعني يجب الاصل فرعه ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى خلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب الى محقق الشافعي رجع في ذلك بان أهل الوقت اختلفوا في حصته خليل وأخيه هل وصلت اليه ما تعلق من محمود بعد القسمة على محمود ومن طبقته أم غير تعلق فكذب ما صورته لا يقسم على محمود لا تراض جميع طبقته واندرس

أهل درجته إذا اقترضها أقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة النازلة عنها لعدم اقتراضها  
 بوجودها تشبهت وقصرت العلم في مثل هذا الوقت بما تقاض القسم باقتراض كل بطن  
 وقسم الوقت على البطن الذي يليه على الأحياء الاموات منه فما أصاب الأحياء أخذوه  
 وما أصاب الاموات صرف لأولادهم إن كانوا ولولا ولادهم أو الأسفل منهم إن لم يكونوا  
 فكذلك قسم عليهم ما أتانا لخلل ثلثان ولعاشة ثلث عمل بالشرط المرجح لتفضيل الذكر على  
 الأنثى فأصاب عاشة لها مادامت حياتها وما أصاب أخاها خلا المذكور صرف لأولاده  
 الأربعة بالسوية فأصاب عبد الرحمن صرف أولاده سليمان ولم يحكم بالتقال نصيب عابدة ولوليهما  
 سليمان وباقية لأن الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون أن من مات منهم أي من أولاد  
 البطون عن ولده أو ولد له لم يخلع نصيبه وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم  
 يصدق على ولدها المذكورين أنه مولد له فإلّا يصدق صرف مالها ولوليهما لاقطاع  
 الحكم عن أولاد الظهور وموتها واستقلال أولاد البطون بالوقت بشرط مستقل فاقسم والله  
 أعلم (سئل) في وقت أحلى لم يتول ومشارف وألّا أمر فكل بشرط الواقعة إلى ابنتها وأرادت  
 الناظر أن وكل مشارف الوقت لأهل اليها في مصالح وقتها والدعوى لدى السادة الحكماء  
 فيما اختلس منه والتصرف عنها في أمور فهل للمتولي معارضة المشارف الذي هو وكنيل  
 الناظر أو لا التصرف بغير رضا المتولي أنه أو تقع بطه الوقت (أجاب) ليس له التصرف بغير  
 إذن المتولي لأذ ليس لوقت الواقعة الناظر نفسه بذلك مع المتولي وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف  
 الوصي إلا بعلم المشرّف فكيف المتولي وأما اختلاس المتولي فللقاضي أن يتصرف في ذلك أو  
 يفرض الأمر إلى من يتق به في الخلاف بينه اختلاسه وخيانتة عنه والله أعلم (سئل) في  
 ساقية سبلة يعطى إدارتها ومصلحها رجل باذن ناظرها يسير بإرادته الناظر لم يبلغها يشترى  
 بغيره ليعطيه لغيرها فاشترى بصرفه كما أمره وعزل وتولى ناظر غيره ومراعاة الرجوع بمادفع  
 هل يرجع على الباري أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) إن كان المبلغ من مال الوقت فلا  
 رجوع له على أحد مطلقا وإن كان من ماله ودفعه لابن القاضي فكذلك لأنه لا عليك الاستدانة  
 على الوقت إلا باذن القاضي وإن كان باذن القاضي ليرجع في الوقت فهو على الوقت لاعلى الناظر  
 الجدي ولا على الباري فينظر إلى دخول مال الوقت ويوفي منه والله أعلم (سئل) في مدرسة  
 اتقل مدرسها بالوفاء إلى درجة الله تعالى ويريد متوليا أن يدي على ورثته أنه لم يشر التدريس  
 مدة حياته ويطلب ما هو مشروطه ومع من ورثته مترك لعمره ما يرغمه أنه يحتاج إلى  
 العمارتها والحال أن لها يعلم القرى والمزارع الموقوفة عليها هل ذلك وقبل مجرد قوله  
 أنه لم يدرس (أجاب) أعلم وألّا أنه إذا أدى المتولي على ورثة المدرس أنه لم يشر وظيفة  
 التدريس وأدعى الورثة أنه يشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع الذين يعني على نفي العلم  
 بعدم المباشرة لأنهم قاطعون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع الذين لأنه أمين فكذلك  
 ورثته كما صرحوا بمن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلي في فتاواه فإذا علمت  
 ذلك فاعلم أن العادة إنما تقدم إذا ضاق المحصول فلم يرجع سوى ما يعمره بقدر ما سبق للموقوف  
 على الصفة التي وقته الوقت عليها وكان في تأخير العماره ضررين أما إذا لم يرضى بأن كان هنالك  
 محصول من ربح قرى الوقت ومن أرغفه فوخلته وعمره وكذا إذا ضاق ولم يقض ضررين  
 يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العماره إلى الغلة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة

مطلب آل الأمر نظر الوقت  
 بشرط الواقعة إلى ابنتها  
 فوكلت مشارف لم يتصرف  
 في مصالحه ليس بذلك بغير  
 إذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية  
 المسئلة مبلغان الشعر  
 لو كلف في مصالحها لعلفه  
 لغيرها ثم عزل الناظر فإن  
 دفعه من ماله باذن القاضي  
 يرجع في مال الوقت والا فلا  
 مطلب إذا مات مدرس  
 المدرسة وأراد الناظر أن  
 يرجع على ورثته فيما قضه  
 مدعيه أنه لم يدرس فالقول  
 لهم

لأنهم قالوا الذي يبدأ به من ارتفاع الوقت عبارة شرط الوقت أم لا ثم ما هو أقرب للعقار وقا عر  
 للمصلحة كالإمام للصعد وللدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله  
 المدرس من العلوم المشروطة وأخذ العينة المحسنة فمن حيث المال لا نهى وصل إلى المستحق  
 فلا يؤخذ من روثه والحال هذه موقاه أعلم (سئل) في أرض محتكرة فني أشجارها وذهب  
 كردارها ويريد محتكرها أن تستقر تحت يد المحتكر السابق وهو دون أجره المثل وكانت قديما  
 قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالربع على طريق الزراعة هل يحكم له فيقاها تحت يد المحتكر  
 السابق جبرا على الناظر أم لا وللناظر أن يتصرف فيها بما فيه الحظ لحاظ الوقت من دفعها  
 بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة وأجارتها بالدرهم والدينار وغيرهما بما يرى فيه  
 من الحظ والغلبة لحاظ الوقت أم لا (أجاب) لا يحكم بذلك والحال هذه بل الناظر  
 يتصرف بعقله الحظ لحاظ الوقت من أجارتها بأجرة المثل أو دفعها بالحصة والحكم لا يوجب  
 استبقاها في يد أبا على ما يريدو يشهى وقد صرحوا بأنه يجب الانتفاء في الوقت بكل ما هو  
 الأنفع له فيجب فصل ما هو الأنفع على الناظر من الأجرة أو النفع بالحصة على طريق الزراعة  
 والله أعلم (سئل) في متولى الوقت إذا صرف حاله لا يتبعه زيادة مما مضى من ريعه يصير  
 ذلك يد ساعى الوضو يرجع به عليه لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عبارة  
 الوقت ونحوها (أجاب) التي تصرف في هذه المسئلة من كلام علماء نانا الصحيح من المذهب أنه  
 لا يصير للديانة على الوقت قائل في الجبر والمعتد في المذهب انما له منه بدلا يستدين مطلقا وان  
 كان لا بد له فان كان باهر القاضي جازوا والا فلا والعمارة لا بد منها يستدين لها باهر القاضي وأما  
 غير العمارة فان كان للصرف على المسحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه منه بد كما  
 صرح به في القنية بقوله لا تقسم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه فغروا  
 القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقت بعد حيث لا مال حينئذ للوقت وإذا صرف  
 من ماله فيه لا بد منه ولو باذن القاضي لا يرجع ابتاعه ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم  
 (سئل) في واقف شرط في وقفه أن تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد  
 القلاني لواحد أو يعطى من المصاوم كل يوم درهمين راجعين في المراد بالدرهم الرائج هل هو  
 الدرهم الشرعي الذي اعترف به كل عصره من سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه  
 أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرف إليه القهم عند الإطلاق ان كانوا قد  
 اصطلموا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا أشكل الأمر فليعلم واختلف المسحقون  
 مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) يشرف إلى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف  
 ما لم يتباينة الشريعة أم أعني الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه  
 وانما أشكل ولم تكن سنة فالقول قول الناظر بلا عيب لان تكوله واقراره على الوقت لا يصح  
 ولا ينظر إلى ما يتحدث به من الزمان والى ما كان قبل اصطلاح أهل زمانه مما لا يسبق القهم  
 إليه لان الاتفاق الجملة في الوقت تحمل على العرف الجاري في الخطابات القولية وقد اشتهر من  
 قواعدهم المعروف عرفا للشرط شرط واحد أم لا لا يرب فيه والله أعلم (سئل) في حرام  
 وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة أو أم الحصة هل للقاضي ولاية لا يجوز مع  
 حضور المتولى علمه وعدم إيمانه عن إجباره أم لا (أجاب) صرح في البراءة مع حضور المتولى  
 ليس للقاضي اجابة الوقت الا اذا أبى وغاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة أقوى من الولاية

مطلب اذا فني أشجار الارض  
 المحتكرة وذهب كردارها  
 وأراد محتكرها أن تستقر  
 تحت يده بالحكر السابق  
 وهو دون المثل لا يجاب لذلك

مطلب اذا صرف المتولى من  
 ماله زيادة على الربع وله منه  
 بدلا يصير دينا على الوقت  
 ولو باهر القاضي

مطلب يشرف الدرهم  
 الرائج إلى ما اصطلم عليه  
 الناس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي اجابة  
 الوقف مع وجود المتولى الا  
 اذا أبى

العامّة هذا ما تحرم من كلامهم والله أعلم (سئل) في واثق أنشأ واقفه على نفسه مدته حياته  
 ثم من بعده على والولع المسحى باحد ثمن من بعده على أولاد وأولاد وأولاد ثم على أولادهم  
 وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم وأولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أحمد الذي هو ابن ابن  
 الواقف عن ذكر بن هياحي ومحمد وأتى هي آمنه فهل تسحق أمته المذكورة شيأ مع قول  
 الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاد أم لا  
 (أجاب) لا شق استحقاق أمته لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لأنها بنت ذكر  
 وأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا  
 بهذا التقديف في الصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها الصفة الموجبة للبرمان وقوله أولاد  
 الذكور قد في جميع أولاد الذكور والإناث التي هي بنت ذكر فتسحق لكونها بنت ذكر وأولادها  
 يخرجون بكونهم أولاد أنثى فالخروج ابن الإناث التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف  
 المذكور وإن بعدوا والامر ظاهر في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حتى  
 فأمثعها زهرها ومدرس شافعي صغير يعنى المكتب في دفاتر الوقت التي هي بدا المتولين  
 سابقا لاحقا للتسوية بين المدرسين في العالوفة هل يعمل على الدفاتر ويستوى الذين يعملون  
 والذين لا يعملون أو يصرف إلى خلف المدرس الحق ما يكفيه من غلة الوقت ولا يدعى إلى المدرس  
 الشافعي شئ عليم أهلته ومباشرته وهل إذا علم شرط الواقف في قدر عالوفة المدرس لئلا  
 لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى  
 الصغير العالوي عن العلم الذي يعنى المكتب ولو وجد في دفاتر الوقت التسوية بينهما في العالوفة  
 لأن ذلك يكون حال أهله لاثنين لا قضاء المدرس وملزمة المدرسة بالقائما وأما ما شرط  
 عليهما وقد أنكر ابن خييم في الأشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المال العام بغير  
 مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم أن عالوفة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطل  
 بغيته عن المدرس وفي الوقت سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا إسراف ولا تقتصر والله أعلم  
 (سئل) في مدرسة لها مدرسان حتى وشافعي وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكتاب ومشرف  
 وثلاثة نجاة ونائب ناظر وبواب ومؤذن خاضع الوقت عن الوفاء بعالوفاتهم على وجه التمام  
 هل يوزع ريع الواقف على جميعهم على قدر سهامهم في العالوفة المذكورة في الدفاتر التي بيد  
 المتولين وعلى المدرس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بها ثم على المدرسة  
 من أقر الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقت بعد العماراة الواجبة  
 ويحرم غيره من مدرس لم يشاركه في غيره ممن ذكر أعفا (أجاب) يقدم المدرس الملازم  
 للدروس فيها إذا كان على التقيد وكانت تعطل بغيته إذا غلب عليها فبدفعه إلى المشروط بنص  
 الواقف وإن كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به  
 وطلب هذا المساوى المدرس بقر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع إليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة  
 بعد العماراة لأنها تعطل وغرض الواقف ما به ولا يرضاه وليس لمن لم يشاركه في غيره من  
 المشروط بالعمل وهذا التقرير محض ملخص حجة علمنا وما حصل ما اختاره المحققون من  
 فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف واقفه على ولديه هما جد وعادة وعلى أولاد  
 ولده أن يكرههم ثمس الدين محمد وزين العابد وزين بنهم على القرية الشرعية على أن  
 من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أقل منه عدا نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى

مطلب تدخل بنت الابن دون  
 أولادها في قول الواقف  
 أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس  
 الخالي عن العلم ولو نص  
 الواقف عليه ومن قام  
 بالتدريس يعطى بقدر  
 كفايته ويضاف شرط  
 الواقف

مطلب إن لم يفرع الوقت  
 بأرباب الوظائف يقدم  
 المدرس فإن لم يرض  
 بالمشروط ولم يوجد مساو له  
 يرضى به يدفعه ما يكفيه  
 ولو استغرق الغلة

مطلب أنشأ واقفه على ولديه  
 وعلى أولاد ولده

الاسفل منه وعلى أن من مات منهم ومن أنسا له من غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقت وعلى أن من مات منهم ومن أنسا لهم وأعطاهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقت وتركه ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المولود ما كان المولود في أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وبعد الاقراض على جهة متصل فلت ولما وافق أحد وعائده عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقت في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزين العابدين ثم مات شمس الدين محمد وزين العابدين ثم مات زين العابدين من ابن يوسف هم محمود وحبيبة وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زين العابدين عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتهما عمر ابن أخيها شقيقها المذكور وحبيبة بنت أخيها زين العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت عمه المذكور وفاطمة بنت أخته المذكور وهما الباقيات من أهل الوقت لا غير كيف تقسم هذه الوقت بينهما (أجاب) لفاطمة بنت رقية نصيب أمها وهو ثلاثة قرايط وخمس قرايط والباقي وهو عشرون قرايط أو أربعة أجناس قرايط لحبيبة إذ جوت محمود وخديجة لأن ولد أسفل نصيبها لحبيبة لكونها في درجتها وموت زين العابدين ولما اتفق نصيبها لحبيبة وموت للاقطاع المصر فيه بأنه يصرف إلى الأقرب للوفاة لأنه أقرب لفرضه على الأصح وموت حمولا عن ولدا اتفق نصيبها لحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت حمرا من نصيبها بعد درجته وأنه أعلم (سئل) في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة ودرر وانهدمت سقفه المعقود بالطين والجبر وصارت تدخله السيول شتاء وتُسوعب الشمس جميع أرضه مصفا فتعطل قتركه الناس لذلك بحيث أن من دخله لا يامن على نفسه عملها نالك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده ولا يطعم في أن يحضر بعد جفافه عوده ومن داخل المدينة جامع معصوم بالسوات وشعاره فاعنه في كل الأوقات قد ألقاه المصلون ورغب فيه المتعدون إلا أن ربيع وقفه قليل ويحتاج إلى مصرف جميعه بل فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب إلى مصالح الجامع المعمور بتركه تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني أم يكون سببا للورثة الباقى أم لا ولا الجواب مفصلا (أجاب) تخبر هذا المقام بما لا من يدعيه من الكلام أن المسئلة فيها خلاف بين الأئمة الأسلاف فقال أبو يوسف يبق مسجد الأبد إلى قيام الساعة لا يعود مينا ولا يجوز تعلقه ولا نقله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وعند محمد يعود إلى صاحبه كان حيا أو إلى ورثته كان ميتا وإن كان لا يعرف بأنه أو عرف ومات ولا ورثته واجتمع أهل الحلة على بيعه والاستعانة ببقته في المسجد لا تحرف لأبنا هو تصرف أو فاقه إليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب أن بعضهم ذكر أن قول أي حنيفة كقول أي يوسف وبعضهم ذكر أن قوله كقول محمد رحمه الله محمد يقول إن الباقي أخرج عن ملكه لجهنم المنافع فإذا بطل الاستفاد لتلك الجهة لا يمنع عوده إلى ملكه كالكفن إذا اقترن الميت السبع عاد إلى ملك الورثة وأبو يوسف يقول أنه إسقاط الملك فلا يعود إليه كالاقتا الاترى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد إلى الورثة الباقي والقنوى على قول أي يوسف كافي الحارثي القدسي وفي الجنتي وأكثر المشايخ على قول أي يوسف ورجحه في فتح القدير

مطلب اختلف الصاحب  
في مصرف ربيع مسجد قنرب  
الى غيره





الى ابن ابن ابن ابنه شهادته هذا الا ان عن ابن ابي ريث شهادته الا ان ابن ابن  
لا يعرفه استحقاق بان فيه كذا فقد علمه لعل عهته واثبه ومات لاهن ولا دوي بط  
اقراره فجمعه فاذن المقتضى على الاختين بما كان آخره الميت وان يجامعة تشهدوا عند  
نائب الحاكم على القطة انه هو والموحد منصرفون في اربعة قرايط من قديم الزمان الى  
الآن لكونهم من اولاد خريص وزاد احد هذين الاربع قرايط المزبور من السنة  
عشر قرايطا الموقوفة على اولاد الذكور وزاد شاهد آخر ان علوان يعني ابا المدي ابن عطاء  
الله جد المدي وهو ابن عمه لمحمد يعني والدمصور والمقتضى نائب الحاكم المذكور من  
حضر عن هذه الشهادة والاتصال فأجلوا انها حق وصديق وأما اتصال الشهادة الى الواقع  
فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الا بخرى من هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من  
الشهادتين في الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع وانما موقعه أم لا (أجل) كل ما ذكر  
فيه ليس واقعا موقعه الذي وافق المنقول المنصوص عليه لأن الشهادة هي هو والموحد  
منصرفون في اربعة قرايط لا ثبت به المدي اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما  
ملك وفيما يستحق فكيف كان اذ في حق المروروا وبقية الطريق على آخر ويرى انه كان يترقى  
هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا وبما امتلأت به بطون الفقهاء ان الشاهد انفس  
للقاضي انه يشهد بما يشاء لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يصلح الحكم  
بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة فانه هو وأبو وجده منصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو  
وكالة أو غضب أو خوف ذلك وعما صرحوا به ان دعوى نيوة الم محتاج الى ذكر نسبة الاب والام  
الى الجد ليس بمعلوم الا ان اتسابه بهذه النسبة ليس ثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه  
لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمتصوفا العلم بالنسبة الى الواقع وكونه ابن عم محمد  
لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الا على تصديق العمومة بأنواع منها الم لازم والسؤال من  
حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصديق كون الحق لا يظهر بالشهادة  
والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لا سماع قولهم اتصال  
الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الا بخرى فانه أقوى دليل على اشتباهه  
خرى فأي خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه  
دعوى على المستحق ولا تسمع الاعلى الناطرة في الزاوية وكثير من الكتب الفتوى على انه  
لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكرها ابن المدي عليه ناطرة وأغرى ناطرة والحاصل ان  
خلل المحضر المشغل على ما ذكرنا ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلي آخر ناطرة التي هو من جلة  
المستحقين لرجل باله يستحق في الوقف المذكور اربعة قرايط فنفا اقراره على نفسه وطق  
بتناول الاربع قرايط من استحقاق الناطرة المقتضى شهادته الناطرة فطل اقراره بقول الحق  
وخلص الوقف جمعه لامرأته بنتي شقيقها فاذن المقتضى انه منصرف في اربعة قرايط بالتق  
عن والده فلان والده من جده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدي عليها التي هي الناطرة  
المذكورة وفي بنتي شقيقها وان غلبة قراريط ولهن ثمانية قرايط وبطلب الناطرة المدي  
عليها بالثمانية قرايط فأنكرت كونه من اولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر  
شاهد اشهد ان الناطرة المذكورة المدي عليها هي ميرة بنت محمد بن جودت وعلى ابن المدي هو على  
ابن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان جودت وعبد القادر اخوان ولها خليل بن خريص

مطلب اذا قام مدي  
الاستحقاق بينة على  
المستحق في الوقف بان جدنا  
وأبائنا اخوان لا تسمع



واذ اعلمت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربيع لعائشته وأولادها اذا كانت وكانوا فقراء بمجيئة  
 ككونهم من الفقراء وقدم صرح علما بان الوقت حيث كان مختصا في الصلوة يجوز لاولاده  
 الفقراء تناوله فللقاضي ان يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كانوا فقراء وأما النظر فلا شك انه  
 لا لرد من الموقوف عليهم من الموقوف عليهم وان فاهمها مانع ولذلك اذا زال المانع  
 استحققت فاذابت انها أرشد فهي الناظر بشرط الوقت كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في  
 مدرسة جهل شرط واقفها تزاد السلطان رجلا في النظر عليها وقوض له السكن يستعين منها  
 معد للشيخ وهو يده وظيفة المشيعة والمدرسة بوابير يدان يسكن بالبيت المعد للشيخ وقدر جري  
 العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل للبواب السكن في بيت الشيخ أم لا  
 وهل له التجاوز في السكن الى غير من المدرسة وهل له ان يسكن في بيتا كعب على المسجد  
 الاقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علما بان الوقت اذا اشتبهت بمصارف فبصياح كتابه  
 ينظر الى المعهود من القوام فبما سبق في حق علمه جري العرف ان البواب يسكن في محل  
 مخصوص ليس له ان يتجاوز الى غيره وليس له امتناع في البيت المعد للشيخ وليس للبواب ولا غيره  
 ان يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيتا كعب على المسجد الاقصى لانه مسجد الى عنان السمة فلا  
 يجوز اتفاده مسكالا لا يؤتى الى المانع فقال تعالى ومن أنظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها  
 اسمه وبه ثبت وجوب ازالة ما في المسجد المذكور لغير المسجد كما هو أظهر للقبض من  
 الشمس وحسنه ووافق تفويض السكن للمعهود فيه فبما سبق لا يجوز التعرض له بالمانع والله أعلم  
 (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها خرج منها المصلحة فكتب نائب المتولي  
 فلما أراد البواب الرجوع اليها منع منها واستمرسا كآفهل بذلك أم لا (أجاب) ان عرف لها  
 شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط والا ينظر الى المعهود في السابق في حق على ذلك وان لم  
 يعرف المعهود فيها فلا سكني لهذا ولا لهذا ابدا اذ ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظائف  
 ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فما اذا اشتبهت بمصارف الوقت فراجعه ان شئت والله أعلم  
 (سئل) في امر أتوقف وقفها بنها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على نسلها  
 ثم من بعد انقراضه على ابن أخها فلان ثم على أولاده ثم لقطعة ماتت فاطمة عن نفسها  
 متى ولي ثم ماتت عن أولادها أجدر على وارايم وستين فاطمة ثم ماتت ليلي عن وليها  
 عبد الجواد فاطمة ثم ماتت أحد ابن منى عن أولادها علا الدين واجعل فاطمة ثم ماتت ابراهيم  
 عن أولاده سليمان وخليل ورزيق فماتت فاطمة بنت منى عن وليها يوسف وأمنة ثم ماتت  
 أمنة عن بنتها فاذية ثم ماتت عبد الجواد عن أولادها بكر وصالح فاطمة وصفية فهل يصرف  
 ربيع الوقت على المذكورين جميعا بالسوية أم يخص به أعلاهم بطننا (أجاب) يخص به أعلاهم  
 بطننا وهم على فاطمة بنت ليلي وستين فيكون ربيع الوقت بينهم اثلا النسل منهم الثلث القريب  
 بشرعهم التخصيص على التفضل هذا وقد كررنا ان علما المذكور أن أمه تترك لغير الجمع وأنهم  
 يستحقون سوية هل يتقدرا على نفسه لاهل فاطمة وستين فأجبت بانه يتقد على نفسه  
 مواخذة باقراره فقدم ربيع الوقت اثلا ثلثه لفاطمة وثلثه لستين وثلثه لثالث بين على  
 وبين القتر لهم سوية كما علم من باب الاقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثاها وقف ثابت على  
 ذرية واقفها من أولاد التهور وثلثاها تنازع معهم فيه أولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء  
 معهم في بالسوية ولا تنك قطع لاحدهما بل هناك جميع مع كل منهما لا يقوم احدهما شركا على

مطلب اذا اشتبهت بمصارف  
 الوقت ينظر الى المعهود  
 من القوام فبما سبق وليس  
 للبواب أن يسكن في غير  
 ما جرى العرف به

مطلب مدرسة لها بواب  
 يسكن خلوة فخرج لمصلحة  
 فسكنها نائب المتولي ومنعه  
 من الرجوع اليها

مطلب يتقدرا أو أحد  
 المستحقين في حق خاصة

مطلب اذا حصل التنازع  
في الوقت يعمل بدواوين  
القضاة وما كان عليه  
القوام السابقون والا  
قبالينة

مطلب سكن أحد المسحقين  
دار الوقت فرفع الكتف  
وبنى مكانه جملأ وأراد  
الرجوع عما اتفق

مطلب اذا بنى على حاقوق  
الوقت متمدا بطالب هو  
أو ورثته ارفع اذا لم يضر  
بالوقت وعليه أجره المثل

مطلب اذا سكن مدرسة  
أو مسجدا يجب عليه أجره  
المثل

مطلب استاجر خان وقت  
استمر فعمره باذن الناظر  
والقاضي من ماله فزاد  
عليه آخر واستاجر فدفق  
للاول ما صرفه على يد  
الناظر ثم مات الناظر فاراد  
الخ

مطلب شرط صرف فاضل  
وقته لاولاده ان قال  
على أن من مات منهم عن ولد  
أو ولود استحق ما كان  
يستحقه الخ

فيمسكن انطلق عند أهل العلم واشتبه الامر في المصري قال الحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا  
الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله في أن يثبت من القرطين حقاً بالينة الشرعية  
فهو له هذا اذا لم يعلم حاله في السابق أما اذا علم حاله في السابق من الزمان من أن تقرأه كيف يعملون  
فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يضعون على كل موافقة شرط  
الوقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التنازع في الوقف التي تقام  
عندها ومات اليهود الذين يشهدون عليهم او تنازع فيها أهلها تصر على الرسوم الموجودة في  
دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفه ان ثبت في ذلك حقاً بقضى  
له به وفي الوقف الناطق فان اصطلح القرمان على شيء فمات منهم فالقاضي يتخذ ذلك ويقضى  
بالقضاء بينهم وفي دفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال مثل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتبهت  
مصارفه وقدم ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله في السابق من الزمان من ان  
قوامه كيف يعملون الى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل)  
فما اذا سكن أحد مسحق الوقف في دار الوقت فعمد الى كيفية ما يرفع وفي مكانه جملأ ما معظم  
منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقت وصداقه الناظر وبقية المسحقين هل يرجع اليها بما  
اتفق على الناظر أو على المسحقين أو لا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد بل صرح به في البحر فقلنا  
عن الفتنة انه اذا أذن الناظر للمستأجر بالعبارة ان كان معظم منفعتها ترجع الى الوقت يرجع على  
الناظر والأب ان كان ترجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبواعة أو شغل بعضها كالكنوز  
لا يرجع ماله بشرط الرجوع والله أعلم (سئل) في حاقوق وقف عليه ما بناطير رجل انهم لم يقدروا  
ومات هل تطالب ورثته برفع ما بركة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفل له وانما هو  
حق الوقف (أجاب) نعم تطالب ورثته برفع ما بركة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن  
السفل له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما اذا لم يضر بالوقت واذا أضر فهو  
المسحق لانه فلتربص الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح على أن ان الناظر قلعه  
بأقل القيمتين للوقف منزوعاً وغيره من عمال الوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة موقوفة  
سكنها رجل بالتقليد من غير عقد جارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة الساكن مدة  
سكنه بما بركة المثل وقوخذ الاجرة من تركته أم لا (أجاب) نعم لناظر ذلك فقد اتفق الشيخ على  
ان تمام المقدس بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجهه يتقهوة فقال باز به أجره مشله مدة  
شغله بملحه ويعدا كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالنصب صيانة له والله أعلم  
(سئل) في مستأجر خان وقت استمر فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون دينا  
على جهة الوقف فحينئذ في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لآباء الاول عنه ودفع  
لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه فدفقه الناظر ومات وولى عليه غيره وانقضت مدة  
اجارة الثاني فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفى هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال  
هنا اذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بغيره دينه لكن حيث أذن الحاكم الشرعي  
به يرجع على الوقف غير خاف من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فعملها المتولى  
عليه اذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماء تناو الله أعلم (سئل) في  
وقف شرط واقفه صرف فاضل وقته لاولاده فلان وفلان وفلانة ومن عياد يحدث للذكر مثل  
خط الاثنين ثلاثين لصلبه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاد اولادهم ثم

لا قبالة لهم وأعطاهم على أن من فوق منهم عن ولدوا أسفل عاد نصيبه لولدوا أسفل ونسبه  
وعقبه ومن مات لأحد ولد ولا أسفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو في درجة وإن لم  
يكن في درجة أحد فلا قرب الموجودين إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أحسن  
قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولدا أو ولداً ولا أسفل منه استحق ما كان يستحقه  
المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً وجداً أو وحدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد  
الانقراض على جهة برّ عيها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت مات أمه في حياة أمها  
المذكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها لم ينتقل نصيبها لابنها دون ابن بنت المتوفى في حياتها  
قبل استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب) اعلم أن البنت التي ماتت في حياة أمها المذكورة  
لو كانت حية لشاركت أخاها بمقتضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إلى الممن  
الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً فإن  
البنت المذكورة تستحق ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية موجودة لشاركت أخاها  
ولا يتأخر هذا اشتراط الواقف به لأن ذلك عام خصه قوله على أن من مات عن ولد بالغ فلو علمنا  
بعموم اشتراط الترتيب لم منه إلغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا علمنا وخصنا به  
عموم الترتيب فإن فيه إجمال الكلامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف  
أقواء السبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي جزم به  
السبكي قال الشيخ زين بن نجيم في إرشاده ما عايناه في حياة أمه فواجباً  
ذكره قطعه استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمها ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية  
ولا يستقبل به ابن المرأة المتوفى آخر أقواله أعلم (مثل) في وقف تقادم أمر موت شهيد وله  
رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته جماعة مخصوصين على وجه  
مخصوص جيل بعد جيل هل يجب إجرؤهم على ما كان عليهم من الرسوم ولا يكفون إلى منتهى  
اتصال نسبهم والخال ههنا أم لا (أجاب) نعم يجب إجرؤهم على ما كان عليهم من الرسوم ولا يكفون  
إلى منتهى ذلك لأن في أيديهم جيل بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة اشتباه مصارف  
الوقف بحكم ضاع كآبه كيف يعمل فيه ذكر في النخبة قال مثل شيخ الإسلام عن وقف اشتبهت  
مصارفه وقدر ما يصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيمليسب من الزمان من أن  
قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فيبقى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يعملون ذلك  
على موافقة شرط الواقف وهو المتفقون به حال المسلمين فيعمل على ذلك اه ومن القواعد  
القهيمة أن أقصى ما يستدل به على المثل البد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف واقعه أعلم  
(مثل) في ناظر وقف عمر لقضاء العهد لا يمتنع في اتزاعه من يد أهل الشوكة هل له أخذ ذلك  
المال من ارتقاعه أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحال ههنا موقوف الجرو كثير من الكسب للقيم  
صرف شيء من مال الوقف إلى مكتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي  
ذوي الشوكة واقعه أعلم (مثل) في ناظر وقف لم يدعو السكون واستأجر رأساً من حربه  
لعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه جارة فاحتج بطلب إجرأه عمله أقف قرش أحدث لكل  
ناظر ولم يكن له ذلك فمات هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) اعلم أولاً أن  
علماء ناصر حوايان الناظر إذا لم يشترط الواقف شيئاً لا يستحق شيئاً لم يعمل لأن ما يأخذ بطريق  
الاجرة ولا إجرؤ يتبون العمل وإذا شرط كان من جهة الموقوف عليهم في دفعه مباشرة فإلى

مطلب إذا كانت الوقف رسوم  
في دواوين القضاة وعرف  
من قوامه صرف غلته إلى  
جماعة مخصوصين يجب  
إجرؤهم عليهم ولا يكفون  
بشيء في إيصال أنفسهم

مطلب إذا غرم الناظر  
ماليه من لا يتزاع الوقف  
من يدعى الشوكة له أخذه  
مطلب إذا شرط الواقف  
لناظر شيئاً استحقه مطلقاً  
والأفله أجرو المثل أن عمل

البر وقد تسلك بعض من لا خبرته بقول فاضيلان وبجل له عشر الغلة في الوقف على ان القاضي  
 ان يجعل المستوى عشر الغلات مع قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد اُتدأن القاضي  
 الثاني يصط ما زاد على اجر المثل فاذا قدم حصة تقدير القاضي للناظر معلوماً كثر من اجرة المثل  
 خالفه المحض انه حيث شرط الواهب شيئاً اخذوا الا لا ما لم يعمل في دفعه اجرة مثله فالجواب  
 انه لا شيء مما لم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة المثل لا زاد عليه والراي ان مقتضى حرام الا قائل بطله  
 ويلزمه واما اخذ زائد عن اجرة مثله والله اعلم (سئل) في وقف وقف وقف على نفسه ايام حياته  
 ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده وعلى نسله وعقبه وذريته ذكورا فاذا انقضوا كان  
 ذلك وقف على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فاذا انقضوا كن ريع ذلك على  
 اولادهم ذكورا وانما فاذا انقضوا كن ريع ذلك مصر وقابلهم به بر لا تنقطع الخ فعمل قوله  
 الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو علم في  
 الجميع الذكور والاناث يقول الواهب الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين  
 الذكور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت قوة الاناث فالحكم فيمن  
 حكم الذكور فاذا انحصر الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر  
 اتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى اهل  
 الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف  
 لعلمنا في ذلك والله اعلم (سئل) في وقف اهل قدم لم تشر شروط واقعه من ترتيب وتفضيل  
 وضد ما لم يعلم الا انما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثم  
 مات عفيف عن اثنين هما أم كلثوم وعائشة فتصرف فيه انصافاً ثم ماتت أم كلثوم عن ابنتين هما  
 حافظة الدين ونفرا الدين فتصرف في النصف التي تصرف فيه أمهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن  
 اسمه ذكريا فتصرف في التي تصرف فيه أمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين هما محمد  
 وابراهيم ومات نفرا الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف  
 ارباعاً ثم مات عبد الله وذكر ياعن غير ولد ولا ولود ولم يبق من نسل عفيف الا ول سوى محمد  
 وابراهيم وعفيف فكيف يقسم ريع هذا الوقف عليهم (أجاب) يصرف نصيب عبد الله لآخيه  
 شقيقه لكونه مقدماً على ابني العم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للاقرب الميت فالاقرب  
 ويصرف نصيب ذكريا لآخيه لآخيه ولد ولا ولد ولا بناء ابن خاله عفيف وابراهيم ومحمد سوية  
 لتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التارخانية الاوقاف التي تقادم امرها ومات  
 الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغرض ذلك  
 الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان الواهب  
 ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان له ارسوم في دواوين القضاة يعملون عليها  
 أو لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواهب ورثة احياء ففي هذا  
 على وجهين أيضاً ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها  
 فانهم يجري على الرسوم الموجودة دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي  
 يجعلها موقوفة فمن أثبت في ذلك حقا قضى له به اه وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة  
 واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقدم الاقرب  
 فالاقرب من الميت فيجري في الدرجات كلها ذلك فافهم والله اعلم (سئل) في ناظر وقف اهل

مطلب قول الواهب الطبقة  
 العليا تحجب السفلى بعد  
 قوله ذكورا وانما شرط عام  
 في الجميع

مطلب في وقف لم تشر شروطه  
 ولم يعلم ما كانت تصنع  
 قوامه

مطلب اذا ادعى أحد  
المستحقين على ناظر الوقت  
المقاسم لهم مدة اهل  
من الزرية لا تسمع  
مطلب دعوى المستحق  
على مثله غير مسموعة

تصرف فيه بالنظر حسب شرط الواجب بقرار القضاة المختصة وأحكام السلاطين المتقدمة  
مدة تزيد على عشرين سنة وتقسيم الغلة بينه وبين بقية المستحقين اذى بعض المستحقين عليه انه  
ليس من الزرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقت بالمقاسمة هل تسمع دعواه  
مع ما ذكره أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع مع ما ذكره لان الزرية في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقت  
المستحق بالمعنى والنظر لا يحيط به الا علم الله تعالى واقه أعلم (سئل) في دعوى مستحق في  
الوقت على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح بقية قول الاعصاب  
(أجاب) المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تسمع قال في البحر الدعوى من الموقوف  
عليه غير مسموعة على الصحيح وبه بقي كذا في جامع القصولين قال في التتارخانية ولو ادعى  
انسان في الوقت لا تسمع الدعوى على ارباب الوقت وانما تسمع على القيم وعلى الواهب اه وفي  
فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي وأما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث  
كان واضعاً لموضع منه فم الدعوى من المستحق قبل لا تجوز والحق ان الوقت اذا كان على  
معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع القصولين في هذه المسئلة وبقيت به لا تصح  
لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقت اه وفيه أيضاً ان مستحق غلة الوقت لا يجازى  
دعوى غلة الوقت وانما يجازى المتولى وفيه راجع القعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه  
ثم روى نوادبان رسم تسمع قال وبالقول يسقى اه قد علمت ان غير روايتين  
وان الاصح عدم العصة لما خلفه يجعل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت  
امراً أو اوضاعاً يدها على قدر استحقاق معين في وقت معلوم وتصرف فيه مدة ثم مات المرأة  
المرفومة عن ابن فوضع الابن يدعى الحصة المرفومة ممتدة ثم مات الابن الزور عن أولادها  
رجل واحد ادعى على ناظر الوقت الزور ان المرأة المرفومة جده لاته وأثبت ذلك بالبينه على  
الشخصي والا يتطالب ناظر الوقت بقدر استحقاقه في الوقت من حين موت جده لاته  
زاعمان ان ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسبته ان المرأة جده لاته أم لا  
(أجاب) نعم يستحق من حين موت جده بلا شبهة فطلبه على من تناوله لا على الناظر اذ  
لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على غلن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه  
في ذلك لعدم تعدي به عدم علمه المستحق وله مطالبته بشرع عام عدم الضمان فافهم والله أعلم  
(سئل) فيما اذا وقف على أولاده صلبه الموجودين ومثله وهم محدود وعبد الرحمن وعلى  
من سجدته الله من الاولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الفسكور ثم أولاد ولدانهم  
وأولاد بنهم وبني بنهم بطناً بعد بطن على ان من مات منهم عن ولداً وولدات انتقل نصيبه اليه  
وان لم يكن له ولد وولدات انتقل نصيبه الى من هو مستحق الوقت هذه عبارة الواهب انحصار الوقت  
في عبد الرحمن بموت أخوه به قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني  
ابن مات في حياة والعبد الرحمن هل يقتل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لانه ولا شيء لا في ابنه  
منه وكذا الحكم في من مات مادامت طبقة تعالو عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين بالشرط  
لترتيب المذكور في الوقت أم لا (أجاب) بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله  
بقوله من مات منهم عن ولداً وولدات انتقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن التي مات في حياة والده  
حقيقة حتى ينتقل الى ولده والحقيقة لا تصرف عن مملو لها بمجرد غرض لم يساعده القضاة فلا  
يحمل النصيب في كلام الواهب على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياته والعمولا

مطلب امرأته استحقاق  
في وقت ماتت ثم ابتكر  
انها جده احق من وقت  
الموت لامن وقت النبوت

مطلب انحصار الوقت في  
رجل من أولاد الواهب وقد  
شرط ان من مات منهم  
عن ولداً وولدات انتقل  
نصيبه اليه ثم مات الرجل  
عن ابن ابن مات أبوه في حياته  
وعن ابن



لاولاد اولادهم وان سقوا ماداموا في الحطب بطيعة ما يتجهم من المستحقين للانصاف بالحق  
والحال هذه والله اعلم (مثل) في رجل استأجر أرضا وقبيلنا والغرس فيها فبنى بنا مبلغ قيمته  
اضاعف قيمة الارض والمقر له اجرة المثل هل اذا مضت مدة الاجارة ومات المستأجر عن وريثة  
وأبى الموقوف عليهم الاقتلع قطع أم يبقى بآجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر دعا لطلب  
الوقت بدفع اجرة المثل وطلب المستأجر أو ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصا وقد اقبل الناس  
بمثل ذلك كثيرا (أجاب) قال في الجرح في شرح قوله فان مضت المدة قلعهما يعني البناء والغرس  
وصلهما يعني الارض فارغة وفي القصة استأجر أرضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة  
الاجارة قلعهما استأجر أن يستقبلها بالمثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الاقتلع  
ليس له بذلك اهـ وبهذا يعلم مسئلة الارض المكتسوة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص  
اهـ كلام الجرح ومثله في شرح التنوير المسمى بفتح الغفار وفي الحاوي الزاهد يذكر كراهية القصة  
راعي الامور انهم الدين العسلا في خلاف ما اذا استأجر أرضا لمالك الكسب للمستأجر أن  
يستقبلها كذلك ان أبى المالك الاقتلع بل يكفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس أكثر من  
قيمة الارض فاذا لا يكفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الارض للمالك فتكون الاغراس  
والارض للقائس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الاغراس فتكون الارض والاشجار له  
وكذا الحكم في العارية اهـ وأنت على علم بان الاجارة تنتهي بمضي المدة ولا يبقى لها اثر اجمالا  
وعوت المستأجر تنفس عندنا خلافا لما في فلا يظهر أثر الانقضاء معه كائن عليه فاضغان  
بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانقضاء هنا الخ فالحكم في استبقائها  
بآجر المثل في صورة الموت على مناس عليه الخصاص والزاهد ي اولى دفع الضرر لاسيما ما اقبل  
الناس به كثيرا مع رعا جانب الوقت بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فترغت لا توجب  
يا كرمين ذلك ورعا جانب مالك البناء بعد ضرر ما اتلاف سائنه ولعمري انه شرع ظاهر  
مستقيم وقد أتى به من له تلبسليم والله اعلم (مثل) في ناظر وقف على ذرية شخص بنى في  
أرض الوقت يتابعه لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذ مات أم لا وهل اذا اتى  
ناظر الوقت حاله الى الورثة أو على بعضهم ان الباني المذكور بناءه باقتراض الوقت فرجع الى  
الوقت يقبل قوله بلاينة أم لا وهل اذا قام ينتمين الورثة المستحقين قبل أم لا (أجاب) نعم  
يكون البناء فيورث عنه ولا يقبل مجزئ قول الناظر انصافه من اقتراض الوقت بلا ينتمى واذا قام  
ينتمى الورثة المستحقين لا تقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا يتفق عنهم  
يختلف فقهاء المدرسة والخاروس له ولدى مكتب الوقت فان الوصف فيهم يتفق فافهم وأما  
مسئلة تقض هذا البناء فلم يسئل عنها وحكمه التقض لتخلص منه أرض الوقت والله اعلم  
(مثل) في اوقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولادهم ثم مصطفى وعمر وحنة وست انا  
وحسينة وعلى من سيده الله من اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم  
على اولاد اولاد اولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين اولاد الطهور ومنهم دون  
اولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد  
وإذا نقل نصيبه لمن هو في درجته فإذا انقرضوا باجهم عا ذلك وقفا على اولاد البطون على  
الحكم والرتيب المذكور وجعل آخر ملهمة برعينها مات الواهب عن اولاد المالك كورين ثم  
مات من بعده مصطفى وله اولاد كور واثنا هل لا ولا مسمى في الوقت مع وجود اولاد اوقاف

مطلب في رجل استأجر  
أرض وقف البناء والغرس  
فيها فمضت المدة ومات  
المستأجر وأبى الموقوف عليهم  
الاقتلع

مطلب اذا بنى الناظر في  
ارض الوقف بملكه لنفسه  
يكون له ولا تقبل شهادة  
المستحقين بانه يتابع اقتراض  
الوقت بخلاف شهادة فقهاء  
المدرسة ومن له وفى مكتب  
الوقت

مطلب اذا رتب الواقب  
الاستحقاق فلاشئ لا اولاد  
اولاد الابن مع اولاد الابن

المدكورين أم لاني لهم مادام واحد منهم موجودا (أجاب) لاني لا ولاداً ولا ولاداً الواقف  
المدكورين مادام واحد من أولاد الواقف كذا كان أو حتى ترتب الاستحقاق بهم مؤكداً  
بقوله الطبقة العليا منهم تصيب السقلى ولا يتأقبه قوله على أن من مات عن غير ولد كاليتخى  
وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المقتون الحنفيون بغزواتي كذلك  
هذا وقد أتى رحمان الدين الطرابلسي الحنفى في مثلهما استحقاق أولاد الميت مع وجود من بنى من  
أولاد الواقف قال في مفهوم القيد المسكوت عن تنبيهه بما لو سته أو لفعله الكاتب عنه ضرورة  
انحصار غلة الوصف في ذرية الواقف ما بنى منهم أحد اهـ ولا يتخى ما في ذلك لما علم أن المقاهيم  
غير معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت هو للمفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو  
المفهوم ان مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يترتب منه أن  
يكون لا ولاداً ولا ولاداً عدم التفقة وضرورة انحصار غلة الوصف في ذرية الواقف ما بنى منهم  
أحد لا يترتب منها استحقاق أولاد الواقف مع أولاد لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام  
زكريا الشافعى الانصارى أتى بما اقتبست في واقعته وأنه لا يرجع استحقاق الميت إلى ولادته مع  
ما ذكره قال وأتى به أى يرجع الاستحقاق لا ولاداً للميت الشيخ ولى الدين العراقي رحمه الله علما  
بمفهوم الشرط ان مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يترتب  
منه أن يكون لا ولاداً بل يرجع استحقاق الميت لأخيه لا للشرط الواقف بل لكون الوصف مستقطع  
الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف اهـ وقد أتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملى  
الانصارى الشافعى بمثل ما أتى به الشيخ ولى الدين العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف  
وقفا على نفسه متتبعه ثم من بعده على أولاد لصلبه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم  
الاخوة وأم الخير وعلى من سجدته الله من الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على  
نسلهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور دون أولاد البطن لئلا كرم مثل حظ الاثنين على أن  
من مات من الأبناء ولداً وولداً نقل نصيبه إليه ومن مات عن غير ولد ولا ولداً نقل نصيبه  
إلى من في درجته وذوى طبقته تصيب فروع الطبقة العليا ثم فروع الطبقة السفلى  
و يقابل على أقرب عصبات الواقف من تألى ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال  
حياته إلى الواقف ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياته إلى الواقف بنت عبد الرحيم  
الواقف ابنه سليمان المذكور وعن بنته أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم  
المذكور أم لا في ربع الوصف شيأ مع سليمان وأخته أم لا (أجاب) لا يستحق شيأ معهم وقد  
أتى في فتاوى بذلك الشيخ زين بن نجيم والشيخنا أمين الدين بن عبد الصل وغيرهما لأن والده  
لا يستحق شيأ مع حياته والله حتى يصر فله لأنه إنما ينقل إليه نصيباً إلى ما نصيبه وقت  
موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في واقف وقفا على نفسه ثم على ولده محمود ومحمد  
ومن سجدته من الأولاد المذكورين والاثالث المذكورين حظ الاثنين ثم على أولادهم ثم و  
أولاد الظهور دون أولاد البطن على أن من مات منهم عن ولداً وولداً وأسفل منه انقل  
نصيبه لولده أو لولده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشرحين ومن مات منهم عن غير ولد  
ولا ولداً ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يورثه في طبقته من مستحقى الوصف المذكورين مات  
منهم قبل استحقاقه لهذا أو لشيء منه وترك ولداً وولداً وأسفل من ذلك فالحق في الاستحقاق مقام

مطلب وقف على نفسه ثم  
على أولادهم ثم مات أحد  
الأولاد في حياته إلى الواقف  
عن ابن

مطلب إذا وقع في لفظ الواقف  
أن من مات عن غير ولد ولا ولاد  
ولولا نسل فنصيبه لمن يورث  
في طبقته من مستحقى الوصف  
فإن نخص عن أولادهم  
وأعمالهم وعقبهم فنصيبه  
لا ولادهم

أصله واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حيا ثم على جهة تبرا لا تقطع مات الواقف عن محمود ومحمد  
 المزبورين ثم مات محمود عن ستة أولاد أحدهما صالح وسعد الدين وأصل وعز ونفعية عن أولاد ابنه  
 يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وأبراهيم وألفية ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن يحيى  
 فاطمة وتورا الهدي ثم مات فاطمة عن أختها تورا الهدي ثم ماتت تورا الهدي عن أولادها يحيى  
 المزبورين وعن أعمالها وعلمتها المذكورين هل ينتقل ما يخص تورا الهدي لأولادها يحيى  
 لكونهم في طبقتها أم لا عماها وعلمتها المذكورين (أجاب) هو لا هل طبقتها المستحقين لا للأعلام  
 والعلماء المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فخصه لمن يوجد في طبقة من المستحقين  
 غير جراح الأعلى والأدنى وغير المستحقين واقفه أعلم (سئل) في أرض وقب بقرعة تغلب عليها  
 متغلب وغرس فيها نخرا وأثمر الشجر ومات المتغلب فوضع أهل القرعة يدهم على الأشجار هل  
 للمتكلم على الوقف الدعوى عليهم وأثبت الأرض للوقف وزعمهم أن يدهم ويلزمهم أجرة مثلها  
 مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تقطع  
 (أجاب) نعم للمتكلم على الوقف الدعوى على المتعدي بوضع يده على أرض الوقف وإقامة  
 البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبة بآجر المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما يطبق وقطع  
 الأشجار الموضوعة بغرسه ما لم يضر ذلك الأرض فإن ضرر فهو المضيع لئلا يفتي بعض علمائنا  
 بقلعها للوقف باقل القيم من زرع وغيره من زرع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع  
 التصولين ولو اصطلموا على أن يجعل للوقف بشي هو أقل القيم من زرع أو مينا عليه صح والله  
 أعلم (سئل) في أرض وقب غرس فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه زوجه بما لها عليه  
 وأجرها الأرض ليستول لها حق قضاء القرض فيها ومات المتولى وملك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة  
 ولها غرس زرع ابنها الأرض بفساد من المتولى على الأرض زاعما أن أجرة لما حق الزرع وانما أحق  
 بالأرض من غيرهما الملبين الشجر فهل زعم صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكلف  
 المراهة وإبائها إلى قطع الزرع وما يقع من الأشجار ولا تملك أن تمنع عن المتولى بسبب ما يقع لها من  
 الشجر أم لا (أجاب) يجب قطع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فإذ تمعها إذا بدأه  
 الفضل وقطع ثلثا وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق  
 وعلى تقدير أن يكون أصل القرض وضع بحق فموت المستأجر سطل الإجارة ويجب رد الأرض  
 إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلم بالأرض فإن ضرر فالمتولى أن يملكه بقيمة مغايرة لقيمة  
 الوقف واقفه أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقب بدون أجر المثل واستقر سنين عديدة وباعه  
 وأضعه لآخر وفي خلاه أرض قرا للوقف بزرع المشري بها يقولوا وينتفع بها بل يزرعها بآجر  
 المثل في القراح والمشغول بالقراس أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بالقيمة لأجر الموقوف بدون  
 أجر المثل قدر ما لا يتعاب فيه حتى لا يجر قبضه المستأجر واتفق به زرع أجر المثل بالعلم بالغ على  
 ما اختاره المتأخرون والقنوي عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالقراس إذ منافع الوقف  
 المقصود مضوعة على ما أفتى به علماؤنا المتأخرون صيانة لئلا الوقف وإن امتنع من أجرة المثل  
 يكلف إلى قطع غراسه ويسلم الأرض للمتولى خالية عن غراسه أن لم يضر الوقف فإن أضره فهو  
 المضيع لئلا تلتزم بعض الخلاص مع أدائه أجرة المثل لأنه مشغول بغراسه وعلى ما عليه  
 القنوي يجب القضاء والافتاء على المتق أن يفتي به وعلى القاضي أن يقضي به والله أعلم (سئل)  
 فيما إذا وقف بعض الورثة حصه في دار ليس للمتوفى تركه غيرها وعليه مهر زوجته المستغرق لها

مطلب المتكلم على الوقف  
 الدعوى على المتعدي  
 ومطالبته بأجر المثل وقطع  
 الأشجار ما لم يضر

مطلب غرس المتولى غراسا  
 في أرض الوقف لنفسه ثم  
 ملكه زوجه وأجرها الأرض  
 ثم ماتت عن ابن بنتها غرس  
 في الأرض

مطلب استأجر أرض وقف  
 بدون أجر المثل وغرس فيها  
 وباعه لآخر



على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (اجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تتعلق به وهى أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضي لرجوعه هل أن يرجع أم لا الثالث هل الزمان من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ربيع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه يتخصص بلارب كسائر الولايات من القضاء والا ما روقع بهما وهذا بلا خلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شأ لمؤنة المسجد بلا إذن الحاكم كما لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا يرجع لمطلقاً الا باذن القاضي سواء كان أنفق لرجوعه أو لا وسوا دفع الى القاضي أو لا وسوا مره على ذلك أو لا وفي الذخيرة تقل في المسئلة قياساً واستحساناً وجعل الاحتصان الجواز باذن القاضي والعمل على الاحتصان الا في مسائل ليست ههنا منها والجواب عن الثالث أن الاصح انه من جملة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربيع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتواه فإذا تقر ذلك علم انه ليس للمتولى الجديد تناول ما هو متصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن تعذيبه بالاختلاس ليس له أخذ ما يضمن الدافع له أيضاً والمتولى العتيق بالخيار في تضمين أيهما شاء من حدود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر واثقه أعلم (سئل) في كرم مشغل على غيب بعض من التين وأرض وقف سدا للخليل عليه وعلى نينا وعلى سائر الانبياء فضل الصلاة وأتم السلام من الملك الحلبي تداولته الأيدي بالشراء ثم ادعى رجل هو أحد المتسقين على ذي السيد بانه وقف جده هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راعى العدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم روى لنواد ابن رستم تسمع قال وبالأول يفتى وقال قبله راعى الفتاوى ورشيد الدين مستحق غلة وقف لا عكس دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قبل يموت أن يكون هو المتولى بنسب اطلاق القاضي اذا الحق لا يعدوه وبقية بانه لا يصح لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف فنبه روايتان والاصح انه لا تصح دعواه بغير إذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تصح اذا الكرم اسم للأرض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضاً يطلق الكرم على الأرض المنقاة كاصرح به في القاموس فان أريد به الشجر فوق الشجر على جهة غير جهة الأرض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الأرض لم يكن هو العيص لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالأرض والبقعة يحكم الاتصا لوان أريد كل من الأرض والشجر فطلانه يذهب التصور وان أريد الأرض فبسيحية البطلان أولى وأيضاً محاصر به الحاصف لو ادعى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا ونواله يجمع الوقف ويقول هي ملكي وأطام المتدعي حنة ان زيد وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئاً وان شيدت البنية انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة أو عارة ونحو ذلك وفي مسئلتنا ادعى ان وقف جده وقد يقف ما لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة واثقه أعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس به رجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم ثم بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به ونسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه

مطلب في دعوى أحد المتسقين على ذي الداءه وقف جده وفي وقف البناء أو الشجر بدون الارض وفي وقفها بدونهما

مطلب في أراض موقوفة غرس به رجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه الخ

السلم للارض والقراس أم لا (أجاب). الحقوق الشرب والسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح الواض وقتهما على نفسه وهي وقفها على الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكسفة لاسيما وقد قال فاضلان لو قال وقفت على نفسي ثم على فلان او على فلان ثم على نفسي لا يصح اه فقد جزم بقول محمد الذي هو اقرب الى واقفة الا تار وصرح في شرح الجمع ان كثر فقهاء الامصار اخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من المتولى على اوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بفقرتوا القدس الشريف وولد والرملة ونايلس يعون الوقف ودكا كينه وجماعته وبساتينه والحصص التي له في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك سنة تسبع مائة قرش تحمل في رجب شارطاطه انه ابن زاهد عليك احدى قبلت الزنا فادفع لك من يزني عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسمى وان معلوم وظائف المرتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة ولا لجماعة معلومين بموجب الدفاتر تدفعه لهم خارجا عن الاجرة المعنوية مالك وصل حالك الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولى عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على المتولى أو على المدفوع عنهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة مع الالتزام المذكور فيها فاسدة بل لا ريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا ابشرها المستأجر بالمثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لتمام المنفعة المسمى والمسمى قد بطل بوجوب اجرة المثل فلم يمت للمستأجر المذكور غرضه بالاقصار على المسمى وقد بطل والشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ سلطان الاصل بطل ما تفرع عليه فيرجع به على المتولى لانه دفع بذاته وأمره بالمشروط عليه فكان من جهة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة للمثل لا المسمى واذا انتقل المسمى المورج والمستأجر فيها فاقول قول المستأجر لا تكره الزائد والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يتف نصف دار له على نفسه فزوجه مدة حياتهما ثم يمن بعدهما على وادهما المذكور وولدهما هل اذا قضى بجوازهم يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف المشاع اذا قضى القاضي بجوازهم جاز وارتفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحق وقضاء الشافعي والمالكي والحنبلي لانه قضاء في فصل بجمته بنفسه وسر حوا بان للقاضي الحق المقلد أن يحكم بجمعة وقف المشاع لاختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيها قولان معصان فيقول القضاء والافتاء باحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج الى العمارة ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له اجرة عمله حال البشارة له أو لا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقفه عمل أو لم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حث شرطه الواقف استحقا فاما كان من جهة الموقوف عليهم قال الكمالين اللهم اما اذا قطعوا قطع الان يعمل فباخذ قدر ارجه وان لم يعمل لا يأخذ شيا اه وفي الصريح بعد تنقله كلام الكمال وظاهره ان من عمل من المستحقين زمن للعمارة بأخذ قدر ارجه لكنه اذا كان مما لا يمكن تركه عمله الا بضررين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرو واشتد زمن العمارة يعطيان بقدر اجرة عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيا أصلا زمن العمارة قال في الاشياو النظائر وعملها في معنى الامام المسجد والمدرس للمدرسة الناظر اه فالخاصل ان العلما ورحمهم الله تعالى قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء لغيرها يعطونها وان فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو

مطلب في رجل استأجر من  
المتولى جميع جهات وقف  
الحرمين بفقرتوا القدس وولد  
والرملة ونايلس الخ

مطلب اذا قضى القاضي  
بجواز وقف المشاع فهد

مطلب شرط الواقف الناظر  
معلوماً احتاج المسجد الى  
العمارة

مطلب ليس المتكلم على  
المدرسة أن يسد باب خلافة  
من خلا ويهاو يفتح لها بابا  
في سكة غير نافذة  
مطلب في الصالح للنظر

مطلب استخبار الورثة من  
المتولى مانع من دعواهم  
المثل

مطلب نية كون الوقف  
في العصة أولى من نية كونه  
في المرض

مطلب لا يصح بيع الوقف  
ويجب على المشتري أجرة  
المثل

في هذا الجواب مشروح والله أعلم (سئل) في مدرسة لها اخلا ومتعددة هل للمتكلم عليها  
أن يسد باب خلافة من خلاها التي بداخلها وفتح لها بابا الى السكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة  
أم لا لما فيه من تغيير معالمها (أجاب) للمتكلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقت وقد أفتى  
بعض العلماء بعدم جواز فتح شبك التبرسة في بخدار الجامع الأزهر إذا لمصلحة للجامع فيه  
فكيف يفتح باب السكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا إذا قلنا به والله أعلم (سئل) في الرجل  
الصالح للنظر على وقف تمان من هو هل صرح به على الخفنة أم لا (أجاب) نعم صرح به  
على الخفنة فزعمهم الله تعالى فقد صرح في الخبر فلا عن فتح المقدير بقوله الصالح للنظر من لم  
يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف حال وقصر بانه مما يخص حبه الناظر ما إذا ظهر به  
فسق كشره بالخر وبنحوه اه وفي الاسعاف لا يولي الأمين فاحذر بنفسه أو نائبه لان الولاية  
مقتضية بشرط النظر وليس من النظر قوله الخائن لانها تحفل بالمقصود وكذا قوله العاجز لان  
المقصود لا يحصل ولا يشترط الحرية والاسلام للعصاة قال في الخبر والذي في الحكم كالعبد  
وعزاه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله مما يخص حبه الناظر اذا ظهر به فسق كشره بالخراص  
بالسلم الذي يترك وما يدين للحدث الشريف اتركوه وما يدينون والله أعلم (سئل)  
من دمشق على صورة بالخرف اذا وقف رجل في محضه وسلامته وطوا عينه واختباره ما هو جاز  
في ملكه كروحه مساجد وغيرها وكتب بذلك ككل وقف شاهد بصحة الوقت وصحة الواقف  
وحسن اختياره وسله الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليها وتصرق المتولى بالوقف على  
مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقت المرقوم مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقت شهرة  
والواقف المرقوم ورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولى والآن  
تدعى الورثة المزبورون ان مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البينة  
تحكم الحاكم بإبطال الوقف والغائه ونظام من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف  
المذكور صحيحا لمضي المدة المذكورة ولا استفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم  
الوقف تصديقاً منهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف واستأجرت  
من المتولى الموقوف لجهته لا تصح بعده دعواهم للناقص واذا انقضت البينة كونه  
في العصة ونية كونه في المرض قدت نية العصة صرح به غير واحد من علماءنا وفي جامع  
الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء اقرارا به لا ملائمة فيه  
باتفاق الروايات حتى لو رهن المدعي عليه ان المدعي فعل معه شأ من ذلك تنفذ دعوى المدعي  
والورثة هنام دعوى ومتولى الوقف هو المدعي عليه ولا يخفى ما في السؤال من الحشو وتشويش  
العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والتقطع في بدنه بقوله وقف في محضه وسلامته وطوا عينه  
واختاره الى غير ذلك من عبارات وكان يمكن في ذلك رجل وقف وقفا محدودا على جهة بر  
وسلمة للمتولى واستأجره الورثة منه ثم ادعوا انه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا  
والجواب لا تسمع لان اقرارهم على الاستخبار اقرارا به لا ملائمة لهم فيه لكنا كنا عليه لو رددنا  
مستغنية جابة للسائل وزعاية الصالح والله أعلم (سئل) فيما اذا باع أحد مستحق الوقف  
الاهل المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد المحمدى على منصرف أفضل الصلاة والسلام  
بصريحه أم لا ولو مكث في يد مشتريه لم يتطو له (أجاب) لا يصح بيعه ويرد الى الوقف ويجب  
بأجره المثل كما هو المقتضى بصيانة للوقف فان الفتوى على وجوب أجرة المثل بأي طريق سكن

الوقف والله أعلم (مسئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في  
الحوادث وغيرهما هل يصير حقا لازما لصاحب الخلو ويجوز بيع سكنه وشراؤه اذا حكم بهما كم  
شرعي يتبع على غير من حكم الشرع الشريف نقصه (أجاب) ذكر في الاشياء والتعارف في  
القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انما في كثير باعتبارها قال في اعتبارها فبني أن يبقى  
بان ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا لحوادث لا يصير الخلو في الحوادث حقا فلا  
يملك صاحب الحوادث ائحاجه منها ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوائج الجلود  
بالقوية أن السلطان القوي لما بناها اسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حاوية قدرا أخذ منهم  
وكسب ذلك بكتوب الوقف اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفى في جواز الخلو رسالة  
مستقلة واستدل بأشياء أو بعضها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضربى بقوله وفي واقعات  
الضربى رجل في يمدد كان غلاب ووقع المتولى امره الى القاضي فأمره القاضي بقتله واجازته  
ففضل المتولى ذلك ثم حضر الغلاب فهو أولى بدكلمه ان كان له خلاف فهو أحق بخلوه أيضا وله  
الخيار في ذلك فان شاخص الاجارة وسكن في ذلك وان شاء اجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر  
ويؤمر المستأجر باذات ذلك ان رضى به والا يؤمر بالثروى من ذلك كان وقسليم ذلك الى اه  
كلام صاحب واقعات الضربى قال صاحب من الغفار بعد نقله ما قاله في رسالة له والمسئلة  
نقلها شيفنا في قواعد لكن عبارات واقعات الضربى ربما تدل على المدعى والله أعلم هذا وقد  
صرح علماؤنا بان لصاحب الكردار حق القرار وهو أن يحدد المزارع والمستأجر في الارض  
بناء وغراسا أو كسبا بالتراب باذن الواقف أو باذن الناظر قسبي في يده وفي الصرومغ الغفار نقل  
عن القنية وهي في الخاوى الزاهدى أيضا استأجر أرضا وقفا وغرس فيها أو بنى ثم مضت مدة  
الاجارة فلم يستأجر أن يستقيمها بابر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف طليم الا للقطع  
ليس لهم ذلك اه قال في الصرومغ الغفار وهم اذا قطع مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة  
أيضا في أوقاف الخصاص اه وصورتها في أوقاف الخصاص حاوية أصله وقف وعمارته لرجل  
وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه بلجر المنزل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رقت يستأجر الاصل  
باكثر مما يستأجر صاحب البناء كقدر فعمه يؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الا اه وقد  
ذكر في الخائسة مسئلة بيع سكنى الحوادث في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولين في  
الفصل السادس عشر نقل عن القنية ونس عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية  
وأغلب كتب الفتاوى وهي شري سكنى ذلك وقف وفي بعض النسخ شري سكنى في ذلك وقف  
فقال المتولى ما أدنت له السكنى فأمره بالدفع فلونشر ايشترط القرار يرجع على بائعه والا فلا  
يرجع عليه وبه ولا ينقصاه اه وفي جامع الفصولين والقنية والخلاصة وغيرها من المستأجر  
أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمي بالكردارة الاستبقاء بابر المثل اه  
(أقول) ليس الغرض بابر هذه الجمل القطع بالحكم بل يقع القين بارتضاع الخلاف بالحكم  
حيث استوفى شرائطها اجتماع الاطراف الست التي هي الاركن في كل حادث مكان وهي  
المنظومة في هذا البيت

أطراف كل قضية حكمية \* ست بلوح بعدها التصق

حكم ومحكوم به وله زعمك كرم عليه وما ك وطريق

فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحة ولزمه من ما كى براه أو غيره وصح ولزم وارتفع



اختلاف كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا للاجماع خصوصا في  
 للناس اليه ضرورة لاسيما في المعامل والمدن المشهورة كعصر ومدينة الملك فانهم يتعاطون بقرينة  
 فيه تقع على ويضرهم نقصه واعداءه مغرر بما فعله تكثرا الاوقات التي ترى الى ما فعله الغوري  
 باختلاف كل تاجر قدر ما علوا بحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقت فهو اذا رجع اليه  
 دار بحيث لو اراد ان يحمله لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار وما يلحقه ان بعض المالكين هم مثل  
 ذلك بالموال التجار ولم يصرف عليهم من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقرينة الوقت وفاز بالمتقنة  
 للتجار وكل صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن أمته والدين يسروا لمفسدة في ذلك في الدين  
 ولا عار به على الموحدين وواقعه أعلم (مثل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقت أهل  
 شرط واقعه ان يكون على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلانة  
 وفلانة وعلى من سجدته الله تعالى لهم الأولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية  
 للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد  
 أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأقاربهم وان سفلوا  
 بطناء بعبدين الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولدان  
 نسل أو عقب عادما كان جارا عليه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على نسله وعقبه بينهم على  
 الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ومن مات منهم عن غير ولد أو ولد أو ولدان نسل  
 ولا عقب عادما كان جارا على التوفي من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل  
 الوقت يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب اليه ويستوي فيه الأخ الشقيق والأخ لأب فان لم يكن في  
 درجة التوفي من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقت مات رجل من أهل الوقت  
 ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولد أو ولد أو ولدان نسل ولا عقب بل ترك ابن خاله  
 وهو معه في درجته وترك أيضا أولاد أولاد داخل لآلته وهم في درجته أيضا لكن فهم من أصل  
 موجود يستحق في الوقت بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين  
 فهل ينفرد ابن خاله وحده في ذلك الاستحقاق أو يستترك هو وأولاد أولاد داخل آله فمعه على  
 الفريضة الشرعية أو ينفرد أولاد داخل آله فمعه دون ابن خاله وهل إذا استحق أولاد أولاد  
 خال آله في ذلك دخل فيه من أمه موجود وهو مستحق في الوقت المذكور أولاد داخل وهل  
 يصحبا به أو لا يصحبه وهل يسمى من أهل الوقت أو لا يسمى وما المراد بقول الواقف عاذه نصيبه  
 لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقت يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب وما المراد  
 بقول الواقف أيضا فان لم يكن في درجة التوفي من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل  
 الوقت أو ينفردوا الجواب وبسطه وينبئنا الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب  
 والقرب والبعد كثيرا فوائدهم وفسح في مدركهم ورفع المسائل بعلاؤكم اشغوا الجواب  
 وأوصوه أيضا حاجتنا لان هذه المسئلة موقوفة على قنواكم أحسن الله متقلبكم ومنواكم رحم  
 في أعلى القردوس معتركم ومأواكم (أجاب) أعلم ان شرط الواقف كنص الشارع وقد نص  
 الواقف أن من مات منهم عن غير ولد أو ولد أو ولدان نسل ولا عقب عادما كان جارا على التوفي  
 إلى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقت يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقرب فوجب  
 مراعاة ما شرط وعلى في صرف نصيب التوفي المذكور إلى من هو الأقرب إليه وفي درجته وهو  
 ابن خالته حيث كان من أهل الوقت لا لأولاد أولاد داخل آله الذين هم أبعد قرابة وان اتحدوا معه

مطلب مشغل على معنى  
 قول الواقف عاذه نصيبه لمن  
 هو في درجته وعلى معنى  
 قوله فان لم يكن في درجته  
 من يساويه فعلى أقرب  
 الموجودين اليه وعلى معنى  
 الطبقة الخ



اعمال الكلام هما أمكن هذا وقد ذكرني ان صاحب الواقعة يطلب تقلافي المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معللا لشدة في خصمه فنقوت عن المسئلة فقرأت السجل رحمه الله تعالى قال في مثلها اذا تعارض هذا الامر ان تعارض معنى الاقرب مع معنى الدرجة تنقض المسئلة ولا يتقدم بها فاشكلت المسئلة علينا فقررنا الى المعنى فقرأنا ان تقديم الاقرب الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والمقاصد اهل العرف ما لم يقصد الاقرب الى الواقف وههنا يقصد الاقرب الى الواقف فلذلك ترجع عندنا استحقات هذا الاقرب الى المتوفى والله اعلم لكنه قد وقع حكم في الدرجة مبني على شهادة فهو المستحق فحكم القاضي بموجب ذلك من غير ادعائه عليه بكونه كراه وانما توقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما اراء ليست بصحيفة وأيضا شهادة اليهود بالاستحقات في قبولها نظر لانه حكم شرعي وهم انما تقبل شهادتهم بالاسباب فنهاتهم بما في الدرجة بصحة والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضي بموجب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتأمل أطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها وعندي في قتضه أيضا نظر لاجل الاحتمال وقرب المأخذ وانما لو نظر في ذلك وخالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجم كنت أقول ان حكمه صحيح بمنع قتضه فهذا الذي عندي في هذه المسئلة اري في هذه الواقعة لاجل الحكم أن يسلطوا الى أن يقرض المحكوم له ويرجع الى ما قلته ويتبطل ذلك في غيرهم الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا ينسب اليه بل يكفون به حصل في أول وهلة من امن من مات اتقل نصيبه الى ولده ولا ينظرون الى قوله ثم الى ولده ونسلا وأنا ايضا ما كنت أنظر في ذلك الا في هذه الايام وهذه الامور بحسب ما يقضه الله في القلب والله أعلم اه كلامه أقول والمصرح في كتبنا متواتر وسوافتاواه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عند أي حنيفة فلا يدخل ابن الم في قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى لانه رحمه غير محرم وابن الاخت رحمه محرم قد دخل فيه وبصرف اليه بصرح كلام الواقف والله أعلم (ستل) في قره تصفها وقف لاربابه والنصف الاخر ملك لاهله فطلب صاحب الملك قسم حصته في جهة وتبطل الملك من الوقف للمعمره ويتفع به كيف شاء وكذا ما تمنع الناظر على النصف الموقوف عن القسمة وأبى التبر المذكور فهل للقاضي أن يجبر الناظر على القسمة وعلى تبر المثل من الوقف لينتفع صاحب الملك بملكه كيف شاء وكذا ما أملا (أجاب) نعم يجبر على القسمة لتبر المثل من الوقف فتنفع كل بما يرضه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم (ستل) فبما اذا زيد مسجد او ميلا ووقف على مصالحهما اللازمة لهما اراضي بها غراس زيتون مع الزيتون المذكور وشرط النظر لشخص مخصوص فقرر السلطان كتابا لنسب غلاته وبوالة المصالح لشدة احتياج المسجد الى ذلك وعين لكل معلوما في كل سنة فهل يعمل بتقرير السلطان حيث رأى المصلحة فتنت في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه ويحل للمعين له تناول ما عينه وان امتنع الناظر من دفعه أجبر عليه أملا (أجاب) نعم يعمل بتقرير السلطان ويجبر الى اطاعه صرف من غلة الوقف ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه والحال هذه والله أعلم (ستل) في وقته ضرورة أنشا الوقف وقفه هذا منبر على ولده الطفل المدعو حسن وعلى من سجدت لمن الاولاد كورناسة ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنساقهم وأعقابهم كور على أنس مات منهم ومن أولادهم وأنساقهم عن ولدا وأسفل منه اتقل نصيبه الى ولده والأسفل منه وعلى ان من مات من أولادهم وأولاد

مطلب اذا طلب صاحب الملك القسمة يجبر الناظر على ذلك

مطلب اذا قرر السلطان بوالة المسجد وكالات غلات الوقف وجعل لكل معلوما صح ويجبر الناظر على دفع المعلوم

مطلب اذا وقف على ولده الطفل وعلى من سجدت له فالصغير له يرجع للواقف

أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاذه فيه الى من هو في درجته يقدم منهم  
 الاقرب فالأقرب وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسابهم قبل استحقاقه  
 لشي من هذا الوقت وترأولداً وأسفل منه استحق ما كان يستحقه والعم ولو كان حياً فإذا انقرض  
 الذكور على هذا الترتيب المذكور عاذه ذلك وقضاعى الموجودين من أولاده الأمان ثم على  
 أولاده ثم على الشرط والترتيب فإذا انقرض الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاذه وقضاعى  
 سبط الخليل ثم انما حدث للواقف ولداً اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في  
 جميع الوقت ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد  
 فتصرف في الوقت مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم المذكور ويدخله في  
 ذكر كور التسل ثم انما طرأ وقت الخليل الآن ادعى على محمد بن الوقت آل اليه وقت الخليل  
 محمد بنان أباه محمد أنا حسن ابن الواقف لم يدخل في الوقت لان الصغير في قول الواقف على ولده  
 الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب لآل الواقف فحكم  
 القاضي برفع يد محمد وتسليمه الى ناظر وقت الخليل فهل يعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل  
 متقدمة على من سيحدث للواقف من الاولاد أم يعين اربعة للواقف للقرآن الدالة على ذلك  
 فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من نسب الى الواقف واذا قلتم يعين رجوعه الى  
 الواقف ودخول ولده محمد فهل يتبع دخول محمد ابن ابنه أم يدخل ويستحق بالمهتين  
 المذكورتين ويتقضى حكم القاضي المتقدم (اجاب) نقلاً جالب معنى الحنفية بمصر مولانا الشيخ  
 حسن الشرنبلالي بقوله الصغير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لآل ولده  
 حسن ولا يتوجه رجوعه الى حسن أحد على نوع الملم بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن  
 الواقف بعد صدور الواقفة بان لم يكن سابق الحدث على ابنه حسن ما راجع الاستحقاق الآن خاصا  
 بمحمد بن محمود مقدما على جهة سباط الخليل والا فهو مقدم عليه وقد استحق في هذه الحادثة بما  
 هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوجه معارضة الافتاء به بين  
 المشايخ وليست طرمن له الامر في حقيقة الحدث والسبق بين محمد بن الواقف وبين ابنه حسن  
 فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الا ان لسباط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في  
 الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سباط الخليل عليه الصلاة والسلام اه (واقول) أما  
 ارجاع الصغير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فهم فيه اذهو الاقرب الى الغرض الواقف مع  
 صلاحية اللفظ له وقد تفرق في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ احتمالان يجب تعين أحد محتمله  
 بالغرض واذا رجعتا الصغير الى حسن لم يحرمان ولدا الواقف لصلبه واستحقاقاً ولأولاداً ولأولاد  
 بناته وفيه غاية البعد ولا يمكن ان يكونه أقرب بعد كور لم يذكر من المخطوطة وهذا غاية تظهوره في  
 عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبنياً على ذلك يجب تقضه لكونه على خلاف الصواب  
 اما اذا كان مبنياً على وجود محمد آن الوقت فهو صحيح لا يجوز اطاله اذ الوقت هل من سيحدث  
 ومحمد يحدث بعد الوقت فلم يتناوله لفظ الواقف هذا وقول المحجب في جوابه وان كان حسن  
 سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه انما الحكم السابقة في الوجود  
 وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقية حسن عليه في الوجود غير أنه كان آن الوقت موجودا ليس له حق  
 لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقت والواقف انما وقف على حسن وعلى من  
 سيحدث فليتنبه لذلك وقلت

وما رمت ذمًا للمعيب وإنما • خشيت اقتصامًا في قضاء محرم  
وكيف وأحكام الشريعة واجب • صلتها عن كل دخل مدم

واقته أعلم (مثل) في آخر من وقفا دارا مشتركة بينهما وكتب ماصورة أنشأ الواقفان المذكوران  
وقتهما هذا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكور والآنات ينقسم  
على حكم القرينة الشرعية للذ كر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهما على أولاد الذ كر ودون أولاد  
الآنات ويجعل بعدهما اقراض أهل الوقف بأسرهم ذك وقفا على مصالح المسجد القلا في مدينة  
تابلوس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن واند كر ثم مات الولد الذ كر عن عمه الواقف الثاني  
وعن أولاد عمه فهل حصه الواقف الميت تصرف لآخيه وأولاد آخيه أو للمسجد أو للقراء  
(أجاب) لا تصرف إلى الآخ لعدم اشتراط صرف حصه آخيه بل يصدره ولا ولا ولد ولا إلى  
المسجد لأنه مشروط بعد اقراض أهل الوقف فتعني صرفه إلى القراء وقدر دفع لشيخنا السراج  
الحان في سؤال صورته ما قول سيدنا مولانا شيخ الإسلام في آخر من شقيقين لهما عقار سوية  
بينهما وقفا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكور والآنات ينقسم  
على حكم القرينة الشرعية للذ كر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهما على أولاد الذ كر ودون أولاد  
الآنات كذلك ثم على أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فإذا انقرضوا وخلت  
الأرض منهم عاد وقفا على أولاد الآنات فإذا انقرضوا باجمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفا  
على مصالح مسجد عنه الواقفان ثم مات أحد الآخر من الشقيقين عن ولده وعن آخيه الواقف  
فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيئا أم لا ثم إذا مات الولد أيضا ولم يكن له عقب  
ولا نسل هل يعود وقفا للمعينة للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق  
الواقف أحد الواقفين لمكونتهما وقفا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على مشترطه  
فأجاب المصرح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فإذا انقرضا فهو على  
أولادهما إلى آخره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقرض أحد الأولين وخطف ولدا  
يصرف نصف القلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى القراء فإذا مات الولد الآخر تصرف  
جميع القلة إلى أولاد أولاده إلى آخر ما ذكره (أقول) والمسؤول عنه مساو لهذا إلا أن قول الواقف  
وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفتا على أنفسنا ثم من  
بعدنا على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو  
أحد الواقفين فالنصف مصروف للقراء والنصف له فإذا مات يصرف جميع الوقف إلى أولاده  
لعدم المنافع حيثئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نفوسين وأطعت على أجوبة فيه  
لشايخ متعدين وكل واحد منهم شأنا فاجاب على قدر ما فهمه المتجيب ما ذكرناه المتسار والاقرب  
إلى عرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم محققا شيئا المذكور  
على المصرح به لأنه وقف واحد بخلاف المسؤول عنه فإنه وقف اثنين في مسئلتنا فاعتبر كل  
واقفا ما يخصه على أولاده وقفا مستقلا لا مشاركة لمع الآخر فيستحقه المسجد والله أعلم  
(سئل) في سلطان جعل جربة إلى مصالح المسجد وأتى بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمتيه  
وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعا وليس لعمرهم من آراء الشعار مضايقتهم في ذلك لكون الأمر  
في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان ان يخص بهن شيئا بعد  
وجود صفة الاستحقاق انه موقوف على اليوم والخياري في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم

مطلب اخوان انشا وقفهما  
على أنفسهما ثم من  
بعدهما على أولادهما  
الآنات ودون الآنات  
وبعد ذك على المسجد  
القلا في مدينة تابلوس  
عن ولدي هذين ثم من  
بعدهما على أولادهم

مطلب اذا عين السلطان  
خطبا مائة آخرين مع  
الذين كانوا حال الوقت صحيح  
حيث أطلق الواقت

مطلب لا تقدر لقوة القرابة  
مع قول الواقت يقدم  
الاقرب فالاقرب الى الواقت

(سئل) من الشيخ ابراهيم الخراساني المدني في وقف معين باسم خطيب المسجد النبوي وأتمته  
وحال الوقت كان الخطيب مائة وخمسة متنافعين السلطان خطبا مائة آخرين غير الخمسة  
وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقت ويشاركونهم في القلة  
أم لا (أجاب) حيث لم يعين الواقت جماعة معلومين ولا عدد مخصوصا بل أطلق وقال على  
خطيب المسجد النبوي وأتمته يدخل من انصف بهذا الوصف عن حديث نبوية السلطان كما يدل  
عليه كلام الناصبي وعبارته لو قال وقتت على وانز ديوهم فلان وفلان وعدت ختمه يدخل فيه  
سائر اولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد تقي الدخول بالعين والعقد المنتصين في واقعة الحال  
وفي اوقاف هلال قلت أرايت ان كان في يوم وقف الواقت مائة وحدهم بعد ذلك مائة قال  
فألفه لهم جمعوا والله أعلم (سئل) في وقف صورة وقف على نفسه ثم على اولاده ومن  
سجدت له لئلا كرم مثل حظ الاثنين ثم على اولادهم ثم على اثنى من مات عن ولد أو اسفل منه  
عاد نصيبه له ومن مات لآخر ولد أو اسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب فالاقرب  
الى الواقت ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي منه وترت لولده أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه  
والدم لو كان حيا مات الواقت وانحصر وقفه في ابنه لفاقتسما مناصفة ثم مات كل منهما  
عن اولاد أو اولاد اولاده وانحصر الوقف في ستة اولاد كور واثنا من نسلهم متساوين في  
الدرجة فمات واحد من الستة عن أخ شقيق واخرين لاب وابن خالة من ذرية الواقت وابن عمه  
كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب  
الى الواقت سواء اعتبرتهم مختلفون في قوة القرابة للمنفى أو يخص به الاخ الشقيق دون البقية  
(أجاب) نصيبه يكون مقسوما على الخمسة للذ كورين للذ حظ الاثنين لكونهم  
في القرب الى الواقت سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعها اذ لا نظر لها مع قول الواقت يقدم  
الاقرب فالاقرب الى الواقت ولم يقل الميث فقد اعتبر الواقت الاقرب الى القوة وهذا بما  
لا يشك فيه وقد تقر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفا وجه الاستحقاق  
في الوقف واحدة وقد شرط الواقت تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذي جهة في شرط  
وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب واقفه أعلم (سئل) في ناظر وقف  
عزل بعد جمعة الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في أما كن معاومة فطلب منه الناظر حالا  
أن يسلمها بجمع من ذلك ليسر في شرطه الواقت من الجهات والمصارف فأتى قائلا ان  
ذلك كله لا في ملتزمه وقد سوفت المصارف من مالي فالتفات الى حق هل يكون ذلك  
وقضاهما بجمع المتولى الا عن التعرض له أم لا يكون ويطلب تسليم جميع ذلك لكونه حق  
الوقت بعينه ولا اعتبار بقوله الا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقاضيا ولا  
أمر امرعا بل خطأ جليا وشافرا عن الشرع أجنيا اذ لا تأمل من فقهاء الاسلام بجمعة  
الالتزام في اوقاف الانام لانهما اعتبرتا كل باطلا وكفصا قوتهم كان مائلا فان  
قدرته يعافيه بيع المعلوم والجهول وان قدرته اجازة فهي واقعة على استهلاك الاعيان  
المعدومة الالية فيما يؤول وهي في الموجودة لا تجوز فكيف يستأجر منها ما يصير وان  
اعتبرته واهلها بالصرف ومنه بالمستفيض فالجمعة في مال الوقف لا يجوز ولو بعوض كجمعة  
الاب مال والده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبر ذلك صدقة منه على  
الواقت ونصه فاعليه فهو أخرى بالاطلاق للمسبق والماتة يؤدى الى بطلان العمل بشرطه

مطلب اذنى المتولى  
المعزول أن ما جمعه من غلة  
الوقف له مقابل ما صرفه  
من ماله لا يكون وقفا شرعا

الذي هو كنعان القرآن وبقية الاعتبارات بديهية التصورات فالحق المجمع على حقيقته والحكم المتفق على شرعيته الحكم للموتى حالاً بأخذ الفلوات وقبض المصطلات ليصرفها فيما لشرط واقفها وان استغ المعزول يؤخذ منه قهراً وترفع يده عنها جبراً كما هو العدل المأمور به لاصحاف أموال الأوقاف التي نص على وجوب صانتها والاعتناء بشئونها أكار الاسلاف واقفه أعلم (سئل) في رجل وقده دار على أولاده ثم على أولادهم ثم وحم جعل آخر مطهرة لا تقطع هل تكون وقفاً عليهم يسكنونها أو يستعملونها وأولهم السكنى أو الاستغلال وهل إذا سكنها أحدهم لبقيتهم مطالبتة بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة المثل للشرى إذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل أن الأوقاف إذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى قضيتها وان صرح بهما كان للسكنى والاستغلال جرياً على كون شرط الواقف كنعن الشارع فمن له الاستغلال فقط لاحقه في السكنى ومن له السكنى لاحقه في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل مطلقاً سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال وان سكن في دار السكنى والشريك الآخر لم يسكن للضيق لا يستحق نصيبه أجرة لأن المضيق ليس له الا السكنى ولو كان الى جنب الآخر وليس له طلب أجرة ملصقة وهو محل كلام انصاف بأنه أجرة على الساكن يعني للذي امتنع عن السكنى للضيق أو لغيره حيث لم يمنعه الشريك عنها بقدر ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامه في هذا المحل فربما علمه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الأوقاف الأربعة ومسلمهم سكا وسكاناً ثم بعد كل منهم على أولاده ثم وحم على جهة مبر لا تقطع هل إذا سكنها أحد الموقوف عليهم علمه من حق السكنى المشروطة بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة فسكاه بماله من الحق المشروط له بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنعن الشارع قال في البحر ناقلاً عن فتح القدير ليس لأحد من الموقوف عليهم السكنى ان يكرهها ولو زادت على قدر حاجتها فم له الاعارة لا غير ولو كثروا ولاد الأوقاف ولو لم يولدوا حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكانها قسط على عددهم ولو كانوا ذكوراً وإناثاً ان كان فيها حجر ومقاصير كان للذكور ان يسكنوا انساقهم معهم والنساء ان يسكنن أزواجهن معهن وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا تقع فيها مهابة ان يسكنها لمن جعل الأوقاف لذلك لا غيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجد الآخر موضعاً يكتفه لا يستوجب الآخر أجرة حصته على الساكنين بل ان أحب ان يقعد معه في بقعة من ذلك الدار بلا زوجاً وزوج ان كان لأحدهم ذلك فعل والترك المضيق وخرج أو جلسوا معاً كل في بقعة الى جنب الآخر والاصل المذكور في الشروح والقروع في أوقاف انصافاً ولم يخالفه أحد فيما حملت وكيف يخالف وقد تناولوا اجتماعهم على الاصل المذكور اه واستراة الاسكان لاوجب استحقاق الأجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشروط له وهو السكنى فلم يكن غاصباً للمنافع الوقت حتى يقول بوجوب الأجرة عليه على قول من قال بوجوب الأجرة على غاصب الوقت فثبتته لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة مشروط الأوقاف السكن فيها لأمرأيتين متزوجتين ما فسكنت احداهما وطلبت الأخرى السكن فلم تمنعها

مطلب اذا أطلق الواقف أو عين الاستغلال كان له ولا يكون للسكنى الا اذا عينها

مطلب من له السكنى لا يستحق الاستغلال وبالعكس وإذا سكن بالغلبة وجب عليه الاجر مطلقاً

مطلب اذا سكن أحد الموقوف عليهم علمه من حق السكنى لأجرة عليه للبقية مطلب ليس للموقوف عليه السكنى ان يكرى وله الاعارة وله ان يسكن زوجته معه وبالعكس

مطلب لو طلب أحد  
الموقوف عليهم السكنى  
القسمه والمهاياة لا يجاب  
لذلك

مطلب أحد الشراكى  
الوقف على السكنى أو  
الاستقلال لو سكن بالقبلة  
يجب عليه الاجرة للقبلة  
مطلب المشروط له السكنى  
عند الحاجة ليس له السكنى  
عند عدمها فلو كانت امرأه  
ويستمتع زوجها فعليه  
الاجرة

مطلب اذا مكن أحد  
الموقوف عليهم بالقبلة وصار  
يدفع عنه مغارم سلطانية  
غير اذن شرى يجب عليه  
أجرة حصته شرى ولا يلزم  
شرى كما دفعه فقهاء امره

وأيت الامهات او القسمة وفتح باب آخر فهل الثانية ان تغير اختيارها على القسمة وفتح باب آخر  
وأعلى المهاياة أم ليس لها ذلك حسب ان الواقف شرط لها السكنى والمحل قابل لسكنها معامان  
غير قسمة حدث لم واقعها الثانية على القسمة ولا على المهاياة وهل اذا كان الواقف شرط السكن  
للمرأتين بهذه الدار مئة حلتها ما حل لها ان يسكنها أو باجماعهما من غير ما المستحقين  
الوقف أم لا وهل اذا تراضى على القسمة وفتح باب آخر للدار الموقوفة حل لها ذلك من غير رضا  
المستحقين أم لا (أجاب) ليس الثانية ان تغير اختيارها على القسمة ولا على المهاياة ولكل منهما  
ان تسكن زوجها معها وتنع القسمه وان تراضى على الوجه المذكور وقدر صرح بالمسئلة  
صاحب البحر فقلنا فتح القدر في كتاب الوقف في قوله ولا يشترط وان وقف على أولادها أم لا  
(سئل) في أحد الشراكى في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن القبلة هل يجب لهم  
عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم يجب عليه قال في البحر فقلنا عن القنية أحد الشراكى اذا  
استعمل الوقف كله بالقبلة بدون اذن الآخر فعليه أجرة حصته الشريك سواء كانت وقفه على  
سكناها أم موقوفة للاستغلال واقفه أم لا (سئل) في وقف موقوف لنا الواقف وقفه هذا  
على نفسه ثم على بناته عمرتوا هذه وخمسه وأنسبه بنين بالسوية شارطا السكنى لهن عند  
حاجتهن اليها آل الوقف اذا هذه وخمسه وأنسبه فقلنا يجوز اذ هذه وخمسه على دارين من  
دور الوقف وسكناها مع زوجتيهما مع الغنية عنهما وأنسبه قاصرة لا تزوج لهما نحو إحدى  
عشرة سنة فليترتب أنسبه فقلنا لا يجوزها كما في دارين من دور الوقف أيضا والدور  
متفاوتة فالحكم الشرعى في ذلك اسطوانا الجواب حازن التواب (أجاب) اعلم  
أولا ان من المقرر في المذهب ان من لم يسكن دار ليس له ايجارها وأخذ غلتها الا يتخصص من  
الواقف ومن له ايجار دار وأخذ غلتها ليس له سكاها الا يتخصص من الواقف وحسن قصر  
الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى اتمالهم الاستغلال فقط فاذا  
سكن مع عدمها فاجرة المثل تلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لا عليهن لما تقررنا على  
المتبوع لا على التابع كما تقرر في الفصيح فأخذها الناظر منهم ويصرفها الى العمارة ان كانت  
هناك عمارة والابو زعها عليهن فان قلت ما فائدة الاخذ منهن والرتعليهن قلت حيث كانت  
الدور متفاوتة أعبرت كل دار على حدة في أجر مثلها لاجل الشراكة الحاصلة في الوقف فما  
خص غير الساكنين بخمس الساكنين في دفعه قال في البحر فقلنا عن القنية أحد الشراكى  
اذا استعمل الوقف كله بالقبلة بدون اذن الآخر فعليه أجرة حصته الشريك سواء كانت وقفه على  
سكناها أم موقوفة للاستغلال اه وهذا صريح في ان السكنى بالقبلة مع الحاجة بدون اذن  
الشريك موجبة لاجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب مما تقررنا على كلا الحالين فتأمل  
ذلك واعلمه فقل من ختر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه واقفه أم لا (سئل) في متولى  
وقف على ذرية تخصص سكنه أحد الموقوف عليهم بالقبلة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية  
كالعواض ونحوها بغير اذن شرى كما طلب منه أجره المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل  
يجب عليه أجر مثل حصته أم لا وهل تعلمه بقول أم لا (أجاب) عليه أجرة حصته الشريك  
سواء كان وقفه على السكنى أم موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر فقلنا عن القنية وليس  
للساكن أن يتعلل بغيره اذا يلزم شرى كما المذكور شرى بمداغ من المغارم حيث لم يأنزل له المدفع  
ليرجع عليه بحصته منها أم ليس للذئ ليسكن ان يقول لا شرأنا أسكن بقدر ما سكت لان



مطلب اذا زادت أجرة  
الوقت بسبب عمارة المستأجر  
لا يجب عليه الأجرة متخاليا  
عنها  
مطلب لو شرط الواثق أن  
يكون لوقته ناظر ومشرف  
لا يجوز جمعهما في رجل

مطلب ليس للمتولى أن  
يتقدم بالتصرف بغير إذن  
الناظر والعكس

مطلب اذاولى السلطان  
ناظرا عاما وخاصة على  
الأوقاف ليس للعام رفع  
يدانخاص

مطلب اذا أتم الامام بعض  
الأوقات دون بعض فلهن  
المعلوم بقدر ما ياتر

المهايا ما اعتماكون بعد الخصومة والله أعلم (سئل) في ثلث عقار موقوف لمستأجر فيه عمارة  
زادت بسببها أجرة قمتله وقضى عليه بإجرة المثل لفساد الاجارة وشؤ ذلك هل يقضى عليه بها حالة  
كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه أو حلة كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بإجرة المثل  
حالة كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه اذ لا يجب على الانسان أجرة ملكه اذا انتفع به والله  
أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناظرا يعني مشرفا عليه هل يجوز  
أن يجتمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب هل نقولا  
مصرحا مستتبنا موصفا (أجاب) لا يجوز ان تجمع الوظيفتان في رجل واحد لا على ما ذكره  
الناظري ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهم ما ذكره في الخاتمة في باب الوصي  
فما يكون قبول الوصية من قوله رجل أوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناظري  
انها وصية كان حال جعلها كوصية فلا يتقدم أحدهما على الآخر أحدا الوصيين وقال  
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أو في باب مال المال ولا يكون المشرف وصيا  
وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع  
الوظيفتين في واحد لا يلزم على ما ذكره الناظري انفراد احدا بالتصرف والواقف اعقله على  
رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض واحدوا ما على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف  
الوصي بلا علم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقت يستق من الوصية وان سألته تفرع منها  
وهذا ظاهر لا يخبر عليه ويظهر الفقيه باذن امانة نظرا اليه والله أعلم (سئل) في وقته ناظر  
ومتول هل يجوز لأحدهما ان يتصرف في الوقت بغير علم الآخر لا (أجاب) لا يجوز  
لأحدهما ان يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له أن يتقدم بالتصرف كما هو صريح كلام  
على ثنائى غيرهما منصفوا القيم والمتولى والناظري كلامهم معنى واحد كما يشهد به خبر وعههم  
التعاقبة عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من كل من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشعله اسم  
الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالبار الشاسية من الاوقاف المعروفة بالأوقاف  
المصرية من ان السلطان نصب ناظرا عاما عليها والاوقاف التي بالقديس منها ناظر خاص  
متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن  
التصرف فيما يوسع له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولى العام ونصب غيره يعزل بذلك المتولى  
انخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف  
المتقدم نصب السلطان وكف ذلك والولاية ان الخاصة أقوى كما هو انظر وعند أهل العلم  
وأصحاب القضاء والقوى ولا يعزل الناظر الخاص يعزل الناظر العام وكف ذلك وكل ولاية  
منهمما مستقلة بنفسها على الوجه التام لا تلازم بينهما وجه من الوجوه ومثله لا يعزل نائب  
المستتب بدونه تكسفت القناع من هذه بل هذه الاولوية أولى باتفاق أهل الاستحسان والوجوه  
والاخر فيها عن زيادة التبيين والله الموفق والمعين وهو أعلم العالمين (سئل) في رجل يملك  
وظيفة امامة على مسجد يؤتم أوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعثمان وقد تناول جميع المعام  
من قيم الوقت والحوال انه قد كان أتم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعام الاعتذار  
ما باشر والباقي يرجع عليه هو يكون موافرا لجهة الوقت أم كيف الحال (أجاب) الذي تحصل  
من كلام الجبر أن مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الاعتذار ما باشر به صرح ابن وهبان  
في المسافر للبحر أو صلة الرحم حيث قال لا يشترط لولا يستحق المعام مدة سفر مع أنهم اقرضان

عليه وان مقتضى كلام صاحب الفقيه وهو امام يترك الاملة لزارق بانه في الراسخ اسبوعا  
 أو نحوه أو لمصلحة أو لاستراحة لأبأس هو مثله عفو في العادة والشرع أنه يستحق إذا كان كذلك  
 للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا يصاحبه كلام صاحب الفقيه وقد نص في أنفع الوسائل  
 ان مقتضى كلام الخصاص هو الفقه (أقول) ويؤيد أيضا نصهم على جواز الازالة في هذه  
 الطاعات فكأن شبه الاجارة بقومها والله أعلم (مثل) في كاتب وقبيلها الكتاب مدة ثم عزل في  
 أثناء السنة هل يسطع معلومه المقر له على الكتاب فيستحق قدر ما عمل شرعا أم لا (أجاب) نعم  
 يستحق بحساب المدة التي عمل فيها الكون معلومه في مقابلة عمل الكتاب فإذا عمل نصف السنة  
 استحق نصف المعلم أو ثلثها استحق ثلثي المعلم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسابه  
 وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع  
 الوسائل ونص على ان المعلم يسطع على المدرس والقصير صاحب وظيفة ما وقد نقل في الاشياء  
 وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقه والاعدل معلا بانه في مقابلة العمل فقسم بقدره  
 وهو ظاهر في الكتاب لان الكتاب عمل بلا تردد فوجب والله أعلم (مثل) فيما اذا مات المدرس  
 بعد تمام السنة فمدارس هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق  
 المشروط بعمله كالمصرح به في أنفع الوسائل ويتبع في الاشياء والنظار قال في أنفع الوسائل بعد  
 نقول من بها صاحب الفقيه فهذه الفروع التي ذكرها صاحب الفقيه فهم امام هو مصرح بذلك  
 ان المدرس والامام والمؤنن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا لان لهذه الوظائف  
 شوب الاجارة وذلك لان المدرس يرتد الى مكان معين ويقرأ ويضد الطلبة ويهدي ثواب قرأه  
 الى الواقع وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس واجب عليه فعليه فكان القدر الذي يتناوله من  
 الوقت الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء فاذا مات المدرس في أثناء  
 السنة مثلا قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات وعزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة  
 الغلة الى مدة مباشرته الى مباشرة من جاء بعده و يسطع معلومه على المدرسين و ينظر كم يكون منه  
 للمدرس المنفصل والمصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجي الغلة وادرا كما  
 كما اعتبر في حق الاولاد في الوقت بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والقصير صاحب وظيفة ما  
 وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حزره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (مثل) في  
 مدرس بمدرسة ماتت والمدرسة مصرية معلومة وادعى كل سنة مدرستها وقد كان يدرس فيها منذ  
 سنين لكن الصرة الزبورية لم تدفع في سنة من سنه ثم ولي السلطان مدرستها فأتت الصرة بعد سنة  
 من موت المدرس المذكور وألا فتنازع عورته أليست مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة  
 في زمان الحيا لو رتبة المبت أو يحكم بها للمدرس حالا وإذا حكم بها للورثة المبت فهل الحكم  
 المزبور باطل بخالفه الشرع الشريفا أم لا (أجاب) يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف  
 ربيع كل سنة لخصه فيها وقد وردت في مدته فلا تتعداه وقد شهدنا ذلك اصول كثيرة وفروع منها  
 الحادث يضاف الى أقرب واقعه ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخاوري في  
 فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاق عن السنة التي لم تصرف للمتوفى  
 والصرف بمنزلة قطعا فاعتبت السنة التي وردت فيها بلا شبهة وإذا حكم بها للغير المدرس حالا  
 لا يجوز لخالفه الشرع بترك اخفق لاجل المرحوم اذ هي لسته محقق والحال هذه واحتمال  
 كونها عين سنة المتوفى هو وهم وهذا ظاهر والله أعلم (مثل) في امام عزل أو مات في أثناء

مطلب اذا عزل الكاتب في  
 أثناء السنة استحق بحسابه  
 وكذا كل صاحب وظيفة  
 يكون معلومها في مقابلة  
 العمل

مطلب اذا مات المدرس بعد  
 مضي السنة استحق المشروط  
 وكذا الفقيه والامام وان في  
 أثناء فحسابه ولا يعتبر  
 مجي الغلة بخلاف الاولاد  
 الموقوف عليهم فانه يعتبر  
 فيهم مجي الغلة

مطلب مدرسته لمدرستها  
 ترد في كل سنتين ولم ترد  
 سنتين سببه ثم ولي السلطان  
 جهل مدرسا فاذا أتت بعد  
 موته بسنة ففي الثاني ولو  
 حكم بها الاول

مطلب الامام يستحق بقدر  
 عمله اذا عزل أو مات

مطلب اذامات أحدا لموقوف عليهم بعد خروج الغلة بان صار لها اقامة يورث عنه

مطلب رجل احتساب رجلا باجره معينة في وتليقي امامة وخطابة فانهم السائب الى السلطان بانهم ما شاغرتان فاولاه عليهم ما يباحي ذلك

مطلب للقاضي اقامة قيم على الوقف بغية ناظره المنصوب من جهة السلطان بل ولومن جهة الوقف

مطلب للقاضي أن نصب مباشرة لعبارة الوقف باجرة حيث غلب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على الوقف للتعمر ولا يجوز الصرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمر

السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسابه كما ذكره في أنفع الوسائل وانه أعلم (سئل) في كرمه موقوف على أولاد الواقفات مات ولعنهم بعد خروج زهرته وصدرته حصصه هل حصصه ميراث عنه أم هل آل اليه الوقف بعده (أجاب) بل ميراث عنه لان المراد بطول الغلة أو خروجها أو مجيئها في كلامهم صيرونها ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل ولاشك ان الحصر له قيمة وقدر حواياه اذامات بعد خروج الغلة فخصصه ميراث عنه بل صرح كلامه في أنفع الوسائل انه ميراث ولو لم ينص لصلاحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يجعل كلام هلال يوم تبني الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الارض والزهو ومن الغصون لانه قيمة في الجملة كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد صلاحه اه والله أعلم (سئل) في رجل سافر لعذر فاستتاب عنه نأيا في وظيفتي امامة وخطابة مقررتين عليه بقدر يرضى وجعل للناصب عنه اجرة معينة لمباشرة بعد فباشرة فاشهر وصي الناصب في أخذ الوظيفتين عنه فوجهها لها ثمانية الذي هو غير مطابق للواقع وبانها ما شاغرتان فهل تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك أم لا فخرجان عنه وان كان الناصب تناول شيئا من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا الاجرة التي جعلت له بعد مباشرته أم لا (أجاب) لا تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك اذ لا تكون الوظيفتان شاغرة والحال كذلك واعطاه السلطان على ما انها ممكن وجود عشر طاعتته فتفقده كما قالوا في السؤال المعاد في الجواب اقتضاها لا رتاب في ذلك وكسب الاصول مترقبه وموصفة لتفاصيله وشعبه فاذا قرر ذلك مع فقر رخصة الاستدانة كما ضاع في اقتسامها في ما تناولها الناصب من ناظر الوقف من معلوم الجنتين يجب استرداده اذ لا حق له في جهة الوقف وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها المستتيب حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناولها فان من اعطى شيئا على ان هو نائب تقيين خلافه يسترد منه لمطهور بطلان يدعي الوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغية ناظره المنصوب من جهة السلطان والقاضي خشيعة غلة الوقف (أجاب) نعم تقع اقامته له وسوغ له التعريف المقوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لقائب اقام القاضي مقامه رجلا الى أن يقدم فاذا قدم ترذاله اه ومنه في مختصر الناصح لوقفي هلال والنصاف وهذا في منصوب الواقف فاما الذي ينصب غيره وكسب لا نصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بانها يجب الاقتسام للقضاء بكل ما هو أنفع للوقف فاذا علمت صحة اقامته مقامه على جواز جميع التصرفات السابقة للناظر للمقام مقامه والله أعلم (سئل) في محدودات موقوفات على الروضة الشريفة بفسطين استمرت والناظر عليها نائب عنها يمشق النام هل للقاضي الشرع الشريف بالقدس المنف أن نصب باجره مباشر المرتب بعض غلاتها المحطة الوقف ودفع ضرره ان لم يجعل بالقيمة أم لا (أجاب) نعم للقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى يصرح علما وانما للقاضي أن يستأجر فتراشا للمسجد بلا فقر بل صلحته وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمر اذا التعمير من أهم مصالح الوقف فقد صرحوا بان الناظر اذا صرف للمستحقين مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن اذ لا حق لهم في العلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج اليه عمر اول وهذا ما لا توقف فيه فاذا كان القاضي بالتعمير في مستفات الوقف واصلاح الاراضي صحيح فانه ذنبي المتولى أم غضب باجرة المثل وما تاجر بهما جميع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد القلاني في مرض موته فاخذها المتولى بعد موته وباعها بالدين



يرأى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بنائه وكذلك شرط تفضل الذكرك على الأنثى وشرط الترتيب  
 أم لا يرى فيهم شيء من ذلك (أجاب) نعم يستحق كل واحد من نسل صف ونسل أحد ونسل  
 فاطمة ولا يحرم أحدهم من لا تقطع نسل الواقفين الأربع من نسل الذكور وصورة الجسم من نسل  
 الأنثى وقت ابن ابن ابن الواقفين أربع صدقات عصفاء حتى تبقى الذكور قد خلووا في قول  
 الواقف ومن أقطع نسله من الواقفين من الذكور إلى قوله ثم على أولاده ثم على نسلهم وإن  
 سفل وقد أقطع الذكور من نسلهم وما بقي إلا الأناث ونسل الأناث والذكر والآن قد دخل في  
 معنى أولادهن ونسلهن إن سفل فدخلنهم تحت هذه العبارة بما لا يشك فيه وقد قرب بهم  
 وشرط من توفي عن أولاد وأولاد أولادهما كان عليه على ولده إلى آخره ومن لا على أهل درجته  
 فرجعت إلى مسألة السبي الماخوذ من مسئلة النكاح ونقض القسمة اقراض كل طبقة  
 فيها والكلام فيها مقرر مشهور إذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة احترام من مات من أهل طبقة  
 كثرت وهم عاتشة بنت عصفاء بنت أحمد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من  
 حافظ وغيره الذين وزر كأربعة ومحمد بن أحمد وبنت بنت أحمد وبنت بنت أحمد بن  
 فاطمة يقسم ريع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الأربعة كل واحد سهما وبنت بنت أحمد  
 وللأناث الأربع أربعة أسهم لكل واحد منهم سهم فهذه جله الاثني عشر سهما ثم عوت حافظ  
 انقل نصيبه لابن سويته أخا سالك ذكر منها خمسان وللأثني عشر زوجة نذر الذين انقل  
 نصيبه لابن سويته أخا سالك لكل واحد منهم نصف زوجة ومحمد بن بنت أحمد انقل نصيبه إلى بنته  
 أنصافا كذلك والباقي من أهل الطبقة هم زكريا وعادة وبنت بنت أحمد وبنت بنت أحمد وبنت بنت أحمد  
 على انصبتهم زكريا سهما من اثني عشر سهما ولعائدة سهم منها وبنت بنت أحمد سهم منها  
 ولوئمة سهم منها ويرأى وصف الحاجة وكذلك تفضل الذكور واشترك الترتيب في الأصل مع  
 فرعه وأعطاه الفرع مما أصله بوجه لصريح قوله يجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل جله من  
 جله واقفا علم (سئل) في وقف صورة كلبه الذي سبناظره الذي هو أحد أولاد الظهور المستحقين  
 لرعيه المتصل بالقبضة واحد بعد واحد إلى الأبد أنشأ الأخوان الشقيقان هما محمود وإبراهيم  
 وقفهما مائة على أنفسهم من بعد كل منهما على أولاده وهم أحمد ولي ومضى وحلب وسب  
 الروم وأولاد محمود يحيى بن إبراهيم وعلى من سيحدث لهم من الأولاد الذكور والأناث ما عاشوا  
 على القرية الشرعية ثم على أولاده ثم على أنفسهم ذكوراً وإناثاً وأولاد الظهور خاصة  
 دون أولاد البطون يشترط الاثنان فاقولهم على القرية الشرعية هذه الصورة الأصلية وقد  
 كان أولاد البطون يتناولون من ريع الوقف ويشاركون أولاد الظهور فيه متساوين بصورة نقلت  
 من السجل بتاريخ مئتين من الصورة الأصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيها قوله من  
 أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهواً من عند قوله على القرية  
 الشرعية الأولى إلى قوله على القرية الشرعية الثانية يسبق نظره إليها فحضر ناظر الوقف الذي  
 هو أحد أولاد الظهور بالصورة الأصلية لدى الحاكم الشرعي وأدعى على رجل من أولاد البطون  
 بأنه مجبور بالشرط المذكور بعد شوبه له به معاشر عبا بعد اعتبار ما وجب اعتباراً شرعاً ثم ادعى  
 بعدمه والبطون المزبور التي منعه الحاكم الشرعي لدى فاضل آخر على الناظر المزبور استحقاقاً في  
 الريع فنهى الحاكم الشرعي الثاني أيضاً وأمضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون الوقف الأصلي  
 المشروح أعلاه به معاشر عبا بعد اعتبار ما وجب اعتباراً فهل المعمول به شرعاً كآب الوقف

مطلب المعمول به كآب  
 الوقف الأصلي المتصل  
 بالقصة لإجما في أيدي  
 المستحقين

الاصلي المتصل بالقضاة واحد بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم  
الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الشبهة المترح فيها هو الكتاب وسبق نظره على الوجه  
المشروح (أجاب) لا شبهة في أن للعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصلي المتصل بثبوته  
بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالي بمن المحكوم بثبوت  
المترح فيها هو الكتاب سبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثرة الكيفية في متشابه السطور  
والهدة على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والكتابة وكل يحمل متشابه  
واقفه أعلم (سئل) فيما إذا كان كتاب وقف على نوبة مسجلا في سجل القاضي الموصوف في صناديق  
القضاة عن تداول الأيدي وطبق السجل صورة في درجل من الذرية وكذا الوقت تحت يد يد  
من الذرية بحكم كونه ناظرا على الوقت انتقل اليه من كان قبله من التنازل لكن في هذا الكتاب  
ما يتخلف السجل والصورة من شحور يادة كلة أو قصها أو تعريف كلة ما يفي بالمعنى بالنسبة  
للسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل  
بالسجل وبالصورة التي تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف جلد كرا علة بعد أن يظهر  
المقتضى لذلك (أجاب) نقل في التنازلية عن وقف الخصاص ان الاوقاف التي تقام أمرها  
ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوما في دواوين القضاة وهي في أيديهم أمرت  
على رسومها الموصوفة في دواوينهم استحصاها إذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين  
القضاة القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقا حكم به اه فقتضاه ان يعمل بالسجل  
المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقه لا بما حقه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها  
أصلا إلا بالبرهان الشرعي واقفه أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة وقفها شيخ أبرناظر القراطين  
منها لرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع سنين باجر قدور هائل لون سلطاني القاض  
حنبل المذهب وكسب في صدك الاجارة ما صوره وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انقضاء  
الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليه مائة سنين ومات الآخر ثم  
المستأجر عن ولديه محمد وعلاء فوضعا اليهم ما عليه ماور كهما دين لرجل ومات هذا الرجل عن  
صغيرين هما اسعيل ونقي فاجر محمد بعد موت أخيه علاء وانحصار ارته فيه القراطين لا يعمل  
ونقي يقدر وصيهما هما بقية سني الاجارة فوضع الوصي يده عليهما لثنتين قنالا لأغله القراطين  
مئة سنين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة  
لكونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف ولكونها في المشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في  
المالك ويجب اجارة المثل على كل من وضع يده على المستأجر يقدر مدته وقد تقرر أن الاجارة  
تفسخ بموت العاقدين أو أحدهما حيث عقدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد  
انقضت بموت المستأجر لانه عقدها لنفسه وحكم الحنبل بعدم انقضاءها بعدموت  
المتواجرين أو أحدهما لا يفيد فائدة القضاء لأن الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه  
الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين فكيف يحكم بعدم الانقضاء بالموت ولم  
يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة فينصب الحكم عليه الدفع التصويبية  
المتداعين فيما ادعى وحين حكم الحنبل بعدم الانقضاء بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في  
غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر أن الاوقاف يجب فيها اجارة المثل  
بالقصة ما بلغت ويجب الاقتناء بكل ما هو أنفع للوقف صيانته حتى صرحوا بأن منافع النصب

مطلب يعمل في الاوقاف  
المتادم عهدا بما قبله  
بالسجل لا بكتاب الوقف

مطلب أبرناظر الوقف  
قراطين في طاحونة لرجل  
تسعين سنة في عشرة عقود  
وحكم بذلك حنبل وبعدم  
انقضاء الاجارة بموت  
المتواجرين

مطلب تسمع دعوى المشتري  
ان المبيع وقف وانحصرة  
مع المتوفى ان كان الا ينصب  
القاضي متوليا

مضمونة على غاصها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من عمرو مكانا  
مغتبا بجن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزور مدة والا نكدى المشتريان ان  
المكان المزور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وتقتضى البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق  
الشريعى أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول  
فالقاضي ينصب متوليا فصاحبان وشبان الوقفة فاذا اُتت باظهارهم بطلان البيع فيستردان  
الغن من بائعه قال في التتارخانية فاقلع عن فتاوى التبنيس اذى مشتري أرض على بائعه ان  
هذه الأرض موقوفة وقديعتا من أيها البائع بفريق قال ليس له هذه الخاصصة بعني مع البائع  
انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فصاحم وبيت الوقفة فاذا  
أثبت الوقفة تطهير بطلان البيع فيسترد المشتري الغن من بائعه وقال فيها أيضا فاقلع عن التسفة  
سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الأرض وقف على كذا وقد  
بعت ما ليس لك بيعه وقبض الغن منى بفريق فليكن أن ترد الغن على حل له الخاصصة وهل له أن  
يحلفه فاقم ما تعلم ان الأرض التي بعته ما في أنها أرض وقف كذا وليس عليك رد الغن على فقال لا  
ولا تصح الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان خصام المتولى في ذلك وان لم يكن له متول  
ينصب القاضي رجلا فصاحم فاذا ثبت الوقفة تطهير بطلان البيع فيسترد المشتري الغن المؤدى  
الى البائع اه وفي جامع القصولين في الفصل الثالث عشر من دعوى الوقف والشهادة عليه  
ادعى المشتري على بائعه ان البيع وقف تقبل في الاصح ويقتضى البيع اه يعنى على بائعه ان  
كان هو المتولى وفي الحاوى الزاهدى قم يخج القاضي عبد الجبار انخذى اشترى أرضا وتصرف  
فيها مسنين ثم أقام كدعة عليه فله أن يسترد الغن الكدعة قال وفي ط الصمص  
ليس الخاصصة في المسئلة اليه يعنى الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما على المتولى الوقف  
وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى يخاصم فيثبت الوقفة وبطلان البيع ثم يسترد  
الغن ويجواب انخذى مستقيم على قول القصة أي جعفر وأبى الليث والصدور الشهيدان  
دعواهما وان لم تصح أى على غير المتولى للتناقض لكن يثبت الشهادة على الوقفة وأنها تقبل على  
قول كثير من المشايخ يردون الدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال انى كنت وقفها  
ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يحلفه أما لو أقام البينة تقبل كالمشهدوا  
على عتق الامة غن دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا  
لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الأرض وقف على مسجد كذا وفي الحاوى قال تقبل البينة  
وتقتضى البيع عند القصة أي جعفر قال القصة أو الليث ويؤخذ اه والتقلي في هذه المسئلة  
كثيرا فليقتصر على ما ذكر والله أعلم (سئل) فيما اذا باع جماعة لآخرين جميع مكان معلوم بناء  
على انه حافى ملك البائع بجن معين مقبوض وعمرو المشتريان في المكان المزور مدة ورجعارة جديدة  
ثم ظهر ان المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ  
للمشتريين الرجوع على البائعين الغن المرقوم وبقيمة العمار المرقومة بمدة أم لا (أجاب)  
لا شيهق انه يسوغ للمشتريين الرجوع والغن المؤدى الى البائع صرح به غالب علما واما  
الرجوع بقيمة العمار فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويبدله لهما قال في المجتبى اشترى  
دارا وجصصها وأطین سطوحها ثم استخفت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع  
بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويبدله اه وفي الاشياء والنظار وفي بعض الكتب للتاخر فليكنه أى

مطلب رجل باع أرضا ثم  
ادعى انى كنت وقفها

مطلب اشترى مكانا وعمرو  
فيه عمار جديدة ثم ظهر ان  
المكان وقف فأراد الرجوع  
بالعمارة

برضا الباني كما صرح به في العرف في كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف متروعا وغير متروعا وعمال الوقف  
فان لم يرض الباني فهو المضيع للمال فليتبصر الى خلاصه واذا ترصد عليه اجرة مثله للوقف على  
اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله اعلم (سئل) فيما اذا اشترى  
اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بقرعة معين مقبوض لدى ما كتم شري حتى بموجب حجة  
شرعية ثم نفذوا الحقة المرقومة ما كتم شري ماله وحكم الحاكم المالك باسقاط غلة البيع ان ظهر  
مستحق الغير علة أو وقف مالم يكن المشتري عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهبه  
الشريف وكتب بذلك حجة والا ن ظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف وبطال باهل  
الوقف المشتريين الزورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهما فيه فهل يسوغ للحاكم الخفي  
اتخاذ حكم الحاكم المالك باسقاط الغلة المرقومة أم لا (اجاب) لا يسوغ للحاكم الخفي اتخاذ  
حكم المالك في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل التقى به  
عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة ولست حكم  
على الوقف ان يطالب المشتريين الزورين باجرة المثل في مدة وضع ايديهما عليه على ما عليه  
الفتوى مسابقة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمناه صار حكم على سائر  
الناس كافة وقد اشترطوا النفاذ الحكم المجتدي فيه ان يصير الحكم حادثة تقضي فيه خصوصية  
محصية عند القاضي من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالك لم تجز فيه خصوصية صحيحة  
عند القاضي من خصم على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوي القدسي بانه يفتى  
بكل ما هو ارفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غيره ما وجدنا على تناقض اختيار  
الانفع لا تنفع للوقف في مسائل كثيرة والانتفاء بذلك والله اعلم (سئل) في جهات معاومة يشترك  
فيها اثنان غائب أحدهما أربع سنوات والحاضر باشرها وحلف قبض جميع معلوما وحضر  
الشريك بعد ذلك وطلب ما يخص منه لانه ذلك حدث له لم ياشرك ولم ينسب نا باعنه يقوم  
مقامه أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج واصله الرحيم يسقط  
المعلوم ولا يستحقهما العزل لغير مالك بغيرهما والله اعلم (سئل) في وقف صورته اثنان الواقف  
المدكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم بعده على اولاده لصلبه الموجودين الا ن وهم  
سراج الدين عمر وعبد الرحيم واراheim وأمة الرحمن وأمة الكرم المشمولون الا ن يصح  
وولايتهم القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى من الاولاد بقسم ريع  
ذلك بينهم بالقرينة الشرعية قسمة المراثي للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاد  
الذكور ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم وبناتهم ونسبهم وعقبهم كذلك الى  
ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين بحسب الطبقة العليا الطبقة السفلى ذاتا على  
ان من مات من مستحق الوقف المدكور عن ولدا وولد له اذ نصيب ولده أو ولد له أو أسفل  
من ذلك ذكر انا أو أي من توفي من مستحق الوقف المدكور عن غير ولدا وولد له أو أسفل  
من ذلك ذكر انا أو أي من توفي من مستحق الوقف المدكور عن غير ولدا وولد له أو أسفل  
الوقف المدكور مساواة في درجته وذوي طبقته عاند نصيبه الى اقربا الموجودين الى الواقف  
المدكور بشرط الواقف في استحقاق الاثنان ان تكون اعيانهم كانت ذات زوج فلاحق لهما في  
الوقف بل يكون لهما السكن لا الاسكان فان تأمعت عاداتهما فاذا انقضت المدكور من اولاده  
يرجع ذلك كله وقفا على بناته الموجودات حين ذلك ان كن متزوجات أو غير متزوجات ثم من

مطلب اذا حكم ماله كى بانه  
لا يلزم المشتري شي ان ظهر  
استحقاق المبيع ولم يعلم  
بنك لا يتخذ حكمه لو ظهر  
ان وقف وعلى المشتري اجرة  
المثل

مطلب اثنان يشتركان في  
جهات معاومة فقضى  
أحدهما جميع معلوما  
فحضر الشريك وطلب ما يخصه  
مطلب في تقض القسمة



بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولاد أولادهم بنينا بعد بطن ابداءا دما وادنا  
 ماتوا قبله الى أن تراث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين انقضت الاثنا من أولاد الواقب  
 وانحصرت هذه الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وهم أبناء الواقب مات خليل عن محمد  
 جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي مجد وفاطمة وصفيّة ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى ثم  
 مات القاضي محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن  
 ثلاث بنات وهن عائشة ومؤمنه وراعية ثم مات نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم مات عائشة  
 بنت محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم مات فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما جدو ومحمد  
 وتبين بدرة وصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين (أجاب) لصفيّة بنت شرف الدين  
 أربعة أرباع وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولينث نور الهدى بنت شروين خمسة  
 قيراط وأربعة أخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ورابعة بنت محمد أربعة قيراط وخمس قيراط  
 وثلاث خمس قيراط ولاختها مؤمنة مثلها ولا جد ابن فاطمة قيراط وثلاثة أخماس قيراط ولا أخيه  
 محمد مثله ولاختها صفيّة أربعة أخماس قيراط ولاختهم بدرة مثلها وذلك لنقص القسمة بموت  
 شروين لا تقراض دوحته وقسمته على سبعة أسهم لأن فيها ذكرين وثلاث إناث فموت القاضي  
 محمد استحق سهمه جميع أهل طيفته الموجودين فقسم للذكر مثل حظ الأنثيين حسب القرينة  
 الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمها وأختها رابعة ومؤمنه بنت نور الهدى  
 لأنهن أهل دوحته وبموت فاطمة استحق سهمها وأولادها محمد وأجدو وصفيّة وبدرة بقوله أولاد  
 أولادهم بالمعنى لا يقتصر الدخول ولم تقض القسمة لعدم انقراض البطن الذي ولي البطن  
 المنقرض بموت شروين لبقاء صفيّة فلما انقرض بموتها تقض القسمة وقسمنا الوقف على عدد  
 البطن التي يليه وأعطينا سهم من بموت لبنه الى أن تنقرض وهكذا على ما رجحه أهل التصق  
 وإذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرنا من الحساب واقفه أعلم (سئل) في  
 أرض الوقف الفراع إذا استصكرت باجرة هي أجرة المثل لا تتأخذ اذارا بعد أن تبا أنها أجرة  
 المثل وقيمة الصلح هي حاكم الشرع والتجند دارا وانتقلت من مالك الى مالك لا تانظر  
 الوقف يتازع في كون الاجرة دون أجرة المثل ويدعى انها بفن قاحش ويريد تقض البناء هل  
 يقبل عجز قوله أم لا وما حكم الأرض المستكرة (أجاب) لا يصلح عجزه يقول الناظران  
 هذه الاجرة دون أجرة المثل والقول يقول صاحب العمارة لانه ينكر الزيادة كما هو ظاهر  
 وليس للناظر تقض البناء عجزه ادعوا انها دون أجرة المثل ومثله الاحتكاك سرح بها صاحب  
 البصر ونحو الفاد وهي في أوقاف الخلفاء وكثير من الكتب المستكرة قالوا ان كانت العمارة  
 اذا رفعت منها الاستسار بما كثر مما تنقرض تترك في يد صاحب العمارة الذي بناه ومقرّر وان  
 كانت تستاجر بالاكثر ورضي به فهو أول دفع الضرر وان لم يرض به فرفع ان لم يطق رفعه  
 ضرر وان لم يطق الأرض ضرر يرض وقيل للناظران بأخذه للوقف قل القميين فقلوا وغير  
 مقبوع والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا فبشئ مسألة الاحتكاك فالواجب في  
 مثل ذلك على القصة الظن من الجهتين جميعا بين الجانبين بما لا ضرر فيه ولا شئ والله أعلم  
 (سئل) فيما اذا أسكر الناظر الذي هو من جهة المستحق بعجرفة القاضي وأذنه لو امكنه  
 خرابا ليعمر ما جره هي أجرة المثل حين ذلك وأما ضاع فاض آخر وعمره وتكلف عليه جلة  
 تقض البناء

مطلب لا تقض البنائين  
 الأرض المستكرة بعجز  
 قول الناظر انها مستكرة  
 بفن قاحش

مطلب الأرض المستكرة  
 ان كان بحيث لو رفع البناء  
 منها لا تؤجر بالاكثر ترك  
 في يد صاحب البناء وان  
 كانت الخ

مطلب في حكم الأرض  
 المستكرة اذا مات الناظر  
 والمستكر وأراد المستحقون  
 تقض البناء

أموال ومات الناظر والمختكر فهل لبقية المستحقين في الوقت نقص ثأته أم ليس لهم ذلك  
 ولورثة المختكر استحقاقا بما جازة المثل حيث لا ضرر على الوقت أم لا (أجاب) قد أتى كثير  
 بالاستبقاء أنقصه من إعادة الخابسين جانب الوقت يدفع أجرة المثل خصوصا إذا كانت الأرض  
 بحيث لو فرغت من البناء لا توجب أكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقص ثأته  
 وقد قال في القنية أسأجر أرضا وقفا وغرس فيها نخيل ثم مضت مدة الاجارة فلهما سائر أن  
 يستقيم باجرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم ألا يقطع ليس لهم ذلك قال  
 في الضرر وهذا يعلم مسئلة الأرض المختكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه واقه  
 أعلم (سئل) في ناظر وقف أحكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة جوز من  
 غراس قديم للوقف وله اشترى معلوم ثمن سنين باتقص من أجرة المثل قصاصا فاحشا إذا جرة  
 مثلها أخضاف ما عدا عليه الاحتكار في فاض حتى عزل الناظر بعد أن غرس المختكر غراسا  
 ورفع الغراس الاخر الى فاض شافعي المذهب فأضاه شافعي المذهب في وجهه أم المزيل بعد  
 عزله فترافع الناظر الجديد مع العارس لدى فاض حنبلي فأضاه أيضا لعدم إقامته اليقينة  
 على الغن الفاضل الذي أذاعا المتولى الجديد هل إذا قام ينتشر عتبة لدى فاض شرعي ان  
 الاحتكار وقع بالغن الفاضل الموجب لقضاء الاجارة شرعا تقبل شئته ويعمل بموجبها  
 ويلزم المختكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي  
 والحنبلي لكون تنفيذا الاول في غروجه انقص الشرعي والثاني كان التميز عن اقامة اليقينة  
 على الغن الفاضل أم لا (أجاب) اعلم ان اجارة الوقت بقدم لا يتبعان التماس فيه لا يجوز  
 وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسد ويجب أجرة المثل بالغة ما بلغت نظر الوقت بالتسليم وعليه  
 الفتوى فقد قال علماؤنا رحمهم الله تعالى بقي الضمان في نصب عقار الوقت ونقص منافعه  
 وكذا بئكل ما هو اتفق للوقت فيما اختلف العلماء فيه مصرحوا بان شرط نقاذ الحكم تقدم  
 الدعوى الصحيحة من انقص الشرعي على انقص الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال  
 في البصر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصال والتنفيذ الواقعة في زمانا المجردة عن التعاوى  
 بمعنى العصبية ليست حكما مصرحوا بانها باه كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع  
 الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار كما يصح قبل اقامة اليقينة يصح بعدها كما يصح الدفع قبل  
 الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الصولان بان المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد  
 الحكم قبل ويصل الحكم وكينا مشحونة بذلك فاذا جلت ذلك وتقررا ذلك لم يقع عندك شك  
 ولا ارتاب في قبول ينة المتولى الجديد بالغن الفاضل ووجوب العمل بها وبإبطال ما تقدم  
 لظهور فساد بسبب وقوعه لعين الفاضل الذي تأباه أقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه  
 من الضرر الكلي بالوقت ومخيم أهل الجرائم عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن  
 ويرضى الشيطان وما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التكلان واقه أعلم (سئل) فيما  
 اذا مات المختكر فمتا ولم ينفذ التكامل على المكان المختكر من وارثه ما علمه من المختكر هل يضي  
 عن العصبية ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) اذا جازي أو غرس في الأرض المختكرة وكان المختكر  
 يدفع أجرة المثل لما قبل البناء والغراس ومضت مدة الاجارة فله أن يستقيم باجرة المثل  
 ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم ألا يقطع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من  
 علماؤنا اذا مات المختكر أو المختكر فلو ارثه الاستبقا لظهور الوجه هو عدم السائفة في ذلك

مطلب الاحتكار بالغن  
 الفاضل غير صحيح ولو أمضاه  
 حاكم براه

مطلب يصح دفع الدفع وما  
 زاد عليه قبل اقامة اليقينة  
 ويصحها وقبل الحكم وبعده

مطلب اذا مضت مدة اجارة  
 المختكر فله أن يستقيم  
 الأرض باجرة المثل ولو أبى  
 الموقوف عليهم

اذلوقع لا تجزأ كثر منه ولو حصل ضرر لمن أنواع الضربان كان المستأجر أو وارثه مقلدا  
 أو مسمى المعاملة أو متعلبا بعنتي منه أو غير ذلك من أنواع الضرب يجب أن لا يجبر الموقوف عليه  
 وفي فاضل صراحة بذلك في واضح شئ وكذلك في غير من الكتب المعتمدة والله أعلم  
 (سئل) في واقف وقف وقفا على جهة بر وعين عشرة ألفا ركل تقر باسمه وتوفى الواقف  
 الى رجة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدلهم بغيرهم أو يترك غيرهم معهم أو يزيد عليهم  
 مخالفا للشرط الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لاحد أن يفعل شيئا مخالفا للشرط الواقف  
 اذ شرط الواقف كنص الشارع والزياة والتبديل والاشراك كل منها مخالفا للشرط فلا  
 يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوى التحقيق يصح أن يكون التشبيه في وجوب العمل أيضا من  
 جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لا مائة أو مائة وعشرة أو مائة وألفا عليه  
 القاضى برفض اذا كان حكما لا دليل عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو  
 حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذا من المسائل الطاهرة الشهيرة فلا حاجة الى ذكر  
 الكتب المصرحة بها فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيت شعر مسجدا  
 ويقم فيه مؤذنا وماما فهل اذا جعله مسجدا يثبت عليه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من  
 بقعة الى بقعة في أرض موات تجرى عليه أحكام المسجد هل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم  
 من بني مسجد الحرام لا (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى على ما أحكام المسجد لانه ينقل  
 ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماؤنا فاطبة بان  
 وقف المنقول الذي لا يجر فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ  
 لصلاة الخنازة والعبد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولا شرطه  
 التأييد وهو موقوف من بيت الشعر وأما حصول ثواب مالي اتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لانه  
 من أعمال البر ولا يضر في ذلك عدم أخذه لأحكام المسجد فلا ينبغي أن يمنع من هبه لأجل  
 ذلك والله أعلم (سئل) في ذي يدعى بمحمد بن عبد عيسى ملكا ثانياً والده وأن والده وارثه  
 عن فلانة بنت عصبته ويدعيه ناطر وقف خارج انه وقف فلا بن فلان على ابنته فلانة  
 وأولادها وذريتها ثم وأبنتها لوجه الشرع وحكم به ما حكم شرعي فادعى ذواليد أنه من جله  
 ذريتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل  
 بمجرد دعواه أم لا ما لم تقم بينة عادلة من كاذب على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم  
 بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقر أن شهادة غير العدل باجتماع العلماء  
 لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن بنت ثم ماتت  
 واحدة عن بنين وبنت وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن  
 ابن عم فعمل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نوافل الواقف وقد  
 صرحوا بأنه اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أم لا ما تأسلوا  
 ولا يصرف الى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف  
 اسم كل الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تأسلوا والله أعلم  
 (سئل) في أرض وقف كان لشخص فيها كردار أشجار زيتون وعنب بعد هاتر الوقف كل  
 سنة فيأخذ على كل شجرة مقدرا معلوما وقد فنت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض أشجار زيتون  
 والناظر يطلب أن يأخذ المقدار الذي كان يأخذ على عدد الأشجار التي فنت وبأنى صاحب

مطلب وقف وقفا على جهة  
 بر وعين له أنشأ لا يجوز  
 تبديلهم ولا الزيادة عليهم  
 ولا اشراك غيرهم معهم

مطلبت لو أراد رجل أن يجعل  
 بيت شعر مسجدا لا يصير  
 مسجدا

مطلب محدود في بنديد  
 يدعيه ارثا وآخر أئمت  
 وحقبة على ابنته فادعى  
 ذواليد ان من ذريتها

الكردار عن ذلك وهو تصرف في الارض بحاله من حق الاتقاع بسبب الكردار المذ كورد الزرع  
 الشئوى والصنى وعرف أهل تلك الجهة طاحلة أن يزعموا الاراضى بحصة معلومة من الخارج  
 فهل علمه اذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجزا المثل للارض أم العدد الذى كان يدفعه مال  
 وجود الدولى (أجاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من ثمر النوى التى قد قنيت  
 فلا قائل بمشرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك فعنت وليس له الا على وجه  
 الزراعة وان لم يكن دفعها لذلك فالمتوى بما هو أضع لجهة الوقت ان رأى أخذ الحصة أنفع  
 أخذها وان رأى أخذ أجزا قمتها ادراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقت  
 من اربعة وفى فاضحان أرض موقوف فى قرية بزعم أهل القرية بالنصف أو الثلث وفيها حكم  
 من جهة قاضى البلدة فاستأجر رجل من هذا الحالك هذه الأرض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك  
 الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقت من الخارج قال بعضهم للمتولى ان يأخذ حصة الوقت من  
 الخارج على عرف أهل القرية لان قاضى البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحكم  
 أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل فولية الحالك فى تقليده وان كان قاضى البلدة جعل  
 المتولى متوليا بعد تقليد الحالك الحكومة فقد أخرج الحالك عن الولاية على تلك الارض فلا  
 تصح اجازتها ويجعل وجودها كعدمها حتى زرعها المستأجر يصير مكان المتولى دفعها من اربعة  
 على ما هو المتعارف فى تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج واثم أعلم (مثل)  
 فعما اذا استأجر من متولى وقف أرضا له للوقف بآية المثل وأذن المتولى للمستأجر بالقراس  
 فى الارض والماء يسقى القراس على شرط أن يكون نصف القراس ماعلا الارض ومائته والنصف  
 الثانى للقراس ففأشأ القراس وصار له غلال فاستخرج المستأجر واستأجر من المتولى اجارة  
 جديدة وأذن له بالقراس مهما أرادوا واختاروا وقت المستأجر حصة النصف من القراس لا ولاده  
 ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفى هذه المدة كلما تجد لوقف المذ كورد  
 منقول يستأجر منه ويستأذن منه بالقراس بأجر المثل فأنشئ غراس جديدة مستحقة بعد مستحقة  
 لها عمرو وزاد (٢) زودا فاحش فى نصف غراس الوقت وفى الارض والماء فآجره المتولى فهل  
 يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف القراس وأرض الوقت والماء لغيره البدوي زمه الزود الفاشح  
 عن آجره المثل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الاولى وهى الاجارة من زيد على الوجه المشروح  
 والاجارة الثانية وهى الاجارة من عمرو فاسد أما الاولى فلعلم ضرب من متعة معلومة لها وهو شرط  
 فى الخفية رجل دفع الى رجل أرضا متعة معلومة على أن يقرس المدفوع اليه فيها غراسا على ان  
 ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما اجازاه ومنه لى ككثير من الكتب فتمصر بهم  
 بضرب المدة مصرح فى خفاها بعلمه ووجه فسادها مبالا انه ليس لادراك الثمر والحال هذه  
 مدة معلومة كالود دفع غراسا لم تبلغ الفترة على ان يصلها فخرج كان منهما فسدان لم يذ كرا عواما  
 معلومة ولم يذ كرا المدفوع واقعة الحال كما هو ظاهر فى تفصيص السؤال وأما الثانية فانها اجارة نصف  
 الغراس لا لكل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الثمر والكرم يلزم على أن يكون الفترة لا يصح لانها  
 وقعت على استئلام العين قصد كاستثمار بقره لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز  
 كل منهما ولو مرجح من يشك فى ذلك الى كتب المذهب كالتحفة والتارخية وشرح الدرر ومنع  
 الغفار وغيرهما من الكتب ومن تأمل يظهر له ذلك واقعا أعلم (مثل) فدرجل اجتمع في يده كتاب  
 وقف ورجحة كاتب ولاية توجه فاض بها منازعة فى استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن

مطلب استأجر من المتولى  
 الوقف أرضا وما لغيره  
 ويكون نصف القراس لجهة  
 الوقف بآية المثل من غير  
 ضرب مدة فجاء آخر واستأجر  
 نصف قراس الوقت والارض  
 والماء بزيادة فاحشة فكل  
 من الاجازتين فاسد  
 (٢) قوله وزاد وكذا  
 بالاصل والعين ياء اه

الواقف صورة الكلي وقص على ولعوم من بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسأله الله ذكر  
دون الأناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده ذكره بالواو وصورة  
ما كتب في الخطة بعد بيان الدعوى من وكليها أن الأناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال  
عليه بذكره كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده ذكره  
بجذف الواو فيها فيوجب ذلك عرف السالك الوكيل أن الأناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر  
فهل العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها ذكره بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه  
لهما بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف منها الكاتب الواو في الخطة وهي  
مشتبه بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه اليقينة الشرعية لا بمجرد هذه  
الكواغد والخطوط المرقومة (أجاب) العبر قبل ما تقوم اليقينة الشرعية عليه لا بما يوجد  
الخطوط الكواغد فإذا قامت اليقينة على كتاب الوقف ثبت مضمونه بما وجب الحكم منع ثبت  
ثبت ابن الواقف لشرطه المذكور وكذلك لو قامت اليقينة على ما في التذكرة المنصوص في الخطة  
الساكنة الواو لكونه بقدر الاستحقاق بعلمه وأما مع الواو التي الأصل فيها  
العطف التي الأصل فيها المغايرة ثبتت باليقينة وحكم بدخولها كما برأه فقهاً وبعدمه نفذ إذا  
توفرت شروط الحكم بضرورة في حادثة شرعية وإذا لم تقم على واحدة من الصور يتفرع إلى  
مجرد النظر إلى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضاء بالحكمة فمن كان ذا يد كان القول قوله  
بينهما والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على  
من بعده كل منهم على أولاده فمن بعدهم على أولاده ثم على أولاد أولاده  
أولادهم ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تقطع مات الواقف ٣ عن أولاده المذكورين  
ثم مات محمد عن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده وعن ابن اسمه هبة ومات طه عن ابن ابن  
اسمه حسن مات أبوه في حياة جده المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عوض  
نقذاً منسوباً إلى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وصكر ثم مات علي عن ابنه  
حسين وخليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد  
الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى  
وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالمرجوع الآن من نسل الواقف حسن وكرم ابنهما موسى  
ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين  
ومحيي الدين أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف مصطفى وحسين بن ابن ابن  
الواقف ونضر الدين بن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ربع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل  
على أولاده فمضى عوض ابن ابن الواقف ربعه ويخص به من غير أن يشترك فيه أحد من  
أولاد أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكرم ابنهما موسى ابن الواقف ربع أبيهما بينهما سوية  
ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين  
ومحيي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم أرباعاً على قدر رؤسهم  
ويجيبون نضر الدين مصطفى وحسيناً أبناء ابن ابن الواقف لتزول رتبته عن ذكره من علي  
ومن ذكره معه من أهل الدرجة التي هي أعلى من درجاتهم والعلل فمات ذكرنا من الحكم ما صرح  
به الأصوليون من أن كلاً كل لا حاطة على سبيل الأفراد باعتبار كل واحد من الأربعة كانه ليس  
معه غيره في أولاد من أخوته إذ كلمة كل إذا دخلت على المتكرد وجبت عموم أفرادها بخلاف

مطلب العبرة بما تقوم عليه  
اليقينة لا بما يوجد من الخطوط

مطلب وقف على نفسه  
ثم على أولاده وما هم ثم  
من بعد كل منهم على أولاده  
والموجودون الآن متساوون  
في الدرجة

(٣) قوله مات الواقف إلى  
قوله في الجواب والعلل فيها  
ذكرنا هكذا في النسخ التي  
بأيد بناوقس نقص بعض  
الفرع الموقوف عليهم في  
الجواب والسؤال فورا

كله الجمع فلما فرض عوم الاجتماع دون الاتفاق ادهى مسئلة من دخل هذا الحصن المعروفة  
 الشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف مال الكل واحدا من الاربعة بين اولادهم يستقل به  
 الواحد والاشقان فازيد ثم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم واولاد اولادهم لقوله ثم من بعدهم  
 على اولادهم ثم ثم فوجب فيه الاصل فرعه وقوع غرعه لعدم اشتراط صرف نصيب من مات  
 لولد له الا في ذلك ظاهر بين لا خاف عليه والله اعلم (سئل) في امر أنا أسقط حقهما من وقف  
 شرط للزيرة وهي مناهل يسقط أم لا (أجاب) لا يصح إسقاطها قال في النهاية في كتاب الشهادة  
 أما الوقف على المدرستين كل فقير من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا  
 لا يطل باطلا فانه لو قال أطلت حتى كثرة أن يطلبوا ياخذ بغير ذلك اهـ هذا في وقف المدرسة  
 فكيف في الوقف على الزيرة للمستحقين بشرط الواقفين غير وقف على تقرير الحكم وقد  
 صرحوا بان شرط الواقف كنس الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم  
 في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذروا الله اعلم (سئل) في وقف وقفه واقفه على نفسه  
 حياته ثم على اولاده الذكور والامات ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد  
 اولادهم الذكور ثم على انفسهم ابداما عاشوا على ان الاثنى من الموقوف عليهم تستحق بشرط  
 الزملة والحاجة واذا تروى سقط حقهما من الوقف يجرى الحال على ذلك ابداما تدين الى ان  
 يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل آثره على مصالح حرم التي صلى الله عليه  
 وسلم شرط وطرفا منها أن سدا بعمارته وما فضل يصرف على الموقوف عليهم على الشرط  
 والترتيب المعين علامقات اولاده الذكور جمعوا بين اولادهم ولم ين من صلبه الابنت له ارملة  
 محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا اطلق الواقف الوقف ولم يبينه للسكنى أو الاستغلال  
 كيف يكون الحال (أجاب) أما الصرف الا أن لغته فهي بأسرها لابنته للترتيب المستفاد  
 به ولم يستثن بقوله غير أن من مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يتم فلا شيء لاولاد البنين مع  
 ولد الصلب كرا كان أو أتي بالجمع في قوله ثم على اولاده وادبهم جنس الاولاد لا حقيقة الجمع  
 اذا الواحد يتقدمه اذا انفرد فتكون القلة كلها لها الا انهم من اولادهم لمصلحة موهم من اولاد الاولاد  
 فحجبهم بملكوذ جنتا عليهم كما هو ظاهر لا غبار عليه ولا وقف غم وأما ما يكون اذا وقف ولم ينص  
 على السكنى والاستغلال فالمرح به في كتبنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلال  
 لا السكنى قال في التتم الوهابي

مطلب اذا أسقط حق بعض  
 الزيرة الموقوف عليهم  
 لا يسقط وكذا المستحق في  
 المدرسة

مطلب وقف على نفسه ثم  
 على اولاده الذكور والامات  
 بشرط الزملة والحاجة ولم  
 يوجد الابنت الواقف ارملة

مطلب اذا اطلق الواقف فهو  
 على الاستغلال

ومن وقف دار عليه فانه • سوى الابن والسكنى به الا يقرر  
 قال شارحه ابن الصنع مسئلة البيت من التبيين والخاصي وقف منزلا على ولديه واولادهما  
 ابداما تناسلا افراد السكنى ليس لهما حق في السكنى لان حقهما في القلة اهـ وفي الخاتمة  
 موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه أن يسكن الدار هو قول القبيه أي جعفر رحمه الله  
 واستدل في ذلك بجواز اجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت  
 السكنى للموقوف عليه لانه لا يكون مستأجر اسكن داره حق السكنى فيها وذلك باطل فلما جازت  
 الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي اهـ فحصل من ذلك ان جميع القلة  
 تصرف على الارملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لاولاد اولاد الواقف مادامت  
 حيوات الله اعلم (سئل) فيمن وقفها وقض نظر لشخص ووقف الواقف ثم الناظر بعد ان  
 أوصى الولد لغيره نظر لغيره يكون ولد الناظر المذكور أحق من غيره أم لا وهل على تقدير عدم

مطلب الناظر الذي من جهة  
 الواقف أن يوصى بالنظر لغيره  
 وان لم يوصى بنصيب القاض  
 ناظرا

الوصي يجوز نصب الناظر أجنبيا مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقرائه أم لا (أجاب)  
بقوله قال في التتارخانية نقل عن السراجي أن مات القيم بعد مائة الواقف كان القيم قد  
أوصى إلى غيره فوصيته بمنزلة اهـ ومثله في البرازية وفي البحر إذا مات المتولى المشروط لم يبعد  
الواقف فإن القاضي نصب غيره وشرط في المحتج أن لا يكون المتولى أوصى به إليه رجل عند  
موته فإن كان أوصى لانهب القاضي اهـ ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية  
والظهير وغيرهما والعبارة الثانية ولو أن الواقف جعل رجلا متوليا بشرط أنه إن مات هذا  
المتولى ليس له أن يوصي إلى غيره جاز هذا الشرط اهـ والقصة يفهم من هذه العبارة الالغية  
في إثبات الولاية لوصي الناظر المذكور إذا التمس على جواز الشرط لدفع توهم بطرأ عليه  
بعد الجواز كما يدرى من أكثر من معاينة قضاة ابتكار عباراتهم أمثل ذلك يقال في مثل  
هذه المسائل التي ذكرناها ودورانها بينهم حتى كانت مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها  
بذكر ما يتفرع عليها ويقتضيها وهذه المسئلة كذلك فإن كتب المذهب طائفة بها كما هي  
طائفة بمسئلة تولية واد الواقف وأهل بيته فانهم صرحوا فأطعنانه لا يجعل الناظر من الأجانب  
مادام هو حدين واد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك فالوا لا اله أشق وأولان من قصد الواقف  
نسبة الوفا إليه حتى قالوا فإن قام أجنبيا لعدم صلاحية أحد من أقرائه الواقف ثم صار من  
ولم ين يصلح صرفه البيو اقه أعلم (مسئل) في دار موقوفة قمع حا كورة بملصة لها استأجر  
الحا كورة رجل اجارة طويلة مضى غالبها فاستبدلت الدار والحا كورة بدار أخرى في بلدة أخرى  
استبدل الشرعا لدى نائب الشرع الشريفة فادعى مستأجر الحا كورة على مستقبل الدار  
أو الحا كورة قسدا الاستبدال هل تصح دعواه القسدا مع أنه ليس بناظر على الوقف ولا يستحق له  
أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا  
وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البطل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب)  
لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كون مستأجر الحا كورة المذ كورة لانه لاحق له في نفس  
الدار لارقبه ولا منفعة انما لحقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحا كورة فقط فكيف تصح  
دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها وعلى تقدير أن الدار والحا كورة معاقا جارة  
لا يملك فسخ البيع قال في الخانية ولو أجر من غيره ثم باع من غيره لا يتذيعه في حق المستأجر فإن  
أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ اهـ وقال بعده قيل الكلام  
على الاجارة الطويلة الأجر اذا باع المستأجر فأراد المستأجر أن يفسخ البيع معه اختلفت  
الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ اهـ وهذا لو قدر أن أن له الفسخ على غير الصحيح من المذهب  
فهو لا يتأثر في الحا كورة لا غير إذا اجارة لا يؤثر الفساد في القساد في الدار كن جمع بين  
ملكو وقف وليست من قبيل الجمع بين الحرا والعبد كما هو أظهر من أن يقرود عوى فساد  
الاستبدال لا يكون الامن خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لاحق له في الدار يدعيه ولا  
تقلره ولا ملأ من منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما يدعي بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس  
في رابعة النهار وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الارواق فيسمى من المسائل المشهورة ومن  
جمله من نص على صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجر  
ضعة ثلاثين سنة وكسب في الصلح أنه أجر ثلاثين عقد أكل عند عقب الاسر والضيعة وقف فانه  
لا تصح الاجارة هكذا ذكره هو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ في قول الهندواني

مطلب دار موقوفة مع  
حا كورة استأجر رجل  
الحا كورة اجارة طويلة  
فقبل تعلم منته استبدلت  
الدار والحا كورة فآراد  
ابطال الاستبدال

مطلب الاجارة الطويلة غير  
صحيحة ولو يعقود

واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة لصفاة الاولاف وعليه الفتوى اه يعنى من دعوى  
الملك فيها خصوصاً في هذا الزمان الفاسد وذ كر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك الملوكة  
أبي العلاء الناصبي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقت قال

أفتى بطلان الاجارة معشر \* من زمره الفقهاء قطعاً لا زماً

وبذلك أفتى للتدين حسبة \* كي لا يكون عيالاً حراً ظالماً

ثم قال المختار انه لا يصح وأفتى بطلان الاجارة من الفقهاء بطلان الاجارة \* وأما اشتراط  
اتحاد البلدة فلا قائل به وصريح كلام هلال والخصاف وقاضيان وغيرهم يجوز في أى بلد شاء  
حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم  
أنه يصح إذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من المحلة الموقوفة فعنى  
الاحسنه والخير به قيمها والمقصود للوقت من تحصيل الغلة ودوام المنفعة أم ترهم علوا  
المسئلة باحتمال الخراب في ادون المحلتين لقلة الرغبان فيها فكيف يقاس البلدان القدان  
لا يحتمل الخراب على المحلتين اللتين احدهما لقلة الرغبة فتحصل الخراب كما هو مشاهد في  
الامصار المذكورة وغيرها وعليك أن تتأمل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خيراً من الموقوفة  
فهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة خيراً من الموقوفة فالاستبدال جائز والحال هذه وان  
اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة في الوقت حردوا بكلام غيره  
وذلك غير مقبول والله أعلم (مثل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ماداموا منهم بعدهم على  
جهة ولا تنقطع وبها تبرز ثبوت قديم نصفه لمستحق الوقت ونصفه بيد جماعة تقدم العهد عليه  
فأدعى بعض الجماعة الملك في الأرض بقدر حصته في الشجر وأتكر الوقت في الأرض وطالب  
المستحقين للوقت باحضار كلب الوقت فأعذر واهل يتوقف ثبوت وقت الأرض على احضاره  
أم لا يتوقف الاعلى احضار البيعة الشرعية يعني في ذلك قول الشاهد أنها وقت وأطلق  
أو قال بعد أن شهد به لم أعين الوقت لكن اشتهر عندي وأخبرني من أئني به وهل تشترط تسمية  
الواقف أم لا حيث كان قديماً وهل اذا غلبت الأرض وجهه الشرعي يحكم في أرضه ونهره  
بكل ما هو أرفع للوقت من قطع أو ابقاء أم لا وهل اذا أقر أحد المستحقين للوقت بوضع بدلاً حذلي  
حصه مشاعاً من الشجر يمنع اقرار مدعوى بالمر الوقت بوقت الأرض المذكورة أم لا (أجاب)  
لا يتوقف ثبوت الوقت على احضار كلبه لان جميع الشرع الشرع ثلاث البيعة والاقرار  
والتكول وكتب الوقت انما هو كغاية خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من  
علمائنا والعبرة في ذلك البيعة الشرعية وفي الوقت يسوغ للشاهد أن يشهد بالسمع ويطلق  
ولا يضرب في شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقت ولكن اشتهر عندي وأخبرني من أئني به وفي  
اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع القصولين راجعاً للعدية ينبغي  
أن تقبل ولو كان قديماً وقت مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فأدعى المتولى انه وقت  
على كذا مشهور وشهد كذلك فالمختار انما يصح اه وقد صرح علمائنا بأنه يقتضي الضمان في  
غضب عقار الوقت وغضب منافعها وكذلك بكل ما هو أرفع للوقت فيما اختلف العلماء فيه هكذا  
صرح به في الحارثي القدسي واقرار أحد المستحقين بوضع بدل رجل على حصه من ثمنه لا يمنع  
المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقت من دعوى الوقت اذا لم يتنوع الى يدحق  
ويدعوان ويدالحق متنوع الى يداجارة واعارة وديعة ومك فلا تنع المقر نفسه فكيف تمنع

مطلب لا يشترط لعمدة  
الاستبدال اتحاد البلد  
والحالة

مطلب لا يتوقف ثبوت  
الوقت على كتابه بل البيعة  
ويسوغ للشاهد الوقت أن  
يشهد بالسمع وفي اشتراط  
تسمية الواقف خلاف  
مطلب اقرار أحد المستحقين  
بوضع بدلاً حذلي شيء من  
الاشجار لا يمنع دعوى  
الناس بوقت الأرض ولو  
المقر نفسه







مطلب التزام العماره بترعا  
غير لازم ولا يلزم وكيلا  
المولى ما غصب منه

مطلب مات أحد المستحقين  
عن أخ وابن بنت ادعى ان  
استحقاق المولى له فان  
وجده في السجل شي اتبع  
والا يعمل بالمعهود من حاله  
فيما سبق والا فالبينة  
(١) انظر الجواب الثاني في  
صفحة ٢٠٩ قاله نصر  
الهوري

مطلب وقف بايدي جماعة  
وعليه عشر ليس لو كمل  
بيت المال اجازته

مطلب اذا صرف المولى  
أو قبض لا يجب أن يكون  
بمعرفة الكاتب الا اذا  
شرط الواقف ذلك  
مطلب في الفرقين المولى  
والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم  
على ولديه الخ ثم مات أحد  
الولدين عن ابن في حياته

وايصال عواقب مرتبة وجميع لوازمه يبلغ ما لو لم وان احتاج الى زيادة عنه يدفع من ماله  
متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شأ من مال الوقف الذي تحت يده كل متوليه  
بضعة الوكيل أم ذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو اجنبي  
خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه  
اذ هو التزام لا يلزم شرعا غير تدعى بحكمه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف  
لا يدفعه الوكيل حيث لم يجد دفعه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تعبت نفسه  
القابضه فان اذام في الدنيا والاطول به في الاخر فوالله أعلم (سئل) في وقف أهلي مات أحد  
مستحقين عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المولى ينقل اليه فهل له ذلك أم لا  
(أجاب) ان كل من الوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع  
ما فيه اختصاصا اذا تنازع فيه أهله والاطول الى المعهود من حاله فمما سبق من الزمان من أن  
قوامه كيف كانو يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعا الى القياس الشرعي وهو ان من  
أنت بالبرهان حقا حكم به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما  
ذكرنا ان حصة جده لانه تنقل اليه ظهورا فينا أول يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك  
أول تعلم عادة القوام ولكن أقام ينقل مدعى الشرعي بوجهه الشرعي حكم به وان لم يوجد  
من ذلك شي فلا يصح حكم به بغير دعواء والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة  
واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستمارات العادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الزمان  
وان لم يوجد شي من ذلك فن ادعى شأ فعله أن ينسب بالبرهان واقفا أعلم (سئل) في وقف بايدي  
جماعة تلقوا من آبائهم وآبائهم عن آبائهم وعليه عشر لحساب بيت المال هل لو كمل بيت  
المال اجازته مع وجود المتكلمين عليه من أهله بسبب ان علمه عشر أم لا وهل يكفون الى سنة  
تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كاشرة (أجاب) ليس لو كمل بيت المال اجازته وكونه  
عليه عشر لا يجوز لو كمل بيت المال اجازته لان علمنا ناقصا على وجوب العشر في الاراضي  
الموقوفة والعشر مجرى الصدقة وليس لاخذ الصدقة الاجازة وهذا مما لا رتاب فيه  
ذوو الالباب ولا يكفون الى سنة تشهد لهم بالوقف اذ البتة قضى ما يستدل به وكذا ادعى  
ذو المال كان القول قوله بلا شبهة فكذا يقبل اقراره ما في يده وقف على جهة كذا وما  
صرحوا به انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الى اثبات ما بايديهم بالبينة فان اليد مجردها  
كافية وهذا ايضا ظاهر لا مرية فيه واقفا أعلم (سئل) في وقفه متول وكاتب كل منهما مقدر  
على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المولى شأ على لوازم الوقف وقبض شأ  
أوجب علمه أن يكون بمعرفة الكاتب أم لا واذا قلتم لا فاعاظة الكاتب واذا قلتم نعم فاعني  
قولهم القول قول المولى فيما صرفه وقبضه (أجاب) لا يجب أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب  
الا ان شرط الواقف ان المولى لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ على هذا غير عمل هذا فعمل المولى  
الامر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير  
هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المولى بالتصرف يمكن الكاتب الضبط  
بالكتابة ما ملأه أو يصر ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا وبعض المتأخرين  
ما شبهه بالخالفه لهذا ولا اعتداده لكونه بخلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس  
مذهبا لنا معاشرا الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم بعده على

ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سيحدث لهم الذكور والاثان على القرينة الشرعية ثم على  
 أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم بطناً بعد بطن وطبقه بعد طبقه فالعلماء  
 تحبب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم غير ولد ولا ولد لولد وان سفل كان نصيبه  
 لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض له كمن مات عن ولد أو ولد له مات صالح قبل  
 والده عن ولد اسمه صالح الذين ثم مات الواهب عن محمد المذكور وعن ولد له صالح الذين دخل  
 لصالح الذين استحقاق مع عمه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصالح الذين مع عمه ولو قدرنا أنه قد  
 صرح في الوقت بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد له كان نصيبه إلا نصيبه  
 وقت موته كما صرح به والد شيخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين  
 العلماء معتزاً عظيم واضطرابطو بل متى على أن المراد بالنصيب ما يقع بالحاصل بالفعل وما هو  
 بالقوة فكيف يجمع عدم التعرض له كمن مات عن ولد أو ولد له والحاصل أن محمد المحض  
 بالاستحقاق ولا شيء لابن أخيه صالح الذين مادام عمه موجودا والحال هذه والله أعلم (سئل)  
 في رجل وقف وقفاً على أولاده المرحومين وصالحهم لذكر مثل حظ الانثيين على أن من مات من  
 الذكور وعن ولد أو ولد له نصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد له نصيبه لمن هو في درجته من  
 الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم فإذا انقرضوا فهو على أقرب عصبائه فإذا انقرضوا فعلى  
 جهة ترعيتها ماتوا وانحصر الوقت في ابنه ذميو بجلال مات بجلال عن أخيه عبد النبي ورمضان  
 مات ورمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذميو لآعن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه  
 جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى إبراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربع  
 الوقف عليهما (أجاب) يقسم ربع الوقف عليهما انصافاً فهذا نصيبه ولا خرصه  
 لاسوائهما في الدرجة وقد نص الخصاص في أو فافقه في مثله بذلك حيث قال فإذا انقرض البطن  
 الأعلى نقضاً القسمة وجعلنا على عهد البطن الثاني ولم نعمل بشرط اشتراط انتقال نصيبه إلى ولده  
 هنا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيئاً من ذلك ورد على من قال بعلم نقضها في  
 صورة الواو وخسبه بصورة ثمانية لاوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض يصلح خصه أولاً  
 شك أن غرضه التساوي في ربع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في إعطاء واحد من  
 التساويين ربعاً وإعطاء الآخر ثلاثة الأرباع بل هو بعيد عن أن يخطئ بالله في أقواله فافهم والله  
 أعلم (سئل) في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة  
 تساوي اجرتها نحو ثمانين قروش استقل الناظر منها إلى دار الوقف تساوي اجرتها نحو ثمانين  
 خمسة وعشرين قروشا وامكن معه ولده بعلته فهل له ذلك أم لا وإذا قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل أو  
 يلزم ولده أو لا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه اجرة المثل تلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا  
 به في أحد شريكي الوقف والاجنبى وأطلق في سكن الموقوف فم الناظر والشريك والاجنبى  
 بل والواقف بعد التسليم لتصرفهم به بعه كلاجنبى والقروغ الشاهدة في ذلك كثيرة ولا  
 يلزم ولده من ثمانية على التسوية على التابع كما صرح به في محله واقفه أعلم (سئل) في وقف أهل من  
 جلته أما كن معدة لسكن الموقوف عليهم ناظر بشرط واقفه عبد إلى بعض الأماكن التي بها  
 أحد الموقوف عليهم وجهه موقع به كوي وحده يتألم يكن في زمن الواقف وجدوا ما هو محتويات  
 للزراعة وغيرها مما ليس ضرورياً فهل يرجع عاصره على الوقف أم ليس له الرجوع وهل إذا كان  
 صرف ذلك من مال الوقف يضمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإن

مطلب تقض القسمة بعد  
 انقراض الطبقة

مطلب اذا عين الواقف  
 لناظر محلا يسكنه فسكن  
 غيره فعليه اجرة قدوم من  
 هو تابع له

مطلب اذا جدد الناظر  
 ما لم يكن في زمن الواقف فان  
 صرف من مال نفسه فلا  
 يرجع وان من مال الوقف  
 يضمن

كان الصرف من مال الوقف فنه والله أعلم (مثل) في محدود يسير رجل تلقاه ولمد عنه مزار واختلف ورثتهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا جهة برضا الحاكم (أجاب) من أدنى أه وقف فقصيه وقف ومن أدنى الملك فقصيه ملك يصرف فيه ما شاء ما يشهد شاهدان على الوقف فيبث وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كائناً عليه في التنازلية وغيرها والله أعلم (مثل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أنه يشترط مطلقاً قد كان أو وحدنا كما صرح به الامام ظهير الدين والله أعلم (مثل) فيما لو وقف زيد داراً وشرط سكنها على بنات بكره جعل آخره لجهة تركت بذلك ملك شرعي و تزوجت كما واحدة سنهت برجل وامتنع الآخر أن يسكن معاهل لهن السكنى على النفراد ولهم لاحدا حق الامتناع عن المهايأة وهل اذا سكنت احدا حق متعمداً لغيره لا لغيره السكنى فذلك حيث تعذر سكنها معاً (أجاب) ليس لواحد منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها با حقهن في ذلك على التساوي فيسكن في الدار كلهن فان اتفقن في المهايأة فيها جاز والا تسكن كما واحدة بقدمها يتحصنها فيها بلا مهايأة كما أفاده في الخلاصة والبراز بقوله تاريخه وغيره والله أعلم (مثل) في سكنا معاهل مسلم وقد تقرأ أن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس السكنى على الأصح والمهايأة في الوقف لا جبر عليها لأنها قسمة ولا يجوز قسمة الوقف على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظ وعلاوة فيه علم أن ليس للآخرى السكن نظير ما سكنت احداً هم قال في فتح القدير بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف أن لو سكن بعضهم فله وجه الاستحواض بقية لا يستوجب آخر حصته على الساكن بل ان أحب أن يسكن معهما بقية من تلك الدار بلا زوجة وأزواج كان لاحدهم ذلك والآخر المتضيق يخرج وأطوا ماله كل بقية إلى جنب الآخر وقد ذكر في الفتنة وغيره ان المهايأة انما تكون بعد انصوب فحين بعد أن حققوا ورزوا جواز المهايأة في الوقف اتفاق الموقوف عليهم كما هو سريخ كلاً الاسعاف وجعل مافي أو قاف الحصاص على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لافيه مضى قدر ولا تغتر بما وقع في بعض الشروح بما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (مثل) فيما إذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شرطاً ومات الواقف عن ثلاثة بنات فله على وعن بنات ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عن موته وأولاداً ولأولاده ليسوا كذلك والله أعلم (مثل) في وقف على ذرية حرب منه طائفة فاستدان ناظر مبالغوا عمره أو الوقف لعدم ما يصرف في العمارات من جهة الوقف بغيران القاضي ثم باع جميع العقار ليوثي الدين المذكور فهل يـ غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه (أجاب) الأصح في المذهب أنه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للموتى لاجل العمارات وقت الحاجة ولم يأت القاضيه لوقفها لا يثبت الدين الا عليه ولا عليك قضائه من غلة الوقف فضلاً عن عينه والاجل منعد على أنه لا يستقيم إيجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقة الوقف الوقت ليست للفقراء مقبضه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الرضا على الوقف بل على الناظر نفسه وانظر إلى الصريح في شرح قوله هو سيد من غلته بعمارته والله أعلم (مثل) في صور كتاب وقف فريه مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية أراضي قري متعده بادي فلاحها مر قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أنم الوقف المذكور هل هي لبيت المال يقطعها السلطان للتجارة

مطلب مات عن محدود واختلف ورثته ففهم من يقول وقف ومنهم من يقول موروث  
مطلب يشترط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة  
مطلب المهايأة في الوقف تكون باتفاقهم في المستقبل لا بالجبر

مطلب ليس لاحد الموقوف عليهم أن يسكن نظير ما سكن الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على أولاد فمات عن بنات وبقى ابن مات في حياته

مطلب اذا استدان الناظر من غير أن يشترطها الواقف ولا أن ذنبها القاضي فهي لازمة له

مطلب لا يثبت وقفية في كتاب الوقف

تلقب عظمهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به الوقت وترفع أيدي التيامير والقلاحين  
عنها بمجرد ما من غير شهود تنسب على خصم شرعي من جهة بيت المال يصح صراح الدعوى عليه  
شرعاً لم لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضى بها شرعاً بلا شهود تشهد  
على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لانها مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال  
في الاشياء بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بكتوب الوقت الذي عليه خطوط  
القضاء الماخذين لأن القاضي لا يقضي إلا بالحق وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار  
الخاتمة اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب وانه اعلم (مثل) في قرينة موقوفة بأراضي على  
الحرمين الشريفين هل يزار عيالاً يقتطعونها رقبته من الاسلام أو من فاطر الوقت بحال معلوم  
ففيه غاية الغبن والقدرة على جهة الوقت ويصح ذلك شرعاً لم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه  
وكيف يصح مع كونه علاً مخالفاً لشرط الواقف ولحكم الشرع الشريف اذا المقاطعة على  
محصل الوقت باطلاً منازعة لقانونه المنفرد وهذا عيال الوقت فيه ولا يتردد في بطلانه فقهه والله  
اعلم (مثل) في خفض وقف تكفي شرط لكل ذي وظيفة قدر معلوم من الدراهم وغيرها  
هل له ان يتناول من الوقت ازيد مما عين له الواقف أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل اذا  
اعتاد أخذ ذلك عدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صار حقاً مستحقاً بطبيعته  
أم لا وهل اذا أنهى الى السلطان فقرر له شيئاً زاد عما شرطه الواقف يصل له يتناول ولو سئل بعض  
الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز أحداث  
الوظائف في الاوقاف أم لا وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناوله زائد عن حقه الذي شرطه  
الواقف أم لا (أجاب) لا يعمل لصاحب وظيفة ان يتناول زيادة عما عين له الواقف ويضمنه اذا  
أخذ غير حق لما قلناه لشرط واقفه ولا يطيب بصورته عادة كالسارق يعتاد السرقة لا يعمل له  
السرقة بانخاذها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا  
يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كمن الشارع الموجب لابطال  
شرط الواقف ولصداقته النصوص فاطمة تالمس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقت بغير شرط  
الواقف ولا يعمل للمقرر الاخذ الا بالنظر على الوقت لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقرر  
خادم المسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشياء والنظار في القاعدة الخامسة بتقاعن  
الذخيرة والولاءية وغيرهما بان القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير شرط الواقف لم يعمل  
للقاضي ذلك ولا يعمل للفرائض تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة أحداث الوظائف بالاوقاف  
بالاولى لأن المصعد مع احتياجه للفرائض لم يميز بقرره لا مكان استجار فرائض بل لا يقرر بقرره  
غيره من الوظائف بالاولى ثم قال مثلث لو قرر يعني القاضي من فائض وقف سكت الواقف عن  
مصرف فائضه هل يصح فأجبت لا يصح أيضاً لما في التنازعية ان فائض الوقت لا يصرف  
للقراء وانما يشتري به المتوفى مستغلاً وصرح في البرازية توسعه في الفرور والدراية لا يصرف  
فائض وقفه لوقت آخر اتحاد واقفه اهـ واختلف اهـ ومن المقرر للمعلوم ان من تناول شيئاً ليس له  
تناوله فهو ضامن له ان قيمته يتبين وان مثله يتبين له واقفه اعلم (مثل) في رجل وقف بحتة داراً  
على جهة بره ان يتورمكاً ما معلوماً للقاضي الشريف وان يصدق برطل خبر الفقراء في شهر  
رجب وشعبان ورمضان وأن يطبخ في كل ليلة من رمضان طامة طعام للفقراء وأن يكون المتولى  
عليه شيخ المسجد كما تسمى كان ومات الواقف من غير كتب صدك والآن تنكر الورثة ذلك هل اذا

(١) انظر ما في مسند

١٨٩ قاله نصر الهوري

مطلب المقاطعة على

متصلات الوقت باطلاً

مطلب اذا تناول صاحب

وظيفة أكثر مما عينه

الواقف يضمن ولو بأمر

السلطان

مطلب ليس لاحد ان يقرر

وظيفة في الوقت بغير شرط

الواقف ولو سكت الواقف

عن مصرف فائضه

مطلب اذا حكم الحاكم

بالوقت بمجرد قول الواقف

وقف من غير تمصيل

وتسليم فقد حكمه

رفع لها كالمشروع و قامت بته شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي بمعاها و اذا قضى بها أخذ  
 قضاء و مشرعاً لا (أجاب) قد وقع لاستاذنا الخافق بر د الله مضجعه بما هو مثل هذا السؤال  
 فأجاب عاصورة ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقت يصح بمجرد قوله وقت من  
 غير احتياج الى تحصيل ولا الى تسليم الى المتولى و صححه الكثيرون حيث حكم بصحة الوقت  
 موافقاً لقول صحیح فقنوا نعيم والله أعلم (مسئل) في رجل باع زوجته ف راساً في أرض و وقف  
 و حضى على ذلك مدة سنين و مات البايع فأدعى ابن ابنة على رجل اشترى من الزوج غراساً في  
 أرض و وقف أيضاً ان جده البايع له كان قد وقف دار و جميع ماله من الغراس هذا و الاول على  
 أولاده ثم ثرواً فأقام على ذلك سنة هل يسلط شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب)  
 لا يسلط لامور منها أن المدعى عليه لا يسلط خصم من الزوجة و منها جواز بيع الوقت حيث لم  
 يكن محكوماً بزمومه بعد الدعوى العصبية أفتى به مفتي الروم أبو السعود وغيره بقوله ان لم يكن  
 مسلطاً يعني محكوماً بزمومه بعد دعوى عصبية يسلط الوقت فيما لا يحل و الباقي على حاله  
 و منها ان وقف الغراس بدون الارض مختلف فيه لا سيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله  
 أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشروط على ابراهيم طه الجليل للفقراء و الارامل  
 و الايتام القاطنين ببلده و الجاورين لمصلحة عليه الصلوات و السلام هل يصل لناظره المتكلم  
 علمه أن يقطع و ما لكل ريعه قصير المستحقون في غاية الجماعة و الضعفة مع ان فيه ما يقوم  
 به أحسن قيام و ينظم به أحواله أتم استقام أو يحرم عليه ذلك لانه كتابه محض الحرام  
 يتناوله مقتضاته من محلاتها و عدم صرفها على جهاتها و يقول هذه عوائد لا حق فيها  
 و يصرها على لذات النفس و شهواتها يتناول الجواب فيما يزن هذا الناظر و لكم الاجر  
 و الثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة و الاخلاق القبيحة الضميمة يجب عزله  
 و تبديله عن رضى الله فله كيف لا و السباط المنسوب الى هذا النبي الجليل يجب على كل أحد  
 صيانة من التعطيل افه و صلى الله عليه و سلم و على سائر انبياء الرحمن لما اشتهر من اخلاقه  
 الكريمة مع الضيف أورثه الله سباطاً لا يقطع على توالي الا زمان فكيف ينزع من بسى في قطعه  
 أو يفوز من يسبب في منعه و في حرمان مجاوريه الفقراء و المساكين و الارامل و الايتام  
 و المتعطلين و قوله هذه عوائد يجب عدم الصواب اذا التسؤل ان كان من مال الوقت المستحق  
 لجهة فحاز هذه العادة القبيحة في كل مال الوقت و اتفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان  
 من مال المزارعين و المتقيلين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كلالا الحائسين هو مر تعلق في  
 الحرام منصفه لا حاكم فعلى حكم المسلمين اما طه اذا و بوليته من رضى الله و بعدل لآخره  
 و لا حول و لا قوة الا بالله و الله أعلم (سئل) في أرض و وقف غرس بها رجل هو و ولده أشجار  
 زيتون و تين و غيره حساباً بذن شرعي عن له ولاية الاذن شرعاً بما هو أجره المثل لكل سنة فكبر  
 الشجر و عظم و صار له ريع و مات الرجل و غاب و ولده و ورثه ما ذرية ضعاف و ايتام يؤدون اجرة  
 المثل المولى اليها هل لناظر الوقت أن يكلف الذرية قطع الاشجار أم لا و الحال انهم يؤدون اجرة  
 المثل على الوجه المطلوبين غير نقصان (أجاب) قال في الصرفي شرح قوله فان مضت المدة فقلعها  
 و سلها فارغة و في القسبة استأجر أرضاً و قضا و غرس بها و ثم مضت مدة الاجارة فقلعها استأجر أن  
 يستقيم الجابر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر لولائي الوقت و قوليهم لا القطع ليس لهم ذلك و بهذا  
 يعلم مسئلة الارض المحتكرت و هي منقولة بأضياف أو قاف انصاف اه ما في البر و وجهه

مطلب باع الزوج و زوجته  
 غراساً في أرض و وقف فاذا  
 ادعى ابن ابنة على رجل  
 اشترى من الزوج غراساً  
 كذلك ان جده وقف الغراس  
 و أفتى بذلك يسلط بيعه ولا  
 يسلط بيع الزوجة

مطلب اذا اكل الناظر  
 ريع وقف سيدنا الخليل  
 الموقوف على ابراهيم طه  
 الجليل يجب عزله

مطلب استأجر أرض و وقف  
 جارة المثل و غرس فيها  
 أشجاراً باذن عن له ولاية  
 الاذن و مات الغراس عن  
 ايتام يؤدون اجرة المثل  
 المذكور فآراد الناظر أن  
 يكلفهم قطع الاشجار

انه لا فائدة في قلع الاشجار واجازتهم بجيش الابرّة فحبب استبقه الاشجار توقوا الخطأ لمهتين  
 الزمة الضعاف بعدم الاتفاق والوقت المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع عليه لاسباب  
 وقد تأيد قتل القسمة على ما وقاف انحصاف وعلى التأخر فيه أن يتطرق الى ذلك بمن العدل  
 والانصاف والله أعلم (مثل) فما اذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقرآن أو نحوهما  
 مع ناطر الوقت فادعى صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلومها وإنكر الناطر هل القول قول  
 صاحب الوظيفة أو قول الناطر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقت بنفسه شرط الواقف أم لا  
 (أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد مثل شيخنا شيخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن  
 صاحب وظيفة قراعتي معصفي جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناطر في المباشرة فاقضى بان  
 القول قول الورثة في المباشرة مع الميعن قال لانهم قاعون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة  
 مع الميعن لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وتليفه  
 وليس الجامع كسنة شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالملك أيضا وشبه بالصدق فمعطى  
 كل شبه ما يناسبه وأما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشياء الطائفة صرح في النسخة  
 والاولا الحقيقة وغريها بان القاضي اذا قرئنا المسحبة بغير شرط الواقف لم يصل للقاضي ذلك ولم  
 يصل للقرائن تناول شيء من ذلك بوجه علم حرمة احداث الوظائف بالاقواف بالاولى لان المسحبة  
 مع احتياجه للقرائن لم يجوز تقريره لا مكان استحضار قرائن بلا تقرير فقرير غير من الوظائف  
 لا يصل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع القسمة فلا توقف فيه واقفه أعلم (مثل) في وقف  
 صورته وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم بعده على ولده فطلبه الموجد إلا أن المذموم  
 شمس الدين ومن سبب ذلك فمن الاولاد الذكور دون الاناث على حكم القرينة الشرعية ثم من  
 بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم القرينة الشرعية  
 الطبقة العلما منهم بحسب الطبقة السفلى أيداما عاشوا وأيداما بقوا الذكور مثل حظ الانثيين  
 ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم ونذرهم ونسلهم وعقبهم يكون وقف على  
 بنات الواقف على حكم القرينة الشرعية ثم من بعدهن على أولادهن الذكور والانات ثم على  
 أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم القرينة الشرعية ثم من بعد انقراض أولاد الظهور  
 يكون وقف على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البنون ثم من بعدهم على جهات أخرى ذكرها  
 الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانقضى الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة  
 ذكور وأربع بنات وانقضى الوقف فيهم بموجب النص ثم مات إحدى البنات عن ولدها ومن  
 غرض أولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما تنسقه والدته أم يكون محجوبا بأولاد الظهور  
 (أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا يجزى ذكر لان الاضافة لا ولا الى نفسه في قوله ثم من  
 بعدهم على أولادهم الخ حتى يستحق باقراض أهلها فإن قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض  
 أولاد الظهور يكون وقف على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البنون قلت لا يغني الحكم  
 المستفاد بالكلام الاول لما تقرر في الاصول في باب وجوه الوقف على أحكام التزم ان ايجاب  
 الحكم في المسمى لا يوجب التقي لانه ضمة فكيف وجبه الاثبات لا يوجب تقيدا لا يصح ولا  
 دلالة ولا اقتضاء ليس فيه الاثبات بعد انقراض أولاد الظهور بل يوجد من ذرية الواقف من  
 أولاد البنون وأما قبل الانقراض فما يكون عنه وقد علم حكمه على ما قد اذعن مفهومهما  
 فالمنهايم لا يجوز الاحتجاج بهما في كلام الناس في ظاهر الرواية كالادلة وهذا مقتضى اصول

مطلب اذا اختلف الناطر  
 مع صاحب الوظيفة في  
 مباشرة الوظيفة فالقول  
 لصاحب الوظيفة وكذا  
 لورثته

مطلب لا يجوز احداث  
 الوظائف في الاوقاف

مطلب شرط الواقف ارث  
 أولاد البنون انقراض  
 أولاد الظهور وشرط ان  
 الطبقة العلما بحسب الطبقة  
 فان مستحق عن ابن والده  
 من غير أولاد الظهور





أورثاها يتعاقب الناس فيها لأم في الزيادة على أجر المثل متعنتا اه فإذا علمت ذلك وكان المستأجر قد أقرهم بالزيادة على الوجه المذكور فالأمر به صحيح فليس للناظر طلب الزيادة أو الحال هذه لعدم صحة الالتزام إذا لم تنقص الزيادة على المستأجر جبرا وأما إذا وجد عقد عن تراض أو زاد هو في الاجرة رضوا وكان قبل مضي المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة أو الحال هذه وإن كان العقد فاسدا للمعنى آخر كشرط فاسدا أو جهالة في المدقوش أو ذلك فالواجب أجر المثل لا يصح وزعمها المسمى لما تقرر أن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل بحقيقة الاستماع بشرط أن يوجد التسليم إلى المستأجر من جهة الآخر وانما ذكرنا هذا التفصيل لأن السؤال غير منظم والواقع محتمل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف أجره فأنظره كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الأولى وما زاد علم أم تصح في الأولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها وإذا سكن الثانية رتبته الاجرة للعينة وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف حقارا على أولادهم ونسله وعقبه المذكور والاثان على حكم القرينة الشرعية فمن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الطهر وولد البطن وأولاد المذكور وأولاد البثان على حكم آبائهم بطنا بعد بنين ونسلا بعد نسل مذ كوفي شرط وقسمها باللفظ فهل يدخل أولاد البنات في الوقف مع وجود أولاد المذكور أم لا (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الطهر والبطن مؤكدا بقوله أولاد المذكور وأولاد البثان على حكم مباشر والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقف على ابنه فلان وبنته فمن بعدهما على أولادها وأولاد أولادها ثم ثم يرسل آخره لم يشر لا تنقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف ولو ولدها وإن سفل فكما يستحق الابن يستحق ابن الابن وإن سفل مع الابن والأخت والذكر نفسه سواء أم لا (أجاب) نعم يستحق الابن وابن الابن معه والأخت وأبناها كذلك والذكر كمثلها فانيا سواء كما صرح به الناصحي في جمعه بين كل ذي هلال ونصف ولم يسبق فيه خلافا والله أعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والفقير الشريف إذا صرفها من له ولاية صرفها إلى بعض فقراء البلدين لكون فقرا أجمع لا يستعاب الجميع أم لا وهل إذا خصم ناظر ولاية غيره من له ولاية الواقف عدد انحصار ولا استيعاب الجميع أم لا وهل إذا خصم ناظر ولاية غيره من له ولاية الصرف وكف المصروف اليه إلى احضار شرط الواقف يلزمه احضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرازية وغيرهما ولا يكف المصروف البسم من جهة من له ولاية الصرف إلى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرفه بالإضافة بالفقير الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكف إلى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر من خمس رأس أصبعه في الفقه والله أعلم (سئل) في وقف صورة وقف وقفه هذا على نفسه ثم بعده لا ولائد ولا ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد الطهور دون أولاد البطون وكل من اتفق من أولاد المذكور ينتقل نصيبه إلى أولاده الذكر ويحصل للنساء والبنات انصاليات من الأزواج السكن بالله ودمه حياتهن وبنات بناتهن انصاليات كذلك والآن الموجود من أهل الوقف المستحقين أحد وعشرون شخصا ولا يدري ترتيب الموتى فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكورا وإنايا بشرط خلوهن المذكور وسوية لا يفضل ذكرا على أنثى أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكر من الشرط مساواة البطن الأعلى الأسفل في الاستحقاق والأخت المستحقة المذكور للطلاق غير أن من مات من أولاد المذكور ينتقل نصيبه لأولاد المذكور فهو

مطلب إذا أجز الناظر مكانا  
كل سنة بكذا أصح في التي تلي  
العقد

مطلب يدخل أولاد البنات  
بقول الواقف من ولد الطهر  
وولد البطن الخ  
مطلب وقف على ابنه وبنته  
ثم على أولادهم وأولاد  
أولادهم يدخل ولد البنت  
وولدها يدخل ابن الابن مع  
الابن والأخت كذا ذكر  
مطلب إذا وقف على فقراء  
الخليل والفقير مثلا لا يلزم  
الصرف إلى كلهم

مطلب وجد من مستحق  
الوقف جله من المذكور  
والاثان ولم يعلم ترتيب الموتى  
حتى يعلم ما لكل



عابد وصفي وحيدي وعون ابن اسمعيل مأت في حياجه الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنت رجب المذكور مات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن يسين زليضا ونحوها فكيف يقسم الوقف (أجاب) ان صرح ان شرط الواهب كانه يقيم فيه يقيم على اولاد المذكورين المستورين في الدرجة ولا يفضل الذكر الا في فهم ان شرط التقاض في اولاد الواقف لا غير ولم يشترط في غيرهم فسبق مطلقا وفيه يستوى المذكور والاخي والله اعلم (مثل) في علو وقف وسفل وقف آخر هل يجير ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره يملك منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجير ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرح على ان الناظر اذا امتنع عن عمارة الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بان استناعه عنها والحال انه مخاض يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوي من اعادته علوه لامحق مستحق له فقد صرحوا بجعلها حتى لا يسقط يسقط السفلى بل يدوم بدوام أصله طال في الخلية رجل له علو وسفل فقال لرجل يفت من علو هذا السفلى يكذا اجاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى ونمشتري حق القمار عليه ولذا لو انهم هذا العلو كان للمشتري أن يبنى عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا ان هذا السفلى لو ارادهم سفله يمنع لعلق حتى ذى العلوه متى كان ولا يسل بالانهدام وانك كان له أن يبنيه وينعه عن ذى السفلى حتى يؤديه قيمته وان كان البناء من القاضي فله المنع حتى يؤدى ما أفتى والله اعلم (مثل) في مدرسة مجاورة لمسجد يجرها متوليه ويصرف ما اقتناؤه من أجرها على مصالح المسجد فبذلك السجل المحفوظ فله ذلك تصرفا وعلى المسجد المزور يوسع لذلك شرعا والألا يجب رد عنه ذلك ويضمن قيمتها فاعلم ان منافع الوقف مضمونة بآخرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذا نصب السلطان متوليا يقوم بشعائرهما ويرتألها وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخدم من أجرها متى يصح حيث وافق أجره المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له أن يرجع في تركه بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كفا الحال (أجاب) لا تصرفا على المسجد بقوله الذي لا يوسع له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها ان منافع الوقف مضمونة على ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المناق من أم تركه ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشي اذا لاذت له محبة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان والله اعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤديه اربابها الناظرها واحدا بعد واحد مدة مدينة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذ بطه مدرسته محجبا بكون جميع القرية وقفا عليها فان يوسع لغرفة تناوله أم ليس كذلك لعدم التناقي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الأصحاب (أجاب) ليس كذلك بل يجب ابقاها ما كن في مالف الزمان على ما كن لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا تناق ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف فيجوز أن تكون ربة الارض موقوفة على جهة والخراج لتغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت خرجت بالايضاق لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره فانصرف الامام له لعموم قوله البسه شرعا فاعلم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والقرية

مطلب يجير ناظر السفلى  
على عمارته وليس له أن يمنع  
ناظر العلوي من اعادته  
وصرحوا بأن الناظر اذا  
امتنع عن العمارة يستحق  
العزل

مطلب مدرسة بجوار  
مسجد اذا جرها متوليه  
وصرف أجرها على مصالح  
المسجد فعليه ضمان منافعها

مطلب قرية جميعها وقف  
على مدرسة وعلى بعض  
كرومها خراج لمدرسة أخرى  
ليس لناظر المدرسة الاولى  
أن يمنع الثاني من تناول  
الخراج

مطلب العشروالخارج  
لايسقطان بالوقف

مطلب اذا اجر المستحق  
الموقوف عليه وعلى غيره  
وقبض جميع الاجرة وتمت  
هو المستاجر في أثناء المدة  
يرجع ورثة المستاجر بما  
قابل المدة الباقية بعد موت  
المستاجر من الاجرة على من  
صرفت عليه من المستحقين  
الخ

مطلب اذا شرط لنفسه دون  
غيره الادخال والخراج  
والزيادة والنقصان والتغيير  
والتبديل صرح وأما اشتراط  
كون ذلك بحظ الواقف الى  
آخر ما قال فغير صحيح

مطلب قولهم شرط الواقف  
كص الشارع ليس على  
عمومه

وخارج بقية المدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخارج لا يسقطان بوقف الارض لان  
الشارع عين لهما وجه فلا يتغير بالوقف بصرحوا بان أرض الخارج مملوكة لاهلها يجوز لهم  
ابقاؤها على غير من يستحق الخارج ويصرف فراجعها على من يستحق الخارج فأتى بتوهم التساقط  
فالواجب استقرار الحال على مكان الآن ثبت ما ينفع عشر عايل البهتان من وجوب المنع والحرمان  
والله أعلم (سئل) في مستحق أجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع  
الاجرة ومات هو والمستاجر في أثناء المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة (اجاب) يرجع  
ورثة المستاجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستاجر من الاجرة على من صرفت عليه من  
المستحقين ان كانوا احين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر استهلكها لنفسه فالرجوع  
في تركته ان كان له تركته والا تخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف  
رجل وقفه على نفسه ايام حياته ثم بعد على اولاده الموجودين بوثق وسماهم وعلى من  
سعدت لهم الاولاد والذكور والاثاث بينهم على القرية الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم  
أبدا ما تاساوا وبعد الانقراض على جهة تر متصلة بشرط شرط من جعلها ان شرط لنفسه  
الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلبادله وان تنهى ذلك منه  
وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا عتري الواقف الرجوع وما  
يترتب عليه فيكون بحظ يد الواقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم  
الشرعية ويكتب في حقه بقيد في محلات دمشق ويحكم به ما حكم شرعي في حضور الواقف المشار  
اليه في فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة مئة فقهى كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فبى  
داحضة ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو يحظ  
يدعاه على ما حكم في حقه الحاكم الحنفى بصفة الوقت وزومه بعد استيفاء شرطه الشرعية ثم  
طرا على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعدت الكتابة يده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده  
وذرية الولد المزبور من الوقت المنصو كور لفظه بحضور مئة شرعية عادلة فهل تقبل البينة  
الشرعية العادية على ذلك ويكون الخارج صحيحا والحالة ما ذكر أم لا (اجاب) اعلم اولان  
شرطه الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلبادله وان تنهى ذلك  
أو تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح. حشر فله الادخال والخراج وما  
ذكر فيه وأما اشتراط كونه بحظ يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب  
في حقه بقيد في محلات دمشق الخ فليس يلزم شرعا لان العلم بصرحوا بان كل شرط لا فائدة  
ففيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه بشرط في ادخاله واخراجه كونه بحظه ولفظه بلسانه في محكمة  
وكتب حقه بقيد في محلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه  
ما لا يصح شرعا فان اللفظ بانفراذه كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في  
البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا هان ان اشتراط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته  
الشرع الشرعي وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف كص الشارع ليس على عمومه قال العلامة  
فاسم في فتاواه واجتعت الاممة أن من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العيان فالشرط باطل  
وتكون العلة للمساكين لان فهم الغنى والفقر وهم لا يحصون وكذا على العوران والعريان  
والزمن ولو وقف على محتاجي أهل العلم ان يشتري لهم المدا والكاغذ جاز الوقت ويجوز  
التصدق عليهم بعين القلة وان سردنا الصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف لم يبق الاوراق

عنها فإذا علمت ذلك لم توقف في صحة الأخراج المزور بل فقط الواقف على ان قوله لما لم يكن يصدر  
من الواقف بنفسه أو بخط يده صريح في الاكتفاء بهما وكيف لا تقبل البينة والبينة العادلة  
كما هو مبنية وهي من أقوى حجج الشرع والشرف وكيف يصير قوله متى فصل بشهادة  
بينة فهي كذا هو وقع الموضع الشرعي وإبطال الحكم الشرعي الثابت بالكاتب والسنة وإجاءع  
الآثم والله أعلم (مثل) في مكان موقوف على جهة ترديد وتشتت وقد غلب استغلاله  
وصار يحال لا ينتفع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر والمأوا والمره بفرع متوليه الأمر  
الى القاضي فأرسل من جانيه بجماعتين من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان  
المزور فوجد به مال مسوغ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل الملة  
قائمين بالتوقيف في استداله بعد ان ظهر وتجرده واقضى الحال اشهارا لتداعيه مدة أمام  
وانتهت الرغبات فيه فاستبدله شخص بنى معلوم بعد ان شهد به من المسلمين بانه قبيح في ذلك  
الوقت تساوى المستبدل به وأنه أزدنفعاً وأكثر ريعاً وحكم القاضي بصحة الاستبدال على قول  
من يجوز من الأئمة الاملاى وصور وصل كالمستبدل تصرف فيه كيف شاع وتصرف في  
ذلك زماناً طويلاً ولا يمر بعضامته ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم امتول  
آخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة وأحضر جماعة شهدوا به بالاعراض  
النافذة أن قيمته كذا زيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البينة  
الشرعية شهدت بان المستبدل بما كثر ريعاً وأوفر نفعاً وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ  
لاحد قبضه وللمشتري التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهدت الاستبدال ان كانوا معروفين  
بالمدة فلا قبض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذا القضاة يمان عن الاعمال ما سكن والشهود  
الذين شهدوا ثانياً ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وإن كانوا عدولاً فقد ترحت بشهادة  
الاولى باتصال القضاة بها وبشهادتها فروع من مائة كفي المتون لو شهدت بينة بقتل زيد يوم  
الضربة وكذا أخرى بقتل يوم الضربة بالكوفة لم تقبل البينتان لان احدهما كاذبة يقيين ولا ترجيح  
لاحداهما فان حكم الحاكم بالبينة الاولى لا يوسع البينة الثانية لان الاولى ترحت باتصال القضاة  
بها وفي فاضحان لو أقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها يوم الضربة وحكم القاضي بشهادتهم  
ثم أقامت أخرى البينة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخبر امان لم تقبل بينهما اه نعم لو كانت البينة  
الشاهدة بمسوغات الاستبدال كنكحها الحسن كالوشهدوا مثلاً بان الدار سائفة للاستبدال  
لا نهدمها وحكم القاضي بشهادتهم وأبعت كاذرة شهدت أخرى لدى حاكم بها لحاضرة أن  
الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحسن يقضى بان عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في  
هذا الزمان فالقضاة بشهادته شهدوا بالاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على جنة يكذبها الحسن فهو  
عجلة من جامعها بعد الحكم بعونه ما اذا لم تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البينتين اذا  
قضى باحدهما أو لا بطلت الاخرى فلا يلحق الحكم الثاني الحكم الاول واقفه أعلم (مثل) في  
استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقاراً أو لا يشترط ذلك بل يجوز للعقارهم وهل  
اذا صدر بها وحكم حاكم بخصه ليس لاحدا بطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام فاضحان  
وكثير من علماء ساجوا بالعقارهم والناظر بل قال فاضحان قال أبو يوسف وهلال لا يملك  
الابن نقد كل وكيل بالبيع وقد افق كثير من المعاصرين به اعتقاد اعلى ماذ كره فاضحان وان  
بحث فيه صاحب البحر عما لا يجدى من كون التنازل بالكونها وبكونه قال في فتاوى قارئ

مطلب اذا وجد المسوغ  
للاستبدال وشهدت البينة  
العادلة ان المستبدل به  
أكثر ريعاً صريحاً فاذ جازمتول  
آخر وزعم أن الاستبدال  
غير صحيح لكونه الخ  
لا يلتفت اليه

مطلب لا يشترط في استبدال  
عقار الوقت ان يكون البديل  
عقاراً

الهداية وثمن من يرغب ويعطى به أرضاً وداراً فقد عين العقار للبدل لأن المستبدل حيث كان  
قاضي الجنة فالنفس بمطمنة فيؤمن على المبدل به وإن كان غير ذلك لم يربح ولم يفلح في مؤمن عليه  
مطلقاً ومفهوم كلام قارئ الهداية لا يقاوم صريح كلام قاضيه مع احتمال قال في النهر بعد  
نقله لما في الصريح رأيت بعض الموالى عمل إلى هذا يعني إلى ما في الصريح يعقده وأنت خير بان  
المستبدل إذا كان هو قاضي الجنة فالنفس بمطمنة فلا يخشى الضاع معه ولو بالدراهم  
والذئاب والله الموفق وقد وضعنا المسئلة كما نؤمن هذا في كتابنا اجابة السائل باختصاراً قطع  
الوسائل فليكن بمستغفر المؤلف اهـ وإذا حكم الحاكم بصفته فلا شبهة في عدم جواز ابطاله  
مع توفر بقية الشروط المتصوص عليها في جواز واقعه أعلم (سئل) فيما إذا رأى القاضي المصلحة  
في استبدال الوقف بالدراهم بالهشخشي على الوقف الخراب في المال وعدم الاتفاع بالكلية  
وعدم تسرع عاريدل به في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم إذا رأى القاضي المصلحة في  
استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخاتمة والنتيجة الثانية توغره وها  
وإن بحث فيه ابن نجيم فإن مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة إلى المصلحة وعدم المصلحة فإذا  
خشى على الوقف الخراب وعدم الاتفاع بالكلية ولم يحصل عقاراً يسد به فالمصلحة حينئذ  
متبعة في الاستبدال بالدراهم والذئاب والذي يصرح به هذا ما أورد قتلهم به عن نوادر ابن هشام  
إذا صار الوقف بحيث لا تنفع به المساكن فلا قاضي أن يبيعه ويشترى به ثمناً آخر ولا يجوز بيعه  
إلا للقاضي فهذا صريح في جواز استبداله بالدراهم ومن حذر منه عليه بخوف الظلمة فإذا اتفق  
هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المحل والله أعلم (سئل) في دار وقف هو حيطانها  
واتقض فانيها وأشرف على الاقتراض وقررت أن تصير كوما من التراب والاتقاض  
وتعنت المصلحة في الاستبدال وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز عدم شرط  
الواقف أو نفيه الاستبدال ولو بإخذ التقديرات مع اتفاق الغني ووقوع المصلحة الساتعة مع نفسه  
أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد صرح علماؤنا المشاهير بجوازه ولو بالدراهم والذئاب وقالوا إذا  
تعنت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط أن لا تكلم عليه للقاضي  
والسلطان إذا مرعاهما والحال هذه تؤدى إلى البطلان خصوصاً مع قاضي الجنة إذا نفس  
بمطمئنة وقد أكره القبول والابطال من إيراد مسئلة الاستبدال وغاية الخط الموصل إلى  
شرط السلامة مراعاة الأصلية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخرونا على الإفتاء  
بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فذكر المعول عليه والله أعلم (سئل) في دار  
وقف استبدلها شخص من نفس الوقف بعد انتهاء الواقف لها كالتشري بأنها المصلحة المسوقة  
للاستبدال شرعاً وطلبه بما يقوم مقامها مما هو أصح منها وأكثرت فاعوا وأقاموا شهوداً شهدوا  
بأنها الوصف الذي شرطه الواقف فأجابها الحاكم إلى ذلك وأذن له به فقبله ببلغ من التقدير أعقبه  
الحاكم الشرعي بالحكم بالصحّة والأزوم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية  
فهل يقتض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حرج من وجود كذب الشهود (أجاب)  
لا يقتض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت  
شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم بها كما يراه لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه إلا حكم  
الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع الخلاف حيث لا حرج من وجود كذب الشهود والله أعلم (سئل) في  
طاحونة يغل جارية في وقف أهلي خربت وتعلقت واقطعت غلتها وعادها على المستحقين مدة

مطلب في استبدال الوقف  
بالدراهم  
مطلب يجوز استبدال  
الوقف حيث تعنت المصلحة  
فيه ولو مخالفاً لشرط الواقف

مطلب إذا حكم الحاكم  
بصحّة الاستبدال لا يتقض  
حكمه حيث توفرت شرائطه

مطلب استبدال التاجر  
الوقف وحكم به حكم حكماً  
مستوفياً شرائطه فأراد  
الموقوف عليهم الدعوى  
على التاجر بعدم صحّة  
الاستبدال

سني وما عاين سبب ذلك استبداله فاستبدلت نصف حاصره لها غلة وعاد على المستحقين وعشرين من القروش الاسدية وحكم فاضى الشرع الشريف بجهة الاستبدال بعدئذ الاجتهاد والتطرق في ذلك حكم صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والا ان يريد المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضرين عن المتبدل بجاهه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستفاد من اقطعه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصرح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يقتضى أعتى لا تسمع دعواه في شيء بدعيه للوقوف ولا في شيء بدعي عليه فيه انحقق في الغلة لا في عين الوقت لخروجه عن الملك والملك فانهم والله تعالى أعلم

• كتاب البيع •

(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمن معلوم وكتب حك النبايع على صاحبه اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بعدينه كذا بمجلة كذا بمثل المشتري ثم مات أبوه فأدعى ورثة الأب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشهدوا على اني ما اشتريتها الا من مال أي هل اذ اشهدوا وبثت الدار لورثة الأب أم لا (أجاب) لا تبث الدار للأب يقول الابن اشتريتها من مال أي اذ لا يلزم من الشراء من مال الأب ان يكون المبيع للأب لأنه يحتمل القرض والغصب وقدرت ومالك لا يكف فاضيف مال الابن للأب على طريقة العوز ومنه قول الصديق الصديق مالى مالى مالى مالى فكيف يحكم بالدار للأب بل تنه عن هذه الاختلالات ما قال ذلك ذو روية وثبات واقعه أعلم (سئل) في رجلين تقابضا بقره شور وتسلم الثور بوايع البقرة ولم يسلم البقرة ذلك الثور بعد قبضه بفعله وحلكت البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم (أجاب) يضمن قيمة الثور لبايعه لا تقاض البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو يذتهل يدين أرسله فاشا فاشا قال انك قبلت كل ثوب منه بكذا اتخذ من ذنتك والادفعه امامه عندك فلم يقبله بما عساه وبقي اماته في حرزه المعسر نزعوا غاب زيدوا مرغلا مانه اذ ادفعه عمرو وتقدا مثل ما في ذنته ان يقبضه وأن دفعه فاشا لا يقبله منه فدفعه فاشا فقبضه منه على خلاف ما أمر به فقد رآته سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاشتري مع جله ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المدون أم من مال الدائن (أجاب) انما هلك من مال المدون لا من مال الدائن اذ هو في بدعلا ماله والحال هذه اماته وان كان اشتراؤه وهلك قبل ايازته حث أضاف الشراء له لانه اماته في يده اذ هلك قبل ايازته لا يضمن لاجماع علماء ان يد الفصولى اذ ادفعه البايع المبيع قبل ايازته فاماته اذ هلك هلك من مال البايع فافهم واقعه أعلم (سئل) عن القبن الفاحش ماهو (أجاب) أصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومير وقال الخنفسى الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدوما يتغابن فيه في العروض دهنيم وهو نصف العشر وفي الحيوان دمازده وهو العشر وفي العقار دمازده وهو الجنس واقعه أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سكر او رأى بعضه في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه بواعه شيئا وسلمه ويرد الباقي بخيار الرؤية فاعماله تغير هل رؤية البعض منه كافية لاختياره والقول قول البايع في علم التغيير وانما مثل المرقى واذا أتى بالمشتري مختلا لا يرد به بسبب التخلع

مطلب اذا اشترى  
من مال أي لا يلزم منه كون  
المبيع للأب

مطلب هلك أحد العوضين  
في المقايضة قبل القبض  
مطلب ان يدعى عمرو دين  
دفع عمرو لسلام زيد فاشا  
وقبله منه بغرا ذن واجازة  
فاذ هلك في يد الغلام هلك  
اماته

مطلب في بيان القبن  
الفاحش  
مطلب ان ارأى من المبيع  
ما يؤذن بالمقصود فاصدا  
الشراء ليس له خيار رؤية  
البايع



امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو  
بعض البائع امكان الرؤية أو غيرها ما صديها الشر اخلا خاره اذا رأى الباقي والقول قول  
البائع في ان غير الموثى كل شيء ولا عبرة بالتصل وعدمه والحال هذه واقدم اعلم (سئل) في رجل  
اشترى من آخر صابوناً في عدول ورأه البائع من رؤس العدول ما يؤنبه باقديعاً وعنه الباقي  
على هذه الصفة فلم يجده على تلك الصفة بل رأه ليناجيداً هل له خيار الفسخ أم لا (أجاب)  
للمشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل  
صابون في عدلين وكان آراه البائع منه قال يا أوفالين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري اذا فسخ  
العدلين ألم يكن أردأ مما رأى (أجاب) نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي  
أردأ مما رأى كافي جامع القصولين والبر الرائق وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى  
صابوناً من آخر فقبل قبضه خلطه البائع صابون آخر فبخر امر المشتري بحيث لا يتغير الباع عن  
غير المبيع هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) انطلق على هذه الكيفية استهلاكاً وهو موجب  
لبطالان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوباً وقضه ثم سقط فذبحه انسان  
بأمر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بقصان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان  
على قوله ما قال في البرازي وتعليه الفتوى وفي جامع القصولين وبه أخذ المشايخ قال في البر  
وفي الواقعات الفتوى على قوله ما في الاكل فكذلكها اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى  
من آخر ثوباً عنده طال به الثمن والمبيع في يده والمتبايعان في آخرى فهل يوجب قبض الامانة  
عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم للمشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع  
اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً له قبض الوديعة ولا يقبض قبض جديداً ما تسليم  
الثمن فلا يقبض احضار السلعة يعلم قيامها فاذا اضطرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله  
أن يتنصع عن دفعه اذا كان المبيع قابضاً في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل)  
في رجل باع ثوباً ما بين معلوم واستقر له المشتري الرجوع عن سفره فقال أخشى أن تطول غيبتك  
فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب يكذب زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلمزم الزيادة  
وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فبطل المشتري الثياب بقيمتها  
وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل اعطاه مديونه بهائم وقال  
خذها من بعض دينك ولم يبين لها مقدار تصرف الدين في البهائم واستهلك بعضها وهلك بعضها ايلاً  
فتعلق الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيته ضمان تعدي  
المودع والقول قوله في مقدار القيمة والينة شئة المديون لدعواه الزيادة وما هلك من غير تعدي غير  
مضمون والقول قوله في الهلاك لبطالان وقوعه عن الدين ففي القبض بالتسليم له تخلياعن  
عقد يوجب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري وبكت عنه  
مدة ثم استفاقه المشتري فاقاله بغصة الدابة فلما احضرها المشتري وجلبها عاباً قد حدثت  
عنده ففسخ البائع الاقالة هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاقالة و يعود البيع على  
حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن يقبض اذن الورثة والقاضي  
وسلمها هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله  
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً يعطيه الى دائنه بدنه وان لم يقبله عليه فاخذ  
الدائن وباعه لا آخر ثم فرغ على الباعة يعيب الى أن وصل للمشتري الاول هل له رده

مطلب باعنه صابوناً في  
عدول فأراه صابوناً بائناً من  
رؤسها الخمار الفسخ اذا لم  
يجد الباقي على تلك الصفة  
مطلب رؤية قال بسن  
الصابون في عدلين كفتية مالم  
يتغير الباقي

مطلب اشترى ثوباً وقضه  
ثم سقط فذبحه انسان فاذا  
اطلع على عيب قديم يرجع  
بالنقصان

مطلب اذا اشترى ما هو  
مودع عنده لا يكون قابضاً  
ولا يلزم للمشتري دفع الثمن  
حتى يحضر البائع السلعة  
مطلب قول المشتري للبائع  
عند طلب الثمن ان طالت  
غيبته تلمزم الزيادة مقتد  
للقعد

مطلب دفع الدائنين بهائم  
قائلاً خذها من دينك ولم  
يبين ثمنها فاستهلك الدائن  
البعض وهلك البعض

مطلب تقايلا البيع فوجد  
البائع والمبيع عيباً ففسخ  
الاقالة و يعود البيع  
مطلب للورثة استرداد  
التركة التي باعها الكفيل  
بلا ذنهم

مطلب البائع الثاني رد  
الجميع على البائع الاول ان  
رد عليه يعيب بقضاء

مطلب طلب الاقالة بعد  
الاطلاع على العيب لا يمنع  
الرد به  
مطلب بيع الثمرة صحيح  
مطلقا  
مطلب أ كل الغراب الثمرة  
لا يسقط الثمن عن المشتري  
مطلب يدخل في بيع الدار  
ما اشتملت عليه حدودها  
مطلب اذا اختلفا عند  
الرد بالعيب في عين المبيع  
فالقول بالبايع يمينه واليئنة  
على المشتري  
مطلب اراضي بيت المال  
لا تورث  
مطلب لو كبل بيت المال  
بيع عقاره بصف القيمة ولو  
لفرصة  
مطلب اشترى ارضا من آخر  
فباعها وكيده من آخر  
فاستحق ومات الموكل  
لا عن ارث فلو كبل أن يرجع  
على بائع موكله لم يرجع عليه  
مطلب باع بالوكالة عن  
امرأته ماتت واتى ابنا  
الغن اليها وانكرت قبضة  
الورثة  
مطلب باع أحد الشريكين  
حصة من فرس مشترك فاذن  
شريكه ثم أقال البيع لا تنفذ  
على الشريك ولو كان  
مشتريا  
مطلب اذا سرق المبيع من  
يد البايع قبل القبض يرجع  
المشتري عليه ما دفع

على بائعه أم لا (أجاب) ان رد عليه بقضاهه على بائعه والا والله أعلم (سئل) اذا اطلع  
المشتري على عيب في المبيع فباعه لبايع وطلب الاقالة فلم يقبل هل له رد بالعيب ولا يمنع  
طلب الاقالة أم لا (أجاب) له الرد ولا يمنع طلب الاقالة لكونه ليس بعرض على البيع كما  
صرح به في التارخية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) يصح بعد  
ما صلح ولو اختلف الدواب ما ارتقاها وقبل بدو صلاحها ارتضا على الاصح والله أعلم (سئل)  
في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بمن معلوم فاكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم  
المشتري دفع جميع الثمن اذ شرأه الثمرة صحيح عندنا سواء باصلا حيا أم لا على الاصح المقتضى به  
وتسليمه بالثمن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الاربعة  
هل يدخل في ثمنه علوها وصفها وجميع سوتها السقطة والعلو بقومنا زلها وصفها وكنيفها  
وبئرها والاشجار التي بعضها وجميع ما احاطت به الحدود علوا وسفلا ويصير كل ذلك من جلة  
المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما ادر عليه الحدود من  
الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل ومحجن وغيره مستقيم يدخل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت  
عليه الحدود عند الاطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كانص عليه العلماء الاختيار  
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قشا فاشتكت عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجأه  
بمقام فقال البايع المبيع غير هذا فهل القول قول البايع يمينه انه ليس هو المبيع وعلى  
المشتري اليئنة الاصر على العكس (أجاب) القول قول البايع يمينه كما في البرازي وغيره  
وعلى المشتري اليئنة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي لبيت المال ويدفعها أرباب  
التجار من اربعة الناس بالثلث والربع مثلاله لو رث لزاريها ويجوز له بيع سعيها أم لا  
(أجاب) لا تورث ولا يجوز له بيعها كما ذكره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل)  
في وكييل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بصف قيمته أم لا  
(أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بصف قيمته على المقتضى كما سرح بذلك في البصر  
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبعها وكيده لا تحفظه  
مستحقة للعبور أخذها بحكم ومات الموكل المذکور لا عن ارث ولا عن ورثة فترجع المشتري الثاني  
على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم الرجوع على بائع موكله  
والحال حده والله أعلم (سئل) في امرأة موكلة زوجها ببيع صابون لها فباع وقبض منه فماتت  
واتى ابناها اليها حال حياتهما هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه حيث  
صدقه بقية الورثة في القبض وأنكرها اليصال اليها فقاتل والله أعلم (سئل) في فرس مشترك  
بين اثنين باع أحدهما الاخر فباعه لرجل حصة معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض  
نصفه لشريكه وسلمها للمشتري فاذن ثم أقاله ويرد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل ذلك  
أم لا (أجاب) ليس كذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتركا منه تأمل والله أعلم (سئل)  
في مشترك تسليم المبيع من البايع قبل نفاذ الثمن فقال هاهو عندي ودعته حتى تدفع الى الثمن  
فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حاضره فهل ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع  
من الثمن ولا يطالب بعائني أم لا (أجاب) ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا  
يطالب بعائني ولا يكون ودعته بل مضمون الثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في سنان  
فصل مشتركين ثلاثة باع أحدهم ثلثه فخلات بيمينه انه لغير الشريكين وغاب البايع وزعم

المشتري أنه اشترى ثلث البستان جمعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع غرضه فهل  
 البيع جائز وما الحكم فيما كلف من الزائد على ما خص الثلث في الست فخلات (أجاب)  
 البيع المذكور فاسد لصحوا به من أن بيع الحصة في البناء والغرس لغرض الشريك غير جائز  
 وحيث قلنا بفساده والمقران مثل هذه الزادة لا تمنع الفسخ بحسب على المشتري رد المبيع والغرة  
 الموجودة وضمان المستملكة ولا يضمن ما هلك فيما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون  
 بالهالك لتعدي به عليه لا اخذوا إذا خطط ما بحيث لا يتبرأ أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع  
 به لصيرورته مستهلكا لخطا قتل والله أعلم (سئل) في كرمين شريكين أنهما باعا أحدهما  
 نصفه لشريك آخر بمن معلوم والآخر يدعى البائع أنه باع زيد أقبل بيه النصف له خمس  
 شمرات معينة هل تسع دعواه أو شهادة أن يدام لا تسع وهل على تقدير أن ثبت زيد أنه اشترى  
 جميع الشجرات بعيها يتخذ الشراعتها على حصة الشريك أم لا يقيد (أجاب) لا تسع  
 دعواه ولا تقبل شهادته ولا يصح بعهده خمس شمرات معينة من كرم مشترك على شريك لا يصح  
 بيعه من غير من دار مشتركة بعينه إذن الشريك عند أي حصة رجع الله تعالى لضرر الشريك  
 بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما شتا معينا للآخر  
 بمن معلوم هل للشريك أن يطل هذا البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك  
 ابتلاؤه قال في البرازي مقدارين اثنين باع أحدهما شتا معينا من رجل لا يجوز عن الثاني أنه يجوز  
 في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من البار نصيبه من بيت معين فلا شر أن  
 يطله اه وملك في الثانية والخلاصة وغالب كتب المذهب معلان شتر والشريك بذلك عند  
 القسمة أو لوصف في نصيبه لتعين نصيبه فيه فإذا وقت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك إذ  
 لا بدل إلى جميع نصيب الشريك فيه والحال هذه لأن نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه  
 لقوات ذلك ببيعة النصف وإذا سلم الأمر في ذلك اتى ذلك وسهل طريق القسمة والله أعلم  
 (سئل) في رجلين بينهما بقرة ماصقة باع أحدهما نصفه من الآخر بمائة وعشرة ثم اشترى  
 جملتها بمائة وأربعين قبل تقدا الثمن هل يجوز شراؤه بالنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا  
 (أجاب) لا يجوز فنقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مثله شرا ما باع أقل  
 مما باع قبل تقدا الثمن أنه إذا ضم الباقية المبيعة والحال هذه أخرى أو باعها بالثمن وخمسائة  
 فأبيع فاسد وذكر في العناية في ربحه الفساد للبيع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه  
 وجهة الفساد تقتضيه والترجيح ههنا للمفسد ترجيح للصحة اه الحاصل أن الحكم لا كلام  
 فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتزك انظار الشارع والمسؤل عنه الحكم لا غير فنقتصر عليه  
 والله أعلم (سئل) فيما لو اشترى رجل من آخر متاعا ثم قال قبل قبضه بعه فباعه هل يتخذ على  
 المشتري أم لا لا يكون فصحا (أجاب) حيث باعه بعد قول المشتري لبائعه بعه كان بيع البائع  
 وانعاققه وانقض بيه الاول قال في البصر فقلاعن الثانية لو اشترى ثوبا وحظته فقال للبائع  
 بعه قال الشيخ الإمام أو يكره من الفضل أن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الروي يكون  
 فصحا وإن لم يقبل البائع ثم لا المشتري بنقد الفسخ في خيار الروي وان قال بعه على أي كن  
 وكلي في البيع فلم يقبل البائع ولم يقل ثم لا يكون فصحا اه فلا يلزم المشتري الاول منه الذي  
 اشتراه لا تنسخ عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة بمن معلوم  
 فقطعها فوجدها مسوسة لأصلح الاحطياها الحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص  
 يرجع بالتقصان

مطلب بيع الحصة من  
 البناء والغرس لغرض الشريك  
 فاسد فلو اشترى غير الشريك  
 حصة أحد الشريكين في بعض  
 النضيل المشترك وأكل غرة  
 جميع حصته من النضيل فحق  
 ضمانه تفصيل  
 مطلب اشترى أحد  
 الشريكين حصة شريك  
 من كرم مشترك بينهما ثم ادعى  
 أن شريكه باع بعض حصته  
 من زيد قبل البيع له  
 مطلب إذا باع أحد الشريكين  
 في دار شتا معينا بغير  
 إذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة ماصقة  
 اشترى أحدهما نصف شريكه  
 بمائة وعشرة ولم تقدا الثمن  
 فإذا باع الكل من بآعه بمائة  
 وأربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب إذا قال المشتري للبائع  
 قبل قبض المبيع بعه فباعه  
 كان فصحا لا أول مطلقا أما  
 إذا قال بعه فإنه لا يكون  
 فصحا إلا إذا قبل البائع

مطلب إذا اشترى خشبة  
 فقطعها فوجدها مسوسة  
 يرجع بالتقصان



حصصهم وان كانت مستغرقة فلا يتخذ منه في حصة اذا كان غير اذن الغرام أو بغير اذن  
 القاضي فلا يرافقه منصفه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خاقا من جفته لاته  
 وتصرف فيه مدقة من زوجه ساكت براه تصرفه تلك المدقة هل تقع دعواه فيه بعد تلك المدقة  
 والتصرف أم لا (أجاب) لا تسع دعواه لما تقر بأن من يرى غيره بيع أرضا أو دارا تصرف  
 فيه المستتر زمانا والراي ما كنت تسقط دعواه كافي جامع القصولين والاشياء وغيرهما من  
 كتب المذهب بشرح موافقا له والله أعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر خنطة فلما  
 طالبه بها لم يتسرف فاعتذروا له قائلا اعطينك بدلها دراهم حتى ترضى وتفرقا ورضيت الخنطة  
 ويريد المقرض أخذ قيمتها يوم طالبته دراهم والمستقرض يريد دفع مثلها للحكم (أجاب)  
 ليس المقرض المطالبة بالدراهم بل على ما أقرض من الخنطة ولو سلمنا ان المقرض اشترى  
 بالدراهم الخنطة المستقرض من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الاقراض بطل البيع لما في  
 البرازة وغيره ولو كان له على آخر طعام أو فلول فاشترى من عليه دراهم وتفرقا قبل قبض  
 الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المقرض للخنطة أو الشعر يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويجزى  
 عن الاداء فيبيعها مقرضها منه باحد التقدين الى أجل ويسمونه كندم كردني والله فاسد لانه  
 اقتراف عن دين بدني اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يدرك علمه عوارض  
 سلطانية وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانية هل له أن يفسخ البيع بهذا الأمر أم لا  
 (أجاب) نعم له الفسخ والحال هذا مدخوله في حد العيب فانه ما وجب نقصان الثمن عند التصار  
 وهذا ككذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها خراج الفسخ وهذا نص فيه وقال في  
 الحاوي الزاهد من الشرف الاثمة المكي اشترى أرضا فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من  
 الرقابة الناس لا يرغبون فيها ولا شبهة ان محل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أفتت  
 بذلك مرارا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرمجا اشترى عليه من الانصار بثن معلوم  
 فظن أن أرضه وقت محسنة وعلى الانصار مال معلوم كل سنة فظن اقامته في الأرض ولم يعلم  
 المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرذ الانصار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا (أجاب)  
 نعم له ذلك قال في جامع النصولين شري كرمجا فاستحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان  
 والحيطان فلم يشتري أن يرذ الانصار على البائع ويسترد الثمن جميعه ومثل في كثير من الكتب  
 والاستحقاق بعم الملك والوقد والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددا مصولا من  
 الثياب كل ثوب ذرعه كذا بثن كذا فذرع بعضها بعد أن حزن غالها في عدل فوجد ناقصا فقال  
 جميع الثياب التي حزن ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو مجزوم أم لا (أجاب)  
 لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجماع العقلاء والذرع وصف في المذرع ولا يقابل بثن  
 فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليأتمل حيث ذاقه فقه والله أعلم (سئل) في رجل  
 اشترى زيتا وطلعه صاونا فاطلع بعد الطبخ على انه كان عيبا بالخل والماء الفاضل هل له أن  
 يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصه كسئل في السوق باليمن ولوبايع  
 الصاونا بعد اطلاعه على العيب لاستناع الرقيب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكه  
 حاكم المسامة وطلب منه الاقبايع عقار لم ير له وصر فيه سنتين وبقول الات تابع  
 الا لأجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصح مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصح مكرها قال في الكثرين  
 صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكره وانما باع باختياره

مطلب من داي غيره بيع  
 شأ أو تصرف فيه المشتري  
 لا تسع دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض  
 الخنطة المستقرضة من  
 المقرض فالشراء فاسد ولا  
 يلزمه الا الخنطة

مطلب اذا اشترى بيتا فظهر  
 عليه عوارض سلطانية  
 الفسخ ونظره ان على الأرض  
 خراجا

مطلب اذا اشترى كرمجا  
 فظهر ان أرضه وقت وعلى  
 الانصار مال معلوم له الرذ  
 والرجوع بجميع الثمن

مطلب الذرع وصف  
 لا يقابل بثن من الثمن ما لم يقل  
 كل ذراع بكذا

مطلب اذا اشترى زيتا فاطلعه  
 صاونا فاطلع بعد ان الزيت  
 كان عيبا بالخل والماء  
 الرجوع بالنقصان

مطلب اذا طلب الحاكم منه  
 مالا ولم يعين بيع ماله فباع  
 يصح وكذا ان عين ولكن  
 قبض الثمن طائما

غاية الامر انه احتاج الى بيعه لا يخاف ما طلب منه وذلك لا يوجد الكره كذلك اذا حبس المدينون بالدين فباع ماله لخصي يعتمد منه فانه يجوز لانه ماعياختياره وانما وقع الكره في الاضاعة لا في البيع قال مبتلا سكين قبله لا ملوعين بيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا ان يأخذ الثمن طوعا اه فقصير صرحتوا كرم على بيعه وقبض منه طاعة بصر البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها اذا قبض المكره الثمن طاعة كان قبضه اجازة للبيع كذا اذ سلمه طاعة بصدان باعه مكرها وانه اعلم (مثل) في رجل استلم من آخر اثني قرش دينار ووعده أن يعطيه بهاريا بالسر الواقع يوم كذا فلما جاء اليوم الموعود وكل من مر الزيت معلوما منه أرسل يطلبه منه فأرسل بهاريا سهل يكون يعا بالسر المعلوم ومثلا لا يكون يعا والمدينون طلب الزيت (أجاب) نعم يكون يعا نافذا والحال هذه كما صرح في جميع الفتاوى والقنية والجمعي معزيا الى النصاب وقد اتفق بذلك المرحوم صاحب من الغفراني فتاواه مثل عن رجل طلب منه المعسر من المدينون فاعطاه عشرة أمدا من الخنطة مثلا ولم يعهدها صريحاً ولم يقل انها من جهة الدين فهل يكون يعا بالدين (أجاب) نعم يكون يعا بالدين قال في الجمعي معزيا الى النصاب عليه دين فطاله رب الدين به فبعت اليه شعرا قدرا معلوما قال خذ بهر البلد والسعر ينه ما معلوم كان يعا وان لم يعلمه فلا وقال في القنية معلوما لامة فيج طلب يد العشرة من المدينون فاعطاه ألقه من الخنطة ولم يعهدها صريحاً ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كاتب قيمتها أقل من الدين فان كان السعر ينه ما معلوما يكون يعا بقدر قيمته من الدين والا فلا بيع ينه ما اه كلام المرحوم والاصل في ذلك ان البيع عندنا باعقدا لاطاعي فاقوم وانه اعلم (مثل) في رجل استلم من سائر وتراضاعا عن معلوم وركن كل لا سخر ولم يبق الادفع الثمن فاستاءه راجل بعده هذا كذا بأزمينه فباعه غدا يازمه (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير لا تركاب كل واحد منهما المعصية المنهية عنها والحال هذه وانه اعلم (مثل) فيما اذا باع أحد الشريك حصته في الغرام في الأرض المشتركة من أجنبي وأعلمه على الحصص من المحرك هل يجوز بيعه لكونه لا لمطالبه بالقطع فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع أنه يقبله في البيع اذا دفع له نظيرا الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن يقبل ورثته بعدموته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقطع في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشريكين في البناء أو الغرام في الأرض المشتركة حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا (أجاب) نعم يجوز وكذا من الشريك والله اعلم اه ووجهه عدم المطالبة في الأرض المشتركة بالقطع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعدا لفتوى على ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعدا فالة البيع فهو بيع بات حيث كان الثمن عن المثل أو بغيره يسر نص عليه الرازي في حوا وموافقه اعلم (مثل) في رجل باع رجلا آخر دارا بشي معلوم الى أجل معلوم بعام عا د على أنه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضى مفعوق الاجل المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور الذي باعه به البائع المذكور دون قبضه الغار فهل البائع المذكور يدفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكورة أم لا وهل انعقد ذلك البيع المعادن أصله أم يكون باطلا (أجاب) يجبر المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدار عليه وبيع قائمته صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وقيل هربا جزو ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه

مطلب لرجل على آخر دين  
فطلبه فأرسل بهاريا والسعر  
معلوم ينه ما يكون يعا وان  
لم يقبل بالدين وذكرا الموقف  
لهذه المسئلة تطاير

مطلب تراضاعا عن معلوم  
ثم باعه لغيره

مطلب بيع الغرام والبناء  
في الأرض مختصرة جائز  
واذا وعد ماله فالة البيع عند  
دفعه نظير الثمن ولم يذكر  
فيه الوفاء يلازمه الوفاء به  
مطلب اذا باع داره على أنه  
في شهر كذا يرد الثمن ويسترد  
الدار في ردة الثمن يجبر المشتري  
على القبول ولو بعد مضى  
الاجل

الاكثر اهرن لا يترك عن الرهن في حكم من الاحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن  
المتردي خذ شاهد هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقوله اهرن وانما ايضا على  
ذلك فالصواب ان نجعل الائمة يستحق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتواؤا وقد  
ظهر بين الناس ذلك فن خالفنا قبله برفقه ولتقدم دله وفيه اقول ان غنايته على كونه رهنا اكر  
الناس والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل باع آخر كرا مبيع وفاء واخذ له با كل غمرته  
فا كل غمرته والآن يطالبه با كل غمرته هل فذلك شرعاً أم لا وهل له حصة بدنه الذي عليه حتى  
يؤديه أم لا (أجاب) حيث أخذ له با كل غمرته فأكلها جازية بحسب البائع بدنه لان بيع الوفاء  
رهن ولا يمنع الرهن من حصة وافته اعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقاراً بمن معلوم وأطلق  
البيع ولم يذكرفيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد ان اوفى بمثل الثمن ينسخ البيع  
معه وكان البيع على الثمن أو يفتن يسره فهل يكون بيعاً تاماً رهناً (أجاب) هذه المسئلة  
اختلف فيها شاختنا على أقوال ونص في الحاوي الى احدى ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا  
أطلق ولم يذكرفيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بمثل غمته فانه  
ينسخه معه البيع ويكون بالحيث كان الثمن عن التسل أو يفتن يسره وافته اعلم (سئل)  
في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشتريته يا تال وقال البائع بعته وطمع هل اذا أقام كل ينسحق  
ما اتعاه فاقى البستين أولى بالقبول ينسحق البائع أم ينسحق المشتري المدعي البات وما الحكم فيما اذا  
آجره المشتري وفاء مذهب (أجاب) ينسحق البائع أولى بالقبول من ينسحق المشتري اذا البائع يدعي  
خلاف الظاهر في البعائ والنية تدعى خلاف الظاهر صرح به في الحاشية والتاريخية وكثير  
من الكسب وهو المعتمد ما اذا آجره المشتري وفاء مذهب البائع فهو كذا ان الرهن المرتين بذلك  
وحكمه ان الاجرة للرهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها أو يردّها على الراهن المذكور وهو أولى  
صرح بذلك علمائنا وافته اعلم (سئل) في رجلين تواضعا على بيع الوفاء قبل عقد في دار  
وعقد البيع في مجلس الحكم خالعين الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقاض  
واستمرسا كلها ما قد قصاد فبعد البيع على تلك المواضع فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع  
بيع وفاء فيجب رد المبيع الى بائعه عند احضاره الثمن أم لا وهل يجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا  
أقام البائع ينسحق الوفاء والمشتري ينسحق البات تقدم ينسحق البائع أم ينسحق المشتري فما الحكم  
في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء فيحكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على  
البائع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا يجب فيها الاجرة على المشتري  
سواء كانت بعد قبض المشتري الادار قبله قال في النهاية مثل القاضي الامام الحسن المتردي  
عن باع داره من آخر بمن معلوم بيع الوفاء وتقاضاهم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة  
الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجرة فقال لا لانه عند نازله والراهن اذا استأجر الرهن  
من المرتين لا يجب الاجرة وفي البرازية وان آجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسداً قال  
لا تصح الاجارة ولا يجب شي ومن جعله رهناً كذلك ومن اجاز مجوزاً الاجارة من البائع وغيره  
وأوجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض أوجب صاحب الهداية لا يصح واستدل بها  
لواجر عبد الله قبل قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا في البات فاطنك في الجائز اه فصل به ان  
الاجارة قبل التقاض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البات  
والوفاء فيها الاختلاف كثير والراجح منها ما اقصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله

مطلب باع آخر كرا مبيع وفاء  
وأخذ له با كل غمرته ثم أراد  
الرجوع ببيعها  
مطلب باع عاماتاً ثم وعده  
المشتري بعد ان اوفى  
مثل الثمن ينسخ البيع

مطلب اذا ادعى البائع ان  
البيع وفاء تقدم ينسحق على  
ينسحق المشتري وان آجره  
المشتري وفاء مذهب البائع  
فالاجرة للبائع كذا ان الراهن  
للمرتين

مطلب اذا تواضعا على بيع  
الوفاء ثم عقدان غير اشتراطه  
كان بيع وفاء ان ثبت  
التواضع

مطلب في استئجار البائع  
المبيع من مشتريه

وان ادعى أحدهما بيع الوفا فما لا أثر يعاينا كان القول لمن يدعى البائع واليمنة على مدى الوفاء  
 اه وقد أضحى في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصديق على المواضعة السابقة فقد صرح بها  
 في الخلاصة والقبض والتسارخا وتغيرها وأنها تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر  
 الشرط على ما أضافه الله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري أن يمتري  
 وفاءه الثمن يبيعه ما ناله من فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن أم لا وإذا كان كذلك فما  
 الحكم في القفلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المعلوم ببيع الوفا وحكمه حكم الرهن  
 وما استغله المشتري لمساوقنا بأنه رهن أو بيع فاسد أو جائز إذا شرط على وجه العدة وجب  
 الوفا في مثله وقد صرحوا فأطبق في بيع الوفا ما بين المشتري ولو أجره لمفسر البائع فله الاجرة مطلقا  
 سواء اقتلنا بكونه فاسدا كالعصب أو جائزا وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرتهن ولو أجره بعد رآه  
 الرهن فالقوله هو يتصدق بها وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمته أمتعة دفعها  
 أو لم ير زوجته قضاه من مهرها الفى عليه ومات الاب هل يؤخذ منها من تركه ويقتم على الارث  
 أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركه مقتدا على ارثه قال في جامع التصيلين يجوز قضاء الاب عنه  
 من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب عليه غسل القيمة وفيه صرح للاباء أو  
 الوصي ببيع مال الصبي بدين نفسه اذ فيه منفعة كتر وبيع الامه اذ لو لم يمتنع عليه التلف  
 اذ ضمنه فيمنع به الصبي ومنه في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا  
 فوجده رقد عند السوق فضره هل له رد أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أو قار من السنا وقطن من مكان العقد الغيرة  
 ووجده عيبا فهل اذا اشتهى وجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب)  
 مؤنة الرد على المشتري كافي البرازية وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جميع  
 ما عليه هل يصح أم لا (أجاب) يصح اذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كافي تناوى  
 فأرى الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بئر بقرين معاهم هل يجوز  
 والمشتري اختيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع والمشتري اختيار عند  
 رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زرقطن  
 كل رطل ونصف من الزر في رطل من القطن الذي يقشره من دخوله وزرعه هل البيع صحيح  
 أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل الزرع الباقى والله أعلم (سئل) في وصي  
 باع مبطعة لا ينام بغير فاحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) بيع الوصي مال اليتيم ففاحش  
 الفتن وهو لا يدخل تحت تقويم المقرين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر  
 شأ من غير أن يملكه ثم دفع البائع المالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك  
 الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الفتن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهما وسافر به  
 فزأ به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع فغض في سفره حتى تسره العود فعاد فهل له رده  
 بالعيب اذا ثبت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل  
 اشترى ثوبا فوجده فطوحا هل له رد أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عندنا بعه كذلك  
 والله أعلم (سئل) في رجل يزع عن بئر معنهما لآل التزع هل عليه بيعه بوجه  
 وهل هو قبيح أو مثلي (أجاب) نعم عليه وبيعوه معه مساير التصرفات الجائرة في الماوكات  
 وأما كونه قبيحا أو مثليا اختلف فيه من في جامع التصيلين لقوا صاحب المحيط قائلا الماء

مطلب اذا باع حصة في دار  
 ووعده المشتري البائع أنه  
 عند احضار الثمن يبيعه  
 ما باعه فهو بيع وقفاء وما  
 استغله المشتري فهو له

مطلب اذا دفع الاب أمتعة  
 الصغير لزوجته قضاه من  
 مهرها ومات تؤخذ قيمتها  
 من تركه

مطلب اشترى حمارا  
 فوجده رقد

مطلب مؤنة الرد على المشتري  
 مطلب باع جميع ما عليه  
 مطلب خيار الرؤية للمشتري  
 لا للبائع  
 مطلب باع كل رطل ونصف  
 من زرقطن برطل قطن  
 مطلب بيع الوصي بقرين  
 فاحش لا يصح  
 مطلب قبض المالك الثمن  
 اجازة للبيع

مطلب اشترى بهما وسافر  
 به فزأ به عيبا في سفره ولم  
 يقدر على الرجوع  
 مطلب قطع التوريع  
 مطلب اذا تزاع المالك من  
 البئر لعنه بملكه اختلف  
 في كون الماء قبيحا أو مثليا



فحي عند أي حنيفة أو أي يوسف رجهما الله تعالى وقال راضا لاختلاف القاضي أي القاسم  
 العامري ذكر أبو يوسف عن أي حنيفة أن الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع  
 بعضه ببعض وعن محمد رجه الله الماسكول ثم ذكر راضا الرشد الدين الماء فحي عند أي حنيفة  
 وأي يوسف فعلم من ذلك أنه ضمون بالقيمة لا بالمثل والله أعلم (سئل) في ريداع عقار آخر أبا  
 لا يتقعر به لعمرو بن قيس هل يباع أم لا حكم بعهدة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة  
 عقاره لا يبيع له عمروا وعمر وفاذعي زيد البائع على ورثته أن المبيع وفقا على وأبرز من يده كتاب وقف  
 غير محكوم بعهدة فهل يطل البيع أم لا لاسيما مع الحكم بعهدة البيع (أجاب) لا يطل  
 البيع بمجرد ظهور الكتاب لأنه كاعديه خطوط وذلك ليس من حجج الشرع إذ حجج الشرع  
 اليقينة أو الاقرار أو السكول عن المين وليس الورق وانط من حجج الشرع والله أعلم (سئل)  
 في رجل اشترى بندر بصل من آخر بشرط أنه يبت فلم يبت هل يبرء منه أم لا يرجع على البائع  
 بقتنه أم لا (أجاب) لا لأنه يكون بأسباب آخر ما لم يبت أنه فاسد عنده فإن يبت يرجع بما أدى  
 حيث لا مالة له وإن كان له مالة بأن صل لشي آخر يسقط بصدوره ويرجع عايق وقيل لا كبرز  
 القطن الذي يبت والله أعلم (سئل) في رجل اشترى برز بطيخ أصفر وزرعه فلم يبت هل  
 للمشتري الرجوع بقتنه على بائعه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لأنه قد  
 استكمل المبيع ولا رجوع بعد الاتفاق كما صرح به الإمام فلهما الدين في حب القطن والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم يبت هل يرجع بقتنه أم لا (أجاب)  
 ليس له الرجوع بقتنه بل ولا بقصاته في قول صحيح وقيل يرجع بقصاته إن ثبت أن عدم ثباته  
 لعبابه وبلونه لا يرجع إلا بالاتفاق لاحتمال أن عدم ثباته قد مره أو جفا في أرضه أو لأم  
 آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد وأدبره بعهدة مرض الجذام لا ينعاه انخروج لقضاء  
 حواجه وهب لأحدهم شأ معينا فسله وباع لبقية ثم عقارا وبقولوا دعوا له ثم بقتن قليل  
 ورضاه مع ثلثه وأقر وأقبضه وكسبه لدى قاضي الشرع الشريفة من ثمنه مشقلا على  
 الإيجاب والقبول وشراط العصة والازوم ثم مات بعد سنتين وابنه المذكور ولا يدعي على أخوته  
 يطلان بيع والدهم له لم يرضع وعدم ثمن المثل للمبيع المذكور هل تسع دعوا عليهم أم لا  
 (أجاب) حيث كان بالوصف المذكور وهو أنه أي المرض لا ينعاه انخروج لقضاء حواجه  
 فهتة لأحد أولاده يسه لبقية ثم البقتن مطلقا صحيح فافذا جاع علما ناصر حوا به في كل  
 مرض يطول كالذوق والسل وداء الفالج والزمانة ومشله الداء المعروف بدهاء الجذام لأنه نوع من  
 أنواع الزمانة المصرح بها في غير ما كذب في عمل الصل المذكور لموافقته لنقل المصور والله  
 أعلم (سئل) في رجل أراد السفر وعنده مواش خاف عليها فباع نصفها لانسان بشرط أن عاد  
 من سفره فوجد هاطبة أخذها وان وجد هاطبة أخذها الثمن المين وقبضها فلما عاد وجد  
 المشتري قد مات هل يطل حق الصخر عنه أم لا (أجاب) لا يطل حق الصخر عنه المشتري  
 والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة شاعة من محمول آخر ويده صك قد فيه البيع وغيره  
 أخذه المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب إلا أن البائع منه أن يرده عليه فامتنع هل يجبر على  
 رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده إليه وإلحالة هذمو قد نذر في جواهر الفتاوى بأنه ليس لمشتري  
 الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة وواقه أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عقارا  
 فعمل يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى يفسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج إليه

مطلب إذا ظهر البائع كتاب  
 وقف يريد بذلك إبطال  
 البيع لا يبعد له بمجرد  
 مطلب اشترى بندر بصل  
 على شرط أنه يبت فلم يبت

مطلب اشترى برز بطيخ  
 أصفر وزرعه فلم يبت

مطلب اشترى حب قطن  
 وزرعه فلم يبت

مطلب بيع المذموم الذي  
 يخرج لقضاء حوائجه ولو  
 بقتن فاحش وهبته صحبجان  
 من كل المال

مطلب البائع فاسدا ففسخ  
 البيع ولو بعد موت المشتري  
 مطلب إذا أخذ المشتري

الصك القديم من البائع  
 يجبر على رده

مطلب يؤمر البائع باحضار  
 الصك القديم ولا يجبر على  
 ذلك إلا إذا وقف أحياه  
 الحق عليه

واذا امتنع بغير على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كاصرح به في الخلاصة والزيادة ولسان  
الحكام وكثير من الكتب ولا يعز عن طالب العلم انه اذا لم يكن له صلح تقديم حتى هذا الامر  
وانه لو اوى احضار لا يحسن عليه لان امر به ليس على سبيل الحكم وان القول قوله في انه ليس  
له صلح تقديم عنده بل ائتين قتال ثم لو وقف احياء الحق على عرضه كالمغضب اليه وامتنع  
الشهود عن الشهادة حتى يروا خطوطهم بغير على عرضه كما أفتى به القصب ابو جعفر رحمه الله  
فعلى صفة الحق المشتري والله أعلم (مثل) في رجل اشترى بهيملن آخر بمن مقسط كل شهر  
كذا ومضى مده فادى البائع مضي ثلاثة أشهر من وقت البيع وادى المشتري مضي شهرين  
فقط خلف القاضي البائع والزعم بدفع قسط ثلاثة أشهر حرام منه فهل يتخذ ذلك أم لا ويسترد  
الزائد (أجاب) لا يسترد ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بام القاضي لان البائع  
بدى ايجاب الحق والمشتري شكره فكان قضا بغير الذهب جهلا فلا يتخذ والله أعلم (مثل)  
في رجل اشترى من آخر ثيابا ثلاثة ارطال ارب بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الثاني  
ملكه ولم يسلمه الا ترى الآن هل يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه  
لان الارز الباقي لا يثبت في النعمة مثل هذا القول فكان يجب بالان واقه أعلم (مثل) في دار  
يسع وبها اعتاب غير من صكة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع بتمام لا (أجاب)  
لا تدخل في البيع حيث لم تكن مر كبة البناء كالايجار المكومة لا تدخل في البيع الا بصرح  
الذكر والله أعلم (مثل) في روضة ناعت لان فيها المحبوب عن انهابا من عها وبها اقراط  
وسبعة اثمان قراط شبانية قروش ثم مات عن ذكرها الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك دين على  
المرضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وان كان عليها دين  
مستغرق لا تجوز الهبات بضع البيع سواء الهبات بغير فاحش أو بغير فالمشتري يتم القيمة  
أو يفسخ البيع لان وفاة الدين مقدم على الارث وان لم يكن الدين مستغرقا وخرجت الهبات من  
الثالث سلمه البيع بغير شيء كالوصية للاجنبي والله أعلم (مثل) في رجل باع دارا بالدار ايجار  
مروضة فهل تدخل الاجبار في البيع أم لا والحال انه لم ينص عليها وقت البيع (أجاب)  
لا تدخل الاجار المكومة المنفصلة من البناء اذا الاصل أن ما كان في الدار من البناء ومثلا  
بالبناء اتصال قراره يكون ابعاله وان كان منفصلا لا يكون تابعه وهو الهبة المكومة ليست منفصلة  
اتصال قراره فلا تدخل والله أعلم (مثل) في امرأة تزوجها وأباعت منه عقارا وأقرت  
ببعض الثمن وأشهدت انها لا تستوجب له حقها ولا استحقاقا وماتت فادعت بقية  
الورثة ان ذلك في المرض الذي مات فيه وادعى الزوج انه في الصحة هل القول قول الورثة أو  
قول الزوج (أجاب) القول في ذلك قول بقية الورثة واليمنية الزوج وان لم يقم اليمين أو أراد  
استخلافا فله ذلك فان حقها كان الحلف على عدم العلم لا بفعل الغير والله أعلم (مثل) في ذي  
اشترى من مسلم دارا بها علو وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الامصار فهل يجبر  
الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لاهل النعمة أن يسكنوا  
محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الامر أيده الله تعالى منعهم من ذلك  
وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الخلية الذي اذا اشترى دارا في  
المصر ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي أن تباع منه وان اشترى اهلها يجبر على بيعها من المسلم وذكر  
في الاجارات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اه وفي الصغرى ذكر في الاجارات انه لا يجبر على البيع

مطلب ادنى البائع مضي  
ثلاثة أشهر ويريد قسطها  
والمشتري شهرين فلو حكم  
القاضي بين البائع لا يتخذ  
حكمه

مطلب اذا اشترى بمثل  
بعضه في ملكه وبعضه  
غير ملكه لا يصح  
مطلب لا تدخل الاعتاب  
الغير للركبة في بيع الدار  
كالأجار المكومة الا بالذكر  
مطلب بيع المريض مرض  
الموت صحيح مطلقا الا انه  
كان عليه دين مستغرق وفيه  
غير يتم المشتري الخ

مطلب باع لزوجها فادعت  
الورثة انها باعته في مرض  
موتها وادعى الزوج انها  
باعته في صحها  
مطلب اذا اشترى ذي من  
مسلم دارا في مصر المسلمين  
ففي جبره على بيعها خلاف

الاذا اكثر فتمتد يمين وفي الذخيرة اذا نكاري أهل الفتقدور افيما بين المسلمين ليسكنوا فيها  
 جاز وشرط الحلو ان قلتم أما اذا اكثر وابتعت بطل بسبب سكاكم بعض المسلمين أو يثقل  
 يتعنون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحط يمكن أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويعتدون  
 ويشترى في أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود إلى المسلمين وقد ظم المسئلة ابن وهبان فقال  
 وما ينبغي يحتاج دارا لمسلم \* فلو يشتري في مصر بالبيع يجبر  
 اذا ما اشترى من مسلم ورواية \* اذا كان ذاتي المصر فمشو ويكفر  
 وعن قتلها صاحب البصر فيه وصاحب التواريخ وغيرهما وقد علمت انها خلافية والذي يجب  
 أن يعمل عليه التفصيل ولا تقول بالبيع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة  
 والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله أعلم (سئل) في قنسط مترك بين رب  
 الارض وثلاثة عمال باع أحدهم خطه لأجنبي قبل ادراكه وفارض على غنمه رجلا هل يصح بيعه  
 ومارتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا مارتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح  
 مارتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ملحقة وباعها البائع قبل القبض فما الحكم  
 (أجاب) أن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغيره فإنه لا جازه أنفسح البيع الأول فان لم  
 يكن ياذنوا لا جازه وهو قائم فقام فان كان نقده الفئ أخذه والايجبه البائع على ملك  
 المشتري الى استقامته وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالأول بالخيار ان شاء أنفسح البيع  
 ويرجع بالفئ ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالفئ ان كان  
 نقده الفئ والا لم يرجع والمثل بالمثل والقي بالقيمة وهذه الأحكام من فتاوى قاض خان وغيرها  
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حليفا بغير في الفتق ووضعه المشتري في عدوه باذن بائعه  
 وذهب البائع بالفئ ثم فرغ فوجد البائع قد مات فطلب الحليج من أبيه فقال قد بعت له يازمه  
 احضروا وان تعذر له المطالبة بمثله (أجاب) المشتري يدفع ابن البائع ومطالبة بائعه باحضار  
 الحليج وان تعذر فله المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخرتين رجلا لحليجا بغير  
 معلوم ثم اشتراه منه قبل القبض وقبل التقديرات بغير الفئ واسئلها فما الحكم في البيعين  
 (أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع صحيح من أصله لانه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز  
 سواء كان من البائع كائن في البصر وغيره أو من غير البائع وأطلاق المتون يشملهما وأما  
 الأول فقد بطل باستهلاك البائع فليس لأحد هما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل)  
 في كرم به اشجار ملك متنوعة واشجار وقت كذلك متنوعة عا ماله اشجار جميع اشجاره  
 ماعدا اشجار الوقت ولم يميزها ولم يعلم المشتري اشجار الوقت من اشجار المالك هل يصح البيع  
 المذكور أم لا يصح بطل المشتري بها (أجاب) لا يصح بطل المشتري بالبيع والحال هذه  
 فقد نصوا على اشتراط معاوية البيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطع  
 وكبيع نصيبه من طعام لم يسه لا يصح وان يسه بعد ذلك ومثله يبعث جميع ما في هذه القرية  
 من الدقيق والبر والصاب ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب  
 لتساقط البيع وقد ذكر في البصر معزنا الى عدة الفتاوى رجل قال يبع منك ما لي في هذه الدار من  
 المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال يبع منك ما تجد لي في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا  
 الجوارق ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجها لينة جاز اه وأنت على  
 علم ان الجها هنا قاحشة وقت البيع فمن أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم والله

مطلب باع أحد الشركه  
 نصيبه في القنايط قبل  
 ادراكه وفارض على غنمه  
 رجلا  
 مطلب اذا باع البائع السلعة  
 لا تحرق قبل أن يقبضها الاول  
 ففي بيعه تفصيل

مطلب باع حليفا لرجل ثم  
 مات قبضه ابنه لا خير  
 مطلب باع رجلا لحليجا ثم  
 اشتراه منه قبل القبض  
 واستهلكه

مطلب كرم به اشجار متنوعة  
 بعضها وقت وبعضها ملك  
 فاذا باع المالك اشجارا من  
 غير تمييز لا يصح

أعلم (سئل) في رجل له صك مكرم عتق في كرم آخر باع له رجل الا المير المعهود له المشتري أن يترمنه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المرو منه حيث استثناه البائع من البيع فقد صرحوا بأنه لو ظهر في الدار المبعة طريق أو ميسل ماله دار أخرى فإن كانت تلك الدار البائع لم يكن البائع أن يترق الدار المبعة لا يباعها من غير استثنائه وإن كانت تلك الدار للبائع كان عبدا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضيان كما نقله عنه في البحر وهو دال على أنه إذا استثنى الطريق استقر حق المرو له لا للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له ربع فرس باع له آخر قال له بعتهك وبقي في فريسي هذه بكذا فاشتراه منه بما عينه من الفرس وتقابض فقصه أحد الشررك فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته مودع له نصف الفرس هل يصح الجعل المذكور أم لا ويرجع بمادفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه ويرجع بمادفع اللهم إلا أن يكون البائع اشتري من غيره ثلثي الفرس بمقدار نصف الفرس الذي باع به أو لا يقصر شره منه ويعلن شره بمقدار النصف ولا يرجع بمادفع والله أعلم (سئل) في غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيمن أجني كما يجوز من الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجني وكذا من الشريك كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهو في فتاواه وإن كانت الأرض بفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدى في كل سنة فغير اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذي ولاية ما وقع القبض على رجلين اتهمتا بغير كنف فنفهما لا آخر فاطاعا عليهما عشرين قرشاً ببيعة وسلمها لهما وعلى المسلم دين للتمسك يريدان يقاصمه به هل لذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك ألا يترتب على الرجلين بانهما مال حتى تتصور المقاصصة بدين شرعي ثابت بينهما وعلى تقدير الثبوت بينهما ما وجبه شرعي لا تصح المقاصصة لأنه بيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر ثوبا بمبلغ معلوم وقرضه فاعين تقاضى ثم أرسله بعد أربعة أيام إلى البائع مع رجل فرأى الرجل البائع غاباً فأخذ خلع في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وطلبه هل ذلك من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هل من مال المشتري لأن مال البائع للزوم البيع وعدم الإقالة البيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فإذا هلك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكا على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انقضاءه بمجرد إيصاله إلى البائع كما هو صريح الخليفة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر قطنا بقبضه فأنقذه بعد قبضه أنه وجدته ناقصا هل القول قوله بينه أم لا (أجاب) القول قول المشتري بينه حيث لم يترق الشراء أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد سواء كان قبل التصرف أو بعده لا إطلاق قولهم القول في قدر القبض للقبض بينه ضمنا كان أو أمنا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر قطنا قليقا فوزه البائع بحضور المشتري وقبضه المشتري ثم ادعى المشتري أنه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض بينه إذا لم يكن آخر أنقبض جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به فائري الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وأن نقص كبل وهو في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في جماعة استعاروا من آخر ماسا لزرع المقاث وأعار ومثله لزرع القطن وأكل كل مازرعوه وجه الشاة فزرع الكراون بغير إذنه فلا هم فطلبوا ابنهم الذي بذروا في أرضهم

مطلب باع كذا الماعز الذي في كرم آخر أو باع دارا فيها طريق أو ميسل لدار أخرى فإن الاخرى للبائع دخل ما ذكر في البيع وإن لم يصر كان عبدا

مطلب باع أحد الشررك ربه في فريسي فقال له أحد الشررك أنه اجعل المبيع بيني وبينك شركا له اجعل المبيع من نصيبك ونصيبك فقال جعلته مودع له نصف الفرس هل يصح هذا الجعل ويرجع بمادفع مطلب أنشأ وقف بين اثنين جاز لكل منهما مبيع حصته لشره كولو لأجني

مطلب رجل جعل على رجل مبلغا ببيعة وسلمه لا آخر لأخذ المبلغ منه في مقابلة ما على المسلم

مطلب إذا اشتري ثوبا وقبضه ثم رد قطنا البائع وهل ذلك من مال البائع مطلب القول قول المشتري إن المبيع ناقص ولو بعد التصرف فيه ما لم يقرباه استوفى جميع المبيع مطلب وزن البائع المبيع بحضور المشتري فإذا ادعى أنه نقص كذا يقبل قوله

بينه مطلب استعاروا من آخر ماسا لزرع المقاث وأعار ومثله لزرع القطن وأكل كل مازرعوه وجه الشاة فزرع الكراون بغير إذنه ثم اصطفوا الخ

وإذا أخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حصوه لا تقسمه راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا  
(أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصططحووا على ذلك بعد طلوع الزرع لصحة بيعه والحال هذا والله  
أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بفن معلوم وسافر بها البائع بغير إذن المشتري  
فاستولت عليها الأجنبي هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال  
هذا لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالقرص إذا ما عولفو خطرة وقال له البائع  
سلته البلد ففزع الباب فذهب ولم يكن له أخذه بغير عون لا يكون تسليما والسفينة في البحر كذلك  
لا يمكن أخذها بغير عون فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاث شوالات  
تتناصفت واحدة بفن معلوم إلى أجل معلوم فلما حل الأجل دفع له فن شوالين منها وادعى أن  
في الثالث عيبا هل ردّه أم لا (أجاب) ليس له ردّه فقط بل برّد الكل أو يسلك الكل وإن كان  
تصرف في الشوالين وتصدّر دهم ليس له ردّه الثالث عيب يوجد فيه على الأصح المتخيه والله  
أعلم (سئل) في رجل اشترى جبلين صفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل  
يردها أم يرد العيب أم لا يرد أحدا منهما (أجاب) يرد العيب ويأخذ السليم بحصته من  
الثمن ولا يردهما جميعا إلا إذا تراضيا كما صرح به في جامع القصولين وغيره والله أعلم (سئل)  
عن خيار الفين الفاقش (أجاب) قال في البحر من باب المراجعة والتولية نقل عن القنية من  
اشترى شيئا وغنّ به غنينا فحاشا له أن يردّه على البائع بحكم الغنّ وفه رويان ويقتى بالردّة  
وقفا بالناس ثم رقم لا تروقه البيع بغن فحاش ذكرا لخاص وهو أبو بكر الرزقي واقعا له أن  
للمشتري أن يردّه والبائع أن يستردّه وهو اختيار أبي بكر الرزقي والفاقي الجلال وأكثر روايات  
كتاب المضاربة الردّ الفين الفاقش وبه يقتضى ثم رقم خلافه به أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم  
رقم لا تروقه المشتري البائع فله أن يستردّه إذا انغتر البائع المشتري له أن يردّه على هذا قواما  
وقوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عند شركه فيها  
فلان هل ولدت أو عسرت فقال له لا ولدت ولا عسرت فزهد فيها فباعه حصته فيها بغير إذن  
انها كانت ولدت مهورة هل تدخل المهر في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل وإذا اختلفا فقال  
المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه ما لم يكن به  
التظاهر بأن كان البيع منذ شهر مثلا والمهر قسما نصف عام وأعام إذا حدث بضاف إلى أقرب  
الاقوات واقعا أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رزاق قبض بعضهم في عند البائع بعضه  
فغلا سرحه فباعه لرجل بكثر من الثمن الأول وسلمه واستهلكه خالف الحكم في ذلك (أجاب)  
أن شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الأول وبطل الثاني وإن شاء ضمن البائع منه الأول  
وبطل البيع الأول ويصح الثاني وغنّ البائع وليس له أن يضمنه مثله لأن المبيع قبل القبض  
مضمون بالثمن فلا يتوالت عليه ضمانا ولا أن يجزيه لانه يبيع ما لم يقبض وأيضا قيام المبيع  
شرط للأجارة واقعا أعلم (سئل) فيم لو باع زيد عرا ويكر اخنطة في عقد واحد على سيد  
الاشترائه فهل يلزمه بطلب جميع الثمن من أحد المشتريين أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له بطلب  
جميع الثمن من أحدهما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم يتكافلا والمستئلة تصرح بها في  
مواضع لا تعدد ويحاط بهر شهما إذا ذكره أصحاب المتون والشروح والفتاوى قاطبة في المكفالة  
لرجلين دين عليهما وكفل كل عن صاحبه الخ فلو لم يبيع الثمن كلا من المشتريين لبطل تصور  
الكفالة في هذه المسئلة إذا الكفالة ضمن فحة إلى ذمة في المطالبة وإذا كانت المطالبة حاصلة في

مطلب إذا باع سفينة وسافر بها بغير إذن المشتري ثم أخذت منه لا يلزم المشتري الثمن

مطلب اشترى شوالات تقن قطهر بعضها عيب ليس له ردّه بل يردّ الكل وإن تعدد لا يرد شيئا

مطلب له أن يردّ أحد الجبلين عيبا ويأخذ السليم بحصته

مطلب في حكم الردّ الفين الفاقش

مطلب لا تدخل المهر في بيع الفرس والقصول للمشتري في أنها ولدت بعد البيع ما لم يكن به التظاهر

مطلب اشترى من آخر رزاق وقبض بعضهم فباع البائع باقية من آخر واستهلكه

مطلب لو باع من اثنين ليس له طلب أحدهما بجميع الثمن إذا تكافلا

هذه المسئلة قبلها تأتي تصور الكفالة اذ هي حيث تنحصر في الحاصل والحال هذه وقدموا  
المسئلة بقوله بان اشتري منه عبدا وتكمل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في العرق  
شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويرفع أيضا  
ما لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فقد الحاضر رحسته لم يكن له قبض شيء من البيع حتى  
يقعد الغائب أو يتقدم هو الجميع الخ فهو صريح بأنه ملحق بهذا مما لا يشك فيه القصة والله أعلم  
(سئل) في أمر الحج الشريف اذا ذهبت من زواجر جلافة خيرة بقيت المقومات التي تاجر عنده  
بضاعة ياتي بها بعد أن يقومها ففعل وجعلها ثم مات الأمير إلا أن التاجر يطالب بانه  
الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر أنه وكيل  
مطالب الثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول بما جاع العلماء القول لان الرسول  
انما هو سفير ومعبود لا غير في انخلاصة امره أو اشتريت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا تخن  
عليك وقال البائع انما بعثت منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة وشلف  
البرازية وجامع الفتاوى للكركي وعبارة الخاصة في آخر كتاب البيوع امره أو اشتريت من رجل ثم  
اختلقا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال  
البائع لا يل ببعثت منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومنه في كثير  
من كتبنا المعلقة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الأمير اليك فلا  
من لك علي وقال البائع بعثت منك والتمن عليك فالقول قول التابع بالناء المتنافق والباء  
الموحد وعلى البائع البيعة ان الشراء كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك واقعه أعلم (سئل) في  
الرجل الصحيح الحسد الكامل العقل اذا عاب فيه أو وقف جميع ما يملك من عقار وسقول  
معلوم لهم بمن معلوم هل يتقدم عليه هو وقضوه ولا يمنع من تقدمه دين مستغرق فيه ثم لا وهل  
اذا أبرأهم من الحال ماذا من جميع الثمن يصح ابرأؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم يتقدمه  
وابرأؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علياً فأجابته مع علي بن بيان عن الفرمام  
يتعلق بعين مالها وانما هو متعلق بغيره فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو  
ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقف في حصته وعلمه دون ولا مال له غيره هل يصح  
أم لا يصح فأجاب بالوقف صحيح والغلة لمن جعله خاصة اه والوقف داخل في قولنا سائر  
التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من  
آخر غرار معلومة من مبردة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر الى  
النقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزمه ولا جهالة مع تسمية الغرار وليس له الفسخ بتغير السعر  
الى النقصان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرساً فاطلع على عيب بعد عقبة فباعه  
الحكم في ذلك (أجاب) يضعه القاضي عند عدل اذ ابرهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب  
بعد عقبة البائع وبرهن وضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد قبل وضع  
عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب يتقضى الاظهر عندنا  
اه ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان اللوث لا يمنع الرجوع به والله  
أعلم (سئل) في مؤجر معصرة ورسل وعامل المستأجر ليضع فيه كذا من الشرج فيضع هكذا مدة  
أشهر ولم يجزئ منها مبيع فرخص الشرج وغلافاً للحكم (أجاب) ان لم يتقاعل في الشرج  
فعل المستأجر أن يدفع ما عليه من أجره للعصرة ثم طلب مثل شرجه لعدم البيع والحال هذه

مطلب لا يطالب الرسول  
بالبث والقول قوله بيمينه انه  
رسول الا ان يقسم البائع  
شئاً انه اشترى لنفسه أو  
وكيل

مطلب بيع الرجل في  
حصته ووقفه وارأؤه حصته  
ولا يمنع دين مستغرق وكذا  
سائر التصرفات

مطلب لو اشترى غرار  
معلومة من مبردة

مطلب اذا وجد القوم  
عيباً بعد عقبة بآلعه بضمه  
القاضي عند عدل فان مات  
ولم يقض بالرد يرجع بالنقصان  
والا بكل الثمن

مطلب اذا أخذ رجل  
شرجاً من آخر من غير أن  
يتقاعل في الثمن

والله أعلم (سئل) في رجل له كرمان استطرق احداهما من الآخر باع منه ذلك الآخر على أن يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل من الأرض الاستطرق أم لا وان تضر ريموره (أجاب) لا يملك منه عنوان تضرروا الله أعلم (سئل) في مرضة مرض الموت باع شئاً لها من ثمنها التي هي من جلة ورثتها ولم تحز بقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تحز بقية الورثة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أتت بخدمت أمتها أنها باعتهما الحصة القلانية في العقار لقلاني بكذا في حال صحته فأنكر بقية الورثة كونه في الحصة وأدعوا أن في مرض الموت فالقول لمن والينسبة على من (أجاب) البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض. يمينه إذا جحدت يضاف إلى أقرب وأقاربه والله أعلم (سئل) في رجل مريض باع لابن زوجته مداراً وأقر قبض الثمن في مرضه والورثة تكسبه في القبض ولا تحز البيع في الحكم (أجاب) ينقذ عمله فإن كان فيه محاماتو عليه دين يحيط بجزء الحماة قلت أو كثرت فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ وإن لم يكن عليه دين تنفذ الحماة الفاسحة من الثلث وأما البسيرة فتعقر منه وأما الأقارب بالقبض فيفسخ إذا لم يكن عليه دين يحيط وإذا كان عليه دين يحيط لا يفسخ والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على أن يحرق عليه شركة بينهما والبذر بينهما وإذا خرج من الحرق سالم البذر عليه وإن مات يقر الثمن عليه ففعل وتغير أحد الثورين تغيراً وجب قصه هل للمشتري ذهبا على البايع جبراً مع أرض النقص وإن أي البايع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار إليه في جامع الفصولين والتتارخات والله أعلم (سئل) في أخوين ورثا عن أبيهما مالا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار كل منهما ينصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتغير فاقطوب كل واحد على حقه بمباشرة من الدين فصار يوفى ما عليه وكان أحدهما زوج الآخر زوجاً وشواشتري له جارية ودفع المهر والثمن بانه فهل لكل منهما أن يرجع على الآخر عاوق عنه من الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع على دفع من المهر والثمن أم كيف الحال (أجاب) أعلم أن الاثنين إذا ورثا ما لا يشتركون فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما الجني عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه إلا بإذن الآخر فإذا أذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فإذا علم ذلك فنقول إذا أذن بالشراء وقع الملك كما أذن على وجه الاشتراك لأن هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء مرة كما صرح به في الظهيرة وغيره فله الرجوع بحصته إن كان قد قدم ماله خاصة وإن من مال مشترك فلا يرجع عند الشراء وقع لهما بما عاوا إذا باع المشتري بالإذن أيضاً فهو كالوكيل بالبيع وحكمه ما عاوا وإن لم يكن هنا إذن فلا يقع الملك مشتركاً في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع فلا يرجع أحدهما جاً وفي من الدين الذي لحقه بمباشرة إذا دخل لأخيه فيه أو ما إذا دفعه ونال الحق الآخر بانه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعاً إلا إذا كان يملكه به كان متبرعاً به يعلم أنه إذا دفع مهر زوجته بانه أو غن الجارية التي أمره بشراؤها يرجع عليه بما دفعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكنته زوجته يشتري لهما من ثمنه حصة عقارات متعديتة غنمة ذات قيمة عظيمة فباعها الآخر منها لها بالوكالة عنها بمن يخص لا يبلغ نصف القيمة بل ولثلاثها فظهر له الغنم الفاسخ فهل له خيار الفسخ به حيث غرمه في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكرنا المسئلة في فتاوى هارث الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي في باب التولية والمراجعة وصاحب البحر وصاحب المغفار وكثير من الأسفار فاختار بعضهم

مطلب إذا باع كرم أو فيه  
مطلوب كرمه الآخر على أن  
يكون له حق المرور فباعه  
المشتري لا تريس لمعنه  
مطلب لا يجوز البيع من  
الوارث إلا بإجازة بقية الورثة

مطلب أدنى أحد الورثة  
أنه اشتري من مورثه في  
الصحة وبقية الورثة في  
المرض  
مطلب في بيع المريض  
واقاره قبض الثمن

مطلب اشتري نصف فدان  
ليصيرت عليه على أنه  
أن يخرج من الحرق سالماً  
يرتفع تغيراً أحدهما  
مطلب ورثا مالا وصار كل  
منهما يتصرف على حدة  
حتى لحق كل منهما ديون  
ويصير أحدهما زوج  
الآخر زوجته واشتري له  
جارية ودفع المهر والثمن بانه

مطلب للوكيل بالبيع  
فسخ البيع بالغبن الفاحش  
حيث غرم المشتري

مطلب اذا باعت دكاكين  
لها ودار مشتركة منها وبين  
زوجها مانصة مشفقة  
واحدة باثني صم البيع  
ويقسم الثمن على قيمة  
المبيع كله

الرتب مطلقا وبعضهم علمه مطلقا والصحيح الذي يقتضي به انه ان غره فسخ البيع والا فلا والله أعلم  
(سئل) في امر أبا عترة لرجل دكاكين لها ودار مشتركة منها وبين زوجها مانصة مشفقة  
واحدة بين معلوم بمحضرة زوجها واذنه لها واجازته بيعها هل يفسد البيع في الكل أم لا وهل اذا  
أنكرت البيع في الدار في حقها شهدت الشهود ببيعها على المشفقة المذكورة تصح شهادتهم  
وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والتصفير زوجها أم لا (أجاب) نعم يفسد البيع  
ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فأي أحد كل مخلصه وهو النصف قال في الكافي رجل له أرض  
يضامولا تخريفها فخل فباعها مارب الارض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحد خمسة مائة فالثمن  
بينهما نصفان كذا في البصر وكثيرين الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه  
المستور لعدم ذكر حصص كل من الزوجين والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد  
اتفقوا على ان لكل نصف الدار والله أعلم

### \*(باب البيع القاسد)\*

مطلب شراء الزيت على  
شرط طخه صاونا مفسد  
وكذا اشتراط دفع بدل  
دراهم الثمن أدراهم  
الجوخ

(سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا سبع عشرة قطارا هل أن يطبخه له صاونا وأن يأخذ غنمه  
وأجرة طبخه أدراهم الجوخ كل ذراع منه بكذا وتسلم كل مشربه هل يصح أم لا (أجاب)  
لا يصح مع ما ذكره شرط الطبخ باقراده مفسد وكذا شرط أخذ الجوخ على الوجه المستور  
باقراده مفسدوا القاسد يجب رفعه ويحرم تقريره حتى قال في البرازية وكثيرين الكتب اذا أمر  
البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعلم به القاضي له ففسدهم كالشرع فعلى كل منهما  
فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباهي غرة زيتون بجرار زيت غير عيون باعها الزيت  
الذي يستحق منه باربعين وخسين قرشاهل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك شرعا اذا  
الواجب دفعه من كان ما قبلوا الا ضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء  
صبر الى خروج المثل والقول قول المشتري مع عنه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر  
قطعا من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه يكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا  
من العدد بلا غنم وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح  
وماذا يلزم المشتري (أجاب) البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم  
(سئل) في بيع الزيتون بازيت غير معين من الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر  
(أجاب) البيع فاسد وان زيتون مثلي مكمل مضمون بجملة فان انقطع ولم يصبر البائع الى الجديد  
بعض المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بينه والله أعلم (سئل) في رجل  
باع غرة زيتونه التي علمه باربعين قرشاهل يجوز (أجاب) لا يجوز بازيت العين ان كان  
مقدار ما في الزيتون أو أقل فكيف بالذين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقيام  
عليها مادامت عنده وسلمها له بالقيام فوالت عنده حصانين وباعهما ما أخذ ربع غنمهما وسلمهما  
وهل كاوالت أيضا مهرة والا خير بدأ أخذ المهرة عنه والقيام عليها ودفع الكبيرة لثانها  
يقوم عليها الحكي في ذلك (أجاب) للبائع استرداد الفرس مع المهرة وفسخ البيع ونقصين  
المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس والمشتري الرجوع اليه فان اختلفا في  
مقداره فقول للبائع باليمين واليمينه على المشتري لدعواه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللبن  
في الضرع هل يجوز أم لا واذا قلتم لا فالجيلة حتى يحل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والجيلة أن

مطلب في ضمان غرة الزيتون  
بازيت وفي بيع الزيت الذي  
يستحق من الزيتون  
مطلب اذا اشترى من آخر  
قطعا من الغنم بشرط أن  
يكون منه كذا بلا غنم فسد  
البيع  
مطلب بيع الزيتون بزيت  
غير معين والزيتون مثلي  
مكمل  
مطلب اذا باع ربع فرس  
بالقيام عليها مادامت عنده  
فالبائع غير صحيح والمشتري  
الرجوع عما اتفق والقول  
في مقداره للبائع  
مطلب بيع اللبن في الضرع  
لا يجوز والجيلة الخ



يقرض طالب اللين دراهم بقدر ما يغلب على الظن أنه يساوي اللين أو يقاربه اذا وقعت فيه  
 المبادلة ويقول مالك اللين ما ياق من دابتي القلايسة أو من دواي من اللين خذ عقرها فاذا  
 استوفاه يجعل هذا باعاً فاصل لهذا المال ولا أثر للين لو فوج المقاصة بينهما بذلك والله أعلم  
 (سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فاذا على البائع على ابنه أنه شرط في عقد  
 التبائع مع أبيه حرق جميعه والابن شكره ل القول قوله يمينه واذا أقام البائع يمينه على الشرط  
 المذكور يفسد البيع فيجب فسخه لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفي العمل بالشرط  
 المذكور وان أقام البائع المينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفع ولا يلزم ابن المشتري حرقه  
 على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتاً من آخر بسعره الواقع يوم الطلب وقبضه  
 فوكت غارة على البلد فأتبع مع ما انتهب منها فما الحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع مثله زيتاً  
 لفساد البيع بجهالة الثمن وتعذر رده بعينه على بائعه ومن المقر أن الزيت مثلي والمثلي مضعون  
 بثله في البيع فافسد واقفه أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر قسراً لركبها المكان معين  
 فسرقت منه فطاله المعير بضمها فباعه ثلثين في قرس لمن كل واحد ثلثا بقرن معين ثم  
 قال هو يدل الضمان باعاً على لزومه وذلك بعد أن اشترى المستعير من القرس المسروقة حال  
 كونه مسروقة بقرن معين فرب من ثمنها ولم يسلمها الى الآن فما الحكم (أجاب) شراء المستعير  
 القرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضعوفة عليه حيث لم يفترط في حفظها فلا يدل  
 قبيل قوله هو يدل الضمان وصار ثمن الثلثين بقية المعير يطالب بهو يحبس عليه حيث خلا عن  
 شرط مفقد فان وجد فيه شرط مفقد وجب رد المبيع على البائع المستعير ولا يطالبه المعير بشئ  
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غنماً على أن يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة يكون  
 تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انقضاء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم  
 وأكل زائد هاهنا ولم يوصف ولا ينفق فاعاد البيع بحكم فساد ما الحكم فيما أكله (أجاب)  
 يضمن جميع ما أكله لانهم صرحوا بأن زائد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم  
 تتولد ولو كانت منفصلة متولدة كافي السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلكت المتولدة  
 لا المبيع رد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة للذكورة في ضمانها رد المبيع  
 والمسئلة مذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في أرض  
 وقف يحكمون بها بنجر ملك لرجلين باع أحدهما النصف من الأرض والشجر معاً لغيره يشريه  
 يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الأول ضم الملك الى الوقف المحكوم به ويضمها جملته  
 والثاني بيع نصف الشجر المستحق لبقية الغير الشرط وهو فاسد كما صرح به محققنا في فقهنا  
 والله أعلم (سئل) في رجل باع فرساً بقرن معين مع ما مستنداً على ما سلمه المشتري فولدت عنده  
 ومات في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع  
 فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبائع أخذ الولد المطالبة بقيمة المبيع الهالك لأن الثمن والقول  
 قول المشتري وان ادعى البائع أن ذلك المينة والاصل عند نافي البيع الفاسد أنه اذا قبض  
 المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيته يوم قبضه  
 وهذه مسئلة واضحة وقد كثر النقل فيها وقلنا ما مشع مع اختصاره والله أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن زوجة وابن منها فاذا على شخص أنه عنده ثلاثة غرور شغل من مد خطه بآخه الى  
 دخول أخيه هل ثبت ذلك بلا يمين أم لا بيمين يمينه واذا ثبت بهال يكون البيع فاسد الجاهالة

بطلب اذا ادعى البائع  
 شرطاً يفسد البيع فاليمين  
 عليه والقول للمشتري أو  
 وإثره  
 مطلب البيع بالسعر  
 يوم الطلب فاسد بجهالة  
 الثمن  
 مطلب استعار فرساً  
 فسرقت فاذا اشتراه لمن  
 ملكها بعد سرقتها فالبيع  
 فاسد ولا يلزمه الثمن

مطلب اذا انفصلا بيع  
 الغنم لفساد بعض المشتري  
 ما استهلك من الروائد  
 بخلاف ما اذا هلكت

مطلب في خبر معلوم لاثنين  
 في أرض وقف باع أحدهما  
 النصف من الأرض والشجر

مطلب بيع القرس الاجلها  
 فاسد فيأخذها البائع مع  
 ولدها ان بقيت والا فبها يوم  
 القبض

مطلب اذا ادعى على ورثة  
 الميت أنه باعه قبلما من  
 الخطئة الى دخول الأخير  
 فالبيع فاسد

الاجل ويكون البائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد  
 لجهاة الاجل وليس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لا تكاره  
 ما عداه فاقى حنطه جابها بالقول قوله بينه انه المثل وعلى البائع البينة في المثل الذي يدعيه  
 والله أعلم (مثل) في رجل اشترى ثوبا بعشرة قرش على انه زرع مد حنطة من حنطته في أرضه  
 للبائع وتقاضوا زرع المشروط فلم يرض به البائع فضعفه فترافعا الى محكم فحكم بفساد البيع  
 وأجرة مثل عمل الثور للبائع وحدد انعقد بيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير  
 مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلتم بفسادها الحكم (أجاب) هو فاسد كالبيع  
 الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا أو رديا وشراء الحنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم  
 تكن مشار اليها فإذ المشتري الثور على ناقه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا جبر لعل  
 الثور اذا المنافع لا تضمن عند ناول الزرع الضعيف لمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة  
 البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبين بدينارين وسلم  
 مكرها ومات المكره والمكروه والمشتري بعد ان اكمل الزوايا فتمت سنين فما الحكم (أجاب)  
 الاصل ان بيع المكره فاسد والبائع الفسخ ولا يطل بوجوبه ولا جبر الحامل أي المكره والمشتري  
 وزواياه تضمن بالتعدي فلو ارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما اكمل منها من تركه  
 المتعدي في أكملها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف خدان بشي معلوم شارط ان  
 يخرج من العمل سالما للقهوة ولا يثن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثن مقتر فسر قنوره  
 واستهلكه السارق فتم وض المشتري منه ثوبا له وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد ان يرجع  
 بنصف قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثوب والمعوض جمعه ولا  
 يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة  
 المستهلك لفساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (مثل) في رجل له ثمة آخر ما تات  
 جرة زياتا عاها ربعما تقرش ثم دفعه المشتري من ثمنها مائة وأربعين قرشا هل يرجع ما في الثمة  
 الى أجل صحيح أم لا (أجاب) بيع ما في الثمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين بدين وهو  
 بيع الكالئ بالكالئ فثمنها عنه فيجب على المدين دفع الزمت وعلى الدائن رد مثل ما قبض  
 من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عزمت على الحج الشرب فباعته زوجها نصف  
 دار بثن معلوم وباعت ابنها من غيره ثوبا وحكرا كذلك وثمنها ثلثي دين ونصف حكر كذلك  
 على انها ان رجعت سالمة بعد ملكها اليها هل يبعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع  
 مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فضحه واذا أصر وعلى امسك المبيع فضحه  
 القاضي فقال للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 من آخر نصف سخول بشي معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها  
 وهلك بعضها عند مواسرة البائع ما بقي وهلك بعضها عند عقاب الحكم (أجاب) ما هلك منها  
 عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهاة الاجل فيسترد ثمن باععه ما زاد عنها بما  
 قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد وصوره له والله أعلم  
 (سئل) في رجل باع من آخر دارا بالقرش منها تقدم مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم  
 من الصابون بيع له وزنا باربعما تقرش وقبل زنته باعه المشتري من البائع عاتى قرش وقبضها  
 منه وكتب بالتبايع وثيقة شرعية بالقرش ووعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع

مطلب اشترى ثوبا شرعا

فاسدا فحكم بحكم فضحه

وابرجة الثور ثم جدد اعتدا

بقدر معلوم من الدراهم

ونصف غرارة حنطة لم يبين

وهيها

مطلب بيع المكره فاسد

فيلزم للمشتري ما اكمل من

الزوايا

مطلب اذا اشترى من آخر

نصف خدان على انه ان خرج

من العمل سالما للقهوة وان

عطب فالثن عليه الخ فالباع

فاسد

مطلب بيع ما في الثمة الى

أجل لا يجوز

مطلب اذا باعت شاعلى

انها ان رجعت من الحج بعد

ملكها اليها فالبيع فاسد

مطلب قبض المشتري

المبيع بيع فاسد ثم استرد

البائع بعضه وهلك البعض

الاخر فيد للمشتري

مطلب باع دارا من آخر واقت

متها سقاة فقد او باعه

مقدار معلوم من الصابون

باربعما تة وقبل زنته باعه

من البائع عاتى قرش ووعد

مشتري الدار باعها بان

يعيد سهاله اذا دفع له ذلك

ذلك فلتسليم بيع الصاوين البائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو الف تحاشة قرش المقبوضة لا غير (أجاب) صرح علماؤنا فاطمة بانه لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولومن بالعموم أن علم التسليم في بيع المكيل والموزون مكايلة أو موازنة بالوزن والكيل والمستله في الخفية والبرازية وغيرهما من الفتاوى والنسوح فاذا علم ذلك فبإلزام الصاوين أو استهلاكه بطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عنده وهو الاربعمئة التي اشتراها بطلان بيعه بالثمن قبل قبضه ولولم يهلك بل باعه البائع الذي اشترى من مشتريه فلتسليمه فسخه واتباعه بالثمن الذي عنده وهو الاربعمئة أو أموعد المشتري أن يعيد البيع فقد صرح علماؤنا بانهم لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع وزم الوفاء بالعدة حال في جامع القصولين تأييدا بلاذ كشرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلحق باصل العقد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ثم قال الشرط الفاسد اذا الحق بالعقد يلحق عند أي حنيفة لا عندهما ثم رخص قائلا وهل يشترط اللاحق في مجلس العقد لخصه الالتصاق اختلف فيه المشايخ والعصم انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه تحاشة قرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه تأنيؤونه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبرأة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فأجاب) عن هذا السؤال وأما الإبراء في ضمن عقد فاسد فلا يمنع حصة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى البراءة كما صرح به البرزوي في غنى الفقهاء قال في الاشباه والابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الإبراء عن الربا لا يصح فتسرع الدعوى بتقبل البينة انتهى ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بعيرا من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاخذ البائع من يده المستعير وهلك عنده فما الحكم (أجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه يبرأ منه اذا كل بيع به فاسد اذا اشتره البائع ولو نصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر جلا بثنين وثلاثين غرشا مؤجلة تملكه الى ثلاث خسارات كل خسارتا الثمن فطلع الخیار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثه قبل طلوع الخیارين مدعيان الاجل المذكور غير صحيح وأنه يستوجب كل الثمن عاجلا فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع المذكور فاسد يجب فسخه ورد البيع الذي هو الاجل على بائعه واسترداد ما قبضه من الثمن باجماع علماؤنا فلا يصل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضي ارسال الخلفيهما وفسخ البيع المذكور لان استبقاها معصية اذا علمه القاضي والله (سئل) أعلم في رجل اشترى من آخر دارا في اثنا التلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشا مائة يكملها في رمضان والنجون مؤجلة الى دخول الخريف دفع المشتري منها للبائع في رمضان ستة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام منه دفع واحدا وعشرين الجلة سبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تفريره (أجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل فقدم الحاج والحصاد والدياس والقطا في دخول الخريف كترجها له من هذه الاشياء فلا يصح جعله لأجل الثمن لافضاه الى المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصص من دار شرط ان يرد البائع الثمن بعد سنة يبيعها له بثلث المشتري وصار وصيه يورثها ويصرف أجر ثمنها على ايتامه فما الحكم (أجاب) البيع فاسد للشرط وفسخ وجوبه بالولاة فمن الاجرة لانهم صرحوا بانه

مطلب الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع حصة الدعوى  
مطلب كل مبيع به فاسد  
اذا اشتره البائع ولو نصب يبرأ المشتري  
مطلب البيع الفاسد يجب فسخه واذا لم يتفاسد على القاضي احضاره وفسخه ان علم ذلك  
مطلب تأجيل بعض الثمن الى دخول الخريف ففسد للبيع  
مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن يفسد البيع

اذا مات أحد المتبايعين فاسد اقل ورثته النقص وإن الزوائد المنفصلة تغير المتراكم من البيع  
فاسد الاتعاق القسح ولا تضمن بالاهلاك عند أي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جميع  
الفصول وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلّي الذي ليس ببناء أو عمل أو يجرى به عمل  
يجوز أن لا (أجاب) لا يجوز زوحي مسئلة السكر وغيره الذي عبر عنها بعلوم سقط حيث قال عاطفا  
على ما لا يجوز بيعه وعلم سقط أي لا يجوز بيعه ولو بعد ما سقط لأن حق التعلّي لا يجرى به عمل  
بحال ويحل البيع المال وهو ما يمكن إحرازه وقبضه والهو لا يمكن إحرازه والنقل في المسئلة  
مستفيض والله أعلم (سئل) في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة وقال إن لم  
أدفعها لك اليأربعين يوما فقد بيعت حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا (أجاب)  
البيع المذكور غير صحيح وقضه وأوجب على كل من المتبايعين أن يصرح بعلمه وعلم القاضي  
فخصمه رغم علمهما والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثمرة كرم ثلاثين قرشا وانفقد البيع  
على هذه الصفة فشرط عليه أن أخرج المشتري البايع إلى الشكايه إلى القاضي وذكر البايع  
للمشتري أن أعطيتني من ثمره شكايه أخذتكم خمسة وعشرين قرشا وأخرج المشتري البايع  
إلى الشكايه إلى القاضي فنهله أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (أجاب)  
البيع بهذا الشرط فاسد فليكن المشتري إذا قبضه ما هو البايع فإن كان فاعاوجب القسح  
ورده وإن كان قد هلك أو استهلكه المشتري وجب رد مثله إذا العيب مثل كافي عامة القاضي فإذا  
انعدم المثل فقهه يوم الخصومة والقول في المثل والقمة قول المشتري بيمينه هذا إذا كان الشرط  
المذكور مقارنا للعقد أما إذا ألتفاه بعد العقد لا يفسد على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في  
مبطنة بين اثنين باع أحدهما منصفهما من الآخر قبل أن يخرج جميع بطنتها وهي مما يجرى مرة  
بعد أخرى في عام واحد والآخر جردون النصف هل يجوز أن لا (أجاب) لا يجوز البيع المذكور  
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشتري من آخر نصف ثلاثة رؤس بقرشرا فاسدا  
وهلك واحد وبقي اثنان فالحكم (أجاب) برّد الباقي ويزم نصف قيمة الهالك يوم قبضه  
والله أعلم (سئل) في بيع أراضيت المال هل يجوز أن لا (أجاب) أما ما حازه السلطان  
ليت المال ويدفعه من أروعة إلى الناس بالربع أو الخمس مثلاً فيبيعهم له باطل لكنهم لا يملكونه  
وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه ويقتضيه ويكون ميرا ناً والله أعلم (سئل) في  
رجل اختلف بيع آخر في شرا فترقز ترقزوه هو بقوله اشترى بها ثلاث جوارز وتأول الجوز اسم لمعبر  
معلوم والز في غيره مشار إليه والبايع يقول يبتكها بشتقروش وثلاث قرش فكيف الحكم  
الشري (أجاب) يحلف المشتري أولاً أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فإن نكل قضى عليه  
أن يحلف بالبايع بعده أنه ما باعه بالز فيأخذ حلفه في العقد على قيمة المبيع المذكور أن  
تعذر المثل ولم يصبر البايع إلى الخروج الحديث ومثله لا يمكن كذلك لأن الز تون معلى كما  
وأوضحته في محله وإن نكل (زمدعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيما يلزم في  
البيع الفاسد وهو ضمان مثله إن وجدوا الأول يصبر البايع إلى خروج الحديث فقهه وقد تقرر  
القاسد في هذه الصورة بخلاف ما إذا حلف فله يفسخ العقد الذي وقع بصفة الفساد على  
قيمة المبيع أو مثله فترفع الفساد وقال محمد في الزامه ما في مسئلة هلاك المبيع أن كل واحد  
منهما يدعى غير العقد الذي يدعي صاحبه والآخر ينكره وأنه يفسد دفع زيادة الثمن فيتحالفان  
كما إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بهما يقولان إذا اختلفا

مطلب لا يجوز بيع حق  
التعلّي

مطلب قال لشريكه إن لم  
ادفع لك دراهم القرض  
فقد بيعت حصتي بها  
مطلب باع ثمرة كرم ثلاثين  
قرشا وأخرج المشتري  
البايع إلى الشكايه وإن لم  
يجوز بيعه فخصمه وعشرين

مطلب باع أحد الشريكين  
في مبطنة نصيبه من شريكه  
قبل أن يخرج جميع بطنتها  
مطلب اشترى نصف ثلاثة  
رؤس بقرشرا فاسدا وهاك  
واحد  
مطلب في بيع أراضيت  
المال  
مطلب في اختلاف المتبايعين  
في الثمن

في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأنه يفسخ العقد على قيمة المبيع لصح الإلزام وهو باطل لاقه  
 تناول واقعة الحال فاقهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر أوطالاً من القطن الخفيف  
 ولم يكن عنده هل يجوز البيع ولا يزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه قال في الخفانة  
 رجل باع مائة من من حلب هذا القطن لا يجوز ومنه في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن  
 عندي يوم البيع حليب وقال المشتري كان عندك القطن البائع أنه حدث ولا يلزمه الحليب صرح  
 به البرزاني وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفدت من الرجل إذا باع حليباً لشخص ثم ادعى أنه لم يكن  
 عنده حليب ومنذواته حدث في ملكه بعد بكون القول قوله يمينه فلا يجوز بيعه فهل إذا قام  
 المشتري بيمينه أنه كان في ملكه يومئذ قبل يمينه ويتذيعه أم لا (أجاب) البينة كاهما  
 مينة فإذا قامت عليه باه وقع عليه المبيع موجوداً أجاز البيع وألزم البائع بتسليمه للمشتري  
 والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى واحداً وجماعة فترد ثبوت لم تجده بقروش معينة  
 وشرطاً كل جزء وصلها المشتري تقام على البائع قرشين هل يصح أم لا (أجاب) هو فاسد  
 يلزم فيه رد عين الزبون قائماً ومثله هالكاً كان وجد المثل والألأالبائع مخير إن شاء صبر إلى  
 وجودها أو أخذ قيمته عاجلاً والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة القدر وانه أعلم

### • (باب الأقالة) •

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً بدين معلوم وقس له ثم رده على بائعه مع ما به رقه حالة العمل  
 فقوله صريحاً وقال فيها خيرة شئنا رجع البائناً مات عنده بعد شهر وأيام هل يجب له صريحاً  
 انفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) يجب له صريحاً ما رقبه أقالة  
 لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً  
 بدين معلوم فندم فسأل البائع الأقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغاً قبل قبضه منه قائلاً  
 سأحتك فقرأ الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك أقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك أقالة  
 فقد صرح علماءنا أنها تنعقد بترك وتاركت ورفعت وسلحت يؤدي معنى تركت قال في  
 التهذيب وسبع بكذا وسامح واقعه على المطلوب وسبع وتسع فعل شافه في نفسه والمساهمة  
 المساهلة وفيه سبع جاد وفيه سبع بكذا مساهمة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل  
 السباح في ترك ما يكره السهم عنه فقوله سأحتك المعنى تركت أي وافقتك على مطلوبك  
 وسهلتك وجعلتك بمطوبك وأسرت لك به فهو أولى في المطلوب من تركت وتاركت لاسما  
 مع إضافة الصلح بحال دفعه في ذلك قبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل)  
 في أمرنا اشترت من زوجها داراً هامة كأن بها الجاهلها عليه من الدين ثم احتاج الثمن فقالت له  
 ادفعه فلان وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أمرت هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب)  
 نعم ينفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا ثم استقال منه وهلك عند البائع بعد الأقالة  
 فأدعى أنه حدث به عيب عند المشتري ولم يطلع عليه وقت الأقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن  
 هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والأقالة وقعت صحيحة ولو قد حدث العيب فيه  
 بأقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بقصان العيب وإن تعذر رد الباطل لاقهم والله أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى فرساً قبضها فتعيبت عنده فسأل الأقالة من البائع فأقاله غير عالم  
 بالعيب هل له رد الأقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الأقالة وإن مضى وألا يرجع نقصان

مطلب يسع ما ليس عنده  
غير جازم

مطلب إذا قال البائع لم يكن  
المبيع عندي وقت البيع  
وعكس المشتري فاقول  
البائع والينة للمشتري  
مطلب اشترى ثمرتين  
ببلغ معلوم على أنه كالدفع  
بقرتين تقام على البائع  
بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع للمبيع  
عند رد المشتري له مدعي  
العيب فيه أقالة  
مطلب في أقالة البيع قبل  
قبض المشتري للمبيع وفي  
الانقضاء تعقبها الأقالة

مطلب اشترت من زوجها  
داراً هامة كأنها ماتت  
البيع  
مطلب ادعى البائع بعد  
قبضه المبيع بحكم الأقالة  
أنه هلك بعيب حدث عند  
المشتري وأراد الرجوع  
بجميع الثمن  
مطلب قال البائع المشتري  
من غير علمه بتعيب المبيع  
في يد المشتري

مطلب اذا اشترى الكرم  
وأكل المشتري ثمره ثم تقابلا  
أو تقاضا لا يصح

مطلب استقل المشتري  
العبد ثم تقابلا

مطلب قرض المشاع جائز

مطلب تأجيل القرض غير  
لازم

مطلب القرض لا يلزم  
الرسول

العيب والله أعلم (سئل) فيما اذا انكر الكرم المبيع واستهلك المشتري ثمره ثم تقابلا أو تقاضا عقد البيع هل ينصق الاقالة أم لا وما الحكم في الفترة المستهلكة (أجاب) لا تصح قال في الخلاصة وجعل باع من آخر كما وصله اليه فأكل المشتري ثمره سنة ثم تقابلا لا تصح وفي المجتبى والزينة المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله ومراعاة الموقوف من المبيع كالفترة ومثلها في كثير من الكتب وفي الخمس والعشرين من جامع التصول والمصلحة المتولدة كولد وغيره ومقتضى الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ انتهى واذا علمت عدم صحة التفاسخ علمت أن الفترة كصلها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عياد استعله المشتري هل تصح اقالته فيه أم لا (أجاب) نعم تصح وتطبيع العلة والله أعلم (سئل) في زيد اقترض بكرا نصف فترة كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا يمنع الشروع ففصل في البصر ومن الغفاري كتاب المبة متعلقا عن النهاية بأن قرض المشاع جائز بالاجماع وعليه عدم وقفه على القبض اذا تصرف فيه قبله يجوز على الاصح كما يختلف في التنازعية عن التنازعي واخلاصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القراض أم لا (أجاب) لا يلزم الا اذا أوصى به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض اذا مات من سله هل يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لانه مجرد تفسير ومعبور وهذا بالاجماع فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم

### باب الربا

مطلب رجل مات وله ورثة  
وبذته مال لجهة وقف  
معاملة بالربح من غير  
مسوغ ويريد المتولي أن  
يرجع عليهم ذلك أو يمنع  
سرق معلوم أحدهم  
في الوقت لذلك

مطلب اشترى حنطة  
في سنيها بخنطة خالصة  
مطلب أخذ منه دراهم على  
ان يرجعها في كل شهر كذا  
مطلب في وصي على أيتام  
ياشرع من رابحة من غير  
وحش عري ثم أقر قبضه ثم  
أنكر

مطلب يبرأ الدينون بالبيع  
الى الوصي حيث وجب  
بعده

(سئل) في رجل مات عن ورثة وبذته مال لجهة وقف معاملة بالربح لم يعامل فيه بجهة ما تدفع اليه بالخطور شرعا والمتولي عليه يطالب الورثة به هل ذلك أم لا وهل اذا كان لأحدهم معلوم ونفقة فيه يسوغ له أن يمنع صرفه له لذلك أم لا (أجاب) ليس لتولي الوقت ذلك اذا هو رباح محض بحكم بالكاتب والسقوا اجماع الاقتسوا فيه الوقت والقيم وغيرهما والوارد فيهم عظيم الاثم وقبيح الحرم لا يكاد يسطيعه ولا يحصر محد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا تسكن الرباخذ من ذلك الرب ولا عبرة بمن أخذه الله تعالى تفاسيه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المباشرة بحيث لا راحة فيه للمساواة لعدم صدق الحد في الربا بالهاول وهذا حال الشافعي رحمه الله تعالى في ضمانها في المثل أيضا ونحن انما منعنا في المثل لكونه أعرضا لا تقوم الا بالقدوم أما أخذ العشر ثمانين عشر يلاوجه لبوت الخالي عن العوض في النقة فلا يضح طريق القصاص حتى يطق المنافع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حنطة في سنيها بعضها بمحصول وبعضها غير محصول بخنطة خالصة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في البصر ناقلا عن الحاروي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحنطة التي في سنيها أو علم أنها مساوية لحنطة الثمن أو أقل للربا الحاصل والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذبي أخذ من ذبقة خمسة قروش وجعل لها كل شهر خمس عشرة قطعة ربحها فاستوفته منه ستة قروش ونصفا وتطالبه الآن بقرشين زعم أنها الزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليها رد ما زاد على رأس مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذته نهارا بمحض فعلها بجماع الأئمة بل وجماع الأئمة بل بإجماع كل الامم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام ياشرع من رابحة مع ذبطين لهم

ثم اعترف بقبضه ما باشره من الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويطل أنكاره القبض  
أم لا وهل إذا دعت بما يقرب معاملته يكون ربا يملك الرجوع فيه وليس ما أن يحسب  
من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والأصل أن  
الحقوق في مثل البيع والشراء تعلق بالعقد وقبض الثمن منه سواء كان قبل الخروج عن  
الوصاية أو بعده كما صرح به في جامع الفصولين وغيره بيد المديون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب  
بعقده ثم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الإقرار كذا يحلف الذممان  
ما كان كاذبا في إقراره كما هو ظاهر أو ما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربا محض مطلقا سواء كان  
في مال اليتيم أو غيره لا إطلاق للنصوص الواردة في تحريمه ولو عيضا لئلا عليه ولا عبرة بمن شذفها  
خالق النصوص ممدود حتما ولو تعلق قائله بالكاف السما والله أعلم (سئل) في صرف  
القطع القروش الاسدية (أجاب) هو ربا حيث لم يتعد لا زنا فزمنه وجب من رد البدين  
ووجوب التعرير لأن تكايب المعصية التي أذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا أنفق أحدهما ما قبضه  
وجب عليه ضمان مثله فيرد ويسترد ما دفع والقول قوله بمنه لأن القول قول القابض ضمانا  
كان أو أستا والله أعلم

### «(باب الاستحقاق)»

(سئل) في رجل وضع يده على حصص في حواكير وقوفة أرضها ونصرها وقفا محكوما به  
ياكل ثلثها مدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها على كل من ثلثها فأجاب بأنهم يبيعونها فهل  
على تقدير أنهم يبيعونها يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقت ثابتا معكوما بوزن على الوجه  
الشري ويضمن جميع ما أكله من الغلة أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليه أن يرد الغلة والوقت  
فإن أبي حنيفة القاضي حتى يرد عليه رد الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم عاقبته من الثمن  
إن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرما فقبضه ونصرف فيه ثلاث سنين ثم  
ظهر لدى قاض أنه قبض بعد إقامة الينة وأخذ الينة فقبض القاضي وطالب الغلة التي ألتفها  
المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع أن كانت قائمة أو قيمتها أن كانت هالكة رد  
القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) سرح في مجمع الفتاوى نقلا عن  
جامع الفتاوى أنه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرمة وما فضل من ذلك يأخذه  
المشتري من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول أن أنقرته تارل وان أنكر بالكلية  
فالقول قوله بمنه لأنه المذني عليه والآخر المذني فصحتا إلى الينة والله أعلم (سئل) في رجل  
اشترى من آخر بغلة بثمن معلوم فاستحققت من يده ويرجع ليطالب الثمن من البائع فادعى الناج  
عنده هل يكون هذا دافعا منه ولا يشترط حضور المشتق الغائب لبعده أم لا (أجاب) نعم تدفع  
الدعوى وتقبل الينة ولو كان المشتق غائبا على الظاهر والأشبه وتدفع المدعى بذلك والحال  
هذه والله أعلم (سئل) في حصان تداوله الأيدي فاستحققت به شق الشام بالملك المطلق أو بالنساج  
فطلب من باعه عنه فبرهن بباعه أنه نتج عنده وعند بائعه هل يطل الحكم الصادر به منقش الشام  
بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بنية البائع أنه نتج عنده وعند بائعه ويطل الحكم السابق  
بالاستحقاق لأن الدعا بالبائع الأول وفي دعوى الناج من المتبايعين بينة تذييل البدل  
بالقبول الحكم بها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة من آخر فباعها المشتري من آخر

مطلب في صرف القطع  
بالقروش

مطلب إذا ثبت الوقت  
وادعى واضع اليده من  
الموقوف عليهم ما يصح  
البيع ويضمن ما أكل من  
الغلة ويرجع عليهم عاقب  
من الثمن

مطلب إذا اشترى كرما  
ونصرف فيه مدة ثم ظهر أنه  
وقبض على المشتري  
ضمن ما زاد على ما أنفق  
في عمارة الكرمة من الغلة  
مطلب استحققت البغلة من  
يد المشتري فأراد الرجوع  
على البائع فادعى البائع  
عليه تساهلها عنه مع غيبة  
المشتق

مطلب استحققت حصان من  
المشتري بتناج أو ملك  
مطلق وحكم به ثم برهن بباعه  
على تساهلها عنه أو عند  
بائعه

مطلب يطل الحكم  
للمشتق من المشتري  
بدعوى الناج بآيات البائع  
أو بآي الناج عنده





(أجاب) ثم يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه المسلم اله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطن سلوانه المسلم اله الأشامه فة الرب السلم لأقله الاعمام تركه فسر هل يكون على الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين والحال هذه وهي أنه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما إذا أسلم بنافي زيت هل يجوز أم لا يجوز لاستئصال البدين على أحد وصفي عليه الربا وهو الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتغال البدين على أحد الوصفين اللذين هما العلم للربا وقد اشتغل عليه هذا الكونهما موزونين فإن الزيت موزون كما صرح به في الصبر وابن موزون أيضا كجوهه مشاهد فلا يصح جعل أحدهما راس مال السلم لحرمه النساء والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثائة وخمسين قرشاً على خصة وثلاثين رطلاً مراً كاسراً أيضاً سئل القولاب يستحق في نصب الميزان بطرابلس الشام سنة اثنتين وستين بعد الالباب وسلمهم أيضاً خمسين قرشاً أسديفة قرصاً يستحق وقاؤه في الموسم المرقوم وذلك في كفاة فلان أستاذ القرية مالا ونقمة هذا صورة ما تسطر في مسطوره هل يصح السلم المذكور وكفاة الكفيل المزبور أم لا يصح واحدهما وهل إذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطوره بأن المسلم اله في الحر المزدكور والمستقرض للمبلغ المزبور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصته من أهل القرية ثلثمائة غير أن يكون مستقرضاً وسلموا إليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية الثلثائة في ذلك وأنكر الآخر ذلك فأقام عليه بينة بذلك تقبل أم لا وهل إذا هرعن إقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور أولاً لعدم استيفاء شروط الصحة بل هو فاسد وإذا قصد فالكفاة في الحر المسمى فيه لا تصح إذ شرط صحة الكفاة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يبالغ به أهل القرية فكيف يطلب به الكفيل وأما مثله الثلثائة فنقد صرح بها فاضحيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بها في الاختيار كنبر من علمنا قال فاضحيان فان ادعى أحدهما أن البيع كان بطلته وأنكر الآخر لا يقبل قول من يدعي الثلثائة ويستخلف الآخر وان أقام مدعى الثلثائة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكوا رجلا يسلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلم وأدعوا أنه لم يذ كرفيه الاجل أو غيرهم من شروطه وأدعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ولا يلزمهم (أجاب) القول قوله بمنته ولا يلزمهم المسلم فيه لأنه يدعي الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثله القول لمدعي الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أدتوا الرجل أن يستلم لهم دراهم على زيت من الناس ففضل غير آت بشرائطه هل يصح ويطلب المأذون له به وهو يطلب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطلب أحد أما المأذون له ففساد السلم بتركه شرائطه وأما الذين أدتوا فليس لهم جواز التوكيل من جانب المسلم اله كما صرح به في الصرف في الوكالة فتداع عن الجوهرة فلا يطلب عليهم فسد السلم أو صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة أراطال من الدبر إلى زول المدينة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اله بدفع الدين أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدين يستردده ويدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في منح الفسار فتداع عن جواهر الفتاوى أنه لا يصح السلم في الدين يعني وإن اجتمعت شرائطه قال لأنه ليس من ذوات الامثال لأن النار علمت فيه فلا يجب في الذقة وليس على المسلم اله الارتداس مال السلم ويستردده بعينه إن كان باقيا ولا في قيمته يوم قبضه والله أعلم (سئل) في زيد دفع له

مطلب السلم في الجواهر من غير استيفاء الشروط فاسد  
فصحب على المسلم اله مرد  
رأس المال ويجب على رب  
السلم قيمة المقبوض

مطلب إذا مات المسلم اله  
بحل الاجل  
مطلب دفع المسلم اله  
بعض السلم فيه إلى رب السلم  
فقال لأقله الأتاما وتركه  
فسرق

مطلب لا يصح اسلام البن  
في الزيت لأن شرط صحته  
عدم اشتغال البدين على  
أحد الوصفين

مطلب إذا أسلم في حرير  
التي نصب الميزان فالسلم  
فاسد فكفاة بغير صحة  
ولا يقبل دعوى التلجئة  
الابينة

مطلب القول لرب السلم  
في دعوى الاجل لا للمسلم  
اله في انكاره  
مطلب لا يبالغ الوكيل  
ولا المسلم اله بالسلم فيه إذا  
فسد السلم

مطلب لا يصح السلم في  
الدين وإن اجتمعت شرائطه  
فقد السلم اله رأس المال  
ويسترد الدين إن فاعما  
والا فقيته

مطلب دفع عجز ولا بد  
دراهم ليرجها على شحير  
قدتها زيلك ليرجها  
تأفق البعض وأخرج البعض

مطلب جعل الفئ الثابت  
في الذقة سلا غير صحيح  
مطلب أصل لا شرف  
قطن سلا قاسدا ثم اشترى  
المسلم اليه ما بذته من  
المسلم فيه ثم باع رب السلم  
بالقطن قطنا

مطلب بيع المسلم فيمن  
المسلم اليه لا يكون أقاله  
مطلقا

مطلب يجب ضمان قبة الرهن  
بالمسلم فيه بالقيمة ما بلغت ان  
لم يثبت ضياعه بالينة

مطلب بيع المسلم قبل  
قبضه لا يصح مطلقا

مطلب اذا فسد السلم  
يسترد المسلم اليه السلم فيه  
ويرد رأس المال

عمرود اهرم ليرجها على شحير وقد فها زيلك ليرجها فخرج البعض وأفق البعض على  
نفسه إلا أن يقول زيلك قد فقت عنك الشحير وعمرود هل يلزمه أن يدفعه فظهر الشحير لا  
(أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حاله تكون وانما يلزمه رد مثل ما أسلفه من  
الدراهم وانه أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قد راس من الزيت بمئة ثم جعل الفئ في  
قدرا زيل من الزيت المبيع سلا وعندي الرجل دفع المسلم اليه السلم شيئا من الزيت هل يصح  
ذلك أم لا وبأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويصلي الفئ الذي اشترى به القدر المذكور أو لا  
من الزيت أم كيف الحال (أجاب) لا يصح جعل الفئ الثابت في الذقة سلا خطا بالمشتري  
بالدراهم التي جعلت غنالا وغرويرج عدا دفعه للبائع من الزيت وانه أعلم (سئل) في امرأة  
أولت رجلا مبلغا في قطن يشهروا معا سلا قاسدا فحين اخل بالمسلم اليه قطنها فاشترى  
منها ما بذته من القطن بمئة مائة وحين محشها معها قطنها بعض المبلغ وصلها لها وأبقت عليه  
البعض وتطالب به هل لها ذلك أم ليس لها إلا رأس مال سلها في الأصل وترد رأس مالها فالحال هذه  
(أجاب) ليس للمرأة إلا رأس مال سلها وما اشترته من القطن يلزمها عنه فتقاصه بتدريها  
من رأس مال السلم وترد رأس مالها فالحال هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم فيمن المسلم اليه هل  
هو أقاله أم لا (أجاب) لا يكون أقاله سواء كان بقدر رأس المال أو باقل أو بأكبر وما قضى  
الفئ أو بعضه أو لا ما إذا اشترى السلم رأس المال بصدان قال انه عام على بمئة غال ونحوه  
فرد المسلم اليه وقضه فانه ينسخ ويكون ذلك أقاله للمسلم كما اذا مال المشتري في البيع المطلق  
قام على بمئة غال فرد عليه البائع الفئ وردوه عليه المبيع فانه يكون أقاله على الصحيح فافهم  
وانه أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلا في ستة جوارزيت ولم يذ كر شيئا من  
شرايط السلم ورهن المسلم اليه على ذلك بنقطة فاذى رب السلم باعها فالحكم (أجاب)  
السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد رأس مال السلم  
على رب السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشه أو بعضها ان كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم  
ثبوته في ذقته ويضمن المرفهن الذي هو رب السلم قيمة النقطة بالقيمة ما بلغت ان لم يثبت الضياع  
بالرهن ان اذ فسد العقود كعصها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذ لم يثبت ضياعه أو  
هلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم لآخر خمسة وعشرين قرشاً في ثلاثين  
رطلاً بلساغز لا فلا حلا الي ستة أشهر فلما مضى طاله بالفزل فأعسر فاشترى المسلم البسه من  
وكيل رب السلم ثلثة وثلاثين قرشاً ودفعه منها ثمانية أرطال غزلاً فألمها بمائة قروش وأربعة  
وعشرين قطعاً فمصره الباقي من الفزل باعه الاصل لرجل آخر بسبع وعشرين قرشاً فاشترى  
الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الفزل المسلم فيقبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجبي  
أو للمسلم اليه اتفاقاً أو ما قضى السلم الذي وقع ولا في الفزل ان استجمع الشروط وهي سبعة  
عشر شرطاً في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح ثبت بالمسلم فيه في ذقة المسلم  
اليه وما أظن أنهم استوفيت واذ لم توجد يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو الخمسة  
والعشرون قرشاً التي رب السلم لاغرو يسترد ما سوى ثلثين العزل وشهرو والحال هذه والله أعلم  
(سئل) في رجل أسلم لآخر قرشاً في مدحطة ولم يذ كر ما توقف عليه صحة السلم ولزم المسلم فيه  
هل له أن يستردوه يدفعه قرشه ان كان باقياً وشهرو ان كان متعدياً رد عينه (أجاب) نعم له  
استرداده اذ كل من دفع شيئاً على أنه ثابت في الذقة فبان أنه لم يكن ثابتاً استرداده ورد عليه

أوردتهم ما ليس بحق كالجبايات للموظفة على الناس في زمانها لا دقاريس على الخياط والطباخ  
وغرهم السلطان في كل يوم أشهر وأثلاثه أشهر فأنهم اعظم واختلف المشايخ في صحة الكفالة بها  
فقل تصح إذا عبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة أما بحق أو باطل ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها  
بين المسلمين فسدل فهو مأجور ونبى ان كل من قال ان الكفالة تضم في الدين يمنع حصتها منها  
ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها ويكفر منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو منعها  
أو مطلقا وعن عيل الى العصة الامام البرزدي يريد نفي الاسلام أما أخوه صدر الاسلام فأبى صحة  
الكفالة بها انتهى وفي الخلاصة فضلا عن مجموع التوازل طمع الوالي ان يأكل منهم شيئا بغير حق  
فاختفى بعضهم ونظر الوالي بعض فقال المختفون للذين وجدتهم الوالي لا تطلعه وعلينا وما  
أسألكم فهو لنا بالحصص فلما أخذ الوالي منهم شيئا قلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من  
يجوز ضمان الجباية بوعى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازة ضمان الجبايات على قول عامة  
المشايخ لا يصح وقد ذكرنا نفي الاسلام وجماعة قالوا لا يصح وجعلوا المطالبة الحسية كالمطالبة  
الشريعة انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم يعني في القسعين ما ينه  
من العصة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم من أصحابنا من قال الأفضل للأنسان ان يسأوى  
أهل محلة في إعطاء النسابة قال شمس الأئمة هذا مكان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة  
والجهاد وما في زماننا فكثر التواكب وتخذلنا ومن عكس من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له  
وان أراد الاعطاء فليطعم من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم ونال المعطى  
النواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال باشافي كتابه الاصلاح والايضاح بأن الفتوى على  
العصة وما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بل أبرهان فان قلت ان الشيخ زين  
ابن نجيب في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح العصة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على  
العصة فجعله على لقوله وظاهر كلامهم الحال ان ظاهر كلامهم بخالفه لما صرح به في الخلاصة  
والبرازة أنه قول العامة والعلة أنه أن الظلم يجب اعداءه ويحرم تفريره وفي القول بصحته تقرره  
قلت قال مؤيد زاده في مجموعه فتلا عن العمادة والاسراذ قال لغيره خلصني فدفع الماء ورأى  
وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلة وقال صاحب المحط لا يرجع هذا هو  
الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضيان وأن كفل عن رجل  
بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح أنها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحط هذا هو  
الاصح وعليه الفتوى وأما الخارج فصرح علماؤنا بأنها تصح الكفالة قالوا المراد به الموظف  
وهو الذي يجب في الذمة بأن موظف الامام كل سنة من ماله على ما رآه لاخراج المقاسمة وهو الذي  
يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في العمى وغيره وظاهر ان المعتمد  
الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الصكوك في غيره قال في البحر أطلقه فشمع انخراج الموظف  
وخارج المقاسمة وتخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة فتوى صحة الضمان بخارج  
المقاسمة لانه لا يمكن دين في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متونا وشروحا وفتاوى هذا وأما الصك  
المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعبأ به ولا يلتفت اليه شرعا والله أعلم (مثل) في رجلين  
أدركهما الوالي وحسبهما فقال أحدهما لا تسخر خلصنا من مصادره بدفع المال الذي طلبه  
ونصفه على ونصفه على ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له لترجع  
على في البرازة قال لرجل خلصني من مصادره الوالي أو قال الاسيرة للثقل لا يرجع فيها بلا

مطلب صادرة الوالي رجلا  
فقال لا تسخر خلصني من  
مصادره صح ويرجع عليه  
بما دفع

مطلب الكفيل بالنفس يبرأ  
بعون المكفول به

مطلب أن كان غصب بهيئت  
فأنا ضامن

مطلب مهما أخذ منك ففعل

مطلب إذا أثبت أنهم ضامن  
له بنمة فلان يؤخذان به

مطلب في أفضا نضع

الكفالة بها ولا يبرأ الكفيل  
بالنفس إلا إذا سلم المكفول

به في مجلس يمكن خصامته  
فيه

مطلب مات عن ذكور  
وأناث وقد كفل مهر زوجة

أحد أولاده ثم ماتت إحدى  
البنات عن زوجها وعن

ذكر ثم عرسوا وزوجة الابن  
المكفول لها كما بمقتضى

الكفالة وقضى بذلك ثم  
أراد زوج الميتة إبطال ذلك

مطلب إذا كفل مهر زوجة  
إنه شملت يؤخذ من تركه

مطلب قال رئيس المركب  
وبعض من معه الباقي منهما

أخذ لكم فعلياً

شرط الرجوع وقيل في الأسير يرجع بلا شرط لأن المصادرة والامام السرخسي على أنه يرجع  
فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في  
كفيل النفس هل يبرأ بعون المكفول به أم لا (أجاب) نعم يبرأ بعونه والله أعلم (سئل) في قروي  
نزل به صنف فغصب بهيمة بآدم فماتهم الصنف جهاد في المنيضف وقال له أن فلا ناضفك غصب  
بهيمتي فلا نية فقال له أن كان غصب بهيمتك فأنا ضامن نظهر غصب فلان لها هل على المنيضف  
ضمانهم أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو ردها أن كانت باقية أو قيمتها أن كانت حالكة كما  
صرحت به المتون والشرع والقاضي والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة بقره فأنكر  
فذهب فقبض من قرأه عند قوم لا يقدر عليهم لكنهم أخبروه بأن فلانا أوصلنا إلى البواب بعض  
لنا والبعض تركه عندنا وديعة فخرج إليه وطالبه برديقه فله فقال اذهب أنت اليوم ومهما  
أخذوا منك ففعل وأخذوا منه ما لا يجروا أو أهاهل يضمن ما أخذوا منه أم لا (أجاب)  
نعم يضمن جميع ما أخذوه والحال هذه بقوله مهما أخذوا من مالك ففعل صرحوا به في الكتب  
والدلائل والله أعلم (سئل) في رجل اتهم على آخر بنهما ضامنهما متعلق بدنة فلان بأنه  
بالكفالة الشرعية هل إذا ثبت ذلك عليه بما بالوجه الشرعي يؤخذان أم لا (أجاب) نعم  
يؤخذان به ويحبسان فيه فقد صرح على أن حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل في الطلب  
والحبس والملازمة وجميع الأحكام والله أعلم (سئل) في رجل قال لا أحر كفلت لك فلانا أو  
ضمنته أو ضمانه على كل الكفالة بهيمة الصفة ككفالة نفس أو ككفالة مال وإذا كانت ككفالة نفس  
هل يبرأ الكفيل بدفعه لمن كفل لمحت يمكن خصامته ولو في غير مجلس القاضى (أجاب)  
هي ككفالة النفس ويبرأ تسليحه لمحت أم كنه خصامته ولو في غير مجلس القاضى إن لم يشترط  
تسليحه فهو والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت  
أحداهن عن زوج وبمن ذكروا تركته مستقرة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقها كما وزوجة  
إنه لكفالة مهرها بغير إذن أنه كفاؤه القاضى به هل زوج الميتة إبطال قضاء القاضى بذلك  
مع استيفاء الثمن أم لا (أجاب) لا يقدر على إبطال ما نصب عليه قضاء القاضى المستوفى  
لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشرف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير  
أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه إذا مات يستوفى من تركه ولا رجوع للورثة على المكفول عنه  
كما صرح به في البصر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجة أسامة من الاب هل يؤخذ  
من تركه أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم  
(سئل) في صنف تزويجها نصراني حل بها نسائه وأطفالا ورجالا من المسلمين والافرنج وأقبل  
عليهم في البصر غليون به أهل حرم من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس أن يلقى بهم على البر  
وكان متيسر القريه من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهما أخذ لكم هؤلاء  
فضمناهم لنا فسرهم وأخذوا أموالهم واطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتعرضوا لأموالهم هل  
يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان إذا لمضمون  
عنه معاصيا بالاشارة وكذا المضمون له ومع المسلمون الذين في السنة ولا خلاف عندنا في صحة  
هذا الضمان إنما الخلاف فيما إذا كان المضمون عنه مجمو لا من فروع المذهب قال لا أحر  
اسلك هذا الطريق فإن أخذ مالك فأنا ضامن وأخذنا مع الضمان والمضمون عنه مجمول كذا  
في جامع التصويل وأما القواعد فظهر للدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالفا لذكر القدوري

مطلب إذا كف عن البيع  
يعاقب إذا كف الكفاة فاسدة

مطلب الكفاة بالمسئار  
غير صحيحة

مطلب الكفاة بالدية غير  
صحيحة

مطلب رجل عليه مهر  
زوجته البالغة ولاخته  
الكبيرة مهر على زوجها  
فأحال أباً زوجته مهرها على  
زوج أخته

مطلب يرتفع المحال عليه  
بما أتى للمسئار على المحيل

مطلب إذا عمر المسئار  
بأن الناظر صرح ويرجع  
عليه ولا يكون مكوث  
المحال عليه قولاً للمرواة

مطلب إذا أتى المال على  
المحال عليه يرجع به على  
الاصيل

مطلب المحال أسوة لغرواه  
المحال عليه

وأما مسئلتنا فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (مسئل) في رجل باع لا ستر حنطة إلى دخول  
الجرن بشن كفه آخر قطعه فساد البيع بالأجل المحمول حل يبرأ الكفيل عن الكفاة أم لا  
(أجاب) يظهر فساد البيع يظهر فساد الكفاة إذا لازم على الاصيل رد البيع نفسه إن كان  
موجوداً أو رقت له إن كان هالكاً ومستهلكاً لا عنه قطعه بعدم الدين للمكفول به على الاصيل  
فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (مسئل) في رجل دفع لجال ثلاثة جبال يذهب بها إلى مصر  
بجمولات لا ستر باجر معلومة عنفت للجمال على صاحب الجبال ودفع له سوار كره عارية فلما  
حل بمصر مرض الجار وبجرح عن السير وخربت القافلة وان تركه الخروج معها حصل ضرر  
كافي للجمال والجبال فلما خرج أو دعه عند ثقة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل إلى وطنه الاصيل  
أخبر به فاستشاط غيظاً فكفه آخر قيمه لل كفاة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفاة غير  
صحيحة لأن شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لأن المستعار غير مضمون  
لهذا العذر الذي ذكره على الجبال والله أعلم (مسئل) في ثلاثة أنصار كفوا دية قتيل على عاقلة القاتل  
هل تصح كفالته سم ويطلبون بها أم لا (أجاب) لا تصح الكفاة بالدية كما صرح به في الظهيرية  
والخلاصة والبرازية والتراخية قفلا عن الظهيرية فلا يطلبون بها لعدم صحتها والله أعلم

### \* (كتاب الحوالة) \*

(مسئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر زوجته البالغة  
فأحال الأخ المذكور أباً زوجته مهرها على زوج أخته يستوفى الأب من مهر الاخت مهر بنته  
بغير إذن من الزوجين فاستوفى الأب منه البعض وبقي البعض ومات الأخ وأخته عن يمينه  
ومات الأب المحال أيضاً فهل الحوالة صحيحة أم غير صحيحة وما الحكم في المذفوع للأب هل للدافع  
الرجوع في تركه الأب أم لا (أجاب) الحوالة المذكورة باطلة والمعتل عليه الدافع الرجوع فيما  
دفعه بعينه إن كان قائماً بقيمته في القيمي ومثل في المثل إن كان مستهلكاً في تركه القابض  
والحالة هذه والله أعلم (مسئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشروط تجهيل الاجرة وأحال  
بها مستحقاً في الوقت فقبضها ثم نقضت الاجارة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض  
(أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمعتل على المحيل لا على المحتال والحال هذه والله أعلم  
(مسئل) في متول أذن له القاضي في الاستدانة للعمارة إذا لمال الموقف فعمر المستأجر باذن  
التولى وأحال عليه مستأجر حوائث الوقت ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة  
التولى بما صرفه وجبه إذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في الجرحن القنية  
ومثل في الحاوي الزاھدي إذا حال القيم أو المالك لستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه  
يرجع على القيم والمالك والحوالة لا تلزم لأنه لا ينسب إلى الساكت قول والله أعلم (مسئل) في  
المحال إذا أتى من احتال عليه المال هل إن يرجع به على الاصيل أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لأنه انما رضى بهذا النقل  
(أجاب) بشرط وصول الدين إليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد  
فانه ذلك ف يرجع عليه بما هنالك والله أعلم (مسئل) في رجل له على آخدين فأحاله على رجل  
وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه ديون لا تفي تركه ما إذا الحكم في دين الحوالة (أجاب)  
المحال أسوة لغرواه المحتال عليه فان بقي شيء عليه يرجع به على المحيل لأنه قد توفى والله أعلم

مطلب أقام المدعى عليه  
 ينفع على المدعى أني أحلتك  
 بالدين على فلان الغائب  
 وهو منكر فله الغائب  
 ولم يعد اليه ثلثا في وجهه  
 مطلب اشترى جلا بئق  
 فاحال البائع عليه آخر ففته  
 فقبل المشتري الحوالة ان  
 أعجب الحمار أبويه

(سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو عن مبيع فأجابه بأن أحلتك بعتي فلان الغائب  
 فقال المدعى لم أحل ذلك فأقام المدعى عليه ينفع عليه بذلك فقبلها القاضي ومنعه من معارضته  
 إلى الاجتماع بالغائب ومخاصمته هل يلزم المدعى تعزيرا وأهلية بذلك أم لا وإذا حضر  
 الغائب وبمحمد الحوالة ولم يقيم عليه اليقينة هل الرجوع على المحل أم لا (أجاب) لا يلزم  
 المدعى أهلية ولا تعزير بذلك وإذا حضر الغائب وبمحمد الحوالة ولا ينة للمدعى عليه ولم  
 يعد المدعى اليقينة رجع المدعى على المدعى عليه لأنه قد نوى بسبب ذلك على  
 المحال عليه والله أعلم (سئل) ففروى عليه دين لبدوي ألح عليه بطلبه  
 فباع له جلا بهيمة وأحال البدوي عليه بفته فقبل الحوالة  
 قائلا ان أعجب أبوي الحمار فلم يهجم حماره فمضى  
 بانه هل البدوي طلب عليه أم لا (أجاب)  
 لا مطلب للبدوي عليه وأحال  
 هذه لبطالان الحوالة  
 بضقد الشرط  
 والله أعلم

تم الجزء الاول وبه الجزء الثاني وبأوله كتاب أدب القاضى







\*(فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية)\*

مصحفة	مصحفة
١٦٣ كتاب المراعاة	٢ كتاب أدب القاضي
١٧٢ كتاب المساقاة	١٦ كتاب القاضي الى القاضي
١٧٥ كتاب الذبايح	١٦ باب التحكيم
١٧٦ كتاب الاخمعة	١٦ باب خلل المحاضر والسجلات
١٧٦ كتاب الكراهة والاستحسان	٢٤ كتاب الشهادات
١٨٥ كتاب احياء الموات	٣٦ كتاب الوكالة
١٨٥ فصل في مسائل الشرب	٤٧ كتاب الدعوى
١٨٨ كتاب الصيد	٩٣ كتاب الاقرار
١٨٩ كتاب الرهن	١٠١ كتاب الصلح
١٩٤ كتاب الجنائيات	١٠٥ كتاب المضاربة
١٩٧ كتاب الديات	١٠٥ كتاب الوديعة
٢٠٠ باب ما يحدثه الرجل في الطريق	١٠٩ كتاب العارية
٢٠١ فصل في الحائض المائل	١١٠ كتاب الهبة
٢٠٢ فصل في الحيض والنفاس وما يتضرر به الجار	١١٣ كتاب الاجارة
٢٠٥ باب جنابة البهيمة والجنابة عليها	١٣٩ باب ضمان الاجير
٢٠٨ باب جنابة المملوك	١٤٢ كتاب الولاء
٢٠٨ باب القسامة	١٤٢ كتاب الاكراه
٢١٤ كتاب المعانل	١٤٤ كتاب الحجر
٢١٦ كتاب الوصايا	١٤٦ كتاب المأدون
٢٢٥ كتاب الخس	١٤٦ كتاب العصب
٢٢٩ مسائل شتى	١٥٢ فصل في السعاية والاعونة
٢٤٠ كتاب الفرائض	١٥٣ كتاب الشفعة
	١٥٧ كتاب القسمة

\*(تت)\*

الف ٢٢

(الجزء الثاني)  
من كتاب الفتاوى الميرية لنفع البرية  
على مذهب الامام الاعظم أبي  
حنيفة النعمان رضي الله  
بهما جميع الامام  
آمين

٢



\* (الطبعة الثانية)  
(المطبعة الكبرى الميرية - يولاف مصر المحمية)  
سنة ١٤٠٠ هجرية

# المصنف

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أدب القاضى)

(سئل) فى وقت ثبت لى قاض حتى ربعة لاهر أه وحكم به لها حكما مستوفيا شرائطه الشرعية ومنع المدعى عنها معاشر عبا ومات والا تأنه يدعى دعوى أیه بعينافيه ولا وجه له شرعا لما لم يشرط الواقف هل يمنع من معارضته ما شرعنا حيث لا وجه له هو شرعا (اجاب) نعم يمنع شرعا قال الحسام الشهيد فى شرح أدب القاضى وينبى القاضى ان يتخذ قضايا القضاة التى ترفع اليه ويحكم بها وقال اذا قضى بقول البعض وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك فانه يتخذ هذه القضية ويضيقها حتى لو قضى باطلا لها وتقضها ثم رفع الى قاض آخر فان هذا القاضى الثالث يتخذ قضاء الاول ويطلب قضاء الثانى لان قضاء الاول مكان فى موضع الاجتهاد والقضاة فى موضع الاجتهاد نافذيا لا جماع فكان الثانى بقضائه مبطلا للاول مخالفا للاجماع ومخالفة الاجماع خلال وباطل فلا يجوز الاعتدال به فعلى القاضى الثالث ان يطلها ويقتضها وان كان رأيه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا فى الحوادث التى ترفع اليه اه (أقول) هذا فى المختلف فيه فيما لا يجمع عليه وما أعلم (سئل) فى حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشهادة مستقيمة وانفصل الحال على ذلك المنوال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه بعد انبرامه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متقنا عليه أم مختلفا فيه اختلافا فى محل يسوغ فيه الاجتهاد أما فى المتفق عليه فظاهر لا تسوغ فيه الاقحام وأما فى المختلف فيه فلا يلزم بالقضاء المستوفى للشرائط ارفع الخلاف واقطع الخلع وهذا ما اجمعت عليه الأمة واثبتت عليه الأئمة ومع ارتفاع الخلاف كيف

مطلب فى وقت ثبت لى قاض ربعة لاهر أه فأتعاه قاض ربعة لاهر أه فأتعاه رجل ومنع منه ثم أتعاه ابنه هل يمنع من ذلك مطلب اذا رفع اليه حكم قاض امضاه

مطلب اذا قضى قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث يتخذ الثالث قضاء الاول

مطلب القضاء فى موضع الاجتهاد نافذيا لا جماع مطلب حكم القاضى اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متقنا عليه أم مختلفا فيه

يسوغ الاستئناف والله أعلم (سئل) في رجل أكرم دين شرعى ومكث في الحبس منتظراً للقاضي، أمفقير لا يملك شيئاً للقاضي أن يقسط عليه ما الزم به في حضور خصمه أم لا (أجاب) حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يحل سبيله في حضور خصمه قال في الخاتمة وإذا سئل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاجبراً ثم غفل وصاحب الدين غائب فإن القاضي يأخذ منه كصلاته فيه ويخرج من الحبس وفي أضعف الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحداً أصلاً وتقرّباً لأفراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال حال منازعة أم إذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من إقامة الينة وأما مسألة التقسيط اذا طلبه الخصم وكان معقلاً وبفضل عنه وعن ثقة عالماً بمصرفه الى دينه حاصله ان الغريم يأخذ بفضل كسبه والله أعلم (سئل) في المحبوس يدين فروع من مبيع اذا سأل عنه القاضي فأخبر أهل المعرفة انه مبيع هل للقاضي إطلاقه واذا أطلقه هل يحتاج الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين بقياً أو غائباً لم يكن الدين من مال وقت (أجاب) نعم للقاضي إطلاقه بلا كفيل والحال هذه اندرعاً لا ييسره كفيل خصوصاً مع الأخبار بإعساره فيلزم عدم التفرقة الى الميسرة مع كونه داعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) فيما اذا كان فقر المدون وفلاسه ظاهر او كاد شبهه بعلامه هو مال للقاضي أن يسأل عنه عاجلاً ويقبل الينة على افلاسه ويحل سبيله بحضرة خصمه أم لا واذا قلتم في ذلك فنسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفتقر الحال بين حال المنازعة وعندهما وهل يعدموسراً بما لا بد منه أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك قال في أضعف الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في عدة هذا اذا كان امره يعنى المدون معسراً أم لا اذا كان فقره ظاهر يسأل القاضي عنه عاجلاً ويقبل الينة على الافلاس ويحل سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرة من جبراته وأسدقائه وأهل سوق ومن التفات دون الفساق فاذا قالوا لا يعرف له مالاً كفى ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في الحال منازعة وأما اذا كانت منازعة بين الطالب والمدون بأن قال الطالب انه موسر وقال المدون انه معسر لا بد من إقامة الينة فان شهد شاهدان انهم معسر حتى سبيله ولا تكون هذه شهادة على التي فان الاعسار بعد السأرا امر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالتي نية على هذا الشيخ حسام الدين السخاقي رحمه الله تعالى والمسئلة شهرة ولا يعدموسراً بما لا بد منه وقد ينو ذلك في كتاب الجفر فلا يعبدشابه التي لا بد منها غنا ويتركه دست وقيل حستان وكذلك منزلة التي لا بد منه وقس على ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا امتنع المدون عن وفاة الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال انه لا يمكنه الوفاة منه الا انه مفرد ومتعت في حياته في الحبس واستاعن من الوفاة فهل والحال هذه للدائن أن يسأل القاضي في تطمين باب الحبس عليه لمضى عليه الا فرجة تناول منها الطعام أم لا وهل للقاضي أن يبيع ماله في وفاته أم لا (أجاب) أما عندى في حنفية فهو بحسبه الى أن يبيع نفسه وأما عندهما فيبيع القاضي ذلك عليه ووفى الدين ويقولها متى كفى الاختسار وغيره مبيع العقار كما يبيع الثقل على الصحيح كما يحصه الشيخ فاسم قالوا وعلى قولهما يترك له من ثواب الينة وبيع الباقي واذا أمكنه الاجتزاء بمدين الثواب التي عليه والعقار الذي يكتنه يبيعه القاضي ووفى بعض ثمة الدين أو بعضه يشتري ما هو مدفوعه قالوا وبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البدين الصنف والقطع في الشتاء والحاصل أن القاضي نصب ناظر اقبنتي له أن ينظر لمدين كما

مطلب اذا حبس يدين  
وظهر للقاضي أنه لا مال له  
له إطلاقه من غير حضور  
خصمه بعد أخذته كفيلاً  
ينصه  
مطلب اذا تنازع الطالب  
والمحبوس في السأرا والاعسار  
لا بد من إقامة الينة  
مطلب الغريم يأخذ بفضل  
كسب المدون  
مطلب اذا أخبر أهل  
المعرفة أن المحبوس معسر  
للقاضي أن يطلقه من غير  
كفيل  
مطلب يقبل القاضي الينة  
على الافلاس  
مطلب يسأل عن المقتل  
من جبراته ولا يشترط لفظ  
الشهادة اذا لم يكن في الحال  
منازعة ولا الاشتراط  
مطلب الشهادة على الاعسار  
ليست شهادة على التي فهي  
مقبولة  
مطلب لا يعد القيرغنيا  
بشابه كذلك غزله  
مطلب في مدون بحسبه  
القاضي وله مال يمكن الوفاة  
منه الا انه متعت بتقريبه  
بحسبه عندى في حنفية وبيع  
عندهما ويقولها متى كفى  
فرق بين العقار والمنقول  
مطلب اذا أمكن المدون  
الاجتزاء بمدين ثواب التي  
يلبسها يبيعهما القاضي  
وكذلك العقار وبيع كل  
ما لا يحتاج اليه في الحال

(أجاب) فهم قد نكحوا الضرورة والحرج وقد آفتي بمن يعتد بمن علمنا لئلا يرى من واضح  
الحجج بما يلحقها من المشقة والصبر وعدم تيسر الاستدانة في ذاتها التي قل فيه على الخير فلا يجوز  
والحال هذه تعرض له بإبطال الملق بإطالة من الاضرار وسو الحال والله أعلم (سئل)  
فما إذا حكم القاضي بغير الشفع عن الشفعة فمقوطها لتقص شرطي من شروطها  
الشريعة المقررة عند العلماء هل يقض حكمه بلاموجب شرعي أم لا (أجاب) حيث استند  
الحكم الى دليل شرعي ووافق قولاً صحيحاً في المذهب فتدولا يقض ومستلة القضاء في المجتهد  
فيه معلومة وهي أنه اذا كان مجتهداً فتدول لم يكن مجتهداً وعلم محل الخلاف فكذا في الاصح  
مأم شرط عليه السلطان ان يحكم بالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا شرطه  
لا يتقنع أحكامه الاما وافق الصحيح لانه معزول عما سواه وهذا ما هو المعتمد في المذهب والله  
تعالى أعلم (سئل) فيما لو منع مولانا السلطان قضاء من سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة  
من الدعوى هل يسقط ذلك أبداً أم لا (أجاب) لا يسقط ذلك أبداً بل اذا اطلق السماع للمنعوع  
بعد المنع جاز وكذا الولي وغيره وأطلق لذلك يجري على الإطلاق فيسمع كل دعوى وكذا الولات  
السلطان وولي سلطان غيره فولي قاض ما لم يمنع به بل أطلق قالوا وليك لتقصي بين الناس جاز له  
سماع كل دعوى اذا أتى المدعي بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن  
القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تقصص  
واذا عميه نعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص واذا اختلف المدعي  
والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعنده خاص به  
لا تعلق للمتداعين به فإذا قال منعى السلطان عن سماعها لا ينازع في ذلك وإذا قال أطلق لي  
سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالينة الشرعية بعد الحكم عليه بصلحه  
فبين سلطان الحكم لانه ليس قاضاً فيما منع عنه حكمه حكم الرعية في ذلك فإذا تأخر بالمنع  
من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم  
أحكام الوكيل استصحب مسائل كثيرة تتعلق بهذا المحشو هو ان عليه الامر وانكشف له الحال  
والله أعلم (سئل) في قاض ولأه السلطان ولاية اقليم من بعض أهاليهم ممالك الاسلامية  
فاستري منه رجل حكومة بعض نواحي ذلك الاقليم في مدته معينة بجمع معين فهل تكون أحكام  
ذلك الرجل في تلك النواحي أصالة أم نيابة أم لا تكون من هذا القبيل ولان هذا القبيل لان  
هذا ليس من جنس ما يباع ويشتري كيف لا وقد تضمن ذلك التزام وقائع غير معهود في ازمته  
غير معلومة على ان ما سيجعل من الدراهم من الوقائع التي ستقع تكون محصولاً للقاضي فهذا  
المحصول يكون من قبيل الرشوة فلا تصح بوليته والحال هذه ولا تشق قضاءه ويكون من قبيل  
الاجرة في نظير كتابة الوقائع والبطولات فيجوز أخذ من ذلك المبلغ اذا كان أجر المثل حيث  
أجوزته الفقهاء اذا لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا الاخذ قبل العمل وعلى عمل الغرفان  
هذا العمل لا يتبرع للقاضي بأجرة عمله بل غرض من نيابة القاضي التسلط على الناس وأخذ  
أموالهم بجاه الحكومة فلذلك رضي بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اتوا الله لا تولى على هذا العمل من ساه ولا من حرص عليه فإذا اعلم ذلك فهل يجب  
على ولي الامر المنع من تعاطي تلك الامور جزئاً مثل ذلك المولى والتائب عنه وهل يجب على  
علمائك المملكة الداخطين تحت قوله سبحانه وتعالى وإذا أخذ الله ميثاق الذين أويا الكتاب

مطلب اذا حكم القاضي  
بجمع الشفع لتقص شرط  
لا يجوز نقضه

مطلب اذا شرط عليه  
السلطان ان يحكم بالصحيح  
من مذهب أبي حنيفة ليس  
له الحكم بخلافه

مطلب اذا منع السلطان  
قضاءه عن سماع الدعوى  
بعد خمس عشرة سنة لا يسقط  
ذلك

مطلب اذا قيد السلطان  
للقضاء ثماناً وولي غيره  
واطلق جاز

مطلب القضاء يتخصص  
بازمان الخ

مطلب اذا اختلف المدعي  
والمدعى عليه في منع القاضي  
عن سماع هذه الدعوى  
فالمرجع القاضي الا اذا قام  
المدعى عليه بينة بعد الحكم  
عليه بالمنع فيثبت يكون  
الحكم بالاطلاق الخ

مطلب اذا اتى القاضي خبر  
بالمنع من عدل الخ عمل به  
مطلب في قاض وولي على  
اقليم فاستري منه رجل  
حكومة بعض نواحي ذلك  
الاقليم هل يتصدقوا أم لا

ليدنه الناس ولا يكتونه التمس على حرمة ما ذكره العرض الى السلطان أي اقامة تعالى به  
الذين قامه اذا حصل من بعض وكلاء السلطان مصادر في أموال المسلمين فانهم يقومون عليه  
ويرجونه ويعرضون فيه للسلطان فلا يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين  
وتهاون بالشرع المحمدي باقتضائه حكومة الشرع شركا لتحصيل حطام الدنيا وسبيل التسلط  
على الرعايا أولى فان سكت أهلها وخيار الناس وعلمهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون  
تاركين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فأتعون كلهم أم لهم مختصر لوحه السكوت في مثل  
هذه الداهية الكبرى والبلية العظمى أم لا (اجاب) هذه المسئلة تجعل مجلدا خفيا وهيها  
ان تشبع القول عليها فيه ولكن هنا كلام مختصر الى الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن  
هذه المسئلة الكفاية اعلم أن عقد مصر في البرازية وكثير من الكتب بأن الكافر اذا شرب  
الخمر فتر عليه أقرب باؤه الغرام كقروا وكذا الوالو ا مبارك باد وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس  
والضرائب مقاطعة فقالوا مبارك باد ووقت يسراى الجديدة واقعة وهي أن واحدا قاطع على  
مال معلوم احتسابها أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر باعلى باه مطبوعات  
وبوقات نادوا مبارك باد بالمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنع عن الصلاة خلفه حتى  
عرض على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة انتهى وأنت لا ترى فرفاين مقاطعة الاحتساب  
ومقاطعة القضاء لأن كلامهم في الاصل طاعة فامتنعوا واجبة على المسلمين فعلى المقاطع على  
القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يستل عن جواز يعه بل يستل عن كفر مسمله  
ومتعاطيه وان كان ظاهرا أيضا غير خاف الاعلى عاى ماشم للفقر المحقول لشجنا الشيخ محمد بن  
سراج الدين الحانوفى كلامه في الحصول المتجدد للنائب من كآبة الحجج والسجلات فيه أن دعوى  
المستنب عليه لا تصح لأن الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت لمعلوم الجنس والقدر وهذا  
المدعى ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز أخذه لامن النائب ولامن المستنب وان  
كان على كآبة الصكوك والحجج بقدر ما يلحقه من المشقة فهو النائب لا المستنب فطالبته به غير  
جائز بوجهين الوجوه هذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى وما أخلصه من جهة قواعد الفقه  
ولاشبهة ان أخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو كافر بلا شبهة فكيف تنفذ أحكام الكافر  
وان كان غير مستحل فهو ومن تولى القضاء بالرشوة سوا هو قد كثر نقل ذلك فقالوا قاطبة من  
أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينقض حكمه قال في الخلاصة وبه يفتى  
اذا الامام لو قلد برشوة أخذها هو أو قومه هو عالم به لم يحجز تقليده كقضاءه برشوة ولا شبهة أيضا  
في أنه يجب على السلطان نصره الله تعالى منع متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من  
الامور المخطئة لهذه الدين التين ويوجب على كل من له قدرة على اعلامه أن يعلم ذلك لانهم  
مهمات الدين ولا خلاص له في السكوت واذ اعلم الامام أصله الله تعالى وأصلح به ذلك جازله أن  
يرقى في عقوبتهم الى القتل لتزجر راعن مثل هذه المصيبة المهلكة والنازلة الموبقة وما أقرب  
هذه المسئلة من مسئلة السعاق والاعوة وقد قالوا فيها ولفساد الملك بسبب السعاق والاعوة  
أقربا بأنه ياب قائلهم وأفتى السيد ابو شعاع بكفرهم وهو لا أشك فيفسادهم بلا شك ولا رتاب  
وقد أنشد بعض عباد الله تعالى في طائفة القضاة عند قول أئمتنا لا يكره التقليد لمن هو آمن  
من الظلم

كيف السلامة منه وهو مصرنا \* يعطى مقاطعة بجمال يؤخذ

ويقول آخذه على صكنا كذا \* من ابن اجمه اذا اخذ  
 ويقول هذا شرع المصطفى \* عن ذابقول الحسنا لا يتخذ  
 قللى آنا الفقه القويم حقيقة \* في كهرهم بالله يتحقى المآخذ

مطلب اذا ولي الحكم عذب  
 أى حقيقة حكمه بغيرة يكون  
 مخالفا ولا يتخذ

واقه سبحانه وتعالى يظهر الدين من كل دس ويظهره ويؤيد بمقتضاه العالمين المؤمنين أمين  
 يارب العالمين (سئل) فيما اذا ولي السلطان كاضيا حنفيا يصكم في بلدة معينة عذب أى  
 حنفية رحمه الله تعالى فكلم عذب ابن أى لبل في قضية مخالفة لمذهب أى حنفية وصاحبه  
 أ يتخذ حكمه فيها أم لا (أجلب) لا يتخذ لأن السلطان انما اولاد لصكم عذب أى حنفية فلا  
 يملك المخالفة فيكون معز ولا بالنسبة الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره وسواء كان  
 القاضي عالما أو باهلا مقلدا أو مجتهدا ناسبا أو عامدا أو قد صرح العلماء فاطمة بأن القضاء  
 يقتصر بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا خصه السلطان بزمان أو مكان أو واحدة  
 أو شخص يخصص وذلك لأن ولاية القاضي انما هي مستفاد من السلطان فلا يتعدى قضاءه فيما  
 منعه عنه وحكمه حكمه قضية الرعايا الذين لم يردن لهم من جانب السلطان القضاء وهذا يجمع  
 عليه لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا اطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهى المسئلة التى  
 أكدتم علموا نمن ذكرها وصاقت الخلاف والتفصيل واختلف فيها الاقبا والترجيح والاصح  
 والصحيح وقال

رأينا السؤال بهذا الخط \* ينحلى هو لهذا الخط  
 وان القامة قامت على \* رابع الى رقة قلنشط  
 فان ذوى الطرق أجعوا \* على أن صاحب قلنشط  
 فهل مؤمن يروا بنى الجزاء \* ويعلم مقتى الورى بالسلط  
 ليدرى بعض الفى واقع \* عليهم فيرفع هذا الضبط  
 وشرع الرسول مصان فلا \* بهان بمن ان تولى خبط  
 ولله فى خلقه ما يشاء \* وفى علمه عز ما لم يحبط

مطلب التنافذ الواقعة في  
 زمانا تباهة رجلين غير  
 معتبرة

فانهم والله أعلم (سئل) في التنافذ الواقعة في زمانا تباهة شاهدين على مافى الصلابة  
 انصم هل هى معتبرة شرعا أم لا (أجاب) قال فى الجرفى شرح قوله واذا رفع اليه حكم  
 حاكم امضاء معنى قوله امضاء حكمه بمقتضاه بعد دعوى صحبته من خصم على خصم وكذا قال فى  
 البرازية وان ارادوا ان يتوا حكم الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوى صحبته على خصم  
 حاضر واقامة البينة كما لو ارادوا اثبات قضاء قاض آخر انتهى فالجواب ان الحكم المرفوع لا بد ان  
 يكون فى حادته وخصوصة صحبة كما صرح به العمادى فى الفصول والبرازية فى الفتاوى قالوا  
 وهنا شرط لنفاذ القضاء فى المجتهدين وهو ان يصير حادثة تجرى بين يدى القاضي من خصم على  
 خصم حتى لو كان هذا الشرط لا يتخذ القضاء لانه فتوى انتهى قال ولا بد فى امضاء الثانى لحكم  
 الاول من دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاض بلدة حكم على رجل بعال وبجل ثم  
 مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر ورجع على قضاء الاول  
 أجبه الثانى على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانتظر الى قوله وأحضر المدعى  
 المحكوم عليه فقه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا  
 من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يصح كونه ثم قال فى البرازية اعلم ذلك ظهر ان التنافذ

الواقعة في زمان آخر معتبر لتصورها بلا دعوى وحادثة وانما يقع صاحب الواقعة منه تشهد على حكم القاضي الاول فلان لكتبه القاضي الثاني انه اتصل بمحكم الاول وتقدمه ولا شك أن دعوى القضاء سادته من الحوادث فشرط فهمها يشترط في جميع الحوادث وهو أن تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور الخصم المدعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى فاضلان انما يتخذ القضاء عند شرائطه من التصوم وغيرها فإذا لم توجد لم يتقاضي وقدر في الفتاوى البديهة قد كتبت استبشيت من الحكم قبل التصور وكنت لثلاث أن أخذ بخطه واقر من الهذر والتهور الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى الحصول بعض الغرض من هذا الباب ومن أجل النعم في التقريبات الشريعة الهام الصواب فتعلمت هذين البيتين ضبطاً لاطراف القضايا الحكمية وجعاً

لاوبالحوادث الشريعة البتان هما

اطراف كل قضية حكمية • ست يلوح بعدها التخصيص

حكم ومحكوم به وله محكوم عليه وما تم وطريق

ثم قرر في بحث الطريق فقال وعبر قرارنا يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء أن يصير المحكم حادثة أي في حادثة والمراد بها التصومة العينية وهي انما تكون بالدعوى العينية من خصم شرعي على خصم شرعي ويشترط لصحة حضور الخصم المدعى عليه الى آخر ما ذكره مما لا نزاع لاحد فيه والله اعلم (مسئل) فيها اذا مات القاضي المأذون له بالاستقلال هل تنزل نوابه أم لا (أجاب) قد قطع فقيه النفس فاضلان في فتاواه بأنهم لا ينزلون بعونه وعيانه واذا مات المخلقة لا ينزل قضاءه وعمله وكذا لو كان القاضي مأذوناً بالاستقلال فاستخلف غيره فمات القاضي لا ينزل خلفه انتهى وفي البرازي وفي المحيط مات القاضي انزل خلفه وكذا أمره الناجحة بخلاف موت المخلقة اذا عزل القاضي قبل تنزل نوابه واذا مات لا والقوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان أو العام فبعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي وفي الاشياء والتفائر بعد ذكر جملة من القول قال فقرر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي القوي على أنه لا ينزل بعزل القاضي بدل على أن القوي على أنه لا ينزل بعونه بالاولى لكن على أنه نائب السلطان فبذل على أن النواب الآن ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الا أنه نائب السلطان بل هذا حال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زمانين ينزل بعونه فانه نائب عن كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المراج كونه كوكيل قاضي القضاء هو مذهب الشافعي وأجد وعندنا أنه نائب السلطان وفي التارناتية أن القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب النواب انتهى ووقف القسبة لومات القاضي وأعزل من سعى من نصبه على حاله ثم رقبه بقي قيا انتهى كلام الاشياء فقوله لكن جعل في المراج الجزية لما قاله ابن الغرس وكف لا يرد كلامه وقد قال في أنفع الوسائل نقل عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خلفه لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي ولا ينزل بعونه المخلقة أيضاً كما لا ينزل القاضي ولا يعزل القاضي عزل المخلقة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كالوكيل فانه لا يعزل عزل الوكيل الثاني انتهى يعني بالوكيل الثاني الذي وكله الاول باذن الموكل لانه مصل في الحقيقة وكيل عن الموكل

مطلب اذا مات القاضي  
المأذون له بالاستقلال هل  
تنزل نوابه أم لا



لا عن الوكيل الاول وقد علوا اصدعهم عزل القاضي بعون الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين  
 في تقليد القضاء والمسلمون على حالهم فلا يعزل القاضي بعون النائب يعني السلطان الذي  
 هو نائب عن المسلمين فأبى بقبه قول ابن الغرس انهم ثواب القاضي من كل وجه مصرح  
 كلامهم طلبة بأنه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع قوله  
 في المراج كونه كوكيل قاضي القضاة هو مذهب الشافعي وأجدد عندنا أنه نائب السلطان  
 ومعنى قول صاحب الاشياء ولا يفهم أحد إلا أنه نائب السلطان مع كسر صريحه بانه العلم  
 بأنه إذا كان القاضي مأثوما بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم إلا إذا صرح  
 السلطان بعزل النائب بوجه أو عزله بأن قال في منشوره إذا مات أو عزلت فقد عزلت خلفاءك  
 فانهم يعزلون بعزله لأن القضاء والعزل منه ضلالت التعلق ومحاصروا به أيضا أن القضاء  
 يقبل التخصص بالزمان والمكان والحوادث والانتفاض ولا يملك نسب القضاة وعزلهم  
 إلا السلطان أو من أذن له السلطان اذهو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل  
 الا منه والله أعلم (سئل) في مقتبع المسلمين بالقنوى وغيرها بالنقل العصبية من  
 الكتب المعتبرة بما جازت مشايخه الذين علوموا العلم والعمل به ولم يجمعوا كونه ما جازت فهل  
 القاضي أو غيره أن يجبر عليه ويمنعه عن تقع المسلمين بالقنوى أم لا يجوز ذلك وهل فعل القاضي  
 هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجهال بلامين وهل إذا كان ما جازت عليه ذلك وجبر  
 عليه القاضي وأبى بعدا لغير تجوز قواه ويصعب بها كما صرح به في الدرر والغرر نقلا عن  
 السدائق أم لا والحال أن المفتي في بلاد دخلت عن مثله علوا وعلا وما يستحق من بسى في الجبر  
 عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دينا أو أخرى وهل يؤثر ويثاب من يعين ذلك المفتي على  
 تقع المسلمين بالقنوى من الحكام وغيرهم أم لا ينو لنا الجواب الواضح ليفهمه كل صالح  
 وطالح وهل إذا دخلت بلاد من عالم ترجع المسلمون في أمور دينهم وديارهم اليه تجوز المهاجرة  
 منها إلى بلاد فيها وجد العلم أم لا (أجاب) لا يجوز منع المفتي الموثوق به في دينه وعفافه  
 وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنة والآثار وجوه الققه والتصحيح والاختيار لأن منع  
 التكلم عما أنزل الله تعالى العزيز الجبار ومن كتم علما ألجم بلام من نأرو في منع ذلك قول  
 الله تعالى ان الذين يكفون ما أنزلنا من الآيات ومثلها كثيرا في إفاضة حرمة المنع من  
 الآيات الزاجرة المانعة من إخفاء الحق والقنوى جعلت لاسجلا ما خفي ودق عن افهام  
 المكلفين وإذا أمعن شخص لها صارت فرضا في حقه في كنف يمنع عما هو فرض عليه لا قائل به  
 من المسلمين ولا جرح مشرعين الاولين والآخرين وإذا أفتى بما هو الصواب بعدا لغير جاز  
 وله الثواب وإذا أفتى قبل الجبر بالخطا لا يجوز أن تعمد فعله العقاب وإذا كان المفتي  
 بالوصف المرقوم فلا شبهة في حرمة الجبر عليه واثبات الاثام لمن جبر ولو أن وصل الأدب إليه  
 ومن لم يكن حوصولا بما ذكر وكان ما جازت الجبر عليه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 والجبر فيه محسب وليس المراد المعنى الشرعي المانع من تقوا التصرف شرعا وأما المهاجرة فتعلم  
 العلم الواجب في وجبة وتعلم المندوب مندوبة والاعانة على الطاعة طاعة والقنوى طاعة  
 والاعانة على المنكر والكلام يطول على ذلك فلتقتصر على ما هو السؤال والله أعلم (سئل)  
 في رجل أتى على آخر وكالة عامنة عن زيد القاتل وأطوا منها الصوم إلا أكل ماله فأنكرها  
 المدعي عليه فأقام المدعي بينة بذلك وحكم بها القاضي المتداعي عليه فأخذ المدعي في الدعوى

مطلب في جبر القاضي على  
 المفتي ما جازا وغير ما جاز  
 وفي قواه بعدا لغير

مطلب في بلاد دخلت من عالم  
 يرجع اليه المسلمون هل  
 تجوز المهاجرة منها

مطلب ادعى على آخر وكالة  
 عن زيد القاتل

على غرمة القالب وقبض دعوته والاقرار والابراء والاكثار حتى ألتف القالب من أموال  
القالب هل ينفذ حكم القاضي في ذلك لا يتقدصر فان الوكيل على القالب أم لا (أجاب)  
دعوى الوكيل على القالب محرر يقض دعوى عملاً ودين على المدعى عليه لا تصح ومثله  
الدعوى على القالب بمشهور وفي قالب كسب المذهب كورة واختلاف التصحيح والافتة  
فيها في مجمع الفتاوى نقلاً عن المتقي انه لو قضى على القالب لا يتقدم عليه القسوى ومثله كثير  
من الكتب وفي الزيلعي ان نقض القضاة على القالب يتوقف على امضاء قاض آخر وصحة  
وتعمه الحق ابن الهمسلم في شرح الهداية وقال بعضهم لا يتقدموا امضاه ألف قاض لئلا  
يتطرقوا الى هدم مذهب اصحابنا هذا في الخلاصة والبرازية والعبارة للبرازية في السابع من  
كتاب ادب القاضي ادعى انه وكيل القالب قبض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال  
قبلت وان أقر يعنى المدعى عليه بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصماً ولا تقبل البينة على المال  
لانه لم يثبت كونه خصماً لقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر  
الوكالة لا يستحق على الوكالة لان التصليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم  
ثبوت الوكالة وذكر الخصال انه يحلف على الوكالة والاول اصح ولو أنكر الكل فهو كاتكار  
الوكالة وحدها انتهى وقوله كاتكار الوكالة وحدها أى في الاستحلاف وجرى ان الخلاف  
فانظر الى قوله لان التصليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين  
أو عين فكيف في مسئلة الجردة عن دعوى احدها قالوا سب على أهل النيابة القضاة والافتة  
يعدم نقض القضاة المذكور لكونه موصلة الى اتلاف مال القالب وقد صرح العلامة فاطمة  
بوجوب النظر الى القالب خشية التواطؤ على اتلاف ماله بالافتات والمطاولي الباطلة  
واقام على (مثل) من اسلم لدار الملك عاصورته فما اذا وكل زيد عمراً وكالة مقسدة  
بخصومة قبض دين في خمسة بكر وكسبه القاطنين ومثني بلدة أخرى وكتب الوكالة في مكتوب  
قاضى بلدة الى قاضى بلدة بكر وكسبه لعمرو زيد وكسبه لانه لا يدعى بغير الوكالة المقسدة فحلف  
عمرو امر موكله وكتبه مكتوب القاضى وأقام يمينه ودعى بها وكالة عامة عن زيد فأنكر بكر ذلك  
فأثبت عمرو الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بها القاضى فهل تكون دعوى عمرو بخلاف  
أمر موكله زيد فضولا وحكم القاضي في ثبوت الوكالة العامة صححها وناقض في ذلك وفي هذه  
الصورة بناء على الوكالة العامة لوتعنى عمرو والوكيل وأخرج الكفيل من الكفالة وأبرأ  
ذمة بكر من بعض الدين المزبور ليدقق قبض من بكر مقدارا وقسط الباقي الى مسنن عديده وأقر  
عمرو أنه لم ياتر موكله زيد سوى المبلغ المقسط على بكر لا غير وأبرأ نفسه وذمة كسبه من كل  
حق زيد قبله ما وحكم بها القاضى مع أن زيداً على بكر غير الذى وكله به عمرو فهل يضمن  
عمرو ما ألتف وأبرأ منه ذمم المدونين بتعديه بعد حكم القاضي في ذلك أم لا (أجاب) دعوى  
الوكالة الجردة عن شخص غائب من غير خصم لا تصح فاطمة عمرو والمذكور يمينه وادعى بها  
وكالة عامة عن زيد وانكار بكر ذلك أى كونه كلاً وكالة عامة عملاً تدخل تحت الحكم فلا يصح  
الحكم المذكور وفي الخلاصة والبرازية والافتة لهما ادعى أنه وكيل القالب قبض الدين  
أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصماً ولا تقبل  
البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصماً لقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر  
بالمال وأنكر الوكالة لا يستحق على الوكالة لان التصليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم

مطلب القضاة على القالب  
لا يتقد

مطلب ادعى انه وكيل  
القالب قبض الدين أو  
العين الخ

مطلب الواجب القضاة  
والافتة يعدم نقض القضاة  
على القالب  
مطلب وكل زيد عمراً وكالة  
مقسدة بخصومة في بلدة  
أخرى الخ

مطلب ادعى انه وكيل القالب  
قبض الدين ان برهن  
عليه ما يقبل وان الخ

## مطلب في الدعوى العصبية

مطلب على أن لا يصبحت

بالقول يجوز القضاء على

القائب ولو أمضاء آت فاض

مطلب أقام شاهدين أنه

وكيل عن القائبة في بيع

محدود وباعه فإذا أنكرت

الوكالة القول قولها

مطلب في رجل مدين رهن

تحت يد أحد القريما شاعا

وأظهر المرتهن الخ

مطلب يجع الشرع ثلاثة

مطلب حكم الشافي لا يبعد

حكم الأناذوق بعد دعوى

عصبية

بوجود علم ثبوت الوكالة وإن أنكر الكلي فهو كإنكار الوكالة وحدها انتهى فقوله لأن  
 التحليف يرتب على الدعوى العصبية ولم توجد دليل على عدم صحة الدعوى في مستثنى بالاولى  
 فافهم. وعن مرسى أن التوكيل لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع القصولين في الفصل  
 الخامس في القضاء على القائب راجعا للقضايا الصغرى وفي عين الحكم للطرأ على الفصل  
 الاول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم الدعوى  
 العصبية أن يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تنازع الخصم أمرا من  
 الامور قال وأما شرطنا كون الدعوى ملزمة حتى أن من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان  
 لا تسع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تصيد هذه الدعوى فأدتها انتهى  
 (أقول) فلهذا يدعى كراما أولا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط  
 ذكر أمر بتصور الحكم فيه فافهم. وحسب قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شي مما فعله  
 الوكيل لانه قضاء على القائب بنفسه طريق شرعي يستند إلى دليل ادخلنا راجعهم الله تعالى  
 لا يصبحت بالقول يجوز القضاء على القائب ولو أمضاء آت فاض أو توسعوا به لتوصل الناس  
 إلى أموال القائمين بمثل هذه الاحتمالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذت ذريعة  
 للباطل وطرق تقصير صلة إلى أموال القائمين لا سبيل في هذا الزمان الخاف من الاوائل فان  
 السلف كانوا قوما صالحين يؤمن معهم من التزوير والتليس والافتعال والتليس فالواجب  
 على أهل القضاء والافتاء الآن الدفع في نحو هذه الضلالات الموقفة والمحال المضرعة لعل الله  
 تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عمر وفالجواب عنه أن كل شيء أتلفه مباشرة فله فهو  
 ضامن له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لارتكابه المعصية الموجبة لغضب العيان وأما  
 ما تلقى بسبب حكم القاضي فلا يلزمه الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تعالى يجتمع  
 انصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضي شاهدين شهدا أنموكيل عن فلانة  
 القائبة في بيع محدود وباعه فانكرت الوكالة هل القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة  
 المذكورة أم لا (أجاب) القول قولها يمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة لما تقرّر  
 في المذهب من أمر الشهادة على القائب والحكم عليه وقد ذكر في الخامس من جامع  
 القصولين ما يشي القليل ويتق الجهل عن هو به عليل والله أعلم (سئل) في رجل مات  
 مديونا لفرما معتدين وقد كان رهن يدين أحدهم مشاعا لدى نائب فاض شافعي وأظهر المرتهن  
 محضرا كتب عليه وفيه الحكم بخصمته وزومه له إذا رجع لقاض حتى يحكم بعمده ويخص  
 المرتهن به في وقاينه أم لا (أجاب) المقرر عند علماء الحنفية أنه لا اعتبار بعمر دانخط ولا التفات  
 إليه اذ يحجج الشرع ثلاثة وهي البينة أو الاقرار أو التوكول كما صرح به في اقرار الخائفة فلا  
 اعتبار بعمر المحضر المذكور ولا التفات إليه الا اذا ثبت مضمونه بالوجه الشرعي أعني بأحدى  
 الحجج الشرعية المشار إليها وإن حكم الشافعي بعد دعوى عصبية شرعية فإن لم يكن كذلك فلا  
 يعتد بحكمه لرجل العامة فاسم الاجماع عليه وفي الاشياء والنظام في قاعدة الاجتهاد لا ينقض  
 بطلانها في الثالث لا فرق بين العصبية والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط بأن وقع النزاع  
 بين خصمين في العصبية فحكم بها كان الحكم بها محصيا وإن لم يقع تنازع بينهما فلا انتهى  
 وقد نظير بذلك أنه ان وقع النزاع في صحة الرهن المذكور بين يدى القاضي التداخي المفسك  
 الشافعي به بصدده صح وان وقع الخلاف والا فلا يعتد بالمرتهن به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم

مطلب اذا مات وعليه دين  
وله ثلث بيت يامر القاضى  
بيعه فان امتنع اوارث بيعه  
القاضى الخ  
مطلب في رجل اشترى من  
وكيل امرأته ثمن صلبان  
عقارات أخذها لها وكيل  
آخر بالشفعة فادعى المأخوذ  
منه بطلان الخ

مطلب في امرأة طلبت  
مهرها من وارث زوجها ولم  
يترك الادار الا يحبس لبعها  
مطلب اذا حكم بآدم  
بالشفعة فحكم آخر بعدم  
صحتها مستدلى ان الارض  
انخرابة لانهم الشفعة  
بها حكم الا ترغى بيع  
والاول على حاله وسيأتي تأييد  
في سؤال آخر

مطلب اذا كان بعض  
العقار وقفا وبعضه ملكا  
فان بيع الملك فقيه الشفعة  
مطلب ارض الخراج  
والعشر ملكا كيجوز بيعها  
وقتها وورث وأما أراضى  
يت المالك لا يجوز زوقها  
ولا بيعها

(سئل) في رجل مات وعليه دين وترك ثلث بيت لا غير الحكم (أجاب) يامر القاضى ورثته  
بيعه وقفا للدين من ثمنه فان امتنعوا من بيعه حبسهم لبيعهوا واذا لم يبيعوا جميعه القاضى  
بنفسه أو يبيع وصيا يبيعه وقيل يجبرهم القاضى على بيعه اذا طلب غيره ذلك والله اعلم  
(سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأته ثمن صلبان عقارات كان أخذها لوكيل آخر عنها  
بالشفعة ونصرف فيها مائة تسعين فادعى المأخوذه بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة  
بطلان الكون الارض وقفا أوليت المال فبغير دعوا عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من  
غير شبهة تشبهه بغير دعوا من غير اصدار دعوى على المشتري المتصرف هل يصح هذا الحكم  
والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير النظم اذ النظم هو المشتري الذى  
يملك المبيع لا الوكيل المذكور فلا يصح مدعى عليه كاهو واضح الظهور هذا مع قطع النظر  
عما هو لازم الدعوى من اليقينة أو الاقرار أو التحويل فان الحكم بغير واحد منها لا يجوز زأذهه  
الثلاثة في كل حكم من الاموال والله اعلم (سئل) في وارث لم يبيد خقب موروثة سوى دار  
وزوجة الميت فطلب مهرها عليه من الوارث والوارث يقول أبيع حصته في الدار وأقضى ذلك  
هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس والحال هذه والله اعلم (سئل) في كرم مشترك بين جماعة فبيعه  
بتمتيع عطا فتمتعتهم حصصا لهم متاعا رضوا عن ارضهم من شخص وكتب بذلك صك لدى القاضى  
بلغت الصعرة وطلب الاخذ بالشفعة فورا بواؤها حكم القاضى لها بذلك مستوفى الشروط  
ثم وكلت رجلان يبيع ما أخذته بالشفعة لرجلين فباعهما وكتب به صك لدى القاضى فادعى  
المشتري الاول المأخوذه بالشفعة على أحد المشتريين لدى فاض ان الاخذ بها باطل بسبب  
ان الارض خراجية وبها قيراط وقتئذ من حق المبيع وذلك بموجب بطلان البيع الصادر  
بعد الاخذ بوسائله الحكم فحكم بطلانها وبطلان البيع الصادر بعد هذا معذرا على كون  
الارض خراجية وفيها قيراط واحد موقوف فهل حيث كان اعتقاد في الحكم على عدم صحة  
بيع الارض انهم اجتمعوا فيها قيراطا وقتما نقض شرعا أم لا (أجاب) نعم نقض والحال  
هذه باجماع علماءنا على ان الارض انخرابة ملكة لا لها يجوز بيعها وقفها وتكون مراءنا  
عن الميت وتؤخذ بالشفعة والموت والشروع والقناتوى فاطبة قد صرحوا بصحة اخذها  
بالشفعة وكذلك صرحوا بان العقار الذى يعض ملكا وبعضه وقف اذا بيع الملك فقيه الشفعة  
واذا بيع الوقف لاشفعة فيه بطلان بيعه وانما يبيع بجوار ملك لاشفعة به بالجوار وانما الشفعة  
بالمالك اذا كان بعض العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب  
الاخذ بالشفعة ما يستشعر به كشره في المبيع وفى حق المبيع أو بجوار أو بالوقف فلا  
يؤخذ بها ولا يأنسها وفى التنازع خاتمة فى فصل اجابة الموات من كلب الشرب بوا أرض الخراج  
ملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وايقافها وتكون مراءنا كسائر أملاكه كجائ فتاوى  
العامة انتهى وأما الاراضى التى لا يجوز بيعها ولا وقفها فهى اراضى بيت المال فافهم  
والله اعلم (وسئل) عنه ايضا جاصورة في كرمهم قيراط وقفا والباقي ملك بين جماعة فبيعه ثمنه  
باع بعضهم مائة كراء رضوا عن ارضه فاض فبلغت التهمة وطلبت الاخذ بالشفعة فورا  
لدى القاضى فحكم لها بها ثم اعاد ما أخذته به من رجلين لدى فاض ثلث وحكم بحصة بيعها  
الواقع بعد حكم القاضى الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذه بالشفعة على أحد  
المشتريين منه لدى فاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان اراضى الكروم خراجية

مطلب اذا طلب المالك  
القسمه مع الواقف يجب  
الثالث

مطلب لاضمان على السجان  
اذ هرب المدين من الحبس

مطلب في رجل مات في غير  
بلده وله ولد قاصر في بلده  
وكل من قاضي البلدين  
نصب وصيا  
مطلب ليس للقاضي نصب  
الوصي الا اذا نص له على  
ذلك في منشوره

مطلب في بكر بالغت زوجها  
وكملها مع وجود أبيها  
فطلقها ثلاثا فزوجها أيوها  
له قبل الحلل حكم الشافعي  
بعده الشكاح فتدحكه  
وارتفع الخلاف

وان قرأ الواقف منع حصة البيع في المثل والاخذ فيه الشفعة لشيوخهم في حكم القاضي  
الذي كور سلطان الشفعة اعتقادا على ذلك ونقض الحكم السابق ورد المبيع على المشتري  
الاول هل نقضه الحكم المتقدم بسبب ما ذكره جميع الواقف في محله أم لا (أجاب) حيث كان الحكم  
المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وإن لم يقرأ الموقوف فهو غير صحيح اذ حق  
الشفعة يثبت على حصة البيع والارض الخراجية ملك لا يحجبها يجوز لغيرهم بيعها واقفها  
وتكون ميراثا وتؤخذ الشفعة باجماع على ثنائنا وكذلك بيع الحصة الشائعة للمالك مطلقا جائز  
سواء كان الباقي ملكا أو وقفه أو خذ الشفعة باجماع الكل سواء عاين حصة وقفه المشاع أم لا  
اذا البيع وقع على الحصة المملوكة لا على الوقف ولا فاقل بعدم صحة بيع حصة المثل حتى تمنع  
الشفعة فيها ولو طلب المالك القسمه مع الواقف أو فيه يجب الى القسمه اذا باع المالك قبل  
القسمه ملكه جاز والشيوخ باق كما كان ولا يضر اشتد اولا بقاء حصة حقه على قول الكل  
أما على قول أبي يوسف فلكونه فائلا بحصة وقفه المشاع وأما على قول محمد فلكونه يقول بعدم  
حصة وقف المشاع من أصله وأما بيعه فبيع على حصته والعجب من الحكم بنقض الحكم السابق  
ورد المبيع على المشتري الاول ولو ضر الشروع لما روي عليه والحكم السابق لا ينقض باللاحق  
مع توفر شروطه لا سيما مع بطلان الاستناد المذكور والحكم السابق والخالفه من ماض  
لا يرد عليه باللاحق انتقاض والاخر فيه أوضح من ان يشرح والله أعلم (مثل) في امرأة  
حبسها القاضي بدين لرجل فهرت من السجن هل يضمن السجان ما عليها من الدين لرب  
الدين أم لا (أجاب) لا يضمن السجان لعدم موجب الضمان اذ ليس هناك ما يوجب من بدل  
عين مستهلكة أو عمل كاجرة أو عقد كبيع وقول بعض علماء السجان القاضي حتى يرحل  
من السجن ومن حصة القاضي بدين عليه فارب الدين ان يطالب السجان باحضاره لا راجحة فيه  
ثبت الضمان عليه ما لان ذلك عند التقصير في الحفظ والتخليص غير حفظ ملازمة بمطالبة  
الأضمار لا بعزيمة المحبوس اذ لا حصة لضمانه لشرعا فافهم والله أعلم (مثل) في رجل  
مات في غير بلده بتاجية معتقوله ابن قاصر في بلده فنصب قاضي الناحية التي مات فيها  
الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا أيضا  
فأى الوصين يقدم على الآخر والحال أن كلا من القاضيين مولى من قبل السلطان في محل ولايته  
يختص بهادون الآخر (أجاب) أما نصب قاضي البلدة التي فيها القاصر وصيا فلا كلام في  
حصته وأما البلدة الأخرى فشرط صحة نصب القاضي وجود التركة أو بعضها فما لم يكن بها  
تركة لا يصح نصبه قال في التارتاجية من العصب واذا نصب القاضي وصيا في تركة اليتام  
والايتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته  
أو كان بعض التركة في ولايته حكى عن الشيخ الاحام شمس الانعم أنه قال يصح نصب على كل  
حال بوصي الوصي وصيا في جميع التركة أيضا كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام  
على السغدي ما كان من التركة في ولايته بصير وصيا فيه وما افلا انتهى وشرط صحة نصب  
القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوبا عليه في منشوره من السلطان كالحصصه في جامع  
انقصولين وغيره والله أعلم (مثل) في بكر بالغت اقله وكلت رجلا من زوجها من رجل  
فزوجها مع وجود أبيها الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثا فزوجها الأب قبل الحلل  
فحكم الشافعي حصة الشكاح الثاني هل يتغير وقع الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه أم لا

(أجاب) قد أجمع العلماء أن القضاء في الجملة إذا صدق من برائه نافذ وإذا رفع إلى من لا يراه لا يجوز أن يسلطوا المحل القابل للاجتهاد على مخالفة الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة محل عمل الاجتهاد وصرح كثير من علماء ساقى النكاح بدلا من لوطيها مثلا ما يفسه الحنفى في الشافعى ليجد بينهم قبل المحلل ويجعل العدة يزلوم بأخذ الأمر والمأمور شيئا وهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وقد صرح بذلك في جامع القصولين راجعا إلى الصنفات القديمة للشيخ وقفاوى النسق وإفقه أعلم (مسئل) في العرب والتركمان الذين يقتنون الكلاب لأجل الاصطيد وحراسة السيوت وحفظ المواشى قتلغ في أوأتيهم هل إذا قتلهم بأنهم أعداء الثلاثة أتى خفيفوا المشافعى وأحد تعصب ما أصابته بضمها أو يليل أصاب جلدها وبخامسة سوز رها وعند الامم مالك كل ذلك طاهر وكذلك بضمها كلف وأشرمت طاهر وإنما يغسل الامم باعتدال يجوز زيل في صكر قتل الامام ما لفي ذلك حيث حدثت الضرورة إلى ذلك ولا مندوحة عنه أم لا وما حقيقة التقليل من أرائه في مسئلة اضطرر إليها على خلاف مذهبه (أجاب) نعم يجوز لمن ذكر تقليد الامام مالك لأنه يجوز للمقلد تقليد غيره امامه من الائمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما وجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلا إذا قلد الامام الشافعى في الوضوء من القلتين فعله أن راعى النسبة والترتيب في الوضوء والصانحة وتعديل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة طائلا أجماعا نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العمادى الحنفى في مقدمته المسماة بدياة ابن العماد لعباد العباد وكذلك يقال إذا قلد مالك في مسئلة الماء الذى تلغ فيه الكلاب لقوله بطهارة وطهارة الكلاب فعله ان يلتزم جميع ما وجبه الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والتزعم ذلك أبلغ في الذمارة وأخرى وأمثل في الصانحة والسلامة عن تتبع الرخص والكف وعدم الاختذ كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف فان ذلك موجب القسوى والوقوع في الامام كافتت عليه الائمة الثقات الاعلام ووقع في الاصول والقروع في ذلك كثير القائل وجرى بين القول من العلم اعظم المجال فلا تظيل بذلك وأما التقليد فهو الاخذ بقول الغير من غير معرفته قد ليه كما صرح به أصحاب الاصول خفية وشافعية وإفقه أعلم (مسئل) فيما إذا ثبت بالينة الشرعية أن غلة الوقف ربحى معلوم سوية يتز بدو عمرو وقضى القاضي بذلك ينهض الثبوت القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصة المحكوم له وهو عمرو زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزاد الذى تناوله من حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله زاد ما عن حصة مدة السنين الماضية والقضاء ماضى ومعدن لكونه كاشفا فيستند لما ثبت وعمل حتى نقول يقتصر كما قرره أصحاب الاصول والقروع أيضا طال به وبجده عليه إذا هو امتنع وإفقه أعلم (مسئل) عن بيع المدر إذا حكم بجوازها كما يراه هل يتقدم أم لا (أجاب) نعم يقد حكمه وبثبت ذلك ملك المشتري له قال في التلخيص فانعاه وقضى القاضي بجواز بيعه تقي قضاؤه يكون ذلك فسخا للدين حتى لو عاد اليه يوما من المخرج وجسم الوجه ثم لم لا يصح ٥١ ومثل في كثير من الكتب وقد صرح غالب علماء ساقى القضاء إذا قضى بجواز ربحى كان من برائه لا يفصل مجتهد في القضاء في منتهى رفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع أم الولد فان الفتوى على أنه لا يتقدم إفقه أعلم (مسئل) فيما إذا عزل مولا السلطان قاضيا أو ناظر اعلى

مطلب في التقليد

مطلب إذا أخذ أحد المسحوقين زائدا عما يصفقه ثم ظهر أنه لا يستحق كل ما أخذ وهو حكم بذلك يرجع عليه بالزائد في المدة الماضية قبل الحكم

مطلب القضاء ببيع المدر ناقد بخلاف أم الولد

مطلب إذا عزل السلطان قاضيا الخ لا يعزل إلا بوصول العلم إليه

مطلب ان كان الخبير بالعزل  
وسوالت العزل مطلقا وان  
فصولا فلا يمين العداة  
او العدد

مطلب في رجل ادعى على  
آخر فارسل به القاضي  
محضرًا فلم يجده لا يحمل  
للقاضي ان يخرج امرأته  
من بيتها ولو طلب المذني ذلك

مطلب كتاب القاضي الى  
القاضي

مطلب لثائب قاضي ان  
يكتب لثائب قاضي آخر  
نقل الشهادة ان فوض  
السلطان لقضائه الامتابة

مطلب اذا حكم العنين  
وزوجه رجلا فاجله سنة  
صح

الوقت أو مدرسا أو صاحب وظيفة يعزل بالعزل هل ينزل بوصول العلم اليه أو بمجرد عزل  
السلطان له قبل وصول العلم اليه (اجاب) يعزل عند وصول العلم اليه كما سرحوا به في عزل  
الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة فالوايثب العزل بالمساقفة أو بكاشفه كتابا يعزله  
أو بأمره الرسول بعد لا أو غير عدل حر أو عبد صغير أو كبير اذا هاله الرسول أرسلني اليك  
لا يخلع عزله ولو أخبره فصولا يمين أحد شرطى الشهادة اما العداة والعداة وذلك لما في انزاله  
قبل علمه من الانصرار وهو مدفوع مرفوع بالانصار والله أعلم (سئل) في رجل غائب عن  
بينه لاجل مصالحه وشرواياه ادعى رجل انى قاضى ديننا وعينا وشيئا من الاشياء فارسل  
القاضي له محضرًا اقتضى عليه فلم يجده هل يحمل للقاضي أن يخرج امرأته واولاده من داره  
ويحتملها من غير طلب المذني ذلك منه أو يطلبها بالحكم في ذلك (اجاب) ليس له ذلك بمجرد  
عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتمال تنسج الاضرار به وسوا طلب المذني  
ذلك منه والا قال في الحاوى الزاهدى رامن الفتاوى العبد لعلى السعدى ولعين الامنة  
الكرامى نوارى المذني عليه سبعة أيام او غنية فلم يجده المذني فطلب من القاضى أن يخرج  
امرأته واولاده من داره ويحتملها لا يجبه القاضي المذني انتهى وفي الخلية فان تعذر على  
القاضي استحضاره يكتب الى الوالى فى احضاره فان قال الوالى لا انظر به وسأل المذني من  
القاضي تعبير الباب وانتم عليه فالقاضي لا يجبه الى ذلك الا ان يعاقب شاهد من أهله في منزله وكذا  
صرح في مجموعهم يدراد تقللا عن المحط والمسئلة كثيرة الوجوه في كتب علماءنا ومحل السمر  
وانتم ان ثبت امتناعه بلا عذر ما اذا كان امتناعه بعذر فلا تلبس والحال هذه والله أعلم

### \*(كتاب القاضي الى القاضي)\*

(سئل) هل لثائب قاضي القدس بالمله أن يكتب لثائب القاضي بمشقة الشام نقل الشهادة  
ليحكم بها أم لا (اجاب) حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض لقضائه الاستتابة ثبت  
صحة الكتابة بذلك ان شرط كتاب القاضي من قاضى مولى من قبل الامام على اقامة المجعة وعند  
التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستتابة لاذن السلطان فوجد الشرط قال في شرح تنوير  
الابصار في بحث كتابة قاضى ريسا قاضى مصر (أقول) الظاهر أن الخلاف بينهما في هذه  
المسئلة مبنى على الخلاف في أن المصر هل هي شرط لتفاد القضاء أم لا لحكوا عن ظاهر الرواية  
أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يقتضى كافى البرازمة فصار على هذا يقتضى قبوله  
من قاضى ريسا قاضى مصر أو ريسا قاضى مصر على أنه في الحقيقة كانه كتب قاضى القدس  
الى قاضى دمشق اذ كل قائم مقام مستتب كما سرحوا به في بحث الاستتابة فظهر جواز الكتاب  
من نائب القاضي المذكور الى نائب القاضي المزبور والله أعلم

### \*(باب التكليم)\*

(سئل) في العنين اذا جعل منه بيز فوجهه محكمين فاجلوه سنة ومضت هل لهم أن ينفروا  
بينهما اذا طلبت أم لا (اجاب) نعم يصح التكليم في مسئلة العنين لانه ليس بمجمل ولا قود ولاديه  
على العاقلة ولهم ان ينفروا بطلب الزوجه والله أعلم

### \*(باب سفل المحاضر والسجلات)\*





مطلب ليس لصاحب الميراث  
أن يرفع ميراثه ويُسفله الخ

مطلب في محضرين

مطلب في محضر

يسل ما سطع في ذلك الميراث ليس له ذلك وكذلك لو أراد أن ينقله عن موضعه أو يرفعها أو يسفله  
لم يكن له ذلك وفي الخلية ما هو صريح في منع من ذلك وذلك لأنه تصرف في الميراث بغير إذن  
الشريك وهذا مع كون الميراث كله كان شاملاً كالأشياء أو بعد ما يفتتح اقتداره ويكثر  
اقتداره ويحضر من الأرض ما لا يحضر المتسفل فيفتح عنها شرعاً وليس له أن يسيل ما عطية الحادثة  
في الزقاق المشتري بإجماع على تناقها على شركائه وإن أثبت قديم مازب الأوان لا سطع  
الأوان غير سطع الطبقة وقد علمت بصريح النقل عدم جواز النقل فكل من الميراث والأغنام  
بصادق محله بل يصادم ما صرح به هؤلاء الأبطال وما بعد الحق الاضلال وما للضرر الآن  
يزال وقد انكشف الحال وإقناعاً علم (سئل) في محضرين حاصلهما محضر فلان المتولى الخاص  
على جامعين الوقت الصلاني وذكر نائب الحاكم أهانهم عليه بتوليته وقبض غلته وتناول  
وطبقته منه وأرسل ما بقي للمتولى عليه الكبير أو بعدم قرض المتولى الكبير باجر متعمولة  
دفعها له وهي عاقبته وبدفعها غشاً لئلا يلام الشريك بضمن المدفوع فأمر الحاكم بدفع ذلك  
فإنما القلان المذكور نظير عاقبته المحوّل بها على القرية فدفعه أخوه زيدان من الحاكم المذكور  
لكونه وكلاهما قبلا عنه في ذلك هذا حاصل ما في المحضرين فهل هو واقع موقعه الشرعي  
الموافق لقواعد المذهب المحرر المرحي أم لا (اجاب) ليس ما ذكره الحال هذه واقع موقعه  
الشرعي ولما وافق لقواعد المذهب المحرر المرحي اذ لا يصلح ما أن تكون الاجارة من المتولى  
الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونها على كمالها أم لا فإن كان الأول فقد يرتفع مزيد المستاجر بدفع  
الاجرة السهلة في العقلة فلا يصح تضمنه وإن كان الثاني فكيف يأمر الحاكم بدفعها ثانياً  
والواجب في غير الصحة النافذة بجر المثل لا المسمى بإجماع أئمتنا وإن ألحقنا بالظاهر الكبير  
بالقضوي في عقد الأجار جعلنا فلا نا المتولى الخاص بطلبه الاجرة محيزاً فالاجارة اللاحقة  
كأولها السابقة وبه يصير المتولى الكبير كالوكيل عنمو القبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان  
والمنافع فيرأى المستاجر بالدفع اليه بإجماع أصحابنا وقد أجمعت المتون والشروح والفتاوى على  
أن الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل ككليم المبيع  
والمستاجر وقبض الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق وانحصرت في العيب وغير ذلك  
فكيف بضمن الاجرة وقد وصلها الى من هو لها قبضها هذا ولا يتعلل كون المدفوع للمتولى  
الكبير عاقبته بعينه لعدم تعين العقود في العقود وان عنت فكيف بضمنه ما يقع ملكه عليه  
وسئل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض تمور وحيثما كان المحضران بهذه الصفة المشروحة  
فهما باطلان داخضان اذ لا وجه للضمن وإقناعاً علم (سئل) في صورة محضر مقصد في السجل  
ملخصه ثبت لدى متوليه خلافة مولانا القاضي فلان بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان  
الذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد الترتيب جعفر فعمما الثلاثة بنات فلان وأنها استحق في  
ربع وقت جدّها لها فلان بن فلان استقل له لمن والتمها فلان بنات فلان الواثق وإن الحزمة  
المذكورة والدة فلان بنات فلان الواثق المزبور ثبتوا شرعاً وحكمهم عويج بذلك حكماً مسؤولاً فيه  
بعد تقصيرهم عن حق فلان وجه فلان بن فلان مستأجر المعصرة القلاية بالحلة القلاية  
الحلرية في الوقت ومطالبته بقرش واحد من اجرة المعصرة من استحقاقه في الوقت واعترف  
المستأجر بالاجرة وتوأنها في خدمته وانكاره استحقاق المدعى المذكور وسؤال الجواب واعذار  
شرعي في ذلك واعتبار ماوجب اعتباره شرعاً وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور على دفتر الوقت

للكورة المصدق السجل فيهم المسم المحرقة المذ كورة حلة المدعى في ربيع وحب حله  
 لاسه الواقف المذ كورة اتقل ذلك عن والتهافت الواقف فلما كان الحال على هذا المذال ومنت  
 مضمون ذلك بشهادة الشاهدين المذ كورين أمر مستأجر المصيرة بدفع القرش المقرض المقرض  
 الابري فلهذا المذ كورة فامثل ذلك المستأجر المذ كور وامتلا الشريعي جري ذلك في تاريخ كذا  
 فعول هذه الدعوى الصادقة على مستأجر المصيرة المذ كورة خصم فيكون المحضر المذ كور  
 خصم الم لا خلاص يكون صحبه او هل ثبت الاستحقاق بمجرى الدفاتر التي هي خطوط منقوشة في  
 السجل بغير برهان أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى على مستأجر المصيرة واجاع علماء مدارسهم  
 الله تعالى للاسمايع اعترافه أنه مستأجر وهذه المسئلة من مسائل خمسة كتاب الدعوى وأطبقت  
 المتون والشروح والتساوى على أنه إذا أقر المدعى ان المدعى عليه مستأجر لا تصح عليه الدعوى  
 ولا تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحية خصم الدعوى ودعوى الوقف واستحقاق الفلأه انما هو  
 على الناظر المتكلم عليه لا على مستأجر الوقف فلا يكون المحضر المذ كور خصم الا لصحكم على غير  
 خصم اذا استحقاق الفلأه موقوف على ثبوت نسبة بالواقف ودعواه على المستأجر باطله لاجاع  
 آفته لعدم ثبوت نسبة بالشهادة على المستأجر لانه ليس خصم في ذلك لاجاع على أنهم صرحوا  
 بان المستحق للدعوى على مستقبل حوائث الوقف واستحقاقه في غلأه ما هو متقبله انما يكون ذلك  
 للناظر أو مأثونه ولا نامر هاد ادعى عليه ولا مأثونه في نفس الفلأه فالحال في عين الوقف فكيف  
 ثبت بدعواه أنه مستحق عليه دفع الفلأه ما ادعاه من السهام فعمل عليه والمتقبل لا يدخل في اثبات  
 التسبب ولا علاقة بوجه من الوجوه فالمحضر بلارب باطل لم يثبت بحق المدعى والحال هذه  
 وانط لا يعتد عليه ولا يعمل به ولا يعمل بمكروب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماخذين لان  
 القاضي لا يقضى الا بحكمه في البينة أو الاقراء أو النكول كما في اقرار النامية وقد نقله الشيخ زين  
 في أشباهه وقطاع في أول كتاب القضاء والشهادات وأند

فما طعنت خمسة المتاوى \* بل امتلائتها كسبه الفتاوى

كذلك الفتون مع الشروح \* على الوجه الصحيح بلا جروح واقه أهل  
 (سئل) في محضر ورد من نائب الحكيم عتبة السيد الخليل عليه وعلى ما را الا بياهم والمرسلين  
 صلوات المهيمن الخليل ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان يا عجد كرمه وقطع اغصان دواليه  
 بارض كذا وقد أضر ذلك بجلاله فسل المدعى عليه فأنكر فطلب من المدعى البينة فأحضر رجلين  
 من قرية في حلول شهدا بأنه أقر لهما بذلك فغرفة الحاك أنه لزمه التعزير فهل المحضر المذ كور  
 صحيح سالم من النظم أم لا (أجاب) المحضر المذ كور غير صحيح اذ خلطه ظاهر كالنفس لان مجرد  
 قوله فيه فغرفة الحاك أنه لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما أئزمه الشرع  
 في نفس الامر بدون القاضي فيرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندي  
 بمران ذلك لا يكون حكاية وقع على مقدمات الحكم أو بعضها بل قال بقوله فغرفة الحاك أنه لزمه  
 التعزير الذي هو صريح في النفي أئزم به الشرع فاذا أقر بذلك وهرقه طهر لك أن احد  
 أطراف هذه القضية وهو الحكم مفقود ومما ظلمه ابن العرس في الفتاوى البدرية

أطراف كل قضية حكومية \* مت يابو ح بعد هذا التحقيق

حكم ومحكوم هو له ومحكوم عليه وسأكم وطريق

و يفقد واحد من أطراف القضية يفقد الحكم وبذلك يعرف بطلان المحضر المذ كور فانه

مطلب الخط لا يعتد عليه  
 ولا يعمل به

مطلب جذا الكرم

## مطلب التصالح

والله أعلم (مثل) في محضر حاصله اذ عي رشون رشيد ومركزون بن مهنا على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور بنون المحتسب وقالوا في دعواهما ان مراد اباهما مراد بن بقرشين فوزنهما زارياشاقو حده عشر اواق ونصف اوقيقوطا الياء البقية فانكر خلف المدعيان ان مراد اباهما الذين بالقرشين العين الشرعي ثم حضر رجب بن النجاش وأقرأه الذي باع لهما الذين المذكور صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين لهما كم الشرعي انهما لما بالذين الرطل عشر اواق ونصف اواق انكارهما والاقرار بعده عرفهما انه يترهما التعزير فطلب السوابشي تسطير ذلك بعد السعي اليهما فقبل يلزم الساعي التعزير البليغ وضمن ما غرما شرعا لم (أجاب) اعلم ان المحضر المذكور لم يؤسس على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكر في دعواهما انهما باعاهما مراد بن بقرشين وهو من قسم الموزون كانهما ولا يمين ذكر فوجه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنهما زارياشاقو لاحتمال انفراد كل ما ذكرنا بشرط لصحة الدعوى وقوله خلف المدعيان بعد قوله فانكر دليل على الجهل المقرط في كتابه وما ضيقه اذ يجري التصالح في مثله حال في الصري في شر قوله وان عجزا يعني عن البرهان ولم يرض بالخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة من ان الى المحط قال ابو سليمان صحت ابا يوسف فباع طعاما بعينه بعشرة وقال بعثك جزا بعشرة وقال المشتري اشتريت مكالة يتصالحان وكذا كل ما يكال أو يوزن انتهى فاجوب التصالح في مثل هذه الواقعة فكيف ثبت بحلف المدعي وقوله ثم حضر رجب بن النجاش وأقرأه الذي باع لهما الذين صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين لهما كم الشرعي انهما لما بالذين الرطل عشر اواق ونصف اواق انكارهما والاقرار بعده عرفهما انهما يلزمهما التعزير بالغ لثب شرعي من أين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم يميز التصالح فعل تقدير جملة الدعوى باتان جميع شرائطها لا يسوغ له الحكم بحلف المشتريين مالم يميز التصالح حسبما نطق الحديث لانه يخالف الحديث الشريف اذا خالف المتبايعان معا فاما وثقا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب التعزير بمجرد حلف المدعين مع انه يحتمل الكذب مع ان علماءنا صرحوا بان الاصح في مثله حلف المدعي عليه واقامة التبعة بعد عتبه عليه بالمدي أنه لا يظهر كنهه فلا يعاقب ولا يعزرف كنهه كما ذكره زارياشاقو ان هذا لا فائدة له وأما حكم الساعي في الضمان والتعزير والهو ان فشهور في الكتب مسطور ويغول المتأخرين أفترأوا عيوا زارياشاقو حتى قال ملك الملوك الناصحي رحمه الله تعالى

القتل مشروع عليه واجب • زجره والقفل فيه مقنع

شاهان شملك الملوك ابو العلا • تظلم الجواب لكل من هو بيرع والله أعلم

(مثل) في محضر حاصله اذ عي زيد على عمر وامة كان هو والمدعي عليه خالد عتدوا شركة على أن يضع كل مبلغا وأن يدا على المدعي عليه خمسة قرش وسبعين قرشا وخالد اسلمه فلهما وأن يضع عمر وثلاثة قرش وخمسين قرشا وأن خالد المذكور أخذ ماله المزبور وانفصل من الشركة واستقر هو والمدعي عليه شركة بان يعا ويشتريا ويعاملا ومهما فتح الله تعالى للمدعي الثلثان والمدعي عليه الثلث وان المدعي عليه مبرر حطفة في داخل بيت في بيت المدعي المزبور يلد جماعة قرش وقاشا مصر يا سبعين قرشا وقاصه بذلك من رأس المال التي سلمه منه وتاخره من مال الشركة أربع مائة قرش من ذلك ثلث مائة قرش قطع مصرية ومائة قرش اسدية ويطالبه بالاربعمائة قرش الباقية من مال الشركة وسأل سواهم عن ذلك فأجاباته عقد الشركة هو والمدعي وخالد المذكور وأن خالد أخذ ماله وانفصل عنهما وامة ووضع في الشركة

## مطلب محضر في الشركة

خمسائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خالدا تسلم مال الشركة وأكر أنه تسلم من المدي  
 المذكور بالمبلغ المدي بهوان ثبت ما يدعيه فحضر كلا من فلان وفلان فشهدا بأن المدي  
 والمدي عليه تحسبا بحضورهما تاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تأخر بعد كل  
 للمدي بنته المدي عليه من مال الشركة أو بصاة قرش منها لثلاثة قطع مصر بموتاة ماسدية  
 فقبلت شهادتهما عند التزكية ولما ثبت في الحاكم المتراعى فيه شيئا شرعا وحكمه بجميع حكم  
 صحهما شرعا طلب المدي الزام المدي عليه بالمبلغ المذكور وقدر ما ربحه ثمة قرش فإثر ذلك  
 الزامهما شرعا تاما معتبرا شرعا وعلى ما هو الواقع سطر فهل هذا المحضر صحيح خال من الخلل  
 والفساد أم هو غير صحيح أو ضو النام فيه وأجيبوا عما يحويه بأحسن إيضاح وأقص جواب  
 (أجاب) خلل هذا المحضر أو ضو من أن يذكر ذلك لما في المذهب قد تقرر من أن مال الشركة  
 في يد الشريك أمانة وأن التقديعين في الأمانات والشركات والتوصيات والمضاربات وأن قبض  
 الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان وأن شهادة الشاهد إنما تقبل على السبب لا على الحكم وإن  
 الشهادة المترتبة على الدعوى القاسدة قد استوفى الشهادة بسبب حساب يرى بين المتدعين  
 غير محصنة كالدعوى بسبب ذلك لأن الحساب لا يصلح سببا لجواب المال كما هو مصرح به في كثير  
 من الكتب فإذا علمت أن مال الشركة أمانة في يد الشريك فلا يتحملوا ما إن يكون قد تصرف  
 في دواهم الشركة بشراء الأعيان ودفعها في غيرها أو لا يكون فإن كان قد تصرف فيها لأصلح دعوى  
 عنها بعده لأنه قد تصرف فيها فهو مأثون به من قبل شريكه فكيف يصح دعوى عنها وإن لم  
 يكن قد تصرف فيها فهي أمانة في يده والواجب ردّها عنها إن تفاصضا الشركة فكيف تصح  
 الدعوى بها والشهادة عليها إنما في حقته وقوله بأعصية حطفة في داخل بيت في بيت المدي  
 وقوله بمصر ياتسعه قرشا وقاصصه بذلك من رأس المال الذي تسلمه وتأخره كذا قولوا للأمانة  
 لا تجوز المقاصصتها وما ياتسعهها لا ينوب عن قبض عن المبيع الثابت في حقة المدي كما هو مقرر  
 مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لأنه لم يثبت عن المبيع غير معين فالواجب ردّها  
 بعينها حتى قال بعض أئمتنا ينبغي للمدي في مثل ذلك أن يطلب المدي عليه ألا يحضر تلك  
 الدراهم فيقيم بينة عليها كسائر التقلبات فالمدى المذكور لم يذ كر تصرف الشريك بالشراء  
 بها حتى يكون حقه في المشتري ولا عدهم وفتح الشركة حتى يكون حقه في ردهن تلك الدراهم  
 وقوله وإستقر هو والمدي عليه شركة بأن سعى وشتريا ويعاملان بما يفهم من ظاهره التصرف  
 وقوله وتأخر فمن مال الشركة أو بصاة متقرش إلى آخره يسئل قوله بأعصية حطفة بما تقرش  
 وقاشا تسعين قرشا وما يفهم منه عدمه وقول الشاهد من تحسبا وكان آخر ما تأخر بعد كل  
 حساب للمدي بنته المدي عليه شاهدت على عدم صلاحية مبياعته  
 حساب المدي بنته المدي عليه الخ مبياعين قولهما تحسبا قد علمت عدم صلاحية مبياعته  
 وإذا لم تصح الدعوى بسبب كون مال الشركة أمانة لا شت في حقة الشريك فلا موجب لشو  
 لا المال المدفوع ولا المشتري بل تصح الشهادة المترتبة عليها إذ لا بد للشهادة ولو قد رآها مستقيمة  
 من الدعوى الصحيحة إذ سمعها مبنية على صحة الدعوى وقد علمت علم صحها فإن قلت إنكاره  
 التسلم من المدي موجب للضمان والثبوت في الفتنة قلت نعم لكن لا يجزئ فيه بخصوصه خصوصه  
 شرعيتوا نصيبا حكم عليه بعد دعوا أو منازعته فيه والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد  
 تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب الإنكار لأنه لم يلاحظ للمدي

مطلب الأمانة لا تجوز  
 المقاصصة بها ولا ينوب  
 قبضها عن قبض عن المبيع

ولا للشاهد ولا للغيرهما وهو الأصل في تأني الثبوت فيها ولم يقع الدعوى به ولا الشهادة عليه  
ولا انصب الحكم عليه وكيفية تأني ذلك لم يكن هو المدعى وعلى تقدير الدعوى فيه شهادة  
الشاهد بين المدعى والمدعى عليه فحاجباً بخصوصهما تاريخ كذا على حال الشركة فكان آخر  
مات آخر بهذا حل حساب المدعى بنفقة المدعى عليه من ماله الشركة أو بعدا تقرر الخ فهو مطابقة  
للدعوى مع كونها شهادة بالحكم وهو ليس لهما احتمالهما إلا مع كاشح هذا أن نعمة  
أعشار المحضر أو أزيد حشواً لا حاجة اليه ومن صغ أصبحه في الفتحة ظهر له خلة كخطي الصبح  
واقفه أعلم (سئل) في محضر صورة أدعى فلان أصالة عن نفسه ولا ينع عن ابنه الصغيرين  
على رجل أنه قتل أباهما التي هو ابنة عمداً فأنكر فبرهن الأب على ما أدعى فكذب القاضي أه  
عرفه أنه يلزمه القصاص فعرى شريعياً فهل يكون التعرف المذكور حكماً يمنع المخالف المقاتل  
بتأخير القصاص إلى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود إلى بلوغ الصغيرين وهل يكون  
القصاص موروثاً على فرائض الله تعالى حتى يكون للزوجة فيه حق فيشترط حضور الكل على  
طلب القصاص أم لا (أجاب) ما ذكر من التعرف ليس حكماً لأن الحكم إنشاء الزام أو إطلا لا  
وعرفه في القوا كالبديهة أنه الإلزام في الظاهر على صفة محتملة ظاهر لأن زوجه في الواقع شرعاً  
ثم قال قولنا على صفة محتملة فصل احترزه عن مطلق الإلزام إذا اعتبرنا الإلزام بالصيغة  
الشرعية كما ثبت وقضيت وحكمت وأفتى عليك القضاء وفي معنى الحكم المطرأ ليس به  
تقرر كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع الصور مغنياً قطعاً  
هذا في قوة ثبت عندى فكيف إذا كتب عرفه أنه يلزمه على ذلك القصاص وكل أحد يعرف  
أن قاتل النفس الموصومة عمداً يبرأ حق يقتل يكون حكماً والمشكلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ  
الصغيرين فأحسبنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشافعي يقول ينتظر بلوغهما كما  
حكاهما بل يلى فلو حكم بتأخير ما شافعي لا يمنعه التعرف من نفاذ حكمه لأنه ليس من صغ الحكم  
في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه حكم يمنع المخالف والمقرر أن القصاص يجري على فرائض  
الله تعالى فتستحق الزوجة فيه والام كسائر أموالها لا يمتنع اجتماع الكل في طلب القصاص  
فلا يعيق البعض فيسقط القصاص ويقلب نصيب الباقي مالا ويحرم التعرض للمقاتل بالقتل  
بذلك لسقوطه بغير العاقبة قل نصيبه أو كثر والحاصل أن التعرف ليس حكماً وإن القصاص  
يجري على فرائض الله تعالى فكل من له نصيب من الأثر في ماله فله منه في قصاصه ولما كان  
لا يتجزأ يسقط بغير أحد منهم فلا بد من حضورهم جميعاً حتى الزوجة لأجل استيفاء القصاص  
وكان الواجب السؤال عن الشهود ووزكبتهم لاسمافي القصاص فانه باجتماع على ما واجب  
والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب الكتب مشهور والله أعلم  
(سئل) في محضر ورد عليه من دمشق الشام صورة منع محمد أفندي ابن أحمد الحافظي إبراهيم  
ابن يحيى الوكيل عن عمر بن أحمد الناظر على وقف جده محمد بن صاحب القانون المستحق لريعه  
مع من يشركه التائب وكيفية ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين الوكيل عن زوجته فاطمة  
بنت محمد التائب وكيفية ذلك وفي غيره بموجب محبة سابقة وموكبها واجهة الوقت المرقوم  
من ملاءمة جميعه وتوقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت ظراً أجد اخذنى ابن محمد  
واستحقاقه فدر بعضهم من يشركه في جميع الجنيئة الكائنة بأراضي مرقى المحلولة بكذا وكذا  
لجرائها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد بذلك كتاب الوقف المؤرخ المصل التفتيخل

مطلب محضر في دعوى  
تقبل

مطلب القصاص يجري  
على فرائض الله والاحتياط  
وابي فيه

العادة وأبقى الجنيته بحدودها في جهة الوقت المرقوم ويمكن أحد الناظر المزبور من التصرف  
 فيها بلجهة وقت بجنه أو وقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين القاسم من وكيل أحد الناظر  
 المدعى مصطفى جلي وفي المحضر المذكور دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل  
 المزبور بأن محمد بن محمود قلاخ الجنيته أنزال القاسل بينهما وضهما بغير طريق شرعي وأن قباب  
 أحدهما موجود وهو الآن مسدود وأن أحد أفندي الناظر الذي هو موكل مصطفى جلي  
 بعارض الموكلين المذكورين ويقول إن الباب المسدود الذي هو الآن موجود بجنيته جرياش  
 وإن حداشر قاجينية الشاردية كاهومعين في الوقفية المبرزة للعاكم الموما إليه فابن إبراهيم  
 أيضا كآب الوقت الموكل فيمن السجل فوجد فيه الحد الشرقي بجنيته الشاردية والباب  
 المتنازع فيه من جهة الشمال وكآب الوقت يشهد بحد الشارديتين من الجانب الغربي بجنيته  
 جرياش ومن الشمال الطريق وطال التنازع بينهما والنص كل منهما من الحاك أن يعين من جهته  
 للكشف من معقد عليه فعين شعبان أفندي قنوجيه ومعه جاحص من المسلمين فوجد بجنيته  
 جرياش مشتهلة على أرض منخفضة قبلية وأرض عالية شمالية ووجد بجنيته الشاردية أرض  
 منخفضة وشمالها أرض وهي في علو من الجانب الغربي ووجد كذا وكذا قطب الكشف  
 البينة من المتدعين المذكورين بالحد القاسل والباب المتنازع فيه محضر إبراهيم بن فلان  
 والحرمه فلانة بنت فلان وأختها فلانة وشهدوا بأن الباب الموجود الآن بجنيته جرياش وإن  
 الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي جنيته جرياش غربي جنيته الشاردية كان حدا قاصلا بين  
 الجنيتهين بالقرب من الأصول التوت الشاميات الموجودة يومئذ وأزيل وأن باب الجنيته  
 الشاردية أزيل من مدة مديدة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاك على رأس المكان الذي  
 كان به الجدار من الجانب القبلي فوجد كوما من التراب فأخبر إبراهيم بن عثمان فآثر أن باب الجدار  
 المزبور كان قاصلا وأنه عرف وترك في محله وعاد الحاك الكشف وأخبر الحاك الموما إليه  
 أخبارا شرعا وحضر لدى الحاك الموما إليه الحاج سري الدين بن إبراهيم البعل وشهد على  
 وجهه ما بالحد القاسل بين الجنيتهين بالجدار الذي كان بالجلس بالقرب من الأصول التوت  
 الشاميات وإن الباب المسدود بجنيته جرياش وإن باب الشاردية أزاله السيل من قديم الزمان  
 شهادة شريفة مقبولة فلذلك منعهم من معارضة جهة وقف جرياش وأبقى ذلك بيد الناظر ومكنه  
 من التصرف فيه كما ذكر أعلاه فهل هذا المحضر صحيح معقد عليه شرعا أم لا (أجاب) هذا  
 المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها أنه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد كذا لا بد منه  
 كما صرح به في الأشباه والنظائر فراجع إن شككت ومنها قوله في التاب عوجب جهة سابقة  
 والحجة في كلامه كاعده رقوم وبغلة الحجة لا تقوم ومثله قوله الشاهد بذلك كآب الوقت  
 المؤرخ المتصل التصدق على العادة وكآب الوقت سقط في كاعده وقد نصوا على أن الخط لا يعمل به  
 فلا يعمل بعكوب الوقت الذي عليه خطوط القضية الماضية لأن القاضي لا يقضى إلا بالحجة  
 وهي البينة والأقرار والتسكول وأنت على يقين أنه إذا لم يعمل ذو السيل من الخارج فالتقاضى  
 لا يدري المدعى من المدعى عليه وإذا لم يعمل ذلك لا يدري البينة على من منهم ما دعوى الوقين  
 كدعوى الملكين كما صرح به في جامع القصولين وغيره وصرح في الجعري فواضع متعددة أنه  
 لا يعمل بالتنافذ الواقعة في زمانها لعدم استيفائها الشرائط الحكمة وهي كونها حادثة وقع  
 فيها نزاع من خصم على خصم واستوفيت أطرافها الست التي نص عليها ابن القوس في القواك

## البديهة بقوله

أطراف كل قضية حكمية \* ست يلوح بعدها التحقيق  
حكم ومحكوم به وله محكم محكوم عليه وحكم وطريق

ومنها دعوى الوكيلين على مصطفى بأن محمد بن محمود فلاح الجنيثتين أزال الفاصل وضمهما بغير  
طريق شرعي وإن كان أحدهما موجودا وهو إلا أن مسدود وإن أحد أفندي الناظر الذي هو  
الموكل يعارض الموكلين فقلت شرعي هل هو خارج حتى يعارض الموكلين فإن كان كذلك فكيف  
يصح قوله في آخره وأنني ذلك سيد الناظر وإن كان ذاك كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو  
صادر عن غير متعل ومن جنس الوصي الثاني قوله فيه وأبرز إبراهيم أيضا كآب الوقت من السجل  
فوجدته كذا وكذا وليس الموجوده سوى خط في ورق ليس من حجج الشرع في شيء ومنها قوله  
فطلب الكشف الينة والمأمور بالكشف ليس له طلب الينة لأنها الحكم ولا يصح الحكم منه  
ومنها قوله فحضر إبراهيم والحرمه قفلة وأختها قفلة وشهدوا بان السلب الموجود إلا أن يجنبنة  
جرأش هذا بالهنيان أشبه إذا لم يدعي كونه وقف فلا ن على الجهة القلانية لا كون الباب البنيينة  
كألا يفتني وهذه الالام لا تصح أن تكون ملك ولا وقف وإن كانت الاختصاص فهو غير المدعي  
ومثله قوله وإن الحد المتنازع فيه التي هو شرق جنيثة برأش غربي جنيثة الشاربية كان حدا  
فاصلين الجنيثتين بالقرب من الأصول إلى آخره أنه في شهادة بالحد فاصل فلا إثبات فيه  
ولا نفي للمدعي هذا مع كون القرب مجهول المقدار وقوله وإن باب الجنيثة الشاربية أنزل شهادة  
بإزالته لأبني عمليصه المدعي وقوله ثم وقف الحاكم المذكور الظاهر أن مراده الكشف  
المذكور بدلالة قوله بعدم وعاد الحاكم الكشف أخبر الحاكم الموما إليه في وجه المدعين  
المذكورين أخبارا شرعا حكاية حال لا تعلق بالمدعي بحال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج  
سرى الدين بن إبراهيم وشهد على وجههما بأن الحد الفاصل بين الجنيثتين الحد الذي كان  
بالجلس بالقرب من الأصول وإن الباب المسدود بجنيثة برأش وإن باب الشاربية أزاله السيل  
من قديم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك إذ لا تعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا في وقف  
فلان من فلان على الجهة القلانية بل شهادة بأنه الفاصل بين الجنيثتين فهي أجنبية عن المتنازع  
فيه كألا يفتني على فتيه إلى غير ذلك من وجوه الخلل التي هي أظهر من أن تذكر وما أرى هذا المحضر  
الاحضر هنيان من غير تعل على السلف والله أعلم

## \*(كآب الشهادات)\*

(سئل) فيما إذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجرد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة  
الشرعية أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية كما أفتى به شيخ الإسلام  
أبو السعود العمادي رحمه الله تعالى وإنهم بما أفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة  
وسلمها للمشتري ثم ادعاهما إنسان وشهدها البائع وقال بعت ما لأملك وهي لهذا المدعي هل تقبل  
شهادته والحال ههنا أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة البائع بكون المبيع ملك المدعي كافي  
البرازية والخانقو وغيرهما فلا يلتفت إلى قوله بعت ما لأملك وعلى مدعي الدابة الينة والله أعلم  
(سئل) في الشاهد القرد هل يقوم بحسب أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد  
أم لا وهل يجب على القاضي البؤال عن عدالته سرا ولا يفتن عن الخضم أم لا (أجاب)

مطلب كآب الشهادات

مطلب الشهادة على الجرح

المجرد لا تقبل

مطلب شهادة البائع أبيع

ما لا يملك غير مقبولة وعلى

المدعي الينة

مطلب شهادة القرد كالعديم

وإن تم النصاب يسأل القاضي

عن عدالته سر أو علنا طعن

الخضم ولم يفتن

شهادة الواحد كالعدم وإذا تم صلب الشهادة فلا يمتنع العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة  
 المسلم بل لابد أن يسأل عنهما سر أو علانية في جميع الحقوق ومما راجع الحوادث طعن الخصم أو لم  
 يطقن على ما عطفه القوي لأن الزمان زمان التصديق أو القبول (سئل) في شهادة الشريك  
 شركة ملك لشريكه هل يجوز حيث كان المدعي ليس فيه شركة للشاهد ولم يقرب الشهادة ضعا  
 للشريك الشاهد أم لا (أجاب) انما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المقاضى وكذا  
 شريك الغائب والمالك إذا كان المشهود به مشتركا أو أما إذا لم يقع في المشترك ففيه مقبولة كما هو  
 مقيد في المتن والشروط والقوانين والله أعلم (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم  
 أعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في البر والبحر والزينة  
 ولو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واحتجوا بقبول واقعة أعلم  
 (سئل) في رجل من أعوان حكمه سياسة زمنا هل تقبل شهادة أم لا لكونه لا يتوقف عن  
 الحرام ولا يأتى من أين لا كتب المال (أجاب) لا تقبل شهادته والحال هذه والله أعلم  
 (سئل) في شهادة مشايخ البلاد هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل وقد صرح في البحر عازبا  
 فتح القدران شهادتهم وشهادة العرفين في المالك والعرفاء في جميع الاصناف وضمن الجاهل  
 لا تقبل (وأقول) لا شك أنهم مفسدة مردودون الشهادة لا يثبتون من أحوالهم مما لا يكاد  
 يوصف والله أعلم (سئل) في شهادة مشايخ القرى بوجبة الحلات والعرفاء هل هي مقبولة  
 أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في البحر فلاح في القدر والله أعلم (سئل) في  
 شهادة التورع على المسلمين (أجاب) لا تقبل أذهب كفار بلا تكار وقد أفتى بعض العلماء  
 العالمين بأحوالهم بأنه لا تصلح لأشهادهم ولا من أكلهم كالجنون بل هم شر من أن يصح ما نقل عنهم  
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بغيره من وليها وعقد عليها عقدا شرعيا ودفع  
 صداقها تمامه فلما أراد النكاح لم يجد رجل اسمه صالح بأنه عقد على البنت المذكورة عقدا  
 قبل هذا أو ألهامه بنقوبت ذلك جهل فاضى الزمة والينة المذكورة رجعت عن شهادتها  
 من غير أكرامه بمضرة جمع من المسلمين وقالوا صريحا أن بناتنا في شهادتنا فهل حيث رجوعا عن  
 الشهادة وظهور كذبهم تكون المراتل للرجل الذي عقد عليها ودفع المداق ونقض الحكم لأنه لم  
 يصادف محلا أم كيف الحال (أجاب) لا يتقض حكم الحاكم برجوع الشهود ولا يمتنع التعزير  
 والجزاء عليهم في اليوم المشهود بشرط الرجوع عن الشهادة التي ترتب عليها أحكام الرجوع  
 أن يكون عند فاض فلا اعتبار بعذر غيره ولو كان الغرض طمأنينة التعزير ولازم لهم على كل حال  
 لا تركابهم المعصية وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود له لعدم سران  
 رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شاهد طلاق ثلاث آخر أشهادتهما إلى مدة تطلق اثنين  
 وتبين يوما ولا عندهما مع شاهدتهما للزوجين وهما يجتمعان اجتماع الأزواج هل يقضان  
 بتأخير الشهادة وتزويج شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يقضان بتأخير الشهادة وتزويج شهادتهما  
 والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا طلبت الشهود ذلك شهادة في مكان بعيد مسافة بعيدة  
 واحتج إلى الركوب فأدى المدعي لشاهدين آخرين فأتى بهما هل تسقط شهادتهما بذلك أم لا  
 (أجاب) لا تسقط شهادتهما بذلك كما جزم به في الملقط والله أعلم (سئل) في ما كورة  
 مشقة على غراس زيتون وغيره مشتركة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا أدى أحد الشركاء  
 على الشركة الحاضر والزواطين أن أرض الحاكورة توقفت أو في بشاهدين أحدهما أدى

مطلب شهادة الشريك  
 المقاضى غير مقبولة وكذا  
 شهادة شريك الغائب والمالك  
 أن كان المشهود به مشتركا  
 مطلب الشهادة المخالفة  
 للدعوى لا تقبل إلا إذا أعيدت  
 الدعوى ووافقت الشهادة  
 مطلب أعوان حكم السياسة  
 لا تقبل شهادتهم  
 مطلب شهادة مشايخ البلاد  
 وضمن الجاهل والعرفاء  
 لا تقبل  
 مطلب كلتي خيله  
 مطلب شهادة التورع ولا تقبل  
 ولا تقبل ذباقتهم ولا  
 من أكلهم كالجنون  
 مطلب في رجل تزوج  
 بنتا بغيره من وليها  
 يستفادى آخره تزويجها  
 قبلها أثبت ذلك وحكم  
 الحاكم بفرجعه الشهود  
 لا يتقض الحكم  
 مطلب إذا رجح الشهود  
 يعزرون وبشرط صحتان  
 يكون لدى فاض  
 مطلب في شاهد طلاق  
 ثلاث آخر أشهادتهما  
 مطلب إذا أركب المدعي  
 الشهود بعد المسافة لا يطل  
 شهادتهم بذلك  
 مطلب شهادة الأعمى غير  
 مقبولة ولو فيها ثبت التسامع



يشهد على الحاضرين والقائمين بأنها وقف هل قبل هذه الشهادة على الحاضرين والقائمين  
 أم على الحاضرين فقط أم لا (أجاب) لا تقبل لأعلى الحاضرين ولا على القائمين أما على  
 القائمين فظاهر لأن في شركة الاملاك لا يقصّب أحد خصما عن الآخر وأما على الحاضرين  
 فلا تن شهادة الاعي لا تقبل مطلقا ودخل عنه ما كان طريقه السماع كما شرح به في تنوير  
 الابصار وغيره وانه أعلم (مثل) في شهادة الاعي والقروى وأرباب الصناعات الدنية كالزبال  
 والحائك والقنواقي والاعراب إذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود  
 عليه طالب علم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب العلم قال في البصر  
 في شرح قوله أو يبول وليس منها أي ليس من الاشياء التي تحل بالمرءة فتسقط بها العدالة  
 الصناعة الفنية كالقنواقي والزبال والحائك فإن الجميع قبول شهادته إذا كان عدلا ومثله  
 التماسون والدلالون والعامية على قبول شهادة الاعراب والقروى إذا كان عدلا انتهى فإن  
 العبرة للعدالة وهذا الذي يجب أن يبول عليه ويقتى به فإن رأى كثيرا من أرباب الصناعات الدنية  
 عندهم دين والتقوى ما ليس عند كثير من أرباب الوجاهة وأصحاب المناصب وفي المراتب  
 قال الله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاهم وانه أعلم (مثل) في جاعة شهداء على خمسة تفرق  
 طائفة منها وبين الشهود فتعصب ظاهر بأنهم أثاروا فتنة ذهب فيها أنفسهم وانهم سلوا حرم  
 سدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقياء مضر وافية بالبرود وانهم طأوا صوابي المدينة  
 وأن قصدتهم يجمعون العصاة يجمعون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل  
 هذه الشهادة أنقولها نفي على الدعوى الصحيحة وأين هي هنا وعلى تقديره فالعصب موجب  
 لرد دعواه عدم مصلحتها في الخلاصة والبرائة من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند  
 التعصب فالجرح أولى وفي البصر من الشهادات وعلى هذا كل معصب لا تقبل شهادته وفي معين  
 الحكم من موافق قبول الشهادة قال ومنه العصبية هو أن يغضب الرجل للرجل لأنه من بني  
 فلان أو من قبيلة كذا أو الوجه في ذلك ظاهر وهو أن تكلم المحرم في الحديث ليس مناهن دعا  
 إلى عصبية أو فأنزل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة فتركبه والله أعلم (مثل) في رجل  
 ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشا وثلاث قرش فأنكر المدعي عليه فأق بشاهدين شهد أحدهما  
 بثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر بثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما مع المخالفة  
 المذكورة أم لا لاسماع اطلاق المدعي والشاهدين القروش مع تنوعها (أجاب) لا تقبل  
 والحال هذه وانه تعالى أعلم (مثل) فيما إذا شهد شاهد على ظالم لا شر بأخذه ما شهد المشهود  
 له لاشهاده بمنزلة هل تقبل شهادته وإن كانا من قرية واحدة أو بمحلة واحدة كما تقبل شهادة بعض  
 قافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة  
 الآخر له ولا ينافق الظالم قد تضاف المتون والشروح والفتاوى على ذلك قال في الهداية  
 وإذا شهد رجلان لرجل على مئتين ألف درهم وشهد الآخران للاولين بمثل ذلك جازت  
 شهادتهما ومثله في الكثر ومثل في الاجم قال غالب الشراح في مسئلة المتون في طرف البليل  
 والزام المخالف في دين المستفاد كما إذا شهد القره قان في حال حياته وفي طرف المخالف الآخر  
 بخلاف الشهادة في حال الحياة لأن الدين في ذمة الحيا لقامته لا في حاله فلا تتحقق الشركة وقد  
 اتفق الامام وصاحبا على جواز ذلك في الحيا ومسلما دعوى على الحيا فوجب قبولها والله  
 أعلم (مثل) في دار بيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليدساكن أم

مطلب شهادة القروى  
والاعراب وأرباب الصناعات  
الفنية مقبولة حيث كانوا  
عدولا

مطلب شهادة المتعصب  
غير مقبولة

مطلب إذا وافق أحد  
الشاهدين وخالف الآخر  
لا تقبل عليه  
مطلب شهادة رجل لآخر  
شهد بمثل تلك مقبولة

مطلب اليدساكن الدار  
لأن بيده مفتاح بيتها  
ولا يثبت الملكة بالشهادة  
أفتو بدلتبوعها

الذي يدممفتاح يتناولها هل ثبت الملك لمن يدممفتاح في البيت اذا شهده شاهدان موضع  
 البعده أم لا (أجاب) البطلان السكنى لأن يدممفتاح يتناولها ولا يثبت الملك في البيت  
 بشهادته شاهدان يأخذ ويؤديه عليه أليس من لازم وضع اليد الملك لها متسوعة بداستارة ويد  
 استبداع بداستارة ويدارتان وينصب ويملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بالشهادة  
 بمجرد وضع اليد والله أعلم (مثل) في رجل ادعى على آخر أنه تعدى على مهره القلاية فأدخلها  
 في داره بالانفوس خرج على فرسه للطاحونة فتبعها المهر فدخلها للطاحونة فوقف في الشاغر  
 وهلك وأقام يئنه بقرار بذلك هل تسمع ويضمن أم لا (أجاب) نعم تسمع ويضمن أما  
 الضمان فتصدق حوايان من أخذ جاز غير متبعه بحش فأكله الذئب انتساقه وتعرض له  
 بشي ضمن والا ولا وهذا قد تعرض لها بالادخال في الموضوعين فتقر رعله الضمان وأما قبول  
 البينة فتصدق صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب بأنه لو ادعى النصب فشهدا على اقرار به  
 تقبل وأقامه أعلم (مثل) فيما اذا شهدان للموكلة أن أمته وكلت هذا في قبض حقوقهم فلان  
 وفي خصوصه هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كإصره الزاوي وغيره والله  
 أعلم (مثل) في شهادة اليهود على النصارى وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كإصره  
 غير واحد من علماءنا والله أعلم (مثل) في شهادة الزور التي عدلت الأشرار بالله تعالى ينص  
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال أيها الناس عدلت شهادة الزور والاشراك بالله  
 تعالى نالوا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بأنها  
 لا تثبت البينة معللين بأنها من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه بأنه شهده زورا من أئد  
 ما يكون واضرا للناس بها أعظم فليز سبب إلتها ويجزى العوام الذين هم كالانعام عليها  
 فيستقر رعا داته تعالى بها فهل لها طريق غير الاقرار فله تعالى ان تشقوا القليل بما يورث  
 الى جسم مائة التزوير ولصكم الاجر الوافر الغزير من الله العليم الخبير (أجاب) صرح  
 الزبلي رحمه الله تعالى في شرح الكزبانه اذا أدام القاضي عليه البينة أنها جاعدا فاض آخر  
 غير الذي كان قضي بالحق تبديل يئنه لأنه ادعى رجوعا صعبا وذكر قبله ان ركن الرجوع أن يقول  
 رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فإشهدت ونشرطه أن يكون في مجلس القاضي فبطلانها  
 اذا أدام البينة عند القاضي بأنها قال لا عند قاض آخر شهدنا بزور وقد رجعتنا اليه ببلط وطلب  
 موجه من الضمان والتعزير قبل يئنه وقضى عليه بجميعه كما هو صريح كلام الزبلي وهو  
 طريق الى اثباتها بالبينة لكنه راجع الى اقرار الشاهد اذا ثبت بالبينة كالنائب عما افكان  
 القاضي بهذه البينة عان اقرارها بشهادة الزور فاقه ذلك والله أعلم (مثل) في رجل باع  
 حصه في فرس مشترك لرجل وسلمها له بل يضمن تسليمها أم لا وهل اذا أنكره البائع البيع  
 والتسليم وشهدت شهود البيع والتسليم بكفي في وجوب الضمان أم لا وهل تكلف الشهود  
 الى بيان لون الدابة واسم المشتري أم لا يكلفون وهل اذا ادأهم القاضي عن لونهم فقالوا لا ندري  
 لونها ترى شهادتهم بذلك أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريك بالبيع والتسليم للمشتري حيث علم  
 بغير ان الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة ولا لاسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك  
 اذا دخل ذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترى شهادة الشهود اذا قالوا لا نعرف لون الدابة ففي جامع  
 الفصولين القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة فقالوا كذا ثم دعا الدعوى شهدوا  
 بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل عما لا يكلف الشاهد به فاستوى ذكره وتركه وتخرج

مطلب أدخل مهره الفرس  
 داره وطاحونه فهل كفت في  
 الشاغر تسع البينة على  
 اقراره بذلك ويضمن

مطلب الشهادة على الاقرار  
 بالنصب مقبولة

مطلب شهادة ابن الموكلة  
 أن أمه وكلت فلان باقبض  
 حقوقهم فلان وخصوصه  
 لا تقبل  
 مطلب شهادة اليهود على  
 النصارى وبالعكس مقبولة  
 مطلب في اثبات شهادة  
 الزور

مطلب اذا أدام يئنه أن  
 الشاهد لا عند قاض  
 آخر رجعتا عن شهادتنا  
 شهدنا بزور وتقبل

مطلب لو باع حصه من فرس  
 وسلم لشريكه بكفي للضمان  
 ولا يشترط لصحة الشهادة  
 بيان لون الدابة

مطلب شهادة قريحين مع  
أصل مقبولة الخ

منه مسائل كثيرة ١٨ والله أعلم (سئل) فيما إذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير  
حدود قودم مع شاهد أصلي وأما الشينات على أصلها هل للقاضي أن يحكم بالشهادة بالمشهود به  
أم لا وهل يشترط في صحة أن يكون الشاهد الأصلي بعيدا عن محل الشهادة مقدمة السر أم لا  
(أجاب) مسئلة الشهادة على الشهادة أقوت في باب مستقل في كتب الفقهاء ومخلص القول  
فيها أنها تقبل فعلا بسقط بالنسبة وأنما على كل أصل فرعان ولو شهدوا حد أصلي وأخران  
فرعان على شهادة أصلي غير جاز والأشهاد أن يقول أشهد على شهادتي أني أشهد أن الأمر كذا  
وكذا وأداء القروع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن الأمر كذا وكذا ولا شهادة  
لفرع إلا بغير أصل أو مرضه أو مقره هذا ما امتث عليه متون المذهب وعن أبي يوسف أن كان  
في مكان لو غدا لأداء الشهادة لا يستطيع أن يثبت في أهل صح الأشهاد أحيا مخفوق الناس  
قالوا الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كافي الحاروي والثاني أرفق وهو أخذ الفقيه أبو الليث وكثير  
من المشايخ وقال غفر الله له وحسن وفي السراجية وعليه الفتوى كذا في الجرو وغيره والله  
تعالى أعلم (سئل) في صهرين نخاصا فدخل رجل أجنبي بينهما متصرا للاحدهما وضرب  
الآخر قعدا ثم ان الصهر المتصرا اشتكى المصروب إلى القاضي وقال انه يصب في وجهه وها هم  
الضارب وولده شاهدين له بما ادعى هل تقبل شهادتهما أم لا قبل حيث بنت العداوة والبغضاء  
والتعصب بينهما عليه وهل ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل بارسل الله ما كبر الكبار فقال  
الشرك بالله وعقوق الوالدين وكان مستكثا فجلس وقال لا وشهادة الزور حتى قال السائل لئن لم  
أسأل (أجاب) لا تقبل شهادة من ظهرت منه هذه الأمور لفسقه بها إلا يؤمن عليه من شهادة  
الزور وهذا ظاهر وفي غالب كتب الفقه مقرر مشهور وأما الحديث فقال البخاري في صحيحه حديثا  
مسند حديثا بشر بن الفضل حديثا الجري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه  
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا أبشكم بأ كبر الكبار ثم لا قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار  
بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان مستكثا فقال لا أقول الزور قال خازل بكرها حتى قلنا لبيته  
سكت وقال النووي في ذكره وروى في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة نفعين بن الحرث  
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أبشكم بأ كبر الكبار ثم لا قلنا  
بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان مستكثا فجلس فقال لا أقول الزور  
وشهادة الزور فقال بكرها حتى قلنا لبيته سكت وفي الترمذي والترغيب والترهيب المندرج في رجه الله  
تعالى وعن جابر بن جابر رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة  
الصبح فلما انصرف قام قائما فقال عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى ثلاث مرات  
ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور خفاء الله غير مشركين بهرواه  
أبو داود واللفظه والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير وموقوف على ابن مسعود  
بإسناد حسن ثم قال وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لن تزول قدم شاهد زور حتى يوجب الله النار واما ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد  
ورواه الطبراني في الاوسط ولفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتضرب  
بمناقبها وتحرك أذنابها من هول يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تفرق قدمه على  
الأرض حتى يثقف به في النار والاحاديث الواردة في صحة شهادة الزور وشقاوة مرتكبها  
كثيرة وكلام العلماء في ذلك طالع لوتين الهاجين عليها الغير مبالغين بنصب رب العالمين

مطلب شهادة من بدت منه  
العداوة غير مقبولة

مطلب في حديث شهادة  
الزور

مطلب الشهادة بالوقت  
بإبسان الواهب فيها خلاف  
والصحيح أنه لا يمتنع

مطلب في الشهادة بالتسامع  
بالوقت

أعذ الله تعالى والمسلمين من غضبه آمين (سئل) في الشهادة بالوقت بإبسان واقع هل تقبل  
أم لا إذا قال الشهود سمعنا موهوب ولم يلقظنا بالشهادة هل ثبت الوقت بذلك أم لا (أجاب) أما  
الشهادة بالوقت بإبسان واقع فمخلاف ذلك كرهاً كثرة فقهاً لتقبل تقبل وقبل لا وقبل بالتفصيل  
أن قد قيلت والألا قال في البرازية شهدوا أنه وقف ولم يسنوا الواهب تقبل قال الإمام ظهر  
الدين هذا إذا كان الوقت قد علم وقبل لا يمتنع بين الواهب على كل حال وهو الصحيح اهـ وأما  
إذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يلقظنا بالشهادة فلا يثبت الوقت بذلك لأنهم في خلافه عند  
علمنا واقع أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقت فالتين تشهد بالسماح لا ناسعنا من التقات  
أن الحكم التقاتي وقف ومع ذلك لم يمتنعوا الوجهة الموقوف عليها فهل تقبل هذه الشهادة والحالة  
هذه أم لا (أجاب) لمعلم أولاً أن لسئلة الشهادة بالوقت بالتسامع أصلاً وشروطاً مذكورة في ظاهر  
الرواية وإنما قامها المشايخ على الموت كافي الخلاصة واشتد المشايخ فيها اختلافاً بطول  
ذكره كما هو مبين في أغلب مسائل الوقت فخذ كرساً عمارتهم يعتبر بوجهه قال في الحاشية  
والخلاصة البرازية قالوا شاهدنا بذلك لا ناسعنا من الناس لا تقبل شهادة بوقفي الصرف شرح  
قوله وانفسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع لا الخ وهذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير أن يقولوا  
شهدنا لا ناسعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقت فتقبل فيها ولو فسر  
للقاضي أنه أخبره من يثق به واستثنى العماد في فصوله الوقت وهو مخالف لإطلاق الحاشية  
والخلاصة البرازية وكثيرين الكسبي في غاية البيان قال الشيخ الإمام ظهر الدين إذا لم يكن  
الوقت قد علم لا يمتنع ذكر الوقت وإذا شهدوا على أن هذه الصيغة وقبولها وكروا الوجهة  
لا يجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقف على كذا اهـ وفي البرازية شهدوا أنه وقف ولم يسنوا  
الوقت تقبل قال الإمام ظهر الدين هذا إذا كان الوقت قد علم وقبل لا يمتنع بين الواهب على كل  
حال وهو الصحيح اهـ وفي جامع الفصولين ذكر الواهب لا المصرف تقبل ولو قد علم وبصرف إلى  
الفقراء وفيه لوصحح سمع تقبل إذا شاهد برعا يكون سنة عشر من متواتر مع الوقت مائة  
سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسمع فإذا افرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما يجوز فيه  
الشهادة بسمع اهـ وهو عيّل إلى القول بالفارق بين القديم وغيره والحاصل أن المسئلة وقع  
فيها اختلاف كثير ينبغي أن لا يعدل عن كلام قاضيان الذي خدمنا في صدر الكلام واقع أعلم  
(سئل) في الشهادة على الوقع بالتسامع هل يشترط في قبولها تقدم الوقت وما حد التقدم وهل  
يشترط أن يقول الشاهد سمع من فلان وفلان سمع من فلان إلى أن يصل إلى من يشهد بالثبت  
على الوقت أم يمكن قطعه بالشهادة بانما معنى ما شترعته من أخبار التقات من غير بيان  
من سمع منهم (أجاب) أطلق أصحاب التوفيق قبولها قال في الكثرة ولا يشهد بما يعاينه إلا في  
النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف ومثله في المختار وتوابعه الإصدار  
وفي الهداية وأما الوقت فالصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لأن أصله هو  
الذي يشترطه الكل من هؤلاء أطلق ضم المتقدم وغيره فإن قيل علوا ذلك بيد الشهود فوفاء  
الأوراق فكان هو المثبت للحكم قلنا استأواها لا يثبت الحكم بعلة غيرها كما صرح به أصحاب  
الأصول أن استأوا العلة لا يوجب استأوا الحكم عند تعددها وأما التقدم فقال أهل اللغة قدم  
الشيء بالضم قلما فهو قديم وقدم مثله فهو ما بعده الناس قد علم ولا يشترط أن يقول الشاهد  
سمع من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما نشر الشهادة عند بعض العلماء وإن كان رده بعض

مطلب لا يشترط في الشهادة  
على الوقف بالتسامع تقدم  
الوقت ولا قول الشاهد  
سمع من فلان وفلان الخ

مطلب في الإشهاد التي تقبل  
الشهادة فيها بالتسامع

مطلب فوسفروا للقاضي  
انهم يشهدون بالسماع  
لاقبل شهادتهم

الحققتين كان الهمام وقطعه بالشهادة كافي والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا شهادة السماع  
وفسر وقال ثلثين شهد بالسماع لا سماع من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعاً عنصهم في هذه  
الشهادة وأولئك هم قصودنا في ذلك ضرر رجل معلوم واذا هم فعل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يترتب  
عليهم بسبب ما شرح (أجاب) هي غير مقبولة كما صرح به في الخاتمة واختلاصة والبرازية  
وكثير من الكتب المختلفة وهذا هو الموافق للقياس في أصل جواز الشهادة بالسماع من غير تفسير  
قال غالب النسخ في شرح كلام المتون بعد قولهم ولا يشهد عالم بعينه إلا في كذا وكذا  
والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة لا يجوز إلا على ما بيننا من قبل ولا يتحقق العلم إلا بالمشاهدة  
والعيان وانظر المتواتر ولم وجد نصاً كالسبع والاجابة بل أولى ولهذا الوفسر للقاضي لا تقبل  
فلم من هذه العبارة أن عدم القبول عند التصريح بالسماع هو القياس والاستحسان الموافق  
لما صرح به فاضحان وكثير من المشايخ ولا ريب أنهم يعزرون وكيف لا وهم فيما تعصبون  
قصوداً باحاضر المشهود عليه واقفاً علم (سئل) في شهادة الفقه الذي يلحق بالإيجاب والقبول  
للمسأكين هل تقبل لأحدهما عند التصاحف في أصل النكاح أو في مقدار ماسي من المهر أم لا  
(أجاب) تقبل لأن النكاح يتم بها لا يتحقق الفقه واقفاً علم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج  
وعن ابن عمه لابن عمها وابن عمه لا يورث من الزوج يرث ابن العمه أم لا يورث ويكون  
النصف الباقي من الميراث لابن العمه من الأولين وهل إذا تزوجت زوج المرأة بعد موتها  
خلقت ولداً وماتت وقامت بينة تشهد بذلك وأهل من العمه ينسب تشهد أن الولد مات قبل  
وفاتها فأدى من البينة تسع (أجاب) ابن العمه من الأولين وأولى بالميراث من ابن العمه لا فقط  
للقوة كما صرحوا به في أولاد النصف الرابع جميعاً وأما مسئلة أقامة البينة المذكورين فلا  
شبهة في عدم العمل بها لعدم دخول يوم الموت تحت القضاء وعلى القول بالدخول فهما  
مردودتان لأن أحدهما كاذبة يمين وليست أحداً مهاباً وأولى من الأخرى وإذا ردت آثار جناحاً  
ما هو ثابت يمين وهو ابن العمه من الأولين المتيقن موتها في جناحه ولا يترك الحق لأجل  
الموهوم كما هو لم يصح أن يملأه في الفقه ظاهر معلوم والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت  
وابن عم عصبه ادعى على البنت بيتاً أنه مختلف عنها وله نصفه أرثا فإذا عتشر أمهتها في العصبه وأدعى  
أنه في المرض وبرهنت على دعواها وحكم لها به ثم وجد بينة أنه كان في المرض هل تسمع ويقتض  
الحكم السابق أم لا (أجاب) لا تسمع ولا يقتض الحكم السابق لأن بنتها هي المقدمة لها فنتها  
الظاهر وهو أن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته والبيئة يمتن من ثبت خلاف الظاهر والله أعلم  
(سئل) في شهادة البائع للمشتري هل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما  
لورد القاضي شهادة رجل ثم شهد عنه في تلك الواقعة هل يجوز أو لا وقاض آخر قبول شهادته  
في تلك الواقعة إذا زال سبب الرد عنه أم لا (أجاب) ان كان رده الشهادة تغيرت به هي عدم  
العدالة بل كان لعدم الموافقة وألحقاً لا يوجب الخل في هذا المتأخر لعدم الاستيان بجمهور شرط  
القبول من الانقضاء يجوز قبولها إذا في جماهير شرط وان كان لتعبد في الدين وألزمه لا يجوز  
قبولها ويمن صرح بذلك استاذنا العلامة شيخ الإسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحانفي والله  
أعلم (سئل) في مخدومة عتد عن وفاة عتد في هامان يجوز تقرر بعهدها بشرعاً بحضوره تشهد أو تقرر  
بإشياء من قبض مهرها من زوجها المتوفى ونحوه فهل إذا شهدت الشهود الحاضرون والتعرف  
على قلابه بتفلا من المشاهير الأعيان المعروف بها أنها أقرت بحضرتها بتلك لا يجوز ذلك أم لا

مطلب شهادة الفقه الذي  
يلحق المتأكين مقبولة في  
أصل النكاح وفي قدر  
المسمى من المهر

مطلب ماتت عن زوج وابن  
عمه شقيقة وابن عمه لا  
فالباقى بعد فرض الزوج  
لابن العمه الشقيقة ولو  
أقام كل من ورثة الزوج وابن  
العمه بينة الخ

مطلب ادعى أحد الورثة  
على آخر أنك اشتريت هذا  
الشيء من المورث في المرض  
وادعى الآخر أنك اشتريته  
في العصبه وكل أعلام بينة البيئة  
للمشتري في العصبه

مطلب شهادة البائع للمشتري  
لاقبل

مطلب إذا ردت شهادة  
الشاهد لعدم العدالة ليس  
لن ردعها ولا لقدره ان يقبلها  
بجلا في ما أوردت لقدر ذلك  
مطلب في الشهادة على  
المخدومة وما فيها من الخلاف

(أجاب) قال علماؤنا في تحمل الشهادة على التيقن أحوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال يصح وإن لم تفرغ من وجهها عند التعريف وقال تعرف الواحد كل في الزكي والمترجم والاشتان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهر زاده كذا نقله في التارتاريقو بعضهم شرط فيه جاعة لا يتواطون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين أو رجلا واحداً في قال في الحاوي وهو القول المتقد عليه وقال بعضهم وعليه القوي وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما إذا كانت حية وأشار الشهود إليها وقالوا هذه شهيد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا احتملنا الشهادة على فلاة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها يعنيها أم لا صحته شهادتهم وكان على المدعى إقامة البينة أن هذه هي التي سمعوا ونسوها كذا في التارتارية أيضاً وغيرهما من قولها أما إذا كانت حية فالخ يعلم الحكم في المسئلة المسؤل عنها وحاصلها أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها إن قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة إلى شيء غيرهما قالوا لا يعرفونها فلاة بنت فلان التي احتملنا الشهادة عليها قبلت أيضاً لكن يحتاج المدعى إلى إقامة بينة أنها تلك يعنيها انظر إلى كتب القتاوي يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العائلة الواحدة ما بين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة ومساعدهم لبعضهم في الدعاوى مشهورة هل قبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل إذا شهد المودعان للمودع في فرس أو دابة أن فلان باجر جهلغات وهي يداهما قبل شهادتهما أم لا (أجاب) لا تقبل كاصرح في العرف في الاولى بقوله وفي خزائن الفتاوى إذا تخصم الشهود والمدعى عليه قبلت أن كانوا عدولا اهـ وبني عليه ما إذا لم يساعدا المدعى في الخصومة أو لم يكتد ذلك منهم توقيفا اهـ كلامه وفي الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمتاجر لمدعى قبل الرد اهـ وحديث شهادة قبل الرد وقد صرحوا بأن شهادة الاجير والتبذ لاستاذة لا تقبل وقصره إلى التبذ في الاختصاص على ما كل مع عياله في بيته وليس له أجره خاصة وأما الاجراف كان خاصاً تقبل والاقل ومنه يعلم حكم من كان معه في عائلة واحدة من أخ وشقيقه بالاولى والله أعلم (سئل) فيما ادعى ببلغ معلوم وشهدت البينة بأنه دفع للمدعى عليه صرة من الدراهم بمجهولة العدد لا تعرف كم هي فهل ثبت المدعى بهذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك إجماعاً قطعاً ولا يوجب خلافه ما في الخاتبة والاختصاص والبرازية وغيرها ادعى على ورثة ميت مالاً أو أحضر شاهدين فشهد أن المتوفى أخذ من هذا المدعى متديلاً فيه دراهم ولم يعلم كم وزن الدراهم قالوا إن علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم حرروها ثم شهدوا بتقدير ما ينقن عندهم فبما من الدراهم قالوا لا ينبغي أن يعلموا بيجودتها لاحتمال أنها تكون موهبة فإذا علموا ذلك جازت شهادتهم انتهى لأنه في حل الأقدام على الشهادة المقدرة بعد تيقن ما بها من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالتجهول والحكم بها فليتنقظ ذلك إذا لم ين العلم بالحكم به ليحكم به والله أعلم (سئل) في وقت حاصل كاهه الثابت بعد كرم الموقوف أنشأ الواقف المدعى حسن بن اسمعيل بن محمد بن خرير وقتهم هدا على نفسه وعلى زوجته فلاة بنت فلان ثم على أولادها الذكور والبنات بينهم على الفرصة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد البنات ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم أنسأ لهم الذكور ثم ثم انقصر الوقت في شخص يدعى منصور واقصر فيه بالاستقلال مدة حياته متلقياً ذلك عن أبيه ثم مات منصور فادعى رجل بالوكالة عن والده يسمى علوان على ابن منصور المذكور المحصر فيه بعد أبيه

مطلب في شهادتهم كاتوا في

عائلة واحدة بعضهم بعض

مطلب الشهود إذا خاصوا

المدعى عليه قبل شهادتهم

أن عدولا ما لم يساعدا

المدعى في الخصومة

مطلب لا تسمع شهادة المودع

والمستعير والمتاجر قبل

الرد

مطلب شهادة التبذ لاستاذة

غير مقبولة وكذا الاجير

وكذا من في عياله

مطلب ادعى مبلغ معلوما

وأقام بينة بشهود أنه

دفع للمدعى عليه صرة

لا يجوز تقديرها لا تقبل

مطلب في دفع ابهام ما وقع

في القتاوي الخ

مطلب في رجل وقعه على

نفسه وأولاده الخ فادعى

رجل آمن من أولاد أب جد

الواقف وأقام بمنتهى ذلك

لا تسمع

قائل في دعواه ان ابا الموكل له من اولاد الذكور وانه يستحق نصف ريع الموقوف المذكور  
فانكر المدعي عليه كون الموكل من اولاد الذكور فاقام المدعي شاهدين شهدا بان الموكل المزبور  
ابن عطية الله وعنه ائتمن اولاد خريص من اولاد الذكور فهل بهذه الشهادة ثبت للموكل  
استحقاق نصف الريع من ابن منصور وكون الموكل المذكور من ذكور اولاد حسن المشروط  
لهم الريع أم لا ثبت لان شهادتهما قاصرة على أن الموكل الذي هو علوان بن عطية الله وعطاء  
الله بن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف حسن الذي هو ابن ابن خريص فجاز  
ان يكون من ذرية أولاد خريص وأولاد أولاده فيكون من ذرية أخى الواقف أو من ذرية ابن  
أخى الواقف وعلى كل لا يستحق من ريع الوقف شيئا فكيف ثبت بها استحقاق علوان المذكور  
وكونه من اولاد حسن الواقف الذي هو ابن خريص (اجاب) شهادة الشاهدين المذكورين  
لا يثبت بها استحقاق علوان في وقف حسن المذكور اذا لا يثبت من كونهم من اولاد خريص ان  
يكون ابن ابن ابن حسن الواقف والشهادة في مثله انما يثبت بها استحقاق المدعي في وقف حسن  
اذا جرت الى حسن الى ابن جده حسن فلا يعمل بها ولا يقضى له نصف ريع الوقف مع من يصل  
بحسن الواقف من غير يظل أي في نسبة فافهم الله أعلم (سئل) في امر أدهم اغزال انتقلت  
بالوفاة عن زوج صغيرا عنه محمد وهى واضحة يدها على الكرم المحوز الحمد ويصود أربعة التي  
حده الغربي كرم خديجة بنت أخت جده غزال المذكورة فوضع بمحمد والد محمد الصغير المذكور يده  
على ما حصر اسمه منها بالارث الشرعي وهو النصف فعارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت  
لنفسها كرم شرعي أنه وقف من قبل جدتها الامها الواقعة وقد انحصر فيها بموت غزال المذكورة  
لحوت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الاولاد واولاد الاولاد وكتب بذلك محضر  
حاصله ادعى محمد الولاية الشرعية على خديجة المذكورة بأنها تعارضه في هذا الكرم المحدود  
بالمحدود الاربعة المذكورة وتدعيه وقفا من قبل جدتها الامها فلانة وثلث البرهان على ذلك  
فجيزت نخعها الحياكم المذكور من المعارضة لعدم اليقنة وبعدمضى زيادة من سنة ونصف سنة  
جددت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكلة زوجها ادعى على محمد الولي المذكور اذا رافى  
حد مدعاء القرى كرم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد يده عليه ولم يضع يده  
عليه وهو كرم المدعي عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب محضر حاصله أن هذا المحدود  
الشامل لما وضع المدعي عليه يده على نصقه وهو وقف كما شرع في الاولى وأتى بشاهدين شهدا  
بأنهم سمعوا محمد استسقى وأخبرهما التفات وغيرهم عن لا يمكن وأطوهم على الكذب أن  
هذا الكرم المحدود وقف فلانة جده الموكلة وفيه حكم بصفة الوقف المزبور انصم أحضر رجعة  
لم يذ كرمها مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة فلان وفلان وفلان معرفة الحكم القسلافي  
وانهم سمعوا من يوقيه أنه وقف هل يمثل هذه الدعوى والشهادة ثبت الوقف أم لا ثبت  
لكونهم شهدوا بأنهم سمعوا أنه وقف ولم يهدوا بانها وقف لانهم سمعوا وان كلاما من دعوى  
الزوج وضع يده بمحمد على نصف الحمد وفي دعاءه والشهادة بذلك باطلة لكونه ادخل في دعواه  
ما لم يكن بمحمد عليه وضع يده اصلا وهو كرم الموكلة المحوز لجاب الغربي من الكرم الذي وادى وضع  
يده على نصقه وهو كذب يقر به المدعى اذا سئل عنه ولأن المتنازع فيه كونه وقفا او ملكا وقد  
حكم القاضي بصفة الوقف وهو حكم في غير المتنازع فيه ولا شبهة لاني فهم أن دعوى اصل الوقف  
غير دعوى حصته (اجاب) لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجتماع علمائنا لانها ليست

مطلب في امر أدهم اغزال  
ماتت عن زوجها وهى  
واضحة يدها على كرم ادعت  
خديجة بنت أخت جده غزال  
أنه وقف الخ

مطلب في الترق بين  
الشهادة على الوقي السماع  
والشهادة على السماع  
بالوقف

مطلب في شهادة الاعي في  
التسب

مطلب في شهادة الاعي في  
مقبولة وفيها كلام طويل  
وخلاف

مطلب لا يفتي بغير قول أي  
حقيقة وان صححه المشايخ

بشهادة على الوقف السماع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف السماع  
أن يقول الشاهد أشهد لاني سمعت من الناس أو سبب أي سمعت من الناس وهو موقف يسمع  
ذلك خلاف ما تقول فاطبة قد اطلقت القول بان الشاهد اذا فسر أنه يشهد بالسماع لا يقبل  
وبصرح فاضحيان وكثير من علماءنا وعبارة فاضحيان ولو قالوا شهدنا بذلك لا فاضحيان  
الناس لا يقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهد بن علي ماهو في المحضر أنهم شهدوا بانهم سمعوا  
أنه وقف ولم يشهدوا بانهم وقف لأنهم سمعوا ولا تأمل بأن هذه شهادة على الوقف بالسماع وهذا  
الوجه كاف في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم اليه ظهور وكذب المدعي بظهور عدم وضع  
يد محمد المذكور على شطر الكرم القرني بالكلية وكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو  
أصل الوقف لا سمته ومثل ذلك لا يفتي على فقيه أشهر عيون في طلب القمور كزع في صافي ورده  
على منه والله أعلم (مسئل) في شهادة الاعي في التسب هل هي مقبولة أم لا (أجاب)  
اختار صاحب الخلاصة القول وعزاه الى التصاب جاز ما يمين غير حكاية خلاف كما تفتي في الضر  
ووجهه أن ما طرقه السماع غير مقتصر الى الرؤية وقد صرح العلامة بعقوب باشا في حاشيته  
لشرح الوفاية لوقيل القاضي شهادة الاعي يعني فيما ليس طرقه السماع الذي هو محل الكلام  
وحكمه بما يصح حكمه لانه يجتنب فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصبر وصرح به في  
الكتب والله أعلم (مسئل) في شهادة الاعي وقول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي  
يوسف هل هو على إطلاقه أم هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا واذاها اعني وما يجري فيه التسامع  
وهل الاقرار بما يجري فيه التسامع وهل للقاضي أن يحكم بمصحة شهادته على الاقرار بما عاينه قول  
أي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم باسم أقوال أي حنفية فرجه  
الله تعالى ليحكم القضاء يقتصر بالحوادث والزمان والمكان والاشخاص أم لا (أجاب)  
المذهب الصحيح المقتضى به الذي مش عليه أصحاب المتون الموضوع لتقل الصحيح من المذهب  
الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعي لا تصح مطلقا سواء كان بصيرا وقت التصل وأعي وقت  
الاداء وقتها أو كان بصيرا وقتها وعي قبل القضاء وسواء كان فيما طرقه السماع أو لا هذا  
هو المذهب الذي لا يبدل عنه الى غيره وما سوا من آيات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن  
ظاهر الرواية فهو مرجوح عنه لما قرره في الاصول من عدم إمكان صدور قولين مختلفين  
متساويين من مجتهد المرجوح عنه لم ينس قولاه كما ذكره وحسن علم أن القول هو الذي  
تواردت عليه المتون فهو المعتقد المعمول به اذ صرحوا بأنه اذا تعارض ما في آتون والقناوى  
فالقة ما في المتون وكذا يقتض ما في الشروح على ما في القناوى والمقرر ايضا عنه أنه لا يفتي  
ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يبدل عنه الى قولهما وقول أحدهما وغيرهما الا للضرورة  
كمسئلة المزارة وان صرح المشايخ بأن القناوى على قولهما لانه صاحب المذهب  
والامام المقدم

اذا قالت حذام فصدقوها \* فان القول ما قالت حذام

وأما قول بعض أصحاب المتون انها جائزة عند أبي يوسف فلا يقتضى ترجيح القول ولا يؤذن  
بصحيح انما هو حكاية قول أي يوسف فقط وذلك لقوله في ملتقى الايجز لا تقبل شهادة الاعي  
خلافا لأبي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا انتهى ويد علم أنه ليس على الإطلاق بل هو مقيد بما اذا  
تحملها بصيرا وأما قيد بما يجري فيه التسامع فهو قول زفر وهو رواية عن أبي حنيفة فرجه



الله تعالى وقد علمت من جرحيتها وبعبارة بعض المتأخرين نوههم أنه قول أبي يوسف رخص في  
 الخيرية أيضا لقول أبي يوسف بما إذا كانت شهادة في الدين والعقار أما في المنقول فأجمع علمونا  
 أنه لا تقبل انتهى وقد اضطرب كلامهم فيما يجري فيه السماع ومع ذلك فنضرب في خبر  
 الاضطراب لأنه في الراجح الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت السهل ولا الاطلاعة في كراه  
 فإذا تقرر هذا فلا بد من القضاء للقاضي بخلاف ما عساه السلطان نصره الله تعالى لأنه معزول  
 عنه فهو غير مدعي لأن القضاء ينحصر وأما كون الأقرار عما لا يجري فيه التسامع فهو يذهب  
 والله أعلم (سئل) هل يصح أن يعرف بالمرأة غير محرما أو زوجها وهل يصح من الأجنبي  
 لكونه جارا لها أم لا (أجاب) نعم يصح التعريف من غير المحرم والزوج ويصح من المرأة  
 والمحدود في القذف ومن أيها وإنها وزوجها ومن لا تقبل شهادة لها سواء كانت الشهادة  
 لها أو عليها في الأصل لأن التعريف ليس بشهادة حقيقة إذ لا يشترط فيه لفظ الشهادة لكونه  
 خبرا محضا والحاجة إلى أخبار من يوثق بخبره والقول العتق في تعريفها أن يشهد على معرفتها  
 رجلا ن عدلان أو رجلا وامرأتان ولم يقل أحدا بشرط كون المرفوع محرما لها ولا جارا بل  
 يجوز من الأجانب والأقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا هل أن يعرف  
 بها ولا يلزم بقوله أعرفها أو أعرف بها محذور حل له تكاسها كإبْنِ الم والعمة وإبْنِ الخال  
 والخاله أولم يخل كالم والخال بل يصح من الأب والابن كالمسوق سواء كانت الشهادة عليها أو لها  
 على الأصح المقتضى وكل ذلك صرح به علما بما كصاحب معين الحكام والطهيري والبرزاني  
 وجواهر الفتاوى وغيره في كذب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدع أنما بينه على  
 الحجية طلاقا وأراد المحكوم عليه الرجوع بالنقل على بائنه فأقام بائنه بينه على التنازع ودفع  
 المدعي حل يلزمه وشهوده تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعي ولا يشهد تعزير قال في البحر  
 لورقت شهادة له ثمسة أو ثلثة بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يعرف رافعا لا ندري من  
 هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة الرأى  
 أصحاب بقرة كانت في باقورة نسرت هل تقبل إذا انضم إليه آخر أم لا (أجاب) الرأى  
 كالمدع عند أبي حنيفة وشهادة المدع بالملك للمودع مقبولة فإذا انضم صاحب الشهادة ووجدت  
 العدالة يحكم للمدعي بالمدعي والله أعلم (سئل) في شهادة المدع على عدوه بسبب الدنيا هل  
 تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة المدع على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب  
 باشا في حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضي أن يحكم بشهادة على من يعاديه لأهل  
 بجمته فنه انتهى والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين شخص عداوة دينية وتعصب  
 ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه بعينه أو خضرة أم لا (أجاب) لا تقبل شهادتهم عليه للتمية  
 مطلقا ولا على غيره حيث كانت خسة قالان القس لا ينعزأ وأما قولهم يسمع الأخبار بكونه  
 شررا يضرب الناس يدهم لسانه أي حيث كان المخبرون عدولا أو مستورين ولا عداوة بينه  
 وبينهم ولا تعصب أما إذا كان بينه وبينهم عداوة دينية وتعصب لا يوجب القس في شهادتهم  
 مخصوص به قال في البحر الرائق في شرح قوله والعدوان كانت عداوته دينية تعصب حسنة  
 لم أرها غيره يعني ابن وهبان الأول والذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط أن إذا قلنا أن  
 العداوة قاذحة في الشهادة تكون قاذحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي  
 يقتضيه القصة فإن القس لا ينعزأ حتى يكون قاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر انتهى

مطلب يصح التعريف للمرأة  
 من المحرم والأجنبي سواء  
 كانت الشهادة لها أو عليها

مطلب إذا أقام المدعي دية  
 على المشتري أنها ملكة  
 وأقام البائع دية أنها نعت  
 عنده لا تعزير دية المدعي  
 مطلب شهادة الرأى بالملك  
 لصاحب الدابة مقبولة وكذا  
 المودع للمودع

مطلب شهادة العدو على  
 عدوه بسبب الدنيا لا تقبل  
 مطلب في شهادة العدو على  
 عدوه على غيره في القضاء  
 بها

ووجدت قد كتبت على شئته فيما تغير من الزمان (أقول) بل الظاهر من كلامهم أن عدم  
 القبول إنما هو لثبوتهم لا لفسق وزيادته ما يأتي به عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير  
 من علمائنا أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل إلا لتسديد يكونها على عدوه يبقى ماعداً وهذا  
 هو المتبادر للأفهام فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدوه وفي محب  
 الحاكم في موانع قبول الشهادة قال ومنه العصية وهو أن يخض الرجل الرجل لآله من بني  
 فلان أو من قبيلة كذا أو صرح يعقوب باشا في شئته بعدم تقاضائه القاضي بشهادة العدو  
 على عدوه والمثله وأردت في الكتب والله أعلم (مثل) في شهادة القيسي على اليماني في بلادنا  
 هل تقبل أم لا لما شاهد فيها بينهما من العصية (أجاب) لا تقبل فتخلص في معين الحاكم  
 وغيره بأن من موانع قبول الشهادة العصية وهو أن يخض الرجل الرجل لآله من بني فلان  
 أو من قبيلة كذا انتهى وفي البرازي بقى الجناز من هذا القول والعصية كالكلاذبي  
 والفرورازي يضاري واليمني والقيسي بالسلم فأبنا العصية بينهما فلم يعدم قبول شهادة  
 أحدهما على الآخر والله أعلم (مثل) في شئتي شهد علي هنديان وهما عدوان للسني  
 أيضاً والعداوة بينهما ظاهرة وكذلك التعصب هل تقع شهادتهما عليه أم لا (أجاب) لا تقبل  
 شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة ذنوباً صرح يعقوب باشا في شئته بعدم تقاضائه  
 قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وفي الصران قلنا عدم قبولها لمعنى آخر غير التسقي وهو  
 التهمة لا يصح فتحته قال وذكر ابن الكمال في إصلاح الإيضاح أن شهادة العدو لعدوه جائزة  
 عكس شهادة الأصل لفرعها انتهى وهذا يدل على أنها لم تقبل لثبوتهم لا لفسق انتهى فقد علمنا  
 قررنا عدم تقاضائه القضاء بشهادة العدو على عدوه والله أعلم (مثل) في ميت وورثته جميعهم  
 كبار شهدو جلان منهم ليدع عيسى في التركة بأنهم ملكه هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب)  
 نعم تقبل وتنفع على جمعهم والله أعلم (مثل) في رجلين وارثين شهدا لوارثه آخر عين هل تقبل  
 شهادتهما هل تنفع على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (مثل) في شهادة أهل  
 المحلة بوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل قال في الجرد وفي وقف الطهيرة بعد أن ذكر  
 مسئلة وقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل المحلة في وقف على المحلة مانعه وكذلك  
 الشهادة على وقف مكتوب لأحد صبي في المكتب لا تقبل وقيل تقبل في هذه المسائل  
 كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا يصح القول في البرازية في مسئلة المكتب وشهادة أهل المحلة  
 بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه مدرسة كذا أو هم من أهل تلك المدرسة والشهادة  
 على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالعقد  
 القبول في الكل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية المزروعين بأرض في من أجمعهم  
 للوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحاوي الرازي بأن شهادة أهل الأرض لو كسب  
 الزعيموا النصف والرئيس والعامل لا تقبل لجهلهم وميلهم خوفاتهم وكذلك شهادة المزروعين  
 لأرب الأرض واختلف فيها والمعتد عدم القبول لفساد الزمان والتهمة وقد نقل عن نجم الأئمة  
 البخاري أنه كان يقول تقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (مثل)  
 في الشهادة بالتسب علويًا كان أو غيره إذا قال الشهود أشهر عندنا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحل  
 للشاهد إذا أخبر عدلًا به الشهادة اعتماداً على أخبارها أم لا (أجاب) أجمع أصحاب المتون  
 على أن للشاهد أن يشهد في التسب الموت والكساح والخول وولاية القاضي وأصل الوقف

مطلب شهادة القيسي على  
 اليماني غير مقبولة وكذا الخ

مطلب في هنديين شهدا على  
 سندي وبينهم عداوة وفي  
 القضاء بشهادة العدو  
 مطلب شهدو جلان من  
 الوراثة لمدعيها في التركة  
 تقبل وتنفع على الجميع  
 مطلب شهدوا لثان لوارث  
 آخر عين تقبل وتنفع على  
 الجميع

مطلب شهادة أهل المحلة  
 بوقف عليها وشهادة الفقهاء  
 بوقف مدرسة من أهلها  
 مقبولة وكذا الخ

مطلب شهادة أهل الأرض  
 لو كسب الرعية والنصف  
 والرئيس الخ لا تقبل وكذا  
 شهادة المزروعين لأرب  
 الأرض

مطلب تجوز الشهادة  
 بالتسب والموت والكساح  
 والخول وأصل الوقف  
 وإن لم يعلمان وفيه كلام  
 فليس

وان لم يعين قالوا ألا ترى أنا شهيد نسبه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وموت الخلفاء الراشدين  
وأن علياً تزوج فاطمة ودخل بها وإن شرعاً كان قاضياً إذا أخبر بها من يثق به ومن  
في الخلاصة أنه لا بد في التسبب والنسكاح من أخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرة أن  
الموت كفروا واختار في فتح القدير الاكتفاء به بالواحد والحاصل أنه إذا أخبر عدلان  
في التسبب لا كلام في جواز الشهادة وإذا أصر الشاهد أنه يشهد السماع لا تقبل شهادته قال  
الزبيدي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالسماع فلو فسر لا يقبله كما ينقضي في يد إنسان يطلقه  
الشهادة وإذا أصر لا تقبل انتهى أما لو قال أشهر عندي فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا  
بالشبهة في هذه الفصول وقالوا لم يعين ولكن أشهر عندنا تقبل ومنه في الخائض والبرازية وكثير  
من الكتب قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبار قلها الوسم أنه فلان فلان فلان  
له أن يشهد أنه ابن فلان وإن لم يعين الولادة ألا ترى أنا شهيد أن السديق رضى الله تعالى عنه  
ابن أبي مخنف انتهى وفيها وكذا يشهد على النكاح بالشبهة إذا سمعوا بعرسه وزفافها وأخبره  
عدلان أنها امرأ فلان وكذا في التسبب إذا سمع من الناس يقولون أنه ابن فلان انتهى  
والحاصل من كلامهم أن الشهادة في باب التسبب مسوقة للشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه  
من لا يتوهم اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدة لفظ الشهادة وحكمة كشهادة  
عدلين عنده أو رجل وامرأتين عدول بلفظ الشهادة على ما نص عليه البرازي وفيه لصاحب  
البصر كلام طال وقوله إذا أخبر به يدل على أن لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل أما الذي  
يشهد عند القاضي فلا يقبل من لفظه وشرط في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا كذا في  
الخلاصة وأما المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من يثق به إلى عدم اشتراط عدو كورة  
في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والقسم لا بد أن يخبر عدلان بخلاف الموت انتهى  
كلام البصر والله أعلم

مطلب في قسم الشهرة  
الحقيقة وحكمة

«(كتاب الوكالة)»

(سئل) في رجل وكل أخاه في نقل زوجته إلى محل طاعة فهل لا ييهأ أن يمنع من ذلك أم لا  
وهل إذا منعه من نقلها بغير وجه شرعي يعزروا على الإخاء الوكيل مأخوذ نقلها أم لا  
(أجاب) قد كثر في كلام علماء التوكيل بقل الزوج وجوزوا له سواء كان أخاً أو أجنبياً  
ويصير مطلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز للابتنعاع عنه وجمعه بصريح آحاد نكاح  
معصية لا حكمة مقتدر وإذا ارتكب مثل ذلك يعزروا لا هائل بمؤاخاة الأخ في مثل ذلك أذ ليس  
في فعله معصية بل ذلك منه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم وإجابة  
سؤاله فيما لا معصية فيه والمتوهم لحصول مأخذ عليه وأنه في ذلك مبالغ في الجهل والله أعلم  
(سئل) فيما لو أراد الزوج السفر فقال وكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقى  
زوجتك بلا نفقة ولا مفرق شرعي فقال محبساً له أن عنت عنها ستزور كما لا نفقة ولا منفق  
شرعي يكن أخى وكلاعي في طلاقها أن أرى أنني من مهرها المؤخر لها أو أشهد عليه بذلك فغاب  
الزوج جمعة تزدد على المدة التي عنتها فهل إذا برأته من مهرها المؤخر وطلق أخوه الوكيل بعد  
مضي مدتها كثر عما عنتها يقع الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المقصود بالأخ لانه وكيل  
محض فلم يقيد بالجلوس ولا يشوبه عليك حكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما إذا

مطلب لا يجوز للابتنعاع  
أخيه من وكيل الزوج  
بقولها وإن منع يعزروا

مطلب أراد الزوج السفر  
فقال أبو البنت تريد أن  
تتركها من غير نفقة فقال  
الزوج الخ

وكل أهالي البلعة جلعن منهم في تعاطي سائر أمور بلدتهم من قبض وصرف وأخذ واعطاء وغير ذلك وانهم رضوا باقرار الهما وأفعالهما وكسب ذلك فحتمت بحسب مقتصر الوكيلان المرقومان على الوجه المشروح ثم بعد مضي مدة يسيرة أشهد عليهم أهل البلعة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين عن الوكالة المرقومة فبطلت تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ماصرفه بل لا بد فيمن السيلان وإذا حكمهم كما به لا يزم الوكيلان المرقومين في جميع ماصرفه بعد عزلهما غير معين فقط فهل يكون حكمه مقرر صحيح فلا يقول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلين المرقومين بعد عزلهما باطل غير صحيح أجماعا وأما اعتبار قولهما بعد العزل فان كان في عقد لا يعلو كان استئنافه في الحال لا يقبل قولهما كالبيع والايقل حيث كان ذلك لرفع الضمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلية يتبرع عليها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الاسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكنز المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان يحتج في خاطري كثيرا أن أجمع في تقريره كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ثم ذكر القاعدة المذكورة أعلا مرفوع عليها فالتأمل في مقالهم وانحصار لقولهم بضدان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض وذكر ما حاصله انه ان كان رجعا إلى ما تبقى الضمان عن نفسه يقبل كالوكيل قبض الوديعة فيما يحكي بتي الضمان عن نفسه فيصدق يمينه والوكيل قبض الدين بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وهذه القاعدة ظاهرة والتفريع عليها سهل فخلصناه ان كان لتي الضمان عن ما قبل باليمين وان كان وجوب الضمان على الموكل لا يقبل فافهم واقه أعلم (مثل) فيما اذا وكت زوجها في قبض مال قبضه ودفعه لها ثم مات فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا (أجاب) ان كان الموكل قبض وديعة ونحوها من الامانات فلقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وان كان قبض دين وأقرت بقسمة الورثة بالقبض وانكسرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا يمينه واذا لم يقم يمينه رجعت الورثة بنحوها منه على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لان قوله في برأته مقبولة لا في ايجاب الضمان على الميت والزوجه فمما يخبر بوجوب قسمة الزوجية مثل دينها على الغير لما تقررات المديون تقضي بامسألهما وقد عزل عن الوكالة بموتهم لقولنا ان استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حبة أو كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول علة الاستئناف في الثاني علة في الثاني ليس فيه ايجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد زلت فيها أقدام وانكسرت فيما أنفهم وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بأنها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان يحتج في خاطري كثيرا أن أجمع في تحريرها كلاما يزيل أشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومتوقف فخلصناه على الوجه الاتم وأتركت على كل فرع منها من زلت في أصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم أولا أن الوكيل قبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فقصر عليه أحكام المودع وان من أخبر بشيئ من ذلك استئنافه قبل قوله وما لا فلا وان الوكيل ينزل بعت الموكل وان من حكى أمره ايعاك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى أمره ايعاك استئنافه قبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا

مطلب لكل أهل بلدة رجلين منهم في تعاطي أمور بلدتهم ثم بعد مدة عزلوا قولهما بعد العزل غير صحيح فيه تفصيل

مطلب في تحقيق مسألة الوكيل بالقبض فانه اما أن يكون قبض وديعة أو دين واما أن يدعي الفسخ الموكله في حياته أو بعد موته

علمت ذلك فاعلم انتمى ثبت قبض الوكيل من المدينون بينة أو تصديق الورثة فيه فاقول  
 قوله في الدفع بينه لانه مودع بعد القبض وإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان  
 على المستويقل قوله في راءة نفسه فترجع الورثة على المخرج ولا يرجع الترم عليه لانه لا يملك  
 استئناف القبض لانه مودع وقضيه لدين الترم ثابت فهو بالنسبة للمودع فتأمل ذلك  
 واعتمه فاعلم قد ردوا أراد الوكيل تحليف الورثة على ايجاب القبض والدفع أو أراد المدينون ذلك  
 فله ذلك ولو ضمنوا المدينون بعد الحلف أو أراد أن يحلف الوكيل على الدفع للموكل الطاهر أن ذلك  
 لما تقرر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن الميال في يده أمانة وكل أمين ادعى اتصال  
 الأمانة إلى مستحقها فاقول قوله وأن كل من قبل قوله فعله العين وقوله في حق براءة نفسه  
 مقبول وإن لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وأيضاً كل من أقرب شيء يانبه فانه يحلف اذا  
 هو أنكره أو غير ذلك من الضوابط والقواعد ولأن المدينون له أحد المالكين أما الذي دفعه للوكيل  
 وأما الذي للورثة والذي دفعه للورثة إذا عاودوا إلى تصديق الوكيل يستردو كذلك الذي دفعه  
 للوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المدينون للورثة بأنه لم يدفعه للموكل وانما قبضه منه واستهلكه  
 يرد على الدافع هذا ما ظهر من كلامهم وتفقها فيهم ولم أر من أشبع القول على المسئلة  
 ولأن إعطاء حقه في الاستقصاء أو رجوعه تعالى أن يكون هذا التقاضي صواباً والله الموفق  
 (سئل) في رجل تزوج امرأته وسمى مهرها ودفعه إلى أخيها ليدفع لها ثم إن الزوجة ماتت  
 عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي أن أختها لم تدفع المهر لها فهل والحالة هذه إذا لم يكن  
 للزوج بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع عينه أم لا (أجاب) القول قول أخيها في حق منع  
 الزوج الدافع فلا طلبه عليها لانه أمين في حقه والقول قول الأيمنين في حق مؤثنته  
 بالجماع اعتنا والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأختها من الدراهم وأمره أن يشتري بهالة ذرة  
 أو ما يسير فمن الحبوب فاستهلك المأمور الدراهم ثم اشترى لنفسه حنطة مخجلة بالشرع نسفة  
 ويقول لب الدراهم خذ يدراهمك من هذا وهو يتبع ويقول ما أخذ الممثل دراهمي ولا  
 أخذ بها شيأ هل يجبر على الأخذ من الحبوب أم لا يجبر قوله أخذت من دراهمه أم كيف الخلل  
 (أجاب) لا يجبر على الأخذ من الحبوب بدراهمه بل له المطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها  
 المأمور قال في البرازية في الخمس في الوكالة بالشرع الوكيل به أنفق الدراهم على نفسه ثم اشترى  
 ما أمر من عند مدراهمه فاشترى للوكيل لا لآخر في المختار إذا كان كذلك في هذه المسئلة  
 فالحال بالمسؤول عنها وضمن مال الموكل للتعدي والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة  
 دفعت زوجها ماصاً من ذهب في سنة العلام طبعه وبتفقه وورثته عليها ففعل واختلفت  
 الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث  
 أمرته ببيع ماله وكلا عتاقه ولها منه الذي باع به والقول قوله في مقداره قليلاً كان أو كثيراً  
 بينه بشرط رده مثله متاعاً غير صحيح وإن لم تأمره ببيع ماله فهو قرص فاسد ضمن بقيته من خلاف  
 جنسه وهو الفضه والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة أسباه عدينة  
 نابلس قس لهم كتبهم للسفر فاذنوا الزعماء المتوجهين للسفر أنهم إذا اجتمعوا بمحضرة صاحب  
 السعادة كما كم دمشق المأمور بالسفر واطلعوا من جانب سعادته ما سمعوا ورأى بعدم سفرهم  
 بموجب الأمر الشريف فمهما جعلوا الجانب دولته من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً يدفعه لهم  
 سواء هل إذا تبين عدم كتابتهم بزمهم المجهول أم لا يلزمهم شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك

مطلب لو استهلك الوكيل  
 بالشرع مال الموكل ثم اشترى  
 بماله نفسه يتخذ عليه وضمن  
 مال الموكل

مطلب دفعت زوجها ماصاً  
 لبيعه وبتفقه واختلقت  
 قيمته بالقول

مطلب قبل الجماع تساهية  
 كتبهم للسفر فإرسلوا جماعة  
 لغير حوالهم أمر بعدم  
 السفر الخ

حيث يخلقه بكتبهم السحر ولم يكونوا كتبوا إلا أنهم يلجئ مشروط بما إذا عدم الشرط عدم  
المشروط كما هو ظاهر واقتاع علم (ثم سئل عنه) بمسورته فيما إذا أقدمتم من أن أهل العطاء  
المعروفين إلا أن السباحة إذا قالوا الجامعون كبرائهم أن كانوا كتبوا للسفر فادفعوا على يده  
الحل والقبض بلغافس المال فلا مكان أو كثيرا ونحن نفهمكم وتبين عدم كتابتهم أنهم  
لا يلزمهم ما دفعوا لتسديد الدفع بكتابهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل إذا تبين  
كتابهم للسفر وما منع عنهم السفر إلا دفع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا  
(اجاب) لا شك في أن المقتضى انما يقتضي بماله السائل ينهى وإذا ثبت وجود الشرط الرجوع  
لا شك في الرجوع قالوا

إذا رجع السؤال يبيع مال • ما عفو المال جاز بلا حرا

مع أنه ان كان يمتنعوا فلا • أحد يقول بأنه صم الشرا

واقناع علم (سئل) في رجل دفع لأخيه مبلغا من القروش وأمره أن يشتري مهادا من  
المخارج ومهادا يتق عليه من الثمن يدفعه فاشتري سبعة قناطير عاشرين وأربعة وستين قرشا كل  
قنطار بثمانية وثلاثين قرشا كأمره وسلم المأمور الأمر المخارج بعد أن أخبره بتمنه فاستغلام  
وقال لأحسبه الابنتين وثلاثين القنطار ومطالب الوكيل ورثت ما يكملها له الفتن من  
تركته فإوافقا وقالوا لا نقبله إلا بما حال المستهل لهم ذلك أم لا يلزموا يدفع الفتن التي اشترته كما  
أمر به (أجاب) يلزم ورثته دفع الفتن التي اشترته كما أمر من تركته ولا عير بقوله  
لأحسبه الابنتين وثلاثين قرشا ولا يقول ورثته حبث أمره بالشراء بثمانية وثلاثين أو أطلق  
له الشراء واقناع علم (سئل) في الوكيل يقبض الفتن إذا مات موكله فقال يقبض في حياته

ودفعته له فصدقه الورثة في القبض وأنكر والدفع للبيت هل قبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم  
يقبل قوله بيمينه حيث صدقه الورثة في القبض وهذه المسئلة زلت فيها أقسام وضلت فيها أقسام  
مع قرب مأخذها وبسهولة تصورها فهي عليك وإجماع فهمك قال في الوكيل يقبض الفصل  
الرابع من كتاب الوكالة ولو وكل يقبض ودبقة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك  
وأنكرت الورثة أو قال دفعت إليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لأن الوكيل في الموضعين حكمي

أمر الإيالك استئنافا لكن من حكمي أمر الإيالك استئنافا أن كان فيه إيجاب الضمان على الغير  
لم يصدق وإن كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي نفي  
الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقبض الدين فيما يحكي وجب الضمان على الموكل وهو  
ضمن مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وفي غرق الكرايس إذا وكل وكلا يقبض الدين فقلت  
الموكل فقال الغريم قد أدب الدين إلى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت إلى  
الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو أودع عند انسان ودبقة فوكل وكلا يقبض فإفان الموكل  
فقال المودع قد رددت الوديعة إلى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت ورددتها إلى الموكل فلا ضمان  
على المودع والقول قول الوكيل والقول بينهما أن الوكيل أمر عا ليس له أن يبدأه ففعله فلم  
يصدق في إقراره ولو كبل إذا قال بعد العزل قد كنت بعث لم يصدق كذلك هذا وفي باب الوديعة  
أمر عا ليس له أن يبدأه ففعله فلم يصدق على القبض إلا أن المودع أمين فيه وقد أقر بالدفع إلى  
من جعله الدفع إليه فان لم يصدق له يفرمه فيجعل كالشيء التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن  
كذلك هذا انتهى والمسئلة مذكورة في العمادية وجميع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم

مطلب أرسل جامع من  
السباحة جماعة منهم  
وأمرهم أن يدفعوا مالا  
للوالى في مقابلته لعدم سفرهم  
حيث كتبوا للسفر فادفعوا  
فلا يلزمهم المال إلا إذا  
كانوا كتبوا للسفر

قوله إذا رجع الخ كذا بالاصل  
ولا يضمن عدم استقامة  
ورثته اه معصه

مطلب في مسئلة الوكيل  
بالقبض

بعض الناس من كلامهم أنه لا فرق بين أن تصدقه الورقة في القبض أو تكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكارهم القبض أما اذا صدقوه فلا شك أنه يصدق في الدفع ان أنكره يمينه لان يده كيدمو كله وهو أمين ادعى ايصال الامانة الى أهلها حث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل ان يده كيدمو لا يتأخر ذلك ان قبض الموكل فاذا أقر الورقة بقبض الوكيل فقد أقر وانضات مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل اتفق به ان يكون حاكماً امر الایعالت استثناءه وكان ناقياً عن نفسه الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في الفقة عاقلة وكنت زوجها في قبض ما قبضه لها وصحبها حال سفرها من تركة والدها ثم ماتت فطلبت بقية رثتها منه ما خصها فأدعى دفعه لها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه حيث صدقوه على القبض وأنكره والدفع أم لا يقبل الایبنة (اجاب) لاشبهة في قبول قوله بلائنه فقد قال في الوولو الخ يقولون وكل قبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت الورثة أن قال دفعته اليه صدق انتهى وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة وأعرية ينزل بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق انتهى ولا شك أن المال في يد الوصي أمانة حكمه حكم الوديعة عندنا انما الشبهة في مسئلة الوكيل قبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخ وقد سئل عن مسئلة الدين قبل الآن فأقبت بأنه اذا صدقه الورقة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله أيضاً لانه بالقبض صار أميناً وقد صدقوه بانه قبض في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله اذا أنكره والقبض والدفع وقد زلت أقدم كثيرين في هذه المسئلة وأخطأ جماعة عن المتأخرين حتى ممن تصدى للتصديق وأمام مسئلة الوكيل قبض الامانة فلا شبهة فيها وهي واقعة الحال كأنص وبين في هذه السؤل والله أعلم (سئل) في الوكيل قبض الدين اذا ادعى بعد عزله القبض والدفع ولم يصدقه الموكل فيها ما الحكم ثم في هذه الصورة اذا أقام المديون بينة على أن الوكيل قد أقر بان قبض منهم حين كان وكيلاً هل تنفع عنه الخصومة أم لا (اجاب) صرح في الصر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهلالي في يده والدفع الى موكله في حق رامة المديون ولكن قبل العزل وأما بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حثنك في أمره لا يملك الحال كأمر حوايه في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبدتم لاو كله قد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لانه في أمر الایعالت استثناءه لاله وأما اقامة اليمين من المديون بعد دعوا الدفع على اقرار الوكيل قبل العزل قبضه الدين منهم حالئذ فهو دفع صحيح من المديون ويكون القول قول الوكيل بيمينه في الدفع لانه أمين بعد ثبوت قبضه حال وكالته والقول قوله لانه أمين ادعى ايصال الامانة الى صاحبها فيقبل قوله باليمين حيث ثبت العزل لم يقبل عزله والله أعلم (سئل) في رجل ادعى بالو كالة عن ابن عمه على آخر أن يضمنه لوكله كذا من القروش دفعه كذا منها وبني له يمينته كذا منها وطالبه به فأنكر الو كالة واعترف بالدين فطلب منه اثباتها فأقام شاهدين شهدا بأنه وكله بخلاف المبلغ هل يملك القبض منه أم لا (اجاب) صرح علمنا نارهم الله تعالى بأن وكيل الخصومة والتقاضى لا يملك قبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية القنوي أنه لا يملك القبض لظهور الخاتمة في الو كالة وقد يؤتمن على الخصومة من لم يؤتمن على المال فلا يصحير المقضي عليه دفع المال خشية أكله وخوف خيانتة فلا يلزم دفعه له على ما هو المتي به هو الحال هذه لاسيما وفيما تنص في السؤل من اطلاق المدي دعوى الو كالة

مطلب في بالغة وكنت زوجها في قبض ما قبضه الخ

مطلب لو ادعى الوكيل قبض الدين القبض والدفع الى الموكل قبل العزل صدق وبه لا الایبنة

مطلب الوكيل بالخصومة لا يملك القبض وكذا لو اطلق الو كالة

مطلب وكلت رجل ليقبض  
لها ما يخصها من الأثر  
بإمرة معلومة الخ

مطلب وكل جماعة رجل  
في قبض صرة صدقة ولم يصل  
لبعضهم نصيبه الخ

ومحالفته لشهادته وكل مخلص المبلغ فلم يطابق الشهادة الدعوى هو من جملة الردود  
عندهم وجههم الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض ما يخصها بالأثر  
الشرعي من زوجها باجر سمى ففعله والآن تنكر اتصال ما يخصها وتتبع من دفع الاجر للمسمى  
لها الحكم (اجاب) الوكيل أمين والقول قوله بالعين ودفع ما قبض لها والنجول له من الاجر  
لازم عليها حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فلا أجر المثل لا يتجاوز المسمى لرضائه  
والله أعلم (سئل) في رجل وكله جماعة في قبض صرة صدقة من ديوان السلطان بمصر ثم ان  
الوكيل قبضها وأتى بها لمجلس الشرع الشريف ووضعها بين يدي المولى حاكم الوقت وعرضا  
وسلمها له كما جرت به العادة ثم ان القاضي صرفها على مستحقها بموجب دفتر المتسجل بالسجل  
المحفوظ وقبض القاضي استحقاق بعض الموكلين بسله العالية قهر على الوكيل لغيرهم ووضع  
أمانة تحت يده تابعه وقال القاضي أنا ناظر العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان وهو  
تحت يدي أمانة حتى يأتي الخصمان فهل والحالة هذه يضمن الوكيل ولا ضمان عليه (اجاب)  
لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكف بضمن وقدرت العادة بتسليمها للمولى فعلي تقدير  
صحة الوكالة قبضها يكون التسليم مادون اقباضه فيرأ الوكيل بذلك الثبوت الاذن فيه دلالة كما هو  
ظاهرها وانما قلنا على تقدير صحة الوكالة لان المتصدق عليه لا يصح وكيله باخذ الصدقة وصرحوا  
بأطية بان التوكيل ياخذ المباح باطل وصرحوا بأنه لا ينعين الفقير ولو عين فلان عنه  
لذلك ان يصرف لغيره فاصل الوكالة على مقتضى قواعدهم بما باطل وفي الحاشية الزايدة لو  
أمره ان يصدق به على فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف بضمن الموكل وكيله  
بشيء لم يدخل ملكه لم يصح وكالته به وسلمه الوكيل لما كمل الشرعي هذا لا طائل به والله أعلم  
(سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد ان يوكل وكيله عنه ليدعي بحق على آخر هل  
للمدعي عليه ان ياتي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه لنفسه ام لا (اجاب) صرحوا بما طاب  
متونا وشروحات الوكا في الخصومة لا تكون لارضاء الخصم الا ان يكون الموكل مرضيا أو  
غائبا مدعى أو مردها للسفر أو مخدرة أو وجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا  
يستحضره الناس متفاوضين في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيتوقف على رضاه وهذا  
مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوني والتسفي وصدرا الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله  
في كل مصنف وعالم المتون عليه قلنا العمل به يدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله أعلم  
(سئل) في امرأة محددة وكنت يدعي دعوى شرعية بحق على آخر فأحضر للدعوى فقال  
لا أرضي بوكيل زيد نعمتانه فهل يعتبر رضاه أم كيف الحال واذا قلنا لا حيث كانت مخدرة فهل  
اذا كانت بررة يكون الحكم كذلك أم لا (اجاب) لا يعتبر رضاه كما هو اختيار المتأخرين  
وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره وأما اذا كانت بررة فتعفى كل رجل لا يجوز لها  
التوكيل الارضاء الخصم قال في الجوهرة المرأة اذا كانت محددة جاز لها ان يوكل بغير رضا  
الخصم لانها تاتى خطاب الرجال فإذا حضرت مجلس الحاكم اقتبضت فلم تنطق بحجتها لمحاتها  
وربما يكون سبيل القوان حقا وهذا شيء استحسنه المتأخرون وجعلوها كالمرضا وأما اذا كانت  
عادتها ان تحضر مجلس الرجال فهي كل رجل لا يجوز لها التوكيل الارضاء الخصم اه بخلاف  
المخدرة فان الزامها باخواب قضيب لحقتها ولو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق بحقتها  
لماعتبرها من الحياء وانما قلنا في فتح القدير وهذا شيء استحسنه المتأخرون وعليه التمسوى

مطلب التوكيل ياخذ  
المباح باطل  
مطلب لو أمره ان يصدق  
به على معين تخالف لا يضمن

مطلب اذا وكل آخر لخاص  
عنه لا يجوز الارضاء الخصم  
الا ان يكون الموكل الخ

مطلب المخدرة لها التوكيل  
بغير رضا الخصم وكذا اذا  
عجز عن الجواب



انتهى وقدمشي عليه في الكثر وملتقى الايجور وصدرا الشريعة وكثير من المتون وفي الحقائق وكذا  
 من المخترة وهي التي تخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذاع القاضي ان  
 الموكل عاجز عن البيان في الخصوص مقبسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر والمشهور وليس للقاضي  
 ولا للمفتي ان يتعدا ملاختيار المذكور واقفا علم (سئل) في رجل دفع لآ خر دراهم ليشترى  
 له بها زنا ويطبخه صاونا فامسك المأمور دراهم الاخر كلها لوجود ان يقب بعضها وأتى  
 دراهم الثمن من عنده وأشهد أنه يشتري للآخر وبلغ الاخر فاجاز فصله هل المأمور حبس  
 الصاون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله أم لا وهل لا من المصنعة دفع الصاون للآخر بفرض ان  
 المأمور ليس بذلك وعليه حفظه حتى ياتن له المأمور بدفعه وان دفعه بفرض ان المأمور  
 للمأمور ان يكلفه ماله حتى يستوفي حقه أم لا (اجاب) نعم له حبس الصاون عنه لاستيفاء  
 عنه فقد صرح علمنا أن وكيل الشراءه حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء اذا طلب ثم أم لا  
 وليس لا من المصنعة ان يدفع الصاون المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذا لو وكيل  
 بغيره البائع منه فحبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكيف يجوز للا من تسلمه بغير من سلمه اليه  
 وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متعديا وبطال برده وتسليمه له حتى حبه الى استيفاء  
 حقه والله أعلم (سئل) عن وكيل تاجر دفع لوكيله آ خر شيئا بغير اذنه هل يرضن ولا يقبل  
 قوله عليه اذ هو أنكر (اجاب) نعم يرضن ولا يقبل قوله عليه لان اذنه اذ كل منها ما جمل به  
 واخاله هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في خلع زوجته فخلعها الوكيل بعد عزله  
 الموكل له هل والحالة هذه يصح الخلع وتبين أم لا (اجاب) لا يصح خلع الوكيل بعد عزله الموكل  
 له فلا تبين منه قال الزيلعي قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكل لا يطلاق زوجته فانما سها  
 ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في العيص لان المرأة لاحق ليعاق الطلاق انتهى والخلع  
 طلاق بائن واقفه أعلم (سئل) فيما اذا جرت عادة التجار ان يعث بعضهم الى بعض بضاعة  
 يبيعها ويشتريها مع من يمتدح ويشتريه ويعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهارا  
 شاعرا فيهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبيعة في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لباعها على  
 دفعات متعددة حسما تسره وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول  
 باعث الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا يتلتمس اليقينة (اجاب) القول قوله  
 يمينه انه يمينه مع من يمتدح ويشتريه ويراه أمنا لانه أمين لم يسل أمانته والحالة هذه بالارسال مع من  
 ذكر وقد ذكر الزاهد راجعنا في نكرهوا خوار زاده جرت عادة حاكمه الرستاق أنهم يبعثون  
 الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث ما تخافها اليهم يبعث من شاء وراه أمنا فاذا بعث  
 البائع عن الكرايس يمدح نفسه أمنا وأيق ذلك الرسول لا يرضن البائع اذا كانت هذه  
 العادة معروفة عندهم قال أساذنا راجعنا الله تعالى وبه اجبتنا ما وافى في انتهى وقد عاهد بقولهم  
 المعروف عرفا كالمشروط شرط العادة محكمة والعرف فاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم  
 (سئل) في رجل وكل رجلا ان يعامل دابة بالمراجه اذا دخل الدين عليه بشر الا الاشياء على  
 وجه الخلة المعهودة في مثله هل يصح تركه ويشتد فعل الوكيل عليه أم لا (اجاب) نعم يصح  
 ويشتد فعل الوكيل عليه لانه وكل بشر الاشياء مراجه وهو جائز ولو وكل مطالبة الموكل  
 والله أعلم (سئل) في رجل وكل وكلا في بيع شيء وقال له لا تبعه الا بمحضرة قالن فباعه بغير  
 محضرة هل يجوز ذلك عليه أم لا (اجاب) لا يجوز كاصرح به في الحاشية بقوله ولو وكله بالبيع

مطلب وجد الوكيل زيفا  
 في مال الموكل فاشترى من  
 مال نفسه فاجاز الاخر ذلك  
 للمأمور ان يحبس ما اشتراه  
 حتى يدفع له الثمن

مطلب ليس لا من المصنعة  
 ان يدفع الصاون الى الموكل  
 اذا حبسه الوكيل  
 مطلب اذا دفع أحد وكيل  
 رجل للوكيل الاخر شيئا  
 بلا اذن موكلهما يرضن  
 مطلب لو وكل رجل في خلع  
 امرأته فخلعها بعد عزله  
 لا يصح  
 مطلب عادة التجار ان يعث  
 بعضهم الى بعض بضاعة  
 ليبيعها ويشتريها الخ

مطلب وكل ان يشتريه  
 بالمراجه عند حلول دين  
 ذاته ففعل الوكيل  
 مطلب وكل رجل لا يبيع شيء  
 وقال له لا تبعه الا بمحضرة  
 فلا ين

ونها عن البيع الا بشهروا والا بمحضرة فلان لعلك السمع بفرض حضور الشهود وبغير محضر فلان  
انتهى ومثله في الزاوية وكثير من الكتب ويحكي محضر فلان بحضوره او على يده او بعقرته وما  
اشبه ذلك والله اعلم (مثل) في الوكالة العامة هل تصح أم لا (أجاب) قد وضع الشيخ زين الدين  
لها رسالة مستقلة حللها أنها تصح وبذلك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعتاق والهبة  
والصدقة على المقتبى وبذلك التزويج ولو عطلقته لمعوم قول فاضلان تناول البسائط  
والانكحة فعلم أن يرزجه امرأته بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله اعلم (مثل) في رجل  
وكل آخر في تعمير دار ورجل أمر من قبل آخر بالاتفاق على أهل بيته وصرف الوكيل من ماله  
في تعمير هذه الدار أنفد درهم وأنفق الماء ورزق ماله في أهل بيته الأمر أنفد درهم ثم طلب كل  
منهما ماصرفه على الوجه المرقوم ولم يصدق كل من الموكل والآخر الوكيل والمأمور على جميع  
ماصرفه بل صدقها ما على نصفها امتصاص فله يصدقان بقوله ما في جميع ما ادعاه صرفه  
ويأخذ كل منهما ماصرفه وهو أنفد درهم ولا يضمن ثبوت الزيادة بالبينة وهل في هذا فرق بين  
أن يكون الاتفاق والصرف من مال الموكل والآخر وبين أن يكون الاتفاق والصرف من مال  
الوكيل والمأمور أم لا (أجاب) لا يضمن إقامة البينة إذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر  
بالزيادة وإن لم يرد الرجوع وإن كان الصرف من مال الموكل والآخر وأراد الرجوع عن الضمان  
فالقول قولهما باليمين ووجهه أنهما في الصورة الأولى يدعيان الدين والموكل والآخر شركان  
والبينة على المدعي واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما أمينان ينصكران الضمان  
ويدعيان الرجوع عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح بذلك في التتارخانية  
قال فلا عن البيعة سئل على ابن أجديعي عنه فقال هذا على وجهين إن كان يريد الرجوع  
فلا يضمن إقامة البينة وإن أراد الرجوع عن الضمان فالقول قوله انتهى فقد ثبت الفرق بينهما  
كما ترى ثم إلى اذنت مطالعة في المسئلة وقررت على ما لا معان في المراجعة والتفريق رأيت الأول  
وهو ما إذا أراد الرجوع لا يقبل قوله اجاعا ورأيت في الوجه الثاني قولين فيعظم جعل  
القول للآخر ونقله عن نوادرهم عن محمد قال دفع دراهم لبسقة على أهل كل شهر كذا فقال  
أنفقت كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول قول المدافع ولا يشبه هذا الوصي انتهى  
(أقول) كان وجهه أن الوكيل بالاتفاق وكيل بالشر او الوكيل بالشر ايجبه على الموكل مثل  
ماوجب عليه بالسائق كاصحوا به في كتاب المضاربة فهو مدع يناط به فلا يقبل والقول الثاني  
قبول قوله لأنه لو كان كذلك غير أنه يدفع الدراهم قبل الاتفاق أمين محض لاهل يجب عليه  
وقت الحق شيء فالقول قوله وهذا الذي يجب أن يقول عليه والله اعلم (مثل) في وكيل البيع  
إذا مات بمجهل للتم بعد قبضه هل يضمن أم لا وهل يقبل قوله ورثته أنه دفعه في حياته بلا بينة أم لا  
(أجاب) نعم يضمن ولا يقبل قوله ورثته أنه دفعه في حياته بلا برهان لأنه يضمنه عن تجهيل تقرر في  
تركه الضمان فلا بد للرجوع من عهده عن البان والله اعلم (مثل) في رجل اشترى لحما من  
وكيل شخص يبعه والمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصصة وليس للوكيل مطالبة بالتمن  
أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصصة عن الموكل فيمتنع على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع  
التصويلين في السائق والعشرين ولو كان المشتري دين على موكل البيع بصيرة قاصدا للتمن وكذا  
في الخانية وكثير من الكتب وشروطناوى والله اعلم (مثل) في رجل وكل آخر بان يزوجه ابنته  
الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقد نكاحها عليه حتى يقبض النصف منه خشية المطل

مطلب الوكيل بوكالة عامة  
يملك كل شيء الا الطلاق الخ

مطلب الوكيل في العمارة  
لأنفق من مال الموكل

مطلب الوكيل بالبيع اذا  
مات بمجهل للتم يضمن  
مطلب اذا باع الوكيل  
بالبيع الشيء الموكل يبعه  
من رجل له دين على الموكل  
تقع المقاصة

مطلب اذا وكله ان  
يزوجه ابنته من فلان بكذا  
ولا يعقد عليها الا بعد قبض  
النصف

تخالف الوكيل وعقد قبل قبضه هل ينقد أم لا ينقد (أجاب) هذه وكالة صافّة ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر المتفق عليه لا يصير وكيلًا بالنكاح قال في الحاوي الزاهد راضا عن القاضي فحان وكله ان يزوجه من نفسه بشرط أن يطلق زوجته صح وهذا وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلًا بالنكاح فلا بد من النكاح اذ حكمه حكم نكاح الفضولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع التاجر مع المرسل حسابا وكتب له المرسل به التبعي له عند آخر كل حساب من ثمن البضاعة كذا ثم مات ذوالمنصب والاكن التاجر يطالب المندوب هل له عليه طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب اذ هو صغير ومعبرون كان كذلك لا طلب عليه في الخلاصة امرأه اشتريت شيئا وقالت كنت رسول زوجهي اليك فلا عن لك على وقال البائع انما بيعت منك والغن عليك فالتقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في الزانية وجامع الفتوى للكركي وفي الخاتمة في آخر كتاب البيوع امرأه اشتريت شيئا من رجل ثم اختلفت قالت المرأة كنت رسول زوجهي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الغن وقال البائع لا يل بعثا منك ولعلك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله كثير في كتب اعتنا بالعقدة وهذا صريح في واقعة الحال اذ قول السابع كنت رسول صاحب المنصب اليك فلا عن لك على كقول الزوجة كنت رسول زوجهي الخ فالتقول قوله لا سيما مع ايقاعه الحساب معه في ذلك وكتابة التذكرة وفيه الباقي بعد كل حساب من المبيع الصلاني كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرار منه بانه رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في آخر من امر أحدهما الآخر أن يزوجه امرأته ويقضي المهر عنه ففعل وقضاه من مال مشترك له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع اذ المقر في الكتب الفقهيّة ان من امر غيره بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في رجل حضر المجلس الشرعي فشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكالة وشهد جماعة بفساد أخوته أنهم وكوه في الاشهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لاحق لهم فيها بل هي ملك للأخوة الحاضر مع المجلس الشرعي فلما علم أخوته بما فعلوا تكروا وكيل أخيه في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد المذكور أم لا (أجاب) القول قول الاخوة القاضين عن مجلس الشرع الشريف انهم لم يوكوا أخاهم في ذلك هذا وقد أجاب صاحب الاشياء والتأثير بفساد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره للبينة أو للمدعي عليه في الحادثة وأجيب كثير من العلما بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبأنه لا تسمع الدعوى فكيف يحكم على الاخوة القاضين بالاشهاد أخيه عليهم في جهة غيبتهم هذا لا قائل به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار بعهده فاشتراه لنفسه وذكر في صك التبائع من ماله ومات هل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل أو عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الاب بحث عن العقار لا ينسب في وكيله ويقع الشراء للاب وان عنه نفسه قال في التذكرة ولو وكله بشرأى بعهده لا يشتريه لنفسه قال شارحه الزبيعي معناه لا يتصور أن يشتريه لنفسه بل لو اشتراه بنو الشرائع لنفسه أو تلفظ بذلك يكون للموكل لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب انتهى وقوله غائب يعني عن مجلسه والمسئلة متون المذهب وشروحه طائفة بها فخذ كفي الحجة اشترا لنفسه من ماله هدر لا اعتبار به والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل أخيه فنفق حاكم السياسة عليه وعلم قطعا ان يقع في يده ولا خلاص له الا بدفع

مطلب أرسل مندوبه لرجل يستقرض منه مالا ويشتري به بضاعة ففعل فأتى المرسل لأضمان على المندوب ومثله المرأة لو اشترت شيئا وقالت ارسلني زوجهي

مطلب اذا أمر أحد الاخوين أخاه أن يزوجه امرأته يدفع مهره عنه فدفن من مال مشترك له الرجوع بقدر حصته

مطلب اذا أثبت وكالة عن أخويه في مجلس الحكم بالاشهاد أن الدار الفلانية لاحق لهم فيها بل هي لفلان

مطلب وكل ابنه في شراء عقار بعهده فاشتراه لنفسه مطلب اتهم بقتل أخيه فامر أخاه ان يدفع مالا لحاكم السياسة

مال فاذن لاجله حتى ان يتخلص من مصادره بجمال يدفعه اليه فله ان يرجع ذلك عليه  
وان مات الدافع قبل اصال المبلغ اليه هل لورثته المطالبة بما دفع مورثه عنه بائنه أم لا (اجاب)  
نعم لورثته الدافع المطالبة بما دفع مورثه لما تم الساسي باذن المتهم للذ كور ولو لم يذكر الرجوع  
كما صرح به غير واحد من علماء الله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكل وكيل في قبض غلته  
الوقف فعزل الناظر هل ينزل وكيله بعزله وسقط تصرفه في الوقف أم لا (اجاب) نعم ينزل  
بعزله لانه يشترط للوام الوكالة ما يشترط لاستدائها كائن تصرفه في البيع والله أعلم (سئل)  
في رجل وكل آخر قبض حقوقه وغللات عقاره فقبض كما أمره الموكل وما نأ بعد ان وصل  
الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار تضمين الوكيل في ارضه هل  
لورثة الوكيل الرجوع في ارض الموكل حيث استهلك ذلك أم لا (اجاب) نعم قرار الضمان على  
المستهلك والحال ههنا ما كتبه الائمة في الوكالة والنصب ينص على ذلك والله أعلم (سئل)  
في رجل على آخر دين طال به فبلغه ثوب او قال به وخذ منك من ثمنه فباعه كالمهر يقول  
الوكيل لم يقبض من الثمن شيئا وبطال به يدنو الموكل فمتنع عن ايفائه فباعها عنه به دينين  
فمن المبيع هل تسقط مطالبة الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله انه لم يقبض ثمنه أم لا  
(اجاب) لا تمتنع مطالبة الوكيل به منه على الموكل فله حبه اذا امتنع والقول قوله في عدم  
قبض الثمن من المشتري ولا يمنع حبه الثوب من المطالبة والحال ههنا والله أعلم (سئل)  
في رجل أودع آخر ناقين ثم وكله يبيعهما او أطلق فباعهما من رجل معروف الى أجل متعارف  
فما لسل الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله أم لا واذا قلتم لا فهل  
اذا دفع منه على زومه ليكون الثمن له هل الرجوع به أم لا (اجاب) نعم اذا قضاء من ماله  
ليكون المال الذي على المشتري لم يجر ورجع الوكيل بما دفعه في جامع القسولين وغيره  
والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب يبيع عقاره أمره صاحب اللوا يبيع ذلك العقار  
لشخص من ثوابه فباعه خوفا على نفسه أو ما من ذلك الضيق بما مقداره نصف القيمة  
أو ثلثها هل يجوز هذا البيع أم لا يجوز لكونه مكرها بما امره المالك كذا كور ولو كان الغائب  
الفاحش وهل اذا كتب في هذا التبائع أنه لا غبن فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصك  
أو ما هو الواقع في نفس الامر (اجاب) صرح الفقهاء بان أمر السلطان اكراه وان لم  
يتوعده وامر غيره لا الا أن يعلم بدلالة الحال أنه لم يتنزل أمره بقتله أو يقطع به أو يضربه  
ضربا يتنافى على نفسه أو تلف عضوه والمالك كذا كور داخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب  
الاكراه مشروطة بقدرة المكره على ايقاع ما يهدد به سلطانا أو لولا وفي القاموس السلطان الجبة  
وقدرة الملك وتضم لامه والوالى انتهى فاذا علمت ذلك فغير ذم المذكور اكراموا لم يتوعد  
بالمأمور بما يعدم الرضا العلم بدلالة الحال باقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق ان  
السلطان وغيره وسواء في اشتراط ذلك هذا وأما بيع الوكيل بالغبن الفاحش ففيه مسألة خلافية  
بين الامام وصاحبه هما يقولان بعدم الجواز وهو وفي البرازيه ويقتضيه قولهما في مسألة  
بيع الوكيل بغير زهوان وبأنه ممن كان قتلته في البحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها  
لوقضى بعدم جوازها على قوله ما بالغبن الفاحش جازيا علمت والعبر قلنا في نفس الامر لا  
كتب في الصك مرسى في البحر في كتاب الوقف وغيره والله أعلم (سئل) في بيع الوكيل  
بالباع بغير زهوان وبأنه ممن كان (اجاب) مذهب الامام أنه يبيع ومذهب ما خالفه قال

مطلب اذا عزل الناظر  
ينزل وكيله قبض غلات  
الوقف

مطلب وكل آخر قبض  
حقوقه وغللات عقاره فأتا

الخ  
مطلب امر المدون الدائن  
يبيع ثوب لاجل دينة فباعه  
الخ

مطلب اودع رجلا ناقين  
ثم وكله يبيعهما او أطلق  
فباعهما الى أجل الخ

مطلب لو اكره الوكيل يبيع  
عقار الغائب على يمينه نصف  
القيمة لا يبيع وأما الخ

مطلب الوكيل يبيع لوباع  
بغبن فاحش فيمخلاف

مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة لنسبة ويبيعها ثم يشتريها اشاف فعل ويرج فالرج لا امر  
مطلب لو وكاله قبض دينه والمخاصمة ان احتاج فخلص الموكل وصالح على بعض الدين فالصلح غير صحيح  
مطلب قال المدبونه ابعت الدين مع فلان ففعل فضاع لم يبرأ المدبون  
مطلب ليس لخال الغائب رفع بدو وكيل عنه في التصرف في ماله  
مطلب وكل جماعة رجل في قبض استحقاقهم من ناظر الوقت الخ  
مطلب اذا أمر المودع المودع بدفعها فلان فقال المودع دفعها صدق في برائة نفسه فقط  
مطلب ارسل رجل الى آخر قماشا لبيعه وجرت العادة بالبيع فثبت قومه لفلان فقلت لاضمان على وريثه للمرسل ماوى  
مطلب وكلت البالغة امها في قبض مهرها من زوجها فالقول لادم في دفعه اليها  
مطلب ان تجلس الام في دين اجنبا

في البرازية يقتضي قولهما وفي تصحيح القدوري ويرجح دليل الامام وهو الممول عليه عند التفتي وهو أصح الاطاول والاختيار عند الجوابي ووافقه الموصلي وقدر المشرقة انتهى (أقول) وعلم اصحاب المتن الموضوعة لنقل المذهب بجاهل ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير لغيره وقت عليه خذني من أحد بضاعة تستشوق بها فاشتري لي من رجل زنتا بمن معلوم مبتلا كلامه راعه فرج فيه هل الرجح للوكيل أم للموكل الجميز فعلمه (اجاب) الرجح للموكل كما ان الشهران عليه وقد نضر حبلوا باصحة الوكالة اذا علم الموكل بقوله لا خير مارأيت وقوع الشراء للموكل فالرجح له والخسران عليه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر قبض دينه من فلان ومخاضته ان احتاج الامر اليها واخاصه الموكل لاختياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلحه أم لا يصح ويرجع عليه بيقية الدين (اجاب) لا يصح صلح الموكل لذلك كور فيرجع على المدبوني بيقية الدين والله أعلم (سئل) في رجل قال لمدبونه ابعت بالدين مع فلان ففعل فضاع ولم يصل اليه هل يبرأ المدبون من الدين أم لا (اجاب) لا يبرأ كما في البرازية من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل عن غائب اسير يدخل الغائب التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه فمحتا بانه اشترى منه هل يخلو أم لا (اجاب) ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم يفقد الغائب فيدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما سر جميع في الضرر عقوله وموت أحد هدا وجنود الخ من أن الوكالة تجعل بفقد الموكل في حق التصرف لا الخلفه فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في جماعة وكلوا رجلا في قبض ماله هم من ناظر على وقضت الرجل واذعوا أنه قبضه منه ومات مجهولا فضع وأنكرت الورثة العلم قبضه هل القول قولهم بينهم على نفى العلم حيث لا برهان سوى دعوى الناظر المدفع أم لا (اجاب) هذه دعوى دين في التركة وقول الناظر لا يشغلها بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق برائة نفسه لا في حق اثبات دين على الغير نظيره المودع اذا أمر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعى المودع الدية فلان فأنكر فالقول قول المودع في برائة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة ان الورثة قالون عن الميت فالقول قولهم بينهم على نفى العلم قبض الميت ولا عبرة لدعوى القبض بلاينة شرعية وهذا الحكم ينظر معاذ كراهة الطساوى في مختصره والاصيصاني في شرحه ولا يخفى وجهه على القسمة والله أعلم (سئل) في رجل أرسل الى آخر فرتدة قماش مصري وفي داخلها أربعون غرضا لبيس القماش ويشترى بتمنه بالاربعين ثيابا مائة مائة له ما ويرسلها الى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومات عن غير متجهل بل بين الورثة ثمانية التين والعادة فيما بينهما ان يسع نارية بين مجهول ونارة بمن مؤجل الى أجل قريب كما جرت عادة جميع التجار فهل الورثة الملت مطالبه المشتري عند حلول الاجل أم لا وهل اذا لم يقدروا على الاستيفاء منهم بضمنون الثمن أم لا (اجاب) نعم لهم مطالبة المشتري بالثمن الذي تقر به مباشرة الميت في ذمهم لان حقوق القديما تشر وحائلة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما توفى عليهم والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وكلت البكر البالغة امها في قبض مهرها وقبضته هل يكون القول قولها في ايصاله اليها أم لا وهل اذا ثبت لها على أمها دين تجلس فيه أم لا (اجاب) نعم القول قول الام في ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتها في القبض من زوجها وكذبته في الايصال اليها لانه امينة تدعى ايصال الامانة الى صاحبها ولا شبهة أنها لا تجلس في دينها لا طباق

مطلب لا يلزم الاب بمهر ابنه  
الاذا خضعه

الموت والشروح والفتاوى على أنه لا ينجس أهل في دين فرعه والله أعلم (سئل) في رجل  
زوجه أو يواؤه كآلة غنمه ومات الزوج لاعت تركه ثمة الاب المزوج من ابن تركه هل يطالب  
هذا الاب بمهر زوجه أخيه في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب خاضعا (اجاب) المقترون الاب  
لا يطالب بمهر زوجه ابنه اذا باشر عقد النكاح بولاية أو وكالة الا اذا خضعه فلا يطالب بوارثه  
والحال هذه والله أعلم

### \* (كَلْبُ الْحَوَى) \*

مطلب ادعى وارث الزوجة  
على ابن زوجها فاضل المهر  
فاقر ثم أخبره الخ

(سئل) في امرأة ادعى وارثها على ابن زوجها المتوفى قبلها بعد مضي عشرين سنة ففاضل  
مهرها فاقر به بناء على بقائه بنية أمية فاخبره العدول بأنها برأت زوجها منه في حال حصته قبل  
وفاته ابراهيم فاضل سمع دعواه عليه الارباء لكونه خفي عليه أم لا (اجاب) سمع دعواه  
لانه محل الخفاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة اشهدت في حال مرض زوجها ان ليس  
لزوجها خيل ولا غنم ولا بقرة ولا جاموس ولا ولاد ومات فتبين بعد موته انه اشتم من هذه الانواع  
وغيرها هل ينعمها هذا الاشهاد عن دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما ينظره أم لا (اجاب)  
جميع ما ينظره الميت يجب فيه حقها الذي فرضه الله تعالى لها ولا ينعمها مجرد هذا الكلام من  
دعوى ارثها فيه كما هو ظاهر وليس في هذه الصيغة ابراهيم ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن  
حقها فيه بل قالوا انها هو المبلغ من ذلك لو صالح أحد الورثة واربأ عما تم ظهر شي من التركة لم يكن  
وقت الصلح الاصح جواز دعوى حصة كما صرح به في صلح البرازية وكثير من الكتب فخذ مع  
الارباء فكيف مع المار ابراهيم ولا صلح باى وجه يسقط حقها وهذا مما لا يتوقف فيه والحال  
هذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعي هل وضع تركته في بيت المال ومقبضها  
من جعل السلطان ولا يقضها له وهل اذا ادعى رجل ان هذا الميت ابن اخه فشفقته فهو  
أعني المذني خال أم لا يقبل بمهر دعواه أم لا بله من بنية تذكار اسم الميت واسم أمية واسم أبي أمية  
ليحصل التعريف للقاضي أم لا (اجاب) حيث لا وارث يجهه من الجهات بوضع في بيت المال  
جميع الميراث واذا اشهدت شهود المدعى لابن ذكرا لاسمه الموصلة الى تعريف القاضى ففي  
جامع النصارى ادعى بنتة العم ولم يذكر الجدة لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضى بدون ذكر الجدة  
وشذ في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محمودة توارثه انا من بعد انا من مات امرأته  
منهم فوضع ابن عمها عصبة يادى على حصتها لكونه عصبة وهم من ذوى الارحام فتنازعوه فيه  
وادعوا أنه وقت مصرفه على ما صرفه الوقت وانهم مصرفه دونهم وشكر كونه وقفا ويدي  
انه ملك يقسم عن قرائن الله تعالى ولا تنسك لهم شي سوى تذكرة مكوب فيها هذا وقت زيد  
لا خير ولا هو صورة السجل ويقولون هذه تذكرة كاتب الولاية ويريدون منع عن الارث بمجرد  
التذكرة هل يقضى له بالارث ولا ينعم بمجرد التذكرة الا يستعانة تشهد أنه وقت فلان عليهم  
بشر وطه المانعة لابن العم عن الارث فيه (اجاب) يقضى لابن العم بالارث لتسكه الاصل  
وهو الملك والوقت طارئ عليه ما لم تقم بنية عاتلة تشهد بالوقت بشر وطه كما ذكر ولا يقضى لهم  
بمجرد التذكرة لخروجها عن حجة الشرع الثلاث التي هي اليقينة والاقرار والتسكول اذ هي كأخذ  
به خط ليست واحد من الثلاث المذكرة وان كما هو واضح والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على  
آخر انه ضرب مورثه بعصا ومات بضربه وأقام عن ذلك سنة فاقام الاخر بنية على حصته بعد ضربه

مطلب في محمودة توارثه  
اناس بعد اناس قاضي جماعة  
باعتوق يقضى بهلوارث الخ

مطلب ادعى انه ضرب مورثه  
بعصا ومات بضربه وادعى  
الاخر انه صعب بعد ضربه  
ومات الخ

مطلب لوياع شياء بعض  
أثار به يطلع على البيع  
والقبض ثم ادعى الملك  
لا تسع دعواه

مطلب اذا استعار شيئا ثم ادعى  
الملك فيه لا تسع دعواه

مطلب في واضع يده على عقار  
سنتين سنة ادى رجلان حصة  
فيه لا تسع دعواهما

مطلب استعار شيئا ثم ادعى  
الملك لا تسع دعواه لنفسه  
ولا لموكله

مطلب تنازع في محدود فادعى  
احدهما وهو ذويد الملك عن  
جسدهم الاخر اياه يتحققه  
جبهة الوقف الخ

وموته حقا لأنه لا يضر به هل يئنه الموت بضره أولى بالقول أم يئنه العحة منه أولى (اجاب)  
يئنه العحة منه أولى بالقول كما صرح به في الخلاصة والخاتمة والبرازية وكثير من الكتب والله  
أعلم (سئل) فيم لوياع شياء بعض أثار به يطلع على بيعه وقبضه وتصرف المشتري فيه زمانا  
ثم ادعى فمملكه كل تسع دعواه أم لا (اجاب) قال كثير من علماء الذاباع شخص عقارا  
أو حرمًا أو ثوبا أو نحو ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تصرف المالك وبعض أثار به يطلع  
على ذلك ثم ادعى وأدعى بعضه أنه ملكه لا تسع دعواه لأن ذلك اقرار منه بأنه ملك البائع قطعا  
للاطلاع القاسدة وسد الباب التزوير والتليس وبه قطع كثير من أصحاب المتن والشروح  
والقناني والله أعلم (سئل) في رجل رجل من قرية أخرى عن بيت كان هو  
وواله يسكنه فاستعاره رجل من عمه الرجل ليتن فيه فأعاره ثم رجع الرجل ومطلب السكنى في  
بيته فادعاه المستعير أم ملكه لا لاث عن أبيه فهل تنعه الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده  
عنه وتعايد الرجل عليه كما كانت أم لا (اجاب) فم تنعه الاستعارة عن هذه الدعوى فيه  
في جامع الفصولين الاستعارة من المدعى عليه أو من غيره تقع من دعوى الملك لنفسه ولغيره  
انتهى ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار مدة تزيد على  
سنتين سنة ادى رجلان من أثار به حصة في ذلك والحال أنها مقيم بلدة الدعوى  
المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسع دعواهما الورود الأمر السلطاني بعدم  
سماح كل دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة أم تسع (اجاب) لا تسع دعواهما والحال  
هذه فقد ثبت عند العلماء لا خلا الكون منهم أن القضاء ينقص بالزمان والمكان والأشخاص  
والحوادث فالسلطان اذا منع عن سماح الدعوى بعدم مضى خمس عشرة سنة امتنع على القضاة  
سماحها ولو قوضوا فيها مع ذلك لا ينفذ لانهم يعزولون عن سماحها والحال هذه والله أعلم (سئل)  
في رجل استعار من شقيقته حليا لحاجة في نفسه وحلف لها بيميناته لا يئنه عنده اللبنة واحدة  
فأعاره ثم طلب عنه استردا فادعى ملكته لنفسه وألغى به هل تصع دعواه أم لا ويسترد منه  
(اجاب) لا تصع دعواه لأن هذه الاستعارة اقرار بالملك لها كما صرح به في العتق مختصر اصول  
الزيادات ونوافذ همام ومحمه أبو البث فلا تسع لنفسه ولا لموكله أو موكلته ويسترد منه  
والحال هذه كما صرح به علماؤنا والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محدود فادعى  
احدهما وهو ذويد الملك له وسله هو أن يأمان وتركتهما ناله وادعى الآخر هو  
خارج وابن خال للأخر أن الجذ المزبور وقع على ابنائه وبناؤه وأولادهم وأنه يستحق معه فيه  
كذا وبين وجه الاستحقاق بعون أمه ومع كل وثيقة بما يدعيه من الحكم (اجاب) ذكر في جامع  
الفصولين في الثامن في دعوى الخارج مع ذى السدة أنه لو اجتمع الهمع القبض والصدقة مع  
القبض فهو كالواجع شر أن فاعل ذلك أو لا فاعل علته فاعل ان حكم المشبه به في هذه المسئلة أنه  
اذا حاكم كل من المتداعين ينفق كان تاريخ يئنه أسبق فهو الاحق وهذا اذا رآه خافان لم يورثا  
أو أرخ أحدهما لا الاخر فهو لى اليد هذا وأما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلا يئنه والعبرة  
بتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقف لا بكتابة منكمهما الذي يجوز تأخير الكتابة عنه  
ولاشبهة ان هذه المسئلة من مقررات مسائل اختلاف الرطب المتداعين وقد أوسع فيه  
علماؤنا القول في كتبهم والتلى من واحد وأحد المتداعين داخلوا الاخر خارج هو موضوع  
المسئلة المسؤل عنها فراجع جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فان في بعضها التصريح

مطلب يشترط في دعوى  
العقار المروهن حضرة الخ

مطلب لو ادعى على المشتري  
أن البائع أبرأه من  
قبل البيع لا تسمع إلا بحضرة  
البائع

مطلب رهن عند آخر شيا  
وغاب الرهن فادعت زوجته  
أنه ملكها لا تسمع دعواها  
إلا إذا حضر

مطلب في ساحة متصلة  
بالطريق أمام أهلها يئس  
أنها منه وشهد آخر أن الخ

مطلب تقبل يئسها على  
الزيادة إذا اختلفت مع زوجها  
في مقدار المهر

مطلب لو حكم لولاء العمد  
بشهادة اثنين بأقرار المدعي  
عليه بالقتل لا ينفذ حكمه

مطلب في حاكم حاصله دعوى  
سلم ولا بد لاحتها من بيان  
شرائعه

بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار المروهن هل يشترط  
حضرة الراهن أم لا (أجاب) نعم يشترط قال في جامع التصولين وفي دعوى المروهن يشترط  
حضرة الراهن والمترهن وقاما وفيه رافعا للذخيرة والفتاوى الصغرى يلزم منه شيئا فادعى  
ثالث أن البائع أبرأه من البيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصح للمشتري خصما فلو حضر البائع فبهر  
عليه المدعي إلا أن تقبل يئسه ثم رهن للفتاوى الظهيرية بما خلفه وقد صرح في الحلية  
بأنه يفتقر بعض الأئمة في المسئلة اختلاف الروايتين وبعض جل الأول على سهو الكاتب ومال  
شمس الأئمة إلى عدم سماع البينة بغية الراهن والحاصل أن المسئلة قد وقع فيها اضطراب  
واختلاف جواب وقد وافقنا فاضحان الأمام الخصاص في حله وقاضحان من أهل الترجيع  
كما نص عليه الشيخ فاسم في التعحيح فليقتض هذا التصريح فاقمع اختصاصه ليس له نظير  
والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر متعدي على درهم معلومة عن بن وغاب الرهن والآن  
تدعي زوجته أنه ملكها والله رهنه عند غيرنا فهل تسمع دعواها في شئ من زوجها أم لا (أجاب)  
لا تسمع دعواها في غير زوجها إذ يشترط في دعوى المروهن حضرة الراهن والمترهن وقاما كما  
قوله في جامع التصولين وغيره والله أعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطريق العام يار في  
وقف راسا ثم رهن رجل بضاعتها منها من ناطرة للبايع فباعها فباعه أهل الطريق متعدي أنهما من جهة  
الطريق فنشهدت بيمينه عتبة أنها وقف على البراءة كور في الحاكم الشرعي وحكم بيمينها  
في الوقت بعد دعوى بيمينه وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث صدر على وجهه المعتبر  
شرا أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه ويتقبل وقفا ولو أن شهدا شهدوا أنها من الطريق وشهد  
آخرون أنها وقف فالثبوت القاطعة على الوقت أولى لأنه أخص قال في الفتاوى العتاسية ولو  
شهدوا على بيمينه متصلة بالمسجد أم منه وشهد آخرون أنها من الطريق فالمسجد أولى لأنه  
أخص ويصح ذلك مسجد الله والله أعلم (سئل) في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام  
النكاح وبعد النكاح في مقدار المهر ولها منه قبل يئسها على الزيادة أم لا (أجاب) نعم  
تقبل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى مالو كالة عن أحد أو لبايعه على نائب حكم  
مقتل ليحكم بالعصم من مذهب أبي حنيفة على ثلاثة أنهم قتلوا أبا الموكل تعسفا فأنكر وأقام  
شاهدا على أقراء معينين منهم بأنهم قتلوه بضرب مكيين ثم أحضر شاهدا آخر شهد بيمينه فأنزل  
النائب المذکور المشهود عليهم ما بدت ظان أنها موجب القتل المذکور وغير معين نوعا من  
أشياء معاجم الباطل لها فهل يصح هذا الإلزام أم لا يصح لكونه خطأ قال لا لاجماع المذهب مادام  
عن قبله الحكم بمذهب أبي حنيفة النعمان (أجاب) لا يصح هذا الإلزام لما تقر عندنا ثبوت  
الاعلام في باب ما تنضم الأحكام بأن القضاء يقتض الحوادث والزمان والأشخاص  
والمكان ومنه يقتض عذب كذب أبي حنيفة النعمان فكون القاذي معزولا  
بالنسبة لمعاداه فلا يصادف محل قضائه أذا هو خالف ما خصه به من ولاء ولا شبهة أن  
ما حكم به النائب المذکور مخالفا لاجماع المذاهب وليس موافقا لقول صحيح فيه ولا مأمور به  
تصريحهم فاطية بأن الحكم الصادر بمخالفة المذهب عن زعم أنه المذهب جاهل به وليس له  
بمذهب غير نافذ فالتقاضي في الولو الحية والتنازع في غيره ما ينظر ذلك ذلك مع كون الأمر فيه  
واضحا من شرايحة الفتاوى والله أعلم (سئل) في حد حاصلة ادعى بدي على عرواها على ثلاث  
وخسين جرتا يابا لمسية ومطالبة به فأنكر ذلك وذكر أنه كثره كثره عندك الزيت المذوي وأن



بكرادفعه جميعه فاعترف زيد بوصول البعض وأنكر البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك  
فذكر أنه لا يخفى فالزم بقية الزيد وبالرجوع على بكر فهل هذا الإلزام صحيح ويكتفى في  
دعوى السلم على كرام غير صحيح لعدم ذكر شرطه ولم يعلم بثبوت المدعى وهو أصالة عمرو فمع  
عدم تصديق زيد على الكفالة ولكون زيد هو المكلف بالينة على السلم لا ممدح لآخر ولأنه  
مدعى عليه ولم يذكر الكفالة تاذن المكفول عنه أو بفراغته ليرتب عليه الرجوع وعدمه ولم  
يذكر الزيد الواصل أنه من عمرو أو من بكر ولم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ما هو وما مقدار  
وغير ذلك مما هو ظاهر لثبوتكم (أجاب) الإلزام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط  
صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه  
من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزنا أو بالقياس لو قاسا  
حتى يصح عند أي حنفية رجه الله ولا يكتفى بقوله بسبب سلم صحيح شرعى على المختار إذ السلم  
شرائط كثيرة لا يقع عليها إلا انطواص وثلاثة في الميزانية والخلاصة وغيرها من كتب المذهب  
ولم يذكر في الصل المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البينة من مدعى السلم على عمرو  
أصالة إذا عترفه بالكفالة وذلك غير المدعى إذا المدعى الأصالة عليه لا الكفالة ولم يصدق  
عليها ولا يفي الأقرار من التصديق وذكره الرجوع على بكر ولم يثبت أنه بل ولم يثبت أصل  
الكفالة فكيف يحكمه برجوعه عليه والحال هذه ولم يذكر في السلم بيان الإيقاع ولا بدعنه لعمدة  
الدعوى المذكورة فمرزاعن النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل أن أكثر الشروط  
التي لا بد منها لصحة الدعوى المذكورة غير مذكورة فلا تصح وإذا لم تصح لا يصح الإلزام المذكور  
لأنه مترتب عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دراهم ودعوه وقطنا  
بقشره ومجلىها فأنكر المدعى عليه وحلف فبهرن المدعى على دعواه هل يظهر كذب المدعى عليه  
فيعزأ أم لا (أجاب) القسوى على عدم تعزيره لأنه لا يظهر كذبه بأقامة البينة لأن البينة حجة  
من حيث الظاهر والله أعلم بالسرائر والله أعلم (سئل) في مصبغة بها خواب ملتصقة  
بارضها بالبناء اختلف المستأجر مع ناظرها فيها يدعى المستأجر أنه المالك وبنائه والناظر شكر  
هل القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم  
من مثله الكسب بالأول وهي ككناس في منزل رجل وعلى عتقه قطيفة يقول الذي هي على  
عتقه هي لي وأتعاها صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل فبالإلزام بالصل بأرض الوقت والله أعلم  
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن زوجته على آخر أن المحدث القلاني الذي يملك مائة وكذا  
بالأرض عن أمها المشتري له وأن أباهما اشتراه من وسبك حال صغر فاجاب ان الشراء كان  
بعين فاحش ولم ينفذ فأنكر الوكيل الفتن بنوعه فطلب القاضي من تدعيه البينة فأقالها  
بوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك فهل إذا ادعى الوكيل استأفها على المدعى عليه  
تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه بما جاء على تناول لا قبل بيته إذ من المصريح بعدم  
جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعى بحكم القاضي وغاية أمره أن يقيم بينة  
على أن البيع كان بمثل القيمة وقدر حوائج عند تعارض البينتين في ذلك أن بينة الفتن أولى  
بالقبول لأن معها زيادة العلم بخلافه فأنه في استئنافها لا ينافي يجوز زعمها والله أعلم (سئل)  
في رجل ادعى على آخر بمال وأحضره تذكرة بخطه وختمه هل يقضى عليه بذلك أم لا وإذا طلب  
ببينة على الخط والختم بمقابل أم لا (أجاب) لا يقضى بالخط والختم ولا يحلف عليهما كإصرار به في

مطلب إذا أنكر المدعى عليه الوديعه وحلف ثم أقام المدعى بينة لا يعزأ المدعى عليه  
مطلب إذا اختلف الناظر والمستأجر في الخواص الملتصقة بأرض المصبغة فالقول للناظر  
مطلب القول لرب المنزل في القطيفة التي على عتق الكسب  
مطلب حاصله ان استئناف الدعوى بعد الحكم لا يقبل وان بينة الفتن الفاحش مقبلة  
مطلب لا يقضى بالختم والخط ولا يحلف عليه سماعا بل على أصل المال

الخاتمة واعلم انه لا يعقد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقت الذي عليه خطوط  
القضاء للماضين لان القاضي لا يقضي الا بالجهة وهي البينة أو الاقرار أو التكرار كافي اقرار  
الخاتمة تفهله في الاشياء وفيها الواضحة المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف أمامه كسب وانما  
يحلف على أصل المال كافي قضاء الخاتمة اهـ ولا شك أن الخطأ ممن أن يكون بالعلم أو بالطابع  
الذي هو الختم فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له عمر في كرم آخر وقد اختلف معه في قدره فرب  
الكرم يريد أن يجعل له ذراعاً وفرداً عن صاحب الكرم يطلب مقدار ما يسع دواب الموقرة بأجله  
دخولاً وخروجاً للحكم (أجاب) بحكم لصاحب الممر عند الباب الا عظم الكرم فقد نسوا  
على انه لو كان لرجل طريق في دار رجل فأراد صاحب الدار أن يبنى في ساحة الدار ما يقطع به  
طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الا عظم فكذلك تقول في رجل  
له طريق في كرم رجل أراد صاحب الكرم أن يفرس في أرض الكرم ما يقطع به طريقه لم يكن له  
ذلك مرنين أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الا عظم ولا شك ان النص على ذلك في الدار  
نص عليه في الكرم كالأصح على حققة والله أعلم (سئل) في أم جهزت ابنتها جهيزاً ودفعته لها  
ثم ماتت الا فاذى بقية وورثتها على البنت بالجهيز أه عارية وادعت هي انه ملك والام عن دفع  
ذلك ملكاً لا عارية هل القول قولها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار للفقهاء أنه ان كان العرف  
مستمر أن الام تدفع ذلك الجهاز ملكاً لا عارية لم يقبل قول بقية الورثة أنه عارية والقول قول البنت  
في ذلك لان الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظور اليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من  
علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل ماتت فزوجته عن أسباب لها متصرف فيها وادعى انها في بعضها  
أنها لها كانت دفعته عارية والزوج شكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج يمينه وعلى الام  
البينة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج يمينه على نفي العلم والبينة على الام والله أعلم  
(سئل) في امرأته ماتت بنتها فقلت ما في بيت زوجها من المصاغ والامتعة مدعيتها انها كانت  
عارية عندها وباعت شئاً من تركتها بيمينه ودفعت معها من المصاغ والامتعة مدعيتها انها كانت  
القول قول الزوج في انها تركته مطلقاً وفي أنها ملكه فيما يبلغ له خاصة وفيما هو متروك الصلابة  
وفيما هو من بالنساء في انه تركه يمينه ولا ينقضها في حصة الزوج لعدم ورود قطع حصة  
الزوج فيما دفتته معها منها ان تلقى به والابن يش عليها بطلبه لحقه كما هو صريح كلام العلماء  
في الجنائز والله أعلم (سئل) في امرأته ماتت في بيت زوجها الذي به اسبابها فبعت أمها وورثة  
أمرها على البنت وقلت باجمع ما قد موصلناه لاختلافها وطلب الزوج منه ما قرره الله تعالى له من  
أسباب المدعورة فادعى الاخ أنها كانت عارية عندها فالحكم (أجاب) القول قول الزوج مع  
يمينه أنه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضع اليد وقبوله وضع يدها عليها واليمين  
على الزوج على نفي العلم بأنه لا يعلم ان ملكها والبينة على المدعى والله أعلم (سئل) في رجل كان  
في البلدة قاضياً فوقع الخصومة بين المتداعين فالمدعى يريد أن يخاصمه الى قاض منهما  
والمدعى عليه يريد الا تفرق بين يكون الخيار (أجاب) الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه  
الفتوى قال في البر وهو باطلاً قسماً لمدعى الذي قاضى محله المدعى عليه وأراد  
المدعى عليه قاضى محله المدعى وما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكثروا كافي الظاهرة  
فأراد المدعى شافعياً مثلاً والمدعى عليه من كل مثلاً ولم يكونا من محلته فان الخيار للمدعى عليه  
وهذا هو الظاهر في اقتين مراراً اهـ كلام البير (أقول) وقد اختلفت في أيضاً مراراً كثيرة

مطلب لا يعمل بكتوب  
الوقت الذي عليه خطوط  
القضاء للماضين

مطلب ورجل له عمر في كرم  
اختلف مع صاحبه في  
مقداره يجعل به قدر الباب  
الا عظم الكرم فإذا كان في  
الدار

مطلب جهزت ابنتها جهيزاً  
ثم ماتت فادعى وورثتها العارية  
فالدار على العرف

مطلب ادعت الام شأمن  
اعان تركه ابنتها أنه عارية  
فالقول للزوج

مطلب باعت من تركه ابنتها  
شئاً ودفت شئاً واخذت شئاً  
مطلب القول للزوج في  
تركه الزوج متروكاً للملك  
مطلب اراد المدعى عليه  
قاضياً أو اراد المدعى عليه

والله أعلم (سئل) فيما إذا جنى مستأجر جام وقف من ماله مائة وأذن نائب الحكم ليعيب ما اتفق من الأجرة واختلف مع ناظره في مقدار ذلك هل القول قول المستأجر أم قول الناظر وإذا كان القول قول الناظر هل يصحكون مع المبيع أم يغيرين (أجاب) لا يكون القول قول المستأجر بالإجماع لأنه يدعى بذلك دينا على الوقف والقول قول الناظر بلا عين لا مخصص في حق سماح اليانة لا في حق العين لأن إقراره على الوقف لا يصح وإذا كان المستأجر مدعى بالبيع لم يجز دعواه ما لم يتورع بالينة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في مستأجر جام أبرزجة مشغلة على الأذن بالبناء وشيئونه وحكم القاضي بغيره من على الحكم المستوفى لشرائطه شرعا هل يعمل به أم لا (أجاب) نعم

بمجرد الدعوى بغير بيان \* لا يدفع المطلوب من أئمان  
فإذا اتى البرهان يدفع للذي \* قد تورع دعواه بالبرهان  
وحديث سيدنا بهذا أطلق \* برويه عنه كل ذي عرفان  
فيه الجواب عن السؤال وغيره \* أنذاك فاعدت من الأركان  
قد قاله الرمي خبر الدين لا \* حرمنا أمانهم من الاحسان

والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه قيسا وازارا ومنشقين ثم حصل بينهما خصامة فقال ما أعطيتك الابن وقالت بل أعطيتني هبة هل القول قولها أم قوله (أجاب) القول قولها لا لقوله لأنه يدعى الضمان عليها وهي تنكره والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشاً ثم ادعى المدفوع له أنها هبة والدافع أنها قرض هل القول قول الدافع أم قول المدفوع له (أجاب) القول للمالك في ذلك بينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ثوبا بدينار معلوم وسله له ثم طلب به بثمنه فأنكر شراؤه وأدعى أنه هبه له وأنكر هبته وطلب رده عليه بعينه أو دفع ثمنه فأنصت عن رده عليه ثم مات عنده هل القول قول البائع أم ما هبه له أو قول مدعى الهبة بينه (أجاب) بمنعه التورع من ماله كمن ضمن قيمته أن لم ينسب بيعه للبائع الذي ادعاه عليه فإن أثبت بيعه فله الثمن الذي فاد عليه اليانة ولدى الهبة على مدعى البيع العين لا تنكاه أمرا أو أقرب إليه من أن لم يكن له ينة عليها وإن أهام كل منهما ينة على ما ادعى في ينة البائع مقدمة لأن البيع أقوى لكونه أسرع فمأذ من الهبة لأنه لا تصح إلا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في أهل قرية عليها عوارض سلطانية يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يتناولها ويشهد الآخر أن سمع شراها أم لا (أجاب) إن جاءوا معوا وشهدوا فالتهمه باطلة التهمة صرح به الزبلي قال لأنها إذا جاءها كان ذلك بمعنى المعاوضة فتباحش التهمة فترد والله أعلم (سئل) في شاب أمر دكره خدعة من هوى فخدمته لمعنى هو أعلم بشأه وحقيقته فخرج من عنده قائمه أنه عند أبيه وسبته وكسره في حال غيبته وأخذ منه كذا مبلغا فسلمه وقامت أمارته عليه بأن غرضه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتورع هل يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادته من هو متدين بخدمته وأكله وشربه من طعامه ومركته والحال أنه معروف بحب الظلمان الجواب ولكم فسيح الجنان (أجاب) قد سبق لشيخ الإسلام أبي السعود العمادي رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى عللا بأن مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفقهاء واختلافاتهم فيما بين الناس مشتهرة ومن لفتلته رجة الله تعالى فيها لا بد للحكام أن لا يصغروا إلى أمثال هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك

مطلب لو جنى المستأجر في جام الوقف والأذن بالقول في المقدار الذي صرفه للناظر بلا عين

مطلب في مستأجر أبرزجة مشغلة على الأذن بالبناء

مطلب اختلاف الزوجين في شيء فقال أعطيتك بتمن وقالت هبة  
مطلب دفع لآخر دراهم فقال الدافع هي قرض وقال الآخر هبة  
مطلب باع لآخر ثوبا فأنكر الشراء وادعى الهبة

مطلب قرعة عليها نواب سلطانية تشهد بعضهم بعض بالدفع لمن يتناولها  
مطلب في شاب أمر دكره خدعة من هوى فخدمته لمعنى

القمر المتدع وبمثلها أتقى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترمثي صاحب توير  
 الابصار لا تشترك ذلك في غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكر في باب الدعوى تعلق  
 باختلاف حال المدي وحال المدعى عليه ويريد على ذلك قصاصا بعد اشداهم من بعشه يتعنى  
 وبغدها يتعدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان الله وانما له راجعون لما شاء الله كان وبالم  
 بشا لا يكون (سئل) في امره توقف ابوها اما كن على اولاده التي هي من حبلهم ومات الواقف  
 بعد الحكم بعمه الوقت ولزومه فاذنعت بعملة تريد على خمس عشرة سنة ان بعض الموقوف  
 ملكا امها وان وقفه لم يصادق محلا وهي نشاهد التصرف في الاماكن المذكورة على ما شرط  
 ابوها الواقف وتقبض ما يرضيها من الوقف هل تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة أم لا (أجاب)  
 لا تسمع لامور منها عليها وقتها امها الا ما كن التي تدعيها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط  
 الواقف وتركها المنازعة في ذلك وتنع حضرة السلطان نصرة الله تعالى عن سماع ما يضي عليه  
 خمس عشرة سنة فان منعه للقساة عن سماعها بلحقهم بالربعة في منعهم عن التمسك بالحدثة  
 المتصفية بهذه المدة ففتح شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في فورته اقتسموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم  
 الكرم أن هو المملوكة في حال عصته وولده فهل تسمع دعواه وتقبل بيته ولا يمنع من ذلك  
 اقتسام الغلة (أجاب) نعم تسمع دعواه وتقبل بيته ولا يمنع من ذلك اقتسام الغلة لجواز أن  
 تكون الغلة مشتركة بينهم والكرم لاحدهم وقد نص حديث في البرازية والخلاصة التارخانية  
 وجمع التناوي فقال عن القاضي الامام وغيرهما من كتب المذهب قال في الخلاصة واذا  
 شجر اقتتل الذي عليه ساومى ثم ربه او اشتري من لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجرة والثمرة  
 لغيره اه والله أعلم (سئل) في محاسب على قربة يدي التي فاطمته على احتسابها بمال معلوم  
 عليه بعد أن تم حول المقاطعة وولده غيره ثم غاب حولا لا منكسر اعليه مما عليه وهو شكر  
 ويقول مال على شيء هل تسمع دعواه عليه أم لا وهل القول قول المحتسب المقاطع ولا يزمع بين  
 (أجاب) لا تسمع دعوى الذي المذكور بما يدعيه عليه من مال مكسور لان المقاطعة على  
 الاحتساب لا يجوز باجاء الاثمة والاحتساب قال في البرازية في السابع من كتاب القاطع يكون  
 اسلما وكفرا وخطا بعد ان قدم فرعا تشهر من سماعه الايدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكسر  
 أو الضرايب مقاطعة فقالوا مباركة يادو وقت بسر اى الخبيث قوا فمعه وهي أن واحدا قاطع على  
 مال معلوم احتسابا اعنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فضرر او على ما يطولان وفوات  
 ونادوا مباركة بالمقاطعة الاحتساب وكان امام الجميع فامتنعوا عن الصلاة خلفه حتى عرض  
 على نفسه الاسلام أخذ من هذه المسئلة اه وقد انقذ الاجماع على حرمة ذلك فكيف تجمع  
 الدعوى به والاجماع منع على عدم جوازه ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو المأخوذ  
 منه المال فالقول قول المحتسب لانه منكروا الأخذ من المال الذي وأما المقاطع المذكور فلا  
 تصح دعواها باجاء المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخره تعدى على فرسه وركبها  
 في المرمى وهلك فاجاب أنه لم تعد عليها ولم يركبها وانعلاها في المرمى وأراد أن يركبها الحاجة  
 عرضت له فمرفها صالاحا كونه فهل جوابه هذا واجب الضمان أم لا (أجاب) هذا الجواب  
 لا يوجب الضمان اذا الرتبة والارادة في هذا الباب لا يعتبران واقعا أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه  
 اعتراف بأنه تعدى على فرس فلان للعد وركبها بغير اذنه وأزسه القاضي بضمان فنهال القول  
 قول المقر في مقدار قيمته اقليل كان وكثيرا وعلى المقر له البيعة على دعواه الزيادة أم لا (أجاب)

مطلب في امرأة وقف ابوها  
 اما كن ثم ادعت ان بعضها  
 وقف امها لا تسمع

مطلب في فورته اقتسموا  
 غلة كرم ثم ادعى أحدهم  
 ان مملوكة ابوه

مطلب في محاسب على قربة  
 يدعى الذي المالح

مطلب في رجل ادعى على  
 آخره تعدى على فرسه  
 وركبها  
 مطلب في رجل ثبت عليه  
 باعترافه أنه تعدى على فرس  
 فلان الخ

القول في مقدار القية قول المتعدي يمينه وعلى المقره اليئنه على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع  
 علمائنا والله أعلم (سئل) في رجل خفي في أرض زعم شخص أنها ملكه وهو ساكت فهل اذا  
 جث انما لم يملكه يكون البناءا على أم سكوتة يكون اذا نوبكون البناء للمالك (أجاب) لا ينسب  
 لساكت قول الا في مسائل ليست هذه منها فالبناء على الباقي والمالك الرفع الا ان يضرب الارض فله  
 عليه كقيته مقابوا والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة سافر عنها زوجها فرار من نفقة في  
 عام ستة تحافت الهلاك فاستقلت عند أهلها وترك بنتا صغيرة فطعمه لها منه عند أهلها فأتى  
 على أهلها انكم فرقتم بين زوجتي ونفها وماتت بسبب ذلك فعليكم ديتها هل تسمع دعوا بذلك  
 أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أقر على نفسه بجمال وأشهد  
 بذلك ثم بعد الاقرار ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه هل اذا أقام على ذلك بنة  
 تقبل أم لا واذا لم تقم البينة هل يحلف المقره أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته ولا ينفعه  
 الاقرار السابق كافي الاشياء فقلنا عن القينة حتى قال وقد أقيمت أخذ من الاول بان الشهود  
 اذا شهدوا بان البعض لاحقيقة وانما هو فعل مواطاة وحيلة تقبل انتهى وحيث فقد  
 مدعى الى البينة فعلى الطالب البينة لانه ادعى عليه فعلا ولو أقر بزمه فاذا أنكر يحلف والله أعلم  
 (سئل) في بقرة ستازع فيها خارج وذو يد كل يدعى الشرا فمهل اذا رأتا تاريخ ذي اليد السابق  
 ترجح منه أم بينة الخارج المتأخرة التاريخ (أجاب) يعمل بالاسبق تاريخا والحال هذه  
 والله أعلم (سئل) في رجل ادعى لى قاض ان فلان بن فلان المتوفى بكذا تاريخ كذا والله  
 والله لا وارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بيشته لى خصم بطريقه الشرعي فادعى الى ابن  
 لى قاض آخر على من يدهم من التركة ذلك فأنكر نسبه فأقام شاهدين شهدا أن قاضى بلد  
 كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارثه لا وارث له غيره فهل يقبل ذلك ويجعل  
 وارثا أم لا (أجاب) نعم يقبل ذلك ويجعل وارثا في جامع القصولين وغيره لو ادعى انه وارث فلان  
 الميت وشهد ان قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث  
 له غيره يجعل وارثا وقد ذكرنا مثل هذا فيما لو شهد أن قاضا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا  
 على هذا بألف أو يحن من الحقوق أو قال لا شهد أن قاضا من القضاة حكم له عليه به أو شهد  
 أن قاضى الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضى وذكر نسبه لا خلاف في قبول مثل  
 ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته بمهرها المجل وهو مقره وفقره فظاهر  
 ومطلبه فامتنع لذلك هل للقاضي ان يسأل من جبراه عن عمره عاجلا ويحلى سيده أم لا  
 (أجاب) نعم للقاضي ذلك والحال هذه كما نقله الطرسوسى في اتفق الوسائل والله أعلم (سئل) في  
 رجل باع بقرة لاسنان فادعاها آخر فأقام المشتري بينة على المدعى انه باعها لبايعه هل يقبل بينته  
 أم لا (أجاب) نعم يقبل بينة المشتري على أنه باع المدعى لبايعه والله أعلم (سئل) في محله قسمت بين  
 ورثة قاضى رجل على واحد منهم بحصة شائعة فيها عينا وأما مينة والاخر غائب هل ينفذ الحكم  
 فيما في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينفذ فيما في يد الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كافي  
 جامع القصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم  
 تقبض مهرها الذى شرط بحمله لاهل تسمع دعواها أو دعوى من يقوم مقامها في ذلك ويقضى  
 لهاه أم لا يقضى لها حيث سلت نفسها (أجاب) حيث سلت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط  
 بحمله على الفتية والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر شاة أو أنها في يد المدعى عليه غصب

مطلب يخفى أرض غيره  
وهو ساكت الخ

مطلب في امرأة سافر عنها  
زوجها فاستقلت عند أهلها

الخ

مطلب في رجل أقر على  
نفسه بجمال ثم بعد ادعى أن  
بعضه قرض وبعضه ربا الخ

مطلب تنازع خارج  
وذو يد في بقرة الخ

مطلب في رجل ادعى أن

فلانا المتوفى والله والله

لا وارث له غيره الخ

مطلب في رجل ادعت عليه

زوجته بمهرها المجل وفقره

ظاهر

مطلب في بقرة باعها

لاسان فادعاها آخر

مطلب في محله قسمت بين

ورثة قاضى رجل على واحد

منهم بحصة الخ

مطلب في امرأة ادعت

على زوجها بعد الدخول

انها لم تقبض مهرها المجل

مطلب في رجل ادعى على

آخر شاة والله غصبها

فادعى الایداع هل تندفع دعوى المدعى أم لا (أجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وأن  
أقام ذو اليد السنة على الایداع في العيصم كإجماع الفصولين والله أعلم (مثل) في رجل  
اشترى من آخر ثلثي فرس ونسله منه فادعت أمراة أن لها به ناقها وصدقه على أن الثلثين  
شرا من البائع المذکور فهل تسع دعواها على المشتري المذکور بغية البائع أم لا تسع  
الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسع دعواها على المشتري حيث صدقته على  
الشراء المذکور أو كذبه وأقام برهاناً على ذلك اذ المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه  
مودعا في القدر المدعى عن الغائب كما شرحه في جامع الفصولين في الفصل الرابع في ذي بعض  
أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (مثل) في حصان بين اثنين  
لا أحدهما الربع وللآخر الباقي فباع صاحب السابق جعله لرجل بفراذن الآخر ومات عنده ولم  
يجز صاحب الربع بيعه أو أراد فعرض الشريك البائع ويقول قمته كذا والبائع يقول كذا بأنقص  
فأقول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع حينئذ واليئنة على الآخر  
والله أعلم (مثل) في رجل تلقى يتاعن والده وتصرف فيه كما كان والدهم من غير تنازع ولا مدافع  
منه تتوفى عن حسين منه ولا تبرز جماعة يدعون أن اليت بلدهم الاعلى فهل تسع دعواهم  
مع اطلاعهم على التصرف المذکور أو اطلاع آباءهم وعدم مانع عنهم من الدعوى (أجاب)  
لا تسع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى  
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف  
لأن الحال شاهد اه هذامع ما في صاهان من فتح باب التزوير والتليس والله أعلم (مثل) في  
واضع يد ادعى ولادة الدابة المتنازع فيها في ملائع بالنعاه فهل سندفع الخارج الذي يدعى الملك  
المطلق اذ أقام كل يئنه على مدعاه (أجاب) يئنه في المقدمة لا مخصم عن تلقى الملك عنه  
والله أعلم (مثل) في رجل ادعى على آخر أنه غصب منه جلا قيته كذا فأنكر المدعى عليه وحلف  
هل تسع يئنه بعد الخلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وإن لم يكن الجدل في يد المدعى عليه أم لا  
(أجاب) نعم تسع الدعوى على الغاصب وإن لم يكر المدعى في دمحيث أراد نصيبه بغصب ولا  
يمنع يئنه قبول اليئنة والحال هذه والله أعلم (مثل) في ذي يدو خارج تنازع في رجل يدعى الملك  
المطلق وتاريخهما سواء من منهما المقدم بيئنه (أجاب) يئنة انذار جمة دعة وكذلك لو كن  
دعوى الملك بسبب الشراء أو أحدهما ذو بال أو آخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله أعلم  
(مثل) في رجل غصب ثوباً مدعيانه تساج بقرته وذل البدعي اتساج بقرته بالنعاه اقام كل يئنة  
على دعوا من المقبول من البيئتين (أجاب) المقبول يئنه مدعى لتساج من بقرته بالنعاه السابقة  
دع عليه صرح به في الجروحة مع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (مثل) في ذي يدو خارج  
تنازع في بقرته وذو اليد يدعى شراؤها والخارج يدعى ملكها فلهذا برهن علم أو حكم له بها أو سلمه له فهل  
تسع دعوى ذي اليد بعد ذلك على ملكه مطلق أو بيب غير الشراء (أجاب) لا تسع والله أعلم  
(مثل) في رجل ضاع له جمل مقصود به وسم وغاب عنه أيا وبيت الشعر عليه فسمع أد بالحل  
القلا في قضى السه فلما رآه أشنه بذات الشعر عليه فقال ما هو جلي في غير محل النزاع ثم يئنه  
فعلم أنه جله هل اذ ادعاه وأقام عليه عدلين شهد أنه تسع دعواه وتقبل يئنه أم لا (أجاب)  
في المثل لا للاصحاب كلام حمله اختلاف واضطراب في التفصيل فقار أن لم يكن هذا  
دعوى ونزاع وأقر أنه ليس له ثم ادعاه لنفسه وتقبل وإن كان له دعوى ونزاع لا تقبل وملك

مطلب في رجل اشترى ثلثي  
فرس فادعت أمراة أن لها  
ربعها الخ  
مطلب في حصان بين اثنين  
لا أحدهما الربع وللآخر  
باقيهما الخ  
مطلب في رجل تلقى يتاعن  
عن أبيه وتصرف فيه مدة  
ثم ادعاه الخ  
مطلب رأى غيره تصرف  
في أرض زماناً ولم يدع لا تسع  
دعوى ولده بعده  
مطلب ادعى ولادة الدابة  
في ملك تابع بالنعاه الخ  
مطلب تسع الدعوى على  
الغاصب وإن لم يكن المدعى  
في يئنه  
مطلب ادعى كل من انذار ج  
وذي اليد الملك المطلق  
مطلب ادعى الغاصب أنه  
تساج بقرته وذو اليد أنه تساج  
بقرته بالنعاه  
مطلب ادعى ذو اليد الشراء  
واخراج الملك المطلق وقضى  
له الخ  
مطلب في رجل ضاع له جمل  
مقصود الخ

وفى في جامع الفصولين بقوله ويلوح في أن الخلاف واقع فيما لو أقر المدعى قبل التراجع وأما قوله  
مع وجود التراجع ينبغي أن تبطل دعواه وقا على عكس ذي اليد ثم قال هذا ما ورد على الخطر  
القاتري تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والحمد لله ملهم الصواب ومسهل  
الصعاب اه والله أعلم (سئل في امرأة كانت تتناول قدر معلوما من قصب جد هامة مسنين  
سئلت من أين التاني فقال من جدتي ثم سئلت ثانيا عن ذلك فقالت تلقت من ابن ابن الواف  
وأقامت على ذلك بينة هل تقبل ينتها ولا بعد هذا تناقضا (أجاب) نعم تقبل ينتها ولا بعد هذا  
تناقضا منها في البرازية من التناقض يعني فيما يصري فيه الحق والله أعلم (سئل في رجل اشترى  
عنب كرم من غيره ووضع يده على الكرم بمن معلوم فاذا في شخص بعد مضي سنة على مشتري العنب  
أن الكرم كرمه كان اشترا من بائع العنب بان العنب ينزل كرمه ويطلبه بمن العنب وأظهر حجة  
شاهدة بأنه اشترا منه فهل تسمع دعواه المد كورة على مشتري العنب أم لا (أجاب) ليس له  
دعوى مسهوعا للحالة هذه إذ طلبه الثمن إجازة ضمنا وهي كالوكالة السابقة والطلب فيها المباشر  
السبع لتعلق الحقوقيه دون المالك والمالك يتبع البائع فاذا اتبعه فلا يخالو اما ان يعترفه  
بالملكية فيجب عليه دفع ما قبضه اليه واما ان ينكر فيكون الرهان على المدعى واليمين على المدعى  
عليه أما برهان الأول فقد صرح في جامع الفصولين وأكثر كتب المذهب بان طلب الثمن ودفعه  
وقبضه إجازة لبيع القضوى وأما برهان الثاني فلحقه وفي أكثر كتب المذهب بان إجازة  
اللاحقة كالوكالة السابقة وأما الثالث فلفاق أكثر المتون والشروح من أن المطالبة بالثمن  
لمباشرة العقد للمالك قال في جامع الفصولين وغيره لو أراد المالك أخذ ثمنه من المشتري ليس له  
ذلك الا اذا اتى أن القضوى وكله قبض عنه وهذا كله ظاهر لئلا له أدنى الماهل المذهب هذا ولولم  
يطلب الثمن وطلب تضمينه العنب ابتداء فلا يتم تعيين وزن العنب المدعى به ويان نوع العنب  
لكونه مثليا ويان ذلك في المثل شرط لصحة الدعوى قال في جواهر الفتاوى رجل اشترى على  
آخر أنه عنب من كرمه وقران الاعقاب وقطع من أشجاره كذا وقران الحب قيمة كذا  
فاستلحه فانه لا تصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد من بيان نوع العنب والحطب فان قيل ان  
كان في العنب بشرط هذا انه مثلي فلاذا يشترط في الحطب المستلح وهو ضمون القيمة وقدين  
القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة وأمن الجوز والقرصاد أو غير ذلك وأنه  
رطب أو يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه صاد في بيان هذا ولا بد من بيان ذلك اه فقوله  
ولم يبين مقداره لان الوقت يحتضن قضاوذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك ليس بمتصور  
لما أكم ما يحكم به للعدى والله أعلم (سئل في) فيس اتم بضرب آخر فرجع اليه فاشهد أنه لا يستحق  
قبله حقا أو أرباعا وما يكسمة ومات هل تسمع دعوى أولياءه وتقبل ينتهم بأنه كان ضربه يقبل  
ذلك الاشهاد ومات به أم لا (أجاب) لا تسمع دعوى أولياءه والحال هذه كاهو ظاهر البيان لمن  
صبح طرف اغلته من أمامه في فقه النعمان والله أعلم (سئل في ثلاثة اخوة اشقاء عائلتهم  
واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مقروض لآخيه يعاوضوا جميع التصرفات مات  
أحدهم عن ثلاثة بنين كانوا موضوعا على أمرهم فاجتمع لهم أموال ثم اختلفوا فاذا في عهدهم ان  
البيتان الثلاثي والذين الثلاثة في خاصة دونهم وأبرز كوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون  
غيره ومدة أخوه موأولا وأخيه سوى واحد ادعى حصته فيها فأنكر وحلفه الحاكم لكونه زائد  
ظاهرا وممن ابن الاخ والاخر يريد إقامة برهان شرعي بينة عادلة تشهد أنهم كانوا عائلة واحدة

مطلب في امرأة كانت تتناول  
قدر معلوما فقالت تلقت  
الح  
مطلب في رجل اشترى عنب  
كرم من واصل اليد ثم ادعى  
شخص على مشتري العنب  
أن الكرم كرمه ويطلبه الح

مطلب رجل ادعى على آخر  
انه غصب من كرمه وقران  
العنب أو الحطب الح

مطلب فبين اتم بضرب  
آخر فاشهد أنه الخ ثم مات  
هل تسمع دعوى الخ  
مطلب في ثلاثة اخوة في عائلة  
مات احدهم عن ثلاث بنين  
الح

وكسبهم بينهم كل مفروض الاخر يعاوض امره او سائر التصرفات كاشترى افعلاه وانهم مضوا على  
امرهم بعد موت الاخ كما كانوا قبل يتعمدوا حقه في العقار المذكور وان كسب في حجب  
السكران اشترى لنفسه دون غيره أم لا (اجاب) اذا ادعى الحصصه بشركة المناقضة وأقام بينة عليها  
من الشركة قبل ويحكم بحصته وان كسب في ذلك التابع انه اشترى لنفسه انفق رآن أحد  
المناقضين لا يعلل الشراء لنفسه خاصة في غير طعم اهلوكسوتهم وقد تقر رأيا انه لا يشترط في  
شركة المناقضة التخصيص عليها بل يكفي ذكر معناها ولا يمنع منع القاضي السابق لانهما على  
عدم اليقنة والله اعلم (سئل) في خمسة اثمار ظهر راع على رجل واحد والاه اموالا وأوابا ثم انه  
وجد اثنين من الخمسة الاخذين فهل له المطالبة الاثنين جميعا ما اخذوه من الاموال  
والاواب وقبض ذلك كله منهما (اجاب) ان كانت تلك الامور جميعها في ايدي الاثنين فلهما  
الدعوى عليهم باجماعا ومطالبتهما بما ربحا عليه وان لم تكن بأيديهما وأراد الملك اخذها بعينها  
فلا تسمع الدعوى بشئ منها الا على من هو سنده وان أراد التضمين وقد ثبت الاستيلاء على وجه  
الاشترائك بحضور الكل بعد استيفاء شرائط الدعوى باليقنة والضمين عليهم بخمسة وان ثبت  
بقرار الخمسة فكذلك وان ثبت باقرار الاثنين ما قالوا اغتصبنا أو اخذنا كذا وكذا وكما خصه  
قاضي علمنا ما ابرهان الاول فلما صرحوا به فاطبة أن دعوى الملك المطلق لاتصح الا على ذي اليد  
ودعوى الضمان تصح على غيره ذي اليد فينظر في دعوى المدعي بماذا فعل معه عا ذكر وأما برهان  
الثاني فلما صرحوا به ايضا في الأصول والقروى عن أن اشترائه الجماعة فيما لا يتجزأ واجب التكامل  
في حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كلاً كانه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل  
الجمع واحد او فيما لا يتجزأ واجب التوزيع وما نحن فيمن قيل الثاني كالاتياع على السيد ونحوه  
والاشترائه هنا باجماع ايديهم وهو متصور حتى لو قدرنا أنهم حين ظهر راعوا أخذ كل واحد شياً  
بافتراده فالضمان لذلك الشيء على آخذة خاصة حيث لم تتعاقب ايديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم  
عليه فالملك مخير يضمن من شاء وترجع المسئلة الى المسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا يابس  
يدكرشي من القروى شاهد على ما ذكر فقول قال في جامع القصولين في الفصل الثالث راعوا  
لقتاوى رشيد الدين غصب قنافة من عليه آخره فقه فقه له ثم ان المصوب منه برهن على  
غاصبه أن القن ملكي لا تقبل بينته ادعوى الملك المطلق لاتصح الا على ذي السلكين لو ادعى  
على غيره اليد امكن غصبه حتى تسمع في حق الضمان لا ترى أنه دعواه على الغاصب الاول تصح  
ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المصوب منه على المقتضى أنه هذا القن ملكي  
تقبل الخ ومن تلق كثير من كتب المذهب وفي التبين في الشركة الفاسدة معللا لاستوائهما في  
المباح الماخوذ فليدبما لانهما استويا في الكسب وفي كونه في ايديهما فكان في يد كل واحد منهما  
النصف ظاهر اذ لا يصدق فيما زاد عليه الا سبعة فهو مصرح في تجزى اليد الذي هو المدعى ويؤيده  
أنهم صرحوا فاطبة بان الفتوى على تصور غصب المشاع وهو ما يقطع الشغب وفي التنازعية  
من باب الغصب فقلنا عن السراجية فرجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكأعشرة قضى  
عليه بجميع الات اه ووجهه انه ادعى الاشترائك في الغصب ومن لوازمه وضع يده على  
المصوب وقد قدر اقراره على غيره ففي اقراره على نفسه فقد على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك  
باليقنة لتعديها كما تقر رآن حجة الاقرار فاصرة وحجة اليقنة متعددة وقد تقر وجوب الضمان  
بسبب اليد الطاللة الزيلة ليد الملك الحقيقية والحكمة فالحقيقة مثل فعل الغاصب

مطلب في خمسة اخذوا من  
بيت رجل اموالا فظفر  
بأثنين منهم تسمع دعواه  
عليهما ان كان الخ

مطلب دعوى الملك لا تسمع  
الا على ذي اليد ودعوى  
الضمان تصح على غيره  
مطلب الاشترائك فيما  
لا يتجزأ واجب التكامل

مطلب برهن على غاصبه أنه  
ملك لا تقبل

مطلب الفتوى على تصور  
غصب المشاع

مطلب في آراء البالد الحقيقة  
أو الحكمة وأزالتهما



مطلب في ميت لا وارث له  
وعليه ديون لأمنس الخ

مطلب في رجل ادعى عقارا  
في يد خاله أو ناعن أمته وادعى  
انحلال الشراء منها الخ

مطلب في ابن كبير له كسب  
مستقل يكون بعينه  
ورثته لا لآبيه

مطلب يشترط في كون  
كسب الابن للاب انحلال  
الصنع وعدم مال الخ

مطلب في رجل مات عن  
ابن كبير وابن صغيرين  
ولكبير ولد فالكسب أوالا  
ثم اختلفوا الخ

مطلب في أخوين كلاهما  
في عيال الاب غرس أحدهما  
الخ

والحكمه مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما إذا انتصا كروايد الغصب قبل المنع كما حقق  
وحز في محله والكلام فيه يطول والله أعلم (سئل) في ميت لا وارث له في الظاهر وعنده  
ديون لأمنس فهل يدعوهم على وصيكل بيت المال أم نصب القاضي وصا يدعى عليه أم لا  
(أجاب) قد دفع مثل هذا السؤال لآستاذنا شيخ الاسلام الشيخ محمد بن الشيخ سراج الذين  
الخاص في جواب بقوله المنصوص عليه أنه لو لم يكن الميت وارث فجاء مدعى للدين على الميت نصب  
القاضي وصا للدعوى انتهى قال ونظا هذا أن وكيل بيت المال ليس بضمم الذول صلح لكونه  
خصما لما احتاج إلى نصب القاضي خصما مع وجود وارث انتهى والله أعلم (سئل)  
في رجل ادعى عقارا في يد خاله أو ناعن أمته فادعى انحلال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر  
شاهدين شهد أحدهما بقرار الابن ببيعها له وقبض ثمنها منه وشهد الآخر له بالشراء أو التسليم  
وقبض الثمن وهو كذا هل تقبل هذه الشهادة وتعمل بها شرعاً أم لا (أجاب) نعم تقبل  
شهادتهما قال في جامع الفصولين ادعى شراءه وشهد أحدهما بالشرائه وأقره بقبول انتهى  
وقال في الزاوية وفي الأقضية شهد على البيع بلا بيان الثمن ان شهد على قبض الثمن تقبل  
وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة  
لأنها تقضي على قبض الثمن فلا حاجة إلى بيانه والحال هذه والله أعلم (سئل) في ابن كبير  
ذو زوجة وعياله كسب مستقل حصل بسببه أموال الاموات هل هي له خاصة أم تقسم بين  
ورثته (أجاب) هي للأب تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل  
نفسه وأما قول علي ثناب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شئ ثم اجتمع لهما  
مال يكون كله للاب إذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشرط منها اتحاد  
الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله أي أنه فاذا اعدم واحدهما لا يكون كسب الابن  
للاب وما افترى ما على الواب المستقلة من قولهم لأن الابن إذا كان في عيال الاب يكون معياله  
فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات  
عن ابن كبير وابن صغيرين لأن تركه فرياهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جله عائلته مع  
ابنه المقارب لهما في السن وحصلوا جميعا بالكسب والعمل ما لا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه  
فالكبير يدعيه كله لنفسه وأنهم كانوا معينين له بالعمل وابنه يدعى برعه بعمله وأخوه يدعيان  
ثلثه بعملهما وان ابنه لاصحة معهما لكونه معيالا والمعا الحكم في ذلك (أجاب) ان  
يثكون ابنه وأخوه عائلته عليه وأمرهم في كل ما يفتقرون اليه وهم معينون له فالحال  
كله هو القول قوله فيما لديه بينه وبين الله فالجزء أمام موين يديه وان لم يكو فوا بهذا  
الوصف بل كل مستقل بنفسه واشتركو في الاعمال فهو من الاربع تسوية بلا  
اشكال وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة ما قسم مستقلون فهو بينهم اثلاثا  
يقين والحكم دارع علمه باجماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله أعلم (سئل)  
في أخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس أحدهما نجرة وتين وهو في عياله ثم مات الاب هل هي  
للغارس أم تكون ميراثا بينهما مع الاب (أجاب) تكون ميراثا مع الاب الذي هو في عياله  
أذي للاب ولو غرسها الابن المنكحور قال علماؤنا في الابن والاب الذين يكتبان جميع  
ما اكسبا للاب لان الابن يعتمد معنائه لا به حيث كان في عياله ألا ترى أنه اذا غرس نخرة تكون  
للاب صريفي الخلاصة والبرازية ويجمع الفتاوى وغيرهما من الكسب فيقسم على فرائض الله

مطلب في رجل ساكن  
بيت أبيه ولا يعرف له مال  
مخصوص هل يكون الخ

مطلب حاصله أنه لو باع  
بحضرة تفرقه أو زوجته  
ثم ادعى ملك المبيع لا تسمع  
بخلاف الاجنبي مالم  
يصرف المشتري

تعالى تصفها القمارس ونصفها الاخرى حيث لا وارث له غيرها واقطاع (سئل) في رجل  
ساكن بيت أبيه وفي جلة عياله يفتنه يتعاطى أموره ولا يعرف له مال مخصوص بماله هل يكون  
ما بين يديه وما بين يده من ماله لا يبيع في نفسه اذ لم يجرى فيه الارث (أجاب)  
حيث كان من جلة عياله والمعينه في أموره وأحواله فسمع ما فصل يكسبه ويحبه  
بكد وموتعه فهو ملك خاص لايه لاشئ في نفسه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له المكسب  
جلة أموال له في ذلك لايه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحلة فهي لايه نفس عليه  
علماؤنا رجحوا الله تعالى فلا يجرى فيه ارض عنه لكونه ليس من ماله وكانوا الحال هذه واقطاع  
(سئل) من غزاة من الشيخ صالح ابن صاحب النوير عما نقل في الزاوية في كمال النكاح  
في الفصل التاسع في نكاح الكبرياى وشاؤ زوجته أو بعض آثاره حاضرة ساكن ثم اتاه لا تسمع  
واختار القاضى في قتاؤه أنه تسمع في الزوجة لا في غيرها واختار أئمة خوارج ما ذكرناه بخلاف  
الاجنبي فان سكونه وقت البيع والتسليم ولو جاز لا يكون رض بخلاف سكونه الجار وقت  
البيع والتسليم وتصرف المشتري في زرعها وبيعها حتى سقط دعواه على ما عليه الفتوى قلنا  
لا طماع القاسدة انتهى كلام الزاوي وهما في القسمة من كتاب الدعوى في باب ما سئل دعوى  
المدهى باع أرضا وسلمها الى المشتري وتصرف فيها منذ زرعها وبيعها ما سئل ثم لا تسمع انها  
ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضر وقت البيع والتسليم وسا كذا وقت صرف المشتري قبله  
فلو لم تصرف فيها المشتري ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجار  
بهذا التقدير بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسط ولده أو زوجته حاضرة ساكنة تحت  
نسقط بهذا التقدير دعواهما انتهى والمعرض على جناب حضرة مولانا وسيدنا بعد اهداء  
وافر الدعاء والثنا في كل صباح ومساء أن المفهوم من العبارة أن الاجنبي غير الجار لا يصير  
كجار في سقوط دعواه تصرف المشتري في المبيع زمانا نصيبهما الاجنبي الجار بعد  
استثنائهما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم انه ان وجد نقل صريح بان الاجنبي  
كالجار في حقوق الدعوى تصرف المشتري زمانا فتقيدون ذلك وتشربون من أى كتاب نقل وفي  
أى محل ذكر حتى تنظر لا تقع في ذلك اختلاف بين الأصحاب لازما لمبدأ الاجاب (أجاب) قال  
في شرح تنوير الابصار المسى بفتح الفغار في مسائل شتى في آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا  
أو ثوبا أو غيره وأمر أنه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن اضملا لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جاز  
الاذا تصرف المشتري في زرعها وبيعها لا تسمع دعواه انتهى فقوله الاذا تصرف فيه المشتري  
الخ استثناء من قوله بخلاف الاجنبي ولو جاز فهو صريح في مساواتهما أى الجار والاجنبي في  
الحكم وبه اتفق شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في قتاؤه في كتاب البيوع  
ويقوم التساوى بينهما في الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد ان ذكر مسألة القريب والزوجة  
قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا تصرف المشتري زمانا وهو ساكنة تسقط  
دعواه انتهى فقوله رآه الضمير فيه راجع لغیر القريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة  
القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبها الخامس والعشرون فهي غير حاو لا ريب  
في مساواتهما في الحكم لا شرا كهما في العلة وأما عبارة الزاوية والقسمة فلا دلالة فيها على  
الفرق بينهما في الحكم أما عبارة الزاوية فموجب قوله فيها بخلاف الاجنبي فان سكونه وقت  
البيع والتسليم ولو جاز لا يكون رضا تساوى الاجنبي والجار في هذا الحكم وقوله بخلاف

سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زعوا وبنا فيه اثم هذا الحكم  
 الجار وهو لا ينافي الحكم عما عدا ذلك كما تقرر غاية ما فيه أنه سلك في العبارة مسلكا تقرر  
 ملحق فان حقه أن يقول بعد قوله ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زعوا ولا يفي عبارة تنوير  
 الابصاره وأما عبارة القسمة في أول الامر وضعها في الجار ولا ينافي غيره والذي شهد بشاويهما  
 ذكر الحيوان والثوب بيع العقار والجار المجاور ومقر من المتنازل وذكر الجار الملتحق وتضمن  
 الحاقهما القريب مع دخوله في معنى الاجنبي فان المراد به خلاف الزوجه والقريب كما هو ظاهر  
 وقد ذكرنا انقضاء الحنفية عن علم مصر بشاوي الجار مع الاجنبي في الحكم المذكور لا شرا كونهما  
 في العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد تصرف المشتري فيه زعوا وبنا على ما عليه  
 الفتوى قطع الاطماع القاسدة وسد باب التزوير والتليس وهذا أقدر مشترك بين الجار  
 والاجنبي واشترط فيه ما تصرف المشتري زعوا وبنا بخلاف الزوجه والقريب بل ان الحال أو كشف  
 للزوجه والقريب من الجار والاجنبي فاكتم فيهما الحضور والسكوت واشترط في الجار  
 والاجنبي تصرف المشتري زعوا وبنا لينا كدعنا لما لم يظهره والتليس منهما بعده  
 الحاله فتبين دعواهما فطر المدعى عليه لترجع جانب الحق بجانبه اذ المفروض على الحاكمان  
 بدورهم الحق كقما دار ولا دفع ما يقال ان الجار ليس له أن يكتسب من الاجنبي فينبغي الحاقه  
 بأن زوجته والقريب قالوا بخلاف الاجنبي ولو جارا القصور طالع الزوجه والقريب في ذلك  
 فالحق بالاجنبي وهذا هو القول الرابع في المسئلة وهناك أقوال أخر سماع الدعوى في الكل  
 مطلقا اشترط تصرف المشتري في الكل الحق الزوجه بالاجنبي دون القريب وغير ذلك  
 والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقارا وزوجته وابنا وشا فادعى وكيل الزوجه  
 على الابن ان ارضائه فادعى شراءه من أبيه وأعلم جنة شهدت بوجهه وحكم به يوم من معارضته  
 ثم أقر القاضي له البنت بصحتها فبالاثر وصدقته فهل اذا ثبت اقراره بذلك لايهازم به يحكم  
 عليه مؤاخذه باقراره أم لا (أجاب) نعم يحكم عليه بذلك وتسمع مثل هذه الدعوى من  
 البنت أو من وورثتها قد قال في جامع القصولين الدفع من غير المدعي لا يصح الا ان كان المدعي  
 عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاثر أن المدعي قال أنا بطلت تسع انتهى وفي البرازية  
 أقر القاضي له بعد القضاء أنه حرام وأمر ما يشترى لمن المقتضى عليه يطل القضاء أصله  
 برهن أن هذا العنزة بالشرا هو الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء وقد علمت  
 أن أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضاء عليه  
 قضاء على الآخر فدخل فرعنا في متقول البرازي فاذا اتى بهذا الدفع قبل منه ولو كان بعد  
 الحكم بصح اقراره وثبت عليه وسواء كان بصريح قوله هو ارث عن أبي وكذبت في دعوى  
 الشراء وأمره بغيره بالشرا منه بعد قوله هو حرام أو باستشرا منه بنفسه بعده كما يعلم بالاولى  
 وقد أكثر في جامع القصولين من الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (سئل) في ميزاب يصب  
 في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حاد أو قديع ويريد صاحب الدار  
 رفعه فما الحكم (أجاب) لو كان يسيل منه الما وقت النصوصة ترك والقول قول صاحبه  
 بيمينه أنه مأهول محدث ولو لم يكن سائلا وقتها فعليه البينة أنه مسيل قديعاً أو مسيل أبيه أو مسيل  
 بأقعه اشترط أن ذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا حدوته لم يحتفظ جيرانه وأقرانه  
 وواحدة الوقت كيف كان يجعل قديعاً وبني والحال هذه كما شرحه غالب علاننا والله أعلم

مطلب في رجل مات وترك  
 عقارا وزوجته وابنا وشا  
 فادعى وكيل الزوجه على  
 الابن ان ارضائه ثم أقر القاضي له  
 البنت

مطلب في ميزاب يصب في دار  
 آخر فاختلف صاحب الدار  
 مع صاحبه الخ

مطلب في رجل ادعى شصا  
ارثا في حدود جماعة فلباه  
بأن اشترى ثمن زبدوزيد  
اشترى من أبيك الخ

مطلب ادعى على عمه  
جده فقال كان أولي في حياي  
أبي ومات قبله الخ

مطلب في حاصل فيه بيان  
من عليه البيعة وبين من  
يصدق بيته

مطلب القنطع فادعى  
من بيت المال لا يكون خصما  
للمدعي ملكيتها الخ

مطلب في متول على وقف  
يدعى على أسباهي أنه قسم  
من أرض الوقف الخ

(مسئل) في رجل ادعى شصا مع لوف محذو على جماعة ذوي ايدار ثمن أبيه فلباهوا  
اشترى ثمن من زيد بكذا ووقع القاض بيننا ومنعوا زيدا شرا من أبيه فلباهوا كذلك هل  
إذا ثبت ذلك البيعة يدفع المدعي أم لا وهل إذا طلب احضار صك شرا منهم من زيد بكذا شرا  
زيد من أبيه يانهم ذلك أم لا وهل يكفون إلى بيان الثمن الذي اشترى به زيد من أبيه أم لا يكفون  
لذلك ولا يكفون بوجه ذلك أيضا (اجاب) إذا ثبت شرا المدعي عليهم من زيد بكذا شرا  
من أبيه ادفع المدعي المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار صك شرا منهم من زيد بكذا احضروا  
صك شرا من زيد من أبي المدعي بالإجماع لأن الشخص قد ثبت في ولا يكتب صك الشرا من أبي  
الغن انما يحتاج اليه لو احتج إلى القضاء بالمدعي ولا حاجة اليه هنا اذ المدعي على سيد يعون  
الشراء من اشترى من أبيه لا من أبيه فلا يلزم المدعي عليهم ولا شهودهم ببيعة الغن الذي اشترى  
به زيد من أبيه كما هو ظاهر لمن يطلق عليه اسم القصة واقه أعلم (مسئل) فما إذا ادعى على  
عمه بقرعة حده فقال كان أولي في حياي أبي ومات قبله بلا ترك هل القول قوله أم لا (اجاب)  
القول قوله بيته فيها هو يتعينه لأن أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غريم  
من غريمه أخيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في دعوى  
الإقرار بغير ثبوت من ضمن يدعى الارث أو الزيادة فيه والقول قول من يشكر والخارج هو المدعي  
وقد ايسد هو المتكرر لأن الأول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر إذا لد دليل الملك  
فلا كان ابن الاخ هو الواضع اليدود عنه كان القول قوله ولو كان المدعي في ايدهم ما تسلوبا  
ولو كان في ذمتهم أو في مال الاب الذي هو جده المدعي فعلى ابن الاخ البيعة لأن ارث الابن  
محقق وارث ابن الابن فيه شك والحاصل أن من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا وابنه  
في ارثه فعليه البيعة ومن شبهة الظاهر وضع اليد ونحوه والقول قوله بيته وهذا هو الأصل  
الذي تبنى عليه الفتاوى وترتب عليه البنات والاعيان والقصة لا يحق علم من كان الممن  
في جانيه ومن البيعة عليه بعد أن سطر النظر الصحيح واقه أعلم (مسئل) في أراضي بيت المال  
التي يقتطعها السباهي قطر عطاء في الدوان هل ينصب السباهي فيها خصما للمدعي وقتها ملكا  
أو وقفا ولا ينصب خصما لكونه عليه البيعة ملك (اجاب) لا ينصب خصما للمدعي  
ملكاً أو وقفا لعدم ملكها لأن السلطان ما جعله فيها الاخراج الذي كان يجعل لبيت المال  
فلا ملكة في رقبته ولذلك لا يجوز منه ولا يصح منه وقفها ولا تصرفه فيها بغير صريح ملك  
بيت المال ولا ورثته وللسلطان ان يحضر جماعة إلى غير وفده عليها بأمانه فترجع إلى محنة  
كتاب الدعوى الشهيرة وهي دوائر في كتب علماءنا وانظر إلى كلام الشيخ شهاب الدين أحمد  
ابن القسيب وإلى كلام الشيخ قاسم بن قطلوبغا وإلى كلام الشيخ زين بن نجيم في رسالتهم  
الموضوعة عن الاقطاعات فانه صريح في المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علماءنا جميعا في محنة  
كتاب الدعوى ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين واقه أعلم (مسئل)  
في متول على وقف يدعى على رجل اسباهي أنه يقسم بعض أرض من أراضي الوقف بغير طري  
شرعي ورفع أمره إلى حاكم الشرع الشريف وطلب من جانيه الكشف على ذلك والتظرف في  
حدودها بموجب شروط الواقف المتخلد بيده فتدب من جانيه تأييد الكشف على ذلك بوجه  
الاسباهي التصرف في الأرض فذكر الاسباهي أن الكشف والتعديد لا يصدران في وجهه  
وانما يصدران في وجه المقر دارومر ادعيا لا متنازع من ذلك فهل تصدر الدعوى في وجهه

والكشف والتعديد لم لا (اجاب) مجرد الكشف والتعديد غير ممنوع مطلقا اذا ثبت  
دعوى رقة الوقت لانهم مجرد اطلاع وامامع الدعوى في ذلك في السبهي الذي هو الغاية  
للارض تظيع عطاء في الدوان لا يصلح خصما لانه ليس بملك للارض بل انما جعل له ان  
الذي كان يحصل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لها ولا تصرفه فيها تصرفا يغير جهتها ملكا  
المال ولا تورث عنه والسلطان ان يجر جهتها لا غير فبذلك عليها امانة فتدبر على جهة كفاية  
الدعوى الشهيرة وهي دوار في كتب علماءنا ومن اراد ان يوقف على المسئلة بصرح التعليل  
فعله برسالة الشيخ شهاب الدين بن القتيب ورسالة الشيخ فاسم بن قطوبغا ورسالة الشيخ زين  
الموضوعات في الاقلعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لظهورها ووضوحها من كلامهم  
فما يصلح خصما وما لا يصلح خصما واقه أعلم (سئل) في سبهي ادى عليه من له ارضان  
أما جارية في تيماره ويريد ان يقيم البينة عليه بذلك هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع في حق  
الارض (اجاب) لا تسمع لان الارض ليست ملكا حتى يذهبها بالملكه وواضح اليك كذلك  
ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتساول خراجها مقام حقه أو وظيفة الا ان يوكفه السلطان في  
الدعوى بمافعل ذلك بتقويضه وقدمت شجنا السراج الخائف عن دعوى وكيل بيت المال  
فاجاب بانه لا يصلح خصما الا ان ينصبه السلطان خصما فبذلك خصما على المنازعة وبمثلها صرح  
صاحب البحر في مسائل شتى وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاء بيت المال الا اذا  
فوض لهم السلطان الدعوى فيثبت دفع الدعوى منهم وعليهم حيث اذن بهما السلطان واقه  
أعلم وكتب ايضا على من له ماصورة لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في  
الارض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوى عليه اوله وقد صرح علماءنا بان وكيل بيت المال ليس  
بخصم يدعى او يدعى عليه مالم يأذنه السلطان بالدعوى وقد اقر بذلك استاذنا السراج  
الخائف وهي في فتاواه ولذا كرامه شاهد له صفة ما أدنى به استاذنا وهو ماصرح به في طبع  
القصولين في اوائل الفصل الثالث وهو ادى عليه انه استأجر الدابة قبله أو انما ملكه اختف  
فيه المتأخر ونفعل انهم خصم لا يمدى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شيء ينتصب خصما  
لمن يدعيه قال وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبتماني أو ملبون  
دعوى القعل بأن قال مثلا استأجرتا قبلك وسلمها اليك الا ان لا ينتصب خصما به انتهى (ط)  
وقال (غ) هو الصحيح اذ لا يدعى ملك العين كاستعير فلا يكون خصما انتهى (اقول) اذا ركه  
السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسمع منه وعليه لانه فوض اليه ما ملكه وقد ظهر الحكم واستبان  
وانقل من الاخبار الى العيان واقه تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جمعة فادى  
عليه شخص خارج انما ملكه وأخذها بلا حكم وهي نتاج البائع هل اذا أقام المشتري بينة عليها  
نتاجه يندفع المدي ولو أقام بينة الملك المطلق وان نتاجه لكونه خارجا وكذلك البائع اذا أقام  
بوجه المشتري عنه بينة بذلك يندفع (اجاب) البينة في النتاج لذى البدول أو أقام الخارج بينة  
على النتاج وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه يندفع المشتري عن البائع اقامة  
البائع البينة بذلك عليه والله أعلم (سئل) في رجل باع جارية له لا تفر فظهرت حامله فادى  
البائع المذكور الحمل منه فالحكم (اجاب) يطران ولده لا قل من ستة أشهر من وقت  
البيع ثبت نسبه منه وتصر أم ولده ويطل البيع السابق ويسترد هاهو يرجع المشتري الفين  
ويلزمه العقر وهو المثل ان كان المشتري وطئها وثبت عليه ذلك بضو اقراره اذ لا يتخلو وطئ

مطلب دعوى السبهي  
على من له ارضان في تيماره  
لا تسمع

مطلب وكيل بيت المال  
لا يصلح خصما سواء ادعى او  
ادى عليه الا باذن السلطان

مطلب هل يكون المتأخر  
خصما لمن يدعى عليه أنه  
استأجر قبله أو انما ملكه

مطلب لو اشترى جمعة  
فادىها اخر فاقام المشتري  
بينه انها نتاج بائعه تندفع  
خصوصة المذنى

مطلب في رجل باع جارية  
فظهرت حامله

مطلب ادعى الوارث على  
آخر أن زوجة المورث دفعت  
له كذا من الخ

مطلب باع الجدا أو الابل  
عقار اليتيم بلامسوخ

مطلب حاصله أن رجلا  
ادعى على آخر أن الدار  
الفلائية وقف عليه وعلى  
آثاره وبسده كتاب وقف  
حكيم له بالدار بمجرد ذلك الخ

مطلب البس في العقار  
لاتتف بصادق المتداعين

مطلب بشرط لصحة القضاء  
اليتيم المدي في يد  
المدي عليه

دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجة مورثه بعد  
موته دفعت له كذا من التقوم من تركته تعديا بغير إذنه فأكفها طام عليه عنته أنه أقر مكذا فادعى  
المدي عليه أنه أقر بعد أن لاشي لم يخلص من تركته ولا قبل زوجه المورثه قبل قبول دعواه وتسمع  
بينه بثلث وتدفع خصمه عنه أم لا (اجاب) نعم قبل دعواه وتسمع بثلث وتدفع عنه  
خصمه فقد قال في جامع الفصولين زاعما الذخيرة لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن  
المدي أقر قبل الحكم أو ليس له عليه شيء يطل الحكم ويمنطق كثير من الكتب والله أعلم  
(سئل) في تيم باع جده أو أبايه عقاره بغير مسوغ فطلب استرداد من المشتري فادعى مسوغا  
وأكثر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (اجاب) يسع عقار اليتيم لا يجوز إلحال هذه  
وصرح في التنازلية بطلان المتني أنما يطل وصرحوا بأنه اذا وقع الاختلاف في صحة البيع  
وطلاعه فالقول للمدي البطلان والله أعلم (سئل) في زنا دعى على عروها ما حكم شرعي  
وقال في تقرير دعواه أن الدار الفلائية الكائنة بالقدس الشريف يحكم الشرف المحسودة  
بحدود أربع عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من آثاره من قبل صلاح الدين بن بدر الدين  
حسن البعلبكي وأن صلاح الدين وقف الدار المذكورة على محمد بن نهم الدين محمد بن أحمد شهاب  
الدين بن ربيع مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وأن المدي عليه  
المزبور وضع يده على الدار المذكورة وأنه ليس من المستحقين في الوقت المزبور وأنه ما كن  
بالدار المزبورة بغير طر يق شرعي وطالبه بتقريرها وتسليمها اليه وسأل عنه فلما فشل فاجاب  
بأن الدار المذكورة في يد زوجته الحرة فاطمة بنت تق الدين بن ربيع ولم يعلم بأن للمدي فيها  
استحقاق فأقر بالمدعى من يده كلب وقف مضموه موافق لما ادعى فلما تامله الحاكم الشرعي  
المدعى له يمين صدور الدعوى أمر المدي عليه بتقرير الدار المزبورة وتسليمها للمدي حيث  
لم يكن للمدي عليه استحقاق الوقت المزبور فهل حيث لم يكن عمرو للمذكور خيمه لشرع بحيث  
أجاب بأن الدار بيد زوجته وأنه ليس له استحقاق فيها إلا تكون الحجة المكتوبة في وجهه جملة على  
غيره أم لا (اجاب) حيث كان أمر الحاكم المدي عليه بتقرير الدار وتسليمها للمدي مرتبا  
على ما ذكر فهو فاسد الكتابة به لا اعتبار به إلا في حق عمرو ولا في حق زوجته وقد تقر بأن البس  
في العقار لا يتب بصادق المتداعين إلا اذا ادعى التخصب أو الشراف لخصوص مقتضية ولو أجاب  
بأن الدار بيده ولو أثبت المدي يديما لينة لا تنتفع دعواه بقول للمدي عليه أن الدار بيد زوجته  
لما علم في خمسة كتاب الدعوى فخل المدي عليه بالينة المدي عليه على المدي المدعى انت حجة  
دعواه فالأمر المرتب عليه غير صحيح ويوجهه ما في جامع الفصولين ادعى منقولا فاققر المدي عليه  
أنه بيده قبل إقراره لا في العقار حتى يبرهن فلو أنكر الدوم يكن للمدي بينه بحلف (حكم) أنكر  
المدي عليه كون العقار بيده بحلف حتى يقر فلو أقر باليد حلف على الملاك فلو أقر بيده ثم بثلث  
العرض فلور برهن المدي بعد إقراره باليد أنه لا تقبل بينة المدي على المالك ما لم يبرهن أنه في يد  
المدي عليه فلو لم يبرهن على يد المدي عليه وبرهن على المالك بعد إقرار المدي عليه بالدوم قضى به  
للمدي لا يتفد حكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي أنه في يده ثم مر وقال نعم تشترط الشهادة  
بأن العقار بيد المدي عليه لتوجه الحكم وسامع البينة أم لا لو أنكروا الإبداء كونه بيده بحلف  
(طلعه) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدي عليه فبذكر المدي أنه بيده اليوم بغير  
حق وقر قواينهم وبين غيره بأن المدي عليه في غير العقار تصب خصها بسامع من غير أمر آخر

وفي العار ولا يتنصب جميعاً إلا باعتبار يد مقلد ثبت عند القاضي بد لا يجعله خصماً ولو شهدنا  
بملكته العار المدعى ولم يشهد أنه يد المدعى عليه يقبل عند مجرد حجة الله تعالى لاق ظاهر  
الرواية ولو شهد المدعى لا يد المدعى عليه وشهد آخر أن يد المدعى عليه يقبل كلاهما إذا الحاجة  
إلى شهادة مصلح خيم في إثبات الملك ولا فرق بين أن يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق أو  
فريقين ثم أدلت به يد المدعى عليه القاضى عن سماع شهدائيه أو عن معانة لأنهما جميعاً سماعاً  
أقراره أنه يد موطناً أنه يطلق لهما الشهادة وحده تشبه على كثير من الفقهاء أنه بمجرد إقراره هل  
ثبتت به حكمه في يد كذا التماساً ما يده لا تقبل ثم رز بعداً مطر (هذه) وقال تنازعاً في اليد  
فأراد أحدهما بخلاف الآخر ينبغي أن يحلف لانه يظهر نكوله يد في حق التناكل بترك العرض  
إلى أن يبرهن على اليد انتهى هذا وعمل القاضى بكتاب الوقف مجرداً عن حجة من حجج التشرع  
القررة زيد الأمر فيها ووجب للأدلة تقبلاً فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والله أعلم  
(سئل) في رجل علم ديناً لا يعرف له أخوة ولم يكن له فيه هل يطالبون بدية أم ليس  
عليهم طلب به (أجاب) لا يطالبون بدية لأنهم الهالك مطلقاً إذا لم يكملوا ما عتدوا من أرث أم لا  
حيث لم يصعوا أديهم على تركته أما إذا ترك ما لا ووضعوا أديهم عليه لم يثبت طلب الدين منهم  
ليوفوا من تركته والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل باع أو قسم ثم ادعى أنه كان فضولاً وان  
الملك لقان ولم يجز هل يقبل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد  
كبار نشؤوا في مصالحه وعنده وهو مطلق لهم التصرف في أمواله المبيع والشراء وقبض دونه  
ومار التصرفات والصورات مات وفي أديهم من أمواله نحو الدواب والمتاع وغير ذلك هل ذلك  
جميعاً عارث عنه أم لا (أجاب) نعم هو ارث عنه وإلّا مال هذه والله أعلم (سئل) في مدعى يد متاعاً معلوماً  
في تركته متاً أثبت بالبرهان هل يحلف المدعى على أنه ما استوفاه ولا شيئاً منه وإن قدم الورثة  
الاستيفاء أم لا (أجاب) نعم يحلف وإن تدع الورثة وإن أو بحلفه كافي البرازة وبالمسبة  
وفي الخائنة يحلفه القاضي بالله ما استوفيت منه شيئاً ولا برأته يحلفه على هذا الوجه فطار للبيت  
والوارث الصغير وكل من يجز عن النظر لنفسه بقية وفي الخلاصة واجمعوا على أن من ادعى ديناً  
على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت ذلك من المدون ولا من أحد  
آداء الملك عنه وما قبضه لك قابض بأمرك ولا برأته ولا شيئاً منه وما أحت ذلك ولا بشئ منه  
على أحد ولا عندك ولا بشئ منه رهن هكذا في أدب القاضى بالتصاف والصدر الشهيد والله  
أعلم (سئل) فيما إذا ادعى زيداً بدينه عمرو يد متاعاً وذلك في وجه وصى أو لأدعراً المتوفى  
وأثبت زيد المدعى كور ذلك والحال أن الوصى لم يحلف زيد المدعى المزبور أن هذا المال باق في ذمة  
عمرو ولم يقبض منه شيئاً ولم يعرض عنه عوضاً ومضت مدة بعد ذلك الإثبات والآن يطلب وكيل  
زيد المدعى المزبور المال من وصى إسماعيل عمرو المتوفى فحصل الوصى عن الإعطائه كون العين  
مرتبة على المدعى وهو عين الاستظهار والحال أنه لم يتعرض في الدعوى للعين بوجه من الوجوه  
والآن توب الدين عائب فهل يسوغ للوصى دفع المال من غير عين أم لا (أجاب) صرح  
على أن راجعهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من العين ولو أثبت الوارثه لخلق الميت انضماماً أن يكون  
بذمة دين فيصاحب لوطاً ثم طاراه والوارث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع منهم من  
كلام الخائنة وغيرها فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في رجل أقر قبض وديعة من فلان  
ثم ادعى أن إقراره كان كذباً هل يحلف المودع أم ما أقر كذباً أم لا يحلف (أجاب) لا يحلف

مطلب يشترط لصحة الشهادة  
بان العاقل في يد المدعى عليه  
المعانة

مطلب مات المدون عن  
أخوة لم يطالبوا بدية  
مطلب لو قال بعد البيع  
أو القسمة كنت فضولاً  
لا يقبل منه

مطلب مات عن أولاد كبار  
نشؤوا في خدمته وفي أديهم  
الخ  
مطلب إذا ثبت الدين في  
تركة مت لا بد من تحليفه  
أنه ما استوفاه الخ

مطلب إذا ثبت زيد الدين  
في تركة الميت بالخائنة في وجه  
الوصى لا بد من تحليفه أيضاً

مطلب إذا أقر قبض  
الوديعة لا يصدق في قوله  
أقررت كذباً

مطلب اشتوى كذا وتصرف  
فهم زمانا وتلقه عنده ورثه  
والآن الخ

مطلب اقرار البقي حال سفر  
اجته أمعوض من الزوج  
مجهل مهرها ثم ادعت الخ

مطلب ادعى الزوج بعد  
بلوغها أن ابدا قر قبض  
مهرها حال سفرها أو أم  
بينة الخ

عندهما إذا التلطف بترتب على دعوى محضه ولم تصح هنا التناقص وعلى قول أي يوسف صلته  
وفي جامع الفصولين (خ) الشافعي مع أي يوسف رجه الله تعالى في الصلح قبل الاختلاف  
بفرض الرأى القاضي والقضى واختار المتأخر ونقول أي يوسف وعليه الفتوى (سئل) في  
رجل باع كرا وتصرف المشتري فيه زمانا ومات وتلقه ورثته من بعده وتصرف فيه مملكتين  
والآن تدعى امرأته أنه ملكها هل تسع دعواهما على الملاحه على ذلك أم لا (أجاب) لا تسع  
دعواها والحال هذا والله أعلم (سئل) في صلح يسع شرعى حاصلها اشتوت فلا تمن فلان قباعها  
ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وجازته الشرعة ويده واضعة عليه إلى حين صدوره  
البيع وذلك جمع الحصة الشائعة وقدرها كذا في المحدود الفلاني شركة زيد بن يحيى الباقي بغير سمي  
وصدقت أخت البائع لا يموو والتماع على حصة البيع المذ كور على حكمه المزور وصد من أهل  
في محله أنه لا مطعن لهما في ذلك ومن الوجوه أصلا وعدت المشتري البائع رد البيع إليه  
إذا جاء البائع بالثمن المسطور بعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتري المبيع وتصرفت  
فيه مئة سنتين وأعادته إلى البائع يصدق بغير الثمن المزور لأن الاختصاص ما هو المذ كور لأن  
يذهبان حصة في المبيع بطريق الارث عن والده البائع هل تسع دعواهما أم لا (أجاب) حيث  
صرح بأنه يسع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصلح وحضرنا وصدقنا كما ذكر فيه لا تسع  
دعواهما عليه لأنه صريح الاعتراض منهما بما جامع ملكه فدعواهما اللذان بعده مناقضة  
منهما فلا تسع كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة من أبيها على مهر مسمى  
بعضه مجهول وبعضه مؤجل وأقر الأب قبض المجهل في حال سفر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب  
الزوجة ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات أبوا الزوجة وبصد مئتين  
موت أخت الزوج على الزوجة على الزوج مجهل المهر وذكر أنه لم يصل إليها شيء منه فهل بعد الدخول  
وبلوغها وتسليمها نفسها للزوج وموت أبيها المقر قبض مجهل مهرها حال سفرها ولا يسه  
الشرعية عليها ومضى السنون المديد مجهل ذلك تسع دعواها على الزوج مجهل مهرها أم لا  
(أجاب) صرح علماؤنا المتأخرون وأولئك الذين هم من الكنية السادسة وكثير من أضراب  
بأن الزوج إذا تزوجته أي دخل بها منع منها مقدار ما جرت العادة به ليهل يكون القول قول  
الزوج في ذلك قال في الخاتمة من الوصايا قال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى إذا كان الزوج بن  
بها فانه يمنع منها قد راجرت العادة به ليهل ويكون القول قول الزوجة في مجهل ذلك القدر  
وقال في من تنور الابصار فإن سلب نفسها وقع الاختلاف في الخاتمة أي حالة الحسنة والحالة  
المعانة لا يحكم بغير المثل لأنهم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تجهل من مهرها سائعا على  
يقال لها لا بد أن تقرى بها تجهل والاقتضا عليك بالتعارف قال في شرحه ذكره في غلط قال  
مشايخنا وأقر عليه الشارحون قال مولانا في بحر بعد تفهيم كراهه ولا يثبت أن جهله فعلا إذا  
ادعى الزوج إيصا شيء إليها المولى يدع فلا يثبت ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب  
الكتب بعد كورة وسبب ذلك من المتأخرين رواهم فساد الزمان وقطع شافة التزوير والبهتان  
والله أعلم (سئل) في امرأته عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج ذهبت إلى  
أبيك حال سفرك والأب يت وأمام يسه على إقرار الأب القبض حال سفرها لا على القبض  
بعنه فهل هذا الإقرار كاف لإقرار الأب بعد بلوغها أنه قبضه حال السفر فلا يصح عليها أم كالمعتد على  
قبض الأب بعينه حال السفر (أجاب) لا يصح عليها أنه لا ياتى بالقبض ولو أقر الأب بعد



بلوغها أنه قضه حال الصغر لا يصح عليها والنايات بالبنية كالثابت عما نفا كما نفا منه مقر بعد  
 بلوغها بالقبض حال صغر هولو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل كتب  
 عليه في حقه قرض فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بنيمته واته ابراهم من جميع الحقوق ومن  
 المين وان وجبت ادعى انه كاذب في اقراره فهل له استخلاف خصمه أنه صادق في اقراره ولا يقدر  
 في ذلك قول الموقر ومن المين وان وجبت لكونها انما يجب به دعواه انه كاذب في اقراره أم لا  
 (اجاب) الا برأاسقطه والساقط لا يعود ليس من باب زوال الماتم انعدم المقتضى وهو  
 بقائه الذي في اليمين وجبت عدم المقتضى فهو من باب الساقط فليس له استخلافه في أمر سقط عنه  
 بالاراء والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احدهم وعليه دين مستغرق  
 لتركته فلم يشرعوا به بذلك بيع حصته فباعها الوصي سوية لاخيه وهو في يمينها ما كان عليه  
 بأمر الحاكم الشرعي والزامه موافق لمقتضى الشرع وأحكامه ومات الاخ الثاني فباع وارثه  
 نصفه الموروث له وخطت الدار لثالث وتصرف فيها مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول  
 وأشهد حال بلوغه انه لا يستحق فيها وارثا من كل دعوى وتظلم وشكوى ابراهيم اجاز ما طاعا  
 حاسما مرات الم الزبور عن صغيرا متهبه الله وصغيرة وزوجه وكان قبل موته أسكن ابن أخيه  
 المشهديا واسمته ما كالمسلمة فادعى عليه الوصي على هبة الله باجر تملكه للقيم المزبور  
 فأتى ببيع ثلث ابيه المتقدم شرحه فأنته الوصي بالبنية الشرعية والزمه باجر المثل بعد ان  
 حكم ببيعة البيع وزومه وكسب جميع ذلك من شرعي فطلب استخبار البيت فلم يتفق لذلك ثم  
 ادعى ان بيع ثلث ابيه كان باطلا لكونه كان الغن الفاحش فقامت بيته أنه بقيمة المثل لحكم  
 القاضي ببيعة البيع وفاداه ومنعه ثم بعد مدة استأنف الوصي بالغن الفاحش لدى الحاكم  
 فسمع دعواه وبطل البيع باخبار المعارجية بأنه بالغن من غير أن يوافق على الشهادته بل يصح  
 ابطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (اجاب) لا يصح نقض الحكم الاول لانه بعد تناكده  
 بالحكم السابق لا يتنقض ولا يحول فقد صرح على أن في دعوى الرجلين تناكح امرأته لولو  
 برهن أحدهما وقضى له به ثم برهن الآخر لا يقبل كافي الثراء اذا ادعى من فلان وبرهن عليه  
 وحكم له به ثم ادعى شراره من فلان أيضا وبرهن لا يقبل تناكده وفي فتاوى شيخنا الشهاب  
 الحلي رحمه الله تعالى سئل في وقوف استبدل وحكم به حتى بعد شوبت مسوغا له ببيعة فاقبت بيته  
 بعد الحكم بأنه نور بيع لم يتعلل بسبب من الاسباب المرافعة للحكم كما هو محجبه بعد تقديم  
 دعوى شرعية مدع من مدعى شرعي لدى الحاكم والقي الاستبدال الاول وحكم ببعده بلجهة  
 الوقت لصرف في مصادره على حكم شرط واقعه هل يلحق بمقتضى ما شرع أم لا اجاب لا يلحق  
 الاستبدال الثابت ولان القضاء بصان عن الانفا ما أمكن اذ البنية السابقة قد رجحت  
 باتصال القضاء بها ويشهد ما ذكر ولو شهدت به قبل زديوم التصريح وحكم الحاكم بها ثم  
 شهدت اخرى بقتله يوم التصريح بالكوفة لا سمح لأن الاولى ترجحت باتصال القضاء بها انتهى قال  
 الزبيلي في عمه ذلك لان الحكم بانه قتل بمكة صار ذلك حكما به لم يقبل في غيرها اذ قل شخص  
 واحد مكان لا يتصور انتهى وفي مثلنا كذلك لا يتصور بيع واحد بثلث الله وغبن فاحش  
 للتناقض اذ الحكم بمجراد اخبار المعارجية مع أن الاثبات لفظ الشهود ذكر لا بد منه وهو أن  
 يقول الشاهد أشهد بكذا ومع تقدم الابرار العلم بقوله لاحق ولادعوى قبله ومع تقدم  
 الاستخبار وهو اقرار منه بأنه ملك الموروث لانه لا يملك له اتفاق الرويات فكيف ينقض الحكم

مطلب أقر فلان أنه استوفى  
 من فلان ما كان له بنيمته واته  
 ابراهم من جميع الحقوق

٩٧  
 مطلب أصله أن القاضي  
 لو حكم ببيعة البيع لعدم  
 شوبت الغن الفاحش ليس  
 لأحرار أن يتحكم بخلافه

مطلب حكم الحنفى في موقف  
 ببيعة الاستبدال بعد شوبت  
 مسوغاته ثم حكم بآخر ببعده  
 بلجهة الوقت لا يتنقض حكمه

السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (أقول)

بحسب اقتضائ ما له المأم • بالنفقة يقضى والقضاء محاسن

اذله جهلا يعتدكوا ولا • يرضى به حاشي الاله امام

قد قاله الرمي خير الدين لا • ذلك يوم الجزاء أقسام

(مسئل) فيما لو ادعى خالده على بكرته واضع يده على العقار القلاقي بفريق لكونه ملكا من  
أملاك مورث فاجاب بكر بان وضع يده عليه لكونه ملكا من أملكه والذي تلقته بالارث عنه  
قدفع خالده بان مورثي اشتراه من وصلي بمسوغ شرعي وأبرز من يده حجة بذلك فدفع بكر بان  
البيع وقع بفن فاحش وهو غير صحيح ونعمة من شرعية تشبه بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم  
يطلب خالدها بالثبت بموجب الحجة المذكورة فمضى القاضي بكر من وضع يده على العقار وكتب  
بذلك حجة فهل يسوغ لقاض آخر أن يسمع هذا الدفع من بكر أم لا (اجاب) لا يسوغ منع القاضي  
عن هذه الدعوى لان دعوى الفتن القاض لا تؤول لعدم مصحها بل لو أقامها المدعي وأقام المدعي  
عليه भने أن الثمن مثل القيمة قدمت भने الفتن لان البينة بنتمن يدي خلاف الظاهر والمين على  
من يدي الظاهر والاصل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه واليسنة على من  
يدي كونه بالفتن القاض فيسوغ لقاض آخر سماع دعوى الفتن القاض وباطال بيع  
عقار التيم بذلك بل المصرح به في كتب علماءنا فاطبة عدم جواز بيع عقار التيم لغير ضرورة  
النفقة أو خوف ظالم متقلب عليه أو بيع بضع فقته أو لدن على الميت لا وقاطة الامنة أو كان  
في التركة وصية مرسلة لا تضادها الامنة أو غلابة لا ترد على موته أو خشي عليه النقصان  
فاذا ادعى التيم أن الوصي باعه لا الواحتمن هذه وهو لا يجوز سماع القاضي منه ذلك بعد  
بإوغه وان لم يدع الفتن والله أعلم (مسئل) في امر أتمانت عن عقار تشارع فيه ابن شقيقها  
وزوج بنتها المتوفى وأظهر ابن الشقيق حجة بأقرارها في بيعها التملك من أملاكه وأظهر  
زوج البنت حجة بمقتضى ما تارخها وأنها وفت بنتها الزوجة وحجة الاقرار ثبت مضمونها الذي  
قاض شرعي بمضرة خصم شرعي يدعيه اذ ناعن معتق جده وشهودها موجودون والآخرى  
خالصة الحكم وعن الشهود فهل يعمل بها أو يحكم بموجبها بمجردها أم يعمل بحجة الاقرار  
الثابت بالشهود الاخبار (اجاب) يعمل بحجة الاقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجردها  
والكاغدا بلبان فقد صرحوا فاطبة بانه لا يعتد على مجرد ادخال ولا يعمل به بل هو خارج عن  
حجج الشرع الشريف والقاضي لا يقضى الا بالحدس بحجة وهي البينة والاقرار والتكول  
هذا شرع محمد سيد ولعدنان لا الرسم في الورق من أي كان كان والعبرة بالحوال الواقف  
لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتدأ أمام بارع يستدفعه الى نص  
قاطع وحيث ادعى التملك كوهذا أقرت بمقتضى دعواه وتسمع البينة على اقرارها ويقضى له  
بالمالك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يشهدون عليها كقصة قتلها وكتب اسمها وبيعها وكتب  
تاريخ سابق لما قدمنا من عدم اعتبار مجرد الخط هذا وقد قال في جامع الفصولين في الفصل  
الاربعين في دخل المحاضر والجلالات بعد اذ روى (م) للفقهاء على تحضير كتب فيه  
ملكه كذا كصحاحا لم يبين انه ملكه بموضع أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم روى  
(طعم) لشروط الحاكم أكتفي في مثل هذا بقوله هو له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد  
(تم) أجود وأقرب الى الاحتياط والله أعلم (مسئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو وبان بنته

مطلب حاصله ان دفع الدفع  
مقبول وان भने البيع والفن  
القاض اولى من भने البيع  
بمثل القيمة

مطلب المسوغ لبيع عقار  
التيم النفقة أو خوف ظالم  
الخ

مطلب حاصله انه لا يعمل  
بمجرد ادخال وليس من حجج  
الشرع

مطلب ادعى الاب على  
زوج ابته المتوفية مبلغا  
ممنه لمن جهتها ثم ادعاه  
بمنها لتسليم التناقض  
مطلب لو دفع أحد المدوين  
مبلغا وقال الدائن انه قطر  
ما في خمة صاحبه قبل قوله

مطلب ادعى انه دفع الاجرة  
لتاجر الوصو برهن ثم مات  
التاجر فطلب ورثته عين  
المتاجر يعلق ايضا

مطلب ولدت غلاما ماتا  
فاذنى الزوج تقدم موتها  
وهكس ورثتها فالقول  
للزوج

مطلب اتعت مهراتها في  
تركها والدها ودفعها لوصي  
أخيها جوت أمها الخ

فلا تروجه عروا المتوفية كانت دفعته كذا قر وشلمبلغا معنا فانكروا حلف فقعه الحاكم  
ثم ادعى عليه ثانياً بان يكرار زوج ابته السابق عليه كان دفع المبلغ للمدعى لابتته ومات وهو  
بمنها لتسليم هذه الدعوى الثانية أم لا (أجاب) لا تسلم لأن الحق لا يستوفى من اثنين  
كلاهما خصم مع اثنين بوجه واحد صرح به في البرازية وصكون المبلغ بتمتة يستوفى منه  
ساقى كونه بتمتة يستوفى من تركها يصح فهو متناقض فلا تسلم شرعا والقما علم (سئل) في  
مدوني رجل دفع أحدهما مبلغا وادعى الدافع أن مطلقه ما في خمة المدبون الآخر فمالأذن  
لحق دفعه لك وقال الدائن هو قطر ما في خمتك أم فسهل القول قول الدافع في ذلك أم الدائن  
وإذا قلتم القول قول الدافع في ذلك يمينه هل يبرأ ذلك المدبون الآخر أم لا (أجاب) نعم  
القول قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو عكس القول قول المملك في جهة التملك ففي جامع  
القصولين راعى القنارى رشيد الدين شري من دلال شأ فدفعت اليه عشرة دراهم ويقول هي من  
الغن وقال الدال دفعته الى الدالة صدق الدافع بيمينه لانه المملك وفي الاشياء والتظاهر القول  
للمملك في جهة التملك ولو كان عليه دين من جنس واحد دفع شأ فالتعن للدافع انتهى  
وفي جامع القصولين أيضا بن عرج رجل يأد من بلاد واسم عليه صم انتهى فلا شك في برائة  
المدبون الآخر المدفوع عنه والحال هذه واقفه أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو  
المكلم على وقف جهته معينة من جهة أقلام الوضعة معلومة بأجرة معينة جميع الاجرة  
مقبوض سيد عمرو والمؤبر المزور بمحضه تشهد الصك ومعا فيهم قبضه منه وثبتت  
الصك المرقوم لدى فاض حتى في وجوه كل شرعي عن عمرو والمؤبر المرقوم فلت عمرو وتكلف  
وزنه تريد المتأجر أن يحلف لهم المين الشرعى أن جميع مبلغ الاجرة قبضه عمرو وموزعهم  
فهل لهم بذلك مع وجود الصك الذي جرى القبض بحضورهم ومعا فيهم أم لا (أجاب) قال  
العلامة الفقيه الشيخ زين بن نجيب في مجهره ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للستد شهر برهن هل  
يحلفون بنبى أن يحلف احتياطا انتهى قال الصلابة الغزوى أقول ينبى أن لا يرتد في  
التلفه أخذ من قولهم المدبون تقضى بأمانها لا بما عاينها وإذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا  
على الميت انتهى واقفه أعلم (سئل) في امرأته ولدت غلاما محامنا هي والغلام فادعى  
زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى اخوها لا يوجبها عكسها الحكم (أجاب) القول قول  
الزوج بيمينه والينة على الاخوة اذ الزوج ينكر انهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه  
والينة على المدعى قال في القصة مات عن زوجة وأولاد ابن مات أيضا فقال الاخ مات أخي بعد  
موت ابنته وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنته فالقول للمراة الاصل في هذا الجنس أن  
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاطراف فالينة ينقمن بدعى زائدة الارث والقول قول من  
ينكر انتهى أي ينكر الزيادة والاولى انكار الارث بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيها  
رسالة لتكاد أن تكون مفردة واقفه أعلم (سئل) في امرأته ادعت مهرها في تركها والدها المتوفى  
بالقرب وصى أخيهما الصغير بدعى دفعها جوت أمها عشر من سنة ومضى خمس عشرة سنة على  
دعواها علمه منذ بلوغها فلا تسلم للأمر السلطاني وهي تنكر مضى المدة المذكورة هل القول  
قولها فيسوغ لها الدعوى أم قول الوصى فلا يسوغ لها الدعوى وهل يقبل من الوصى حنقه على  
تاريخ جوت الموت أم لا (أجاب) القول قولها ما تقر بأن الحادث يضاف الى أقرب أوقافه  
فيسوغ دعواها والحال هذه ولا تقبل الينة على تاريخ الموت والحال هذه اذ المقر بأن يوم الموت

مطلب تنازعت الزوجة  
مع وصي اليتام فيما يصلح  
لزوجين  
مطلب ادى جاني الوقت  
المعزول على جايه الا ان انه  
صرف سنة وتليته زيادة  
علاصل من الوقت

لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كاتص عليه في المعادية والظهيرية والولوالحقيق والبرازية  
وغيرها من الكتب والله أعلم (سئل) عن امرأة كان لها زوجان اخوان وما تاعها وعن ايتام  
منها ومن غيرها وادعى جميع ما صلح الزوجين اهلها وصي اليتام ادعى ارثها وادعت بنت  
وأعلم الوصي ينفق المخرج منهما (أجاب) المخرج بينة الوصي لانها بنته الطاهر جمع بينة  
المرأة ينفذات البنت لا تعارضها والله أعلم (سئل) في ذي جاني على وقت سافر ليحيى ما يملكه  
فاذعى عليه لدى فاض رجل كان متوليا لعمه سنة وعزل امصرف في سنة كذا من مالها اثمانا  
عما حصل من الوقف او برز دفتر محاسبة يحصى بما ضاع فاض بالزيادة وطالب بدفع ما قبضه  
بالجباية له نظير ما صرفه زائدا فاسأله القاضي المتداعي له به عن ذلك فأجاب بأنه جاني لادارته له  
بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بضامين ولا صرف ولم يكن وصي كافي في مصالح دعوى  
تصدر على الوقف وغاية امره انما امره بقبض ما على متبلى الوقف ومن ارعبه فلم يلتفت  
القاضي الى كلامه وحكم بما امره بدفع ما جيل سامع له بعواء معتقدا على ما في دفتر  
المحاسبة المعصية غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فهل هذا الازام صحيح ام غير صحيح  
(أجاب) هذا الازام غير صحيح لا يطابق علما على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره  
كالا كروغلة دار قال في جامع القصولين والمأذون بالاستغلال ليس يعتول والمتولى من يلى  
التصرف في الوقف واذا تم تميز الدعوى على اكلار الوقف وغير الوقف وكذا غلة دار الوقف وغلة  
الوقف وغير الوقف اذا كانت اكلار وغلة دار ومثله في لسان الحكم لابن النخعي وغيره ولا نه  
لا يجوز للناظر ان يبتدى على الوقف لطعم به المستحقين وانما الاستدانة لعمارة الوقف باذن  
القاضي على الصحيح فاذا صرف من ماله فقد زاد على المستحقين مطلقا وعلى العبارة التي لا بد  
منها بغير اذن له من القاضي فهو مشرع ليس له الرجوع به كاصح به علما لنا فاطمة اذ ليس  
للقف ذمة مصلحة تعلق الذين الا اذا احتاج الى التعمير فاجاز الاستدانة باذن القاضي للضرورة  
استصفا ما وبحث قلنا لما ليس خصم فالحكم عليه بدفع ما قبض غير معتبر لما صرح به جميع  
علما لنا فاطمة من ان الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخنا في فتاواه كان الواقفون في  
الزمن المتقدم يسمون للوقف ناظر فقط ويطلقون به فيما يفعل ويصدقون به في النقص  
والصرف لما ينتهم وخبرهم وخوفهم من الله عز وجل فلما تنهقر الزمان وتظهر قلة الدين من  
المتكلمين على الاوقاف من الكذب والخيانة والايان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى حيا  
في زماننا قال مشايخنا والاستقص ناظر لمسلم الوقف فهو على نفسه وقال بعض مشايخنا  
لا يصدق الناظر في زماننا لمهوشا د انتهى وفي جامع النصولين في احكام الوكلاء ما من (عز)  
وكيل الجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان انهم على الاجر تلوكة وبرهن وقبض ولا يحكم  
بقبض ابر حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في (عز) مبنى على الرواية الثانية عن ابي حنيفة  
التي رواها الحسن عنوهي ضعفة لان الوكيل قبض الغلة وكل قبض الدين والخلاف فيه  
بين الامام وصاحبه مشهور قائل والله أعلم (سئل) في جماعة يضربون بالندق حول مظهر  
أصاب بندق وجهه صغير فضبعته ولا يعلم الضارب بقا الحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب  
ولم يصعب لاتساع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا تصور الضرر بينهم باجمهم لان ذلك  
محال والله أعلم (سئل) في دعوى التسبب المنجدة عن حق المدعى او دفع ضرر عنه هل تجع  
شرعا لا (أجاب) لاتساع لان الدعوى قول مقبول يقصده طلب حق قبل غيره او دفعه عنه

مطلب جماعة يضربون  
بالندق فاصاب بندق وجهه  
صغير  
مطلب دعوى التسبب المنجدة  
لاتساع

حق غير مدعوى التسبب المجرد عن ذلك ليس فيه ذلك وبه يعلم عدم جمل دعوى فناء الاشراف  
 أنه شريفاً وليس بشريفاً والله أعلم (سئل) فيما اذا عذرت الدعوى لعملة المدعى عليه ثم  
 وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسع بعد اهل أم لا (اجاب) نعم تسع لان السلطان نصر الله  
 تعالى فيما اشتهر عنه انه استقى مع المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسع بعد المدة المذكورة فقال  
 التيمم والوقف والغائب ومن المقرر ان التزلزلات تأتي من الغائب له وعليه لعدم تأني الجواب منه  
 بالعمية والعلة خشية التزوير ولا تأتي بالقصة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة المدعى والمدعى  
 عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ادعى نائب الحكم أنه ضاع له صندوق فيه أسباب  
 له وأسباب لاهله ولم يكتوبه بذكره وقد وجد مع المدعى عليه مدوا من الأسباب التي كانت به  
 وطالب باحضارها فاحضرت وسأل سواه عنه فأجاب بأنه اشتراها من فلان يملك كذا بكذا من  
 الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدال فكلف المدعى لاثبات ما ادعاه فقام بنسب ما بين ادرايا  
 المدعى كانت مع الأسباب التي بداخل الصندوق فامر بتسليمها للمدعى وسأله احضار ما بها  
 فاحضره فقال من أين وصلت لك فأجاب بأنه اشتراها من صاري فكلفه النائب اثبات شرائه  
 من الصاري بالينة الشرعية فاستقوله فاهله ومضى أيام المهلة ولم يأت بها فآزره بدفع جميع  
 الأسباب التي ادعى أنها كانت في الصندوق من جلته الدرايا أو جميع قيمتها بحسب اعترافه ببيع  
 الدرايا للمدعى عليه التي وجدت معه الدرايا المذكورة وعدم اثباته شرائها من الصاري فهمل  
 الالتزام صحيح شرعاً أم لا (اجاب) الالتزام بدفع جميع الأسباب التي كانت في الصندوق أو  
 قيمتها بحسب مصالح الدرايا ومجاورتها من قبل المذاهب بحملتها فهو غير صحيح لعدم موافقة  
 لقول ضعيف خلفه عن قول صحيح والله أعلم (سئل) في ورثة تجرى بينهم صلح وأبرأ كل الآخر  
 عن دعواه بطريق التعميم على وجه الانشامون ظهر فساد الاراء وأراد كل مدعى أن يعود إلى  
 دعواه هل لذلك أم لا وهل يصح الإبراء عن الارث الكائن في الاعيان أم لا (اجاب) نعم لأن  
 يعود إلى دعواه اذا ابرأ عن الارث لا يصح والحال هذه في التمسوغ بها اتفق الزوجان  
 وأبرأ كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوى والزواج اعيان فائتمة لا يبرأ المرأة منها وله الدعوى  
 لان الإبراء انما ينصرف إلى البدون لا الاعيان وفي البراءة تجري الصلح بين المتداعين وكتب  
 الصلح فيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى أن العين للمدعى عليه ثم ظهر  
 فساد الصلح بنقوى الائمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قبل لا يصح للإبراء السابق وانحلتاؤه  
 يصح الدعوى والبراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن  
 يدل على بطلان المتضمن ومسئلة الإبراء عن الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة  
 والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته بتماعلوا بمن معلوم بعرقها حكم الشرع وأمر  
 بقضه له وكتب الصلح والاقارنم التي يدعى أنه أقر كتابها هل تسع دعواه أم لا واذا قلتم  
 بسماع دعواه فذا يلزم شرعاً (اجاب)

عند الامام الاعظم والثالث المكرم لا تسع الدعوى له \* ولا يرى قوله \*  
 لانه من قسخر \* يمنع التناقض \* وعند يعقوب النقف \* يلزم في هذا الخلاف  
 على التي لها اثر ان كان الاما استقر وهو الاصح المعتبر \* اذا لم ينقض  
 حرره في حقه \* العبد خردنه مصلحاً مسلماً \* معلوماً مكرماً  
 والله أعلم (سئل) في امر أمتاعت داراً ثم ادعت انها وقف هل تسع دعواها أم لا (اجاب)

مطلب اذا وجد المدعى  
 عليه بعد غيبته خمس عشرة  
 سنة تسع الدعوى عليه

مطلب ضاع له صندوق  
 فيه أسباب فوجد بعضها  
 مع آخر فادعى الأثره  
 اشترى من فلان الخ

مطلب اذا جرى الصلح  
 والبراء العام بين الورثة  
 فلكل أن يعود في دعواه

مطلب باع ابنته بتماعلوا  
 بمن معلوم وأقر بقضه  
 والآن يدعى أنه أقر كتابها  
 مطلب اذا باع ضعة ثم  
 ادعى أنها وقف لا تسع دعواه

لا تسمع دعواها قال الزبلي ولو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه  
 للتناقض لأن القدر المبيع على البيع اقرار منه وان أراد تخلف المدي على نفسه ليس له ذلك وان اقام  
 البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لا بما قامته البينة ان الضعة وقف  
 عليه بدعي فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض الصريح وذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة  
 رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف واختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وقول الزبلي أصوب  
 للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في جماعها من الاضرار بالناس  
 باحتمال أهل الحيل والتداع بيع الوقف وانظار البائع أتممك ثم انعطافه عليه بدعوى اموال الزامه  
 بأجرته لمدة وضع يده عليه ورعا تستغرق اضعا في غنه فيجب عدم التصون حسما لمادة الفساد  
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانية لبنت المثل بشئ معلوم ثم  
 ادعوا بعد البيع أنه وقف فالحكم (اجاب) الصحيح لا تسمع دعواهم كما صرح به قاضيان  
 ونص عبارة رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف واختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تسمع وفي  
 الزبلي وإن اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط مثل ما في الخاتمة  
 في التنازعية وفي القصول العسادية فصل بين كونه مسجلا أي يحكم بما يقبل البينة وبين  
 كونه غير مسجل فلا تقبل وذكر قبله تفصيلا آخرين كونه على قوم بأعلمهم فلا تقبل وبين كونه  
 على الفقراء أو المسكين تقبل وفيما قبل هذا رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها هو وقبل  
 البيع فإن أراد تخلف المدي عليه ليس له ذلك لان التلطف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تسمع  
 للتناقض وأما وقف الأرض السلطانية التي لبنت المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف  
 الشجر بانقراضه فيه خلاف قتل الطرسوس في أنفع الوسائل عن الذخيرة وقف البناء من غير  
 وقف الأصل لم يجز هو الصحيح لا منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والنشر نظير البناء من  
 حيث ان قيامها بالأرض وهو بيع يحكم الاتصال كالبينة انتهى هذا وان ثبت أنها وقف وحكم  
 بما حكم فالشترى يرجع على من باعه أصلا كان أو وكلا يجتمع الثمن الذي دفعه اليه والله أعلم  
 (سئل) في رجل وكل شخصا يشتري له نصفًا شاة ثمانين مائة فاشترى ثمانية مائة من ابنها  
 بألوكالة الشاة ثمانية مائة من معلوم وقابضا ثم استأجر وكل الرجل المذكور بألوكالة  
 الشاة ثمانية مائة من الوكيل عن أمه المذكورة الشاة وكانت عن جميع النصف الذي  
 عن من ثمانية مائة من القروش وصدر عقد التاجر بينهما بالحب وقبول شرعين وتسليمه  
 وتسليمه وحكمه بجبهه حكمهما شرعا والآن بدعي وكل الام أن النصف المبيع وانصف  
 المستأجر ملك أيه التوفيق ولم يصح بيعه ولا اجارته فيه فهل تصح دعواه أم لا والبيع والاجارة  
 المذكوران صحيحان شرعيين (اجاب) لا تسمع دعواه لتناقضه الذي لا يحتمل والبيع والاجارة  
 كل منهما صحيح اذا اجارة المشاع للشريك صحيحا بالاجاع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى والله أعلم (سئل) في ناظر وقف ذي بدعي محدود تحت تكلمه بجهة الوقف ادعى عليه  
 متول آخر على وقف آخر أنه جاز في وقفه الذي تحت تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وتسليمه  
 فانكر فقام المدي ينشر عيشة شملت بما ادعى وسكبه القاضي بجهة وقفه ثم بعد الحكم عليه  
 اقام بينة أنه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم السابق بينة الناظر ويحكم بجهة وقف  
 ذي البدأ أم لا (اجاب) لا ينقض الحكم السابق بأقامة بينة ذي اليد المذكورة اذ البينة  
 ليست له وانتهى الغارح وقد قامها وقضى له بها فلا يجوز تقضاها بأقامة بينة ذي اليد كما لا يخفى

مطلب رجل اشترى من  
 جماعة نصف كرم أرض  
 سلطانية ثم ادعوا وقف  
 لا تسمع

مطلب وقف البناء والشجر  
 من غير أرض الصحيح أنه  
 لا يصح

مطلب باع ابن امرأ بالوكالة  
 عنها نصف محدولها وأجر  
 الباقي من رجل ثم ادعى ان  
 المحدول ملك أيه لا تسمع  
 دعواه

مطلب ادعى ناظر وقف  
 على ناظر وقف آخر أن هذا  
 المحدول الذي تحت يده جار  
 في وقفي الخ

مطلب في محضر

على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه  
منها وفي الكافي من كذب الشهادة اذا انقضت الشهادة تقضى قضا مترد وبنه ذي البقي هذه  
المسئلة تضمنت تقضى قضا استوفى شروطه وقد لا تسمع وسوا قلنا بان القضا بما لو تقضى  
جزئي أو كلي أى على الناس كافة أو محصر والصحيح المقتضى بأنه جزئي ولكن قد صار ذو البند  
مقضى عليه وبنه لم تقضى غيرا فلا بد في كفى تقضى بها القضا بالينة المقيدة بالينة  
خلاف الظاهر ولنه جعلت البنات والقضا بما لو تقضى كالقضا بالملك وفي القضا بالملك اذا صار  
ذو البند مقضى عليه لا تسمع منه بانه ملكه قلنا وهذا مما لا توقضه لمن غمس رأسه خنصره  
في الققه واقطاعه (سئل) في محضر حاضره ادى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة  
بنتي أخت المدعى الثالثة وكأله عنهما شهادة كل من فلان وفلان بان أمهما مت وخلف فرسين  
احداهما شاهما والآخرى جراس وبارية بيضاء وعشرة قناطير دبسا وأن أخته أم المركبتين  
وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاة أبيه وهو صغير ولهن الارث ثلثاه ومازت أمهما  
ووضعتا أيديهما على تركتهما ويطالهما بخاصة من ميراثه من غنى الفرسين والجارية والذهب  
لكون أمهما باعته جيع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤاله فأنكر قطعت منه بيعة فاقام كلاً من  
فلان وفلان شهدا يطبق الدعوى فامر الحاكم المدعى عليه أن تدفع موكثاه ما خصه من  
مخلفات أمهما أمر اشترى بهاهل هذه الدعوى حصصة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة أم لا لعدم  
ذكر قيمة المدعى التي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالاجماع لسأني انصبااب الحكم على شيء معين  
من المال وهل اذا دفع شيئاً على أنه لازم له ثم ظهر عدم لزومه له ان يرجع فيه أم لا (أجاب) هذه  
الدعوى غير محصورة وكذلك الشهادة المترتبة عليها لان معلومة المدعى شرط قال أصحاب المتن  
كالكنز وغيره فان تعدد رأى احضار العين المدعى عليها كها أو غيبتها قال الشراح  
لصبر المدعى معلوما لان العين لا تعلق بالوصف والقيمة تعرف فيه وقد تعدد شهادة العين فلا بد من  
ذكر القيمة لسأني الحكم بشيء معلوم ولبيد ذكر قيمة الفرسين والجارية والذهب والكل عندنا قاضي  
حتى العيب كاصرح به في منع الغفار قضا عن جواهر الفتاوى معللا بان النار حلت فيه ولهذا  
لا يجوز السلم فيه فليت شعري باى قدر حكم به الحاكم على المدعى عليه من قيمة الفرسين والجارية  
والذهب والحال كما لا بد أن يعلم ما يحكم به واذا علمت اشتراط ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك  
قطعت بعدم صحة الشهادة واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئاً على أنه  
يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع فيه كاهو ظاهر وفي المحضر خلل أيضا من وجوه كثيرة غير هذا  
منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطريق التعدي أو بغيره لمرتبة الضمان وعدمه ومنها قوله  
من غنى الفرسين الخ ولبيد كراهية باعته المدعى بشئ كذا وأجاز بهما ولم يجز وأن الاجازة قبل  
هالكا المبيع أو بعده والحكم يختلف في ذلك باختلاف الاحوال وأمور يطول ذكرها  
والحاصل أن هذا الصل على تقدير ثبوتها لا يلزم بشئ ما لم يستوف الشروط لصحة الحكم  
ويستحب على شيء معلوم ثابت بعد دعوى حصصة وشهادة مستقيمة واقطاعه (سئل) في رجل  
ادعى على امرأته قدر من رست والدرهم ودبعة فأنكرت وشهدت البينة باقرارها ما هل تقبل  
أم لا وهل اذا ادعت أن اقراها كان فارغا لا أصل له بحلف المقر له أم لا (أجاب) تقبل البينة  
كاصرح به في جامع التصويل وغيره وعبارته ادى الودبعة وشهد أن المودع اقتر بالادعاء تقبل  
كافي القصب انتهى وأما تحطيف المقر له اذا ادعى المقر أن الاقرار كان كذبا فليس صرح به

مطلب ادى على امرأته  
قدر من الدين ودبعة وأقام  
بينة على اقرارها بالودبعة  
تقبل

مطلب اذا أقر القن بمجانبة  
توجب الدفع لا يسرى على  
مولاه

مطلب مانع عن أخت وعليه  
ديون وأقرت الاخت بان  
تركت ماله في يد قاض  
الاخت بوفاء الدين

مطلب اذا أرادت الورثة  
دفع الدين وإبقاء التركة لهم  
ذلك

مطلب اذا ادعى احد  
القرباء على غريم آخر أن  
قبضت تركته بعد موته الخ  
مطلب اذا نسب القاضى  
مضر عن الغائب وحكم  
عليه لا يتخذ

مطلب الينتمى الاقرار  
بالنصب مقبولة  
مطلب ابرأت زوجها المتوفى  
عن ان يمتحنه من ارث ومهر  
ودين صحيح ذلك الا في ارث

أصحاب المتون قال في الكفر بغير دين أو غيره ثم قال كت كتاباً فيما أقررت حلف المقر له على أن  
المقر ما كان كتاباً فيما أقرت ولست بجعل فيما تدعي عليه انتهى وهذا استعسان وعليه القنوى  
والله أعلم (مثل) في رجل ادعى على قن حنيفة موجهة للدفع أو القداء هل اذا أقر القن  
أو نكل عن العين يتخذ على مولاه يلزمه دفعه أو فداء ماله لا وهل اذا ادعى النجى عليه على المولى  
بحلف ماله لا وهل اذا حلف بحلف على نفي العلم على التوابعين أفتونا مأثرتين (أجاب)  
أقرار القن بالجور بمجانبة توجب دفعه أو فداء ماله لا يتخذ على مولاه وكذلك التسكول لا يوجب  
ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فممنه على نفي العلم لا اذ هو على فعل الفركا هو ظاهر والله أعلم  
(مثل) في رجل مات عن أخت متشقة فقط وعليه دين لا ترهل اذا أقرت الاخت بصحة  
شهود بوضع يدها على تركته يلزمه وفاء ما علم من الدين منها مقدم على الارث أم لا (أجاب)  
قد تقر لدى العلماء ان وفاء الدين مقدم على الارث فتؤمر الاخت المتحصرات المتبقيات بوفاء  
الدين من التركة فان فعلت شي فهو لولا لا تؤمر بالوفاء من ماله ولها أخذ التركة لنفسها ودفع  
الدين من ماله فان امتنع عن البيع وفاء الدين تجس حتى يبيع أو فوق الدين من ماله ان  
امتنع عن البيع والله أعلم (مثل) في رجل مات وعليه دين مستغرق أو غير مستغرق  
فأرادت الورثة أو بعضهم ادائهم لتركته لهم فقصوا قضاء دينهم من ماله هل لهم ذلك  
أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجوز للدين على قوته اذ لهم حق الاستخلاص والله تعالى أعلم  
(مثل) في رجل مات مديوناً تركه تضييق وفاته وقد قبض بعض غريمه منه مدعيه  
قبض قبل موته وادعى أحد غريمه أنه بعد هل اذا ادعى منه تقبل ويرجع على القاضى بقدر  
ما قبضه مما قبضه المدعى عليه أم لا (أجاب) تسمع وتقبل منه ويرجع على القاضى بقدر  
ما قبضه مما قبضه المدعى عليه كالدين المشترك والله أعلم (مثل) فيما اذا نسب القاضى  
مضر عن الغائب وحكم عليه وهو يعلم أنه مضر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب)  
صريح التتاريخية وكثير من الكتب أن القاضى اذا نسب مضر عن الغائب لا يجوز ولو حكم  
على الغائب لا يجوز حكمه عليه وتفسير المضر أن نسب القاضى وكلا عن الغائب ليس  
الخصومة والقاضى يعلم أن المضر ليس بخصم فالقاضى لا يبيع المضمومة عليه وفي الولو لم يصب  
القاضى اذا نسب مضر وهو يعلم أنه مضر لا يجوز الحكم عليه وكذا اذا ادعى انسان على آخر  
والقاضى يعلم أنه مضر لا يبيع المضمومة انتهى والحاصل أنه حكم على الغائب وهو لا يجوز  
عندنا باجماع علماء وفي مجمع التناوى والعزولى المتفق أن القضاء على الغائب لا يتقويه نفي  
انتهى وسر حوابعان القضاء على المضر فضاء على الغائب فلا يتخذ لا تطرقوا الى خدم من ذنب  
أصحابنا قال في الجرا علم أن نسب المضر عند القاتل بشرطه أن يكون الغائب في ولاية القاضى  
اذا جعل نائباً عن الغائب هل تسمع عليه المضمومة يسمى هذا المضر اذا كان الغائب ليس في  
ولاية هذا القاضى لاتص هذه الولاية وليس لهذا طريق عند علماء انتهى فعلى هذا اذا كان  
الغائب بالقدس ولو اوجه وواجه ليس لقاضى دمشق أن نسب مضر عنه وليس لهذا طريق  
خافهم والله أعلم (مثل) في رجل ادعى على آخر غصب قرضه فأنكر فقام بمتنع على اقراره  
بقبضه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به في جامع التصولين وكثير من الكتب  
والله أعلم (مثل) في امرأة توفى عنها زوجها وأبانت ثمن من جميع ما تشقه في ذمتها  
ارث ومهر وغير ذلك فهل ابرأتها من ذلك جميع أم لا وهل اذا ادعت على الورثة بعد الاربعين



مطلب وضع جماعة ذهبا  
وقضة وأواني منهما أمانة  
عند رجل فاحترق المكان  
وصار المذكور سائلا فبغاه  
بعض أصحاب الأسباب الخ

مطلب في رجل أودع صندوقا  
عند رجل وأودع رجلا  
عنده صناديق ووضعها  
على الأول فاحترق البيت  
الخ

يخصه من أربها وشيئيه يكون لها ذلك أم لا (أجاب) أبرأوها عن المهر وعن كل دين بقيمة الزوج  
صحيح لأنه حق يسقط بالاسقاط وقيل الأبرأها عما عن الأثر فلا يصح لأنه لا يقبل الاسقاط ولا  
يصح الأبرأها عنه فلها مطلبه والله أعلم (سئل) من أسلم رسول في جماعة وضعوا أسبايلهم  
وأواني من الذهب والفضة ونقدوا من الذهب والفضة مسكوكه في صناديق من الخشب  
في مكان أمانة ثم أن المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترق الصناديق والموضوع به ذلك  
وصار أواني الذهب والفضة وبعض النقد المسكوك سائلا وبعض النقد يقبل على حاله فجعل  
الموجود من السائلك والنقد بعض أصحاب ذلك ووضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر ثم حضر  
بعض أصحاب الأسباب والأواني والنقد ويريد الدعوى بأن بعض السائلك الموجودة والنقد  
ملك له فهل له الآن الدعوى بحضور من حضر من بعض الملائكة أم لا ليس له ذلك ولا تسمع الدعوى  
بجلبه عليه إلا بحضور جميع الملائكة لا تناس الحال في ذلك (أجاب) أما الدعوى على المودع في  
حق الغائبين فلا تسمع لماع من محبة كتاب الدعوى الشهيرة الفتاوى في الكتب وأما الدعوى  
على بعض أصحاب الأسباب الذين يدعون ملك عين من الأعيان التي لم تشتط بغيرها من أودعها  
عند الرجل المذكور فيه فتسمع لأنها دعوى أحد المتخاصمين الملك فبها على الآخر حيث اعترف  
الرجل المذكور بالاستيداع لهما والا لحددهما إذا ما منع عن من فذلك شرعا لأنها قضية حكمية  
صدرت من خصم شرعي على خصم شرعي فبها في أحكام القضايا الحكمية وكذا علمنا  
رحمهم الله تعالى متطافرة على أن كل من ادعى الملك في شيء فهو خصم لكل من يدعيه وهذا  
كذلك لا توقف الدعوى على حضور الجميع لمافيه من الإضرار بالخاصين مع وجود  
السوغ الشرعي ولو قدرنا أنه يوجد اختلاط بحيث لا يتميز شيء أصلا أو يتميز بعد هصر صار  
كاختلاط الخنطة بالخنطة واختلاط الخنطة بالشعر والحكيم في ذلك شوت الشركة فيه لكل  
وكل واحد منهم عترة الأجنبي في نصب الآخر وتكون شركة ملك بائنا في لأنها تبت بالاختلاط  
لا بعمل أحد منهم والشركة بخططهم فيها خلاف بين أبي يوسف ومحمد أبو يوسف يقول شركة ملك  
ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم فمن قال شركة عقد كان الربح على ما شرط إذا بيع المشترك  
بخططهم وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كما صرح به  
الشيخ في مبسوطه وغيره فإذا كان الاختلاط في ذهب وقضة بضرب بقيته يوم القسمة  
وإذا كان في ذهب وذهب أو قضة وقضة فبالوزن وإذا اختلفوا فيه فعلى مدي الزيادة البينة  
وعلى الآخر البين فإذا خلف ثبت مدعاه وأن نكل لزمه دعوى صاحبه لأن البينة مساوية إذا  
مدعى الآخر ونودي بالآخر مثل في اليد وإن كانت الأعيان كلها صارت عينا واحدة لا بد من  
اجتماع الكل لأن الحاضر لا يأخذ مال الغائب ويؤدعه مائة على الغائب فلا تسمع  
الدعوى عليه ولا تقبوز القسمة في غيبه لأن كل عين في الأصل يجمع أجزائها ليس للآخر فيها  
شيء ولا قدرة على تسليها إلا بخلوطة نصب الآخر والقسم فيها مبادلة كالبيع فباعتنا وبهذه  
العلل نهر الوجه في الأحكام المذكورة فتأمل والله أعلم (وسئل) عنها أيضا بما صورته في  
رجل أودع عند رجل صندوقا فقولوا لا يعلم المودع مافيه ثم جاء زيد وعمر وصناديق  
مفقولة محتومة لا يعلم المودع مافيه ووضعوا صناديقهما فوق صندوق المودع برضا المودع  
فاحترق البيت الذي فيه الصناديق ووجد تحت الصناديق المحترقة صرة فضة أدنى المودع الأول  
أنها له وأنها كانت خداهم مسكوكه وأدعى زيد وعمر أنها الهما وأنهما أصلها داهم مسكوكه وكل



\*(أجاب)\*

فهم قتي الحكم الذي قد جرى له \* لأن أباه ليس خصما يشاقق  
إذا ما احتمالات البلوغ ناكثت \* عليها ولاحت للبلوغ وارق  
ويقبل منها الدفع من بعد حكمه \* كذلك دفع الدفع والزبد لاحق  
وهذا من الدفع الصحيح الذي حكموا \* على الأشبه المختار وهو الموافق  
\*(وتعلم ثانياً أيضاً فقال)\*

لأن المحمد بن السيرة رازق \* ومن للنوى والحب لأرب قالق  
فذلك استحقاق العون في كل حادث \* وأني بما أملت منك وائسق  
إذا كل سن البت محتملما \* له تدعى وهو البلوغ الموافق  
فقال نكاحي غيرت وإن أفي \* على صفري من عاقديه التصديق  
وما والى خصم فكيف حضوره وما الخصم في الدعوى سوى من يشاقق  
تجأب إلى دعواه والقول قولها \* وتبطل دعوى المدعي وهو مارق

واقعه أعلم (مثل) في بكر بالغة ادعى زبديا نكاحاً ما مؤخر فأنكرت فأقام شاهدين بذلك وادعى  
عمرو نكاحاً ما مؤخر زبدي المدعي الأول أقر أنه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى  
به فهل يصح ذلك أم لا (أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد  
الحكم عليها في الظهيرية رجل ادعى نكاح امرأته وهي تتجده فشهد الشهود أنهم امرأته وقضى  
القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت إلى الثاني لأن القضاء صحيح ظاهر فلا  
يسئل ما لم يظهر خطؤه يقين وذلك لأن يؤقت الثاني وقتنا يكون قبل الأول وفي جامع الفصولين  
رامن النصيب برهن أنه تزوجها في شهر كذا وبرهن أنه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر  
أنها حرام عليه وليست بامرأته فهذا دفع صحيح حتى يحلف أنه لم يرد به الطلاق فلو نكل تندفع  
وصرح كثير من العلماء منهم صاحب الاختير بأنه يصح الدفع ودفع الدفع ودفع دفع الدفع وما زاد  
عليه وهو المختار وقبل إقامة البينة وبهذا وقبل الحكم وبعدة فعلم من ذلك كله أن المدعى كورتمنى  
أقامت بينة بأنه أقر بعد تاريخه المذكور بأنه لا نكاح له عليها ولا عقد نكاح له عليها أو ما أشبه  
ذلك من الالفاظ تسمع بينها ويسئل الحكم المذكور ومثله لو أقام الزوج الثاني بينة بذلك يسئل به  
الحكم المذكور وكذا هو صحيح هذا النقول فافهم واقعه أعلم (مثل) في امرأة اشتريت من زوجها  
محددات ومنقولات بفن معلوم قبضها بالحضرة والمائة ولعزفت بفسله وكتب بذلك هذا  
شرعي وبعد شهر أقر لها بصداقها المؤخر وعوضها عنه منقولات وجري بينهما ابرام وكتب به  
صديق شرعي ومات بعد سبع سنين وأشهر والزوجة تتصرف في جميع مآذ كذا في بعض ورثته  
على وكيلها الذي قاضى بان جميع ذلك تركه فطلب استحقاقه منه لكونه في مرض الموت فأبرز  
الوكيل السكن المذكورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فنفقه منعاً عما ثم ادعى آخر من  
الورثة على الوكيل المذكور لدى القاضي المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على  
ذلك بينة فهل إذا ثبت أنه كان مقاولاً يصح جوبه في حوائجه فيكون حكمه حكم الصحيح  
ولا بعد مريضاً شرعاً وينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل إذا تعارضت بينة الحق بينة المرض فأي  
اليتين ترجح منهما (أجاب) المصريح به غير ما كلب من كتب الحنفية أن المقتدوا بالفلوج  
والمسؤول إذا اتصف كل واحد منهم بالطول تحكم تصرف كل واحد منهم تحكم تصرف الصحيح كما

مطلب في بكر بالغة ادعى  
زبدي نكاحاً وعمرو ادعى  
نكاحاً

مطلب في امرأة اشتريت من  
زوجها محدوات ومنقولات  
ثم مات بعد ذلك بسبع  
سنين فادعى بعض الورثة الخ

صرح في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فإذا علمت ذلك علمت أن المنة المذكورة فوق ما قدروه  
 أضاعا فإن أحصا بنا قدروا المرض الذي يطول بهام المنة سبعة أعوام والأشهر الزائدة ووقع  
 زائداهما مضافا لاسماع كونهن حيوي في حيواتهم ونقص من ذلك بعض مصالحه فإذا  
 ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي جمع جميع ما صدر منه مع زوجته مواد تعارضت بينة النصة  
 والمرض فالينة الصادرة من الزوجة بأنه كانت في صحته مريجة لانها المدعية والورثة يشكرون  
 والينة للمدعي لا المنكر صرح به غير ما واحد من علاننا وحيث طال ما به وانصفنا فحنا به  
 فنجد جميع تصرف مع زوجته باتفاق أهل المذهب وأئمة والنظر إلى العمل بعبارة المكلف  
 أولى من إهدارها والخاصة بالحيوانات وكلامه مجرأها والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على  
 آخر أنه اشترى رطلين من ابنة أبيه فأجابني تسليمتك رطلين من ابنة أبيه إلى أبيه فأوصلتهما إليه  
 هل القول قوله ولا ضمان عليه أم لا وإذا قلتم بالضمان عليه هل يضمن أم لا فقلت أم غثه  
 (أجاب) حيث لا يثبت للمدعي التسليم على الوجه المذكور يضمن مثل البين لا يشكر شر أمه  
 والقول قوله فيه بينه ومدعي الشراء بشكر الأذن بإصالة إلى أبيه والقول قوله بينه وبينه فضمن  
 المدعي عليه مثل البين لا غث ولا رقيق ولا قيمته والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على عمر وبجارية متعة أنها  
 ملكه وبنت أمته وإن والده قد دفع العور وليدتها إلى داره لتعلم الأدب وأن الجارية المرقومة  
 تمت يدوم طالعها فأجاب بالانكار وأن الجارية موروثة وعن والده فأقام زينة أنها جاريته  
 وبنت أمته وثبتت بالوجه الشرعي وبعد حلفه بالله العظيم أنها لم تنقل عن ملكه بوجه شرعي  
 ثم ادعى عور وبعد الأثبات أن والده زيد وبيت الجارية المذكورة تشقيقتها والعمر والذكر المذكور  
 وردها عليها ثم جئت بها مرة ثانية فوجهتها بحضوره ولها زيد الذي وهو ساكت مصدق لها بها  
 فأجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهممة وادعى أن الهممة انما وقعت من والده ولو ادعى  
 شقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فهل إذا قامت بينة على حضور زيد الهممة المزبورة الواقعة من  
 والده وتصدق في هبتها لشقيقها والذكر وتقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل إذا  
 ادعى زيد أن الهممة انما وقعت من والده ولو ادعى وبغير رضاه وأقام على ذلك بينة بعد ذلك تسبح  
 أم لا وهل على زيد من شهدها مؤاخذه يستحق بها التعزير أم لا سواء استقرت الجارية في ملكه  
 أو ملك عور (أجاب) نعم تقبل البينة فقلص على ثواني كبهم في بل دفع الدعوى من الحصم  
 على انهم أنه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح  
 وهو اختيار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعده ما وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى  
 لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خصمه أن المدعي أقر قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يطل  
 الحكم كذا في الذخيرة وهكذا في جامع القصولين وأما الهاوية راض الدعي البراءة واستعمل  
 يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار أنه يقبل ويطل الحكم اه واعلم ان معنى  
 قولهم يصح الدفع الخ أي إذا كان الدفع صحيحا ما إذا كان قاسدا لا يصح مثاق في القاسد ما ذكر  
 من دعوى زيد أن الهممة انما وقعت من والده ولو ادعى وبغير رضاه فإن ذلك دفع غير صحيح لانه  
 على بني رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع هو دعوى زيد أن عمر أقر قبل الحكم أنها ملكه ليس له  
 فيها حق فهذا دفع يسمع لصحة ويحكم به والرقين من قسم المال وليس عليهم مؤاخذه يستحقون  
 بها الا الهامة والتعزير قال الزيلعي في كتاب الدعوى بعد أن ذكر أن البينة تقبل بعد البين وهل  
 يظهر كذب المتكبر بإقامة البينة والصواب أنه لا يظهر كذب حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا

مطلب ادعى على آخر أنه  
 اشترى منه رطلين من ابنة أبيه  
 باني تسليمتها لأوصلهما إلى  
 أبي

مطلب حاصلها أن المختار  
 أن الدفع يصح وكذا دفع  
 الدفع ودفع دفع الدفع وما  
 زاد عليه

يبحث في حينه أنه ان كان لفلان على القدرهم فأدعى عليه فأكثر خلف ثم أقام المدعى البيعة ان  
له عليه أو لأفوا منه في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأته خطبت لابنها بكرا ودفعت  
امتعة لأبويها تارة بنفسها أو أخرى بأبويها أو مات الابن عنها وعن ابنتها عصبة يدعيان أن المدفوع  
من مال الميت ولهما فيه الثلثان أرثوا هي تدعى أمهلكها لأنني ثمة لابنها هل القول قولهما فيه  
أم قولها (أجاب) القول قولها بينهما لأن البديلةا وعليها البيعة كما هو الأصل في الدعوى أن  
القول قول ذي البديلةين وعلى المدعى البيعة كما أصبحت عليه أتمنا رحمهم الله تعالى والله أعلم  
(سئل) في رجل نوى القضاء بناحية من النواحي مقدّم وهو يأق لمستيبه في كل شهر بما تجدد  
معه من معلوم الحجج والسجلات فطالبه مستيبه بقدر زاد على ما تجدد وأراد الدعوى عليه  
عندما كتم شرعي فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستيبه أم لا تسمع عليه دعوى  
منه لكون معلوم الحجج والسجلات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل  
شيخنا الخافوق حتى الله تعالى عهده ورفع في الدين مجده عن هذه المسئلة بعينها فلم تأخذ في الله  
لومة لائم اذ ليس للضلالة الاق صحتها فأجاب بقوله ليس للمستيب الدعوى عليه لأن الدعوى  
لا بد وأن تكون بحق ثابت لمعلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس حقه اذ القاضي ليس له  
أخذ الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال أحجب صحتة فهو لمن يشر القضاء وهو النائب للمستيب  
فقد ظهر ظهور الشمس أم ليس للمستيب حق وجهه من الوجوه حتى يسوغ له على النائب  
الدعوى فخطأ البتة لا غير كما تشرعاه كلام شيخنا رحمه الله تعالى (أقول) هذا الذي أدين الله  
به ولقد نطق بالحق من قال

ترؤد حكمة مني \* ودع قبال ودع قالا  
فساد الدين والدين \* قبول الحاكم المال  
أرى من اثر المالا \* لمحض الجور قد مالا  
بلار ب ولا شئت \* قد عمن في الوري مالا

وأقول

والله سبحانه وتعالى ناله صلاح الاحوال وحسن الخاتمة اذا أن الارتحال والله تعالى أعلم  
(سئل) في دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خزانة الشام المأذون له في ذلك على متولى وقف  
بخصوص أرض من مزرعة واقعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضى فحصل التعير في ذلك من  
قبل ما كتم شرعي وكشفوا طلع على تلك الاراضى الجارية في الوقف ولم يثبت ما ادعاه الوكيل  
وكتب بذلك ملك شرعي بقبول اراضى الوقف بجلودها والآن قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر  
بعد مضي ثيف وعشرين سنة يدعى بأراضى خرب داخله في حدود ما اشتغل عليه الصك المزبور فهل  
بعد ثبوت اراضى الوقف المحدودة الثابتة تسمع دعواه بعد منع المدعى السابق وثبوت أرض  
الوقف المزبورة (أجاب) قد تقرر وتسطر في كتب علمنا الخففة أن دعوى الوقف من قبل  
دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وان أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف  
المؤبدة فكان النزاع وقع بين ناظرى وقفين مختلفين أحدهما ذو يد ولا سخر خزانة والبيعة عليه  
لا على ذي اليد والقضاء الذي اليد قضاء مترا لافضاء استحقاق اذ لا يكلف البيعة لأن أقصى ما يستدل  
بطل حقيقه كلاما موضع به اذ هو غير محتاج الى انبيئة وأما سماع الدعوى بعد المدعى السابق  
فهو ممنوع الى أن يبرهن الا لاحق بشهادة عدول فقبل بيته لانه خارج وبيدونها لا تسمع قال في  
البحر والخاص أن دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق وقرع على ذلك فراجع ان شئت

مطلب خطبت لابنها بكرا  
ودفعت امتعة لأبويها فالت  
الابن عنها وعن ابنتها  
يدعيان أن المدفوع تركه  
وادعت الخ

مطلب اذا أتى النائب  
لمستيبه بما تجدد من  
معلوم الحجج والسجلات  
فادعى قديرا زاد الاتسم

مطلب ادعى وكيل دفتر دار  
خزانة الشام على متولى  
وقف أرضا ولم يثبت ما ادعاه  
والا تبديعي وكيل آخر الخ

مطلب أشهد على نفسه في  
صحة أنه ليس له عند زيد  
حق ثم ادعى عليه بوديعة  
لا تسمع دعواه  
مطلب في صك مصادقة

والله أعلم (مثل) في رجل أشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه ما له ليس له عند زيد ولا في حقه  
حق ادعى عليه بوديعة فأنكرها فأقام عليه بينة جاهل بقيل أم لا (أجاب) لا تقبل المأراة العام  
بقوله ليس لي عند ما في الميسوط وغيره ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين  
وكفالة وجناية وأجارت وحد فان ادعى الطالب بصدقه قائم تقبل بينته عليه إلا أن يشهدوا عليه  
بأنه ثبت عليه بنفعه بعد البرائة والله أعلم (مثل) في صك مصادقة صورة تصادق صالح بن حسن  
وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالوصاف الحسيرة شرعيان الذي يستحقه صالح في  
الدار القلانية جميع العليتين والايوان والبيت السفلي المعروفان يجدودها وأنه حق من حقوقه  
والذي يستحقه عبد النبي بن عمه جميع الفرقين والثلاث غرف أيضا والعلية الكبيرة والثلاث  
خلاوي مع الحاكورة المطبخ والمرفق وساحة الدار سوية بينهما هذه عبارة الصك وعرف كل  
محدوده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح مستقل بوضع يده على ما عين له اعلاه  
وعبد النبي مستقل بوضع يده على الفرق ما سرها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع  
الحاكورة وأما المطبخ والمرفق وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد عليهما سوية والآن  
اختلفا فاصالح يدعي أن الثلاث غرف ومطبخ عليهما سوية وأن له النصف فيها ولعبد النبي  
النصف فقط وعبد النبي يدعي أن جميع المتعاطقات ماعدا ساحة الدار له خاصة فهل القول قول  
صالح فيما يدعيه أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واضع يده عليه ومتصرف فيه  
بأنظر اربعة سنين وما هو في تصرفهما هل من المطبخ والمرفق وساحة الدار يكون مشتركا  
(أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون الآخر فالقول قوله فيه بينه أنه ملكه وكل  
شيء كان فيه سوا في التصرف ووضع اليد لارجميع لاحدهما فيه على الآخر فترك كل ذي يد  
على تصرفه وجمع عنه الآن حيث لا برهان له عليه بشيئ فوجب الملك له خاصة أو يوجب الشراكة  
إذا اتفقا لأن العلم برضي الله تعالى عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد وأما قوله  
سوية بينهما وإن ضلح أن يكون خبر القول وساحة الدار فقط فيكون اتسار في خاصة  
يصلح أن يكون لما قبله أيضا وإن كان الأول هو الأصل لأنه الأقرب فوضع اليد لكونه أقوى  
هو المعتبر بلا شبهة فيفضي لصالح والحال هذهما العليتين والايوان والبيت السفلي ليدع ولعبد  
النبي بالغرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع الحاكورة ليدع ولهما بالمطبخ  
والمرفق وساحة طبق ما هما عليه من وضع اليد بالتصرف المذكور وما لم يقر بهان شرعي  
على خلاف ذلك فيفضي به ولا شبهة في أن المتعاطقات قبل قوله وساحة الدار مستقيمة  
انتهى الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة إلى جعله لما قبله حتى يوجب الاشتراك كما صرح به  
الاصوليون في بحث الحروف عند انكلام على الواو والله أعلم (مثل) في أرض كان  
بها زيتون لمسجد يستغلها الولاة عليه ويصرفون غلته على مصالحه لا يعرف للأرض وزيتون  
متصرف الولاة المسجد في الزيتون ووقت الأرض قراء ولرجل يبيعها أرض فضعها إلى  
أرضه وصار يزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الرقبة لآبائه أحدث يده على  
الأرض بعد فناء الزيتون مع أنه للمسجد واليد لناظره عليه قد عاها ل إذا شهدت بينة بمحذور  
يده على الأرض بعد فناء الزيتون تنزع من يده ويحكم منها فاطر المسجد حتى ثبت كونها له  
بطريق من الطرق الشرعية وثبت البدل للوقف بثبوت الزيتون مع أن شجراته قيمة وقدرة  
كاتب الولايات تنطق بذلك أم لا (أجاب) إذا برهن المتولى على أحدث ما يدعى عليه وإن

مطاب في أرض كان بها  
زيتون لمسجد ففي الزيتون  
فأحدث رجل يده عليها  
وصار يزرعها مدة ثلاثين  
سنة الخ

يد الوقت سابقة بشرح الزيتون على يده تكون اليد للوقف والمدعى عليه خارج في طلب منه  
الينة على انها ملكه فان اقامها على وجهها الشرعي حكمها والاتزع من يده وتكون للوقت  
لثبوت كونه ذليلا لدعوى الوقف والمالك موافق انه يطلب البرهان من الخارج ولا  
يطلب من ذي اليد في جامع التصولين وغيره والعبارة غضب ارضا وزرعها فادعى رجل  
انها له وغصبها من فلان عن علي غصبه واحداث يده يكون هو ذليلا والزارع خارجا ولو لم يثبت  
احداث يده فالزارع ذليلا والمدعى هو الخارج انتهى وصرحوا قاطبة بان صاحب البناء  
والشجر في الارض ذليلا للثابت بالينة كالثابت عيانا فانهم والله أعلم (سئل) في امرأة  
اخرها رجل يتافس كسبه بالاجار فمدته ثم ادعت املكها مستقلة بوضع البذل اذ ثبت  
استحواها تدفع ويثبت ملك المؤجر له بذلك أم لا (اجاب) الاقدام على الاستحوا اقرار بانها  
لامالك لها قبل الاتفاق فتدفع بالاتفاق ويقضى به للمؤجر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى  
نخص خارج على آخر ذي يد ان الجارية المصارا اليها المدعى ملكه وهكذا اقول بها أو اقام ينة  
على ذلك هل تقبل ويحكم بها أم لا (اجاب) نعم تقبل ويحكم بها اذ الثابت بالينة كالثابت  
عيانا هكذا كلة علمنا وانما تفكاه يترجم على الحكم ان ملكه والله أعلم (سئل) في رجل  
اقتد آخر بمصنف ليكتب ما ردها من الزيت ويحرس ما بها يسمى أمينا بؤمر باستقبال الزيت  
عن يوصله اليه ويضعه في محلاته المعلومة فان هذا الأمر المسمى بالأمين بعد ان واصلت ارباب  
الزيت زيتا على جهة طبعه على ماهر المعتاد فادعى رجل على ورثته أنه اوصل زيتا قدره كذا  
للصباة يريد قضيتهم هل لذلك أم لا (اجاب) لا وجه لتضمن ورثته والحال هذه اذ فصل  
ما هو الأمر وبين جانب الرب الزيت ومن جانب الرب المصنبة نعم لو ادعى أنه استهلكه وأقام على  
ذلك ينة ضمنه في تركته وأما مجرد دعواه أنه اوصل للمصنبة التي هو بها كذا من الزيت فلا تنسج  
منه لكثرة لا يوجب عليه ضمان ولو ضاع جميع ما بها لا يلزمه ضمانه من غير تعديته  
عليه ولا يفرط في حفظه كما هو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استام بمجلس  
يد آخر ثم ادعى املكه هل الاستام اقرار بالملك الذي اليد ولا تنسج دعوى المساوم المذكور في  
الهمم أم لا (اجاب) المساومة ممانعة من الدعوى لتضمنها الاقرار بان المدعى الذي اليد كذا  
اقتصر في البرازة في الدعوى في نوع المساومة ولم يحك خلافا وجامع القصولين في واسط  
الفصل العاشر حكى في كونه اقرارا الذي البدولين معصمين وامر الفتاوى الصغرى وحكى اتفاق  
الروايات بانها اقرار بالملك الذي اليد اقرارا لثباتات وقال راضر الفتاوى رشدا الذين الاستشراء  
والاستحوا اقرار بالملك الذي اليد وليحك عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لا تنسج دعواه  
بعد سبق المساومة منه كافي البرازة وجامع القصولين وغيرهما والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى  
زيد على عمرو ومحمد اذ املكه كونه عن والده فأجاب المدعى عليه اني اشتريته من والده وعلم  
المورثين لك بكذا وانى ذوبد عليه من مدة زيد على أربعين سنة وأنتمة بمعى في بلدة ساكت  
من غير عذر عن علي عن الدعوى هل يكون ذلك من باب الاقرار بالتلق من مورثه فيحتاج الى ينة  
تشهدها مباشرة لا يتفعه كونه واضاعه عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب  
الدعوى التي مر عليها خمس عشرة سنة مع صريح اقراره بأنه تلقاها عن المورثين المذكورين  
أم لا (اجاب) نعم دعوى ذلك التلق عن أبي المودع ودعوى تلقى الملك من المورث اقرار بالملك  
ودعوى الاستقال منه اليه فيحتاج المدعى عليه الى ينة وصار المدعى عليه مدعا على كل مدع يحتاج

مطلب استاجرت ميتام  
أدعى أنه ملكها لا تنسج

مطلب ادعى على ذي اليد انه  
أقره بهذه الجارية  
مطلب مات أمين المصنبة  
فادعى رجل على ورثته أنه الخ

مطلب دعوى الملك بعد  
الاستيام والاستحوا لا تنسج

مطلب ادعى زيد على عمرو  
مخدودا انه ورثه عن والده  
فأجاب المدعى عليه اني  
اشتريته الخ

الى ميتة يتور بها دعوا ولا يتحققه وضع اليد للغة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس من باب ترك التصوي بل من باب الموات ختبا لقرار ومن أقرشى لتبرأ ختبا لقرار ولو كان في ذلك احتياجا كثيرة لا تعد وهذا لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في دار مشقة على يمين وساحة معلومة معدة للارتفاق ووضع الامتعة وما هو من ضروراته السكنى على المالك لها مائة من اليتيم لرجل يعاصيها شرعيا يحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به ونسب اليه ومثل البايع فباعته ورثته البيت الثاني رجل آخر يعاصيها شرعيا كما شرع في الاول ويريد أن يبي في الساحة يتألم منه الضيق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء ونقصان الاضائة هل ذلك أم لا وينع شرعا (أجاب) لا شبهة في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما متصفة والشرط من شرطه من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء تضيق على الشرط لا وسد الهواء او الاضائة فيقع عن ذلك مطلقا والحال هذه اذا طلب القسمة في الساحة أو طلب احدهما قسم انصافا وقد صرح علوق باباه اذا كان في دنان عشرة أو ثمان من دار وفي يد آخر هي واحدة فالساحة بينهما نصفان وانه أعلم (سئل) في اختلاف فيقول الزمان فيما اختلف فيه الزوجان وسردا صاحب التالكف أقوالهم مجردة عن التصحيح أي الاقوال في حالة الموت يحل بالترجيح (أجاب) المحل بالترجيح والمحل بالتصحيح قول الامام المقدم والهمام المعظم أبي حنيفة النعمان السابق في حلية الاجتهاد على سائر القروان الذي اقررت بالجلدات متناقه وعلت في المنايا والآخرة درجته ومراسته قال الشيخ العلامة أبو العدل قاسم بن قطلوبغا بعد قول القدوري واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فاصطلح الرجال فهو للرجال وما يصطلح النساء فهو للنساء وما يصطلح لهما فهو للرجل فان مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فاصطلح للرجل والنساء فهو للساكن بينهما وقال أبو يوسف يدفع للمرأة ما يجيزه مثلها والباقي للزوج ماصورته وقال محمد ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سواء قال الامام الاسيباني والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتقده النسفي والمحبري وغيرهما انتهى (أقول) وعلى قول الامام هاشم أصحاب المتون فاطبقوا يعني ذلك في الترجيح اذا المتون موضوعة لظاهر المذهب الصحيح وما قبله مقدم على ما في الفتاوى والنسوي كما وضعه الطاروسي في أنفع الوسائل الى تحرير المسائل واذا ما اختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعنده أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهات مثلها كما هو أصله وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كلورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا اختلاف فكذلك بعد موتها كذا في لسان الحكم وقد استقصى فيه في مسئلة اختلاف الزوجين في حياتهما وبعد موت أحدهما وقبل النكاح وبعد موتها اذا كانا حزين أو أحدهما أو عسدين فراجعهم ان ثبت ولكن اعتمد على قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما اذا حكم القاضي على الخصم التاكل بالنكول ثم اراد أن يحلف هل يلتفت اليه ويحلف ويطلق القضاء أم لا (أجاب) لا يلتفت اليه ولا يطل القضاء قال في الخاتمة لو قضى عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه ولا يطل القضاء ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر كفاية بدين فأنكرها فاقام الميتة عليه بها فادعى الابراء منها هل تسمع دعواه الابراء عنهم مع انكاره صلوردها أم لا (أجاب) لا تسمع

مطلب رجل لدار مشقة  
على يمين وساحة معلومة  
كلام اليتيم من رجل  
يحقوقه وطرقه الخ فآراد  
المشتري الثاني أن يبي الخ

مطلب في متاع البيت اذا  
اختلف فيه الزوجان

مطلب لو قضى عليه بالنكول  
ثم اراد الحلف لا يلتفت اليه

مطلب ادعى الابراء عن  
الكفاية عن الدين بعد  
انكاره الى التسمع



مطلب وجعل يتقاسم مع  
أولاد أخوته ثلث كرم زبون  
مدة تزيد على خمس عشرة  
سنة ثم بعد ذلك ادعى الخ

مطلب اقرا اوام التيمم  
بديونه فالت التيمم عن وريثة  
فطلبوا ذلك فقال الخ

مطلب اذا ادعى رجل فرسا  
في يد أولاد الغائب لا تسمع  
مطلب في رجلين تنازعا في  
محمودا أحدهما يدعي ان بائني  
اشترى من زيد ولا تتردى  
ان زيدا أقر الخ

مطلب اذا مات أحد  
الشريكين فادعى وريثه على  
الآخر أنه قتل عن المبيع  
لا تسمع دعواه

لتنافسه الظاهر والاهم في ذلك بين ظاهر والله أعلم (سئل) في ثلث كرم زبون يتقاسم غلته  
رجل مع أولاد أخوته بأخذ هؤلاء الثلث وما أخذوا لكل ثلثه يتقاسمونه منهم هكذا  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا منازعة والآن العم يقول لاحق في هذا الثلث لأولاد أخى  
فلان لموت أمي سهمي حيا تايه بل نصفه لي ونصفه لأولاد أخى الآخر وإنما كنت أسلم لأولئك  
يتناولونه هذه السنين على وجه التصديق عليهم هل تسمع دعواه مع مقاضته لهم ذلك كذلك ومع  
منع السلطان عن سماع ماضى عليهم من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحق  
هذه والله أعلم (سئل) في قيم يتكلم عليه حقه أو أمه أو له بأشامن ديون وغيرها وصار  
يراجع في أمواليه ويكس الدين باسمه في السجل وكلما سئل يقول هذا فلان ابن بنتي التيمم فالت  
التيمم عن وريثة فطلبوا ذلك فقال المال والدين الذي كنت أقرت به ماله انما هو مالي وكنت  
أقر له ثلثه هل يلتفت الى كلامه أولا يلتفت الى كلامه لتكذبه نفسه في ذلك (أجاب)  
لا يلتفت الى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقر به لورثة التيمم ولا يعل على الورثة انما كان  
اقراره ثلثه الا على رواية عن أبي يوسف ان وريثة المقر له يحلفون انما قتلته أنه كان كاذبا والله أعلم  
(سئل) في فرس لرجل غائب تركها سيد أولادهم زيد آخر ان يدعى على الغائب بحضور أولاد  
الغائب بصفة فيها هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى على الغائب بحضور أولاده  
والله أعلم (سئل) في رجلين تنازعا في محمود أحدهما خارج يدعي الشرا من زيد والآخر  
زيد يدعي الشرا من عمرو والمشتري من زيد المذكور برهن ان خارج ان زيد الملتقى منه أقر قبل  
شرا بملك منه ما يعنى الحدود المذكور بكذا فشرها بملك لم يميز له كان في يدي فكذلك  
شراؤه المرتب عليه هل تقبل بنبه ذلك أم لا (أجاب) نعم تقبل كما أشار اليه في جامع الفصولين  
وغیره والله أعلم (سئل) في محمول موروث باع بعض الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده  
عليه وصار يتصرف فيه مدة سنين وبعض الورثة تراه لكنه كان جلا في بطن أمه ثم يبعوه هو  
لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبرناه ميراث عن أبيه هل تسمع دعواه ولا ينعى سكونه ورؤاه  
أم لا (أجاب) لا يسئل دعواه بسكونه ورؤاه يامو يصدر بثلث ذلك والقول قوله في عدم العلم  
بجيشه وقد صرح في البصر بان الاصح قبول الدعوى فحين قدم ببلد فواشترى أو استأجر دارا  
ثم ادعاه فالتاب لها دارا بيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستيلاء فاذا كان هذا مع  
الشرا والاشتجار فكيف مع السكون المرد والله أعلم (سئل) في رجل تكررت دعواه  
على آخر بدنه في ذمته ولم يتخلل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لوجع الكل بلغ  
خمس عشرة سنة هل يمنع المدعى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بعد هذه المدة أم لا لكونه  
لم يترك دعواه خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم التركة المدة التي منع السلطان من سماعها  
بعدها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقف أهل وجد فيها بئر به زيت قديم وهي في يد  
المتولى عليها من ذرية الواقف يدعيه للوقف وآخر يدعيه للوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف  
الاول لو وضع يده متوليا أم لا (أجاب) القول فيه للمتولى على الدار لأنه ذو يدونه خارجا والله أعلم  
(سئل) في شريكين شركة مفادصة سافر الشريكان يقول واحد باع بعضه للعرب بثلث في ذمتهم وبقي  
بعضه فوضعه في موضعين وبيعة مائة أحدهما فدعت وريثه على الشريك بأنه ضامن للثلث  
الذي بيعة العرب وأنه أيضا كافل لما بقي من القول عند المورد حين تصح دعوى الورثة بكفالة  
الشريك للثلث والقول المذكور برهن أن لا تسمع دعواههم ولا يطول زمانهم بئس منها (أجاب)

لا يصح دعواهم بذلك اذ كفاية الشريك بدين مشترك للشريك بالاطلاق لا من حيث هو منعه الا وهو  
 مشترك بينهما ولا نه يؤدي الى قسمة الدين قبل قبضه وأنه لا يجوز وما طاهر عليه التوثيق  
 والشروع والقانوني عدم جواز الكفاية الا لامة اذ لا يمكن جعلها مضونة على الكفيل وهي  
 غير مضونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب ذلك بشئ والحال هذه وانه اعلم  
 (مثل) فاعلموا قاطع زيد على قري ومن ارع من منصرفها ثم ان بعض متكلمي القري المزبورة  
 استقرضوا من عمرو مبلغا فقصوا به في المقاطع ليسبب لهم المبلغ من يحصلونهم الذي للمقاطع  
 بينهم وكتب بذلك مبلغ ثم ان عمرو اطلب من المتكلمين المزبورين ما كان أقرضهم اياه الى حاكم  
 فأجابوا ان القرض لاحقة له وانما زيد المقاطع هذه بالحكم وناولهم صرة بمجوهلة وأقاموا  
 على ذلك شاهدين أحدهما من رجال القرية المذكورة فنفخ الحاكم اذنالك عمرو عرقه انه محب  
 كان الامر كذلك فلا اطلب على المتكلمين المذكورين بل ما تدعيه لازم على زيد المقاطع  
 المذكور فهل عمرو بعد الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيدوا اطلب منه  
 وهل منع الحاكم ثم تعرضه المدعي أنه لا اطلبه على المدعي عليهم وان ما يدعيه لازم على زيدوا وقع في  
 محله شرعا وهل الجهة والشهادة المذكورة حكم شرعي يفتد عليه شرعا أم لا (أجاب) ان ثابت  
 الاستقراض من عمرو ولا يتقرر الى جوابهم المذكور لان حاصله الانتكار ومع الثبوت باحدى  
 الحجج الثلاث لا يقيد الانتكار ولا وجه له ومن قبل القرض زيد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة  
 على القري والمزارع على الوجه الذي فعله الا ان ليس أمر اشرع اذ الاستقراض نفسه أمر  
 شرعي يثبت على القرض دينا لازما في ذمة المستقرض وان صرفه في أي شئ ممكن فاذا ثبت  
 الاستقراض يثبت على بعض القري باحدى الحجج الشرعية لا بصورته بعينه في ذمة  
 زبده وقد تقرر في التوثيق كافي عدم صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين  
 دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيدوا القرض الذي ائتمه عليهم بعينه للمنافاة  
 بين كونه أقرضه لهم وبين كونه أقرضه بعينه فليس له الدعوى على زيدوا بعد دعوا عليهم لانه  
 كانه حال المال الذي استقرضه من عمرو واستقرضه بمتكلم استقرضه بغيره لا ائتم ولا شبهة  
 في ان ذلك تناقض يمنع من صحة الدعوى وجوابهم ان القرض لاحقة له انتكاروا المنكر لا يمتنع  
 عليه فكيف يقيمون على ذلك شاهدين والقول قولهم انما استقرضنا نفخ الحاكم عمرو لعدم دية  
 له عليهم لا يوجب كون ما يدعيه لازما على زيد فكيف يكون لازما عليه مجبوزهم الاستقراض  
 وحيث نفي الحكم على مجرمها هو المشروح في السؤال فليس حكمه صاعدا قطعاً وبما قطع  
 الشغب ما ذكره الزاوي في الدفع ادعى ما لا وحققه ثم ادعى على الزاوي ثم ادعى على زيدوا على زيدوا كان  
 ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يحتاج مع اثنين وجوا واحد انتهى فهذا  
 صريح في واقعة الحال قطعاً عن غير اشكال والله اعلم (مثل) في محضر حاصله محضر مجلس  
 الشرع الرجل المدعو مسلم بن غنيم الوكيل عن ابيه صفة الحاشية فهو كلفه بعد معرف  
 عمه سليمان بن غنيم وأشهد على نفسه أما رأيت عبد القادر بن محمد من صدقات ابيه ومن سائر  
 حقوقها بانها المجلس وأنها لا استحق قبله حقا ثم شهد على نفسه الرجل المدعو غنيم بن نويع  
 الوكيل عن عبد القادر الزوج المذكور التائب وكالته عنه فيما يأتى ذكره بشهادة أحد بن جابر  
 ورفعت بن محمود أنه طلق صيفه زوجة عبد القادر بعد الاذن منه بشهادته ثلاث تطلقات  
 فبوجوب ذلك بات حقيقة عن عصمة زوجها المذكور فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وذلك

مطلب استقرض بعض  
 متكلمي القري مبلغا من  
 عمرو ودفعوا به المقاطع  
 فطلب عمرو المبلغ منهم فأجابوا

الخ

مطلب محضر حاصله ان  
 التوكيل لا يدخل تحت  
 الحكم



فصار الغزل كسندة البيت من الثعلب والطبع وكيف يكون ملكا لها وقد نسيه عطا هذا الأثالث  
 بوالله أعلم (مثل) في رجل ادعى على جماعة من أهل القعة أن له بينهم على ميل القرض  
 الشرعي كدما من القروض وتسلوا ودفعوا لها ويش الكأس فأتى القاضى فطلب القاضى منه  
 عن مشرعية قد كراهه لا يئنه له والنسأ يسلمهم فحقروا فغضب الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم  
 آخر بغيره المدعى السابق أن المال الذي ادعى المدعى السابق هو ما وصل لهم على يد فلان  
 المدعى المذكور وقد رخصا قبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل دعواه قال في خلاصة الفتاوى  
 ادعى عليه قرض أتدبرهم وقال وصل اليك يد فلان وهو ما لا تسمع الدعوى ومنه لفي  
 البرازية ووجهه أن فلانا غائب ونطقت كلمة المدعى على أن دعواهما ادعاء فلان الغائب بقوله أن  
 المال المدعى به فلان ما لي أقرضه للمدعى عليهم فاندقت خصوصته عنهم بذلك فلا تسمع واقعه أعلم  
 (مثل) فبالو ادعى على زيد على قاض حكم القاضى له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم  
 عنه من التعرض له فوقف حكمه قاض آخر ثم بصد مضى منقن الزمان طلب المدعى من قاض  
 آخر استئناف الدعوى هل يحجبه القاضى بذلك أم لا (أجاب) يتلوف في دعوى المدعى أن  
 كان أتى بهام دفع أقام عليه منه تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض  
 له لعدم منه فاستمنه على خصمه ثم أتى بهام تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حسب لم يرد  
 على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلم في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشيخنا في كتبهم  
 كالخبرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح  
 وهو المختار وكما يصح قبل إقامة اليمين يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم  
 وفي الخبرين من الخارج على نتائج حكمه ثم برهن ذوالدعي النتائج بحكمه به انتهى فإذا  
 كان هذا في ينة مثبتة ولها اعتبار وحكمها هو مع بعد ادعى المحكوم عليه بطل القضاء  
 على المحكوم عليه فكيف لا يخل ينة ذى السيد فيما ألحق بالملك المطلق وإن حكم القاضى له  
 بظاهر الدال المغنية له عن اليمين فكيف ينة غير مثبتة لأن عنائني بالد ولا حاجة لحكمها إذ  
 القضاء للمدعى عليه عند عدم ينة الخارج قضاء ترك القضاء استحقاق فنقول إن أعاد الخصم  
 الدعوى ولا يئنه معه عبادى لا تسمع دعواه لأنها عين الأولى حيث لم يقم ينة ولم يأت بدفع  
 شرعى يقبل شرعا وقد منع أولا لعدم أقامة ما أتى به تكرار محض منه وقدمت على سبق فلا  
 يلتفت إليه ولا يصح منه إجماعا وقد كرر على ما نمن ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان  
 وهو باب واسع وأصله بعض علماءنا إلى خمسمائة وأثنى عشر فلا بد في مستثنى ما أقتنينا به  
 فمن رآه فليراجع الكتب وليستأمل والقاعلم (مثل) في رجل اشترى من آخر حبة أدعى من  
 أرض يده البائع وبنى بها ثم تصرف فيه ثم بصد ادعى رجل على الباى المذكور أنه لا يئنه  
 قراريط ونصف قراط في المبيع المذكور راجع إلى ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع تصرف  
 المبتى وروية أمهه وأطاعها على الشراء المذكور والتصرف المزبور مقدم أم لا  
 (أجاب) لا تسمع دعواه والحال ما مضى أعلاه لأن علمنا فاقوا في متونهم وشروهم وقتنا وهم  
 أن تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنبيا ينعو البائع والقرن والزوج  
 ينعى من جماع الدعوى قال صاحب المنظومة اتفق أمانيه على أنه لا تسمع دعواه ويجعل  
 سكوته رضا البيع قطع التزوير والإطماع والحيل والتليس ويجعل الحضور وركب المنازعة

مطلب ادعى على جماعة من  
 أهل القعة مبلغا قرضا  
 فأتى القاضى فطلب القاضى منه  
 عن مشرعية قد كراهه لا يئنه له  
 والنسأ يسلمهم فحقروا فغضب الحاكم  
 الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم  
 آخر بغيره المدعى السابق أن المال  
 الذي ادعى المدعى السابق هو ما وصل  
 لهم على يد فلان المدعى به فلان ما لي  
 أقرضه للمدعى عليهم فاندقت خصوصته  
 عنهم بذلك فلا تسمع واقعه أعلم

مطلب لو منع القاضى  
 المدعى عن دعواه بموجب  
 الشرع ثم اراد المدعى  
 استئنافا عند آخر أن أتى  
 بهام دفع تسمع وإن كانت  
 عين الأولى لا تسمع

مطلب اشترى من آخر حبة  
 أدعى من أرض يده البائع وبنى  
 بها ثم تصرف فيه ثم بصد ادعى رجل  
 على الباى المذكور أنه لا يئنه قراريط  
 ونصف قراط في المبيع المذكور راجع  
 إلى ذلك أم لا وهل تسمع دعواه مع  
 تصرف المبتى وروية أمهه وأطاعها على  
 الشراء المذكور والتصرف المزبور مقدم  
 أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه والحال ما  
 مضى أعلاه لأن علمنا فاقوا في متونهم  
 وشروهم وقتنا وهم أن تصرف المشتري  
 في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان أجنبيا  
 ينعو البائع والقرن والزوج ينعى من جماع  
 الدعوى قال صاحب المنظومة اتفق أمانيه  
 على أنه لا تسمع دعواه ويجعل سكوته رضا  
 البيع قطع التزوير والإطماع والحيل والتليس  
 ويجعل الحضور وركب المنازعة

أقرأ بأنه ملك البائع وقال في جامع الفتاوى وذكر في منية القهصار رأى غيره يبيع عرضاً  
فقبضه المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهو أقراره بأنه ملك البائع انتهى فعلم بذلك  
أن الأول كان تجسسه ثم ادعت بهذا لئلا يسمع دعواه وأما منع المورث في مثله منع الوارث  
بالأولى وذلك كله لأجل البقع والقطع لمادة التزوير والتليس والحاسم لطريقة الاحتيال  
وقطع شأفة الاطماع بالدليس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وقطاعى العاقل  
لنأول من الدنيا الغيبة فوقع ناقل قدى الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل حسمو اسمع  
ماتة مثل هذه الدعوى لملأ وأمن فساد أهل الزمان بارتكابها باطل العدوان والميل للدنيا  
التي هي جبال الشيطان فيبني منع ذلك إذا لقاعدة التي اجتمعت على صحتها أهل المذهب حرة  
المفاسد أولى من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيما اشغلت عليه من المفردات فيجب العمل  
بها في دفع الظاهر الذي ينصرف الزمان وفساد أهله الذي لحقت الأحاديث بشهرهم وفيهم حال  
أكثرهم والله أعلم (سئل) في حائط بين شخصين تنازعهما ولا بدنة لهما ولا أحدهما بانيان متصل  
تربعا على وجه التشارك ولا ستر عقد عليهما هل يقضى بهما الهما أم هي لصاحب العقد أم  
لصاحب الاتصال في طرفي الحائط (أجاب) الحائط لصاحب التربع لسبق استعماله لهما على  
صاحب العقد إذ هو كوضع الجنوع وقد صرحوا بأنه لو كان لأحدهما تربيع وللآخر  
جنوع فنوا التربيع أولى عليه عامة المشايخ مع الذين بان الاستعمال بالبناء عند التربع يسبق  
على الاستعمال بجنوع وتفسير اتصال التربع أن تكون الأصافى اللين داخله في أنصاف  
لبن الحائط المتنازع عنه ولا شك أن استعمال ذي العقد متأخر وإذا ارتب في المسئلة فارجع  
إلى جامع الفصولين وأقده أعلم (سئل) في حقل وعولكل واحد منهما في مدرجل تصرفه  
مدة سنتين تصرف الملاك بلامنازع والآن صاحب السفل يذبح شأنه العاقل ونفسه  
أنه ملكه هل القول قول واضح البدو على صاحب السفل ينتحب أو أفضا على بقية العاقل  
أنه لصاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضح السيد هو ذو العاقل يمينه وعلى الآخر البينة  
وأقده أعلم (سئل) في حقل انهم وصاحب العاقل يريد البناء يتوصل إلى حقه فما الحكم  
(أجاب) إذا امتنع صاحب السفل عن بناء السفل لا يجوز لكن يقال لصاحب العاقل إن السفل  
ان شئت وانعم من صاحب حتى يؤتيك بقية البناء وما أنفقته على الاختلاف وقيل إن ياذن  
القاضي فيما أقر أو الأبقية وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتي وفيها  
وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع اه والله أعلم (سئل) في صاحب عولأراد أن يبنى في  
علاءه بناء لا يضر بالسفل هل ذلك أم لا (أجاب) نعم المختار للفتوى أن لبنى العاقل أن يبنى على عاقله  
إذا لم يضر اجتماعي قول الامام وصاحبه وان تقل عن الامام المنع على الإطلاق فهو خلاف  
المختار والضرر وعلمه يعلم بقول رجلين من أهل البصرة في ذلك وحاصل الضرر ان علم بقينا  
فيمين وان علم علمه فينا فلا يمين وان أشكل يمين الأبرضادى السفل والله أعلم (سئل) فيما إذا  
لحق الضرر على البيت السفلى وصكان ذلك بسبب مالك العاقل فهل عليه منع ضرره أم لا  
(أجاب) الفتوى على أن الضرر ان تحقق أو أشكل أنه يضر أم لا يمنع ذو العاقل منه وإذا علم أنه  
لا يضر لا يمنع وأعلم ان سقف السفل وجذوعه وهو ادبه وواريه وطنه لصاحب السفل غير أن  
لصاحب العاقل كافي ذلك كما قلنا صاحب البصر عن النخبة فإذا علمت ذلك فاعلم أن طنبته  
لا يجب على واحد منهما أمادو العاقل فلعلم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفل فلعلم

مطلب في حائط بين شخصين  
تتبعها فيها ولا بدنة لهما  
ولا أحدهما بانيان متصل  
تربعا على وجه التشارك  
ولا ستر عقد عليهما الحائط  
لصاحب التربع

مطلب سئل في بدجل  
وعاقل في يد آخر وكل تصرف  
تصرف الملاك والآن  
صاحب السفل يدعى الخ  
مطلب سئل انهم  
وصاحب العاقل يريد البناء  
الخ

مطلب لو أراد صاحب العاقل  
أن يبنى في عاقله بناء لا يضر  
بالسفل هل ذلك

مطلب يمنع ضرر صاحب  
العاقل من صاحب السفل

اجتناباً على اصلاح حكمه فان شاع طبعه ورفع ضرره وكف الماحضه وان شاع طبعه ضرره  
 صرحوا بأنه لا يجبر المالك على اصلاح حكمه واذا تلف الطين المائع لو كلف الماحضيب السكن  
 المانوف فيشمر على الاضمان على الساكن وان تعدى بان ازا الفوجب الضمان وانما زيدت هذا لانه  
 يلقى ان منهما تنزاعاً في صلح حضره يمكنه لئلا يعطى بالمعدو السفلى بطبعه ليدفع وكف  
 المله والله أعلم (مثل) في ذي يدو خارج تنازعاً في جهة فادعى ذو الدشر احكاماً في يومئذ ثلاث  
 سنين وادعى الخارج شرا احكاماً عمر ومنعتين في الحكم (أجاب) المسئلة فيها اختلاف  
 الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر في الخلاصة والبرازية وتوقفه في البصر عن  
 غاية البيان وخزاة الاكل وتوقفه في جامع القصولين عن المتوسط وان صوب عدم اعتباره بقوله  
 الا صوب عندى ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تاريخ المثل من اثنين مالم يورى مثل من المثل من  
 جهة ولكثر من اعتدوا قصر عليه عولت عليه واقتب به ما جأ والله أعلم (مثل) في رجل  
 اختصم مع والد زوجته فقال سميناها كذا هو وقال الاب لم نسم شيئاً هو في وقت النكاح  
 صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول ولا ينه لزوم فيها الحكم (أجاب) القول  
 قول الاب ولا يورى عليه ولهم مثلها والله أعلم (مثل) في دار بين أخ وأخت اربا من أبيهما ما  
 فادعى ابن الاخ على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصته بكذا حال حياته وأقام بينة  
 وقضى له فادعى المدعى عليه على المدعى المذكور بعد الحكم المزبور انه استامه في المدي ودفع  
 له فيه عدة قروش وأورجوه بقرش كل سنوا ذلك اعتراف منه بأنه لا ملالة فيه فهل تسمع  
 دعواه ذلك وتقبل بينة يصحكم به أم لا (أجاب) بقوله مصرح على أنها طالبة بأن الاستيلاء  
 اعتراف بأنه لا ملالة في العين وأنه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم قال في جامع القصولين في  
 أواخر الفصل العاشر راجع للذخيرة كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد  
 عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح  
 بعد الحكم حتى يورى عن مال وحكمه ثم رجع خصمه ان المدعى أقرب قبل الحكم انه ليس له  
 عليه شيء يطل الحكم ثم رجع بعد لقائى ورشد الدين وقال حكمه بجمال ثم دفع الى قاض آخر  
 وجاء المدعى عليه عند هذا القاضي بالدفع تسمع ويطل الحكم الاول وفي الاشياء دفع الدفع  
 صحيح وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار فكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح  
 بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبنا في الشرح وكما يصح  
 عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستيلاء يصح بعد هو المختار انتهى ومثل في  
 كثير من الكتب فاذا علم ذلك قطعت بعضه دعوى المحكوم عليه بملك وقبول بنته والحكمه  
 ودفع خصمه والله أعلم (مثل) في رجل لا أولاد له وأقارب حصبة خسة حضرهم عند  
 ما مرض مرض الموت وأوصى لهم بثلثون معلوله ولهم من بثلثون معلوله وثلثون معلوله  
 واحد على آخر فاقسموه خماسة كأوصى وقصر في كل فيما أصابه بالقسمة ستة ثلثين سنة  
 والا يدي واحد منهم باشر القسمة بقسمة انه أقرب درجة الى الميت منهم وأنه أحق بالثلثون  
 كله هل تسمع دعواه أم لا بالمشرة القسمة ولتم التسلط عن معام مامضى عليهم الدعوى  
 خمس عشرة سنة فأبدر (أجاب) لا تسمع دعواه لأن الاقدام على الاقسام اعتراف بان المقسوم  
 مشترك كما صرح به الزيلعي وقاضيان والعمادى والبرازى لا يسمع من السلطان عن معام  
 كل دعوى يقتضى عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (مثل) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يد

مطلب في ذي يدو خارج  
 تنازعاً في جهة فادعى ذو الدشر  
 الخ

مطلب اذا قال الزوج سمينا  
 لعمراً كذا وقال الاب الخ

مطلب ابن وبنت وزاد ادا  
 عن أبيهما فادعى ابن الاخ  
 على ابن الاخت ان أباه اشترى  
 حصته أمهاني حياته فادعى  
 المدعى عليه على المدعى الخ

مطلب يصح الدفع قبل  
 اقامة البينة وبعدها وقبل  
 الحكم وبعده وعند غير  
 الحاكم الاول الخ

مطلب أوصى لعملة الخمسة  
 بثلثون معلوله ولهم من  
 غير تفاضل فاقسموه ثم بعد  
 نحو ثلاثين سنة ادعى الخ

مطلب ادعى الخارج محدوداً  
 على ذي يد أنه باعه بالوكالة  
 عن الغائب فأكره ذواليد

الخ

محدوداً أن هذا البيع المحدث بالوصية كالأصل عن فلان الغائب بكذا أو نقده الثمن ويطلب تسليم  
المحدود منه فأنكر المدي عليه الوكالة والبيع وقض الثمن فهل تسمع دعوى المدي وتقبل  
بشبهه على ذلك جميعه في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه لكونه خصماً قال في جامع  
القصولين وهما وجه آخر وهو أن يبيع فقول اني فضولي فلا أسلم المبيع في يدهن المشتري أنه  
وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت له وكيل بالبيع انتهى فهذا صريح في شلثا فتأمل والله  
أعلم (مثل) في ممتعات عن زوجته وابن وقت فوضع الابن يده على محدود وكان له مدعى شراؤه  
منه بقرينه عنه فأقامت زوجة الميت عنها وكيلاً يدعى عليه بثمنها منه فادعى لدى الحاكم الشرعي  
فأقام الابن ينشر عيبت شهادت الشرا من يده الوكيل على الوجه المدي فحكم له الحاكم  
المذكور بذلك ومنع من معارضته فيه وقت يده عليه وقت ممتعات الميت عن زوج  
وصغيرين منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لدى القاضي المذكور أن المحدود يختلف عن  
الاب ويطلب استحقاقه واستحقاق ولديه الميز لهم من ثمن الميت الاول فيه فأجاب الابن المذكور  
بما أجابه أو لا فكلف القاضي المذكور المدي المزبور في شهادته فحضر عن والده فاحضر  
رجلين شهدا بالديون الابن ان والده ميت وهو باق على ملكه لم يقتل عنه باق وانهم عالم بعلم  
ما تناق ذلك وقبل القاضي منه شهادتهما وحكم بكون المحدود المذكور ارباً فهل يصح ذلك مع  
الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البيعة  
المذكورة من المدي المذكور واعلم أن كلمة على تناق سائر كتبهم تضافرت على أن كل واحد من  
الورثة يكون خصماً من الميت وان في دعوى الشرا من المورث الخصومة متوجهة على الميت  
وكل واحد من ورثته خصم عنه فإذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقية بقية مقدمه كان  
الميت خصماً بنفسه فيثبت المدي عليه لدعى الشراء حال في جامع القصولين مات وترك داراً  
وثلاثة بنين فعاب اثنتان وبني واحد والاريدة نصيبه له ونصيب العاليتين ودعوى عنده والدار غير  
مقسومة فادعى رجل كل الدار فادعى ملكاً سلاً وادعى الشرا من أبيه بحكمه له بالدار  
بعض الورثة خصم عن كلهم إذا الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصماً  
عن الميت انتهى ومثله في أغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة توجهت على الميت وقولهم  
بعض الورثة خصم عن كلهم فإذا علمت ذلك غلبت أن الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وان  
المتأخر لا اعتبار له لاشتماله على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه العصة لا يجوز نقضه ومن  
قواعدهم القضاء محمول على العصة ما لم يكن ولا يجوز نقضه بالنك ولا شك أن الحكم بكونه ميراثاً  
يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكاً للابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز منع  
وقوع الاول صحيحاً بعد دعوى صحبة وشهادة مستقيمة فاقطع سبط والحال هذا والله أعلم  
(مثل) في رجل دفع لاجد فيه غنماً وأقرده عن نفسه وبقية أولاده ومات وادعى الابن على  
اخوته فيما بينهم من التركة بحصة فصالحوه على شي منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وأرباعاً  
ثم مات هو وأخوته والآن أولاده عن علي وأولاد اخوته باستحقاق أبيهم من التركة هل تسمع  
دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب) لا تسمع دعواهم والحال هذا والله أعلم (مثل) في امرأة  
أقربت باستغفار من تركة والدها وأشهدت أن لاق لها قبل اخوتها وماتت فادعى أحد  
أولادها على اخوتها فاعلم الحاكم وقضى عليه بوجهه هل هو قاض على البقية من أولادها أم لا  
(أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل إذا الخصومة توجهت على الميت فلا تسمع

مطلب وضع ابن الميت  
على محدود فدعت الزوجة  
عنها فادعى الابن الشرا من  
أبيه وأقام بيعة وحكم له  
بذلك ثم ادعت عندها كم  
آخر الخ

مطلب صالح بعض الورثة  
وأشهد على نفسه وأرباً  
ارباعاً ثم مات والآن  
أولاده يدعون الخ  
مطلب أقبرت باستغفار  
ما خصها من تركة والدها  
فمات فادعى أحد أولادها  
على اخوتها الخ

مطلب اشترى حجارا وسافر  
بفروجه عياف رفع أمره  
الى الحاكم تلك البلعة مع  
غنية البائع فحكم له بالداخل

دعوى البقعة والحال هنو واقعه أعلم (مثل) في رجل اشترى حجارا وسافر به فوجده عياف رفع  
أمره الى الحاكم تلك البلعة في غيبة البائع وحكم له بالرد بغيره ولم يضعه عند عدل بل اشترى في يد  
المشتري حتى مات عند مفهل له الرجوع والثمن على البائع أم لا (أجاب) ليس لأن الرجوع والثمن  
على البائع والحال هنو اذ هو قضاء على الغائب ولا تقضى له ما عليه القوي ولو قلنا بنفاذه على  
القول المتقابل لما عليه القوي فشرط الرجوع والثمن هلا كهذا العدل لتكون يده كيد البائع  
حكما أم لو هلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع قولوا واحدا قال في جامع القصولين في  
الغامس والعشرين في الخيارات بعد ان رخص الدين ووجد عيافا بانه غائب وأبى عند  
القاضي عيافا ومروا فوضعه القاضي عند عدل فقلت في يده هلك على المشتري اذ الرد على باعه  
لم يثبت لغيبته ثم رخص القوي الاستروا وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع  
أم لو قضى به ينبغي أن يملك من مال البائع ادعائه انه حكم على الغائب بالاحصم ولكنه يتحقق  
أظهر الروايتين انتهى فيه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لهلالة المبيع عند  
المشتري واقعه أعلم (مثل) في رجل ادعى على قاضي غرة على آخر باعه جارا بها وسافر بها الى  
العرش فوجده عيافا وحضر لها كم العرش وأشهد على رده به واقعه أثبت العيب واختار  
القسخ وحكم به كما كم العرش في غيبة البائع فكله قاضي غرة الى البيان فاحضر رجلين شهدا  
بوجه البائع لديه أن المدعى استقار القسخ على قاضي العرش فهل يمثل ذلك ثبت الرجوع  
للمشتري بالثمن أم لا (أجاب) لا يثبت اذ لا بد من تسمية القاضي الذي حكمه ولا من شهادة الشاهدين  
انما هي باستقارة المشتري القسخ لا بالحكم بالرجوع ولا بالحكم على الغائب لا تقضى له  
ما عليه القوي ومن قال بنفاذه في الاظهر فذلك اذا كان شافعا اما اذا كان حضا فلا كاذره  
في البصر والله أعلم (مثل) فيما اختلف المتعاقدان فدعى المشتري أن البيع بات والبائع انه  
يسع وفاه فهل القول قول البائع وهل اذا أقام المشتري بينة او البائع بينة انه يسع  
وفاه فأي البنتين تقدم (أجاب) هذه المسئلة ذكر علما وتامها اختلافا كثيرا والراجح فيها  
ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما يسع الوفاء والاخر  
يسع لما كان القول لمن يدعى البات والينة بينة الوفاء انتهى وقد علوا الهان الينة لمن يدعى  
خلاف الظاهر ويسع الوفاء بخلاف الظاهر في الباعات فكانت الينة منة من يدعيه واعترض  
بانه رهن في الحقيقة وبينه البيع مقبلة على الرهن واجيب بما حاصله ضرورة صورة البيع وقبه  
شرطا لا بخلاف الرهن فاعتزم هذا التصرف فقد قل من تعرض له واقعه أعلم (مثل) في حجة  
اشهاد حاصلها اشهد عليه فلان بن فلان بالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان البكر بالينة  
الناثة وكالته عنها في ذلك وتوابعه وسائر ما نسب اليها فلهذا على الوجه الذي سيشرح فيه  
لديه بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم الجاحد للتوكيل هما  
المشهد لهما الا في ذكرهما فيه اشهاد اشريعا في العدة أن للاحق للموكة ولا استحقاق مع غيرها  
فلان وفلان هما الجاحدان للتوكيل في جميع الاسباب المسماة القافية عن مجلس الاشهاد  
المعلومة عندهم على ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما يستحقان ذلك دونهما وأن ذلك تحت يد الموكة  
على سبيل العارية وقيل ذلك أحد العين اصالته عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصادقا على  
ذلك كله الصادق الشرعي فهل يعمل بهذه الحجة ويحكم بغيرها عند الحاجة مع جحد المشهد لهما  
التوكيل أم لا (أجاب) لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بغيرها الجاحد التوكيل حتى في الاسباب

مطلب اثبت العيب في غيبة  
البائع عند قاض واختار  
القسخ ثم أقام بينة بذلك  
عند قاض آخر بوجه البائع

مطلب اذا ادعى المشتري  
أن البيع بات والبائع وفاه  
فالقول للمشتري والينة  
للبائع

مطلب في وكيل أقر على  
موكته ان لا استحقاق لها  
مع عيافا والعمان يشكران  
وكالة المقر



المسئلة الثانية عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها وانقسم الشرعي في ذلك بفتاى الم  
الذكورة ان كانت حقوان كانت ميتة فانقسم وانها زوجا كان أو غير مؤلف شرعي كيف  
يجحد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به وجودهما متضمن لتكذيب المشهد الذى هو  
الوكيل وتكذيب شاهده والاشهاد منه وشهادة الشاهدين العين المذكورين فهذا أمر عصب  
نعوذ بالله من الزيف والضلال ونسأله سبحانه وتعالى اصلاح الأحوال والله أعلم (سئل) في أرز  
مستقر بين اثنين مات أحدهما فخلق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الاخر منه بقدر  
حصته أم لا (أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن رجب وراى نادرا فأدعى  
مدعى على الابن فيها ولم يلقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا اذا لم تقل الاختصما  
غرمت فقل منه الثلث بقدر حصتي وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة  
وأب وابنة وفهل الزوجة أو وكيلها الدعوى على مديونه أو مودعه أو شريكه بمهرها وتزويجه  
بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة لها أو وكيلها من مهرها أم لا تسع لها ولا وكيلها الدعوى في  
ذلك (أجاب) ليس للزوج ولا وكيلها الدعوى بمهرها على مديون الميت أو على مودعه أو على  
شريكه بقدر حصصه جوابه لا يجوز للابن اثبات دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على  
شريكه انما الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو دين من مال الميت  
الوارث أو الوصى والله أعلم (سئل) في منازعة بين نصف كرم أحدهما خارج والآخر ذوبدا ثم  
الخارج يئنه أنه أى النصف كل لا يسهل قبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل الميتة على هذه  
الكيفية لما نصحه في العرو وغيره من أن شرط الجزع الدعوى وقبول الشهادة قال في البرازية  
من كتاب الشهادة تشهد أن هذه الدار كانت لجدك لا تقبل لعدم الجور في الكرم ومالك المورث لم يقض  
لوارثه بل بالبر الابن يشهد بملكه أو يمد مودعه أو يمد مستعيره وقت الموت قال الزبلى والاصل  
فيه أن الجزع شرط وهو أن يقول الشاهد مات وترك كراما ثالها ولكن اذا ثبت ملكه أو يمد عند  
الموت كان جارا ومثله الجزع مشهورة وفي أغلب الكتب مذكورة والله أعلم (سئل) في رجل وكل  
آخر في بيع نصف فريس فبيد آخر غلب فباعه لرجل وسلمه ومضى زمن فحضر شخص وادعى على  
الوكيل شراء من الموكل بعد ذلك كره يرد الزامه باحضار الفريس أو قيمة النصف الذى اشتراه  
له ذلك أم لا (أجاب) لا تسع دعواه على الوكيل لانه لا يصلح خصمه لانه لا فى النصف ولا فى قيمته  
قال في جامع القصولين المقرآن ما فى يده لقائل لم يصرف خصمه للمشتري لاتفاقهما على الغرر وإنما  
خصمه في ذلك المشتري منه وكل من اثبت منهما الشراء بتاريخ سابق حكم به فهو ترجع المسئلة  
الى مسئلة تلقى الملائمة واحدا لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم أنه لا دليل لهذا  
المدعى على الوكيل المذكور لا فى دعوى النصف ولا فى قيمته والله أعلم (سئل) في امرأتين هما بين  
شرعة على فاض شرعى هل تختلف بينهما ثم تحضر مجلس القاضى ليصلها (أجاب) ذكر في  
البرازية قتلا عن المتق عن النابى رحمه الله تعالى ان المطلوب اذا كان مريضا أو امرأة حجت من  
يستحقها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يحث فيها بعد هذا اذا ادعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها  
أنها مخدرة يتقران كل من رأى القاضى احضارها لصلفها في وقت يسوء به لا فائدة في الدعوى  
وأقامة الميتة على أنها مخدرة أم لا فيحضرها وان كرهها وأبواها وان كان من رأيه ان لا يحضرها  
ان مخدرة فان كانت بصكرا او من بنات الاشراف فالقول قول وكيلها بلايين أنها مخدرة وعلى  
المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساط وهى ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع

مطلب لو مات أحد  
الشريكين فخلق ورثته  
خسران لاني على الشريك  
الاخر

مطلب لا تسع دعوى زوجة  
الميت بمهرها على مديونه  
ومودعه وشريكه

مطلب تنازعا في نصف كرم  
ادعى اشرافه أن كل لايه  
وأقام بينة لا تقبل

مطلب لو وكل آخر في بيع  
نصف فريس لم يباعه لشخص  
فباعه آخر وادعى على الوكيل  
شراء من الموكل لا تسع  
دعواه عليه

مطلب في امرأتين هما بين  
شرعة هل تختلف بينهما ثم  
تحضر مجلس القاضى

البيع وعلى الوكيل البيعة على أنها محذورة والتعويل فيه على العادة كان الابتكار التي من بنات  
 الأوساط بعد الزفاف بجهة تولين الأعمال ويخرج من إلى العرس والماترو بنات الاشراق ولو بعد  
 الزفاف بجهة يصفين من الخروج إلى هذه المواضع الاخرى فيما يستقيم وتلام على الترك كعرس  
 الاخت أو العمة اذا كانت لا تخرج الا في تلك الجهة كانت محذورة فان كانت تخرج فيما لا بد  
 تخرج صار الخروج لها عادة لا تبقى محذورة وكذا اذا ذه الامام الحلواني رحمه الله تعالى وفيما قبل  
 هذا والمرأة البرزة كالرجل وان كان المدعى عليه مريضاً أو محذورة لم تعهد الخروج لا تحضر بل  
 يذهب بنفسه مع الخصم أو يرسل نائباً ان كان مأذوناً بالاختلاف وكلا النوعين فعليه عليه  
 الصلاة والسلام الا أنه لا يذهب بنفسه في زماناً كيلا تطل حشمة القاضي والاداب تختلف  
 باختلاف العادات اه والله أعلم (سئل) في رجل قبل له لك خبيرة زيتون اربعين أيل في  
 قرية فكذا فباعها في بيع عليه على قوله فظهر ان له ثمران متعددة واختلف مع المشتري  
 فالمشتري يدعي شراء الكل والبائع يدعي ما تقدم وهو بيع واحدة لا يبينها الحكم (اجاب)  
 كل من أقام ينفع على دعواه ما ثبتت فان أقامها فالبيعة منه المشتري فان لم يقمها بيعة فالحال  
 بكافي الصحيح لأنه يسلك بفساد العقود يسلك صحيحها ويسدأ بين البائع هنا لان الاختلاف في  
 المبيع لا في الثمن ومن تكل منها لم يدعوى الاخر وإذا تقي المشتريين خلف ففسخ البيع الواقع  
 بينهما على أي صفه كان وبتر اذا ان الثمن والمبيع فتأمل والله أعلم (سئل) في المتبايعين اذا  
 اختلفا في ثمن المبيع فأدعى البائع لدى الحاكم الشرعي غناوا المشتري أقل منه وعجزا عن إقامة  
 البيعة ولم يرضيا بدعوى أحدهما هل يتعاقبان ويفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما  
 وبتر اذا ان أم يحلف المشتري فقط لانكاره الزيادة ويضفي بما ادعى أم لا (اجاب) مسئله  
 اختلاف المتبايعين كتب المذهب طاعة بما امتنوا وشروا ووقتاوى وصرحوا بانهم معاندا العجز  
 عن البيعة وعدم الرضا بدعوى أحدهما يتعاقبان ويسأ بين المشتري في مثل مسئلتنا فان  
 حلف كل الاخر الحلف فأن حلف ففسخ القاضي البيع بطلب أحدهما وتر اذا وفيه الحديث  
 الشريف اذا اختلف البيعان تعاقبا وتر اذا والمسئلة مشهورة والنقول فيها كثيرة والله أعلم  
 (سئل) في امرأة اختلفت مع وريثة رجل في قدر ثمن دار باعها لايهم فقالت بعتها بعشرين  
 قرشا وسلبها ولم أقبض العشرين وقالت الوريثة بعتها بالخمسة ووزنت فلنا بقشره وسلك ذلك  
 في حيا نعمل يقبل قول الوريثة في قدر الثمن وفي قبضه أم في قدر الثمن لا قبضه أم يجري بينهما  
 التعاقب ويفسخ البيع ما لم تقم ينفع على مقدار الثمن من أحدا الجانبين أم لا (اجاب) بعدموت  
 المشتري لا يجري التعاقب بين البائعة ووريثته والحال هذه أعني كون الدار في أيديهم والنقول  
 قولهم في قدر الثمن بالبيع على العلم والبيعة على الباقعة فيما تدعيه بدعواها الزيادة وانكارهم لها  
 وأما في قبض الثمن فالقول قولها عينها فهو البيعة على الوريثة والمسئلة صرح به في السائرمانية  
 وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل يدار رجل اختلف فيه الساكن تبرعوا ماله الدار وكل يدعيه  
 لنفسه فالقول لمن منهما (اجاب) القول قول المالك بينه أنه ملكه لاقصا واستقرارهما انظر  
 لما نقله الشيخ زين الدين في التعاقب وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التبرائني  
 الغزي في منح النصار والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاقراء)

مطلب لو باع شمر في محل  
 كذا فظهر ان فدا كثر منها  
 فأدعى المشتري الكل فأقول  
 للبائع والبيعة للمشتري

مطلب اذا اختلف المتبايعان  
 في الثمن وعجزا عن إقامة  
 البيعة يتعاقبان

مطلب ادعت امرأ على  
 وريثة رجل انها باعت الدار  
 لايهم بكذا ولم تقبض الثمن  
 وادعوا ان الثمن أقل من  
 ذلك الخ

مطلب ادعى ساكن الدار  
 تبرعاً بالنقل الذي فيها  
 ملكه فأقول للمالك

مطلب آخر لا تبرأه عنه  
طبعة زيت طنج صابونا  
واشترأه منه بقدر معلوم ثم  
تعلل بأنه اشترى منه مالا  
وجوده

مطلب بحاسب التعاملان  
وفضل بئمة أحدهما مبلغ  
بعد المقاصة بين البضائع  
واعترف به ثم الآن يقول

الخ  
مطلب آخر أن استحقاقه  
بالأثر كذا من غير أن يعلم  
ما قصه والحال أن استحقاقه  
أكثر

مطلب دفع الوصي مال  
التيمة بعد ثبوت بلوغه  
وأشهد على نفسه أنه  
لا يستحق قبله حقا وأبرأه  
أبرأه ما ثم أراد الدعوى الخ

مطلب آخر في مرض الموت  
لغير وارث بدين يحيط  
مطلب آخر زيدا أنه لا يستحق  
عند عمر وشيأ ثم ادعى زيد  
التيان لا يقبل منه

(مثل) في رجل بالغ عقل أقرطأ بمحتار الأسران له عنده طعنة ربت طبعها صابونا واشترأها  
منه بقدر معلوم من القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجل معلوما طاله البائع ضد الحجل  
فأجابه المشتري بأنه اشترى منه مالا وجوده في انشراح هل يؤاخذ بقراره ولا يزعمه الحاكم  
الشرعي بما أقر به طأ بمحتار أم لا (أجاب) نعم يؤاخذ المقر بقراره بإجماع علماء المسلمين  
ونص علماء الحنفية أقر ثم قال كنت كذا بياض أقررت به يحلف المقر أنه ما كان كذا بياض أقر  
ولا مطلقا فبما أقر به وهذا قول أي وسفر حجة الله تعالى وهو استحسان وأما لو حقت فموجب  
رجعها الله تعالى فقال لا يحلف المقر بل بعد الإقرار يلزم المقر بما أقر من غير عيب على المقر  
ويجب حتى وفيما أقر به واقعه أعلم (مثل) في رجل يئنه وبين آخر معاملته وأخذوا عطاه  
تخاسب معه وفصل بئمة الآخر مبلغ بعد المقاصة بين البضائع التي يبيعه من منهلها واعترف  
به لدى جماعة ثم الآن يقول لا أقوم بضاعتك إلا بكذا انقص بموقع أو لأهل ذلك أم لا  
والاعتراف السابق ماض عليه (أجاب) يؤاخذ بما اعترف به وموقع عليه الانفاق  
والمقاصة ماض لا تخضع بغير دقوله لا أقوم بضاعتك إلا بكذا واقعه أعلم (مثل) في تركه فيها  
مناسفة لا يدري كل واحد من أهل الأرض مقدار حصته أقر أحدهم وأشهدان استحقاقه بالأثر  
فيها كذا الأخير والحال أن استحقاقه أكثر فهل يصح إسناده والحال ما ذكر أم لا وهل إذا ادعى  
خصمه أنك أنشئت بكذا أو أنك رخصت أم لا (أجاب) الإقرار إذا كان بحال لا يشترط أن يعلم  
ومنه الإقرار بسهام زائد لتوارث على حصه من القرصة الشرعية كما أفتى به الشيخ زين بن  
نجيم وهو في الإقرار في غنى القوائد من الأشباه والنظائر فإذا علمت ذلك فلا يمين إذا أنكر الخصم  
الإقرار المذكور إذا فادته اليمين للقضاء بالنكول وهو ولو لم يقر به لا يقضى عليه فكيف يحلف كما  
هو ظاهر واقعه أعلم (مثل) في شتم دفع له موصيه ماله بعد ثبوت بلوغه ورشده وأشهد على نفسه  
أن لا يستحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا وأبرأه ما مع من سائر الدعاوى بخلافه بل بعد دعوى  
على ورثته الوصي المذكور أم لا (أجاب) لا تستمع دعواه قال في البصر الرائق وإن كان الأبرار  
على وجه الأخبار كقوله هو يرى عمالي قبله فهو صحيح متناول للدين واليمين فلا تستمع الدعوى  
وكذا إذا قال لا مال لي في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فقل أن قوله لا أستحق قبله حقا  
مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى بمن من الحقوق قبل الأقرار بعنا كان أو دينا قال  
في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جنابة أو أجرة أو  
حقان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل بئنه عليه حتى يشهد وأنه بعد البراءة أنه بهذا  
اللفظ استفاد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم ولو نظر فساد  
الصلح بقوى الأئمة هل يطل الأبرار المترتب عليه أم لا ويقال إذا ظهر شيء لم يكن ظاهرا وقت  
الصلح هل له أن يدعيه أم لا كما هو ظاهر واقعه أعلم (مثل) في مرض من مرض الموت أقر لغير وارث  
بدين يحيط بصحيح ماله هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح لكن يجوز عن دين الصحة وعما سببه  
معلوم واقعه أعلم (مثل) في زيد أقر أنه لا يستحق عند عمر وشيأ ثم ادعى النسيان في الإقرار  
وقال كنت ناسيا في بعض الذي أقررت به أنه موصلي فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر به بين  
بأن المقر صادق في إقراره أم لا (أجاب) لا تستمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية  
أنى اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الأقرار تصح بحلف المقر على أن المقر ما كان كذا  
في إقراره إذا لم يصح محكوما عليه بالإقرار وإن صار محكوما عليه بالإقرار لا يحلف كما هو صريح

كلام البرازي وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لا ترد اربعين معلوماً اقر قبضه والحال  
 أنه قبض البعض دون البعض فبطلت المقر له وادعى على ورثته فأخبروا عليه باقراره هل يحلفون  
 أم لا (أجاب) نعم يحلفون ففي متن تنوير الابصار وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم  
 بالمعنى انما لا نفهم أنه كان كاذباً وقد ذكر في شرح الوفاية لعدم الشرع بقوله على أنه الأصح والله  
 أعلم (سئل) فماذا كان لو قبض مسجد متو بذي رجل واطع البدعة ان بناء البيت له وان  
 أرضه لو قبض المسجد باع على أنه في كل سنة يأخذ منه ناظر الوقف حكر الأرض ويؤلى على  
 وقف المسجد ناظر حديد فهل يسوغ لناظر المزور مطالبته الرجل بتسليمه بالاستحكار  
 واذا لم يكن مع الرجل تسليم يتسلمه يقضي بالبيت لو قبض المسجد أم لا (أجاب) الاقرار بان  
 الأرض للمسجد اقرار بالبناء أيضاً انه لم يقضي بالبيت للمسجد أرضاً وله وقد صرح علماؤنا  
 في الاقرار بان المقر لو قال أرض هذه لدار قلان وبنائها لي كان الكل لقلان لأنه لا أثر للأرض  
 له ملك البناء فلاحق قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب متونا وشروحا  
 وفتاوى والله أعلم (سئل) في امرأه كبرت تزوجت بزوجة واحدة بعدوا احد ورثته منها  
 أموالا وقبضت منها أسهماً من مهرها وتزوجت من ثالث فقال لها أيتها لا أدخلك عليه حتى  
 تقر بجميع ما ملكك لي فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا (أجاب) قال في البرازية  
 في الدعوى في نوع آخر في البغ في قول الشخص كل ما في يدي لقلان هذا الكلام يجوز على البر  
 والكرامة على اخسار ما يخسر اوزم وعليه الفتوى فلا تاتي النزاع وقال في الاقرار قال في  
 حصته كل شيء في يدي أو جميع ما أملك لوالدي هبة وقدم أن العرف في بلادنا على خلافه فيحصل  
 على البر والكرامة اهـ وعلى تقدير العمل باصل الرواية يجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب  
 أن يكون مقبوضاً غير مشاع غير مغفول فلا يملك المقر له مال بنته بمجرد هذه المقولة والحال  
 هذا والله أعلم (سئل) في امرأته أقرها تزويجها الا ان تقر لئنا بكذا وتشهد به على  
 نفسها ففعلت والا نددى ان ليس في باطن الامر لئنا شي في خدمتها هل تسمع دعواها ولها  
 تحلف ابنتها بأن ذلك حق في باطن الامر ثابت به أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواها ان اقرارها  
 كان كاذباً تحلف ابنتها أنها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت والابطل اقرارها وامتنع الزامها بما  
 أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأته أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها  
 من الحلى والامتنعة والورود ملكا لها وان عارية تحت يدها هل يصح حبسها لم يكن المقام مقام  
 الكرامة بل ككتب بصل لئنا فاض بانها (أجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم  
 (سئل) فبما لو تزوج رجل مثله لا آخر وأراد الدخول فغصها الأب عن الدخول حتى تقر له بقارها  
 واسبابها فاقرت هل يصح اقرارها أم لا فبما لو أكرم وليته وهو قادر على ما حتى تقر لانه الصغير  
 بما ورثته من ابيها فاقرت هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح اقرارها والحال هذه قال في التتارخانية  
 نقلا عن البناء قال أبو جعفر لو منع امرأته عن الزبارة حتى تهب مهرها منه ففعلت لم تصح  
 الهبة ومثله في الخلاصة والزبارة وغيرها وبعبارة الخلاصة باللفظ منع امرأته عن المسراة  
 أبو جعفر حتى تهب وعطل بانها بمنزلة المكره وقد اتفق المتأخرون على أن الأكره يصدق في زمانا  
 من غير السلطان وان الزوج سلطان تزوجه وشيخ الاسلام أبو السعود العبادي مفتي الديار  
 الرومية استنبط من ذلك ان الرجل اذا زوج ابنته من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته الى  
 زوجها امتنعها الأب الى ان تشهد عليه أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراثها فاقرت

مطلب أقر قبض الثمن  
 فبطلت المقر له فادعى المقر على  
 ورثته أنه لم يقبض الكل  
 فأخبروا عليه باقراره فطلب  
 عينتهم الخ

مطلب الاقرار بالارض  
 اقرار بالبناء

مطلب قالت كل ما في يدي  
 لوالدي لا يكون اقرارا

مطلب ادعت بعد الاقرار  
 لا بنتها بكذا أنها كاذبة لها  
 ان تحلف ابنتها أن الاقرار  
 حق

مطلب أقرت ان جميع  
 ما عندها من كذا وكذا  
 لوالدها وان عارية تحت يدها  
 صح

مطلب اذا منع الاب بنته  
 من الدخول على زوجها  
 وكذا الزوج اذا منعها من  
 زيارة أبيها حتى تقر بكذا  
 ففعلت لا يصح لانه أكره  
 والهبة على هذا

بنت ثم اذن لها في الخروج وعدم صحة الاقرار وقد اتفق به شيخ الاسلام المذكور واذا علم ان  
 الاكرام يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هديه وعلم ان متعها من زوجها اكراماً وكنها  
 متعها من زوجها ثم توقف في عدم صحة الاقرار في واقعة الحال والله اعلم (سئل) في رجل شقه  
 آخر وتكلم في عرض فطلق زوجته رجعا ثم تعرض له النائم ثانياً فقال له المستنوم الم يكفائي  
 طلقته زوجتي من اجل ذلك القول من اثم ان المطلق وجهه للنائب القاضى وذكره صورة  
 الواقعة فقال له النائب طلقت منك ثلاثا ولا امر اجعة لك واخبر ان الزوجة بذلك فهل قول  
 النائب صحيح أم لا وهل يعمل باخباره أنه طلق ثلاثاً أم لا (اجاب) قول النائب غير صحيح بل خطأ  
 صريح حيث كان كلام الحالف هكذا اذا الاستفهام الانكارى انما يكون لما وقع وتقرر فالقضى  
 لم يكفك طلاقاً زوجتي المقرر السابق وهو الموصوف بأنه واحد زوجي فكيف يصور ثلاثاً ما قبل  
 ذلك اذا كرره وان كان بخلافه فلا بمن يئنه ولا يكتفى اخبار القاضى أخا الزوجة بأن الزوج  
 طلقها ثلاثاً بل لا أخبره أنه قضى عليه فهو باطل قال في الصبر والاخبار القضاة منه كالانسان لا يد  
 له من الحضرة قال في شهادات القنينة أشهد القاضى شهوداً أى حكمت لفلان على فلان بكذا  
 فهو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال في تهذيب القلائى اذا قال القاضى حكمت على فلان  
 بكذا او هو غائب لم يصدق اه فلذا كان هذا في الاخبار بانه قضى فكيف بالاخبار بان فلانا  
 وقع منه كذا والقاضى في زمانها متزوج عن القضاء عليه وقد صرح رجوع محض عنه فلو قدر ان يقضى  
 في مستلها عليه لا يعتبر هذا وقد قال في البراز به جرى الطلع بين الزوجين من حين عند القاضى  
 فقال نائبه كان قد جرى عندي مرة أخرى والزوج ينكر فقال القاضى الامام لا يقضى القاضى  
 بالحرمه القليظة بكلام النائب أما النائب يقضى بكلام القاضى اذا أخبره انتهى فهذا اقطع  
 للخبى في مسئلتنا والقروع الدالة على ما قلنا كمن ان تقصرو يطول بكها الكلام وفيما  
 قلناه كفاية لقوى الافهام والله اعلم (سئل) في رجل أقر وهو بحال معتبر شرعاً أنه لا حق في  
 المكاتين للفلانين وانهم امن حقوق فلان وفلان وتعرض عن نظير الاشهاد بذلك شأ معلوماً  
 وقبضه والا لا يعلم مضي مدة يزعم ان الاشهاد ليس بصحيح لكونه لم يصرح بعقد ارض الحصة المصالح  
 عليها فهل لا التفات الى زعمه والاشهاد وقع موقعه بحيث انه لا عاكف نفسه ولا يحتاج الى تنصيص  
 مقدار الحصة المصالح عليها انهي داخله في العموم والحال هذه أم لا (اجاب) لا يحتاج الى  
 التنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها بل يصح الصلح مع جهاته كذا كراه الشراخ قاطبة والله اعلم  
 (سئل) في اجنبي أقام بينة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه وارثها بعينها أنها أقرت  
 باستيفاء من مابعتها في مرضها والوارث يقول الاقرار والبيع ثلثة لا أصل له في الباطن وانما  
 هو حيلة لخرمان الوارث والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كطاهره هل يحلف بأنها كانت كاذبة  
 في اقرارها بالاستيفاء أم لا (اجاب) نفس الاقرار بالاستيفاء والحال هذه مختلف فسه لكن  
 الرجوع عنه حيث لم يكن دين على الميت ولا مال له سواء أركان ولا وفي الابن يقدم الدين  
 المعروف والنائب بجناية الشهود وعليه اذا ادعى الوارث أن ذلك كان ثلثة يحلف المقر له أنه  
 ما كان كذلك والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي ربحي بمن قدره  
 ستون قرشاً وأقر يقضها ومات فادعت ورثته أن الاقرار يقض الفين كان ثلثة ولم يقض منه  
 شيئاً فما الحكم في ذلك (اجاب) يلزم المقر له الحلف بالله تعالى لقد أقرت ان صح ما فان حلف  
 على ذلك منع الحاكم الورثة عنه وان نكل عن البيان لم يمتعه الورثة وان أقامت الورثة

مطلب طلق زوجته رجعا  
 فقال لم يشقه ألم يكفك  
 طلقت امرأتى من اجل  
 وكر ذلك القول فقال له  
 النائب الخ

مطلب اخبر القاضى  
 بالقضاء باطل وكذا لو أشهد  
 الى حكمت على فلان

مطلب اذا أشهد على قسه  
 أنه لاسحق له في المكاتين  
 القلائين وانها القلائ الخ  
 وعوض قدرا معلوماً صح  
 ولو لم يبين الحصة المصالح عليها

مطلب أقر المريض مرض  
 الموت باستيفاء من مابعه  
 صح

مطلب أقر قبض ثمن مابعه  
 ثم مات صح ويلزم المقر له  
 المين بان الاقرار صحيح

مطلب أقر الوكيل بالشراء  
بقبض المبيع من الوكيل  
بالمبيع صح

مطلب أقرت الورثة بأن  
جميع التركة لأحدهم خوفا  
من الطلعة وأشهد المقر له في  
السر أنها تركه

مطلب ادعى على آخر أنه  
دفع له خسين قرشاً على زيت  
قاضي المدعى عليه أنه أنما  
وكله قبض خسين قرشاً  
من زيد

مطلب أقرت بأن جميع ما في  
البيت معلق للزوج الأسيابا  
عنه أخلت ثم ادعت شيئا  
غير ما عتبه مدعية تبجده  
فالقول قولها

المذكورون السنة على ما ادعوا قبلت واقه أعلم (مثل) في الوكيل بالشراء إذا أقر قبض  
المبيع المعين من وكيل آخر بالمبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض الثمن متعباً أن  
اقراره كان كتاباً للعلية الرجاسة أن يقبضه فلم يقبضه هل يسمع دعواه على وكيل المبيع أم لا  
(أجاب) يلزم الوكيل البائع العين على أن وكيل الشراء المذكور ما كان كتاباً في اقراره بالمقبض  
على ما اختاره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة  
التداع والاعتبات والمستلة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء هو وكيل المبيع ترجع  
الحقوق اليها لا إلى الوكيل واقه أعلم (مثل) في رجل مات عن ورثة صفار وكر وخلف تركه  
فأنتفوا في السر على أن يثروا وأظهرا بأن جميع ذلك المال لفلان أحد أبناء الميت خوفاً من ظلة  
الولادة وأشهد المقر له على نفسه شهوداً في السر أن المال تركه عن الميت يجري على قرأرض واقه  
تعالى بينهم وإن اقرارهم به تلت خوفاً من الظلة هل إذا شهد لهم شهود السر ينكث قبل  
شهادتهم ويطلب اقرارهم الذي في العلانية أم لا (أجاب) نعم قبل شهادتهم ويطلب اقرارهم  
الذي في العلانية فهو هضم مسائل الثبوت وقد ذكرها كثير من علماءنا في باب البيع القاسد  
ومنهم من ذكرها في باب الأقرار وهي في الخاتمة والاختيار والبرازية وجامع الفتاوى وبغيرها  
من الكتب وقد صرحوا بأن مدعى الثلثة إذا أقام بينة عليها قبل لاه أي المدعى عليه ذلك  
إذا جاء به عتق بها أو زعمها فبوجوبها فكذلك إذا زعم عليه خصمه بذلك إذا ثبت السنة كالثابت  
عباً وهذا لا إجماع لأنهم فيه خلافاً بين الأئمة وهو موافق للقباس والاستصان وكثيراً ما يفتعله  
الناس خشية من الظلة لا سيما في هذا الزمان واقه أعلم (مثل) في رجل ادعى على آخر أنه  
دفع له خسين قرشاً على زيت كل حصة قرش ونصف فأنكر ذلك وادعى أنما عملوكه في خلاص  
خسين قرشاً من زيد قال لهم ما صرفته على الحكم أحسبك به وإنما استخلص من زيد المبلغ  
المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشاً محصو لا ودفع له عشرين قرشاً فأنكر المدعى المذكور  
ذلك فالحكم (أجاب) جواب المدعى عليه أنكار لاخذ الخسين قرشاً على زيت كل حصة  
بذلك وادعى وكافة في خلاص خسين نكرة فكانت دعوى مسئلة فيطلب من المدعى الأول  
وهو مدعى دفع الخسين على زيت السنة فإن أقامها ألزمها القروش الخمسين إن كان السلم قاسداً  
وإن لم يقمها المطلب منه العين على أنما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تمنع عنه الدعوى فتى  
أقامها قبلت ثم دعوى المدعى عليه وكافة وقبض المبلغ وأنه صرف منه كذا وبقي معه كذا اقرار  
منه بشيء آخر لكن رد المقر له فإن عاد إلى الأقرار بعد تكذيب المقر له ثانياً وصدق فيه بعده  
لزمه ويكونان قد اتفقا عليه وما دام على تكذيبه كل أقر فلا شيء له بما أقره أما ما قبله عنه من  
الخمين الموكل في قبضها فليتب عليه ذلك واقه أعلم (مثل) في امرأ أقرت أن جميع ما هو في بيت  
زوجها ملك له سوى أسباب عينها وكسب بذلك جهة ثم إن الزوج فادعت الزوجة أسباباً لم تكن  
معاً لها في الحجة زاعمة أنها جددتها بعد الأقرار وبينة ورثة الزوج يقولون أنها كانت  
موجودة وقت الأقرار هل القول قولها يمينها والينة عليهم أم قولهم والينة عليها (أجاب)

الحمد لله ولبي الحمد = أسأله التوفيق فيما أبى  
القول قول الزوج والمذكور = وهن مسئلة مشهورة  
نص عليها صاحب الخاتمة = معلا بعل طبعه  
كون المقر أنكر الدخول = فيما أقر فالتدنى مقبولا

فان أَوْ أَوْ بِحَسْبَةِ إِنْ نَفَعَتْ \* لان دعواهم بها تنورت  
ثم هنا دقيقة تسام \* ان لم تكن ينفع تعلم  
وكان لا يصلح الا للرجال \* فهو من الميراث عنه لا محال  
ان لم تكن ينفع لهله \* والعكس في العكس وفي المشتبه  
قد قاله الفقير خير الدين \* مصليا على النبي الامين  
الحق الأزهرى الرملى \* عامله المولى بمحض الفضل  
باب وب واختم بالهوى عمله \* بالخير يا رباه حق أمه

وصورته في الثانية في الاقرار قال ما في يدي من قليل وكثير أو متاع لفلان صح اقراره لانه عام  
وليس بمجهول فان به المقر له يأخذ عبدا من يدا المقر واختلافا فقال المقر له كان في يدي وقت  
الاقرار فهو مولى وقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الان يقيم المقر له  
البينة انه كان في يدا المقر وقت الاقرار لان المقر سكر دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول  
قوله انتهى وأنت على علم اذا قيل قول المرأة انه سكر دخول هذا العبد في الاقرار رجعت المسئلة الى المسئلة  
اختلاف الزوجين وقد نصوا فاعلم على أن القول قول المحي منهم فما لا يصلح الا له وفي المشتبه  
فا علم ذلك وتنبه لثلاث قطع في الشبه واقفه أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أبرأت بنتها من  
دينها التائب لها عليها أو أشهدت بانها قبضته هل يصح أم لا يصح (أجاب) لا يصح قال في جامع  
الفصولين مريض أبرأ أو أدره من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقضه واحتماله  
على غيره وكذا في غيره واقفه أعلم (سئل) في رجل قال في محضه ان الارز الذي بيدي باسكة ثاقفا  
وغيرها وما ستر ما بيدي من قليل وكثير لبي الاربعة وعلمه سوه بينهم لا ملك لى فيه ولا حق  
وانما أنا مستقرض وعامل متبرع بعمل لا ولا دى المذكور من هل يصح ذلك ويقضى به لهم أم لا  
(أجاب) نعم يصح وللثاني ان يقضى به هو الحال هذه فقدمه جوابا ان قول الرجل جميع  
ما بيدي لفلان أو جميع ما يعرف لى ونسب الى فهو لفلان أو جميع ما بيدي من قليل وكثير من  
عبدا وغير ذلك لفلان اقرار صحيح واقرار الصحيح لو ادره كاقراءه للاجنى فيقضى به وفي الثانية  
ولو قال يعنى في محضه جميع ما هو داخل في منزلى لا مرنى غير ما على من النياب ثم مات فادعى  
انه ان ذلك تركه ابيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب  
القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان  
جميع ذلك كان لها باس أو هبة أو نأ أشبه ذلك فهي في سعة من ان تنفع ذلك عن الوارث وما لم يكن  
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل انتهى وهي صريحة في واقعة الحال فاذا ثبت هذا  
الاقرار وجب القضاء لهم بما أقروا به والذهب في محضه واقفه أعلم (سئل) في مريض أقروا بمائة  
معلومة أنها لابنه وابن ابنه فلان شركة بينهما وأنها ملكهما لاحق لغيرها ومات فادعى بنته فيها  
ارثا عن هل تسع بعهده أم لا (أجاب) حيث لم تكن في يده وليس ملكه فيها ظاهر الاتساع  
لعهة اقراره أما اذا كانت في يده أو كان ملكه فيها ظاهر افاقراره لهما باطل لما صرح به في جامع  
الفصولين وغيره بيان اقرار بعين في يد الوارث لا يصح ولما في التاترينا يمين أن اقرار المريض بين  
مشترك أو عين مشترك لو ادره ولاجنى باطل واقفه أعلم (سئل) في أيام ثلاثة أشهد اثنان منهم  
بعد ما بعوها أنها لا يشقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلا ثم احاطا بطلها ببيع  
اشهادهما الساكت من الدعوى عليهما أم لا وهل اذا كتب في صك فيه دعواهم عليهما ببيع

مطلب اقرار المريض مرض  
الموت وارثه صحيح

مطلب اقرار الرجل لو ادره  
في حال العصة صحيح

مطلب اقرار ابنه وابن ابنه  
بمعار ومائة معلومة

مطلب اقرار اثنان بانهما  
لاحق لهما قبل فلان وفلان  
لا يسرى على أخيهما الساكت

معين ماصورة فموجب ذلك برت فتم ما نعمة كفلاتهم من المبلغ المذكور وبنت لى مولانا  
 الخ نعيم الدعوى فمبا هذا المبلغ المذكور أم لا وهل اذا تكر من أحد اليهوديين اقرارى  
 مجلسين أحدهما صوره أقر بأن لهم في ذمتهم أربع مائة وخمسة وستين والثاني أقر هو وفلان  
 وفلان بأن ذمتهم لهم سوية عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ما لهم الترتيب بينهم أربع مائة  
 وخمسة وستون عن مبيع عين فادعى الساكت المذكور وأوكيله أنهما دينان أحدهما خاص  
 به كما كتب عليه والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى المقر أن الأربع مائة وخمسة وستين التي  
 ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساكت من الأشهاد المتقدم  
 أم قول اليهودي المقر ما الحكم (اجاب) لا ينعى اشهادهما الساكت عن الدعوى عليهما لانه  
 اقرار هو حجة قاصرة على المقر لا تدهاء والبراه من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى بغيره كما هو  
 ظاهر وإذا تعدد الأقرار بموضع زمة الشبان كل نص عليه في الاشياء في الأقرار وعلى  
 انصوص اذا كان بكل اقرار صل ففقد نص في الاختصاص الترتيبية وغيرها من اختلاف الصك  
 بمنزلة اختلاف السبب قال في الثانية وان عقد على نفسه مكي كل صل بالقدردهم وأشهد  
 على ذلك زمة المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى وواقعة  
 الحال أولوه فان الدين الخاص خلاف المشترك وقد كتب بكل صل وهما في موضعين أى مجلسين  
 محتلفين ومن طالع في كتب المذهب وفهم المراد من كلامهم طهره ذلك والله أعلم (سئل) في  
 امرأة قالت لا استحق في متروكات أبى حاتم مات هل تصح دعوى ورثتها باستحقاقها فمبا لا أم  
 (اجاب) ان كان مدر منها هذا القول مع وجود المنازع الشرعى صح فلا تسمع دعواهم فيموان  
 صدر مع علمه لا يصح فتسمع كما سمعها منها ولو كانت حقة فذلك لما سب في جامع القصولين من  
 أن نفي المالك لملكه عن قسمه من غير اذنه لغيره لا يجوز اذا كان مع التزاع فهو اقرار دلالة  
 بقرينة التزاع وقيل انه لغو والله أعلم (سئل) فيما اذا أقرت امرأة بالفاقة عاقله قبض كذا يعنى  
 مهرها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها أم لا وهل اقرار وكيل النكاح قبض مهر المنكحة  
 يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا (اجاب) اقرار المرأة العاقله قبضها كذا على  
 جهة النكاح قبل وقوعه صحيح وتزاد برده ان لم يتم النكاح وان تم بحسب من المهر وأما اقرار  
 وكيل النكاح قبض مهر المنكحة فلا ينعقد عليها ما جاء على ما سوا كان قبل العقد أو بعده  
 لانه سفر ومعير والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وأولاد ووزجته تركت ميراثا قبل فقته  
 أشهدت الام على نفسها انها لا تستحق قلمهم حقا ولا ارثا وأرثت ذمتهم ولم تعرض لاسقاط  
 ما تستحقه من التركة فهل هذا البراءة يثبت ما تستحق من التركة قبل قسمها (اجاب) صرح  
 علما ثوابان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جبرى لا سيما في الاعيان فقولا لا استحق ارثا معارض  
 بقوله تعالى ولا يملك واحد منهما السلس فيطلب به قولها لا استحق ارثا وفي الاشياء  
 والتنازل لو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع القصولين لو قال أحد ورثته برت من  
 تركه أى يبرأ الغرماء من الدين بقدر حقه لان هذا البراءة من الغرماء بقدر حقه فصحيح ولو كانت  
 التركة عننا لم يصح ولو قبض أحدهم شأ من بقية الورثة ويرى من التركة وفيها يدون على الناس لو  
 أراد البراءة من حصة الدين صح لا لو أراد تعليق حصة من الورثة لتفليك الدين عن لاعله ولو قال  
 وارث تركت حتى لم يطل حقه لان اللق لا يطل بالترك فهو صريح بانها أى الام لو تعرضت  
 لاسقاط ما تستحقه من التركة لا يطل حقها من الارث والله أعلم (سئل) في أمة اعترف سبدا

مطلب قالت لا استحق في  
 متروكات أبى حاتم ادعى  
 ورثتها الخ

مطلب اقرارها قبض  
 المهر قبل العقد صح بخلاف  
 اقرار الوكيل بالنكاح

مطلب قول الوارث لا استحق  
 ارثا فغير صحيح وكذا اذا أبرأ  
 أحد الورثة بقية من اعيان  
 التركة



مطلب لا يثبت نسب ولد  
الامة بقول السيد وطنتها

مطلب اقرارها بان النى  
قبضه اخوها من الديون  
المخلفه عن والدها وصلها  
لايعنهما من الدعوى على  
أحد المدوينين

مطلب ادعى رجل بالوكالة  
عن آخر على احد الورثة ديناً  
على الميت فاقرب بالوكالة وانكر  
الدين ثم أثبت الخ

مطلب اقرب زوجته في مرضه  
بكذا مهرام مؤجلا وباعها  
نصف دار له

مطلب اقرب زوجته بكذا مهرام  
مؤجلا وباعها بزيونا

بانه وطنتها فثبت بعد اقرارها بالوطء هل يثبت نسبها منه وترث في تركته مع بقية مورثته أم لا  
يثبت نسبها منه ولا يرث (اجاب) لا يثبت نسب ولد الامتن سدا بغير دقوله قد وطنتها الا اذا  
ادعاء لنفسه فاذامات السيد لا ترث البت المذ كورة من ماله الا اذا ثبت بينه شرعية معتدلة  
دعوى السيد لها واذا لم تثبت فالبنت من جله ماله الموروث عنه لورثته والحال هذه والله اعلم  
(سئل) في امرأة اشهدت على نفسها انها لا تسحق قبل اخيها لحقهما من متروكات والدها وان  
الذى قبضه اخوها من الديون المخلفه عن والدها وصلها استحقاقا منه وهو ثمانية وأربعون  
قرش فهل يتبعها ذلك من الدعوى بمحضتها على مديون تامين مدين والدها واذا اعترف اخوها  
أنه من جله ما قبضه واشهدت به بقبول قوله في حقها أم لا وهل اذا اعترفت أنها اقترضت منه كذا  
ثم ادعت انها اقربت به ولم تكن قبضته يحلف لها أم لا (اجاب) لا يعنهما الا لشهاد المذ كور عن  
الدعوى بدين على مديون عليه دين لو والدها ولا يصدق اخوها أنه قبض منه وشمله اشهادها قال  
في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهدا بأروايت ان قال قد استوفيت  
جسم ماترك والديه من دين على الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديناً لا على أخيه  
بنته وأقضى له بالدين اه وأنت خير بان واقعة الحال أولوية واذا قالت اقربت بالمال ولكن  
ما قبضته يحلف اخوها انها اقربت كاذبه كما اتفق به المتأخرون واستقرت كلمتهم عليه والله اعلم  
(سئل) في رجل ادعى بالوكالة عن آخر على واحد من ورثة الميت بدين عليه فأقر له بالوكالة وانكر  
الدين ثم أثبت في وجه المدعى عليه النى هو أحد الورثة هل يؤخذ من جميع التركة أم يلزم المدعى  
علمه فقط (اجاب) ان شہد مع المقر بالوكالة رجل آخر يؤخذ من جميع التركة والا لا في  
مجموعته مؤبدزاده فقلنا عن الزادات ان أنكر الوارث الدين على أسه وأقام المتي بينه بقضى  
بالدين ويستوفى من جميع التركة لان نصيب هذا الوارث وهذا لأن القضاء على الوارث يكون  
قضاء على الكل فان أقرب هذا الوارث بالدين وكنتسار الورثة فلم يقض القاضي باقراره حتى  
شهد هذا الوارث وأجنى بالدين على الميت جازت شهادتهما ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء  
على جميع الورثة انتهى وهنا اقراره بالوكالة يتخذ على نفسه لا على بقية الورثة فهو خصم  
في حقه لا في حق غيره اذا قراه بالوكالة فأخذ عليه لا على البقية فهوخذ من المصدق ما يحصيه  
من الدين وهو قول الفقه السعوى والبصرى ومالك وابن أبى نسي قال وهذا أعدل وأحسن  
والله اعلم (سئل) فيما اذا أقرب حضرة بنى شرعية في مرضه بان فتمت له زوجته حية  
وعشرين ديناراً ذهبا مهرام مؤجلا وصدقته فيه وباعها نصف دار له به وصدق على ذلك بعد  
موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الاقرار والبيع المذ كوران صحيح أم لا (اجاب) أما  
الاقراء بالمهر فصحيح حيث كانت بمن يؤجل لها مثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين  
وغیره مما لا يقوله أذيقبل قولها الى تمام مهر مثلها بالاقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال  
في جامع الفصولين اعطاها يتاعوض مهر مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو  
بمن التمثل الا اذا أجاز ورثته والحاصل ان الاقرار لها بالدين المذ كورة مهرام صحيح حيث  
لا زيادة فيه على ما يؤجل مثلها ولا يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان فيه زيادة لا يصح  
بها الا به ويصح فيما هو مهر مثلها وان البيع لها لا يصح الا برضا الورثة فان رضى البعض ورد  
البعض جاز في حصته من رضى ولم يجز في حصته من لم يرض وهذه الاحكام كما صرح بها في جامع  
الفصولين في أحكام المرضى والله اعلم (سئل) في رجل أقرب في مرض الموت بعشرين قرشاً من

المهر المشروط يجعله لزوجته المدخولة انتم باقية لها في ذمتها وباعها به زوتوا مهرها ناعتده لغده  
هل يصح اقرار في تلك الحالة بوجبه لزوجته أم لا (أجاب) لا يصح اقراره لها بما شئ  
من مهرها المشروط عليه فيقبل قبل النكاح لم يندعوا لها به بعد النكاح لا تسع منها فقراره  
لها به لا يصح لانه اقرار لوارث وهو لا يصح في مرض الموت ويصح ان تزوتوا مهرها ناعتده لغده  
أظهر من الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويحيى في حوائجها المدخله والخارجة  
غير أن في وجهه اصفرار وفي جسده تغيرا لا ينعكس ذلك عن الخروج لما ربه من يلد له إلى بلد  
آخر أو هو في هذه الحالة غير ذي فراش ان جميع ما في يده لا يخيه فلان هل يصح اقراره  
ويجعل به شرعا أم لا (أجاب) نعم يصح اقراره ويصحب به شرعا وحكمه حكم الصحيح ولا يترتب من  
اصفرار الوجه تغير الجسد الخافق بالرياض التي تختلف أحكامه عن أحكام الصحيح فان  
الانسان لا يتحول من مرض متخادما في مرض حاله لا يترتب بضاعة قال في الجمع الصغير  
صاحب السل والدق لم يصح صاحب فراش فهو كالصحيح فإذا علم ذلك علم انه كقار الصحيح وقد  
صرحوا بان الصحيح اذا قال جميع ما في يدي اوجع ما يعرف بي اوجع ما يوجب الي تفضلان  
يكون اقراره الا به حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الثانية قال ما في يدي من قليل او كثير  
أو بعيد أو متاع فقلان صح اقراره لا تعام وليس بمجهول انتهى فكل شيء ثبت أنه كان يصححكم  
له به الحاكم الشرعي كما هو مخرج كلام علمائنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين  
كثرت بينهما الدعاوى والمخاصمتن قرب لهما ما في نائب الحكم فرفع أمره إلى القاضي الكبير  
المستتيب فنهى نائبه عن معادتهما عليه قائلا وان أرادا الدعوى عليه ترسله إلى هذا  
الجانب ولا تسع عليه دعوى فأتعاه عليه الذي أتاه فقال على سبيل الإنكار منهما واستبعاده  
ذلك عنهما أنا قلت أنا كما وأما كما يعني بذلك غاية الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقرارا منه  
بقتل أيهما أو أخيهما أم لا ولو أعاد ذلك وأقر به شهد عليه شهوده أم لا (أجاب) لا يكون  
ذلك اقرارا بالاجماع وانما هو استبعاده منه لصعوبة الدعاوى والمخاصمة لهما عليه وإبطال  
الاذية اليه كما هو جار على السنة عند أدبته من هو محسن لغده مقابلته ضد ما يأمل منمن  
مجازاة الحسن بالإحسان لا بالاساءة وهذا مما هو مجمع عليه أي عدم كونه اقرارا بالقتل واقعا علم  
(سئل) في رجل دفع له آخر على يده صابون أو ثيابا أو قداديعه وأذن له في بيع الصابون  
والثياب بصر فضل ودفع ثمنها له وفي الآخر بعد وفاة ولده المذكور فادعى وكيل زوجته الولد  
على ان كلام الصابون والثياب والتسليم للولد دون والده وطالبه على خصما يعني زوجة الولد  
بالأرث منه فطالب المدفوع له ما نكار كونه من له الولد قائلا هي للوالد سلمها لولده المذكور  
يعني كان مأمورة في ذلك هل تكون للوالد بقصرى على فرائض الله تعالى ارثا عنه أم لا للوالد بقصرى  
على فرائض الله تعالى ارثا عنه وإذا قلتم هي للوالد هل لوصفها ما كبرين وروثة الولد والحال هذه  
تسل قسمة لخالفته للامور الشرعي أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد قسمة صرحوا طابة  
بأنه اذا قال هذا لا بدفع على أوله على عمر وفهولز بدصر به في الخلاصة والبرازية والارثانية  
وغيرها ولا شبهة في وجوب ابطال القسمة والحال هنم لك ذكر اذهو قسمة مال الغير على الغير فلا  
يجوز والله أعلم

مطلب اقرار من بوجهه  
اصفرار ويجعل به شرعا

مطلب قول المدعي عليه  
للمدعين أنا قلت أنا كما  
وأما كما يعني بذلك غاية  
الإنكار غير اقرار

مطلب في رجل دفع لآخر  
صابون أو ثيابا أو قداديعه  
في المصروفات الوالد بعد  
موت ولده فادعى وكيل  
زوجة الولد الخ

مطلب انهم قوم ذومنة  
أهل قرية باغراق أدنى في بئر  
ولم يقدر واعي منعهم  
الا يئذل الخ

مطلب النزول عن التمارات  
بمال غير صحيح ولعطي المال  
الرجوع

مطلب في رجلين تخصاص على  
حسبة بلدة فبذل أحدهما  
دراهما للآخر لتكتب باسمه  
قلبا ذل الرجوع

مطلب تخصاص على حسبة بلدة  
فدفع أحدهما لصاحبه مالا  
على ترك طلبه فله الرجوع على  
دفع

(سئل) في قوم لهم قوة ومنة أتهم أهل قرية باغراق أدنى في بئر وعجز أهل القرية عن درهم  
عن أنفسهم وأموالهم الا يئذل شيء من المال ففعل رؤساء القرية وجعلوا لهم مالا لاجل استظام  
حال القرية فقول يلزم الجميع يستوي أهل البئر وغيرهم في ذلك أم يخص بأهل البئر (أجاب)  
حين لم تكن لهم قدرة على منعهم وكان أخذهم بذلك قسرا على وجه التفرغ فالغرامة على  
الجميع والحال هذه ولا عبرة لكره بعضهم وامتناعه وفي مثله قال الفاروق ولو تركتم ليعتم  
أولادكم وهذا مستقيم من فروع متعدد فذكرت في القسمة والاجارة والكفالة والله أعلم  
(سئل) في النزول عن التمارات بمال يعطى لصاحبها كما هو الواقع في زمنا سهل يجوز وأنه لو نزل  
له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه فهل يكف ذلك أم لا (أجاب) الاستحقاق للتمارات  
بإعطاء السلطان لا يدخل رضا الغير وجهه فلا اعتبار عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في  
البرازية وغيره في كل الصلح لمعطى في الدوان مات عن ابنين فاصطفا على أن يكتب في الدوان  
اسم أحدهما وبأخذ العطاء والآخر لاشي منه من العطاء ويئذل لمن كان له العطاء مالا معلوما  
فالصلح باطل ويرتدب الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق بالعطاء باسناد  
الامام لا يدخل رضا الغير وجعله انتهى فهو صحيح في عدم جواز النزول عن التمارات وأن  
النزول له يرجع بمابذل كما هو ظاهر وإن كان نزوله عز لا لنفسه منه وقد رأيت لشيوخ الاسلام  
الشيخ على القدسي عند قول صاحب الاشياء في النزول عن الوظائف ما فيه والفتوى على عدم  
جواز الاعتياض عن الوظائف وقولهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها لكن الشفعة  
وغيرها صريح في رد قول من قال بجواز النزول عن الوظائف فالخاص ان التمار هو عطاء المقاتل  
وجامكته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك السلطان لا لى هو مكتوب عليه فبعضه  
والنزول عنه بمال غير صحيح فلن يدفع المال ان يرجع فيه ويستردع في دفعه كما هو ظاهر والله  
أعلم (سئل) في رجلين تخصاص على حسبة بلدة بالمقاطعة بمن لى اعطاء الحسبة كذلك ثم اصطفا  
على ان يئذل أحدهما مالا للآخر وتكتب على اسمه في الدوان ولا يتعرض له فيما سهل يصح ذلك  
أم لا ويستردع ما دفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وأنه يستردع ما دفعه على الأخذ منه والصلح  
على نحو ذلك باطل كمثلته من مات وله عطاء في الدوان فاصطلح ابنه على كتب اسم أحدهما  
في الدوان ويئذل لآخره مالا في مقابله وكمثلته السارق اذا اخذ شخص فدفع له مالا ليكتب  
عنه فهو باطل ويرد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بمصورتها في رجلين  
تخصاص على حسبة بلدة بالمقاطعة بمال ضخم امن الخصاصة فدفعت أحدهما مالا للآخر بمبلغا على أنه  
مطلوب الحسبة المذكورة بنفسه او نائبه فالمبلغ المدفوع في نظير اسقاطه حقه من الحسبة  
المرقومة يكون في ذمته يرجع به لصالح على ذلك وإبرأ كل الاخر ابراعا ما وشهد كل على  
نفسه أنه لا يستحق قبل الاخر حق ولا استحقاقا كما عبرت العادة في الصكوك وبذلك تعرض  
له في الحسبة المرقومة فهل يلزم دفع المبلغ ان يرجع به والحال أنه مقر بأنه اخذ في نظير تركه للحسبة  
المذكورة وعدم تعرضه فيها (أجاب) للدافع الرجوع بمادفع والحال هذه الصلح على  
مثل هذا باطل اجماعا اذا المقاطعة على الاحتساب لا تجوز شرعا والبرازية في المكفرات على  
فاعلى ذلك ثلثات تقوم بها القضاة عليهم والاراء العام الواقعة في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى  
صروحها قاطبة وخصوصا مع اقراره بعدد أنه اخذ المبلغ المذكورة في نظير اسقاطه حقه من  
الحسبة المذكورة ولا حقه وعلى تقدير أن يثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحقوق المجردة لا يجوز

الاعتراض عنها حتى الشفعة فلا يصلح عنه جبال اختاره بطل ولا شيء له ولو صالح احدى زوجيه  
 بجبال استولى فوبها يابزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المورق في الطريق والشرب على المختار  
 في هذين لا يجوز زوالها في المكوس والضرائب والمقاطعة عليها وخصوصا على الابرار بشرط  
 وتعليق الابرار غير صحيح كما في المتون والشروح والقائوى وأصل تناول المبلغ المرقوم على الوجه  
 المستطوع حرام لا وجه له فهو والرياسه وقد صرح حوايل الابرار عن الابرار لا يصح وتسمع  
 الدعوى بمقتضى البينة هذا وقراره بعد الابرار العام بانه أخذته تطير تركه للصبية بمنزلة اقراره بعده  
 انه لا شيء له في ذمته وقد أفتى ابن نجيم في خلاف بسماع الدعوى وقبول البينة وعدم منع الابرار العام  
 لذلك أخذ من كلام فاضلان في الصلح صرح به في الاشياء في كتاب القضاء وما صرح به حوايه ان كل  
 صلح حل حراما او حراما حل لا فهو باطل والحاصل ان المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة  
 التركة المزبولة باطل ولا مستوع له شرعا فالواجب على من يسطر الله يد في الحكم بطله الى  
 مستحقه والله أعلم (سئل) فيقال اعترف الورثة بان ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا وكذا  
 لعدم اطلاعهم على مالورثهم من الدين وكسب ذلك حجة وقبض المبلغ ثم ظهر ان ذمتهم لمورثهم  
 ان ذمتهم هل لهم الدعوى بطلت او اقامه البينة عليه أم لا وهل اذا جرى الصلح بينهم وكسبه  
 صلح وفيه ابرأ كل منهما الا شرع دعواه ثم ظهر فساد الصلح بقضى الاثمة وأرادت الورثة  
 العود الى دعوى الزائد هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) نعم لهم الدعوى بطلت و اقامة البينة على  
 الزائد المدعى ومن أقره ان يدعى منها بائع ثم اذا ادعى بعد ذلك يثبتها أو ينسب منه وعنه لا يمنع  
 اذ ليس فيه تناقض ولا راحة تعارض كما هو ظاهر وأما العود الى الدعوى بعد الابرار تناول الصلح في  
 البرازية في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتداعين وكسب الصلح وفيه ابرأ كل  
 منهما الا شرع دعواهما وكسبه وأقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بقضى  
 الاثمة وأراد المدعى العود الى دعواه قبل لا يصح للابرار السابق والمختار انه تصح الدعوى والابرار  
 والاقراء بضمن عقد فاسد لا يمنع حصة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن  
 ولدفع هذا اختار ائمة خوارج ان يحرم الابرار العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف ان  
 يقران لهم بعد الصلح ويقول ابرأته ابراعا ما غير داخل تحت الصلح أو يقران العين له اقرارا غير  
 داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان كان حكمه بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة  
 دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله أعلم (سئل) في تركه الملت اذا كانت مستقرقة بالدين  
 فصولحت الزوجة عن أرضها لو مهرها شي من التركة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) استغراق  
 التركة بالدين يمنع الورثة من الملت في التركة فلا يصح صلحهم ولا قسمتهم كما صرح به في الهداية  
 وغيره والله أعلم (سئل) عن المتضاربين هل لاحدهما ان يرجع بعده أم لا (أجاب) ليس  
 له ذلك حيث وقع صحبا والأصل حصته ففي البرازية لو سئل عن حصته بقى حصته حلالا على  
 استثناء الشرائط اذ الملق يعمل على الكمال الخالي عن الموانع للصحة والله أعلم (سئل) في  
 تركه بين زوجة وأخ صالحت الزوجة الاخ وأخرجته من التركة على شيء معلوم وكسبه  
 المتضاربين بينهما ومات الاخ هل لا ولاده ان يدعوا في التركة شيئا كان ظاهر اوق الصلح أم لا  
 (أجاب) ليس لولاد الاخ ان يدعوا في التركة شيئا بعد التنازع المذكور والله أعلم (سئل)  
 في رجل أخذ عن آخر كتابه وقف بامر سلفه فادعى الاستخذاع على المأخوذ منه انه أخذ عوايد  
 الكتاب في زمنه فصالحه على مال دفعه له هل يصح الصلح ويستحق المال لا يصح ويرجع به عليه

مطلب اعتراف الورثتين  
 ما بذمة فلان لمورثهم كذا وكذا  
 لا ينفعهم من دعوى الزيادة  
 وكذا الابرار بعد الصلح القاسد  
 لا ينفعها

مطلب استغراق التركة بالدين  
 يمنع حصة الصلح عنها وكذا  
 القسمة

مطلب ليس لاحد المتضاربين  
 الرجوع  
 مطلب اذا صالح أحد  
 الورثة صاحبه ليس لولاد  
 المصالح ان يدعوا شيئا كان  
 ظاهرا وقت الصلح  
 مطلب رجل أخذ عن آخر  
 كتابه وقف فادعى الاستخذاع  
 على المأخوذ منه انه أخذ  
 عوايد الكتاب في زمنه  
 فصالحه الخ

لكون الموائد انما هي شيء يدفعه المزارعون من مالهم الكاتب لامن مال الوقت (اجاب)  
 الدعوى المذكورة تدعى باطلا والصلح عن الدعوى الباطلة باطل ويرجع بمادفعه له والحال  
 هذه كالصلح عن تحليل الحرام او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من  
 علمانا والله اعلم (سئل) في عندا عيدين جرى بينهما عقد صلح وكسب صك الاشهاد والتباري  
 بينهما ثم بان فساد الصلح وأراد المدعى العود الى دعواه هل له ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك في  
 المختار كما ذكره البرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله اعلم (سئل) في وروية  
 تقاموا الارث وأنهد كل منهم أهو صله حقه من التركة ثم ظهر شي من التركة لم يكن وقت الصلح  
 هل تصح دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه أم لا (اجاب) نعم تصح دعواه في  
 حصته عما ظهر ولا يضر في ذلك تقدم الاشهاد المرقوم قال في الاشياء والنظائر في اوائل كتاب  
 القضاء والشهادات والدعاوى صلح أحد الورثة وأبرأ عما تم ظهر شي من التركة لم يكن وقت  
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية انتهى وفي كثير من الكتب مثله فاذا  
 كان هذا مع البراء العام فكيف لا تصح دعواه به مع عدمه فافهم والله اعلم (سئل) فيما اذا  
 صلح أحد الورثة عن التركة وأبرأ عما تم ظهر في التركة شي لم يكن وقت الصلح هل يجوز دعوى  
 حصته منه أم لا (اجاب) هذه المسئلة ذكرها كثير من علمانا وعن ذكرها صاحب الخلاصة  
 والبرازية وقال لا روية فيها ولما قيل أن يقول يجوز دعوى حصته من عوق البرازية وهو الاصح  
 ولما قيل ان يقول لا انتهى وحديث الاصح لا يعدل عنه والله اعلم (سئل) في قوم  
 قتل بينهم قبيلان فصالح أولياؤهما المتهمين جميعا على قدم من المال واتفقوا على أخذ بئتين به  
 فعقد على احدهما ولم يعقد على الاخرى هل يجبرون على نكاح الثانية بالمبلغ المتفق عليه  
 أم لا ولهم المطالبة بالمبلغ من المال الذي وقع الصلح عليه (اجاب) لا يجبرون على ذلك والصلح  
 عن الثانية بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز بالبرقة ولا بما ليس بمال بالاجماع والله اعلم (سئل)  
 في رجل له عند آخر قدر معاه من زيت الزيتون مرضى الاخر ومات بعد أن علم أخاه بماله  
 عدة فصالحه عنه بمبلغ معاه من الدراهم سلمه صلحا عابدة أخيه ومضت مدة تزدي على سنة  
 أو يزيد ومات رب الزيت المصالح والآن يريد الاخ المصالح الرجوع على ورثة الاخ المصالح هل له  
 ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك والحال هذمو قد مضى الصلح لحل العقود على العصة ما أمكن  
 وقد أمكن فيصلى على العصة والله اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتوب في محكمة طالبه  
 به فقال لا أتذكر لك بمالك حتى تؤخر معي ففعل هل يلزم التأخير لم لا (اجاب) ان قاله علانية  
 يحضره الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا اصح التأخير وليس له أن يطاله حتى يحل أجله  
 الذي أجله كالجسر حقه في الهداية والكافي والذريع ومثل في الاجبر وغيرهما من الكتب المعتمدة  
 والله اعلم (سئل) فيما لو أقامولى المقتول على القاتل ينة بتسل بوجوب الدية على العاقلة  
 فقضى بها ثم استطاع على أقل من الدية من جنس الدراهم هل يصح الصلح عن ذلك ويكون على  
 العاقلة والقاتل كاحدهم أو يكون الصلح على القاتل وحده (اجاب) يكون على العاقلة  
 ولا يتصل عنها بالصلح المذكور بعد تقرر لانه اسقاط للعض من الله المقررة والباقي على  
 حاله وليس هذه مسئلة ماوجب حلها فهو على القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرر قضاء  
 القاضي لا يصلح المصالح كما هو ظاهر ومسئلة ماوجب حلها صورتها صلح ابتدأ قبل القضاء بها  
 قضيا لا تحتملها لان صلحه لا يسرى عليهم اقامته القاضي فهو سار عليهم ولولاية العامة ولا ولاية

مطلب اذا ظهر فساد الصلح  
 فلا مدعى العود الى الدعوى  
 مطلب تسمع دعوى الوارث  
 في شي ظهر من التركة بعد  
 الصلح ولو حصل البراء العام

مطلب تسمع دعوى الى آخر  
 ما قبله بفصل

مطلب صالح أولياء المقتولين  
 المتهمين على مبلغ واتفقوا  
 على أخذ بئتين  
 مطلب رجل مات وبنيته  
 قدم من الزيت فصالح اخوه  
 رب الزيت على مبلغ صح  
 الصلح

مطلب رجل له على آخر دين  
 فطالبه به فقال لا أتذكر لك  
 حتى تؤخر معي

مطلب اذا صلح على المقتول  
 القاتل على أقل من الدية  
 بعد القضاء بما قبل الصلح  
 على العاقلة

لقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فينفذ عليهم خاصة فأقهم والله أعلم

• (كتاب المضاربة) •

مطلب إذا صار مال المضاربة  
عرضاً فاشتري رب المال  
بعض العرض بغير عينه  
ونقض المضاربة لا يصح  
البيع ولا النقص  
مطلب القول للمضارب  
في هلاك مال المضاربة

(سئل) في مضارب بالبيع في ما شئتني اشتري بها حلياً أو أعامني اثني عشر عدلاً وكسندقوقه  
رب المال بما زاد عليه ما واشتري من المضارب ثلاثينها بغير عينها ونقض المضاربة هل يصح  
الشراؤها لنقض أم لا والمضاربة باقية (أجاب) لا يصح الشراؤها لنقض المضاربة أما الأول  
فلهالة المبيع كبيع ثوبين أو اثنين والأفضل البيع من رب المال إذا استوفى الشروط يانز  
وأما الثاني فلهالصحة جوابه أن رأس المال إذا صار عرضاً لنقض المضاربة يصح النقص ولا  
يبع العرض وأما أعلم (سئل) في مضارب ادعى هلاك مال المضاربة هل القول قوله بينه أم لا  
(أجاب) القول قوله بينه والله أعلم

• (كتاب الوديعة) •

مطلب أكره المودع على دفع  
الوديعة لتغير مالكها لا يضمن  
مطلب المودع الأمور  
بأبصال الوديعة التي زيدت بها  
ثمته بدعوى الإيصال ولو  
مع أخيه  
مطلب إذا قبض الأب مهر  
ابنته الصغيرة ثم مات  
لارجوعها في تركه على  
ما فيه من الخلاف

(سئل) في رجل أودع عنده أهل قرية أمستعتهم بالهمز من القصة أنقصدهم بأغب جاريه  
أن تسلم من يده فلما حضر ذلك الباشي مع بابل الوديعة فطلبها من المودع طلباً حثيثاً وأمره  
بأحضارها بحيث لو لم يدفعها لوقع فيه قتلاً أو اتلاف عضو أو أخذ جميع ماله فدفعها المودع  
شوقاً على نفسه مع رجل هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال  
أنه لم يقتل أمره يقتله أو يقطع عضو منه أو يضر به ضرراً يخاف على نفسه أو عضوه أو تلف  
جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كعلم من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر  
من النقد قدر معلوماً من الشيء كذلك وأمره بأن يوصله مالاً يدفعه له النقد وتأخرت العبي  
عنده لعذر المرض أياماً فأمره أخاه ليصالحها إليه لعذر المرض فأرسلها ومات المرسل إليه فأدعى  
المودع أن العبي لم تصل الذي يدل القول قول المودع بينه أم لا (أجاب) القول قول المودع  
في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسل مع أخيه الذي يحفظه ماله كما هو المقتضى به نص  
عليه في النهاية والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة تزوجها والدها من رجل بالولاية وقبض  
مهرها ومات الأب ثم ان الصغيرة كبرت وطلبت الزوج بالمهر فأنبت الزوج أنه دفع مهرها لابنها  
وقبضه أوها وهي بكر فأصرقها لها الرجوع بطلد بقبضه أوها من المهر من خلفائه أم لا  
(أجاب) هذه المسئلة راجعة إلى موت الابن عن تجهيل وقد نصوا على أن الامانات تنقلب  
مضمونة بالموت عن تجهيل الأقا سائل منها الأب إذا مات مجهلاً مال ابنه وقد ذكر في الأشياء  
والخلاف ناقلاً عن جامع الفصولين وذكرها شيخ الإسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القرطبي  
الغزي ناقلاً عن الفصول العمادية وأخذ كرفها قولين ففرق بينهما وبين الوصي فقل وفي الفصول  
العمادية والوصي إذا مات مجهلاً لا يضمن وإذا خلطه بمال يضمن والأب إذا مات مجهلاً لا يضمن  
وقيل لا يضمن انتهى فقصر رأيت في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحية عدم الضمان لأن الأب  
أقوى مرتبة من الوصي فإذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الأب أولى وقد نقل في الوصي أيضاً قول  
بالضمان وأقتصر على عدم الضمان في الأب أكثر من العلماء فإذا تقر ذلك فاعلم أنه ليس لها  
الرجوع على الراج في مخلفات أبيها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي أنه استهلكه عنها ومأردنا  
مترباً بذمته بسبب الاستهلاك وإذا لم يكن برهان فالقول قول الورثة بينهم على نفي العلم

مطلب اذا قبض الاب  
مجهل صدق ابنته الصغيرة  
ثم مات فارادت الرجوع  
في تركته فاذي الورثة الخ

مطلب رجل ارسل الى آخر  
جمل قاش فاصابه ما فقتشه  
المرسل اليه فالقوله اذا  
اتهمه المرسل باخذشي  
مطلب حراث دفع ثورا الى  
بقار فضاع في يده لا يضمن  
مطلب دفع لآخر دراهم  
ليوصلها الى أم مخطوبه  
لا يلزمه استردادها اذا لم  
يتزوجها

مطلب لو أودع المودع  
الوديعة ضمن  
مطلب وضع صاحب السفينة  
اكيليا فيها اقمشة عند أمين  
السحل وأمره ببيعها  
لاربابها عند مجي احد منهم  
او كلب

مطلب اودع الوديعة فضاع  
ضمن الاول  
مطلب يضمن المودع ان  
كنية المودع في قوله أودعها  
واستردتها ثم ضاعت

بأسه لا كد ولا يلبون بدفعه من تركته والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ربح  
ابنته الصغيرة وقبض مجهل صدقها ومات بلا بيان فطلبتم تركته فاذي بقية ورثته أن أباه  
جوزها به هل يقبل مجرد قولهم أم لا بدله من ينقل ذلك (أجاب) لا يقبل قولهم بلاينة  
لصبر ورثته دناها بذلك كما صرح به في جامع الفتاوى وهو طاهر كلام الخانية وجامع الفصولين  
وكثيرين الكتب اما كلام الخانية فقلصم استثناء الأب في مسئلة الموت عن تجهيل وتعليل  
من استثنى أحد المتقاضين وأما كلام جامع الفصولين فلا نه قال بعد أن روى (ي) للمتقاضي  
ويضمن الأب بعبوته بمجهل لا كوصي فساقيه بصيغة القريض وقال في الثالث والثلاثين راعيا  
للحصر من المودع بمجهل ولم تدرك الوديعة بعينها صار يدنا في ماله وكذا كل شيء أصله أمانة انتهى  
ولا ساقى بلادنا فإن كثر الناس خصوصاً من بني القلاحه بأكون مهوورين بآبائهم ولونوعان  
ذلك لا يمتنون والذي يظهر فيم بعدنا طر الوقت والسلطان والقاضي والوصي الضامن بالوث  
عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء ثلاثا توقف عن الولاية بسبب الغمان والله أعلم (سئل) في رجل  
أرسل الى بواب وكالة الرملة حلا من الثياب الفرسية فوقع الجمل في ما فغرق فحققت البواب أنه  
ان تركه بلا تشري في الهواء فقتشه حتى خف وأعاد كما كان فاذي ربه هل البواب أنه نقص  
منه كذا قال الحكم (أجاب) القول قول البواب بيمينه أنه لم يتعد على الاواب باخذشي منها  
ولا يكون متعدياً بنشرها لاصلاح أمرها لانه فعل جيل ماعلى المحسنين من سيدل والله أعلم  
(سئل) في حراث سلم الثور للبقار فضاع في يده من غير تعدي هل يضمن أم لا لجران العادة بالدفع  
اليه لاعلى وجه الاطراد الفنى لا يضمن من أهل قرية من قرى البلاد (أجاب) لا يضمن والحال  
هذه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعاً مصرية ليوصلها الى فلانة  
التي خلب بنيتها فدفعتها ثم اختلفا هل يلزم الدافع استردادها هل لا (أجاب) لا يلزم  
الدافع استردادها والحال هذه لانه أمين وقد أتى أمره بالدفع الى أمه بالدفع اليه وتم عمله  
فلا يكلف الى الاسترداد من دفع اليه والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر ثوراً ثم ان  
المودع أودعه عند آخر فغير ان المودع وهلك هل يضمن المودع الاول قيمة الثور يوم الابداع  
من اثاني أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة الثور يوم تعدي عليه بالابداع وغاب عنه والله أعلم  
(سئل) في أمين بفرضه سلطانية يراد اليها السفن فيلقى وسعها بساحلها أرسلت سفينة بها ومن  
جله وسعها ايكس ما القشة حال سفانها لأمين الفرضه اذا حضر أهل الايكس أو ودمكوب  
من أحد منهم مطلب ما هو له فكمن أخذ من فخر جامع من أهل الايكس وأخذوا ماله  
وبقي كسبان فحضر رجل و معه مكتوب بهما فأخذها بعرفة الأمين وواسعها في مركب  
فانكسرت المركب وغرق ما فيها وهما من جلته هل اذا ظهر أن أخذها غير المالك يضمن  
الأمين أم لا (أجاب) لا يضمن الأمين اذا لوجه لعماله لانه محسطن الا أخذها له الحق الاخذ  
لم يكن مفرطاً في الحفظ كسئلة الجاني يضمن أن ارتفاع السلب ماله كما لا يضمن ان يترك الحفظ  
لما ظن أن الرفع ماله كما فكذلك هنا لما ظن الأمين ان الأخذ حق الاخذ فافهم والله أعلم  
(سئل) في مودع أودع الوديعة عند رجل وفارقه فضاع من المودع الثاني هل يضمن المودع  
الاول بفارقه أم يضمن المودع الثاني (أجاب) يضمن المودع الاول عند أي حنيفة لا الثاني  
لتعدي بفارقه كاذ كفي السؤال والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فطلبها المودع  
فقال له المودع أودعتم عند فلان ثم ردها على قضاة عندى وكنية المودع في الحكم انشري





مطلب انفق بعض دراهم  
الوديعة وضاع الباقي  
مطلب اذن للمالك راع  
ان يوصل شاة يذبحها  
لراعي الخ

مطلب رجل أودع مكاريا  
جارا عليه بھوة يوصلها  
لاخيه فھجر الجار فھل  
المكارى على جاره الخ  
مطلب طلب الوديعة صاحبها  
فقال له المودع امهلي ثم  
ادعى الضاع الخ

مطلب كالذي قبله  
مطلب بضمن المودع الوديعة  
اذا وضعها في مضعة

مطلب اشتري ابله وسوا وادعاه  
من البائع فدفعه لاحدهما  
بغية الآخر ضمن

مطلب اشتري ابرا وادعوه  
عند أحدهم وأمره وان  
يدفعه لقيم سابقتهم قال قول

له في ايه دفع الكل

كذلكها لاجني عند وقوع ضرورة كحرق واذا علم خروج اللصوص على التقاتله قبل قول  
المودع في ذلك كيجعل في وضعها عند اجني اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام  
المشايخ قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم فأنفق المودع بضعها وهلك الباقي  
من غير ترك بطل بضمنه وهل القول قوة في مقدار ما أنفق منها وما بقي بيته أم لا (أجاب)  
بضمن ما أنفق فقط والقول قوة فيه بيته (سئل) في راع اذن له مالك شاة وان وصلها وضعة  
الى ذبحها فسلها مع راعها فاكلها الذئب ولم تعدهل بضمن هذا الثاني أم لا (أجاب) لا بضمن  
وهو كودع المودع والله أعلم (سئل) في رجل أودع مكاريا جارا عليه بھوة يوصلها لاخته  
يمكن كذا فھجر الجار في اثناء الطريق من حملها فھل المكارى على جاره وسقط له جاره  
آخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الجار الذي عليه البھوة وضاعت البھوة هل بضمنها  
أم لا (أجاب) لا بضمنها والحال هذه ففي جامع الفصولين وكثير من الكتب واقعة القسوى  
استأجر جارا ورجل عليه موهة آخر فقط جاره في الطريق فاشتغل بذهب الجار المستأجر  
وهلك فلورجى حال الاتسع الجار المستأجر على جاره ومناعه لم بضمن والا ضمن استئذلالا  
بما ذكر في النخبة ان الامين انما بضمن ترك الحفظ لو كان بلا عند ذمالا وبعد فلا بضمن اه  
فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع جارا البھوة تصافى ضياع بقية الجار لا ضمان عليه  
لقوته في النخبة وغيره ان الامين انما بضمن ترك الحفظ لو كان بلا عند ذمالا وبعد فلا والله أعلم  
(سئل) في امرأ أودعت اخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على ثلاثة ايام وأحضره  
لك فلما مضت ادعت أنه ضاع قبل قولها عندي وانما استعملت رجلا ان يحمله هل بضمن أم لا  
(أجاب) بضمن قال في البرازية استعار كذا باضعاء فباعها ماله كذا فبعضها بالضياع ان لم يكن آتيا  
من وجوده لا ضمان عليه ولو كان آتيا من وجوده بضمن قال الصدر الشهيد هذا التفصيل  
خلاف ظاهر الرواية فإنه اذا وعد الرذم ادعى الضياع بضمن للتساقط اذا كان دعوى الضياع  
قبل الوعد كما مر وبه يفتى اه وحكم الوديعة حكم العارية والله أعلم (سئل) في امرأ أودعت  
عند اخرى دراهم ثم طلبتها فوعدها بالرد ثم طلبتها فوعدها به ثم طلبتها فقالت ضاعت هل بضمن  
أم لا (أجاب) بضمن والحال هذه على ما عليه القسوى حيث ادعت قبل الطلب والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل أودع براموسها الى سمطاء سيدنا الخليل على نينا وعليه صلاة الملك الجليل  
فوضعه في مكان مضطربة سبت خراب وعرضه للهلال لئلا يهلك بوقوع الامطار عليه فهل بضمن  
مثله أم لا (أجاب) نعم بضمن والحال هذه اجابا والله أعلم (سئل) في رجلين اشتريا جاموسا  
وأودعا من البائع بعد قبضه وغايا ثم حضرا أحدهما وأخذ الجاموس من البائع ونقله الى قرية  
أخرى وأودعه عند رجل فسرقت هل بضمن أم لا (أجاب) نعم بضمن قال في جامع الفصولين راعا  
للسير الكبير سئل مولاهن مواش لهما فقبل أحدهما فذبح الشريك الآخر كلها الى الراعي  
هل بضمن نصيب شركه أجاب انه بضمن اذ يمكنه حفظها سيدا بغيره فلا يصير مودعا غيره الى آخر  
ما ذكره مؤسستنا بالاولى اذا الشريك فيها ليس عودع فيها وحسبها السير مودع فضمن بالايذاء  
والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء في ساقية اشتروا أربعة أرباع من بزر النبله وأودعوه عند  
أحدهم وأذنوا لصدقه لقيم السابقه وصار يزرع منه شيئا فشيئا والآن قيم السابقه يقول ما زرع  
الارباع نصف ربع والشريك المودع يقول سلتك الجميع ولا أدري ما صنعت به فهل يلزم

الشرية المذكورة ما قصص البزاز أم لا وهل القول قوله بينه أم لا (أجاب) لا يلزم من ذلك والقول قوله بينه أنه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم قول الملودع حاصلة القول قول كل منهما ما في ذوق الضمان عن نفسه والحال هذه واقعا علم (مثل) في فرس مشترك بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر لرجل لركبها إلى مكان معين فركبها وتجاوزوه وهلكت تحتها وكان المعير أرسلها مع رجل ودبعت ليوصلها إلى المستعير فأعلمها فاختار الشريك الثاني ليدائن تضمن شريكه لكونه أعارها بلا إذن المعير ضمن المستعير بسبب الجاوزة عما عين له والمستعير يدان يتضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول ضمان والحال هذه واقعا علم

### \*(كَلْبُ الْعَارِيَةِ)\*

(سئل) في رجل سلط عليه لصيق بيوت آخر استاذن الثاني الأول أن يتي سائر على يمينه عنده إذا طلع عن الاطلاع على عورة الآخر فاذن له فخلت ببيت هل لورثته رفع بناء الثاني عنه أم لا (أجاب) نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعير إذا مات لورثته استردادها والله تعالى أعلم (مثل) في رجل استعار من آخر سيفاً وهلك المستعير ولم يبين حال السيف والورثة تقول لا نعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً ويؤخذ قيمته من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يعلم أن وارثه بعلمه فهو مضمون في التركة فقبض قيمته فيها ولا حال هذه والله تعالى أعلم (مثل) في رجل اشترى فرساً وتسليمها ثم أركبها لرجل عارية وأمره بمجر دمولها إلى المكان كذا يريد ما عليه فلما وصل إلى المكان المعين دفعها إلى ولد البائع لركبها إلى موضع آخر فركبها فهلكت تحتها هل تضمن قيمتها المشتري وله الخسار في تضمن المستعير الأول أو الثاني الذي هو ولد البائع ما الحكم الشرعي (أجاب) نعم تضمن ولعلنا الخبار ان شاء ضمن المستعير الأول وان شاع ضمن الثاني ولا رجوع له على الأول والحال هذه والله أعلم (سئل) في مستعير أخذ قديمه العارية فذهب وهو بصير صاحبها غابت عن عينه ثم تبعها هل تضمن أم لا (أجاب) نعم تضمن والحال هذه والله أعلم (مثل) في المعير والمستعير إذا اختلفا في الاطلاق والتقصيد ولا يثبت فلامهما القول مع غيره (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقصيد متزوج إلى أنواع شتى ففي الأيام أو في المكان أو فيما يحصل عليه فالقول قول رب الدابة مع عينه وإذا قال أعرقني دابته وهلكت وقال المالك عصمتني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فإن كان قد ركبها فهو ضمن وان قال أعرقني وقال المالك أتوتكها وهلكت من ركوبها فقول قول الزاكي بولا ضمان عليه كذا ذكره كثير من علمائنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقصيد واسع فلا نطلق عنان القوم فيه الا إذا رجع السائل الواقع فظهر به العلة الموجبة للضمن وغيره واقعا علم (مثل) في رجل بني بناء في دار زوجته بآدم وأرضها فهل يسوغ له البناء في ملكها أو يصير البناء لها أم لا (أجاب) نعم يسوغ فقد صرح علمائنا وغيرهم بان الاذن من المالك البناء لغير المالك يبيع البناء ما لو أكل من بني داره غيره بآدم ماله البناء له ولورثته لنفسه بلا أمر موقوفه ورفع قالوا وعرفها بلا انهاء قال النسبي رحمه الله تعالى العمارتها ولا شيء عليها من التثقفان متر على هذا سائر أملا كما ولو اتفقت معه على ان يعمر ويسكن فعمر وسكن متذبذب عما اتفق قدراً بجره المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متر ع ما اتفق واتفقوا على أنه لو أثر أنه بغير ما كان متبرعا وأنه أقرب تأخره في ليسكن فليبرئنا أنه يلزم عليه أجرة المثل لماسكن

مطلب أعار أحد الشرى كين  
الدابة بقول شرى كيو أرسلها  
المعير مع رجل الخ

مطلب استاذن رجل من  
صاحب سلط ان يتي عليه  
سائر الورثة الا ذن الرجوع  
مطلب رجل استعار سيفاً  
ثم مات ولم يبين  
مطلب اذا اخذ المستعير  
بأعاريها فهل يكت في يد الثاني  
قال المالك بالخيار في تضمن  
مطلب ان يخل قيد البهية  
العارية قد ثبت  
مطلب اختلاف المعير  
والمستعير في الاطلاق  
والتقصيد فيه تفصيل  
مطلب في البناء في دار  
زوجته

لانها ما رقت متبرعت حيث جعلت ذلك ليسكن أى فطر عمارته وان أنكرت الاذن فالقول قولها  
وان قال هو اذنت لى وقالت اذنت فالقول قوله لان الأصل عدم الاذن واذا ثبت عدم الاذن  
يرفع بناؤه ويثبت هوان ثبت الاذن وقصدنا على انه كل المستعير يرضه بطلها وان تصادقا  
على انه جى لها ليرجع على اتفق يرجع على اتفق وقد حصل الجواب فى كل فرع من فروع المسئلة  
بما قاله علوننا والله أعلم (سئل) فى رجل استعار من آخر أرضا لزراعتها ما شغف زرعها اقطنام  
أتى حول فاسترد المعبر الأرض وفيها خضر القطن وحرث عليه واستقر باقى فى الأرض حتى أثمر فهل  
الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذى أصل الزرع منه (أجاب) غر القطن وشجرته للمستعير  
الذى بذرجه ولا شئ للمعبر فيه والحال هذمه والله أعلم (سئل) فى رجل استعار من آخر مصفا  
وترك فى منه ونخرج الى بعض أشغاله ففسد من غير تضرط منه هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن  
حينئذ يمكن العارية مؤقتة وأما اذا كانت مؤقتة وهلك قبل مضى الوقت فكذلك وان بعده  
يضمن حيث أسكنها بعده ضمه مع امكان الرد والله أعلم (سئل) فى رجل استعار من آخر فرسا  
ورد حاه عليه بعد أن نظرت عند المستعير وقطع لها ثمن ماتت عند المعبر ويدعى ان موتها بسبب  
القطع الذى وجد عند المستعير والمستعير شكر فهل القول قوله بينه ولا ضمان عليه أم قول  
المعبر (أجاب) القول قول المستعير لأنها لم تقب بسبب القطع بينه وعلى المعبر اليقنة ولومات  
بسبب القطر لا ضمان على المستعير لعدم التعدي منه كونها حقت أشغاله والله أعلم (سئل) فى رجل  
استعار جارية لجل معين وأمر ممالكها برد حال وصولها وعدم ياتها فأسكنها بعد الوصول  
من غير عذرو ينها عنه فضاغت هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن بالأسالة عندهم والله أعلم  
(سئل) فى المستعير استعاره مطلقه هل يملك الايداع عند أجبي أمين أم لا واذا كان يملك وضاع  
المستعار لا تعد من المودع يضمن أم لا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها علوننا فاعلم بأنه  
يملك ذلك لا يضمن وهم شايع العراق قال بعضهم وبه أخذوا بالث ومحمد بن الفضل وعليه  
الفتوى وقال بعضهم لا يملك ذلك فىرى القاضى رأيه لان الترجيح متساو والله أعلم بالصواب

• كتاب الهبة •

(سئل) فيما اذا ملك زوجته نصف جبل ونصف بقرة ونصف غراس زيتون ورابع بدوشاة فملكها  
شرعيا بايجاب منه وقبول منها وقبضت الزوجة الانعام المذكور ان يوضع بيده عليها كما قبضت  
العقار وتسلمت ذلك كله بعد التولية من زوجها ثم لئن الزوج ويريد اوارته ان يجعل للمملكت  
ميرا فائتمو بين الزوجة فهل حيث خرجت المذكور ان عن ملكه يتسلك صحيح لانكون ميراثا  
عنه بل هى للزوجة فملك المذكور (أجاب) هى ملك للزوجة المذكورة فملك المذكور على الوجه  
المذكور وليس ميراثا عن الميت هذ او قد تقرر ان هبة المشاع الذى لا يحقل القسمة صحيحة ما  
ذكر منه سوى العرائس ان احتلها بان امكن التساوى فيه والا فهو مما لا يقسم فتصح هبة  
النصف منه وما حال هذه والبدع مما لا يقسم كالطاحونة والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذلك الجبل  
والبقرة والشاة لا يمكن الا يكتسب الواحد منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) فى  
شخص وهب ابنة وابن ابنه محدودا وغيره من جميع ما عاك بما يقبل القسمة مما لا يقبل بقصد  
واحد هل يجوز أم لا (أجاب) ان حكمها كم زوجها جازوا الا عند الامام وهى مسئلة هبة  
الواحد من الاثنين والله أعلم (سئل) فى امرأه أعتبت بعد دخول زوجها بما اقبل زوجها من

مطلب اذا استرد المعبر  
الأرض وفيها خضر قطن  
فهو للمستعير  
مطلب اذا سرق مصف  
العارية من غير تضرط فلا  
ضمان  
مطلب رد المستعير القروس  
بعد ان نظرت وقطع لها ثمن  
ماتت فاختلف الخ  
مطلب امر المعبر المستعير  
ان يرد ما يجرد الوصول  
مطلب احتلفوا فى ملك  
المستعير استعاره مطلقه  
الايداع

مطلب ملك زوجته نصف  
جبل ونصف بقرة ونصف  
غراس ورابع بدوشاة وقبضت  
شتمات فارادوا وارث جعلها  
ارثا  
مطلب وهب ابنة وابن ابنه  
محدودا وغيره  
مطلب دفع الأب ما قبضه  
من الزوج من المهر ليطلقها

أيها ما دفع من مهرها ويطلقها فدفعه هل له استرداد أم لا (أجاب) نعم له استرداده منه وقد  
صرحوا أن الأب لا يملك هبة مال ولده ولو عوض ولا شك أن هذا مال الخصم فدفعه الغرض فيرض  
حق فستره الحال هذه والله أعلم (سئل) فيعبر به الشخص إلى غيره في الأعراس ويخونها هل  
يكون حكمه حكم القرض فيزيم الوفاة أم لا (أجاب) أن كان العرق فاضي بأنهم يبدعون على  
وجه البذل يلزم الوفاة بمان مختلفا فيكونان قضايا في حقيقتهما وإن كان العرق بخلاف ذلك بأن كانوا  
يدفعونه على وجه الهبة ولا يتزولون في ذلك إلى إعطائه البذل حكمه حكم الهبة في سائر أحكامه  
فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والأصل فيه أن المعروف عرفا كالتسوية شرطا والله  
أعلم (سئل) فيما اعتاده الناس في الأعراس والأفراح والرجوع من الحج من إعطاء الثياب  
والدراهم ينتظرون به بعد ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) أن كان العرف شائعا فيما  
بينهم لم يمتنع بطون ذلك لئلا أخذوا به لأن حكمه حكم القرض فاسده كما سلمو جميعه كعصمه  
أذا المعروف عرفا كالتسوية شرطا فيعطى إليه ويحسن عليه والله أعلم (سئل) في أم وهبت  
لأبنائها الصغرين يوتيهن هذا النصف ولهذا النصف ولهما جذاب أبوهي ما كتبهما هل تصح  
أم لا ولا تنفيذ المالك (أجاب) لا تصح ولا تنفيذ المالك للشيوع والشغل والله أعلم (سئل) في مريض  
مرض الموت ملك معتوقه دارا وحاصلا فيما امتاع الواهب واصطبله فداه وما يتصل من  
محصل قري كذا وما من هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) لا تصح قال في التلخيص رجل وهب دارا  
لرجل وتسلمها وفيها امتاع الواهب لا يجوز لأن الموهوبه شغول بمال ليس بهبة ومثلها في كثير من  
الكتب وبهذا علم عدم صحة هبة ما يتصل من حصول القريض بالاولى لأن الواهب نفسه لم  
يقبضه بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخاتمة مريض وهب شيا ولم يسلح حتى مات بطلت  
هبة لأن هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقصره وأعطاه به اذا وهب لرجل  
دارا أو الواهب ساكن فيها لا تصح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها  
لأنها وما في يدها فيه وبخلاف الابن الصغير اذا وهبه أو مزارا وهو ساكن لأن قبض أبيه  
قبض له والله أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته عاصدا بنفسه أو بوكله فداه ونقامه ورجل  
حنطه وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبة أم لا (أجاب) لا يصح رجوعه في هبة  
والحال هذه اذا الموهوب زرع وقد صار بفعله حنطه وتبنا والله أعلم (سئل) في رجل يزعم  
أن صهره والزوجة ملكه شبرا معا لوما في حياته وحبس الشجر عن مستحقه هل ذلك أم لا  
(أجاب) ليس بذلك وقد تقرر أن هبة الشجر بدون الأرض كهبه المشاع الحقيل القصة وهي  
لا تصح والله أعلم (سئل) في امرأه أراذ أن يزوجها الذي طلقها ما تلاها لا تزوج حتى تبيني  
مالك على من المهر وهو عشرة قروش فوهبت قرونها طلقها ما تلاها هل يرأس العشرة  
قروش التي بنمت أم لا (أجاب) لا يرأس كإصره في الخاتمة ونقله عنها في الجمر والله أعلم  
(سئل) في أفراس معلومة لشخص في كل فرس منها حصة معلومة المقدار وهبها لابي بنته  
الصغيرين وقبل لهما أو وهما وتسلم ذلك والأفراس مختلفة القيمة هل يصح ذلك وإن شرعا أم لا  
(أجاب) نعم يصح قال في المسوق الشيخ الاسلام نعم الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ولو وهب  
رجل لأثنين نصف عيدين أو نصفين بين مختلفين أو نصف عشرة أو ثوب مختلف زلي ومروى  
وهروى ونحو ذلك جائز لأن مثل هذه الثياب لا تقسم قسمة واحدة فكان وإهبا لتبنيه من كل  
ثوب وكل ثوب ليس بمشتمل للقسمة في نفسه وكذلك الدواب المختلفة على هذا والأفراس

مطلب فيما يدفعه الشخص  
لغيره في الأعراس  
مطلب مضمونه مضمون  
ما قبله

مطلب وهبت لأبنائها الصغرين  
يوتيهن السوا  
مطلب لا يجوز هبة ما هو  
مشغول بمتاع الواهب

مطلب ليس الواهب الزرع  
أن يرجع بعد نكاحه وتقبضه

مطلب هبة الشجر بدون  
الأرض لا تصح  
مطلب قال لها بطلاقها  
لا تزوج حتى تبيني الخ

مطلب اذا وهب حصتين  
أفراس معلومة لأبني بنته  
الصغيرين صح

مطلب لا تصح هبة مشاع  
يحتمل القسمة

الذكورة من هذا القسم واثقه أعلم (سئل) في هبة مشاع يقسم هل تصح ولو صدق انقسم على صدور هاتين المورث أم لا تصح ولا تجب المالك عند أي حقيقة ولو حكم بها نائب الحكم للمأور بالتصاحب الاصح من مذهب الأمام أي حقيقة (أجاب) لا تصح هبة المشاع الذي يحتمل القسمة كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدور هاتين المورث فبسه لان تصديقه لا يصير الفاسد صحيحا وكلا تصح هبته من الاجنبي لا تصح من الشريك كافي أغلب الكتب ولا عبرة عن شذو بمخالفتهم ولا بقصد المالك في ظاهر الرواية قال الزبلي ولو سلمنا ثانيا لا يملك حتى لا يتصدق نفسه فيه فيكون مضمونا علموه بتدقيقه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تصد المالك به أخذ بعض المشايخ انتهى ومع افادتها للملك عند هذا البعض أجمع الكل على أن الواهب استرداده لمن الموهوب له ولو كان ذارحم محرما من الواهب قال في جامع الفصولين راضا لقناوي القطبي ثم اذا هلكت أقيمت الرجوع للواهب هبة فاسدة ان ذارحم محرما منه اذا فاسدة مضمونة على ماهر فاذا كانت مضمونة بالقمة بعد الهلاك كانت صحيحة الدقل الهلاك انتهى وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعمولة لكنهما مستحقة الدون فغن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلو رثته بقصة لانه مستحق الرجوع مضمون بالهلاك ثم من المقرر ان القضاة يقتضون فاذا رث السلطان فاضل القضي بجده في حقيقة لا يتصدقوا بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالنص فيما رتبة نص على ذلك علموا وتارجمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه أنه ملك أولاد ابنه وحاصلهم في جميع المستقراري في الدارين الفلاني اثنين اللتين احدا هبنا بناتس والاخرى بالقدس لى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم الحنفى ثم رجع عن ذلك لدى الحاكم الحنفى وحكم للواهب بالحصة المذكورة هل حكم الحنفى صحيح واقف في محله أم لا (أجاب) نعم حكم الحنفى صحيح واقف في محله وحكم الشافعي غير واقف في محله اذ هو حكم بلا خصم شرعى فلم يرفع الخلاف والحنفى لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاءه قضا ترك لان الملك لم ينع من الواهب والحال هنذا والله أعلم (سئل) في امرأته وهبت احدا ابنيها دارا وسلمتاه ثم مات عنها وعن شقيقه المذكور ثم وهبتا للشقيق وسلمتاه ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من غيرها فما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) أما هبتها لابنها الاول فصحة لاستيفاء مراثيها وأما هبتها لابنها الثاني قبل غير تصحيحها من نصيبها بالقسمة فقبر جارة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا يجوز كاهو المذهب فيكون نصيبها الموروث لها من ابنها الاول باقيا على ملكها بالوراثة عنه لم يدخل في ملك ابنها الثاني لقساد الهبة وانقسم ما أصابها من ثلثي الدار ثاغلن أخيه على زوجته وابنه وبناته الاربع وأمه المذكورة فكان ما جتمع لها من اثني عشرة قراريط وثلثي قراريط وزوجة الابن قراريطا غن ما كثر له ولابنه ثلثا من قراريط وسبعة اقسام قراريط ولكل بنت من بناته الاربع قراريطا وغاية اتساع قراريط والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا هل تصح الهبة بلفظ واحد وتزوم أم يحتاج الى قبوله (أجاب) نعم تصح الهبة وتزوم وتتم بلفظ واحد قال في البرازية هبة من ابنه الصغير تتم بلفظ واحد واحدا يكون الاب قابضا لكونه في بدما ويبدو دعاه ويستعده لا يكون في يد غاصبه أو امرأته أو المشتري منه شرعا فاسدا وهذا اذا أعلمه وأشهد عليه والأشهاد للعرض المحجود بعد موهبة والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض والوصى كالأب والله أعلم (سئل) في الحقة أم الام اذا كانت

مطلب اذا ملك أولاد ابنه  
ستقراريط في دارين وحكم  
الشافعي بذلك فليست قصده  
مطلب امرأته وهبت أحد  
ابنيها دارا وسلمتاه ثم مات  
عنها وعن شقيقه ثم وهبتا  
لشقيق الخ  
مطلب هبة الاب لابنه الصغير  
تتم بلفظ واحد  
مطلب هبة أم الام لابن  
ابنته تتم بلفظ واحد وكذا  
كل من يعوله

بنت بنتا فحلتا فوجها متعة معلومة ووضعتا في صندوق ثم ماتت تلك الحقة فهل تمت  
 هبتها بغير الإيجاب كافي جهة الأب لطفه أم لا تمت بالإقبض ولها (أجاب) نعم تمت الهبة بعقد  
 كل من له ولاية على الطفل في الجلة كالأب والجد أم الأم وكل من يؤول لوجود الولاية في  
 التأديب والقسم في الصناعة مرسجه في الصبر وتزوير البصاير وغيرهما والله أعلم (سئل)  
 في بيع قرية طلب من جماعة لا يدفعه تقسم القرية على شرط أن يبيعوا به عليه يكون  
 منهم مائة فدفقوا على الشرط المذكور هل إذا دفع القسام شأ يكون منهم أم لا (أجاب)  
 حكم ذلك حكم الهبة القاسدة وهي مضمونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والزائفة وكثير من  
 الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم (سئل)  
 في رجل وهب ابنة له الفاضل ما علق وأولاد ابنة المتوفى قبله القاصر من التعف الآخر وأحرم  
 ابنته آخر هل تصح هذه الهبة أم لا (أجاب) الهبة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال  
 في مشغل الأحكام تعلقان تمة القناري ان هبة للسلع باطلة وهو الصحيح انتهى وإذا قلنا  
 بطلانها على الأصح فترك الواهب المذكور يصير على فرائض الله تعالى ووجهه التسرع  
 والله أعلم (سئل) في رجل وهب لابنته حصته شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبين غيره هل تصح  
 هبته وهل يملك الموهوب ولو باعها الموهوب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع  
 فيلحقه عقل القصة وهو ما يغير القاض في الآتي على القصة عند طلب شره كمالها لا تفيد  
 الملك للموهوب في الاختار مطلقا شره كما كان أو غيره أبنا كان أو غيره فلو باعها الموهوب له  
 لا يصح لعدم الاختار لخال هذه كما صرح بذلك كصاحب الصبر تعلقا عن المبتغي للمعصية وغيره  
 والله أعلم (سئل) في هبة الدين من عليه الدين هل الواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له  
 الرجوع كما صرح به في التارخية تعلقا عن السراجة ونص العباة في السراجة هبة بئانه  
 عليه لم يرجع انتهى (أقول) وهو ظاهر لأنه إبراء في الحقيقة ولا يرجع فيه والله أعلم (سئل)  
 في مبنية أبرأت بتمان مهرها وديها على بشرط اسمك فتمانعه عندها إلى أن تزوج البنت  
 أو تزوجت ولم يوف بالشرط هل يبرأ منه أم لا (أجاب) لا يبرأ ولها ما يملكه فقد صرحوا بأن الإبراء  
 عن الدين لا يصح قطعيه ويطل بالشرط القاسد وعن منسجه صاحب الكنز وغيره والله أعلم  
 (سئل) في رجل وهب لابنته مائة وسلمه ثم مات الواهب هل لو تزوجت الرجوع فيما وهبه  
 لابنته أم لا (أجاب) ليس لهم الرجوع فيما وهبه الميت لمقتنين هو وجد أحدهما الكفني  
 في المبع الأول الرحم المحرم والثاني موت الواهب والله أعلم

### • كتاب الاجارة •

(سئل) في متول على وقف أهلي عقد اجارة على حاتون الوقف ثم مات هل تنفسخ الاجارة بموته  
 أم لا (أجاب) لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به على أن طاعة وقد قال في الاجناس يموت  
 المتولي لا تنفسخ الاجارة وإن كان المتولي هو الذي أبر وكذا القاضى لو أبر ومات وكذا الأب  
 أو الوصى إذا أبر ذوا الصغر ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقدا لاجارة نفسه إذا أبر  
 الوقف بنفسه ثم مات لا سطل الاجارة على الأصح والله أعلم (سئل) في رجل استأجر حاملا  
 في نابلس فوقع الحمل بما أنفصر من حمله الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الحمل أم لا (أجاب)  
 نعم تسقط كما صرح به في لسان المحاكم وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة استأجروا حاملا في قرية

مطلب أخذ شيخ القرية  
 من جماعة لا يدفعه تقسم  
 القرية على شرط الخ

مطلب اذا وهب ابنة نصف  
 ما يملكه وأولاد ابنة النصف  
 الآخر فالهبة غير صحيحة

مطلب اذا وهب لابنته  
 حصته شائعة في كرم مشترك  
 بين الواهب وغيره لا تصح

مطلب ليس الواهب الدين  
 ممن هو عليه ان يرجع  
 مطلب مبتنية أبرأت مهرها  
 بشرط أن تمسك ابنته  
 فلا يبرأ غير صحيح

مطلب ليس للورثة الرجوع  
 فيما وهبه المورث لابن اخته  
 مطلب لا تنفسخ الاجارة  
 بموت المتولي وكذا القاضى  
 والأب والوصى

مطلب اذا استأجر حاملا  
 فنظر الناس تسقط الاجارة  
 مطلب استأجر ثلاثة حاما  
 في قرية على أن لكل واحد  
 منهم ثلثه فحكم الحقني  
 بفساد الاجارة بسبب

الشروع

على أن لكل واحد منهم ثلثه ووقع في القرية طاعون وانتقطع أهلها عن دخوله لاستغفالهم  
 بالأموات ورفعوا أمرهم إلى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة على قاعده مذهب أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى بسبب الشروع من اعيان شرائط الحكم هل تنفس الاجارة بالحكم المذكور أم لا  
 وهل اذا أوبر بعده بأنقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تصح اجارته بذلك ولو على  
 النصف من الاولى أم لا وهل يلزم أجرته زمن انقطاع الناس عنه أم لا (اجاب) نعم تنفس  
 الاجارة بسبب ما ذكر فقدمت في جامع التصولين في الفصل الحادي والثلاثين في مسائل  
 الشروع راجع المصدر الشهيد رحمه الله تعالى بأنه أعني المؤجر سواء كان مما يحقل القسمة أو لا  
 لو كان كله للمؤجر فاجر من اثنين فان أجل وقال أجرت العام منكم اجازة الاتفاق ولو فصل  
 بقوله نصفه منك ونصفه منك أو نحو ذلك ثلث ورابع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف  
 من فمنا اذا كان كله بينهما أو أجر أحدهما النصف من أجنبي فبني ان يجوز فروا به لا في رواية  
 ثم رجع للاسبيعي وقال أجر داره من اثنين جاز لتوحد المقدس ولو انفرد أحدهما بالقبول  
 لم يصح انتهى وأنت على علم من أن اطلاق الثمن فاطبقة فساد اجارة المشاع الامن الشرع  
 مدخل للمسؤول عنه والطلاق بعضهم محتم من اثنين محمول على حالة الاجال لتعليقهم الحصة  
 بتوحد العقد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي فيفسد حيث وقع  
 كذلك فاجارته بعد ما يبرق منه وقت ذلول على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بانها حصصة  
 أو فاسدة يجب فيها المسمى لانها ان كانت حصصة فهو واضح وان كانت فاسدة فوجبهما أجر المثل  
 وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة وزيادة الاجرة ببيعها على وقت قلت فيه وزلت الاجرة بسبب  
 ذلك كما هو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالكلية سقط  
 الاجر بقدر كسلة الجلاء المصرح بها في كلامهم والله أعلم (سئل) في يمين استعتهل زوج  
 أمته في أعمال شتى من جلته الحارث على فذاهه والازرع في أرضه مدمستين بلا اجارة وبلا اذن  
 القاضي هل له مطالبة بعد البلوغ بجره المثل ان كان حيا وان كان ميتا يبيع تركته أم لا  
 (اجاب) لا ذلك كالدائن كما يعلم عاذا كرم في الاجارة والله أعلم (سئل) في يمين استخدمه رجل  
 مدمستين وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوي أجر مثله ولما بلغ دفع له نصف غرس في مقابلته  
 خدمته وتسلموا ويريد ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا (اجاب) لا والله أعلم (سئل) في رجل  
 استخدم ببيع مائة على ان يعطيه أجر خدمته ولم يعن له شيئا هل له أجره مثل عمله أم لا (اجاب)  
 نعم له أجر مثله قال في القنية قيم ليس له أب ولا أم ولا عم استخدمه أقر بأوه بغير اذن القاضي وبغير  
 اجارة عشرين من قبله بعد البلوغ ان يطالبهم بجره مثله فيها انتهى وقد تقر رأيه ليس لغير الاب والجد  
 والوصى استعمال الصغر بلا عوض ومسئلة السائل لا كلام فيها حيث أجروا من هوى بجره  
 وان كانت اجارة فاسدة ففيها أجر المثل وان لم يكن أجروا من هوى بجره واستعمله بغير اجارة يجب  
 أيضا أجره مثله كما هو صريح كلام القنية والله أعلم (سئل) في مؤجر امتنع عن تسليم  
 الدين المؤجر اجارة بصفة هل يجب حتى يسلمها أم لا (اجاب) نعم يجب في كل حق امتنع  
 المطلوب عن تسليمه عينا كان أو دينا والله أعلم (سئل) في مؤجر حوس العين المؤجرة عن  
 المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فقا الحكم (اجاب) يسقط عن المستأجر أجره ما مضى  
 بفساده والله أعلم (سئل) في بدين ثلاثة يعملون فزيت ما يخرج من الزبون بعمالهم  
 عمل كل في زيتون الا حرا بالاجرة المعتادة من الزيت الخارج بعمالهم هل ذلك صحيح أم فاسد

مطلب اذا استعمل البيت  
 زرع أمته في أعمال فلان  
 يرجع عليه بعد البلوغ بجره  
 مطلب استخدمت بغيره بعد  
 بلوغه الخ  
 مطلب استخدمت بغيره  
 أجر مثل عمله ليس لغير الاب  
 والجد والوصى استعماله  
 بلا عوض

مطلب يجب المؤجر على  
 تسليم العين المؤجرة  
 مطلب تسقط عن المستأجر  
 الاجر تجب العين المؤجر العين  
 مطلب اتفق العاملون  
 في بذل أخذ أجرهم من  
 الزيت الخارج بعمالهم

ولا يستحق واحد منهم بعلمه زيادة له أجره مثل علمه درهم (أجاب) لكل فاعل للأجر  
 في زيونه الخاص به أجره مثل علمه من جنس الدراهم لامن الزمان الخارج بعلمه لأنه في معنى  
 قنن الطمان واقفه أعلم (سئل) في رجل أجرة آخر سبع فأنهم أحدهما هل يفتخ الأجرة أم لا  
 (أجاب) نعم يفتخ الأجرة قال علماؤنا بالدار إذا أتتهم بعض بناتهم فاعلم استأجر الخيا رب  
 ينقص السكنى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا من متوليه تسعين سنة فبارة  
 معلومة لدى فاض شافعي حكم بزوجها ومات المتأجر هل السكنى فسخ الأجرة وهل تعتبر  
 التنافذ بلا دعوى ولا حادثة أم لا (أجاب) نعم السكنى فسخ الأجرة أذ حكم الشافعي بزوج  
 الأجرة لا يكون حكما بعد انقضاءها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم وأما امر الاتصال  
 والتنافذ الواقعة في زمانها المحترمة عن العاوى ليست حكما وانما هي افتاء فاقامت تسلم النكاح  
 للأول فنه صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى واقفا على (سئل) في رجل استأجر أرض  
 وقفا من المتولى بارة معلومة للمعينة قليني ويغرس مثا شاعرا إذا ظهر بطلانها إلى حاكم  
 شرعي يؤمر بالقطع أم لا الاستبقاء بامر المثل وإن إلى المتولى الا القطع (أجاب) نعم لا الاستبقاء  
 بامر المثل وإن إلى المتولى الا القطع لأن ابتداء الفعل ليس ظاهرا في مجمع الفتاوى وفي كتاب  
 الفضلي وصى أو يتولى أجر منزل التيم أو منزل الوصية بامر المثل أي بامر المتأجر أجر المثل  
 أم بصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه أجر بالسكنى ذكرهنا الله يجب على أصول علماؤنا به بصير  
 غاصبا ولا يلزمه الأجر قال وقد كثر الخصاص في كتمان المتأجر لا يكون غاصبا بوزنه أجر المثل  
 وجعل حكمه حكم الأجرة الفاسدة فقبل له اتفق بما ذكره الخصاص قال نعم انتهى واقفه أعلم  
 (سئل) في رجل استأجر أرضا وقفا وبني فيها واقتضت مدة الأجرة هل المتأجر استأجرها  
 بامر المثل (أجاب) بأن اطلاق المثل يقتضي أنه ليس له ذلك ويكتف بالقطع ونقل في الصريح  
 القننة وأوافق الخصاص بأنه ذلك حيث لا ضرر وإن إلى الوقوف عليه ليس له ذلك فراجع  
 واقفه أعلم (سئل) في رجل علم صغير القرآن ولم يشترط له أجرة هل يقتضى له الأجرة أم لا  
 لعدم تسميها (أجاب) لا يقتضى له الأجرة حيث لم تعقد بشرطها ولكن مجازاة الاحسان  
 بالاحسان من غير شرط حرره والله أعلم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير إلى مؤدب  
 الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فعلمه ذلك المؤدب حتى إذا طرب النصف مثلا استخلصه أو مومنه  
 فرار من اعطاه ما تعرف عند وصول الطفل إلى النصف أو إلى علم القرآن فالحكم  
 الشرعي (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القرطبي في فتاوى  
 المسماة بتبوير الابصار أنه يجب على المولى الموسومة قال في شرحه في منع الفسق المولى بنج  
 الحاشية المجهدة هدية تسمى إلى المولى على رؤس بعض سور القرآن قال قلت وهي المسماة  
 عرف ديارنا بالصرافة قال المؤدب في يوم أخذها بصرف المتعلمين عنده في أول النهار فيفرضون  
 بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايع طبع جوزوا هذه الأجرة حتى حكى عن محمد  
 بن سلام أنه قال أفضى بسمه باب الراد الأجرة والمعلم وفي زماننا انتقلت عطيتهم وقصفت رغبات  
 الناس في الأسرة فلو اشغلوها بالتعليم مع الحاجة إلى مصالح المعاش لا تشتغل معاشهم فقلنا بوجه  
 الأجرة ووجوب الأجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد من اعطائه الأجرة ينجس فيه وإن لم يكن بينهما  
 شرط أو أمر الوالد بتعليمه فبالمعلم وأرضاه انتهى واقفه أعلم (سئل) في مؤدب اطفال نصب  
 نفسه للتعليم بالأجرة فتكثرت مدته بعلمهم ثم خرجوا من عنده فهل على آباءهم أجرة أم لا (أجاب)

مطلب المستأجر فسخ  
 الأجرة بانتهام أحد البيتين  
 مطلب استأجر رجل أرضا  
 وقفا من متوليه تسعين سنة  
 وحكم الشافعي بزوجها  
 ثم بعد حكم الحنفى بضعها

مطلب استأجر رجل أرض  
 وقفا من المتولى بارة معلومة  
 للمعينة قليني ويغرس  
 فيها الاستبقاء بامر المثل  
 إذا ظهر بطلانها وإن إلى  
 المتولى الا القطع

مطلب استأجر أرضا وقفا  
 وبني فيها ثم انتضت المدة  
 مطلب علم صغيرا من غير  
 اشتراط أجرة

مطلب دفع ولده إلى المؤدب  
 ليعلمه فعمله إلى أن طرب  
 النصف فاستخلصه ففرارهما  
 معروف اعطاه

مطلب مكث الاطفال مدة  
 عندهم ثم خرجوا من  
 عنده



مطلب في مؤتب علم صغيرا  
القرآن ولتلف فطلب الأجر  
من أي علم يست

قال في البرازية يؤمر بالو الله يطيب قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية تفلا عن الجليل  
بأنه عند عدم الاستخبار أصلا يجب إجر المثل والله أعلم (سئل)

يا خير دين الله أنسى سائلا • يجعل فضلك دمت بالاحسان  
بأعلا بالعلم يأمن قدحوى • كل العالم من العظيم الشأن  
بأعلا فأن لا شهدت • كل الخلاق أنسها والجان  
بأنقى للعلماء يأمن فضله • نرق به العادات في الأكوان  
أصل السؤال وما جرى في قصي • ما صرحن به بلا كتمان  
فصرحه أي فقير عاجز • وأعلم الأفضال للقرآن  
علمت طفلا من أهالي خربة • للخط والقرآن والافتقان  
وثبت في تعليمه يا سيدي • حتى انتهى في الخط والعرفان  
وطلبت أجري من أيسمو الحزنا • فأني ولم يعطى جزا الاحسان  
فإذا أتت الشرع يامقوى الوري • فطلبت منه عادة الصبيان  
هل ذلك يازنلى عليه سيدي • أم لا أفنى بالنسي العدنان  
وأين وأوضع لجوابا شافيا • لازلت في مدد من الرحمن  
وكفيت من سوء الحساب وشرة • وحشرت في الآسرى مع الاعيان  
وصلا قرب العرش ثم سلامه • دوما على من خص بالقرآن  
والآل والاصحاب ارباب الولا • من أبهروا الأعداء في الميدان  
ملا من قسبر المجدوره • وترنم القمري على الأغصان  
• (أجاب) •

له حمد دائم الا زمان • وصلا قرب النسي العدنان  
خذن علم ما قدرته بقلمه • ممن لديه علمه بيان  
نصر الافاضل فمه عند أئمة • سادوا وشادوا مذهب النعمان  
سوق الخلاق على الجواز ونقه • والاقدمون على اعتماد الثاني  
والآخر ون على الجواز لانه • في عصرهم قد بان محض قوان  
وعليه فتوى الناس اذ تركه • خوف الضياع وغاية التمسران  
وعلمه ان محت بكل شروطها • يجب الذي سمي بلا نقصان  
اولا فأجر المثل مثل سواهم • كل العقود كلاهما سنان  
وعلى الولي الدفع حتما لازما • فإذا أي فالحق حبس الجاني  
وكذا على العبدى ويوم خيبه • والحسنة الموسومة التبيان  
واذا أريد على الوفاق جوازها • يستأجر القرا لقد رزمان  
فيعلمون بأمر صاحب أمرهم • نوع القراءة جملة الصبيان  
نقد الجواب مفصلا في قلمه • مستوفى الاحكام في ذا الشأن  
واختتم الهى بالنبى محمد • أعمال خير الدين بالاحسان

(سئل) في رجل دفع ولده لتعليمه القرآن ولم يذكر امتة وشرط له خمسة عشر قرشاً على تعليمه  
القرآن ودفع له بعضها وبقية بعضها فتعبد بتعليمه فوصل الى النازعات فتنازع مع والده فيما دفع

مطلب دفع ولده لتعليمه  
القرآن ولم يذكر امتة وشرط  
له كذا فاعلم اصل الخ

من الاجرة وما يقي منها فالحكم هذه الاجرة والحكم الذي دفع من الاجرة المستأجر الذي يقي  
منها (أجاب) بحجة أجرة مثل عمله لأن الاجرة والحال هذه فائدة والحكم في كل ما هو كذلك  
منها فمما أجرة المثل فان ما سوى المدفوع نحو باسوا وان زاد ابر المثل عليه يكمل له وان نقص  
عنه يستره وان اختلف في قدر العمل فالقول لابي الوالد بينه وعلى التقية أئمة وواقه أعلم (سئل)  
في مستأجر ربح ما استغنى الزيادة بشرط دوران اجر التجلسي الذي لم يشرط الا ابر على  
المستأجر محمول الا في ذي قار ادها المستأجر موقوف بدرا اجر التجلسي وقل المصنف الحكم  
الشري (أجاب) الاجرة المشر وحقه فاستجاب على تناو الحكم في الاجرة الفاسدة أجرة  
مثلها للمسي على حسب الاستعمال فتنظر أجرة المثل للاستعمال ما عدا اجر التجلسي باختيار  
عبدلن في دفع ولا يزم الأبر المسي وله أقصى المستأجر فسخ الاجارة بل يجب عليه طرفة  
الاستعمال في العقد الفاسد واقه أعلم (سئل) في رجل استأجر حماما ثلاث سنوات فقصور عن  
هذه الحرفة الى غيرها هل يكون عذرا له رد الحمام أم لا (أجاب) يكون عذرا وله رد الحمام كما  
صرح في جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجار فصرح كثير عايشه كقولوا لحي  
والبرازي والحنافي وغيرهم واقه أعلم (سئل) في رجل يدها في اتفه اتفق مع طبيب على مداواته  
ويجعل له اجرة ولم يرض بذلك مدة ودوا ما فالحكم (أجاب) للطبيب اجرة مثله وما اتفق  
في غن الادوية نقصا الاجارة على الوجه المذكور واقه أعلم (سئل) في تجاري من جهة تجاره  
أرض بها بئر منهدم هل يجوز له اجارة الارض مع البئر ان يرغب في استئجارها أم لا (أجاب)  
فيجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجع الى اجارة المقتطع وفيه الشيخ قاسم بن قنطربا فليد  
الكامل بن الهمام رسالة مختصر من اخرى لغيره فيها وكذا الشيخ زين بن نجيم رسالة فيها وحاصل  
الكل جواز الاجارة ومثل الشيخ قاسم وقد أرسل له من مدينة فقرة هل يجوز للبندى أن يؤجر  
ما لقطعه الامام الاعظم من اراضي بيت المال ولا يجوز ان اجاب نعم فان يؤجر ما لقطعه الامام  
ولا أن يؤجر ما اخرج الامام له في اثناء المدة كالأجر لو ازموت المؤجر في اثناء مدة ما أجرة ثم قال  
واذا مات المؤجر وأخرج الامام عن الارض تنقص الاجارة ثم قال وقد وقعت على جواب  
لبعض الخنفية من أهل العصر أنها لا تنقص بالموت ولا بقطعه غيره فان الامام جعله كالوكيل  
عنه في ذلك وتبقى بالمسي الذي وجد فيه شرط الزوم ويذهب لذلك قواعد علمنا والحالة هذه  
ثم نازع في عدم الانقضاء بما واستظهر لانقضاء بابشاه والحاصل ان حصص الاجارة لا كلام فيها  
وأما زومها فله كلام قد عرفت علمته بهذا الاختصار المحب فان فيه معظما في الرسائل  
فليعلم ذلك لان مفيد جدا واقه الموفق للصواب (مسئل) في قرية تصفها وقف على جهة  
وصفها وقف على جهة أخرى أجرة التملك عليها ثلثها شاة لرجل سبعة ابر ليتناول ما يتصل  
من الثلث المذكور من الغلال صيفها وشونها هل هذه الاجارة صحيحة أم باطله لا يجوز زعمها  
المستأجر أن يتناول شاة من الغلال ما الحكم الشرعي (أجاب) الاجارة المذكورة باطله  
غير معتد لما صرح به علما ونا فاطمة من أن الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان قصدا  
لا تنفذ ولا تنفذ شاة من أحكام الاجارة فاذا علم ذلك فليس المستأجر أن يتناول شاة من الغلال  
بل ذلك التملك على الوقف ان كل حاضر وان كان غائبا يحسن على الغلة الضايعة بظاره  
ينسب القاضى رجلا يقبض حصته وقبضه ويحفظه الى حضوره في دفع له لصرفه في وجوهه  
المعينة واقه أعلم (سئل) في رجل مات زوجته عن ربيعة فاتي بها غلها وقال لها أرضعيها

مطلب استأجر ربح ما  
بشرط دوران اجر التجلسي  
ولم يدور فقه المصنف

مطلب استأجر حماما ثلاث  
سنوات ثم تحول عن هذه  
الحرفة الى غيرها  
مطلب اتفق مع طبيب على  
مداواته ويجعل له اجرة من  
غير بيان مدة  
مطلب اذا كان في أرض  
التجاري بئر منهدم يجوز  
له اجارتها

مطلب بقره وقف أجرة التملك  
عليها نصفها لرجل لكونه  
ما يتصل من الغلال

مطلب شرط خلافة ابنته  
نصف مهرها لاجل تزويجها

مطلب محدود ببعضه وقت  
وبعضه مملكت لجماعة اذن  
المولى ومن له الملك لرجل  
بالعمارة ليصرف عليه من  
ماله ويرجع ففعل ثم سكت  
الخ

مطلب رجل يخرج المله  
من يقر ويسقي بقر القرية  
شاروا على كل رأس مقدارا  
من الخنطة

مطلب رجل اقترض اتر  
دراهم ليعمله على دابة

مطلب فاطم وكسل  
السلطان زيد اعلى مكان في  
كل سنة بكذا فزاد عليه بكر  
فاشترى في الزيادة ثم زاد بكر  
الخ

وتعهدى امرها ويرى على انك نصف مهرها ففعلت معها ذلك مدتها الحكم (أجاب) ليس  
لها الا اجر المثل كافي الاجارة الفاسدة والله اعلم (سئل) في محدود ببعضه وقت وبعضه مملكت لجماعة  
استقر فاذن من له ولاية على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يصمره ويصرف عليه من ماله  
ويرجعه عليهم ففعل واستقر ما صرفه دينا عليهم وسكت مدته بغير اجارة سوى السنة الاولى  
قاله استاجر هاجرا معينة ثم اجر الجميع حصصهم ما عدا امرأة باقر فزادته عن سنة اجارته  
بغير اجارة ويريدون ان يأخذوا منه اجرة تلك السنة بحسابهم لاهل ذلك أم لا وهل اجارة المرأة  
صحبة أم لا وهل لمطالبهم بما اتفق على العمارة حالا ولو وعدهم بان يحسبها من الاجرة فيما  
سيسكن وهل اذا ادعوا أن اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك أم قولهم ما الحكم في جمع  
ذلك (أجاب) أما صاحب الملك فلا اجرة لهم أصلا فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علمنا  
صروا فاطمة بان أحد الشريكين اذا سكن في المشترك لأجرة علمه في الملك أما الوقف فيلزم  
الشريك اجرة المثل على اختيار المتأخرين قال في الاشياء والتأخر من كآب القصب منافع المعد  
للاستغلال مضونة الا اذا سكن بناو بل ملك أو عقد كسكنه أحد الشريكين في الملك أما  
الوقف اذا سكنه أحدهما فاطمة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكني أو للاستغلال فانه  
يجب الاجر انتهى يريد اجر المثل وصروا فاطمة بان القول قول المستاجر بمينه لانكاره  
الزيادة ولا يلزم من استئجار المرأة بالزيادة ان تكون اجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجر يتقد  
تقع المثل والزيادة والتقصان كالبيع فلا يحكم ذلك أعني فيما وجب للوقف ولا ينبغي مدعى  
الزيادة على ما يدعى المستاجر أو الغاصب من البيئة واجارة المرأة فيما عدا حصة الرجل اجارة  
المشاع لغير الشريك واطباق المثل على عدم جوازها كما هو مذهب أبي حنيفة وقد جعل  
فاضلان في تناوالة الفتوى عليه وذكر العلامة فاسم في تصحبه بان ما في المغني من ترجيح قوله ما  
شاذ بمجهول القائل فلا يقول عليه وله المطالبة بما اتفق على العمارة حالا وان وعدهم بحسبها من  
الاجرة لانه في حكم القرض والحال منه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوقف منه الا وعد ولو  
شرطه في الاجارة فسدت لا بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقدين وكل هذه  
الاحكام مصرح بها في غالب كتب ائمتنا الاعلام جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء والله أعلم

(سئل) فدخل يخرج الماس يترعى باللات ورجال ويسقي بقر القرية وما يحتاجونه في  
بيوتهم وارتهم سنة كاملة شارطين على كل رأس من البقر مقدارا معلوما من الخنطة والآن  
يريدون دفع الشروط فما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) اللازم قيمة المله لانه قيمي على الاجمع  
فنتظر الى ما يأخذه الاخف منه ويقوم فعلى أخذه المتبع به قيمته قليلا كان أو كثيرا ولا يصح  
الشرط المذكور للجهل في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر بطريق الجمع مبلغا على  
ان يحمله على دابته ويطعمهم من خبزه ومرقه نظير فادته ما الحكم في ذلك (أجاب) بحسب اجر  
المثل لركوبه وقيمة خبزه ومرقه والحال هذه اذا جعله من الرعي اجرة غير صالح الهاشمية فاقد  
نهي عن كل قرض جرتعا والله أعلم (سئل) فيما لو قطع وكيل السلطان يذاعلى مكان  
متعلق بموكة في كل سنة بجمع معلوم فزاد عليه في المقاطعة للزوجة بكر واقضى الحال أنه اشترك  
في دفع مال زيادة الزوجة مئة من الزمان ثم ان بكر اذا زيادة أخرى ثم زاد زيادة أخرى فاصد الملك  
الحلة في دفع بدليله اذا قبلها زيد الزيادة المذكورة الاخرة يجب ان ذلك أم لا وهل اذا كان  
بكر تصرف في ذلك مدم من الستين قبل اشترائه مع زيدو كان يؤدي المقاطعة للزوجة بالتقصان

يلزمه اقلها أم لا (أجاب) ان كانت المقاطعة بحال واقعة على خراج الخارج من الارض  
وعار الاشجار وما يستحق لجهة من المال من عشرة و كات نحو هاهنا بالاطم من أسهلها وان  
كانت للاستقلال والمنفعة وشروط مقابله المألوف في شروط الاجارة والظاهر ان المراد  
بها في السؤال الاول لانه المعتاد الجاري في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا لا للاول ولا للثاني فلا  
يناط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصالحة الشرعية حتى يحال بالاجابة اذ  
لا صحة ولا لزوم اذا انقضت متصف بصفة واقعه أعلم (سئل) في اجارة القرى والاراضي التي في  
أيدى المزارعين لياخذ المستاجر الخراج الحاصل المتناصفة منها والعوائد الظلية كالصعدة  
والخمسة ونحوها هل هي جازية أم لا (أجاب) اعلم ان الاجارة اذا وقعت على اتلاف الاعيان  
قصدا كانت باطلة فلا يملك المستاجر ما وجده من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل  
الاجارة فتؤخذ من يده اذا تناولها ويضعها لاستهلاكه لان الباطل لا يؤثر بان يصير عليه  
التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستجار بقره ليشرب لبنها أو بستان لبأ كل غرنوم له استقجار  
ما في يد المزارعين لا كل خراجها الذي يحصل بالقاسمة فانه عين وقع عليها الاستقجار وقصدوا ومنه  
باطل ما علت لاسيما وقد أضيف اليه ما لا يسوغ شرعا للمؤجر قبل المستاجر وهو تناول العوائد  
الظلية التي يجب اعيانها لا تنقر بها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واقعه أعلم (سئل) في  
شريك عمل اشترى لنفسه رجل بماله جلود البقر فهاهنا قرا واشترى جميع ما يحتاجه من فتمتاوله  
نصف الربح الرائد على الثمن بماله ولهما النصف منه يعملهما ويبيع القرب فهل لهما من  
الربح ما شرط أم لا (أجاب) ليس للعاملين الا بقية عملهما بالعامة بالبقية الباقي جعدهم بالمال  
ان هذه اجارة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغاما بلغ حيث غفلت السجة كانهما وهذا الاشد  
فيه واقعه أعلم (سئل) في وصي أجر حصة اليتيم من شريكه بدون أجر المثل ما الحكم (أجاب)  
اختلف المشايخ في هذه المسئلة والفتوى على انه يلزم المستاجر تمام أجر المثل وبه افتى صاحب  
البرص منح القصار وعليه المتأخرون صيانة لئلا اليتيم واقعه أعلم (سئل) في رجل سكر دارا بتمام  
بلا اجارة فسدت سنين ولم يكن شركا لهم فيها هل يلزمه اجارة المثل للمدة التي سكرها أم لا (أجاب) نعم  
يلزمه الساكن أجر المثل على ما عليه الفتوى واقعه أعلم (سئل) في بئر معدن من العمل بالاجارة  
بين يقيم والنفع أجره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا (أجاب) نعم  
يلزمه بل واستعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه مثل أجر حصة اليتيم كما افتى به المتأخرون  
الجارية بالوصف صيانة واقعه أعلم (سئل) في رجل اجل فدفعه لرجل ليرفع عليه الزرع من  
الزرايع الى الجبال بالاجرة على ان ما ينصل من الزرع بينهما هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح ذلك  
وجميع المتصل صاحب الجبل ولا تجر قمتله قال في البرص مع الزرع الى المحط دفع دونه الى  
رجل يؤجره على ان الاجرة بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة ولا تجر قمتله  
وكذلك في السفينة والبيت اه ومثله في كثير من كتب المذهب واقعه أعلم (سئل) في رجل دفع  
جمله الى جبال ليؤجرها وانما الاجرة لعماله والباقي لصاحب الجبال فقام العمال عليها مائة  
واتزعمها بعد هاتين صاحبها فهل للعمال أجر قمتله لثالث الاجرة أم لا (أجاب) نعم للعمال  
أجر قمتله ولا تعم الشركة بالثلث ونحوه في ذلك والمتصل من المكارات لصاحب الجبال واقعه  
أعلم (سئل) في رجل يعمل بالثلث على جبال آخر فحصل من أجرتها خمسة وسبعة اسي علق  
الجبال ويريد الجبال الاختصاص به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس للعمال شيء من ذلك بل النكل

مطلب اجارة القصرى  
والاراضى التي في أيدي  
المزارعين لياخذ المستاجر  
الخراج الحاصل منها باطلة

مطلب اشترى رجل جلودا  
بماله ودفعها للشريك عمل  
ليقتضها قرا وبشرط لهما  
نصف الربح

مطلب أجر الوصي عقل  
اليتيم بدون أجر المثل

مطلب بثريين بالغ وقيم  
أجره البالغ باذن الولي يلزمه  
دفع الاجرة للولي

مطلب رجل له جلد دفعه  
لاخر ليرفع عليه الزرع  
وما حصل بينهما

مطلب اذا دفع جماله الى  
آخر ليؤجرها على ان له  
ثلث الاجرة فيه أجر قمتله

مطلب أراد ان يعمل على  
جبل اخر لا يختص بماله  
فحصل من الخ

مطلب قبض أجره ما أجرو  
المعزول المتولى لاه

مطلب رجل عرف بالحراسة  
فامر به رجل يحفظ مكان  
استحق الاجر عليه وان لم  
يسم

مطلب قال لا تراعمل معي  
يقرئك في أرضي على أن  
اصنع معك المعروف القلاني  
مطلب الافلاس عذر تفسخ  
به الاجارة والقول للمستاجر  
في الافلاس

مطلب استاجر جماعة  
رجلا سنة ليرى لهم بقرهم  
شارطين انه ان لم يتم سنته  
فلا أجر له

مطلب استاجر رجل أرض  
الوقت اجارة طويلة وغرس  
فيها ثمرات

مطلب أجر نائب الشرع  
حيث لا ناظر وأذن له بان  
يتفق عليها ان احتاجته  
ويحسب من الاجرة

أجر الجال واليصال أجر مثل صرح به صاحب الجمر نقل عن المحط والله أعلم (سئل) هل قبض  
الاجرة للمتولى المنصوب والمعزول فيما أجرو المعزول وهل اذا دفع المستاجر للمعزول يطالب  
به ثانيا أم لا (أجاب) نعم قبض الاجرة المنصوب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا  
لم يصح قبضه بطالب المستاجر بالاجرة ويرجع على المعزول ان يكون أخذ منه بفقره  
والله أعلم (سئل) في رجل اتصبل لعمل الحراسة وحفظ الاماكن باجره وطلب من الناس  
قاله رجل احفظ هذا المكان واخره لم يسلم شيئا هل يلزم له أجر أم لا (أجاب) نعم  
حيث اتصبل ذلك فله أجر للمثل على قول محمد وعليه الفتوى كالذي بالزانية والجوهر وغيرهما  
والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تراعمل معي يقرئك في أرضي على أن اصنع معك المعروف  
القلاني فعلم يقرمه ولم يفعل معه المعروف المشروط هل له أجر أم لا (أجاب) نعم  
له أجر المثل حيث لم يكن المعروف الذي عني به أجر أو جعلت مئة العمل المستاجر عليه أو  
حصل القصاد فوجبه من وجوهه متى حصل القصاد لهما لاجرة يجب أجر المثل بالعاما بلغ  
والله أعلم (سئل) في رجل استاجر كاد كاد سنة ثلثة ادعى انه أغلس ويريد فسخ الاجارة  
لعذر الافلاس فهل قبل قوله بغيره في ذلك أم يحتاج الى اقامة يفتقدها فلا سله والحال ان  
رب الكاد لم يصدق في دعوى الافلاس (أجاب) القول قول مدعى الافلاس يمينه لانه  
الاصل وقد قالوا وقال المستاجر أريد السفر وكذب لا جرح له المستاجر على أنه عزم على السفر  
كاذره الصكرخى والقنورى وقالوا لا اتعامل من البلدة عذرا لأن يكون انخروح بمقتل  
ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيحلف المستاجر ومشتتا اولوية بالحكم المدكوز كما هو  
ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استاجر جماعة ليرى لهم بقرهم كل رأس يكذا سنة شاربين  
عليه سنته يوم ويومه بسنة فيصون ان لم يتم سنك فلا أجر لك وان أتممتها فلك الاجر وعمل خمسة  
أشهر وعجز عن العمل بقية السنة هل له أجر أم لا (أجاب) نعم له أجر مثلهما  
عمل في المدة المدكوزة بحسبه ولا يتجاوز بحسب السعي لها والحال هذه والله أعلم (سئل)  
في رجل استاجر أرضا وقفا من متول عليه اجارة طويلة وغرس فيها ثمرات المستاجر قبل انتهاء  
المدة فهل تنفسح بونه على قول من جوزه في الوقت للضرورة واذا قلتم نعم فالحكم الغرس  
(أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كى لا يدعى المستاجر ملكها  
وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى واذا قلنا يجوزها على القول المقابل لهذا  
تنفسح الاجارة بتعوت المستاجر والحال هذه فيكف واره قطع الاشجار ان لم يضر بأرض الوقف  
فأذا ضرر ملكها الناظر بقيته مستحق القلع للوقت هذا هو المختار كائن على الامتة الاخبار  
وعليه أصحاب المتون وقد صرح في التقنية ان له ان يستبقها بأجرة المثل وان أبى الموقوف  
عليهم وعنه صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على  
مسجد أجرها نائب الشرع الشرع في رجل ادل ناظر لها بأجر معلومة وأذن له ان يتفق على  
عمارتها ان احتاجت الى التعمر ويحسب من الاجرة فهل يحسبه ما اتفق حث عمر على  
الوجه المدكوز أم لا (أجاب) يحسبه ما اتفق من الاجرة وان اختلف مع من له خصومة  
في أصل البناء فقال بنبأ وأنكر الخصم قال القول للضم وعليه البيهقان وقع الاختلاف  
في مقدم ما اتفق يرجع لاهل الصنعة فان اتفق جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض  
والبعض يعتبر الدعوى والامكار كما تأخذه البرازي والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على مصالح

المسجد الأقصى استمرت فاستأجرها يهودى من متولى الوقت بشان قروش كل سنة عقودا  
متعددة معلومة بأن الحاكم الشرعى فرمها على أن يكون جميع ما يصرفه على العمارة دينا على  
رقبة الوقت فبلغت المعارف على الوقت بخبار مقدار ما علوا وكتب جميع ذلك بحق فصار  
أجرهم الذى هى أجرة مثلها بذلك الترميم اضاف الاجرة العسنة لها وسكن بها عدة سنين وهو  
يدفع كل سنة تلك الثمانية قروش فهل يلزمه أجر مثلها بالقيمة بلطف فطالب بما تنقص عنها  
تستمر بالاجرة المسماة لهم من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم أولا ان ما صرف  
فى العمارة يكون دينا وفى مال الوقت فلاذن الموجب له لصعروته بالوقت بذلك اذا صارت  
لوقت وبلغت أجر مثلها أضعاف الاجرة المسماة لزم اليهودى أجر مثلها لاسيما مع فساد  
الاجارة المذكورة لكونها طويلة وثمن وقت على الوجه الذى ذكره علماء نفاي كتبهم ان يحصل  
عقودا مترددة كذا صكر فى السؤال فالعقد اللازم هو الاول والباقي غير لازم قال فى جواهر  
التناوى فى الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أبرضعة ثلاثين سنة وكسب فى الصلحة أجر  
ثلاثين عقدا أى عقد عقب الآخر والضيعة وقف فاته لاتصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح  
وفى النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى واختار الفقيه أبو الليث أنه لاتصح الاجارة  
لصيانة الأوقاف وعليه الفتوى وفى الباب السادس منها قال مثل ملك الملوكة أبو العلاخين  
أجر دارا موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب

أقضى سلطان الاجارة عشر \* من زمرة الفقهاء قطعوا لانما  
وبذلك أقضى للدين حبة \* كى لا يكون بما حرر ظلالا

وقد صرح علما كبارهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاروى القدسي بأنه يقتضى بكل ما هو أضع  
للقوقف فيما اختلف العلم فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة القاضية نظر القوقف وصيانة  
لحق الله تعالى وابقا التغيرات قالوا يجب على اليهودى المذكور أجر المثل بالقيمة بلطف قبل  
العمارة وبعد هاوله الرجوع عما صرف ولا يعمل بغير قوله الا اذا اتفق أهل الضمعة عليه وأنه  
لا ينقص عنه والرجوع له فى غلة الوقت فان لم يكن فليترص الى دخولها والله أعلم (مثل فى دار  
وقف على ذرية شخص سكن بها امرأتان ذرية الواهب مع زوجها وقد غر زوجها طاعة  
من معالم الوقت فأذهب الحش وجعل مكانه حماما وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر  
بإعادة ما كان الى ما كان أم لا (أجاب) من غير يلزم عليه إعادته الى ما كان عليه كما أقضى به شيخ  
الاسلام الشيخ شهاب الدين الحلي وقد ذكر توجيهه فى حاشية كتابه على جوابه راجعونا مثل  
فما كنهه والله أعلم وصورتها كنهه قوله برفع أمر الشخص المذكور الى والى الامر فإمره  
بهدم بناءه وإعادة الوقت الى ما كان وقوله فى جواب السؤال الذى على هذا اجتمع ما غره يلزم  
إعادته على ما كان عليه ٣ وقوله فى جواب السؤال الذى بعدهما يلزم الشخص المذكور إعادة  
الحائط التى بهما صرى فى أنه يلزم بهدم حائطه بغيره مالم يكن تضمين قيمة الحائط  
اذا الحائط ليس من ذوات الامثال قال فى البرازيه هدم حائطه بغيره مالم يكن تضمين قيمة الحائط  
وتسليم النقص له وبين أن يأخذوا بضعة قيمة النقص وليس له الجبر على البناء كما كان لانها  
ليست من ذوات الامثال لأن كل ما كان من صنع العبد لا يملكهم فيه المعاملة فتفاوتهم فى  
الحذاق وقيل ان كان الحائط جديدا أمر بإعادة اه فكون وجوب الاعادة امتصانا كما فى هدم  
حائط المسجد وقول البرازيه غير مالم صرى فى ان الحائط ملك وقدرة فى الانسابوا امتصا

مطلب وقف داره على ذرية  
فكنتها امرأة من ذرية  
الواقف مع زوجها فقير معالم  
الوقف  
قوله وصورة ما كنهه الخ  
هذه الجملة ساقطة من أكثر  
النسخ ولكنها وجدت فى  
بعض النسخ فاجتباها لما  
فيها من الفوائد اه معصية  
٣ قوله وقوله فى جواب  
السؤال الذى بعدهما الخ  
كذا بالاصل وفى نسخة  
أخرى بجواب السؤال  
الذى على أحدهما وانظر  
على كل ما مر جمع ضمير  
النتية اه معصية

في القصب من هدم حائط غيره فأيضا ضمن نقصانها ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد كما في  
 كراهة الخاتمة قال شيخ الاسلام الترتابي القزى أقول لم أتفق على ذلك في كراهة الخاتمة لكن  
 وقتت عليه في فصل في المسجد منها ولقطه ثم رجل حفر بترافقاه المسجد وهدم حائط المسجد  
 فانه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا الوقر بترافقنا نقوم بؤمر بالتسوية ولو هدم حائط  
 دار رجل ملكا له أو حفر فيها بترافقنا ضمن النقصان اه كلام الخاتمة ونقل الشيخ وأقول قوله على  
 هذا ملكا قد احترازى عن حائط الوقف فقوله في الاشياء الا في حائط المسجد اما فاصرا لكون  
 حائط الوقف كذلك أو المراد بحائط المسجد مطلق حائط الوقف والمسجد مثاله ولم أر من ذكر حائط  
 الوقف صريحا من أعصاب الكتب السابقة والظاهر أن صاحب هذه الفتاوى ذكر ذلك تنفيها  
 وهو تنفيقه حسن لان العلة التي في حائط المسجد هو وجوب صيانتها من الهدم وحفظها من  
 الضياع وجوده في حائط الوقف لو وجوب صيانتها وسنقله فاقبل والله أعلم (سئل) في رجل  
 أجر بيتا كل شهر بكذا واصله ثم باعه في اثناء الشهر الاول لا تحرف سكته المستاجر مدة هل يجب  
 الاجر لتلك المدة أم لا (اجاب) ان لم يكن نقاضا له لا يجب له أجره الا اذا كان معدا للاستغلال  
 والاستنباط من كلامهم واضح ليس فيه اشكال فراجع ان استرقت وتأمل ان استدركت  
 والله أعلم (مسئل) في رجل استاجر أرض بستان موقوف على جهة بر عقودا مترادفة وتسلم  
 المؤجر واستقر فيده سنين ثم هجر عن الاستماع به لعدم قدرته على ادارته فقره فقول والحالة هذه  
 يكون ذلك عذرا مقتضا لقبضها في المدة السابقة من عقودا جارية أم لا وما الحكم الشرعي  
 (اجاب) الاجارة على هذا الوجه فيها اختلاف المشايخ واختار القسبة أبو الثلب أنها لا تنص  
 وعليه الفتوى وذكر في جواهر الفتاوى اذا قضى القاضي بصحتها يجوز وفي فتاوى قاضيان فإن  
 احتاج القيم ان يؤجر الوقف اجارة طوبى له قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد على  
 سنة ويكتب في الصك استاجر فلان بن فلان أرض كذا وأدار كذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا كل  
 عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرطا في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه باق وبالباقي  
 غير لازم لا يضاف اه فاذا علم ذلك علم أنه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها اما غرصة أصلا  
 كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقرير واما انها مخصصة على طريق تصحيح الاجارة المضافة  
 وهي غير لازمة على المقتضى بل لكل من المتأجرين نقضها في أول دخول العقود قبله ثم على  
 هذا القول لو دخل العقد ولم يعدم نقضها في أوله فيفسخ بالعذر وقرر المستاجر - عدم قدرته على  
 الارض عذري في نفسه ما كافي للبرازية وغيره أو ما يقبض عقودا اجارة فهي غير لازمة فاعلم ذلك  
 والله أعلم (سئل) فيما اذا أجرة الموقوف عليه المشروطة بالظن من قبل الواقف دار الوقف لرجل  
 عشر بن عقدا لكل عقد ثلاث سنين وأقر قبض أجرة جميع العقود ومات الاجر وانتقل  
 الاستحقاق لغيره فما حكم الاجارة السابقة والجرة المقبوضة وهل تنسخ الاجارة بموت الاجر  
 المذكور اذا قلتم بصحتها وهل اذا ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المؤجر أن الاقارب لقبض كان  
 ثلثة يحلف المقر له ما كان اقرارا كاذبا واذا كان أحد بني الواقف هل يهدم أم لا وهل  
 الواجب المسمى من الاجرة أم أجره المثل (اجاب) الفتوى على ان اجارة دار الوقف أكثر من  
 سنة لا تنسخ كما سرح به في ملحق الابحار وغيره وأفتى به قارئ الهداية قبض بل ماضى من العقود  
 أجرة ثلثها بالعمالة بقت ويرجع المستاجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الاجر ان كان له  
 تركه والا تخرت المطالبة الى يوم القيامة واذا ادعى ابن الاجر أن الاقرار كان ثلثة لزم المستاجر

مطلب رجل أجر بيتا كل  
 شهر بكذا ثم باعه لا تخر  
 فسكته المستاجر مدة

مطلب استاجر رجل أرض  
 بستان موقوف عقودا  
 مترادفة وتسلم المؤجر واستقر  
 سنين ثم هجر عن الاستماع به  
 لعدم قدرته

مطلب أجر الموقوف عليه  
 المشروطة بالنظر دار الوقف  
 لرجل عشر بن عقدا كل  
 عقد ثلاث سنين وأقر قبض  
 أجرة جميع العقود ثم مات

عينه غير ملزمة فإذا نكل لم يندعوى المدعى للمكمل على الوقف أو تزعمه من يد المستاجر  
 والزائم بهدم بنائه وتفرغ الوقف من المثل وتسليمه فأرغمه أن لا يضر بأرض الوقف فلا ضرر  
 بتلكه الناحية بقمت مستوفى الوقف وعلى القول بجواز اجارة المور ثلاث سنين وبصفة العقود  
 المتعددة لا يلزم الاجارة الا في العقد الاول اذا عدا مضاف ولا يلزم المضافة على ما عليه الفتوى  
 وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة رجل أجر ضبعة ثلاثين سنة فوكب على الصلابة أنه أجر  
 ثلاثين عقدا كل عقد عقب الاخر والصفة وقف فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح  
 وذكر في التوازل اختلاف المشايخ في قول الهندواقي واختار القنينة أو البتة أنه لا تصح الاجارة  
 لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى واما انفساها جرت الاثر من حيث انها وقعت بمصلحة فذكر  
 في القنينة انها تنفسخ بغيره اذا كان هو المصروف فقط وذكر قارئ الهداية خلافه والواحي في  
 الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد من جملة الاجارة بدون اجر المثل وان وقعت به ثم غلث  
 في اثناء المتوق كانت بمصلحة فلا متولى فسحقا على ما عليه الفتوى ولم يفسخ كل على المستاجر  
 المسي كما في الصغرى والله أعلم (سئل) في المكاري اذا عين له رب الاجال وزنا وحظا بالطلاق  
 أنه كذا لعله المكاري بنفسه وعطيت بعض دوا وهو زنة عند انتهاء اجل فوجده زائدا هل  
 يضمن ويقع طلاقه أم لا (أجاب) لا يضمن في كماله صرح به في العمادية لا مباشر الاجل بيده وكان ينبغي  
 له ان يزن أولا فهو مغترل مغرور ولا يقع طلاقه للاحتالات النافية عنه الوقوع والله أعلم (سئل)  
 في مكاري جمل المتاع بعض الطريق وخوفت القافلة فاعاد المكاري المتاع الى الموضع الاول هل له  
 اجرة جمل المتاع ذلك المكان الذي اعاد منه أم لا (أجاب) لا اجرة فقد قال في البرازية  
 المكاري اذا جمل بعض الطريق وخوفوه فاعاد الجمل الى الموضع الاول لا اجرة له اه والله أعلم  
 (سئل) في رجل استاجر مكاريا يعمل له حوالات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى  
 المكاري ما ينوب الاجال من الاغصان من ماله هل يجوز الاجارة أم لا والمستاجر فسحقا  
 (أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسد فلو للمستاجر فسحقا والحال هذه والله أعلم (سئل)  
 في رجل استاجر بهما لركب من غرة الى دمشق ذهابا وايابا فاضاع منه حال سفر من غير تقربط في  
 حفظه هل يضمن ولو كان ضاعا حال نومه أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذا ولو كان ضاعا  
 حال نومه ولا فرق بين كونه مضطجعا والساقي السفر كما صرح به في كثير من الكتب والله أعلم  
 (سئل) في رجل استاجر آخر لعل معلوم بارطال مسملة قطنيا في قسرمو جلة الى خروج  
 القطن ثم يدعيه الجمل طالبه فاستلمه فلم يجهله فاشتري منه القطن الذي جعله اجرة في القنينة بمن  
 معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا ويلزمه القطن أم لا يلزمه واحد منهما وانما اجر المثل  
 (أجاب) لا يلزمه القطن ولا ثمنه وانما يلزمه اجر المثل ولا يتجاوز به المسي اذا لجهل المورثة في  
 البيع مؤثرة في الاجارة سواء كانت في العين أو المدة أو الاجرة كما في البرازية وغيرها فهي فاسدة  
 وحكم القاسدة ما ذكره الله أعلم (مثل) في رجل استاجر كارا كل شهر قترش فاشتعل شهرين  
 وبعضا من الثاقل وطالبه باجرة فجز عنها فقال له يكون لك الربع في الزرع على ان تكمّل  
 العمل بقية سنتك فأخفى العمل وعشب وحصد وقل الزرع وداسه وقواه وعمل جميع العمل  
 المتعاد على الكرا فنهى يستحق الاجر تعلمه أم يستحق ربع الخراج (أجاب) يستحق الاجرة  
 بجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ولا شيء في الخراج لانه يسع لربع الخراج بما  
 في ذمة المستاجر بشرط العمل بقية السنته وهو يوجب الفساد والله الموفق الهادي لطريق

مطلب عين رب الاجال  
 للمكاري وزنا وحظا  
 للمكاري  
 بنفسه وعطيت  
 مطلب لاجر للمكاري اذا  
 جمل المتاع بعض الطريق  
 نخرده الى الموضع الاول

مطلب اشتراط غفر الاجال  
 على المكاري فحسب الاجارة  
 مطلب استاجر بهما فاضاع  
 منه ولو في حال نومه لا ضمان  
 عليه

مطلب اذا استاجر ببارطال  
 قطن معلومة مؤجلة الى  
 خروج القطن فالاجارة  
 فاسدة

مطلب استاجر كارا كل شهر  
 بكذا فطلب الاجرة بعد  
 شهرين فجز المستاجر عنها  
 فقال له لربع الزرع الخ



مطلب في حرمته من سكن دار  
الرهن في حياة الراهن سقيم  
وبعد وفاته سقيم وفي الورثة  
سقيم

مطلب اذا استاجر أرض  
الوقف لغرس فيها ويكون  
الغرس له فهو له ولو العرف  
بخلافه

مطلب استاجر ثوبا لتعمير  
ما انهدم من البيت بشرط أنه  
مهما حدث في البيت فهو قائم  
به وكفله ذى آخر بذلك

مطلب اذا استاجر رجل  
جماعا وقفا وزاد عليه آخر  
زيادة تدخل تحت تقويم  
المقومين لا تقبل

مطلب دفع لآخر بنا يسكنه  
ويرمه ففعل ثم أخذه  
مطلب اذا دفع المكارى  
لمن مشى معه مالا للحمية  
لا يلزم المستكرى

الرشاد والله أعلم (سئل) في حرمته من سكن دار الرهن مدة سنين ثم توفي الراهن عن ورثة فقيم سقيم  
فاسفر المهرتم من ما كابد اذ الرهن مدة سنين هل تلزمه بأجرة المثل لسكنه مدة حياة الراهن وبعد  
الورثة الكبار واليتيم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء ولكنه حال حياة الراهن ولا  
لسكنه بعد وفاته أما حال حياته ولكبار من ورثته بعد مماته فباجماع علمائنا وسواء اذن الميت  
والكبار بعده أو لم ياذنوا وأما في حصة اليتيم فلا خلاف الترجيح والافتاء في ذلك بين المتأخرين  
ويذهب المتقدمين لعدم وجوب الاجرة حتى قبل لقيم الأئمة ما احتار به من سكن دار اليتيم غير  
الشريك بغير عقد حال اختياره عدم لزوم الاجر بخلاف الوهب والامام ظهير الدين أفتى بأجرة المثل  
في دور الوقف لا في دور اليتيم والله أعلم (سئل) فيما اذا أجر ناطر وقف قطعة أرض منه بحق  
شربها من الماء يداجرة للزراعة والغراس والبناء والتعلي على ان يكون ماسيغرسه زيله  
والحال ان في تلك الناحية من يغارس على الارض الموقوفة على ان يكون النصف لجهة الوقف  
تعالا أرضه والنصف الآخر للغراس تطير غرسه وعمله فاستجر زيدا الارض الموقوفة لعمره وكذلك  
على ان يكون حصة معينة من الغراس لزيد تعال الارض الموقوفة وحصة معينة للغراس نظير  
غرسه وعمله الحكم الشرعي (أجاب) حيث استاجر زيد ليكون ما يغرسه له فالغراس كله بل  
لو غصب الارض وغرسها كان له أيضا وسواء كانت الاجارة مهيضة او فاسدة وسواء في ذلك  
الوقف والمالك ويختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرف الظالم ليس له قرار وما وضع بحق فله  
الاستقرار ولا دخل للعرف مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على ان يكون ماسيغرسه زيله  
وأما اجارته لعمره على ان يكون له كذا وكذا فالغراس بينهما على ما اتفقا كل الزراعة اذا ماك  
المنفعة في الاجارة ان يملكها الغيرة وهذا الحكم في الغراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في  
السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا تقتل بالجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم  
(سئل) في رجل استاجر ذنبا لتعمير ما انهدم وترميم ما استقر من البئر القلاني بكذا من الاجرة  
على ان يستاجر فعلا لانهما بشرط انه مهما حدث في البئر من شيء الى عشر سنين فهو قائم به وكفله  
في ذلك ذى آخر ايضا ففعل ما أمر به من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر أو شيء منه او حدث  
فيه لا يفعله حادث بنى الاصيل أو الكفيل ويؤخذ به امرته أم لا لعدم صحة الشرط المذكور  
(أجاب) لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول  
الانسان لغيره ان انهدم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام ما لا يلزم فانه لو انهدم لا يلزمه شرعا فاذا  
كفل به شخص فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل  
استاجر جاما وقفا اثنتين وعشرين قطعة مصرية اجارة مهيضة شرعية من ناطر الوقف بعرفة  
حاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تقضي الاجارة بهذه الزيادة ويؤجل للزيادة  
أم لا لكونها اضراوا وقتنا وعمل دخل تحت تقويم المقومين لانها دون الخمس الذي يعد في  
العقار غنبا فاحشا (أجاب) لا تقبل منه الزيادة على المستاجر المزبور فلا تقضي اجارته بهذه الزيادة  
كأنص عليه من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بنا يسكنه ويرمه فمرمه  
ومقعه فحجب من عنده على طريقه سقاها القلاحين وسكن مدة ثم دفع لآخر جع ماله كمنه هل له  
أخذ خشيته أم لا (أجاب) نعم له أخذ خشيته لانه مستعير لاستاجر اذ لم يجعل له بدلا والحال انه  
والله أعلم (سئل) في المكارى اذا دفع عن جولات مستكره مالا لمن مشى معه حتى يحميها  
من اللصوص بغیر اذنه هل يكون متبرعا فلا يلزم ضمانه أم لا فيلزمه (أجاب) يكون متبرعا

ولا يلزم المستكرى ما أدى المستكرى من مشى معه إلا أن يبرع له بشئ يحسن اختياره على وجه  
 مجازاة الاحسان بالاحسان المذكور أو الحال هذه والله أعلم (مسئل) في امرائها لها حصة  
 في عقار غير معلومة عندها آخرتها الا حصة متاجر معلومة مقبوضون أجر متعلها هل تكون  
 الاجارة حصصية أم فاسدة وإذا أقبلت فاسدة هل يجب أجر المثل بالتمام بلوغ أم لا يزاد على قدر المشي  
 (أجاب) حيث لم يتبين نصيبها فالاجارة فاسدة وأشربها بيان البذل والبذل ويجب أجر المثل  
 بالغام بلوغ القسار الدسمي وهو عدم بيان القدر المؤثر والله أعلم (مثل) في رجل أجر محدودات  
 غلوه مشتركة وتناول أجرها مدة سنين والآن الشريك يطالبونه بحصصهم منها هل يحكم القاضي  
 عليهم بالهم أم لا حيث لم يكن ذلك وكالة سابقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده (أجاب)  
 لا يقضي عليهم بحصة منها لأن النافع لا يتقوم إلا بالعقد وهو صادر منه بلا وكالة سابقة ولا  
 اجارة لاحقة فلكلها الشريك العاقل لكن ملكه في غير ملكه حيث فيص عليه الصدقة  
 او دفعه لشركائه خروجهما من الامم والثالثية افضل لخروجهما من الخلاف أيضا والله أعلم (مثل)  
 في شرك في دار آجروا واحد منهم بالهم فيها ستة باجر معلوم فأتين كل سنة سكنها بعدها  
 فاجرتم منها فاسكنها سنين هل يلزمه السهمي لتلك السنين أم لا (أجاب) نعم يلزم السهمي لتلك  
 السنين وهي مسئلة من آجروا كل شهر بدورهم مع في شهر فقط إلا أن يسمى السك والكل شهر  
 سكن منه ساعة صم فيه وهي دوائر في الكسب والله أعلم (مثل) في رجل استأجر بهلا وحل  
 عليه وله جار فقط جاره في الطريق فاشغله بفتح خرقا عليه ولم يدع قدرته على  
 حفظه مع الاستغلال بجماره ولو اتبع البخل هل الجار يومتاعه فذلك البخل هل يعرض أم لا  
 (أجاب) لا يضمن والحال هذه ارجع الى جامع الفصولين وغيره يظهر لك ذلك والله أعلم (مثل)  
 في رجل استأجر من ناظر دار امته وعمر ما استقر منها وأجرها باكثر مما استأجر هل الزيادة  
 له أم للوقوف وهل اذا ادعى الناظر ان الاجرة الاولى دون اجرة المثل وانكر المستأجر يكون  
 القول قوله ولا تكون اجارته باكثره للناظر (أجاب) الزيادة له للوقف وقد صرحوا به  
 اذا أجر باكثر مما استأجر بعد أن عمل بها على كنهه تطبيقه الزيادة وعن صرح به البرازي  
 في جامعهم وكثيرين من علماء القول قول المستأجر ان الاجرة تأجر المثل لتكرار الزيادة وعلى  
 الناظر المينة ولا تكون اجارته باكثره للناظر على دعواه للعمل المذكور ولا عقد الاجارة  
 يقع بالمثل وبالزيادة وبالتقصان فلا دليل في ذلك لعداها انما هي من جملة دعاوى التي فيها المينة  
 على الذي والين على المستكرى والله أعلم (مثل) في المستأجر اذا أجر المستأجر هل يجوز أن لا  
 (أجاب) نعم يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تكون لطلب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد لا اذا  
 كان بخلاف الجنس او عمل بهلا كنهه تطبيقه صرح به في الاشافه لاجل البرازي والله أعلم  
 (مثل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصة الاخرى بجر معلومة فسكنها سنين هل  
 لأجر السنة الثانية التي لم يعقد بها عقد اجارة (أجاب) لا اجرة لها بلا شبهة اذا سكنها بتأويل  
 المثل وفي انخلاص قول البرازي من أنه في الاجنبي خلقه من الشريك والله أعلم (مسئل) فيما اذا  
 سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة ملك كلمة في عقد اجارة فزعم الزم الاجرة عليه فدفعت  
 شيئا على أنه لا يلزم عليه هل له أن يرجع على شريكه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع به  
 والله أعلم (مثل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قومه هل يصح ذلك أم لا وما الحكم  
 فيه (أجاب) لا يصح ذلك باجماع السليين فلا يصاب المحتسب بما التزم من المال ولا يصح

مطلب اذا وقعت الاجارة  
 على حصة غير معلومة كانت  
 فاسدة

مطلب اذا أجر محدودات  
 مشتركة وتناول أجرها  
 لا يقضي عليهم حصة الشريك  
 عندا لم يقموا ولكن مختار  
 المتأخرين خلافه

مطلب أجر الشريك في دار  
 مالهم فيها الواحد منهم كل  
 سنة باجر معلوم فأتين الخ  
 مطلب اذا استأجر بهلا  
 ليصل عليه فدفعه لرفيقه  
 لاستغاله بصحار فنهك

مطلب اذا استأجر دارا للوقف  
 وعمر ما استقر فيها ثم أجرها  
 بزيادة عما استأجر فلزادته  
 والقول ان الاجرة اجرة  
 المثل

مطلب المستأجر ان يؤجر  
 وتطبيقه الزيادة ان خلاف  
 الجنس او عمل بهلا كنهه  
 مطلب اذا سكن المستأجر  
 زيادة على المسدة لا يجب  
 الاجر للزائد

مطلب سكن الشريك بغير  
 عقد فدفعت الاجرة لشريكه بناء  
 على انما تازمه الرجوع  
 مطلب اذا التزم بالاعلى  
 احتساب قومه لا يطلابه  
 ولا يحل للقاضي سماع مثل  
 هذه الدعوى

العصوى في ذلك ولا تقام السنة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى وسواها وقعت بلفظ  
 المقاطعة أو الالتزام أو الإجارة كالأمر بانه يخط الجبهة وقد كفي البرازية وقت بسرائر الجبهة  
 واقعة وهي أن واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا أعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 فضرر بوا على ما يبيحولات و بوقات وتادوا ميازاك باحلقاطعته الاحتساب وكان امام الجماع  
 فاستغنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه الاسلام واتهمى وهذا مما فقد عليه الاجماع  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية  
 وكفله شخص فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعا والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب)  
 بكل منهما باطل لا جاع العلم فلا يطالب واحد منهما بشيء بل اذا دفع واحد منهما ما شأله  
 الرجوع بما جاع المسلمين لكونه دفع ما يتعلق بدمه شرعا على ظن أنه متعلق بها وقد صرحوا  
 بأن من شروط صحة الكفالة كون المكفول به دينا لا زما فلا يجوز بدل الكفاية لعدم لزوم منع  
 أئمة بشرى لكن لا يلزم فكيف بما ليس بشرى ولا جائز وليس هذا من باب النوايب التي قال  
 بعضهم بصحة الكفالة بها أعملى تفسيرها بانها ما يكون بحق كإجرة الخراف وكري النهر المشترك  
 والمال الموقوف لتسوية الجيش وقضاء الأسرى فظاهر وأعملى تفسيرها بانها ما يشاءه الطلبة بغير  
 حق فالمراد ما يوجب لكل شخص من النوايب المرتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة  
 المذكورة من هذا القبيل فافهم والله أعلم (سئل) في الالتزام والمقاطعة على ما يتصل من  
 قوة الوقت من خراج مساقمة وعدا خبر وعثم وغير ذلك عال معلوم من أحد التقدين يدفعه  
 الملتزم ويكون له ما يتصل منها قليلا كان أو كثيرا هل يجوز أم لا وإذا قلتم لا يجوز هل اذا قل ذلك  
 وكل الناظر على الوقف وقبض المال للمقاطع عليه يطالب به الناظر أم يطالب به القابض  
 (أجاب) لا يجوز المقاطعة على ذلك اذ لا وجه لها شرعا لكونها لا تتصور شرعا أن تكون بها  
 أقبض المقاطع عليه معدوم وبعض مجهول وبعض ممنوع شرعا كالرسوم الخارجة عن الشرع  
 الشريف والدين المنصف ولأن تكون إجارة لأنها بيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة  
 المشروعة أعيان لا منافع فهي باطلة بالاجماع واذا وقعت باطلة كانت كالعديم واذا كانت  
 كالعديم فالطالب بالمال المقبوض فيها نفس القابض لا ناظر الوقف لاسيما اذا باشره بغير إذن  
 الناظر اذ اذنه بالتصرف في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعا لا فيما هو ممنوع محظور من سائر  
 الامور والله أعلم (سئل) في استعمار متصلات الوقف النبوي من غلة كروم وأراض  
 ومسقعات على أن يكون مصرف الترميم لمستحق الترميم منها على المستأجر لها هل هو صحيح  
 شرعى أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذه اذا الإجارة بيع المنافع فيفسد ما يفسده  
 فحق الفصول العمادية وذكرها في التصديق البرهاني في كل جهاته تؤثر في البيع تؤثر في الإجارة  
 ويقد العقب ما سواه كانت الجهالة في الإجارة وفي المدة وفي العمل المستأجر عليه ثم صرح  
 بمسئله اشترط المرمق وانها تقصد الإجارة لانه لا شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من  
 المستأجر من الإبر نصيبا الإبر محجوب لا تقصد الإجارة وحكمها ما أعنى الإجارة الفاسدة في هذه  
 الصورة ان ما شرع مملو عليه وغيره يخرج بمقتضى من الفضلة وأجرة المثل لما لا يتبعه بها  
 ما لا يملك من الإبر والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف أهل جهات الوقف  
 المشغلة على قرى ومزارع وحوايت بحجة شرعية متقدمة معلومة بما هو معلومة مجهلة وسلم الناظر  
 زيد ما جاور وسلم له شرعا فوضع زيد يملك على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة

مطلب اذا قاطع على مال  
 معلوم احتساب قرية وكفل  
 به شخص فكل منهما باطل

مطلب الالتزام والمقاطعة  
 على ما يتصل من قرية  
 الوقف من خراج وعداد  
 خبر وعثم لا يجوز

مطلب استعمار متصلات  
 الوقف من غلة كروم وغير  
 ذلك لا يصح

مطلب استأجر زيد من ناظر  
 الوقف لأهل جهات الوقف  
 بأجر معلوم وقبض زيد  
 بعض غلة الوقف ثم سافر  
 زيد قبل انقضاء المدة ففسخ  
 الناظر وأجر من بكر ثم عاد  
 زيد في أثناء المدة الخ

التواجر ففسخ الناظر الاجارة قبل ايقاعها المأجور من بكر ثم عاذ في اثباته التواجر ورافع  
 مع بكر لى قاض فرفع يد بكر عن المأجور وحكم له بما تصرف وجب المأجور تحت يد بكر بحجة  
 شرعية لاستيفاء أجره المحلة ثم بعد ذلك رافع الناظر مع ز يدى قاض آخر فرفع الناظر من  
 معارضه فذلوا كد حبس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر للملك كوز وولى على الوقف غيره  
 ويريد الثاني أن يرفع يد ز عن المأجور ومثلا لا يز يد قاض بعض المأجور فليس له ان يعرض  
 المأجور فعمل منع من ذلك ويعمل بحجة حبس المأجور وحكم القاض والحالة ما ذكره لا وهل  
 اذا كان الناظر شركا في الاستمقا من غلة الوقف ويردون رفع يد عن قدر استحقاقهم من  
 غلة المأجور اعيان بان لا يدحق حبس حصة الناظر للمؤجر للوقف هل يعنون من ذلك ولا يد  
 حبس جميع المأجور لاستيفاء أجره المحلة وليس لهم مطالبة المستاجر بشئ من ذلك أم لا  
 (أجاب) ان كانت الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان قصدا فهي باطلة كما مرحت به  
 علوا فاطمة وصار كن استاجر بقرة لبشر يملكها لا تتعقد الاستاجر زيد القرى والمزارع  
 والحوائت لاجل تناول خراج القمامة أو نواج الوظيفة أو ما يجب على المتقيل من أجرة  
 الحوائت أو لاجل تناول غرة الاشجار من بساتين القرى وحصة الوقف من الزرع الخارج  
 فالاجارة باطلة باجماع علماء الفرق بين زيدو بكر في ذلك لانها باطلة والحال هذو الباطل يجب  
 اعدامه لا تقريه شرفه فرفع يد ز وعمر عن القرى والمزارع والحوائت وان كانت الاجرة وقعت  
 على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوائت واستوفيت شرائطها فلا سيل الى قبض اجارته زيد  
 ورفع يدوا اجارته الى بكر بمجرد الزيادة ويجب ايقامه الى استيفاء مدته ولو عزل الناظر المؤجر  
 لانها لا تفسخ بعزله ولا بموته ولا بالتلف الى ما تعلق به الناظر التاقي لا باجماع وليس للمستحقين  
 مع الناظر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستاجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في  
 غلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلا والله أعلم (سئل) في قرية كيت المال فمضت امان له  
 ولا يتأجل رجل بمال معلوم تكون له خراج مقامات امان المضى وولى غيره فاحذر ارجاها من  
 أهله هل يبرؤن أم لا (أجاب) التضمين المذكور باطل اذ لا يصح اجارة وقوعه على اتلاف  
 الاعيان قصدا ولا بحالاه معدوم فوجبه وعندهم سواء قصص الدفع الثاني وليس للمضى عليهم  
 مطالبة وانه أعلم (سئل) في رجل فاطع رجلا على ماقى مقاطعه بله الميرى من القرى والمزارع  
 بموجب حجة يده سنة كاملة تبلغ معلوم قبضه ثم استحق ماقى مقاطعه مستحق لها بالامر  
 الشريف السلطان بعد ان قبض الفلة والواجب شرعا لو كان المزارعون بالقرى يتخذ المقاطع  
 يتخذهم ويحمل له عبيدان وخيول وشيئا يقال له فتح التجل وغير ذلك مما تطيب به نفوسهم أولا  
 تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذى دفعه لمقاطعه وليس للمستحق الرجوع الى الباتاوله  
 من الفلة وما هو واجب شرعا أم لا (أجاب) نعم للمستحق عليه الرجوع على المقاطع عما تناوله  
 منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل فرجع بالبطل وأما المستحق فيرجع على المستحق عليه بملكو  
 واجب شرعا في مثله وهو الفلة المستحقة وما يسوغ له أخذ مشرعا والقول قوله فهو أمانا أعداء  
 فلا طلب له بمشرع باجماع أهل شرع الله اذ هو مال الغير لا حق له فيه لانه ليس عن ملك  
 مالكه بمجرد الاختلاف كنف بطالب هو أجنبي عنه ويحرم عليه تعاطيه  
 فليس له ما ليس في الشرع حله \* والمال يجوز معاملة وقبضه  
 وما كان بغيره محض ضلالة \* وطالبها بين الانام سفيه

مطلب من رجل قرية كيت  
 المال بمن له ولا يتأجل ما  
 وولى غيره يبرأ أهل القرية  
 بالدفع اليه

مطلب رجل فاطع رجلا على  
 ماقى مقاطعه بله الميرى  
 من قرى ومزارع مستحق  
 معلوم ثم استحق ماقى مقاطعه  
 مستحق بالامر الشريف

وكل هذه الاسماء التي سميت ما أنزل الله بهما من سلطان والم يمشا الله يكن وما شاء الله كان والله أعلم (مثل) أيضا في تيمار لا تحصر بل يعلم هل نفع أم لا (أجاب) لا نفع وعلى كل واحد منهما رداء تناوله والقول قول كل واحد فمما قبض بيمينه وعلى الآخر البنت والله أعلم (مثل) في رجل استاجر من آخر نصف أرض بستان ملكه ونصف بستان وقف جاري الاستحكار عا اشتقا عليه من آثار وشجر وبركة معدة لجمع الماء واصل على ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنون باجرة لكل سنة تضي أربعة قروش ثم مات المستاجر ولو كتب في حكم الاجارة وان وقعت مبيعة أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاجارة بعوث المستاجر ولو كتب في حكم الاجارة الحكم بعدم انقضاءها بوجه لعدم صيرورتها حادثة تقام عليها البيعة ويجرى عليها القضي من حاكم برها والله أعلم (مثل) في رجلين اتفقا على الزرع يعملهما وقرهما وبذرهما سوية فلما خرجت الغلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف المتفق عليها بسبب حره الزائد عنه أما ماهله ذلك أم لا (أجاب) ليس ذلك مطلقا العمل في المشترك ومن علق في المشترك لا يستحق بعمله شيئا ولو استأجره الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاستحقاقه قال في الكفر باب الاجارة الفاسدة وان استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له ومثله في منع الغفار وأكثر الكذب وجل الطعام مثال ومثله حصد الزرع المشترك وجله وتذريته وتقسيمه والحرث عليه أو له فافهم والله أعلم (مثل) في أمي مسجد لهذا نصف معلومها والآخر النصف اتفقا على أن من غاب منهما يسد صاحبه عنه غاب أحدهما مئة فسد الآخر عنه وبيع الغائب ويريد صاحبه أن يخص بالمعين جميعه هل لذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له بوجبه استحقاقه بالجمع والحال هذه لا يمتدع بعمله ونائب عنه فيه وأخذ الاجارة على الامامة لا يقول به المتقدمون أصلا واستحسنه المتأخرون لاستيفال الناس بها شهم وقلة من يعمل حصة لوجه الله تعالى وعليه العامل متبرع على صاحبه فان عدم وجه استحقاقه حصة صاحبه الغائب وهذا بدعي الحكم والله أعلم (مثل) في حكم اجارة حاصل لدى الشرع حضر فلان وأقر أنه قبل تاريخه أجر فلانا ماهوله وهو الربع في البستان المشتغل على أشياء ممنوعة تسعين سنة بثلاثين عقدا عاثة وثلاثين قرشا وصدقه المستاجر وحكم ببيعة الاجارة غيب اعتبار ماوجب ثم رفع الى نائب حكم خبلي فكتب ما حاصله هذا ما شهد على نفسه أنه ثبت عنده ما نسب الى الحاكم من الثبوت والحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المؤجر بزيادة فادعى المستاجر عليه أنه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا فسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فعرقه أم حجت استأجر كذلك فاز بزيادة لا يحمل لها لكون العقد صحيحا لا ينقص بالزيادة ولا بغيرها وحكم ببيعته وعدم انقضاءه ولو بعوث المتأجرين أو أحدهما ومكمنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للفسخ ووجه المؤجر بالناس المستأجر فهل يعمل بالصلح المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصص مما يستخرج من ثمار البستان ومع كونها واقعا محكوما به وهل يضمن المستأجر جميع ما كلفه من الغارمدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به اذ الاجارة ان وقعت على الأرض فهي فاسدة لتسفلها بالاشجار المذكورة وان وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقد الاجارة على اتلاف الاعيان مقصودا بمن استأجره فقرة لبشر لنها لا نعتقد وكذلك لو استأجر بستانا لأككل ثمروا المستأجر صرح بها في منع الغفار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة أمور أخرى توجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع وطول المدة

مطلب لا نفع اجارة المتصل من التمارات

مطلب تنفسخ الاجارة بعوث المستاجر ولو حكم بعدم فسخها بوجه

مطلب اذا اتفقا على الزرع عملهما وقرهما وبذرهما سوية ليس لاحدهما ان ياخذ زيادة عن ذلك

مطلب اتفق امامان في مسجد على ان من غلب منهما يفسد الآخر مسده فحصل ليس للمؤجر ان يختص بالمعين

مطلب الاجارة الواقعة على الارض المشغولة بالاشجار أو على اتلاف الاعيان باطلة ولو حكم بها

في الوقت ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الخنبل والحال هذه اذ طلب الفسخ واخذ المور باليصره  
 خصمها شرعاً في حكمه في غير محله لعدم انحصار المور لمصدر منه ولا علم دعوى لمصحب  
 الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الخنبل لنافي الاجارة الواقعة على الاعيان والارض  
 المشغولة والامر في ذلك واضح لفقهاء وقضاة كمن له أدنى الملمة لفقهاء كفاية ولا شك في ضمان  
 المستاجر لجميع ما استهلك من الثمر اذا الاجارة ظاهرة والحال هذه فوجوده وعلمها ساسان  
 واقفه أعلم (مثل) في مدرس مدرسو وضع في خلوقة من خلواهم اعراضا مشتركة ملك سنة  
 وبين آخره كسنة وعزل عنها وغاب وولى غيره فطلب الغير من الشريك الاخر اجرة المكان  
 الذي وضع الشريك فيه الملة المذكورة هل يلزم دفع اجرة المثل له مدة وضعه أم لا (اجاب)  
 لا يلزم الشريك اجرة يتاجر على تناطعة لعلمه مباشرة وضعه اقطر ما ذكر في الاشياء والتطائر  
 وغيرها في القاعة العاشرة الخارج الجاهل والضمان الحق احق ان يتبع والله أعلم (مثل) في رجلين  
 اجر ارض معلومة يبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشروطا الخارج على المستاجر  
 ومات الابن والمستاجر في اثناء المدة الحكم الشرعي (اجاب) الاجارة من اصلها وقعت  
 فاسد ولو وقعت صحيحة تنسخ بموت أحد العاقدين واذا قلنا بفسادها فالواجب فمضى اجرة  
 المثل لا المسمى وما بقي لاحكم به بعد الموت ولا يلزم مرة المباشرة اجرة ولا اجارة واقفه أعلم  
 (مثل) في رجل استأجر قري عن ولاية اجارته ما فقهه ظالم فطلب عن تسلمها واختص هو بها  
 هل تارزمه اجرة أم لا وهل له الرجوع عند دفع المور شرعا أم لا (اجاب) لا تارزمه اجرة بما جاع  
 ظالمنا فان كان قد دفع الاجرة واشتملها ربح المستاجر بعلى المور واقفه أعلم (مثل) في أما كن  
 موقوفة معدة للباغة اجرة هال التي من اناس مدة معلومة تاجر معلوم لها بالبيعة يجرى فيها المنة  
 وقد منع فضلات الباعة ونحساستها جريان الماء فهل تكون اجرة التعزيل عليهم كافي الكلمة  
 والرماد أم لا (اجاب) في فتاوى قاضيان واصلاح بئر الماء بالبيعة واغترت يكون على  
 صاحب الداروان كان امتلا من قبل المستاجر وفي الجوهرة ولا يغير عليه اذا كان امتلا من  
 فعل المستاجر ايضا يعني انه على المالك ولا يغير المالك على اصلاح ملكه وفي التارخانية وان  
 امتلا خلاها وجارها من فعله فالقباس ان يلزمه فقهه يعني المستاجر فاقبته فقاموا واستصانا  
 ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل ليست هنهم منها اذا علمت ذلك فاجرة تقرر لها على  
 الوقت والمستاجر ان يخرجوا منها اذا لم يفعل المولى ذلك لتصرفهم به بانه عند كراهو  
 الاستحسان والحال هنو الله أعلم (مثل) في نفر قلعة لهم عطاف بيت المال يحمله وكل بيت  
 المال على قري لأخذوا اعطاهم من متصاتها فاجروا احدهم ما يتصل من تلك القرى من  
 رسوم ورسوم ورسوم يتوزعونها وغير ذلك مما جرت العادة بتناولهم من أهل القرى يبلغ فاق  
 الجرا على الزرع وشجر الزيتون وغيره فبلغ المتصل نصف ما عين عليهم من الاجرة هل يضمن ما  
 بقي ام لا يضمن شأوا الحكم في هذا الاجارة (اجاب) هذه الاجارة ظاهرة لان الاجارة بيع المتافع  
 وهن وقت على الاعيان وهو المتصل من القسوم والرسوم وقد اتفقت علما ناعلى ان الاجارة  
 اذا وقعت على تناول الاعيان واتلافها فهي باطلة طال علما ناعلى انهم الله تعالى عقد الاجارة  
 على اتلاف الاعيان مقصودا كن استاجر بقرعة ليشرب لبنها لا ينقدو كذلك لو استاجر بستانا  
 لباكل غرة فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة القرى لتناول الخارج مساهمة كذا أو وضيفة وانه  
 باطل وقد اتفقت بذلك مرارا وصورة ما رجع الى في قرية اجره المتكلم عليها آخر لتناول

مطلب مدرس مدرسو  
 وضع عرضا مشتركا يمين  
 آخر في خلقتها مدة ثم  
 عزل وولى غيره فارد أخذ  
 اجرة المكان من الشريك  
 الآخر ليس له ذلك  
 مطلب اجر ارض عشرين  
 عقدا كل عقد ثلاثين سنة  
 وشروطا الخارج على المستاجر  
 ثم مات  
 مطلب استأجر قري عن ولاية  
 ولا يترافقه ظالم عنها  
 الرجوع بالاجر  
 مطلب اصلاح بئر الماء  
 والبيعة على المالك أو الوقت  
 وللمستاجر فسخها ان امتنع  
 المالك أو المتولى

مطلب جماعة لهم عطاف  
 بيت المال يحاولون على قري  
 لياخذوا من متصاتها  
 قسوم وغير ذلك ابر ومو احد  
 منهم فالاجارة باطلة

ما يحصل من خراجها ورسم أمكتها وزكاة مواشيها هل يجوز فأجبت باتباعها لا بقبضه  
 والقول قول المستاجر فيلوصل اليه من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور  
 والله أعلم (مثل) في عقار موقوف على جهة آخره من ولاية أيجاره لرجل مدة ثمان سنوات  
 بأجرة مسملة فآجر المستاجر المذكور ما في أيجاره المدة العتق من آخر ومضى على ذلك نصف  
 مدة الاجارة والحال أن المور الأول آجر مبدون آجر مثله فعلى طلب آجر المثل من المستاجر  
 الأول أم من المستاجر الثاني (أجاب) له طلب آجر المثل من المستاجر الأول لأنه المباشرة لعقد  
 الاجارة الفاسدة وسواها قلنا بخصه عقد الاجارة الثانية أو بفساده لمجرى أحكام الصحيح في القاسد  
 كما صرحوا به فاطية وانما قلنا سواء قلنا بخصه الاجارة الثانية أم لا لا اختلاف الواقع في المسئلة  
 فافق بعضهم بأن المستاجر اجارة فاسدة وآجر من غيره اجارة صحيحة فيجوز في الصحيح وقيل لا على  
 قال في المضمرات الأصم أنه لا على يعني فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للنظر على  
 العاقبة كما هو ظاهر لا يتوقف فيه فقهاء والله أعلم (مثل) في بخارين تقبل فدادين أهل قرية  
 فسألها آخر أن يدخلها معه ما قايما فاستأجره على فدادين معلومة فأدى شرط عليهم ما في  
 عقد الاجارة أنهما سقى غابا عن القرية ثلاثة أيام يكن له الثلث معهم فهل استأجره على هذه  
 الوجه صحيح أم لا وكذلك دعواه (أجاب) استأجره على الوجه المشرع فاسد باجتماع المسلي  
 فالدعوى منه لا تصح والواجب في الاجارة الفاسدة آجرة المثل له لمدته درهم فإذا اختلف  
 المستاجر في مقدارها فالقول قولهما فيه ولا يصح التعليق الصادر منه فلا يتسقى به الثلث  
 وإن غابا عن القرية ولا قائل به من العلماء والحال هذه والله أعلم (مثل) في رجل استأجر أرضه  
 لزراعة القمح بشرط من مهر يبيع ما فيها فأنهم الصهر يبيع وغار مؤتمفا الحكم في ذلك (أجاب)  
 لا يبيع على المستاجر والحال فأنهم من الأجرة حيث فات التمكن من الانتفاع وإن كان قد جعل له شيء  
 من الأجرة يبيع به عليه فأنظر الثانية والاولى الحق موقوف الفغار ينضم لك الأمر ويرفع عن غير  
 يقينك الغبار والله أعلم (مثل) في رجل استأجر سقفة مدقة معلومة بأجرة معلومة فأنهم  
 قبل انقضاء مدقة الاجارة بترادف الامطار هل للمستاجر فسخ الاجارة والرجوع عما دفع مجازا  
 عنها أم لا (أجاب) صرح القدرى بأن الاجارة تنفس من غير حاجة الى الفسخ وصرح في  
 الكتب بأنها تنفس قال في الجوهر وفيه أي قول القدرى إشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو  
 الصحيح ومن أصحابنا من قال ان العقد لا ينفسح يعني بل يفسخ المستاجر وفي تفصيل القدرى  
 للشيخ قاسم قال أبو نصر من أصحابنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح هو الأول انتهى  
 وعلى كلا القولين حيث فسخ المستأجر له طلب ما جعل من الأجر فلتاقي من المدة بمجابهة وإذا  
 أعلم (مثل) في رجل باع كردار في أرض وقف وسله للمشتري فاستحقته زوجة البايع بها  
 موته وتطلب له أجرة خارجة عن أجرة البقعة المشتري فوضع يده له لذلك أم لا (أجاب)  
 يلزم المشتري مائة وضع يده على أرض الوقف والكردار التي استحق بحق القار فيها أجرة الوقف  
 لاسق القار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كما صرح به في الخلاصة والبرائة وغيرهما  
 الكتب فينظر الى أجرة المثل للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف وأما الكردار فلا لأنه سكنة تناوب  
 الملك وجوب أجرة المثل للوقف صيانة له اختاره المتأخرون على خلاف القياس استحضارنا  
 يلزم أجرة غير مال الاستحقاق وقد صرحوا بأن المملوك المعدل لا يستعمل انما يجب أجرة المثل على  
 الساكن فيه بغير عقد اجارة اذا سكنه على وجه الاجارة دلالة أما اذا سكنه ناو بل ملك أو عقة

• مطلب اذا استأجر عقار  
 الوقف فهل من أجرة المثل  
 مدة ثم أجرة المستاجر من  
 آخر فالطلب باتمام أجرة  
 المثل هو الأول

• مطلب بخارين تقبلا  
 فدادين أهل قرية فاستأجر  
 آخر على فدادين معلومة  
 وأدى أنه شرط عليهما أن  
 غابا ثلاثة أيام يكن له الثلث

• مطلب استأجر أرضا بشرط  
 من صهر يبيع ما فيها فأنهم  
 الصهر يبيع

• مطلب تنفس الاجارة  
 وقيل تنفس بانعدام المكان

• مطلب باع كردار في أرض  
 وقف وسله للمشتري  
 فاستحقته زوجة البايع بعد  
 موته وتطلب له المشتري  
 أجرة خارجة عن أجرة البقعة

لا شيء عليه بخلاف الوضوء والله أعلم (سئل) في رجل مات وله عاقبة متكررة عند متولى وقف  
من الأوقاف في من جهته متكررة تمت عليه كل ليلة فقام القاضي ولم يقامه فهل له المالك ان  
يطلبه بعاقبة؟ أم المتكررة وبغيره القاضي على إعطائه عاقبة العام لا (أجاب) نعم فذلك  
كما صرح به في أقص الأوسائل ويجعل له الاسم بالعاقبة ولا عدل على أنه عمل ليس بواجب عليه  
فعله فكان لما أخذه في مقابلة في معنى الاجرة قبل لا وقد علمت أن الأول اسم بالعاقبة والله أعلم  
(سئل) في أرض سلطانية أو وقف معدة لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من  
الأشجار وتبقى في أيدي غارها بياجر قائم لم يدامت الأشجار بها ويدفع أجر مثله أنشأ رجل  
بطاعة منها غراسا بعد أن استاجرها من له ولا يملك مدسنتين عنها بياجر معلومة هي أجر مثلها  
ومات المؤجر قبل مضى المدخل للمستاجر استبقاؤه حيث لا ضرر على الجهة التي تصرف  
الاجرة عليه ما يغني ضرره بقطع فرصه لا يؤجر بعد قطعه ما كرم من الاجرة المعتبرة أم لا  
(أجاب) نعم لا الاحتياط حيث لا ضرر على الجهة ولزم الضرر على الناس هذا وفي منع  
القصاص فلا عيب في البعوض في القنينة استاجر أرضا لوقف غراس فيها وفي ثمضت مدة الاجارة  
فلم يستاجر أن يستبقمها بياجر قائم لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الاطلاع ليس  
لهم ذلك قال مولانا في شرح الكثر وبهذا يعلم مسئلة الأرض المتكررة وهي مقولة أيضا  
في أوقاف الخصاص انتهى وأتم على علم أن الشرع يبيح الضرر خصوصا للناس على هذا وفي  
القطع ضرر عليهم وفي الحديث الترفيع عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل)  
في رجل آجر بجره لجل قدر معين من العنب فزاد على القدر المعين فهل معه ما الحكم (أجاب)  
ان اطاق البهر جل الزائد وهل بعد باويع المكان المشروط فطاص به الاجر كاملا وضمن من  
قيمه بقدر الزيادة وان لم يطق ضمن قيمته كلها وان اختلف في ذلك فاقول قول المستاجر لا متكرره  
واقه أعلم (سئل) في رجل استاجر جلاجل عنب على أن ماسيعه من الثمن فنصفه بجره  
نخل الجبل وادعى بده أثمانه بحسبه فهل على تقدير ثبوت موته ضمن أم لا (أجاب) لا يضمن  
فقد تقرر أنه بثلث بفساد العقود مسلكا كما صرح في مثل ذلك واقه أعلم (سئل) في رجل استاجر  
أرضا للزروع فزرع ومات المؤجر وهو قتل هل يقطع أم يبقى الى ادراكه (أجاب) يبقى الى  
ادراكه بآبار المثل نص عليه في الخاتمة وغيرها واقه أعلم (سئل) فيما إذا استاجر رجل أرض  
بستان الوقف مدسنة للزروع بالذيقان والرطبة والبقول ونحو ذلك مما ليس لانهما موقوف  
معلوم ومضت مدة الاجارة هل يقطع من أرض الوقف وتسلم أرض البستان لناظر أم لا وهل اذا  
كان في البستانين يباح للمستاجر أكله أم لا يباح وبضمن قيمة ما أكله (أجاب) نعم يقطع  
وتسلم الأرض لناظر الوقف كما صرح به المتون طائفة في الرطبة وما فيها كالبذيقان وكل  
ما ليس لانهما وقت معلوم ولا شبهة ان المستاجر ضامن لما كل من غرة التين لعدم دخوله في  
الايثار بل لو أدخله في الاجارة لاتصع لانه لاتصع اجارة بستان لما كل غرة شجرة لوقوعها على  
اتلاف الاعيان والله أعلم (سئل) في امرأة وكفت رجلا وكلة شرعية بجمع جسيمة فشرعية  
في استخلاص ما يملكها بالارث من والدها وفي السبي على نكاحها من يشاء وجعلت له مبلغا  
معاوما تقبل ذلك وأحاطه على الزوجين من صداقها ثم حصلت مقارعة شرعية بين الوكيل  
والزوج فيه ثم ماتت ومات الزوج بعدها ولم يدفع ما قورض فيه وادعى وروى أن الموكلة  
رجعت عما جعلت للوكيل وأخذته من زوجها فهل لها الرجوع في ذلك بعد استخلاص

مطلبه مات وله عاقبة  
متكررة عند متولى وقف  
فقام القاضي ولم يقامه  
له طلب المتكررة لا يه

مطلب أرض سلطانية أو وقف  
معدة لغراس العنب والتين  
وغير ذلك أنشأ رجل بطاعة  
منها غراسا بعد أن استاجرها  
ثم مات المؤجر قبل مضى  
المدة

مطلب استاجر بجره لجل  
قدر معين ثم زاد عليه فهل

مطلب استاجر جلاجل  
عنب على أن ماسيعه  
نصفه بجره نخل الجبل  
مطلب اذا مات المؤجر  
والزراع يقطع بياجر المثل  
مطلب استاجر أرض  
الوقف سعة للزروع بالبذيقان  
ونحو ذلك ومضت المدة يقطع  
وتسلم الأرض لناظر الوقف

مطلب اذا استاجر رجل  
ليستخلص لها ما يخصها من  
ارث أبيها ولم يشر فمكادها  
صراح ذكر كتمدة



ما خصها من الارث وتسليمها او بعدم مباشرة عقد فكسحاها هل تعضد دعوى الورثة الرجوع واستقلالها بالمبلغ من زوجها أم لا (أجاب) اعلم أنه اذا كان العمل في الاستقلال معلوما وقد كرت لمدة والسعي على النكاح كذلك ذكره عمل معلوم ومدة وجوب المبلغ المعين ولا يصح رجوعها عنه ولا دعوى ورثتها لعدم صحة موله المطالبة بمشروعها وقد أعلم (سئل) في أرض وقف أجرها الناظر عليها لمدة سنين للقرن وانتهت المدة والقرن باق فما الحكم (أجاب) يلزم المستاجر قطع الغراس وتسليم الأرض فارغة ان لم تنقص الأرض بالقطع فان نقصت فللناظر أن يملك الشجر للوقف بقوته حال كونه مقبولا بجبراعلي صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا تملك جبراعلي يلزم بالقطع وتسليم الأرض للناظر وان تراضياعلي بتجديد الاجارة وبقاء الغراس جاز والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من جماعة قبو معصرة وجسم مكان ملاصق لها من جماعة بشرط أن يعمرها طاحون بفل ويزيل آلة المعصرة ويضع فيها آلة الطاحون وان يسد باب الله كن ويضع له بابا ويقتطع بذلك ما شاع مدة ثلاثين سنة متواليه عشرة عقود على كل عقد مائة باجر معلومة لكل سنة ومهما حدث من ترميم فلي المؤجر من ومهما احتج من آلة الطاحون كاختساب وحديد وان جاز رضى فلي المستاجر وكسب هذا الاجارة كما شرح وحكم الحنبلين بموجبها وفيه ومن موجهها ولم يعقد التاجر وعدم الفسخ بموت المستاجر من أو أحدهم الى انقضاء المدة ولم يرق من المؤجر من الا واحد فهل حكم الحنبلين بعدم الفسخ بموت المستاجر من أو أحدهم رفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا رفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة انصب الحكم فيها لعدم خصوصية شرعية وهل الاجارة من أصلها وقت صحته أم لا (أجاب) الاجارة المذكورة غير صحيحة للشرط المذكور والذي هو تعميدها طاحونا ويزيل آلة المعصرة لان الاجارة كالبيع يفسدها الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلغى وفيه منفعة لاحد المتعاقدين أو الموقوف عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان كانت فاسدة فلي تقدر بحياة المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها فكيف وقسمات الكل الا واحدا وحكم الحنبلين من غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء صح ان مذهبه كذلك أو لا اما ان يكن مذهبه كذلك فظاهر وأما ان كان مذهبه كذلك فلحقه شرط كونه يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به فاطمة فتفسخ بالفساد وتفسخ بالموت كالجميع لان فاسد العقود يجري مجرى صحيتها وانما أعلم (سئل) في رجل استاجر جارا بربع قرش في كل يوم مادام الماسم مقطعا عنه وقرش اذا جرى الماء بعد ان ذنبه القاضي شعيرة ما توقف ادارته عليه من ماله والرجوع به فمعر وتصرف فيه مدة قبل جري الماء ومدة بعد مو زاده عليه جماعة وأخرج منه في الحكة في كل من الاجارة والامر بالتصميم مع الرجوع وهل يلزم المستاجر الزيادة في مدة جري الماء وتكون فاضة عليه بانها أجر متشبه في زمن ادارته (أجاب) عقد الاجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم في الفاسد وقفاً وملكاً جرة المثل والقول قول المستاجر في قدرها اذا الاصل براتة النية فيما زاد ما لم تقم عليه مئة ولا تكون الزيادة من الجماعة المذكورة فاضية ينشئ في مدته اذا الاجارة من حيث هي تقع بازيد أو تقصر وباجرة المثل فلا يكون لها اعتبار في تحكيم اجرة المثل اجمالا والعبرة في ذلك البينة التي هي إحدى حجج الشرع الثلاث ولا شك انه الرجوع بمبصر في التعميروالحال هذه كما هو غنى عن التقرير والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بمدينة بقراص

مطلب استاجر أرض وقف مدة سنين للقرن وانتهت المدة والقرن باق

مطلب استاجر من جماعة قبو معصرة وجميع مكان ملاصق لها بشرط ان يعمرها طاحون بفل ومهما حدث من ترميم فلي المؤجر من ومهما احتج من آلة طاحون فلي الخ

مطلب استؤجر رجل  
ليستخلص تركه الميت في  
مدينة كذا ولم تقسم التركة  
ولم يأت بها وقد ذكر المؤلف  
لهذا نظائر

وله فيها زوجة وابن صغير منها سافر إلى بلد من بلدات مصر ومات فيها عن الزوجة والصغير فصب قاضي  
بقراض وصبا على الصغير فاستاجر هو وابن وجتر جلابر مسمى ليذهب إلى مصر ويستخلص  
مات تركه الميت هناك وبأقربه إلى بقراض فذهب فوجد الميت قد نصب وصبا على ابنه موصوله  
ما يملكه بها فطلب الابن ذلك منه موصوله إلى بقراض فأتى وجدها هو إلى بقراض هل الأجرة  
محصنة ويؤخذ منها مسمى للابن من الزوجة والصغير بحسب أرثها أو مضافة (أجاب) ان لم  
تسم التركة فهي فاسدة وان سميت فهي صحيحة فان كان الأول قسم أجر المثل على ذهاب المص  
واستخلاص التركة والابن بها إلى بقراض ولزمه أجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط  
المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولم يسم قسط الذهاب منه وما وجب على كلا  
التقديرين بحسب ما لهم من التركة على الزوجة الثمن منه والباقي على التيمم اذا قسمت في مثل  
ذلك على مقدار المثل فنصا عليه في كلب القسمة أما صحة الاستحسان من الزوجة فقل اللهم ان  
الولاية على مالها وقصدها وأما حصتها من وصي الصغير فقل اللهم ان الولاية موصولة المستفادة  
نصب القاضي اذ له ولاية نصب الوصي حيث كان التيمم في ولايته لاجتماع غيبة وصي الميت  
فان قلت أنهم شاهد على ما ذكر قلت أما من كرع من حياض القنقه فهو حق عن إقامة ذلك  
فان المساوي لهذان القروع لا يكاد يعد فخذ كرمهما لاجبار عليه في البرازيه وكثير من  
الكسب استاجر رجلا ليصل له غله من مطمورة عندها فذهب فوجد مطمورة ربيع قسم الأجر  
المسمى على ذهابه ووجه رجوعه ولزمه أجر الذهاب لأن الذهاب كان له وان كان لم يسم  
المطمورة لا يتجاوز عن قسط المسمى الذهاب أجر المثل وفي جميع الفتاوى وكثير من الكسب  
ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل اشترى من آخر اشجارا يقطعها وذهب بالاجراء  
ثم انهما تقابلا للبيع في الاشجار هل للأجر أم شيء نظران استأجرهم ليعملوا في موضع  
الاشجار فلم أجر الذهاب وان استأجرهم ليقطعوا الاشجار في موضع كذا ولم يذكر الذهاب  
فلا أجر لهم لان المقود عليه قطع الاشجار انتهى وفي الخلاصة يعدد كرمه قطع الاشجار ناقلا  
عن مجموع التوازل قال رحمه الله تعالى وجبت المسئلة في الوازل والجواب على خلاف هذا  
صورتها رجل استأجر أجيرا على ان يقطع له اشجارا بعتق عن المصر على ان اجر الذهاب  
والرجوع على المستاجر قال لا أرى له أجر الذهاب ولا أجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا انتهى قوله  
لا أرى ظاهرا للفقهاء وكسب المذهب طائفة بخلافه والله اعلم (سئل) في رجل من  
العلماء في شخص وعلمه شيا من العلم وكان الشخص مجنونه ويصره فكيفته العالم المرئي في  
مقابله علمه من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من الوازم وزوجه زوجة وقام  
بلوازمه ولو ارهاه لم يجز بينهما عقدواجر في خدمته ومات الشخص المذكور وعن وريته يريد  
بعضهم مطالبة العالم بأجر تخدمته هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع أئمتنا اذ لا عقد  
يوجب الأجر فالواقعة محل تدل على وجوبها والمتاع اعراض لا تقوم الا برأيهما والواقع  
من التلذذ المذكور مكافاة وقد قال العلامة في الاسرار امر رجلا بان يعمل له عمل كذا ولم يخلق  
شيا من الأجر وعدمه ان كان العامل من قبل ممن يعمل له أو لئناس مثل هذا العمل بغير أجر كان  
مستبرعا وان كان يعمل بأجر فهو اجارة فاسدة فله أجر المثل بالغاما بلع وكذا لو كان بينهما أخذ  
واعطاء مثل هذا العمل بتادون الأجر يجب أجر المثل بالغاما بلع عند أبي يوسف وعند محمد كذلك  
وان لم يوجد بينهما ذلك من قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو ضمه أو فعله فعلا بلا ليه

مطلب رجل يري شخصا  
وصار الشخص يحضه  
ويصره فكيفته المريقات  
وطلبت وريته الأجر من  
المري

بغير أمر ان كان قسالة قبلها بجر المثل وان كان من أهل التبرع في مثلهم من قبل لانه انما لهم  
 الاجر رجا الزيادة على اجر المثل وان كان أجنبيا كان متبرعا ان كان من أهل من قبل والا فله اجر  
 المثل بالتمام بلوغ وفي الفتاوى الواضحات مثله انتهى وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة  
 وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه واقه أعلم (سئل) في طاحونة ماء وقف خربت  
 وتعطلت مدة أعوام فخر بها وعلم الاتقاع بها فاستحكرها جماعة من التكمين عليها لاجرة  
 معلومة وعمرها ثم ماتوا وأخلفهم غيرهم من ذريتهم وغيرهم فاجروها بجر المثل عامرة  
 والآن التكمينون على الوقف يدعون على متقبلها بجر المثل عامرة قد عمل على مالكي العمارة  
 هل لهم بذلك أم لا (أجاب) ليس للتكمين عليها الدعوى على متقبلها بجر متما عاهرة لان  
 العمارة ملك للمعمر وعليه على استحكرها بجر متما حال كونها را ما حلت تكن المدة قد مضت  
 وهذه المسئلة أشبه بمسئلة الحانوت التي ذكرها قاضي خان بقوله في اجارة الوقف مسانوت أصله  
 وقف عمارته لرجل فالى صاحب العمارة ان يستأجر أصل الحانوت بجر المثل قالوا ان كانت  
 العمارة لو رقت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجر صاحب البناء فكيف صاحب البناء يرفع  
 البناء ويؤجر الاصل من غيره وان كان لا يستأجر بذلك يتركه في يد صاحب البناء بذلك الاجر  
 انتهى ومنه علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله أعلم (سئل) في رجل أجر نصرا ياتيا حونا  
 تدور على شهر يبلغ معلوم لم يعين مدة الاجارة هل هي سنة أو أكثر أو أقل وكانت أو جرت لغیره  
 بدون المبلغ المذكور وأعله ولم تقع المفاصضة على الاجارة الاولى هل تزم الثانية أم لا (أجاب)  
 لا تزم الاجارة الثانية والاجاع سواء كانت الاجارة الاولى محصية أو فاسدة أما اذا كانت الاولى  
 محصية فلا تزم استأجرها حق الزومها وأما اذا كانت فاسدة فلا تزم الفاسد يعبرى بحرى العيص  
 في الاحكام فلا يدين المفاصضة القضاء والرافعها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل  
 استأجر قطعة أرض من تولى الوقف مسئلة ثلاثين قرش فادخل المستأجر رجلا يعمل معه  
 من ارضه نصف فاستأصل المدخل مائة الفقة ومنع المستأجر عنها فاعلى من أجره تأرض الوقف  
 وما الحكم في المزارعة بينهما (أجاب) طلب الاجرة على المستأجر لا على المستقل اذا المستأجر  
 أدخلها ختار امره ينظر الى حصه المزارعة والى فسادها فترتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم  
 (سئل) في شخص زيتون في أرض موقوفه مشتركة بين اثنين أجر أحدهما الشريك الاخر نصفه  
 فيموت شريكين بمقتضى قرش ليا كل غرة مدة العشرين في فكل المستأجر غرة ست سنوات  
 وذلك المجر بعد ان أخذ من المستأجر ثلثا ثمة قرش وبعد بيع النصف لرجل فاستأجر على  
 أكل الثمرة أربع سنوات والآن يطالبه المشتري بما تقي قرش لنيه هل له ذلك أم لا (أجاب)  
 ليس له ذلك ولان قوله ان اجارة الشجر والكرم باجرى ان يكون الثمرة لا تتعبدل تقع باطله  
 لانها وقعت على اتلاف الاعيان ومضى وقف على اتلافها لا تتعبدل كما صرح به على اتلافها  
 وكذلك يسع الثمرة قبل وجوده باطل لانه يسع المصدوم ولا فائل يجوزاه وفاعل ذلك مقتط في  
 الجمل المثل الذي يعد تقاطعه على المسلم فاداعلم ذلك علم وجوب رد ما تناوله المالك بعينه ان كان  
 باقيا وضمان مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً وعلى الشريك المستأجر ضمان ما أكل من الثمرة  
 والقول قوله بيمينه في مقدار ذلك وعلى مذهب الزيادة اليه الشريعة لان القول قول القابض  
 ضمينا كان أو أمينا فاقبض والتقل في جميع ما قلنا مستقص فذكر من النقل ما هو موجود  
 في أيدي الناس غالباً من الكتب في الهداية عقدا الاجارة لا يتعبدل على اتلاف الاعيان مقصودا

مطلب اذا استحكر جماعة  
 أرض الوقف وعمرها واليس  
 لتناظر طلب أجر متما عاهرة

مطلب حانوت أصله وقف  
 وعمارته لرجل الى صاحب  
 العمارة ان يستأجر أصل  
 الحانوت بجر المثل

مطلب أجر طاحونة لرجل  
 ثم أجزها لا سرب قبل انقضاء  
 مدة الاولى

مطلب رجل استأجر أرض  
 وقف وأدخل معه من ارضه  
 فالاجر على المستأجر

مطلب اذا استأجر من  
 شريك حصص في شجر الزيتون  
 المشترك بينهما فالاجر يقاطعه

كالواستاجر بقره ليشرب لبنها وفي الاشياء المتطائر ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وصكذا آلبان الثمن وصفوها في مبسوط السرخسي والعين لا تستحق بمقد الاجارة وفي البرازة الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز وفي الخلاصة الاستئجار لا يجوز الا للخدمة مقصود في العين والموتن والشروح والقناوي مطبقة على ان الاجارة بيع المنافع فكيف يجوز اجارة نصف خبر الزيتون عشرين لآكل ثمره عشرين بنجسة تقترض وابلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر للشريك المستاجر بعدمه ولم يقع بينهما بين المستاجر عقدا صحيح ولا فاصلا حول ولا قوة الا باله الصلي العظيم اناؤه وانا البيراجيون (سئل) في امرأة عزمت على الحج فاستأجرت رجلا ليحملها ويحمل ادواتها معلومة باجر معلوم فهذا بايا بايا حملها ففانت في أثناء الطريق هل لورثتها الرجوع بمصمتها من الاستيفاء أولا واذا كانت قبل خروجها اشهدت على نفسها انها لا تستحق بئنه حقا يدخل ما تجدد في ذمتها بئنه أم لا (اجاب) نعم لورثتها الرجوع بمصمتها من استيفاء الشرط بغيرها في أثناء الطريق بلا شبهة اذا اشهادت صديقا كان في ذمتها لا بما تجددت بها كالا يحنى والله اعلم (سئل) في رجل استأجر رجلا ليحملها من بلد الى الحج ذهابا وايابا ويحمل له الاجرة بقاها فرما في الذهاب تمتعا عنه فحمله غير مفا الحكم فيما قبض من الاجرة (اجاب) للعمال اجرة جله في المرحلة التي حمله اليها ويرد عليه ما قبل المراحل التي امتنع عن حمله فيها ذهابا وايابا كل بجاء على قدر المراحل ولا يعتبر بالسهولة والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي اجارات الظهيرة ما هو صريح في ذلك والله اعلم (سئل) في رجل استأجر سفينة لجل غلال معلوم الى محل معلوم باجر معلوم فوضع الغلال بها وسانت ولم يكن صاحب الغلال ولا وكيله فيها فانسكرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترد أم لا (اجاب) نعم انه استرد اذ دفع من الاجرة اذ لا جرته كما صرح به هاري الهداية والله اعلم (سئل) بمأموره فيما سبق من جنابكم الشرف من اقتسامكم المنيف في المختصرين الذين حاصلهما استأجر عمر وقرقر من الوهم من متوله العام مع وجود متوله الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للتولى العام مع منع السلطان بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة صحيحة فيجب المسمى بعينه او فاسدة فيجب اجر المثل او بعقد فضولي فيستوفى على اجازة التولى الخاص وغير ذلك من الاحكام لاطلاق اسم الاجارة فيرفع لكم وحقيقته مقصورة عند الاطلاق على ذلك والصحة هي المراد عند الاطلاق غالبا واقدتم الحكم الشرعي في ذلك حجة انهي اليكم فهل اذا كانت الاجارة لتناول محصولها من خراج وعدا اذا تجاوزت كون من هذه الاقسام تقع باطلا من أصلها وتكون عبدا اذا يسلط بالباطل ملئت العيص باجاء العلماء واذا كانت باطلا فلا حكم فيها تناوله المستأجر من محصول التربة وفيما دفعه للتولى العام من المبلغ الجواب هو مخا معاملة مع النقل الصريح في ذلك (اجاب) المقتضى في كلامنا يخبرنا بانهم ان الاجارة تقلب تقع بعض وانها اذا اوقعت على استهلاك الاعيان فهي باطلة ومما صرحوا به ان استأجر بقره ليشرب لبنها او كرم ما لآكل ثمره فهو باطل ومما يقطع الشك بقوله جل العين متفحة غير مشورة فاعلم ان الاجارة اذا اوقعت على استهلاك الاعيان قصدت وقت باطلا فعقد الاجارة المذكورة حلت يقع على الاستعاق بالارض بالزرع ونحوه بل على أخذ المفضل من الخراج بنوعه أي الخراج الموظف والمفاد وما على الاشجار من الفراهم المضروبة بفقرها باطل باجاء ائمتنا والباطل

مطلب استأجر رجلا  
يحمل ادواتها الحج واشهدت  
أما الاستحقاق بئنه حقا  
فانت في أثناء الطريق

مطلب استأجر رجلا  
يحملها الى الحج ذهابا وايابا  
فرما في أثناء الطريق وامتنع  
من حمله

مطلب استأجر سفينة لجل  
غلال الى محل معلوم ويحمل  
الحج  
مطلب اجارة قرية الوقت  
باطلة لانها اذا وقعت على  
استهلاك الاعيان كانت  
باطلة فيجب على المستأجر  
ماتناؤه فاعلم قيمته هالكا  
ويسترد ما دفع

لا يحكم لها بطابق علما و اذا قلنا سطلان لمز المستاجر أن يرجع جميع ما تناول من الزارعين من  
 غلال و تقود وغير ذلك و لا يفتقر ذلك للمتنوى الخاص و لا يدخل المتنوى العام فيه و الحال  
 ما شرحو السؤال الأول لم يذكر لنا فيه أن الاجارة وقعت على تناول الخراج و نحو من الاعيان  
 و مستثناه عن الاجارة مطلقا فانصرف الى عكس المنفعة و قسمنا الاحكام على الصحة و حكمها  
 من وجوب المسمى و على الفاسدة و حكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك و اما حيث كان  
 الواقع انها على اطلاق الاعيان التي مستوفى بها المثل فترد المستاجر جميع ما تناول و يضمنه ان  
 كان قائما و ضلته ان كان مستهلكا و هالكالا فبضمه على جهة التلبيك بمقتضى ما لا يحكم له  
 انه و غير مشرورع بأصله و وصفه و يسترد من مؤجره ما دفعه له و الجواب يختلف باختلاف  
 الموضوع و الله اعلم (سئل) في رجل استاجر مكاريا لجل قطن معين من الرملة الى القدس  
 بجرعة مسموعة لجل بعضها و لا يتأق له لجله فجل بعضه ثم اشتغل عن بقية المكاريا فتم غيرة  
 فطالبه بجل ما بقي فقال لا اجل ذلك الا اذا لم اجدر و غيرة هذه الكروهل لئلا أم لا و يجبر  
 على لجله قبل غيرة (أجاب) حيث لم يأت له لجله ما يجب عليه بجل السابق لتقدمه على  
 الاخير و متى اتى الحقان قدم اول الحقين اجاعا فغير خلاف و الله اعلم (سئل) في رجل اجر  
 آخر مازسين من أرض بجرعة معلومة فمدة سنين ثم باعها لآخر هل يبطل الاجارة بهذا البيع  
 (أجاب) لا يبطل الاجارة بهذا البيع و لا يجاع و حكم البيع أنه موقوف يصح ولا يقضى ليس  
 لغير المشتري فخصه و المشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الاصح و في الخلية يتوقف على اجارة  
 المستاجر في أصح الروايات و الله اعلم (سئل) في رجل استاجر بستانا و قفا لزراعة ما شاء فيه  
 سنة كاملة بجرعة معلومة اجارة صحصة و تسلمه و زرع فيه ما شاء فكله الجراد و بقي من المدة ما يمكن  
 من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالغاما بلغ أم لا (أجاب) نعم يجب الاجر المسمى من الاجرة  
 بالتمه و بالتمه و الحال انه لما في الصحة فتمتد التمكن من الاستيفاء لاحقيقة الاستيفاء فيجب  
 الاجر بالغاما بلغ و ان كلة الجراد بالاجاع و الله اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا و زرع بالجرعة  
 معلومة فمدة سنين معلومة ففكر بها و زرعها صيفا ثم شت و دخلت سنة ثانية فتعدي عليها المؤجر  
 مكر و بة و زرعها شت و باع مقامدة الاجارة في الحكم في ذلك (أجاب) المؤجر متعديا ثم يفعله  
 مستحق للتعزير اذ هو في كل معصية لاحتمالها مقتدر و هذه المعصية من هذا القبيل و يسقط عن  
 المستاجر من الاجر بقدره و لا تنفس الاجارة فيماني من مدة الاجارة بل هي باقية و الزرع  
 للزارع بالاجاع لا مفعله بغيره و هو خالص ملكه و قد صرح علما و بانان المنافع لا تنفس بالانفاق  
 و قد أثلّف المؤجر منفعة الأرض مكر و به و الكرا بوضع في الأرض غير متقوم بافتراده كلون  
 الدابة فلو فرضنا ضمنا ما نقص من قيمة الأرض و ذلك لما لكها المؤجر لها و تضمن المالك ما نقص  
 من ملكه بفعله بحال فانهم و الله اعلم (سئل) في جماعة استاجر و ابلا من جملة لجل  
 عمال الملك لهم معلومة و جولات لهم مخصوصة من دمشق الشام الى القاهرة بجرعة معلومة على ان  
 يكون جميع ما يلحقهم من الاضار على الجلالة فتمسكوا ما وقع عليه الاستفثار لبعض المسافة  
 فكانوا اذا طلبت الاضار منهم دفعوها الى الجلالة ليوسلواها الى الخفربة فهل الاجارة على هذا  
 الشرط صحصة أم فاسدة و اذا قلتم فاسدة هل يلزم الجلالة ان يعواهم بقية المسافة أم لا و هل  
 يكون جميع ما دفعوه بانهم للنفقة من مالهم أم من مال الجلالة فيجب عليهم من اجرة المثل  
 اللازمة لهم للمسافة التي جلاها أم لا (أجاب) الاجارة على هذا القط فاسدة يلزم فيها اجرة

مطلب استاجر مكاريا لجل  
 فقهنا فجل بعضه لعدم تأق  
 جل الكل ليس له ان يحمل  
 لغيرة قبل باقيه  
 مطلب اجر أرضا ثم يبيعها  
 فالاجارة صحصة و البيع  
 موقوف

مطلب استاجر بستانا لزراعة  
 فيه ماشاء فأكله الجراد  
 و بقي من المدة ما يمكن  
 فيه يجب المسمى  
 مطلب اذا استاجر أرضا لمدة  
 سنين و كرها فتعدي المؤجر  
 عليها و زرعها يسقط بقدره  
 و لا تنفس فيعاني

مطلب يشترط في الاجران  
 كل من السكيلي ما يشترط في  
 السلم

الثلث اللازمة لهم للمسافة التي قطعت ولا يتجاوزها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المتضى عليها  
بقية المسافة لأن القاسم يجب اعدامه لا تقرر بموجب ما دفعوا بل منهم القسمة لا شيء منه على  
الجملة وانما هم من مال المستأجر بن والده أعلم (مثل) في امر أمهرت بتاعداً على عشرة  
قروش فأجر المهرتين بانها وقبض الاجرة فهل المقبوض من الاجرة أم للمرأة الراحنة (أجاب)  
المقبوض من الاجرة للمرأة لأنها المالكة وقدر أجر المهرتين بانها فبطل المهر من وجه الاجارة  
وتقتضى لزمت الاجرة للمرأة الراحنة والله أعلم (مثل) في شيخ قرية استأجر أربعة نفر ليصروا  
بئرها بكذا وكذا من الحنطة ففروا حتى أيسوا من خروج المال يجب الاجرة المصينة لهم أم لا  
(أجاب) التي يجب اجرة للثلث من جنس التقديس لا للمسي بعينه من الحنطة اذا الاجر حيث  
كان كليا بشرط العصة بين القصد والصفة ومكان الايقاع كافي السلم كالمصر هي الزاوية  
وغيرها والله أعلم (مثل) في رجل قال آجر هذا البيت واسكنه بعمارة فعمرو ولم يسكنه  
هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (أجاب) فيرجع عليه عما أنفق والحال هذه والله أعلم (مثل)  
في رجل استأجر حائطا من متولى الوقف سنة وبنى بها نائبا عن المتولى به ذلك ثم ان رجلا زاد  
على المستأجر الزبور وأخذ الدكان منه والحال ان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى الاذن  
أن يدفع اليه قيمة ذلك وتلك البناء للوقف فهل حيث كان البناء منه يضر بالمتولى على دفع القيمة  
أم لا وهل اذا قلتم بعدم لزوم المتولى دفع قيمة البناء يبنى تأوؤا منصرفا فيملك ويدفع اجرة  
الارض الوقت المستغلة ببنائه أم لا (أجاب) ان اذن له المتولى في عمارة الحائط لم يرجع عما أنفق  
على الوقف أو قاله المتولى اذنتك في عمارتها ولم يرد على ذلك كانت العمارة للوقف ويرجع  
بما أنفق فان اختلفا قل المستأجر أنفق كذا وقال المتولى كذا دون ما ادعاه المستأجر  
فان كان أهل الصنعة على قول واحد فالقول قوله وان اختلف أهل الصنعة فالقول بقول  
المتولى ولا ينع عليه وعلى المستأجر البينة لانه دعوى وانكار فيعتبر بها ما ينعبر في الدعوى  
والانكار كذا ذكره كثير من علماء ثانی الاجارة وان اذن له المتولى بالعمارة لنفسه فعمرو عرصة  
الوقف وبنى حائطا لنفسه فقد قال في الحائط والاسعاف وغيرهما رجل استأجر أرضا موقوفة  
وبنى فيها حائطا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض وأراد ان يخرج الثاني من الحائط ينظر ان كان  
آجره المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر ركن للمتولى أن يفسخ الاجارة لان الاجارة اذا كانت  
مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء لا يضر بالارض  
كان لصاحب البناء ان يرفع من دون ان كان رفع البناء يضر بالارض ليس له ان يرفع البناء بعد ذلك  
ان رضی المستأجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة  
ينظر الى قيمة البناء مبنا والى قيمته منزوعا عما كان أقل يملكه المتولى بذلك فيصير البناء وقفا  
مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض وأبى المتولى ان يدفع اليه القيمة وتلك البناء لا يجبر  
المتولى بل يترى صاحب البناء الى ان يخلص ما له فباخذته انتهى كلام الحائط فلو كان يرى  
صريح في ان كلام المستأجر والمتولى لا يجبر اذا أبى وجهه أو معاضة فهو موقوف على  
التراضي كما هو ظاهر ولا يلزم المستأجر اجرة أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف  
لا لمصلحة ولولزمته الاجرة تترتب ضرر وان أحدهما التزم به فقله ولا تحرم بغيره وبها ضرر  
الترتب الوقت التخلص وقد التزم به بفعله اذ بنى في أرض الوقت بحسن اختياره يستأصل  
الابصر والوقف خيلز به وضرر لزوم الاجرة من غيرا تنافع بالارض ولم يلزم به فلا يلزم فصر من

مطلب في امر أمهرت بتا  
عند آخر على عشرة قروش  
فأجر المهرتين بانها الخ  
مطلب في شيخ قرية استأجر  
أربعة نفر ليصروا بئرها الخ  
مطلب قال له عمر هذا البيت  
واسكنه بعمارة ولم يسكنه  
مطلب استأجر رجل حائطا  
من المتولى وبنى فيها بانه ثم  
زاد آخر على المتولى واخذ  
الحائط وبى المتولى ان يدفع  
له قيمة ذلك

مطلب في اذن المتولى للمستأجر  
ان يعمر لنفسه

هذا ان البناء لم يكن العرصه الوقت وقد قال في البرازيه وغيره اولو كان البناء ملكا والعرصه  
وقفا واجر المتولى باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرصه وتطرى بكم يستاجر كل نما  
أصاب البناء فهو ملك البناء انتهى وهذا كله اذا انشا الحائوت من أصله وأما اذا استمر فاذن له  
بمرمته أو تطينته أو نحو ذلك فحينئذ ان زاد فيه من مال غيره أو خشبه أو شيئا له قيمة بعد الرفع يدفع له  
المثوى قيمته من غير خصير ان خسر الوقت فرفعها فان زاد فيه شيئا لا قيمة له بعد الرفع كالتراب مثلا  
لا يرجع بشئ وإن أفتق على نحو تطينته ورمته أو مثلا لاجر ايمان المتولى يرجع عليه بما أفتق في  
غله الوقت لان عين الحائوت كانت موجوده فاذن له بمرمته واصطلاح حيطانها وسقفها والاذن  
موجب الرجوع فيرجع عما أفتق في ذلك فتمتبه لم يورثه فانه مفرد واعتقه فانه أوجد والله أعلم  
(سئل) في رجل استأجر ساحة مستعكره للبناء بما يجر معينة على أنها كذا من الأذرع  
وحددت بمقدور أربعة معلومة فظهر أنها أزيد من ذلك فما الحكم (أجاب) الفرع وصف  
زادته أو نقصته لا يوجب فسادا في العقد ولا يقطع الزائد منه ولا لفائت فلا جارة واقعة على  
الحدود يتسلمه ولا يقطع الزائد قال في البرازيه وكثير من الكتب استأجر أرضا على أنها عشرة  
جرايب بكذا فذا هي خمسة عشر أو تسعة له يعني للمؤجر المسمى يعني لا يراعى صورة الزيادة ولا  
ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الجارة كل جرايب بكذا الزمه كل جرايب بدرهم والسلة  
في البيع ومسطرة في الجارة وهي ظاهرة لا يتوقف عليها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ساحة  
بداخل البلدة للبناء بما يجر محدودا ومناقعها وما عرف بها ونسب اليها من معينة  
باجر معينة فظهر بها صهرج هل يدخل في استعكارها أم لا (أجاب) نعم يدخل الصهرج  
أذهو مما يعرف بها ونسب اليها وهذا مما لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستعكار عقد جارة  
يقصد به استيفاء الأرض مفرقة للبناء والغرس أو لأحد هما والجارية بيع المنافع حتى يدخل  
الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في  
رجل أحسك من آخر أرضا يبيع للبناء بما فاحكر المسحكر قطعة منها لرجل ومات المسحكر  
الاول فهل يطل الاحكار الاول والثاني بموته وللقم ان بطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة  
حسب لا ينسر على الأرض بالرفع أم لا (أجاب) نعم بموت المسحكر تنفسح الاحكار الاول  
والثاني وللقم ان بطالب برفع البناء وتسليم الأرض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله أعلم  
(سئل) في رجل ادعى على آخر انه استأجره على ان يكفل له ما على فلان وفلان من قرض بكذا  
فأنكر الاستعجار فقام بينهما شهود على اقراره بكذا هل تصح الدعوى والشهادة المترتبة عليها  
أم لا (أجاب) لا تصح الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستعجار على الكفالة اذ  
هي تملك نفق بعض والكفالة ضم فمة الى ذمة وماذا أفست الدعوى فسدت الشهادة لان شرط  
صحتها الدعوى الحصصه والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد حصصه موقوفة من بستان من  
المسك على امانة معلومة فباجر معينة فيها غن فاحس ثم أجز زيد الحصص المزورة مئة قستوعب  
المدة الجارية في ثوابه لرجل باضعاف الاجر التي استأجرها في المدة المزورة من غير ان يزيد  
في الماجور المرقوم شيئا هل يلزمه زيد ادفع تعلم أجز المثل لجهة الوقت أم لا (أجاب) نعم يلزمه  
تعلم أجز المثل على ما عليه الفتوى كما ذكر في جمع الفتاوى والبحر ناقلا عن تلخيص الفتاوى  
الكبرى وعبارته متولى أرض الوقت أجزها بغير المثل يلزمه من استأجرها تعلم أجز المثل عند  
بعض علما وعلى الفتوى انتهى وكذلك في منح الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا يفي على

مطلب استأجر ساحة وقف  
للبناء على أنها كذا من  
الأذرع فظهر أنها أزيد

مطلب يدخل الصهرج  
في استعجار الساحة

مطلب رجل استعكر أرضا  
وأحكر آخر قطعة منها فموت  
الاول ينفسخ ككل من  
الاحكار

مطلب لا يصح الاستعجار  
على الكفالة

مطلب اذا أجز المتولى بكون  
أجز المثل يلزم المستأجر تعلم  
أجز المثل

الاتفاق لجهة الوقت فيها اختلاف فيه العلية كما صرح به في الحاوي القنسي وقوله عنه في منع الغفار والله أعلم (سئل) في رجل استاجر ثلثا أرضه وقلدها إلى ابن عيسى وعمل الأجر ثلثيها والثلث الباقي لغيره شهرين فما الحكم (أجاب) الاجارة فاسدة لجهة المدة يجب فيها الاجرة للثلث للشهرين وبسيرة ما زاد عنها ما عمل لها والله أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا ماضية في المأوى زائد ما يفتق منه عن التمكن من الاتفاق على الوجه الذي قصده أربعين يوما هل تأنزله الاجرة لها أم لا (أجاب) لا تأنزله والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا انقطع ماء الرعي ولم يتمكن المستاجر من الاتفاق به على الوجه الذي قصده بالاستئجار هل عليه أجر مدة الانقطاع أم لا (أجاب) لا أجر عليه لمدة الانقطاع كما صرح به الزايعي وغيره والله أعلم

### باب ضمان الاجير

مطلب دفع رجل للرأي  
ثلاثة من البقر فرائين

مطلب القول قول الاجير  
المشترك في الهلاك على قول  
الامام

مطلب اذا ضاع بقر من  
الرأي في محل لا يمكن النظر  
الى كل بقرة لا يضمن

مطلب تسع البقر بقره  
قتلتها ولم يردها الرعي  
مطلب اذا تسع البقر بقره  
ولم يقدروا على ردّها فبعض

مطلب اذا نمت بقرة ولم  
يرد مع قدره يضمن

مطلب ذرّ البقر فسرقت  
منها أو يضمن

(سئل) في رجل دفع للرأي المشترك ثلاثة من البقر فدرعه عن الثالث فقال لأدري أين ضاع هل يضمن أم لا (أجاب) نعم ضمن قال البرزقي في جملته دفع إلى المشترك نور الرعي فقال يعني للرأي لأدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زمانا انتهى يعني يضمن على قوله ما والله أعلم (سئل) في الرعي اذا أخذ القم إلى الرعي فهل يكتفوا بقره انما وقعت في بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قوله مع يمينه أنها ضاعته ولو قال ضاعت حتى ولا أعلم كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة فترجعه الله تعالى الاجر المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضمن فلا يدفع عنه الضمان بقوله وإذا كان القول قوله عند الامام فضله المين والقاضي أفتى بقول الامام وكذا الامام الظهري وفي تنوير الانصار ولا يضمن ما هلك في بده وان شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولو أدى كيف ضاعت على قوله ومن التمس من أفتى بقوله ما ومنهم من أفتى بالنصف وأبو الليث ذكر أن الفتوى على قول الامام وعليه أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في راعي بقره ضاع منها بقر فمرى ملتقى بالانصار هل يضمن أم لا اذا لم يكنه النظر الى كل بقرة (أجاب) لا يضمن وإخا له فقد صرح علمنا فان رأى البقر اذا كان مرعا ملتقى بالانصار ولا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاع عنه شيء لا يضمن ومثل الانصار الا كانت الاجار وغروها مما لا يمكنه النظر الى كل بقرة والله أعلم (سئل) في بقرة صرفت في الباقورة فقتلها الفصول فقتلهم ولم يردها رعاة الباقورة مع قدرتهم على ردّها فضاع عند من الفصول هل يضمنون أم لا (أجاب) نعم يضمنون لانهم في خفقت التعت عليهم مفرطون والله أعلم (سئل) في راعي فقتل بقره صارف فقتلها فقتل عليه وفقد من الفصول التي كانت معها هل وجد عند رجل لا تصل اليه المدفلة منه فقتل أدلى مدفعته من غنمه هل يلزم الرعي ذلك أم لا (أجاب) الرعي أمين لا يضمن الا بالتقصير وحيث غلبت البقرة عليه فقولها لا يضمن ماضع لعدم قدرته على ردّها كالكفارة فلا يلزم عليه ضمان ولا يدفع ما طلب الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلاثة رعاة ترى بقر القرية غاب اثنين منهم لعمل مشترك منهم فقتل البقر فمرؤ لم يردها الى الباقورة مع قدرته على الرد فضاعف حكمه (أجاب) الحكم ضمان قيمتها الرعي ما حثرت في الرعي ردّها مع قدرته على ردّها وعدم الخوف على ضياع الباقي والله أعلم (سئل) في بقرتين البقر ترى ذهب الى بعض الفئات فسرقت منها ثور هل يضمنه أم لا (أجاب) نعم يضمن لكثرة المصوص وترقبه ليلوب الناس في بلادنا وتكون عيه



مطلب إذا ادعى الراعي  
هلاكة البقرة بعد انكسر  
تسلها الانسجع  
مطلب الاجير لو ضرب بقرة  
فكسر هاجب عليه قيمتها  
يوم كسرها

مطلب استأجر حمارا  
فسرق برذعته فاقصابه  
برذع فرض فردته على مالكة  
ثم مات

مطلب ضرب البقار بقرة  
فأمر مالكها بربطها  
وادعى الايا من حيثها  
يرد نصفين قيمتها البقار  
مطلب ادعى ان بقرة  
ضاعت مع البقار والبقار  
ينكر

مطلب اذا ترك الحراث  
البقر القاضلة ترى فضاقت  
لايضن

مطلب ذبح الحراث نورا  
فاختطف سماعه كفا القول  
للمالك في عدم الايا من  
الحياة والحراث في القيمة  
مطلب اشتغل الحراث  
بالتعشيب فضاقت البقر

مطلب اذا اكترى المكاري  
غيره فضاقت الجمل يضمن

الضمان في بلاد يؤمن عليها في غنمه هذا هو المعقود واقفا علم (مثل) في بقار يرى بقر قرة طالبه  
رجل من أهل القرية برذعته فأنكر تسلها أصلا هل اذا علم برهانية على تسلها أم إذا ادعى  
البقار الهلاك تسع دعواه أم لا (أجاب) لا تسع دعوى البقار الهلاك حيث أنكر التسليم  
أصلا لعدم إمكان التوفيق واقفا علم (مثل) في بقار ضرب بقرة فكسر هاجبها ومن ذلك هل  
يضمن قيمتها يوم كسرها أو يوم موتها (أجاب) لا شبهة في أنه يضمن قيمتها يوم كسرها ولا فرق فيه  
بين أجزائها أو المترك ولوردها على صاحبها مكسورة فضاقت عنه بسبب الكسر لما تقر بأنه  
اذا دخل في ضمانه لا يرا إلا بالرد على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بقرون كثيرة قدالة  
على ذلك منها ما في الخامسة في كلب الاجارة رجل استأجر حمارا وبقرة فأسلف في كرمه فسرق  
برذعته فاقصابه برذع فرض فردته على صاحبه فقلت من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حسينا  
وكان البرد يحال يضرب بالحرام مع البرذعة يضمن قيمته ماله ضيع البرذعة بتركها في غير الحرس  
وضيع الحمار بالترك في البرد الهلاك واذا دخل الحمار في ضمانه لا يرا إلا بالرد على المالك سليما  
انتهى فكذلك تقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يرا إلا بالرد سليما وضمان العدوان تعتبر  
القيمة يوم التمس وفي الجوهر في كلب الغصب فان زنت الجارية المغصوبة عند الغاصب  
أو سرق فردتها على المولى فاخذت بذلك في يده فعلى الغاصب قيمتها لانها تلفت بسبب كان في يده  
او واظفر الى قوله لانها تلفت بسبب كان في يده وبه علم أنه لا فرق بين ان يرددها الراعي الى المالك  
أو يرددها الخولوا في ضمانه وعدم براءته عن الضمان بالرذع السبب المذكور تأمل واقفا علم  
(مثل) في بقار ضرب بقرة فسقط فتجهل مالكها أو امر رجلا بربطها وطرحها على البقار فأتلا  
له عليك فقتلها وقولوا دعي الله أيس من حياها أو يرد أن يضمنه قيمتها حرة والراعي ينكر ايا من  
حياتها وكان تناول من جهافهل القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) لا يضمن الراعي  
شأنه بدعوى المالك والقول قوله في عدم الايا من ولا يضمن سوى ما تناوله من النقص والقول  
قوله في قيمة مقدار أو قيمة والله أعلم (مثل) في رجل ادعى على بقار أن بقرته ضاعت معه البقار  
ينكر ضايعا معه هل القول قول البقار يمينه أم لا (أجاب) البقار لا يضمن ماضع معه  
بغير تضييع على ما هو المذهب فلم تصح الدعوى فلا يرتب عليه اليمين لانها لا تكون الا بعد  
دعوى صحيحة والله أعلم (مثل) في حراث يدينه المالك تركه ماضع مع البقر القاضلة ترى  
بجنب الارض التي يحراث بها حتى تافق بقرته ففجرت عليها كلها حتى عادة أهل البلد فضاقت منها نور  
هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله أعلم (مثل) في حراث ذبح فوراً أيس  
من حياته بغير إذن من صاحبه هل يضمن أم لا واذا أنكر صاحب التور الايا من من حياته هل  
يخصه واذا حلف بالزم الذابح قيمته يوم ذبحه والقول له في مقدار قيمته أهل المالك (أجاب)  
حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته واذا اختلفوا فقال المالك كانت حياته  
ترجى وقال الذابح لا ترجى فاليمين على الذابح واليمين على المالك فإذا عجز الذابح عن البينة  
وحلف المالك بخن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة يمينه فاذا ادعى المالك زيادة  
عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم (مثل) في حراث اشتغل عن البقر في التعشيب  
حتى غابت عن بصره فضاقت بتقريطه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله  
أعلم (مثل) في مكترى الجمل المكاري المكاري المكاري فاكترى المكاري مكاري آخر وسله الجمل  
وفارقه وضاع الجمل منه هل يضمن المكاري الاول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكاري الاول

مطلب اذا ترك المكاري  
دوابه على اصحابه وسبقها  
فضاع حل يضمن

مطلب استاجر يظلم له  
فانهم جاب من له لا يجب  
عليه اعادته

مطلب استاجر صيطن  
ولي له يري بقره فضاع منها نور  
مطلب اذا وجدت البقرة  
يت صاحبها مقفلا فرحت  
لسال الى ماسرحتها فبقر  
بطنها ذبان لا يضمن الرعاة

مطلب اذا تلفت الباقورة  
مبطنة انسان لا ضمان على  
البقار الا اذا كان يصنعها

مطلب اذا دفعت فضة  
لصانع يعمل لغير واحد  
فادى آنها سرق فنى  
فمعلمه عموه اقوال

مطلب اذا نشرت القسالة  
نوباضع تضمن جميع قيمته  
تغلب عن بصرها والا  
فنصف القيمة

والحال هذه ان ضرب الجمل رضى بيده لا يدفعه وصار كودع اودع والله أعلم (مسئل) في مكاري  
سبقا لثقافة وليس مع الاحمال المستاجر على جملها المكاري عن الاحمال وأمر  
أحمله بسوقها الى الخل فضاع من دوابه دابة مع جملها في تلك التسمية بعد أيام وحيث العاية  
دون الجمل هل يضمن المكاري أم لا (أجاب) نعم يضمن للمكاري والحال هذه انه مودع وليس له  
أن يودع فكون متعلبا فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمتان كل قيسا واقما علم (مسئل) في رجل  
استاجر بانه فانه من جانب من بانه بعد ما ناله هل يضمن عليه اصلاحه أم لا وهل اذا كان  
خلع عليه خطه على وجه التخليك بالهبة المسئلة ليدوم قبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل فلما انهم  
البناء ادعى الابن انهم لم يملكه هل تسمع دعوا مع حضوره الهبوا التسليم أم لا (أجاب) لا يضمن  
وله أجره السهل ولا يجب عليه اعادتها انهم بمابنه وسكون الابن مع حضوره لهبة والتسليم  
مانع من دعوى المالك كافي معسلة البيع التي اطلقت عليها التوثوق وليت من علم المذهب  
بالتسليم والله أعلم (مسئل) في رجل استاجر صيطن ولي له يري بقره خاصة فضاع منها نور  
تفرط هل يضمن أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره منى والله أعلم  
(مسئل) في بقره ضوت الى بيت صاحبها فوجبت باصقلا فرحت لئلا الى ماسرحتها أو  
موردها فبقرتها ذبان ضاريا هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على  
الرعاة لا سيما اذا كان العرق جارا بأن الراى اذا أدخل الباقورة الى البلدة كاهو في قرية له  
والرعاة يراى يصدق بينه اذا ادعى انه جابها الى القرية ولا يزمه ان يدخل كل بقره في منزل  
رعيها قال في جامع الفصولين زعم البقار انه أدخل البقره في القرية ولم يجد رعيها فهو جدها بعد  
أيام قد نفقت في شهر قالوا ان كل عرفهم أن يأقوا الباقورة الى القرية ولا يكفوا أن يدخل كل  
بقره في منزل رعيها صدق البقار مع عينه أنه جابها الى القرية انتهى والله أعلم (مسئل) في بقار  
انشرت باقورته في المرى فوجت في مبطنة انسان فالتفت جابها بعد أن ترائى عن سوقها  
لترى هل يضمن ما تلفت أم لا وهل اذا ظن البقار أنه ضامن فاتفق مع رعيها على أن يزرعها بذر  
من عندهما فنتقش ما كانت أو أحسن يرى من ضمانها ولا يضمن لمقدار ما كانت تغزوا  
بقتى يكون الثابت للبقار في الحكم (أجاب) الاتفاق المذكور لا عبرة به شرعا فلا يلتفت  
إليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في الزرع أو بسوقها وقد أصابت الزرع في  
مشتها والا فهي بحما وفعل البهي مجبار بنصر النسي المختار على اقبه عليه وسلم وعلى آله وصحبه  
الاستخار والله أعلم (مسئل) في صانع يعمل وحده فذهبه امر أنفقه بقضها خاصة فادى أنها  
سرق هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن أم هو ضامن للمسرق من بيده ولا يقبل قوله (أجاب)  
هذه المسئلة راجعة الى المسئلة الاجرا المشتركة وقيل لانه اقوال الجمل أربعة اقوال عدم الضمان  
مطلقا وأنه أمين واقول قوله باليمين والضمان مطلقا ولا يلتفت الى قوله واختارنا تأخرون  
القوى بالصلى على النصف جبر اعدا بالقوازي وفي جامع الفصولين زعم القوازي صاحب المخط  
لو كان الاجبر صلي حائرا يمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان مستورا يومه بالصلى فنهذا أربعة  
اقوال كلها متصحة متى جهلها ما أحسن الفصل الاخير والاول قول أي خنيفة ر بعضهم  
قول أي خنيفة قول عطاء وطارس وهما من كبار التابعين وقوله ما قول عمر وعلى و به فتى  
احتشاما للعمرو على وصيانة لأموال الناس والله أعلم (مسئل) في رجل دفع نخالة ثوب لنفسه  
باجر ففسده ونشره على باب الدار ودخلت الدار وتركت منثورا فضاع من تضمن حيث

غاب بصرفه عنه أم لا وهل إذا سكنت ففصل لغرو واحد أو عتقت نفسها فذلك فصار بمنزلة  
الاجراء المشترك ولم يوجدهما ففصل هل تضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) إذا غاب عن  
بصره تضمن جميع قيمته اتفاقاً وإن لم يوجدهموجب الضمان وضاع من غير تقييد في الحفظ  
قالوا يجب على هذا التقدير الصلح على النصف جبراً كما أفتى بما كثر المتأخرين والله أعلم (سئل)  
في رايه بشرقيرة أسأف أن أهلها في إقامة رجل معين مكثوا فأنذروه ثم إن الثاني أقام بالتاريخ  
بغير إذن من أوليائها فضاع فورثها فاعلى من ضمنه (أجاب) لا ضمن على الأول لأنه مأذون له  
من أهلها فمما فعل وصاحب التور بالباو إن شاء ضمن الثاني وإن شاء ضمن الثالث لتعدى الثاني  
بالدفع والثالث بالاختول لا يرجع الثالث إذا ضمن على الثاني والله أعلم

### • (كتاب الولاء) •

(سئل) في معتق مات عن ابن معتقه وأبناى بن معتقه وأولاد من زوجته له مستوفاة لرجل بن  
فهل ارثه لابن المعتق أو أولاد أبناى بنه سواء أم لا وأولاد زوجته (أجاب) ارثه لابن المعتق  
لا لأبناى بنه لكونهم محجوبين به ولا للزوجة ولا لأولادها المذكورين لأنهم أم ولم يعتق بعد  
وحكمهم أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما إذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن  
ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن أم وأخوة لأم وعن ابن ابن سيده ثم مات ابن ابن سيده  
والده عن شقيقة قبل أن يتناول تركه الرقيق لكونه يعلم أن الرقيق عقار وأظهر لأن الرقيق  
عقار فهل لشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبة بمأخض أخاها من تركه الرقيق والدعوى على  
ذى الدعي لمخلفات الرقيق إن كان مكان معتقاً أو باقياً في الرقوبو بعد خمس عشرة سنة أم لا  
(أجاب) الرقيق لا يملك شيئاً وإن ملكه فكل شيء مملوك له الكوأن ثبت عقده فكل شيء  
حمله بعد عقده فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى زوجته الثمن والباقي لابنه  
ويعوث ابنه استحق ورثته ما تركه هذا الابن للام مدسه ولاخوته لأمه الثلث والباقي وهو  
النصف لابن ابن المعتق ويعوث ابن ابن المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه  
لشقيقته وما فضل فلا قرب عصية وإن لم يكن له عصية يرث على شقيقته المذكورة وأما الدعوى  
بعد خمس عشرة سنة فعدم سماعها العارض الأمر السلطاني لقبول القضاء التخصيص بالحوادث  
فان وقعت وكانت غير مستنائة من الأمر السلطاني بالمنع لا تسمع ولا تسمع والله أعلم

### • (كتاب الإكراه) •

(سئل) في امرأته ماتت عن زوج هو صغير منه وعن أبوين أكره الزوج بعد وضع الابن يدهما  
على مخلفات ما على أن يقر بأنه لا يستحق قبل نسيه منه ما حقه لايصع اقرارهم الأكره أم لا  
وتقسم تركتهما على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصع الاقرار مع الأكره إلا بالاجاع وأيضاً الأرض  
جبرى فلا يصع قوله لا يستحق قبل نسيه من مخلفات ما شأ في الزاوية وكثير من الكتب لو قال  
تركته حتى من الميراث أو برثته منه أو من حصتي لا يصع وهو على حقه لأن الأرض جبرى لا يصع  
تركه وفي جامع القصول في الفصل الثامن والعشرين دفع جميع تركه الملت إلى الوارثه وأشهد  
على نفسه أنه قبض منه جميع تركه وألده ولم يبق من تركه قليل ولا كثيراً لاستوفاه ثم ادعى  
داراً في الدومي أنه من تركه والذي لم يقبضها قال أم أقبل منه وأقضى لهما أرايت أن قال

مطلب عين البقل ورجلا  
مكاته أذن رب البقر ثم الثاني  
ثالثاً بغير إذن فضاع فور

مطلب مات عن ابن معتقه  
وأبناى بن معتقه وأولاده  
من زوجته مستوفاة  
مطلب مات رقيق عن ابن  
من صلبه وعن زوجته وعن  
ابن ابن سيده ثم مات الخ

مطلب إذا أكره الزوج  
على أن يقر بأنه لا يستحق  
قبل والد زوجته من مخلفات ما  
حقاً لا يصع اقراره

مطلب أشهد الولد أنه قبض  
جميع تركه وألده من الوصي

مطلب اذا كره الحاكم  
أهل قرية أن يكفوا في مال  
رسمين السلطنة لا يلزمهم

مطلب اذا كره صاحب  
الولاية رجل على بيع عقار  
له فالبيع غير نافذ والعبرة  
للمنفق من الأمر لا لما كتب

مطلب اذا كرهه أن  
يقوله بكذا فاقوله بكما  
أقره رجل فالأقرار غير صحيح  
وكذا الكفالة

مطلب امان تقرى بكذا  
والأقول النظام القلاني

مطلب اذا كره الحاكم  
كاتبه على أن يقر بثلاثة آلاف  
أو ديعا عنده سوابيه  
فاقول لا يتقد أقراوه

قد استوفيت جميع ما تركه والى من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دين الابه  
ألم أقبل منه وأتقني له الدين انتهى فقد علمت بذلك حصصه تحوى الزرع حتى مرأه أو علم عند  
نسيبه أنه مما تركت زوجه فاقوله أعلم (سئل) في أهل قرية أكرههم الحاكم بأن يكفوا  
في مال لرسمين جانب السلطنة العلية ولبيع عادية وقدرته على قتلهم بنهب أموالهم ونهب على  
ظنهم ايقاع ذلك عليهم أن يكفوا في كفاؤهم خسة ايقاع ذلك عليهم هل يلزمهم المالك بذلك أم لا  
(أجاب) لا يلزمهم المالك بذلك ولهم التمسح اذا زال الإكراه كالبيع ونحوه اذا علم ببلالة الحلال  
أنهم لم يمتثلوا أمره بقتلهم أو يقطع أيديهم أو يضربهم ضربا يحفون على أنفسهم أو تلف  
عضولهم فحتمتد يكون أكره امنه ولو لم يكن الأمر حلالا على ما عليه الفتوى صرح بخطاب  
علمائنا رحمهم الله واقفه أعلم (سئل) في ذي ولاية على قرية قادر على ايقاع ضرب ويوحس ملينين  
بأهلها يطلب من رجل منها بيع عقاره لم يوافقهم ايقاع ذلك به وأقره قبض عنه كذلك  
مع أن قيمة البيع اضغاف الثمن هل يتقد هذا البيع على هذا الوجه أم لا وان كتب من  
لدى قاض على مقعة الطرود والاختيار وعدم التمسح يكون الاعتبار للمنفق من الأمر لا لما  
كتب (أجاب) حيث علم ببلالة الخال أو لم يعلم به وقع به ضربا شديدا أو جاعا لم يدا الفبيع  
غير نافذ والأقرار غير صحيح فلم يكرهه فخصه ولا اعتبار للمنفق من الأمر لا لما كتب في السلطنة هذا  
وأما الرد بالعين الفاسخ فقد أفتى به كثير من علماء ناسطقا ومع الفروا جمع المتأخرون عليه  
وعلموا الأول بماه ارفق بالناس فلو دام القاضى وحكمه يتقد اذ هو قول معصم أفتى به كسعين  
علمائنا واقفه أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع ما يوطنه من وكالة شرعية فباع الوكيل  
ما أمره الموكل بهما تين وخسفتين قرشا وطله للمشتري ثم ان الموكل أرغم الوكيل وأكره  
وهذا ما حكمه وتحقق أنه ان لم يطلعه قبا أمره به أو وقع فيه ما لم يقدمه بقتلته هل يكتسب على  
نفسه ما أمره به موكله الموماليه بأنه يتحقق في ختمه خمس مائتي قرش وعشرين قرشا اقرارا كنيا  
لا وجهه شرعا من الخوف وكفله بما راجل هل اذا ثبت أن أقراره كان على الوجه المذكور يطل  
أقراره ولا يتحقق عنده الامانة والتمسح والتسليم التي باع بها ولا يلزم الكفيل شيء (أجاب)  
الا كراهية عدم الاختيار فلا صحة للأقرار مع الإكراه لان صحة تعقد قيام المجزوء قد قامت دلالة  
على عدمه والا كراهية تكون ناشئة منها اذا قال المتغير لرجل امان تقرى بكذا ولا أقول  
للقائم القلاني بلق المالا أو وجد كذا أو تقو ذلك قال في الحاوى الزاهد في كتاب الإكراه بعد أن  
وعز لنهم الاقعة قال المدون لما نه ادفع الى القمالة وأقر أنه لا شيء على والأقول انما قيل  
ذهب شخص المالك فذفع وأقر أنه لا شيء عليه فهذا في معنى الإكراه وله ان يدعى عليه انتهى  
(أقول) فإذا كان الرجل لمبر امته وهتد بعين سمع كلام العمان وقال ان لم تقرى بكذا أي شيء  
لا أصل له أعني بك الى من ياخذك بمجر دكلاي وغلب على ظن المهتد ذلك فاقول لا يلزمه  
ما أقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام أئمتنا واذا بطل بشيوت الإكراه على الوجه المذكور  
عن الأصل بطل عن الكفيل اذ قد ثبت أن لادين على الأصل يصلح أن يبطل به ولا صحة  
للكفالة من الكفيل بدونه واقفه أعلم (سئل) في ذي سرقته الكتابة على محل يكتب ما يقره به  
عما يتصل أوقع القبض علمنا ما حكمه التسليم عليه واتهمه بأن سوابيه ودع عنده ثلاثة آلاف  
من القروش فهدمنا ضرب الفاحش حتى أقر في قاض بذلك فكتب عليه مبلغ ذلك هل يتقد  
أقراره بذلك أم لا (أجاب) لا يتقد أقراوه اذ لا شرايط لصحة الأقرار فيفسد الأقرار عند نفوت

الرضا وهذا جامع المسلمين فله الامتناع عن دفع المهر للمقر له ان لم يكن دفعه وله استرداده منه ان كان دفعه لمكرها والا كراه عدم الرضا وبفسد كل امر يتوقف بحته عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والتيسار وما استكرهوا عليه ومساائل الاكراه لا تفتي على من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم تشخص فيه الابصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم العزيز الجبار والله اعلم (سئل) في بكرتها عما الخارج عليها عند ارادة دخول زوجهما الا ان تمنعها المهر من عقار وكرم ففعلت حين لم يتجدد ما من ذلك هل يتخذ بها أم لا وحكمها حكم المكرهه في ذلك (أجاب) لا يتخذ بها وحكمها حكم المكرهه قال علمنا نمنع الزوج زوجته من أهلها حتى تنبأ المهر تكون مكرهه والهبة باطله قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السد الامام عن القصة أني جعفر بن منيع امر أنه عن الميراثي أبو بها الا ان تب مهرها فوهبت خالته ما طلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك ذكر في التارخانية قتلا عن النبايع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله القرطبي الغزي في منظومته المسئلة بقصه الاقران في ثلاثة آيات مشقة على الحشوق قال

ومنع لمرسه أن تنهبا • لاهلها اصاح تقضى مأربا  
الا اذا سقط عنه المهر • ففعلها لاغ وذاقه ذكرا  
لانها قد نزلت في الحكم • منزلة المكره هذا فاعلم  
وبنظمتها وتقطيعتها في بيتين خالين عنه يقول  
وما تم زوجه من أهلها • لتهب المهر يكون مكرها  
كذلك منع والملتبه • نزعها لبعها عن يته

وفي شرح تحفة الاقران قال قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لو زوج ابنته البكر من رجل فلما ارادت ان تنكح من يته الى زوجها تمنعها الاب الا ان تشهد عليها أنها استوفت حنمها وتصرف فيمن مبراث أنها قد قررت بذلك ثم اذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه عدم صحة الاقراء لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسما والحياء يغلب في الابكار وبه افتى شيخ الاسلام أبو السعود الصمدي انتهى وأنت على علم أن البيع والشراء والابارة كالاقراء والهبة وان كل من يقدر على المنع من الاولياء غير الاب كالأب للعة الشاملة فليس الاب عبدا وكذلك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهورهن كرها عليهن وجبرا حتى من ابن ابن الم وان يعدومتى ما وجد منها منع ضربها وورعها قبلها وأهل الراسخين يعدون التسامح كره حتى يطلبون فحين القسم كما يطلبون القسم في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله الكبير المتعال نسأله صلاح الاحوال (سئل) في مرض بقاع في مرض موتها كرها لانخبا كرها عليها وماتت عن ابن صغير هل يتخذ بها أم لا (أجاب) لو وصي أنها فسخ البيع الواقع على جهة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حق العبد دونها والله أعلم

مطلب منع الولي الزوجة  
عن زوجها اكراموكذا منع  
الزوج لها عن ابويها  
فيستل البيع والشراء  
والهبة والاقراء

مطلب باعت في مرض  
موتها مكرهه وخلفت ابنا  
صغيرا

\*(كتاب الخبر)\*

(سئل) في صغيرتها وصي ادعت البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصدق بلايين أم لا وهل يشترط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ أم لا وهل تصدق في دعوى الرشد بمجرد قولها

مطلب اذا ادعت البلوغ  
تصدق بلايين ولا يشترط  
حضور الوصي وأما دعواها  
أنها رشيدة فلا بد من بينة

ويؤمر الوصي ببيع مالها ما لا يقمن منه لاهه على حق (أجب) الظاهر من عباراتهم أنه لا يعين  
 عليه عدم الفائدة في الصلح لأن البلوغ والحال هذه ثبت قولها والصلح لم يأت للتكول  
 وهي لو أقرته ثم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضها حيث كانت في من يحل البلوغ  
 فيه كافي الزيلعي والطلاصة والتأخرانية والناحية وجامع الأصول وغيرهما وما يدل على ذلك  
 جعله اقرارا وخيارا وقد كتب صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا من قال قولها في حقها  
 ماصوره ولم أر صرحا من المرأة اذا قبل قولها في حقها في الحضر والمجهول يكون بينهما  
 بلايين ووقع في الرواية انه قال صدقت في حقها خاصة وذا هو انه لا يعين عليها ويدل عليه قولهم  
 ان الطلاق معلق بخيارها وقد وجدوا فائدة في الصلح لانه وقع قولها والصلح لم يأت  
 للتكول وهي لو أقرته ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها كما سبق في حقها من الكافي  
 قريبا ان شاء الله تعالى انتهى ويعلم أيضا عدم اشتراط حضرة الوصي عند دعواها البلوغ  
 اذا فائدة لاهه لو كانها قبله لا يلتفت اليه وأما دعواها الرشد فقد قال شيخنا شيخنا  
 الاسلام شهاب الدين الحلبي في فتاواه التي أتت فيها بما هو الثابت المعلوم عليه عندنا لا يثبت  
 الرشد الا بجملة شرعية وهي حلال أو رجل وامرأتان فان بلغت وشيئة تسلم اليها مالها والا  
 لا يسلم اليها حتى يؤمن بها وحده انتهى والله أعلم (مثل) في المدون هل يباع عرضه وعقاره  
 ان لم يحصل الوفاء بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دستيهما وبيعت واحدة  
 واذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدينها يباع ثيابها ويقتضى الدين بعض ثيابها ويشتري عباقي  
 ثوبا يلبسه وهل اذا كان له ابن كفل ما يشتريه الدين يطالبه به ويحسب مع أبيه الاصيل واذا  
 كان له مسكن يمكنه ان ييجري بعباده يبيع ذلك المسكن ويشتري بالباقي مسكا يكتفيه وهل اذا  
 امتنع من ذلك يبيع القاضي نفسه لوفى به دينه أم لا (أجب) أكثر علونا لنقل في هذه  
 المسئلة ووجدت في اقتبافها من التكرار وقوعها وزيادتها أكثر الغلبة لما اطلق وضعف  
 الدين وعدم الاعتماد عليه والدين والتهاون في الاجتهاد على خلاص النعمة منه مع أنه محبوب عن  
 الجنة ما بقي عليه درهم فمما اقتبسه أولا أنه يحسب المدون الذي ليس له الاعتراض حتى يبيع عبده  
 عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يبيع القاضي ويوفى الدين بتمته قالوا وهو لها حتى وفي  
 قصص السيد قاسم قول الصحاحين يبيع من قوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيع العقار كما يبيع  
 المنقول وهو الصحيح وعما اقتبسه ثانيا قال أصحاب المدون يبيع القاضي لبيع مال له فيه قال  
 الشيرازي لان قضاء ما وجب عليه وميراثه قد ينفذ عندنا في حقيقة وقال صاحب يبيع القاضي  
 جزءا من التمسك بالامتناع ويجزئهمه قصر الباع والتاضي تصب خلاص العجز عن الوصول  
 الى حقه لاسيما من خصم لا يبال بالمثل الحرام ولا يكثر يوم اللوام قالوا وقولها ما ينبغي وقالوا  
 اذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدينها يباع ثيابها ويقتضى الدين بعض ثيابها ويشتري عباقي  
 ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من ان يحمل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن ويكت  
 أن ييجري بعباده يبيع ما لا يحتاج اليه في حال حتى يبيع في دفع الصيف والتطلع في الشتاء  
 ولا يرب أنه يحسب بالامتناع وانه بالكفاية وفي البرزاني من كتاب القاضي من العشر في الحبس  
 يتمكن المكحول لمن حبس الاصيل (الكل) قيل وكفيل الكفيل وان كانوا أقرول) وأمر الدين  
 يلفق بغير الامال وأضر في الدين من خباث لا يعمد وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله  
 أعلم (مثل) في صغيرة جدا ثم تمحصر على ما له واضعته عليه وله أن يسرق مبدرا

مطلب يبيع المدون كل  
 ما لا يحتاج اليه في الحال  
 جبرا عليه واختلفوا في ان  
 للقاضي ان يتولى البيع  
 بقره

مطلب الجدة حتى يحفظ  
 من الصغيرة اذا كان الاب  
 مسرقا

يخشي على مالهاته اذ انزع من يد جدها الاسراف وتذيره هل هي أحق بحفظ مالهاته أم لا  
(اجاب) نعم هي أحق بذلك اذا التصف بذلك منع عن مال نفسه خمساً وعشرين سنة عندنا  
حنيفة وعند صاحبها لا يدفع له مال حتى يؤمن منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه فكيف مال ولله  
والله أعلم (سئل) في شخص لا ولئى له ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى الان انه لم يكن بالغاً اذ ذلك  
ولم يثبت أنه حينئذ كان مرافقاً فهل يصح رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فينتى عليه بطلان عقد  
النكاح لكونه عقد الاخير له حين صدوره (اجاب) ان كان حين ذلك بلغ سنه ثنى عشرة  
سنة فلا يتقدر رجوعه ولا يصدق في أقل منها فلا يتقد نكاحه واقفاً أعلم

### «(كتاب المأذون)»

(مسئل) في السيد اذا أمر عبده بشراعتى بعينه كالطعام والكسوة هل يكون مأذوناً حتى  
اذا تقرب برقبته دين يباع فيه ان لم يقده السيد او اذ ارى بيعه ويشترى فسكت يكون مأذوناً  
وهل يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن أم لا (اجاب) اذا أمر بشراعتى بعينه كالطعام والكسوة  
لا يكون مأذوناً لانه استخداً ولو صار مأذوناً لتقرر واذا لم يصر مأذوناً بذلك وتعلق برقبته دين  
لا يباع فيه وأما اذا رآه السيد بيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً الا اذا كان المولى  
قاضياً بما في الظاهر ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالاذن الا في مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق  
يا بيعوا عبدي ولم يعلم العبد ذلك والله أعلم

### «(كتاب الغصب)»

(سئل) في رجل أخذ لاخر سكيناً بفراذه فاقطعت عنده ومقتصت نقصاً كثيراً فأحشا  
فيما الحكم (اجاب) ما لكها بخير ان شاء أخذها مقطوعة وضعه نقصانها وان شاء طرحتها  
على الغاصب وأخذ جميع قيمتها والله أعلم (سئل) في رجل استلم مصاعاً مشتركة  
وبين يسه واخت زوجته بفراذه من الاخت فلذا يلزمه (اجاب) يضمن قيمته من خلاف  
جنسه ان كان من الفضة يضمن قيمته من الذهب وان كان بعكسه فبعكسه ولا يجوز ان يضمن  
قيمه من جنسه الا اذا سواه وزناً فراراً من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بفراذه من جنسه  
والحال هذمه الله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها  
شيأ واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبرز شخص يطلب من  
الزوج ما بقي عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها قبض موه في قبض ما بقي من المهر وذلك على  
عامة الفلاحين وجورهم على حرمهم واكلهم لمهورهن فهل للمرأة أن ترجع على ترك ابن عمها  
بماتاوله من مهرها واستهلكه ويمنع هذا المتعرض عن الزوج (اجاب) ما قبضه ابن العم  
واستهلكه مضمون عليه لانه متعدي في ضمان تركه ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قبل  
موته كلام بهل باطل صادر عن جهل مفرط اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال حياته فكيف  
بكل به بعد مماته فالواجب على الحاكم زجر الجهال عن مباشرة مثل هذه الافعال والله أعلم  
(سئل) في رجل أخرج فرسان زرعاً فافتربها ذئب فهل يضمن أم لا (اجاب) ان ساقها  
بعد اخر اجها ضمن وان لم يسقها بعد له على ما حو المختار وعلمه القوي كفى الخلاصة والبرازية  
وجامع الفصولين وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم ظهر فيه عيب فرده

مطلب ادعى البلوغ فتزوج  
ولا ولئى له ثم ادعى عدمه

مطلب اذا أمر السيد عبده  
بشراعتى بعينه لا يكون  
اذا قبض على المهر أو يبيع  
ويشترى فسكت

مطلب أخذ لاخر سكيناً  
بفراذه فاقطعت  
مطلب اذا استلم مصاعاً  
مشتركة يضمن قيمته من  
خلاف جنسه

مطلب اذا استلم شيئاً  
من مهر بنت عمه ثم مات  
يؤخذ من تركه

مطلب أخرج فرسان زرعاً  
فافتربها ذئب  
مطلب لا يضمن مستحق  
الثور المشتري ان رده على  
بائعهم بعيب

على باعه ثم ظهر له مستحق هل أن يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له أن يضمنه لأنه يرى  
بالرد على البائع الناصب والله أعلم (مثل) في رجل باع حصاة في فرس مشتركة وسلمها لغيره  
المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها ثم ردها المشتري عليه فباعها لآخر وسلمها له فهل يملك عنه  
هل لمصلحة الشريك أن يضمنه الذي اشتري وتسلم ثم ردها أم لا (أجاب) ليس لهم تضمينه وهم  
مخبرون بين تضمين البائع أو الذي هلكت عنه حيث لم يذوقوا والله أعلم (سئل) في أجنبي  
ذبح ناقة آخر متعدي الأمان من حياته هل يقبل قوله أم لا ويضمن (أجاب) في الأجنبي  
اختلاف فيصير وقتوى في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدله وقيل في جامع  
الفصولين رافضاً للنوازل وقوائد صفو الاسلام طاهر بن محمود أنه الاستحسان فعليه القول  
قول المالك في ثقب الأمان يمينه واليمين على الذابح فاقام يقبضه المالك ضمن قيمته يوم الذبح  
والقول في التبعة للذابح يمينه والله أعلم (مثل) في رجل تعدى على رجل آخر وأخضع من منزله  
بغير إذنه وجهه لجلال من الخطبة فغره وعرج بسبب ذلك هل لصاحبه أن يسلك الجلل ويضمن  
المتعدى ما نقص من قيمته أم لا (أجاب) نعم له أن يسلكه ويضمن المتعدى النقصان والحال  
هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اجتماعا على غصب ثور واستلكا فضمن المالك أحدهما  
فيمتد له أن يضمن صاحبه الذي استهلك النصف أم لا (أجاب) نعم له أن يضمنه ذلك والحال  
هذه والله أعلم (سئل) في جملة بين شخصين تعدى عليهما آخر وشرهما بغير إذن الآخر  
ثم زال المتعدى ومكنت أماً مصحبة ثم ماتت حتماً فماذا يفعل يضمن حصته شريكه أم لا ويكون  
كل واحد تعدى على الوديعة ثم زال المتعدى (أجاب) حيث كانت في يده على وجه الحفاظ  
لحصته الشريك يزول الضمان بزوال المتعدى كالوديعة وإن كانت في يده على وجه العارية لهما  
لا يزول لم يردهما إلى الشريك والله أعلم (سئل) في أبي قبض مهر بنته الصغيرة وماتت بمجهلا  
هل لهما أن يطالب الورثة به أم لا (أجاب) لا يضمن الأب بغيره فلا مطالبة له في التركة  
والله أعلم (مثل) في رجل تعدى على فرس مشتركة حامل وغصبه من يئأ أحد الشركاء  
متعدياً أنه عليه دناءة وثقها على عاتق الجاهل فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان  
قيمة الأم أم قيمة الولد ثم كليهما أم لا يضمن واحدا منهما (أجاب) يضمن نقصان قيمة الفرس  
بالولاد قولاً يضمن عندنا قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يتعنه بعد طلبه والله أعلم (سئل)  
في رجل أوسق فرساً مشتركاً على دين له عند أحد الشركاء فطلب الشريك من الشريك ردها  
منه فقال على ردها لولا الطومان ضاعت عنه فعلى هل يصح ذلك ولا يزمه ضمان حصصهم  
أم لا (أجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب العين المقصوبة ونحوها صحيح وليس من باب  
الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة قرايط باع منها حاجة  
لا تروى لموها فباع هذا الآخر لا تروى العشرة قرايط وسلمها مع واحد من تاجها ثم هلكت  
عنده هذا الآخر فهل يضمن المشتري الأول قيمته البائع التي هي الخمسة قرايط وعلى  
من عنده التاج رده حصته في الموجود منه وضمان ما حققته منه المتعدى أم لا (أجاب)  
البائع الأول يضمن من شيء من المشتري قيمته الباقية في الفرس لتعدى الكل بالتسليم  
واتسليم وحق البائع المذكور في التاج بقدر القرايط الخمسة في الأداة يبطئ بيمين هو  
في يده أن يثابعت عنه وإن هلكا فضمن قيمته من شيء من المشتري وتسلم الأربعة وسلم لوجود  
القبض الموجب للضمان وإن كان الزو في باب الغصب غير مضمومة لأن محله إذا لم يقع عليها

مطلب باع حصته في فرس  
مشتركة فردها المشتري  
ثم باعها لآخر وسلمها  
فهلكت

مطلب باع ناقة آخر متعدياً  
الأمان من حياته

مطلب أخذاً لجل بغير إذن  
صاحبه وجهه فغره بسبب  
ذلك

مطلب غصبا لثور أو أسلكه

مطلب إذا استعمل أحد  
الشركاء الهمة بغير إذن  
الآخر ثم مات بعد ذلك  
لا ضمان عليه

مطلب مات الأب بمجهلا  
ابنته الصغيرة

مطلب غصب فرساً حاملاً  
مشتركة من يئأ أحد الشركاء  
ثم ولدت ومات الولد ونقصت  
قيمة الأم

مطلب أوسق فرساً  
مشتركة من يئأ عند أحد  
الشركاء فطلب من عليه الدين  
أن ضاعت فعلى

مطلب له في فرس عشرة  
قرايط باع منها حاجة لا تروى  
فباع المشتري العشرة لآخر  
وسلمها مع واحد من تاجها  
ثم هلكت



مطلب من خدع امرأه  
رجل يبيع حتى يردّها أو  
يموت في الحبس  
مطلب إذا امر القاضي  
ترجعاتها ياخذ من آخر مال  
بغير وجه فالضمان على  
الترجعات

مطلب إذا استهلك حنطة  
فصلح ربه على دراهم قبضها  
في المجلس ثم أقترضها للغائب  
صم الصلح والقرض  
مطلب للمودع أن يخاف  
غائب المودعة  
مطلب تيمارى أقترض  
من أرضا جوبا فزرعها ثم  
استأمره أهل الحرب فوضع  
التيمارى يده على بقرة وزرعه  
مطلب رجل له عاقل بقر  
وضع فيه قربة فلها آثر  
مطلب التي تراب مصبته في

أرض رجل  
مطلب إذا أمر جماعة رجلا  
أن يدفع عنهم مال المصادرة  
يرجع عليهم  
مطلب إذا باع للبتضع  
البضائع وخلط عنها جاله  
فعلل المشتري عليه ما أخذ  
منه بعض دراهم يكون من  
ماله

مطلب إذا أخذ من غلب  
من التركة ما لا يكون على  
الشكل

غضب أما إذا غصبها من يد الغاصب غاصب ففي مضمونة على غاصب الغاصب كما أوضحته  
في بعض الحواشي فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأته رجل زانما أنه قريها وقرق  
بينها وبين زوجها فهل يجرى على زوجها أم لا (أجاب) يجرى على زوجها البعلها قال علماؤنا من خدع  
امرأته رجل حتى قرق بينها وبين زوجها يجرى حتى يردّها أو يموت في الحبس فقبله في منع الغفار  
عن الخلاصة وغيره والله أعلم (سئل) في رجل خدع امرأته رجل وقرقها فيه وبينها غدا  
بليزهما (أجاب) يجب أن حتى يردّها عليه أو يموت أو ناك صرح به في الخلاصة وغيره هاذكره  
في منع الغفار في كتب الخنايات ولا شبهة في وجوب التزير عليها لأنه في كل مصيبة ليس فيها حد  
مقدور وهذا من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في قاض ظالم أمر ترجمته الموكل ياخذ ما يسمونه  
محصولا أن ياخذ من رجل ما لا لوجه لا خنفا فآخذ هل يضمن الأتخدام القاضي (أجاب)  
يضمن الترجعات لا خذ لعدم صحة الأمر وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن إلا أمر لا سيما إذا  
كان المأمور لا يخاف من المولى لم يتحمل الأمر ما كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له شرعا  
والله أعلم (سئل) في رجل غصب حنطة واستهلكها ثم صلح ربه على دراهم بمقتضاها  
في المجلس قبل التفرق ثم أقترضها للغائب فهل يجوز الصلح المذكور أو القرض المزبور أم لا  
(أجاب) نعم يصح الصلح والحال هنو يطالب الغاصب بما استقرضه ويحبس إذا امتنع  
والله أعلم (سئل) في رجل غصب المودعة من المودع هل للمودع أن يخافه أم لا (أجاب)  
نعم له أن يخافه والله أعلم (سئل) في رجل تيمارى أقترض من أرضا حنطة وشعرها وذرّة  
فزرع ذلك في أرض موصاف المزارع فاستأمره أهل الحرب ووضع التيمارى يده على بقرة وجارته  
وزرعه وصارى يستعمل البقر في الحرث والنبات مدقت سنوات حتى مات البعض وقصت  
قيمة البعض فهل يضمن التيمارى قيمة الهالك وقيمة الباقي وماتوا له من غلته وليس عليه  
سوى مثل ما اقترضه أم لا (أجاب) نعم يضمن التيمارى قيمة ما هلك من البقر وما نقص من قيمة  
ما بقي يوم غصبه وعليه رد ما تأوله من الغلال وعلى المزارع مثل ما اقترضه من الحنطة والشعر  
والذرّة والله أعلم (سئل) في رجل له عاقل بقر وضع فيه قربة فلها آثر هل يضمن أم لا  
(أجاب) لا يضمن فقد ذكر في جامع الفصولين وغيره أن من حل رباط دابة لا يضمن لعدم الإضافة  
إلى فعله وهذا خبرته والله أعلم (سئل) في رجل ألقى تراب مصبته في أرض رجل حتى دار  
كوماه يقرض عليه رقعته منه أم لا (أجاب) يقرض عليه رقعته ويختلصه من ملك الغير  
والله أعلم (سئل) فيما إذا صدر إلى جماعة فقالوا لرجل خلسنا من مصادرة فدفع عنهم  
مالا هل يرجع عليهم أم لا (أجاب) نعم يرجع عليهم إذا ثبت أنهم قالوا له ذلك وأنه دفع عنهم  
مالا لا خلاص لهم إلا بغير قدر رؤسهم والله أعلم (سئل) في مستضع باع بضائع الناس  
وقبض ثمنها وخلطه ثم أن مشترها تعلق على المستضع بعد خلط البضائع بأن فيها غلثا واستعان  
عليه بشرطى متطلب أخذ له منه أربعين قرشا قهرا فهل هي من ماله أم من مال أصحاب البضائع  
بقدر بضائعهم (أجاب) هي من ماله لأن ماله لم يخلط الثمن صار مستهلكا له وبقي الضمان  
في ختمه فلأخذ من ماله والصمان مقر عليه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة  
وتركة وبعضهم غائب فأخذوا قهره وغلبه من التركة ما لا غصب عليهم هل يخص به الحاضر  
فيضمن للغائب حصته أم يكون على الكل (أجاب) هو على الكل ولا يخص به الحاضر  
حيث لم يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغائب والله أعلم (سئل) في رجل له في أرض وقف

حصة جريسة نحو حقير المين هل فان يحرقها جميعها ويستغلها دون اصحاب البقية أم ليس له  
الا بقدر حصته (أجاب) قلنا

نعم ماله الا الذي يستحقه • وذلك تخفيف البس لا غير ذلك  
وينسخ شرعا أو يضمن زيادة • لمحيث كان الامر ما في حوالها  
وباريد خبر الدين زامن خطه • ربحك امداد ايقبه المهلكا  
والهام مافيه الصواب لطالب الجواب فمضى بالهداية سالكا  
سليمان الا فأتت وصيكت فعله • وبالم تكن رضاه في الدين تاركا

(سئل) في منافع العتق للاستغلال اذا مات المالك بعد مئتين هل تبطل أجرة تلك السنين بموته  
أم لا (أجاب) لا تبطل بل واره يقوم مقامه في طلبها وان قلنا بموته تبطل الاعداد • والله أعلم  
(سئل) في ذي شئ عليه أنه في مساحة لغيره جوار تلكه بغيرانه مالها هذا يلزم شرعا  
(أجاب) يلزمه رفعه عنه حيثما سكن بلا ضرر يضره غيره • بان لا يكون ضرر كاعليه فسقطه  
وبسمل الساقط لكتما فارغ عن سائه • والله أعلم (سئل) في شجرة تروتن هلكت وبنت من  
عروقها أغصان فعهدها رجل فقلقت فركبها فآثرت بمار كرهاها هل الثمرة للذي ذكر أم لرب  
العروق أم لهما (أجاب) الثمرة للراكر لانها من ملكه قال في الحاوي الزاهد (رح) وصل  
غصنه بشجرة غيره وهو ما يقطع من غصنه أو يشر من خلفه لتوصل به الشجرة فأثر الوصل  
فهو له والثمره لصلبها انتهى وذكر أقوال آخر لكن القلب يطمئن لهذا القول اذا لاصل بقام  
ملك المالك ولا وجه لتلك مال الغير بثل هذا وقيل عن اسرار نجيم الدين العلامة ما قلته غصب  
شجرة غصير وقطع رأسها فركب غصنه في خلفه أو شقها وترك في نفسها في موضع القطع فأثر يعني  
الغصن فأثر للراكر القاصب وعليه قيمتها بقطوعه وقيمة ثمرها بكون الركا من صلح لتناول

بن آدم وقيمة أرضها ان ضررها قلها وقد قدقنا ما تعلق من بالنفس والله أعلم (سئل) في من اربعين  
في أرض سلطانية من عاداتها مازرع الخنطة والشعير وما أشبههم من الحبوب بالارض شجر  
خروب وبقوة نابت من غير نبات أحد ركز أحدهما لحاف من لحافه خروب فآثر هل لشريكه  
في مزارعة الحبوب ان يشركه في الثمرة المذ كور قأم لا (أجاب) ليس لشريكه في مزارعة  
الحبوب بشركة معه فيما ركز من لحافه خروب أو غصب لحاف من خروب الغير كما هو ظاهر وهو  
مصرح به في الحاوي الزاهد (سئل) في حرث أن أخذ من جمل على آلة الحرث بلا اذنه  
وأخذها حرثا آخر ودفعها لصي يعقل معه سكين فأتلاه هل له فركه فأخذها لصي  
وحرث به ففرضها سكين فأت من فخره فبق الضامن منها لها (أجاب) اليد المتربة على يد  
الضامن بدفعها فارب البهجة ان يضمن من شامتهم فان شامع من الصي فهو أي ماضن في ماله  
ان كان له مال فان لم يكن له مال فطرة الى ميسرة ولا يلزم أحد من آثاره والله أعلم (سئل)  
في رجل ركب فرس مديقه بغيره ودرت عليه أول النهار ومات عنده آخره فأدعى بغيره  
بسبب أنهما ماتت بركوبه وهو يشكو ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قول هو لا ضمان عليه  
الا بئنه تهد عليه بعد الذي أم لا (أجاب) لا ضمان عليه الا بئنه والقول قوله بينه  
أنها لمقت بسبب كونه والله أعلم (سئل) في متعلب استولى على قرة وأخذها غصبا  
مستحقها وركل من جابهه رجلا بغير علمه فهل المستحق القرة المستحق على الوكيل  
المذكور وأخذ القرة منه أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك وهو غير تامودع الغاصب وقد تقرر رضى

مطلب ليس له ان يحرق من  
أرض الوقت الا بقدر حصته

مطلب أجر المالك المصد  
للاستغلال ثمرات بعد مئتين  
من غير أخذ الاجرة  
مطلب من بنى في مساحة الغير  
يلزمه الرفع ان لم يضر  
مطلب شجرة تروتن هلكت  
وبنت من عروقها أغصان  
فعهدها رجل وركبها فآثرت  
فالثمره للراكر

مطلب في حرث ارض في أرض  
سلطانية وبها شجر خروب  
من غير نبات أحد ركز  
أحدهما لحافه خروب  
فآثر  
مطلب أخذ من جمل بهجة  
رجل بلا اذنه ثم أخذها منه  
آثر ودفعها لصي فهرث  
منه فخيرها

مطلب ركب فرس مديقه  
بغيره ودرت عليه أول  
النهار ومات آخره

مطلب استحق الثروة  
الدعوى على وكيل المتطلب  
عليها

باجماع علمائنا والله أعلم (سئل) في سفينة دخلت الحصة الى غرضة فاذا ظهر المراكبة شيئا لمعلم افتاد ربح في اثنائها فكش واشتغل المراكبة بظواهرها سلبهم وادّعتهم ولرجل تاجر بداخلها الرزيرة فصاح عليهم أن اخرجوا الى باقي وسقي فاستقر واذا اخرج أساليبهم ودخل المالك الى السفينة من هياج الرغ وتلف فقبل يلزم المراكبة فمعلم ما تلف للتاجر أم لا (أجاب) لا يلزم المراكبة فمعلم ما تلف للتاجر وكل شيء علم فهو مال الكهوا لله أعلم (سئل) في الراعي اذا قترط وقتن المربي بما ادعاه المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمة من الضمان كثيرا وقل أو مثل ما ادعاه هل للمالك أخذه أم هو ملك الراعي بما ضمن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المضمون ولا خيار للمالك بغير رد العوض وأخذ من بين امضاء الضمان والحال هذه لانه صار ملكا لمن أملا كونه ملكا فبقية برضاه حيث علم له ما ادعاه والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا آخر بغير اذنه فرض ومات بسبب ذلك هل يضمن ويعزر أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمته بالقيمة ما تلفت ان مات عنه وان رده من رضاه من نقصانه ويبرأ بقدر ما رد كما صرح به في النائية في الاجابة من فصل فيما يكون قضعا للدهاء ويلزمه التعزير والله أعلم (سئل) في غرضة من عادة أهلها ارسال خيلهم في المربي وصار ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك ما ارسال القرس المشترك أم لا لاذن فيه دلالة (أجاب) اذا تلفت وكان الا ارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لوضاعت أو اكها ذنب اذا المعروف عرفا كالشرط شرط واعلم ان حصة الشريك في القرس في نوبة الشريك أمانة كالوديعة قال في جامع الفصولين داخلا لقوائد صاحب المحيط سبب دابة الوديعة في الصرا هل يضمن اذا تلفت لاروايه لها في الكتب فقيل يضمن لتعديه بالارسال وقيل لا اذلو ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف الوضاعت أو اكها ذنب ضمن للتضييع انتهى وموضوع ما فيه فيما لم يجر العادة فيه واذا قال في ضمان المزارع ولو ترك البقرة ترى فضاع اختلف فيه المشايخ وفتي بأنه لا يضمن والفقهاء أنه مأذون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا يضمن بالضائع وأكل الذئب أيضا كالا يضمن بالتلف ولو لم يكن معهودا فالضمان بالضائع وأكل الذئب مقرر وبالتلف ضمن من الخلاف ما تلف والظاهر في عباراتهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان فافهم والله أعلم (سئل) في شريك ترك قرس الشريك ترى في المربي كما هو عادة أهل القرى فضاقت ثم وجدها أحد الشريكين بعد شهر وزعم أنها ألفت حينئذ بسبب ضاعها ويريد أن يضمنه حصته فيه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه هذا والمصرح به في جنين البهية اذا لم تنقص أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم (سئل) في غنم ألفت ذرعا هل يضمن مالكها قيمة ما رعه أم لا (أجاب) نعم يضمن لوساقتها ولو قترها للزرع بحيث لو شامت تناولت منه يضمن القيمة لأنه بقي والقول فيه قول السابق يحسنه والبنية على صاحب الزرع في دعوى الزائد عما يقول الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حرث أرضا آخر بملك منافعهما بغير اذنه وزرعها فظنوا أن كل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع به فنعمن ذلك معتلان أصول فقهه بآفة فيه هل يجب على قلعها وترفع يده عنها أم لا (أجاب) ترفع يده بالتعدي بسبب كونه متعلنان السابق اليها آخر مناصها من المأثر المتعدي عليها ومن سبق يده الى المباح فهو أولى به وقد أبيت منافعهما للزرع وصبق بمثل هذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعدي والله أعلم (سئل) في ذئب شوكه وتغلب خفف حقا لرحى وقصوه طل منافعهما ولا قدرة لارباب الوقف على منعه لشدة تجبره وشقاوته يعلم ذلك جميع أهل ولايته واتسب ايضا الى بعض الجور يحتمو عطلها واستقر في يدي

مطلب ثلثون ربح بعد وصول المركب فامر التاجر المراكبة باخراج وسقه فتشاكلوا بأساليبهم الى ان ألقاه المالك مطلب قرط الراعي وضمن المربي بما ادعى المالك أنه القيمة ثم ظهر وقيمة أقل أو أكثر أو مثل ما ادعى

مطلب استعمل ثورا آخر بغير اذنه فرض ومات بسبب ذلك

مطلب في الشريك والمزارع اذا ترك البهية ترى فلفت أو وضاعت أو اكها ذنب

مطلب لاشي في جنين البهية بل يجب نقصان الام

مطلب يضمن المالك ما تلفت

الغنم من الزرع لوساقتها

مطلب لو زرع أرضا آخر

بملك منافعهما بغير اذنه ترفع

يضمنها لاشي سبق يده

الى المباح فهو أولى به

مطلب في ذئب شوكه خفف

سقا لرحى وقصوه عطلها

واستقرت في يدي الشوكه الى الا نويدهم بجهة الخ

الشوكة الى الآن وزعم الباطل وبسببهم جعلها لصادق فلا ن وفلان وفلان الناظر الشرى  
مع فلان وفلان من الشكير على ان يعمر وها من مالهم وشقوعها وعليهم في كل ستخسة  
عشر قرشا وفي ذلك غاية الفتن القاحش فالحكم الشرى (أجب) أما خفيض السقف  
فهم من قيل الظل والعصف فلان كان قد أعله كما كان قد دبر من الضمان وبقي عليه اسم  
العدوان وبزهاجرة المثل من تاريخ موضع يده العادية الى الآن لان منافع الوقف مضوفة على  
ما اختاره المحققون وكذلك منافع مال التيمم تكون وأما الحقة التي بيد الخليلين فلا عبرتها  
حيث كتبها الظاهر العيان وماذا بعد الحق الا الضلال وبيع الهتان فالواجب على حكام  
الاسلام رفع يد أهل الاعتداء وتقرير يد أهل الاعتداء ولو بالاحانة والايام فلان ردة  
الامانات الى أهلها أمر الله تعالى به ووجب الثواب الجزيل لصاحبه والله أعلم (سئل)  
في فريسة منها أحد الشريكين عن الاخر في فريسته فقبضها منه صاحب متغلب هل يضمن قيمة  
حصه أم لا (أجب) نعم يضمن لانها لم يمتعه والحال ههنا هو ان ياتي سابقا سئل لوقال أحد  
الشريكين هل يملك في فريسته وأقام يمينه عليه لا يضمن ولا يخلص ولا شك أنه اذا ثبت متغلب فريسته  
ضمن يمينه والله أعلم (سئل) في قرية سوتها وأراضها البيت المال ومن سبقت يمينه من الزرع على  
مسكن أو مفتاح فهو أحق به من غيره هل اذا دخل منها أحد حذر اربعها وتركها مائة سنين اختارها  
منه ثم رجع فراه غيره في مسكنه او مقبلته الذي كان في تصرفه سابقا له اذ عاها عنه أم لا  
(أجاب) لا لو الحال ههنا لم يمسكها قط وحقها لترك الاختيار والله أعلم (سئل) في شخص  
طلب منه ان يخدم انسانا فامنع فأع عليه بذلك فقال ان خدمت انسانا فاعلى لوقف الخاصكة  
خسوت قرشا ثم خدم انسانا هل تازمه النسون وفيها ناخذها التلمة ويسعون كسر الفدان هل  
هو حرام بكفر مستحله أم لا (أجب) لا تازمه النسون وأما ما يسي كسر الفدان فهو حرام قطعي  
يكفر مستحله والله أعلم (سئل) في رجل زجج شاة غيره فأخذها المالك مذحوق ويريد أخذ  
بقرة الذابح في تطير قصان الشاة الذابح هل له ذلك أم لا (أجب) ليس للمالك الشاة بعد أخذها  
مذحوقة الا تضمن الذابح قصانها بالذبح فينتزك كانت قيمتها وهي حية وتغرالى قيمتها وهي  
مذحوقة فيضمنه ما قصته وليس له ان تعرضه في غير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل غصب  
شاة فذبحها ثم ان آخر أخذها مذحوقة واستهلكها هل لصاحبها ان يضمن الذي أخذها مذحوقة  
قيمتها يوم غصبها مذحوقة أم لا (أجب) نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلكها التبعيد  
عنها قيمتها مذحوقة يوم غصبها وهو يضمن الغاصب الا ان ما قصها بالذبح ولا يرجع واحد  
منهما بما غصب على الاخر وان شاة ضمن الغاصب الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على  
المستهلك بقيمتها مذحوقة يوم غصبها المستهلك والله أعلم (سئل) في سيل جرى من ماء المطر فدخل  
في خاوية ثم قصر فالتب بعض فخاره هل يضمن جوارحه ما تلفعه او ما انهم من الخاوية أم لا  
(أجاب) لا يضمن شي هلك بسيل جرى من ماء المطر نفسا كن او مالا اذا لصنع لاحد في فكيف  
يضمن ما حدث لا قاتل يضمن بسببه والله أعلم (سئل) في رجل اوسق بقرة آخر متوهما له  
عليه ياتم ردها اليه ولم يسلمها الى أحد فخرجت منه وضاعت هل يضمن أم لا (أجب) نعم  
يضمن والحال هذه قال في جامع الفصولين ردها الى الوديعه الى بيت المودع والى من في عهده قبل  
يضمن ويهتق اذ يرض بفسده وقيل لا يهتق اذ رد الى من قبل المالك رد الى المالك من  
وجهه لامن وجهه والضممان لم يكن واجبا فلا يجب بسبب بخلاف ما عاب والمستهلك بخلافه

مطلب فريسة منها أحد  
الشريكين عن الاخر  
فقبضها منه متغلب

مطلب في قرية ليت المال  
من سبقت يمينه الى مسكن  
او مفتاح فهو أحق به بقرتها  
واحد مائة سنين اختارها

رجع

مطلب قال ان خدمت انسانا  
فغلبت خسوت قرشا لوقف  
الخاوية

مطلب اذا أخذ المالك الشاة  
مذحوقة ليس له الاتصاف  
النقصان

مطلب غصب شاة آخر فذبحها  
ثم أخذها آخر مذحوقة

مطلب اذا تلف سيل المطر  
نفسا او مالا لضممان على  
أحد

مطلب اذا رد الغاصب  
المقصود له بيت المالك  
الاول من في عهده لا يبرأ من  
الضمان وأما المودع فقيه  
خلاف

لا يبرأ اذ الضمان منه كان لازماً فلا يبرأ بشك ومسلماً مسئلة الغاصب فهو ضامن على كل  
الاقوال واقفه أعلم

﴿فصل في السعاية والاعونه﴾

(سئل) في رجل أرى من يأخذ كل بقلة أو فرس غصباً عن صاحبه يحمل رجل فيمن ذلك المسلم  
وقال له بهذا الحمل كذا وكذا فخذته فخذته بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعاً (أجاب) يلزمه  
شيئاً ثم أحدهما التعزير بالبيع لا ارتكابه معصية من معاصي الله تعالى وهي أذية المسلم وظلم  
الغاية وظلمها أشد كما صرحوا به والثاني الضمان اذا تلف المأخوذ كما أفتى به أكثر المتأخرين من  
علماء الحنفية قطعاً لفساد السعاة والاعوان ولأنه لما تحقق أو غلب على الظن إيقاع الفعل  
وأخذ المال بالسعاية والاعوان صار كالتلف مباشرة فوجب الضمان ولظهور ذلك كان في  
غاية الاستحسان لئلا ينكر أن له قلب سليم من كل انسان واقفه أعلم (سئل) في رجل دخل بين  
ابني عمه متضاربين ليصلح بينهما فافتري عليه بالكذب احدهما لمن يفرم ونسبه الى انه يفرحه  
فأخذه فخذته الحالك وضره من باموئلا وجسبه وأخذ منه مالا وأما هذا يلزم الساعي  
(أجاب) يلزمه التعزير ولا ارتكابه معصية كرفيه معصية الله وضمان ما غرم من المال استصفاً اذا  
هو بسعاية وشكواه كانه القاطن في النار النجاء وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد الاعونه  
والسعاة واقفه أعلم (سئل)

مطلب رجل سعى في أخذ  
مال الغير

مطلب اذا سعى باخر الى  
الحاكم ففرمه الحاكم يعزير  
الساعي ويضمن المال

مطلب يضمن الساعي

يا أيها العالم المرضى سيرته \* فاذا الجواب عن الساعي الشقي الجليح  
يسعى بشخص لذي ظلم ليلكه \* فياخذ المال قسرانه بالزح

(أجاب)

أفتى بتضمينه حد اذن مذهبنا \* للارأوا وجهه أضوا من الوضع  
لانه مثل من ألقى بصاحبه \* عندا ليلكه في اسوا البرح  
كأنه شاهد في الاقطار أجمعها \* وفيه من يبلغ الاضرار والترح  
قد قاله العبد خيرا الذين معتقفا \* بالذنب لكن يرجي الختم بالنصح

(سئل) في رجل اتهم آخر أهجه الى امرأته بقصد الفاحشة وسعى به لحما ثم ساسه كأنها ففرم  
ماليه بسببه هل يضمن الساعي ما غرمه المسي به بسبب السعاية المذكورة أم لا (أجاب) نعم يضمن  
الساعي والحال هذه واقفه أعلم (سئل) في رجل سعى باخر الى ذي سياسة عرقية قائلاً انه خطب  
على خطبتي ففرم ماليه بسبب هذه السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه بمشروعاً أم لا  
(أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة لا سيما وقد قصد اضراره وأذيته بالرفع فعل يفرم  
بمثل ذلك ضار في غير الرفع الى أهل الشريعة المراء والملة الزهراء فخص مرض في قلبه وخبث  
في فؤاده وما كمل خطبته عن غير هابل اذا استوفيت بشر وطها ومن جلتها تسمية المهر ورضا  
الخطوبة والكفاه وأمواراً وشروط يطول الكلام عليها حتى يستوجب الخطا طب الثاني  
ارتكاب المخطور ومع استيفائها الشروط اذا رفع الى من يعززم مع تحقيقه أو غلبه ظنه بالتعزيم  
يجرم الرفع ويستوجب الراجع به التعزير لا ارتكابه الحرمة واضرار عن الشرع الشريف نريد  
من الشرف والحرمة والله أعلم (سئل) في رجل سعى باخر لرجل من اشقياء البادية القادرين  
عليه سعاية خارجة عن الشرع ففرمه مالا هل يضمن أم لا (أجاب) نعم له ان يضمنه لانه سعى به الى

مطلب يضمن الساعي

مطلب من سعى باخر الى ذي  
سياسة قائلاً انه خطب على  
خطبتي ففرمه مالا يضمن

مطلب سعى باخر لرجل من  
اشقياء البادية ففرمه مالا

مطلب ذي سبي بذى الى  
حاكم سياسة قفرمه

مطلب رجل له دابة سبي به  
رجل الى الحاكم وتلم عرضه  
يعز الساعي وجوزا بوشباع  
قله

مطلب جماعة سعو الى الحاكم  
برجل فاخذ جميع ما في حاصه  
مطلب سبي باخر الى من  
يعزم بالسعاية قفرمه  
مطلب سبي باخر قاتلا انه  
يرى بجرح المسلمين قفرمه  
المسي اليه مالا

مطلب قال الرجل لحاكم  
السياسة فلان قتل قبلا

مطلب ترك مطلب الاشهاد  
مع امكاته بمطل فشفعتوا  
بوكيل او كلب او رسول

ظالم يأخذ مجرّد كلامه فدخل في قوله سبي به الى ظالم قفرمه يضمن كما هو ظاهر والله أعلم  
(سئل) في ذي سبي بذى الى حاكم سياسة قفرمه بعتل سعائه قفرمه بسبب سعائه ما لاهل يلزمه  
ضمان ما عزمه بسببه أم لا (أجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعاية الكاذبة كما أتت به بقول علمائنا  
المؤخرين حسم القصاد قال في البرازيه قال محمد يضمن وعليه القنوى ذكره البرازي في آخر  
كتاب الجنائيات وغيره وأقول ما أقربه للصواب لنا هاهنا من عدم التفحص عن أخذ المال  
لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال والله أعلم (سئل) فدرجل له دابة وعرض ويأوى  
اليه الضف والمساقر ويؤمنه الناس على أشياءهم أو دعه عنده مباشر قريته خبطة فسي به  
بعض من لا يخاف الله تعالى وكب الى الحاكم ان المباشر كل خطتك وأعلم مودعه بأعضائها  
ككذاب وكذا بواقد او امره بذلك اضرا او اعطى لو لم تعرض بذلك فذا يلزمه (أجاب)  
يلزمه بل بلغ انواع التعزير وقد جاوز السيد أبو شجاع من علمائنا قله قال لاه عن سبي بالقصاد  
في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر بنى الله عنه انسى ما المثلث فقال وما المثلث لا بالث  
فقال شر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان ثم في ثلاثة نفسه وأخاه وامامه بالسبي  
اليه وهذا القدر كاف في قصبه ومذمته والله أعلم (سئل) في رجل من دمياط وجعل يمتا في  
حاصل بعا وكليس به أثر يدل على انه قبيل فأوقع حاكم العرف القبض على أهل بلده وعزبهم مالا  
فسي جماعة منهم عنده بقباب أنه شر من له حاكم بعا فيه كذا فعدموه واخذ جميع ما هو به  
هل يضمنون بسعائهم ما أخذهم أم لا (أجاب) نعم يضمنون بسعائهم لشهور أن الحاكم العرف  
يأخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من شله في مسائل السعاية يفهمه من له أدنى فهم في  
التقوى والله أعلم (سئل) في رجل سبي باخر الى من يعزم بالسعاية الكاذبة قاتلا فخرى  
وتعتلى على قفرمه مالا بسعائه الكاذبة هل يضمن الساعي أم لا (أجاب) نعم يضمن على ما أتت  
به المؤخرين قطعا بالسعاية الكاذبة واخاذه الناس لقنوى وجهه الاستحسان الذي هو القصاد  
انلنى وأتم به وجهه المقيم من حسم مائة القصاد والله أعلم (سئل) في رجل سبي باخر كذا  
عن من يعزم بعتل سعائه قاتلا به أنه يرفى حره المسلمين ويسرق أموالهم الى غير ذلك وغيره  
بسبب السعاية مالا فدل والحال هذه يضمن ما عزمه المسي به ويلزمه التعزير أم لا (أجاب) نعم  
بضمن ذلك ويجب تعزيره في البرازيه كان السيد الامام أبو شجاع يقول شلب قاتل الاعوة  
وكان يفتي بكفرهم قال معاشيها واخاها المشايخ أم لا يفتي بكفرهم وجوزا القتل لا يدل على  
الكفر قال الله تعالى انما جراه الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعوة من اغلارين انه  
تعالى ورسوله اه ومنه في مشتل الاحكام وجميع القناوى وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل  
مسك حاكم سياسة يفرم بالسعاية قاتل فلا يقاتل قاتلا قاتله كذا هل يضمن سعائه ويضمن ما عزمه  
فلان أم لا (أجاب) نعم يضمن ويعتد سعائه قال في البرازيه قال الاستاذ سبي واشى الخليفة  
بان فلا نامت عن ولد صغير ومن قتل اخليفة الولد أئبته الله والمال كره الله والساعي دمره الله  
فقال السامعون الخليفة يرحه الله اه فهذا صريح في أن قوله مات عن ولد صغير ومال سعائه  
كيف بقوله فلان قتل قبلا والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(سئل) في شفع مع بيع المشفوع فعمد الى المحكمة ومطلب الشفعة عند القاضي بعد علم

المواثيق قبل طلب الاشهاد على أحد المتبايعين أو عند المبيع فهل حبس أو ضرب عن طلب  
 الاشهاد مع تمكنه الى الطلب عند القاضي تحل شفعة أم لا وهل القول قول المشتري في عدم  
 طلب الاشهاد أم قول الشفع (أجاب) صرح علما قاطبة أنه متى تمكن من طلب الاشهاد  
 على البائع إذا كان المبيع في يده بعد أو على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم  
 يشهد بطلت شفعة قالوا ضرب عنه ومضى الى المحكمة استداء وطلب عند القاضي بطلت حتى  
 قالوا لو كان الشفع في طريق الحج فطلب طلب المواثيق وبجز عن طلب الاشهاد بول وكيلابه ان  
 وجدوا الا يرسل رسولا أو كتابا ان أمكن وان لم يفعل ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفعة وذلك كله  
 منهم صاعلي طلب الاشهاد واعلاما بأنه متى ضرب عنه مع امكانه بطلت شفعة والطلب عند  
 القاضي متأخر عن الطلين أي طلب المواثيق والاشهاد فإذا أقامه عليهما أو على أحدهما بطلت  
 شفعة وليس في هذا اختلاف بين المتأخمين ما علت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين لقني  
 وقال الشفع طلبت كان القول قول المشتري بحلف باقائه أنه لم يطلب حين لقني صرح به في ضم  
 العقار بقتل من الخاتبة واقفه أعلم (سئل) في اخوة لهم أرض مغرسة ورجل أرض مغرسة  
 مجاورة لها وطريق الكل واحد باع الرجل أرضه هل لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها  
 خراجية (أجاب) نعم لهم الاخذ بالشفعة كونها خراجية لا يمنع ذلك اذا خراج لا ينافي الملك  
 ففي التارخات وكثير من كتب المذهب وأرض الخراج مملوكة وكذلك أرض العشر يجوز بيعها  
 واقتافها وتكون مزاكس أو مالا كفتنت فيها الشفعة وأما الأراضي التي حازها السلطان  
 ليست المال ويدفعها للناس من اربعة لا تباع فلا شفعة فيها فإذا ادعى واضع البدن ان تلقاها شراء  
 أو اثارا أو غيره ههنا من أسباب الملك أنهم لم يملكه وأنه يؤتى خراجها بالقول له وعلى من خصه  
 في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة  
 وقوعه في بلادنا صاعلي تقع هذه الامة فادفع هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين  
 والله أعلم (سئل) في الأراضي التي حازها السلطان ليست المال ويدفعها من اربعة مملوكة  
 للمزارعين من الحارح من ههنا من زرع أو غرس وتوارثوها هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا وإذا  
 بيع البناء أو الشجر يجوز أم لا (أجاب) سعيها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة وإذا بيع البناء  
 أو الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيه حق والله أعلم (سئل) في بيت يبيع وله  
 شفع أشهد على طلب الشفعة فورا ثم تركها شراها للحكم (أجاب) أعلم أن الشفع اذا  
 أتى بطلب المواثيق والتقرير وأخر طلب الاخذ لا تسقط شفعة في ظاهر الرواية وان أترأد  
 الطلين المذكورين أو لا سقطت لأن الواجب على الشفع اذا علم بالبائع أن يشهد على الطلب  
 فورا فان أشهد على المشتري أو عند العقار أو على البائع والمبيع في يده لم يسلم للمشتري بعد صم  
 وناب مناب الطلين ثم لا تسقط بعد ههنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان  
 أتى بعض علما بتأنيدها بالتأخير شهر الخروجه من ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في سفل  
 فوقه علو يبيع السفل هل لصاحب العلو أخذها بالشفعة أم لا (أجاب) نعم له أخذها بالشفعة قال  
 في الخاتبة علو لرجل وسفل لا ترو وطريق العلو في السكة العليا في السفل باع صاحب السفل  
 سفله كانه لصاحب العلو ان ياخذ السفل بالشفعة لأن السفل متصل بالعلو فكأن جارين انتهى  
 والله أعلم (سئل) في علو مشترك مع سفل باع أحد الشريكين ثلث العلو فهل للشريك الاخذ  
 بالشفعة أم لا (أجاب) نعم لذلك قال في الخاتبة صاحب السفل بشفعة العلو حتى من الجار في

مطلب تؤخذ الشفعة في  
 الارض الخراجية لانها  
 مملوكة وكذا العشرية  
 بخلاف أراضي بيت المال

مطلب أراضي بيت المال  
 لا يجوز بيعها فلا شفعة فيها

مطلب بترك طلب المواثيق  
 أو التقرير تسقط الشفعة  
 وكذلك تأخير طلب الاخذ  
 شهر على ظاهر المذهب

مطلب لصاحب العلو أخذ  
 السفل بالشفعة

مطلب صاحب السفل  
 أحق بشفعة العلو من الجار  
 في قول أبي حنيفة الخ

قول أبي حنيفة اذا لم يكن الجار شركة في الطريق انتهى فكيف جمع شركته في نفس الجار ولو علموا  
 الشفعة في السفل بالجوارى لمحق التعلّي وفي عكس بالاتصال ومقتضى الاحكام قاطبهم والله اعلم  
 (سئل) في رجل اشترى من أخيه ما يخصه من عقاره هل لأخوته المشاركين فيه الاخذ بالشفعة  
 معه أم لا واذا قلتم لهم الاخذ هل تكون على قدر حصصهم أم على قدر رؤوسهم وهل اذا طلب  
 البعض ولم يطلب البعض الآخر لعدم رغبته أو لغيره تقسم على عدد رؤوس الطالبين فقط أم لا  
 (أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نطحة بقوله

ومن يشتري دارا شفعها وغيره \* شفع على عدد الرؤوس تقدر

وهي مستفادة من المتن حيث قالوا اذا اجتمع الشفعة فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ومن لم  
 يطلب عنده فلا يحسب ومن كان غائبا لا يتكرو ولا يؤخر له نصيب اذا الغائب ليس له نائب  
 واذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب يحكم به بحيث لم يوجد منه سقط فهو في الظهيرة  
 رجل اشترى دارا وهو شفعها للجوارى فطلب جارا آخر فيها الشفعة فلم المشتري الدار كلها له  
 كان نصف الدار له بالشفعة والنصف الشراء قال ابن وهبان مفهومه انه لو لم يعلم له الدار كانت  
 بينهما نصفين اهـ واقام علم (سئل) في ساكورة بين جماعة ارضاء غير ارباع أحد الشركاء  
 حصته فيها لأحد الشركاء هل لبقية الشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم  
 الحصص على قدر رؤوس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان  
 ومن يشتري دارا شفعها وغيره \* شفع على عدد الرؤوس تقدر

يعني أو ارضا لأعلى قدر السهام عندنا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من والده وكريل والده  
 الشري جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث في جميع العمار القلانية الجارية في ملكهما بالارث  
 من ولدهما العلوية محدودها الاربعة اشترى شريعا ما يجاب وقبول وتسلم يقسم بينهما معلوم من  
 القروض حال مقبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاقم لعقد البيع فهل  
 تمنع الاقالة المذكورة الشفع من أخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تمنع وسواء كانت الاقالة  
 قبل قضاء القاضي بالشفعة للشفع أم بعد قضائه (أجاب) الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لانها  
 بيع في حق الشفع فيأخذها بعد الاقالة بالشفعة وقد صرحوا جميعا في باب الاقالة ان البيع  
 لو كان عقارا سلم الشفع الشفعة ثم تقابل بأنه يقضى له بالشفعة لكونها يجاب جديدا في حقه  
 كنه اشترائه الحاصل ان الاقالة توجب للشفع حق الاخذ بالشفعة عند أبي حنيفة ترجمه  
 الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعة ثالثة في البيع معها بلا شبهة حيث وقفت شرائه الطلب  
 والله أعلم (سئل) في شخص له في ساحقراط واحد اشترى من شركته بقيتها التي هي ثلاثة  
 وعشرون قيراطا وله جار يطلبها بالشفعة فهل له ذلك أم لا شفعة له مع الشركاء اشترى لكونه  
 شركا في نفس البيع وذلك الشارح (أجاب) لا شفعة مع الشركاء ولو باقل سهم ولو لم يطلبوا شراؤه  
 مغن عن الطلب والله أعلم (سئل) في دار صفها بين ثلاثة أيام وأمههم نصفها الصمها بين الع  
 نصفه لأجنبي والايام ليس لهم جدي ولا وصي ولا نصيب لهم القاضي وصا ومضى على البيع مدة  
 أربع سنوات وبلغت يتبع من الايام وسكت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتهم بالسكران كما  
 سقطت شفعة أمهاتها فهل اذا صب القاضي ولها التبعين الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما  
 وأخذ النصف المبيع بها وكذلك اذا بلغ أحد التبعين له أخذت عمالها بالشفعة دفع للضرر حتى  
 يبلغ الآخر ويخبر في طلب الشفعة أم لا (أجاب) الصغير اذا لم يكن وصي ولا أب ولا جد فهو على

مطلب الشفعة على قدر  
 رؤوس الشركاء لا على قدر  
 انصابتهم

مطلب يقسم المبيع على  
 رؤوس الشركاء والمشتري  
 كواحد منهم

مطلب اشترى شري من  
 شركته بقية الدار المشتركة  
 وله جار يطلبها بالشفعة  
 لا شفعة الجار مع الشرك  
 المشتري

مطلب الاقالة لا تمنع الشفعة  
 بل توجبها ولو سلمها قبل الاقالة  
 مطلب اذا لم يكن للصغير  
 أب ولا وصي ولا جد نسب  
 القاضي له قيا يأخذ له  
 بالشفعة والافهرو على شفعة  
 حتى يبلغ



مطلب ما اشتراه الناظر من غلة الوقت يصح بيعه فيؤخذ بالشفعة وما زاده المشتري على الثمن لا ينافي الشفع

شفعة الى ان يبلغ فاذا بلغه الشفعة واذا نصب القاضي له فبما اذله الاخذ بالشفعة قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة الحال هذه والله اعلم (سئل) في حاوثة اشتراه من في الوقت من غلة المسجد اهدم وتعلقت شفعة الوهشمه فباعه الناظر من رجل باثني عشر قرشاً باذن الحاكم الشرعي في ذلك ويكتب به ذلك وفيه شهادة تشريعه اذ نالها من اضعف القيمة وثبت ذلك باليد والحكم بموجب ما ثبت عنده فحضر شفيعه ومطلب أخذ بالشفعة بوجهه الشرعي فقبل الحكم بالاخذ زاد المشتري ثمانية قروش على الثمن الاول لمصلحة الوقت فقبل للشفيع ان يأخذ من العشر من فقال لا فهل لا يجوز هذا البيع أم لا واذا قلتم يجوز فهل يجب فيه الشفعة أم لا واذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذ من العشر من أم لا واذا قلتم لا فهل يلزم الزيادة للشفيع أم لا تلزمه واذا قلتم لا فهل تلزم المشتري أم لا (أجاب) صرح قاضيان في فتاواه بجواز بيع ما اشتراه المتولي من غلة المسجد على الصحيح وأنه لا يصير وقفاً وحيث اتصل به حكم القاضي بوجهه انرفع الخلاف وقطعنا بجواز البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفعة لأن حق الشفعة ينبغي على صحة البيع ولا تسقط الشفعة بقول الشفع لا أخذ من العشر من اذ لا تلزمه الزيادة وانما تلزم المشتري فقط فلان جميع اصحاب المتون والنسوخ والفتاوى صرحوا بان الزيادة في الثمن لا تلزم الشفع لانه استحق أخذها بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت فلا يتغير العقد - حقه كما لا يتغير بتعديدهما العقداً بلحقه بذلك من الضرر ويحق في حق المشتري لأن له ولا يملك نفسه دون الشفع وهذا ظاهر والله اعلم (سئل) فيما يقبله الناس من الحيلة لاسقاط الشفعة كم حصة فالوس يجهل قدرها وضيعت بعد القبض أو حاتم بمقتضى مجهول القيمة أو صبرة خنطة أو شعير أو نحوهما فخط في أخرى قبل أن تصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامر أم لا وهل اذا ادعى الشفع العلم بكمية الفلوس عدداً أو بالقيمة يكون القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصبرة كلا أو غيره بما يقع به العلم يكون القول قوله أم لا واذا قلتم القول قوله هل هو بالبين أم لا وهل اذا اتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان ذلك ولم يوافقهما الشفع بل ادعى مقدراً معيناً يحكم بهما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل اذا كان الخاتم مثلاً موجوداً يجب احضاره ليقوم أم لا وهل بآثم الحاكم بترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفيع يتصرف بالمشتري غاية الضرر وأوصو النالجواب (أجاب) هذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفع على عدم المعرفة ما لو لم يوافق الشفع المتبايعين عليه بأن ادعى انما معنا فانه يأخذ المبيع بالشفعة ثم يعطي الثمن برعه كما نقل في شرح تنوير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم البين على الشفع لان المتبايعين لم يدعيا مقداراً معلوماً للثمن عليه البين بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه وهذا وقد عالت المسئلة تعذر الحكم على الحاكم وذلك بكونه بموافقة الشفع لهما على الجهل به وعدم إمكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المضرات ثم يستلم من ساعته وفي الدرر والغرر ومن التنوير وضع الفلوس بعد القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فقبل منه انه اذا كان قائماً تعين احضاره لا يمكن الحكم وان الحاكم بترك طلبه مع علمه بوجوده بآثم تركهما يتعرف به الحكم وقد قال في منع الغفار رأيت نقولاً عن الظهيرية اشتري عقاراً بدينارهم ثم راقاوا في المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدرهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن أبي بكر ما أخذ الدار بالشفعة ثم

مطلب الشفع ياخذ الشفعة بغيره من الثمن بلاعين أو احتمال المتبايعان على اسقاط شفعة ويلزمهما القاضي احضاره ليعلم قدره ان باقيا

يعطى الثمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري زيادته عليه انتهى ولكن قد قال أولا وفيه ان النفع اذا قال أنا أعلم قيمة القلوص وهي كذا أن يأخذ بالدراهم وقتها فقل هنا وهذا موافق لما يحسنه يعني وافق بحسنه المتقول وقد علمت الاسكام للمسئول عنهم والله أعلم (سئل) في عدة غير ثابتة اشترى رجل من أهلها دارا منها تقابل داره ولها اجارة ملاصقة فهل حق الشفعة أم يشترى كان أجاب يشترى كان لأن حق الملاصق مؤخر عن الشريك في حق المبيع وهما فيه سواء الا الطريق مشترك والخال هذه والله أعلم

### «كَلْبُ الْقِسْمَةِ»

(سئل) فيما اذا استأجر نصف ما موقفا من دار استأجر اشريا ثم يبيع مالك النصف الآخر لدى القاضي في سكن جميع الدار ما سنها ورأى القاضي أن يئدى المستأجر بكنه ستوان يسكن مالك النصف السنة الثانية فسكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وبقي ما كلف جميع الدار السنة الثانية التي كان حق سكناها صاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر ستة ونصف سنة بعد أن وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن يسكن ستة أشهر ومالك النصف بعد هاستة أشهر وسكن المذكور الا شهر المستقول لم يسكن مالك النصف الى الاثنا للحكم الشرعي فمخلص صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة في هذه الصورة (أجاب) المهاياة المذكورة غير صحيحة الا المستأجر المذكور لا يملك المهاياة على الوجه المشرح لأن للمسلم على الوقف أن يبيع مالك النصف عن الاتقاء بجميع الدار في سنة فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصا مع فساد جارية بالشيوخ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولأن الاجارة لازمة من الجانبين والمهاياة غير لازمة منها والمهاياة لا تطل بالموت والاجارة تطل به وإذا كانت لا تطل بالموت فكيف يملكها المستأجر المذكور ولو لم يملكها الاستدعى عقد الاجارة ما هو فوقه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها افرأ من وجهه والمستأجر لا يملك ذلك ولا انها جوزت استحسانا لضرورة الاتقاء بالمالك المشترك إذ قد لا يتأتى الاتقاء به الا بها كبيت صغير وما ثبت للضرورة يتقدر قدرها وإذا علم ذلك علم أنه لا يستحق المالك فيعلم معنى سكاها لاجارة أما السكن فلم سمحة المهاياتين المستأجر وبين المالك وأما الاجارة فلم تعد تقوم النافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة تابعة لثقله مثل هذا فنظر طمحه ببقاء العقود عليه وهو الاتقاء ولم يوجد من وجدته قبل هلاك العقود عليه نفق ويزن المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الزائد عنه طافى لكافي لو استخدم المهر كله وزيادة ثلاثة أيام لا يزيد الا آخر ثلاثة أيام انتهى وهذا مبني على أن النافع لا يقوم الا بالعقد عندنا ولا عقد فيما زاد وصل الجواب أنه لا يصدر اجارة للمهايات من ناظر الوقف فلا شيء عليه من المالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا يتفاء شرط صحة الاجارة المحقة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر المشروط لانه زاد عليه وان وقعت في أثناء المدة المشروطة فله بقدر ما بقي لما تقتران عقد الاجارة بالمهلة بعد حداثتها سأل عن حسب حدوث النفعة وهذه معناه ومن له الماهم هذا المذهب يظهر له صحة الجواب وأنه أعلم بالصواب (سئل) في دعوى التلطف في القسمة بعد بناء أحد الشرهين هل تسع ثم لا وجود البناء (أجاب) تسع لما في التساوية تقلا عن الأخيرة فاسم قدر دارين اثنين وعنى أحدهما

مطلب اذا كانت المحلة غير  
ناقذت ويحت دار قما يشترى  
الملاصق مع المتأليف في  
الشفعة

مطلب اذا تمها بالمستأجر  
لنصف الدار الموقوف مع  
المالك فالمهاياة غير  
صحيحة الا اذا أجاز الناظر  
قبل السكن وان بعد هافلا  
وان في الاثنا فيقدر ما بقي

مطلب دعوى التلطف بعد  
بناء شرهين بمجموعة

أكرم من حقه غلطاً أو بى أحدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة فن وقع بناؤه في قسمة غيره  
رفع قسمة ولا يرجعون على القاسم بقية النكاح لكن يرجعون عليه بالأجر الذي أخذ منه  
استوى والله أعلم (مثل) في الفين وطفل اقسما شيئاً بلغ الطفل قسماً في نصيب نفسه هل  
يكون اجازة أم لا (أجاب) نعم يكون اجازة كما صرح به في جواهر الفتاوى والله أعلم (مثل)  
في محدود مشغل على أربعة عقود معادلة لرجل نصفه ولا تور به ولا خر مثله يريد صاحب  
التصفو أربع قسمة وصاحب الربع الثاني يأبى هل يجبر القاضي الأبي على القسمة إذا طلبها  
شريكاً أم لا (أجاب) نعم

نعم يجبر القاضي الذي هو ممتنع • بإجماع أهل العلم والحال ما رفع  
ولم يرضى صانعاً لا بامتناعه • لصعب كل ملك في الذي جمع  
والله أعلم (مثل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وترك أسطبل أهل لأحد البنين أن  
يخص ببقعة دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل إذا  
طلبوا المهادنة أجبروا إلى ذلك وإذا طلبوا القسمة وكان كبيراً يمكن قسمة أجبروا فإن أبى بعضهم  
يجبر على ذلك لصل كل ذي حق إلى حقه والله أعلم (مثل) في رجل يعاطى التلاحة توفي وترك  
بقر وأرصاداً وروادراً وكان أحد من أبناءه أن يعاطى أمه أو يصر على قبل وفاته  
ورضيه بقية الورثة أن يستمر على تصرفه فعمم وغرم ولحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر  
حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (مثل) عن قسمة الفضولي  
هل توقف على الاجازة أم لا وهل تكون الاجازة فيها الفعل كافي البيع أم لا (أجاب)  
نعم توقف على الاجازة وتكون الفعل كما تكون بالقول وقد صرح علماؤنا بأن كل عقد يصح  
التوكيل به يتوقف عقداً الفضولي فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل فيه والله أعلم  
(مثل) في امرأتين بينهما دار مثقلة على ثلاثة سوت متساوية سكاكاً أحدهما سكنت في بيتين  
وأخرى في بيت وتطل بالباحة في البيت الثالث الذي سدها هل لها ذلك جيب لورفعت أمراً  
إلى القاضي وطلبت التنازل هل يجيبها القاضي إلى ذلك فيصير البيت الثالث بينهما ما لهنه  
مدة ولهذه مدة أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي إلى ذلك فيصير البيت الثالث لهذه مدة معلومة  
ولهذه مدة معلومة وتقرع بينهما تطيباً لقلوبهما والله أعلم (مثل) في عمار مشتركين بين اثنين  
تقاسم له قسمة تراض وقبض كل واحد منهما ما يخصه بالقسمة الشرعة وأقر كل منهما أنه  
استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والآخر يداً أحدهما تقضها ويدي الفين الفاضل فهل له  
ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كذا أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للمناقضة  
كما صرح به علماؤنا فأطبعة وفي قول لا تسمع ولو لم يترجى كاتب بالتراضى كالبائع فكيف يسمع  
الأقرار بالاستيفاء والله أعلم (مثل) في دار مشتركة بين جماعة قسمة بالتراضى بينهم بحضور  
جماعة وأشهد كل على نفسه بالاستيفاء فهل تصح هذه القسمة ولا تقض بطلت أحدهم بقضها  
بعد ذلك ولا تسمع دعواه الفين الفاضل في ذلك أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة بالتراضى بل هي  
أكد منها قضاء القاضي بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى الفين في الوجه الثاني دون الأول إذا  
لم يقتر بالاستيفاء وإذا أقر بالاستيفاء لا تصح دعوى الفين بعد مطلقاً والله أعلم (مثل) في دار  
عليها عارض سلطانية وملاكها متقارون في مقدار الملك فهل لها قسمة منهم على قدر ملكهم  
فيها أم على قدر رؤسهم (أجاب) القسمة المقررة على الخانات انتهى على الملك فتكون بقدره

مطلب تصرف الطفل بعد  
بإوغه اجازة للقسمة  
مطلب إذا امتنع صاحب  
الأقل عن القسمة يجبر عليها

مطلب إذا طلب الشراكة  
المهادنة أجبروا وإذا طلبوا  
القسمة الخ

مطلب آذن لواحد من  
إبنائه في حياته أن يصرف  
على متروكاته ثم مات الخ  
مطلب قسمة الفضولي  
توقف على الاجازة بالفعل  
أو بالقول

مطلب ثلاثة سوت مشتركة  
بين امرأتين سكنت كل  
واحدة بيتاً فإذا طلبت  
أحدهما المهادنة في الثالث  
تجيب

مطلب إذا ادعى الفين  
القاض بعد القسمة  
والاقرار بالاستيفاء لا تسمع  
دعواه

مطلب دعوى الفين في  
القسمة بعد الاقرار  
بالاستيفاء لا تسمع وإن قل  
أن بالتراضى فكذلك وإن  
بالقضاء تسمع

مطلب قسم القرامعة على  
قدر الملك إن كانت لحفظ  
الاملاك وإن لحفظ الاتصاف  
فعلى عدد الرؤوس

كبحر حه في الاشياء والتفان وان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك  
وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وقدر عيها الولوالجي في القسمة اذا غرم  
السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا انتهى ولا شك ان العوارض من القليل الاول لان  
السلطان ترتبها على الخانات وهي الدور واقام على (سئل) في رجل وقصد اراه عليه عوارض  
سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل تستقر عوارضها عليه أم تدور عوارضها عليها بخلاف  
وتؤخذ عن تناول غلبته الوقت أم لا (أجاب) قد تغرر ان الغرامات السلطانية حيث تعلقت  
بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالنفس فهي على قدر الرؤس والعوارض  
متعلقة بالخانات التي هي الدور فهي دائر معها بخلاف لو وقفت فذاطلت طلبت عن غلبتها  
ترجع اليه ملكا كان أو وهما واقام على (سئل) في غرم غرامتها السلطانية على شجر زيتونها  
وأرضها هل اذا سرح زيتون منها قسمة الغرامة لكونها على ذلك أم لا (أجاب) نعم بقسمة الغرامة  
السلطانية حيث كانت بحسب ما قلهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان جعلت على الاملاك  
فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن  
دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا ايضا بان من قام بتوزيع التراب السلطانية  
على وجه العدل والمساواة كل ما جردا ومن قام بها على وجه الظلم وهوى النفس كان مأزورا  
واقام على (سئل) في أرض على زنا عاهجات سلطانية معلومة تزجر رجل فيها شتوا وآخر  
صيفا ويريد صاحب الصنف جعل الجباية كلها على صاحب الشتوى هل له ذلك أم لا (أجاب)  
ليس له ذلك لو تكون موزعة بالمعاهدة بينهما حيث لم تكن دفعها بالكلية واقام على (سئل) في  
غراس وبنا بعض وقت ونقص ملك هل يقسم جبراط على أحد الشريكين (أجاب) ان  
أمكنك المعادة قسم جبرا أماما على القسمة فليس صرحوا به انه يجب الا على في متعدد  
الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة القسمة فلاجبر في مختلف  
الجنس ولا ما قبل المنفعة بالقسمة كل شيء والجمل وأما القسمة لتغير الوقت عن الملك فقد ذكر  
النقل فيها وعن صرح بها صاحب البصر في شرح قوله ولا يقسم واقام على (سئل) في أخوين  
بينهما كرم اقسما مناصفة فالأخيهما من غير قضاء فاض فأهل أحدهما ما وقع في سهمه  
خفت أشجاره وخفت آثاره والا تراعى بما صلاح أرضه ونصره والتردد اليها كرهه ونصره  
فأستقل واستوى ونجاسة قاتل الحب والنوى فازدهى في عين أخيه ويريد يقض القسمة  
لأخذ لنفسه سهمها يشبه فهل يتبع ذلك عليه شرعا أم لا (أجاب) يتبع عليه ذلك والحد  
كذلك هذا وقد صرحوا في كتاب القسمة أنها اذا كانت بقضاء القاضي وظهر عن فاحش تشيخ  
عند الكل وإذا كانت بالتراضي اختفوا ذكر في أدب القاضي من شرح الامام الايبكي أن  
دعوى القين في القسمة اذا كانت بالتراضي لا تسمع كافي البيع وقال بعض المشايخ تسمع كافي  
كانت القسمة بقضاء القاضي انتهى وفي فتاوى فاضيل وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل  
تسمع دعواه في الغزاة أن يحل القسمة كالأول كانت بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح انتهى  
كذا ذكره كثير من أصحاب الشرح والقول في فصله ان القسمة بالتراضي ألزم منها بقضاء  
القاضي ووجهه أن القين في البيع لا يوجب التصرف فكذلك لا يوجب فسخ القسمة بالتراضي  
والقضاء مجبر فليقع الرضا فله دعوى القين فكيف تنقض القسمة في واحدة الحال وقد تقرر  
المقسم من حال الحال واقام على (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قسمت فأصاب امرأة

مطلب العوارض السلطانية  
التي على الاملاك تدور  
عليها بخلاف

مطلب اذا سرح شجر وعليه  
غرامات سلطانية قسمة

مطلب الجبايات توزع على  
زارع الشتوى والصيفي  
بالمعاهدة

مطلب يقسم البناء والغرس  
الذي بعضه وقف وبعضه  
ملك جبرا ان أمكنت المعادة

مطلب اذا اقتسما كرم  
وأراد أحدهما قبض  
القسمة لتضعف نصيبه بعدم  
اعتماده لا يجاب بذلك

مطلب دعوى القين الفاحش  
في القسمة مسعوعة ولو  
حصلت بالتراضي

منها ميت ويجعل طريقه الطريق القديعة فأرادت السلوك منها فقال شركاؤاها أنه لم يتركها بعد  
 اتفقنا مع وكيل قبل القسمة على أن يكون السلوك منها والحال أنه ذكر في هذا الاقسام ان  
 الاستطراق من الطريق القديعة ويريدون منعها من السلوك في القديعة فما الحكم الشرعي  
 (أجاب) حيث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديعة لم الاستطراق منه وبطل  
 الاتفاق السابق عليه من الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصيل وهو لو وجد منه ذلك  
 كان كذلك وصار يجوز على الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديعة والله  
 أعلم (سئل) في شركتين في كرم اقسما بينهما نصفان فاستحق رجل نصفه ما عا فصلهما على  
 شيء منه ثم ادعى أحدهما بطلان القسمة والشركة مناصفة فيما بيني وبينه تجب يد القسمة وادعى  
 الآخر أن كلا صالح عن خطه الذي بيده وترك له ما بقي ولا حظ لآخر معه فما الحكم (أجاب)  
 المسئلة على حسب القواعد المذهبية أنه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما ما يجز مشاع  
 كالنصف من هذا ومن الآخر مثله ورضى كل بما بقي فالقسمة قسمة متساوية لولا ذلك على رضا كل  
 بما في يده الاستقرار على ما تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة  
 واحدة فلهما الخيار فان وقع الرضا لكل منهما على ما فيه استقرت القسمة ولا تنقض بعده  
 وان لم يقع الرضا على شيء فلهما فسخ القسمة وإعادة الأمر الى ما كان فان تنازع في ذلك فقال  
 أحدهما قد اخترنا البقاء على القسمة وأما الآخر فالتجدي على المنكر وإذا أصدر من المنكر  
 الرضا بالقسمة صريحا ودلالة امتنع عليه التسخيه والله أعلم (سئل) في ورثة اقسما تركه  
 ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناهل تسع دعواه وتقبل يشته وترد القسمة أم لا (أجاب) نعم  
 تسع دعواه وتقبل يشته وترد القسمة الا اذا فال بقية الورثة تقضي ما يخص من الدين من مالنا  
 كما فاده البرازي في كتاب القسمة والله أعلم (سئل) في رجل ارث من عقارات الرهن والحال  
 ان المرتين من حله ورثته فاقسموا جميعهم التركة بجمعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا  
 واذا قلتم لا هل يطل الرهن وبصره المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة  
 في التركة وقد انفسخ الرهن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما مال اقسما  
 بالتراضي وجعل لأحدهما دراهم على الآخر زيادة لترجع قسمته هل تصح القسمة وبأنه المال  
 المجموع مع الاوكس أم لا (أجاب) نعم تصح القسمة وبأنه المال والله أعلم (سئل) فيما  
 اذا بنى أحد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن بقية الشركاء ما حكمه (أجاب) ذكر علوننا  
 اذا بنى أحد الشركاء بغير اذن الآخر فطلب رفع شأنه قسم فان وقع نصيب الباقي فيها  
 والا هدم ولا يخفى أنه اذا لم يمكن القسمة أو لم يرضى بها تعين الهدم والله أعلم (سئل) فيما اذا  
 بنى أحد الشركاء في الدار بنا بغير اذن البقية تنقض مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا يملك  
 الباقي رفعه ولا يرجع بقيمة ما أقيم له بعد الرفع ولا بأجر العمال اذا العمل لا يقوم الا بالعقد كائن  
 عليه في البراءة بقوى التراضي فقلعنا الناصري حاطب بين اثنين منهم فبنى أحدهما بغير اذن  
 صاحبه كان متطوعا اذا لم يكن لهما عليه جدوع وان كان لهما عليه جدوع ينع صاحبهم وضع  
 الجدوع حتى يأخذ نصف ما أقيم في الجدار انتهى والله أعلم (سئل) في متقاسمين ادعى  
 أحدهم بعد القسمة أن المورث استهلك غلة قريته وصلى ذلك هل تسع دعواه أم لا (أجاب)  
 تسع دعواه لانها من قسم دعوى الدين لامن قسم دعوى العين ادعوى جدي ذلك شوب القيمة في  
 الذمة أو المثل والاقدام على القسمة لا ينع دعوى الدين والله أعلم (سئل) في وصي أدخل غلة

مطلب اتفاق قبل القسمة  
 على أن يفرز نصيب أحدهم  
 طريق وقت القسمة على  
 أن يملك من الطريق القديعة  
 مطلب اقسما ككرما  
 مناصفة فاستحق رجل نصفه  
 قبضه على شيء منه فأراد  
 أحدهما تجديد القسمة  
 فأدعى الآخر أن كلا صالح  
 عن خطه

مطلب جمع دعوى أحد  
 الورثة الذين بعد القسمة  
 مطلب اذا اقسما الورثة  
 الدار المرحومة والمرتين من  
 جعلتهم انفسخ الرهن ولا  
 يسقط الدين  
 مطلب اقسما على أن يدفع  
 أحدهما لآخر دراهم  
 زيادة على نصبه  
 مطلب بنى أحد الشركاء  
 في الدار بغير اذن البقية

مطلب الاقدام على القسمة  
 لا ينع دعوى الدين

مطلب ادعى أحد الشركاء  
الكرم لنفسه بعد ادخال  
الوصي غلته في القسمة  
مطلب اذا عر أحد الشركاء  
مالا يقبل القسمة بعد امتناع  
البقية لا يكون متبرعا

مطلب لا يجبر الشريك على  
عمارة العقار ويصير الآخر  
بإذن القاضى ويتنعم عن  
شريكه الى أن يستوفى

مطلب غرس أحد الشريكين  
ويريد أن يختص بالغراس  
دون شريكه

مطلب بنى أحد الشريكين  
بإذن صاحبه عليه على جانب  
سطح الضاحوة فقسماها  
فوقعت العلية في نصيب  
الأكثر

مطلب كرم مشتركا ويجابه  
أرض مشتركة اتسعا  
نكسر فادى أحدهما  
دخول الأرض في نصيبه

كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدهم الكرم لنفسه زاعما أنه لم يعلم بانها غلة كرمه هل تسع دعواه أم لا (أجاب) ثم تسع دعواه والحوال هنا هو اقل ما علم (سئل) في العتار الذي لا يقبل القسمة كالطاحونة والحلم والسبابة وغيرها اذا احتاج الى مرمة وأفق أحد الشريكين عليها من ماله هل يكون متبرعا أم لا (أجاب) اذا انبنى الشريك العمارة والحوال هذه فربما شريكه لا يكون متبرعا ويرجع قيمة البناء بقدر حصته كما تحقق في جامع التصولين وحل القسوى عليه في الورلانية قال في جامع التصولين معزى الى فتاوى القضاة راعيا فض طاحونة لهما اتفق أحدهما في مرمتها بلا أن الآخر لم يكن متبرعا فلا يتوصل الى الاتفاضة بنصيب نفسه الا به انتهى ومثل الطاحونة والسبابة اذا الطاحونة مثالا لا يتقسم لأن حكم خاص بها كما هو ظاهر واذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذروا القدم فان في هذه المسئلة وقع تغيير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في العقار اذا امتنع من تعميره الضروري هل شريكه ان يعمره ويضع دمه عليه الى ان يدفع له ما غرمه على ما نصبه فيه أم لا (أجاب) المصريح به في كتب أئمتنا ان العقار اذا انهدم لا يجبر أحد الشريكين فاذا بدلى تعميره ولكن في الآخر باذن القاضى ويتنعم عن شريكه حتى يأخذ ما يخص حصته شريكه مما اتفق فان امتنع شريكه من ذلك فرفع الامر الى القاضى بحجبه حتى يستوفيه كسئلته الراهن والمزمن والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس أحدهما الأرض المذكور فريدان يختص بالغراس دون شريكه فهل يكون ما غرس مشتركا بينهما أم لا (أجاب) ان غرس يفرضه لنفسه فالغراس له ولشريكه أن يكلفه قلعه الا اذا طابا قسمة الأرض فاذا اقتضت فان وقع الغراس في حصه الغارس فيها والا قلعه وان وقع بعضه في حصته وبعضه في حصه الآخر فواقع في حصته فاهمه اليه وما وقع في حصه الآخر فلأن يكلفه قلعه وان غرس باذنه لهما أو أطلق فهو مشترك بينهما وان غرس للغارس فهو له وكان متبرعا لخصته شريكه في الأرض وحكم المستعير للأرض للغراس مذكور في غالب المتون والله أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بنى أحد الشريكين على جانب من سطحيها عليه لنفسه فربما شريكه ثم اقسماها بالتراضي فوقعت العلية على ما صاحب الآخر بالقسمة هل له رفعها عنه محتمل بشرط ان عقد القسمة الباني حق قرار العلية أم لا (أجاب) له رفعها اذا الباني مستعير لخصته شريكه للبناء وقد علم ان المستعير ان يرجع عن العارية متى شاء وقد وقع السطح الذي بنى عليه في سهم الآخر ولم يشترط في القسمة له حق القرار عليه وفي الاشياء بنى أحد هما بفرضه ان الآخر يطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني والاعدم انتهى والتقسيد بغير الأذن لما أملا ان ذلك هل يصير مشتركا أم يكون للباني لالا فمداخرى فافهم وفي مشترك الاحكام فقلع عن جواهر الفتاوى اقسما دارا فوقع الخوض في سهم المسيل في آخر ان لم يشترط في القسمة فصار صاحب المسيل أن يمنع إجراء المله انتهى الحاصل أن السطح الذي عليه العلية ملكه الشريك كله بالقسمة ولم يشترط في التسحق القرار عليه فله أن يكلفه رفع بناءه والحوال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأة بلا صفة أرض لهما يعمر عنها بالحبلة تعرف بمحذوها الاربعة اقسمت مع شريكها الكرم بفضا القاضى وتقضا وتصرفا بعد أن حضر كل من حصص القسمة ثم اشتق فادى الرجل أن الحبلة قد دخل نصيبه واقتت المرأة عدم ادخل الحبلة في القسمة وثم باقية على الشريكة فالحكم اشترى

(أجاب) إذا قام الرجل بينه على ما أدى حكمه به وإذا لم يقم تعالفاً وتفسخ القسمة بينهما ثم يستقلان ثم شأنا كالإختلاف في المبيع وهو ظاهر الحال هذه والله أعلم (سئل) في آخر نثاء في الأعمال سواء حصلوا بكسبهم ما شيا فأتشاك لكبريتمهما ولما أخذ في العمل مع عمه وأراحوا البعثة منين وأخذوا البعثة منين في مصالح القرية شيئاً ويتصرف التصرف التدبير لا العمل والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولوالده الثلثين ولاخه الثلث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافاً وبعد الابن معباً لوالده (أجاب) ليس له ذلك ويقسم انصافاً بين الاخوين ولا يسبهم للولد المعين لانيه والخال المذكور والله أعلم (سئل) في رجل له بنون ونساء أعدس لكاهم ما كن شتى وكان يقسم القلة عليهم في حال حياته مات أحد البنين في حياته وله أولاد ثم مات جدهم فارادوا أن ياتخذوا ما كن ياخذها أوهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك إذ لا يلزم من اعداده لكاهم الملك لهم فتكون الاماكن من جلة ماترك تقسم على فراض الله تعالى ولم يرض الله تعالى لان الابن مع الابن شاولا يلزم أن يضامن قسمة القلة ملك المستقل كاهو ظاهر والله أعلم (سئل) في جماعة اقتسموا داراً وتفصل كل عما بينهما فاستحق على أحدهم طريق نصيبه بطريقه وقفاً للحكم الشرعي (أجاب) تفسخ القسمة وتساوت لان المقصود من القسمة تسكين المنفعة باختصاص كل منهم بنصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوت المنفعة القسمة ولا يضمن افراد نصيب كل واحد بطريقه في الارض والدار وشره في الارض ولذلك إذا قسموا لاحدهم مسل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه أن أمكن والافسخت القسمة والله أعلم (سئل) في ابني عم تقاسما كروما برضاهما وأشهدا على انفسهما شهوداً بذلك وثبت ذلك عند نائب الحكم الحنفى شهادة شهره وكتب بالمقاسمة والابراء العام بينهما صل وتسلم كل ما خصه وأدعى أحدها أنه متى أدى أحدها على الآخر بشئ يضاف ذلك أو نكت عن هذه القسمة يكن عليه النذر الشرعي خسرون ديناراً ذهباً يشترى به زيتاً لاسراج مسجد مسدداً للخليل ثم أدى أحدهما أنه سبق هذه المقاسمة بين أويهما وإن أباهم وقف ما خصه عليه وأبر زمن يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان معرفتهما لفلان وأنه أشهدهما على تقسما وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة توبحه وصلى المذمى من غير مدع شرعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقاسمة الاولى شهدا بعتداء فصل بها نائب الحكم الحنفى فهل هذه الدعوى مسموعة وما ترتب عليها من شهادة شاهدي القسمة الاولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الشهادة لأمور كثيرة منها التناقض من المذمى والشاهدين فالمذمى سبق مقامه لخصه وقدر صرح الزيلعي وغيره بان اقدام على القسمة اعتراف منه بان المقصود مشترك وأما الشاهدان فقد صرحوا بأنه إذا كتب في الصل ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد في شهد بذلك ثم ادعى مدع فشهد هذا الشاهد لا تقبل لانهما قرار فيكون بالشهادة الثانية منقضا كما في جامع الفصولين وغيره ومنها ان ما في صل الوقف من شهادة شاهديه لغو لانهما شهدا أنه أشهدهما أنه وقف لملكه ولم يشهدا بأنه وقف وهو يملكه في النزاية وغيره والشهود أنه أقر وأشهدا أنه وقف هذه الارض وقفاً صحيحاً وكانت في يده حتى مات لا تقبل ولو قال مع ما ذكرنا وكان مالكها تقبل لانه كان الواهب يتسهم موقوفاً وأشهدا أنه وقف ملكه هذا لم تستر تدعوا الملك على غيره كاهو ظاهر ومنها علم

مطلب اخوان حصلا  
يكسبهما شئ كبر لاحدهما  
ولموا أخذ في العمل مع  
وأراح والده والآن والده  
يريد أخذ الثلثين  
مطلب لا يلزم من اعداد  
الاب لولاده أما مكن  
لكاهم ولتقسم غلتها عليهم  
الملك

مطلب اذا اقتسموا داراً  
فاستحق طريق نصيب  
أحدهم تفسخ القسمة

مطلب اذا اقتسمنا ثم أدى  
أحدهما أن أباه وقف عليه  
كذا وكذا لا تسمع

مطلب الشهادة على أنه أقر  
أنه وقف هذه الارض غير  
مقبولة الا اذا قال وكان  
مالكها

الذي تسمع منه الدعوى في الوقت وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق  
 بشهادة الوقت ومنها أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه القنوى كما صرح به  
 في الخلاصة والبرازية ومنها أن الوقف ليس محكوماً بزمه ليقبل عليه البرهان بلا دعوى على  
 القول به وهناك أمور أخرى فيها اختلاف بين العلماء فالحاصل أن العبرة بصلح المتقاسمة ولا عبرة  
 بالدعوى الصادرة بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروحة الصادرة قبلها والله أعلم  
 (مثل) في أخوين قاسمهما كراماً أو شهدا وتصرف النعم فيما خصهما القسمة ثم باع من آخر  
 ثم الآخر من غيره ثم تداولته الأيدي ومضت على ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الأخوان على  
 ذي اليد أن جميع الكرم المقسوم لهما لا شيء فيه لعمهما وأن مقاسمتهم لم تصادق بمحلهما  
 تسمع دعواهما بعد القسمة أو الشهادت لا (أجاب) لا تنفع لصرح به فاضيان وإن يلبي  
 والعمادى والبرازى وكثير من علماء ثامن أن الأقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك  
 فال الزيلى ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة متبقى التركة مع دعوى أو ادعى عينا بسبب كان  
 لم تسمع دعواهما إذا الأقدام على القسمة اعترافاً منه بان المقسوم مشترك والله أعلم (مسئل)  
 في أرض بين اثنين تقاسمها وكتب الكاتب في وثيقة المتقاسمة كل ما يخص زيدا الجهة القليلة  
 وعرضها تسع قصبات وأخذ القاصل شجرة ثمران والآن الشريك الثاني يقول لزيد ليس في الأ  
 هذه الرمانة وزيد يقول ليس في الاتسع قصبات فهل العبرة بالقصص العدود أو لشجرة الثمران  
 (أجاب) العبرة بالثمن في البيت فأن أهما ما بعد الأشهاد لبعض تقبل منه كل منهما في الجز  
 الذي يبع صاحبه لأنه خارج عن حصة الخارج أولى وإن أكام أحدهما منه فقط قضى له به وإن ضم  
 واحد منهما منه فالحال وأذا كافي البيع لأنها مسئلة اختلاف المتقاسمين في الحدود وقد  
 صرح بها في أكثر الكتب ومنها من الغفار وإن كان قبل الأشهاد على القبض فالحال وقضى  
 القسمة والله أعلم

### • (كتاب المزارعة) •

(مسئل) في رجل دفع ثوراً لآخر على ربيع الخارج فحرق عليه أياً ثم عجز عن العمل فردّه  
 الآخر على صاحبه قبل الزرع هل يستحق ربه أجر المثل لصحة في الأيام إن كورة أم لا  
 (أجاب) نعم يستحق ذلك والحال هذه والله أعلم (مثل) في رجل حرث رجلين ولم يبين حصتهما  
 من الخارج حمل على الثلث أو الربع فهل يستحقان في الخارج شيئاً أم لا يستحقان في ممتلكاتهما  
 مثل أجر عملهما من الدراهم (أجاب) لا يستحقان في الخارج شيئاً بل لهما أجر المثل لعملهما من  
 الدراهم فيقترب بكم يستاجر مثلهما القرض بالدراهم فيصير الحال هذه والله أعلم (مثل)  
 في رجلين لكل منهما فدان اشتراكم على أن يزرعوا ويكون مشتركا في هذا الوجه وبنت  
 الزرع فهل يكون مشتركاً أم لا (أجاب) يكون مشتركاً إذا كان كل منهما صار مقرضاً من الآخر  
 والقرض على الوجه المشرع صحيح وإن كان قرض المشاع فقد صرح في الجفر في كتاب الهبة  
 بأنه صحيح وإن كان فاسداً فقد تقررت أنه يسلك بفاسد العقود مسلماً صحيحهما تأتلى والله أعلم  
 (مثل) في رجلين تشاركا في الزرع وقال كل منهما لا تزرع ما زرعته يذرى ويقرى فهو لى  
 ولت مناصف وزرع على هذا الشرط طرعهما أو زرعها هل كل شيء زرعاه يكون مشتركاً بينهما  
 سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركاً بينهما ويكون كل مقرر لا تزرع ما زرعوا وإذا اتسوا

مطلب الأقدام على القسمة  
 اعتراف بان المقسوم  
 مشترك فلا تسمع دعوى  
 أحد الشركاء التملك

مطلب في اختلاف المتقاسمين  
 في الحدود

مطلب دفع لآخر فورا على  
 ربيع الخارج فحرق عليه  
 أياً ثم عجز  
 مطلب الحرات إذا لم يبين له  
 شيء من الخارج يستحق أجر  
 المثل  
 مطلب رجلين لكل منهما  
 فدان اشتراكم على أنما  
 يزرعهما يكون بينهما  
 مطلب في رجلين قال كل  
 منهما لا تزرع ما زرعته  
 يذرى ويقرى يكون  
 مناصفة



في البذر اتفاقا صاوان زاد لاحدهما بذرا يطالب صاحبه بمقتضاها علم (سئل) في رجل  
قال لسيده ازرع يذرك كذا حنطة على أن الخارج مني وبنك وأسائك بطنه ابدا من حنط  
فزرع على هذا الوجه وسرت حنطة القائل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أولا يكون  
بينه وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله أعلم (سئل) في غلاخين  
قال كل واحد منهما للآخر ازرع يذرك ومهما زرعت فيمتانصافا فزرع على ذلك هل يكون  
الخارج بينهما نصفين أم لا وهل إذا أنكر أحدهما ذلك وأدى أنه أعاره زرع لنفسه خاصة  
للاشركة ولم تقم عليه يذرك يكون القول قوله بينه أم لا (أجاب) الخارج بينهما نصفان قال  
في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي يذرك على أن الخارج بينهما نصفان فأنزعه بآلة  
والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضا للمزارع على رب الأرض ومثل في كثير من كسبة  
الفتاوى فهذا صريح في أن مازعه كل واحد منهما يكون مشتركا بينهما على الشرط ومن أنكر  
ولا يئنه لخصه فله العين والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في الرعاة فاتفقا على أن من  
أحدهما بقرا وعلا وبذرا ومن الآخر بقرا ومن الآخر بقرا ومن الآخر بقرا ومن الآخر بقرا  
بذره مستقلا بلا خلط هل الشركة صحيحة أم لا والخارج لصاحب البذر (أجاب) الشركة  
غير صحيحة والخارج ربع البذر فالخارج من بذرك ليه أمالوا اتفاقا على أن ما يذره أحدهما  
بينهما ويرجع عليه حصته من البذر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الاذن بالزرع مشتركا بصير  
الآخر مستقرا ففصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحاف في فتاواه  
عن قاضيان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف فزرعوا بها بذراهم شركة فغاب واحد منهم فزرع  
اثنان بعض الأرض حنطة وبعض الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعل ذلك باذن الشركة  
فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثلث الحنطة التي بذرها والشعير بينهم ويرجع  
صاحب الشعير عليهم مائتي الشعير التي بذره وفي القميص للكركي وفي التفاسي خط الحنطة  
بالحنطة لمن بشرط لصحة المزارعة والله أعلم (سئل) في أرض كرجها جماعة على وجه الشركة  
بينهم فلما كان أوان الزرع زرعها بعضهم بغير إذن الباقي فلما ثبت الزرع قالوا لمن لم يأذن دفع  
البنا قدر حصته من البذر والزرع بينهما فأجابهم إلى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركاً  
أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزرع مشترك بينهم قال في جامع القصولين أرض  
بينهم مازعها أحدهما ونبت فتراضا على أن يعطيه الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما جاز  
لا قبل أن ينبت انتهى فتراضوا على أن يعطيه قدر حصته من الأرض بذرا بعد ثبات الزرع  
جاز وما زاد الزرع مشترك بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في أكار ترك البقر ترعى للافعات  
والعاديين أهل تلك القرية مطردتار سال البقر لياترعى وحدها هل يضمن أم لا (أجاب)  
لا يضمن والحال هذه في جامع القصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك البقر ترعى فضع  
اختلف فيه المشايخ فيبقى بانه لا يضمن اه يعني اذا تعارفا وذلك بحيث لا يعتمله تضييعا فيها  
بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبقر وبذر زرع في أرضه يقرمو بذره وأعانه أكله  
مع جملة من الناس واختلفا صاحب البذر يقول الزرع زرع يذري والا كاري يقول هو مشترك  
زرعه يذرك للشركة هل القول قول الأكار أم قول رب البذر بينه حيث اتفقا على أن اصل  
البذر من رب الأرض (أجاب) القول قول رب البذر بينه والحال هذه والله أعلم (سئل)  
في قطن زرعها انسان في أرضه يذره وتاب عن قرية فحرق الأرض رجل طامعا في أخذ ثمره

مطلب في رجل قال لا تر  
ازرع يذرك على أن  
الخارج بيننا وإذا ادعى  
أنه زرع لنفسه خاصة  
فالقوله بينه

مطلب اتفاقا على أن من كل  
منهما بقرا وبذرا فزرع كل  
واحد منهما بذرا مستقلا

مطلب ثلاثة أخذوا أرضا  
بالنصف فزرعوا بها بذراهم  
فزرع اثنان بعضا حنطة  
والآخر بعضا شعيرا

مطلب إذا زرع في الزرع مع  
الآخر بعد ثبات الزرع ان  
يعطيه حصته من البذر  
و يكون الخارج بينهما

مطلب ترك الأكار البقر  
ترعى فضع بعضها

مطلب أعان أكار صاحب  
البذر وأدعى الشركة في  
الخارج  
مطلب زرع انسان في أرضه  
قطناً فحرق رجل الأرض  
طامعا في أخذ ثمره

مطلب شجر قطن بين اثنين  
اذا كرت أحدهما الارض  
لا يتحقق بمقابلهما

مطلب اقتل الراهن الارض  
بعد ان زرعها المهرين قطناً  
وأكثر في يد الراهن  
مطلب زرع الزوجة  
الارض بلا ان الورثة موافقهم  
صغار وكبار

مطلب اشترى أحد الورثة  
بدرهم من التركة بذرا وزرعه  
بلا انهم

مطلب اذا لم يشرط لأكار  
شيء من انفاق فله أجر مثله  
مطلب أرض بها شجر قطن  
لرجل اشترى مع آخر على ان  
يعمل معه مناصفة

مطلب ثلاثة لكل واحد  
منهم أرض وفيها شجر قطن  
اشترى كوا على ان يعملوا  
ويكون انفاق بينهم  
مطلب ثلاثة لهم شجر قطن  
اشترى كوا مع ثلاثة آخرين  
على ان يعملوا معهم ويكون  
القطن للسته

مطلب اذا مات من في يده  
أرض بيت المال أو الوقف  
أو التجارة فلا حق في التركة  
من اولاده

هل يستحقها بجرته أم هي للفرد وزرع يذره (أجاب) هي للفرد وزرع يذره ولا حق للآخر فيه ولا أجر له لانه لا يستحق في العمل والحالة هذه والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين اثنين كرت أحدهما الارض عليه وطاهم وورث حتى أثمر بغيران شريكه هل الثمر بينهما معاملة أم هو للفرد كرت به في مقابلة حرثه وقامه أجره أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شيء للفرد في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر أرضاً وزرعها المهرين قطناً واستقل غرة فاشتقها الراهن وزرعها ذرة على شجر القطن فأثمر شجر القطن فهل غرة ملك للمهرين أم للراهن (أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو من ماله فله ما كان شجره يملك لزارعه المهرين لا للراهن زارع الذرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن صغار وكبار وامرأة الصغار منها والكبار من امرأه غيرها فزعت المرافة في أرض مشتركة وفي أرض غير مشتركة هل للزراع للمرأة أم للشركة (أجاب) ان زرع من بذرها قطناً لهما خاصة وكذا ان زرع من بذرها مشتركاً بغيران الكبار وبغيران وصى الصغار وعليها الضمان مثل حصصهم من البذر وان كان بينهم الكل في حياض المرافة يصحون الفلاحة ويأكلون جلة فالفلة مشتركة كفاي الزاوية والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعاً صعباً فذرع قطناً بذرهما اشترى بمداهم من التركة وذلك بغيران كبار الورثة وبغيران الحام والوصى على الصغار هل الفلة انفرادية أم للشركة على حكم التركة أم هي للزراع خاصة (أجاب) هي للزراع ولا شيء فيها للبقية الورثة كفاي الزاوية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الفين التي اشترى بها البذر والله أعلم (سئل) في رجل بشرطه في شجر القطن حصه بل سكت عن اشتراط الشركة فبذره له في حصه أم لا (أجاب) لا شيء له والحال هذه بل هو لصاحب البذر كما هو مذکور في الوالدية وغيرها ولا كراجر مثل عملوه والله أعلم (سئل) في رجل له أرض بها شجر قطن اشترى مع آخر على ان يعمل معه يقرنهما عليه مناصفة هل تصح أم لا (أجاب) لا يصح بشرطه عمل رب الارض فانما هو لرب الشجر وعليه لا آخر أجر مثل عملوه بل يقرنهما والله أعلم (سئل) في ثلاثة رجال لكل واحد منهم قطعة أرض فيها شجر قطن اشترى كوا على ان يجرىوها على بقر لهم وعمل فهل تصح هذه الشركة ويكون انفاق من شجر القطن بينهم على الشرط أم لا تصح الشركة ولكل ما خرج من شجره وهل للعامل ما شرط له من شجره أم أجره مثله (أجاب) لا يصح هذه الشركة ولكل واحد منهم قطنة انفاق من شجره الخصوص به وللعامل ما شرط له ماله الشجر حيث خلا عقد معهم عن شرط مفصلة والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشترى كوا مع ثلاثة آخرين على ان يعملوا معهم يقرنهم ويكون القطن مقسوماً على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح والقطن الثلاثة الاول (أجاب) لا تصح الشركة في ذلك والقطن لاصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للآخرين زرعهم أجر مثل عملهم بقرهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل مزارع في أرض بيت المال والوقف والتمار وبؤى قسمها ليهات المذكورة مدة عشرين سنة عن ابن وقت هل تقسم بينهما خاصة ما ملك من الاموال للذ كرم مثل حظ الاقنين أم لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة فيها ولا شيء للثابت فيها (أجاب) المزارع في الارض السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يملك الارض وانما هو أحق بضعفها من غيره حيث يمكن خاشعاً ولا معطلاً لها تعطيلاً بضر بيت المال أو الوقف فلا تقسم قسمة ما ملكه الميت من المال باجتماع العامة وتبقى في يد ابن المزارع حيث كان صالحاً كما كان يومه على وجه الاحقية من الغيرة والله أعلم

مطلب ليس لأحد أن يزرع  
أرض الوقت أو السلطانية  
من يذعن يزرعها

مطلب اذا ترك المزارع  
الأرض السلطانية أو الوقت  
باختياره سقط حقه ولو كان  
له فيها كردار

مطلب قرية أرضها موقوفة  
و يد كل واحد من أهلها  
حصة يزرعها ليس لأحد  
أن يأخذ من حصة صاحبه  
شيئا

مطلب يزرع الأرض الوقت  
أو السلطانية بغير إذن  
صاحب البلد

مطلب رجل غرس أرض  
وقت ويريد أن يبيع بعض أهل  
القرية أن يكلفه قلعه الخ  
مطلب غرس في أرض  
وقت كرما وتصرف نفسه ثم  
ادعى عليه رجل أن الأرض  
ملكه

(سئل) في قرية يزرع أرضها المزارعون بالحصة وهي وقف أو سلطانية ورجل من أهل القرية  
واضح يده عليها سنة سنين يزرعها ويدفع ما هو المتعين من الحصة تلقاها من أي جهة بحث أن مدته  
ومدتا به عليها تريد على أربع سنين ويريد رجل أن يرفع يده عنها ويرعها مدتها أن فيها حصة  
هل ترفع يده عنها أم لا وعلى المدعى رفع يده عنها (أجاب) لا ترفع يده عنها في الحواشي الزايدة  
والقسيه حتى التراف في أرض وقف أو سلطانية وتصرف فيها غيره وهو برأه ولم يتعنه ليس له حق  
الاسترداد بعد أن رمن (يج) ثم قال رضى الله عنه قول (يج) أحوط فإذا كان هذا فممن له  
حق القرار في المال المزارع الفنى ليس له حق القرار وهو المسمى بالسكر دار وهو أن يصدت  
المزارع في الأرض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب صرح به غالب أهل الفتاوى المعتمدة والكتب  
العصبة المشهورة وبه يعلم حكم أراضي بلادنا التي يابى المزارعين فاقهم والله أعلم (سئل)  
في فلاح مزارع في أرض سلطانية أو وقف بالحصة رجل عنها وتركها اختارها قبل بالقرية بغيره  
وغرس فيها بآذن من له الأذن وأعلم الغرس ورجع القلاح ويريد أن يرفع يده عن الغرس عنها ياخذ  
غرسه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كردار وتركها بالاختيار سقط  
حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كردار والمزارع انما لحقه في الاتباع بما دام تبعها  
بالمزارع والاختراع متى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع أن يزرعها بالحصة حيث أذن له  
بالصرح أو بالدلالة الأربع الى ما قاله الزاهد في القضية والحواشي يظهر لذلك والله أعلم  
(سئل) في أرض قرية موقوفة على جهة تريد كل شخص من أهلها طاعة من يزرعها باسم  
معلوم من الخارج بترديه كل سنة لجهة الوقت هكذا مدة السنين المتعددة هل لأحدهم أن  
يتعدى على ما في يد الآخر ويقبضه منه فيزرعها أو يقرضه أم ليس له ذلك وهل اذا قل ذلك  
لحاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الأول المتصرف فيه مدة السنين المتواليه أم لا  
(أجاب) لا يسوغ لأحد من المزارعين أن يتعدى على ما في يد الآخر واذا فعله أحدهم للحاكم  
رفع يده عنه واعادته للمزارع الأول للسبق به الى ما بينه وبين غيره ومن سبقته الى  
مباح فهو أولى به وقد ذكر علماءنا فروعا كثيرة تدل على ذلك كسئلة النار ومنسئلة  
الاحتجاب والاحتشاش والاستقاء ورأيت صريح النقل لعلمه الشافعية في هذه المسئلة أنه  
لا ترفع يده عن الأرض السلطانية للمعدة للزراعة بالحصة بغير وجه ككونه بناء أو عاجزا معطين  
بعذر كونه وليس بشيء من قواعدنا بآباءه والمزارعون في أقلينها على ذلك والله أعلم (سئل)  
عن الأرض السلطانية أو الوقت التي لها من أرفع معتاد عليها وله يد سابقة على من أرفعها بالحصة  
المهودة فيها اذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليه من الحصة هل لمزارعها أن يطالب بمحصة من  
الخارج أو بأجرة يزرعها دارهم أم لا (أجاب) لا وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام من أرفعها  
يعطى وهو المعتاد فيها على وجه المطالب والله أعلم (سئل) في رجل غرس في أرض وقف  
انجيل عليه وعلى نينا الصلاة والسلام زرعوا وصاروا للتظار ياخذون عدده مدة عشرين سنة  
ويريد أن يبيع بعض أهل القرية أن يكلفه قلعه أو يرضه بدل الأرض قائلا أنها في ربي الذي  
أعزم عليه هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ذى غرس في أرض  
وقف كرما وتصرفه مدة ثلاثين سنة ادعى عليه مسلم أن الأرض له ملكا أو من أزرعه هل تسمع  
دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد أم لا للشيخ السلطاني خلطت خلاف مقبديه  
(أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه المقر في كسبه القحة أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف

مطلب في سلك الكردار  
التي يستحق بها قرار في  
الارض

مطلب ليس المقرر عليه  
أرض التبار أن يرفع عنها  
يد صاحب الكردار

مطلب يصح فرغ المزارع  
لغيره وإذا ترك المزارع  
الأرض سنة أو سنتين من غير

زراعة تسكت غلتها لا تنزع  
من يده إلا إذا زاد على ذلك  
أو كان خائفا

مطلب تعدى رجل على من  
يزرع أرض الوقف وأخذها  
منه

مطلب مزارع أرض الوقف  
إذا تركها لضرورة  
استرداها

مطلب مزارع أرض المقاطعة  
إذا تركها باختيار مسقط حقه

مطلب رأى غيره يزرع  
الأرض السلطانية ثم ادعى  
أنه أحق بزراعتها

إذا لم يكن له كردار وهو الكيس أو البنا أو الانبار المسجلة عندهم يحق القرار إذا أهمل الأرض  
فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاسترداد متى في يمين هي في يمين ليس له كانت في يمين أرضه  
أن يزرعها عنها ويرفع يده ويستولى على التليس فيها ملك ولا شبهة ملك ولا حق الاستبقا  
والاستقرار أو اقتاع علم (سئل) في أرض تبار قرر على قهر من الاتجار ولها مزارعون لهم  
فيها كردار بغرس كثيرون الاتجار واضعوا أيديهم عليها عن إياهم مدة تزيد على ستين سنة  
هل لصاحب التبار رفع أيديهم عنها وقلم اتجارهم عنها ليزرعها هو بما ذكره أم لا (أجاب) ليس  
لصاحب التبار رفع أيديهم عنها ولا قلم اتجارهم منها والحال هذه إذا المقوض اليه من السلطان  
تناول المزارع الموقوف عليها أو الحصة المقررة في خارج المقام وليس له ملك فيها حتى ذلك نزاع يد  
من أرضها الذين صادروها فيها كردار بغرس الاتجار والتصرف الكائن منهم في سائر الأعصار  
واقطع العلم (سئل) في أرض مطلانية أو وقف في مزارع مداوم على مزارعة مائة سنين هل  
ترفع يدهم عنها بغير حجة مداد أو فائتين بجزاعتها أو يؤدون ماعليها أم لا وهل إذا اختار أحد من  
من أرضها الفراع عنها مزارع آخر صالح يرفع يدهم ويوسع المزارع في مزارعتها أم لا وهل إذا  
ترك رجل من مزارعي أرضه استراحة لتعل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين ترفع يده عنها وتدفع  
لغيره أم لا أم لا يمكن؟ ثناء أو عاجزا أو يتركها ثلاث سنين متوالية (أجاب) لا ترفع يدهم عنها  
بغير حجة إذا المقصود منها توفير من فرع المزارع صالح فقد أقي صالح ولم يعمل علا غير صالح  
فيصح ولا اعتراض عليه ولا ضرر في مزارعتها ولا ترفع يد المزارعين عنها بغير حجة بأقربها  
حيث قاموا بزرعتها أو أدام عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتعل الغلة المرغوب فيها  
فلا يقابل بالمتن والدفع لغيره أم لا يمكن؟ ثناء أو عاجزا أو تاركها ثلاث سنوات متوالية واقطع العلم  
(سئل) في أرض وقف يد رجل تصرف فيها بزرع صفياء وشوا ويؤدي ما يلزم من النصب  
مدة سنين لا يتازع فيها مزارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الأول التي هي في  
مزارعتها هل لها أن يستعدها من ويكون أحق بها من المزارع الآخر لتعدى أم لا (أجاب) نعم  
للبدن السابقة العادة لزراعة اليد اللاحقة أعادها بوجوب حيث أوجبت لزراعة فمن سبقته إلى مباح  
فهو أحق به بالزراعة واقطع العلم (سئل) فيما إذا كان لجماعة حق قرار في أرض وقف فخرجوا من  
قريةهم لضرورة فوضع أئمن أجاب يدهم عليها هل حيث كان تركه لها باختيار منهم هل  
الضرورة لا تسقط قديمتهم ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قديمتهم ولهم حق  
الاسترداد قال في أخاوى الزاهد حيث كان الترك بلا اختيار لا تسقط قديمتهم ولهم رفع أيدي  
الواضع أيديهم عليها حيث كان الترك بغير الاختيار واقطع العلم (سئل) في أرض سلطانية في  
يد رجل عما يتقاضه بطلان مدة لزراعة خاصة في مزارع فخرجوا خمس سنوات تركها ونفذ  
الحصة منه وقد تقسم لغيره وزرعها ثم تركها اختياره ويريد أن يرفع يد المزارع عليها لئلا يحال عنها هل  
له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها اختياره يسقط حقه بالترك والحال هذه  
واقطع العلم (سئل) في أرض سلطانية يد مزارع زرعها الحصة المعهودة في أرض القرية بمدة  
تزيد على عشرين متاعا ما عن أبيه بعد فصرف أبيه المزارعة مدة سنين والآن برز شخص  
يدعي أنها كانت في مزارعة له هل عليه تسليم دعواه أم لا (أجاب) لا تسلم دعواه فله الأمرين  
الأول أن الأرض السلطانية ذاتصرف فيه إن شاء غيره أو لم يتبعه ليس له حق الاسترداد لأن  
ذلك الغير لا ملك له في رقبته وإنما له حق الاتباع بها لا كان قديمق اليها بقية في المزارعة وبترت

المختصاري يسقط حقه في مزادعتها والثاني أن السلطان منع من سماع ما مضى عليه خمس  
عشر سنة من الدعوى الشرعية المجموعة شرعا فكيف بهذه الدعوى والله أعلم (سئل) في  
أرض سلطانية مساحة للزرايع وضع رجل يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة متليا لها عن  
والده برز له رجل يدعى عليه أن والده كان يفتح بها قبله وأقام على ذلك سنة هل تسع دعواه  
وتقبل سقته ويحسمها أم لا (أجاب) لا تسع دعواه ولا تقبل سقته لأنه لا امرين  
الأول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ما مضى عليه من الدعوى خمس عشر سنة  
والثاني أن عليه أن يرجعهم الله تعالى صرحوا في الأراض التي بهذا الوصف إذا رأى فلاحها  
غيره يتصرف فيها فسكت ولم يمنعه ليس له بعد ذلك أن يسترد هاهنا لسقوط حقه فيها بذلك  
أذ ليس ملكا بل بلحق المتقصة بها مادام مزادها فاذن تركها ما غلبه لغيره التصرف فيها لكونها  
معدة للزرايع من المحصولات والحال هذه والله أعلم (سئل) في أراض الوقف وأراض  
بيت المال أو الوقف رجل يشتغل بها المزارع التي تنفع زرعها شتوا وصيفا الرجل ينفق ماله وتركها  
له بحسن اختياره فصار يتفزع بزرها لانتفاع المذكر مدة تسنين ثم مات فوضع ولده يده عليها  
واتفّع بمائة تسنين تبلغ مدتها اتفّعوا واتفّع أربعين سنة هل البائع أو ورثته  
رفع يده عنها واسترداها بيب كون سعيها غير صحيح أم لا لكون البائع تركها باختياره وإن أخذ  
بدلا (أجاب) ليس للبائع ولا ورثته استردادها والحال هذه لتركها باختياره هذه المدة وإن  
قلنا بعدم صحة بيعها أحق المنفعة بما شئت مادام المتفّع يتفّع بها ويتفّع بآب الوقف وبيت  
المال مع اتفّعها فاذن تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق القرار بسطة الكر دار كما  
صرح في الحاوي الزاهدي وفي القنية في النصب فكيف لا يسقط حقه مع علمه به والكردار  
أن يحدث للمزارع في الأرض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب ينقل من مكان إليها والله أعلم (سئل)  
في رجل دفع لا تروا البصر عليه مع نوره على ثلث الخارج هل تصح هذه المزارعة أم لا  
والخارج كله لرب البذر وعليه أجرة عمل الثور (أجاب) لا تصح هذه المزارعة ولصاحب الثور  
أجرة المثل لما عمل ثوره من جنس الدراهم والحال هذه موقعا أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في  
زراع الشسوي والصيفي وتمت سنة شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كرب في  
أرض الآخر لزراع الشركة وأحدهما يقول كل يزوع في كرب أرضه الخاص أو أحدهما يريد  
قسم جميع الكربين مناصفة فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يقسم الكرب ولكل واحد  
منهما التصرف في أرضه المكروبة وليس لأخر أن تعرض له بطبق حقة في أرضه لأن  
الكربا بوصف في الأرض فلا حق لشريكه فيه والله أعلم (سئل) في شركتين في فلاحه  
مضت منهما مالا أحدهما أرض مكر وبهها قطن له قبل شركتهما أدخله عليه هل لشريكه أن  
يتازع مع رفيق كرباه لا منازعة له معه فيها (أجاب) ليس لشريكه أن يتازع في كرب أرضه  
ولا في خير القطن التي أدخله عليه إذا الكربا بوصف في الأرض فلا حق رفيقه بما فطر أصلا  
لا حول لكل واحد منهما أرضه بورا كانت أو كرابا فافهم والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر  
من أحدهم نصف القدان وربيع البند ومن الآخر ثلاثة أرباع البند مناصفة والعمل كله  
عليهما وأحدهما لا يجر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب) يقسم الخارج على قدر البند  
فصاحب ربيع البند ونصف القدان وربيع الخارج والعاملين ثلاثة أرباع مناصفة بينهما ولا  
يستحق أحد العاملين وهو الذي منته نصف القدان شيئا لأن العامل الذي لا يجره لأنه عمل

مطلب أرض سلطانية  
يلد رجل نحو ثلاثين سنة  
ادعى عليه رجل أن والده كان  
يفتح بها

مطلب باع مزاد أراض  
بيت المال أو الوقف رجل  
فأراد البائع أو ورثته  
استردادها وفي هذا المطلب  
بيان الكر دار

مطلب إذا دفع لا تروا  
على منس الخارج فله أجر  
مثل الثور

مطلب تمت سنة شركتهما  
وانفصلا وكرب كل منهما في  
أرض الآخر وأحدهما  
يقول كل يزوع في كرب أرضه  
والآخر يريد الخ

مطلب خسر القطن الموجود  
قبل الشركة لصاحب الأرض

مطلب في كيفية قسمة  
الخارج بين ثلاثة من أحدهم  
نصف القدان وربيع البند  
ومن الآخر ثلاثة أرباع  
البند مناصفة والعمل

مطلب في رجلين لكل منهما  
تورا شتر كافي الزرع عليهما  
والعمل ونصف البذر على  
أحدهما ونصفه والارض  
على الآخر  
مطلب أخذ أرضا بالحصّة  
ولكل منهما تورا البذر  
عليهما مناصفة والعامل ربع  
الخارج

مطلب في شخص باع آخر  
نصف خدان من البقر للزراعة  
بينهما والبذر عليهما ومبر  
عليه بالثمن في مقابلة عمله على  
أن القدان ان يقي بعد الزراعة  
يرده على البائع ثم قبل الزراعة  
مات واحد مريض الخ

مطلب المسافر ليل الطعام  
المشترك لا يفتحق الا بر

مطلب أربعة اشترى كواقي  
فلا حق من أحدهم بذر  
وعلى من الثاني بذروا على  
وبقروا من الثالث بذروا  
ومن الرابع بقروا فقط  
مطلب دفع لا آخر بذر  
القطن لزراعة بعلمته  
وبقروا على أن لا يدفع الثلث

بعض مشترك والعمل في المشترك لا يفتحق بشئ فافهموا الله أعلم (مثل) في رجلين لكل  
منهما تورا شتر كافي الزرع عليهما على أن يعمل أحدهما على ما ونصف البذر عليه ونصف البذر  
والارض على الآخر والخارج ثلثاه للعامل وثلثه لآخر فقتلوا وخرجت القطة فالحكم  
الشري (أجاب) المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فخرج من بينهما مناصفة بحكم البذر  
وليس للعامل على رب الارض أجر عمله لعل في المشترك ويحب على العامل أجر نصف الارض  
إذا استوفى منافعتها كافي جامع الفصولين وغيره والله أعلم (مثل) في رجلين لكل تورا شتر  
على أن يصحرا أحدهما عليهما والبذر بينهما مناصفة والعامل ربع الخارج بقصر من الوسط  
والارض للغير بالحصّة للحكم (أجاب) يقسم الخارج مناصفة بعد اخراج الحصّة للارض  
لهذا انصفه ولهذا انصفه لاجر للعامل ولا يحصل كونه عمل في المشترك والمزارعة على هذا الوجه  
فاسدة والله أعلم (مثل) في شخص باع آخر نصف خدان من البقر فين معاوم ليحصر عليه  
ويزرع منه وينعم مناصفة بالبذر بينهما كذلك يكون عمل العامل في مقابلة الصبر بالثمن عليه  
على أن القدان ان يخلص من العمل سالبا العادة الى البائع وفسخ البيع وان سرق أو مات قطعها  
من العمل قطعه عنه المعين فطقت كبري عليه غلات واحسن الثورين ومريض الآخر قبل  
الزرع فاقى البائع البقر بجمار والعامل بجمار آخر وقرنهما وزرع عليهما البذر باع على ما اتفقا  
وبرئ الثور الباقي من المرض وخرجت الهلة فالحكم في الخارج وفي ضمان الثور الهالك وورث  
الثور الباقي وعمل العامل (أجاب) أما الخارج في بينهما انصفان استباعا للبذر لا لصفة الشرط  
فصادا المزارعة على هذا الوجه ويضمن نصف قيمة الثور الهالك يوم قبضه ويرد الثور الباقي دفعا  
للقصود بقدر الامكان اذا بيع المذكور فاسد والحال فمدوا لاجر للعامل لمصر حوا به في  
باب الاجارة فاسدانه لاسوس جرح لمطام مشترك لا لاجر له أي لا المسمى ولا لاجر المثل عندنا  
خلا قال الشافعي معلن يكون المقصود رد على ما لا يمكن تسليبه لان المقصود عليه حل النصف  
شاعوا ذلك غير متصور لان الجمل فصل حتى لا يتصور وجوده في الشائع وأما ما من بر يصحله  
له الا وهو شرط فانه فيكون عاملا لنفسه فلا يفتحق تسليم المقصود عليه لأن كونه عاملا لنفسه  
يمنع تسليم عمله الى غيره بدون التسليم لا يجب الاجر الى آخر ما ذكر وفي تلك المسئلة وإذا امتلت  
وجبت واقعة لجمال كذلك وقد قلت ذلك في اجرة العامل تفصها ثم رأيت كذلك في جامع الفصولين  
في الفصل الثلاثين في المزارع عقيقه الحمد والتمت بحث ووافق تقبلي النقول وعبارة بعد أن ذكر  
ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الارض أجر عمله بعله كذا في المشترك انتهى والله  
أعلم (مثل) في آخر بين اثنين باع أحدهما الثور والآخر فاصرا شتر لجامع في فلاحه  
فكان من أحد الاخرين بذر وعمل ومن أحد ابي الآخر بذر وعمل وبقر ومن الآخر بذر وعمل  
ومن الآخر الثاني بقر فقط فهل هذه المزارعة فاسدة وخارج لارباب البذر بقدر ذرعهم ولا شئ  
من الخارج للاح الذي منه البقر فقط أم لا (أجاب) نعم المزارعة فاسدة والخارج لارباب  
البذر بقدره الكل واحد من البذر ولرب البقر أجر المثل لبقره واقعه أعلم (مثل) في رجل  
دفع لا آخر بذرا لقطن لزرعه الآخر في أرض بعلمته ومشره ويكون الثلثه ولا آخر  
الثلث هل يقسم الخارج على ما اتفقا أم لا (أجاب) المزارعة على الوجه المذكور  
فاسدة وعليه اصحاب الثمن فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه أجره للمثل لما بين من  
العمل وفي جامع الفصولين وكان أبو يوسف يقول لا يجوز ولله تاس على المضاربة فجعل دفع

البذر كدفع الدواهم ثم من حصص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع البذر من أربعة بلا أرض يجوز للبذر ذكر أس مال المضاربة ولم يجز عند محمد وقال محمد بن سماعة يهبط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأنه حسن والله أعلم (مسئل) في رجل استأجر حرا ثمانية ليرزع فاشتريا وصيفا فزرع جميع الشتوى وما قال الحكم (أجاب) الذي نص عليه علماؤنا أن الاستحسان في هذه المسئلة أن كان ورثة الميت يقولون نحن نعمل مكان لهم ذلك وتبقى المزارعة على شرطها إلى أن يستحصل الزرع وليس لرب الأرض أن يأخذ الأرض من ورثته قبل أن يستحصل الزرع وإن امتنع الوارث لا يجبر ويقضى على الزرع إلى أن يحصل بذل القاضى ويرجع عما اتفق على الوارث في حصته وإن شاء أعطى وارث العامل قيمة حصته للعامل بقلا ويكون كله لرب الأرض والله أعلم (مسئل) في أربعة اشترى كوا في ذرع الخنطة والشعير مر ابعة لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ويرجع يطلب حصته فتعوه عنها له لهم ذلك أم لا ويجب عليهم دفع حصته من الخنطة والشعير (أجاب) ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منهما ويكون مقرضاهم ومستقرضاهم في البزاية وغيرها والله أعلم (مسئل) في ثلاثة قرض أحدهم القدان ومن الآخر العمل ومن الآخر البذر والأرض فما الحكم (أجاب) المزارعة قاسدة والخارج كله لرب البذر والأرض وللعامل أجرة عملهم ولرب القدان أجرة عمل فدائه صريحه في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (مسئل) في العامل إذا مر من قاهام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والآخر يرد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت حيث كانت المزارعة الأولى الخراج في البزاية والله أعلم (مسئل) في رجلين اتفقا على الزرع يذرهما سوية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقير من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقر من ابنه العمل المشروط على أنه فقال له اعمل أنت على بقرك وما حصلت أمان على على بقر العرفه بنى وبينك تغلب عملك فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة فعمل صاحب البقر كوفه في المشترك أم لا (أجاب) الخارج يقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه نجاؤه ولا يصح جعل الحاصل من عمله بينه وبين صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر عمله أجرة لأنه عمل في المشترك والله أعلم (مسئل) في رجلين اتفقا على الزرع السقي في أرض سلطانية فباعا للمزارعين بالحصة وأحدهما منه عمل على ثوره وور صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فداه وثلث البذر والخارج ثلثاه وثلث لصاحبه بعمله وعمل ثوره ففكر بالارض وثنيها فهاضت الزرع ويقولونوا الثلثين لا أمكنك منها الآن تبذل الربع وتأكل الربع ويرجع عما اتفقا عليه هل يجب المثلث أم لا (أجاب) لا يجب اليه إلا ما يجبرذو الثلث عليهم وبعدهما على الأرض واحدة فأما أن يجزئ على ما اتفقا عليه وأما أن يقسم الأرض مكرورة ويوزع كل واحد منهما فيما خصه منها على حد قوله والله أعلم (مسئل) في أربعة اشترى كوا في المزارعة يذر مشترك أربعة وأخرج كل واحد أحد الزرع فامتنع أحدهم عن حصته بعد استوائهم هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (أجاب) لا شئت في استوائهم في الصرف على المشترك فإن امتنع أحدهم رفع أمره إلى الحاكم الشرعى فأمره بالمساواة أو يأمرهم بالصرف علىه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (مسئل) في أخوين متقاضين يعملان بإيديهما عمل الفلاحة

مطلب إذا مات المزارع فلورثته أن يعملوا مكانه وتبقى المزارعة على شرطها

مطلب اشترى كوا في ذرع فغاب أحدهم قبل الزرع مطلب إذا كان من أحدهم يقر من الآخر العمل ومن آخر بذر وأرض فالمزارعة قاسدة

مطلب مرض العامل فقامم آخر مقامه بنصف ماله في الخارج

مطلب مرض العامل فامر ولده صاحب البقر أن يعمل وله في تغلب ذلك نصف ما يحصل من عمله على بقر الغير

مطلب اتفقا على الزرع في أرض سلطانية وشرطا لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان ففكر باها وبعده أراد المشروط للثلثان أن لا يمكن صاحبه من المزارعة إلا أن يذر الربع ويأكل الربع

مطلب امتنع أحد المزارعين عن الحصاد

مطلب أخوان يعملان في الفلاحة متقاضين فاحدهما ولديعهما فإرادوا المأنا يقسم الخارج أثلاثا

ثالثا أحدهما ولقد كان يعينهما في العمل وأبوهم عما اشتغل عن العمل بسبب كونه شجاعا  
 في القرية وبنوه وأخوه في العمل وإذا خلا من قطعات المشقة اشتغل معهما والان افتقر  
 الاخوان ويريدوا ولولده المذكور أن يقسم ما تحصل بالعمل أثلاثا وأخوه يريد أن يقسمه  
 انصافا للحكيم في ذلك (اجاب) حيث كان الولد يعينهما في العمل لا يضرب به بسهم  
 ويقسم الحاصل بالعمل من صفة للأب النصف ولأخيه النصف والله أعلم (سئل) في رجل  
 شرط من جانيه فدان بقر ونصف البذر وآخر منه العمل والارض ونصف البذر على ليكون  
 الخارج بينهما فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم تحصل المساواة في البذر هل  
 الخارج على قدر البذور أم على الشرط (اجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج سبع البذر  
 والحال هذو والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤس بقر وآخر له رأس بقر اتفقا على شدة  
 فدانين وحرثهما عليهما وعلى البذر أن يخلصا خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب  
 الأربعة وعلى الخارج بينهما بالارباع لصاحب الثور والباقي لصاحب الأربعة والآن  
 صاحب الثور لا يرضى بالرابع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فما الحكم (اجاب) ليس  
 لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدانين وخمس البذر إلا أن يخرج  
 بقدر يدره فقط ولا يستحق بعمله شيئا لعمله المشترك ومن عمل في المشترك لأخره ويجب  
 عليه رد الزائد عن الخمس على شريكه هذا أمر الحق فعليه الرضا به والله أعلم (سئل) في رجلين  
 اتفقا على الشركة في القلاحة التنوي والصني على أن يدفع هذا أرضه كراها وورها فطير أرض  
 هذا ووزعوا التنوي في أرض أحدهما يذرع بمناصفة وإلى الآخر أن يدفع أرضه بل استقل  
 بها ووزعها فطير نفسه فما الحكم في الزرع الذي دعا في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة إلا  
 بشرط دفع أرضه ولم يفعل (اجاب) الخارج من يذرعها يقسم انصافا عليهما بعد اخراج  
 خراج المقاسمة منه على حسب البذر ولصاحب الارض التي زرع على الآخر أجرة المثل للنصف  
 من الارض التي زرع اجارة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب أجر المثل بالاستعمال والله  
 تعالى أعلم (سئل) في ثورين أحدهما للعامل والآخر لشريك فذرعوا في فدان  
 العامل بذر فقال له هلك على وعليك ولم يمتي النصف ولنك النصف فدفعت له العامل ما على أنه  
 يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك فسقوى الحق هل يرجع عليه بما دفع أم لا (اجاب) نعم له أن  
 يرجع عليه بما دفع إذا عاين العين خطو والله أعلم (سئل) في رجل له فدان آخر له  
 اثنتان اشترى كواعي أصابا فشدان يذرع السدس والعامل عليه يذرع السدس وصاحب  
 الاثنتين يذرع الثلثين فعملوا على ذلك وكان من جملة عليهم الحرث على خبر قطن عتيق لصاحب  
 الاثنتين وتون غلة مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي أثناء العمل وقف ثورا لصاحب  
 الفدان فقال له ذوالاثنين زرعه على ما بقي من بقرتك وبقرنا على أن تعطينا جرة زيت والخارج  
 على ما اتفقا فقبل ذلك وأدركت العلة فما الحكم في الزرع وتيرة القطر وجرة الزيت (اجاب)  
 المزارعة على الوجه المذكور فاسدة لا يشترط البذر فعلى العامل والخارج على حسب البذر  
 لأنه غنم فبقعه من بذر السدس له السدس ومن بذر الثلثين له الثلثان ولا شيء من غرة القطن  
 العتيق لصاحب الفدان وله أجرة تمثل عمل بقره ولا يلزمه جرة الزيت لعلة في الشتر ولا  
 أجرة للعامل فيه عندنا كما عرفت والله أعلم (سئل) في الوصي هل إذا مات ثور من بقر التيم  
 أو احتاج إليه أو ألات الحرث أن يجده غيره ويستترى به ذلك أم لا (اجاب) نعم له ذلك والله

مطلب اتفقا على أن يمن  
 أحدهما البقر ونصف  
 البذر ومن الآخر العمل  
 ونصف البذر والارض  
 مطلب اتفقا على أن يمن  
 أحدهما أربعة رؤس بقر  
 ومن الآخر رأسا والحرث  
 عليهما وإن من صاحب  
 الثور خمس البذر ومن  
 الآخر أربعة أجاسه وان  
 الخارج بينهما أرباعا  
 مطلب اتفقا على زراعة  
 ارضيهما فزرعا أرض  
 أحدهما تكون يذرها  
 مناصفة واستنع أحدهما  
 عن دفع رضى بل استقل  
 بها  
 مطلب إذا هلك ثور الشريك  
 فدفع العامل له نصف غنمه  
 بناء على أنه يلزمه ذلك فله  
 الرجوع عما دفع  
 مطلب اشترى رجلان  
 لاحدهما فدان ولا آخر  
 فدان على أن يذرع صاحب  
 الفدان السدس والعامل  
 عليه السدس والآخر  
 الثلثين ومن جملة عليهم  
 الحرث على خبر قطن عتيق  
 مطلب الوصي التيم  
 يجدهم تألف من آلات  
 الحرث



## • (كلب المساقاة) •

(سئل) فإرض بين اثنين دفعها لأحدهما لا سخر على أن يقرض فيها غراسا ثلثا للغارس وثلثه  
للا سخر فقرضوا واشتت الأشجار فهل هي على ما شرط أم تكون ناصفة بينهما أم هي للغارس  
قطعة بالحكم الشرعي (أجاب) الاشتجار على ما شرطوا وإذا اختلفا في الشرط فالقول قول  
الغارس حيث اعترف الثاني بأنه غارس له أو قامت بينة بأ وحصل كقول عند طلب البين  
الحاصل أن يعلم بأنه الغارس بطريق من الطرق الشرعية وإن لم يعلم فهو بينهما على قدر الأرض  
قال في جامع الفصولين لو عرف غارسها فهي له والآخر في محل مملوك لأحدهما خاصة فهو له وما  
في محل مشترك فهو بينهما انتهى بفعل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله  
والله أعلم (سئل) في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة يميز من ألف جزء والوقف والباقي  
للمساقاة واستثمار الأجرة المقتضية بين الاشتجار بالكلية وتصلط الأرض وتعين المصلحة في ذلك وحكم  
الأكذالك ولو تركت هلكت الاشتجار بالكلية وتصلط الأرض وتعين المصلحة في ذلك وحكم  
سا كم يرى جوازها فمرا المصلحة الوقف هل يصح ذلك ولا يزم ولا سطل بعوت المتولي العاقل ذلك أم لا  
(أجاب) نعم يصح ولا يزم ولا سطل بعوت المتولي والحال هذو حكم الحاكم واقع في محله خصوصا  
وقد تعينت المصلحة فيه كاشح فيه هلاله بعض الثمرة خيرة من هلاله جميعها مع الأصل والله  
أعلم (سئل) في رجل دفع أشجار زيتون مساقاة عامين كاملين لا سخر على أن يكون له ربع  
الخارج فعمل العام الأول ومنع مربي الكرم عن العمل العام الثاني هل له ذلك أم لا ويجوز على  
تعيين العامل من العمل أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يجوز إذا ضار قال علماؤنا رحمه الله تعالى  
إن المساقاة لا تخالف المزارعة إلا في مسائل أربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة  
لأن فيها اتلاف البذر والله أعلم (سئل) في شجرة قطن لرجل اتفق مع آخر على أن يحرثا ويعمل  
عليه على نصف الخارج فعلا نصف العمل ويتم العمل عليهم الشجر ينقصه فلما دخلت الغلة  
جاءه يطلب نصفها وأخذها واسطة متغلب قهرها فما الحكم (أجاب) لاشي للعامل في الخارج  
لقساها المساقاة باشتراط عمل رب القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فهو ربح القساذ كما نصوا عليه  
قاطبة وإذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر وعليه لا سخر أجر مثل عمله وعمل بقر من  
جنس الدراهم والناظر والله أعلم (سئل) فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزيدان يقرض في أرض  
الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له نصف ما يقرضه في مقابلة الأعمال المهدودة والنصف لجهة  
الوقف فقرض زيد في الأرض غراسا متنوعا ثم باع نصفه لعمرو فهل على المشتري العمل ولا يسحق  
نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فيها عليه نصف أجره الأرض لجهة الوقف بحسب غراسه أم لا  
(أجاب) هذو معاملة فاسد فلو التمس الغراس كله للوقف وللعمال قبة الغراس وأجر مثله ولا يتذبحه  
فيه فديرو يرجع المشتري على البايع بالثمن إن كان قد دفعه أو ما فاسدا فلا يلزمه أن يضرب لهامة  
وأما كون الغراس كله للوقف فلا ن العقد في الشجر لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بأمر  
الناظر في أرض الوقف صار كل الناصر فعل ذلك بنفسه فصار له لجهة الوقف باصالة البارضة  
مستهلكة بالعاقب فيها فوجب عليه قيمة أشجاره وأجر مثل عمله لأنه اتخى لعمله أجزا هو نصف  
الخارج ولم يحصل له منه شيء فيصيبه أجر مثله وأما عدم نفاذ بيعه فلذلك كراهته صار مستهلكا

مطلب أرض بين اثنين  
دفعها أحدهما للا سخر  
ليقرضها الثلثان للغارس  
والثلث للدافع وإذا اختلفا  
فالقول الخ

مطلب في المساقاة على  
أشجار الوقف مدة طويلة  
واستثمار الأجرة المقتضية  
بين الاشتجار كذلك

مطلب إذا دفع له الاشتجار  
عامين مساقاة ليس له منعه  
من العلم الثاني

مطلب اشتراط عمل رب  
الاشتجار مقصد للمساقاة

مطلب أذن ناظر الوقف  
لا سخر أن يقرض في أرض  
غراسا على أن يكون له  
نصف ما يقرضه ولم تضرب  
مدة الخ

بالعوق في أرض الوقت إلى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري إلى الثمن على ما تقدم فإذا علمت ذلك  
 ظهر لك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال الرجوع نصف أجره الأرض ومن شك  
 في شيء مما تقدمنا به فليرجع إلى الخاتمة والتأني في شرح الدرر والقروا لا تحسروا ومنع الفقار  
 وغيرهما من كتب المذهب يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من متولى الوقت  
 أرضا وماه بأجرة المثل وأذن له المتولى بالقراس ما اختار وأراد على أن يكون النصف منه لمدة  
 الوقت والنصف للمستأجر فرفض المستأجر من ماله وكلما كملت مدة الاجارة استأجر من متولى  
 الوقت الذي له الاجارة والتكلم على الوقت المزبور شرعا بأجرة المثل من غير زيادة وأذن للمستأجر  
 بالقراس حتى يملأوا شجيداً بعد جديده مستخدماً بعد مستخدم مضى على هذا الحال مدة تنوف  
 على سبعين سنة ثم أعمر وزاد في الاجرة زيادة فاحتسبوا استأجر النصف منه الوقت من المتولى  
 فهل يسوغ للمتولى أن يزوج حصه الوقت لغيره في الباقي من القديم وهل يجبر زيد على قبول  
 الزيادة عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل ما ذكره فاسد أو البناء على القاسد قاسد وجهه فساد  
 الاجارة الاولى وجود اشتراط الشركة في القراس في عقدتها وهي تصد عنه فله قلعا ذهبي يسع  
 المنافع فكيف يفسد الشرط القاسد فقد يسع الاعيان فكذلك يفسد عقد يسع المنافع وإذا فسدت  
 الاجارة الاولى فالقراس كله للوقت لأن العامل غرمه بإذن متولى الوقت في أرض الوقت باجارة  
 فاسدة فكأن المتولى غرمه بنفسه فصار أيضا للقراس بإتصافه بأرض الوقت مستهلكا بالعوق  
 فيها كما صرح به غيره وحل من علمنا كصاحب الدرر والقروا شيخ الاسلام ابن عبد الله صاحب  
 تنوير الابصار وغيرهما وإذا عرفت ذلك فلا تنوف في فساد استأجره عموما والواقع على النص  
 والأرض كما هو أظهر من أن يذكر فلا يتأني سؤال قبول الزيادة عن أجرة المثل وعدم قبولها  
 والحال هذه للقراس قيمة القراس وأجر مثل علمه كاصرحوا به والله أعلم (سئل) في رجل له  
 شجر قطن دفعه لآخر ليحرق أرضه أو يقوم عليه وله نصفه ودفع العامل شجر قطن له لئلا يترك ذلك  
 فهل ما يخرج من القطن منهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتفاولا فله ولا (سئل) أم لا  
 (أجاب) نعم القطن بينهما على ما شرطوا الله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر قطن له  
 واختلف صاحب الشجر مع العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شرط لي الثلثان  
 وصاحب القطن يقول شرطت لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وعلى الآخر البينة  
 أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له شجر قطن جعل لا يترك فيه حصصا يسبب بقر منه فضاف إلى بقره رجل يستحق  
 بالقر في القطن تلك الحصة أم ليس له الأجرة مثل بقره درهم (أجاب) يجوز للقر لا يستحق لها  
 في الخراج شيء حتى يجمع القصولين وغيره استغنى بالقر بعض الخراج ليرد به أثره ولصاحب  
 البقر أجر مثل بقره من الدراهم والمانا نرى لاشي في القطن وانما هو جيعه لملك الشجر وانه  
 أعلم (سئل) في حرث عندنا انسان مضى عامه ومن جله ما كان فيه شجر قطن مسكون عن  
 اشتراط حصة القران فيه هل له منه حصه أم لا وإذا قلتم لاهل اذا اعتدى وحرق عليه الأرض في  
 ثانی عامه بقران فأن صاحب هل غرقه القران أم لصاحبه الذي أصل بذره منه (أجاب) لاشي  
 للقران في شجر القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني فهو له ملكه وانه  
 أعلم (سئل) في رجل عامل رجلا على شجر قطن له ليقوم عليه فقام العامل عليه مدة ترك العمل  
 فلما أدرك الثمرة يطلب حصه فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه ترك العمل عليه وانه يأمه قبل أن

مطلب استأجر زيد من  
 متولى الوقت أرضا وماه  
 بأجرة المثل وأذن له المتولى  
 بالقراس على أن يكون  
 النصف منه لمدة الوقت  
 وكلما كملت مدة الاجارة  
 استأجره لاجرة المثل  
 وهكذا فجاءه عمرو وزاد في  
 الاجرة الخ

مطلب في رجلين دفع كل  
 منهما شجرة قطنه لصاحبه  
 ليقوم عليه بالنصف  
 مطلب دفع لآخر شجر قطنه  
 معاملة ثم اختلفا في الحصة  
 المشروطة

مطلب دفع لآخر شجر قطن  
 ورجل له حصه في مقابلة بقر  
 منه تضاعف إلى بقره

مطلب لاشي للقران فيما  
 يخرج من شجر القطن  
 حيث لم يشترط له حصه

مطلب اذا ترك العامل شجر  
 العمل قبل أن يصير للثمرة  
 فیه لاشي له

يبدو صلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للقرعة فيه قيمة صير تركه ولا شركة له فيه بل هو جعده مالك الشجر قال في البرازية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدركت القرعة يطلب الحصة أن ترك في وقت صارت للقرعة فيه قيمة له الطلب أن قبل أن يكون له قيمة ثم ترك فليس له الطلب اهـ ومثل في التنازعية حيث تركه على صاحبه قبل أن يصير للقطن قرعة قيمة لا سبيل له عليه إذا لم يشركه ثم عفي عنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ماع في حصة مشاعة في أشجار كرم كالثلث مثلاً هل يصح أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم نجد من صرح بها من علماءنا فيما بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري مشايخنا فأجاب بقوله في المسألة الفتوى على قوله ما ومقتضى صحة المسألة المذكورة لأنهما يجوزان إجازة المشاع والمسألة كذلك انتهى وهو فقه جيد لأن العمل في المزارعة والمسألة على قوله ما وقد صرح في الأصل بأن تسليم المشاع يمكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لهما على أن كثير من علماءنا صرح بأن الفتوى في إجازة المشاع أيضا على قوله ما لا مكان التسليم بالقبض أو بانتهائهما كما ذكره الزيلعي وقد صرحوا بأن المزارعة والمعاملة إجازة حتى إن من يجهزهما لا يجهزهما إلا بطريقهما ويراعى فيه ما شرأطها والله أعلم (سئل) فيما إذا غرس العامل لنفسه أشجار زيتون في خلال شجر العنب والتين بغرض أن من مالك العنب والتين حتى أضر الزيتون ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار العنب والتين أم لا (أجاب) غرس العامل أشجار الزيتون في خلال الأشجار العامل عليها أعتد منه فهو من يقطعها وإذا تحقق أن ضرر شجر العنب والتين العنبية نقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة بقت في أرض شجر يملوك لأجل دبلات تعهدها رجل بمحصولها من الحشيش والعزق وتقيتها وخفرا أرضها مدة عشرين سنة فكيف وتأت وأن قررها فادى شخص أن والده حوطها وجر عليها قبله هل يسمع دعواه أم لا (أجاب) لا يسمع دعواه إذا لم يملكها والده بذلك وهي ملكا لئن تعهدها بما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه أرضا ببعضها شجر وبعضها قراح على أن يقوم على الشجر الذي بها وله ربع عرته وعلى أن يغرس في القراح أغراسا ما تحصل من الأغراس والأغراس نصفه وضرر بذلك مدة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط من ربع عرته الشجر الكائن بها ونصف القراح والثمار في الجدد كما صرح به في التنازعية والله أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه أرضا للغرس فيها أو يكون الشجر والغرس بينهما ولم يعين ما قدم من السنين فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الأرض وعليه للغراس أجره عمله وقيمة غرسه كما صرح به فاضيان وغيره والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون مشتركة هل يجوز مساقاة أحد الشريكين عليه أم لا (أجاب) لا تجوز وإن أخرج حتى قدر الملك ومن صرح بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب من الغراس في بابها انتقالا عن المجتبى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية حيزت ليت المال وترزع الناس بها ويقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على أن يغرسها أحدهما يقره ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخر شيء ويكون الغرس مشتركا بينهما بسبب أن خاله كان يزعمها ويقسم عليه وورثت من أرمته هل يصح اتفاقهما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجع ما يزعم من مسبق وشئ من المزارع والغراس ولا شيء إلا أن يورث عن خاله ولا أب (أجاب) الغرس لعارسه وكذا الزرع ولا تورث الأرض

مطلب في رجل ماع في حصة مشاعة كثلث كرم

مطلب غرس أشجار زيتون بين الأشجار التي يعمل عليها فاضربها  
مطلب بنت شجرة في أرض غير مملوكة فتعدها رجل مدة طويلة فادى عليه رجل أن والده حوطها  
مطلب دفع لأخيه أرضا ببعضها أشجارا ومردان يغرس البعض الآخر وله ربع عرته المغموس ونصف ما يغرسه

مطلب مساقاة أحد الشريكين غير بائنة

مطلب اتفق رجلان على أن يغرس أحدهما أرضا ليت المال ويعمل عليه وله النصف ولا آخر النصف بسبب أن خاله كان يزعمها

مطلب اذا دفع المتولى  
أرض الوهب أو شجر الوهب  
لمن يقرب أو يعمل ليس  
لمن ولي بعده النقص

مطلب اذا اتفق على زراعة  
أرض وفيها الاحد هاشم  
قطن عتيق لا يدخل في  
الشركة

المذكورة ولا شيء ثلاث فمما غرس وزرع والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى على وقف  
دفع أرض الوهب سنة معلومة بعضها شجر وبعضها قراح ثلاث فربما على ان يقرب سواها شجرا  
بأكثرهم ثلاثة للوقف والباقي بين الثلاثة متولى لاحدهم بأن يعمل على شجر الزيتون وله  
ربع ثمرته ثم عزل المتولى وولى غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط وليس المتولى  
المنصوب نقض ما فعل الاول قبل علم المتأتم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط  
وليس للمتولى الثاني نقض ما فعل الاول كما صرح به كثير من علماء الله أعلم (سئل) في رجلين  
اتفقا على ان يشدا بقر أو ينضدا أكر فزروا صيفا وشتا وباشركة ولا حدهما قطن عتيق كان  
زروعه العام السابق يذره ويقروهما أو فخر خاصة هل يدخل في الشركة ويكون لشريكه حصه  
أم لا يكون له فيه حصه (أجاب) لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصه للشريك فيه وإن  
عملت بقروهما أو فخره فيه كما هو ظاهر والله أعلم

### • (كتاب النايح) •

مطلب في الصيد الذي يصل  
عند ترك التسمية عددا

(سئل) علماء الهرة الشيخ محمد الفزى صاحب التنوير في شرحه منظومة تحفة الاقران  
أقنونا أيها الخبر المقدس • جوابا كلالا اذا تبدي  
اذا ما المريعين حيدر • وليذكر الله الخلق عددا  
يجل على الصحيح عند قوم • يفوح شذاهم مسكونا  
(أجاب) •  
الاخذ أيها الفضال قطما • لطيفا بالجواب قد استبدى  
رمت الى جراد أو مسل • فصلت الطير أو تلبا تبدي  
فما قد صدته حل وان لم • سم الله ذا الافعال عددا  
وقد نظم من يعبر آخر بقوله

يا فاضلا في دهره • فاق أقال عصره  
ومن حوى عليه • صار وجد دهره  
في تارك تسمية • عند تعاطي فخره  
عند اقتدا بتركها • قد صرحوا بجله

فاجاب عنه أيضا من الجرو والروى

يا عمدة في عصره • وعند في دهره  
هذه جوابا لمنق • تسد كون وزيره  
نقص رى جرادة • أو صيد ما في فخره  
ولم يسم فهو في الا • أظهر حل قدره

والمسئلة في اننا نتوعب ان تها رجل رى الى خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده  
الاصطاد وسمي فأصاب صيدا ما كول اللحم فقتله حل كله عندنا وقال زفر لا يحل ولورى الى  
جراد أو مسل فترك التسمية فأصاب طائرا صيدا آخر فقتله حل كله وعن أبي يوسف وابن  
روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل انتهى والله  
سبحانه وتعالى أعلم

\*(كتاب الاضحية)\*

(سئل) هل الأفضل في الاضحية الذكراً أم الانثى وما من الشيء (أجاب) صرح في منع القفار ناقلان عن شرح النظم الوهابي معزياً الى الطهريه قال والاشمن الابل والبقراً أفضل والأكر من المعز والضأن ان كلته وجوأي من مروض الأثنين من الرض وهو الذي انتهى وفي فتاوى قاضيان نحوه ومفهومه اذ لم يكن موجوأي يكون أفضل وقال في الرزازية والذي كرمته أفضل اذا كان خصاً ثم قال ورأيت في منية القنية للتوفائي والعمل اذا كان أكثر لهما أفضل من النحصى والافهوك لا تخم من الابل والبقرا اذا احتوا بقيمة ثم الاتخم من المعز أفضل من التيس اذا استويا قيمة ثم قال والكبش أولى من النجعة الا أن تكون أكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتعقيق انتهى ما نقله شيخ الاسلام الفزري وأجاب عن من التي بقوله  
ان التي من الاغنام ذؤونة \* والنحس للابل والعامان للبقرة . والله أعلم

\*(كتاب الكراهة والاستحسان)\*

(سئل) فيما نسب الى حضرة الامام الاعظم أي حنيفة النعمان من جواز لبس الحر برغير الملا من البسدهل مع ذلك عنه فيصور العمل به والقنوي أم لا (أجاب) لم يصح ذلك عن أي حنيفة وان نقل عن برهان صاحب المخط فقد قال نفس الائمة الحلواني الصحيح أن الكل حرام يعني الذي يمس الجسد والذي لا يمس قال في الحاوي الزاهدي قال يعني استاذنا مبدع وهذا يعني جواز لبس الحر برغير الذي لا يمس الجسد رخصة عظيمة في موضع عمت فيه البالوي ولكن طلبت هذا عن أي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني برهان صاحب المخط انتهى فالجواب أنه مختار على ما في المتن الموضوع لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا القنوي به خلافاً لظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة هموا أنفسهم صوفية وفقراء فلا ينفقون فاختصوا بنوع نسبة واشتعلوا بامور لم تدرهم الشريعة المحمدية ولا الملة الاجدية وهم جهال حتى ينواقض الوضوء ومعدات الصلاة وشرايط سائر العبادات خلفة عن طريقة الاولياء والسادات وربما لهم وعليهم من المريدين بل هم ياتقنهم من الصالحين المضلين الجاهلين باركان الدين ويتبعون أنهم من عباد الله الصالحين مع كونهم مقيمون في الجهل الذي علمه الاسلام فهل يتبعون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (أجاب) نعم يتبعون فقد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء فقال اقترعوا على الله كذا وسئل ان كانوا زانقين عن الطريق المستقيم هل يتقون من البلاد لقطع فتنتهم عن العالم فقال اماطة الاذى بل في الصيانة وأمثل في البياسة وتبعوا لنيست من الطيب أركى وأولى نص على ذلك في التتارخانية وتعرض لمثل هؤلاء كثير من الفقهاء وأما ما وعليهم التكبير ويومهم بما تصف عندهم حضور الجبال والله سبحانه وتعالى يصنع الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهرات بصوت حسن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يخل بحكم من أحكام القواعد ولكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى من غير لحن وتطرب هل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكون أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكره اذا تحسن الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في فتح القدير وقال في الصريح نقل عن الخلاصة وتحسين الصوت لا بأس به من غير قنن وفي التبيان في آداب حملة القرآن أجمع العلماء في الموسيقى

مطلب في سين الأفضل في الاضحية

مطلب ما نسب لأي حنيفة من جواز لبس الحر برغير الملا من البسدهل مع ذلك عنه

مطلب في جماعة هموا أنفسهم صوفية واشتعلوا بامور لم تدرهم الشريعة المحمدية

مطلب في امام يقرأ في الجهرات بصوت حسن على القواعد المقررة ولكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى

رضي الله تعالى عنهم من السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأئمة  
 أئمة السلفين على استحصان تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وأفعالهم مشهورة بما لا  
 يقص من تقبل شيء من أفرادها ودلائل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مستفيضة عند الخاصة والعامة كحديث نزل القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الأشعري  
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أتيت من مائة من بني أمية  
 البصري ومسلم وفي رواية مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لو رأيتني وأسمع  
 القرآن مني لكانت مني ومن يروى عن أبي هريرة رضي الله  
 تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أدركت الله شيء مما أدركتني حسن الصوت  
 يتقن بالقرآن فيجهر به واه البصري ومسلم ومعنى أدركتني وهو إشارة إلى الرضا والقبول  
 وحديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الله أشدنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القسنة إلى قسنته ورواه ابن ماجه وحديث أبي امامة  
 رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتقن بالقرآن فليس منا ورواه أبو داود  
 بإسناد جيد قال جمهور العلماء معنى لم يتقن لم يحسن صوته ثم قال قال العلماء رحمه الله تعالى  
 ينسب تحسين الصوت بالقرآن وترتبهما إلى مخرج عن حد القرائة التلطيف فان أفرط حتى زاد  
 حرقاً أو أخفاه فهو حرام انتهى فان قلت ما صنعت فيما نص عليه في البرازية وغيره من كلب  
 الاستحصان فرائد القرآن بالالحان معصية والتالي والسامع آمناً قلت محلهما إذا أخرج لفظ  
 القرآن عن صفة ما دخل حركات فيه وأخرج حركات منه أو قصر محذوداً وممدوداً أو غلط  
 يخفى به اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام ينسب به القارئ ويأثم به المسمع لا يعدل به عن حجه  
 القوم إلى الأوجاج والله تعالى يقول قرأ ما عسى يغوي عوج وإن لم يضره الفهم عن لفظه  
 وقراءته على ترتيله كان ما حاله زاد إلهامه في تحسينه يؤيد ذلك تفسير كثير من علماء  
 التفسير في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في الأذان بالطرب المني هو أخرج الكلام عن  
 موضوعه الأصلي وصفت وأما تحسين الصوت فلا أظن أن قالوا ما ينفع لعدم وجهه بل كان  
 جماعة من السلف يطلبون من أصحاب القرائة بالإصوات الحسنة أن يقرأوا وهم يستمعون وهذا  
 متفق على استحبابه وهو عادة الأخبار والمتعبدين وعبد الله الصالحين والله أعلم (مثل) في رجل  
 أظهر التوبة عند زيارة البيت المكرم قالنا يا رب الله أشهدك على أن تشهد الله ولا تشكوه وكتبه  
 ورسلنا أتيت ورجعت عن خدمة الحكام وتطاعى أمورهم وأيضاً عهد عند دخوله العجرة  
 النبوية وأظهر التوبة فكذلك قالنا أشهدك على أن تشهد المرسلين أتيت ورجعت عن شمر  
 الحكومة وكذلك عند الصالحين للمكرمين قالنا أشهدك على أن تشهد على ذلك كما وقد ذكر ذلك  
 في مجالس علي بن أبي طالب كوفي مجالس عديدة أني أنعت إلى أمر الحكومة أكن برامان شفاعته  
 محمد ولا أكون من أمته وان فعلت ذلك فخلاً حرام على وتقص وعاد ذلك مرة بعد مرة  
 فهاذا نازمه بعد تقص العهد (أجاب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المنكر فهو في  
 المعصية من قطع \* وواقع غضب الجبار المنتقم \* وقد بان منه زوجته وخلت منها عصمته  
 به وبكتي في الأبياماته والأعلام بتظيم حرمه قوله جل وعلا وأفوا بعد الله إذا عاهدتم ولا  
 تنقضوا الأيمان بعدتوكم الله وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا  
 كآتي تنقضت غزاهم بعدتوكم أنكم تاتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى

مطلب رجل تابع عند الميت  
 وأشهدك وأشهدك الله ملائكته  
 عن خدمة الحكام وكرر  
 ذلك عند العجزة النبوية  
 وعند الصالحين وقال إن  
 فعلت كذا فخلاً حرام

من أمة انما يلوكم اقبه وليكن لكم يوم القيامه ما كنتم فيه تقتلون الاية المكرمة فيها ما ريل بن عن الاله الكمه قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى وافرأب بعد الله اذا عاهدتم فلفظ عام لجميع ما عقدت اللسان ويلتزمه الانسان من صله أو يسع أو موافقة في أمر موافق للبناء وقال ابن يوسف في تفسيره قال أهل التفسير المراد بالعهد هنا الميثاق وقيل كل عهد يلتزمه الانسان باختياره ثم قال قال القاضي العبد شتاول كل أمر يجب الوفاء بمقتضاه ثم قال ان الله تعالى بشع نقض العهد عندهم وضرب لهم مثلا بقوله ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من الخ وقال القرطبي أيضا وقد تعدى على بعدا في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد اعطاهم فيمن نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم نقض عهد ثم خرج عن الايمان ولهذا قال وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله أي بصدكم وذوقوا السوء في الدنيا هو ما يحصل بهم من المكروه وهذا الأمر يحصل من الكلام مجله اخصا فلا يقتصر على هذا اقبه غاية ونهاية بل هو

مطلب في رجل تعدى على أهل كنيسة له باخذ المال

الله ورفع عن فؤادهم من الظلام والله أعلم (سئل) فيما استدع طلبا وتعدى على كنيسة لئلا الموقوفة على العبادة العامر بقا القدس الشريف وأحدث في كل عام مرتين أو ثلاثة من أخذ المال جزيل ووقع عذاب وييل على أهلها فحجزوا واستدعاهم بعد في غابر الزمان وقدم الاوان هل يجب على حكم الاسلام وعمله الا انام عن لهم قدرة على المنع وصوله على الصدع ان يتعدوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخافاتي والحكم المنف السلطاني لمخالفته للشرع والقانون ومغايرته عرفا وشرعا ان يظهر بين أظهر المسلمين ويكون (أجاب) ثم يجب على حكم المسلمين وعمله الا انام لاسيما من ليسه وقدرة على اقامة الحدود وقوة المنع وصوله الدفع ان يفرضه منه فان لم يستطع فلسانه فان لم يستطع فبقليه وذلك أضف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطاني بذلك ونهيه عن مباشرة منضعا الى نهى الباري جل وعلا من عز رب ما لك وقد ورد الوعيد لتاركوا المضرب عنه عن أي هر يرضى الله تعالى عنه أنه قال كان سمع أن الرجل يعلق بالرجل يوم القيامه وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما يفيق وينك معرفة فيقول كنت ترائي على الخطا والمسكر والتهاني والآيات والاحاديث الواردة في ذلك أكثرت ما يصح ويحصر فنسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى ما يرضيه عز وجل من حركة وسكون والله أعلم (سئل) في المقاطعة على الاحتساب مع كونها محظورة وعين في يوم قدره هل يتجاوز المقطع عنه وبطلان زيادة عليه أم لا (أجاب) كفه ذلك وهو ممنوع \* من أصله الاول قطعا استدع فكل ما صار وكل ما قبل \* خلاف ما عن سيد الرسل نقل

مطلب في المقاطعة على الاحتساب

والله أعلم (سئل) فيما اذا أخذ احتساب قرية بمقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها لنفسه أيضا الامام خدمه في مقابلة مقاطعة هل تاتزم تلك الخدمة مشرعا أم لا وما العلم الخاضعين الكلام في هذا المقام (أجاب) لا تاتزم شرعا بل تحرم قطعا وللازاي في ذلك كلام انكأ من السهم إذ كرم قيل كذب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر يرجع لمن الامر كله اليه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن ما يحصل باسكك حقا من العشر وما اعتد أخذ من التصار والواردين اليه من البرو الجرم على ما علم ثم اشتراك آخر معه في الضمان فخير هل يلزمه نصف الخسران أم لا (أجاب) هذه مقاطعة التزام بما يحدث ولا يطلع عليه الا الممنع السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم الخسران كما يلزم الذي اشركه وان تسبى بالضمان وقد ذكر الازاي في المقاطعة في مثل ذلك ما تحف عنده حضور الجبال وقشر لعله

مطلب أخذ احتساب قرية بمال وجعل من له ولاية عليها أم لا أيضا حكمة

مطلب رجل ضمن ما يحصل باسكك حقا ثم اشتراك معه آخر فخير

مطلب في الرقص في السماع  
وفي سماع الغناء

مطلب فيما تفعله الصوفية  
من فعل وقول وقدا طال  
فيه المؤلف وفيه حكم سماع  
الغناء

أبدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب (مثل) من دمشق  
عن السماع والرقص في السماع هل تكلم الفقهاء عليها بما يقتضي الترخيص أم لا (أجاب)  
صرح في التذكرة بقوله تعالى فاصاب الاحتساب بقلته هل يجوز الرقص في السماع الجواب  
لا يجوز ود كفي الأخيرة أنه كبير قوم من ألباح من المشايخ فذلك الذي حركه حركت المرتضى  
ود كفي العيون أنه لا يليق بنصب المشايخ الذين يقتدي بهم لانه يشابه الهوى وأنه يبين حال  
المفتكر ولو قيل هل يجوز السماع لهم يقال ان كان السماع سماع القرآن أو الموعظة فيجوز  
ويستحب وان كان سماع غناء فهو حرام لا بد التخي وإسقاط الغناء مرام أجمع عليه العلماء  
وبالغوا فيه ومن ألباح من المشايخ الصوفية فقلن تخلي عن الهوى وتخل بالتقوى واحتاج الى  
ذلك احتياج المريض الى الدواء ومشرائط أحد هذان لا يكون فيهم أمره الثاني ان لا يكون  
جميعهم الامن فيهم ليس فيهم قاطن ولا أهل الدنيا ولا أمره والثالث ان تكون تهيئة القول  
الاخلاص لا أخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يبتغوا الاجل طعام أو قوت وخامس  
لا يقومون الا بغير دين والسادس لا يظهر وروى جدا الصادقين وقال بعضهم الكذب في الوحد  
أشد من القبيحة كذا وكذا سنة والحاصل أنه لا رخصة في باب السماع في زماننا لا جندارجه  
الله تعالى تابع عن السماع في زمانه اه وفيما قبل هذا ذكر مجدد رجه الله تعالى في السير الكبير  
عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه البراء بن مالك وهو يتقي فقال له أنس  
قد بدلت الله تعالى ما هو خير منه فقال أنس تخشى ان أموت على فراشي وقد قلت تسعة وتسعين من  
المشركين مبارزاً سوى ما شاركتني فيه المسلمون وقوله وهو يتقي بظاهره ويخفي بقول لا بأس  
للناس ان يتقي اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن  
الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والوليمة الا يرى أنه لا بأس بضرب الغفوف في الاعراس  
والوليمة وان كان في ذلك نوع لهو وراغاب يكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه أمر  
صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم أعلنوا النكاح ولو بالدف وكذلك التقي وفيها  
عن الأخيرة ومنهم من قال لا بأس بفي الأعياد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
بالسقيية يوم العيد في الملهيز جاريته تنبتنيان بالدف غناء أبو بكر رضي الله تعالى عنه  
وقال لهما أغنينا في يوم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم  
عيد ثم ذكر عن الخط تفصيلاً آخر في التقي حاصله أنه يفتقر للحكم بين التقي لازالة الوحشة  
فيحصل والله والجور فلا ومنهم من قال ان كان يتقي بالشرع لم يفسد حقو تعلم القول في فصل  
أو للناس فلا ومنهم من فصل بمشاهدة التنسيب في الآلة عياناً فيحصل والايحرم ومنهم من فصل  
قائلان كان ادعاءه للتصريح بل وان لشرع يحرم وشبهه بسوق الدابة ان احتج اليه محل  
والاحرم وأشد

أو ما ترى الا بل التي • هي وذك غلقه منك طبعاً

تصفي الى صوت الحدا • وتقطع اليد قطعاً

وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما تاله بعضهم  
وقد مثل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام فذكر ممن  
لا يعترض عليه لصدقه قاله وأباح من لم يكرطه لقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئاً من نور  
المعرفة فليقدم والا فروعوه الى ملته ما عنه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (مستل) من



دمشق من الشيخ ابراهيم الصمدي فيما اعتاد السادة الصوفية من خلق الذكر والجهر برفق  
 المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن آباءهم وأجدادهم وفسدوا التصايف الصوفية الصادرة عن  
 ذوى المعارف الالهية كالقادرية والسعدية والطاوغة وغيرهم عن سلبت لهم فقهاء الملة  
 المحمدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ ابي حنيفة يا شيخ عبد القادر ويقولون ذلك ويحصل لهم  
 في أثناء الذكر وجد عظيم وحال يقعدون فيه فيفعلون أصواتهم بالذكور فيقطعونهم الحال  
 وينسبهم القتال ولا يتجاوز ذلك من حضور أو غيابة يحصل منهم اللبس عند الهيام وقصدهم  
 ذكر الله المهيمن العلام يدخلون خلق الذكر بنية صالحة ورغبة واضحة ومنهم يعترض على  
 ذلك ويقول لفظي الله كفر فانه هالك وكذلك الانسداد ورفع الصوت والرقص يصدم من  
 غاية النقص فالتلجس ما يشغل من ذلك لا يجوز في مذهب أي حنيفة والشافعية وأحمد  
 ومالك ومنكر كرامات الاولياء بعد الممات وينسب على فاعله غاية التشيع بالكلمات  
 المؤلفة فهل اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقضيه الشأن المرمي الجواب  
 بالنقل الصحيح عن العلماء ذوى الالباب ولكم الاجر والثواب من رب الارباب (أجاب)  
 الحمد لله وحده اللهم يا من لا هادي لنا سواك أنطقنا بما فيه رضاك اعلم أولادنا من القواعد  
 المشهورة التي هي في كتب الاثمة مقرر من ذكره أن الامور بمقاديرها والشيء الواحد  
 يتصف بالحل والحرمة باعتبار ما قصد له وهي ما خزن من الحديث الذي رواه الشيخان إنما  
 الاعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الاسلام عليه كأنص عليه العلماء رجعهم الله تعالى فإذا قرر  
 لذلك وحلت ما هناك فاعلم تلوه أن ولي الله الشيخ الامام العلامة الصمد القاهمة جلال  
 الدين المحمدي ذكر في شرح الجوامع قوله ويرى ان طريق الشيخ أبي القاسم الجند سبب  
 الصوفية علموا وعملوا بحسب طريق مقوم فانه خال عن البدع دار على التسليم والتفويض  
 والتبرير من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقه الاعلى المقتنين آثار  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكلم على الناس فوقع على سلك  
 وقال ما أقرب ما تقربه المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي يجزيك في قولي  
 وهو يقول كلام موثق والله لا اتفقا الى من رماهم من جهلة الصوفية بالزندقة عند الخليقة  
 السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فامسكوا الا الجند فانه تستر بالقصة وكان يفتي على  
 مذهب أبي نور رضى عنه وبسط لهم الطع فقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن الثوري السبائي  
 فقال له لم تقدمت فقال أوترأصها بي ساعة فقبلت وأنها الخبر الى الخليقة فرددتم الى القاضي  
 فسأل الثوري عن مسائل فقهية فأجابها عنهم قالوا بعد فان الله تعالى عبادا إذا ما قاموا  
 بالله وإذا انصرفوا انصرفوا بالله الى آخر كلامه فبكى القاضي وأرسل يقول للظيفة أن كان هؤلاء  
 زنادقة فعلى وجه الارض مسلم نفى سيلهم رجعهم الله تعالى ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية  
 الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سبي الخليقة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المعتد  
 اه وفي شرح الجوامع الصغير للمناوي في قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوموا حشرهم الله  
 تعالى في زمرة منهم قال من أحب أولياء الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب سبب الشيطان  
 فهو معهم في البران وفيه إشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبه بهم وأنه يكون مع  
 قسريته بالقيام بعلمهم عليه في الجنين تشبههم انما فعل ذلك لحيته الماهم ومحبته لهم  
 لا تكون الاتية برحمته لما تبين له أرواحهم لان محبة الله تعالى محبة أمر وما يقرب اليه

ومن تقرب منهم يكون بجانب الروح لكن التشبيه فوق بظلمة النفس والصوفي خالص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا يشكرها الا كل نفس باهلة غيبية فترجع لما هو المسؤول عنه فاما خلق الذكر والجهرية وانشاد القصائد فقد باقى الحديث ما اقتضى طلب الجهر فهو وان ذكر في ما لا ذكره في ملاخر منتهى وما الضاري ومسلمو الترمذي والتساقى وابن ماجه ورواها محمد بنوه ما سناد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله أسرع والذكر في الملا لا يكون الا عن جهر وكذا خلق الذكر وطواف الملا تشكبه ما وروى فيهما من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذكر وهالك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كالجرح بين الاحاديث الطالبة للجهر بالقرائة والطالبة للاسرار بها ولا يعارض ذلك خبر الذي كراتني لانه حيث خفف اليا ما وتأتى المصلين والنام والجهر ذكر بعض اهل العلم انه افضل حيث خلا عما ذكرناه أكثر عملا وتعدي قائده الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيصعق همه الى الفكر ويصرف همه اليه ويبرد التورم ويبرد التشايط وقوة تعالى واذ كرر بك في نفسك أحجب عنه بانها مكينة كاية الاسرار ولا تجهر بصلواتك ولا تحافظ بها ثلثات يسعه المشركون فيسبون القرآن ومن انزله فامر بسدد الذريعة كأنه ي عن سب الاصنام لذلك وقد زال وبعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما جلاوا الاية على الذكر كالحقارة القرآن تعظيما له بدل عليه اتصالها بقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الخ وقال السادة الصوفية الامر في الاية خاص به صلى الله عليه وسلم وأما غيره ممن هو محل الوسواس والخوارق الردية فأمور بالجهر لانه أشد في دفعها يؤيد حديث البراء بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر بقراءته فان الملائكة تصلي بصلاته وتسبح لقراءته فان مؤمن من الجن الذين يكونون في الهوام وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويسبحون ويقرءون ويحجرون عن داره والنور التي حوله فساق الجن ومرتدة الشياطين وتضيق الاعتداف في قوله تعالى لا يجب المعتدين بالجهر بالاعمالهم ودويان الرابع في تفسيره التنازع في المأمورية او الاختراع فيما لا أصل له في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار فهو ما اقتضى واجب فان قلت صرح في الحديث بان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لمن رفع صوته بالذكر كراة لا تدعوا أصم ولا غيبا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر كراتني لانه أبعد من الرياء وأقرب الى الخضوع بحمول على الجهر الفاحش المضروف في البرازية باقلا عن الفتاوى أن الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع احتراز عن الدخول تحت قوله تعالى ومن أعظم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود يعني انراجه جامع من المسجد سمعهم للون ويصون عليه عليه الصلاة والسلام جهر باحتجاب قولكم قال قلت الان خارج من المسجد ونسب اليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لا اعتقادهم العبادة فيه ولتعلم الناس به سعة والفعل الجاهل يجوز أن يكون غير جائز لغرض بلغة فكذا غير الجاهل يجوز ان يغرض كما تلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأفضل تعليم البوازم قال وما روى في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال لرافعي أصواتهم بالتكبير ارفعوا على أن تسكن انكم لا تدعون أصم ولا غيبا الخ يحتمل أن لم يكن في الوقع مصلحة فقد روي أنه كان في غزاة ولعل رفع الصوت يجر بلاه والحرب خدعتوا ما رفع الصوت بالذكر كراة نراه ملصوقا بالمثلة لعل كلامه يحتمل مجلدا ومع النظر الى ما تقدم لتساقى صدر الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فيكتفي به والله الموفق وأما انشاد الاشعار في المسجد ففي دلائل الاعجاز بعد القاهر

السني الاشعري رحمه الله الكفاية ولو لم يكن الاحديث كعب وقصدته المعروفة واشارة صلى الله عليه وسلم الى انطلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتصلقون حلقة دون حلقة فليقت الى هؤلاء الى هؤلاء الى الاخبار فيما يشهد لهذا كثيرة والاثار به مستفيض وقول العلماء انما الشكر كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح فما جاز على النثر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء ما إذا أضيف اليه شيء فهو طلب شيء كما ما الله تعالى الموجب لحرمته ولا يجوز الاعتراض بما في قيد الشرائع وقطم الفوائد ومن قال شيء لله بعض يكفر الخ إذا وجه ذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الا بخود ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم إذا اختلف فيه ولو رواية ضعيفة ومصادقه الله أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحوه ينبغي أن يرجح فيه عدم التكفير ووجه التكفير بأنه طلب شيء لله وهو جل وعلا غنى عن كل شيء والكل محتاج اليه وهذا لا يحتج في خاطر أحد فان ذكره تعالى للتكظيم كما في قوله تعالى فان الله نفسه ومثله كثير وأما الرقص فقصه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنع حيث وجدناه الشهود وغل عليه الوجد واستدلوا بعلوق بلعقر بن أبي طالب لما قاله عليه الصلاة والسلام أشبهت خلقي وخلق وفي لفظ جعفر أشبه الناس بي خلقا وخلقاهم لي أي مشي على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلا لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة المواجيد في مجالس الذكر والسماع وفي التتارخانية ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حر كاتمكرات للرثس وهذا أفتى ألبلقيني وبرهان الدين الابناسي ومثله أجاب بعض أئمة الحنفية والمالكية وكل ذلك إذا خلعت الثبة وكأوا صادين في الوجد مغلوبين في القسام والحركة عند شدة الهيام والتي قد تحسف نارة بالحلال وتارة بقمارهم باختلاف القصد والمرام وتقرر بر جميع ما هو عليه بطول الكلام وأما انكار كرامات الاولياء على الاطلاق فالجواب ما قاله اللقائ في هداية المريدين كان يكذب بكرامات الاولياء فلا يبحث معه لانه مكذب بما أثبتته السنة اه ومسئلة كرامات الاولياء في الكتب مشهورة مسطرة مقررة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ثم رأيت بعد مقدمي افتائي هذا سؤالا رقع للشيخ أي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالكي المسمى الدار شيخ الاسلام وفيه من الكلام ما هو غاية المقصد والمرام فأجبت ذكره هنا وصورته ما قول ساداتنا العلماء أئمة الهدى مصابيح الدجى أيد الله تعالى بهم الدين وقع بهم الجهلة والمفسدين وقمع بعلومهم المسلمين في رجل يزعم أنه متحنى حضره مجلس ما كبري وأدعى على جماعة من الصوفية أنهم يذكرون الله تعالى قياما ويرقصون ويقنون وقال هذا حرم أفتيت بضريعه وطلب من الحاكم المشار اليه منهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكورين بانهم جماعة صوفية وذلك جازع عندهم فطلب الحاكم الموصي اليه فتوى أحد من السادة الشافعية فأحضر الي مجلسه رجلا من أهل العلم والافتاء شافعيًا وأخبر الحاكم بجموعهم جواز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه مكرات الخشن فان ذلك حرام وإن الانشاد المشعل على تنزيه الرب تعالى وتقديسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعا فكل ذلك جائز فأجاب الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كشرت بهذه الفتوى وطلعت زوجتك فهل ما قاله المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في انكاره أو مخفي وماذا يترب عليه في تكفيره هذا

الرجل الملقى الشافعي في الاحكام الشرعية وهل يكون بقتاله هذوا انكاره فادحا في كثير من  
أئمة الدين كالشافعي وما لا يتوخوهما وطاعنا على السلف الصالح ومكفر الكل من قال بجواز  
ذلك من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولادة الامر رحمهم الله تعالى  
وعلماء المسلمين وصلاتهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تقو به من تكفيره الرجل  
العالم المذكور بطلقه زوجته ويثابون على ذلك الثواب الجزيل والمال كما السابق في ذلك  
فاجاب (المجذلة) توقفا للصواب ماصدر من هذا المنكر المذكور وهو المجازف المقرور من  
تصرم المباح وهو تكفير أهل العلم والصلاح أمر شنيع وقول قطع ولا يصد عنه من عاقل  
ولا يتقو به لبيب فاضل ولجوجه في ذلك عن القواعد العلية وعدم رجوعه الى الضوابط  
القصية اذ من شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر عليه لاحتمال أن يكون ذلك الفصل  
جائزا لديه فخصير الانكار حيث تنكره وانما فيه مردى فلا يبرح الانكار في الفروع  
المتخلف فيها الامع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصلين والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في  
تلك الجزئية وما يندرج تحتها من قاعدة كلية ليكون المنكر على بصره والمنكر عليه في  
وجوب الامثال على وتيرة قال جل وعلا قل فمن سبني ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني  
وقال تعالى ولا تقم بالنسب للبه علم الا به فلا يقدم على النكح الاعمال غير متسع الرواية  
والاطلاع عارف بالخلاف ومرايب الاجماع ولا سيما في مسئلة السماع فانها دقيقة المغزى  
بعيدة المرمى واسعة المجال شاسعة المنال قد اضربت فيها أقوال السلف واختلف في  
تقريرها ائمة اختلف حتى عدها بعض العلماء المسائل التي لا تلم تحرره وان كثرت البص  
فيها وتكررت وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح ومال الى التوقف دون تقوية ولا تضعيم  
فكف قطع بالتصرم أم كيف يعدل عن حسن الظن والتسليم وكيف يكفر من قال بجواز  
والاباحة في مسئلة ابدال كل عالم فيها قد احمه ووقف بعد التامل دون الاباحة فاسكاف من كفر  
بتلك ذلك ولم يسلك من التحقيق اقوم المسالك فان من كفر مسلما فقد كفر كما ورد في الاثر  
ومن حرم الحلال فقد وقع في الضلال واستوجب العقوبة والنكال اذ ليس في انقصر  
المذكور من السماع ما يحرم نص ولا اجماع وانما الخلاف في غير ما عني وانزع في سوى  
ما بين وقد قال يجوز السماع من العمامة والتابعين خلق كثير ورجم غفيرة قال اقضى لقضاة  
الماوردي رحمه الله تعالى اختلف أهل العلم في الفتا فاباحه قوم وحظروا آخرون وكرهه ملك  
والناجعي وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه كلامه وقد قال صاحب تشنيف الاجماع في  
احكام السماع لم يرد عن أبي حنيفة في الفتا نص صريح وانما استبطن بعض أصحابه القول بالنهي  
من فهم كلامه في قوله ولا يحضر الولاية وفيها لهو اه ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية  
من الحنفية اباحة الفتا اذا كان يعني ليستنبيهه نظم القوافي ويصير فصيح اللسان فان وقال  
بعضهم اذا كان يتغنى ليدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قالوه أخذ شمس الاثمة السرخسي  
راستدل عليه بأن أنس بن مالك كان يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك نلهايم قال ومن يقول بالكره  
مطلقا يحمل حديث انس على انشاد الاشعار المباحة وجزم صاحب البدائع من الخشية بما ذكر  
شمس الاثمة وعليه بان السماع يرقى القلب وهو ظاهر كلام صاحب النخبة من الخشية ونه  
طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين القليل والكثير فاجازوا القليل ومنعوا من  
الكثير كما نقله ازاهي وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فجزوا بتصريم من

اتساع الاجابواجر والخلاق فيما سوى ذلك واما سماع السادة الصوفية رضى الله تعالى عنهم  
 فيميز عن هذا الخلاق بل ومر تقع عن درجة الاباحة الى رتبة المسخوب كما صرح به غير واحد  
 من المتحققين سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في  
 مجالس الذكر فاجاب بمصوريته سماع ما يصح له الاحوال السنية المذكورة فلا حرة مندوب اليه وقال  
 في قولهم الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده هوى مباح كعشق زوجته وامته فسماعه  
 لا بأس به ومن يدعو هوى محرم فسماعه حرام ومن قال لا احد في نفسى شيئا من الاقسام  
 فالسماع مكره في حقه وليس بمحرم ٨١ فنزله بالتحريم والتكفير فقد اخطأ فها حال ووقع  
 في الكفر والضلال واحضق العقوبة والنكال نسأل الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية  
 الى اقوم الطريق بمنه وكرمه آمين ٨٢ والله اعلم (سئل) في جاعة رحلوا عن بلدهم على علمهم  
 من الكفر والاذى والظلم والبلاء واستوطنوا بلدا غيره ومكتوب عليه مدتين والان اتبعهم  
 رجل ولده السلطان فسماعا على بلدهم الاصل لياخذما يتصل من قسم ارضه فقدر عطائه في  
 الدوان يسمى اسماها بديجرهم على العود الى ذلك الوطن الا ان يدفعوا الهداياهم يسمى كسر  
 القندان هل يجبرون على ذلك والحال انهم تاهلوا بالوطن الثاني ورزقوا به اولاد او توسعوا به بحث  
 ان بعضهم لا يعرف رقة الفلاح قرا سا واحدا بل منهم الخلاج والمكاري والتاجر وغيره اولاد  
 يجبرون ليكون تكليفهم باحد هذين الامرين ظلمني الله تعالى عنه ورسوله كيف الحال  
 (اجاب) تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة لا يجوز فعلها بين اهلهم المسلمين فان المؤمن  
 امر نفسه فله الاقامة في أي بلد شاء وقدر ايت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام  
 العلامة الهمام تقي الدين الحصني السافعي جعل في هذه المسئلة رسالة وسط على من يفعلها من  
 اهل الديوان حتى اوقف على حد الكفر وجعلها من جملة النقاد في الارض وزمرة الموبقات  
 يوم العرض ونحن تقتصر على كونه ظلما وانت تعلم ما وعد الظالم والمهيبه اعظم ان كنت  
 نستبعث الله والله اعلم (سئل) ايضا في قوم رحلوا عن بلدهم في اوقات مختلفة الى بلد لدل الموقوفة  
 وسكنوا بها الكثرة التفتن وخطونا الانفس والجور والاختلاف بينهم من لم يعرف بفلاحه أصلا  
 ومنهم من عرف بفلاحه فقامها غيره لما رحل من البلدان رحل فاعلمهم من مدة خمس سنين  
 واسطهم من رحل من عشرين سنة وعشر سنين وثلاثين سنة وغالبهم من أربعين سنة وخمسين  
 سنة وستين سنة فواجههم اولادوا ولاداد حتى ان احدا ولادهم ولاداد ولادهم لم يلد اياته  
 أصلا والبلدة مقطعون فربما ذكر اهل البلد النازلين بها او غيرهم لمقطع البلد ان هؤلاء الغن  
 رحلوا من بلدك وسكنوا بلدا فلاحوا وأهل بلدك ولوردهتهم اليه كان عامر او كان مغله  
 واغراهم بل يجوز في حله من الملل لاحدا ان يجبرهم على الرحيل من ادى البلد المذكور واما لاداد  
 أجبرهم على ذلك وخالف الاحكام الشرعية فلا ذايب عليه وما يترتب عليه من الاثم في فعل ذلك  
 (اجاب) لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا والقوة ويشق عليهم الخروج الى  
 وطن هجره وأنقصه لان المؤمن امر نفسه يسكن أي البلاد احب وأرادو يعيش بأي بلدة  
 رأى الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ في حله من الملل ولا يحل في حله من النخل انزعاجهم  
 وانزعاجهم وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخراجهم ولا يقول بذلك جاهل خلفه عن عالم ولا  
 يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف وخروجهم هرويا من الجور والفتن والظلم والهن مع الداعي  
 للاقامة من حب الوطن والباعث للازمة المعاد من السكن وما يخرج الانسان من بلده التي

مطلب لو رحل أهل بلد قم  
 بلدهم واستوطنوا غيرها  
 لا يجبرون على العود إليها

مطلب إذا رحل أهل  
 بلد قم بلدهم إلى غيرها  
 لا يجبرون على العود إليها

هي أصل وطنه الامم عظيم اختار القرية التي هي قلب بسيمه كي يعموم العذاب الاليم المذنبه  
الوطن مسئول على الطباع مستدعية لقرط الاتباع ومخيف في ذلك النفس دائما لبلدها  
توقاه والى مسقط رأسها مشتاقه فلو وجدوا بها خيرا عادوا اليه يحسن اختيارهم ولوشوا  
بها للمجتمع عدل بالادرو الى الرجوع وهو عوام غدا جبارهم هذا وقد فرغ محمد بن عبد المؤمن  
ابن جرير بن معدين داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر ابن محمد البقر بن  
علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الحسني الشافعي الاشعري رحمه الله  
تعالى في تظهير ذلك سؤال فاجاب بما تقوم به القضاة على فاعلى ذلك ابدا ما الحمد لله مستحق الحمد  
انا لله وانا اليه راجعون محل بالاسلام والمسلمين من هذه الظلة الظلمة الذين يخرجونهم من  
برهم عز وجل على اهدار الدين فلا يلوون على قول حسد الاولين والآخرين ولا على قول رب  
العالمين فيادعهم اليه انفسهم الامار بالسوء والنفس لا يلوون على قول رب  
ولا يحل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاض المتظاهر سواء كان الرجل منهم  
فلاحا او غير فلا حل لا يغير شخص على عمل غيره رضاه يهوديا كان او نصرانيا فضلا عن شخص  
يوحده الله وسواه تقدم عنده بالرحله ام لا وهذا من ألجج خصال اهل الظلم وأبشع أفعال اهل  
الجبور لانه نوع من الاسرى فيه غاية القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين  
عباده محرما وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم والظلم محرم  
عليكم في سائر الامور وقد تظاهرت الكتب المتفرقة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث  
على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلم يجب اعدامه لان قراره لوقائي القضاة  
بمشتق محمد بن اسمعيل بن أحمد الوفا في نظيره ومن جوابه كيف يشك أو يستتراب في تحريم هذه  
الظلمة وحمية الجواب وسرهما معلومة من الدين بالضرورة وانما يستتقى عن مثل هذا الشيء  
على الظالم لعله يندرك أو يحشى وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

### • (كتاب احياء الموات) •

(سئل) في رجل أحمأ أرضا مواتا ورزعهما سنين ثم رحل عنها فوضع أخوه يده عليها ثم رجع المحي  
لها ويريد الاستفاح بها هل والحال هذه يكون أحق بها من لم يحمها (أجاب) انى أحمأها أولا  
أحق بها على الاصح لانه ملك رقبتهما بالاحياء فلا يخرج عن ملكه كما تترك نص عليه الزبلي  
وصاحب الغاية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية سباحة تزرع وتوضع رجل فيها  
جثارة علامة على سن يده اليها فاعقبه آخر بالحرث فيها من الاولى (أجاب) الاولى أولى كما  
هو صريح كلامهم في احياء الموات والله تعالى أعلم

### • (فصل في مسائل الشرب) •

(سئل) في الصهاريج الموضوعة لاحراز الماء النازل من السماء في القرى والامصار والقنص  
وغیرها هل يصكون ذلك الماء انحرزها ام لا كما خاصا لاصحاب الصهاريج فيبيعون له يبيعها  
والتصرف فيها باسائر الصرفات السابقة فلى الملك في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء  
منها وبضمن المستقي منها بغير اتمام الكفا ولا يكون مأوفا كما لا يبار المعنة لى يستخلف  
مأوفا وهل اذا كان بعد شخص صهر من ماء خارج عن داره في ذقاق غير نافذ تصرفه  
تصرف الملك في املاكها ولا تصرف لغيره من اخير فيه واذ ابعه شخصه فذيعه ثم لا

مطلب اذا احيا وضاموتا  
ثم رحل عنها لا يسقط حقه  
منها  
مطلب وضع علامة في أرض  
سلطانية سباحة للزراع  
فاعقبه آخر بالحرث

مطلب الماء النازل من  
السماء في نهاريج  
الموضوعة لاحرازه مملوئة  
بمخلاف ماء لا بارئعنة

واذا ادعى بعض الجيران فيه حصة مشاعة بقضى له بغير دعواءه أم لا بدله من بيعة على ذلك  
 (أجاب) لاشبهة في كون الماء المحرز بها مملوكا لأربابها لأنها وضعت لأحرار الماء وليست  
 كالأبار المصينة والحياض التي لم توضع لأحرار. وفي ذلك دلالة على أنها بعد إيراد كلامهم  
 بحسب في الصهاريج الموضوعة في الدور التي في الأمصار والقرى لأحرار الماء النازل من السماء  
 أن تقول بأن الماء ملك بذلك ويصير من قسم الماء الذي في نهاية الاختصاص وقد أثبتت بذلك  
 حرار أولنا فينا فيه ما في الولول الجمة وكثير من الكتب فبرز سماه بترجل بغير إذنه حتى يست لاشئ  
 عليه لأن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ما من رجل كان في الحب يقال له أملا ما لا من صاحب  
 الحب مالك للماء وهو من ذوات الامتثال فيض من مثله انتهى لأن ذلك في البئر للمعين وأما  
 الصهاريج التي توضع لأحرار الماء في الدور فلا شبهة في أن ماها مملوك لا يملكها بغير إذنه الجليل  
 والأواني ومما صرحوا به في باب الشرب فقلنا عن فتاوى أهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح  
 واجتمع فيه ماء المطر فخرج رجل ورفع ذلك الماء تازعا فيه ينظر أن كان صاحب الطشت وضعه  
 لذلك فهو وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع انتهى فعمل أن الفرق في ذلك قصد لأحرار وعدمه ولا شك  
 أن الصهاريج في الدور إنما توضع لأحرار الماء فعمل ماؤها كالصيد إذا دخل الدار فاعتل عليه  
 السبيل ليأخذ منه ملكه وأما أنه لم يوضع لذلك لاعتك كالصيد إذا تكسر في أرض إنسان لاعتك  
 صاحب الأرض بذلك وصرحوا بأنه لو حدث حول أرضه وهياها للأنبات حتى يبت القصب صار  
 ملكا له وقد بحثت الكمال في البئر يعني المصينة لأنها المنصرف عند الإطلاق أنه ينبغي أن يملك  
 سائر ما وطأ بها ماءه بغيره وطبه لتصيل الماء فكيف يتوقف ملك الماء على أن يرفع  
 الصهاريج الموضوعة لذلك وأما دعوى الجيران التي لا بد له على الصهاريج لاشك أنه لا يقضى له  
 بغير دعواءه أبا جاع العلماء والخال هذه والله أعلم (سئل) في فتنة قديمة يدار إنسان يسيل بها ماء  
 جاره من قديم الزمان بحيث لا يحفظ حدوث ذلك أحسن القرآن هل له منعه أم لا (أجاب) ليس  
 له منعه عن ذلك حيث علم أنه كان يجري بها قبل ذلك وبق القديم على قدمه كما كان فيمنع  
 من الزمان كما في مستلقي النهر واليزاب والله أعلم بالصواب (سئل) في أهل دار يصبون ماء غسلهم  
 في الزقاق فيضرب الجيران هل لهم منعه أم لا (أجاب) لهم منعه لأنهم متعبدون في ذلك  
 والله أعلم (سئل) في دار بها يجري ماء الحلة النازل من السماء منها لا غير هل لأهل الحلة أن  
 يجروا منها ماء اغتسالهم وغسل أوانيهم وثيابهم وأصاخمهم أم لا (أجاب) ليس لأهل الحلة  
 ذلك إذا أصل استعمال ملك الغير مختلور وانما جاز إرماءه المطر المعتاد قديما بعملي أنه يفتي  
 خماساؤه لا يجوز والله أعلم (سئل) في الطريق الخاص فيسكة غير نافذة إذا احتج إلى الإصلاح  
 فما الحكم الشرعي فيه (أجاب) قال في البرازية وغيرها إصلاح وله عليهم أبا جاع فإذا بلغوا  
 في الإصلاح دار رجل منهم قبل أنه على الخلاف في التبر الخصاص يعني قال أبو حنيفة إذا أوزوا  
 دار أحدهم رفع عنه موقعة الإصلاح وكان على من بقي فكل من يتجاوز واداره رفع عنه ذلك إلى  
 أن يفتوا وعند ما يكون إصلاحه عليهم جميعا من أوله إلى آخره وقيل برفع أبا جاع لأن صاحب  
 الدار لا حاجته إلى ما رواه مدار وجهه مالا أنه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا إذا اجتمعوا عليه أما  
 إذا أبا كلهم لا يجيرون في ظاهر الرواية وإذا امتنع البعض لا يجيرون قبل ويجوز ذكر الخصاص في  
 التنقذات أن القاضى يأمر الذين طلبوا ذلك فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الاعتقاع  
 به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ يتهدا داره بربابهم يصير

مطلب ليس لمن يداره فتنة  
 قديمة يسيل بها ماء جاره أن  
 يمنع من ذلك  
 مطلب يمنع الجار من صب  
 ماء غسله بالزقاق أن أضرب  
 بجاره  
 مطلب لصاحب الدار التي  
 بها يجري ماء الحلة النازل  
 من السماء أن يمنعهم من أن  
 يجروا ماء اغتسالهم  
 مطلب في حكم إصلاح  
 الطريق الخاص إذا احتج  
 إليه

مطلب في صهر صفي  
رجل ادعت امرأتها لها  
فيسحق الاستقامه واسطة  
انما واسطتها يسبل اليه  
وان له في التقاضي وقتها وأخير  
بذلك رجلا في حكم الحاكم  
لها بغير ذلك

في يد ربا ادعت امرأتها انها في حق الاستقامه واسطة ان واسطتها دارها يسبل منها اليه  
وان له في التقاضي حين يوت دارها وأخير رجلا نأب الحاكم بقدمه وسبل واسطته  
واسطتها اليه فأمره القاضي بفتح بليها التي سبها والاختذ من ماله بغير ادخاله لرجل بعد  
دعواها المذكورة هل هذا حكم نافذ أم غير نافذ (أجاب) هذا ليس يحكم بفاشترع الاصل عن  
شر وطه الشرعة اذا اخبار الرجل عن يشهد للمرأة أو كون ماله واسطتها يسبل اليه لا يوجب  
ملك الماله لانها لم توضع لذلك والمرأة خارجة لا ذات يد بضم الباء ففسد وفي وقت لها من دارها  
والمدعي عليه ذو يد اختصاصا بالبقعة التي جاءه البئر الذي يترج منه حالا حيث تأخرت عنه  
أبواب الجيران ولم يكن لهم حق المروية وانما علق بالآخر في الصهاريج الكاشنة بالبيوت الدور  
والأواني والكنز ان بل يفتح الكنان الهسام في البئر الملعنة لانها المنصرفة عند الاطلاق  
أنه ينبغي ان يملك حاقها الماله بحضره وطيه لتفصيل الماله فإذا علم ذلك علم ان نعم البئر الذي يترج عنه  
الماله لا استطرأ لاحد على سوى صاحب الدار التي هو ساكن بها حيث يوضع السبل صاحب  
الدار عليه فيكون غيره المدعي وهو المدعي عليه فلا يحكم عليه بغير ادخاله كما كتب في السؤال  
وهو مما ينبغي على أدفن من في مسائل القضاء أدنى مجال واقعه أعلم (مثل) فيما اذا استاجر  
دارا للسكن في يوتها في الدار صهر بغير مدخل ما الاشية وفيه ما قبل الاجارة فهل هذا الماله  
ملك للمؤجر وليس للمستأجر فيه الاما تأجده المؤجر (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور  
المعدية لبيع ماء الاشية الموضوعة لآخر الماله ملك ماؤها بذلك وهي بمنزلة الحياض التي هي  
انحوا في كافيته التعليل في مسئلة الانهار للملكة والابواب والحياض بقولهم لانها لم توضع  
للازواج والمباح لا يملك الا بالآخر وأنت على حق بان الصهاريج الموضوعة في الدور وانما وضعت  
للازواج ولا ينافيه بعض العبارات الموهمة ان يحملها على موهبة عند التقه الماهر فلا يجوز  
للمستأجر منه الاما تأجده المؤجر واقعه أعلم (مثل) في شهر قرية وقف معالجته بريم على قرية  
أخرى وقف بجهة أخرى أهلها يقولون منه شجر هموزهم هل للمشكم على التهرتهم أم لا  
(أجاب) له منهم كما صرح به فاضحيان وغيره قال فاضحيان شهر لقوم بريم في أرض رجل كان  
لصاحب الارض ان يسق أرضه منه ان كان لا يضر باصحاب التهرولهم ان يمنعه وقال قبل هذا  
شهر خاص بقوم ليس لغيرهم ان يسق بستانه أو أرضه الا انهم فان أذن القوم الواحد أو كان  
فيهم صبي أو غائب لا يسوق لهذا الرجل ان يسق زرع أو أرض من ذلك التهرول وشبهه أن وضع  
الاول فيما الاذن ثابت فيه لانه لو اذنته بصد الضرورة لا تنافاه والنقل مستقبض في المسئلة  
واقعه أعلم (مثل) في قناتة تابعة قرية جارية وقف على جهة بريم ماؤها على أرض قرية  
أخرى جعل شئ من المال في مقابلته شرب أرضهم وأنشأهم هموزهم منها لجهة الوقت المذكور  
كل سنة هل يجوزون لهم ذلك المال أم لا (أجاب) هذه المسئلة متبينة على جواز بيع  
الشرب منقروا وقد اختلفت في قبيل يجوز في روايته وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة  
بيعه في بعض البلدان وفي ظاهر الرواية لا يجوز قال البيهقي يضمن الشرب بالقبض قال  
ببكر رحمه الله تعالى لا يضمن قالوا الفتوى على ما قال بكونه قالوا ما عدا ظاهر الرواية ليس  
مذهبا لا يجبان لكن قالوا في الوقف يسق بالضمن في غصب منافع الوقف وبكل ما هو اضعف  
فما اختلف العلماء فيه صرح به في الحاوي القسسي ومقتضاؤه والمال فلا يحكم به حاكم مع  
توفر شرائط الحكم نفذ واقعه أعلم (سئل) من دمشق في تركيها من عين من وادقير

مطلب استاجر دارا وفيها  
صهر بغير ماله الاشية  
وفيها ما قبل الاجارة ليس  
للمستأجر فيه الاما تأجده  
المؤجر

مطلب شهر قرية وقف  
معها على جهة ليس لاهل  
قرية موقوفة على جهة  
أخرى أن يسقوا منه شجرهم

مطلب في قناتة تابعة  
لقرية جارية وقف على  
قرية أخرى فإذا جعل أهلها  
مالا لجهة الوقت في مقابلته  
شرب أرضهم وأنشأهم  
اختلافه



يسمى ذلك النهر ردى يشرب منه أراض عذوقرى تحوى خلقا كثيرة ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشتغل تلك القرى على علمان جهة منبع الماء وسفلى نحتها ومستحق فيهما جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولكل قرية منها من ذلك النهر الكبير يسكرها أهلها في باطن النهر الكبير ترفع إلى شربها الخالص بها وليس لغالب تلك الأنهر مقصد ارستعين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في غيرها كفاية أو أكثر منها ثم يؤم إلى أن تستوفي العليا والسفلى وبفضل منه فضل يذهب للبرية وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير فتزعم أهل العليا أن لهم ولا يهجم جمع ماء النهر المزبور بالطين والتراب وغيرهما دون الخشب والحشيش بحيث لا يتكون شيئا من الماء لاهل السفلى إلا ما شذ فهل تنزع أهل القرى العليا من حبس جميع ماء النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما ويؤمنون بسكرها بالخشب والحشيش بحيث يبقى لاهل السفلى موضع حاجتهم أو يكون لهم على قدر أراضهم بالحكم الشرعى (أجاب) نعم ينعون فقد صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه ليس للأعلى أن يسكر النهر على الأسفل ولكن يشرب بحصة لأن في السكر أحداث شتى لم يكن في وسط النهر ورقية النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون إذن الشركاء فان رضوا على أن الأعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصة وأصلطوا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لأن المنع حقهم وقد زال بفراضهم ولكن إن أمكنه أن يسكر لوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لثلاث شيكس النهر به وفيه أضرار بالشركاء إلا أن يراضوا على ذلك ولو كان المافق النهر بحيث لا يجيرى إلى الأرض واحد منهم إلا بالسكر فاصفا بأهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكروا وليس لهم أن يسكروا قبلهم لقول ابن مسعود أهل أسفل النهر أمر على أهل الأعلى حتى يروا ونقل ذلك الزيلعي وغيره والله أعلم

### \*(كتاب الصيد)\*

(سئل) هل الصيد مباح واتخاذ حرفة حلال أم حرام وهل يصاح التلهي به أم لا (أجاب) قال في شرح تنوير الأبصار هو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وإذا حلتهم فاصطادوا وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى ولأنه نوع اكتساب مباح كالاحتطاب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مقصد حل اتخاذ الصيد حرفة لأنه نوع من الاكتساب يخالفه ما في البرازية من أنه مباح إلا إذا كان التلهي أو يأخذ حرفة وضوح في الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة أن المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رحمهم الله تعالى أن جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء هو العجم وهو مباح إلا التلهي أو حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب الصريح في فوائده قائم قال بعد إيراد عبارة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فاتخاذ حرفة كصيد السمك حرام فأوردته هنا حاله وإلا فالعقيد عندي ما تقدم تقريره من إباحة اتخاذ حرفة وأما كراهة التلهي به فلا شك فيها انتهى (أقول) وكلامه صحيح وقد كنا نستشكل حرمه اتخاذ حرفة أولا بإطلاق آيات الصيد وثانياً إن أصحاب الترون والشروح أطلقوا الإباحة ولم يستثنوا منه ذلك وأما حرمه التلهي به فقد علمت منصوص وريدت صريحة في حرمة مطلق اللهو فليست أمراً واقعا (سئل) في أخذ الطير بالليل هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ

مطلب ليس للأعلى من شركاء النهر أن يسكر النهر بغير إرضائهم

مطلب في الكلام على إباحة الصيد والتلهي به واتخاذ حرفة

مطلب الأول أن لا يأخذ الطير ليلاً

مطلب في حكم السمكة  
المطروقة في بطن أخرى  
مطلب ان يوجد في بطن  
السمكة دقة فهي خالدة  
وان خائفا أو ديارا فلقطة

الطير بالليل لا بأس به وانتهى محمول على التدبوش في قول الاول أن لا يعمل كذا في صيد المحط  
والله أعلم (سئل) في صيد صادم سمكة فوجد في بطنها أخرى هل يحصل أكل المطروقة أم لا  
(أجاب) قال في الخاتبة إذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس يا كلها انتهى وفي  
القواعد سمكة في سمكة فان كانت مصيبة حل والا لانها مستفردة واقعة أعلم (سئل) فيما  
لو صاد سمكة فوجد فيها دقة أو خائفا أو ديارا مضروبا هل يحصل ذلك أم لا (أجاب) ان يوجد  
فيها دقة لم يكن حلالا وان وجد خائفا أو ديارا مضروبا لا وهو لقطة أنه أن يصرف على نفسه  
ان كان محتاجا بصد التبرع بل ان كان غنيلا عندنا كذا في الاشياء والتظار للشعير بن بن  
نسيم رحمه الله تعالى والله أعلم

### \*(كلب الرهن)\*

مطلب استعار شيأ ورهنه  
ثم مات ليس المرتين به  
بل حصة الى أن يملكه  
المعيران لم يكن له مال  
مطلب أعار آخر شيأ لرهنه  
وعين بمدة فله استرداده  
عند انقضاءها والقوله اذا  
أنكر الاذن بالرهن  
مطلب استعار شيأ لرهنه  
فهو في يد المرتين  
مطلب ان اشاع الرهن في يد  
المرتين يسقط دينه والزائد  
عليه أمانة  
مطلب اقترض مثليا ورهن به  
قيامه ذلك  
مطلب ليس المرتين أن  
ينزع الارض من المشتري  
بعد ان باعها الرهن وأجاز  
المرتين  
مطلب رهن المشاع فاسد  
مطلقا  
مطلب رهن لمشاع فاسد  
مطلقا ومع ذلك لو مات الرهن  
فالمرتين أحق بمن يقبضه  
القرماء

(سئل) في رجل استعار من امرأته خلخالا لرهنه عاتق عليم من مهر زوجته ومات فباعته  
الزوجة فهل ينفذ بيعها أم لا (أجاب) لا ينفذ بيعها ويجب عليها استخلاصه من المشتري  
وتحبسه عندها الى أن تفك المعركة إذا لم يكن المبتاع مال صريح في التنازلية والله أعلم  
(سئل) في رجل رهن عند آخر أسبا استعاره من آخر لرهنه وعين الرهن مدة معلومة  
ومات الراهن هل للمعير استردادها لكون المشروط مدة معلومة وقد انقضت وهل إذا أنكر  
المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة إذا لم يقد  
الذكر فاسد والله لا يوجب اعلمه لا تقر به والحال انه عينه مدة ولا حل في الرهن يفسد  
الرهن ولا شبهة انه إذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل)  
في رجل استعار من آخر سوارين لرهنهما فو رهنهما بغير معلوم قبضه من المرتين ثم مات المرتين  
وهلك السواران فما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعير ان كان  
كله مضموما وان لم يكن كله مضموما فبقدر الضموم يجب الباقي أمانة والله أعلم (سئل)  
في رجل رهن عند آخر نجييرا أو أساور ومقلدة الجميع من فضة على قرش وضاع الرهن فما الحكم  
الشري (أجاب) يسقط الدين قصاصا بغيره والزائد أمانة لا يضمنها المرتين الا بالتعدي  
والله أعلم (سئل) في امرأته أو قرضت رجلا بجزء من ثمنها ورهنه المقرض بها خلخالا ففسد  
الخلخال فما الحكم (أجاب) ذهب الخلخال الى يتقصصه حتى يرد الدور والقرض المكيل  
والموزون لو رهن بختلاف جسمه وعلينا تلك القصة كسائر الاموال فليس لرب الخلف طلب  
على ربه الزيت ولا ربه الزيت طلب عليه والزائد أمانة والله أعلم (سئل) في أرض  
مرهونة باعها الرهن وأجاز المرتين وقبض بعد الاجازة تصفد به التي كانت الارض  
مرهونة به والا تنبريد أن يرجع وينزع الارض عن المشتري هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس  
للمرتين أن ينزع الارض عن المشتري بعد الاجازة والله أعلم (سئل) في رجل رهن حصا  
مشاع في عقارات حل ببيع ذلك أم لا (أجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقصة  
أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شريك أو غيره ويجوز بيعه بالتفانيخ  
رفعاً للفساد وإذا وجد التفانيخ والرهن يدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتين حبس الرهن به  
بعده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رهن المشاع هل يستوى الحال في عدم محبته بين الشيوع  
الاصلي والطارئ أم يصح مع الشيوع الطارئ ويقتصر مع الشيوع الاصلي وهذا أمانات الراهن

وامتنع الوارث عن دفع الدين بحري على وقاه أو يسهل لوفاء الدين وإذا امتنع الوارث عن وقاه وعن يسهل للقاضي يسهل نفسه لوفاء الدين من غنه أم لا (أجاب) لا يصح رهن المشاع مطلقاً أعنى سواء كان قابلاً للقسمة أو لم يكن قابلاً لها وسواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً وسواء كان من شركه أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع بقاء الرهن على ما هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والقض وغيرهما وإذ أمان الرهن فالمرتين أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسد لأن فاسد العقود يجري مجرى صحيحها ولو وصى الميت يسهل المرتهن فإن لم يكن له وصى فالوصى القاضي ذلك وإن لم يكن واحداً منهما فللقاضي أن يسهل نفسه ويتضي دينه وإن كان الورثة كباراً بأمرهم القاضي بالبيع فإن امتنعوا للقاضي يسهل كما تقدم وإن كان للميت تركه غيره فلهم البيع منها فكذلك الرهن ووقاه دينه واستخلاصه لا لنفسه وكذا لو لم يكن تركه وأدوا الدين من مالهم لهم ذلك أما إذا امتنعوا عن

مطلب في بيان من يملك بيع الرهن بعد موت الراهن

مطلب اختلاف في جواز بيع المال كم الرهن إن امتنع الراهن من يسهل

مطلب رهن المشاع فاسد ومع ذلك لومات الراهن فالمرتين أحق به من سائر الغرماء ولو حكم به كما يرى صحة بشرطه فقد

مطلب إذا أباح الراهن غره الرهن إلى المرتهن ثم مات بطلت الإباحة وعليه ضمان ماله كله بعد موت الراهن

مطلب تنقطع إباحة الراهن المرتهن غره الرهن بموته

الوفاء عن بيع الرهن فنبيع القاضي عليهم وكذا يسهل وصيه أيضاً وقد علمت أن فاسد الرهن كصحيحه في ذلك وعن صرح بمصاحب جامع الفصولين في التصرفات الفاسدة بقوله والله أعلم (مثل) في الرهن هل يسهل الحاكم إذا امتنع المدون من يسهل ووقاه الدين أم لا (أجاب) مذهب الامام تأييده إلى أن يسهل الرهن بنفسه لأنه لا يرى العجز في الحزم المدون وعند هذا المال كما يسهل جبر الأنهار بأن العجز عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح فاضلان وصاحب الاختيار وكثيرا بأن الفتوى على قولهما فإذا أحكم بما كما يراه فنقدوا رتفع الخلاف والله أعلم (مثل) من يبت المقدس في رجل متول على وقف بر من التقوى يحكم ببعثته بالمراجعة رتب مبلغا معلوماً منه في ذمة زبده رهن على ذلك ثلث دار وقدمات كل من المتولي ومن حله الدين فطالب متولي الوقف إلا تنورته زيد بذلك فهل يصح هذا الرهن أم لا وعلى تقدير صدوره الرهن إلى ما حكم شرعي شافعي هل لهذا المتولي أن يأخذه بالمبلغ أم لا (أجاب) رهن المشاع قبل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وإذا أحكم كما يرى صحته ببعثته بعد دعوى صحته وشهادة مستقيمة فنقدوا رتفع الخلاف لأنه حكم في فصل مجتمعيه وإذا انقضت الوقف أو إلى بالاستيفاء منه فإن زاد على دراهم الوقف برد إلى الورثة إن لم يكن عليه دين ولا صرف في دينه فإن نقص عنه وهناك غيره في التركة كما يوفى بها استوفى منه ولو لم يحكم ببعثته كما فعل القول الصحيح في المذهب بأنه فاسد الوقف أحق به من بقية الغرماء أنه على المحل بدمسحقه لأن فاسد الرهن كصحيحه في الأحكام كلها كما صرح به علما وقاطبة والله أعلم (مثل) في رجل رهن زيتاً وناخذ آخر على جرة زيت وأباح له ثمرته سنتين ومات الراهن قبل أن يثمر الزيتون عن أبنائه وعن زوجته هي أم الأبنائه واستمر المرتهن يأكل ثمرته مدة عشر سنين ولا أن يطالب أنهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك (أجاب) جميع ماله كله المرتهن من ثمرته مضمون عليه متعلق ببقته معطال به كسائر الدون وليس له سوى جرة الزيت إن كانت ثابتة بنت بسبب وجوب التعلق بها كقرض أو غصب أو سلم وصحيح وقد قرآن زوائد المروهن مضمونة بالاستهلاك والإباحة قد بطلت بموت الراهن لا تنقل الملك عنه إلى غيره والمباح له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله أعلم (مثل) في رجل رهن عند آخر ثمر زيتون على مال معلوم وأباح للمرتهن ثمرته ثم مات الراهن فأكله المرتهن بعد سنتين هل انقطعت الإباحة بموته ولوارثه أن يضمنه ماله كل بعد موت مورثه أم لا (أجاب) نعم انقطعت الإباحة بلا شبهة بموت الراهن ويضمن المرتهن ماله كل بعد موته والله أعلم (مثل) في رجل رهن معصرة بدين

عليه لآخر وسلمها ثم استاجر هاتمه هل يصح استبقاؤه أم لا وله الرجوع عما دفع من الاجر وتاذا  
 باع مالك العصرة معصرة بغير انك المير من شذبه أم لا وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)  
 استخبار الراهن من المرتهن باطل لانه ملكه واستخبار المالك بباطل والباطل لا يبرئ فخرج  
 عما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة والمير من دين المعصرة  
 ما بقي له على الراهن درهم فتعود الى حبه ولا يتقضيها بشراؤه واذا طلب من الحاكم الشرعي  
 فسخ البيع فان يفسخ البيع الصادر بغير لذه واقفا علم (سئل) في دار تنازع فيها خصمان  
 أحدهما يدعي ان اياه ارتمها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد ان قبضها عنه وعن ورثة  
 آخرين تنازع كذا وأظهر مستندا شرعا يدعي الخصم الآخر انها وقف فلا تعلق على الجهة  
 الفلانية بعشر اشها من فلان المذكور وألا وجبتي ناظر اهل وقفها وأظهر مستندا شرعا  
 بذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الراهن المذكور وأى حيد على الناظر الشرعي فهل اذا  
 أقام مدعى الراهن المقبوض اليه الشرعي على تقديمه على شرائه لواقعة المذكور فيعمل بينه  
 ويقضى له بالرهن ويقدم وفاة الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ الاقدم أولى لانه ثبت  
 مذهب في وقت لا تنازع فيه الاخر والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجته مئزر بثوب بقمع مهر  
 لها عليه على ان تاكل ثمره فطهر صرهابه على كلف الثمرة هل تضمنها أم لا (أجاب) نعم تضمن  
 لعدم خصمة مقابلته الصبر باكل الثمر فاذ هو باق كان مضمونا عليها فافهم والله أعلم (سئل) في  
 رجل له بئنة آخر دين اتفق على وضع رهن به عند عدل فالت العدل في الحكم (أجاب) الراهن  
 على حاله فيوضع على يد عدل باختياره سواء اختلفا فوضعه القاضي على يد آخر والقاضي ان  
 يبعه لا سماع على مذهب أى موافق حجة الله تعالى لأن الراهن لم يطل بعت العدل وانما بطلت  
 يدعيه بغير اختيار ان غيره اتفقا فاعلمه ونسب القاضي عدلا غيره اذا اختلفا وقد أشبع المسئلة  
 في شرح مختصر الكرخي فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة دفعت شيئا من حليها  
 الى بعض أقارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ يجهز به الميت ويكفن ففعل فهل يلزم موافقه  
 أم لا (أجاب) المقرراته يبدأ من تركه الميت بجهيزته وتكفينه وان وارثه لو كضم من مالها ربح  
 بمقتضى تركه فلا زوجة ان ترجع في التركة بالمبلغ الذي جهز به الميت ولا تكون متبرعة في ذلك وتعد  
 حليها والله أعلم (سئل) في المرتهن اذا مات مجهلا للرهن هل يضمن قيمته كالأمر لا (أجاب) نعم  
 يضمن جميع قيمته لان زائده أمانة فتضمن بالتبصيل وغير الزائده مضمون من قبل الله أعلم  
 (سئل) في رجل رهن بار ودة على قرش ودخل المرتهن بها في هيبا فاطخت منه فقال الحكم  
 الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك ضمان قيمته بالقيمة ما بقى والقول قول المرتهن فيها وعليه ما زاد  
 على القرش الذي بئنه الراهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته دارا على مبلغ معاوم  
 وهي ساكنة بها هل اذا اقلته لمرهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا يتخذ بيع الراهن لها  
 ولها موضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق به من سائر القرضاء أم لا (أجاب) نعم حكم  
 القاسد حكم الصحيح فلا يتخذ بيع الراهن لها ولها موضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق  
 به من سائر القرضاء والله أعلم (سئل) في حرم تدبر رهنه بدينها بغير لاهارها شرعا لا انسان  
 ثم أباح لها السكنى نزعاً عنك كنت ممنعاً ان يضر حراماً له من حق الحس واعادته هل لذلك  
 أم لا واذا اقلته له ذلك هل مع ذلك مطالبته بدينه وحسبها حتى توفيه دينه ثم لا وذا اقلته له ذلك  
 هل تجبر على بيع الرهن وان أبت تجب مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يتعد ذلك عن حبسها

مطلب استخبار الراهن  
 الرهن من المرتهن باطل ويبع  
 الراهن الرهن بغير إذن  
 المرتهن غير نافذ

مطلب دعوى الرهن حيث  
 تقدم تاريخها أولى من دعوى  
 الشراء

مطلب اذا أباح امرأه ثمة  
 زوجها في مقابلته صرهابه عليه  
 يفيقه المهر لا تصح

مطلب وضاعى الراهن  
 والمرتهن الرهن تجب عدل  
 ثمنات

مطلب لو رهن حليها لتكفن  
 زوجها لا تكون متبرعة

مطلب اذا مات المرتهن  
 مجهلا للرهن يضمن جميع  
 قيمته

مطلب ارتهن بار ودة فدخل  
 بها في هيبا فاطخت منه  
 مطلب حكم الرهن القاسد  
 حكم الصحيح

مطلب اذا أباح الراهن  
 المرتهن سكنى دار المهرونة  
 فله اخرجه وللمرتن حبس  
 الراهن يدينه ويجبر المرتن  
 على بيع دار الرهن ولو لم يكن  
 له غيره

لأن حقه تعلق بحالة الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مغلقة (أجاب) نعم له إعادة بده ولا يطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتضلة أي المرتهن ولمع ذلك مطلقا لئلا يهد به المرهون عليه وجسمه به حتى توفسه ولأنه ويحجرها القاضي بالقبض حتى يبيع الرهن أو تدفع له من غير غشته أن يفسر ويد المرتهن بد استيفاء حقه لازم محترم وتعلق حقه بحالته يجعل المالك كالأجنبي حتى إذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالأجنبي وإذا كانت مغفلة لا تمنع به بذلك ولا تقول أنها مغفلة تدفع لها المرهون بضرورة السكنى التي لا يحيد عنها ولا غشته لأن ذلك انما هو في غير الرهن أما الرهن فالبينة أحق بها المرتهن أي من كاهافها هي عنه كالأجنبية كما علمت ونحن صرحنا بتعلق حق المرتهن بجعل المالك كالأجنبي الزيلعي وغيره في شرح قوله وجنابة الراهن والمرتهن على الرهن مضغونة فلا تقاس مسئلته على مسئلة الفليس الذي ليس في بدائه ومن بدينه قتال ذلك وافهم والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن من آخر شرا على مبلغ ودفعه له وكتب في رقعة أن المبلغ الذي لفلان الغائب يباقي بدينه تغطية خوفا من الظلمة ومات المرتهن عن ورثة على إذا ثبت أن الأقرار على وجه التغطية باقرا للمرة أو بالبينة على الاتفاق سرا يكون المبلغ لورثة المرتهن أم لا (أجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المرتهن والله أعلم (سئل) في رجل ارتهن صرة بها حتى يدرأهم أقترضها للراهن ومات ثم طلبها الراهن من ورثته وأحضر بدل دراهم القرض فحلت بها الزوج وقد تبرت وانفك رباطها فادعى الراهن فكشى منها والزوج تقول أن الصرة تعبها لا أدري نقصانها هل القول قول الزوج أم قول الراهن (أجاب) القول قول الزوج بينهما أن ادعى عليها تناول شي من الصرة وعليه البينة والله أعلم (سئل) في شركاء في الاستيفاء اسره من أحدهم سوارا من امرأته على ما عليها من معين حتى دابها فادعى ضاعه فهل إذا تقدر الضمان بقدره يكون على المرتهن خاصة أم عليهم جميعا على قدر الشركة (أجاب) الضمان على المرتهن خاصة لا يصح حوا بالقبض للشريك أن يرتهن ولا يبرهن على شركته في الشركة الصحيحة فكذلك في الفاسدة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صرة مسمومة بمعين من الدراهم وقال له أمسكه حتى أعطيك الثمن بعد قبضه وقسط الثمن عليه فتعيب بعض الجسم عند البائع عيبا فاختار في الدين زيادة عن قيمة المتعيب جمعه هل يضمن جميع قيمة نقضه أم لا (أجاب) نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والحال هذه وقد صرحوا بأن الرهن إذا انقص عند المرتهن قدرا أو وصفا يسقط من الدين بقدره والله أعلم (سئل) في شخص ادعى على ورثة زيد بن معين وقال أن زيد المتوفى رهن تحت يده على الدين المزبور جمع به الحدود وجدده الأربع وأقام البينة على ذلك فأمر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعى المزبور فعارضه آخر زاعما أنه مستأجر للبيت من الراهن المتوفى وبرهن على ذلك فالزم المرتهن بدفع ما على البيت المرقوم من الأجرة للمستأجر فدفعها وتسلم الرهن فهل حيث كان المرهون مشغولا بأجرة الغرماء لدعوى الرهنية يكون مغلوبا بعهدة الراهن أم لا يكون مغلوبا بعهدة حيث تسلمه بامر الحاكم وحكمه بعد الثبوت (أجاب) الزام المرتهن بدفع ما ذكر لم يقبل به أحد من العلماء والمرتهن أرجو عبادقعه للمستأجر ثم الواجب في ذلك شرعا النظر في كلا العقدين فإن كان البيت مقبوضا في الرهن دون الأجرة اعتبر وكان المرتهن أحق بحالته من المستأجر ومن سائر غرماء الميت وإن كان مقبوضا في الأجرة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المرتهن ومن سائر الغرماء وإن خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء أسوة فيه يتقاسمون به بقدر حقوقهم وإن

مطلب إذا ارتهن شيأ بمبلغ ثم أقر بأن هذا المبلغ لفلان ثم مات فاقبض ورثته أن الأقرار على وجه التغطية يكون المبلغ لهم  
مطلب إذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتهن عدمه فاقبضوا له  
مطلب ليس لأحد الشراكة أن يرتهن وإن فعل فالضمان عليه صحيحة أو فاسدة

مطلب إذا قبض المشتري المبيع وقال للبائع أمسكه حتى أدفع لك غشه فتعيب في يده يسقط من الثمن بقدره  
مطلب إذا ادعى رجل على ورثة المتوفى أن هذا البيت الذي في أيديهم رهنه المتوفى تحت يده وأقر أن المتوفى أجرم منه فأمر الحاكم المرتهن أن يدفع الأجرة للمستأجر وقد بين المؤلف الأول من العقدتين

اتصل بكل منهما قبض فالعبرة بالاسبق تاريخاً منهما ما لم يحضر صاحب القبض السابق العقد  
 المتأخر لا تقساح السابق بالإجارة للعقد اللاحق ونقلت لأن القبض في الرهن مأمور بالشرط الزموم  
 أو شرط الجواز وهو الأصح والقبض في الإجارة وإن لم يكن شرطاً لكن بموت المتأجر قبله لا يكون  
 أحق به من قبضه زمانه لاق الإجارة النصيحة ولأن الإجارة القاسم وكل هذا لا يحكم صريح بها  
 علماً أن الأعلام وإذا تأملنا التبادل ظهره الحال وعرف كيف يقسمه المقاتل واقطع أعلم (مثل)  
 في رجل عليه دين لا سترارتهن به دار للمدوين نصفها ونصفها الأول أدهه الضامن له فيه وهو  
 وهم ما كنون في الدار لم يخافوها للمرتين آخرها المرتين للمدوين بقدر معلوم هل تصح هذه  
 الإجارة وتأنم الإجرة على المديون أم لا (أجاب) لا تصح ولا تأنم الإجرة للرهن فقلص صرح  
 في البرازية والظهيرية وغيرهما بأن الإجارة من الرهن باطلة وعقلوا بأنه ماله فكيف يستاجر  
 ملكه وقد أقيمت حرار الأخصى في الرجل يرتهن بمحدود أفيؤجره للرهن قبل قبضه منه بأنه  
 لا يصح الرهن ولا الإجارة أما الرهن فلعلم القبض وأما الإجارة فلعلم جوازها للمالك والمثله  
 كسرة النقل لا تخفى على من له أدنى فضل واقطع أعلم (مثل) في مرتين سكن في دار للرهن  
 هل تأنم أجرة تلك أم لا (أجاب) لا يأنم أجرة ذلك مطلقاً لأن الرهن أولها ثبوت معدة  
 للاستقلال أم لا والله أعلم (مثل) في رجل رهن عند آخره وقال له إن لم أعطك دينك إلى  
 خمسة أشهر فهو بيع لك بجمالك على ومضى الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح  
 البيع قال في البرازية في فرع وضعه عند عدل قال للمرتين إن لم أعطك دينك إلى كذا فهو بيع  
 لك بجمالك لا يجوز ذلك في طريقه الخلاف قال إن أوفيتك ماله إلى كذا أو الأخرى لك بجمالك  
 بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضاً والله أعلم (مثل)  
 في ميت مات عن أولاده معاروز زوجة وعلى الميت دين رجل مرتين به حاقق تأتيد بالوجه أن  
 تقضى الدين وتقتل الحائض هل إذا فعلت ذلك صح كون متبرعة أم لا وله الرجوع في التركة  
 (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع عما أتت في التركة والحال هنمو الله أعلم (مثل) في رجل رهن  
 عند امرأته خلتا لن فضاء منهما ما واحد والمدي يدعى أنه يساوى كذا والمرتهنة دونه هل القول  
 قوله أم قول المرتهنة وهل حيث ثبتت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخلفاء لجمعه بقسم الدين  
 على الموجود أو المعلوم فما أباحه الدين منه يكون مضموناً وما أباح الأمانة غير مضمون  
 (أجاب) القول قول المرتهنة يمينها في قدر قيمتها الخلفاء المضاف وإذا ثبت ضياعه تقسم على  
 الدين قيمة الرهن جمعه فأما باب الهالك يستل إلى ما قابل المضمون منه فيضن وإلى ما قابل  
 الأمانة فلا يضمن فإذا كان مثلاً قيمة الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين  
 نصفه وإذا لم يثبت هلاكه بالينة يضمن جميع قيمة الهالك والله أعلم (مثل) في رجل ارتهن  
 كراماً من رجل ببلغ وغاب الرهن فما أجني قبضى الدين وارثن الذكر وما كل ثمره مدسنتين  
 ثم حضر الرهن ومنعه المرتين الكرم حتى يدفع له ما دفع للمرتين الأول فما حكم في ذلك وفيما  
 أكله من ثمره (أجاب) ليس له منعه يضمن ما أكله من ثمره وشجره ولا يرجع على أحد بما دفعه  
 لأعلى ازاهن الأول ولا على الثاني لكونه متطوعاً والله أعلم (مثل) في الرهن إذا أبلغ صياحه  
 الأقول المرتين هل يضمن قيمته بالغمة بلغت وثق ختمه أو من إرضه بعلومه (أجاب) نعم  
 يضمن جميع قيمته بالغمة ما بلغت ويؤخذ من ادعى الدين منه أو من تركه بعد موته حيث يعلم  
 ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الإصرار بدروا العروا لله أعلم (مثل) في بيع الرهن فزحن

مطلب إجارة المرتين الرهن  
 من الرهن يطلعه وكذا الرهن  
 إن وقعت الإجارة قبل قبض  
 المرتين الرهن

مطلب إذا سكن المرتين  
 دار الرهن لا تأنم أجرة  
 مطلب قال الرهن المرتين  
 إن لم أعطك دينك إلى كذا  
 فالرهن بيع  
 مطلب لا تكون الزوجة  
 متبرعة إذا اقتضت الرهن  
 بعلوم الزوج وعنوانه  
 أولاد صغار  
 مطلب إذا ضاع الرهن فأقول  
 للمرتين في قدر القيمة  
 زادت على الدين فلا تأثم  
 أمانة إن ثبت ضياعه بالينة  
 واللا

مطلب إذا أجازني ودفع  
 الدين إلى مرتين الكرم  
 وصار كل ثمره فهو متبرع  
 ويضمن ما أكله من ثمره  
 مطلب إذا لم يعلم ضيع الرهن  
 بالينة يضمن المرتين جميع  
 قيمته

مطلب يبيع الزاهن الرهن  
موقوف على اجازة المرتهن  
او فكاكه  
مطلب اذا سرق الزهن كان  
مضمونا على المرتهن بالاقل  
من قيمته ومن الدين

مطلب ارتهنت جيتا بطريق  
يسع الوفاء فانه سدم ومات  
المرتنة عن ورثة

مطلب القول للمرتهن في  
قيمة الرهن  
مطلب رجل رهن عند آخر  
خلفا لقصة ورهنه المرتهن  
عند آخر نغراذنه وهالك عنده

مطلب دخل رجل داراً آخر  
في غشلة فربعت امرأته  
واسقطت حينئذ  
مطلب طلب من عطار شربة  
لرضيع فسقاه أهلها منها ثم  
مات  
مطلب لواناه وعرقا من الأرض  
وقال له كل فاكه ومات  
لايضن وكذا لواناه وما  
مطلب جنبه سكن آخر  
فجنبه صاحبها فخر حديد  
المتعدى

قل فكما كغيره من الرهن ما حكمه (أجاب) ذكر في الخاتمة أنه يتوقف على اجازة المُرهن في أمع الر وأبأن قض البيع ويك اجازته وإذا لم يفسح البيع حتى فكه الر اهن نقض البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في أمع الر وأبأن ومنه في الكافي والمهذبة والجوهرة وأذكر المعتبرات وفيه منة الفتى بيع المرهون بغيره لا يفسخ ولا يتقرب ليس لغير المشتري فسفه وهو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل يذمت ريت لا يحبط طريق السلم رهن به المسلم إليه طواف قسرق من يتهم بجملة أسباغ الحكم الشرعي (أجاب) القرف في مذهبتنا أن الرهن مضمون لأقل من قيمته ومن الدين فإن ساواه صار بالهلاك كأن المسلم فيه قد استوفى أو ما زادت قيمته فالزيادة أماته وإن نقصت قيمته عن الدين سقطت بقدرها وطلب الباقي والمسرع بمجاوز الرهن بالمسلم فيه فإذا هلك صار الرهن مستوفى يعنى في صورة المساواة والزيادة أو ما في صورة نقصانه عن السلم فيه فصر مستوفى بقدره وله المطالبة بما في من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين رهنا يتا طر يق بيع الوفاء على مبلغ معلوم فأندم البيت وماتت الرهنة وأحد الرهنتين عن أخيه المذكور فهل لورثتهما المطالبة بالأخ المذكور وليس له أن يحتل بأنهدام البيت أم لا (أجاب) لورثتهما المطالبة بالأخ المذكور وأما نهدام البيت فيوجب أن يسقط من الدين بقدر نقصان ما لنهدامه مثلاً إذا كان الدين خمسمائة وثلاثين والبيت قيمته مائة فصار يساوى نقصه بسقط من الدين بقدره مائة وثلاثمائة فقلت أو أكثر وأقل ففصاه كما صرح به في الزاوية وغيره وعند التسليم على نقصان الرهن عند الرهن والله أعلم (سئل) في الرهن إذا ضاع وأختلف الرهن والرهن في قيمته هل يكون القول قول الرهن أم الرهن (أجاب) القول قول الرهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخره خطأ لافضة على قدر معلوم من القروش فتعدى عليه الرهن ورهنه عند آخره بغير إذنه وهلك عند علمه الحكم (أجاب) للرهن أن يضمن الرهن ويضرب الرهن بين أن يضمنه قيمته من الذهب بالعمالة بلغت وبين أن يضمنه وزنه من الفضة والقول قول الرهن إذا اختلف في الوزن والقيمة بمنه والبنة على الرهن والله أعلم

• (کتاب الحنايات) •

(سئل) عن رجل دخل داراً أخرى حين غفله فحصل لزوجته رعب منه واسقطت جنباً بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لمباصر حواشي من أنه لو صاح على امرأته فاسقطت جنباً لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لتعينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شربة لترسيع فدفغ أجزاء مما يصلح فسقاماً لها فمهلها وقد رآته عبوة وأهلها يقولون مات بسبب ذلك والعطار يشكره هل يلزم العطار شيء أم لا (أجاب) لا يضمن وإن قدرنا أنه مات بسبب ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ناول آخر عرقاً من الأرض وقال له كل منه ولا تكثر فأكل ومات وأولاده يدعون عليه لأنه سبب أن يمات من أكله هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا يلتفت إليها لأن عطار حواطبة بأنه لو ناول شخص شخصاً أو وضعه في طعام وقال له كل فأكل فمات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولأدبه ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يضاف فعله إليه فكيف يعرض بتوهم فيه الشفاء يجب بديهياً وأقصاها هذا ألا يتوهم ذنب والله أعلم (سئل) في رجل جذب كسائر آخر من حرامه فتناول له صلبه فجاءه ذابجر حديد الجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكن ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على

مطلب امر آله ان يوفى  
أمرت الرب بعمل أخته  
فعملها ففقر بها ففتح رأسها  
ثم مات

مطلب رجل يرى غفيا  
لجماعة أدن واحد منهم  
أن يسبق القوم من بئر مغزل  
إليه ليخرج للمخاض

مطلب رجل يترقب بيته  
استعار انسان ليغزى فيها  
غلة فقصفها ليخرج ما فيها  
من التراب فخطفها غلام  
ومات

مطلب اذا قتل ثلاثا ترجلا  
فأولى به قتل الكل أو العفو  
عن الكل أو البعض أو الصلح

مطلب أصابه من رجل سهم  
في إحدى عينيه فأتى  
والله أن استأذنه فحلف  
فأفله فيها روايخ الخ

مطلب يهودى فتم كنيها  
فأتى عليه نصراني أن ابنه  
مات برأته

مطلب روى بوجه امرأه  
حر بأفخاذها خوف لرس  
به القراش ثم مات

مطلب اذا خرجت الام  
وتركت ابنتها الصغيرة  
فوقعت في قدر حار وماتت  
نضين

صاحب السكين والحال هذه والله أعلم (سئل) في امر آله ان يوفى  
وفى من آخره من خرجت أمهما بهما المصلحة اقتضت الخروج وأمرت ابنتها المذ كور يجمع  
أخته المذ كور ففعلها ففقر بها ففتح رأسها فعملها ففقر بها ففتح رأسها فعملها ففقر بها ففتح رأسها  
هل على الام أو الصبي في ذلك ضمن أم لا (أجاب) لا ضمن على الام ولا على الصبي والحال هذه  
والله أعلم (سئل) في رجل يرى غفيا لجماعة أدن واحد منهم للراعى في دخول دار لم يسبق فسمع  
بجله غتم فصره من مائة رفاقي الراعى نفسه في البئر ليخرج الماشقضى عليه ومات بها هل على  
صاحب البئر ضاه أم لا أو امات بسبب طرح نفسه أم بسبب برد أو حر ووجه داخله (أجاب)  
صاحب البئر محسن وما على المحسن من سبيل فلا ضمن عليه والحال هذه والله أعلم (سئل)  
في بئر مغزولة شخص يدخل داره المملوكة بهامسا كن يسكن بها بالاجر فاستعار انسان منه  
البئر ليغزى به حطه فقصها ليخرج ما فيها من التراب والقمامات فغلام من أولاد السكان عليها  
فخطف بها ومات غفيا فصره هل لا تزم بدية المعرولا المستعير أم تزمها (أجاب) لا تزم  
ديتها واحدا منها بما جاع كل انسان أذلت البئر المذ كورة بئر عدوان حتى يلزم فيها لن وقع بها  
الضمان بل في بئر العدوان صريح أو حقيقته التعمان بأن الساقط فيها الزامات فعملها لا خشتاق  
من هو امه ليس على حافرها ضمان وصرح أيضا بأنه اذا تعمد المروءة على اقتطع فيها الضمان  
فكل هذه الوجوه مدافعة للضمن ولو وجد أحدها الكفى في نفسه والله أعلم (سئل) في ثلاثة  
أحدهم مسلم والآخران نصرانيان اجتمعوا على قتل مسلم عند اعتقائهم يقتلون جميعا أم لا  
وهل لولي الصلح مع أحدهم كتمان كان منه وقيل من شاعر الضومع شاة أم لا (أجاب) نعم  
لولي الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم بالضومع أحدهم وقتل جميعهم بالضومع وكلهم والصلح  
مع كلهم لأن الحق في ذلك وصاحب الحق يصرف فيه بما ألهمه الله رب الملائكة والله أعلم  
(سئل) في مكانة خادم كبير يوسد بوابه في سفره وحضره حيلة من رجل مهم خطا في إحدى  
عينيه فأتى بعد أيام فأتى والعمان استأذنه فجلوه ويخرج في قافله معها سلك وروايخ طيبة  
ومات بسببها هل تسمع هذه الدعوى أم لا تسمع (أجاب) حلف قافله فيها سلك وروايخ طيبة  
لا يوجب ضلته فلا تسمع دعواه فذلك هو الحال هذه والله أعلم (سئل) في يهودى فتم كنيها  
فأتى عليه نصراني أن ابنه الصغيرة مات برأته هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع والله  
أعلم (سئل) في رجل يرى في وجه امرأته بأفخاذها خوف بناقض ومرضت بسببه  
القراش ومات بعد ستة أيام هل يلزم بديتها أم لا (أجاب) لا يلزم بديتها لكن غير ضروري خوفا  
بأفخاذها فله لا ضمن عليه لاستنفاده الخوف الا اذا برحتا الحرام أو عضته أو مات بسبب  
ذلك وكمن صاحب رجل قصع فأتى من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد والله أعلم (سئل)  
في صغيرة بنت ثلاث سنين في حفاة الاخر جرت اللقح وتركها بلا حفاة لها فوقعت في قدر  
طعام حار كانت بين يديها هل تضمن الام أم لا (أجاب) نعم تضمن الام لتركها الحفظ  
الواجب عليها وقد صرح بالمسئلة الزاهدي في القصة والحاروى قال فيها ما روى الشرف الاثنة  
المكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحفاة للاثم فخرجت وتركب الصبي فوقعت في النار فضمن الام  
ورمى للمعيط وقال لا تضمن في ابن مستحسن ثم رمى لثلاثة الحكي وقال امرأته تركت  
ولدها عند امرأته وقالت احفظه حتى أرجع فذهبت وتركته فوقعت الصغيرة في النار فعلى الغيبة  
للأثم وسأرا الورثة أن كان من لا يحفظ نفسه ورمى للمعيط وقال أودعت صبية فوقعت في الماء



مطلب اذا وضع بسدة  
وبعد استقرارها خرجت  
وقلت قمصا فلا دية عليه  
ولا على عاقته وذو كمال  
لهذه المسئلة تطار

مطلب اذا اجتمع المباشر  
والتسبب قدم المباشر

مطلب رجل دخل قرية  
بجيلة وصاح فاذا به رجل  
أن امرأته ألفت جنينا  
بسبب الخوف من ذلك

مطلب في دفع المخالفة بين  
قول بعضهم صاحب على آخر  
قلت لا يضمن وقول بعضهم  
يضمن

مطلب اذا أرسل رجل  
آخر لخدمة فمات أو قتل  
لا ضمان عليه

فمات فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا اه وجه الضمان في جميع المسائل المذكورة  
ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ يديه بندقة فحرقه ثم وضعها وبعد  
استقرارها وقع شخصها على خزانها لا يضره فأورى وخرجت وقتل شخصها على عليه وعلى  
عاقته دية أم لا (أجاب) ليس عليه دية ولا على عاقته حيث لم يكن خروجهما جرحه وبشبه ذلك  
فروع بطول ذكرها منها ما في جامع الفصولين وضع رجل حائط قتل بوقوعها شي لم يضمن  
اذا انقطع أثر فعله وضعه وهو غير متعدي في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف ومنها رجل كان  
يدفن جلا في حانوت واحد فأذاب أحدهما ضمما في رجل نجاش صب عليه ماء ليسكن  
فالتبب الشعم فأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأتتة الجيران لم يضمن ومنها ما صرحوا  
به قاطبة بقولهم ولو لم يدق الحد أو لكان جلت الرعي بعض النار عن كبره فاحرق أو قتل كان  
هدرا ومنها جل قتلنا إلى النداف فلقه امرأ في السكة فعمل قيسا من النار فأصاب النار  
القطن فأحرقه لم يضمن ان كان ذلك من حركة الرعي ولا تطران كانت المرأة هي التي مشى إلى  
القطن فضمن وان مشى صاحب القطن إلى النار لم يضمن إلى غير ذلك من الفروع المصروفة  
بالحكم وأما حيث كان التلف لا يجرحه لا ضمان عليه والله أعلم (سئل) في قرعة جاءت على  
أهلها نارية فمات رجل من بعضهم فتبعهم أعوان الحاكم السياسي ليردوهم فأوقض رجل من  
الأعوان بندقة فجرحهم فأصاب رجلان من الراحلين فقتله هل تازم جنائيه شيخ القرية بقولهم  
هو حرزهم أم لا (أجاب) لا تازم شيخ القرية جنائيه بالاجماع والحال هذه بل يازم الضارب المباشر  
لما تقر رأه اذا اجتمع المباشر والتسبب قدم المباشر والله أعلم (سئل) في رجل دخل قرية بجيلة  
وصاح فزعزع رجل أن زوجته ألفت جنينا بسبب الخوف من ذلك ويرد تضمن من كان سببا  
لدخول القرية بهذه الفتنة هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه  
اذا يازم الضمان بعلمه لعدم موجب وقداً فحق والد شيخنا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال اذا  
صاح على امرأته ألفت جنينا لا يضمن واذا خوطبها بالضرب يضمن ولم يذكر وجه الفرق (وأقول)  
وجهه أن في موتها بالقتل ضربا وهو فعل صادر منه نسب اليه وفي الصباح موتها بالخوف  
وهو صادر منها نسب اليها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبريات لا يضمن وفي التارخانية نقل  
عن مجموع التوازل رجل صاح على آخر فجاءت فت من صحنه فحبب فيه الدية (وأقول) لا مخالفة  
بينهما فالاول اذا كان الموت بالخوف والثاني بالصيحة فقامت وهي منسوبة إلى الصباح والخوف  
منسوب إلى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بجعل القصر ضمن ذلك القصر واذا مات بجرحه بالخوف  
لا ضمان ولو اختلقت القاعل مع أولياء الميت فالقول للقاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء  
الدية أنه مات من التعويض اذا أنكروا القاعل وعلى هذا اذا صاح على المرأة فجاءت فالتقت من  
صحنه جنينا يضمن لدية الاتقاء إلى الصيحة منه البها ولو صاح على امرأته فجاءت فالتقت امرأته  
غيرها لا يضمن لعدم تعديده عليها لأنها ألفت من الخوف فصار كالموت بضرب رجل أو قتل فمات آخر  
بالخوف منه فاطعت نسبة الموت عن القاعل تأمل فانه مقرر بجده والله أعلم (سئل) في غزاة  
بغرضة فاأرسل أجيرا ليعاقل إلى العوجه يستعمل المكاري بالندق فمات أو قتل في  
الطريق هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن بالاجماع العلماء بل صرح البرازي في الصبي بأنه لو أرسله  
في حاجة فمات أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء انتهى فكيف يجب عليه شيء في الحر البالغ  
أعاقل بذلك الا بخلص الامر بان رجلا بعث رجلا في حاجته فمات أو قتل وفيه لا يضمن بالاجماع

مطلب من اهل خاص الملة  
مع علمه تفرق  
مطلب قال لا خراكوني  
على عقلك خنصري  
يدي فكروا ففشل  
مطلب في قتل من يريد  
لواطمة منه

والله أعلم (سئل) في امر ائمة مع معلمة تاض في حبل ماضترجع جاععوسام معلم مع جاععقل  
يضمن معلم أم لا (أجاب) لا يضمن لانما تاض باختياره فلا وجه لضمان معلمه والله أعلم (سئل)  
في رجل قال لا آثر اكون في علي عقد في خنصري يدي فكواه فقلت خنصر مهل يضمن أم لا  
(أجاب) لا يضمن لانه في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يصح له ان يهين في وسعه ذلك والله  
أعلم (سئل) في رجل اراد من آخر لو اوطعه وتعد دفعه الا بقتله هل ذلك أم لا (أجاب) نعم له  
قتله وقد صور اياه اذا ظفر في باب دار ائسان فقعا صاحب الدار عنه لا يضمن ان لم يكن نصيبه  
من عرق مبيعه فكيف يجزأ ارباب ائسان لو اوطعه ولم يكن نصيبه عنه فيقتله الامر في ذلك واضح  
والله أعلم

• (کتاب البیان) •

مطلب خرب الزوج زوجته  
موجب للضمان والتكوى  
بحق لا توجب الضمان

(سئل) في رجل ضرب زوجته فأنفكها ثلاثة أسنان فوكلت أضافاً لطلبه بموجب ذلك وهو مقرّ عسر أهله بوجهه أم لا يلزمه بضرب زوجته شي ويؤدى على الإخاء أنه شك عليه لما كم سببى بذلك فخرمه ما لا ولا الإخاء شكوى عليه السببى فهل يلزم الإخاء بحمد العفو شي وهل على الزوج ارض الاسنان أم لا (أجاب) ضرب الزوج بموجب الضمان سواء كان ثلماً أم لا ويحق لأن يباح تقبيلها سلاماً في الأسنان الثلاثة تسعة وخمسون درهما وأربعين من الأبل ونصف لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ولا شيء على الإخاء شكوى المذكورة لأن موجب الضمان الشكوى بغير حق وهذا يوجب والحال هذه الواقعة أعلم (سئل) في رجل طرأ على الأرض وضرب فصار يصرع فذاذاعله (أجاب) إن ثبت زوال عقله ما ذكر فقبه دية كاملة وإن زال بعضه فبقدره إن انضبط برمان أو غير ما نالم ينضبط فحكمه معتدل ولقاضي أن يقدرها اجتهدا وهو هذا قلته فتقها أخذ من كلامهم وقدر من بعض العلماء إن الأصراع ضرب من الجنون واقفه أعلم (سئل) في امرأة خطفتها أخوها وابن عمها من محل زوجها وأردفها خلقه على فرس وشذها إليه وسيرها الفرس عدواً ومحرزاً عن حفظ نفسها فآلت جنبنا بسبب الشتم لما فاتا السر ج لطنها وأمت بعده بسبه هل عليه غرة للذين ودية للمرأة وتكون جميع الغرة للاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن له ولد (أجاب) نعم على مردفها الساتلها دية في الأم وغرة في الجنين فامدية الأتوهي صفدية الرجل فيهما ورثتها ويزوجها من جملته الورثة وله النصف منها وأما الفروهي خمسة درهم فهي للاب لا لتحصار أرث الجنين فيمو الحال هذه الواقعة أعلم (سئل) في امرأة اتدعى أنها كانت في دارها بين أغلها فأحسبها بخرم رأى الاغنام فآلت بسبه جنبنا وهو يقول وميت حجر الأدرى أهو الصاب لها أم لا وعلى تقدير أنه الصاب لا أدري هل الاقضية أم بغير حاصل كلامه إن كلامه أدرى أم لا وعلى تقدير أنه الصاب لا أدري هل الاقضية أم بغير حاصل كلامه إن كلامه أدرى أم لا وإذا وجد هل يلزمه بحمد ذلك شي أم لا وهل تقبل شهادة من شرطه مثل على شهادته في ذلك أم لا وإذا وجد التوثب الشرعي المستوفى للشرائط التبعة يلزم الإخاء التبعة (أجاب) لا يلزمه بحمد الاعتراف الرأى شي لا احتمال في غيره ولا بالاعتراف بالرأى والامامية لا احتمال أن الاقضية حصل بعارض آخر ولا بمن الاعتراف بأن الاقضية حصل بها والنية العادلة التي تشهد بها حجر هذا الرأى أصابها وألقته أو تهنده على إقراره كذلك حتى تزلزله الفرة والتكول عن اليقين المتوجهة عليه في دعوى ذلك كذلك وأما مدون هذه الامور لا يلزمه شي وأما نية العادلة

مطلب اتعت أنها أصلها  
هجر من راعي الاغنام وهو  
يقول لا أدري هو المائب  
لها أم لا الخ

أو الإقرار أو النكول فالأزيم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسمائة درهم تبلغ بحساب القروش الأتمسة وخمسين قرشا ثم سافا إذا ثبت عليه ذلك يلزم دفعها ولا تقبل شهادة أحد المال على الشهادة ولا المشروط عليه مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب ما يسقط عدا الله كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر ضربات متعددة في رأسه ووجهه بسكين فقلع عينه وأربع أرحام من أسنانه وكسر عظم الأيسر فبازمه (أجاب) إذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا قود في شئ منه ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل من نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسمائة درهم وفي اللحي أن لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وإن نقلته فعشر ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتصر منه في الأسنان وعليه في العين نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا ولا إذا قصاص في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا رجلا راعدا بسكين على يده ففرحها جرحا حاشا فقتلته فإذا يلزم وهل إذا قال الضارب انما ضربته لأن غيرة أتهم بواحدة من حرمي فذهبت هذه الجنابة بهذه التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه الجنابة أم لا عبرة بالتعويض عن أرض اليد (أجاب) يجب أرض اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في ماله عدا وقد سقط القصاص بالثلل لعدم إمكان المساواة ولا تذهب هذه الجنابة بهذه التهمة باجتماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه الجنابة والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا رجلا فقتلته فإذا يلزم (أجاب) يلزم في ذلك نصف الدية سواء كان عدا أو خطا لعدم إمكان المماثلة وتصله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقصورة عما تضمن الأبل أو القديسار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكورة نصف ذلك والله أعلم (سئل) في صغير لطم وجهه امرأة فاسقط سنالها فبازمه هل على أبيه دية أم لا (أجاب) يلزم في السن اثنان ونصف من الأبل أو مائة وثمانون وخمسون درهما على عاقلة واقه أعلم (سئل) في خيال قال لا تخرجات وضربه بمصافقا عينه فإذا يلزم الضارب (أجاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به أصحاب المتون والشروح والفتاوى وهو من الأبل بخمسون مفصلة أربعة أمان بنت مخاض اثنا عشرة ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الأبل وأمان الذهب ثلثمائة دينار ومن الفضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح فاصاب فيه فاسقط سنان من أسنانه فإذا يلزمه (أجاب) يلزم في كل من خمس من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عدا فاقبضه القصاص السن بالسن والله أعلم (سئل) في رجل شج آخر شجة دامية فبرئت ويقي أثرها في وجهه فإذا يجب عليه شرعا (أجاب) يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بسكين فقطع بعض مفصل خصره وبصره وشل ما بقى منها وحصل للومطي والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك (أجاب) في كل مفصل من مفصل انخصر والبصر ثلث دية الأصعب فإن كان قد ذهب منها ثلاث مفصل قضاية الأصعب كاملة وهي عشر من الأبل أو مائة ثمن الدنانير أو ألف من الدراهم لأن في الأصعب الواحدة عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وإن كان الناهب منها أربعة مفصل قضاية أصعب وثلث دية أصعب ثم سطر إلى ما شل من المفصل الباقية فإن كان لا يتقطع به حكمه حكم المقتطوع في وجوب الدية فبجديته انخصر والبصر كلا عشر من الأبل وهي خمس الدية وأجسابه من الذهب

مطلب ضرب آخر ضربات  
بسكين فقلع عينه وأربع  
أرحام من أسنانه وكسر عظم  
لحيه

مطلب رجل ضرب يدا آخر  
عدا بسكين فقتلت

مطلب إذا ضرب آخر فقتل  
عينه يجب نصف الدية مطلقا

مطلب صغير لطم امرأة  
فاسقط سنالها

مطلب ضرب آخر بعصا  
فقتل عينه

مطلب ضرب آخر بجرح  
فاسقط سنان من أسنانه

مطلب رجل ضرب آخر  
بسكين فقطع بعض مفصل  
خصره وبصره وشل ما بقى  
وحصل للومطي والسبابة  
بعض شلل

مطلب بتركبوسه التراب  
في مخرج رجل فانما أخرج  
ترابها رجل كان ضامنا  
هاتين الوقوع فيها

مطلب قتلها ابن عمها عدا  
ولهان زوج وأولاد وبات  
قبل استيفاء القصاص

مطلب قتل بنت عمه عدا  
ولهان زوج وأخ يقتل بها إذا  
اجتمعا على القصاص وان  
عدا أحدهما انقلب نصيب  
الآخر مالا

مطلب قتل ابنته عدا ولها  
زوج وابنا مع  
مطلب ضرب آخر عدا  
فكسر بعض سنه  
مطلب ضرب آخر فذهب  
بعض بصره

مطلب ضرب امرأة في  
رأسها فشيخها شعبة دامية

مطلب جماعة يجرون حجر  
بذقن واحد منهم صغيرا  
في حلقه خشبة لكي لا يهرس  
أحد أو منع آخر من دجل  
رجل

والقصة المشروحة أن أعلامه كان يتبعه فقبضه حكومة عدل بان ينظر إلى ما قاتل وإلى ما يني  
فيكم بجهاد وكذا القول في الوسطى والسبابة فاتهم ذلك والله أعلم (مثل) في تركبوسه  
بالتراب في مخرج رجل فانما أخرج ترابها وزنها حطنت ومدها وباعتها ثم حضر  
وقبضها كل ذلك بفروان ذلك المالك فوقع فيها أن المالك ومات بالوقوع هل تجب دية على عاقلة  
الخنزير أم لا (أجاب) صرحوا بأن كبس البئر بالتراب نسخ لغيرها فيكون بالتراب كحدث البئر  
العدوان وهو ضامن ما حدث بالوقوع فيها أن ماله وان فاسر فغسل عاقلة والله أعلم  
(مثل) في امرأته قتلها ابن عمها عدا ولهان زوج وأولاد وكور وأبى عن الأب قبل استيفاء  
القصاص عن ابن أخيه القاتل فليست حق الزوج والأولاد عليه (أجاب) يستحقون دية  
أسداس دية القاتل حصته في القصاص مالا يورث الأب ويرث القاتل حصته فيه كائن  
عليه في التارخانية والله أعلم (مثل) في رجل قتل بنت عمه عدا ولهان زوج وأخ فحقن هل يقتل  
بها إذا اجتمعا على طلب القصاص أم لا وإذا عدا أخوها عنه ينقلب نصيب الزوج مالا أم لا  
(أجاب) نعم يقتل بها وإن عدا أخوها عنه فلا زوجها نصف ديةها والمقر في كلامنا أن الرجل  
يقتل المرأة وأن دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص والدية يغيران على فراض الله تعالى  
والله أعلم (مثل) في رجل قتل ابنته عدا بمجردهم وليس لها وارث سوى زوجها وأبناء عدا  
فإذا أصيب زوجها على أي سبب القتل المذكور (أجاب) يجب عليه نصف دية بنتي ماله  
خاصة وقد تقر أن القاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعدا المحض يجب في مال القاتل لا على  
عاقلة وأن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن ما يجب على الأب والجد في أموالهم يقتل  
الابن عدا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الأحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء  
والله أعلم (مثل) في رجل ضرب آخر بجرح أو قد عدا فكسر بعض سنه فذا يجب عليه  
(أجاب) أن كان الكسر مستويا استطاع في مثله القصاص بالمرد أقصر من الضارب فيرد سن  
سنه بمقدار سن المضروب وإن لم يكن كذلك فعليه من أرض السن بجهاد أن كان ضامنا  
فنصف أرض السن وإن ثلثا قتل وهكذا وقد تقر أن في السن نصف عشرة الدية فيسقط مقدار  
ما ذهب من سنه فيجوز له بجهاد حيث لم يكن القصاص والله أعلم (مثل) في رجل ضرب  
رأس آخر فأذهب بعض بصره فذا يابض شرعا (أجاب) صرح في التارخانية والعزامة  
وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضره ونحوه فلا قصاص وفي ذلك حكمه عدل  
يؤخذ في التارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب مذكورة  
وذكر أيضا في التارخانية أن ذهاب البصر قبل أن الأظفار تفرق فقول عدلين منهم مقبول فربما  
يظهر المقدار الذاهب منه بقول الأظفار تقسم الحكومة والعدل منه والله أعلم (مثل) في  
امرأة قهرنت امرأة أخرى واجتماع القصاص لتمامه بضر بالمرأة فاقب أخوها ونج  
الناحية في رأسها شعبة دامية فذا يابض شرعا (أجاب) أولا يابض ما نزع برلارتكاه المعصية  
وثانيا يابض حكومة العدل وهي على قول الكرخي الصحيح أن يترك مقدار هذه النجس  
الموضوعة فيجب قدر ذلك من نصف عشرة الدية لأن ماله النص فيه يرد إلى المنصوص عليه والله أعلم  
(مثل) في جماعة يجرون حجر بذقن واحد منهم صغيرا في حلقه خشبة لكي لا يهرس  
أحد أو منع آخر من دجل رجل منهم فكسر هاتين الحكمة فيه (أجاب) الحكمة في ذلك عند  
علمائنا فحقن أن حكومة العدل تقسم على جميع الجازين وتسقط حصص المصاب عنه أما

وجوب حكومة العدل قلنص علما ثانياً في كسر كل علم حكومة عدل وأما كونها عليهم  
فلتصهم في مسألة الاربعه النفر الذين استوجروا الحفرة فوقت عليهم من حفرهم فان  
أحدهم ان على الثلاثة ثلاثة أرباع الدقوبسقط ربعماعلم ان الموت من جنائيه وجنائيمهم  
فقط ما قابل فعله كما صرح به في الخاتمة والاولو الجسمة وأكثرا الكتب وان مات الذي انكسرت  
رجلهم ذلك قسمت الدية كذلك فافهم والله تعالى أعلم

• (باب ما يحدثه الرجل في الطريق) •

(سئل) في رجل له ابوان سقلى هدمه وجد عمارته ووضع عليه عليق ونصب عليه اميازيب نصب  
في صدر زقاق غير نافذ فضر باهله هل اذا طلب أهل الزقاق أو بعضهم رفع الميازيب بحجر على  
رفعها أم لا واذا ادعى أنه وضع ياذن من أهله لا باحتهم هل لهم الرجوع عن الاباحة وتكليفه  
برفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطالبوه برفعها لان الزقاق الغير النافذ ملك لأهله فلم يملكوا  
أضرارهم ولا ان تراخوا أو وضعها لهم أن يرجعوا لانها اباحة والمبيع الرجوع عنها كمن أباح ركوب  
دابة له أو مشتركة بينه وبين المباح له أن يتعمده متى شاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل  
له ابوان في داره عليه ميازيب نصب ما وفاق غير نافذ هدمه وجد بناءه وأحدث عليه  
طبقة ونقل الميازيب التي عليه على سطح الطبقة المحدثه هل له ذلك أم لا يكتب برفعها (أجاب)  
ليس له ذلك ويكتب الى رفعها فقد صرح في الخلاصة ومثله في البرازية أنه لو أراد أهل الدار أن  
يتقوا المزارع عن موضعه أو يرفعوه أو ينفلوهم يكن لهم ذلك وفي الخاتمة في الجذع وان أراد  
أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك لأنه أكثر ضررا عما كان ولا شأن للماء كل كان شاهقا  
فوقه أو أكثر بلا شبهة لأنه لقونه بحضر زيادة عما يحضره المستعمل ويعدوقه ويكثر اتصاحه  
واتشاره فيضربه جارمه وذلك لان الزقاق ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن  
شريكه ورضاه وقلود النهي عن اضرار الجار واذا تم والله أعلم (سئل) في رجل نى على  
الطريق العام ما باط غير اذن من السلطان وبيع به القضاء والهواء عن طاقة مدرسة تجارحه  
والآن يريد ناظر المدرسة هدمه فهل تسع دعوا بذلك ويحاج الى هدمه أم لا (أجاب) للناظر  
مطالبته بطرحه بل لكل واحد من آحاد المسلمين ذلك فقد اتفقوا على أنه اذا أضر فليكن أحد  
ولومن أهل النعمة غير العبيد والصياد أن يخاصمه ويقضى عليه بهدمه كما صرح به في جامع  
القصولين دامن القناري الذي نرى ومن قواعدهم الضرر زال بل مذهب الامام أبي حنيفة  
يرفع وبيع ولو لم يضر في التارخية وقد كرسخ الاسلام رحمه الله تعالى في كتاب الصلح اذا أراد  
الرجل أحداث ظله في الطريق العام ولا يضر بالعامه قال الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن لكل  
واحد من آحاد المسلمين حق المنع وهو الطرح ومثله في جامع القصولين في الفصل الخامس  
والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام في الصلح أنه لا يعدل عن كلام الامام لأنه جعله الصحيح  
من مذهبه وهو ولو لم يجعله الصحيح فهو الصحيح حيث ثبت أنه مذهب الذي استقر عليه فان كان  
هذا قبيحا لا يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل كان  
مكسما على مدرسة فهدمها لم يضره موجب بحيث أنه سطا قات في المدرسة المذكورة وبنى  
تجارها ابوانا على ما باط أحدته على طريق العاتمة والان يطلب ناظر المدرسة فتح الطاقات  
لقدها وهدم السباط هل يحاج الى ذلك شرعاً أم لا (أجاب) نعم يحاج الى ذلك والحال هذه

مطلب اذا وضع رجل  
ما ازيب نصب في زقاق غير  
نافذ يحجر على رفعها وان  
أباح أهله ذلك لهم الرجوع

مطلب ليس لصاحب الميازيب  
أن يتقلا ويرفعه أو يسقطه

مطلب ليس لصاحب الجذع  
أن يرفعها

مطلب نى على الطريق العام  
سباطا بغير اذن السلطان  
ومنع به القضاء عن طاقة تجارحه

مطلب اذا أراد رجل  
أحداث ظله في الطريق  
العام منع ولو لم يضر على  
الصحيح من مذهب أبي حنيفة  
مطلب اذا كان مكسما على  
مدرسة فسدت طاقاتها فيها  
بسبب بناء سباط أحدثته  
على طريق العامة قلنا طر  
عليها الآن أن يخاصمه  
يرفعه بل ولكل أحد ذلك

أذلي يجوز تصديره مع العلم بوقف ما وقد اختلفوا على رفع الظلة حيث كانت تضرر والصحيح من مذهب أبي حنيفة أنها ترفع لخاصة أحد الناس ما عدا العبد والصديق ولو لم تضر صرح به في التنزيلات وجامع القصولين وكثير من كتب علمائنا والله أعلم (مثل) فدرجل أخرج برصاً إلى طريق العامة وفتح به كوة مشرفة على عورات جاره هل يترع ولا يمنع من ترعه الطريق القاصل أم لا (أجاب) نعم يترع الجرحى ولكل واحد من أهل الخصومة أن يطالبه بترعه ولا يخص بذلك الجار وأما سد الكوة فالقوى على أنها حكمة كانت للظن والموضع موضع لقسمة قديلا ففرق بين الطريق القاصل وغيره والمسئلة الأولى في الكثر وغيره والثانية في الضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (مثل) في بناء شعت بحيث آل إلى السقوط وأشير للعمارة أنه يحتاج في استدامه وتخصيصه إلى ما يخطر على الطريق العلم فهل يسوغ لصاحب البناء أحداث مثل ذلك إذا كان ليس في أحداه ضرر خصوصاً حيث الضرورة والحاجة إليه وجرى عادة الناس بمثل ذلك وخصوصاً أيضاً كشف المحل من جانب الشرع الشريف بحضور المعمارين وأهل الحلة وجماعة من المسلمين وأخبار وأما سره فإنه ليس في أحداث ذلك ضرراً أصلاً والحال أنها دعت أيضاً لخاصة أو أزيد من ذرع القناطر الموجودة بذلك الخط فهل جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في أحداه ضرر يسوغ لذلك ولا يلتفت إلى المعارض المتعنت وهل لحائط الدار حرم ويعتد ذلك فناهضاً حتى إن لصاحبها ربط دابته إلى جانبها والجو في ظلها إلى غير ذلك من الانتفاعات أم لا (أجاب) قلنا كثر على قدامن نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازية وإن أحدث في طريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضراً أم لا وقال محمد رحمه الله تعالى إذا لم يضر منع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر إذا لم يضر ولا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع القصولين في أول الخامس والثلاثين أراد أن يتحدث ظله في الطريق العامة وهي لا تضرر بالعامة والصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق المنع والطرح إذا كان ذلك يغير إرادته فالعلم قال محمد رحمه الله تعالى له حق المنع لا تطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى وتفاوتوا في ما رواه أنه لما بلغت إلى خصومة من خصام لم يكن له مثل المخاصم فكونه مثله لا يلتفت إليه أذ لو أراد دفع الضرر عن العامة بدأ بنفسه قلنا لم يبدأ بنفسه علم أنه منعنت الحاصل أن ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لأنه أسهم وأرفق مع عدم الضرر فقال به يعتبر ولصاحب الدار الانتفاع ضامراً به لبقاء تلج وطيق وخشب وربط دابة على الإطلاقات كائن عليه في جامع التصولين وغيره وإذا كان له ربط دابته فمن باب أولى جالس في ظلها وقد صرح به بعضهم والله أعلم (مثل) في أحداث دكان في طريق يضر بالمارة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز حيث ضرر بالإجماع وإذا لم يضر يجوز إذا لم يمنع ولكل أحد من أهل الخصومة أن يذبح ما كان له من المنع وقوله قال في الكثرين أخرج إلى طريق لعانة كنيشاً وميزاباً أو برصاً أو دكاناً فلكل أحد ترعه انتهى يعني مطالبته بترعه والله أعلم

• (فصل في الحائط المائل) •

(مثل) في حائط مال إلى الطريق العام وانحصر فاشهد على يمينه ولأية الأسياد وهو الجار أو رجل من آء الناس في العام هل يضمن صاحب جميع ما خلف تحته من نفس أو مال أم لا

مطلب إذا أخرج برصاً  
إلى الطريق العامة ففتح به كوة  
مشرفة على عورات جاره  
وهناك طريق قاصل

مطلب اختلف أمنا الثلاثة  
في حكم وضع قنطرة أو ظلة  
في طريق العامة

مطلب في أحداث شيء في  
طريق العامة

مطلب يضمن صاحب الحائط  
المائل ما تلف به حيث أشهد  
عليه من ولأية الأسياد

مطلب لا يضمن صاحب  
الجدار الذي اقتض بعضه  
ما تلقى بحيث لم يطلب منه  
رفعه

مطلب أراد فتح كوة على  
جاره وفي ذلك اطلاع على  
عوراته وحره

مطلب إذا أراد أحد  
الشريكين البناء على جدار  
مشترك ليس بذلك  
مطلب أراد فتح كوة معلقة  
على جاره ولكن بينهما شارع  
فأراد الجار منعه  
مطلب لو أراد رجل فتح كوة  
للجوار والنساء ليس لجاره  
منعه بخلاف ما إذا كانت  
للنظر والموضع موضع النساء  
لسفل  
مطلب ليس لأصاحب البقل  
أن يفعل ما يضر بالعلو

(أجاب) ثم يضمن ربه ما تلقى به من نفس أو مال أن طالب بقضه مسلم أو ذمي ولم تقضه في مدة  
يقدر على تقضه حيث كان إلى الطريق العامة وإن كان إلى الطريق الجارية أو إلى دار الجارة أو إلى الجار  
إلى الجار فإذا لم يقض مع تحككه ضمن جميع ما تلقى من مال أو نفس له هكذا صرح به  
فقهاء مذهبتنا وناوشرنا وحقنا وأما قوله أعلم (سئل) في أمرأة جارية تحت جدار اقتض  
بعضه فاصاب بجر منه رجل المرأة فكثيرا أو مات هل يلزم ربه الجدار ديتها أم لا (أجاب)  
لا يلزم ربه الجدار ديتها حيث لم يطلب من ربه تقضه قبل الوقوع مسلم أو ذمي القياس أن لا يضمن  
ربه قال الشافعي وأحمد مطلقا لأنه لو وجد منه منع هو تعد لا مباشرة فعلة ولا مباشرة شرط أو  
سبب البناء كان مستقما في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان ما تلا  
فخا بك اذ لم يكن كذلك والإجماع منعقد على عدم الضمان في غير المائل مطلقا والله أعلم

(فصل في الحيطان والطرق وما يضر به الجار)

(سئل) في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراته وحره أو يبناء غرفة أو  
حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع عن ذلك أم لا (أجاب) ألامسئلة فتح الكوة ففيها  
استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التارخانية وشرح القدوري  
المسي بالمضمرات عن التهذيب وقال في التارخانية قبل مسئلة الكوة قبل (م) والحاصل في  
هذه المسئلة وأجاسها أن القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وإن كان  
يؤذي إلى الخالق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه إلى غيره ضررا  
بخلافه قبل المنع مطا فوبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فصول العمادي  
وكثير من الكتب وأما بناء الفرفة أو الحائط على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا  
واستحسانا قال في الخاتمة جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك  
الأبائن الشريك أضرب الشريك بذلك أو لم يضرب انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي الزاوية  
جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع  
السلم يمنع إذا كان في القديم كذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقه فيه  
أنه يفعل ذلك يصير مستعملا الملك الغير بغیراته فيمنع وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في  
رجل له دار ملك والجار تحاه دار وقصوبه وبين جاره شارع عريضة الخاص والعام وصاحب  
الملك أراد فتح كوة في ملكه حادثة له لجاره منع من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه  
كيف شاء (أجاب) هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها أن الجار لا يمنع منها  
لأنه تصرف في ملكه ولم يتلف عليه غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدوري أن الفتوى  
أن الكوة كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر  
وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسانا والله أعلم (سئل) في رجل فتح في بيته  
كوى للهواء والقضاء معلقة على ملكه مقابلة لكوى جاره وبينهما شارع ودور بينهما هل لم تنعه  
من ذلك أم لا (أجاب) ليس بذلك إذا كان الملك مطلقا التصرف للمالك ومسئلة فتح الكوة التي  
جري فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للقضاء والهواء واتمها المعدة للنظر والموضع  
موضع النساء وأيضا لو ثبت له مطالبته لثبت لآئحه عليه مثله والمنع من أصله بخلاف القياس كما  
تقرر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في سفل فوقة عولها لصاحب

السفل أن يفتح في مقفه طاقة أو يدق وتدا أو يفعل فيه ما يضر بالعلو أم لا (أجاب) ليس له  
 أن يفعل شيئا من ذلك ففي المتن لا يستد سفلا فيه ولا يتب كونه بلا رضائي العلو قال في  
 البحر أشار يعني صاحب الكثر إلى منع من فتح الباب ووضع الجنوع وعدم مقفه وفي فتح القدير  
 أن فتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقا وإن وضع سفل راضيا أو وسطا يجوز اتفاقا انتهى وأشار  
 بالصغر والأوسط إلى عدم جواز وضع سفل كبير والله أعلم (سئل) في دار مشتركة بين  
 اثنين هل يجوز لأحدهما ادخال الأجانب فيها بغضه إلا حرام لا وخصوصا مع صريح النهي  
 (أجاب) لا يجوز لأنه تصرف في ملك الغير بغضا منه وإن كان مشتركا وهو حرام والله أعلم  
 (سئل) في ساحة لدار مشتركة بين ثلاثة فهل لأحدهما أن يني بها كسفا أو مطبا أو وسطية  
 أو بناء يخص به أم لا (أجاب) ليس له ذلك لأن الساحة لدار مشتركة لأن يني بها بناء يخص به  
 في المشتركة إذ فيه منع الشريك لعلوه مشترك ولا يملك ذلك والله أن يفعل ما هو من حق  
 السكنى كدخول وخروج وقعود ووضع أمعة ونحو ذلك لا ما لا يمنع به شريكه عن الاتعاظ به  
 كبناء مطبخ أو كسيف أو كسيف في المشتركة ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله أعلم (سئل) في دار باع  
 مالكها يئتمنها البار فسيده وفتح بابا آخر في دار ومات البائع عن ورثة فاشتري أحدهم البيت  
 المذكور وهو ملاصق لبيت في الدار يستطرق إليه من ماحته أو يفتح باب البيت المذكور  
 هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم ذلك إذ هو المرو من الساحة قطعاً من أي جهة أراد ومن له المرور  
 في محل له فتح باب فيه كما صرح به علو فاطمة ولا يقدر أحدهما على منع من كالا قدرته على  
 منع من المرو فبما أعلم (سئل) في رفاق شغل على دارين أحدهما في أسفل والأخرى  
 في أعلى هل يئتمن العلوان يجوز له أن يفتح بابا في جهة السفلى أم لا (أجاب) بطلان فاضطر من أن  
 الصريح أنه ليس له ذلك وعبارته رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر  
 أسفل من بابها اختلق نفسه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابها كان  
 له ذلك انتهى ومثل في كثير من كتب المذهب وتفضل في جامع التصويل أن يفتح لفلان عليه  
 القنوي وتفضل في التاريخ فيمن القنوي العتية أنه ليس له ذلك وعليه القنوي والحاصل أن  
 في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والقنوي ولكن المتن على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به  
 في جامع التصويل فليكن الموعول عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دار الهائلة خذته  
 على حائطها وحائط الجار في سكة غير نافذة انهم هل له اعادتها أم لا (أجاب) ليس له اعادتها  
 كما صرح به في جامع التصويل وسواء كان بناؤها بائنا أو الجار أم لا لأنه أن كان بناؤه فهو  
 مع الحائط والمعبر أن يرجع متى شاء وإن كان بغضه فهو غصب والله أعلم (سئل) في فت  
 مشترك لا يفتي عليه السقوط أراد أحد الشريكين قرضه لبيته أقوى مما كان أو يفتي عليه  
 ما عمل يفتح أم لا (أجاب) نعم يفتح لأنه تصرف في المشتركة وهو لا يجوز بغضه وإن الشريك  
 والله أعلم (سئل) في معصرة لشخص ولا تخرج المزرعة سطحها لئلا يندم صاحب منهل  
 يلزم صاحب المزرعة في عمارته لئلا يندم مع مالك المعصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب المزرعة  
 في عمارته لئلا يندم من سطح المعصرة تبا جاع العلم أنه ليس له فيه حق إلا حق المرور وملك الرقبة  
 لربها ومن له حق المرور لا يؤخذ بعمارته أجاها وقد صرح علو بأن لو انهم لفلان لفلان فأنهم  
 العلوان على صاحب العلو عمارته وله أن يني صاحب السفل مقفه أن يصد علو كما كان وليس  
 عليه شيء مما أشق صاحب السفل على مقفه بله إذا امتنع صاحب السفل من بناء مقفه أن

مطلب ليس لأحد الشريكين

ادخال الأجانب في الدار

المشتركة

مطلب ليس لأحد البناء

في ساحة الدار المشتركة

مطلب لأحد الشريك أن

يفتح في الدار المشتركة بابا

ليست آخر

مطلب ليس لصاحب الدار

التي هي في رفاق غير نافذة أن

يفتح لها بابا أسفل من بابها

وله فتح أعلى

مطلب إذا اشترى رجل

دار الهائلة خذته على

حائطها وحائط الجار في سكة غير

نافذة انهم هل له أن

اعادتها ليس له ذلك

مطلب حائط مشترك أراد

أحد الشريكين قرضه لبيته

أقوى مما كان

مطلب صاحب المزرعة

مكان لا يلزمه شيء في عمارته

لو انهم

مطلب لو انهم السفل

وامتنع صاحب من بناءه

فصاحب العلوان يئتمن

أن الحكم يختلف بين كونه

بإذن القاضي أو بغضه



مطلب رجل له عاولة محر  
على سطح صاحب السفل  
انهم جانب من المرفأدى  
صاحب السفل أنه انهم  
بسبب أحداث رب العاولة  
حوضا وشجرة فيه وهو شكر  
مطلب لا يمنع صاحب  
الاستقرار منه

مطلب ميزاب الى داراختلف  
صاحب مع صاحبها

مطلب سطح بيت لدار عاولة  
طلب صاحب من ذى العاولة  
تقليته لكونه المتع به  
واستع صاحب العاولة لكونه  
غير مالك

مطلب ظاهر الرواية أن  
المالك يفعل في ملكه ما شاء  
مطلقا واختار غالب المتأخرين  
منع الضرر والين

بينه ليواصل الحق له ويمنعه عنه حتى يدفع اليه قيمته بالقيمة ما بلغت لانه مضطر الى بناءه  
اذ لا وصول له الى حقه الا به ولو لم يأتى باذن القاضي يرجع على صاحب السفل عما أتى به بالقيمة ما بلغت  
لان اذن القاضي كلفه نفسه لولايته وهذا الذى استحسنه المتأخرون وفي قصة الولوالجة  
وبه يبقى واقفه أعلم (سئل) في سفل عليه عاولة لاهل هذا العاولة على سطح لصاحب السفل  
انهم جانب من المرفأدى ربه على رب العاولة ما أحدث حوضا وشجرة في الحوض فانهم  
بسبب ذلك ونحو العاولة شكر جلدوهم ويدي قديمها لال القول في ذلك قول صاحب السفل  
بينه أم قول صاحب العاولة بينه (اجاب) القول قول صاحب العاولة بينه وان كان الحادث  
يضاف الى أقرب وأقاربه لكون صاحب السفل يدي الضمان وصاحب العاولة شكره والاصل  
عدم الضمان وبإحاطة القيمة من الاشتغال بحق الغير فعارض الاصل السابق أصل أقوى منه  
واقفه أعلم (سئل) في دسكان جارية في وقف مسجد جامع لها استقرار قديم في أرض  
موقوف فعلى جهة أخرى يريد المتكلم عليها منع الاستقرار المذكور هل ذلك أم يبقى القديم  
على قديمه (اجاب) يبقى القديم على قديمه اذا لاصل بقاها كان على ما كان لغلبة الفن بالميلين  
بأنه ما وضع الاوجه شرعى والله أعلم (سئل) في ميزاب الى داراختلف صاحب مع صاحب  
الدار مال الحكم الشرعى (اجاب) بما في جامع الفصولين ان اختلفا في حال الجريان فالقول  
لصاحب الميزاب والا فلا بد من يتوقا ل بعضهم يترك لو قديم واحد القديم أن لا يتخلف اقاربه  
وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذى يحفظه الناس حدا القديم قال (مش) هذا  
في غاية الحسن كذا في الفتاوى الصغرى انتهى والله أعلم (سئل) في سطح بيت سفلى هو  
عرضة دار عاولة يسفل يطالب صاحب العاولة بغيره يدفع وكف المانع من زمن الشتاء  
مخجباته ليس بمالك فهل تطينه عليه أم على صاحب السفل أم عليه ما وهل اذا تلف طين السطح  
بواسطة اتقاعه به يكون ضامنا أم لا (اجاب) لا يغير واحد منهما على ذلك أما صاحب العاولة  
فلكونه ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفل وانما لصاحب العاولة سكنه والاتقاع به ولا يغير  
الانسان على اصلاح ملك غيره ولا له لو أجبر انما يصير لغيره أو لحق ذى السفل فلا وجه الى الاول  
وهو ظاهر ولا وجه الى الثانى لعدم وجبه وهو التعدي ألا ترى أن السفل لو انهم لا يصير واحد  
منهما على بناءه لما قلنا وانما يقال لذى العاولة ليس لك طريق الى حقل سوى أن يبنى السفل  
يتفكك ان شئت وتجبسه عن صاحبه الى أن يؤدى قيمة البناء هذا مع فوات الحق فكيف مع  
عدم فواته في مستلثنا اذ عدم التطين لا يفوت الحق بالكلية وانما وجب نقصا ما أو ما صاحب  
السفل فلما صرحوا به فاطبق من أن المالك لا يصير على اصلاح ملكه فان شاء طينه ودفع ضرر  
وكف المانع نفسه وان شاء تحمل ضرره كبيت لاحق لاحق على عاولة ومستلثنا هذه ليست  
مسئلة المتع عن التصرف التى ذكرها في النخبة وجامع الفصولين وغيرهما ليقال اجتمع مانع  
ومقتضى وانما لى مسئلة اصلاح الملك المتعلق بحق للغير أو ماتلف الطين فان كان بالتعدي من  
ذى العاولة وحاضرا وان لم يكن كذلك بل كان ملحقا بالمتن فى مشرعا أو مجردا بالاموال البالي  
وعمل الشمس والهوا وموتورها فلا ضمان عليه والحال هذا والله أعلم (سئل) في دار جارية  
في ملائز يد وبجهاه دار بكر وبفصل بينهما در باب سالك هائل يريد بدار يجعل سفلى داره فورا  
لغيره الخبز ويبنى بيتا ويحيط بالعاولة ملحقا بالدخان لكن بكر انما منع من ذلك ويتعل عليه  
بسبب الدخان فهل لذلك أم لا ولا بد بالتصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) نعم ذلك في ظاهر

الرواية سواء تضرر به جاره أم لا ومواء كان الضرر جواراً لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين منع الضرر والبناء وفي النهاية قد اختلفوا فيها لاحتياز صاحب التصانيف الساحة لاحدهما والبناء للاخر أراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة متنا ويسد بها الرمح والنمط على صاحب البناء في ظاهر الرواية لذلك وليس لصاحب البناء حق للمنع وقال نصير وجه الله تعالى أنه يمنع والقنوي على ظاهر الرواية وعلى هذا الوارد أن يبنى في الساحة أصبلاً وتورا أو جاماً كان ذلك انتهى والمسئلة مشهورة في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وهو المقتضى به والله أعلم (سئل) في امرأة لها طابون جارها ترضع لبنها فبعض الضرر الذي يصعبه الجيران وهو الدخان الكاثر من النابون فالمنع عنه ممنوع قياساً واستصحاباً فكثير من الجيران لا يتعملون حتى ينجح به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأة وضعت على حائط جارتها أخشاباً وركبت عليه دالية تغير أظفارها هل تؤمر برفعها عنها وتغيير على ذلك أم لا (أجاب) نعم تؤمر برفع أخشابها أو الدالية تاعز حائطها لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه والله أعلم (سئل) في جماعة يتركون على ظهر عقار جار في الوقف على جهة البر المربوب زاعمين قدمه بغير بعضهم علم بما حدث ناهل يؤمر برفعهم عن الوقف أم لا وهل على تقدير براهة قديم وأن لهم حق المرور على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا وبهم البناء الذي أحسدته بعضهم وإذا هدم هل تلزم جارة المثل مدة وضع البناء أم لا (أجاب) إذا لم يثبت لهم حق المرور ينعون شرعاً عنه وأنه إذا ثبت لهم حق المرور لا ينعون عنه ومع ذلك ليس لمن له حق المرور البناء في المربوب جاع العلة وبمحاصرته بعل وأن صاحب العلو ليس له أحدان بناء على العلو زائد عما هو عليه في السابق وإن أحدث برفع ومن المصريح به أن منافع الوقف مضمونة فتلزم الاجرة في ذلك كله وضعه والله أعلم (سئل) في علو أحد حيطانه على خل الجار يريد الجار هدمه هل له ذلك وبجيبه القاضى إليه أم لا (أجاب) إذا ثبت حدوده ووضع بغير حق فلصاحب السفل هدمه وبحكمه القاضي بذلك لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه عن ملكه شرعاً وإن لم يثبت ذلك بالبنية لا يهدم وفي مثل ذلك فرقوا بين النيبوت باليد والنيبوت بالبنية والنيبوت بالمصادقة والاتفاق فقالوا في النيبوت بالبنية يهدم لأنها كالمهاينة وهو جهة قوية ومتعديه تصلح للدفع والرفع وفي النيبوت بالاتفاق والتصادق قولان ورجح عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفاصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

### «باب جناية البهيمة والجناية عليها»

(سئل) في رجل جرح بهيمة فأنقذ أنسا حال جرحه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف فعلى الأولياء فأدعى الجرح والعجز عن المنع وأنكروا ذلك يكون القول قولهم أم قوله (أجاب) إذا ثبت عجز عن المنع يهدر قال في منغ النظار وقد أجيب عنها مولاه شيخ الاسلام أبو السعود العمادى معني الدار الرومية بأنه إذا تحقق عجز عن منعه حتى أنسب ساء فدمه حذر اه والمسئلة في الفصول العمادية وجامع التصولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلها لا كدبر وأصلها عن أبي القنصل الكرماني والوجه فيها أن الرابك عند العلة لا تطع نسيه في دمه ثبت

مطلب امرأة لها طابون في دارها أرادت جارتها منعها منه

مطلب من وضع أخشابها على حائط جاره يؤمر برفعها  
مطلب من له حق المرور ليس له البناء وإن بنى وكان وقفاً يلزمه الاجرة مسئلة الوضع وكذا ليس لصاحب العلو أحدان شئ على السفل  
مطلب إذا ثبت صاحب السفل حدوث العلو بالبنية يحكم به بمختلف بنونه بمجرد اليد وكذا بالاتفاق والتصادق على الرابع

مطلب جرح بهيمة فأنقذ أنسا فإن ثبت عجزه عن المنع فهدر الألا

بالمقتلة والحال هندو فقل علم من عبادة شيخ الاسلام المفتي أن القول قول الاولياء بينهم وان  
الينة على مدعى العجز عن المنع لتحقيق سبب الضمان والشك في منافيه فهم شكرون الماتى وهو  
يدعوه الاصل علمه وانك قلت اذا ثبت عجز عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأة  
طلبت من رجل فرسه لتركبه فقتل عنه وأركبها فحجمها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلها هل  
تضمن المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحدهما (أجاب) لا يضمن واحدهما والحال  
هذه اذا تحقق جرحه أما اذا لم يتحقق بان لم تقم به على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لاهل  
صاحب الفرس والقول قول الاولياء التمسك في انكار الجرح بينهم والله أعلم (سئل) في رجل  
حر من طريق راكبا مهر القمل المهر الى جلد مقروش فيه فغمرته الى خلف ولم يكتفه منه فوطئ  
رجلا فكسر رجله ومات بسببه فهل يضمن دية راكبا أم فارس الجلد أم يؤخذ المهر به  
أم لا يؤخذ واحدا مما ذكر (أجاب) لا ضمان على فارس الجلد ولا على راكبا ولا يؤخذ المهر  
به أما الفارس فالحال التارخية فوضع شأ على الطريق فنقرت منه دابة فقتلت رجلا لا ضمان  
على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء وأما راكبا فلما أتى به أبو العود العمدى مفتى الروم أنه  
اذا تحقق جرح راكبا عن منع الدابة المركوبة حتى أتلقت انسانا فدمه هدر وأما عدم أخذ  
المهر فعدم قائل به من أعتنا فان أحدا من علمائنا لم يقل بدفع الدابة في جنايتها وقد جعل الشارع  
فعل الجما مجارا أى هدر او قتلت بهذا عدم ضمان راكبا والمهر وفارس الجلد وعدم دفع المهر  
بتلك الجناية فقد أهدر دمه والله أعلم (سئل) في جرح يأتى ما بحد مباح وضع يد على الزيتون الذى  
يداس عليه بحال سوق الدابة فهرسها فلت بسبب ذلك هل يجب دية على عاقلة السائق وهو من  
جانيهم أم لا (أجاب) نعم يجب دية على عاقلة السائق ويدخل السائق معهم ويكون كاحدهم  
ومثل جرح اليد على الطاحون وغيرها ووجه ذلك أن سر الدابة يضاف الى السائق قال فى  
الحاوى الزاهدى أصابت الجملة صيا فكسرت رجله وصاحبها راكبا عليها وقال كنت نائما  
فعلية أرض الكسرا تهى وما ضعه راكبا ضعه السائق والله أعلم (سئل) في صغير هل على  
فرس في الرمي فأسرعت في العدو وعثرت وانكسرت رقبته ومات بسبب ذلك هل يضمن أم لا  
(أجاب) نعم يضمن كالبائع والله أعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه  
رجل فلم ينته ورطبه بين الخيول فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما ألقه بعد التقدم  
المذكور أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليه فيه فى الحاوى الزاهدى رمز برهان الدين  
صاحب المحيط ربط كسبا على طريق وأشهد عليه بالنقل فلم يقتله حتى نطح صيا وكسرت يده  
يضمن. وفي شرح تنوير الابصار فتلا عن السراجية سئل برهان الدين عن عنده نورطوح  
فسره الى المرعى فطع ثور عره فلت قالوا ان شهد عليه يضمن والا فلا وفي الزاوية نقل عن  
المسقى مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنقص والمائل اه وفي المسئلة خلاف والاكثر  
على الضمان كالحائط المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فيه والله أعلم (سئل) في كلب عقور  
لرجل عرض رجلا فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالبتة بجفظه ورفع آذاه عن أهل القرية فلم  
يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل أم لا (أجاب) يضمن صاحبه الدية كالمسحوبة في عاتقه  
الكسب ويصلها العاقلة وهو كاحدهم كالحائط المائل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له نورطوح فتقدم اليه أهل قرنته وأشهدوا عليه فطع رجلا فكسر يده وعطله عن عمله فاذا  
يجب على صاحبه (أجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومة عدل وهي أن يقوم المكسور

مطلب أركب فرسه غيره  
فحجم حتى قتل رجلا

مطلب اذا ركب مهر افقر  
من جلد مقروش الى خلف  
فكسر رجل رجل فلا  
ضمان على الفارس والراكب

مطلب اذا أصاب جرح اليد  
انسانا حال سوق الدابة فقتل  
فديته على عاقلة السائق

مطلب صغير هل على فرس  
فأسرعت فهلك بسبب  
عثرته

مطلب حصان اعتاد الكدم  
ثم ألقه ان كان بعد الاشهاد  
على مالكه فالضمان عليه  
ومثله الكسب والتور  
الطوحان والا فلا

مطلب في كلب عقور قتل  
انسانا

مطلب اذا كسر نورطوح  
رجل انسان بعد الاشهاد  
على مالكه فالواجب فيها  
حكومة عدل

عبدًا بلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقد اتفقتا وتبينهما من القديس هو الواجب على ما عليه التقوى  
وقيل هو ما يحتاج اليه من النعمة وأجرة الطيب ونحو الادوية الى أن يبرأ وذلك لعدم تسر  
التفرق الى مقدار هذين الموضعين لا نهى في الرأس ولا في الوجه بل هي في البدن واقطاع  
(سئل) في رجل له ثور يبيع بقرته رجل فكسر هاهل يضمن صاحب الثور أم لا (أجاب) هي  
الجماء التي في الحديث الصحيح الذي رواه الامام مالك والامام احمد والبخاري ومسلم وأصحاب  
السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم الجماء بحر جهار يعني هدر والمراد الجماء كل  
حيوان سوى الاذن والمراد ببحر جهار ان لا يفسد ما كان يبيع أو غيره فلا يضمن صاحب الثور  
ما فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل يقطع نسبتها عن مالكها أو أوكها أو  
ساقها أو فائدتها والله أعلم (سئل) في دابة كلمت دابة في المرمى فهلكت بكدمها هل يضمن  
الراي أم يرب الدابة أم لا (أجاب) لا ولا أمارا في فعله قصوره وأما رب الدابة فلا تلت  
حكمها الجماء وان كانت في يد غيره والله أعلم (سئل) في رجل عقر بقرة آخرها الحكم الشرعي  
(أجاب) ان كانت مائة من الفرح من جيع قيمتها وان استحياتها وذهبها لمالكها أو ألباس  
حياتها من قيمتها فاعرفها ما عدا العلم والقول قوله ان أنكر وجهها من الاصل وفي قضاة العلم ان  
اختلاف في قيمته لقروا الضمان على القاطع بالقطع أي ضمن القيمة فافهم والله أعلم (سئل) في  
رجلين لكل يعبر بيطاها في موضع لهما ولا ليطا فيه بعض أحدهما الاخر عاضا فاحشا  
فذهب مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا وإذا قلتم يضمن هل يضمنه سليما أو معضوما (أجاب)  
يضمن قيمته معضوما أفضل البعير هدر وفعل مالكه معتبر والله أعلم (سئل) في فرسان يلعبون  
ضربوا أحدهم آخر عفا في يده فاصابت ضربته فرسه فخرجها ورجعها الى مربطها وترك  
الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم ضمانها ضرب أم لا (أجاب) هذا السؤال فيه تفصيل ان  
أنكر الضارب هلا كما بسبب ضربته وأقام رجاء عليه البرهان أن عوفها بسبب الحرب ضنها  
والا لانه المدعى والاخر المنكروا القيمة على من ادعى واليمين على من أنكر والله أعلم (سئل)  
في رجل من عاذته أن بعض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه ترك رجل في  
مربطه وقتل رسته وقادموه رجل عليه زرع وأدبه فعضه فذكروا قضيه فخلت من ذلك فهل  
يلزم صاحبه دينه أو يلزم دفع الجمل لا وليه القليل أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء من ذلك سواء  
تقدم اليه أم لا لان هذا ابتداء تعدد الضرر على البراء المحذور فعلى غير مالك الحافز ان تعدد  
الضرر يمنع ضمانه فكذلك التقرب الى البعير المذكور وتحميمه وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو  
تقدم اليه فيه كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في بعير مال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا  
(أجاب) يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والينة على المالك ولو كان مكان البعير حرمة  
لا شيء وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه مجنون حر من دينه أو مجنون عبد ضمن قيمته  
وكذلك الصغير يضمن اذا ضار حرا أو عبدا فالقرية الدينية والعبد يجب قيمته فالخاسر أن الصغير  
والمجنون يضمنان مطلقا كالدابة والبالغ العاقل لا يضمن مطلقا فافهم والله أعلم (سئل) في بعير  
ذمان نفق فصاح به رجل ليرجع فلو رجع حتى هوى فيه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن  
والله أعلم (سئل) في أخوين جالنين في نخيم واحد في الرعي ومع أحدهما جمل رجل فدفعه  
لرعيه بالاجرة مرض الجمل مرضا فعدعن نعهده فحمل الى أهله بعد أن وصى أهله عليه  
بمقتضاه مع جمل جاله فخلت حتم الله أو يشعل سائمة في المرمى هل يضمن هو أم لا لا يضمن

مطلب ثور يبيع بقرته رجل  
فكسر هاهل

مطلب دابة كلمت دابة  
فهلكت

مطلب رجل عقر بقرة آخر

مطلب بعير يعض بعير آخر  
عضا فاحشا فذهب مالكه

مطلب فرسان يلعبون ضرب  
واحد منهم آخر عفا في يده

فاصابت فرسه وترك الأكل  
والشرب متى مات

مطلب رجل عاذته أن بعض  
حذر صاحبه أهل القرية

من القرب منه فخلت من ذلك  
فعضه مات

مطلب يضمن من قتل بعير  
صائلا عليه بخلاف آخر

والعبد على تفصيل قيمته

مطلب لا يضمن من صاح  
يعبره فهل

مطلب لا يضمن الراي يدفع  
الجمل لا يتران مات من

غير تعدد

مطلب قد اركب عرج  
بندقة فقتل فرس صاحبه  
ولم يعلم بسبب خروجها

على واحد منهما (أجاب) لا ضمان عليه ولا على أخيه لعدم تعميمهما والحال ما ذكر فسه  
إذا حصل أبوه وأعزاه القاية مع أخيه ضرورة حصلت له ولا ضمان في ذلك باجاء اثنتاه وقد  
صرحوا بان له أن يحفظ بأجره ولا يضمن واقه أعلم (سئل) في رجل راكب فرسا خرجت  
بندقة المعترضة بين يديه على سرج فرسه فأصاب فرس صاحبه الذي يجانبه فقتلها وكان قد  
قدح زاده فله وورولم يعلم ما سبب خروجها هل هو من رجع حلت من القنبله مارا فالتفتا على حمل  
الفرس ورجع عن ذلك هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن حيث جهل السبب لانه ان كان يعمل  
الرجح والقنابل لا يضمن وإن كان فعله ضمن والضمان موجب لاشتغال الذمة واشتغال الذمة  
لا يكون مع الشك وهذا مما يظهر للفقيه يادى النظر واقه أعلم

### • (باب جنابة المملوك) •

مطلب اذا اركب عبده فرس  
الفرس فاقر العبد بهلا كما  
تقتضيه الضمان عليه ولا يؤخذ  
العبد بقرار حتى يعتق  
مطلب امر عبده البالغ  
بقتل فلان فضر به سارودة  
عدا فاستر صاحب فرس  
حتى مات

(سئل) في رجل اركب عبده فرس الفرس فاقر العبد انها ملكت فقتله هل تسمع الدعوى على  
العبد اذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها ام سده (أجاب) لا يتقذر اقرار العبد على سده ولا يؤخذ  
بقراره الا بعد حقه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بحضور سده واذا ثبت بالينة الشرعية  
أن سده اركبه فملك فقتله وجب ضمان قيمته على السيد لانه المستعمل لها باركاه فعمله  
قيمتها وقتئذ واقه أعلم (سئل) في رجل قال لعبده البالغ اقتل فلانا فضر به سارودة عدا فاستر  
صاحب فرس الى أن مات فما الحكم (أجاب) يجب القصاص على العبد ولا شيء على المولى غير  
التعزير الشديد لارتكابه المعصية الموجبة لذلك وذلك لأن العبد فيما يوجب القصاص كالخزفلا  
يصح امر مولاه فيه مواءرت ايضاح ذلك فأنظر ما صرح به شرح الهداية وغيره في باب  
جنابة المملوك في مسئلة من قال لعبده ان قتلت فلانا أو رميته الى آخره واقه أعلم

### • (باب القسامة) •

مطلب قبيل وجد قربة  
قربة قد عوى أولياؤه القتل  
على معين لا تسقط القسامة  
والدية عن القبة  
مطلب ادعى على جماعة أن  
شئ يدين بسبب ضررهم واثه  
لاحق له عند غيرهم  
مطلب قبيل يندفع وجد  
بين ثلاث قري وهو بارض  
واحدة منها بعد أن صالوا  
جميعا والقوا بالاسطم قولم  
فوجد الاثلاث يندقات مع  
ثلاثة أجيال

(سئل) في قبيل يقرب قربة فادعى أولياؤه القتل على معين من أهلها هل تسقط دعواهم هذه  
القسامة والدية عن القبة منهم أم لا (أجاب) اذا وجد قري بحيث يسمع الصوت منهم ولم يكن  
الموضع الذي وجد فيه مملوكا لغيرهم وجبت القسامة والدية قبة على أهلها ولا يمنع من ذلك  
دعوى أولياؤه القبيل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبرام البقية واقه أعلم (سئل) في  
رجل ادعى على ستة أنفاد أنهم ضرروه على يده فقتلواؤه لاحقه له عند غيرهم هل تسمع دعواه  
على غيرهم اذا ثبت عليه ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع كما هو صريح وأكابر صريح في كلامهم في  
فروع متعددة في مواضع مختلفة واقه أعلم (سئل) في قبيل يندفع وجد بين ثلاث قري وهو  
بارض واحدة منها واليا اقرب بعد أن صالوا جميعا على الصواب والى والقوا بالاسطم والقبيل  
من فئة وفي أهل القري ثلاث يندقات فهل تلزم دية أهل القري الذين صالوا جميعا أم أصحاب  
اليندقات الثلاث أم القربة التي وجد في أرضها القبيل وتقبل شهادة غيرهم عليهم أم لا وأجروا  
لنا الجواب (أجاب) المصريح في كتب علماءنا طائفة انه اذا اتفق قوم بالاسطمة فأنكس قوا عن  
قبيل فعلى أهل الموضع الذي وجد القبيل فيه القسامة والدية لأن القبيل وجد بين أظهرهم وفي  
أرضهم والحفظ عليهم وهو صرح أصحاب المتون ولا يلزم سواهم إلا أن يدعى عليهم الولي وثبت  
ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم أو عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يقط القسامة عنهم

ووجوب القصاص والدية على أهل المحلة والقرية التي وجد فيها القاتل مقرر عند علمائنا مشهور  
وفي أغلب كتبهم المحدثين كور وذلك بسبب أن الحفظ وصيانة الموضع عن أن تهرق فيه الدماء  
وقتل فيه القتلى عليهم فهذا الاعتبار قالوا إذا التقي قومه بالسيف فاسلوا عن قاتل القاتلة  
والدية على أهل المحلة لا على المقتلين لا باعتبار أن المحكم عليهم أن القاتل منهم يبين فافهم ذلك  
وأما هنا دعوا أصحاب المحل الذي وجد فيه القاتل فلا شك في قبوله لعدم التهمة خصوصاً ما مع  
دعوى الولي لأنه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله كما صرحوا به عامة في آخر باب القصاص  
والله أعلم (مثل) في رجل ذى وجع قتل باساحة باب المهد المعروف الكائن بقرية بيت لحم  
المنفصل عنها بالساحة المذكورة وبها أثر ضربته بندقية من هبة يدعى وليه أنه يرى بينه وبين  
حائطي المهد القليل من الشرق ولا يعلم المزهقة منهم ما ولا الضارب له وبينه والساحة ليست  
مخصوصة لأحد بل بمساحة لآل الناس في المحكم في ذلك هل يجب القصاص والدية على أهل  
المهد جميعهم أم على أهل القرية المنفصلة عنهم بالساحة المذكورة التي هي أبعد عن القاتل من  
المهد أم على الجهة من يهدر بنو آلنا الجواب رغبة في أعظم الثواب (أجاب) القصاص والدية  
على أهل المهد جميعهم أن أدعى الولي عليهم لا قريتهم فقد صرحوا بطاعة في جنس هذه المسئلة  
بأن الاعتبار في وجوب القصاص والدية القرب ولا يهدر دمهم وإن كان المكان مباحاً لآل الناس  
حيث كان قرياً يسمع منه الصوت وقد صرحوا بأن المحلتين والسكينة وكل مكانين أحدهما  
منفصل عن الآخر إذا وجد القاتل في أحدهما فالقصاص والدية على أهل دون الآخر لا سترقاً عالم  
ذلك ينظر إلى دعوى الولي فإن أدعى على الأقرب وطلب القصاص من أهل محله إلى ذلك ويحكم  
له بها بالدية عليهم وعلى عواقلهم أن أدعى الخطأ وعليهم خاصة أن أدعى العمدون أدعى على  
غير الأقرب فلا بد لمن الرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غيره هذا الشأن هذا ما صرح به على  
مذهب أبي حنيفة النعمان عليه رعيهم من الله عز وجل الرجعة والرضوان والله أعلم (مثل) في  
رجل كشف عليه صوابى الرملة مع جماعة منهم الحاكم الشرعى هجبه جمع عقير من المسلمين  
فوجد في رقبته مرسماً عقده وهو معلق بالرمة في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت لأدوح  
فموسئل من وليه هل له غريم في ذلك فأجاب أن غريمه في ذلك فلان وفلان وفلان لثلاثة نفر  
سماهم في المحكم في ذلك (أجاب) إذا لم يكن به أثر القتل كرح أو خروج دم من أذنه أو عينه أو  
أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية فيه إذا الظاهر أنه مات خنقاً وإن كان بجراً أو قتل بشئ  
مما ذكره وكان قد أدخل دار المذكورين وأدعى عليهم وليه القتل فعليه القسامة وعلى عاقلتهم  
الدية وإن لم يكن يدارهم وكنان في محلتهم فالقصاص والدية على جميع أهل المحلة وإن لم يكن في  
دارهم ولا في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبيتة على وليه واليهين عليهم وتقط القسامة  
عن أهل المحلة والدار إذا دعوى الولي على غير أهل المحلة والدار تقط القسامة عن أهل المحلة  
والدار وتلتحق دعوى الولي ببيتة الدعاوى الشرعية القسامية إذا القياس في الدعاوى جميعها أن  
البيتة على المدعى واليهين على المنكر وخمس دعوى القاتل عداً كرنا بالنص على خلاف القياس  
نظر الدماء وهذا ما عاصت عليه العلماء في كتبهم فاطبة والله أعلم (مثل) في جماعة واردة  
وغير واردة أحلقوا بطر خرج من المرفح بندقية من يندق أحدهم فقتل رجل منهم  
ولا يعلم عن من وولى القاتل يقول حتى عندهوا لآل الواردين جميعهم يعني عندهم أحدهم والآل  
كلهم غرماء هل إذا قاموا على واحد منهم يئنه هو الذي خرج بندقية فقتله تقبل

مطلب إذا وجد قاتل  
باساحة بمساحة لآل الناس  
فالقصاص والدية على أهل  
أقرب مكان المهاد على  
عواقلهم أن أدعى الولي  
الخطأ وعليهم فقط أن أدعى  
العمدون أدعى على غيرهم  
فلا يضمن البيتة

مطلب رجل وجد في رقبته  
مرسماً وهو معلق في الرمة  
في خازوق مدقوق في حائط  
وهو ميت فادعى وليه على  
ثلاثة قتله

مطلب جماعة خرجت بندقية  
من يندق أحدهم ولا يعلم  
عن من فادعوا أن يقيموا بيتة  
على واحد منهم أنه الذي  
خرجت بندقية

بينهم وبث القتل عليه وتبقى دعوى القتل عنهم أم لا (أجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقبل  
بينهم ولا تبقى الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبيئة لا تقبل الا لاسبابه  
أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حتى يندفعوا بها وباب الدعوى مفتوح فبان عن المذنب  
واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت بشبهه وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع الا بشرط  
صحة الدعوى الظاهر بالدعى عليه وان ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله يوارى بهم وأغريها  
صحت الدعوى ولا بد من ثبوت شاهد عليهم طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل  
المسئلة والمجدد رب العالمين والله أعلم (سئل) في غلام دون البلوغ وجده مقتولا في داخل  
بيت من دار شخص وبقر به بندقية ولم يعلم فأنه ادعى أولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب  
الدار يقول انما لعب بالبندقية فخرجت عليه فقتله فما الحكم في ذلك (أجاب) على صاحب  
الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعى من قتله نفسه وهي مسئلة من وجده مقتولا في بيت  
أو دار ولم يعلم فأنه أجمع على قتل ما لم يبرهن على ما ادعى أو لياؤه على المالك ففعله القسامة والدية ما لم  
يثبت القتل على غيره أي على غير المالك والمتون والشروح والقواوي مترعها والله أعلم (سئل)  
في صغير سقط من سطح أو وقع في ما خلفت ماذا يلزم فيه (أجاب) لا فائل بالنساء أو الدية في مثل  
ذلك حيث تحقق موت به بسقوطه بنفسه أو هو حاصل بفعل نفسه فكان هدرًا والاجماع منعقد  
على أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا قال في التتارخانية ثلاثة نوازل صحت  
ما في ما أو سقط من سطح ان كان من يحفظ نفسه لا شيء على الابوين وان كان لا يحفظ نفسه  
فقطعهما الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وكذا في القسامة أي  
القاسم في الوالدين اذا لم تعاهد الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ما خلفت لا شيء عليه ما لا  
التوبة والاستغفار واختار القضاة أو اللثام أنه لا كفارة على أحدهما الا أن يكون سقط من يده  
وفي الظهيرة الفتوى على ما اختاره أبو الليث انتهى والله أعلم (سئل) في قتل وجده ووجدت  
البرص المالح وليس ملو كالا حولا لا يسمع فيه الصوت فما الحكم (أجاب) هو هدر لا قسامة  
ولاديه فيه والله أعلم (سئل) في امرأته باععت حصتها في دار قريبا لها أو أباها ساكنة بها  
فما صحت محرقة بنار في البيت الذي بالدار المسعة لكونها باعرة كقيمة صما فكشف عليها  
هل يلزم أهل الدار والجيران والمجلى حتى من غرامة أو دية أو لا يلزم أحدائى من ذلك (أجاب)  
لا يلزم أحدائى في ذلك لاديه ولا غرامة اذا ألجمها مجار أي فعلها فبالك يقول النار هذا الفائل  
به من فقها الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا  
القتيل المذنب قتله بجرح هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة  
بعضهم على بعض منهم باتفاق أو ثبوت لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه  
فكانت حتما فلا تقبل شهادته وهذا اتفاق أي حنفية وصاحبه الا في رواية ضعيفة عن أبي  
يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) فما اذا وجد قتل يترقى أقرب قرية من أخرى وقد  
شوهت تحت شجرة هي أقرب للآخرى دم سائل ولم يثبت كون القتل تحت شجرة ثم نقل وأتى في الثر  
ما الحكم فيه (أجاب) اعلم انما يجب النظر أولا إلى دعوى الولي فان ادعى على أهل قرية منهما  
وثبت كون البئر بأرضها لا بأرض أخرى كانت القسامة والد على علم سواء كانت البئر أقرب  
للأخرى أم لا حيث كانت الأرض التي بها البئر ملكا وان لم تكن ملكا فعلى أقربهما بخاتمة  
لان الموجود في البئر كملو حود على ظاهرها والحكم في الموجود كذلك يعتبر المالك أو لا فان

مطلب صغير دون البلوغ  
وجدت في دار شخص  
وبقر به بندقية فادعى أولياؤه  
القتل على صاحب الدار  
وهو يقول لعب بالبندقية  
فقتله

مطلب لا شيء في الصغير اذا  
سقط من سطح أو وقع في  
ما خلفت سوى الكفارة على  
من وقع من يده من الابوين

مطلب في قتل وجده في  
شاطئ البحر المالح  
مطلب لا يلزم أحدائى  
في امرأته أصبحت محرقة  
في دار باعها

مطلب شهادة بعض أهل  
القرية على بعض بالقتل  
غير مقبولة

مطلب وجد قتل يترقى  
أقرب لقرية من أخرى  
ووجد دم سائل تحت شجرة  
بقرى الأخرى

لم يوجد في أقرب القرى من مالم يدع الولي على الابدن فاذ انكر كل من أهل القرى مالكية الأرض التي بها البر فالقول قوله ونرجع إلى اعتبار الأقرب ولا اعتبار إلى مجرد وجود المالك السائل من غير وجود القليل لاحتمال أنهم غير موجود من مالم من غير قليل لا يجب قسمة ولادة كما هو ظاهر مالم تقم منه من ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القريب من البراة فقل من تحت الشجرة وأنت في هذا الموضع فان ثبت ذلك بالينة الشريعة اندفعت القسمة والدية منهم ولم القرية الأخرى لان الثابت بالينة كالثابت عيانا فكأن قد شوهدت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك أو لا ثم يصح القريب وان ادعى على الابدن ولم يملك الا قسمة ولادة واعتبرنا في ذلك الينة أو الأقرار واليمين والتسكول كسائر الفتاوى ان برهن الولي على دعواه ثبتت دعاه والا فالقول قول المدعى عليهم باليمين الحاصلة ان ثبت كون البئر ملكا لاحد فاقسمة والدية عليه والا فقل الأقرب منهم مالم ثبت تحوطه بقله من الابدن إلى الأقرب فلا اعتبار بالقرب والبدن مع ثبوت الملك ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالقرية مع دعوى الولي على غيرها لها وقد سأل السائل عن اتصال القسمة عند نافي هذا الباب رأسا واحدا وسأل ايضا عن جرم الحاكم السياسي وجرمه لكل من أهل الأقرب والابدن فلم لأصل لم شرعا وقد عرفت الأحكام بهذه الجمل الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قتل وجدة فلاة لأمك لها وأولياؤه يدعون على جماعة أنهم يقتلوا اليها وهم مقررون بانهم ما قتلوه هل يلزمهم القسمة والدية مع اعترافهم ليس بانهم ما قتلوا أم لا (أجاب) حقا أقروا أعني أولياؤه القتل بان المدعى عليهم وهم أهل القرية ما قتلوا ولا يلزمهم قسمة ولادة اذا ثبت عليهم الأقرار اذا اقرار جميع القتل المقر فإنهم شرعا وقد عرفت من القرية على أمرهما ولم يذكر في إقرار أولياؤه القتل بانهم ما قتلوه ولو ذكرهم ما أجبتهم بلزوم القسمة والدية اذا اقرارهم بذلك بينهم الدعوى لانه حجة من الحجج الشرعية تنفع الدعوى ثبتت ذلك لا وجه لطليم معه واقفه أعلم (سئل) في مسجد القرية اذا وجد في قبيل ما حكمه وما الحكم فيها اذا كانت كبيرة ولها مساجد متعددة وجد في أحد القبل (أجاب) حكم الموجود في مسجدها كالموجود في غيرها وهو معلوم الحكم وإذا كانت كبيرة قلها محلات وكل محلة لها مسجد فقامت ودية على أهل محلة لانهم الأولى تدبر أموره كما اذا وجد في دار رجل منها فقامت على عاقلة لاهل محلة الحاصل أنهما على عاقلة الأنصح الآخر بتدبير الموضع والله أعلم (سئل) في رجل وقف مدرسة على العلم بالذهب الغلات في بلدة كذا وعلى مسجد عشر بن متفقها وعلى أهل شعائر ولم يسم أحد منهم وشرط النظر لدرسا ووقف على ذلك كتمري فيوجد الان في القبل ولم يعلم قاطع هل القسمة والدية على أهل القرية السكان الغارسين الزراع أم على الموقوف عليهم هو أم لا لقسمة والدية في بيت المال قايما الوقت مثل هذه المدرسة على وقف الجامع (أجاب) القسمة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التتارخانة نقل عن الباقي اذا وجد القليل في وقف الجامع المسجد فهو كوجود في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسمة عليهم انتهى وفي من الغفار بعد فنقول كذرة ذكرها قال فقرر من كلامهم أن القتل اذا وجد في أرض فلا يتصلوا بأن تكون مملوكة أو موقوفة أو مباحة فان كانت مملوكة فالدية والقسمة على المالك وان كان قريبا بقرية فلا شيء على أهلها لان العبر للملك والولاية كما قدمناه وان كانت على أرباب معلومين فعليه القسمة

مطلب قبيل وحقوق فلاة  
لامالك لها وأولياؤه يدعون  
على جماعة أنهم يقتلوا اليها  
ولكن ما قتلوه

مطلب في حكم القليل  
الموجود في مسجد القرية  
أو في أحد مساجدها

مطلب اذا وجد قليل في  
قرية موقوفة على مدرسة  
فالقسمة والدية على  
الموقوف عليهم حيث كانوا  
معلومين أو اما اذا وجد في  
وقف المسجد الجامع فالدية  
في بيت المال كالموجود فيه



والدانية تدبيره اليهم والله أعلم وقال قبله وان كان مباحا لآله في أيدي المسلمين فالدية في بيت  
 المال ذكرها القسمة هلالو الكرخي رجهما الله تعالى ١٠ ولا شبهة أن القرية الموقوفة على  
 معلومين ليس على أهلها القسمة ولادنية لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير دون أهل القرية  
 والفرق بين المدرسة والمسجد الجامع تعين الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون  
 المسجد الجامع فانهم والله أعلم وأما مسجد الحلة وشارعها فاعرج على أهل الحلة لانهم أحق  
 الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات محلات وجد في أحد أقاليم لم يعلم قائله  
 القسمة والدية على أهل القرية كلهم وتكون كالحلة في المصر أم على أهل تلك الحلة وتكون  
 كل حارة حلة على حدة (أجاب) القسمة والدية في القليل الذي يوجد حلة من المحلات  
 المتعددة في كل بلدة على الحلة التي يوجد فيها القليل بلا شبهة إذ كل حلة أم أهلها عليهم تدبيرها  
 والقسمة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في مصر أو قرية لان عليها التدبير وأهل  
 كل حلة أولى تدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قسطنطينية دارا انسان هل  
 عليه القسمة والدية على عاقلة لاهل القرية (أجاب) نعم عليه القسمة والدية على عاقلة  
 كما ألبقت عليه متون المذهب طائفة وشرا وقتا وها وليس على أهل القرية من ذلك شيء  
 والله أعلم ثم رفع اليه المصورة مولانا شيخ الاسلام أقدم أن القسمة على صاحب الدار والدية  
 على عاقلة فما القسمة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا أو مؤجلا وما مقدار  
 ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم تنس القسمة وما الفرق بين الدار والقسمة  
 والجس حسن وجب هذا الامر على مالك الدار لا على السكان وفي السفينة على من فيها من  
 الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال يتناول ذلك تفصلا لعلنا أجاب القسمة  
 الا عين التي يقسم بها مالك الدار مثلا وسبها وجود القسمة وركنها اجراء العين على لسانه  
 وشروطها وبوغه وعقله حريته ووجود ثلث القتل وتكميل العين حسيين وتحكمها القضاء  
 بوجوب الدية ان حلفوا الحبس ان أي ان يهتلف في الصدق بالدية عند النكول في الخطا  
 والدية المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلة ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه  
 عمدا فانصر عليه في شرح النسخ لان ملكه والعاقلة أهل الدوان فان لم يكن منهم فهي قبلته  
 تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلث درهم ولم تزد على كل واحد  
 من كل الدية في ثلاث سنين على الاربع على الاصغر فان لم تنس القسمة لذلك ضم اليها اقرب  
 القبائل نسبها على ترتيب الصناعات ثم وغم واذا ضم اليهم اقرب القبائل كذلك فم تسع لا يؤخذ  
 زيادة عمدا كمقسط على السن وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعتبر الحال والثرى  
 الاقرب فالأقرب بوجوبهم فالواجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الحائى  
 ويقع في بعض الكتب انه اذا ضم الى انصره أعداؤاوين ولم يكف يضم اليه الحال الاقرب  
 فالأقرب وهذه المسئلة تدل على ان أهل الحلة تعقل عن أهل حلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي  
 رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقرر ان وجوب أصل الدية عند عدم  
 العاقلة في مال الحائى رواية شاذة وأن ضم حلة الى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونها  
 في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولا يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فمقرر ان  
 المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجة من ليس له عشيرة ولا  
 ديوان فمن أي حنفية رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ خصام في ظواهر الرواية على بيت

مطلب اذا وجد قبل في  
 حلة فالقسمة والدية على  
 أهلها دون أهل القرية

مطلب اذا وجد قبل في  
 دارا انسان فالقسمة والدية  
 عليه دون أهل القرية

مطلب في بيت القسمة  
 وسبها وركتها وشروطها  
 وحكمها وفي بيان العاقلة

المال وعليه القرض وفي المجمل قلت وفي ما ساجنوا رزم لا يكون الا في مال الحيا الا اذا كان من أهل قرية أو رعية يتناصرون لان العشار فيها قد نبت ورجة التناصر بينهم قد صغرت  
 المال قد انهم لم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحول فتكون في السفينة  
 فتمت فيها البدون الملك كافي الدابة بخلاف الدار فانها لا تنقل والفرق بينهما وبين السجن أن  
 السجن لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيهما لا تحقق التهمة في حق  
 الكل فلا قسامة فيهما على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغم وإذا لم تكن له عاقلة فلا صاع  
 المقي به أنما في بيت المال والاراية يكون في ما له شأنه مخالفة لظاهر الاراية وإذا قلنا بها عليه  
 خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضا كجرح به الزيلعي وقد رها من الذهب ألف  
 دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تحصل لمجدل لكن اقصر ناعلي ما لا يمنه  
 والله أعلم (سئل) فيما اذا نبت ثلاث رجال في بيت من داور أو كثر رجل من قرية والرجال يسوا  
 من أهالي القرية فأصبح أحدهم قتيلا جبراً أو حرقاً أو الاثو الثاني يقولان إنهما لا يتناولون قتله  
 أحدهما وكذا مال البيت وباقي أهل القرية يشكرون قتله أفراداً واجتماعاً ولم يبين فانه قيل  
 موته بهذه الحرا حرقاً فانه على من من المذكورين ينوالنا الحكم بشرطه الشرعي  
 (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلة قال في مجموع النوازل اذا وجد الضف  
 في دار الضيف قتيلاً فهو على رب الدار عند أي حنفة وقال أبو يوسف رحمه الله ان كان تاراً في  
 بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان تحت طاعة فله الدية والقسامة له وهذه المسئلة  
 أتجمع فيها قولاهما لوجود الاختلاف ففيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة  
 على قولهما بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لان الملك هو اختصاص بضمة القتل فكان  
 ولاية التدبير اليه فلازمه حابة البقعة عن أن تراق فيها الدماء لا أن يحكم عليه بانه القاتل حقيقة  
 حتى لو كان قد أربس حتى سكتها جماعة باجارة أو عارة مثلاً وهو ميت القتل فوجد فيها قتيل  
 فعليه قال في المحيط واذا وجد القاتل في دار فيها سكان وأربسها غيب فالدية والقسامة على أرباب  
 الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل  
 القرية ولا على من كانا بائنين عندهما وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة وأما  
 اللوث بجاذ كذا لا يستلحق فله حنفة لا تقول به كانهض عليه الشراح طاعة والله أعلم (سئل)  
 في قرية موقوفة على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ودية  
 عليهم فمن وجد راضاً قتيلاً (أجاب) لا قسامة ولا دية على أهلها وقد صرح على ثوابان  
 القاتل اذا وجد بارضاً موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم وإذا  
 كانت موقوفة على القراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال ولو اذا وجد قتيلاً  
 المسجد الجامع فهو كذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل  
 والحاصل أنه لا قسامة ولا دية على أهل القرية للموقوفة سواء كانت وقفا على معين أم على غير  
 معين وانما تجب على الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطالب القسامة والدية وان كانوا  
 غير معينين تبع بيت المال فقط ان طلب ذلك وأما أهل القرية فلا سيل عليهم والحل هذه  
 والله أعلم (سئل) في نسائ صيدان يستقون من صهرهم بقرية سقطت صغيرة من بينهم تسمى  
 فانت غرقاً فهل يجب لها على عاقلة من يستق قسامة ودية أم لا يجب وإذا ادعى عليهم أولياؤها  
 بأنهم دفعوها وأدعوا أحدهم فسقطت في البئر بذلك يلزم فيها عليهم بغير دفعوا همها بغير في القتل

مطلب في القرض بين الدار  
والسفينة

مطلب اذا وجد أحد  
الضيوف قتيلاً في بيت  
المضيف القسامة والدية  
على عاقلة

مطلب اذا وجد قتيلاً في قرية  
موقوفة فلا قسامة ولا دية  
على أهلها وانما القسامة  
والدية على الموقوف عليهم  
ان كانوا معينين ولا دية  
في بيت المال

مطلب نسائ صيدان  
يستقون من صهرهم  
سقطت صغيرة من بينهم  
فانت غرقاً فاذى أولياؤها  
عليهم دفعوها

أذا وجد في المحلة أو القرية إذا ادعى عليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا تجب لها القسامة ولا الدية لاحتلال وقوع عيارية قدمها لأجل فاعل مختار ووقوع عيارية قلمها لا واجب على أحد شيا بإجماع العلماء والقتيل الذي تجب فيه القسامة والدية شرطه أن لا يحال على سبب ظاهر قوي يمنع وجوب مساوئها يحال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا بخار عليه فان ادعى أولياؤه على أحد أنه دفعها حتى وقعت لأب من بينه عاقلة وهي عدلان أو عدل وأمر أن موضوعاتنا بالعد القول لا ثبت ذلك بدون المينة أو الإقرار من بضراقرار شرعا والله أعلم (سئل) في بناء بيتي للناس بالاجرة حتى لشخص مكانا ورثته يتناو معه اجراء يعملون مباومة سقطت على رأسه اجار من سقف البيت الذي رثته في حال مرضته فارتفع رأسه فهلك بذلك هل تجب القسامة والدية على عاقلة مستعمله أم لا وهل إذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور بهذه الصفة فادعى أولياؤه القتل على المستعمل وشهدت اجراء المباومة بأنه مات بسبب سقوط الاجار عليهم غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم وسدفعون أم لا (أجاب) لا قسامة ولا دية بغيره حيث علم موته بالسبب المذكور انما القسامة والدية في قتل جهل أمره كما في سائر كتب الفقه محذور مسطور والذي هلك بسقوط الاجار والحال عنه معلوم الحال لاصرية فهو لا اشكال وتقبل في ذلك شهادة الاجراء والعمال اذا يبرون بشهادتهم لا تنقسم مغنيا ولا يدفعون عنهم مغرما والحق أحق ان يتبع وكلمة الحق يردع ويصدع ومن قله الجحري غير فعل البشر فهو بالإجماع حذر والله أعلم (سئل) في قتل وجد بقرية وقد اشهر أن قاتله فلان بن فلان منها هل إذا قام أهل القرية البينة من غيرهم قاتله فلان المذكور تقبل وتندفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لأهل القرية إذا لم تكن بينه تطليق الاوليا على ذلك وان نكلوا قضى عليهم (أجاب) نعم إذا قاموا على ذلك بينه تندفع الاوليا عن أهل القرية ولهم إذا لم تكن بينه تطليقهم على نفي العلم بذلك وان نكلوا قضى عليهم والله أعلم (سئل) في قتل وجد في خيمة رجل نازل بها في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب الاصحاب (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتل في معسكر أو في بلاد من الارض لا مالك لأحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من سكنها القسامة والدية وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبارا باليد عند انعدام الملك وان سكن للارض مالك فالعسكر كالسكان فجب على المالك عند أي خيفه شرجه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله اه ومن تلفي كثير من الكتب كالولول الجيوق الطهريه وتور بالابصار وشرحه الدرر والفرد وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلم بذلك أنه ان يكن للارض مالك فالقسامة والدية على من فيها من السكان وان كان لها مالك فهم على الملاك عند الامام والله أعلم

### «كتاب العقابل»

(سئل) في رجل قصد يندقة صدا فأصاب أدماء قتله فندفع والدية بانه فهل له الرجوع عليه بجميع ما دفع أو بمقدار ما يلزمه من الدية وإذا قلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كأنتم كنتم كنتم سواء كنتم من أهل الديوان أو القبيلة أو من فناصرهم أو لا يرجع لبرعه (أجاب) القاتل لا تسقيم مطالبه بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقاتل كآحدهم وإذا علمت ذلك فآذنه والد أو رب الرجوع عليه بما يخصه

مطلب اذا مات البناء بسبب سقوط حجر على رأسه فهو هدرو تقبل شهادة الاجراء العاملين معه على ذلك

مطلب اذا وجد قتل قرية وأقام أهلها ينتمن غيرهم أن قاتله فلان تقبل وان لم يقبوا فلهم تطليق أولياؤه المدعى عليه  
مطلب اذا وجد قتل في خيمة فان كان في ارض مملوكة فالقسامة والدية على مالكها والافضل من يسكنها وان وجد خارجا فعلى أقرب الاخبية

مطلب قصد يندقة صدا فأصاب آدميا فندفع والله الدية بانه ليس لواله ان يرجع عليه الا بقدر ما يخصه وما بقي لا يرجع به على العاقلة لانه تبرع

فقط فيرجع أبو عليه بجماعه فقط ويكون متبرعا بجماعه من حصته من لم يأذن من العاقلة  
فافهم والله أعلم (سئل) في راعين تضارب بالعمى ثم تفرقا وفي رأس كل منهما شئ لم يصر  
واحد منهما صاحب غراش ونضى الله تعالى بوقوع الطاعون ومات أحدهما بقتله الله الذي  
يقول الشيء كن فيكون فاذن أو ولياؤه مات تلك الشئ متصاحب به يكون الموت بسببها  
ويقر بالضرب هل تنزله وعاقلة دية أم لا ما لم تقم عليه بينة بأهملات من تلك الضربة لاحتياؤه  
يصر صاحب غراش منها ولم تعطل عن قضاها مصالحه الخارجية (أجاب) لا تنزله ولا عاقلة  
ديته إذ لا يلزم من الضرب القتل فاعتراه بالضرب ليس اعتراها بالقتل فلا تلزم الدية متى قوام  
عليه بينة ما له لزم القراش حتى مات منها قتل من الدية العاقلة وهو كما حدتهم أو يقر بأنه ضرر ومات  
من ضرر منه قتل من الدية ولا شيء على العاقلة لأنها لا تسفل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الأقرار  
من التصريح بما وجب الدية عليه لا بما ليس كذلك شواقه الذي قتل ونحوه والله أعلم  
(سئل) في امرأه ضربت أخرى فألفت جيننا ميتا وماتت بعد دفن الحكم الشرعي وذلك  
(أجاب) يلزم عاقلة الضاربة دية لمضروبة وغرة وهي نصف عشر الدية لجينين وعاقلة ما عصبها  
النسبة فلا يدخل الزوج ولا آفأه رجعت لم يكونا من عصمتها النسبة والله أعلم (سئل)  
في رجل موبى بدينقة ضرر رجل ليرميه بأفصرمها رجل يصلحها من يده فوافق ضرره لها  
وضعه النار فيها فاما ما أصاب رجلا غير الموبى فمحوه وقتله فهل الدية على صاحب الدينقة  
أم على صاحب العصا (أجاب) الدية على صاحب الدينقة لا على صاحب العصا لأن صاحب  
الدينقة مباشر وصاحب العصا متسبب وإذا اجتمع اقدم المباشر وهذه قاعدة لم يتحقق العلم  
فيها فيما علمت والله أعلم (ثم سئل) بعد عام من طرق صاحب الدينقة بجماعه أن صاحب  
العصا المضر بها أصاب النار فاقها على محل البارود فخرجت الدينقة بفعله (فأجاب) ولكن قد  
اعترض الجواب الأول ببعض الحنابلة بما صورته أن ثبت أن صاحب العصا المضر بها أصاب  
النار فاقها على محل البارود فخرجت الدينقة بفعله فالدية على عاقلة صاحب العصا لأنه المباشر  
والحال هذه والحاصل أن ولي القاتل إذا ادعى على واحد من منهما فاعله إثبات المباشرة كما  
وصفنا فإن ادعى على صاحب العصا أنه هو المباشر على الكيفية المشروحة وأقام بينة على ذلك  
لزم عاقلة الدية وهو كما حدتهم وإن ادعى على صاحب الدينقة أنها المباشرة على ما شرعنا وأقام بينة  
على ذلك لزم عاقلة الدية ويؤيد دعواه لا تلزم عاقلة واحد منهم ما هذا إذا نكر صاحب الدينقة  
للضرب وادعى أنها خرجت بفعل صاحب العصا لا بفعله أما إذا اعترف بوضع النار على محل  
البارود وادعى أن تحول لها الحصة المقتول بفعل صاحب العصا فقد صار معتقلا بالمال شرة فنزيم  
الدية في ماله ولا تلزم عاقلة إذا تعقل عدوا ولا عبدا ولا مالزا بها السخ والاعتراف وهذه  
المسئلة دقيقة وتشتبه بها شعوب فتحت على ضعيف العلم وسفير القهم ويخطئها خطا  
العشواء ويغفلها وقوف الجار الموقر في الجبال ويصرفها تحير الجعر الموقر في حزن الجبال  
لست شعري لو ألفت علمه مغالطة فتعللوا واختلوا فقال صاحب الدينقة لصاحب العصا أنت  
الذي ضربت فأثرت النار وألقيت على محل البارود حتى خرجت ففعل عاقلة الدية وقال  
صاحب العصا بل أنت الذي ألقى النار وألقيت على محل البارود حتى خرجت ففعل عاقلة الدية  
ماذا يجب فأجاب جوابا يبرزه ويرسله لنا فان تقرر من غير ذراع في هذا الفن إلى لا بد  
اعترفا بالفضل والابرض على ولادة الامور أن يعاملوا بالكتب عن أن قبض بيده ليدل في

مطلب رجل ضرب آخر  
ولم يصر صاحب غراش ثم  
مات فادعى أو ولياؤه مملات  
بسبب الضرب والضارب  
يقرب بالضرب ويترك الموت  
بيعه

مطلب امرأه ضربت أخرى  
فألفت جيننا ميتا وماتت  
بعده

مطلب أراد ضرب رجل  
بدينقة فضر به رجل بعصا  
للقبها من يده فوافق ضرره  
وضع النار فيها فاصابت  
آخر وقتله

مطلب أراد ضرب رجل  
بدينقة فضر بها آخر بعصا  
للقبها فخرجت وقتلت انسانا  
وفي الحكم تفصيل ذكره  
المؤلف

الفتوى فاعلم أي أفعال الناس يجعلها المقتضى على عاقبة ما عاذنا الله من شرور أنفسنا وسماوات  
أعمالنا وهذا الصواب وجها لمن الوقوع في الدعوى وأجاز بفضلهم من الأهواء الفاسدة ولقد  
صدق من قال

وإذا ما خلا الجبان يارض • طلب الطعن وحملوا التزالا

والله الموفق للصواب والله أعلم (مثل) في ضعف حجة مقتولا في بيت مضيق وقلمت وجوب  
القصاص والدية على عاقلته ولم تسع عاقلته وأوجب الحول المقدس شرعا على من الباقى منه  
(أجاب) هو في بيت المال كما أشار إلى ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محله إلى أخرى في  
الباقى فالتاكد من جنابة شخص لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جنابة شخص لا عاقلة له وقد  
تقرر أن جنابة الشخص التي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في غيرها من المعنيات والله أعلم

• (كتاب الوصايا) •

(سئل) في رجل أوصى بأن يدفن في مسكنه هل على الورثة مراعاة وصيته أم لا (أجاب)  
ليس عليهم مراعاتها والأفضل العفن في مقابر المسلمين والله أعلم (سئل) في رجل نسي القاضى  
وصياعلى أيام أخيه ولم يستزوج فوكلت أباها في المقاسمة والشهادة والتدريس العام معه ففعل  
وأشهد بالوكلالة النابتة عن ابنته أمقبض جميع ما تسحقه من متروكات زوجها ولم يحق لها عنده  
قليل ولا كثير إلا استوفته ما عدا الدين الذي بنته أناس معلومين ثم لا ينبغي الأب المذكور  
بالوكلالة عن ابنته على الوصى المزبور أعياها يدا الوصى غير ما قسم هل تسع دعواه وقبيل يجوز  
قوله أم لا يقبل والقول قول الوصى فيما سيده وهل إذا خنت الأيمان بالدرهم وقت القصة لأجل  
القصة يلزم الوصى أخذها بما خنت به أم لا (أجاب) لا يقبل بمجرد قوله ولا يعطى بدعواه ما سألها  
ادعاء والقول قول الوصى فيما سيده أنه لا أول يد أو من تركه أخيه أو تركه أيه اذ كل من كانت له  
يد معا يتعلق شيء بالقول قوله فيه يمينه أن طلبها مدعيه وأما لزوم الوصى أخذها ما خنت عليه  
لأجل القصة فلا قائل به بل شرأمال اليتيم من نفسه لنفسه غير ما تركه كالأول ولا يعقد  
لنفسه كالمصرح به في الانساب والنفار عازيا لشرح الجمع من الوصا فكيف يلزم مجرد التضمين  
لأجل القصة لظهوره خط كل واحد من الورثة وفي النزاهة لو أبرأ أحد الورثة الباقى ثم ادعى  
الترك أو أنكروا الاتصع دعواه أو أنقروا بالترك أمر الوصى بالرد عليه والله أعلم (سئل) في وصى  
بأع دار اليتيم وكتب ملك التبائع وفيه أن الوصى بأع وجوده مسوق شرعى داع للبيع وهو  
الحاجة للفقير والكسوة وكون الدار آلت إلى الغراب وأنه لا غرض فيه ولا فساد ولم تقم به تفتيد  
أه بهن المنلو وكان المشتري هدم من بناء الدار شيئا وجعل مبناه والآن كبر اليتيم وادعى غنما  
فأحشا هل تسع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسع دعوى اليتيم بعد بلوغه وقبل يمينه على أن  
البيع كان بالغين الفاضل ولا يتنع من ذلك ما ذكر في حكم التبائع فلو أقام المشتري يمينه أن قيمة  
الدار في ذلك الوقت مثل الثمن وأقام هو قيمة في ثمن الغنم أولى قال في النزاهة في الدعوى ولو برهن  
على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصحة بعد بلوغه على أنه كان بالغين قبل بنية المشتري أولى لأنه  
ثبت بالزاد ولا أكثر على أن ثبت القلة أعنى الغنم أولى وفي مشغل الأحكام في الوصية ادعى  
محدد في يده دار ثمن جهة أيه فأقام ذو اليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعى  
يمينه أن قيمته زيادة على ما أثبتته ذو اليد قبل البينة المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة للقلة

مطلب إذا لم تسع العاقلة  
الدية فالباقي في بيت المال

مطلب أوصى بأن يدفن  
في مسكنه  
مطلب قاسم أبو الزوجة  
مع وصى الأيتام وأشهد أنه  
قبض جميع ما تسحقه ثم  
ادعى على الوصى المذكور  
أعياها غير ما قسم

مطلب القبول قول الوصى  
فيما سيده ولا يلزم مما خن من  
الأيمان وقت القصة

مطلب إذا ادعى اليتيم أن  
بيع الوصى كان بالغين  
القاض والمشتري أنه بمثل  
القيمة في ثمن اليتيم أولى وإذا  
فسخ البيع فما جدد  
المشتري الخ

القيمة أولى فقيمة وعن صف السائل وصي باع كرم الصغرى وطلع الصغرى وادعى غبنها وأطعم مئة  
وأطعم المشتري مئة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن في مئة الفين أولى فقيمة اه وما عليه  
الا كرهه الذي عليه العول وقد اقتصر عليه الشيخ محمد القزويني منه تنوير الابصار في باب  
الشهادتين وانفسح البيع بحكم الفين فاجدها المشتري من البناء ان كان لا تاتي ملكه  
لاخفاء صاحب الملك عليك التقض وان كان يقض البناء الاول فليس للمشتري وصفه وهو  
ملك لصلحبه فان زاد المشتري في ذلك زماناً أعطى قيمة الزيادة من غير اعطاه اجر العامل وما  
هدمه المشتري من بناء العامل يضمن حصة البناء وتضمن للكان كان فاعملوا ان كان استهلكه  
يضمن قيمته كما هو مصرح به في كتبهم واقامه اعلم (سئل) في وصي فاض باع كرم المهرزوجة المبت  
وكتب هذا التبايع وفيه انه يودي عليه في الاسواق ويحمل الرغبات فلو حمله واغيب بازديمن  
ذلك فبيع للمهرزوجة اذ لا مال له سواء وعزل الوصي وأقيم غيره فادعى انه يضمن فاحش واهم  
ينته على ذلك وهو الواقع هل يقبل ويقض البيع نظر القيمة وهل اذا اطعم المشتري أيضاً  
بالملك العدل ترجح بينته أم يضمنه الفين (أجاب) ثم يقبل القيمة على أنه كان بالفين واذا تعارضت  
مئة الفين ومئة العدل فمئة الفين أولى قال في البرازية من الوصي الثاني ان الوصي الاول كان  
بأعنه يضمن فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المتقول يقبل ويصل البيع اه  
ومثله تقديم مئة الفين مذكورة في البرازية وبالحل خلاصة مشقلا الاحكام وغيرها وهو الرابع  
الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض التوتن الموضوعه للعصم من الاقوال فكان عليه العول  
واقامه اعلم (سئل) فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بالفين الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ويرد بعد  
سنتين الى اليتيم بعد بلوغه وقبل هل يلزمه اجرة أم لا (أجاب) ظاهر الرواية لا يلزم لان سكه  
يتأويل الملك ومن أفق دار اليتيم بالوقف واجب اجرة المثل واقامه اعلم (سئل) في وصي يعلم باع  
نصف كرم لهم مشقلا على أنصاره ونوعه وغرضه لرجل يفتن كل ربع منه مؤجل السنة  
وتسله المشتري وصارياً كل غلة ويدفع الوصي آخر كل سنة فريم الفين حتى استوفى الوصي  
التمن واسحق المشتري بأكثر من مئة ثلاث عشرة سنة فكبوا الا يتم فادعوا على المشتري بطلان  
شرائه لعدم التسوية والرجوع عما استهلك من غرته هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) قد تقرر  
عدم جواز بيع عقار اليتيم عند التأخر الى الحاجة الى غنة لاقتضاءها الا من غنة فتقنه أو دين  
لا يقضى الا منه أو وقع في يده متقلباً أو سكنت غلته لافتي بموته أو يبيع بضعف قيمته وجرح  
في التارخية فلا عن المتني ان يعموا الحال هذه ما طرأ حيث علم ذلك فدعواهم البطلان  
والرجوع بما كاله المشتري حيث لا مسوغ له مذكوره حصية يجب جماعها ويقضى بموجبها  
وهو ضمن ما استهلكه المشتري اذ البيع الباطل حكمه حكم عدم وما ان اليتيم معصوم محترم  
ورديهم من الايات والاحاديث ما يوقف من قرب اله على غاية الندم ونهاية الاسف لمخمس من  
العظم وعلى حرمة أبجعت الامم واقامه اعلم (سئل) في الجذابة الابهل يملك بيع منقول وأولاد  
ابنه أم لا وهل الشجر الغروس في الارض المحتكر من قبيل المتقول فيصير بيعه اذا قلتم يجوز  
بيع المتقول (أجاب) نعم يملك ذلك قال في منع التفار شرح تنوير الابصار فاعلان القصور  
العامة اذا امتان الرجل ولم يوص الى أحد كان لأبيه وهو الجذيع الغروس والنساء اه  
ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون على الاثبات الناس في مثله كما هو مصرح به  
في عامة الكتب والشجر من قبيل المتقول لا من قبيل العقار كما صرح به في الجهر فاعلان لائمة

مطلب باع الوصي عقار  
اليتيم ثم عزل ووصب غيره  
فإذا ادعى الوصي الثاني أن  
بيع الاول بالفين وادعى  
المشتري أنه بالعدل تقدم  
مئة الوصي الثاني ويضمن  
البيع

مطلب تحبب الابن وقدر  
اليتيم للمشتري اذا قسم بينهما  
بالفين  
مطلب اذا باع الوصي أخبار  
اليتيم بلا مسوغ يجب على  
المشتري ضمان ما استهلكه

مطلب في بيان الاشياء  
المسوقة لبيع عقار اليتيم

مطلب الجدب الابي يملك  
بيع منقول وأولاد ابنه  
والبناء من قبيل  
المتقول

الاشبار وأبطل قول من جعل البناء والتخيل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصنفين  
 فيجعل التخيل من العقار وأقبح منه فلو رجع كعادته اه والله أعلم (سئل) في وصي باع نصير  
 التيمم الموضوع في أرض الوقف المختكر هل يتصلح الميسوع كما يحتاج عقاره أم لا (أجاب)  
 لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول ويباع الوصي منقول التيمم جائز وليس كالعقار لانه  
 محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله أعلم (سئل) في وصي الحاكم اذا اشترى نفسه  
 من مال التيمم هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز كما صرح به في الخلاصة معز إلى نظم  
 الزندوستي قال لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا يمكن لا تقبل شهادته وكذلك في  
 القوائد الزينة فقلنا صريح شارح الجمع وفي البرازية يبيع وصي الاب لا وصي القاضي لانه وكيل  
 من نفسه ان يقع ظاهر كبيع ما يساوي تسعة عشر أو يشتري ما يساوي عشرة يتسعة يجوز  
 وهذا لما يحفظ ويبقى وقولهم من نفسه احتراز عن شراءه من القاضي فانهم والله أعلم (سئل)  
 في صغيرة ماتت وكان لها اسباب جلت جنتها أم أمها تطالب ارثها منها فذكر أبوها أنه باعها  
 وأتفق عليها على حال حياتها هل يقبل قوله بمنه في ذلك حيث يتفق مثله أم لا (أجاب) نعم  
 يقبل قوله في ذلك بمنه حيث كان يتفق مثله في تلك المدة كما في البرازية وغيرها والله أعلم (سئل)  
 في وصي قاض على أسلم أمام القاضي أمهم ناطرة فاتفق على علم الوصي والام تتركه القول  
 قول الوصي فيما صرح في نفقته ولا تكون الام خصما أم لا (أجاب) القول قول الوصي بمنه  
 فيما صرحه على النفقة ما يمكنه الظاهر والوصي الاقرب ان النفقة مع كون الام ناطرة ولا تكون  
 خصما في ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) هل يقبل قول الوصي أنه اتفق من ماله على الرجوع  
 به أم لا (أجاب) قول الوصي انما يعتبر في الاتفاق اذا لم يكن فيه رجوع على ماله أما اذا كان  
 فيه رجوع لا يقبل لا ندعوى الدين في مال الصغير ولا يقبل الابالينة كما في الخلاصة وغيرها  
 والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمرضة وأرضته بتة دراهم من ماله هل يرجع في مالها أم لا  
 (أجاب) لا حيث لم يشهد والله أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضي وصيا على تيمم ولم يفرض له  
 اذ ذلك نفقة ثم فرض له اجر في مقابلة عمله فتناول عن المدة الماضية الغلظة عن الفرض هل له  
 ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك لشروعه معتبرا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانقل الى  
 قوله تعالى ولا تقربوا مال التيمم والله أعلم (سئل) في وصية على ولدها ادعت أن ماله الذي كان  
 يدها سر هل يقبل قولها بمنه أم لا يقبل (أجاب) نعم القول قول الوصية بمنه أن المال  
 ضاع او سرق كما في الخلاصة والغاية وغيرها والله أعلم (سئل) في وصي على بنات أخيه  
 كبرن وطلبن حسابا ليلنظرن هل أتفق بالمعروف أم لا وطلبن من القاضي أن يحاسبه هل لهن ذلك  
 وهل القول قوله أنه اتفق بالمعروف أم لا (أجاب) للقاضي ولهن محاسبته لكن لا يجبر على  
 الحساب لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما اتفق وفي أنه اتفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين  
 من جهة الميت أو من جهة القاضي والقول قول الاثنين مع الذين فيما فعل كذا نقل في مشغل  
 الاحكام عن فصول الامتروشي والله أعلم (سئل) في وصي مختار عال غيبة منقطعة نصب  
 القاضي وصيا لاثبات حق الصغار وحفظ ما لهم من الضياع والاتفاق عليهم هل يصح نصبه  
 ويترب على ذلك معوجه أم لا واذا قلتم بالصحة في الغيبة يجوز ذلك (أجاب) نعم اذا عاب وصي  
 الميت غيبة منقطعة جاز للقاضي ان نصب وصيا ويرتبه عليه الاحكام المذكورة في وصي  
 القاضي كما أقامه اطلاق قولهم لا ينصب القاضي وصيا مع وجود وصي الميت الا اذا عاب غيبة

مطلب بيع الوصي منقول  
 التيمم لا يحتاج الى مسوغ  
 بخلاف عقاره

مطلب لا يجوز لوصي الحاكم  
 أن يشتري شيئا من مال  
 التيمم لنفسه من نفسه  
 بخلاف ما اذا اشترى من  
 القاضي

مطلب يقبل قول الاب أنه  
 باع مال الصغير في حياته  
 وانفق عليه اعند طلب أم  
 الام ارثها منها

مطلب القول قول الوصي  
 فيما صرحه على الايتام ولا  
 يعتبر انكار أمهم التي جعلها  
 القاضي ناطرة تعليم  
 مطلب لا يقبل قول الوصي  
 أنه اتفق على التيمم من ماله  
 ليرجع في ماله

مطلب لا رجوع لالاب فيما  
 دفعه لمرضة ابنته

مطلب يستحق الوصي الاجر  
 من وقت فرض القاضي له  
 ذلك

مطلب القول قول الوصي  
 أن المال قد ضاع

مطلب لا يجبر الوصي على  
 الخصام والقول قوله بمنه  
 فيما اتفق وفي أنه اتفق  
 بالمعروف

مطلب اذا عاب الوصي المختار  
 فالقاضي أن نصب وصيا

منقطعة أو أقول دعى الدين كما في الاشياء متقلا عن الخزانة وكم في جامع القصولين والبرازية  
والعادية وقدموا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولا شك أما إذا مات حقيقة ونصب القاضى  
وصا جازت جميع تصرفاته المقرقة وصى القاضى فكذا هنا كما هو ظاهر وأما الغيبة المنقطعة  
فكما في البرازية متقلا عن الخصال فيد أنهم مقدرة يكون الوصى المختار في بله منقطع عن بلد  
الموت في الأثافي ولا تذهب القاطلة اليه وما في جامع القصولين عن فتاوى رشيد الدين فيد تقديرها  
بجدة السقوط وتعليقها بالنظر فيد تقديرها بحقوق ضياع مال الصغار وضربهم بهدم الاتفاق  
والنظر في حالهم هذا ما فهمت من التاخر في عباراتهم في مواضع كثيرة واقه أعلم (مثل) في قاض  
نصب وصيا على صغار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصى مختار لميت فأجاز جمع  
ما قبل الوصى المتصوب من جهة القاضى هل يجوز ما فعله الحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله  
المتصوب جائز لما قررنا الاجازة للاحق كالوكالة السابقة والمصرح به في الكتب جواز  
توكيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو جده لم يجز عند فعله وهو موجب لانه قد اتفق بل  
شبهة واقه أعلم (مثل) في اتمام صغار لهم جدة لأب وعم عصبة وام نصبها القاضى وصية على  
اولادها ورثت منهم نفقة فادعت انهم اسدانت مملوفا ودفعتهن لادنهن في مصالح الاولاد قبل قولها وترجع  
في مال الايتام ام لا وهل اذا تزوجت باجنبي تسقط حضنتها ام لا واذا قلتم تسقط تكون لعمهم  
أم لمحتهم حيث لا مانع لها وهل للام حبس الايتام عندها في منزلها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة  
بالوجه الشرعى ونعم الجدة المذكورة من حضنتهم حتى تستوفى دينها ام لا وهل اذا قالت أنا  
أقوم بموتة الايتام من غير رجوع في مالهم تعاقب الى ذلك وتقم الحظ من الحصة بثلاث أم لا وهل  
اذا رهن اقمهم دارا مشتركة بين الايتام وغيرهم بقرا جازة الغير يصح الرهن وينقذ أم لا (أجاب)  
امامسئلة رجوع الامعاء انفق من مالها فقضى تفصيل ان اشهدت انها انفق التراجع ترجع  
في مالهم والا لا وامامسئلة دعوى الاستدانة في مصالح الايتام فلا يتلهم من ثمنه على ذلك فان  
اقامت رحت والا لا وامامسئلة سقوط الحضانة بتزوج الاجنبي فلا شبهة في القموط به  
وانقالها الجدة وامامسئلة حبس الايتام عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا تائل به  
وامامسئلة القيام بموتة الايتام الخ فلما تعاقب الى ذلك ولا تمنع الحظ من الحصة بثلاث وامامسئلة  
الرهن فلا تملك ذلك باجماع العلماء واقه أعلم (مثل) في وصى باع من رجل حصة للايتام في عقار  
لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصى الثمن ثمعت واحسب ان الايتام فهل لاحد من يرث  
في مال هذا التيم مطالبة المشتري من الوصى ام لا وهل اذا طالبه ودفع له بناء على انه يلزمه وان  
اعطاه للوصى لم يصادف محلا يستخلص من الاخذ أم لا (أجاب) قبض الوصى صحيح في محله  
وليس لاحد من ورثة التيم مطالبة المشتري والقول قول الوصى في صرف فعل التيم ان كان  
حيا وان كان ميتا لا ضمان عليه بموته مجهلا واذا دفع بناء على روميو ان قبض الوصى فهو صحيح  
يستخلص من المدفوع اليه والى حال هذه واقه أعلم (مثل) في قول بلغ الصبي رشدا وثبت كونه  
بلغ رشدا ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فأجاب الوصى بان دفعته للمالك بعد ان  
ثبت باوعك رشدا فهل يقبل قول الوصى في الدفع بمنه أم لا بله من ثمنه تنهيه بطبق دعواه  
(أجاب) القول قول الوصى والحال ما ذكر لانه أمين وقد صواب على أن كل أمين يقبل قوله في  
ايعال الامانة الى مستحقها وفي تخليفه خلاف كاتصواب عليه في مسئلة دعوى الاتفاق هكذا

مطلب في بيان الغيبة  
المنقطعة

مطلب نصب القاضى وصيا  
على صغار وتصرف فاذا  
ظهر وصى مختار وأجاز  
ما فعله المتصوب جاز

مطلب اذا كانت الامومية  
وافقت على الايتام من  
مالها فلها الرجوع ان  
اشهدت وان ادعت الاستدانة  
فلا يقبل منها الايئنة الخ

مطلب قبض الوصى الثمن  
من المشتري صحيح وان مات  
بجهلا فلا ضمان عليه

مطلب اذا دعى الوصى دفع  
المال الى التيم بعد بلوغه  
فهو مصدق وفي تخليفه  
خلاف



رأيت شيخنا شيخ الاسلام محمد الخوافي أجاب في واقعه وأقول الظاهر أنه لم يجد في المسئلة سوى الضابط المذكور وهو داخل فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من نص عليه بخصوصها وقد ابدت الجواب باللسان كذلك أخذ من الضابط المذكور ثم اني بفضل الله ايتها بخصوصها في كتب التفسير والتبصير والكشاف والارزاق والمقتى في قوله تعالى فإذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وقد صرحوا فيها بان الوصي مصدق في النفع مع المين عند أي خيفة خلا فالملك والشافعي قراح تلك الكتب ان شئت والظاهر من علمنا انهم انما يصرحوا بها بخصوصها لظهورها من الضابط المذكور وهو عمال لا توقف فسموا به أعلم (سئل) في وصي منصوب من جانب الحاكم فرض القاضي نفقة للايتام الذين في حجره قدر ما علموا كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مئة سنين فادعى أنه صرف في كسبوتهم أيضا من مالهم كذا زيادة عن النفقة المفروضة فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدير القاضي النفقة المذكورة مانعا من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعا لخل الكسوة في سمي النفقة (أجاب) نعم يقبل قوله في فعله بكنهه الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما بكنهه الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبرازية والخاتمة وغالب كتب المذهب بعبارة الخلاصة في هذا المثل وإذا أخبر الوصي بالخل والخرق قبل قوله فيما يقتل اه ولا يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة لأمور منها ان النفقة تقدير ادبها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر الى الافهام الآن وهو كسبه والاستعمال في كلام الفقهاء قال في الكنز يجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى ففعل الكسوة على النفقة ومشله كثيرا في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعاء انه لا يتحمل وما بكنهه الظاهر فيه كما هو ظاهر واقعه أعلم (سئل) فيما لو أمر القاضي الوصي باقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته هل يضمن أم لا (أجاب) قال في البصري كتاب الوقت بعد أن قرر رسولاني القيم قلت قال في القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد لالم فأنى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات فلما لا يضمن القيم انتهى مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصي مثل القيم لقولهم الوصة والوقت أخوان وقول الزيلعي وأغلب شراح الكنز والهداية في الفرق بين القاضي والوصي أما اقراض القاضي يؤمن التوى بهجود المستقرض والحال هذه لكونه معلوما للقاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الوصي يدين على الميت هل يصح أم لا يصح ويضمن بالذبح للقرض وفيما إذا كان يطمعه من مرقته وخبره هل ان يصبه على اليتيم ويخايله من ماله أم لا (أجاب) اقرار الوصي على الميت يدين بالخل وليس له اذا أطعمه من مرقته وخبره أن يرجع ياخذ منه من ماله في القنية والحاوي الزاهد وصي يتفق على الصي من مرقته وخبره حتى بلغ موضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفقه ليرجع عليه انتهى فلما شهد يرجع والا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بناقرن مقررعلى أرض وقت وعلم على الأرض لجهة الوقت بطريق الحكر ثم أوصى في مرض موته اذا نزل بمصادق الموت يجمع كل يوم جلان هما فلان وفلان يقرآن يس وتبارك والاحلاص والمعوذتين يصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعن لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن المذكور وإذا مات أحدهما يقر بولده ان كان له أهلية ولا يقر القاضي من له أهلية ومات مشترى القرن واسقرار جلان يقرآن ويتناولان عاوقتهما كما عين لهما من أجرة القرن يجمع فقوارث الموصي عشر من سنة ثم ان أحد القراء ادعى أن القرن وقف وأنه ناظر

مطلب فرض القاضي قدرا معلوما للايتام لا يمنع من قبول دعوى الوصي الزيادة بينهما ما يكتبه الظاهر

مطلب اذا أقرض القيم والوصي مال الوقت واليتيم بأمر القاضي فتوى المال على المستقرض فلا ضمان عليهما

مطلب اقرار الوصي يدين على الميت باطل ولو أطعم الوصي الصغير من مرقته وخبره ليس له الرجوع الا اذا شهد

مطلب اذا أوصى بشئ لمن يقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة سواء كان الموصي به نوريه الموصي أم لا

عليه واستبدله من رجل آخر فأبطل بطريق النظر فيه معرفة وارث الموصي والحال أن القارئ ليس بمسوي عاقل فمعنى آخر القرن فهل هذه الوصية تصير القرن وقطاع على القارئ أن يباشر ماله أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل تلك أحد القارئين التصرف في القرن أم لا وهل لورثة الموصي التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا (أجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفا ولا يكلف أحد القارئين التصرف في القرن والاستبدال الواقع من غير صحيح ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن لأنه والحال أنه عاقل المبت فقصر على فرائض الله تعالى حال في وصايا الزاوية وأوصى لتقوى بقرأ القرآن عند فقده بشيء من الوصية باطلة وفي التنازعية في الفصل التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى أقران كذا من ماله لقرأ القرآن على قبره فهو وصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معينا أو غير معين وعلاؤك بأن ذلك بمنزلة الأجرة ولا يجوز أخذ الأجرة على طاعة الله تعالى وإن كانوا أشخاصا أو أجازوا على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة إلى القول بجوازها على القراءة على قبول الموصي فافهم والله أعلم (سئل) في زوجين لا وارث لواحدهما سوى الآخر أراؤنا أن لا يخرج من تركه واحدهما شئ في تمييز وجهها الحيلة (أجاب) الحيلة أن وصي كل واحد منهما لا يخرج جميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لا غير وارث والله أعلم (سئل) في مغاربة أنت أهمهم عنهم وعن أبيهم فمن التصرف في مالههم (أجاب) قد اتفقت كتب الحنفية على أن التصرف في مال الصغير للأب ثم للأب ثم لوصي الأب ثم لوصي الأب قال في الضرر نقل عن خزانة المقتنين من البيوع والولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصي وصيه ثم إلى الأب ثم إلى وصيه ثم بمن ذكرا إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي انتهى وفي الأشباه لا يكلف القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعني وصي اليتيم ولو كان منصوبه وفي جامع الفصولين الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم وصي وصيه ولو بعد فوات أبوه ولم يوص الولاية إلى الأب ثم إلى وصيه ثم إلى وصي وصيه فإن لم يكن ذلك فالقاضي ومن نصبه القاضي وليس لغوايه وجهه ووصيهما التصرف في ماله انتهى وكذا في كثير من الكتب المعتمدة والمثله في مشاهير كتب الحنفية كالدرر وغيرها والحاصل أن ولاية القاضي في مال الصغير ما عدا عن ولاية الأب والجد وعن وصي كل واحد منهما وفي الحاوي الزاوي من كتب البيوع في فصل بيع الأب والأم والجد والوصي والقاضي والمقط والآخر والم الصغير وشراهم وسائر تصرفاتهم لمصرح بأن القاضي مجبور عن التصرف في مال المبت عند وصي المبت وعند من نصبه وهو وصي المبت فراجع إن شئت (وأقول) فكيف بيع الأب وهو أولى الناس بالولاية على ولده وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الأمر أعجب العجائب وهو أنهم نصبوا مع الأب الخليم وصيا ويزمون الأب بأخذ مال ابنته من أجله يكتبون ذلك في جملاتهم فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أنا فقهاء المرابون والله أعلم (سئل) في وصي القاضي على أخويه اليتيم وإذا شهد على نفسه وعلى أخويه اليتيم أنه لا يستحق هو وهذا قبل فلان وفلان حقا ولا استحقاقا ولا دعوى من جهة المبلغ الذهب التي كان بينهما فلان ولا من أجرة عقار مشترك وبيع وقفا ولا من مائر الحواريات لمحض من الزمان واليوم تاريخه هل تقضاه شاهد على اليتيم المذكورين فيجاء ذكر أم لا (أجاب) لا تقضاه شاهد على اليتيم المذكورين إذا شاهدوا برأؤهم لزم بعقد غيره باطل ولهما الدعوى عليهم بذلك شرعا ولا يمنعان عنها أن مال اليتيم والوقوف والقاب مستثنى

مطلب في الحيلة باختصاص كل من الزوجين بماله الآخر  
مطلب في بيان ماله ولاية التصرف في مال الصغير

مطلب إذا أشهد وصي القاضي على أخوه على نفسه وعليهما أنهم لا يستحقون قبل فلان وفلان حقا لا يتقضاه

من عدم سماع ملصق عليه خمس عشرة سنة واقعة أعلم (سئل) في وصي على تيم أو وصي أو وصية لغزو وارث لكنه ذورم محرم هل يسوغ للوصي أن يتخذها حيث خرجت من الثلث أم لا وإذا اتفدها وبلغ التيم فأنكر الوصية وأتى الموذي به بشاهدوين وحكمها الحاكم الشافعي هل يتفدها أم لا (أجاب) نعم يسوغ للوصي تنفيذ وصيته المشروحة أعلاه كيف لا وهي المحرم يحرم قطعه وهذا باجتماع من الأئمة وإذا بلغ التيم وأنكرها وأتى الموذي بها شاهد مع يمينه عليها وحكمه القاضي الشافعي بإقراره نفذ إذ ورد في حله الرجم ما ورد فلا ينبغي أن ترد أذ هو خبر يخص عليه التواجد نفع والله أعلم (سئل) في تيم لها أعمام منهم من هو عم لاب وأمو منهم من هو عم لاب هل يجوز لأحد منهم التصرف في ماله بغير وصاية أم لا والحال أن هناك قاضيا يمكن رفع أمر التيم اليه (أجاب) ليس للم التصرف في مال التيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عمًا لاب أو أمًا أو لاب والله أعلم (سئل) في الوصي إذا مات بعد أن خلط مال الأيتام به هل يكون ضامنًا له بسبب ذلك ويؤخذ ضملته من تركه أم لا وهل إذا كان قد مات مجهولًا من غير خلط يضمن أم لا (أجاب) لا كلام في أنه يضمن في المسئلة الأولى قول واحد أو في الثانية خلاف وقد قال قاضيان في الوقت ناقلا عن الناطقي أن الامانات تنقلب مضومة بالموت عن تجهيل الأفي ثلاث أحدات متى أتى الوقت الثانية السلطان إذا خرج إلى الغزو وغوا أو أودع بعض الغنمة عنده من الغنائمين ومات ولم يبين عند من أودع والثالثة القاضي إذا أخذ مال التيم وأودعه غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه اهـ وذكر في الثقة الامانات تنقلب مضومة بالموت إذا لم يبين الأفي ثلاث مسائل وذكر مستقلى قاضيان في المتولى والسلطان والثالثة إحدى المتأولين قال الطرسوسي فحصل من كلام قاضيان والثقة اختلاف في تعيين واحد المتأولين وفي تعيين القاضي انتهى ولهدكر واحد منهما الوصي وذكره في جامع الفصولين رامن الفتاوى صاحب المحيط بقوله لا يضمن الوصي بموته مجهولًا ولو خلط بماله ضمن وضمن الأب بموته مجهولًا قال لا كوصي اهـ (وأقول) والوجه عدم ضمانهما للتلاخيص الناس منها ولا غنى لهم عنها فقد علم الحكم في المسؤل عنه بأوضح عبارة فأفهمها للمراد والله أعلم (سئل) في وصي أغنى جميع مال التيم بقدر ما فرض القاضي له وأذن له بالاتفاق قاضي شخص على الميت بدين قاطره هل يصح إقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصي ضمانه ووقاؤه من ماله بإقراره أم لا (أجاب) إقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي بإقراره لانه إقراره للغير على الغير فكان باطلا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل مرض فجعل أخاه لاه وصا على أولاده هل هو أولى بالتصرف في أموالهم من جميع العصبه حتى الجد لاب والقاضي أم لا (أجاب) نعم هو أولى بذلك من كل أحد حتى من الجد لاب ومن القاضي وغيرهما والله أعلم (سئل) في الجد اب الأم هل له ولاية في مال الصغير مع أبيه أم لا (أجاب) الولاية في مال الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم إلى الأب ثم إلى وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كذا صرح به كثير من علما فإذا كان كل من الأب ووصيه ووصي وصيه وان بعد ذلك أو الأب مقدم في التصرف في مال الصغير على القاضي فكيف يكون لاب الأم معه قطرو تصرف في مال أولاد ابته وهو لولاية له أصلا هذا لا قال له والله أعلم (سئل) في امرأته أباعت زوجها عقارات في مرض موتها بالحيابة ولادين عليها وماتت عن زوجها وعن بيت المال فهل يتفدها بيتها وليس بيت المال يرد محاباتها معه والرجوع إلى قيمة المثل أم لا تنقلوه ذلك (أجاب) نعم تنفذ محاباتها معه بل

مطلب الوصي أن ينفذ وصية الميت وإذا أنكرها التيم بعد موته وحكمها الحاكم الشافعي للموصي له بشاهدوين نفذ

مطلب ليس للم التصرف في مال التيم بغير وصاية

مطلب يضمن الوصي مال التيم إذا خلطه بماله وأما إذا مات مجهولًا فلا يضمن مطلب في بيان مسائل استتروها من قولهم ان الامانات تنقلب مضومة بالموت عن تجهيل

مطلب لا يصح إقرار الوصي على الميت

مطلب وصي الأب أو وليه التصرف من الجد والقاضي مطلب ليست الولاية لاب الأم في مال الصغير بل لاب ثم لوصيه ولو بعد ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه مطلب في امرأته أباعت زوجها عقارات في مرض موتها بالحيابة ولم يات عليها من مات عنهم وعن بيت المال

وصيته له وليس ليت المال رد محال بل لا له ليس وارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم  
أصحاب القراض والعصبات وذوي الارحام والوصى له جمل اذ على الثلث من حيث انه مال خائف  
لا من طريق الارث والتوقف في الوصية للوارث وفي المحافظة انما هو على الورثة وحسب لا وارث  
نفذت محالها مع زوجها بلا توقف بل ولو اوصت بكل ماله له نفذت وصيته له والحال هذه وقد  
صرح بعين المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجسم أوائل كتب القراض ناطقة بذلك  
والله أعلم (سئل) فيما اذا كان رجل وصيا على أولاد أخيه القاصرين وعلى أمهم ديس فوفاه  
الوصى وصرف مصارفهم ثم بلغت منهم بنت فأقر لها الوصى بالتي لها عنده وتصدق عند مقدار  
معلوم ودفع لها بمجبة شرعية أو لا قد بلغ قضيتهم وبطال بون الوصى بأن يدفع اليهم على  
حساب ما أقر به لاختهم وهو تغل عليهم عاقبه وعصره قبل بلوغ أختهم أو إقراره لها بالمبلغ  
المدفوع لها بالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى إقراره المدكور بوزنه  
أن يدفع لاختهم الذين بلغوا بعد ما على حساب ما أقر لها به لأنها اقضية واحدة عنهم جماعولا  
يحسب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الإقرار بالزور والحيلة ماذا كراولا (أجاب) لا يلزم  
الوصى أن يدفع لاختها على حساب ما أقر به لها لجواز عدم الاتفاق فيما وقع له معهم من  
الاتفاق في السابق واللاحق اتحاد الزمان أو اختلاف كمهاو الواقع في كل مكان وقد تقرر أن الوصى  
أمين والمال الذي بيده أمانة وأنه اذا ادعى ضياعه أو أنه أنفق على التيمم وأنه أنفق منه كذا ولم  
يكذب الظاهر صدق بيئته في نفقة مثله ولله ولاية التصاريف بالمعروف في ماله فمن الجائز أن يكون اتجر  
فيه نفيرا أو زاد سعرا واشترى لهم من النقطة على سعرا واشترى لها فلا يلزم عليه أن يدفع  
لاختهم ما على حساب ما أقر لها به وليست قضية واحدة عنهم ولر عمل ضرر فاحتاجوا الى  
زيادة الصرف ولر عما أنفق عليهم من ماله في تعليم القرآن والادب بحث سلحواله ويكون  
ما جورا ولا شبهة في جواز دفع الوصى لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده أمانة  
اذ سلحوها باجازه المقاسمة معها كما صرح به عليا ثانيا بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة فان لم  
يكن متعديا فمقتضى وبقى ما لا اختهم تحت يده أمانة بطريق الوصاية تصرف فيه كل تصرف  
يسوغه للاوصيا من عا فاذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول قوله فيما لهم  
تحت يده من المال وفي غالب كتب علماء سناذ ابلغ الصبي وطلب ماله من الوصى فقال الوصى ضاع  
متى كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفقته لك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا  
يقبل قوله فيكذب نفسه الظاهر والمراد بالماهر الظاهر للناس كذب فيمن غير احتفل وفي  
إخلاصه وكثير من الكتب قول الوصى معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا  
بالسنة فله ادعى سناذ عليه فلا يقبل الا سنة والحاصل أن الزام الوصى بالدفع على حساب ما أقر لها  
يعتمد في فهم كل فقيه وتقريرنا هذا ظنر الوجه فيه والغيب لا يعلمه الا من تقرر بعلم الغيب ولنا  
الظاهر وهو سوي السر اثر بلا شك ولا رب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه متفق  
وصيا مختارا على أولاده وأوقع القبض على الوصى المذكور فأنظر وقف بلدا لتوفى وصيته  
وتوعد بالضرب وأخذ من مال الايتام مبلغا عظيما يستغرق غالب ماله بعد حبس الوصى  
المدكور وهاهنا متوقد هل للوصى المختار أن يرفع الامر الى الولاية الامور ليستخلص اموال الايتام  
من ويردوهم اليهم أم لا (أجاب) نعم للوصى المذكور بل عليه ذلك حيث لا سبيل الى رده على  
الايتام الا بالرفع الى أولئك اذ الحق يطلب خاتمة ولا سبيل الى ردها الا بذلك وقد قال تعالى ولو

مطلب بلغ من القاصرين  
بنت فأقر لها الوصى بقدر  
معاوم من مال أمها ودفعها لها  
ثم بلغ البقية وبطال بون  
الوصى أن يدفع لهم على  
حساب ما أقر به لاختهم

مطلب الوصى أمين فصدق  
في دعوى الضياع والاتفاق  
ما لم يكذب الماهر وله ولاية  
التجارة

مطلب في المراد بالماهر  
من قولهم ما لم يكذب الماهر  
مطلب للوصى رفع المتقلب  
على مال الايتام ولاية الامور  
ليستخصوه منه بل عليه  
ذلك

ردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم الاية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والتمن الغالب  
أو اليقين القاطع ووصول الحق الى أهله عند رده اليهم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا يفتن بولاة  
الامور الا الانصاف والمنع في بوجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأتى الا بالجمع  
اليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فإذا رجع ذلك اليهم وردوا  
حال اليتيم اليه فقد خرج عن عهده الواجب عليه وحصل الثواب الخليل لهم يحصل  
ما أوجبهت همة الموهب كل بالاجر الوافر والقوز الحسن في اليوم الآخر وتخرج كل منه  
ومنه عن عهده الواجب وردع كل ظالم كل أموال اليتامى ويجعل لنفسه بذلك المالك  
والمعاليب وهم وفقهم الله تعالى بفرض عليهم ردع من شغى حدود الله تعالى ويا كل أموال  
اليتامى ظلما ويقل نفسه جرما وأعلم كيف لا يفترض على عم اليتام ومصمبهم نصب الميت  
أخيه وأبيهم وهو مأمور بحفظ مالهم شرعا وإذا قوط ضمن قطعوا وقد قبل

مطلب لو دفع القاضي أجرة  
لوصي تسترد منه ان لم تعين  
له قبل العمل

إذا أتت لم تعلم طيبك بالذي • يسوط أخصت المواعين السقم  
وحاشا ثم حاشا أن تسمع ولادة الأمور رجل تعدت به بالقلم وتناولت مال اليتيم فخرجت ويحرم  
ويلقوا حبله على غاليه بل يزجره ويحقره ويمزعه من جوانبه وهذه الامة المحمية كلها  
خير أولها وآخرها كما جاني الحديث أمي كل طر لا يدري أوله خير أو آخره فله لا تزال من  
أمي أمه قاعة ما راقه لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم  
على ذلك واقفا أعلم (سئل) في وصي على نديم عمل في قاضي دونه ومراعاة أسبابه ففوضوا  
من أربع سنين وطلب من قاض أن يصرف له في نظير خدمته عن المدة المذكورة أجرة فصرف له  
قدرا وعزل ذلك القاضي وولى غيره فاسترداه منه فهل هي حق الوصي ولا يجوز استرداها منه  
أم ليست حقه (أجاب) ان كان شرع متبرعا فليس حقه فاستردته وان عين القاضي له  
أجرة لعمله حين نصبه ففعل فدفع له فهي حقه ولا يجوز استرداها والله أعلم (سئل) في  
الوصي المنسوب من جهة القاضي هل له أن يتصرف في مال اليتيم لليتيم ويدفعه مضاربة وبضاعة  
ويتنعم من أرباحه العشرة مثلا حتى عشر احتسابا أم لا ينوئ الجواب مفصلا (أجاب) نعم  
لوصي ذلك كما صرحوا به في الثانية وشرح مثلا خسرو وغيرهم من المعتبرات ومن أطلق  
عدم الجواز من أصحاب المتن أراد تجارة الوصي لنفسه كما نبه عليه الشراح والله أعلم (سئل)  
في تركه فيها صغير هل لا يه أن يصالح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغير ذلك بمال  
معلوم أم لا (أجاب) نعم لا بل أن يصالح إذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكرنا في كتاب  
الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومساائل التركة والخارج لكن يشترط وجود شرائط  
التصالح ومسوغات بيع عقار الصغيرية والحال فهو الله أعلم (سئل) في تركه مستغرة  
بالدين فيها صغير وصي منصوب من جهة الحاكم دفع الوصي لبعض الغرما من غير إثبات دينا  
ثم ماتت الصغيرة عن ورثة فقيم أخ لام صغيره أب مقتر بالدين المذكور هل يضمن الوصي المذكور  
مادفع من غير إثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الاب على ابنه الصغير أم لا (أجاب) الوصي  
ضامن بالبيع على الوجه المذكور ولا عبرة بتصديق الاب على ابنه الصغير المذكور أن أفراد الاب  
والوصي لا يصح على الصغير صرح به في جامع النصولين في الخامس عشر في التحليف وغيره  
والله أعلم (سئل) في الوصي إذا نصبه القاضي على يثمة فقال عند عقده للمراجعة ضمانة على  
يعني المدفوع اليه المال هل يكون ضامنا أم لا (أجاب) لا يصح ضمان الوصي لنفس المدفوع

مطلب للوصي أن يتصرف في  
مال اليتيم لليتيم ويدفعه  
مضاربة وبضاعة لنفسه

مطلب تركه فيها صغيرا أراد  
أبوه أن يصالح عما يخصه من  
العقار على مال معلوم

مطلب تركه مستغرة  
بالدين وفيها صغيرة ووصي  
دفع لبعض الغرما دونه  
بدون إثبات ثم ماتت الصغيرة  
عن ورثة فقيم أخ لابوله  
أب مقتر بالدين

مطلب إذا عقد الوصي  
مراجعة مال اليتيم لا يصح  
ضملة المال ولا المدفوع  
اليه المال

المولا للمال الذي ترتب بعباشته عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل واقتصر  
ما كتبه ابن نجيم والكمال عند التكلم على بطلان كفاية الوكيل والمضارب للموكل وبطلان المال  
ترد إليه الرواء وتترك الحد والبراء والله أعلم (مسئل) في تركه فيها كبراً وأيتام عليهم وصى  
والتركة في يده اذى أحد الكبار عليه كرماء فيه الورثة أنه ملكه وأقيم بالينة الشرعيتو حكمه  
به فهل يتخذ الحكم على الكل أم لا (أجاب) يتخذ الحكم على الكل وقصر حوائج دعوى  
المعين بان اذ كان في أحد الورثة فهو خصم في معار الدعوى ويتخذ الحكم عليهم جميعاً  
والله أعلم (مسئل) في وصى بتخارج على قيم طلب من حاكم الشرع الشريف أن يقره في مال  
اليتيم أجرة نظير خدمة الوصاية فقرره الحاكم الشرعي فطهر خدمته في كل يوم فطعن من مال  
اليتيم وقبض ذلك مدة سنتين وقدم على التيم ويرد الرجوع عليه بما قبضه هل ذلك أم لا  
(أجاب) حيث عمل وكان المفعول له قدر أجرة المثل لمصلحة التيم الرجوع عليه لأنه والخال  
هذه يستحقها وإن لم يعمل لاشئ ويرجع به عليه وكذا إذا كان المفعول ذا عاقل أجرة المثل  
يرجع بالزيادة كما حذر العلماء في محله والله أعلم (مسئل) في الوصي المختار إذا أذن له الوصي  
باستئجاره مال التيم وكان كثيراً عليه القاضى في نظير الاستئجار لمصلحة عاقل فترشبه  
فهل له تأويلها بحسباً أذن له القاضى أم لا (أجاب) هذه المسئلة تقع الاختلاف قياس  
واستحسان ففي جامع القصولين في السابع والعشرين راجع الشرح الطحاوى ولا يأكل  
الوصى ولو محتاجاً إذا كان له أجرة فيما كل قدر أجرته ومثل في العبادية وفي الخليفة البرازية  
وكثير من الكتب له ذلك ولو محتاجاً استحساناً وفي النسبة صحى أنه لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذه  
الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها وإذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضى  
فتعيينه أولى وأنت خير من تقل القسنة لا يعارض تقل فاضحان فان فاضحان من أهل الترجيح  
كما صرح به الشيخ قاسم في تخصيصه والله أعلم

### • (كتاب الخشني) •

(مسئل) عن خشي مات فادعى أو توتمن يستحق في ارثه على تقديرها سهم مقدراً وأقام على  
ذلك يئنه وأنه كل يول من مبال القساء هل تسمع دعواه وتقبل يئنه وإذا قلتم نعم فكيف تسمع  
وتقبل وما كتب في الهداية ان الخشني اذا مات قبل أن يستين لا يغسل بل يكفن بالثياب احتساباً  
ولا ينظر الرجال والنساء فكيف ثبت خصوصاً اذا قال الشهود ينظرنا أنهم يول ككساء  
لا تسمع لتسقيهم (أجاب) أقول مستند العيون من مبدل الكون هذه المسئلة وأمثالها من  
الدعوى الواقعة على الخشني والاختلاف الواقع في حاله جعل لها في التنازع نوعاً مستقلاً على  
حدود ذكره وكثيراً ولا بأس بإيراد ما هو صريح فيما أفتينا به في ذلك قال نوع في الاختلاف  
الواقع في حالة الخشني والدعوى في ذلك وأقامة البينة عليها ان قبل ان يئني خطا قبل ان يستين  
أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكر أو أفتى وكانت البينة تجب على القاتل بان لم يكن له  
عاقلة فان كان له عاقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قولهم ويجب عليهم دية  
الذكر وان قالوا انه أفتى وورثه ادعوا أنه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل  
والعاقلة زيادة خمسة آلاف درهم والقاتل والعاقلة ينكرون ذلك فقصى عليهم دية المرأة  
وتوقف الفضل الى ان يستين أمره أنه ذكر أو أفتى رجل مات وترك ولدين أحدهما خشي

مطلب في تركه فيها كبراً  
فاذا ادعى أحد الكبار على  
الوصى والتركة في يده كرماء  
منها أنه ملكه وحكم له به  
يتخذ على الكل

مطلب ليس لليتيم اذا بلغ  
أن يرجع على الوصي فيما  
قرره القاضى حيث عمل  
وكان قدراً أجرة المثل  
مطلب للوصى ان يأخذ قدر  
أجر عمله من مال التيم على  
خلاف فيه

مطلب مهم في الدعوى  
الواقعة على الخشني  
والاختلاف في حاله

مات بعد موت أبيه فاجتعت أم الخنثى أنه ذكر وأنه كان وريث من أبيه نصف المال بعد الفتن لانه مات وترك أسنق وامرأة ثم ماتت الخنثى فورثت أمه ثلث ذلك النصف لان الخنثى مات وترك أمه وأختا قرنت الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لابل كانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميت بعد الفتن ثم ماتت فورثت أمه ثلث ذلك الثلث فالقول قول أخي الخنثى الآن الأخ يستخلف على نفي العلم بالله تعالى ما يعلم أنه كان ذكرا وان أمهات الأم ينفه أنه كان يول من مبال الرجال ولا يول من مبال النساء فإنه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الفتن ثم رث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وان أمهات أخوات الخنثى ينفه أنه يول من مبال النساء ولا يول من مبال الرجال وانها ورثت الثلث من الأب بعد الفتن ولا تم الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر أن ينفه الأم أولى وان أمهات الرجل ينفه أن أمهات الخنثى كان زوجهما منه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدقه الابن وكذبته الأم ولم تقم الأم ينفه على ما ادعت فإنه تقبل ينفه الزوج ويجعل عليه المهر ويرث من الخنثى ميراث الزوج وورثت أم الخنثى وأخوات الخنثى من الصداق الذي قضياه على الزوج ومما تركت الخنثى وان أمهات الأم ينفه على ما ادعت أنه كان يول من مبال الرجال ولا يول من مبال النساء وأمهم الزوج ينفه أنها كانت أمه وتول من مبال النساء ولا يتول من مبال الرجال كانت ينفه الأم أولى بالرد ولو أن هذا الخنثى المشكل الذي مات صغيرا أمهات أمهات ينفه أن أمهات زوجهما أيام حياتهما فأمرها ألف درهم وأنه كان غلاما يول من حيث يول الغلام ولم يكن يول من حيث يتول النساء وصدقها الأم وكذبها الأخ ابن الميت فقال أخذ ينفه المرأة وأجعله غلاما وأجعل صدقها في ميراثه من أبيه وأورثها منه الربع وأورث أمه منه الثلث وأجعل ميراثه من ميراث الغلام فان أمهات الأخ ابن الميت ينفه أنه كان جارية يول من حيث يتول الجارية قال لا أقبل ينفه في ذلك وأقضى ينفه المرأة وهذا إذا جازا معا فإذا أمهم الزوج ينفه أولا وقضى القاضي بذلك ثم أمهات المرأة ينفه أنه لا تقبل بينها لترجح الأولى بالقضاء وان وقتت إحدى البنتين وقتا قبل الأخرى فإنه يقضى بأسبقهما تاريخا وان لم يوقتا ذكر أنهما يطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى الصداق ومضى لم تدع الصداق فإنه ترد البنتان وان كان هذا الصبي حيا لم يمت قال يطلان ولا أقضى بشي من ذلك بل أتوقف ذلك حتى يستبين حاله متى أدركه وليس حالة الحياة عندى بمنزلة ما بعد الموت ولأن هذا الخنثى حين مات بعيدا عنه وهو مرأق أقام رجل ينفه أن أمهات زوجة أمهات على هذا الوصف وأمره بدفعه اليه وأنه كان يول من حيث يول النساء ولا يول من حيث يتول الرجال وأنه أطلقها في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد وأمهم أمهات أمهات ينفه أن أمهات زوجها أيام حياتها على ألف درهم وأنه كان يول من حيث يتول الرجال فهذا على وجهين أما ان جاءت البنتين معا أو جاءت احدهما أسبق من الأخرى فان لم يوقتا أو وقتا على السرا مشهزرت البنتين جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما ادعى النكاح على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بجهالها ذكر أن ينفه المرأة أولى وان وقتا وقت أحدهما أسبق من وقت الأخرى فان جاءت احدهما قبل الأخرى ان جاءت الأخرى قبل القضاء بالأولى فالجواب فيه كالجواب قبل الجواب تامعا ولم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء فإنه لا يقضى بواحدة منهما ولو أن هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر أمره فأقام رجل ينفه أن أمهات زوجة أمهات بألف درهم برضا وانها ولدت منه هذا الولد قال أجيز ينفه وأجعلها أمهات وأجعل الولد ابنا وان لم

يقوم هذا الرجل البينة وأقامت المرأة البينة أن أباهما تزوجها بأمره فاشتمه وأنه دخل بها وأنها  
ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينهما ويقضى بصحة كون النكاح رجلا وأمه الولد فإن اجتمعت  
الدعوتان معا وجامت البينتان جميعا فإن قامت إحدى هاتين البينتين وقضى القاضي  
بشهادتهما ثم جامت البينة الأخرى بصحة ذلك قال لا تقبل البينة الثانية وإن كان هذا الخشني  
المشكل من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم أن أباه تزوجه بأمره مهر مسمى برضاها وأقام بينة  
من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من أهل الكتاب أنه زوجها وأقام على ذلك بينة من  
أهل الكتاب قال أقض بينة المسلم وأجعلها أمرا أو أبطل بينة المرأة وكذلك لو كان الرجل من  
أهل الكتاب وبينته من أهل الإسلام يقضى للرجل دون المرأة ثم قال ولو مات هذا الخشني  
فادعت أمه ميراث سلام وأقر الوصي بذلك وبجديفة الورثة وقال هي جارية قال إذا جاءت  
الأموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الأم على ما ادعى وإن كان هذا الخشني حيا لم يمت فقال أنا  
غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصدقه الوصي في ذلك وأنكر بينة الورثة ذلك وقالوا هي  
جارية قال لا أعطيه ميراث غلام ولا أصدق على ذلك إلا بينة إلى آخر ما ذكر من المسائل وهي  
صرايح فيها اقتيناه بالاجتهاد وأما مسألة الهداية وغيرها فلا تدر لأمور منها أن النظر إذا وقع  
اتفاقا من غير تعدد لأوجب القسق بإجماع علمائنا كما سرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب  
الشهادة على الزنا وهذا إذا كان عن يشتهى وأما إذا لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يفصله الرجل  
والمرأة قال الشراعي كالأب الكراهية وفي الجنازة إذا ماتت صغيرا وصغيرة يفصله الرجل والمرأة  
وقال في البر وأما الخشني المشكل المراهق إذا ماتت فقيمه خلاف والقاهر أنه يقيم قسما بالمراهق  
إذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أجازوا الرجل والمرأة أن  
يفصلاهما ولا شبهة أن يحمل كلام الهداية في المشتبه قال ابن الهيثم في دليل الإمام وقولهما  
لا يطلع عليه الرجال ممنوع بل يطلع عليه إذا دخلت المرأة بغيرهم فيتعلمون أن ليس فيه  
غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولده وفيما إذا لم يعتمدوا النظر بل وقع اتفاقا ومضى بذنفع  
ما قد أورد من أن شهادة الرجال تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي البر وأما بقوله بشهادة رجلين  
قبول شهادة الرجال على الولاد فمن الأجنبية وأنهم لا يفسقون بالنظر إلى عورتها المالك كونه قد  
يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعدد أو للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزنا بلعي وغيره  
والحاصل أن مسألة قبول الشهادة على الخشني مصرح به في كلامهم ولم يستحقاقه لاصل  
من أصولهم ولا مصادمة لقرع من فروعه بل هي ظاهر توافقه سبحانه وتعالى أعلم (مثل) من  
غزة هاشم من الشيخ صالح مفتي غزوات صاحب التنوير بما صوره قد وقع في المباحثات والمحاورة  
مسئلة وهي زيله خشي وبكره خشي وهما صغيران تزوج زيد خشيته الصغير من خشي بكر فلما  
كبرا فإذا الزوج امرأته والزوجة رجل فقال الفقير ينبغي القول بحصة النكاح فإن قوله زوجتك  
يستوي من الجانبين في جواز النكاح ولما قلنا أن يقول لا يصح النكاح لأن المالكية تنافي  
المملوكة وربما يقال لا يصح بحصة النكاح ولا يظلمنا حتى يتبين الحال ثم بعد قولنا هذا على  
طريق البحث رأيت المسئلة متقولة عن القنية والتطهيرية أن النكاح صحيح وعلى القنية  
بما عاينت فأحب الذي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد الفضلاء وعين النبلاء لا نملأنا  
حلل المشكلات كشاف المعضلات لاجرم أنتم بنية السلف ومرجح اختلاف فالحرج منكم  
في هذا المقام غاية التحرير وإفصاح التقرير دمت ودام النفع بعالمكم بالعباد اليوم التندر

مطلب في حكم نكاح الخشني  
إذا تزوج بختي



والقصد عرض ذلك على جنابكم الفائدة لا غير والله أعلم بالمقاصد ونسبة كل قاصد (أجاب)  
 الخشني اذ روي بالخشني فقد صرح في التنازخانية والفيض والزيلي ومنع الغفار وغيرهما بأنه  
 موقوف حتى يبين وكذلك نص كثير من علماءنا بعدم جواز حتى يبين وعبرة التنازخانية  
 ولو تزوج خشي من خشي وهما مشكلان يتوقف في النكاح فإن ما قبل التبين لم يتوارثا وعبرة  
 انقض مثلها وعبرة الزيلي فإن تزوجه أو وه أمولا امرأته أو رجلا لا يحكم به حتى يبين  
 حاله أنه رجل أو امرأته فإذا ظهر أنه بخلاف ما زوج به حين أن العقد كان صحيحا والقبول لا يعلم  
 مصادفة المحل وكذا إذا تزوج الخشني من خشي آخر لا يحكم به نكاح حتى يظهر أن أحدهما  
 ذكر والآخر أنثى وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل النكاح ولا يتوارثان إذا ما قبل التبين  
 لأن الارث لا يجري إلا بعد الحكم به نكاح انتهى فقوله أحدهما عام في تناول ما إذا تبين  
 على عكس ما قدره الوليان ويؤكده قوله أيضا وان ظهر أنهما ذكران أو أنثيان بطل فإن مفهومه  
 أنهما انظر أحدهما ذكر والآخر أنثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظاهر وقاضيان  
 والتنازخانية وعبرة من الغفار وحكمه في النكاح أن لا تزوج من رجل ولا من امرأة فإن  
 تزوج رجلا فوصل إليه جازا وأمرأة فوصل إليها جازا ولا أجل كالعين ثم قال ولو تزوج مشكلا  
 مثله أو امرأته أو رجلا لم يحز حتى يبين فلا يتوارثان فغدا هذه العبارة تجعلها التوقف في نكاحه  
 مطلقا فإذا تقر هذا فلا شك في صحة النكاح فيما صورته من أنه بعد كبرهما تبين أن الزوج  
 امرأته والزوجة رجل لمصادفة المحل إذ بعد قصورهم في المشككين بطل التعيين هذا وقد صرحوا  
 بأن الرجل لو جعل نفسه محلا للنكاح صح النكاح ثم رأيت في الظهيرة وقاوى قاضيان  
 والتنازخانية ما زال اللبس بالكلية وعبرة الثلاثة خشتان صغيران قال أبو أحمد هالاب الأثر  
 بمصر من الشهود تزوجت ابنتي هذه من ابنه هذا قبل الأثر ثم ظهر أن الحاربه كانت غلاما  
 والغلام كان جارية كان النكاح جائزا إذا في الظهيرة قوله وهو قطعه ما ذكرنا إذا جعل الرجل  
 في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم ألوهيات قولين فقال  
 ولو تزوج الخشني صغيرا بمثله يصح وفي التعبير قد قيل شكر

قال ابن التمنية في شرحه ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وهو خلاف ما في الظهيرة وهو موافق  
 لما نقل عن أبي الليث انتهى وأما قضية أن المالكية تتناهي المملوكية فهي مسئلة غير  
 ان مسئلتها ليس فيها ذلك اذ قبل التبين المالكية والمملوكية في كل منهما مخصوصة غير  
 محكوم بها والحكم قبله التوقف بلا شك وأما قضية رجما يقال لا يحكم به نكاح ولا يطلانه  
 حتى يبين الحال لا يلزم التصور مع زوال الاشكال لأنه بعد التبين زال التوقف والمسئلة  
 مصورة فيما إذا تبين بعد كبرهما أن الزوج امرأته والزوجة رجل فعين الحكم وأما قبل  
 التبين فلا شك في عدم الحكم بشئ من القطع بالصحة والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرح  
 به النقول المذكورة هذا ما فتح الله تعالى به والله أعلم (مثل) في رجل له أتان آلة الرجال  
 وآلة النساء لكن آلة الرجال مسدودة لا يخرج منها شيء إذا بال أو احتبل بل يخرج بوله ومسه من  
 التصبوع خرجت له حية فهل هو ذكر يعامل معاملة الذكور في الأحكام أم أنثى فعامل معاملة  
 الاناث (أجاب) هو والحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور قال في التنازخانية وانما انصق  
 الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادوار واليزول الاشكال لأنه بعد البلوغ لا بد من أمارة  
 يعلم بها أنه رجل أو امرأته فإن جامع به كره فهو رجلا وكذا ان لم يجامع به كره مول لكن خرجت

مطلب إذا كان لشخص  
 أتان آلة الرجال وآلة النساء  
 ولم يخرج من آلة الرجال شيء  
 ونخرجت له حية فهو ذكر

لحسبه فهو رجل وكذا اذا احتلم كايحتمل الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول الخي من  
التقبور وروج الصبية من تعارض العلامةين لاحتمال أن يكون لانسداد قصبه الذ كرفلا  
تعارض واقع علم

(مسائل حق)

(سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة يخرج من بين اسنانه من فضة الاكل هل يبقيه أم  
يتلعه وفي صاحب سلس البول اذا كان يقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل  
المسح على الخفين وهل يقدم القاء على الوقبة كالصحيح وهل الحر اذا كان في التوب منه  
مقدار خمسین درهما يحرم لبسه أم لا أو ينظر فيه للسبيل القصة وهل يؤذن المصلي ويقم  
للقنات أم لا وهل الافضل للمسافر القصراء الاتمام وهل بالانتماء يكون مرتكبا لحرمة أم لا  
وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فاقد الماء اذا تم وصلی حصصا كان صاحب عذر  
يقضى اذا وجد الماء أم لا وهل مستأجر الوقف اذا كان بأجرة التلث تقبل عليه الزيادة أم لا  
(أجاب) يكره للمصلي ان يتلع ما بين اسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زاد  
على قدر الحصة تنفس الصلاة في الصحيح وكذا اذا كان قدر الحصة في الاصحو والقاؤه في المسجد  
مكروه كالصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته  
فيلقيه في محل يساح ولا يأكله وقد ورد كالأوغيم والطرس وهو ما يعلق بين الاسنان منه  
أي ارموا ما يخرج من اللسان وكذا ما يخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا  
لتفسده وان أكله من ذلك كره خارجا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو قطر الى  
مكتوب وفهمه أو كل ما بين اسنانه أو تمر مار في موضع مجوده لا تفسد صلاته وان أم أي فاعل  
ذلك أعنى الناظر والاسكل والمروءة علت الكراهة في الناظر والاسكل بل قدم عن الحلبي  
أنها فيه تحريمية وصاحب السلس ونحوه يتوالت في كل فرض وبصلي بوضوءه وضوءا فقلنا  
ما شامو يطل وضوءه ويخرج الوقت فقط وهذا اذا لم يعض عليه وقت الاو ذلك اخذت بوجده  
وأما مسحه على الخفين فخص بذلك على وجه الاختصار أن أصحاب الاعذار اذا وضوا والعذر  
غير موجود وقت وضوء اللبس حكمهم حكم الاصحاء يسبحون في الإقامة يوما وليلة وفي السفر  
ثلاثة أيام وليلتين وقت الحدث على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بالطهارة الصغر  
بأن وجد العذر مقارنا للوضوء واللبس أو ليكليهما أو فيما بينهما واستقرحت لبس فانه حيث شأنا  
يسمح في الوقت كلما تواجد الحدث غير ما ينبت به ولا يسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه  
في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم القاء على الوقبة حتما بحيث لو عكس لاصح  
اذا كان صاحب تيب ويكره اذا لم يكن صاحب تيب وأما الحرير فيجوز من ماسداه مبرر  
ولجته فقلن واخر وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط وأما الحرير الخالص فلا يحل عندنا خفيفة  
لا في الحرب ولا في غيره للرجال ولا يحل للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وما للنسوة  
درهما فاعتبارها للحرمة لم نره لعلمائنا في كتب وفي الحارثي الزاهدي بعلامه جمع انقار وما  
كان من التياب الغالب عليه غير القز كالنمر ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهرا نقر وكذا ما كان  
خط منه من خط منه قز وهو ظاهر لا خفيه وفيه بعلامه متجدد الأئمة الحكمي ظاهر المذهب عدم  
الجمع في التفرق الا اذا كان خط منه قز وخط من غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز تركه في

مطلب ابتلاع الصلي ما بين  
الاسنان ان كان دون الحصة  
مكروها وان قدرها مفسد  
والقائه في المسجد مكروه  
ولا يتعرض له الى أن يفرغ  
ويقبه في مكان يساح القاؤه  
فيه

مطلب في وضوء صاحب  
السلس ومسحه على الخفين  
والترتيب في حقه

مطلب في حكم لبس الحرير

مطلب في حكم الاذان  
والاقامة للقوات وفي حكم  
القصر للمسافر

مطلب في حكم صلاة الظهر  
بعد صلاة الجمعة وفي صلاة  
فاقد المأتم وفي الزيادة  
على متأخر الوقت بأجر  
المثل

مطلب في المراد من القول  
الضعف والرجوح وبعض  
علامات الاقتناء

حب قام اذا كان كل واحد مستيتا بالطرائق في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع ويؤذن  
القائم تنويهم وكذا الاولى والقوات ويخفى في الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على  
الاقامة هذا اذا قامت صلوات فضاها في مجلس وان قضاه في مجالس يؤذن لكل ويقم لكل كما  
صرح به ابن ملك فقل على الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو لم يكون اتماعا لصلاة الجمعة  
لا رخصة قال يعلى بن امية قلت لعمران قال الله ان ختم وقد آمن الناس فقال عبت بما عبت  
منه فاستأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة  
رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا  
بان الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه لكن ذكر في التتارخانية  
اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعلم بالحكم والقضا فيها حال بعضهم يصلي القرض ويصلي  
الجمعة معها احتياطاً وحال بعضهم يصلي الاربعية بنية الظهر في بيته او في المسجد ولا يتم سعي  
ويشرح في الجمعة فان كانت الجمعة جائزة صارت التطوير تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي  
الجمعة أولاً ثم يصلي السنة أو صلور ركعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نقلاً  
وان لم تكن الجمعة جائزة فلهذا قرئ وقال في الحجة هذا في القرى الكبيرة وما في البلاد فلا شك في  
الجواز ولا تعدد القرض ولا الاحتياط في القرى يصلي السنة أربعاً ثم يصلي الجمعة ثم يصلي الاربعية  
الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار ولو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد  
أدائها وسنها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى للظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان  
بعد هذ سنة قال الفقيه أبو جعفر النسبي رأيت الامام أبا جعفر الهندي اثنى على الجمعة بعبدة ثم قام  
فصلى ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة  
بعبدة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي وقول الناس يصلي  
أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على السبيل أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في  
البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعد هاتين الختم اختلفوا  
في بنية تلك الاربع قبل شوي السنة والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت  
شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقم ولم أصله بعد وقبل المختار أن يصلي الظهر  
بهذه النية ثم يصلي أربعاً بنية السنة كذا في القضية والمسئلة أقرنت بالنصائف ولشيخنا  
الشيخ علي المقدسي رسالة نافعة مفيدة فيها اذا صلى فاقد المأتم عليه إعادة عليه سواء كان  
صحيحاً أم صاحب عذر وأما مسئلة الزيادة في الوقت مع كونه بأجرة المثل فهي اشترار وقت فلا  
تقبل صريح الكل والله أعلم (مثل) في قول الفقهاء رحمهم الله تعالى هذا قول ضعيف المراد  
بالقول الضعيف الذي يمتنع على قضاة الاسلام بالحكم به وعلى المفتين الاقتناء به وهل هو قول  
منسوب للامام الاعظم لكن في نسبه اليه مضعف أم هو قول بعض علماء المذهب (أجاب)  
القول الضعيف ما قابل القول الصحيح كان الراجح ما قابل المرجوح ويعلم ذلك من تعصباتهم  
وتزجيحاتهم في الكتب المتداولة بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم بتزجيح دليل أي خيفة  
والاخذ بقوله الا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما أو قول أحدهما وان كان  
الاخر مع الامام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للامام بل اختاروا قول زفر في مقابلة  
قول الكل في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجحوه وصحوه والعمل به كالأقنونه في حياتهم كما  
نص عليه العلامة فاسم بن قطلوبغا في كلب الترجيح والتصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن

الاشعة قد يحكون أو لا بالترجيح وقد يختلفون في التبعيض قلت فصل يمثل ما علموا من اعتبار  
 قسمة العرف وأحوال الناس وما هو الفرق بالناس وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا  
 يتناول الوجود من غير هذا حقيقة لا نلنا بنفسه فخرج من غير بل امتدته انتهى وفي أول  
 الخبرات أما العلامة فلا تفتا مقوله وعليه الفتوى وبه يقتى وبه تأخذ عليه الاعتماد وعليه  
 عمل اليوم وعليه عمل الآخرة وهو الصحيح وهو الأصح وهو الأطهر وهو المختار وفي زماننا وقوتى  
 مشايخنا وهو الأشبه وهو الأوجه وغيرهما من الألفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها في  
 حاشية الزدوى اهـ وبعض هذه الألفاظ آكد من بعض فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح  
 والأصح والأشبه وغيرها ولفظ وبه يقتى آكد من الفتوى عليه والأصح آكد من الصحيح  
 والاحوط آكد من الاحتياط ولا شك أن معرفتنا راجع لاختلافهم من مرجوحه ومراتبه  
 قوة وضعفها ونهاية آمال المشركين في تحصيل العلم والمعرفة وض على الفتوى والقاضي التفت في  
 الجواب وعدم المحازفة فيه خوفا من الاقتراح على الله تعالى بصرم حلال أو ضده ويحرم اتباع  
 الهوى والتشبهى والميل إلى المال الذى هو الغداهة الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك أمر  
 عظيم لا يجامر عليه إلا كل جاهل شقي وقد بينت في هذا الجواب ما يتبع لمطالعه وما السلف الا  
 يضار به والله أعلم (سئل) في شخص قال من لطف الله تعالى روحه بهذه الامة أن رفع عنهم  
 الاصر وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد أحدهم أو ثوبه لا يظهر الا ينطعه  
 فانكر ذلك بعض الناس وزعم عدم حصته وأنه لا قائل به فهل الامر كزعم أم لا (أجاب) كيف  
 يشكروه ويرغم عدم حصته وعدم القائل به والقائل به متعسف صرح به غالب المفسرين والفقهاء  
 والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خلفه عن انخاص وأكثرا العباسين ذكره فبطل هذه  
 الامة على غيرهما من الانفراد والاختصاص وعن ذكر ذلك الزمخشري في الكشف في آخر سورة  
 البقرة وفي سورة الاعراف والفرطى والكواشى والتسنى في المدارك وأكثرا الكتب الشرعية  
 مشحونة بنقل ذلك قال السيوطي في الدر المنثور وأخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضى الله عنها  
 قالت دخلت على أم المؤمنين اليهود فقالت ان عقاب انقبر من البول قلت كذبت قالت بل الله  
 ليعرض منه الجلود والتوب فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت والنقل لذلك  
 لا يعتد ولا يحصى وقد استغرق تفهم ان توبة أحدهم عن المعصية كانت بمثل نفسه وكان اجزاء  
 فيهم يقطع العضو المباشر للمعصية حتى تقطع المدا كير بالزاو كان جزاء القتل عمه وخطئه  
 بالمصاص ولم تكن الدينة مشروعة لهم فرفع عن ذلك بركة دعاسد تاج محمد صلى الله عليه وسلم حتى  
 نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال لقد فعل ذلك ربك يا محمد والمنكر مثل ذلك  
 يستعمل ما تكرر على قلة اطلاعهم وقصورهم عن مطالعة الكتب مع كثرة تها في الوجود وكثرة  
 حاملها والفتن بها لا أقدم الله الوجود منهم ولا أخلى الكون من ربكهم آمين والله أعلم (سئل)  
 عن كان على نهج الشريعة والحقيقة جارى الشيخ حسن العادورى الانصارى عارواه البضارى  
 في صحبه قالت الانصار لكل ني اتباع وانقاد تبعناك فادع أقما يجعل اتباعنا ومن قوله  
 قالت الانصار ان لكل قوم اتباعا وانقادا تبعناك فادع الله أن يجعل اتباعنا منقول صلى الله  
 عليه وسلم بمجالهم اللهم اجعل اتباعهم منهم أمر اذا انصار رضى الله عنهم بدعوتهم صلى  
 الله عليه وسلم أن تكون انصارهم صفة أمتا تابعين لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم معنى ذلك  
 وما تأويله وما الذى يجعل عليه وعمله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف بقوله روى ثعلث

مطلب صحيح ونقل ان بعض  
 الامم الماضية اذا أصاب  
 البول جلد أحدهم أو ثوبه  
 لا يظهر

مطلب في المراد بالاتباع  
 في دعاء النبي صلى الله عليه  
 وسلم لا نصار بقوله اللهم  
 اجعل اتباعهم منهم وفى  
 تحبيره صلى الله عليه وسلم  
 لحقيقة دين أن يكون من  
 المهاجرين أو من الانصار  
 هل هذا التعبير خاص به أولا

عن الحسن أنه قال كان حذيفة رجلا من محبي نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان  
 شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التخيير مخصوص به فقط أم هو  
 الى الآن معدولن اختاران يكون من اى حى أراد من احباء العرب (أجاب) قد فسر شيخ  
 شيوخنا شيخنا حاتم الحقاظ بالمشرق والمغرب أو الفضل أجد بن علي بن حجر في فتح الباري  
 وكذلك العلامة الشيخ أجد بن محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد السارى لشرح صحيح  
 البزارى الاباع بالخلفاء الموالى وكذلك غيرهما فظهر عمومهم للذارى والتابع لهم من ذريتهم  
 وحلفائهم ومواليهم ولفظ ارشاد السارى عز وجل بالحديث الشريف (باب اسباع الانصار)  
 بفتح الهمزة وسكون القوقية وهم حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لاني ذروبه قال (حدثنا  
 محمد بن بشار) العبدى مولا لهم بن دار الحافظ قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا  
 شعبة) بن الجراح (عن عمرو) بفتح العين ابن مرة الجلى أحد الاعلام الثقات روى الارباة أنه قال  
 (سمعت أبا جرة) بالحاء المهملة والزاى طلبة من يزيد من الزيادة مولى قرظة بن كعب بالالف المعجمة  
 المفتوحة والرام الظاهرة المشافة (عن زيد بن أرقم) انه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبي  
 أسباع) بفتح الهمزة وسكون القوقية وسقط لغري في ذر لفظ يا رسول الله (واذا قد اتبعناك) بوصل  
 الهمزة وتشديد القوقية (فادع الله أن يجعل أسباعنا) بقطع الهمزة وسكون القوقية فقال  
 لهم الانصار ليدخلوا في الوصية منا بالاحسان وغيره (فدعا) عليه الصلاة والسلام (به) اى الذى  
 سألو فقال تأفى الرواية الاخيرة اللهم اجعل أسباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فقت) بتخفيف  
 الميم اى نقلت (ذلك الى ابن ابي ليلي) عبد الرحمن الانصارى عالم الكوفة (قال) ولاى ذر فقال  
 (فقد زعم ذلك زيد) هو ابن ارقم بويه قال (حدثنا آدم) بن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح  
 قال (عن عمرو بن مرة) بضم الميم وتشديد الراء المكى قال (سمعت أبا جرة) بالحاء المهملة والزاى  
 (رجلا من الانصار) ينصب رجلايان أو يدل من حزة قال (قالت الانصار) يا رسول الله (ان  
 لكل قوم أسباعا) بفتح الهمزة وتشديد القوقية (فادع الله أن يجعل أسباعنا) قال الطيبى الفاه تستدعى بمحمد وفأى  
 لكل نبي أسباع ونحن أسباعك فادع الله أن يكون أسباعنا اى حلفاؤنا وموالينا (منا) اى متصلين  
 بنامقتين آثارنا باحسان ليكون لهم ما جعل لنا من العز والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 اللهم اجعل أسباعهم منهم قال عمرو) اى ابن مرة الراوى (فذكرته لابن ابي ليلي) عبد الرحمن  
 قال قد زعم اى قال (ذلك) بغريلام (زيد قال شعبة) بن الجراح (أظنه زيد بن أرقم) وكأته  
 احتل عنده أن يكون ابن ابي ليلي أراد بقوله قد زعم ذلك زيدى زيد آخر كزيد بن ثابت ومثله  
 صحيح فقدروا ما يؤنعم في المستخرج من طريق على بن الجعد جاز ما هو فيه التنبيه على شرف  
 صحة الاخبار وصحة المزمع من أحب وتأمل تأثير العصة في كل شئ حتى فواسق الطير بالصحة  
 رفعت على أئدى الملوكة حتى في الخطب بعصه الحار يعق من النار فعلى بعصه الاخبار اتمنى  
 كلامه ولا ريب ان الانصار وذرايرهم ومواليهم عتاقه وموالاه الى الآن وكذلك في احاء  
 العرب العربا الكرام على الاستمرار والدوام وللفقهما والعلماء مسنقات في الفقه يقولون فيها  
 كتاب الولاء وبذكر كون فيها كتاب الولاء وبذكر كون فيه موالاه العتاقه وموالاه الموالاة في رام أحكام  
 ذلك فليرجع الى كتب الفقه لاسيما كتب الحنفية فان فيها المقنع وبداخلها التسبع وفي نهاية ابن  
 الاثير في سعة الانصار والعقبه بل الدم والدم والهدم الهدم اى انكم تطلبون بدمى وأطلب بدمكم  
 ودى ودمكم شئى واحد وذكر في حرف الهاء والادال في سعة العقبة بل الدم والهدم الهدم

يروى يسكون الدال وقصها فالهدم بالتحريك القبر يعني اني قبر حيث تقبرون وقيل هو المنزل اي منزلكم منزلي لحديث آخر المصباح كم والمعلم عما تكم أي لا أفرقكم والهدم بالسكون والفتح أيضا هو الهدم القليل يقال دماؤهم دهم دهم أي مهددة والمعنى ان طلب حكمكم فقد طلب دمي وان اهدركم فقد اهدركم لا تستحكم الافة ستا هو قول معروف للمرب يقولون دمي دميك وهدمي هديك وذلك عند المعاهدة انتهى والكلام بطول على هذين الحديثين لصدورهما عن بصر لا تكذبه الدلاء ولا تنقص تواور الرواء ولا يساحل ولا يحافل اللهم روضة من مائه العنب اذنم نالها لا ينظمها لا تستغناه عن كل صب قتال الله سبحانه ان تكون عن

سبقت له السعادة الابدية والسادة الاخروية انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير بالهما الحسن الآتي بامثلة • تروح القلب تقضي بالمرات اغتنتا بلنيز القول فانشرح • من السدور وقزنا بالمرات فلا بر من الدين القويم ولا • أشهى لنا من كلام أهل الغنائات أزال عناهم والاعداد لها • فيما مضى وعسى انه باقى والله ما القبح الابريز جمل • من الجواهر عندي كالنوبات وافى السؤال وحسى كله سقم • وفي ما شاء رب السموات من كل هم وضعف واختلاف هوى • فيه القلب عاقوق العبارات لولا المشيئة في الافعال قد سبقت • لكان للمرء ما يريه بالذات لكن تشاهدها قطعاهم قرنت • تحف عنايه جمل المشقات فيا الهى ختام انفسه يرياله • عبيدك خير الدين في الاق تقسمو جميع المسلمين ومن • منهم مضى وكذا يا ارب من باقى

والله اعلم (سئل) في رجل مصري نزل بقرية من قرى فلسطين ومكث بها مئتين واقل من القرية الى بلد غيرها ولاده ووفاء الله له والاشياخ القرية يريدون جبدا ولاده على العود الى القرية والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعاً أم هم مخدرون بكونهم حيث شاؤا (أجاب) لا فاقبل جبرهم على العود الى القرية والسكنى بها فان من قهر عليه التوفر على القوى والاحسان في وطنه فليجبر الى حيث يتمكن فيمن ذلك كالجوسنة الايدي والعاصين كمن قص عليه الفقهاء أو أصحاب التفسير ومنهم أبو السعود العمادى معنى البار الرومية والله اعلم (سئل) في رجل اذا وقفا رافى ارض ليست ملكه والرياح تهب الى جانب قرية فوصلت الى جوفها وأحرقت ما فيها من الاكداس هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث أقعد والريح مضطرة كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والقناوى واعتمد الناس واقتوا به كجائده السرخسى وأثبت في تنوير الابصار وكذا في الفقيه ونقله في جامع الفصولين والله اعلم (سئل) في سفل رجل وعولوا خري صاحب العالوا السفل باذن صاحبه ليرجع هل له أن يرجع عليه بجميع ما أتفق واذا امتنع بحسبه حتى يدفع ما أتفق بقله وكاله أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بما أتفق على غماره واذا امتنع ذو السفل عن أداءه يحبس فيما يحبس في سائر الديون والله اعلم (سئل) في قرية غريم أهلها شرطي غرامة قاستان جماعة منهم على غائب مالا ودفعوه للشرطي عنه والآن بطالونه فهل يلزمه ذلك حيث لا يأمرهم بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم الغائب ما استدانوا عليه ودفعوه لصاحب الشرطة بغير أمر فلا يرجعون عليه والحالة

مطلب اذا ارتحل الشخص من بلد لا يجبر على العود اليها

مطلب اذا وقفا رافى غير أرضه والرياح مضطرة فالوقت شبه الغيب ويضمن

مطلب اذا بنى صاحب العالوا السفل باذن صاحبه يرجع بما أتفق

مطلب غريم الشرطي أهل بلدة غرامة قاستان جماعة منهم على غائب مالا

مطلب لكل مال الغير حرام ولا يكفر مستحله على الأصح

هذه والله أعلم (مسئل) في قوم يقتنون الجواميس وليس فيهم من علك ضابا منها ورعيها الكلال  
 المباح جملة يعتززون لهم ويكفونهم الذئب من المال والجن جبار عليهم فهل هو حلال  
 شرعي أم حرام لا وجه له شرعا فوصف آكله بالفسق ومستحله بالكفر أم لا (أجاب) تناول  
 ذلك حرام بإجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يظلمه وقال صلى الله  
 عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم ما كان من ربه أنه  
 قال يا عبادي اني حزمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا ولا خلاف في حرمة  
 مال الغيرة قطعها واختلاف في تكفير مستحله والأصح عدله لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة  
 موجبة للفسق لا يقصمها الا ذبوا راحة على الله تعالى في انتم الذبحارمه عصمتا الله والمسلمين  
 من ذلك والله أعلم (مثل) في رجل شاب في طلب العلم الشرعي وفضل حتى تصرف في التدريس  
 والتصدير وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعى أنه قرشي فارتفع عليه وأراحه من موضعه  
 وجلس فوقه متعديا عليه فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلم له لانك جاهل وأنا  
 أعرفك وأعرف أباك وغضب غيره على العلم والعلم فرفع به بسبب ذلك للشرطة وبعض قضاة  
 العهد فقبس بسبب ذلك وغرمه مالا عظيما فهل يلزمه بسبب ما ذكره من راء وقصر لم يكونه ماتكم  
 الاحتوا ولا نطق الأعداء واذا قلتم لا هل يضمن الرافع لما فرمه بغير وجه ان تعذر الاخذ من  
 المقزم وهل اذا رفع أمره لقادر على استرداد المال الذي غرمه عن غزوه يفترض على القادر  
 انتزاعه من اتخذه لكونه ظالما أم لا (أجاب) اعلم أولا أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم  
 حيث اشترت تقدمه بنزول درجته عند العامة فلما انفسه لقوله عز من قائل يرفع الله الذين آمنوا  
 منكم والذين آمنوا هموا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما العلم درجات فوق المؤمنين  
 بسبع درجات ما بين كل درجتين مسرة خمسمائة عام وقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون وهذا يجمع عليه فإذا علمت علمت أن المتقدم قد ارتكب معصية وإذا ارتكب  
 المعصية يعزى وللمتقدم عليه مباشرة بنفسه حال الارتكاب اذ يقيه كل أحد حال المباشرة  
 ولانه استمرار بعد الظلم وهو ما دون فيه بقوله تعالى ولئن اتصرت بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من  
 سبيل ولا شك أن الجاهل ظلم طالب العلم بتقديمه عليه فله الانتصار بمثل هذه الافاظ بل وبعدها  
 فوقها مما ليس فيه قذف وكونه قرشيا لا يمنع له التقدم على ذي العلم مع جهله اذ كسب العلم طائفة  
 بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره قوله تعالى هل يستوى  
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد مصر جوابا من حق العالم على الجاهل حتى الاستاذ على التلميذ  
 وأنت علم بجمرة تقدمه على استاذة فإذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاطلع بعدم  
 لزوم التعزير على طالب العلم وبعدم حقيقة شكوى خصمه ورفعته للمعزوم عادة وهو موجب  
 للضعف على ما عليه الفتوى حسبما لا تحق الفساد أو ما وجوب الاسترداد على القادر فعلم من  
 حديث من رأى منكم منكرا فليغيره الحديث الى الآخر والتلميذ يجب اعداده ويحرم تقريره  
 ولا شك أن أخذ المال منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يبعه شرعا فله فروع على ولاة الامور أن  
 يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (مسئل) في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ  
 العالم وإذا قال له العالم النصاري تعظم قسيسهم واليهود خانناهم وأمان علم المسلمين فان لم  
 تكرمي لثاني فأكرمي لثاني اكرامه وتقدم عليه مستغفاه وبالعلم الشرعي هل يستخفاه  
 بالعلم الشرعي وبالعالم بكفر وتبين زواجه ويجري عليه أحكام المرتدين أم لا (أجاب) ليس

مطلب لا يباح للجاهل ولو  
 قرشيا ان يتقدم على العالم  
 ولو شابا وإذا تقدم عليه  
 تعزير بعد ادون القذف

مطلب في شأن الجاهل مع  
 العالم والتلميذ مع الاستاذ  
 واستغفاه العلم والعلم

للباحل أن تقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علونوا رجهم الله تعالى أن للشباب العالم أن تقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلوة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثلاثة الأيمان وقال الله تعالى أطعوا ألقوا طمعو الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد بالولي الأمر الخليفة أصح الأقوال والمطاع شرعاً مقدم وكفى لا تقدمون والعلم المأمورة الأياض لهم الصلوة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزبلي وغيره وفي النزاهة والشباب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات فإرفع لما كان هو الله تعالى بدرجتين أحدهما درجات العلم فن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يقدم على القرشي غير العالم والدليل على ذلك تقدم الصبرين على الحسنين وإن كانا اثنين أقرب من بائنه قال ابن زبنيست حق العالم على الجاهل وحق الأستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يتشع بالكلام قبله ولا يجلس بكلمة لو أن غلب ولا يرتفع عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره وأما الاستغفار في العلم والعالم ففي التلم الوهابي

ولكن بمن يستغفر مكفر كذا لفظ الفقيه بصغر

قال العلامة عبد البر مسئلة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الحنفية إلا أني لم ألق عليها إلا في الحواشي القدسي قال ومن استغفر النبي أو نبي من الأنبياء يكفر وكذا من استغفر العالم العالمين أئمة الدين والشرعية يروى أن من قال لفيقه فقيه بالتصغير على وجه التصغير بكسر والكلام في ذلك يطول وفيما كتبناه كفاية أن شاء الله تعالى وإنا أعلم (مسئل) فقرر فيها شحزرتون مغرم القرية بدور عليه أبادار فهل إذا اتقل من شخص إلى شخص يلزمه مغرمه ولا يجوز تحميله لن اتقل عنه أم لا (أجاب) حيث كانت الغرامة متعلقة به فيس دأرقعه أبعادا رقد صرحوا بان الغرامات إن كانت لحفظ الاملاء فالقسمة على قدر المال وإن كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤوس وقرع عليه الولوالجي تفرغ السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا والله أعلم (مسئل) فيما يعتقد أرباب الحرف من أن كل من لم ينسب حرقته إلى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطيها ويحرم عليه تناول أجرة عمله فيها كالتداوية إلى ادريس والصبرة إلى فوخ والحلاقة إلى سلمان الفارسي وسلسلة النحل إلى القنبر ونحو ذلك ويعتقدون ذلك شيا مبني على الشك فيهم وهو أن جميع أهل الحرف الذين في البلدة فيجتهد لهم من يريد الشد طعما أو لغرضهم من حضر المجلس ورجعاً لجهدهم ذلك وتدارينهم مشق عليه إلى الغاية ويدفع إلى رجل يسمى شيخ الصنعة خلعة على إجازته لها العمل إلى غير ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا مله ولا مله هل حث أن ذلك إلى تكليف الفقهاء من ذوي الحرف يمنع شرعاً ويجب منعهم من الجري على أرباب الحرف من الفقهاء والعلماء من غيرهم ممن تصدروا ولا يتضرر وامتنع عنه لكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم يمنع شرعاً إذا فاعله والمعتقد له كل قد جاء به علاناً أكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من بحرقته احترف وفي ذلك ضرر عظيم ويجوز منع أكثر اختراعين عن حرفهم التي هم اقيام بنيتهم وتكليف المحترف إلى ما حساه لا يقدر عليه ومن القواعد المقررة الضرر يزال مع كون ما ذكر من البدع وهي ردة وقد ورد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وصنع أمر أعلى غير أمرنا فهو

مطلب أول الأمر العلم  
في أصح الأحوال

مطلب فيما يعتقد أرباب  
الحرف من أن كل من لم  
ينسب حرقته إلى صاحبها  
الذي اخترعها لا يعتد به وفيما  
يقتضونه من الطعام وفيما  
يقتضيه شيخ الصنعة ممن  
يريدها



بافاضة تهنئته ومنها اذا جاش نخطبة فلا يوجد قائل ومنها منقولوما  
فلا خلاذا هجعة \* تمتلخصه

وقال في خطبته التي اترجم فيها عدم النقط في جميع الفاظها منها الام مداومة اللهو ومواصله  
السهو واطراح كلام الحكماء ومعاصاة اله السماء أما الساعة موعدهم والساورة موعدهم أما  
أحوال الطامة لكم مرصده أما دار العصاة الحطمة المؤصدة الارحم الله أمر أمك هواه  
وأحكم طاعة مولاه وعمل مادام العمر مطاوعا والدمر موادعا والصحة كاملة والسلامة  
حاصلة الى أن قال وأسأله الرحمة لكم ولا هلمه الاسلام وهو أسخ الكرام والمسلم والسلام  
قال الحرث بن همام فلما رأيت الخطبة نخبة بلا سقط وعرو سابغ نقط دعائي الالهات بنطها  
الجبب الى استجلا موجه الخطيب الخ - ولانا بعض طلبة العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة  
في التارخ بخمسة زاعين على أنها تاء باربع مائة وصنع بعضهم تاريخا وعدتها باربع مائة وتوزع منها  
في الدرج باربع مائة وفي حالة الوقف بخمسة فقلت هي هاء بخمسة في الحالتين كما قال الحريري  
وأوردت عليهم ما ذكرته لحضرتكم من أقوال الحريري في المقامات من أنها هاء في الحالتين  
والمرحوم من ذى العالوم الباهرة بيان ذلك لتسقيده منكم دمت مع مدله الصلاة والسلام  
(أجاب) قال فريد عصره ووجددهه جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود  
الجنان التي هي أرجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله

والوصل والقطع ونقط الأحرف \* وزكحذف وبالحلق في

ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والاتباع بالجمع مهملا قول الحريري الحمد لله  
المخود الا لا المدح الاسماء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاءاء \* مالك الامم ومصور  
الرم وأهل السماح والكرم ومهلك عادوارم أدرك كل سر حله ووسع كل مصر حله الخطبة  
بكمالها كل حروفها مهملة وعندهم أن التاء التي تكتبها في هذا النوع حكمها حكم المهملة  
أه كلامهم (أقول) ولا ينافيه ما قاله المرادى في الجني الذي وابن هشام في المغني قال المرادى وأما  
تاء التانيث التي تعلق الاسم فلا تعتمد من حروف المعاني ومذهب البصريين فيها أنها تاء في الاصل  
والهائي في الوقف يدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخامس التانيث نحو  
رحمه في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الاصل وان التاء في الوصل يدل منها وعكس ذلك  
البصريون لأن الضمير في قوله عندهم راجع للبديعيين اذ هو في بحث البديع كالايتني والتاريخ  
فن اطلع عليه بعض متأخري الشعراء وأظهر واقعيه صنائع لطيفة على عدد الجمل في الحروف  
نص عليه بعض الفضلاء هو أي فن التاريخ المذكور ولا شبهة أنه نوع من أنواع البديع وقد علم  
من صريح كلام السيوطي أنها اعتدأ هاء في حكم المهملة ولا يشك ذو فهم أنها تكتب في الخطباء  
وان كتبت في بعض المواضع القرآنية في المحصف الشريف تاء مجرورة لان خط المحصف لا يقاس  
عليه كط العروضين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المحصف الشريف وخط العروضيين واذا  
كانت تكتبها تحسب بعددها هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف  
وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكتابه وتعلق بنطقه وقد اعتبر  
علماء البديع كلامهما كما قرروا ذلك في مواضع منها الحناص الخطي واللفظي فلا مانع من ذلك  
فما ينظر فإن قيل قوله في شرح العقود وعندهم أن التاء التي تكتبها في هذا النوع حكمها  
حكم المهملة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل

لما تقرر في الأصول أن الحكم على الشيء لا يتأق الحكم عايداً ولا يكفينا من كلامه قوله الله  
التي تكتبها اذ هو المخصوص فثبت حكمنا على ما بأننا في الكتابة ما أحسبتم واذا تصفح  
الطالب الكتب البدعية وتأمل كلامهم حكم بعمدة الاعتبارين الذين بحثناهما هذا ولم يضع  
أحد فيا علمت من المعتبرين الحق بكلامهم كما في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتقد  
في الرجوع اليه وغاية ما يقال هي في الكتابة ما على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقت وفي  
الوصل تأق النطق في النطق في المنطق من اعتبار المنطق فثبت بخصه باعتبار ما ومن اعتبار  
النطق فثبت باعتبار ما باعتبار ما يفهم المقصود بالقرائن الحالية وكمن مشترك كذلك على  
أن المسئلة ليس فيها من الأحكام الشرعية الخطر والخطورة فلا ضرر في استعمالها في كل من  
الجهتين مع مسوغ تأقن كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتقد عليه والله أعلم  
(سئل) من يت المقدس أ يضام من المرحوم الشيخ بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليلي قلما

أيا من غنا في البراءة فريدا \* وفي العلم وكما نعتنا شيدا  
ومن صار قس الذكيا قلا \* لديه وأضي ليد بليدا  
يقول أبو الطيب المجتبي \* وأعي الامام المحمد المجيدا  
طلبنا رضاه بترك الذي \* رضينا له فتركنا السجودا  
ومنها له آخر بعده \* وجدناه صعبا لينا عنيدا  
كان نوالا بعد القضاء \* فاعتلمناه فجددنا  
فأوضح لنا وجه معناها \* بقيت على الدهر صدرا مفيدا  
ولا زالت موضع للمشكلا \* تماثلهم الناظمون القصيدا  
\*(أجاب)\*

رضاه السجودا لمدوحه \* ومدوحه ليس رضي السجودا  
ومعنى السجودا انخضوع كما \* انقلافة واستفاض ورودا  
فن حسن اخلاق ومدوحه \* خضوع الانام له لن يريدا  
وعز مقام له مقتض \* يكون انخضوع وجوبا أكيدا  
ولكن رأى تركه للرضا \* بلا يزال صوابا لبيدا  
ويت اللتوال جدريان \* غل السجودا فوادا وفودا  
فمضى السجودا المظنون التي \* تسبي يتونا ونفى السجودا  
فما يعط ليس بحق له \* ولكن براه اعتقادا جدودا  
وان القضاء لك الوري \* على مقتضى تلك فضلا وجودا  
وقبل العطاء بلا موجب \* هو الفضل ان تبغ منه الورودا  
فتشابه نفس القضاء فعله \* وهذا يبلغ تحفه مفيدا

(سئل) عن قول سيدنا عمر بن الفارض رحمه الله تعالى

ولم آله باللاهوت من حكمه مذهري \* ولم آتس بالتاسوت مظهر حكمة  
\*(أجاب)\*

يقول بسري في حق الحقيقة \* همقيم على الحكم الذي في الشريعة  
فلم آله بالسرا الالهى عن الذي \* أتى ظاهره في نص آى وسنة

مطلب في قول سدي عمر  
ابن الفارض ولم آله باللاهوت  
عن حكم مظهر الخ

والله أعلم

• (کتاب القرائن) •

(سئل) في امر أمات عن بنت وعن شقيقة بنو ابن شقيق من أسدها والكل بمقودمعا الفتى القسم (أجاب) تقطعي البنت نصفها المقروض لهالة لاشبهه فيه ووقف الباقي فاذا حكم فاض بوجت المقودين جميعهم اجتهاد أو قامت بنت على ووتهم جميعهم قبلها رد عليا من كانت حرة وعلى وورثها ان كانت ممتة وأقل عدد تصح منه على كالا الحائتين أربعة تقطعي البنت اثني ووقف اثنان فان ظهر الاخوان حين دفع لكل واحد منهما ماله الذي وقف له وان ظهر ورثهما ماسا بقا عليها وحيات ابن الاخ يصرف السهمان له وان ظهر حلتها بما يصدقها ثم ووتها يصرف الموقوف لورثتها واما على (سئل) في رجل مات عن ابن وبقى خال وبقى خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل لام أبيها القسم القرصية (أجاب) مذهب أبي يوسف تقسم الترك على أحد عشر سهما لكل ابن من ابني الخال والخالة باقراد سهمان ولكل بنت من بنات الخالين وبنات الخالة سهم واحد قسمه ابا دن الذكر منهن مثل حظ الانثيين وقد اتفق به بعض مشايخ بخاري قسها على المفق والقاضي ومذموم اياه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب محمد رحمه الله تعالى من خسين لابن الخال عشرة ولكل واحد من بنات الخال اثنا عشر ومن بقي الخال الثاني عشر قولان الخالة أربعة ولكل واحد من بنات الخال اثنا عشر والقبراط المشهور على مذهب أبي يوسف لكل ذكر أربعة قرايط واربعة اجزا من أحد عشر جزا من قبرايط ولكل بنت قرايط وجزا من أحد عشر جزا من قبرايط وعلى مذهب محمد لابن الخال أربعة قرايط واربعة اجناس قبرايط ولكل بنت من بنات قبرايط وثمان قبرايط ولكل بنت من بنات الخال اثنا عشر قبرايط واربعة اجناس قبرايط وعلى مذهب محمد لابن الخال أربعة قرايط واربعة اجناس قبرايط وعلى مذهب محمد لابن الخال اثنا عشر قبرايط واربعة اجناس قبرايط وثلاثة اجناس خمس قبرايط والمقنوع على قول محمد وهو أنظر الاربعة عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف الاول وقد رجع عنه الى ما نقلناه عنه وانه أعلم (سئل) عن تركه ثلثة عشرة قروش وعلى المتوفى دين قدر مائة عشرة قروش من داخله مائة رجة عشرة قروش فخلصها من ذلك (أجاب) لها تسعة وعشرون قطعة وسجيدان وغاية اجزا من أحد عشر جزا من جديد على أن كل واحد من القروش ثلثة قطع فكل قطعة عشرة من القروش المسماة بالجدد كافي اصطلاح أهل فلسطين وانه أعلم (سئل) في رجل مات عن خال هو ابن عمه أبي الابن عن ابن عمه اب لابن في الحكم (أجاب) بجميع تركه للخال والداخل لا سترعه بحال كاهو صريح كلام السراجية بقوله في آخر ذوى الارحام ثم ينتقل هذا الحكم الى جهة عمومة أو به وخولتها ثم الى اولادهم ثم الى جهة عمومة أو به وخولتها ثم الى اولادهم مافي العصباء فيقل الانتقال الى عمومة أو به المتب وخولتها ما بعد عمومة الميت وخولتها من الخال من الصف الرابع وعمومة أو به المتب وخولتها ما جعلها كثير من المصنفين صفحا خامسا مؤخر عن الرابع ومن أدخلها مافي الرابع صرحا ان الارث يجهتها متأخر عن الارث بجهة عمومة الميت وخولتها قال المصنف في شرحه على السراجية والصف الخامس وهم عات الا بالاموالهات وأخوالهم وخالاتهم وبنات الاعمال لابن اولادهم ولا ثم قال ذوى أو به يوسف والحسن بن زياد عن أبي حنيفة وابن سميعة عن محمد عن أبي حنيفة ان أقرب الاصناف الصف الاول يعني اولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الاجداد السابقين الخ ثم الثالث يعني اولاد الاخوات وبنات الاخوة الخ

طلب ماتت عن بنت وعن  
شقيقين وابن شقيق من  
أحدهما والكل موقوف

مطلب مات عن ابن وبتی  
جال وبتی خال آخر و عن  
ابن وثلاث بنات خاله والکل  
لا و ام

مطلب عما يخص الزوجة  
من التركة وهي عشرة قروش  
وعليه ما تم عشرة قروش  
مهرها من عشرة

مطلب مات عن خال هو ابن  
عمة أب الأب وعن ابن عمة  
أب لاوين

ثم الرابع يعني الاعمام لام والعلمات والاخوال والحالات الخ ثم الخمس وهم من تقدم كترتيب  
العصبات يعني اولادهم بالمرثاة الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس  
وهو المأخوذة يعني الفتوى على هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن اولاد الاخوة  
والاخوات أولى من الجد القاسد وهو أبو الام وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن محمد بن الحسن  
عن أبي حنيفة رحمه الله أن أقرب الاصناف الصنف الثاني يعني اولادهم بالمرثاة الجدود  
القاسد والجدات القاسدات وان علوا ثم الاولون سفلا يعني اولاد البنات واولاد بنات البنات  
وأولاد بنات الابن واولادهم ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا وأما تقديم الرابع على  
صنف من الاصناف فلم نطالع على رواية قوية ولا ضعيفة وكذا تقدم الخامس على الرابع والحاصل  
أنه لا كلام في مستثنى التي هي واقعة الحال أنه يخص فيها الارث الخلال ولاشيء لابن عمه الاب  
لا ابن عمه والابن عمه (سئل) في امر أمعات عن زوج وابن اخت لاب وام وبنت اخ لاب وام  
غالب الكل (أجاب) الزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثه ولبنات الاخت ثلثه على مذهب أبي  
يوسف اعتبار الوصف المذكورة والا فتعقبا ومحمد يمسك الحكم باعتبار الاصطلاح وأما  
بعض المشايخ الاول يسيرا والاكثر الثاني وعليه غالب أصحاب المتون والشروح وعلى كل  
فالمسئلة تصعب من ستة للزوج ثلثه والباقي يقسم اثلاثا على ما بين اعلامه ولا يخفى أن ابن الاخت  
مطلوب بذات فرض وبنت الاخ بعصمة فله حصص أحدهما الآخر والله أعلم (سئل) من حيث  
المقدس عن رجل مات عن أولاد خالة وأولاد خال فما الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف  
القضية على الابان جميعهم من أولاد الخلال والخالة حيث كان الاب وام وأولاد فقط وأولاد فقط  
فيكون للذكر منهم مثل حظ الانثيين وعلى قول محمد الثلثان لأولاد الخال يسحقان عليهم للذكر  
مثل حظ الانثيين والثلث لأولاد الخالة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كان أحدهما  
لاب وام والاخر لاب فقط أو لام فقط فلاشيء الا تخرج الاول وعند محمد القضية على الأصول  
فلا ولا دخال للثلاثان والثالث لأولاد الخالة وقد قرر عندهم أرجحية قول محمد رحمه الله تعالى في  
جميع مسائل ذوى الارحام والله أعلم (سئل) في أم ماتت عن أم وعن أخ لام وعن عمات ثلاث  
ولها حصص في كرم أربعة قرايط فهل للعلمات شئ مع الام والاخر المذكور أم ليس لهن شئ ربما  
يخص الاخ والام من ذلك (أجاب) ليس للعلمات شئ والحصة المذكورة ما خلفته المستقسوم  
بين الام والاخر لام اثلا فافرضوا ورثا فللام قراطان وثلث قرايط والاخر قرايط وثلث قرايط من  
الحصة المذكورة والله أعلم (سئل) في امر أمعات عن ابني ابن ابن وعن ابن اخت يرثهم أمه ابان  
ابن عم للميتة فهل ميراثها ابني ابن الابن وليس لابن الاخت المذكور شئ أم لا (أجاب) الارث  
لابني ابن الابن جميعه بينهم سوية ولاشيء لابن الاخت ولو كان ابن عم للميتة والله أعلم (سئل)  
فيما إذا مات عن زوجة حامل وعن بنتها وبنتين من غيرها وعن ابن ابن معق وعن بنت معق  
فما القسمة الشرعية بين من يرث بتقدير أن يكون في موضعها ذكر واضح ولم يكن في موضعها  
بنو النال الجواب مع بيان المشكل بكل تقدير (أجاب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى  
الزوجة الثمن من غير توقف اذ فرضها لا يخبر على كلا الحالتين وان ابن ابن المعق لا يعطى شئاً  
وبتقدير الحمل في حق البنات الموصوبات أي وتعطى كل واحدة ما تسحقه وهو أربعة قرايط على  
هذا التقدير معاملة لهن بالأضر من تقدير الذي المذكور وهو الوقوف الباقي على ما عليه  
الفتوى عندنا وفي المسئلة أقوال آخر موجودته هذا ان لم يصبروا وطلبوا ابو بعضهم القضية

مطلب ماتت عن زوج  
وابن اخت لاب وام وبنت  
أخ لاب وام  
مطلب ماتت عن أولاد خالة  
وأولاد خال  
مطلب ماتت عن أم وعن  
أخ لام وعن عمات ثلاث

مطلب ماتت عن ابني ابن  
ابن وعن ابن اخت يرثهم أمه  
ابن ابن عم للميتة

مطلب ماتت عن زوجة  
حامل وعن بنتها وبنتين  
من غيرها وعن ابن ابن معق  
وعن بنت معق

قبل الوضع وبعد الوضع فإن كان الحمل ذكرًا فلا شيء لابن ابن المعتق والباقي بعدن الزوجة للذكر  
مثل حظ الاثنين وإن كان أنثى فلا زوجة الثمن والبنات الأربع الثلث والباقي لابن ابن المعتق ولا  
شيء لبنت المعتق مطلقا وحاصل الأمر أن الرابع في مسئلة الحمل أنا نقدره واحدا ونعامل الورثة  
بالأثر من تقديرى ذكره وأثوته ونعطى الأقل لمن لا يحجب ولا نعطى من يحجب ولو بعض  
التقدير شأنا فإذا وضع الحمل واقتض الحال زال حنفذا الاشتباه وارتفع الإشكال وهذا إذا  
وضعت الحمل أو أكرمها فأذا وضعت ممتا ونخرج أقله حيا ومات قبل خروج الأكره عاد  
الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا من غير اعتبار الحمل  
وهذه المسئلة ذات شعب وذكرها يردى إلى الخروج عن القدر المسئول فنولي عنه عنان القلم  
والله أعلم (سئل) في حاله هلكت عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم (أجاب)  
هذه مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلث لبنت العم والثلث لابن الخال وهو  
المذكور في فرائض السرخسى وعليه صاحب الهداية ومثني الكز ومثني الأبحر وغالب شروح  
الكتوز الهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشي لابن الخال وإن الكل لبنت العم لكونها  
ولد العصبية وجعل في الضوم عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة السرخسى وأنه وافق رواية  
القرطبي رواية وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوم شرح السراجة  
قالاخذ الفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايته يعني صاحب الهداية  
وصاحب السراجة اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة إذا اختلفت كافى وأتت الحال هل يقدم  
ولد العصبية أم لا قبل وقيل والذي ينبغي ترجحه ما رواه السرخسى فإن لفظ الفتوى اكد من  
غيره من أفتاها التحصيص كاختاروا الضم مع أني لم أر من اختصر على مقابل ما رواه السرخسى  
مصرحاً بكونه الصحيح أو الأشبه أو المختاراً وغير ذلك من ألفاظ التحصيص وإنما رسله ويقول في ظاهر  
الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسى فقد صحوا بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه  
ظاهر الرواية فليكن المولى عليه والله أعلم (وسئل) عنه ثانياً بما صورته في أمر أم ماتت عن  
زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا  
شيء لأولاد الأخوال أم لا (أجاب) قدر في هذا السؤال سابقا ذكرت في جوابه ما حاصله أن  
الصحيح كافى المضمرات أن لاشي لولد الخال مع بنت العم وهو أولى بالأخذ للفتوى كافى الضوم وفي  
مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لأن ولد  
العصبية أقرب اتصالاً بالورث الميت وكأنه أقرب اتصالاً بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة  
بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك  
الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اهـ فالخاصل أن المسئلة اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبية  
أولى بالترجيح فإذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها ولد العصبية ولا  
شيء لأولاد الأخوال والله أعلم (سئل) من بنت المقدس في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة  
أولاد أخ لام ذكر وأثنين بن الوارث (أجاب) المال كله لبنتي الاخت لاب ولاشيء لأولاد الأخ  
لام عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال على بنتي الاخت لاب وأولاد الأخ لام فقط على بنتي  
الاخت لاب النصف ويعطى لأولاد الأخ لام السدس ويرد عليهم الباقي بقدر سهمها مما قسم  
المال عليهم أي بأربعة الأرباع لأولاد الأم والثلثة أرباع لبنتي الاخت لاب وتضع من أربعة وعشرين

مطلب هلكت عن بنت عم لاب  
وأم وابن خال لاب وأم

مطلب هو ما قبله بصورة  
أخرى

مطلب مات عن بنتي اخت  
لاب وثلاثة أولاد أخ لام  
ذكر وأثنين



وتبويها وترتيبها في آخر جمادى الاولى سنة ١٠٨١ احدى وعثمانين وألف وكان ذلك بمنزله برملة  
فلسطين غفر الله لهم أجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
وسلم آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول حبيب الجنب الحسيني  
الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الكبرى الميرية العامرة  
بيولاقي مصر القاهرة

يعون رب البرية تم طبع الفتاوى الخيرية تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام هدية الله لعباده  
خادم شريعة الله السالك سبيل سداده العلامة المحقق الفهامة المدقق سيد كل من يخطو وعلى  
مولانا وسيدنا الشيخ خير الدين الرملي برآء الله من جميعه بصيب ورجته وعنه يسايف احسانه  
ونعمته على دمة الجنب الامجد علم الفضل المفرد المقتفي في سلوك سبيل المعالي ورحامة  
نفائس الفضائل اثر والده الرافي في معارج الكمال الى ذروته العليا المسك على أرائك المنجد  
ومسانده الشهم الجليل الهمام النبيل الملاذ الاوحد حضرة أجديك أسعد تفضل المرحوم  
عارف باشا بلفه الله من هي الآمال ما يشاء وما شا ولا غراية ان وثب السبل وثبة الاسد  
فبأبه يقتدى الابن الاشد في أيام من جعله الله رجلة لرعيته ونعمة عظمى على برته الخديو  
الاعظم والداور الانخم من أنام رعاياه في ظل أمنه وشملهم بعيم احسانه وبعينه عزيز الديار  
المصريه وحامي حى حوزتها النبيلة مبتدئ شمل التبغاة ومفرق جمع الطغاة صاحب السيرة  
العمرية والعندالة الكسروية ذى القدر العلي والفضل الجلي أفندينا محمد توفيق باشا ابن  
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على الشهير صيته بين الانام العجم فضله على الخاص والعام ادام الله  
دولته وأيد صولته وسطوته وحرس انجباله الكرام وجعلهم غرة في جبين الليالي والانام  
لا سيما عباسه السبل النخب الاريب اللبيب وكان هذا الطبع اللطيف والشكل الطريف  
بالطبعة الكبرى الميرية العامرة بيولاقي مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها الليث  
الضرفام السيف الصمصام ماضي العزم في سعاد صائب الغرض في مرماه من عليه  
هتمة بياهر الصدق تفتي جناب حسين بك حسني وتطر حضرة وكيله قانع المعارض بواضع  
برهانه وجلي دليله الخاذق القطن النبيه الطين من خاطبه المعالي بايالك  
اعنى حضرة محمد بك حسني وكان تعلم بديره وكما لينعه وابتناسم

زهره في متصف شعبان من عام ثلثمائة بعد الالف من

هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله

وأصحابه وأزواجه وأهل بيته ومحبيه

وأحبابه كلما ذكره الذاكرون

وغفل عن ذكره

الغافلون



